

المكتبة
غفر الله له ولوالديه



مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي
Al-Babtain Central Library for Arabic Poetry

الاسمى ذاك على ابي علي في الجحيم

صنعة

جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقوي
(ت ٥٤٣ هـ)

محققه، وفتح مافيه، وشرحه، وناقشه،
وكتب مواشيه، وصنع فهرسه
الدكتور محمد أحمد الدالي

الكويت

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

المكتبة
غفر الله له ولوالديه



الاستاذ الدكتور علي أبي علي في الحجج

[وعلى الزجاج مافات أبا علي في الإغفال،
وعلى أئمة علي في غير الحجج،
وعلى ابن جني في الخصائص والمجتبى.]

صنعة

جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣ هـ)

محققه، وفتح مافيه، وشرحه، وناقشه،

وكتب حواشيه، وصنع فهرسه

الدكتور محمد أحمد الدالي

العضو العامل بمجمع اللغة العربية بدمشق،

وأستاذ العربية بجامعة دمشق كان،

وبجامعة الكويت الآن.

مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي

لجنة نشر التراث العربي

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

٢٢٤.١ الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الأصبهاني (ت ٥٤٣هـ)

الاستدراك على أبي علي في الحجة: وعلى الزجاج مما فات أبا علي في الإغفال... / صنعة جامع
العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي: تحقيق محمد أحمد الدالي - ط١ -
الكويت: مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي . لجنة نشر التراث العربي، ٢٠٠٧.

٨١٤ من: ايض : ٢٤م

ببليوجرافية: ص ٧٣٣ - ٧٥٤

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية وكشافات

ردمك: ٢ - ٠٢ - ٨٥ - ٩٩٩٠٦ - ٩٧٨

٢. القرآن - إعراب

١. النحو في الشعر العربي

أ - العنوان

٣. القرآن - القراءات والتجويد

ب - محمد أحمد الدالي (محقق)

Depository : 307/2007

رقم الايداع : ٢٠٠٧/٣٠٧

ISBN : 978-99906-85-02-2

ردمك : ٢ - ٠٢ - ٨٥ - ٩٩٩٠٦ - ٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل
والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق
إلا بإذن خطي من مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آله ، وبعد فيسرني أن أقدم إلى قراء العربية باكورة الأعمال العلمية التي اختارتها لجنة نشر التراث العربي في مكتبة الباطنين المركزية للشعر العربي من ذخائر التراث العربي ، واعتزمت نشرها محققة تحقيقاً علمياً متقناً ، ومخرجة أحسن إخراج من جميع وجوه صناعة الكتاب ، لتؤدي المكتبة بعض حق تراثنا علينا ، وما يجب له من الصيانة والاحترام ، فيكون لها بذلك شرف المشاركة الصادقة في حركة تحقيق التراث العربي ونشره ، وتوجيهها الوجهة الصحيحة .

وهذا جزء من الرسالة الثقافية التي تلتزم المكتبة أداءها ، وتسعى إلى تحقيقها بجد غير ناظرة إلا إلى غاية من غايات إنشاء المكتبة ، وهي إعلاء شأن الكتاب والنهوض بتحقيق النصوص ونشرها ، والارتقاء بصناعة الكتاب .

وهذا الكتاب الذي نضعه بين أيديكم - وهو الاستدراك على أبي علي في الحجة ، لجامع العلوم الأصبهاني الباقولي - قراءة نقدية لكتاب « الحجة » الذي صنفه أبو علي الفارسي في شرح كتاب « السبعة » في القراءات لأبي بكر بن مجاهد ، وهو أجل ما صنف في الاحتجاج للقراءات وتوجيه إعرابها .

فنظر جامع العلوم في الحجة نظرة نقدية جامعة كان من ثمارها إصلاح ما وقع في الحجة من سهو وخلل ، وتحقيق رواية بعض شواهد الشعر ، ونسبتها إلى قائلها ، وبيان مسائل من مسائل علوم النحو والصرف والقراءات واللغة والتفسير وغير ذلك .

الاستدراك على أبي عليّ / بين يدي الكتاب

وقد حقق الكتاب وعلق عليه ووضع فهرسه وقدم له أ. د. محمد أحمد الدالي العضو العامل بمجمع اللغة العربية بدمشق ، وأستاذ النحو والصرف بجامعة الكويت ، وبذل في ذلك من الجهد ما ترى آثاره حيث نظرت فيه .
وتأمل المكتبة بنشر هذه الطبعة الأولى من الكتاب أن تكون قد وضعت بين أيدي قراء العربية والباحثين والدارسين والمعنيين بشؤون التراث وقضاياها مصدراً أصيلاً نفيساً من تراثنا العربي .

عبد العزيز سعود البابطين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين يدي الكتاب

الحمد لله رب العالمين ، ونور السموات والأرضين . أحمده حمد عائد برضاه من سخطه ، وبغفوه من عقوبته . واللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم في العالمين ، إنك حميد مجيد . وأشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وأشهد أن محمداً عبدك ورسولك .

وبعد ، فهذا الكتاب الذي بين يديك « الاستدراك على أبي علي » مصنف عالٍ جليل نفيس في بابهِ باب نقد النصوص وتحقيق ما فيها من مسائل ومذاهب .

النص المنقود كتاب الحُجَّة للقراءة السبعة أئمة الأمصار ، وهو من أنفس دُرر الشيخ أبي علي الفارسي ، وأجل ما صُنّف في بابهِ باب الاحتجاج للقراءات ، وعمدته ، ومَعوّل ما بعده .

والناقد جامع العلوم الأصبهاني المحقّق البصير بآثار أبي علي ومذاهبه ، والمُكِبّ على تراثه ، والمُولع به ، والعظيم الإجلال له ، ولو تقدّم به زمانه لكان من جِلّة أصحاب أبي علي حقاً .

قرأ جامع العلوم الحُجَّة قراءة نقدية فاحصة ، فوقف في مواضع منها ، فراجع ما وقف عليه من نسخٍ جليّة لها ، منها ما عليه خطأ أبي علي نفسه ، ومنها ما هو بخطوط أصحابه ، وغيرها = ورجع بصره فيه ، وعارض كلامه في الحُجّة بكلامه في غيرها من تصانيفه ، كما عارض مذاهبه في مسائل العربية بكتاب سيبويه عمدة أهل العربية ومقياسهم وفيصلهم = فكان من ثمار هذه القراءة النقدية هذا الكتاب الذي بين يديك .

وقد كان أمر الاستدراك زمان اشتغالي بتحقيق كتاب « كشف المشكلات وإيضاح المعضلات » للجامع في الأعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٧ = مطوياً ، ثم طبع هذا

الكتاب في مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٩٥ ونحن لا نعرف من أمر الاستدراك شيئاً .

ثم سافرت إلى الكويت للعمل في جامعتها عام ٢٠٠١ . فإذا أنا بالأخ الدكتور حسين بوعباس يبشرني بَعِيد عودته من سفره إلى إيران بأنّه أحضر معه مصورة من مخطوطة الاستدراك التي هناك ، فأهداني مصورة منها يوم السبت ٢/٢٨ صفر ١٤٢٣هـ = ٥/١١ أيار ٢٠٠٢م لما يعلم من ولوعي بآثار الجامع وشدة رغبتني فيها وطلبي لها ، شكر الله له ، وأثابه في الدارين .

فشرعتُ أعمل فيه ، حتّى إذا كان يوم السبت ١/١٣ محرم ١٤٢٤هـ = ٣/١٥ آذار ٢٠٠٣م أخبرني الأخ الصديق الدكتور محمد أجمل أيوب الإصلاحيّ في حديث هاتفيّ ، وقد ذكرت له اشتغالي بالكتاب ، أنّ منه نسخة في مكتبة جامعة ليدن ، جزاه الله خير جزائه . فسعيّتُ فيها حتّى يسّر الله الوقوف عليها يوم الأربعاء ٦/٨ جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ = ٨/٦ آب ٢٠٠٣ ، ومضيت فيه حتّى فرغت من قراءته والتعليق عليه وصُنِعَ فهارسه مغرب يوم الجمعة ٦/٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ = ٧/١٤ تموز ٢٠٠٦م ، فتمّ ذلك بحمد الله ومَنّه وتوفيقه في أربعة أعوام .

ولمّا كنتُ بعيداً عن خزانة كُتُبي بمصيف من سورية بلدي الأول ، وكانت مكتبتني في الكويت بلدي الثاني الذي أقيم فيه = أَقَلّ مِنْ أَنْ تسعفني بما أريد من مصادر التحقيق المتنوعة تنوع مواد مسائل الكتاب = جعل مكتبتيهما العامرتين بمصادر التراث العربي بين يديّ أخوان صديقان كريمان من عاشقي التراث العربي والعارفين به من أهل الكويت المحروسة : الأستاذ وائل بن عبد الله الزوميّ المالكي ، والأستاذ المهندس محمد خالد الزمامي ، شكر الله لهما ، وجزاهما الجزاء الأوفى بما أسدياه إلي من خدمة في تيسير المصادر والإسراع في تلبية ما طلبت ، وفي مساعدتي في البحث عما أذاكرهما به من أمر الكتاب ، وكانا يقفان على عملي في أكثر مسائله حين فراغي من المسألة . وأشكر للأخ الصديق الدكتور هزاع المرشد رئيس قسم اللغة العربية بكلية التربية الأساسية بالكويت أن أتاح لي مراجعة تخريج شواهد الشعر في الكتاب في مكتبته الضخمة الغنيّة .

وقد انتهى بي النظر فيما أخذه الجامع على أبي عليّ والزجاج وابن جني فيما استدركه عليهم ، ورَجَعُ البصرَ كرتين في أصل المسألة وفي الاستدراك = إلى أن أحكم بصحة ما استدركه الجامع أو بعدم صحته = وإلى أن أنبّه على مواضع في كلام أبي عليّ سها فيها ، وفاتت الجامع فلم ينبّه عليها ، وعلى مواضع سها فيها الجامع نفسه في الاستدراك أو غيره من كتبه التي ذكر المسألة فيها .

وكان من نتائج إدامة النَّظَر وطول التأمل والمراجعة في جميع ما وقفت عليه من كتب أبي عليّ ، وكتب الجامع ، والمصادر التي لها صلة بالمسألة المستدركة من كتب التفسير والعربية واللغة وغيرها = والحِرْص على تقويم أقوالهم في المسائل = تحقيقُ القول في غير مسألة من مسائل النحو والصرف واللغة والتفسير وغيره وافقْتُ في بعضه بعضهم ، وخالفتهم في بعض بالحجة والدليل ، وآراءٌ منها ما اخترته من كلامهم ، ومنها ما اجتهدت فيه ولم أقف عليه لمتقدم ، ومنها ما وقفت فيه من قول غير مرضي لبعض من أصبت له قولاً في توجيه بعض المسائل ، ولم أنته فيه إلى وجه يكون عندي صحيحاً فيه .

وعلى رغبتني الشديدة في تلخيص التعليق على المسألة وتخليصه ، والعبارة عن المعاني بأوجز لفظ = فقد جاء غير قليل من التعاليق في ظاهره طويلاً أو مطوّلاً ، ولو نشرت فيه ما طويت لكان ضعف ما ذكرت عند المقلّل .

وقد بذلت في تحقيق الكتاب وفي التعاليق عليه ما بذلت من جهد ابتغاء قضاء حقّ من حقوق العلم ، وحقّ الكتّابين الحُجّة والاستدراك عليه ، وحقّ صاحبيه الإمامين الجليلين أبي عليّ والجامع . والغرض في ذلك « أن يظهر الحق وأن يبين الصواب دون أن يكون القصدُ به الاعتراض على ماضٍ أو الاعتداد على باقي » كما قال الإمام الخطّابي في كلام^(١) له نفيس .

وما هذا الذي استدركته على بعضهم ، ولا ذاك الذي اخترته ، ولا ذلك الذي رأيته إلا ما أدّاني إليه النظر في تصانيف أئمتنا في فنون العلوم التي اشتملت مادة الكتاب على شيء منها ، ولا سيما كتب أبي عليّ صاحب الحُجّة ، وكتب جامع

(١) في مقدمة غريب الحديث له ٤٩/١ .

العلوم صاحب الاستدراك . فلولا هم - أعني الأئمة رحمهم الله - لم أعرف المسألة أصلاً ، بلّه أن أستطيع معرفة صحتها أو ضعفها أو عدم صحتها ، وأن أتنبه على ما في كلامهم ، ثم أن أقوى على الاستدراك عليهم .

وإن ما حاولته في ذلك إلا فهم كلامهم ، ومعارضة أقوالهم في تصانيفهم ، والنظر في أخذ بعضهم على بعض ، واختيار بعضهم قولاً على قول . فمن كلامهم بسطت التعليق على المسألة ، ومن كلامهم استدركت عليهم ، ومن كلامهم اخترت ما اخترت ، وبما بسطوه من أصول العربية التي رأيتهم خالفوها في بعض كلامهم خالفته فيه ، ورأيت غيره .

وفي مثل هذا قال الإمام ابن جني في كلام له^(١) : « وإذا صحَّ لإنسان قول يقتضيه محض القياس فليس ينبغي أن يحجم عن القول به لأنه لم يقله من قبله من الشيوخ . ولو كان هذا مذهباً صحيحاً لما كان للثاني أن يزيد على الأول ، ولا أن يأتي بما لم يأت به ، ولكان هذا مدعاة إلى العي والحصر » اهـ = وقال الإمام أبو بكر الزبيدي في بعض كلامه^(٢) : « ولعلَّ غافلاً يتوهم أننا ادّعينا مدانة سيبويه في علمه أو موازاته في نفاذه وفهمه بما زدنا عليه من الأبنية التي أغفل ذكرها أو لما دللنا عليه من تناقض بعض قوله أو بمعارضتنا له في اليسير من معانيه = فينحلنا إفكاً أو يظهر بنا عجزاً ، وأنّى لنا بما توهمه ، وإنما تكلمنا على أصوله وعارضنا بعض قوله ببعض ورددنا عليه من علمه ، والإحاطة على البشر ممتنعة ، والعصمة عنهم مرتفعة » اهـ .

هذا جهد سنين من الزمان في كتاب سقيته بصري وفكري ، وصحبته ولازمته ملازمة صرفتني عن قضاء حق أهلي عليّ ، فأشكر لزوجي أم أحمد وأولادي رضاهم بتركي وجوهاً من حقوقهم أو سكوتهم عنها ، والله سبحانه وتعالى يتولى ثوبتهم وجزاءهم أحسن الجزاء .

(١) في المنصف ١٣٣/٣ .

(٢) في صدر كتابه أبنية كتاب سيبويه ٦٤ - ٦٥ .

قدمت بين يدي الكتاب مقدمة في جامع العلوم وآثاره مختصرة منقحة مدققة ،
اقتضبت فيها الكلام في جامع العلوم لأنني قد بسطته في مقدمة تحقيق كتابه « كشف
المشكلات وإيضاح المعضلات » ، ونقّحت الكلام في آثاره ، وزدت فيها ما وقفت
عليه منها بعد عملي في كشف المشكلات .

وقد أفدت من جهود كل من حقّق كتاباً من المصادر التي عوّلت عليها في حواشيّ على
الكتاب . وأنا حقيق بأن لا أزكي عملي ، ولا أؤكد الثقة به . وإني لأشكر كل من وقف فيه
على خطأ فأنبهني على صوابه .

والله سبحانه أسأل أن يثيبني عليه ويجعلني من النافعين المخلصين ومن خدّمة لساننا
العربي الذي نزل به القرآن المبين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

وكتب أبو أحمد

الدكتور محمد أحمد الدالي

في الكويت يوم الثلاثاء ٢٣/٦ جمادى الآخرة ١٤٢٧ هـ = ١٨/٧ تموز ٢٠٠٦ م ،

ثمّ فرغت من إصلاح تجارب طبعه يوم الخميس ١١/٢ صفر ١٤٢٨ هـ = ١/٣ آذار ٢٠٠٧ م

مقدمة التحقيق

- ١ - جامع العلوم وآثاره .
- ٢ - كتابه الاستدراك :
 - أ - اسم الكتاب .
 - ب - موضوعه .
 - ج - الحجة بين ما نقله الجامع منها وأصلي المطبوعة وأصل جليل غيرهما .
 - د - جامع العلوم وأبو علي .
 - هـ - تقويم الاستدراك .
 - و - مخطوطنا الكتاب .

جامع العلوم وآثاره أ - جامع العلوم

هو أبو الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ الأصبهانيّ الباقوليّ الحنفيّ الضير (ت ٥٤٣هـ) الملقب بـ « جامع العلوم » أو الجامع ، و « نور الدين » ، و « عماد المفسرين » .

كانت العلوم التي أتقنها وراء تلقيه بجامع العلوم ، ومنها النحو والصرف واللغة والقراءات والتفسير والفقه وغيرها .

وتدل آثاره التي انتهت إلينا على أنه قد كان من جلة أعيان أهل العربية والقراءات والتفسير في المائة السادسة للهجرة ، واسع الاطلاع ، غزير العلم ، دقيق الفهم ، بصيراً بمذاهب أهل العربية ، شديد الإكباب على كتاب سيبويه ، متمكناً في علومه ، عاشقاً لآثار أبي عليّ وابن جني ، ف « لولاهما ما فهم الكتاب » كما قال في بعض كلامه^(١) ، غواصاً على دقائق علم العربية ، نقاباً نقادة ، واحد زمانه في علم العربية كما قال عصره الطبرسي صاحب مجمع البيان في بعض كلامه^(٢) .

والكتاب الذي بين يديك « الاستدراك » شاهد صدق على شدة بصره بكتب أبي عليّ ، وإحاطته بما تفرق من كلامه في تصانيفه ، ووفور حفظه ، وبقظته ، وجرأته ، وقوة عقله ، وسعة اطلاعه على أصول علم العربية وعلوم القرآن وغزارة علمه .

نظر الجامع بما آتاه الله من ذلك كله في تراث الشيخ أبي عليّ ، وقوي على الاستدراك عليه في هذا الكتيب وغيره من تصانيفه ، و « له هذه الرتبة » كما قال الإمام البيهقي الذي ترجم جامع العلوم^(٣) وهو حيّ (سنة ٥٣٥هـ) ، و « من نظر في

(١) في الاستدراك م ١١٨ / ص ٥٦٦ .

(٢) في مجمع البيان ٣٧٤ / ٤ .

(٣) في كتابه الوشاح ، ولم ينته إلينا ، ونقل منه ياقوت في معجم الأدباء ١٧٣٦ / ٤ - ١٧٣٧ ، والقفطي =

تصانيفه علم أنه لاحق سبق السابقين « كما قال البيهقي أيضاً .

وعلى أن عبارة البيهقي لا تخلو من شيء من المبالغة فيمكن القول في غير قليل من الاطمئنان : إنه في طبقة الجلة من أصحاب أبي علي ومن أوثقهم بعلم الشيخ وأعرفهم بمذاهبه .

لم يذكر الجامع فيما انتهى إلينا من آثاره أحداً من شيوخه إلا شيخاً ذكره في كلام له وقع في زيادات مخطوطة طنطا من كشف المشكلات^(١) وهو يذكر اختيار خلف بن هشام البزار ، فذكر أنه قرأه على إسماعيل النقاش على المِلنجي^(٢) ، ولما أصب له ترجمة .

ب - آثاره

صنّف جامع العلوم في علوم العربية والقرآن بضعة عشر كتاباً ، ذكر بعضها مترجموه ، وعدت العوادي على أكثرها ، فطواه الدهر فيما طوى من ذخائر . وهذا ذكر ما عرفته منها :

١ - الإبانة في تفصيل ماءات القرآن وتخريجها على الوجوه التي ذكرها أرباب الصناعة . هذا اسم الكتاب في المخطوطة المحفوظة في مكتبة جامعة ليدن OR-NR.2577 ، وهي عشرون ورقة . ومنه نسخة أخرى انتهت إلينا ملحقة بمخطوطة « كشف المشكلات وإيضاح المغضلات » المحفوظة بدار الكتب الوطنية بتونس برقم ١٠٤٧ ، وهي الأوراق ٢٢٣ - ٢٧٣ ، وجاءت تسميتها تحت اسم كتاب كشف المشكلات ، فكتب الناسخ « وكتاب تفصيل ماءات القرآن ، له أيضاً » .

وقد فرغت من نسخته ومقابلة المنسوخ في ١٢/٨/٢٠٠٣ ، ثم فرغت من قراءته

= في إنباه الرواة ٢/٢٤٧ - ٢٤٨ .

(١) اللوح ٢/٨١ و ٢/١٢١ .

(٢) أحمد بن محمد الأصهباني المِلنجي (ت ٤٣٧ هـ) ، ترجمته في غاية النهاية ١/١١٠ - ١١١ .

وتخريج ما فيه ، وهو تحت الطبع^(١) .

- الأبيات : لم يذكره من ترجمه . وذكره الجامع بهذا الاسم في كشف المشكلات ٥٩٠ ، والاستدراك في م ٣٢/٥ و ٦٩/١٣ و ١٣٠/٣٠ و ١٣٨/٣٢ و ١٤١/٣٣ و ١٤٣/٣٤ و ١٩٢/٤١ و ٣٠١/٦٩ و ٣٥٩/٨٦^(٢) . وذكر باسم « أبيات الكتاب » في كشف المشكلات ١٢٨٠ . وكنت قد وهمتُ في مقدمة التحقيق لكتاب كشف المشكلات وفي التعليق عليه في الموضعين ، فذهبت إلى أنه أراد أبيات كتاب سيبويه لما استقر أن الكتاب حيث أطلق يراد به كتاب سيبويه ، ولم أتنبه على أن الجامع قد أغرب حتى في اسم كتابه ، وهو يريد بالكتاب ههنا كتاب الحُجّة لأبي عليّ .

وإذا كان كتاب « الأشعار » الذي أحال عليه الجامع في الإبانة^(٣) حيث قال : « ولهذا البيت قصة طويلة تراها في أناشيد أبي إسحاق في كتاب الأشعار » اهـ = هو كتاب « الأبيات » هذا = كان هذا الكتاب يشتمل على أبيات الحُجّة ، وأبيات معاني القرآن للزجاج . وغير بعيد أن يكونا كتابين .

وذكره الجامع في كشف المشكلات ، زيادات مخطوطة طنطا ، اللوح ٢/٨٤ و ٢/١١٠ باسم « شرح الأبيات » . والظاهر - والله أعلم - أن اسم الكتاب يشتمل على لفظ « شرح » ، ولعل اسمه : شرح أبيات أبي عليّ وأبي إسحاق ، أو شرح أبيات الحُجّة وأبيات أبي إسحاق ، أو نحو ذلك ، فاختصر الجامع ذكر كتابه = شرح الأبيات .

- الاختلاف : لم يذكره من ترجمه . وذكره الجامع في الجواهر ١٧١ ، أحال عليه في اختلافهم في مسألة عود الضمير من الخبر المتعدد في نحو هذا حلو

(١) ثم وقفت في ٢٠٠٤/٨/٩ على هذا الكتاب مطبوعاً عن المخطوطة التونسية وحدها بتحقيق د .

عبد القادر السعدي بدار الأنبار ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤ ، وقد أرسله إليّ هدية محققه الفاضل في

١٤٢٥هـ/٥/١ - ٢٠٠٤/٦/١٩ م .

(٢) الرقم الأول للمسألة والثاني للصفحة فيه .

(٣) الإبانة ٥١ برقم ٨٧٨ .

حامض . والظاهر أنه كتاب الخلاف بين النحاة = الخلاف بين النحاة .

٢ - الاستدراك على أبي عليّ . سيأتي الحديث عنه مفصلاً .

- الإعراب : ذكره بهذا الاسم في الإبانة ٧٤ برقم ١٢١٢ ، وكتب تحته في

المخطوطة « الكشف » = كشف المشكلات وإيضاح المعضلات .

٣ - البيان في شواهد القرآن : ذكره من ترجمه . وذكره المؤلف بهذا الاسم في

كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١١٧٠ ، ١٤٩٨ وفي أول الموضعين

« بشواهد » . واقتصر منه على « البيان » في كشف المشكلات وإيضاح المعضلات

١٣١ ، ٢٧٦ ، ٥١٦ ، ٥٥٣ ، ٥٩١ ، ٦١٣ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٥ ، والجواهر

٥٩٤ ، ٦٧٩ ، ٦٨٤ .

يبدو من المسائل التي أحال في بسطها عليه أنه كتاب بناء على مسائل من علم

العربية ، وذكر فيه الآي التي تكون شواهد عليها . من ذلك مسألة أنَّ وإنَّ بفتح

الهمزة وكسرها^(١) ، والنصب على المدح^(٢) ، والفصل بين الواو والمعطوف^(٣) ،

وتعدّي الفعل بحرفي جر مختلفين^(٤) ، وعدم جواز إعمال الفعل الواحد في

مصدرين أو حالين أو استثناءين^(٥) ، وجواز تذكير الفعل وتأنيثه إذا فصل بينه وبين

ما أسند إليه^(٦) ، وما ينصرف وما لا ينصرف^(٧) ، والصفة الجارية على الفعل^(٨) ،

والإدغام^(٩) ، و« ما » المصدرية والموصولية^(١٠) ، ونصّ أنه في أوائله .

(١) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٢٧٦ ، والجواهر ٥٩٤ .

(٢) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١٣١ .

(٣) الجواهر ٦٧٩ .

(٤) الجواهر ٦٨٤ .

(٥) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٥٥٣ .

(٦) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٥٩١ .

(٧) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٥١٦ .

(٨) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١٢٣١ .

(٩) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١٢٣٥ .

(١٠) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٦١٣ .

٤ - التَّيَمَّة : لم يذكره من ترجمه . وذكره المؤلف في الجواهر ٥٩٥ حيث قال عقب ما نقله عن أبي عليّ أن الجملة لا تكون فاعلة : « وهذا منه خلاف قول سيبويه حيث جوز في ﴿ لَيْسَ جُنُثُ ﴾ [سورة يوسف : ٣٥/١٢] أنه فاعل ﴿ بَدَأ ﴾^(١) ، وقد بينته في التَّيَمَّة . . . » اهـ هذا مبلغ العلم به .

٥ - جواهر القرآن ونتائج الصَّنعة : بهذا الاسم ذكره ابن الحنبليّ في كتابيه : بحر العوام ٥٨ وربط الشوارد ١٦٠ ونقل منه . واقتصر منه على المعطوف عليه « جواهر القرآن » عزّ الدين المراغي في شرح أبيات المفصل ٥٧٦ .

وأغرب المؤلف في ذكر كتابه هذا ، فأحال عليه في كتبه بالاسمين المعطوف عليه والمعطوف ، فأحال عليه باسم « الجواهر » في كشف المشكلات ٢٣٩ ، ٤١٣ ، ٤٩٥ ، ٧٤٥ ، ٨١٧ ، ٨٢٣ ، ٨٢٩ ، ٨٤٣ ، ٨٨١ ، ٨٨٣ ، ٨٨٥ ، ٨٩٩ ، ٩٢٢ ، ٩٣٦ ، ١٠٥١ ، ١١٦٧ ، ١٤٩٨ ، وزيادات مخطوطة طنطا من كشف المشكلات اللوح ١/٤ - ٢ ، والاستدراك م ٢٠/٢ و ٤٨٦/١٠١ . وأحال عليه بالمعطوف « نتائج الصناعة » في كشف المشكلات ٧٢٦ ، وباسم النتائج في كشف المشكلات ٧٣١ ، ٧٤٢ . ولعل « الصناعة » من تصرف المؤلف .

وباسم « الجواهر » ذكره من ترجمه .

وسمّاه حاجي خليفة في كشف الظنون ٦٠٣/١ « الجواهر في شرح جمل عبد القاهر » . وهذا خطأ تابعه عليه الزركلي وعمر كحالة ، ف « الجواهر » و « شرح جمل عبد القاهر ، واسمه المُجمل » = كتابان وقد ذكرهما له أكثر مترجميه ، انظر ما سيأتي من الحديث عن « المجمل » .

والظاهر^(٢) أن صاحب كشف الظنون نقل عن ترجمة للمؤلف لم أقف عليها ذكر

(١) سياق الآية : ﴿ تَدْبَأُ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنُثُ ﴾ . وانظر التعليق على الآية في موضعها من كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٦٠٥ - ٦٠٧ .

(٢) انظر كلام أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ رحمه الله رحمة واسعة في مقاله « كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق م ٤٩ ج ١ ، ص ١٠٥ .

فيها كتاب الجواهر وذكر بعده « شرح جمل عبد القاهر » معطوفاً عليه بالواو ، فكان « الجواهر وشرح جمل عبد القاهر » فحرفت إلى « في » فتوهم أنهما كتاب واحد ، فذكره فيما ذكره من شروح الجمل .

ولم ينته إلينا من هذا الكتاب إلا نسخة يتيمة^(١) تحتفظ بها دار الكتب المصرية برقم ٥٢٨ تفسير ، وهي نسخة قديمة كتبها أبو الحسن سالم بن الحسن بن إبراهيم الخازمي بمدينة شيراز سنة ٦١٠ هـ . وقد ذهب منها الورقة التي تحمل اسم الكتاب وصاحبه ، وذهب منها أيضاً صدر مقدمته . فجاء بعضهم وجعل في أوله ورقة كتب فيها « إعراب القرآن للزجاج » .

وعن هذه النسخة أخرج الأستاذ إبراهيم الأبياري رحمه الله هذا الكتاب باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » . وقد دفع الأستاذ الأبياري نسبة الكتاب إلى الزجاج في آخر المطبوع ص ١٠٩٦ - ١٠٩٨ ثم رجح أن يكون مؤلفه مكّي بن أبي طالب القيسي . وهو قول مدفوع لا يثبت على النظر . وقد دفعه أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ^(٢) بما لا مزيد عليه ، وصحح نسبة الكتاب إلى صاحبه جامع العلوم ورجّح أن يكون اسمه « الجواهر » .

وقد فصلت في دراستي لكتابه كشف المشكلات القول في الجواهر ، وذكرت الأدلة التي ذكرها أستاذنا أبو عبد الله أحمد راتب النفاخ علامة الشام وريحانها رحمه الله وأجزل مثوبته = في تحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى صاحبه جامع العلوم ، وزدت ما اجتمع لدي في ذلك ، وقطعت بأن اسمه الجواهر . ثم كتبت في ذلك مقالة « كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج هو كتاب الجواهر لجامع العلوم الأصبهاني » نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٦٦ ج ١ / ١٩٩٠ . ثم كتبت مقالة أخرى ، وهي « صلة الكلام في كتاب الجواهر » نشرت في مجلة معهد

(١) ثم وقفتُ على مخطوطة أخرى مخرومة ناقصة محفوظة في مكتبة الموصل .

(٢) انظر المقالين اللتين عقدهما لـ « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » ، وتحقيق نسبته واسمه ، ونشرهما في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق م ٤٨ ج ٤ / عام ١٩٧٣ وم ٤٩ ج ١ / عام ١٩٧٤ .

المخطوطات العربية بالقاهرة مج ٤٣ ج ٢/ رجب ١٤٢٠هـ / نوفمبر ١٩٩٩ م .
ذكرت فيها أنني مطمئن إلى أن اسم الكتاب الكامل « جواهر القرآن ونتائج الصنعة »
كما سماه ابن الحنبلي ، وذكره عز الدين المراغي باسم جواهر القرآن ، وذكرت ثمة
أن الفضل في وقوفي على كلام ابن الحنبلي مصروف لأخي الصديق الدكتور زكريا
سعيد عليّ ، وأن الفضل في وقوفي على كلام عز الدين المراغي مصروف إلى
تلميذي الأستاذ رمضان أيوب ، شكر الله لهما .

وبسط الكلام في ذلك والاحتجاج له موضعه في مقدمة تحقيق هذا الكتاب ،
أعاني الله على إتمام العمل فيه .

٦ - الخلاف بين النحاة : لم يذكره من ترجمه . وذكره المؤلف بهذا الاسم في
شرح اللمع ٧٦٥ . وذكره باسم « الخلاف » في شرح اللمع ٥٥١ ، ٥٧٥ ، وكشف
المشكلات ٢٤٢ ، ٨٧٢ ، ١٣٦٧ ، وزيادات مخطوطة طنطا منه اللوح ٢/١٠٥ ،
والجواهر ١٠٦ ، ٤٧٧ ، ٦٥٥ ، ٦٥٨ ، ٨٨٠ ، ٩٢٩ .

وذكر المؤلف في الجواهر ١٧١ كتاباً سماه « الاختلاف » ، وذكر في كشف
المشكلات والجواهر وشرح اللمع كتاباً سماه « الْمُخْتَلَف » ، وذكره ابن إياز في
كتابه « قواعد المطارحة » باسم « مُخْتَلَف الأصبهاني » (انظر ما يأتي برسم
المختلف) ، وأغلب الظن أنها أسماء لمسمّى واحد هو كتابه الخلاف بين النحاة .
وقد سلف ذكر الاختلاف ، وسيأتي ذكر المختلف .

واسم الكتاب دال على موضوعه ، فهو كتاب صنفه جامع العلوم ، وذكر فيه مسائل
مما وقع فيه اختلاف بين البصريين أنفسهم من جهة ، وبينهم وبين الكوفيين من جهة
أخرى .

من المسائل التي ذكرها فيه : اختلافهم في « أَي » الموصولية أهي معربة أم
مبنية (الجواهر ٤٧٧) ، واختلافهم في موضع أنْ وأنَّ بعد حذف الجار أهو نصب أم
هو باقٍ على جرّه (الجواهر ١٠٦) ، واختلافهم في « ما » المصدرية أهي حرف أم
اسم (شرح اللمع ، ٧٦٥) ، واختلافهم في الواو العاطفة أتفيد الترتيب أم لا (شرح

اللمع (٥٧٥) ، واختلافهم في إدخال الألف واللام على « كل » و « بعض » (الجواهر ٦٥٥) ، واختلافهم في « ها » اللاحقة لـ « أيها » أهي للتنبيه أم للتعويض عن الإضافة (الجواهر ٦٥٨) ، واختلافهم في باب تنازع عاملين (كشف المشكلات ٨٧٢) ، واختلافهم في « لبيك » ونحوه أهو مثني أم مفرد (كشف المشكلات ١٣٦٧) ، واختلافهم في وزن « خطايا » و « أشياء » (الجواهر ٨٨٠) ، واختلافهم في « ال » من « الرجل » في قولهم إذا وصفوا بـ « مثل » : ما أحسنَ بالرجل مثلك أن يفعل كذا أهي جنسية أم زائدة (شرح اللمع ، اللوح ١/٩٥) ، واختلافهم في « اللام » و « ما » من قوله تعالى ﴿ لَمَّا أَتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ . . . لَتُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾ [سورة آل عمران : ٨١] (كشف المشكلات ٢٣٩ ، والإبانة ٢٢) ، واختلافهم في العطف بالنصب أو بالرفع في قولهم « زيدٌ لقيته وعمرًا كلمته » (الجواهر ٩٢٩) ، واختلافهم في « أم » أهي متصلة أم منقطعة (كشف المشكلات ، زيادات مخطوطة طنطا اللوح ٢/١٠٥) .

وقد تقدّم المؤلف إلى التصنيف في اختلاف النحاة كثيرون ، منهم ثعلب في كتابه « اختلاف النحاة »^(١) ، وابن كيسان في كتابه « اختلاف نحو البصريين والكوفيين »^(٢) ، وأبو جعفر النحاس في كتابه « المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين »^(٣) ، والرماني في كتابه « الخلاف بين النحويين »^(٤) ، وابن فارس في كتابه « كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين »^(٥) ، وغيرهم . ولم ينته إلينا منها شيء .

وتلاه في ذلك جماعة ، منهم أبو البركات بن الأنباري في كتابه « الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين » وهو مطبوع ، وأبو البقاء

(١) انظر إنباه الرواة ١/ ١٨٥ .

(٢) انظر إنباه الرواة ٣/ ٥٩ .

(٣) انظر إنباه الرواة ١/ ١٣٨ .

(٤) انظر إنباه الرواة ٢/ ٢٩٥ .

(٥) انظر معجم الأدباء ١/ ٤١٢ .

العكبري في كتابه « التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين » وهو مطبوع ، وعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي في كتابه « ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة » ، وهو مطبوع .

٧- الشامل : لم يذكره من ترجمه . وذكره المؤلف في خاتمة كشف المشكلات ١٤٩٨ . هذا مبلغ العلم به .

٨- شرح الأبيات : هذا اسمه في كشف المشكلات ، زيادات مخطوطة طنطا ، اللوح ٢/٨٤ و ٢/١١٠ ، يريد « شرح أبيات الحُجَّة » . وقد يكون شرح فيه أبيات معاني القرآن للزجاج فيكون اسم الكتاب يشتمل عليهما ، ولعله « شرح أبيات الحُجَّة وأبيات أبي إسحاق » .

نَبّه الجامع في هذا الكتاب على ما اعترى بعض شواهد الحُجَّة من تغيير لرواية بعض ألفاظها ، أو تغيير لقوافيها ، وعلى ما نسب منها إلى غير قائله ، وعلى ما لم ينسب منها ، فنسب ما عرفه ، وأورد صلته وقصته ، وفسّر غريبه .

والأبيات التي نصّ على أنه تكلم عليها فيه هي (الرقم الأول للمسألة/ والثاني للصفحة فيه) :

١- قول المَرَّار :

ولا يستحمدون الناس شيئاً ولكن ضرب مجتمع الشؤون
الاستدراك ٣٢/٥ ، وهو في الحُجَّة ٣٨/١ .

٢- قول جرير :

وكأنه لَهَقُ السَّراة كأنه ما حاجيه معيّنٌ بسوادٍ
الاستدراك ٦٩/١٣ ، وهو في الحُجَّة ٨٩/٣ و ٢٩١/٤ .

٣- قول ابن الرقيات :

أمك بيضاء من قضاة قد نمت لها الأمهات والنضدُ
الاستدراك ١٣٠/٣٠ ، وهو في الحُجَّة ٣٢٨/٢ .

٤ - قول جرير :

التاركين على طهر نساءهم والناكحون بشطي دجلة البقرا
الاستدراك ٣٢/١٣٨ ، وقع في بعض نسخ الحُجَّة .

٥ - قول الأعشى :

أرمي بها البيد إذا هجرت وأنت بين القرو والعاصر
الاستدراك ٣٣/١٤١ ، وهو في الحُجَّة ٢/٣٨٤ .

٦ - قول ذي الرمة :

صرنا به الحكم وأعيا الحكمما
الاستدراك ٣٤/١٤٣ ، وهو في الحُجَّة ٢/٣٩١ .

٧ - قول الشاعر :

لقد ساءني سعد وصاحب سعد وما طلباني دونها بغرامه
الاستدراك ٤١/١٩٢ ، وهو في الحُجَّة ٣/١٩٢ .

٨ - قول الشاعر :

ناديت باسم ربيعة بن مكدم إنَّ المنوه باسمه الموثوق
الاستدراك ٦٩/٣٠٢ ، وهو في الحُجَّة ٥/٢١٨ .

٩ - قول حاتم :

أماويّ قد طال التجنب والهجر وقد عذرتني في طلابكم العذر
الاستدراك ٨٦/٣٥٩ ، وهو في الحُجَّة ٦/٣٦٣ .

١٠ - قول أبي ذؤيب :

وكان سيان ألا يسرحوا نعماً أو يسرحوه بها واغبرت السوح
كشف المشكلات ٥٨٩ ، وهو في الحُجَّة ١/٢٦٦ و ٣/٣٦٧ و ٤/٥٣ .

١١ - قول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقالٍ
كشف المشكلات ١٢٧٩ ، وهو في الحُجَّة ٦/٢١٧ و٤/٣٥٠ .

١٢ - وقول النابغة الجعدي :

وتداعى منخراه بدم مثل ما أثمر حمّاض الجبل
كشف المشكلات ١٢٨٠ ، وهو في الحُجَّة ٦/٢١٨ و٤/٣٥١ .

١٣ - وقول الراجز :

أثور ما أصيدكم أم ثورين
كشف المشكلات ١٢٨٠ ، وهو في الحُجَّة ٦/٢٢٠ .

١٤ - قول الشاعر :

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمي في الخليط المباين
كشف المشكلات ، زيادات مخطوطة طنطا ، اللوح ١١٠/٢ ، وهو في الحُجَّة
٢٢٥/٥ .

١٥ - وقول الشاعر :

وقائلة تخشى عليّ أظنه سيودي به ترحاله ومذاهبه
كشف المشكلات ، زيادات مخطوطة طنطا ، اللوح ١١٠/٢ ، وهو في الحُجَّة
٢٢٥/٥ .

١٦ - وقول الشاعر :

وراكضة ما تستجن بجنة بعير حلال غادرته مجعفل
كشف المشكلات ، زيادات مخطوطة طنطا ، اللوح ١١٠/٢ ، وهو في الحُجَّة
٢٢٥/٥ .

١٧ - وقول الشاعر :

والمستخف أخوهم الأثقالا

كشف المشكلات ، زيادات مخطوطة طنطا ، اللوح ١١٠/٢ ، وهو في الحُجَّة ٢٢٥/٥ .

١٨ - وقول الفرزدق :

تميم بن زيد لا تكونن حاجتي بظهر فلا يعيا علي جوابها

كشف المشكلات ، زيادات مخطوطة طنطا ، اللوح ٨٤/٢ ، وهو في الحُجَّة ١٣٢/٢ .

* وأما ما أنشده أبو إسحاق الزجاج فقد ذكر الجامع في الإبانة ٥١ برقم ٨٧٨ بيتاً واحداً منه نصاً أنه في « الأشعار » ، وهو قول قيس بن سعد بن عبادة :

أردت لكيما يعلم الناس أنها سراويل قيس والوفود شهود

قال : « ولهذا البيت قصة طويلة تراها في أناشيد أبي إسحاق في كتابنا الأشعار » اهـ . والبيت في معاني القرآن للزجاج ٤٣/٢ .

- شرح الجمل : ذكره بهذا الاسم السيوطي في بغية الوعاة ١٦٠/٢ . وسماه المؤلف « المجمل » ، انظر ما يأتي برسم المُجْمَل .

- شرح كتاب عثمان : ذكره المؤلف بهذا الاسم في كشف المشكلات ٥٧٧ ، وهو شرح اللُّمَع ، واللمع كتاب أبي الفتح عثمان بن جني .

٩ - شرح اللُّمَع : ذكره من ترجمه . وذكره المؤلف في « كشف المشكلات » ٥٧٧ باسم « شرح كتاب عثمان » وباسم « مسائل عثمان » ص ٢٧٦ ، ٨٤٦ . فهو إذأً سبق تأليفاً من كشف المشكلات ، وقد قال المؤلف في كشف المشكلات ٨٤٦ : « وكنا قديماً ذكرنا قولاً آخر . . . نظنه في مسائل عثمان » . وقد صدق ظنه فقد ذكر ذلك في شرح اللُّمَع ١٩٦ و ٣٨١ و ٦٤٠ . ولا عبرة في هذا بقوله في شرح اللُّمَع ٤٨٥ « وقد ذكرت هذا في الكشف بأنتم من هذا » فإن هذا من عبارات

المراجعة ومعاودة النظر في الكتاب . وتفسير ذلك عندي أن المؤلف أملى شرح اللمع ثم أملى كشف المشكلات (الكشف) ، ثم قرىء عليه شرح اللمع أو أملاه مرة أخرى ، فنَبّه في هذا الموضوع وحده منه أنه ذكر هذا في الكشف بأنم مما ذكره في شرح اللمع ، فأحال عليه .

وقد فصلت في الدراسة المطولة القول في شرح اللمع ، فذكرت المخطوطة الجليلة التي انتهت إلينا منه ، وهي التي تحتفظ بها دار الكتب الشعبية بصوفية في بلغاريا برقم 1863 op ، وذكرت صفتها ، ثم عرضت الكتاب وذكرت مصادره وشواهد وشخصية مؤلفه فيه وموقفه من ابن جني صاحب اللمع . ثم صدر عن مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتحقيق د . إبراهيم أبو عباة ، الرياض ١٤١١هـ - ١٩٩٠م . ووقف محققه على مخطوطة بلغاريا هذه وعلى مخطوطتين إحداهما منسوخة عنها .

- شرح مسائل عثمان : ذكره المؤلف بهذا الاسم في الإبانة ٦٣ برقم ١٠٨٦ = شرح اللمع .

١٠ - كشف الحُجّة : لم يذكره من ترجمه . وذكره المؤلف في كشف المشكلات ٧٢ . والظاهر أنه كتاب هذّب فيه « الحُجّة » لأبي عليّ ، وأبان مسائلها ، وأوضح مشكلاتها ، وكشف مخبّأتها ، ويسرّها وفسّرّها ، ونَبّه على أشياء فيها أجمعت نسخ الحُجّة عليها أو اختلفت فيها .

١١ - كشف المشكلات وإيضاح المعضلات . كان تحقيقه شطراً من رسالة جامعية تقدمت بها إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق لنيل الدكتوراه في النحو والصرف ، والشرط الآخر دراسة لجامع العلوم وآثاره ، وقد نوقشت بين يدي الجمهور يوم الخميس ٤ جمادى الأولى ١٤٠٨هـ = ٢٤ كانون الأول ١٩٨٧ ، ونلت بها درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف .

ثم صدر الكتاب في مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

١٢ - ما تَلَحَّنُ فيه العامة في التنزيل : لم يذكره من ترجمه . وهو رسالة انتهت

إلينا منها نسخة ملحقة بمخطوطة كشف المشكلات المحفوظة في الجامع الأحدي بطنطا في اللوحين ١٢٧ و ١٢٨ . وقد حققتها ، ونشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٧٤ ج ١ / ١٩٩٩ .

١٣ - الْمُجْمَلُ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ . ذكره بهذا الاسم صاحب هدية العارفين ٦٩٧ / ١ . وذكره المؤلف في خاتمة كشف المشكلات ١٤٩٨ باسم « المجمل » وكذا ذكره مترجموه .

و « الجمل » مقدمة في النحو لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني ، جعلها في خمسة فصول : الأول : في المقدمات ، والثاني : في العوامل من الأفعال ، والثالث : في العوامل من الحروف ، والرابع : في العوامل من الأسماء ، والخامس : في أشياء منفردة .

اهتم بـ « الجمل » جماعة من النحاة ذكر صاحب كشف الظنون من عرفه منهم ، وذكر فيهم صاحبنا جامع العلوم ، وسمى شرحه « الجواهر في شرح جمل عبد القاهر » ، وسلف تنبيهنا على خطأ هذا برسم « الجواهر » .

- الْمُخْتَلَفُ : لم يذكره من ترجمه . وذكره المؤلف في كشف المشكلات ١١٥٨ ، ١٣١٩ ، والجواهر ١٢٨ ، ١٥٩ ، وشرح اللمع ٥٤١ . وذكره ابن إياز في قواعد المطارحة^(١) ٤٠ / ب باسم « مختلف الأصبهاني » . ويظهر من عنوانه ومن المسائل التي أحال في ذكرها عليه أنه ذكر فيه مسائل اختلفت فيها كلمة النحاة . ولهذا ما غلب على ظني أنه يريد به كتابه « الخلاف بين النحاة » . فإلا يكنه فإنه كتاب ذكر فيه صاحبه آياً من التنزيل وقع في الكلام على بعض ألفاظها اختلاف بين النحاة .

من ذلك الفصل بين أمّا وجوابها بالشرط في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُفَرِّقِينَ ﴾ * فَرَوْحٌ ﴿ [سورة الواقعة : ٨٨ - ٨٩] (كشف المشكلات ١٣١٨) ، ونصب « فالحق » من قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقْوَلُ ﴾ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴿ [سورة

(١) الإحالة عليه من محقق شرح اللمع في مقدمة التحقيق ٦٨ .

ص : ٨٤ - ٨٥] (كشف المشكلات ١١٥٨) ، واختلافهم في « لا جرم » في قوله ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ ﴾ [سورة هود : ٢٢] وفي غيرها من الآي (الجواهر ١٢٨) ، واختلافهم في « هيهات » في قوله تعالى ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٣٦] (الجواهر ١٥٩) . وأحال عليه في شرح اللمع في ذكر مسألة الإضافة إلى أسماء الشرط في نحو غلام من تضرب أضرب ، ونقل فيه تفسير أبي عليّ لمنع سيويه إضافة « إذ » إلى الشرط ، فلم يجوز أذكر إذ من يأتنا نأته ، قال المؤلف : وقد ذكرنا هذا في المختلف مستقصى (شرح اللمع ٥٤١) .

- المسائل المأخوذة على أبي عليّ : ذكره بهذا الاسم في كشف المشكلات ١٠٣٧ ، ١١٢٨ ، ١٢٠٨ . وهو كتابه الاستدراك على أبي عليّ ، انظر ما سلف برسمه .

- مسائل عثمان : ذكره بهذا الاسم في كشف المشكلات ٢٧٦ ، ٨٤٦ وهو كتابه شرح اللمع ، انظر ما سلف برسم « شرح كتاب عثمان » و « شرح اللمع » .

١٤ - مسائل في علم العربية والتفسير : انتهت إلينا نسخة منها ملحقة بمخطوطة كشف المشكلات المحفوظة في الجامع الأحمدى بطنطا في اللوح ١٢٨/٢ و ١٢٩ ، ولم تُسمَّ ، فسميتها بما اشتملت عليه ، وحققها ، ونشرت في مجلة جامعة دمشق مج ١٤ ع ٤٤ عام ١٩٩٨ .

- المُستدرك : ذكره بهذا الاسم في كشف المشكلات ٥٦٥ ، والجواهر ٨٣٥ . وهو كتابه الاستدراك على أبي عليّ ، انظر ما سلف برسمه .

١٥ - المُلَخَّص : لم يذكره من ترجمه . وذكره المؤلف بهذا الاسم في الإبانة ١١ برقم ٨٦ ، و ٧٢ برقم ١٢٠٣ ، و ١٠٣ برقم ١٥٥٣ ، وكشف المشكلات ، زيادات مخطوطة طنطا اللوح ١/٢٣ . وجميع ما أحال عليه في هذه المواضع من مسائل مبني على اختلافهم في مواضع الوقف والابتداء في بعض الآي ، فكان اسمه الكامل : المُلَخَّص في الوقف والابتداء . وقد أحال في موضع واحد في كشف المشكلات ١٠٤٩ على كتاب له ذكر فيه مسألة من مسائل العربية ، قال : « وقد

ذكرناه في الوقف . والراجع عندي أنه أراد كتابه « الملخص في الوقف والابتداء » . ولا يبعد أن يكون اسم الكتاب « الوقف والابتداء » .

قال في الإبانة ١١ : « وما يتعلق باختلاف الأقاويل في « ما » من الوقف قد تقدم في الملخص » اهـ = وقال فيه ٧٢ : « وكنا ذكرنا ذلك في الملخص » اهـ أحال عليه في الكلام على قوله تعالى : ﴿ مِّنْ كُلِّ مَآسَأٍ لَّتَمُوءَ ﴾ [سورة إبراهيم : ١٤ / ٣٤] فيمن قرأ « كلُّ » بالتونين ، وانظر إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٧٤٢ = وقال فيه ١٠٣ : « وقد تقدم في الملخص » اهـ أحال عليه في الكلام على قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنَ * نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾ [سورة المؤمنون : ٢٣ / ٥٥ - ٥٦] وقد نصّ السجاوندي في الوقف والابتداء ٢٩٧ أنه لا يوقف على ﴿ وَبَيْنَ ﴾ ، والظاهر أن بعضهم أجازه ، ولا يبعد أن يكون أبا الفضل الرازي .

وقال في كشف المشكلات : « وحاد عن الصواب رازيكم . . . وأعجب من هذا إجازته الوقف . . . وقد شرحنا ذلك في الملخص » اهـ أحال عليه في الكلام على قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْأَيْلِ وَالْثَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٢ / ٢٧٤] . والرازي هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي (ت ٤٥٤ هـ) صاحب « جامع الوقوف » ، وقال الجامع في كشف المشكلات ٤٠٥ : « ولكن هذا الرازي ليس له تمييز يميّز به الصحيح من السقيم ، ولو تتبعته كلامه في هذا التصنيف [يعني جامع الوقوف] لم يخرج منه صحيح إلا التزر » اهـ .

- نتائج الصناعة : ذكره بهذا الاسم في كشف المشكلات ٧٢٦ ، وباسم النتائج فيه ٧٣١ ، ٧٤٢ . وهذا جزء من اسم الكتاب الكامل « جواهر القرآن ونتائج الصناعة » ، انظر ما سلف برسم جواهر القرآن ونتائج الصناعة .

١٦ - نكت الأقاويل : لم يذكره من ترجمه . وذكره المؤلف في كشف المشكلات ٧٨١ ، أحال عليه في الكلام على قراءة شاذة ذكر في توجيهها ما ارتضاه ثم قال : « وفيه أوجهٌ آخر ، وتجدر ردها في نكت الأقاويل » .

- الوقف : لم يذكره من ترجمه . وذكره المؤلف في كشف المشكلات ٧٨١ ،

ولعله الملخص في الوقف والابتداء = الملخص .

١٧ - كتاب له لم يسمّه ، ذكره في كشف المشكلات ٧٧٣ حيث قال : « وكنا ذكرنا هذا في الكتاب الذي يقابل كتاب أبي علي الذي احترق نصفه » اهـ ، ووقع في كشف المشكلات ، زيادات مخطوطة طنطا ، اللوح ١/٣٢ : « وذكرناه في موضع آخر في الكتاب الذي هو نظير كتاب أبي علي الذي احترق » اهـ وأغلب الظن أنه يريد كتابه « كشف الحجة » .

ج - كتاب الاستدراك

أ - اسم الكتاب^(١)

الاستدراك على أبي علي هذا اسمه في المخطوطتين اللتين انتهتا إلينا منه ، وبهذا الاسم ذكره المؤلف في كشف المشكلات ١٤٩٨ ، وبه ذكره من ترجمه أيضاً . واقتصر منه على « الاستدراك » في كشف المشكلات ١٢١٦ ، ١٤٠٢ ، والجواهر ٦٤٠ ، ٦٨٤ ؛ وذكره باسم « المستدرك » في كشف المشكلات ٥٦٥ ، والجواهر ٨٣٥ ، وسماه « المسائل المأخوذة على أبي علي » في كشف المشكلات ١٠٣٧ ، ١١٢٨ ، ١٢٠٨ .

وللعنوان صلة في المخطوطتين : ففي المخطوطة الأصل « صل » : الاستدراك على أبي علي الفارسي رحمه الله في الحجة فيما خرّجه الأجل الإمام نور الدين جامع العلوم عماد المفسرين أبو الحسن علي بن الحسين حرس الله أيامه ، وبلغه أمانيه ومرامه تقرباً إلى الله عز وجل وحسبة = ومسائل أخرى على أبي إسحاق فانت أبا علي في الإغفال = وعلى أبي علي في غير الحجة « اهـ وفات من كتب ذلك أن يقول بعد

(١) تقدمني إلى التعريف بالكتاب عن مخطوطة طهران الناقصة تعريفاً جيداً كاشفاً دقيقاً الأخ الصديق الدكتور حسين بوعباس في مقالة منشورة في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة مج ٤٦ ج ٢ ، رمضان ١٤٢٣هـ / نوفمبر ٢٠٠٢م .

هذا « وعلى عثمان [هو ابن جني] في الخصائص والمحتسب » .

وفي المخطوطة « ط » : « الاستدراك عليّ أبي عليّ مما وقع في كتاب الحجة من الخلل ، من إملاء الشيخ الإمام جامع العلوم . . . » اهـ .

ذكره الجامع في موضع من هذا الكتاب بأنه كُتِبَ حيث قال فيه م ٥٤٦/١١٦ : « وهكذا رُكِّبَ هذا الكتيب » ، وقال في كشف المشكلات ١١٢٨ : « فينبغي أن نورد في ذلك الكتيب في المسائل المأخوذة عليه » اهـ . وهو كذلك ، صغير الجِزْم جليلٌ يصدق عليه اسم الكتاب والكتيب ، فقال الجامع فيه م ٢٤٣/٥٤ : « ولما كان هذا الكتاب على كلام أبي علي لم يتسع لإفساد قولهم ، فترى ذلك في كتاب آخر » اهـ .

ب - موضوعه :

قرأ جامع العلوم كتاب « الحجة » لأبي علي قراءة نقديةً قراءة عالم بصير بآثار أبي عليّ ، متسلّع من علوم العربية والقراءات والتفسير ، نقابٍ ، بحّاثه . ولم يكتف الجامع بالوقوف على كلام أبي عليّ في نسخة من الحجة مرضيةً عنده ، بل راجع الموضوع من كلامه في نسخ الحجة التي وقف عليها ، ومنها نسخة عليها خط أبي علي ، ونسخ بعض تلامذته (انظر ما يأتي في ج) .

وقف الجامع في مواضع من الحجّة وقفة العالم البصير الطّب الخبير ، فكان من ثمار جولته فيها مسائل أخذها على أبي علي . وعدّة المسائل المأخوذة عليه في الدفعة الأولى ٨٧ مسألة ، وأورد عقبها مسائل غلط فيها أبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن ، وفاتت أبا علي في إصلاح غلط أبي إسحق « الإغفال » ، وهي المسائل ٨٨ - ٩٧ على أن المسألتين ٩٤ و ٩٦ مأخوذتان على أبي علي لا على أبي إسحق . ثم رجع الجامع إلى الحجة ، فأورد مسائل فاتته في الدفعة الأولى ، وهي المسائل ٩٨ - ١٢٢ ، ثم أورد مسائل سها فيها ابن جني في الخصائص والمحتسب ، وهي المسائل ١٢٣ - ١٣١ ؛ ثم رجع إلى أبي علي ، فأورد مسألتين مأخوذتين عليه ، وهما المسألتان ١٣٢ و ١٣٣ ، أولاهما ممّا أخذه عليه في

الإغفال ، والثانية مسألة خالف فيها أبو علي شيخه أبا إسحاق الزجاج ، وفاته ذكرها في الإغفال .

كانت الدفعة الأولى من هذه المسائل قبل سنة ٥٢٠هـ حين إملاء كشف المشكلات ، فقد نبّه فيه على مسألتين ليستا من مسائل الدفعة الأولى ، قال في كشف المشكلات ١١٢٧ : « فينبغي أن نورده في ذلك الكتيب في المسائل المأخوذة عليه » فأورده في مسائل الدفعة الثانية م ١١٤ ، وقال فيه ١٣٠٧ : « ويلحق هذا بالمسائل المأخوذة عليه » اهـ فأورده في مسائل الدفعة الثانية م ١٠٩ . لكنه ذكر في الجواهر ٦٨٤ مسألة نصّ على أنها في الاستدراك ، ولم تقع في مخطوطيه انظر ١١١م .

وهذه المسائل التي استدرك فيها الجامع على أبي عليّ في مواضع من الحجة متنوّعة ، يمكن تصنيفها فيما يأتي :

١ - مواضع أجاز فيها أبو علي وجوهاً من الإعراب والجامع يراها غير جائزة ، أو وجوهاً لم يجزها أبو علي وهي عند الجامع جائزة ، أو وجوهاً اختارها أبو عليّ والمختار عند الجامع غيرها . وهي المسائل ١ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٧ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، من الدفعة الأولى و٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٢٠ ، ١٢٢ من الدفعة الثانية .

٢ - ومواضع اضطرب فيها كلام أبي علي في الحجة وغيرها من كتبه ، فأجاز فيها ما كان قد منعه في غيرها ، أو منع فيها ما كان قد أجازها في غيرها ، وهي المسائل ٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٣٢ .

٣ - ومواضع لم يتم فيها أبو علي كلامه ، وهي المسائل ١٧ ، ٣٩ ، ٦٥ .

٤ - وموضع قَصَّر أبو علي في ذكر الوجوه النحوية الجائزة فيه ، المسألة ١٥ .

٥ - ومواضع استشهد فيها أبو علي ببعض الآي على شيء ذكره ، ولا يقوم بها

الاستشهاد ، والشاهد غير ما ذكر من الآي ، وهي المسائل ٢٠ ، ٥٦ ، ١١٣ ، ١١٦ .

٦ - وموضعان استشهد فيهما بأبيات من الشعر ، ولا حجة له فيها على ما أراد ، وهما المسألتان ٨٦ ، ١٠٠ .

٧ - وموضع يحتاج إلى الشرح لكن أبا علي لم يشرحه ، المسألة ٤ .

٨ - وموضع حكى فيه أبو علي مقالة بعض الأئمة ، ولم ينقلها على وجهها ولا شرحها مع حاجتها إلى ذلك ، المسألة ١٢٢ .

٩ - ومواضع نسب فيها بعض المذاهب إلى سيبويه ، وليس ذلك مذهبه ، أو نسب إلى كتاب سيبويه شيئاً ليس فيه ، وهي المسائل ٣ ، ٦ ، ٦٠ .

١٠ - ومواضع أنشد فيها أبو علي أبياتاً على غير وجهها ، بتغيير في رواية بعض ألفاظها أفسدها ، أو بتغيير قافيتها ورؤيتها ، أو بتركيب بيت من بيتين لشاعر ، أو من بيتين لشاعرين ، وهي المسائل ٥ ، ١٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٦٤ .

١١ - ومواضع أنشد فيها أبو علي أبياتاً نسبها إلى غير أصحابها ، أو أبياتاً لم ينسبها ، وهي المسائل ١٣ ، ٢٢ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٤٢ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٩ .

١٢ - ومواضع فيها باللفظ الذي وقع في الحجة سهوٌ كأنه سبق قلم ، أو فيما ذكره من العلل نظرٌ لا تصح معه ، وهي المسائل ٧ ، ٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٩ .

١٣ - ومواضع فيها ألفاظ وقعت في كلامه غلطاً ، وهي المسائل ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٠ ، ٤٦ .

١٤ - وموضعان في تفسير الشعر أخطأ فيهما ، وهما المسألتان ٣٣ ، ١٠٠ .

١٥ - وموضع أخطأ فيه في التلاوة ، المسألة ١٠٠ .

١٦ - وموضع أغرب فيه ، المسألة ٨ .

- ١٧ - ومواضع سقط من لفظه فيها شيء ، وهي المسائل ٥٢ ، ٧٠ ، ١١٤ .
- ١٨ - ومواضع بيّض موضعها ولما تسوّد ، وهي المسائل ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٦ ، ٤٩ .
- ١٩ - وموضع تابع فيه ما ذكره ابن مجاهد في السبعة على غلطه ، المسألة ١١٥ .
- ٢٠ - وموضع - وهو المسألة ٣١ - فيه بيان لبعض كلام أبي علي ، ولا استدراك فيه .

* * * وأما المسائل المأخوذة على أبي إسحاق الزجاج في معاني القرآن ، وفاتت أبا علي فلم يذكرها في الإغفال = فمنها مسائل لأبي إسحاق فيها في تفسير بعض الآي كلام خالف فيه المنصوص عليه في كتب اللغة ، وبعضه فيه فساد ، وهما المسألتان ٨٨ ، ١٣٣ = ومنها مسائل أجاز فيها في توجيه بعض الآي أقوالاً غير جائزة في العربية ، أو غير صحيحة ، وهي المسائل ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٧ .

* * * * وأما المسائل المأخوذة على ابن جني في الخصائص والمحتسب = فمنها ما أجاز فيه قولاً غير جائز ، وهي المسائل ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ = ومنها ما زعم فيه أن تركيباً لغوياً - وهو ل م ك - مهمل ، وهو المسألة ١٢٣ = ومنها ما أخطأ فيه في التلاوة المسألة ١٣١ = ومنها ما ترك فيه نقل كلام لا بد من نقله وهو المسألة ١٢٥ ، ومنها ما خالف فيه شيخه أبا علي ، وهو المسألة ١٢٦ .

ج - الحُجَّة بين ما نقله الجامع منها ، وأصل المطبوعة وأصل جليل غيرهما « الحُجَّة » لأبي علي شرح لكتاب « السبعة » لابن مجاهد ، جليل ، واسع ، وهو غاية في بابه ، ومعوّل الناس من بعد ، ومعرض لثقافة أبي علي ، وسعة اطلاعه ، وغزارة علمه بالعربية واللغة وأصولها ومقاييسها ، والتفسير ، وقوة قياسه

وتعليقه وتفسيره ، وبصره فيما بين الكلم من علائق^(١) . وقد أغمضه أبو علي « وأطاله حتى منع كثيراً ممن يدعي العربية فضلاً على القراءة منه وأجفاهم عنه » كما قال تلميذه أبو الفتح بن جني^(٢) .

وعُني الجامع فيمن عُني بالحجة^(٣) ، فصنف في شرحها « كشف الحجة »^(٤) ، وصنف « كشف المشكلات وإيضاح المعضلات » وهو في جملته مجمع لما تفرق من كلام أبي علي في الحجة وغيره من كتبه^(٥) ، فهو يقول فيه « وما حوى كلامنا إلا شرح كلام أبي علي »^(٦) ، و« كله مبسوط كلام فارسهم »^(٧) = وصنف في شرح الأبيات^(٨) التي أنشدها أبو علي فيه = وصنف هذا الكتاب الذي بين يديك في الاستدراك على أبي علي في الحجة ، وفي غيره .

طبع الحُجَّة عن أصليين : أحدهما محفوظ في مكتبة بلدية الإسكندرية برقم ٣٥٧٠ ، وهو ستة أجزاء تنقص الخامس منها ، وهو أصل جليل عتيق فرغ من نسخه في ٢٣ ذي القعدة سنة ٣٩٠هـ ، ولا يعرف ناسخها ولا سند روايتها . والأصل الثاني محفوظ في مكتبة مراد ملا باستانبول برقم ٦ - ٩ ، وهو أربعة أجزاء فرغ من نسخها طاهر بن غلبون سنة ٤٢٨هـ ، وهو مروى بسنده عن علي بن عيسى الرِّبَعي تلميذ أبي علي . وبين هذين الأصلين فيما تدل عليه معارضتهما بعض الاختلاف في

(١) انظر الرسالة الجامعية التي كتبها تلميذي النابه الجاد الدكتور محمد عبد الله قاسم البصري (الأصول النحوية والصرفية في الحجة) ، وبها نال لقبه العلمي من جامعة دمشق ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . وهي عمل علمي متقن جدير بالتقدير ، وفقه الله ، وجعله من خدمة هذه اللغة الشريفة .

(٢) في المحتسب ٢٣٦/١ .

(٣) انظر ذكر ما عرفناه من الكتب المبنية على الحجة من غير استقصاء في مقدمة تحقيق كشف المشكلات ٥٤ - ٥٥ ، وانظر استقصاءها في « الأصول النحوية والصرفية في الحجة » ١٠٥ - ١٠٦ .

(٤) انظر ما سلف في آثاره (كشف الحجة) .

(٥) قلته في مقدمة تحقيق كشف المشكلات ٥٥ ، وانظر ذكر مصادر المؤلف فيه ٧٤ منها .

(٦) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٤١٦ .

(٧) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٧٢٦ .

(٨) انظر ما سلف في آثاره (شرح الأبيات) .

مواضع من الكتاب الراجع إلى اختلاف روايتهما ، وإن كان بعض ما اختلفتا فيه ليس بذی خطر .

ووقفتُ على أصل جلیل نفیس انتهى إلینا منه المجلدان الثاني والثالث من أربعة فيما أقدر ، يشتملان على الأجزاء ٢١ - ٤٥ من تجزئة الشيخ أبي علي فيما نصَّ عليه ناسخه أبو الفضل العباس بن أحمد بن أبي مؤاس^(١) (ت ٤٠١ هـ) صاحب أبي علي ، وهو في طبقة ابن جني ، وخطه نفیس جداً ، وقد فرغ من نسخ المجلد الثاني ، المجلد ٤٤ منه في رمضان سنة ٣٧٤ هـ وشيخه أبو علي حيَّ (ت ٣٧٧ هـ) ، وأجزاء ابن أبي مؤاس تزيد جزءاً على أجزاء الشيخ ، والجزء خمس عشرة ورقة ، والجزء الأخير ينقص ورقة في آخره ، ورمزها فيما يأتي (خش) .

وقد وقف الجامع على غير نسخة من نسخ الحجة ، منها نسخة عليها خط الشيخ أبي علي^(٢) ، ونسخة علي بن عيسى الرِّبَعي^(٣) ، ونسخة عبد السلام البصري^(٤) ، وعلى غيرها . فقال في غير موضع من كلامه : « هكذا وقع في جميع النسخ »^(٥) و« كلُّهم جرَّوا على ذلك »^(٦) ، و« لم ينتبه له الربَّعي ولا غيره من تلامذته »^(٧) ، و« نقلوا عنه هكذا »^(٨) .

وافق ما نقله الجامع من الحجة ما وقع في المطبوعة والمخطوطة (خش) في كثير من المواضع ، وخالفه في مواضع :

- (١) انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٤٨١/٤ برقم ٦٢٦ (وفيه ابن أبي موسى ، وهو خطأ) ، وتاريخ بغداد ٥٦/١٤ برقم ٦٦٠٠ .
- (٢) حاشية المخطوطة (صل) وقد نقلناه في موضعه في م ٢١ ص ٩٩ ح ٣ .
- (٣) كشف المشكلات ١١٤٩ . والربَّعي تلميذ أبي علي ومن جِلَّة أصحابه (ت ٤٢٠ هـ) ، انظر بغية الوعاة ١٨١/٢ .
- (٤) كشف المشكلات ١١٤٩ . والبصري من تلامذة أبي علي ، انظر بغية الوعاة ٩٥/٢ .
- (٥) الاستدراك م ٢٩٤/٦٦ و١١٤/٥٣٧ ، وشرح اللمع ٤٩٦ .
- (٦) الاستدراك م ٩٩/٢١ .
- (٧) الاستدراك م ٣١٩/٧٥ .
- (٨) الاستدراك م ٦٨/١٣ .

منها مواضع نقل فيها الجامع كلاماً مذكوراً في المطبوعة ، خطاه الجامع فأصلحه ، ووقع على الصواب في المطبوعة ، انظر المسائل ٥ ، ٢٥ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٦٦ ، ٨٧ ، ١١٧ ، ٦٧ (الظاهر هنا أنه في أصل أبي علي كما قال الجامع ، ثم أٌصلح) .

- وموضع نقل فيه الجامع كلاماً منها نبّه على ما وقع فيه من السقط ، ولا سقط في المطبوعة ، انظر المسألة ٢١ .

- ومواضع نقل فيها الجامع كلاماً منها ، ولم يقع في المطبوعة ، انظر المسائل ٢٨ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٦٥ .

- وموضع نقل فيه كلاماً من الحجة ونبّه على غلط لفظ فيه ، وهو كما قال في أحد أصلي المطبوعة ، وهو على الصواب في الأصل الآخر .

- وموضع ذكر فيه أنّ أبا علي بيّض موضعاً فيها ، فذكره ، وهو مذكور في المطبوعة غير مبيّض الموضع ، انظر المسألة ٢٤ . على أنّ هذا لا ينفي ما قاله الجامع من تبييض أبي علي موضعاً في الحجة ، فقد يكون بعض تلامذته تركوا فيما نسخوا أو من نسخ عن نسخهم النص على أن أبا علي « بيّض الموضع » ، يصدق ذلك أن موضعاً بيض في أحد أصلي الحجة ، وحذفت عبارة التبييض في الأصل الآخر ، انظر م ٣٦/ح ٦ . وقد نبّه الجامع في الجواهر ٧١٩ على موضع بيّضه في الحجة ولم ينبّه عليه في الاستدراك . وفي كتب أبي علي غير موضع بيض لها ، انظر الاستدراك م ٢٨/ح ١ و ٤٩/ح ٢ ، والبصريات ٦٧٢ ، ومواضع كثيرة من التذكرة في الألواح ١/٦٤ و ١/٨١ و ١/٨٣ و ٢/٩١ و ١/١٠٣ و ١/١١٩ - ٢ وغيرها ، وفي اللوح ٢/١٤ ونحوه في ١/٢٠٦ : « بيّض أسطراً » . وغير قليل مما بيّض موضعه أجوبة شرط أو استفهام ونحو ذلك .

ويوشك الجامع أن يكون قد وقف على نسخة ابن أبي مّواس التي بخطه (خش ٣٤/٢/١) ومنها أخذ حاشية علقها أو من نسخة منقولة عنها (انظر م ٦٤/ح ٦) . وبحاشيتها (٢٣/٤/٢) استدراك من كاتبها ابن أبي مّواس على شيخه أبي علي نقلناه

في التعاليق . وبهامشها حاشية لابن جرو الأسدي (ت ٣٨٧هـ) كأن الجامع نقلها منه ولم يصرح بصاحبها (انظر م ٧٢/ ح ١٢) .

وتفسير ذلك عندي - أعني الاختلاف بين المطبوعة وبعض ما نسبته الجامع إلى الحجة - أن الجامع حيث ترك النصّ على وقوع الشيء على وجه في جميع النسخ = قد اكتفى ثمة بما نقله عن إحدى النسخ ، فلم يراجع فيه بقية النسخ الجليلة العالية التي وقف عليها .

د - جامع العلوم وأبو عليّ صاحب الحُجَّة

جامع العلوم عظيم الإجلال لأبي عليّ ، شديد الاعتداد به ، عاشق لآثاره ، مكبّ عليها ، دقيق الفهم لكلامه ، لا يكاد يرى بينه وبين الخليل وسيبويه أحداً . فهو عنده فارس الصناعة وفارسهم والفارس^(١) ، ولولا هو « لما فهم كتاب سيبويه ولا مشكلاته »^(٢) ، ومثله « لا يولد من بعد »^(٣) ، وهو « بعيدُ الغُور »^(٤) ، « رحمه الله كيف تعمّق وجاء بالكلام الذي هو أدقُّ من الشعر وأحدُّ من السيف . . . »^(٥) .

عوّل الجامع على آثار أبي عليّ أيّما معوّل ، واقتخر بذلك ، قال : « فافهمه عن أبي عليّ ولم يهتد إليه غيره ، وإنّما جعلنا هذه الأجزاء وسيلة إلى جمع ما أوردناه من كلامه على نسقه في التنزيل من كتبه المتفرقة »^(٦) ، وقال : « فهذه دُرر أخرجها فارسهم من صَدَف الكتاب . . . والفارس فَرَّق فيها الكلام في مواضع ، وهذا

(١) انظر الاستدراك ١٨/٢ و ٤٧٢/٩٩ ، وكشف المشكلات ٧٢ ، ٤٧٧ ، ٦٢٩ ، ٧١٤ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ وغيرها (انظر فهرس الأعلام فيه ١٨٣) ، والجواهر ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٨٧١ ، ٩٠٠ ، ٩٢٩ ، وشرح اللمع ٤٣٦ ، ٥١٩ ، ٧٥٤ وغيرها .

(٢) شرح اللمع ٤٩٦ .

(٣) كشف المشكلات ٩٢٢ .

(٤) شرح اللمع ٢٩٦ .

(٥) الاستدراك م ٥٦٥/١١٨ .

(٦) كشف المشكلات ٦٣٠ .

مجموعه»^(١) ، وقال : « فإذا أَشْكَلَ عليك شيء من كلام الفارس فإنه لا يفتحه لك إلا هذه الأجزاء التي أَمَلَّناها عليك »^(٢) ، وقال : « وكلُّه مبسوط كلام فارسهم »^(٣) ، وقال : « وما حوى كلامنا إلا شرح كلام أبي عليّ »^(٤) .

فإذا ما استدرك عليه شيئاً فإنه يستدرك عليه من كلامه هو نفسه ، كما قال : « فبك نأخذ عليك »^(٥) ، وقال : « فأخذ به عليه »^(٦) ، وقال في تأليف كتابه الاستدراك : « فاعلم أنا أخذنا به عليه ، وهكذا رُكِّب هذا الكتيب »^(٧) .

وسبيله إلى ذلك أن ينظر في جميع آثار أبي عليّ ، قال : « فإذا أردت تتبّع كلام أبي عليّ فليكن كما تتبعناه ثم احكم بصحة ما خرج من ذلك على منوال الكتاب وقد ذكرت لك غير مرة أنه لا ينبغي أن تقف على قوله في موضع بل تتبّع في جميع كتبه ، ثم بعد ذلك ما خرج منها فاعرضه على الكتاب لتفوز بالخط الأوفى والقدح المعلى . . . »^(٨) .

لم يمنعه ما في نفسه للشيخ أبي علي من جلالة قدر وعلو منزلة ومهابة = أن يشتدّ في نقده له ، ويذهب فيه مذهباً في الفخر والعجب بنفسه يحب أن يحدث به . من ذلك قوله في مواضع من كلامه في كتبه : « وقد نبهناك غير مرّة على أنّ الفارس يسيء النظر في التلاوة »^(٩) ، و « وقع لفارسهم هنا أيضاً سوء التأمل في التلاوة على ما هو عادته »^(١٠) ، و « استدلال أبي عليّ . . . استدلال فاسد ومغالطة

(١) كشف المشكلات ٦٢٩ .

(٢) كشف المشكلات ٧٢٧ .

(٣) كشف المشكلات ٧٢٦ .

(٤) كشف المشكلات ٤١٦ .

(٥) شرح اللمع ٤٩٧ .

(٦) كشف المشكلات ١١٢٨ .

(٧) الاستدراك م ١١٦ / ٥٤٦ .

(٨) الاستدراك م ٩٧ / ٤٥٢ - ٤٥٣ .

(٩) الاستدراك م ٩٩ / ٤٧٢ ، وانظر م ٥٤ / ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(١٠) كشف المشكلات ٩٩٥ - ٩٩٦ ، وانظر ١٤١٣ .

منه»^(١) ، و« انظر أبا علي ما أغفله عن الفصل بين الصلة والموصول»^(٢) ، و« ليس العجب منه ، إنما العجب من الكبار الذين سمعوا عليه هذا الكتاب [الحجة] ، ولم يسألوا ما مرادك بهذا»^(٣) = ومنه قوله « هذا من أفحش ما سقط من الحجة ، ولم ينتبه له الربيعي ولا غيره من تلامذته»^(٤) ، وقوله : « فلا أدري هل ختم برواية حفص على أحد ختمة أم لا»^(٥) ، وقوله : « ومثل هذا من أبي عليّ في كتبه إغراب وتنفير للناس من كلامه ، وليس هو من الفصاحة ، بل هو من خنزوانة الرجل وادعائه على الناس والتكبر عليهم ، وليس من العلم في شيء ، فكأنه يشبه ألغاز الصبيان في المكاتب»^(٦) ، وقوله معظماً إياه محباً له وقد أنعبه أبو علي وأرهقه : « وأنا لا أطيق هذا الرجل ، يشج ويأسو ويُدوي ويداوي»^(٧) .

هـ - تقويم الكتاب (الاستدراك)

كان الجامع موفقاً فيما أرى في كثير من المسائل التي أخذها على أبي عليّ . وهي مستدركات علمية دقيقة ، أعانه عليها معرفته بأصول علم العربية وفروعه ، وولوعه بآثار أبي عليّ ، وتتبعه له ، ومعارضة كلام أبي عليّ في موضع بكلامه في موضع أو مواضع آخر يكون قد نطق فيها بالصواب كما قال الجامع في بعض كلامه^(٨) . وغير قليل مما استدركه عليه أفاده من كلامه في كتبه ، فلهذا ما قال : « فاعلم أنا أخذنا به عليه ، وهكذا ركب هذا الكتيب»^(٩) . وهي مستدركات محقق بصير مدقق ، أصاب في كثير مما استدركه على أبي عليّ .

(١) الاستدراك م ٩٤ / ٤١٤ .

(٢) الاستدراك م ٥٠ / ٢٢١ .

(٣) الاستدراك م ٣٨ / ١٧٨ .

(٤) الاستدراك م ٧٥ / ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٥) الاستدراك م ١٠٥ / ٥٠٠ .

(٦) الاستدراك م ٨ / ٤٢ - ٤٣ .

(٧) كشف المشكلات ٩٦٠ ، ونحوه في الاستدراك م ٤٥ / ٢٠٧ .

(٨) كشف المشكلات ١١٢٨ .

(٩) الاستدراك م ١١٦ / ٥٤٦ .

لكنّه جانب الصواب في بعض المسائل ، فلم يكن استدراكه عندي فيها صحيحاً ، وهي المسائل ٣ ، ١١ ، ١٢ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٧ ، ٣٧ ، ٥٣ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٦ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٦ .

ولم يصب فيما استدركه على الزجاج في المسألة ٩١ ، ولا فيما استدركه على ابن جني في المسائل ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٨ .

وبعض ما استدركه صحيح بقيد ذكرناه في التعليق عليه في المسائل ١٦ ، ٤٠ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١٢٢ .

وبعض المسائل بعض ما استدركه فيه صحيح وبعضه غير صحيح ، وهي المسائل ٣٥ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٩٧ ، ١٠٧ ، ١٢١ .

وبعض ما استدركه فيه نظر ذكرناه في المسألة ١٠١ .

والمسألة ٣١ ليس فيها استدراك لا على أبي علي ولا على غيره .

وفي المسائل ٦٥ ، ٦٦ ، ٨٧ نسب المستدرك إلى الحجة ما لم يقع في المطبوعة .

وفي بعض المسائل ساق الجامع كلاماً ظاهر إيراد على أنه من كلامه هو نفسه ، فهو لم يسنده إلى قائل ولا إلى كتاب على غير المعهود منه فيما وقفت عليه من آثاره في أكثر كلامه فيها . فعلى أنه نصّ في غير موضع على أنّ كلامه ما حوى إلا شرح كلام أبي علي ، وأنّه ركب هذا الكتيب « الاستدراك » بأخذه به عليه = فإنّ هذا ليس بعذر له في تركه التصريح بنقله عنه المسائل ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٦ من الحجة والبغداديات ، ولم يذكر فيها أبا علي ولا كتاباً له = ولا في تركه التصريح بنقله كلاماً لابن جني في المسألة ٨٠ ، وللسيرافي في المسألة ١١٢ ولم يذكرهما ولم يذكر كتابيهما .

هذا ، وقد وجدت في بعض كلام أبي علي في الحجة فيما نقله الجامع فيما أورده من مسائل استدركها عليه ، وفيما لم ينقله = مواضع وقفت فيها لم يتنبه عليها الجامع ، فاستدركتها في التعليقات على الكتاب في المسائل ٢٣ ، ٢٥ ، ٣٧ ،

و - مخطوطتا الكتاب

لم ينتهِ إلينا من هذا الكتاب فيما أعلم إلا نسختان : نسخة تحتفظ بها جامعة ليدن بهولندة ، ونسخة تحتفظ بها المكتبة المركزية لجامعة طهران .

١ - المخطوطة الأولى ، ورمزها « صل » .

هذه المخطوطة أول الكتب السبعة عشر التي يشتمل عليها المجموع المحفوظ في مكتبة جامعة ليدن بهولندة ، ورقمها 2576 op . كتب في أعلى ورقة العنوان منها ما نصّه :

« الاستدراك على أبي علي الفارسي رحمه الله في الحجّة فيما خرّجه الأجلّ

الإمام/

نور الدين جامع العلوم عماد المفسرين أبو الحسن علي بن الحسين حرس الله/ أيامه ، وبلغه أمانيه ومرامه تقرباً إلى الله عز وجل وحسبةً = ومسائل/ أخرى على أبي إسحق ، فأتت أبا علي في الإغفال = وعلى أبي علي في غير الحجّة » .

وهي نسخة تامة جيدة ، تقع في ثلاث عشرة ورقة .

قياس المساحة المكتوبة في المصورة ١٥,٥ × ١٤ سم . وعدة أسطر الصفحة تتراوح بين ٢٥ - ٢٦ سطراً ، وعدة كلمات السطر تتراوح بين ٢٢ - ٢٨ كلمة .

كتبت بخط نسخ واضح ، ولم يذكر فيها اسم كاتبها ولا تاريخ النسخ ، وهو بعد سنة ٧١١ هـ . ولا يبعد أن يكون الناسخ أحد تلامذة شهاب الدين عبد المؤمن بن عبد اللطيف^(١) ، فقد أثبت على ظهر كتاب « الكامل الفريد في التجريد والتفريد ، لجعفر بن مكي الموصلي » ، وهو الكتاب الرابع من هذا المجموع = تسعة أبيات

(١) لا أعرفه .

قالها شهاب الدين المذكور يرثي بها جعفر بن مكي الموصلي^(١) المتوفى سنة ٧١١هـ ، وكأنّ خطّه - أعني خط الناسخ تلميذ شهاب الدين ، أظن - هو خط المجموع كله^(٢) .

والأصل الذي نقلت عنه هذه النسخة = أصلُ كتبه أحد تلامذة جامع العلوم أو نسخة منقولة منه .

يشهد بذلك ما كتب في حواشي هذه المخطوطة من حواشٍ كثيرة نقلناها في التعليقات على الكتاب ، منها ما هو من كلام المؤلف نفسه حقّاً ، قاله بياناً لبعض ما في المسألة حين قراءة الكتاب عليه ، انظر التعليق على المسائل ١ ، ٢ ، ١٧ ، ٢١ ، ٣٥ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ٧١ ، ٨٢ وغيرها . كتب الناسخ فيما نقلناه في م ١٧ ح ١١ : « قال الشيخ : يلزم أبا علي . . . » . ويقوي ذلك عبارة الدعاء في ورقة عنوان الكتاب « حرس الله أيامه . . » فشيخه الجامع حيّ حينذاك .

ومن الحواشي ما ليس من المؤلف يقيناً ، انظر المسائل ٣٦/ح ١٣ و ٣٨/ح ٢٧ و ٥٤/ح ٩ و ٦٠/ح ٤ و ٦٧/ح ١١ و ٨٨/ح ٢٤ و ٩٠/ح ١٦ . ومنها ما لا سبيل فيه إلى القطع بأنه من كلام المؤلف ، انظر م ٢/ح ١٧ و ٣/ح ٥ و ٨٨/ح ١٠٨ .

الضبط بالحركات فيها قليل ، وأكثره في الآيات والأبيات .

لم تذكر فيها المسألة ٥٦ . وفيها زيادة كلام في آخر المسألة ٣٨ لم تقع في المخطوطة الثانية .

(١) ترجمته في غاية النهاية ١٩٨/١ برقم ٩١٤ وفيه أنه توفي سنة ٧١٣هـ ، والذي نص عليه تلميذه شهاب الدين أنه توفي سنة ٧١١هـ .

(٢) ليس صحيحاً ما كتبه بعض من وقف على الكتاب بقلم حديث جداً على ظهر كتاب الإبانة للجامع وكتاب الكامل الفريد أن المجموع بخط جعفر الموصلي . وقد فرغ الموصلي من تأليف مفردة حمزة سنة ٦٩٦ وبعدها مفردة الكسائي آخر الكتاب ، ولم يظهر تاريخ النسخ في المصورة ، وقد يكون فرغ من تأليفه سنة ٦٩٨هـ ، فكأنه كان يمضي عامين في تأليف المفردة ، والله أعلم .

٢ - المخطوطة الثانية ، ورمزها « ط »

هذه المخطوطة ممّا اشتمل عليه المجموع المحفوظ في المكتبة المركزية لجامعة طهران برقم ٥٤٧٠ من الكتب ، وهي ناقصة من آخرها ، والباقي منها ثلاث ورقات ونصف (سبع صفحات) ، وهي تنتهي في أوائل المسألة ٧٩ (ص ٤١) . ولم تقع فيها المسألة ٧٨ . وفيها مواضع في المسألتين ٥٦ و ٥٨ لأياً ما استبان .

اللوح الأول منها في الربع الأول منه تمام الكتاب الذي قبله في المجموع ، وهو المجازات النبوية للشرif الرضي ، ثم اسمُ الناسخ وتاريخ النسخ ، ونصه : « فرغ من تحرير هذا الكتاب [يعني المجازات] محمد بن الحسين بن محمد بن أحمد الحافظ الرَّهقي - غفر الله له ولأبويه - يوم الجمعة وقت العصر ببلد آبه التاسع والعشرين من شهر الله المبارك الأصبّ رجب عظم الله ميامنه سنة سبع وأربعين وخمس مائة حامداً لله ومصلياً على رسوله محمد وآله » .

وكتب تحت هذا ما نصه :

« كتاب الاستدراك »

على أبي علي مما وقع في كتاب

الحجة من الخلل

من إملاء الشيخ الإمام جامع العلوم

أبي الحسين [كذا] علي بن الحسين بن علي النحوي » .

قياس المساحة المكتوبة في المصورة ٢٤ - ٢٧ × ١٥ - ١٦,٥ سم .

فإن كانت هذه النسخة لا تشتمل إلا على ما استدركه المؤلف على أبي علي في الحجة في الدفعة الأولى من كلامه = فالساقط منها نصف لوح (صفحة واحدة بقياس المخطوطة) .

كتبت بخط نسخ دقيق . وعدة أسطر الصفحة تتراوح بين ٤١ - ٥٠ سطراً ، وتتراوح كلمات السطر بين ٢٣ - ٣٥ كلمة .

ضَبَطَ بالحركات كثيراً من اللوح الأول ، ثم تخفف من ذلك ، فلم يضبط بالحركات إلا مواضع قليلة بعد ذلك .

ولا يبعد أن يكون الرهقي^(١) من تلامذة الجامع ، ويكون هو صاحب الحاشية في اللوح الأخير من الباقي من نسخته في المسألة ٦٦ : « وإنما أتى شيخنا الجامع . . . » إلخ وقد نقلناه في موضعه من المسألة . لكنّ في نفسي شيئاً من تركه الترحم على شيخه الجامع الذي توفي سنة ٥٤٣ هـ وقد فرغ من نسخه سنة ٥٤٧ هـ بعد سنّيات من وفاة شيخه = كما لا يبعد أيضاً أن يكون الرهقي قد نقل نسخته من نسخة أحد تلامذة الجامع المنسوخة في حياة الشيخ ، ولهذا ما خلت ورقة العنوان منها من عبارة الترحم ، وهذا التلميذ هو صاحب هذه الحاشية .

ومنهج التحقيق قد بسطناه في مقدمة تحقيق كشف المشكلات ، فلا نعيده .

(١) لا أعرفه ، ولا أعرف هذه النسبة إلى أي شيء هي .

الرموز المستعملة في التعاليق

م = المسألة من مسائل الاستدراك

ح = الحاشية

د = الديوان

ق = القصيدة

الحجة خم = مخطوطة مكتبة مراد ملا

الحجة خك = مخطوطة مكتبة الإسكندرية

الحجة خش = مخطوطة مكتبة شهيد علي

الاستدراك على أبي علي / مقدمة التحقيق

صور من المخطوطتين

الاستاذ الكائن على أبي علي في الحج

[وعلى الزجاجة ممتافات أبا علي في الإغفال،
وعلى أبي علي في غير الحجة،
وعلى ابن جيت في الخصائص والمجستب.]

صنعة

جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣ هـ)

محقق، وفتح مافيه، وشرحه، وناقشه،

وكتبه هو أشبه، وصنع فهارسه

الدكتور محمد أحمد الدالي

المضرمامل بمجمع اللغة العربية بدمشق،

وأستاذ العربية بجامعة دمشق كان،

ومجاعة الكونية الآن.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى إِفْضَالِهِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ . قَالَ الْأَجَلُّ
الإِمَامُ نُورُ الدِّينِ جَامِعُ الْعُلُومِ عِمَادُ الْمُفَسِّرِينَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ
الْحُسَيْنِ - حَرَسَ اللَّهُ مَعَالِيَهُ ، وَكَبَتَ حُسَادَهُ وَأَعَادِيَهُ^(١) - :

هَذِهِ مَسَائِلُ مِنْ كِتَابِ « الْحُجَّة » وَقَعَ فِيهَا خَلَلٌ وَتَحْرِيفٌ ؛ فَلَمْ يُسَوِّ
أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَلِيٍّ هَذَا التَّحْرِيفَ ، وَلَمْ يَسْأَلُوهُ عَنْهُ^(٢) حِينَ^(٣) كَانُوا
يَقْرَأُونَهُ عَلَيْهِ .

فَرَأَيْنَا إِصْلَاحَ ذَلِكَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ . وَرُبَّمَا تَعَرَّضُ فِي فَحْوَى ذَلِكَ مَسَائِلُ
أُخْرَى تَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ ، فَلَمْ نَبْخُلْ بَيَانِهَا^(٤) ؛ لِيَكُونَ لِلنَّاطِرِ فِي هَذَا فَوَائِدُ
جَمَّةٌ ؛ إِذْ كِتَابُ « الْحُجَّة » كِتَابٌ لَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ الْمُقَرَّرُ وَلَا الْمُفَسَّرُ
وَلَا النَّحْوِيُّ وَلَا غَيْرُهُمْ .

[١] فَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَ فِي « سُورَةِ الْفَاتِحَةِ » : قَالَ أَبُو عَلِيٍّ

(١) هذا صدر « صل » ، وهو من كلام الناسخ ، أو كلام من نسخ نسخه عنه .

وفي « ط » : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وبه نستعين . هذه مسائل . . . » .

(٢) في ط : ولم يسألوا ، وفي صل : عنها ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) في صل : حتى ، وهو تحريف .

(٤) في ط : ببيانها ، والوجه ما أثبت من صل .

عَنْدَ^(٥) ذِكْرِهِ إِضَافَةً ﴿مَلِكٍ﴾ إِلَى ﴿يَوْمِ الدِّينِ﴾ [سورة الفاتحة ٤/١] فِي كَلَامٍ طَوِيلٍ^(٦) : « وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالظَّرْفُ فِي قَوْلِهِ : ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [سورة الأعراف ١٨٧/٧]^(٧) وَ﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [سورة الأعراف ١٨٧/٧] = لَا يَكُونُ^(٨) مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ فِي مَوْضِعٍ حَالٍ .

قُلْتُ : الظَّرْفُ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ^(٩) مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ؛ لِأَنَّ ﴿عِلْمُهَا﴾ مُبْتَدَأٌ ، وَ﴿عِنْدَ رَبِّي﴾ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنَّمَا عِلْمُهَا ثَابِتٌ عِنْدَ رَبِّي . وَكَذَلِكَ ﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ أَيِ ثَابِتٌ عِنْدَ اللَّهِ . وَفِي الظَّرْفِ ضَمِيرٌ انْتَقَلَ إِلَيْهِ مِنْ أَسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى

(٥) فِي صِل : « قَالَ أَبُو عَلِي فِي كَلَامٍ عِنْدَ » . وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ زِيَادَةً مِنْ النَّاسِخِ ، فَسَيَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ قَوْلُهُ « فِي كَلَامٍ طَوِيلٍ » .

(٦) فِي الْحِجَّةِ ٢١/١ .

(٧) وَالْأَحْزَابُ ٦٣/٣٣ .

(٨) فِي ط : « فَالظَّرْفُ فِي قَوْلِهِ (قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ) لَا يَكُونُ » وَفِيهِ سَقَطَ ذَهَبٌ بِالشَّاهِدِ الْأَوَّلِ مِنَ الْآيَةِ .

(٩) كَذَا قَالَ ، وَهُوَ سَهْوٌ مِنْهُ ، وَوَجْهُهُ : فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ ، فَكُلَاهُمَا مِنَ الْآيَةِ ١٨٧ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ . وَسِيَاقُ التَّلَاوَةِ : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسِنُهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْثَةٌ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيفٌ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف ١٨٧/٧] . فَمَا قَدَّمَ أَبُو عَلِي ذِكْرَهُ مِنَ الْآيَةِ مُؤَخَّرٌ فِي التَّلَاوَةِ وَمَا أَخَّرَ ذِكْرَهُ مِنْهَا مُقَدَّمٌ فِيهَا .

وَبَعِيدٌ عِنْدِي أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ أَبِي عَلِي عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِذِكْرِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ آيَةَ سُورَةِ الْأَحْزَابِ ٦٣/٣٣ .

ما عُرِفَ^(١٠) . ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ المَحذُوفُ في مَوْضِعِ الحالِ بَيِّنَةً ؛ لَأَنَّهُ

(١٠) من مسائل باب المبتدأ والخبر أن يقع الظرف أو الجار والمجرور موقع الخبر في نحو قولك : زيدٌ عندك ، وعمرٌ في الدار . والظرف والجار والمجرور في الأصل معمولان متعلّقان بمتعلّقهما المحذوفِ المقدّرِ العاملِ فيهما الواقع خبراً . وفي تقدير هذا المتعلّق المحذوفِ قولان : الأولُ أَنَّهُ من باب الخبر المفرد وتقديره : مستقرٌّ أو ثابت أو حاصل أو نحو ذلك ، وهو قول ابن جني وابن برّهان والمؤلف (جامع العلوم) ، وعزي إلى سيبويه والأخفش وابن السراج وأبي علي ، واختاره ابن الشجري والسهيلي وابن مالك وأبو حيان وغيرهم . والثاني أَنَّهُ من باب الخبر الجملة ، وتقديره استقر أو ثبت أو حصل أو نحو ذلك ، وعزي إلى الجمهور ، وهو قول الزمخشري ، ونسب إلى سيبويه وابن السراج وأبي علي وهو قوله في الإيضاح ، وكذا قدره المبرد في بعض كلامه (المقتضب ٣٢٩/٤) .

والاستقرار أو نحوه من التقادير سواءً أكان فعلاً أم اسماً رافعاً للضمير المستكنّ فيه الذي يربطه بالمبتدأ ، وهو المتعلّق العامل في الظرف والجار والمجرور .

ولمّا حُذِفَ المتعلّق « الاستقرار » المقدّر الفعليُّ أو الاسميُّ حذفاً واجباً = انتقل ضميره إلى الظرف أو الجار والمجرور ، وصار مرتفعاً بهما بعد أن كان مرتفعاً بمتعلّقهما . فذهب النحاة في الظرف أو الجار والمجرور مذهبين : الأول يرى أصحابه أَنَّ الظرف أو الجار والمجرور قد صارا هما الخبر (أي هما في محل رفع خبر) ، وأن المتعلّق أصلٌ مرفوض لا يجوز إظهاره لنيابة الظرف أو الجار والمجرور عن متعلّقهما المحذوف وقيامهما مقامه والاستغناء عنه بهما ، وانتقال ضميره إليهما ، وهو قول ابن جني ، وابن برّهان ، والمؤلف (جامع العلوم) وابن يعيش وغيرهم ، ونسب إلى أبي علي . والثاني يرى =

يَبْقَى الْمُتَبَدِّلُ بِلَا خَبَرٍ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ^(١١) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ ﴿ قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَصِلُ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴾ [سورة طه ٥٢/٢٠] =^(١٢) فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ قَوْلِهِ ﴿ عِلْمُهَا ﴾ ←

= أصحابه أَنَّ الخبر هو المتعلّق المحذوف ، وأن الظرف أو الجارّ والمجرور متعلّقان به . وعزي هذا القول إلى ابن كيسان ، وهو قول ابن الشجري ، واختاره ابن مالك ، والرضيُّ ، وابن هشام ، وابن أبي الربيع ، وغيرهم . انظر الجواهر ٥١٢ - ٥١٦ ، وشرح اللمع للمؤلف ٣٠٠/١ - ٣٠١ ، والخصائص ٣٨٣/٢ (ط٢) وشرح اللمع لابن برهان ٣٦ - ٣٨ ، وأمالى ابن الشجري ٥٧٤/٢ - ٥٧٥ ، والكافي ٤٠٧/٢ ، والتسهيل ٤٩ ، وشرح الكافية ٢٧٥/١/١ ، وشرح الجمل لابن خروف ٣٩٥ ، والصفوة الصفية ٨٠٦/٢/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٩/١ - ٢٨٠ ، وشرح ابن عقيل ١٠٣ ، وحاشية الخضري عليه ٩٥/١ - ٩٦ ، وشرح الأشموني ٢٦٨/١ ، وحاشية الصبان عليه ٢٠٠/١ ، وشرح التصريح ١٦٦/١ ، والمغني ٥٨٣ ، والارتشاف ١١٢١/٣ ، وهمع الهوامع ٢٢/٢ ، والإنصاف ٢٠٢ - ٢٠٥ ، المسألة ٣٠ ، والتبيين ٢٤٩ - ٢٥١ ، واللباب ١٣٩ - ١٤٠ ، وبدائع الفوائد ٨٩٣ - ٨٩٥ عن نتائج الفكر ٤٢١ - ٤٢٥ ، وفي بعض جوانب المسألة بعض اختلاف بينهم لا يتسع هذا الموضع لذكره .

(١١) قوله « وهذا ظاهر » ليس في ط .

(١٢) كان في النسختين : « فأما قوله قل إنما علمها . . . » وهو خطأ . التبس على المؤلّف أو على من نقل كلامه صدر هذه الآية بصدر آية سورة الأعراف السابقة . ويغلب على ظني أن المؤلّف لم يَتَلَّ صدر هذه الآية ، واقتصر منه على قوله ﴿ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ . . . ﴾ كما فعل في الجواهر ٢٦٠ ، فتصرّف في كلامه من نقل عنه .

الظَرْفَ^(١٣) ، وكذا هو ﴿ فِي كِتَابٍ ﴾ ، وَيَكُونُ ﴿ عِنْدَ رَبِّي ﴾ حَالًا ؛ لِأَنَّهُ
كَانَ صِفَةً لِلنِّكَرَةِ ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ^(١٤) . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
الظَّرْفَانِ خَبَرِيَّ الْمُبْتَدَأِ^(١٥) ، وَأَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ ﴿ عِنْدَ رَبِّي ﴾ ، وَالظَّرْفُ^(١٦)
مَعْمُولَ الْخَبَرِ ، فِي أَوْجِهٍ أُخَرِ^(١٧) .

* * *

(١٣) قوله في صدر كلامه : الظرف في هاتين الآيتين متعلق بمحذوف إلخ وقوله
ههنا فيجوز أن يكون خبر قوله ﴿ عِلْمُهَا ﴾ الظرف = فيه تليق بين قولين في
الخبر : أنَّ الظرف هو الخبر ، وأنه متعلق بمحذوف هو الخبر . وقد وقع ذلك
في كلام غيره أيضاً .

(١٤) والتقدير : علمها ثابت في كتاب ثابت عند ربي ، كان صفة للنكرة فلما تقدم
انتصب على الحال ، عن الجواهر ٢٦٠ ولم يذكر فيه غير هذا الوجه .

(١٥) بهامش صل ما نصّه « فإذا كانا خبرين يحتاج كل واحد منهما إلى
المحذوف ، وفيهما جميعاً ضمير المحذوفين ، فإذا كان أحدهما
خبره والثاني معموله كما ذكرنا فالعامل فيهما جميعاً المحذوف الذي
يتعلق به الخبر » . وهذا شرح من المؤلف لموضع من كلامه علق عنه بعد
إملاء الكتاب .

(١٦) أي الجار والمجرور . وانظر تسمية الجار والمجرور ظرفاً في شرح الكافية
١/١/٢٧٥ ، وحاشية الخصري ١/١٠٥ ، وجمع الهوامع ٣/٢١٦ ، وكتاب
الشعر لأبي علي (فهارسه ٦٦٣) وغيره .

(١٧) ذكر المؤلف هذه الوجوه إلا الوجه الأخير في كشف المشكلات ٨٢٧ ، وذكر
ثمة وجهين لم يذكرهما هنا وهما أن يكون الخبر ﴿ فِي كِتَابٍ ﴾ والظرف
﴿ عِنْدَ رَبِّي ﴾ معموله ، وأن يكون الخبر ﴿ عِنْدَ رَبِّي ﴾ و﴿ فِي كِتَابٍ ﴾ بدل
منه .

[٢] مسألة . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾ [سورة البقرة

١٨٤/٢] بَعْدَ قَوْلِهِ : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ [سورة البقرة ١٨٣/٢] .

[قال] ^(١) : « وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَنْتَصِبَ « أَيَّام » بـ « الصِّيَام » ^(٢) عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ فِي أَيَّامٍ ، لِأَنَّ ذَلِكَ - وَإِنْ كَانَ مُسْتَقِيمًا فِي الْمَعْنَى - فَهُوَ فِي اللَّفْظِ لَيْسَ كَذَلِكَ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ ^(٣) حَمَلْتَهُ عَلَى ذَلِكَ فَصَلْتَ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ بِالْأَجْنَبِيِّ مِنْهُمَا ؟ ^(٤) . وَذَلِكَ أَنَّ

(١) زيادة مني . وكلام أبي علي في الحجة ٢٢/١ . ونقله المؤلف في الجواهر ٦٣٤ ، وحكى بعضه بتصرف في شرح اللمع ٢٩٦ - ٢٩٧ ، وعليه بنى كلامه في كشف المشكلات ١٣٦ وإن لم يذكر أبا علي ثمة .

(٢) نصبُ أياماً على الظرف والعامل فيه الصيام هو قول الأخفش في معاني القرآن له ١٦٩ ، واختاره أبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن وإعرابه له ٢٥٢/١ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢٨٤/١ - ٢٨٥ . وردّه أبو علي بما ذكره ، وانظر البحر ٣٠/٢ - ٣١ .

(٣) وكذا في الجواهر . وفي مطبوعة الحجة : إن .

(٤) المصدر مقدر بأن والفعل فهو كالموصول ، ومعمولُه الذي يتعلّق به كالصلة ، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي . وعدّد المؤلف في الجواهر ٦٣٥ - ٦٤٧ ما جاء في القرآن مما فيه في الظاهر فصلٌ بين الصلة والموصول في الباب الحادي والثلاثين منه « باب ما جاء في التنزيل من حذف أن ، وحذف المصادر ، والفصل بين الصلة والموصول » . وانظر التعليق على ذلك وذكر مصادره في كشف المشكلات ١٣٦ ح ٢ .

« أَيَّامًا » تَصِيرُ مِنْ صَلَةِ « الصَّيَامِ » ، وقد فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا بِمَصْدَرٍ « كُتِبَ » ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصَّيَامُ كِتَابَةً مِثْلَ كِتَابَتِهِ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ؛ فَالكَافُ فِي « كَمَا » مُتَعَلِّقَةٌ بِـ « كُتِبَ » ، وقد فَصَلْتَ بِهَا بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَصِلَتِهِ ، وَلَيْسَ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا « انْقَضَى كَلَامُهُ فِي « الْحُجَّةِ » .

وقال في هذه الآيةَ بَعَيْنُهَا فِي « إِصْلَاحِ غَلَطِ أَبِي إِسْحَقَ »^(٥) : « فَإِنْ جَعَلْتَ « الْأَيَّامَ » مُتَعَلِّقًا بِـ « الصَّيَامِ » دُونَ « كُتِبَ » لَزِمَكَ أَنْ تَجْعَلَ مَوْضِعَ الْكَافِ نَصَبًا حَالًا مِنْ « الصَّيَامِ » .

فَتَرَى هَذَا كَيْفَ مَنَعَ تَعَلُّقَهُ بِـ « الصَّيَامِ » بَتَّةً فِي « الْعَضْدِيِّ »^(٦) ،

(٥) أبو إسحق هو الزجاج صاحب الكتاب الجليل المُلَخَّص في إعراب القرآن المطبوع باسم « معاني القرآن وإعرابه » ، وكتاب أبي علي الذي صنفه في الاستدراك على شيخه أبي إسحاق وإصلاح غلطه هو « الإغفال » ، وعدة مسائله ١٠٩ مسألة . والكلام في هذه الآية هو المسألة الثلاثون منه ٦٣/٢ - ٧٠ . وما نقله المؤلف من كلامه فيها هو بنصه فيه ٦٧/٢ . ونقله المؤلف في الجواهر ٦٤١ أيضاً ، وسماه ثمة « الإغفال » ، وسيأتي ذكره باسمه هذا في أواخر هذه المسألة .

(٦) الْعَضْدِيُّ هذه النسبة إلى عَضْد الدولة أبي شجاع فنا خسرو بن ركن الدولة البويهى الديلمي (ت ٣٧٢هـ) الذي صنف له أبو علي كتابه « الإيضاح » ، فأضيف إليه وعُرفَ بالإيضاح العضدي = وإليه أيضاً أهدى أبو علي كتابه « الحجّة » بما نصَّ عليه في صدره ، فيصح وصفه بالعضدي أيضاً وإن لم يذكره أحد بذلك فيما أعلم .

فإمّا أن يكون الجامع - وهو ما أرجحه - قد ذكر «العضدي» مريداً كتاب «الحجة» الذي نقل منه كلام أبي علي قبل قليل ، وقال في آخره ، « انقضى =

وَجَوَّزَهُ فِي « الإِصْلَاحِ » ^(٧) بِهَذِهِ الشَّرِيطَةِ ؛ فَهُوَ كَلَامٌ مُتَرَدِّدٌ ^(٨) . وَوَقَعَ ^(٩)

= كلامه في الحجة » ، وقال في آخر كلامه في هذه المسألة « فقد حصلت لك من هذه الكلمات صحة ما في الحجة » ؛ فيكون قد أغرب في هذا الباب على عادة له في ذلك = وإما أن يكون ذلك سهواً منه ، سبق لسانه بـ « العضدي » وهو يريد « الحجة » ، فكتب المستملي ما أملاه الشيخ = وإما أن يكون قد ذكر العضدي مريداً « الإيضاح » غير مغرب بذكره ، وغير ساه فيه . فإنَّ صح هذا الوجه كان ذكره ههنا غريباً قلَقاً من وجوه : أنَّه لم ينقل كلام أبي علي في الإيضاح فيما تقدم من كلامه ولا فيما تأخر = وأنَّه يسمي الإيضاح باسمه ، ولا يذكره بالعضدي فيما وقفت عليه من آثاره = وأنَّه إن كان قد أغرب في هذين الوجهين أيضاً بأن ذكره ولم يتقدم منه نقل ولا ذِكْرٌ ، وبأن سماه العضدي على خلاف المعهود منه في آثاره = كان قد ترك الكلام فيما نقله عن الحجة الذي يستدرك عليه ، وقفز إلى غيره ، وفي هذا ما تراه من الخلل .

ثمَّ وجدت ناسخ ط وأنا أعارض تجارب طبع الكتاب على الأصلين في ٢٧/٨/٢٠٠٦ مع الأخوين الدكتور محمد قاسم والأستاذ ضياء الدين القالشي = وجدته قد كتب تحت العضدي بقلمه الذي كتب به المتن « الحجة » ، كتب ذلك إيابة للمقصود بالعضدي . وهذا ينصر ما رجَّحته ، ويكاد يقطع به .

(٧) يعني إصلاح غلط أبي إسحاق ، وهو الإغفال .

(٨) بهامش صل ما نصُّه : « فكما منع في « العَضْدِيَّ » أن يفصل بين الصلة والموصول أجنيبٍ - وهو ﴿ كما كتب ﴾ = فكذلك وجب أن لا يجوز ذلك في « الإِصْلَاحِ » ، لأنَّ الحال لا يجوز أن تفصل بين الصلة والموصول ، فإنَّ الحال إنما تجيء بعد تمام الكلام بالصلة » اهـ وهذا إيضاح من المؤلف علق عنه حين قراءة الكتاب عليه .

(٩) في ط : وقع ، بلا الواو .

لْغَلَامِهِ^(١٠) مِثْلُهُ بِعَيْنِهِ^(١١) فِي كِتَابِ « التَّنْبِيهِ »^(١٢) فِي بَيْتَيْنِ : أَحَدُهُمَا قَوْلُهُ^(١٣) :

أَلْهَفَى بِقُرَى سَحْبَلٍ حِينَ أَحْلَبَتْ عَلَيْنَا الْوَلَايَا وَالْعَدُوَّ الْمُبَاسِلُ^(١٤)

(١٠) يعني غلام أبي علي أبا الفتح عثمان بن جني . وهذا من إغرابه في ذكر الرجال ، انظر أمثلة على ذلك في مقدمة تحقيق كشف المشكلات ٢٤ .

(١١) قوله « مثله بعينه » ليس في ط .

(١٢) « التنبيه على شرح مشكلات الحماسة » هذا اسم الكتاب في مخطوطة مكتبة طوب قبو سراي بالآستانة المنسوخة سنة ٥٩٤ هـ .

(١٣) وهو جعفر بن عُلْبَةَ الحارثي ، والبيت أول ستة له في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٤ ، وللأعلم ٢٥٩ . وهو في التنبيه اللوح ٢/١٠ .

(١٤) ألْهَفَى : يا حسرتاً ويا حزناً . بقرى سحبل : قَرَى وَسَحْبَل موضعان في بلاد بني الحارث بن كعب ، أضاف الشاعر قرى « إلى سحبل ، فدل أنهما متصلان » عن معجم ما استعجم ١٠٦٢ ، ٧٢٧ ، وانظر معجم البلدان (سحبل) ٣/١٩٤ و(قَرَى) ٤/٣٤٠ .

أحلبت : اجتمعت . الولايا جمع الوليّة ، وهي هنا الجماعة الموالية ، عن الأَعلم ؛ وهي تأنيث الوليّ : المولى . وذكر المرزوقي أنه روي « الموالي » وهم أبناء العم كما قال ، والموالي جمع المولى وهو الصاحب والقريب كابن العم وشبهه ، عن اللسان ، وفيه عن ابن الأعرابي أنه الجار والحليف والشريك وابن الأخت . وفسر المرزوقي الولايا بأنها جمع الولية : البرذعة ، وهي كناية عن النساء أو عن الضعفاء الذين لا غناء عندهم ، ولعل الرواية الأخرى « الموالي » تقوي التفسير الأول . والمباسل : المحارب المتنكر ، عن الأَعلم ، وهو من بسل : إذا عبس من الغضب أو الشجاعة ، عن اللسان . وروى الأَعلم « أجلبت » بالجيم : أتت بجمع له جلبة ، وذكر =

والبيت الثاني قَوْلُهُ (١٥) :

وَلَوْ شَهِدَتْ أُمُّ الْقُدَيْدِ طِعَانَنَا بِمَرْعَشَ خَيْلَ الْأَرْمَنِ أَرَنْتَ (١٦)
فقال (١٧) في البيت الأول : « لك في « الباء » و « حين » أَوْجَهُ من
الْقِيَاسِ : يَجُوزُ أَنْ تُعَلِّقَهُمَا بِنَفْسٍ « لهفى » ، فلا يَكُونُ حِينَئِذٍ في واحدٍ

= روايته بالحاء وهي رواية المرزوقي . ورسم في النسختين حيث وقع « بقرا » .
(١٥) وهو سَيَّار بن قَصِير الطائي . والبيت أول ثلاثة له في شرح ديوان الحماسة
للمرزوقي ١٦٣ ، وللأعلم ١٥٧ . وهو له في التنبيه اللوح ١/٤٧ ، ومعجم
ما استعجم ١٢١٥ ، واللسان (رم ن) ، وهو بلا نسبة في الجواهر ٧٢٩ ،
ومعجم البلدان ١٦٠/١ و ١٠٧/٥ (عزي هنا إلى شاعر الحماسة ، ولم
يسمه) .

(١٦) رواية المرزوقي وأكثر أصول شرح الأَعلم : لو ، بالخرم . وفي صل : فلو .
أم القديد : قيل هي امرأته ، عن المرزوقي ، وفي الأَعلم : امرأة ،
ومرْعَش : مدينة من الثغر في إرمينية والجزيرة ، عن الأَعلم ، وفي معجم
البلدان ١٠٧/٥ : مدينة في الثغور بين الشام وبلاد الروم ، وانظر معجم
ما استعجم ١٢١٥ . والأَرْمَنِي بفتح الهمزة وسكون الراء وفتح الميم وكسر
النون وياء النسبة نسبة إلى إِرْمِينِيَّة وهي صقع عظيم واسع في جهة الشمال ،
عن معجم البلدان ١٥٩/١ . وحكى ياقوت في إرمينية كسر الهمزة وفتحها ،
واقصر صاحب معجم ما استعجم ١٤١ على الكسر ، وكذا في القاموس
(رم ن) وغيره . وانظر سفر السعادة ٥٢ ، ونص ياقوت أن الأَرْمَنِي بكسر
الميم ثم حكى فتحها عن الجوهري ، وهو بالفتح في اللسان والقاموس
والتاج . أَرَنْت : صاحت باكية صياحاً حزيناً ، عن اللسان بمعناه ، وفي
المرزوقي : وَلَوْ كُنتَ وَضَجَّتْ إِشْفَاقاً عَلَيْنَا لَكُنْتَهُمْ وَقَلَّتْنَا .
(١٧) في التنبيه اللوح ٢/١٠ .

منهما ضمير^(١٨) ، أي أَتْلَهَفُ^(١٩) بهذا المَوْضِعِ في هذا الوقت .
 = وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ « الباء » حالاً من « لهفى » ، فإذا جَعَلْتَ ذلك
 كذلك عَلَّقْتَ^(٢٠) « حين » بنفسِ قوله « بَقُرَى » . وذلك أَنَّ الظَّرْفَ وَحَرْفَ
 الجَرِّ إِذَا جَرَى واحدٌ منهما صِلَةً أو صِفَةً أو حالاً أو خبراً = تَعَلَّقَ
 بِالْمَحذُوفِ^(٢١) ، وَضُمِّنَ الضَّمِيرَ ، فجازَ حِينَئِذٍ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ الحالُ وَكُلُّ
 واحدٍ مِنَ الظَّرْفَيْنِ^(٢٢) .

= وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ « حين » حالاً أُخْرَى من « لهفى » ، فَتَضَمَّنْهُ
 حِينَئِذٍ الضَّمِيرَ لِتَعَلُّقِهِ بِالْمَحذُوفِ ؛ فَيَكُونُ لـ « لهفى » حالانِ كما يَكُونُ
 لِلْمُبْتَدَأِ خَبْرانِ ، كقولنا : « هذا حُلُوٌّ حامِضٌ »^(٢٣) .

ولا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ « حين » من صِلَةٍ « لهفى » ←

(١٨) « ضمير » ليس في ط . وتمام عبارة ابن جني : . . . ضمير لتعلقهما بنفس
 الظاهر حتى كأنه قال : أَتْلَهَفُ إلخ ما نقله المؤلف عنه .

وبهامش صل ما نصه : « لأنهما إذا كانا ظرفين لـ « أَتْلَهَفُ » فلا يحتاج
 فيهما إلى ضمير لأن الضمير إنما يكون في الظرف إذا كان متعلقاً بخبر
 محذوف ، فينتقل ذلك الضمير المحذوف إليه » .

(١٩) في ط : أي يتلهف ، والصواب ما أثبت من صل ، وهو ما في التنبيه .

(٢٠) في صل : وعقلت ، والصواب من ط ، وهو ما في التنبيه .

(٢١) في ط : بالحذف ، وهو خطأ .

(٢٢) « وكل واحد من الطرفين » ليس في صل .

(٢٣) انظر هذه العبارة في كشف المشكلات ١٣ ، وذكر مصادرها ثمة ، وزد تهذيب

التذكرة ١/٩٨ و ١/١٠٧ و ١/١٨٧ - ٢/١٨٨ ، والإبانة ١٤٩ ، ١٥٢ ، وانظر

مواضع ذكرها في كشف المشكلات في الفهارس ١٦٨ ، وستأتي في

م ٥٨٥/١٢١ .

وقد^(٢٤) جَعَلْتَ « بَقْرَى » حالاً منه^(٢٥) للفَصْلِ بَيْنَ الصَّلَاةِ
والمَوْصُولِ^(٢٦) . وَذَكَرَ^(٢٧) وَجُوهًا أُخَرَ^(٢٨) .

(٢٤) « قد » ليس في ط .

(٢٥) تمام كلام أبي الفتح : « وذلك أن الحال إذا جرت على صاحبها آذنت بتمامه
وانقضائه ، فلا يجوز من بعد أن تعلق به شيئاً لأن في ذلك انتكاثاً وتراجعاً
عما حكمت به من التمام » اهـ .

(٢٦) قوله « للفصل بين الصلة والموصول » ليس بلفظ التنبيه ، وهو معنى ما قاله
ابن جني في تمام كلامه الذي نقلته لك في التعليق السالف .

وبهامش صل ما نصه : « وذلك أن الحال تدل على تمام الكلام
كما أن الخبر كذلك . وإذا كان كذلك وبكون « حين » صلة
لـ « لهفى » يؤدي ذلك إلى [أَنَّ] الكلام بعد ما تمّ ، فيكون هذا
مناقضة . فهذا الوجه هو المقصود من كلام عثمان في الحال لأنه
يناقض كلام أبي علي (. . . . الكاف حال) » اهـ .

وهذا من كلام المؤلف . وعثمان هو ابن جني ، وقد جرى المؤلف على أن
يذكره باسمه مجرداً ، انظر مقدمة تحقيق كشف المشكلات ٢٤ .

وما جعلت موضعه نقطاً أتت عليه الأَرَضَةُ ، وزدت لفظ « أن » .

(٢٧) في صل : وذكروا ، والصواب من ط .

(٢٨) ذكر أربعة أوجه ، أجاز اثنين منها ولم يجز اثنين . فأجاز أن يجعل « بقرى »
حالاً من « لهفى » و« حين » حالاً من الضمير في « بقرى » = وأجاز أن يجعل
« بقرى » حالاً من ياء المتكلم المنقلبة ألفاً في « لهفى » ، والعامل نفس
اللهف .

ولم يجز أن يجعل « بقرى » ولا « حين » صفة لـ « لهفى » لأنه معرفة =

غَرَضُنَا مِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْأَخِيرَةِ ، حَيْثُ خَالَفَ ^(٢٩) كَلَامَ ^(٣٠) مَوْلَاهُ ^(٣١) فِي « الإِصْلَاحِ » ^(٣٢) مِنْ تَعْلِيْقِ الْأَيَّامِ بِالصَّيَامِ وَالْكَافُ حَالٌ .

= وَقَالَ ^(٣٣) فِي الْبَيْتِ الثَّانِي : « لَكَ فِي « الْبَاءِ » مِنْ قَوْلِهِ « بِمَرْعَشِ » أَوْجُهُ : أَحَدُهَا - وَهُوَ الظَّاهِرُ - : أَنَّ تَعْلُقَهَا بِنَفْسِ الطَّعَانِ الْمَصْدَرِ ، فَتَكُونُ حِينَئِذٍ فَارِغَةً لِتَعْلُقُهَا ^(٣٤) بِالظَّاهِرِ .

= وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ « خَيْلِ الْأَرْمَنِ » مُقَدِّمَةً ^(٣٥) عَلَيْهَا ، أَيْ طِعَانَنَا خَيْلَ الْأَرْمَنِ بِمَرْعَشِ ، أَيْ كَائِنَةَ بِمَرْعَشِ ؛ فَتَكُونُ « الْبَاءُ » عَلَى هَذَا مَشْغُولَةً بِالضَّمِيرِ لِتَعْلُقُهَا بِالْمَحْذُوفِ .

= [وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ [حَالًا] ^(٣٦) مِنْ « نَا » فِي قَوْلِهِ « طِعَانَنَا » أَيْ

= وَالظَّرْفُ نَكْرَةٌ . وَلَمْ يَجْزِ أَيْضًا أَنْ يَجْعَلَ « حِينَ » حَالًا مِنْ نَفْسِ « قَرَى » لِأَنَّهُ جِثَّةٌ ، وَ« حِينَ » ظَرْفُ زَمَانٍ ، وَظُرُوفُ الزَّمَانِ لَا تَكُونُ أَخْبَارًا عَنِ الْجِثَّةِ وَلَا صَلَاتٍ وَلَا صِفَاتٍ وَلَا أَحْوَالًا .

(٢٩) يَعْنِي ابْنَ جَنِي (غَلَامُ أَبِي عَلِي) .

(٣٠) فِي ط : كَلَامِهِ . وَالْوَجْهَ مَا أُثْبِتَ مِنْ صَل .

(٣١) يَعْنِي أَبَا عَلِي الْفَارْسِي .

(٣٢) يَعْنِي إِصْلَاحَ غُلَطِ أَبِي إِسْحَاقَ ، وَهُوَ الْإِغْفَالُ ، انْظُرِ التَّعْلِيْقَ ٧ وَ ٥ .

(٣٣) يَعْنِي ابْنَ جَنِي (غَلَامُ أَبِي عَلِي) فِي التَّنْبِيهِ اللَّوْحَ ٤٧ / ١ .

(٣٤) فِي صَل : تَعْلُقُهَا ، وَالصَّوَابُ مِنْ ط ، وَهُوَ مَا فِي التَّنْبِيهِ .

(٣٥) كَأَنَّهُ فِي ط : فَقَدَّمَهُ ، وَالصَّوَابُ مِنْ صَل ، وَهُوَ مَا فِي التَّنْبِيهِ .

(٣٦) زِيَادَةُ مِنَ التَّنْبِيهِ . وَاللَّفْظُ فِيهِ : وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ حَالًا .

طِعَانَنَا وَنَحْنُ بِمَرْعَشٍ^(٣٧) فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ؛ فَيَكُونُ إِذَا فِيهَا^(٣٨) ضَمِيرٌ لَتَعْلُقِهَا بِالْمَحْذُوفِ^(٣٩) كَالَّذِي قَبْلَهَا .

= وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِـ « شَهِدَتْ » أَيَّ لَوْ شَهِدَتْ بِمَرْعَشٍ .
وَذَلِكَ أَنَّكَ^(٤٠) إِنْ^(٤١) فَعَلْتَ هَذَا أَذَّاكَ إِلَى الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُوصُولِ الَّذِي هُوَ « طِعَانَنَا » وَبَيْنَ صِلَتِهِ الَّتِي هِيَ مَنْصُوبَةٌ بِهِ ، أَعْنِي « تَحِيلَ الْأَرْمَنِ » = كَمَا لَا يَجُوزُ : عَجَبٌ^(٤٢) مِنْ إِعْطَائِكَ أَخَاكَ [زَيْدٌ]^(٤٣) دِرْهَمًا^(٤٤) .

= وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ « أُمِّ الْقُدَيْدِ » لِلْفَصْلِ أَيْضًا الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ .

= وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ الضَّمِيرِ فِي « أَرَنْتَ » ، وَلَا مَنْصُوبَةً بِنَفْسِ « أَرَنْتَ » لِلْفَصْلِ الْمَذْكُورِ آفًا أَيْضًا^(٤٥) .

(٣٧) « بمرعش » ليس في التنبيه .

(٣٨) في ط : فيه . وأثبت ما في التنبيه .

(٣٩) قوله « ويجوز أن . . . بالمحذوف » زيادة من ط .

(٤٠) في صل : لأنك . وأثبت ما في ط ، وهو ما في التنبيه .

(٤١) في التنبيه ، إذا .

(٤٢) في ط : عجبت ، وهو خطأ .

(٤٣) زيادة من التنبيه يستقيم بها الكلام .

(٤٤) بعده في التنبيه : أي عجب زيد من إعطائك أخاك درهماً .

(٤٥) بهامش صل ما نصه : « لا يجوز أن يكون « بمرعش » حالاً من الضمير في

« أَرَنْتَ » [أي أَرَنْتَ] هي ثابتة بمرعش = ولا يجوز أن [يكون منصوباً بنفس

أَرَنْتَ] لأنه في الحالين جميعاً يكون أجنياً [بين الموصول الذي] هو =

= ولا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ نَفْسٍ « طِعَانَنَا » . وذلك أَنَّ الْحَالَ مُقْتَسَمَةٌ^(٤٦) بَيْنَ شَبَهَيْنِ^(٤٧) مِنْ شَيْئَيْنِ يَتَجَادَبَانِهَا ، وهما الْخَبَرُ وَالْوَصْفُ . وكلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ إِذَا جَرَى عَلَى صَاحِبِهِ آذَنَ بِتَمَامِهِ وَأَنْقِضَاءِ أَجْزَائِهِ . وقد علمت أَنَّ « خَيْلَ الْأَرْمَنِ » مَنْصُوبَةٌ بِنَفْسِ الطَّعَانِ ، فَهِيَ إِذَا مِنْ صِلَتِهِ^(٤٨) . وهذا دَافِعٌ لِمَا قَدَّمْتَهُ [٢/١] مِنَ الْحُكْمِ بِتَمَامِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَأَنْتَ إِذَا^(٤٩) جَعَلْتَ « بَمَرْعَشَ » حَالًا^(٥٠) مِنْ « نَا » أَوْ مِنَ الْ « خَيْلِ » ، فَقَدْ^(٥١) فَصَلْتَ ←

- = « طعاننا » وبين الصلة التي هي خيل الأرمني .
- وما جعلته بين حاصرتين أتت عليه الأرضة فقدرت أن يكون كما أثبت .
- (٤٦) في التنبيه : مقسمة .
- (٤٧) في ط : بين شيئين ، وهو خطأ .
- (٤٨) بهامش صل ما نصه : « لأن « بمرعش » إذا كان حالاً [من نفس طعاننا] (. . .) بأن « طعاننا » الذي هو موصول (. . .) والخبر يدل على تمام (في) الحال والموصول لأن « خيل الأرمني » إنما هو من صلة « طعاننا » فلا يتم الموصول (قبله) » اهـ وما جعلت موضعه نقطاً أصابه الطمس والأرضة .
- (٤٩) في ط : إذا ، والصواب من صل ، وهو ما في التنبيه .
- (٥٠) بهامش صل ما نصه : « وإذا جعل « بمرعش » حالاً من « نا » لا يجوز ذلك لأن أبا علي [لم ير] الحال من الفاعل فاصلاً بين الصلة والموصول ، فهذا هو [المقصود] من إيراد هذا البيت » اهـ وما بين حاصرتين غير ظاهر فقدرته كذلك . وانظر ما سلف والحواشي ٥ - ٧ .
- (٥١) في النسختين : وقد ، وهو خطأ ، والصواب من التنبيه .

بالأجنبي^(٥٢) = فالجواب^(٥٣) : أَنَّ الظَّرْفَ قَدْ اتَّسَعَ فِيهِ لكَثْرَتُهُ مَا لَمْ يُتَّسَعْ فِي غَيْرِهِ^(٥٤) . فغَيْرُ مُنْكَرٍ أَيْضًا أَنْ يُرَاعَى مَعَهُ فِي هَذَا^(٥٥) الْمَوْضِعِ حُكْمُ مَا تَعَلَّقَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَحْذُوفُ مُخْتَرَلًا مِنَ الْكَلَامِ مُطَّرَحَ^(٥٦) الْحُكْمِ فِي الْاِعْتِدَادِ .

هَذَا زُبْدَةُ كَلَامِ عُثْمَانَ^(٥٧) فِي الْبَيْتِ الثَّانِي . وَقَدْ نَصَّ فِي الْبَيْتِ عَلَى أَنَّ الْحَالَ تَفْصِيلُ^(٥٨) بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ . وَظَهَرَ مِنْ كَلَامِهِ شَيْءٌ آخَرُ مَنَعَهُ الْفَارِسُ^(٥٩) فِي « الْإِغْفَالِ »^(٦٠) : وَذَلِكَ إِجَارَتُهُ « بَمَرْعَشَ » حَالًا مِنْ « نَا » فِي « طَعَانَنَا » ، وَهُوَ الْفَاعِلُ . وَقَالَ ←

(٥٢) بعده في التنبيه اللوح ٢/٤٧ س ٩ حتى ١/٤٨ س ٨ ستة عشر سطراً من كلام لابن جني في تفسير ما قرره في سؤاله عن الفصل بالأجنبي إذا جعل « بمرعش » حالاً من « نا » ، ومن « خيل الأرمني » .

(٥٣) التنبيه ، اللوح ١/٤٨ .

(٥٤) بهامش صل ما نصه : « الجواب عن أن يكون « بمرعش » حالاً من الخيل لأنه صلة « طعاننا » ، وقد فصل بينه وبين الموصول ، فهذا يجوز في الظرف وإن لم يجز في غيره » . اهـ وكان فيه « في الظروف » والوجه ما أثبت .

(٥٥) في ط : « معه أيضاً في هذا » زاد الناسخ « أيضاً » سهواً .

(٥٦) في ط : ذاك المحذوف ... مطرح . وفي التنبيه : ومطرح .

(٥٧) ابن جني ، هكذا يذكره في أكثر كلامه باسمه وحده ، انظر مقدمة تحقيق كشف المشكلات ٢٤ وما سلف ص ١٤ ح ٢٦ .

(٥٨) في صل : يفصل .

(٥٩) أبو علي الفارسي ، وهو كثيراً ما يكنى عنه بالفارس أو فارسهم ، أو فارس الصناعة ، انظر مقدمة تحقيق كشف المشكلات ٢٤ - ٢٥ .

(٦٠) الإغفال ٦٧/٢ .

أبو علي^(٦١) في « الإغفال » عَقِيبَ الكلام الذي نقلته لك^(٦٢) :
 « ولا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَهُ - يَعْنِي الكافَ في ﴿ كَمَا كُتِبَ ﴾ [سورة البقرة ١٨٣/٢] -
 حالاً من فاعلي الصَّيَامِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ : كُتِبَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَصُومُوا
 مُشَابِهِينَ^(٦٣) الْكِتَابَةَ ؟ فهذا من جِهَةِ الْمَعْنَى [يَمْتَنِعُ]^(٦٤) » في كَلَامٍ طَوِيلٍ
 له .

فقد حَصَلَتْ لَكَ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ صِحَّةٌ مَا فِي « الْحُجَّةِ »^(٦٥)

(٦١) بهامش صل ما نصه : « أبو علي يرى أن يكون (كما كتب) حالاً من الصيام
 (ولا يكون) حالاً (. . .) مشابهيين الذين (. . .) فاعلي الصيام (. . .)
 (. . .) في البيت أبو عثمان [كذا] أن يكون « بمرعش » حالاً من « نا »
 الذي هو ضمير الفاعلين « اهـ وما جعلت موضعه نقطاً غير ظاهر . وقوله أبو
 عثمان كذا وقع وهو خطأ من الناسخ وصوابه عثمان وهو أبو الفتح .
 (٦٢) انظر ما سلف ص ٩ ، والإغفال ٦٧/٢ .

(٦٣) في ط : متشابهين ، وهو خطأ صوابه من صل ، وهو ما في الإغفال .
 (٦٤) زيادة من الإغفال يتم بها الكلام .

(٦٥) وهو منع تعلق الظرف ﴿ أَيَّامًا ﴾ بالمصدر ﴿ الصَّيَامُ ﴾ للفصل بينهما
 بالأجنبي عنهما وهو مصدر كتب في قوله ﴿ كَمَا كُتِبَ ﴾ من غير شريطة .
 وكتب تحت « الحجة » في صل ما نصه : « ما قاله أبو علي في الحجة هو أن
 ﴿ أَيَّامًا ﴾ منصوب بصيام مضمَر يدل عليه الصيام الظاهر « اهـ .

كذا قال كاتب هذا الكلام بعض تلاميذ المؤلف أو قارئ كتابه . وقد منع أبو
 علي هذا الذي نسب إليه ، قال : « فإن قلت : أضمَر الصيام لتقدم ذكر
 المتقدم عليه ، كأنه صيام أياماً = فإن ذلك لا يستقيم ، لأنك لا تحذف بعض
 الاسم . . . » اهـ . وهو ما نقله عنه المؤلف في الجواهر ٦٣٤ ، وشرح
 اللمع ٢٩٦ - ٢٩٧ ، ٤٩٨ .

وَسُقُوطُ مَا فِي سِوَاهُ^(٦٦) . عَلَى أَنَّهُ قَالَ^(٦٧) بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ [سُبْحَانَهُ]^(٦٨) : ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا ءَاتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [سورة الأنعام ٨٣/٦] ، فَرَعَمَ أَنَّ الْجَارَّ يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ ﴿حُجَّتُنَا﴾ إِذَا جَعَلَتْ ﴿ءَاتَيْنَاهَا﴾^(٦٩) حَالًا مِنْهَا^(٧٠) . وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ فِي «الجواهر»^(٧١) .

(٦٦) يعني ما في الإغفال من إجازة نصب أياماً بالصيام ونصب الكاف على أنها حال منه . وقد تقدمه إلى هذا القول أبو جعفر النحاس ، وقال « لا اختلاف فيه أنه جيد بالغ » إعراب القرآن ١/ ٢٨٥ . وردَّ أبو حيان في البحر ٢/ ٣١ هذا القول كما رده المؤلف . ونصب أياماً بالصيام هو قول الأخفش والزجاج لكنهما لم يبينا موضع الكاف ، انظر ح ٢ ، على أن المؤلف جعل في شرح اللمع ٢٩٦ - ٢٩٨ اختلاف قولي أبي علي في الحجة والإغفال وجهين « جَوَّزَهُمَا وَلَيْسَ يَنْقُضُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ » اهـ فبأي قوليك نأخذ أيها الشيخ ؟ .

ورأى المؤلف في الجواهر ٢٣ ، وكشف المشكلات ١٣٦ أن أياماً متعلق بعامل مضمَر تقديره صوموا أياماً ، دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ . وهو قول أبي حيان في البحر ٢/ ٣١ ، وابن هشام في المغني ٧٠٠ .

(٦٧) يعني أبا علي ، ولم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه ، ولعله في التذكرة له . ونقل المؤلف في الجواهر ٦٣٥ كلام أبي علي ومسألة ابن جني شيخه أبا علي عنها ، ونقل بعض كلاميهما بتصرف في كشف المشكلات ٤١٢ - ٤١٣ .

(٦٨) زيادة من ط .

(٦٩) سقط من صل .

(٧٠) بهامش صل ما نصه : « أي تلك حجتنا معطاة إبراهيم ، فقوله ﴿ءَاتَيْنَاهَا﴾ حال من ﴿حُجَّتُنَا﴾ وقد فصل بين الموصول [الذي هو حجتنا . . و =

= صلته التي هي على قومه « اه وما جعلته بين حاصرتين غير ظاهر في صل
فقدرت أن يكون كما أثبت .

(٧١) الجواهر كتاب جليل من كتبه ، اختصر المؤلف اسمه الكامل ، وهو « جواهر
القرآن ونتائج الصنعة » ، انظر ما كتبه في مقالتي « صلة الكلام في كتاب
الجواهر للباقولي » المنشورة في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة
مجلد ٤٣ ج ٢ - ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م ص ص ١٩٥ - ١٩٩ منه ، وانظر مقدمة
التحقيق ، وهو المطبوع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » .

[٣] مسألة . قوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقُّ ﴾ ^(١) [سورة الكهف

[٤٤/١٨

[قال] ^(٢) : « يَكُونُ ﴿ هُنَالِكَ ﴾ مُسْتَقَرًّا ^(٣) ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ ^(٤) ﴿ لِلَّهِ ﴾ حالاً من ﴿ الْوَلِيَّةُ ﴾ وَمِنَ الذِّكْرِ الَّذِي فِي ﴿ هُنَالِكَ ﴾ فِي قَوْلِ سَيِّبَوَيْهِ ؛ وَعَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ وَمَنْ رَفَعَ بِالظَّرْفِ مِنْ ﴿ الْوَلِيَّةُ ﴾ فَقَطْ . وَيَكُونُ ^(٥) ﴿ لِلَّهِ ﴾ مُسْتَقَرًّا وَ﴿ هُنَالِكَ ﴾ ظَرْفًا مُتَعَلِّقًا بِالْمُسْتَقَرِّ وَمَعْمُولًا لَهُ .

قُلْتُ : إِعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « فِي الدَّارِ زَيْدٌ » ، وَ« خَلَفَكَ بَكْرٌ » = ارْتَفَعَ زَيْدٌ بِالْإِبْتِدَاءِ عِنْدَ سَيِّبَوَيْهِ وَالظَّرْفُ قَبْلَهُ خَبَرٌ لَهُ ، وَعِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ يَرْتَفِعُ زَيْدٌ بِالظَّرْفِ لَا غَيْرُ ^(٦) . فَإِذَا قُلْتَ : « فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمًا » =

(١) كلام أبي علي فيها في الحجة ٣٠ / ١ في كلامه في سورة الفاتحة ، واقتصر في كلامه عليها في موضعها من كتابه ١٤٩ / ٥ على بيان وجه قراءة الولاية بفتح الواو وكسرها ، وانظر كشف المشكلات ٧٦٢ ، والجواهر ٥٢٤ ، ٥٣١ ، ٥٣٨ ، وشرح اللمع ٢٩٩ ، ومسائل في علم العربية والتفسير من إملاء المؤلف ص ٤٨ المسألة ٢ . وقوله « تعالى » ليس في صل .

(٢) زيادة مني .

(٣) بهامش صل ما نصه : « إِذَا قِيلَ فِي الظُّرُوفِ إِنَّهَا مُسْتَقَرَّةٌ [فمعناه] أَنَّهَا أَخْبَارٌ . . . » هَذَا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا جَعَلْتَهُ بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ غَيْرِ بَيِّنٍ . وَانْظُرِ الظَّرْفَ الْمُسْتَقَرَّ فِيمَا عُلِقْنَاهُ فِي كَشْفِ الْمَشْكَلَاتِ ٥٢٢ ح ١ .

(٤) في الحجة : قولك .

(٥) في ط : فيكون ، والوجه ما أثبت من صل ، وهو ما في الحجة .

(٦) عقد المؤلف في الجواهر ٥١١ - ٥٣٨ الباب الحادي والعشرين لما « جاء في =

ف « قائماً » حالٌ من الضمير الذي في قولك « في الدار » عند سيبويه ، ولا يكونَ حالاً من « زيد » ؛ لأنَّ المبتدأ لا يجيءُ منه ^(٧) الحال ^(٨) . وعند أبي الحسن « قائماً » حالٌ من « زيد » .

هذا هو المعروف من الأصول . فقولُه : ﴿ لِلَّهِ ﴾ حالٌ من ﴿ الْوَلِيَّةُ ﴾ ومن الذكر في ﴿ هُنَالِكَ ﴾ على قولٍ سيبويه = إشارةٌ إلى أنَّ سيبويه يجوزُ رفعَ ﴿ الْوَلِيَّةُ ﴾ بالابتداء والظرف جميعاً ^(٩) . والمعروفُ غيرُ ذلك ، إنما

= التنزيل من الظروف التي يرتفع ما بعدهن بهن على الخلاف ، وما يرتفع ما بعدهن بهن على الاتفاق » وذكر هذه الآية في ثلاثة مواضع منه ٥٢٤ ، ٥٣١ ، ٥٣٨ . وانظر فهرس مسائل العربية في كشف المشكلات برسم الرفع . وقد بسطت التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على الخلاف وعلى الاتفاق في كشف المشكلات ١٣ ح ٥ . وانظر ما يأتي من التعليق على المسألة ٥٧ ص ٢٥٤ ح ٨ .

ورفع الاسم بالظرف في نحو في الدار زيد وعندك عمرو هو المشهور من مذهب أبي الحسن الأخفش والكوفيين ، وعزي إليه وإليهم موافقة سيبويه والجمهور في ارتفاعهما بالابتداء .

(٧) في ط : عنه .

(٨) وكذا قال في مسائل في علم العربية ٥٥ ، وكشف المشكلات ١٣٧٦ ولم يُصَبِّ في مقالته ، فسيبويه أجاز مجيء الحال من المبتدأ ، انظر الكتاب ٢٦١ / ١ - ٢٦٢ ، وجمع الهوامع ٢١ / ٤ - ٢٣ ، وما علقناه في كشف المشكلات .

(٩) لا إشارة في كلام أبي علي إلى ما عراه إليه ، وإنما حكم المؤلف بذلك لما صحَّ عنده من مذهب سيبويه في الحال أنها لا تكون من المبتدأ ، وقد =

المَعْرُوفُ أَنْ يُزْفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ عِنْدَهُ .

* * *

= علمت أن سيبويه أجاز ذلك . فلا وجه إذن لما استدركه هنا ، وقد نسب
أبا علي إلى السهو في الكشف والجواهر ، ووصف قوله بالفساد في مسائل في
علم العربية .

[٤] مسألة . أنشد^(١) في حذف المفعول بيتاً عن الباهلي^(٢) :

ولا يتَحَشَّى الْفَحْلَ إِنْ أَعْرَضَتْ بِهِ ولا يَمْنَعُ الْمَرْبَاعَ مِنْهَا فَصِيلُهَا^(٣)

(١) في الحجة ٣٧/١ - ٣٨ ، وعبارته : « ومن ذلك قوله :
ولا يتَحَشَّى . . . » البيت . و« ذلك » إشارة إلى قوله ٣٤/١ - ٣٦ :
« وحذف المفعول على هذا النحو كثير واسع في التنزيل وغيره
ومما جاء في الشعر من ذلك . . . » فأنشد ثلاثة أبيات ثم قوله ولا يتَحَشَّى
البيت . وأنشده أبو علي ثانياً في ٤/٤٢٤ .

(٢) قوله « عن الباهلي » ليس في مخطوطتي الحجة المعتمدتين في تحقيق
المطبوعة فخلت منه .

والبيت عن المعاني للباهلي في تهذيب اللغة ١٤١/٥ ، وعنه في التكملة
واللسان والتاج (ح ش ي) ، وهو في كشف المشكلات ٣٨٩ . ونسبه ابن
قتيبة في المعاني الكبير ٣٩٢ ، ١٢٣٧ إلى رجل من عُكَل .

و« الباهلي » : أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي غلام الأصمعي
(ت ٢٣١ هـ) ، وله كتاب « أبيات المعاني » ، انظر ترجمته ومصادرها في
إنباه الرواة ٧١/١ و١٨٦/٤ (ط ٢) . واستعار صاعد كتاب الباهلي هذا
« المعاني » من شيخه أبي علي برواية أبي علي وخطه ، انظر الفصوص
١٣١/٣ - ١٣٣ . أفدت ذلك من الأخ الدكتور محمد قاسم البصري بمنزلي
بدمشق يوم الاثنين ٨/٨/٢٠٠٥ .

(٣) ولا يتَحَشَّى فيه ضمير الممدوح بالعقر للأضياف ، ولا يتَحَشَّى الفحل : من
قولهم حاشيته وتحشّيته : عزلته بحشّى أي بناحية واستثنيته وأخرجته ، عن
الليحاني وابن الأنباري بتصرف في اللسان (ح ش ي) ؛ والمعنى أن الممدوح =

قال : « رُويَ : منها [فَصِيلُهَا] »^(٤) ، ومنه ←

= يدخل الفحل في جملة الإبل فيعقره ولا يستثنيه منها . وقال ابن قتيبة : يتحشى يباله . . . يقال شتمتهم فما تحشيت منهم أحداً وما حاشيت : ما باليت . وفي الحجة ٤ / ٤٢٤ : « وتحشى مطاوع حشَى وإن لم أسمع فيه حشَى . . . والمعنى لا يصير الفحل من عقره في ناحية أي لا يمنعه ذلك من عقره للنحر وإطعام الضيف » اهـ وقول أبي علي هنا « لا يصير الفحل من عقره في ناحية » لا يوافق ألفاظ البيت ، وهو تفسير معنى لا تفسير إعراب ، فلو حمل على ظاهره لكان مبنياً على رفع الفحل ، وهو منصوب . إن أعرضت به الضمير في أعرضت للنوق ، أي إن جعلته النوق في عُرْضها ، عن ابن قتيبة . أي في وسطها وناحتها ، ولم يذكر أعرض به بهذا المعنى في المعجمات . والمرباع : الناقة « التي تنتج في أول الربيع ، يقول : ينحرها ولا يمنعه منه ولدها » عن ابن قتيبة . وفَصِيلُهَا : الفصيل : ولد الناقة إذا فصل عن أمه ، عن اللسان (ف ص ل) وقال أبو علي في الحجة ٤ / ٤٢٤ : « أي لا يمنع المرباع من عقره لها فصيلها وإشفاقها عليه ولكن يعقرها كما يعقر الفحل » اهـ وكان في المطبوعة « فصيلها إشفاقاً عليه » وكذا هو في المخطوطتين المعتمدتين في تحقيقها ، وأثبت ما في مخطوطة شهيد علي ، وهي مخطوطة متقنة وأصل نفيس جداً . وظاهر كلام أبي علي تفسير للرواية الأخرى « منه » أي من الممدوح أي من عقر الممدوح .

وبهامش صل ما نصه : « معنى البيت أنه يمدح ذاك الرجل بأنه مضيف ، يعني إذا كان في جملة إبله فحل واحد والنوق (. . .) تجتمع عليه فذلك لا يمنعه من ذبحه . وكذلك إذا كانت الناقة مرباعاً فصيلها لا يمنعه من عقرها » اهـ . وموضع النقط بين الهالين كلمة لم أتبينها .

(٤) زيادة من الحجة . وهذه الرواية « منها فصيلها » هي رواية الحجة في =

فَصِيلُهَا^(٥) . فَمَنْ رَوَى « منها » كَانَ مِنْ هَذَا الْبَابِ^(٦) وَكَانَ « منها » حَالًا أَوْ ظَرْفًا^(٧) .

قُلْتُ : قَوْلُهُ : « منها حَالٌ » لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : لَا يَمْنَعُ الْمَرْبَاعَ فَصِيلُهَا قَرِيبًا مِنْهَا ، أَوْ مَوْلُودًا مِنْهَا ، أَوْ كَائِنًا مِنْهَا = عَقَرَهَا^(٨) .
وقوله « أَوْ ظَرْفٌ » ←

- =
(٥) الموضوعين والتكملة واللسان والتاج وكشف المشكلات .
(٥) هذه رواية ابن قتيبة في المعاني الكبير ٣٩٢ ، والأزهري في تهذيب اللغة ١٤١/٥ ، وفي المعاني الكبير ١٢٣٧ : عنه .
(٦) باب حذف المفعول به .
(٧) قوله « أَوْ ظَرْفًا » لَا أَعْرِفُ وَجْهَهُ ، انظر ما يأتي .
(٨) بهامش صل ما نصه : « المحذوف في البيت العَقَرُ ، وهو المفعول الثاني لقوله « يمنع » أي لَا يَمْنَعُ الْفَصِيلُ [الْمَرْبَاعَ الْعَقَرُ] . . . » اهـ وما جعلته بين حاصرتين غير ظاهر في صل وبعده كلمات لم تظهر . وكذا قال في كشف المشكلات ، وعبارته ثمة أي وَلَا يَمْنَعُ الْمَرْبَاعَ عَقَرَهَا مِنْهَا .
وما قاله المؤلف في شرح كلام أبي علي وما ذكره من تقديرات مما أبعد فيه وأغرب وتكلف ، وهو غير مستقيم ، فما الفصيل بصاحب الحال بل صاحبها « المرباع » والتقدير : وَلَا يَمْنَعُ الْمَرْبَاعَ كَائِنَةً أَيْ حَالِ كَوْنِهَا مِنْهَا أَيْ مِنَ النُّوْقِ فَصِيلُهَا عَقَرَهَا ، وبلفظ آخر : وَلَا يَمْنَعُ الْفَصِيلُ الْمَرْبَاعَ مِنَ النُّوْقِ الْعَقَرُ .
وقول المؤلف في تقدير الحال من « فصيلها » « قَرِيبًا مِنْهَا أَوْ مَوْلُودًا مِنْهَا » لَا يَصِحُّ ، وَصِفَانِ خَاصَّانِ غَيْرِ مُتَعَيِّنِينَ فَلَا يَسُوغُ حَذْفَهُمَا ، وَقَوْلُهُ « أَوْ كَائِنًا مِنْهَا » لَا مَعْنَى لَهُ ، فَهُوَ فَصِيلُهَا الْمُضَافُ إِلَيْهَا فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ « كَائِنًا مِنْهَا » ؟ أَوْ يُمْكِنُ أَلَّا يَكُونَ « كَائِنًا مِنْهَا » ؟ .

لأنه^(٩) قَدْ جَاءَ : « أَنْتَ مِنْني فَرَسَخَانِ »^(١٠) ، أَيِ مِنْني^(١١) هذه
المَسَافَةُ^(١٢) .

وَمَنْ ذَكَرَ الضَّمِيرَ فَقَالَ « مِنْهُ » يَعْنِي : مِنْ ←

(٩) قول أبي علي « . . . وكان « منها » حالاً أو ظرفاً » أجاز فيه وجهين أن تكون
« من » متعلقة بمحذوف في موضع الحال ، وأن تكون متعلقة بشيء آخر غير
حال ! ولم يبين أبو علي كلامه ولم يستبين لي . ثم لم يظهر لي ما أراده
المؤلف في محاولته شرح كلام أبي علي « لأنه قد جاء . . . » فـ « من »
فيما مثل متعلقة بما دل عليه الخبر فرسخان ، و « من » من منها في البيت إن لم
تكن حالاً لا متعلق لها لا ظاهر ولا مضمّر .

(١٠) يقولون : هو مني فرسخان ، وهو مني مرأى ومسمع بالرفع ، وفرسخين
ومرأى ومسمعاً بالنصب ، وفي الباب أسماء آخر جاءت عنهم بالوجهين
وأسماء جاءت بالنصب وحده ، انظر الكتاب ٢٠٦/١ بولاق ١٥٠/١ - ٤١٧
هارون ، والمقتضب ٣٤٢/٤ ، وشرح اللمع ٤٥٣ ، وشرح الكافية
١/١ - ٢٨٧ - ٢٨٨ ، والارتشاف ٣/١٤٣٨ - ١٤٣٩ ، والهمع ٣/١٥٠ .

أما « أنت مني فرسخان » فكذا وقع هنا ، وقد نص المؤلف في شرح اللمع
٤٥٣ أنهم « أجمعوا على أنك لو قلت : أنت مني فرسخين لم يجز
إلا النصب ، ولا يجوز أنت مني فرسخان » اهـ وذلك أن معناه « أنت مني
ما دمتا نسير فرسخين » ، عن الكتاب . وانظر شرح أبي علي له في الحجة
١/١٧٠ - ١٧١ ، وشرح اللمع .

(١١) في النسختين : من ، والصواب ما أثبت .

(١٢) فـ « فرسخان » خبر ، و « مني » متعلق بممدلول الخبر . ولم يظهر لي وجه
إيراد هذه العبارة وتعلق من فيها بما دل عليه الخبر ، فما الذي يجمع بينها
وبين قول الشاعر « ولا يمنع المربع منها فصيلها » ؟ .

المَمْدُوح^(١٣) = تَعَدَّى^(١٤) « مَنَعَ » إلى الثاني بالجاء^(١٥) .

* * *

(١٣) بهامش صل ما نصه : « (.) فإذا قال الضمير للممدوح أي لا يمنع من الممدوح العقر ، فيكون (تعدى) إلى المفعول الثاني بحرف الجر » اهـ وما جعلت موضعه نقطاً غير بين ، وما جعلته بين هلالين غير بين فقدرت أن يكون ما أثبت . و« منع » يتعدى إلى اثنين بنفسه فيقال منعه الأمر ، ويتعدى إلى الثاني بالجاء فيقول منعه من الأمر ، انظر المصباح المنير (منع) ، والجواهر ٢٦٨ .

(١٤) كأنه كذلك في صل ، وهو الصواب . وفي ط : فَعَدَّى ، وهو تحريف لأنَّ تعدَّى جواب قوله « ومن ذكر » .

(١٥) بهامش صل ما نصه : « المراد من إيراد هذه المسألة أن أبا علي (أنشد هذا البيت) في حذف المفعول ، وذكر « منها » و[و« منه »] [و] لم يذكر لهذا القول شرحاً يوقف على (معناه) » اهـ وما جعلته بين هلالين غير ظاهر في صل فأثبت موضعه ما ترى إلا الواو فهي زيادة مني .

[٥] مسألة . أنشد^(١) للمرارِ الفقْعسيّ :

ولا يَسْتَحْمِدُونَ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنْ ضَرَبَ مُجْتَمَعَ الشُّؤُونِ^(٢)
قُلْتُ : هذا إنشادٌ فاسدٌ ، والصَّحِيحُ^(٣) :

(١) في الحجة ٣٨/١ .

(٢) كتب تحته في صل : « الشُّؤُون والشَّان واحد في المعنى » اهـ . وضبط في مطبوعة الحجة عن أصلها ٢٣/١ خم و ٢٧/١ خك « ضربُ » بالرفع ، ولعل الوجه النصب على المصدرية ، وهو ضبط تهذيب التذكرة اللوح ١/٨٩ .

(٣) هذا موضع غريب مشكل . فرواية مطبوعة الحجة عن أصلها « الشَّان » ، وهي الرواية في تهذيب التذكرة اللوح ١/٨٩ .

ولست أدري أوقع البيت مغْيِر الرواية فيما وقف عليه المؤلف جامع العلوم من نسخ الحجة ، فنبّه ههنا على روايته الصحيحة ، ولم يذكر اختلاف النسخ فيه لاجتماعها عليه = ثم أصلحه من أصلحه في نسخة أو نسخ لم يقف عليها الجامع إليها ينتهي الأصلان اللذان نشرت عنهما المطبوعة . ليس بالسهل قبول هذا ، ويزيد هذا الاحتمال ضعفاً أن أبا علي أنشد البيت في التذكرة على الصواب ، فكيف خفي هذا على الجامع مع شدة تحريه وفحصه وإحاطته بكتب أبي علي ؟

غير بعيد عندي أن يكون الجامع قد وهم فيما عزاه إلى أبي علي في الحجة . ومنشأ وهمه ، أظن ، عند قول أبي علي شارحاً قول أبي ذؤيب :

ضروب لِهَامَاتِ الرجال بسيفه إذا عجمت وسط الشُّؤُون سفارها

قال أبو علي : « فإن شئت كان التقدير : إذا عجمت وسط الشُّؤُون سفارها

الشُّؤُون أو مجتمع الشُّؤُون كما قال المرار الفقْعسي : . . . البيت « فلعل =

وَلَكِنْ ضَرَبَ مُجْتَمَعَ الشُّؤْنِ^(٤)

وَلَيْسَ لِلْمَرَّارِ عَلَى قَافِيَةِ « الشُّؤُونِ » كَلِمَةٌ مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ بَتَّةً . وَمِنْ هَذِهِ الْقِطْعَةِ^(٥) قَوْلُهُ^(٦) :

إِذَا نَهَلْتُ بِسُفْرَتِهَا^(٧) وَعَلَّتْ ذَنْوبًا مِثْلَ لَوْنِ الزَّعْفَرَانِ^(٨)

= قوله في تفسير قول أبي ذؤيب « . . . أو مجتمع الشؤون » كما قال . . .

علق بذهن جامع العلوم فجعل ما كان في شرح بيت أبي ذؤيب رواية لبيت المرار ولم يراجعه الجامع بعد في نسخ الحجة ، والله أعلم .

(٤) فلا يستحمدون الناس : فلا يسألونهم جزاء ، من قولهم حمده : جزاء وقضى حقه ، ولم يذكر استحمد في المعجمات . قال أبو علي في التذكرة مبيناً مراد الشاعر : أي لا يأسرون أحداً يريدون ثوابه .

مجتمع الشؤون : مكان اجتماعها ، والشؤون : مواصل قبائل الرأس وملتحاها ومنها تجري الدموع ، عن اللسان عن الصحاح . وفي ط : صِرْتُ مجتمع ، وهو تحريف .

والبيت في شعر المرار - شعراء أمويون ٢ / ٤٨٥ .

(٥) انظر ما وقف عليه منها جامع شعر المرار في شعراء أمويون .

(٦) لم يقع في مجموع شعره . وأنشده أبو علي في موضعين من التذكرة (تهذيب التذكرة) اللوح ٢ / ٦٠ و ٢ / ٨٩ .

(٧) كان في النسختين « بصفرتها » محرفاً .

(٨) إذا نهلت : شربت الشربة الأولى ، بسفرتها : السفرة : جلدة مستديرة يوعى فيها طعام المسافرين ، وعَلَّتْ : شربت الشربة الثانية ، قال أبو علي عن أبي بكر بن السراج : « لم يكن معهم دلو فاستقوا بالسفرة » (تهذيب التذكرة في أول الموضوعين ، وكرره في ٢ / ٨٩ ولم يعزه هنا إلى شيخه أبي بكر) . والذنوب : الدلو العظيمة ، قال أبو علي : « ذنوباً منصوب بما دل عليه =

وقد ذكرته في « الأبيات »^(٩) .

= نهلت ، وعلت أي استقت ذنباً « اهـ وذلك لأن علت ونهلت لا يتعديان ، انظر كلام أبي علي . والزعفران : أحد الأصفرين ، والآخر : الورس ، وهو نبات يصطبغ به ، وهو شعر معروف ، وصبيه أصفر ، فإن زيد في صبغه رهقته كدرة ، فإن أفرط فيه شاكل السواد ، ولون الزعفران أحمر ، عن المخصص ٢٠٩/١١ ، ٢١١ .

(٩) وكذا ذكره مختصراً اسمه فيما يأتي [في المسائل ١٣ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٦٩ ، ٨٦] ، وكشف المشكلات ٥٩٠ ، وسماء في كشف المشكلات ١٢٨٠ « أبيات الكتاب » ويعني بـ « الكتاب » « الحجة » لأبي علي بلا ريب ، نبّه فيه على ما أنشده أبو علي من شواهد في كتاب « الحجة » مغيرة الرواية في بعض ألفاظها ، أو مغيرة القوافي ، أو منسوبة إلى غير أصحابها ، أو غير منسوبة ، وبسط الكلام في بعض المسائل التي أنشد عليها بعض الشواهد .

وكان قد غرني قوله « أبيات الكتاب » فحملته في مقدمة تحقيق كشف المشكلات ٣٦ على المشهور من ذكر « الكتاب » أنه كتاب سيبويه ولا سيما أن بعض الشواهد قد أنشدها سيبويه في الكتاب ، وقد أخطأت في ذلك ، وغفلت عن أن يكون الجامع قد أغرب في ذكر الكتب حتى « الكتاب » . وكيف لا وهو يذكر سيبويه في بعض كلامه بـ « الحارثي » (انظر الجواهر ٧٣٠ - ٧٣١) ، ومقدمة تحقيق كشف المشكلات ٢٤ وفيه ذكر لأمثلة أخرى من هذا الباب .

هذا ، ثم رأيت الجامع يقول في « الإبانة في تفصيل ماءات القرآن » ٥١ برقم ٨٧٨ من منسوخ « ولهذا البيت [يعني قوله :] أردت لكهما × شهوداً [قصة طويلة تراها في أناشيد أبي إسحق في كتاب الأشعار » اهـ فهل الأبيات والأشعار كتابان ؟ أو هما كتاب واحد اشتمل على شواهد من شواهد الحجة وشواهد معاني القرآن لأبي إسحق الزجاج ؟ وانظر مقدمة التحقيق ، آثاره .

[٦] مسألة في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة ٧/١] في قراءة حمزة^(١) .

قال^(٢) : « وَذَهَبَ سَبْيُوهِ فِي آيَةٍ وَغَايَةٍ إِلَى أَنَّ الْأَلِفَ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي آيَةٍ »^(٣) .

قُلْتُ : الْأَلِفُ فِي آيَةٍ بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ مُتَحَرِّكَةٍ عِنْدَهُ^(٤) وَعِنْدَ الْخَلِيلِ ؛ وَحَكَى بَعْدَ حِكَايَتِهِ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّ غَيْرَهُ يَقُولُ : هِيَ بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ سَاكِنَةٍ^(٥) ،

(١) تحته في صل : «يعني أنه أجرى الكلام في آية عند كلامه في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ في قراءة حمزة» اهـ . وحمزة يضم الهاء من ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ، انظر كشف المشكلات ٩ والتعليق ثمة .

(٢) في الحجة ٨٥ / ١ .

(٣) تحته في صل : « كان أصله أُيَّةٌ على وزن فَعْلَةٍ » .

(٤) تحته في صل : « أي عند سببويه وعند الخليل » .

(٥) قوله وحكى إلخ يعني سببويه ، وأخطأ ناسخ صل أو من نقل عنه فكتب تحت حكى « أبو علي » اجتهداً منه جانب فيه الصواب .

وهذا موضع معضل لا أدري ما وجهه . وذلك أن سببويه جرى في مواضع من كتابه على أن يقول بعد حكايته قول الخليل : وقال غيره ، فيذكر مذهباً غير ما حكاه من مذهب الخليل .

فإذا صحَّ ما قاله أبو إسحق الزجاج فيما حكاه أبو جعفر النحاس سماعاً منه أنه « إذا قال سببويه بعد قول الخليل : « وقال غيره » = فإنما يعني نفسه ، لأنه أجلُّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه » (انظر صدر إسناد رواية كتاب سببويه ٦ / ١ - ٧ ط . هارون) = إذا صح ذلك ، وكان أبو علي يعتقد صحته ويسلم به ، وكان سببويه يعني بقوله هنا : « وقال غيره » نفسه = كان أبو علي مصيباً =

وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ^(٦)، مِثْلُ الْعَيْبِ وَالْعَابِ^(٧)؛ وَتَرَى ذَلِكَ فِي «الكتاب»^(٨).

= فيما نسبه إلى سيبويه من مذهب في آية أنها فَعَلَةٌ ساكنة العين ، وكان المؤلف جامع العلوم غير مصيب فيما أراد أن يستدركه عليه ، ثم كان غريباً كل الغرابة أن يخفى ذلك على الجامع البصير النقاب ذي المعرفة الواسعة بالكتاب وكتب أبي علي خاصة وكتب غيرهما عامة .

وإن لم يكن ذلك موضع تسليم في هذا الموضع أو غيره من مواضع الكتاب ، وكان سيبويه لا يعني نفسه حيث قال عقب حكاية قول الخليل « وقال غيره » ، بل كان يعني من لم يسمه أو يسمهم ؛ وهو ما تشهد له عبارة المبرد حيث قال في المقتضب ١/ ١٥١ : « وزعم سيبويه عمرو بن عثمان أن غير الخليل - ولم يسمهم - كان يقول هي فَعَلَةٌ . . . » ؛ وكان خفاء ما قاله الزجاج على شيخه المبرد لا يسهل تفسيره = كان أبو علي غير مصيب فيما عزاه إلى سيبويه ، وصح ما استدركه الجامع ، وأنا في ريب من صحته وإن لم يكن بين يدي ما يعينني على تحقيق القول فيه . انظر الكلام في آية ونحوها في الكتاب ٢/ ٣٨٨ ، والمقتضب ١/ ١٥١ ، والأصول ٣/ ٢٤٩ ، والحلييات ٣٣٥ ، والشيرازيات ٢٠٨ ، والمنصف ٢/ ١٤٠ - ١٤٣ ، وسر الصناعة ٦٦٩ ، ورسالة الملائكة ١٠١ - ١٢٥ ، وسفر السعادة ١٢٥ ، ٩٧ ، واللسان (أي ي) ، وشمس العلوم ١/ ٢٧٣ - ٢٧٤ (بتحقيقي) ، والحجة حيث كلام أبي علي ١/ ٨٥ ثم ٣/ ٨١ .

(٦) في اللسان عن « المصادر » للفرء : الأصل أَيْة فثقل عليهم التشديد ، فأبدلوه ألفاً لافتتاح ما قبل التشديد اهـ وانظر رسالة الملائكة ، والزاهر ١/ ٣٤٢ (ط١) .

(٧) ظاهر كلامه أن الألف في العاب مبدلة من الياء الساكنة في العَيْب ، وهو خطأ منه . والعَيْب فَعَلٌ بإسكان العين والعب فَعَلٌ بفتحها . وقد جعل هذا الحرف عيب وعاب في باب فَعَلٌ وفَعَلٌ في إصلاح المنطق ٩٣ - ٩٥ ، وأدب الكاتب =

= ٥٢٧ ، والمخصص ٨١/١٥ .

ولو قال المؤلف « مثل يَجَلُّ ويَجَلُّ » لأصاب . وذلك أن إبدال الألف من الياء الساكنة وقع في أحرف لعلّة .

فعلى أن سيبويه رأى ذلك أو حكاه عن يراه في ألف آية المبدلة عن الياء الساكنة في الأصل - وهو « آيَة » عنده - فقد نصّ على أن ذلك « لاجتماع الياءين لأنهما تکرهان . . . » اهـ ، وقد قال أبو علي في الحجة ٨٥/١ : « ولم نعلم الألف أبدلت من الواو على هذه الصورة إلا قليلاً كياجل في بعض اللغات » اهـ ، وقال ابن جني في قولهم ياءسُّ ويَجَلُّ في يئس ويوجل : « إنما قلبوا الياء والواو فيهما وإن كانتا ساكنتين تخفيفاً ، وذلك أنهم رأوا أن جمع الياء والألف أسهل عليهم من جمع الياءين والياء والواو » اهـ عن سر الصناعة ٦٦٨ .

ومثل العيب والعباب الذئيم والذام والأيد والآد وغيرهما ، انظر النوادر ١٤٩ ، وشرح الأنباري على المفضليات ٣٦٣ ، وكشف المشكلات ٢٦١ ، واللسان (أي د ، ذي م ، ع ي ب) ، وغيرها .

(٨) قال سيبويه ٣٨٨/٢ - ٣٨٩ عقب حكايته عن الخليل أن آية فعلة متحركة العين لما ذكره ، قال : « هذا قول الخليل . وقال غيره : إنما هي آيَة وأيّ فعل ، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما لأنهما تکرهان كما تکره الواوان ، فأبدلوا الألف ، كما قالوا الحيوان ، وكما قالوا ذوائب ، فأبدلوا الواو كراهية الهمزة ، وهذا قولٌ . . . » اهـ .

وسها ابن جني في المنصف ٢٠٣/١ فنسب إلى الخليل أنه أجاز في آية « أن تكون الألف منقلبة عن ياء ساكنة كأنها آيَة » ، وهو أحد قولي الخليل فيها « اهـ وليس للخليل فيها إلا قول واحد أنها فعلة متحركة العين بته . وقال أبو العباس المبرد : « وقول الخليل أحبُّ إلينا » اهـ وهو كما قال . وقوله : « وترى ذلك في الكتاب » ليس في ط .

[٧] مسألة . قَوْلُهُ ^(١) : « فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو ^(٢) : ﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾ »
 [سورة البقرة ٦١/٢] و﴿إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ [سورة يس ١٤/٣٦] فَتَحْرِيكُهُ بِالْكَسْرِ لَيْسَ عَلَى حَدِّ
 قَوْلِهِ : ﴿قُرْ أَلَيْلَ﴾ ^(٣) [سورة المزمل ٢/٧٣] و﴿أَحَدُنِ * اللَّهُ﴾ [سورة الإخلاص
 ١١٢/١-٢] ، وَلَكِنْ كَانَ ^(٤) الْأَصْلُ عِنْدَهُ فِي الْوَصْلِ « عَلَيْهِمِ » ، فَحَذَفَ ^(٥)
 الْيَاءَ اسْتِخْفَافًا ، كَمَا حَذَفَ ^(٦) عَاصِمٌ وَأَبْنُ عَامِرٍ وَنَافِعٌ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ
 لِذَلِكَ ^(٧) . فَلَمَّا حَرَكَ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ أَتَى بِحَرَكَةِ الْأَصْلِ الَّتِي هِيَ
 الْكَسْرُ ^(٨) ، كَمَا أَتَى ←

-
- (١) في الحجة ١١٠/١ .
 (٢) مذهب أبي عمرو في عليهم وإليه ونحوهما كسر الهاء وإسكان الميم ، فإذا لقي
 الميم حرف ساكن كسرهما ، انظر النشر ١/٢٧٢ - ٢٧٤ ، وكشف المشكلات ٩ .
 (٣) كتب تحته في صل : « قم الليل يعني كسر الميم لالتقاء الساكنين » .
 (٤) في النسختين : كَانَ ، وهو خطأ صوابه ما أثبت من الحجة ١١٠/١ ، وهو
 كذلك في أصلها .
 (٥) في صل : فحذفت ، وأثبت ما في ط ، وهو ما في الحجة عن أصلها .
 (٦) في النسختين : حذفه ، والوجه ما أثبت من الحجة عن أصلها .
 (٧) رواية ورش عن نافع ، انظر النشر . وكان في النسختين « كذلك » ،
 والصواب ما أثبت ، وهو ما في الحجة .
 (٨) بهامش صل ما نصه : « يعني حركة الميم التي [كانت] في عليهم ، فإذا
 هذه الحركة عنده الكسرة الأصلية التي [في عليهم] . أما الحركة [التي] في
 قم الليل [فإنها عارضة » اهـ وما جعلته بين حاصرتين لم يستثن في صل ،
 ولعله غير بعيد عما كتبه الكاتب .

أُولَئِكَ^(٩) بِالضَّمِّ^(١٠) .

قلتُ : لَيْسَ لَهُ^(١١) حُجَّةٌ عَلَى الْعُدُولِ مِنْ ﴿قُرِئَ اللَّيْلُ﴾ إِلَى الْوَجْهِ
الْآخِرِ^(١٢) . وَقَدْ ذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى^(١٣) أَنَّهُ مِثْلُ ﴿قُرِئَ اللَّيْلُ﴾ ، وَلَمْ يُرَوْ
عَنْ أَبِي عَمْرٍو « عَلَيْهِمِ » .

(٩) عاصم وابن عامر ونافع في رواية ورش .

(١٠) ما ذهب إليه أبو علي في قراءة أبي عمرو ﴿ عَلَيْهِمِ الذَّلَّةُ ﴾ ونحوه بكسر الميم
مع كسر الهاء = هو قول شيخه أبي بكر بن السراج . قال أبو بكر فيما حكاه عنه
أبو علي في الحجة ٦٢ / ١ : « والاختيار إذا لقيها ساكن كسر الميم ، وذلك أنه
أخف . وهذه الكسرة ليست بالكسرة التي تأتي لالتقاء الساكنين ولا أصل لها
في الكلمة ، لأن هذا الحرف له حركة في الأصل فحقه أن يرد متى احتيج إلى
حركته إلى الأصل وكأنَّ من يكسر يقدر أن أصل الحرف عليهما . . . »
فإما أن يكون أبو علي قد فاته وهو يبين حجة أبي عمرو في قراءته أن يذكر أن
ما ذهب إليه هو قول شيخه أبي بكر ، وإما أن يكون قد اكتفى بحكاية قول
شيخه فيما تقدم عن نسبة التفسير إليه فيما تأخر من كلامه .

(١١) لم يتنبه الجامع على أن قول أبي علي هو قول شيخه أبي بكر ، فلم ينبّه عليه .

(١٢) هو كما قال . بل ما ذهب إليه أبو بكر وقاله أبو علي موافقاً له بعيد فيه عدول
عن الأصل الجاري في هذا الباب بلا موجب ولا بيينة .

(١٣) ابن مجاهد ، قال في السبعة ١١٠ في قراءة من كسر الهاء وضم الميم ومن كسر
الهاء وكسر الميم : « وأما من ترك الهاء مكسورة وضمَّ الميم عند لقائها
الساكن فلأن الميم لا بد من حركتها للساكن الذي لقيها ، فردت لما احتيج إلى
حركتها إلى أصل قد كان لها وهو الضم . . . والذين كسروا الميم للساكن
الذي لقيها والهاء مكسورة فإنهم أتبعوا الكسر الكسر لثقل الضم بعد
الكسر . . . » اهـ .

[٨] مسألة . قال في آخر هذا الفصل^(١) مِنْ حُجَّةِ أَبِي عَمْرٍو ،
قال^(٢) : « وَالْحَرَكَةُ الَّتِي تُتَّبَعُ الْحَرَكَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : إِتِّبَاعُ حَرَكَةٍ لَيْسَتْ لِلإِعْرَابِ حَرَكَةُ لَيْسَتْ لِلإِعْرَابِ^(٣) ،
نَحْوُ : مِغِيرَةٍ ، وَمِئْتَيْنِ ، وَيُعْفَرُ ، وَظُلُمَاتٍ .
وَالْآخَرُ : إِتِّبَاعُ حَرَكَةٍ لَيْسَتْ لِلإِعْرَابِ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ^(٤) ، وذلك
مِثْلُ : امْرُؤٌ ، وَأَبْنَمٌ^(٥) ، وَفُوكَ^(٦) ، وَأَجْوَعُ^(٧) ، وَأُنْبُوكَ^(٨) .

(١) يريد بالفصل الجزء من أجزاء كلام أبي علي أو الفقرة من فقر كلامه في
الاحتجاج للقرأة السبعة ، وأوله في الحجة ١١٠ / ١ « الحجة لأبي عمرو في
قراءته » إلخ ، انظر المسألة السابقة . ولا يراد منه ما يسبق إلى القارئ أنه
« فصل » من باب أو كتاب استأنف فيه المؤلف كلاماً غير كلامه فيما تقدمه .

(٢) في الحجة ١١٦ / ١ - ١١٧ .

(٣) « حركة ليست للإعراب » ليس في ط .

(٤) « ليست للإعراب حركة إعراب » موضعه بياض في ط .

(٥) كتب تحته في صل : « أتبع حركة الراء حركة الواو ، والأول للبناء ، والثاني
للإعراب . وكذلك أتبع حركة [النون حركة] الميم في ابنم ، وكذلك إذا
قلت ابنم وابنمًا » اهـ وما بين حاصرتين مني .

(٦) كتب تحته في صل : « ولذلك تقول فوك وفاك وفيك ، فتكون حركة الفاء التي
للبناء تابعة لحرف الإعراب وهو الواو والياء والألف » اهـ وكان في الأصل
« وهي الواو . . » والوجه ما أثبت .

(٧) في النسختين : وأخوك ، وهو تحريف صوابه من الحجة . =

والحَرْفُ الْمَذْكُورُ فِي « الْكِتَابِ »^(٩) بَعْكَسِ هَذِهِ الْقِسْمَةِ [١/٢] مِنْ
النَّادِرِ الَّذِي لَا حُكْمَ لَهُ ، وَهُوَ مِثْلُ تَشْبِيهِهِمْ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ بِحَرَكَةِ الْبِنَاءِ
فِي نَحْوِ^(١٠) :

= وكتب بهامش صل : « نَحْوُ أَجْوُوكَ مِنْ أَجِيئِكَ ، فَاتَّبَعَ ضَمَّ الْجِيمِ
ضَمَّةَ الْهَمْزَةِ الَّتِي بَعْدَهَا » اهـ فقلبت الياء واواً .

(٨) فِي صَل : وَأَبُوكَ ، وَهُوَ تَحْرِيفُ صَوَابِهِ مِنْ ط وَالْحُجَّةُ . وَأَنْبُوكَ مِنْ أَنْبُوكَ ،
فَاتَّبَعَتْ ضَمَّةُ الْبَاءِ ضَمَّةَ الْهَمْزَةِ .

(٩) بِهَامِشِ صَل مَا نَصَّهُ : « الْغَرَضُ مِنْ إِيرَادِ هَذِهِ [الْمَسْأَلَةِ أَنَّ] هَذَا الْحَرْفُ
الْمَذْكُورُ فِي الْكِتَابِ (. . . .) » اهـ وما جعلته بين حاصرتين مطموس
فِي هَامِشِ الْأَصْلِ فَقَدَرْتَهُ ، وَمَا جَعَلْتُ مَوْضِعَهُ نَقْطاً مَطْمُوسٌ لَمْ أَسْتَطِعْ
قِرَاءَتَهُ ، وَلَعَلَّهُ « فِي الْكِتَابِ بَعْكَسَ مَا ذَكَرَهُ » .

وكتب بهامش مخطوطة الحجة ٧٦/١ خم - ونقله محققا المطبوعة
١١٦/١ ح ٧ - ما نصه : « الْحَرْفُ الَّذِي حَكَاهُ سَبْيُوه : اضْرَبِ السَّاقِينَ إِمَّاكَ
هَابِلَ ، أَتَّبَعَ فِيهِ حَرَكَةَ الْإِعْرَابِ حَرَكَةَ الْبِنَاءِ . وَذَلِكَ أَنَّ الْمِيمَ مَرْفُوعَةٌ ،
فَكَسَرَهَا إِتْبَاعاً لِكَسْرِ الْهَمْزَةِ الَّتِي أَتْبَعْتَ كَسْرَةَ النُّونِ فِي السَّاقِينَ لِأَنَّ هَذِهِ
الْهَمْزَةُ إِنَّمَا تَكْسُرُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ أَوْ كَسْرَةٌ » .

(١٠) قَوْلُ امْرِءِ الْقَيْسِ ، وَهُوَ مِنْ صَدْرِ بَيْتٍ لَهُ ، وَتَمَامُهُ وَعَجَزُهُ :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

ديوانه ق ١٠/٦ ص ١٢٢ (الأعلم) و ٥٢٣/٢ ق ٤٠/١٤ (السكري)
والبيت أو بعضه أنشده أبو علي في الحجة ١١٧/١ ، ٤١٠ و ٨٠/٢ ،
و ٢٣٣/٣ ، والمؤلف في الجواهر ٨٣٨ ، ٨٤٢ ، وكشف المشكلات ٢٠٤ . =

أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ

شَبَّهَهُ بَعْضُ .

قُلْتُ : أَشَارَ بِقَوْلِهِ « وَالْحَرْفُ الْمَذْكُورُ فِي الْكِتَابِ » إِلَى مَا ذَكَرَهُ
سيبويه فِي حَدِّ الْإِبْتِدَاءِ وَالْوَقْفِ ، فِي الْبَابِ الْمُتَرْجِمِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ ^(١١) :
« (هَذَا بَابُ مَا يُقَدَّمُ ^(١٢) أَوَّلَ الْحُرُوفِ وَهِيَ زَائِدَةٌ ، قُدِّمَتْ لِإِسْكَانِ أَوَّلِ

= وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٩٧ ، والنوادر ١٨٧ (في كلام أبي حاتم ،
وانظر كلام الأخفش عليّ فيه) ، والكامل ٣١٨ ، ومعاني القرآن للأخفش
١٠٠ ، وللزجاج ١/١٣٦ و ٤/٢٧٥ ، والجمهرة ٩٦٢ ، وإعراب القرآن
للنحاس ٢/٢٨٠ و ٣/٣٧٨ ، وضرورة الشعر للسيرافي ١١٩ ، والخصائص
١/٧٤ - ٧٥ و ٢/٣١٧ ، ٣٤٠ و ٣/٩٦ ، والمحتسب ١/١١٠ ، ومجمع
البيان ١/٢٢٠ و ٥/٢٩١ و ٨/٢٧٦ ، وابن يعيش ١/٤٨ ، والهمع ١/١٨٧ ،
والخزانة ٢/٥٧٩ و ٣/٥٣٠ ، وغيرها ، وانظر تخريجه في ضرورة الشعر
١١٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٥ .

غير مستحقب إثمًا : غير مكتسبه ولا محتمله ، وأصله من حمل الشيء في
الحقيقية ، والواغل : الداخل على القوم يشربون ولم يُدْعَ ، عن الديوان
(الأعلم) .

شبه امرؤ القيس « . . . رَبُّغَ . . . » من « أَشْرَبُ غَيْرَ » بـ « عَضُدَ » ،
فأسكن الباء ضرورة كما قالوا عَضُدَ .

ويروى : فالיום فاشرب ، وفاليوم أسقى ، ولا شاهد فيه على هاتين
الروايتين .

(١١) الكتاب ٢/٢٧٢ .

(١٢) في ط : تقدم ، ولم يعجم في صل ، ولعله كما أثبت ، ولعله الوجه . وفي =

الْحُرُوفُ ، فَلَمْ تَصِلْ إِلَى أَنْ تَبْتَدِئَ بِسَاكِنٍ ، فَقَدَّمْتَ الزِّيَادَةَ مُتَحَرِّكَةً لِتَصِلَ إِلَى التَّكَلُّمِ . وَالزِّيَادَةُ ههنا الْأَلِفُ الْمَوْصُولَةُ « إِلَى أَنْ بَلَغَ إِلَى قَوْلِهِ ^(١٣) : « وَقَالُوا أَيْضًا : لِإِثْمِكَ ، وَقَالَ ^(١٤) : اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِثْمَكَ ^(١٥) هَابِلُ ^(١٦) ،

= مطبوعات الكتاب ٢٧١/٢ بولاق ، و١٤٤/٤ هارون ، و٢٩٤/٢ باريس « يَتَقَدَّم » .

(١٣) الكتاب ٢٧٢/٢ .

(١٤) في مطبوعات الكتاب : « وقالوا » . وعليه قول المؤلف في كشف المشكلات ٢٩٣ ، « وإذا جاز ما حكاه سيبويه من قولهم : اضرب . . . » إلخ .
(١٥) ضبط في مطبوعات الكتاب « إِثْمُكَ » بضم الميم ، والصواب بكسرها ، وهو قول سيبويه « فكسرها جميعاً » ، وهو ما نص عليه ابن جني ، وانظر الحاشية السالفة (٩) .

وأصله « أُمُّكَ » فكسرت الهمزة لانكسار ما قبلها وهو النون من الساقين فصار « إِثْمُكَ » ، ثم أتبع حركة الميم حركة الهمزة فكسرها فصار « إِثْمُكَ » .
(١٦) ما حكاه سيبويه من قول العرب من منشور كلامهم كما وقع في مطبوعتي الكتاب ٢٧٢/٢ بولاق و٢٩٥/٢ باريس ، وجعله هارون ١٤٦/٤ شعراً ، فجعل قول سيبويه « وقالوا » تابِعاً لما قبله من الكلام ، ثم جعل في وسط الصفحة قوله : « اضرب الساقين إِمَّكَ هَابِلُ » وقال في التعليق عليه : « عجز بيت لم يعرف صدره ولا قائله كما في شرح شواهد الشافيه ١٧٩ . . . » اهـ وذكره في فهارس الكتاب ٧٢/٥ في الطويل من اللام المضمومة ، ثم ذكره في معجم شواهد العربية ٢٨٤ كذلك . وما أثبتته في الكتاب على أنه شعر مختل لا وزن له .

ومن جعله مصراعاً من الطويل - ومنهم الرضي في شرح الشافيه ٢٦٢/٢ - زاد في أوله « وقد » وقرأ « أَضْرِبُ » = أو زاد في أوله « وقال » ، وكذا أنشده =

فَكَسَرَهُمَا جَمِيعًا^(١٧) كَمَا ضَمَّ فِي ذَلِكَ .
وَمِثْلُ هَذَا مِنْ أَبِي عَلِيٍّ فِي كُتُبِهِ إِغْرَابٌ وَتَنْفِيرٌ لِلنَّاسِ مِنْ كَلَامِهِ ،
وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْفَصَاحَةِ ، بَلْ هُوَ مِنْ خُنْزَوَانَةٍ^(١٨) الرَّجُلِ وَأَدْعَائِهِ عَلَى

= ابن جني في الخصائص ١٤٥/٢ و ١٤١/٣ ، والمحتسب ٣٨/١ ، وعنه في
الأشباه والنظائر ٢٥/١ ، وشرح شواهد شرح الشافية ١٧٨ وقال البغدادي فيه :
« وهذا المصراع لم أقف على تتمته ولا على قائله » اهـ وانظر ما علقناه في كشف
المشكلات ٢٩٣ ح ٦ .

و « هابل » مِنْ هَبَلَتْهُ أُمُّهُ أَي ثَكَلَتْهُ ، وَهِيَ عَلَى النِّسْبِ أَي ذَاتِ هَبَلٍ ، عَنْ
البغدادي . وَهُمْ مِمَّا يَقُولُونَ فِي الدَّعَاءِ : « لَأُمِّكَ الْهَبْلُ » وَ « أُمُّكَ هَابِلٌ » ،
ومنه قول لبید [٢٥٥] :

فَقُولَا لَهُ إِنْ كَانَ يَقْسِمُ أَمْرَهُ أَلَمَّا يَعْظُكَ الدَّهْرُ أُمُّكَ هَابِلٌ

وقول المزدرد [شرح الأنباري على المفضليات ١٨١] :
فَقَالَ لَهَا هَلْ مِنْ طَعَامٍ فَإِنِّي أَذُمَّ إِلَيْكَ النَّاسَ أُمُّكَ هَابِلٌ

وَأَصْلُهُ دَعَاءٌ عَلَيْهِ بِالثَّكُلِ ، وَيَقَعُ هَذَا الدَّعَاءُ « فِي كَلَامِهِمْ عَلَى وَجْهَيْنِ
أَحَدُهُمَا لِلْمَدْحِ ، وَالْآخَرُ لِلْحُضِّ وَالتَّحْرِيزِ » اهـ عَنْ الْخَطَّابِيِّ فِي غَرِيبِ
الْحَدِيثِ ٩٧/٢ ، وَالْجَامِعِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٥٥٣/٥ - ٥٥٤ ، وَاللِّسَانِ
(هـ ب ل) . فَظَاهِرُهُ دَعَاءٌ عَلَيْهِ وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهِ ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي الْمَدْحِ
وَالْإِعْجَابِ وَالتَّقْرِيزِ وَالْحُضِّ وَالتَّحْرِيزِ وَكَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى صَارَ كَالْأَصْلِ
الْمُرَادِ فِيهِ .

(١٧) بِهَامِشٍ صُلِّ مَا نَصَّهُ : « الْهَمْزَةُ مَضْمُومَةٌ مِنَ الْأَمِّ ، فَاتَّبَعَ الْهَمْزَةُ كَسْرَةً [اللام] ،
وكَذَلِكَ السَّاقِينَ إِمَّكَ ، أَتَّبَعَ كَسْرَةَ الْهَمْزَةِ كَسْرَةً [الميم] » وَمَا جَعَلْتَهُ بَيْنَ
حَاصِرَتَيْنِ غَيْرِ ظَاهِرٍ فِي هَامِشٍ صُلِّ .

(١٨) الْخُنْزَوَانَةُ : الْكِبَرُ .

النَّاسِ وَالتَّكْبُرِ^(١٩) عَلَيْهِمْ ، وَلَيْسَ مِنَ الْعِلْمِ فِي شَيْءٍ ، فَكَأَنَّهُ يُشْبِهُ الْغَازَ
الصَّبْيَانِ فِي الْمَكَاتِبِ^(٢٠) .

(١٩) كأنه في ط والنكير مصحفاً .

(٢٠) نعم قد أغرب أبو علي في هذا الموضع من كلامه وعمى وألغز ، وليس هذا من
الفصاحة والبيان غير شك . ولو لم يُتَّبِع الجامع ذلك بما رآه وراء أسلوب أبي
علي ههنا من خنزوانة وتكبر وبما نعت به ! .

ولو غيرك قال هذا أيها الشيخ الجليل المحقق ! فأنت أَدْخَلَ في باب
الإغراب من أبي علي ! وقولك في الجواهر ٢٠٧ عقيب بيت أنشدته فيه :
« وبيت آخر في ديوان ابن الأعرابي » = مثل قول أبي علي سواء ! !

هذا ، وأنت تعلم أن الجامع عظيم الإجلال لأبي علي ، فهو عنده « فارس
الصناعة » [صناعة علم العربية] و« فارسهم » يعني فارس أهل هذا العلم ،
وقال في بعض كلامه فيه « ومثل أبي علي لا يولد من بعد » انظر كشف
المشكلات ٩٢٢ ، وانظر مقدمة تحقيقه ٣٠ ، وانظر فيها ٢٣ فما بعدها نزعة
الإغراب عنده .

[٩] مسألة . قال^(١) في كلامٍ طَوِيلٍ [لَهُ]^(٢) في تَحْرِيكِ الحَرْفِ لالتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَأَنَّ تِلْكَ الحَرَكَةَ لَا يُعْتَدُّ بِهَا بَدَلَالَةٌ قَوْلِهِ : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة البينة ١/٩٨] = « وَأَمَّا^(٣) حَذَفُ الشَّاعِرِ لَهُ مَعَ تَحْرِيكِهَا^(٤) » بِهَذِهِ الحَرَكَةِ^(٥) كَمَا تَحْذِفُهَا^(٦) إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً = فَإِنَّ هَذِهِ الضَّرُورَةَ مِنْ رَدِّ الشَّيْءِ إِلَى أَصْلِهِ ، نَحْوُ ضَنُّوْا^(٧) .

(١) في الحجة ١١٩/١ فما بعدها ، ونقل المؤلف في الجواهر ٨٣٤ بعض كلام أبي علي .

(٢) زيادة من ط .

(٣) الحجة ١٢١/١ .

(٤) في النسختين « تحريكها » وكذا وقع في مطبوعة الجواهر ، والوجه ما أثبت من الحجة . وقوله « له مع تحركها » أي للنون ، فذكر ضميره في « له » ، ثم أنه في « تحركها » .

(٥) بهامش صل ما نصه : « كان في الأصل يكون ، فلما دخل الجازم سكن النون ، فالتقى ساكنان الواو والنون ، فحذفت الواو وحركت النون لالتقاء الساكنين » اهـ .

(٦) في الحجة والجواهر : يحذفها ، ولعل الوجه ما أثبت من النسختين .

(٧) قوله « ضننوا » قافية بيت قَعْنَب بن أم صاحب الغطفاني ، وهو قوله :

مَهْلًا أَعَادِلُ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنُّوْا

واستشهد به أبو علي في الشيرازيات ٣٠١ ، والبغداديات ١٥٧ ، والعضديات ٣٥ ، ٧٩ ، ١٧٣ ، والتكملة ١٥٤ ، والعسكريات ٢٦١ . والبيت في الكتاب ١١/١ و ١٦١/٢ ، وابن السيرافي ٣١٨/١ ، والمقتضب =

قلت : إِنَّهُ عَنِّي بِـ «حَذْفِ الشَّاعِرِ» مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِهِ^(٨) :

= ١٤٢/١ ، ٢٥٣ و ٣٥٤/٣ ، وتعليقات أبي الحسن على النوادر ٣٠ ،
والخصائص ١٦٠/١ ، ٢٥٧ ، والمنصف ٣٣٩/١ و ٦٩/٢ ، ٣٠٣ ،
والمخصص ١٦٥/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧٠ ، وهو من أبيات
لقعنّب في شرح شواهد شرح الشافية ٤٩٠ ، والحماسة البصرية ٩٤٧ ق ٨١٤
وتخريجها ثمة .

وعزي إلى كعب بن زهير في غريب الحديث للخطابي ٥٢/٣ ، وليس له .
وعزي بعض أبياته إلى قيس بن عاصم المنقري في الأشباه والنظائر
للخالدين ١١٩/١ .

وكتب تحت « ضنّوا » في صل ما نصه : « فَإِنْ ضَنَّنُوا كَانَ فِي الْأَصْلِ ضَنُّوا
مِنْ ضَنْ ، فَفَكَ الإِدْغَامُ لِلضَّرُورَةِ كَمَا حَذَفَ الشَّاعِرُ النُّونَ الْمُتَحَرِّكَ لِلضَّرُورَةِ
فِي الشَّعْرِ » اهـ ، كذا وقع ، وصحته أَنَّ الْأَصْلَ ضَنَّنُوا ثُمَّ يَلْحَقُهُ الإِدْغَامُ فَيَقَالُ
ضَنُّوا ، واضطر الشاعر « فبناه على الأصل وأظهر التضعيف ضرورة » عن
الأعلم بحاشية الكتاب ١١/١ .

(٨) وهو حُسَيْلُ بْنُ عُرْفُطَةَ كما في النوادر ٢٩٦ ، والخزانة ٧٢/٤ - ٧٤ .
والبيت في الجواهر ٨٣٥ ، وكتاب الشعر ١١٤ ، والمسائل المنثورة
١٥٣ ، والعضديات ١٤٨ ، والعسكريات ١٧٨ ، ٢٧٦ ، والخصائص ٩١/١
(ط٢) ، والمنصف ٢٢٨/٢ ، وسر الصناعة ٤٤٠ ، ٥٤٠ ، والتمام ١٧٥ ،
والفسر ٧٢٤/١ ، والهمع ١٠٨/٢ ، وضرائر الشعر ١١٥ (مغير القافية فيه :
بالطلل) .

وحكى الأخفش عليّ فيما علقه على النوادر أن المبرد يقول حَسِيلُ كَأَمِيرٍ ،
وَأَنَّ أَبَا حَاتِمٍ يَقُولُ حُسَيْنٌ بِالنُّونِ ، وَغَلَطَهُ .

لَمْ يَكُ الْحَقُّ عَلَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ^(٩)
على حَمْلِهِ أَنَّ الْأَصْلَ : لَمْ يَكُنْ ، فَحَذَفَ النُّونَ لِمَكَانِ اللّامِ ، وَلَمْ
يُثَبِّتْهَا كَمَا أُثْبِتَ^(١٠) فِي ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ . وَهَذَا سَهْوٌ مِنْهُ^(١١) رَحِمَهُ
اللَّهُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ « لَمْ يَكُ الْحَقُّ » هُوَ مِنْ لُغَةٍ مَنْ قَالَ « لَمْ يَكُ » دُونَ « يَكُنْ »
كَقَوْلِهِ [سبحانه]^(١٢) : ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ [سورة النساء ٤٠/٤] ، ﴿وَلَا تَكُ فِي

(٩) هاجه : الهاء « ضمير العاشق في بيت قبله » عن الخزانة ، وهذا تقدير منه ،
فلم ينشد قبله شيئاً ، رسم دار : أثرها ، تعفى : مبالغة عفا الرسم أي دثر
ودرس ، عن الخزانة . والسّرر بكسر السين هو ضبط النسختين وهو موضع
على أربعة أميال من مكة عن يمين الجبل ، عن السكري في شرح أشعار
الهدليين ١١٣ ، ونقله صاحب الخزانة وزاد في آخره « بطريق مني » ، وانظر
معجم البلدان ٣/ ٢١٠ ، ومعجم ما استعجم ٧٣٣ ، ٤٢٧ . وعند أبي حاتم
أنه السّرر بالفتح ، انظر النوادر ، وهو وادٍ يدفع من اليمامة إلى أرض
حضر موت ، انظر معجم البلدان ٣/ ٢١١ وكتب تحت « بالسّرر » في صل :
أوساط الوادي .

(١٠) ذكّر الضمير العائد على النون ، وكان قد أنثّه في قوله « يثبتها » . وفي ط :
أثبت ، وهو خطأ .

(١١) كرّر المؤلف في الجواهر ٨٣٥ التنبيه على سهو أبي علي ، وألمع إلى ما قاله
في هذا الكتاب الذي بين يديك ، قال : « وقد ذكرنا في المستدرك أن هذا ليس
بلغة من قال « لم يكن » وإنما من لغة من قال ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ﴾ [سورة
غافر ٥٠/٤٠] ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ [سورة النحل ١٦/١٢٧] وما أشبه ذلك » اهـ وانظر
التعليق الآتي في الحاشية ١٥ .

(١٢) من ط .

ضَيْقٌ ﴿سورة النحل ١٦/١٢٧﴾ ، ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة النحل ١٦/١٢٠] ؛ فلا يُحْتَاجُ^(١٣) إِلَى حَمْلِهِ عَلَى اللَّغَةِ^(١٤) الْأُخْرَى^(١٥) .

(١٣) في صل : نحتاج ، وهو غير معجم في ط .

(١٤) في ط : في اللغة .

(١٥) بهامش صل ما نصه : « بعضهم يحذف الواو والنون جميعاً عند الجزم ، وبعضهم يحذف الواو لالتقاء الساكنين ، والشاعر قد جرى على اللغة الأولى » اهـ .

وتحذف النون من مضارع كان المجزوم بالسكون غير الموصول بضمير ولا بساكن ، وعزي إلى يونس جواز حذفها مع الساكن ، انظر الهمع ١٠٨/٢ . وجاء إثبات النون وحذفها في آي كثيرة ، انظر كشف المشكلات ٧٠٠ - ٧٠٢ والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر هذا الحذف ٧٠٢ ح ٢ .

ومذهب أبي علي هنا في الحجة أن قوله « لم يك الحق » أصله لم يكن الحق بتحريك النون بالكسر لالتقاء الساكنين ، فلما اضطر الشاعر حذفها مع تحركها ، وهو ظاهر مذهب شيخه ابن السراج في الأصول فيما نقله البغدادي في الخزانة ٧٢/٤ ، وذكر أنه أنشد قول الشاعر لم يك الحق وبيتاً آخر ، ولم أجد ذلك في مطبوعة الأصول ، وعزاه تلميذه أبو الفتح في سر الصناعة ٥٤١ إلى أصحابه البصريين .

ورأى المؤلف الجامع أن النون في « لم يك الحق » لم تحذف مع تحركها لالتقاء الساكنين في الضرورة ، وإنما حذفت لأن الشاعر جرى على لغة من يحذفها لكثرة الاستعمال طلباً للخفة في السعة لا في الضرورة ، وجعل ما ذهب إليه أبو علي مما سها فيه .

وما أدري أيجعل الجامع حذف النون مع سكون ما بعده في نحو « لم يك الرجل » جائزاً في السعة - وهو ما عزي إلى يونس ومن وافقه - أم يجعله جائزاً =

= في الضرورة ، وهو مذهب الجمهور ، انظر الهمع .

ثم إن ما قاله الجامع وارتضاه في « لم يك الحق » إن أجازه في الضرورة وحدها - وهو ما أميل إليه = مأخوذ من كلام أبي علي في العسكريات ٢٧٦ ، فقد أجاز ثمة إلى ما اقتصر عليه في الحجة أن يقال فيه « إن الجزم لحقه قبل لحاق الساكن واجتماعه معه . . . » . والظاهر أن أبا الفتح ذهب عنه ما أجازه شيخه في العسكريات ، فقال في سر الصناعة ٥٤١ عقب حكايته قول أصحابه البصريين ومنهم الإمام أبو علي فيه : « وأرى أنا شيئاً آخر غير ذلك ، وهو أن يكون جاء بـ « الحق » بعدما حذف النون من يكن . . . » ، وقال في المنصف ٢/ ٢٢٨ : « وأحسن ما يقال فيه عندي أنه قدره لم يك على حد قولك لم يك زيد ثم جاء بالألف واللام بعد أن حصل فيه الحذف فتركه على حاله لأن من عادته أن يقول في غير هذا الموضع لم يك زيد » اهـ .

[١٠] مسألة . قوله سبحانه : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة

. [٧/١]

حَكَى^(١) عن مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِيِّ^(٢) أَنَّ قَوْلَهُ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ جَزَّ وَصَفَّ لـ ﴿الَّذِينَ﴾ [سورة الفاتحة ٧/١] ، وَأَنَّ غَيْرًا هُنَا مَعْرِفَةٌ . قَالَ^(٣) : « فَأَمَّا إِذَا كَانَ الشَّيْءُ^(٤) مَعْرِفَةً لَهُ ضِدُّ وَاحِدٌ ، وَأَرَدْتَ إِثْبَاتَهُ وَنَفْيَ ضِدِّهِ ، وَعَلِمَ ذَلِكَ السَّامِعُ ، فَوَصَفْتَهُ^(٥) بـ « غَيْر » ، وَأَضَفْتَ غَيْرًا إِلَى ضِدِّهِ = فَهُوَ مَعْرِفَةٌ . وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : عَلَيْكَ بِالْحَرَكَةِ غَيْرِ الشُّكُونِ ، فـ « غَيْرِ الشُّكُونِ » مَعْرِفَةٌ ، وَهِيَ الْحَرَكَةُ ، فَكَأَنَّكَ كَرَّرْتَ الْحَرَكَةَ تَأْكِيدًا ، فَكَذَلِكَ^(٦) قَوْلُهُ : ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فالذين أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ لَا عَقِيبَ لَهُمْ إِلَّا الْمَغْضُوبُ عَلَيْهِمْ » .

قُلْتُ^(٧) : يَدْخُلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿نَعْمَلْ صَلِحًا غَيْرَ الَّذِي

(١) كتب فوقه في صل : أبو علي . وانظر ما حكاه في الحجة ١٤٣/١

(٢) أبي بكر المعروف بابن السراج ، صاحب « الأصول » في النحو ، وهو شيخ أبي علي .

(٣) في الحجة ١٤٤/١ .

(٤) في الحجة : شيء .

(٥) في ط : فوصفه ، وهو خطأ .

(٦) في النسختين : وكذلك ، وأثبت ما في الحجة .

(٧) وقال في كشف المشكلات ١١٠٩ في كلامه على آية سورة فاطر

﴿ نَعْمَلْ صَلِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ : « وهذه الآية ترد إشكالاً على الأصل =

= الذي مهّده أبو بكر في قوله ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ وأنّ غيراً إذا وقع بين الضدين كان معرفة . . . إلخ كلامه .

وقال في الجواهر ١٦٦ عقب حكايته قول أبي بكر بن السراج ملخصاً - وفي المطبوع : أبو بكر بن دريد ، وهو خطأ من الناسخ أو ممن نقل عنه - :
« وقال أبو علي : يشكل هذا بقوله ﴿ أَخْرَجْنَا نَعْمَلْ صَاحِبًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ » اهـ . وفي حاشية الشهاب على البيضاوي ١٤١/١ أن أبا علي رد في التذكرة قول ابن السراج بهذه الآية .

وحكى أبو علي في الحجة كلام شيخه ابن السراج وشرح بعض المواضع منه ، ولم يستدرك عليه ، وحكاه أيضاً بنحوه في التعليقة ٦٢/٢ ، وكان قد صرّح باختياره قول شيخه أبي بكر في الإغفال ٢٩٦/١ ، وقال : « فإن قال قائل : فما وجه صفة الذي بـ « غير » في الآية إذ كان « الذي » معرفة ، و « غير » مما توصف به النكرة = فالقول فيه عندنا ما كان يقوله فيه أبو بكر محمد بن السري . . . » فساق كلامه .

وفي شرح الكافية ١/٢/٨٨٤ أن هذه الآية تقدح في قول ابن السراج ، لكن الرضي وهم فنسب مقالة ابن السراج إلى الزجاج ، ثم عزا هذا الاستدراك بالآية إلى ابن السراج نفسه ، وقد نبّه على ذلك البغدادي في الخزانة ١٦١/٢ . وفي المغني ٢١٠ أن هذه الآية تردّ قول ابن السراج .

ووهم أبو حيان في الارتشاف ٤/١٨٠٣ فقوّل ابن السراج قولاً غريباً لا أعرف أحداً قاله ، وهو « أن المغاير إذا كان واحداً كانت غير نكرة وإن أضيف إلى معرفة » !! وابن السراج كما تعلم قد صرح بأنه معرفة وشرح ذلك .

وانتحل السيرافي في شرح الكتاب له ٥٨/٦ - ٥٩ قول شيخه ابن السراج =

= في وجه تعرّف غير عقب ذكره مذهب المبرد فيها أنها لا تتعرف وإن أضيفت إلى معرفة ، قال السيرافي : « وأقول أنا : إن لغير وجهاً يتعرف فيه ، وذلك أنها قد تستعمل في معنى المخالف كقولهم : الصالح غير الطالح . . . » اهـ ، وأجاز أن يكون ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ معرفة تذهب مذهب المخالف ، وهو كما ترى مذهب شيخه ابن السراج .

والظاهر أن هذا الاستدراك بالآية على قول ابن السراج صحيح .

ووجدتُ آية أخرى مثل آية سورة فاطر ، وهي قوله تعالى : ﴿ بَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٥٩/٢ ، والأعراف : ١٦٢/٧] . لكن لم يصف « غير » فيها إلى ضد الموصوف ، فتدخل هذه الآية على قول ابن السراج من غير وجه آية سورة فاطر .

على أن هاتين الآيتين - وإن كانتا تَرِدَانِ على قول ابن السراج في وجه تعريف « غير » - لا تقدحان فيما أصّله في وقوع « غير » وصفاً للمعرفة . قال فيما حكاه عنه أبو علي في التعليقة ٦٢/٢ : « غير إنما صارت هذه للنكرة وإن أضيفت إلى المعرفة لقيام الإشاعة فيها . كأنك إذا قلت : مررت برجل غيرك جاز أن يكون التغاير بينهما في أشياء كثيرة تكاد لا تحصى . فإذا وقعت موضعاً ارتفعت فيه الإشاعة فاختص جاز أن يوصف بها المعارف . . . » إلخ كلامه الذي ذكر فيه وجه تخصص « غير المغضوب » وخروجه من الإشاعة وكونه وصفاً للمعرفة قبله ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ بنحو ما حكاه أبو علي عنه في الحجة ونقل بعضه الجامع في المتن .

فما قرره ابن السراج بقوله : « فإذا وقعت [غير] موضعاً ارتفعت فيه الإشاعة فاختص جاز أن يوصف بها المعارف » صحيح ، ولم يسبق إليه فيما أعلم ، وغفل عن كلامه هذا كثير من الناس ، ولا يقدح فيه قصور ما فسر

كُنَّا نَعْمَلُ ﴿٣٧﴾ [سورة فاطر ٣٥/٣٧] ، أَلَا تَرَى أَنَّ الصَّلَاحَ وَالْفَسَادَ فِي الْحَضَرِ
كَالْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمُ وَالْمُنْعَمِ عَلَيْهِمُ ^(٨) ؟ وَقَدْ جَرَى ﴿٣٨﴾ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا
نَعْمَلُ ﴿٣٩﴾ عَلَى ﴿صَلِحًا﴾ الْمَنكُورِ ^(٩) .

= به تعريف « غير » في الآية ، ويزول القدر في تعريف « غير » بما أنا ذاكره في التعليق الآتي (٩) إن شاء الله .

(٨) بهامش صل ما نصه : « فلو كان « غير » معرفة عند الإضافة إلى ضده (وكان له) ضد واحد = لما جاز أن يكون صفة ﴿ صَليحًا ﴾ وهو نكرة ، لأن ضد الصلاح واحد ، وهو الفساد ، كالحركة والسكون » اهـ وما جعلته بين هلالين غير واضح في مصورة المخطوطة .

(٩) ما ينتهي إليه النظر في « غير » ، ووجوه استعمالها ، ووقوعها صفة - ولم أره لأحد فيما أعلم - : أنها تقع وصفاً للنكرة كما تقع وصفاً للمعرفة .

فإن أُضيفت إلى اسم معرف بـأل ، أو بالإضافة ، أو اسم موصول ، أو اسم إشارة ، أو ضمير ، أو علم = وقعت صفة للنكرة ، كقولك : سلك خالد سبيلاً غير السبل التي سلكها من قبله ، وقوله تعالى : ﴿يُوتَاغَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾ [سورة النور : ٢٧/٢٤] ، وقوله : ﴿قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [سورة البقرة : ٥٩/٢] ، والأعراف : ١٦٢/٧] ، وقوله : ﴿يَقْرَأُ أَنْ غَيْرَ هَذَا﴾ [سورة يونس : ١٥/١٠] ، وقوله ﴿فِي حَلِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [سورة النساء : ١٤٠/٤] ، والأنعام : ٦٨/٦] ، وقوله : ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [سورة الطور : ٥٢/٤٣] .

وإن أضيفت إلى اسم معرف بآل أو بالإضافة جاز أن تقع صفة للمعرفة سواء أكان المتضايفان « غير كذا » ضدّاً للموصوف أم كانا غير ذلك ، كقول ابن السراج « عليك بالحركة غير السكون » (انظر المتن) ، وكقول سيبويه في كلام له ١/ ٣٧٠ « قليل بها الأصواتُ غيرُ بغامها » ، وقوله ١/ ٣٧٠ : « لو كان غيري غيرُ الصارم الذكَر . . . » .

= فإن أضيفت إلى صفة = فإن كان الموصوف نكرة = أضيفت إلى صفة منكورة ، وإن كان الموصوف معرفة أضيفت إلى صفة معرفة سواء أكان المتضايفان ضدّاً للموصوف أم كانا غير ذلك . وهي إذا أضيفت إلى صفة أفاد المتضايفان عكس الصفة المضاف إليها أو ضدّها ، كقولك : قادر ، غير قادر ، الشاعر الفصيح ، غير الفصيح . ولَمَّا كانت الصفة المنكورة تجري نعتاً لموصوف منكور جرى عكسها صفة له ، وكذلك الصفة المعرفة بآل أو المضافة إلى معرف بها لما كانت تجري صفة لموصوفها المعرفة جرى عكسها صفة له ، لأنّه معيّن غير شائع . ومن أمثلة ذلك قولك : هذا عملٌ غيرٌ صالح ، وهذا عمل من الأعمال غير المتقنة ، وقول الفراء (معاني القرآن له ٧/١) : لا أمر إلا بالصادق غير الكاذب ، وقوله تعالى : ﴿ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَجْدُوذٍ ﴾ [سورة هود ١٠٨/١١] ، وقوله : ﴿ وَعَدُّ غَيْرٍ مَكْذُوبٍ ﴾ [هود : ٦٥/١١] ، وقوله : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ [سورة النساء : ٩٥/٤] ، وقوله : ﴿ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ ﴾ [سورة النور : ٣١/٢٤] .

وإذا صحَّ هذا الذي لمحتّه في « غير » - وعسى أن يكون غير بعيد عن الصواب - قلت : إنما جاز وصف ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ - وهو معرفة - بـ « غير » لأنّ غيراً مضافة إلى صفة معرفة بآل . وهذا التفسير يشمل قول أبي بكر بن السراج ، ولا يرد عليه ما ذكره الجامع وغيره . وهو صالح لتفسير أكثر استعمالات « غير » .

وأما قول ابن السراج أنّ غيراً مع ما أضيفت إليه معرفة لما ذكره - ووافقه أبو علي والسيرافي وغيرهما (انظر المصادر السالفة ، وابن يعيش ١٢٥/٢ - ١٢٦ وبدائع الفوائد ٤٣٢/٢) ، وارتضاه مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة (انظر النحو الوافي هامش ٢٥/٣ وأحال صاحبه على مجلة المجمع =

= ج ٢٥ ص ٢٠٢ عام ١٩٦٩) = فلا يفسر إلا بعض جوانبها ، وقد قدح فيه آية سورة فاطر التي ذكرها الجامع وغيره ﴿ صَلِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَقَمُ ﴾ وآية أخرى في سورتَي البقرة والأعراف التي وجدتها ، وهي قوله ﴿ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾ ؛ فقد وقعت فيهما « غير » صفة للنكرة ﴿ صَلِحًا ﴾ و ﴿ قَوْلًا ﴾ ، وهو خارج عن تفسير ابن السراج ، لأن ﴿ صَلِحًا ﴾ و ﴿ قَوْلًا ﴾ نكرتان وصفتا بـ « غير » مضافة إلى الاسم الموصول ، وهو معرفة لأنه « إنما صيغ لأن يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل » (عن الحجة ١٥٠/١) و « لا تفارقه الألف واللام فهو أشبه بالاسم المخصوص من الرجل [في قولك : إني لأمر بالرجل غيرك] » عن الأخفش في معاني القرآن له ١٧ .

وبهذا يسقط ما زعمه الفراء ومن وافقه أنه ذهب بالاسم الموصول « مذهب الأسماء الشائعة التي ليست بمخصوصة » (عن الحجة ١٥٠/١ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٧/١ ، وشرح اللمع للجامع ٥٥٠) ويسقط من وجه آخر : أنه لو كان الذين في مذهب النكرة لساغ نعته بنكرة ، ولقلت : إن عمل الذين اجتهدوا غير مقصرين يثابون عليه إلخ ، وهذا لا يقوله أحد = كما يسقط زعمهم أن الموصوف المعروف بأل معرفة في اللفظ ونكرة في المعنى .

وجميع من وقفنا على قوله أجاز في « غير » في قوله : ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ أن تكون صفة وأن تكون بدلاً إلا سيويه ٣٧٠/١ الذي اقتصر على أنها صفة . ثم اختلفوا في وجه وقوعها صفة للمعرفة مع اجتماع أكثرهم على أن غيراً نكرة ، وفي الوجه الراجع منهما الصفة أو البديل ، انظر الكتاب ٣٧٠/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٦/١ ، وللغراء ٧/١ ، وللزجاج ٥٣/١ ، والمقتضب ٤٢٣/٤ ، والحجة ١٤٤/١ ، والبحر ٢٨/١ ، وغيرها . ويبن أبو علي معنى الوجهين والفرق بينهما . ودفع ابن قيم الجوزية في بدائع الفوائد ٤٣١/٢ وقوع « غير » بدلاً لأنها « لم توضع مستقلة

= بنفسها بل لا تكون إلا تابعة لغيرها والبدل لا بد أن يكون مستقلاً بنفسه اهـ .

وإذا ساغ في بعض ما استعملت فيه « غير » أن تحتل الوجهين : الصفة والبدل = فإن ذلك غير سائع في أمثلة غيرها . والظاهر في الآية أن ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ صفة ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، والله أعلم .
هذا ما أدى إليه النظر في هذه المسألة الآن صباح يوم الجمعة ١٧/٨ شعبان ١٤٢٥ هـ ١٠/١ تشرين الأول ٢٠٠٤ م الساعة ٧,٣٠ ، وهي مسألة يطلب تحريرها واستقراء أمثلتها ووضع ضوابط لها ، والحمد لله رب العالمين .

[١١] مسألة . [قال] ^(١) : « فَأَمَّا إِعْرَابُ ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ » [سورة

الفاتحة ٤/١] فالجَرُّ ^(٢) في القِرَاءَتَيْنِ ^(٣) ، وهو صِفَةٌ لاسمٍ مَجْرُورٍ ، والصِّفَاتُ
تَجْرِي عَلَى مَوْصُوفِيهَا ^(٤) .

قُلْتُ : مَنْ قَرَأَ ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بالألف = لم يَكُنْ جَرُّهُ عَلَى
كَوْنِهِ صِفَةً لِمَا قَبْلَهُ ^(٥) ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ مَعْرِفَةٌ و « مالِك » نَكْرَةٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَى
الْمُضِيِّ ^(٦) . و « فاعِلٌ » إذا كان بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الاسْتِقْبَالِ = كَانَتْ إِضَافَتُهُ

(١) زيادة مني . وكلام أبي علي في الحجة ٤٠ / ١ .

(٢) في ط : فالحر [من غير إعجام] ، وهو خطأ .

(٣) ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ - وهي قراءة عاصم والكسائي من السبعة - و ﴿مَلِكٍ يَوْمَ
الدِّينِ﴾ ، وهي قراءة الباقيين ، انظر السبعة ١٠٤ ، والنشر ٢٧١ / ١ ، وكشف
المشكلات ٦ .

(٤) بهامش صل ما نصه : « يعني تجري على موصوفها في الإعراب » . وكان في
صل موصوفها ، والصواب ما أثبت .

(٥) كونه صفة لما قبله - وهو قول أبي علي - قول الأخفش والزجاج والنحاس
ووافقهم الزمخشري وأبو حيان وغيرهما ، انظر معاني القرآن للأخفش
١٣ / ١ ، وللزجاج ٤٦ / ١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٢ / ١ ، والكشاف
٥٧ / ١ - ٥٩ ، والبحر ٢١ / ١ ، وكشف المشكلات ٦ - ٧ ، والمغني ٦١٩ ،
٦٦٤ - ٦٦٥ .

(٦) كذا قال هنا ، وهو قد أجاز ذلك في الجواهر ١٦٠ ، قال : « فإن قلت إنه
أريد به الماضي فأضيف فجاز أن يكون وصفاً لما قبله والمعنى معنى =

كَلَا إِضَافَةٍ^(٧) بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ ﴾^(٨) [سورة الأحقاف ٢٤/٤٦] فَأَجْرَاهُ وَصْفًا عَلَى « عَارِضٍ » وَهُوَ نَكْرَةٌ ؛ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّطْرِنًا ﴾^(٩) [سورة الأحقاف ٢٤/٤٦] ، وَقَوْلُهُ : ﴿ هَذَا بَلَغَ الْكَعْبَةِ ﴾^(١٠) [سورة المائدة ٩٥/٥] ، وَجَاءَ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ ثَانِيًا ﴾

= المستقبل . . . فالوجه الأول [يعني البذل] أحسن . . . إلخ كلامه .
وأجاز ذلك غيره ، انظر شرح الكافية ١/٢/٨٩٣ - ٨٩٤ ، والبحر ١/٢١ .
(٧) وقال في كشف المشكلات ٦ - ٧ : « لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال - وكان مضافاً - لم يكن الإضافة فيه للتعريف ، بل كان يفيد التثنية كما لو كان غير مضاف » اهـ . فإضافة ﴿ مَلِكٍ ﴾ إلى ﴿ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ عند المؤلف ومن وافقه إضافة غير محضة ، فهي إضافة لفظية في تقدير الانفصال لم تفد المضاف تعريفاً ، فلا يجري صفة للمعرفة . وقد بسطت التعليق على الإضافة المحضة والإضافة غير المحضة في كشف المشكلات ٦ ح ٤ وذكر المصادر ثمة . وفي ط : الحال والاستقبال .

وبهامش صل ما نصه : « وإنما قال « كَلَا إِضَافَةٍ » لأن كل حركة لو كانت () لأعاد الواو عند تحريك النون فإنها إنما حذفت قبل الالتقاء الساكنين » اهـ كذا وقع ، وهو كلام مضطرب ، فقله « إنما قال كَلَا إِضَافَةٍ » من كلام ، وقوله « لَأَنَّ الْخ » من كلام آخر في حذف النون من لم يكن . وقد كتب هذا الكلام بهامش صل بعيداً عن متعلقه في المتن .

(٨) انظر الجواهر ١٦١ ، وشرح اللمع ٤٥٥ ، ٥٣١ ، وكشف المشكلات ٨٩٤ والمصادر التي أحلنا عليها ثمة ، وزد عليها الشيرازيات ١٢٣ .

(٩) انظر الحاشية السابقة (٨) .

(١٠) انظر الجواهر ١٠٣ ، ٢٠٣ ، ٢٩٠ ، ٣٢٨ ، وكشف المشكلات ٣٧٠ والمصادر المذكورة ثمة .

عَطْفِهِ»^(١١) [سورة الحج ٩/٢٢] ، [والتقدير : ثانياً عَطْفَهُ]^(١٢) ، وَدَخَلَتْ عَلَيْهِ
«رُبَّ» فِي قَوْلِ جَرِيرٍ^(١٣) :

يَا رَبَّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُنَا^(١٤)
(١٥)

(١١) انظر الجواهر ١٦١ ، وشرح اللمع ٤٥٥ ، ٥٣٢ ، وكشف المشكلات ٨٩٣
والمصادر المذكورة ثمة .

(١٢) زيادة من ط . وكتب تحته بين الأسطر في صل ما نصه : «لأن التقدير : ثانياً
عطفه ، وإنما جاز في ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾ أن يكون حالاً لأن الإضافة في تقدير
الانفصال فيكون نكرة ، فيجوز أن يكون حالاً لأن الأحوال نكرات ، كذلك
فيما نحن فيه » .

(١٣) ديوانه ١٦٣/١ ق ٣٨/١٥ ، وهو له في الكتاب ٢١٢/١ ، والمقتضب
٢٢٧/٣ و ١٥٠/٤ ، وسر الصناعة ٤٥٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢١٣ ،
وشرح أبيات الجمل ٨٣ ، والمقاصد النحوية ٣٦٤/٣ ، والهمع ٢٧١/٤ ،
وشرح أبيات المغني ١٠٠/٧ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع للمؤلف ٥٣٢ ،
ومعاني القرآن للفراء ١٥/٢ ، والمقتضب ٢٨٩/٤ ، وشرح المفصل
٥١/٣ .

(١٤) وكذا أنشده في شرح اللمع «يعرفنا» ، وهو غلط وتغيير للرواية . ووقع في
مطبوعات الكتاب ١٨٠/١ باريس و ٢١٢/١ بولاق و ٤٢٧/١ هارون و ٤٥/٢
الرسالة «يعرفكم» لكن محقق طبعة باريس ذكر أن في ثلاث نسخ من
مخطوطات الكتاب «يطلبكم» ، وهي الرواية فيما وقفت عليه من شروح
أبيات الكتاب لابن السيرافي ٥٤٠/١ ، ولالأعلم بهامش الكتاب ٢١٢/١
بولاق ، ولابن خلف (فيما نقله عنه البغدادي في شرح أبيات المغني
١٠٠/٧) ، ولم يذكروا في هذه الرواية اختلافاً ؛ وهي رواية الديوان وأكثر
المصادر . ورواية الفراء «يأملككم» . وغير بعيد عندي أن تكون «يعرفكم» =

و«رُبَّ» تَدْخُلُ عَلَى النَّكِرَةِ^(١٦) . فَتَبَتْ أَنَّ جَرَّ ﴿مَلِكٍ﴾ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْبَدَلِ^(١٧) مِمَّا قَبْلَهُ لَا عَلَى الصِّفَةِ^(١٨) .

= تغييراً من بعض رواة الكتاب .

ومعنى البيت يشهد لروايته « يطلبكم » ، قال ابن السيرافي في شرحه : « يا ربَّ إنسان يغبطني على محبتي لك ويظن أنك تجازيني بها ، ولو كان مكاني لللقى كما لاقيته من المباحدة وحرمان ما يلتمسه » اهـ ومثلها رواية الفراء « يأملككم » . وقال ابن خروف في شرح الجمل ٥٤٧ : « لو طلبكم الذي يغبطنا فيكم ويحسدنا عليكم لللقى مباحدة منكم وحرمانا » اهـ .
(١٥) عجز البيت :

لاقى مُبَاعِدَةً منكم وحرمانا

قال ابن السيرافي : الشاهد فيه على أن غابطنا بمنزلة نكرة مفردة وأن هذه الإضافة لم تعرفه ، يريد : يا ربَّ غابط لنا » اهـ .

غابطنا : مَنْ يغبطنا أي يتمنى لنفسه مثل ما لنا أو مثل حالنا . يطلبكم : يطلب وصلكم : يرومه ويحاوله . مباحدة : من البعد خلاف القرب ، يقال أبعدته وباعده وبعَّده . حرماناً : منعاً .

وبهامش صل ما نص ما ظهر منه : « اسم الفاعل في الآيتين بمعنى (. . .) الحال ، وكذلك في البيت (. . .) » .

(١٦) انظر الكتاب ٢١٢/١ ، ٢٤٤ - ٢٤٥ ، والمقتضب ١٣٩/٤ - ١٤٠ ، ٢٨٩ ، وجمع الهوامع ١٧٧/٤ وغيرها ، وانظر المصادر التي أحلنا عليها في كشف المشكلات ٦٥٧ ح ٢ .

(١٧) تابعه على إجازة البدل أبو البركات في البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٥ ، والعكبري في التبيان ١/٦ ، وذكر المؤلف في الجواهر ١٦٠ وجه الصفة فيه =

= واستحسن البذل . وذكر أبو حيان في البحر ٢١/١ وجه البذل وضعفه بأن البذل بالصفات ضعيف ، ودفع ابن قيم الجوزية ورودها بدلاً انظر م ١٠ ح ٩ وكتب تحت « البذل » في صل : « لأن النكرة يجوز أن يكون بدلاً من المعرفة » اهـ وانظر في ذلك همع الهوامع ٢١٧/٥ .

(١٨) بل الوجه - وهو الظاهر - أن يكون صفة ، وإضافة ﴿مَلِكٍ﴾ إلى ﴿يَوْمِ الدِّينِ﴾ إضافة محضة معنوية حقيقية لأنه قصد الوصف باسم الفاعل من غير اختصاص بزمان دون زمان ، فأفاد الدوام والاستمرار ، فتعرف بما أضيف إليه ، فصح أن يوصف به المعرفة ، انظر الهمع ٢٧٣/٤ ، وبسط التعليق عليه وذكر مصادره في كشف المشكلات ٦ ح ٤ . وقيل غير ذلك في كون ﴿مَلِكٍ يَوْمِ الدِّينِ﴾ معرفة ووقوعه صفة للمعرفة ، انظر شرح الكافية ، والبحر .

السُّورَةُ الَّتِي تُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ

[١٢] [مسألة^(١)] . قال^(٢) وهو يتكلم في الهداية^(٣) من قوله :
﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [سورة البقرة ٢/٢] : « فَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ ﴾ [سورة يونس ٩/١٠] = فإنه يكون مثل^(٤) قوله :
﴿ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴾ [سورة محمد ٥/٤٧] بدلالة اتصال الحال^(٥) به ، وهو

(١) زيادة مني .

(٢) في الحجة ١/ ١٨٥ - ١٨٦ . ونقل المؤلف في الجواهر ٣٣٧ بعض كلام أبي علي ، ولم ينسبه إليه .

(٣) ذكر أبو علي للهداية معنيين : التثبيت على الإيمان وطرق الهدى والدين ، والدلالة إلى طريق الجنة والثواب . وانظر معاني الهداية في المفردات للراغب (هدى) ٨٣٥ - ٨٤٠ ، وبدائع الفوائد لابن القيم ٢/ ٤٤٥ - ٤٥٠ ، وذكر الراغب أربع هدايات ، وتابعه ابن القيم .

(٤) وجه المماثلة أن الهداية فيها « الدلالة إلى طريق الجنة والثواب » فيما قال أبو علي في الحجة ١/ ١٨٥ ، وكذا قال في الحلييات ٢١ ، والشيرازيات ١٥٠ . وأجازه الزمخشري ، قال : ويجوز أن يريد : يهديهم في الآخرة بنور إيمانهم إلى طريق الجنة اهـ الكشف ٢/ ٣١٥ (ط . إحياء التراث) ، وانظر بدائع الفوائد .

وجعل الراغب ﴿ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ ﴾ من الهداية : التوفيق الذي يختص به من اهتدى ، وجعل ﴿ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴾ من الهداية في الآخرة إلى الجنة .
(٥) كون جملة ﴿ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾ في موضع نصب على =

قوله : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾^(٦) [سورة يونس ٩/١٠] ،
ويكون الظرف^(٧) على هذا متعلقاً ←

= الحال ، وإن كانت الصناعة تجيزه = قول متكلف ، وأجازه العكبري وغيره ،
انظر التبيان ٦٦٦ ، والبحر ١٢٧/٥ ، وروح المعاني ١٠١/١١ ، وفيه أنها
حال من مفعول ﴿ يَهْدِيهِمْ ﴾ - وهو قول العكبري - أو حال منتظرة .
وظاهر الآية أن هذه الجملة في موضع رفع خبر ثان لـ ﴿ إِنَّ الْأَذْيَبَ ﴾ بعد
خبره الأول ﴿ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ ﴾ ، والله أعلم . وذكر هذا الوجه العكبري ،
وتابعه الألوسي في روح المعاني ، وأجاز أن تكون استئنافية ، وهو ظاهر قول
أبي حيان : « والظاهر أن يكون ﴿ تَجْرِي ﴾ مستأنفاً ، فيكون قد أخبر عنهم
بخبيرين عظيمين . . . هداية الله لهم وذلك في الدنيا ، والآخر جريان الأنهار
وذلك في الآخرة » اهـ وفي تفسير الفخر الرازي ٤٢/١٧ أن القفال جعله
« خبراً مستأنفاً منفصلاً عما قبله » .

وفي الكشف ٣١٥/٢ أن تجري « تفسير وبيان » لما قبله ، ونقل الألوسي
عن الطيبي أنه صرح بأن الزمخشري أراد البدل ، وهو قول متكلف ، وكونه
خبراً بعد خبر يشمل ما أراده الزمخشري .

(٦) وقال في الشيرازيات ١٥٠ : « فهذا لا يكون إلا على الهداية إلى طريق الثواب
ونيل الجزاء لما دلت عليه الآية من وقوع ذلك بعد الموت » اهـ .

وقال الطبري : « يرشدهم ربهم بإيمانهم به إلى الجنة » وقال الزمخشري :
« يهديهم في الآخرة بنور إيمانهم إلى طريق الجنة » اهـ ، وهو معنى ما روي
عن مجاهد وقتادة وابن جريج أن إيمانهم يكون لهم في الجنة نوراً يمشون به ،
انظر تفسير الطبري ١٢٣/١٢ - ١٢٥ ، والفخر الرازي ٤١/١٧ - ٤٣ ، والدر
المشور ٦٣٣/٧ ، والكشاف ٣١٥/٢ (ط . إحياء التراث) .

(٧) يعني قوله تعالى ﴿ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾ ، فهو عنده ظرف للهداية لوقوعها فيه ، =

بـ ﴿يَهْدِيهِمْ﴾^(٨) . ويجوز^(٩) أن يكون يهديهم في دينهم^(١٠) ، كقوله :
﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [سورة محمد ١٧/٤٧] ، ويكون الحال فيه كقوله :
﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾^(١١) [سورة المائدة ٩٥/٥] ، وكما أجاز ←

= وانظر الوجه الثاني .

(٨) وتقدير الكلام : يهديهم ربهم في جنات النعيم جارية من تحتهم الأنهار ،
فالحال مقارنة للهداية . وذكر هذا الوجه وهو تعلق ﴿فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾
بـ ﴿يَهْدِيهِمْ﴾ في التبيان ٦٦٦ ، وعنه في روح المعاني ١١/١٠١ ، وهو
قول متكلف .

والظاهر أنه متعلق بـ ﴿تَجْرِي﴾ ، وذكر أبو حيان في البحر ١٢٧/٥ هذا
الوجه ووجهين آخرين فيه : أن يكون خبراً بعد خبر ، وأن يكون حالاً من
﴿الْأَنْهَارُ﴾ ، وانظر روح المعاني ، ففيه هذه الأوجه أيضاً .

وبهامش صل ما نصه : « قال أبو علي : الجار والمجرور متعلق
[بتجري] ، والتقدير : تجري من تحتهم بسبب إيمانهم . (والشيخ) يقول :
يجوز أن يكون متعلقاً بـ ﴿يَهْدِيهِمْ﴾ أي يهديهم بسبب إيمانهم » .

(٩) لم يجز هذا الوجه في الحلييات ولا في الشيرازيات .
(١٠) هذا الوجه الثاني ، وهو أن ﴿يَهْدِيهِمْ﴾ من الهداية في الدين ، وذلك في الحياة
الدنيا ، وهي « التثبيت على الإيمان وطرق الهدى والدين » الحجة ١٨٥/١ .
(١١) في أن الحال فيه مقدرة لا مقارنة . فتقدير الآية عنده على هذا : يهديهم في
الدنيا في دينهم جارية من تحتهم الأنهار في الآخرة ﴿فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ أي
مقدراً جريان الأنهار من تحتهم في جنات النعيم .

وكذلك قوله ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ ، هدياً حال ، وبالغ
الكعبة صفة أي هدياً مقدراً بلوغه الكعبة . وسلف ذكر مصادر الكلام على هذه
الآية في م ١١ ص ٥٧ ح ١٠ .

سيبويه^(١٢) في^(١٣) قولهم : « مررت برجل معه صقرٌ صائدًا به غداً »^(١٤) =
فيكون الظرف^(١٥) على هذا متعلقاً بـ ﴿ تَجْرِي ﴾ .

قلتُ : يريد بالظرف قوله تعالى ﴿ يَأْمِنُهُمُ ﴾^(١٦) . ولا يمتنع عندي
في هذا الوجه أن يكون متعلقاً بـ ﴿ يَهْدِيهِمْ ﴾ أيضاً^(١٧) .

(١٢) الكتاب ١/ ٢٤١ ، ٢٤٣ ، والمقتضب ٣/ ٢٦١ ، والشيرازيات ١٠٣ ،
٣٩٠ ، وكتاب الشعر ٢٦٢ ، ٤٠٩ ، ٥٠٤ ، والبغداديات ٤٣١ ، والأمالى
الشجرية ١/ ١١٨ و ٣/ ١٣ .

(١٣) في الحجة عن أحد أصليها : من ، وفي الأصل الثاني : في .
(١٤) بهامش صل ما نصه : « أي صقر مقدراً به الصيد ، فذلك هنا ، التقدير :
هدياً مقدراً به بلوغ الكعبة » اهـ وكان فيها : به بالغ الكعبة .

(١٥) يعني قوله ﴿ فِي جَنَّتِ النَّعِيمِ ﴾ . ولا يكون في هذا الوجه عنده - وهو الهداية
في الدين - متعلقاً بـ ﴿ يَهْدِيهِمْ ﴾ لأن الهداية واقعة في الدنيا والظرف للآخرة .

(١٦) كذا قال الجامع رحمه الله ، وهو سهو وهم . ولم يتأمل الكلام ، ففسر كلام
أبي علي بسهوه ثم استدرك عليه ! ! زلة منه .

فالظرف الذي أراد أبو علي هو قوله تعالى ﴿ فِي جَنَّتِ النَّعِيمِ ﴾ ، وقد
سلف التعليق عليه ، انظر الحاشية (٧ و ٨) .

أما ﴿ يَأْمِنُهُمُ ﴾ فظاهر كلّ الظهور أنه متعلق بـ ﴿ يَهْدِيهِمْ ﴾ قولاً واحداً ،
أي يهديهم لدينه بإيمانهم أي بتصدقهم أي بسبب تصديقهم . وظاهر كل
الظهور أيضاً أنَّ جَعَلَ ﴿ يَأْمِنُهُمْ ﴾ متعلقاً بـ ﴿ تَجْرِي ﴾ فيه تعسف وتمحل
وتفكيك للكلام وعدول عن الظاهر بلا بينة .

(١٧) قد علمت أن ﴿ يَأْمِنُهُمْ ﴾ متعلق بـ ﴿ يَهْدِيهِمْ ﴾ في وجهي تفسير الهداية
قولاً واحداً في الوجهين .

ولا يختلف معنى ﴿ يَأْمِنُهُمْ ﴾ ولا تعلُّقه على أي وجه فسرت الهداية : في
الآخرة أو في الدنيا .

[١٣] مسألة^(١) . ذَكَرَ فِي بَعْضِ كَلَامِهِ^(٢) أَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ لَا يُقَدَّرُ إِسْقَاطُهُ مِنَ الْكَلَامِ^(٣) ، ثُمَّ قَالَ : « وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُ جَرِيرٍ^(٤) :

(١) كتب بهامش صل ما نصه : « الغرض من هذه المسألة أنه نسب البيت إلى جرير ، وليس له » اهـ وانظر ما يأتي .

(٢) الظاهر أنَّ هذا استدراك على أبي علي في كلام له في غير الحجة . ولم يقل ما نقله الجامع عنه ولا أنشد البيت في كلامه في سورة البقرة من الحجة . وأنشده بلا نسبة في كلامه في قوله تعالى ﴿ يَغْشَى ﴾ [سورة آل عمران : ١٥٤ / ٣] في الحجة ٨٩/٣ ، وفي كلامه في قوله تعالى : ﴿ مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ ﴾ [سورة يونس : ٨١/١٠] في الحجة ٢٩١/٤ وقد ذكر الجامع هذا الموضع في آخر المسألة .

فإن كان الجامع قد نقل ألفاظ أبي علي في هذه المسألة = فإني لم أصب كلامه بهذا اللفظ . وإن كان قد حكاه بمعناه بغير لفظه = فإنَّ أبا علي كَرَّرَ مذهبه في أنَّ المبدل منه لا يقدر إسقاطه من الكلام بألفاظ مختلفة في الحجة ٨٩/٣ و ٢٩١/٤ ، والشيرازيات ٤٣٧ ، وكتاب الشعر ٥١٧ .

(٣) قال المبرد في المقتضب ٣٩٩/٤ - ٤٠٠ : « ليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام » و « لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام » اهـ وانظر شرح المفصل ٦٦/٣ ، وشرح الكافية ١٠٨٩/٢/١ ونسب الرضي إلى المبرد أن المبدل منه في حكم الطرح معنى ، وهو خلاف ما في المقتضب .

(٤) أنشد البيت بهذه الرواية أبو علي من غير نسبة في الحجة ٨٩/٣ و ٢٩١/٤ والشيرازيات ١٠٢ ، ٣٠٩ ، ٤٣٦ ، ٥٠٧ ، ٦٠٩ ، والبغداديات ٣٤٣ ، =

وَكَأَنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ
فَقَوْلُهُ « مُعَيَّنٌ » خَبَرٌ عَنِ الْهَاءِ الْمَنْصُوبَةِ دُونَ « حَاجِبِيهِ » ^(٥) .

= وكتاب الشعر ٧٧ ، ٥١٧ .

وهو بلا نسبة في الجواهر ٧٠٨ ، وبعضه فيه ٢٠٧ ، ٧٨٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٣٠ ، وشرح الكافية ١٠٨٩/٢/١ ، وشرح المفصل ٦٧/٣ ، والهمع ٣٤٨/٥ ، والبحر ٨٦/٣ ، والدر المصون ٣٥/٢ . وسيأتي في م ٥٥ ص ٢٤٥ . ولم أجده منسوباً إلى جرير فيما وقفت عليه من كتب العربية وغيرها ، وليس البيت له ، وهو ما قاله الجامع .

ووقع في الكتاب ٨٠/١ بولاق « قال الأعشى » عن مطبوعة باريس ٦٩/١ ، وذكر محقق طبعة باريس أن اسم الشاعر « الأعشى » لم يقع في أصليين من أصول طبعته ، ولم يرد في أصول طبعة هارون ١٦١/١ ، فلم يثبت في المتن وكذلك فعل د . البكاء في طبعته ٢٢٧/١ وإن كان لا يعول على مثلها في تحقيق مثل هذا الموضوع .

والظاهر أن نسخ الكتاب التي عول عليها خَدَمَةُ كتاب سيبويه ولا سيما أبياته خلت من ذكر القائل ، فلم ينسب في شرح الأعلام لأبيات الكتاب (بهامش ٨٠/١ بولاق) ، ولا حكى البغدادي نسبته إلى قائل عن أحد من خدمة الكتاب ولا عن غيرهم ، فقال في الخزانة ٣٧١/٢ : « وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل » اهـ وأبيات سيبويه التي ما تزال مجهولة القائل زيدٌ على مائة ، انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه للدكتور خالد عبد الكريم جمعة ص ٢١٤ .

والبيت ليس للأعشى وليس لجرير .

(٥) أجاز أبو علي في قوله « معيّن » ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون خبراً عن المبدل منه وهو الهاء في كأنه . اقتصر عليه في =

قلتُ : هذا البيتُ ليسَ لِجَرِيرٍ^(٦) ، وإنما هو لِأبي حَيَّةَ التَّمِيرِيِّ^(٧) .

= الحجة ٨٩/٣ ، وكتاب الشعر ٥١٧ ، والشيرازيات ١٠٢ ، وأجازه في الحجة ٢٩١/٤ ، ونقل كلامه الجامع في الجواهر ٥٧٩ ، وأجازه في الشيرازيات ٤٣٧ ، كما اقتصر عليه الرضي في شرح الكافية ١٠٨٩/٢/١ وابن يعيش في شرح المفصل ٦٧/٣ ، وانظر الخزانة ٣٧١/٢ . وهو الصحيح .

الثاني : أن يكون خبراً عن البدل (حاجبيه) . وأفرد قوله معيّن لأنه حمل الكلام على المعنى لأن حاجبيه بعضه ، كأنه قال : كأن بعضه معين ، أجازه في الحجة ٢٩٢/٤ ، والشيرازيات ٣٠٨ ، وانظر الجواهر ٥٧٩ ، وانظر الخزانة ، وفيه تعليل آخر لإفراد معيّن .

الثالث : أن يكون خبراً عن البدل (حاجبيه) ، ويكون معيّن مصدراً ميمياً والتقدير : كأن حاجبيه ذوا تعيّن فحذف المضاف ، أجازه في الشيرازيات ٤٣٧ .

والوجهان الثاني والثالث ظاهر ما فيهما من تكلف وتمحّل وبُعْد .

وأشدّ سيوويه البيت شاهداً على زيادة « ما » ، وعلى هذا الوجه أنشده أبو علي في الشيرازيات ٥٠٧ ، ٦٠٩ ، وكتاب الشعر ٧٧ ، والبغداديات ٣٤٣ ، وعلى ذلك أورده السيوطي في الهمع ٣٤٨/٥ . وفي ط : الهاء المنصوب ، وهو صواب .

(٦) ولا للأعشى ، وليس البيت في ديوانيهما .

(٧) وأنشدهما في الجواهر ٥٧٩ أثناء كلام لأبي علي في الحجة ، وأبو علي لم ينشد إلا بيتاً بروايته السالفة ، ووقع في الجواهر « أبو حيوة » على الأصل في حية والمشهور في هذا الشاعر النميري أبو حية .

وليس البيتان في شعر أبي حية المجموع وفيه أربعة أبيات على قرئتهما ، انظر شعر أبي حية ١٣٩ القصيدة رقم ٣٤ ولم أجدتهما إلا في هذا الموضع من =

وَوَقَعَ فِي « الْكِتَابِ »^(٨) هَكَذَا مَنُوبًا إِلَى جَرِيرٍ ، وَنَقَلُوا عَنْهُ^(٩) هَكَذَا .
وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، وَالصَّحِيحُ :

وَكَأَنَّهَا ذُو جُدَّتَيْنِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ
لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ فِي فَهْرَةٍ مَخْطُوطَةٍ يَقْقِي مِنَ الْأَسْنَادِ^(١٠)
ذُو جُدَّتَيْنِ^(١١) : حِمَارٌ أَوْ ثَوْرٌ ، لَهَقُ : أَبْيَضُ^(١٢) [٢/٢] ، وَالسَّرَاةُ :

= هذا الكتاب « الاستدراك » وذاك الموضع من الجواهر .

(٨) كتب فوقه في صل : « يعني كتاب سيبويه » .

فإن كان الجامع قد أراد « كتاب سيبويه » حقاً = اشتد إبهام أمر البيت
ونسبته . فلم أر نسبته إلى جرير لا في كتب أبي علي ولا في مطبوعات الكتاب
ولا فيما وقفت عليه من ذكر ما في مخطوطاته في هذا الموضع ، ولا في شرح
من شروح أبيات الكتاب .

وعلى أن الكتاب إذا ما أطلق في كتب العربية كان المعني به كتاب سيبويه
حقاً = فيغلب على ظني أن الجامع أراد هنا كتاب أبي علي « الحجة » ، وهو
قد ألّف كتاباً في شرح أبياته سماه « أبيات الكتاب » . انظر ما يأتي بعد قليل .
(٩) جميع المصادر التي وقفنا عليها أنشدت البيت بروايته السالفة ، سواء أكان
المعني كتاب سيبويه أم كتاب الحجة .

(١٠) في ط : قهرة ، هنا وفيما يأتي وهو تصحيف ، وفيها : مخطوطة ، وهو
تصحيف أيضاً .

(١١) كأنها ذو جدتين ، كأنها : كأنّ النافه . وقوله في الرواية الأخرى : كأنه : كأن
البعير . والجدة : الخطة السوداء في متن الحمار . ومعين : بين عينيه سواد .
(١٢) شديد البياض ، ولهق بفتح الهاء وكسرها .

أَعْلَاهُ ، فِي قَهْزَةِ^(١٣) الْإِبْرَيْسَمِ : ثِيَابٌ^(١٤) بِيضٌ مِنَ السِّنْدِ^(١٥) .
وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ^(١٦) فِي « الْأَبْيَاتِ »^(١٧) . وَهَذَا الْبَيْتُ أَيْضاً^(١٨) أَنْشَدَهُ^(١٩)
فِي قَوْلِهِ : ﴿ مَا جِئْتُ بِهِ السِّحْرُ ﴾ فِي سُورَةِ يُونُسَ^(٢٠) [٨١/١٠] .

* * *

-
- (١٣) القهز بفتح القاف وكسرهما : ثياب بيض يخالطها حرير . ومخطوطة : فيها خطوط ، يقق : شديد البياض ناصعه .
- (١٤) في صل : نبات ، وهو تصحيف .
- (١٥) كأنه يفسر بذلك قوله « من الأسناد » . والذي في اللسان أن الأسناد جمع سَنَد وهي ضروب من البرود ، ويستعمل السند واحداً وجمعاً .
- (١٦) في ط : ذكرت (صوابه ذكرته) .
- (١٧) يعني أبيات الكتاب « كتاب الحجة » انظر م ٥ ص ٣٢ ح ٩ .
- (١٨) أيضاً ليس في صل .
- (١٩) يعني أبا علي .
- (٢٠) في الحجة ٢٩١/٤ وكان قد أنشده في قوله تعالى ﴿ يَقْنِثُ ﴾ في سورة [آل عمران ١٥٤/٣] في الحجة ٨٩/٣ ، وانظر الحاشية ٢ .

[١٤] مسألة . أَنشَدَ^(١) لِحَسَّانَ^(٢) فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾

[سورة البقرة ٦/٢] :

(١) أبو علي في الحجة ٢٤٩/١ - ٢٥٠ .

(٢) البيت بهذه الرواية وينسبته إلى حسان في هذا الموضع من الحجة ٢٤٩/١
فيما نقله أبو علي من كلام أبي الحسن الأخفش في « سوى » ٢٤٨/١ - ٢٥١
ولم يسمّ أبو علي كتاب أبي الحسن الذي نقل منه كلامه ، ولعله « كتاب
المسائل » الكبير له .

وأنشده أبو الحسن أيضاً بهذه الرواية وينسبته إلى حسان في كتاب « أبيات
المعاني » فيما نقله البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ١٤/٤ - ١٥ .
ونسب إلى حسان باختلاف في رواية عجزه ، وهي :

نبيّ بدا في ظلمة الليل هاديا

في الجمهرة ٢٣٧ وفي الأضداد للتّوّزيّ ١٠١ ، وعنه في الأضداد لأبي
الطيب ٣٥٦/١ ، وفي شرح أبيات المغني ١٥/٤ - ١٦ فيما نقله العسكري عن
ابن دريد وغيره ، ومغني اللبيب ٢١٣ . وهو بلا نسبة في الأضداد لأبي حاتم
١٤٠ (عودة) ٢٠٣ (عبد القادر) وفيه « رسول أتى » وليس البيت لحسان ،
ولهذا ما خلط منه أصول ديوانه ، وقال البغدادي : « ولم أره في شعره » ،
فجعل محقق ديوانه (سيد حنفي) في ملحقات ديوانه - إضافات رقم ٧٠ وحده
ص ٣٩٧ .

وهو آخر ستة أبيات لكعب بن مالك ، عن أبي زيد وغيره ، وقيل
لعبد الله بن رواحة ، انظر السيرة النبوية ٢٢١/٣ ، والروض الأنف ١٨٦/٢ ،
وروايته :

أطعناه لم نعدله فينا بغيره شهاباً لنا في ظلمة الليل هاديا

أَتَانَا فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بَغْيَرِهِ نَبِيٌّ أَتَى مِنْ عِنْدِ ذِي الْعَرْشِ هَادِيَا
« قال (٣) : يَقُولُ : لَمْ نَعْدِلْ سِوَى النَّبِيِّ بَغْيَرِ سِوَاهُ ، وَغَيْرِ سِوَاهُ هُوَ
هُوَ » (٤) .

قلتُ : « سِوَاهُ » يَعْنِي نَفْسَهُ ، أَي : لَمْ نَعْدِلْ نَفْسَهُ بَغْيَرِهِ (٥) ، وَأَنْشَدَ

= وأنشده بغير نسبة ابن الأنباري في الأضداد ٤١ بقافية أخرى : « من عند
ذي العرش صادق » ، وعزا أبو الطيب اللغوي هذه الرواية إلى أبي حاتم ،
وهو غير ما في الأضداد له ، وأنشده بغير نسبة وباختلاف في عجزه وقافيته ابن
الأعرابي في نوادره فيما نقله عنه البغدادي في شرح أبيات المغني ١٧/٤ ،
وابن السيد فيما كتبه على الكامل ، انظر كلامه في الكامل ٥٧٤/٤ - ٥٧٥ عن
القرط ٥٧١ ، ورواية عجزه :

شهاب لنا في ظلمة الليل ساطعُ
(٣) القائل أبو الحسن الأخفش الذي حكى أبو علي في الحجة كلامه ٢٤٨/١
فما بعدها ، وانظر قول الأخفش في أضداد أبي حاتم ١٤٠ (عودة) ٢٠٣
(عبد القادر) .

(٤) ما قاله أبو الحسن في تأويل قوله « لم نعدل سواه بغيره » ، ووافقه أبو علي ،
وتابعهما العسكري وابن هشام وغيرهما = أنه أراد : لم نعدل سواه به ، لأن
الضمير في « بغيره » لـ « سوى » أي سواه بغير سواه ، وغير سواه هو نفسه =
أحد الأقوال التي وجّه بها البيت . ولم يرتضه الجامع ، فاستدرك على أبي
علي القول الآتي ذكره . وقال أبو حاتم عقب حكايته قول شيخه أبي الحسن :
وهذا من احتيال النحويين ، وكلام العرب على غير ذلك اهـ .

(٥) أي لم نعدله بغيره . وعلى هذا القول في تأويل البيت أنَّ سوى الشيء نفسه =

أبو زيد^(٦) :

= أكثر الناس فيما قال ابن الأنباري ، وهو قياس قول الأصمعي في قول الراجز الآتي « وسواها المومع » ، وهو قول ابن دريد في البيت ، ونصّ على أن « سوى » عندهم من الأضداد ، وهو قول ابن السيد وذكر قول ابن الأعرابي الآتي ذكره .

و« سوى » الشيء في اللغة غير الشيء ، فإن صحَّ أن سوى الشيء نفس الشيء - وفي النفس شيء من صحته - كان حرفاً غريباً ، وكان حمل البيت عليه هو القول الذي يجب المصير إليه ، وكان سواه مما قيل في تأويل البيت متكلفاً مدفوعاً ، ثم كان غريباً عندي أن يخفى ذلك على مثل الإمامين أبي الحسن وأبي علي .

وقيل : تقدير الكلام : لم نعدله بغيره ، و« سوى » صلة أي زائدة ، أجازته ابن الأنباري في الأضداد ، وأبو حيان في تذكرته فيما ذكر البغدادي . ويرد عليه أن زيادة الاسم لم تثبت ، انظر كشف المشكلات ١٠٤ .

وقيل : سوى بمعنى قصد ، وتقدير الكلام : لم نعدل قصده بقصد غيره ، وهو قول ابن الأعرابي ، انظر كلام ابن السيد والبغدادي . وهذا المعنى وإن كان صحيحاً في اللغة فهو غير مراد في البيت .

(٦) أنشد أبو زيد في النوادر ٣٩ أربعة أبيات قبل هذين ولم ينشدهما ، وهي :

١ يا ليت شعري والمنى لا تنفع

٢ هل أغدون يوماً وأمري مجمع

٣ وتحت رحلي زفيان ميلع

٤ حرفٌ إذا ما زجرت تبوع

٥ كأنها

٦ تبكي

=

كَأَنَّهَا نَائِحَةٌ تَفْجَعُ^(٧)

تَبْكِي لِمَيِّتٍ وَسِوَاهَا أَلْمُوجَعُ

* * *

= والأبيات ١ - ٣ في اللسان (ز ف ي) ، و ١ - ٣ و ٥ - ٦ في الأضداد لابن الأنباري ٤١ ، وأمالي المرتضى ٥٥٩/١ ، والبيتان ٥ ، ٦ في الكامل ١٠٠٦ ، وانظر الكامل ٥٧٤/٤ نقلاً عن القرط (وفي الكامل : تبكي لشجو) .

زفيان: سريعة، ميلع: جواد خفيفة، حَرْف: نجية ماضية ضامرة أنضتها الأسفار ، تبَّوع : تمدَّ باعها وتبعد الخطو ، كأنها : كأن الناقة ، ونصَّ على أن البيت في وصف الناقة الأصمعي فيما نقل عنه ابن الأنباري ، والمبرد في الكامل ، وليس البيت في صفة حمامة ، وهو ما قاله أبو حاتم فيما نقل عنه ابن السيد وغلَّطه ، ثم غلَّط المبرد في أنه في صفة ناقة ، ورأى أن الراجز « يصف جملاً أو فرساً . . . » وهو غلط منه ، وقوله « حرف إذا ما زجرت تبوع » يقطع بأنه في صفة الناقة .

قال الأصمعي فيما نقله ابن الأنباري : « سواها : نفسها ، ولو كان سواها غيرها لكان قد قصَّر في صفة الناقة ، وإنما أراد امرأة تبكي على حميمها ، ولم يرد نائحة مستأجرة » اهـ .

قلت : لعلَّ سواها غيرها على ظاهره ، وأراد نائحة مستأجرة تبالغ في النياحة صنعتها ، وتبلغ بها ما لا تحاوله من تبكي على حميمها . وإذا صح ذلك لم يكن هذا البيت شاهداً على كون سوى الشيء نفسه وأنه من الأضداد .
(٧) في صل : ناكحة ، وهو تحريف .

[١٥] مسألة . قال^(١) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴾ * نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ﴿ [سورة المدثر ٣٥/٧٤ - ٣٦] : « قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ يَكُونَ حَالًا مِنْ ﴿ قُرْ ﴾ [سورة المدثر ٢/٧٤] الْمَذْكُورِ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ^(٢) . وَالْآخَرُ : أَنَّ يَكُونُ حَالًا مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴾^(٣) » .

(١) أبو علي في الحجة ٢٥٤/١ وهو يتكلم في الإنذار في قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٦/٢] .
(٢) هذا القول عزاه الأخفش إلى « بعضهم » ، وعزاه الفراء إلى « بعض النحويين » ، وعزاه النحاس إلى الكسائي ، وأجازه الزجاج ومن تابعهم . انظر معاني القرآن للأخفش ٥٥٦ ، وللغراء ٢٠٥/٣ ، وللزجاج ٢٤٩/٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٧٢/٥ .

وهذا الوجه يرجع إلى قول ابن زيد أن النذير محمد ﷺ ، أي يا محمد قم نذيراً . وهو قول مدفوع ، قال الفراء في ردّه : « وليس ذلك بشيء والله أعلم لأن الكلام قد حدث بينهما شيء منه كثير ، ورفعهُ في قراءة أبي ينفي هذا المعنى » اهـ .

وقال فيه الزمخشري في الكشاف ٦٥٥/٤ : « وهو من بدع التفاسير » اهـ وانظر البحر ٣٧٩/٨ ، وأقوال المفسرين في الآية في تفسير الطبري ٢٣/٤٤٣ - ٤٤٧ ، والدر المنثور ٨٤/١٥ ، وروح المعاني ٢٩/٢٠٢ .

(٣) تمام كلام أبي علي في هذا الوجه : « وإن جعلته حالاً من قوله ﴿ لِإِحْدَى الْكُبَرِ ﴾ فليس تخلو الحال من أن تكون من المضاف أو من المضاف إليه وفي كلا الوجهين ينبغي أن يكون ﴿ نَذِيرًا ﴾ مصدرًا . . . » اهـ وانظر بقية كلامه في الاحتجاج لذلك .

وقد سَمِعْتُ فِيهِ سَبْعَةَ أَوْجُهٍ أُخَرَ ، فَتَكُونُ^(٤) مَعَ هَذَيْنِ تِسْعَةً^(٥) :

= وهذا الوجه أن يكون ﴿ نَذِيرًا ﴾ حالًا من ﴿ لَا يَحْدَى الْكَبِيرَ ﴾ = هو المختار وهو الظاهر ، والله أعلم ، وهو قول الأخفش ، وأحد أقوال الفراء والنحاس والزمخشري وغيرهم . والمعنى : إِنَّ النار لإحدى الأمور العظام منذرة للبشر ، وهو يرجع إلى قول الحسن أن النار هي النذير . وَذُكِّرَ ﴿ نَذِيرًا ﴾ على معنى ما قبله لأن معناه العذاب ، عن الزجاج ، أو لأنه على معنى النسب أي ذات إنذار ، عن الزجاج ووافقه النحاس ، أو يكون النذير مصدرًا في موضع الحال ، وهو قول أبي علي .

وأما إجازة أبي علي أن يكون حالًا من المضاف إليه ﴿ الْكَبِيرَ ﴾ فسيأتي التعليق عليه .

فهذه ثلاثة أقوال لأبي علي لا قولان ، وهي أن يكون ﴿ نَذِيرًا ﴾ حالًا من الضمير في ﴿ قُرْ ﴾ أو حالًا من ﴿ لَا يَحْدَى الْكَبِيرَ ﴾ أو حالًا من ﴿ الْكَبِيرَ ﴾ . (٤) في ط : تكون .

(٥) وفيه أوجه أخر ، وأكثرها متكلف بمعزل عن الصواب . وذلك أن المفسرين اختلفوا في تأويل قوله تعالى : ﴿ نَذِيرًا ﴾ ، فاختلف النحاة في وجه نصبه . فمن قال النذير هو النار - وهو قول الحسن ومن وافقه - أجزى فيه أن يكون حالًا من ﴿ لَا يَحْدَى الْكَبِيرَ ﴾ وهو أحد أقوال أبي علي وسلف التعليق عليه في ح ٣ ، ولم يذكره الجامع هنا في الأوجه التسعة = أو من الضمير في ﴿ إِنَّهَا ﴾ ، وهو أحد أقوال الزجاج والنحاس وغيرهما ، وهو ظاهر قول الطبري ٢٣/٤٤٣ وهو الوجه السابع هنا = أو من الضمير في ﴿ لَا يَحْدَى الْكَبِيرَ ﴾ ذكره الجامع في كشف المشكلات ١٤٠٠ ، وأجازه الزمخشري ومن وافقه ، انظر الكشف والبحر = أو من ﴿ الْكَبِيرَ ﴾ أجازه أبو علي والجامع في الكشف ، وذكره صاحب البحر وهو الوجه الثامن هنا = أو حال مما دلت عليه الجملة أي =

= عظمت نذيراً عن العكبري في التبيان ١٢٥٠ ، وانظر البحر وقال أبو حيان : لا بأس به .

= وأجيز فيه أن يكون النذير مصدراً أي إنذاراً ، وهو مصدر منصوب من معنى ما قبله ، عن الفراء ومن وافقه = وأن يكون مصدراً مفعولاً له وهو الوجه السادس هنا ، وكأنّ الجامع نقله عن النحاس ولم يصرح النحاس بأنه مفعول له = وأن يكون مصدراً منصوباً على التمييز ، عن الزمخشري ، وانظر البحر = وأن يكون مفعولاً به لفعل مضمر أي أعني نذيراً ، عن الأخفش علي بن سليمان حكاه عنه النحاس ، وهو الوجه التاسع هنا ، وهو في الكشف والبحر وفيه أدعو نذيراً . وكونه مصدراً أو مفعولاً له أو مفعولاً به يقال على قول غير الحسن أيضاً .

ومن قال النذير هو الله تعالى - وهو قول أبي رزين ومن وافقه - أجيز فيه أن يكون حالاً من الضمير في ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ﴾ ذكره الطبري والنحاس وهو الوجه الثالث هنا = أو من « هو » في قوله ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾ ، ذكره النحاس وهو الوجه الثاني هنا .

ومن قال النذير هو محمد ﷺ - وهو قول ابن زيد ومن وافقه - أجيز فيه أن يكون حالاً من الضمير في ﴿ قُرْ ﴾ ، وهو الوجه الأول هنا وانظر التعليق عليه = وأن يكون مفعولاً به أي ناد نذيراً ، عن البحر .

وزاد الجامع هنا الوجهين الرابع والخامس : أن يكون حالاً من ﴿ أَحَبَّ النَّارِ ﴾ أو حالاً أو صفة من ﴿ مَلَيْكَةً ﴾ ، ولم أجدتهما عن أحد من أهل التأويل أو أهل العربية .

قال أبو حيان : « ومن جعله متصلاً بـ ﴿ قُرْ ﴾ في أول السورة أو بـ ﴿ فَأَنْذِرْ ﴾ في أول السورة أو حالاً من ﴿ الْكُفْرِ ﴾ أو حالاً من ضمير ﴿ الْكُفْرِ ﴾ = فهو بمعزل عن الصواب » اهـ وهذا صحيح . ثم بمعزل عن

- الأوّل : أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمُضْمَرِ فِي ﴿قُرْ﴾^(٦) .
- والثاني : أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي قَوْلِهِ : ﴿إِلَّا هُوَ﴾
[سورة المدثر ٣١/٧٤] .
- والثالث : أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ فِي ﴿جَعَلْنَا﴾ [سورة المدثر ٣١/٧٤] أي : صَيَّرَهَا عَزَّ وَجَلَّ كَذَلِكَ^(٧) نَذِيرًا لِلْبَشَرِ .
- والرابع : أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ ﴿أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [سورة المدثر ٣١/٧٤] .
- والخامس : أَنْ يَكُونَ حَالًا أَوْ صِفَةً مِنْ ﴿مَلَيْكَةٍ﴾ [سورة المدثر ٣١/٧٤] .
- والسادس : أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ ، أي : مَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً إِنْذَارًا^(٨) .
- والسابع : أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿إِنَّهَا لِأَحَدَى﴾ .
- والثامن : أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ ﴿الْكُبَرِ﴾ .
- والتاسع : أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ أَعْنِي^(٩) ، حكاية أَبُو جَعْفَرٍ^(١٠) .

-
- = الصواب أيضاً أكثر ما سلف من أقوالهم فيه . والظاهر والله أعلم أنه حال من إحدى الكبر أو من الضمير في ﴿إِنَّهَا﴾ ، وهو ضمير النار أو جهنم .
- (٦) كتب فوّه في صل : أي قم أنت نذيراً .
- (٧) في صل : لذلك ، والصواب من ط .
- (٨) بهامش صل ما نصه : « أي يكون مفعولاً له ، والتقدير : وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة لأجل الإنذار » .
- (٩) بهامش صل ما نصه : « والتقدير أعني نذيراً ، فيكون مفعول أعني » .
- (١٠) النحاس ، حكاية في إعراب القرآن له ٧٢ / ٥ عن شيخه علي بن سليمان الأخفش .

[١٦] مسألة : أنشد^(١) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا

أَنفُسَهُمْ ﴾^(٢) [سورة البقرة ٩/٢] عن أحمد بن يحيى قول الشاعر^(٣) :

وَكُنْتَ كَذَاتِ الظَّنِّ لَمْ تَدْرِ إِذْ بَغَتْ تُؤَامِرُ نَفْسَهَا أَتَسْرِقُ أَمْ تَزْنِي^(٤)

(١) في الحجة ٣١٩/١ .

(٢) هذه قراءة أبي عمرو وابن كثير ونافع من السبعة ، وقرأ الباقون ﴿ وَمَا يُخَادِعُونَ ﴾ بغير ألف ، انظر السبعة ١٤١ ، والحجة ٣١٢/١ - ٣١٣ .

(٣) وهو عبد الله بن الزبير الأسدي . والبيت من أبيات يخاطب بها عبد الله بن الزبير بن العوام ، انظر الأغاني ١٥١/١٤ ، وحماسة البحر ٣٧٣/١ ، وشعره ١١/٦٠ ص ١٣٥ . وهو بلا نسبة في البحر ٥٧/١ .

(٤) كنت : الضمير لعبد الله بن الزبير بن العوام ، وضبط في النسختين بضم التاء ، وهو خطأ .

وفي الحجة عن أصلها : كذات « الظن » بالطاء المهملة ، وفي حماسة البحر ٣٧٣/١ وفي الأغاني وشعره : « كذات الفسق » . وفي حماسة البحر ٣٧٣/١ « إذ خلت » ، وفي الأغاني وشعره « لم تدر ما حوت » ، وفي الأغاني « تخير حاليها أتسرق » وفي شعره « تؤامر حاليها » .

وقوله « نفسيها » جعل ما يهجس في نفسه من الشيء وخلافه نفسين ، ونزل الهاجس منزلة من يخاطبه وينازله في ذلك ، عن أبي علي في الحجة ٣١٩/١ . وانظر جعلهم النفس نفسين في الحجة ، وكتاب الشعر ٣٢٠ ، وتفسير الطبري ٤/٤١٥ بتحقيق الشيخ محمود شاكر رحمه الله وتعليقه النفيس ثمة .

هكذا ذَكَرَ «فا»^(٥) «الظَّنْءُ»^(٦) بالظاء، وإنما هو الضَّنْءُ بالضاد، وهو الولدُ .

الرَّبْعِيُّ^(٧) : [الصَّوَابُ الضَّنْءُ بالضاد ، وهو ←

(٥) بهامش صل ما نصه : « (يرمز) الشيخ بـ «فا» حيث يكون (لأبي علي) » اهـ وما جعلته بين هلالين غير واضح فيه . وانظر رمز أبي علي هذا «فا» في الجواهر ٥٢٩ ، ٥٣٨ ، ٦٣٠ ، ومقدمة هارون للكتاب ٤٧/١ عن مخطوطة باريس برقم ١١٥٥ ، ومقدمة محقق النوادر ٨٠ عن مخطوطة كوبريلي برقم ١٤٠٦ ، ومقدمة محقق البصريات ٧٧ .

وفي ط : « هكذا ذكرنا » وهو تحريف .

(٦) كذا وقع في النسختين ، وليس فيما بين يدي من كتب اللغة ذكر لهذا التركيب (ظ ن ء) . ووقع في مطبوعة الحجة ٣١٩/١ «الظَّنْءُ» بالطاء المهملة ، وكذا وقع في أصلي الحجة المعتمدين في التحقيق ٢٩٥/١ خك و١/٢٢٠ خم . وهذه المخطوطة «خم» مروية من طريق الربعي . وظاهر كلام الجامع فيما يأتي أنه في رواية الربعي بالطاء المعجمة فرأى أنه بالضاد المعجمة ؟ ! .

فإذا صح أنه بالطاء المهملة في كتاب أبي علي - وهو ما أميل إليه - كان معناه الفجور والريبة ، فيكون كرواية من روى «كذات الفسق» . ولا يبعد عندي إذا صح أن الجامع ذكره عن الحجة بالطاء المعجمة - وهو ما أميل إليه - أن يكون الظَّنْءُ بالطاء المعجمة من تصحيف السماع .

(٧) علي بن عيسى الربعي (ت ٤٢٠ هـ) صاحب أبي علي الفارسي . ومخطوطة مراد ملا من «الحجة» مروية من طريقه ، انظر مقدمة تحقيق الحجة ٢١ ، وكشف المشكلات ١١٤٩ . وسقط قول الربعي «الصواب» . . . وهو الولد من صل فضبط فيها : وهو الولد الربعي ، وهو خطأ .

ووقع في مخطوطة الحجة خم هذه «الطن» بالطاء المهملة .

الْوَلَدُ^(٨) ، وَالضَّائَةُ^(٩) ، غَيْرَ مَهْمُوزَةٍ : الْبُرَّةُ^(١٠) فِي أَنْفِ الْبَعِيرِ ،
وَالْتَضُونُ^(١١) : كَثْرَةُ الْوَلَدِ . أَبُو زَيْدٍ^(١٢) : ضَنَاتُ الْمَرْأَةِ ضَنْتًا وَضُنُوءًا :
وَلَدَتْ ، وَالضُّنَّ^(١٣) : الْوَلَدُ ، وَالضُّنَّ^(١٤) : الْأَصْلُ . اللَّيْثُ^(١٥) :

(٨) ما بين حاصرتين من ط .

(٩) في ط : والضاية ، وهو تصحيف .

(١٠) في اللسان (ض و ن) : الْبُرَّةُ التي يرى بها البعير إذا كانت من صفر اهـ
والبُرَّةُ : حلقة من فضة أو صُفْرٌ دقيقة معطوفة الطرفين تجعل في أحد جانبي
منخري البعير أو الناقة ، فإن كانت من شعر فهي الْخَزَامَةُ ، عن اللسان
(ب ر ي) . وَالصُّفْرُ : ضرب من النحاس . وفي ط : بُرَّةٌ .

(١١) في صل : « والتضون » بالهمز ، وهو جائز لأن الواو مضمومة ضمًّا لازماً ،
انظر سر الصناعة ٩٢ .

(١٢) في الهمز له ٢٠ حتى قوله « ولدت » ، وفيه : إذا ولدت .

(١٣) بكسر الضاد ، هذا ضبط النسختين ، وقد حكي فيه الفتح والكسر ، انظر
الغريب المصنف ١٢١/١ ، والمخصص ٢١٨/١٣ ، والألفاظ (كنز الحفاظ
٣٤٦) ، ومقاييس اللغة ٣/٣٧٣ ، وغريب الحديث للخطابي
٣٩٢/٢ - ٣٩٣ ، واللسان (ض ن أ ، ض ن ي) .

وحكي عن أبي عمرو « الضنُّ » الولد بلا همز بفتح الضاد وكسرها ، انظر
مقاييس اللغة ٣/٣٧٣ ، واللسان (ض ن ي) .

(١٤) رسم في صل : والضنُّ . . . والضنُّ ، وفي ط : والضنو . . . والضنُّ .

(١٥) بهامش صل ما نصه : « هو صاحب كتاب العين في اللغة » اهـ . وراسم العين
وصاحب فكرته ومرتب أبوابه الخليل بن أحمد حقاً لا ريب فيه ، ومؤلفه
وجامعه الليث بن المظفر تلميذه إلا شيئاً من أوله ، فلا يصح نسبة ما فيه إليه ،
وأكثر الناس دفعوا نسبته إليه ، واطمأن بعضهم إليها ، انظر المزهر =

ضَنَتِ الْمَرْأَةُ تَضْنُو : كَثُرَ وَلَدُهَا ، وَضَنَتْ تَضْنِي ، وَضَنَاتٌ . ابْنُ
الْأَعْرَابِيِّ^(١٦) : الضَّنُّ : الأولادُ ، والضَّنُّ بالكسر : الأوجاعُ
المُخِيفَةُ^(١٧) .

فأما الظَّنُّ بالطاء فلا يُعْرَفُ^(١٨) .

* * *

= ٧٦/١ - ٨٦ ، ومختصر العين للزبيدي ، واستدراك الغلط الواقع فيه له ،
وتهذيب اللغة ٢٨/١ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٣٤/٦ ، والخصائص
٢٩١/٣ ، ٢٠٠ ، وترجمة الخليل في أخبار النحويين البصريين للسيرافي ،
ومراتب النحويين ، وغيرهما .

وقول الليث في تهذيب اللغة ٦٧/١٢ واللسان (ض ن ي) . والذي في
مطبوعة العين ٦٠/٧ : ضنأت المرأة تضناً ضنئاً وضنوءاً : إذا نفثت في الولد
أي كثر ولدها اهـ .

(١٦) وفي اللسان (ض ن ي) عن ابن الأعرابي الضَّنُّ [بغير همز] الأولاد ، ثم نقل
صاحب اللسان أن الضَّنُّ بالكسر الأوجاع المخيفة . وفي التهذيب ٦٧/١٢
(ض ن ء) : ثعلب عن ابن الأعرابي قال : الضَّنُّ الأولاد . قال : والضَّنُّ
بالكسر الأوجاع المخيفة اهـ فكلا المعنيين عنه .

(١٧) في صل : الْمُخِيفَةُ ، وهو تحريف . وفي ط : المختلفة ، وهو خطأ . وفي
اللسان (خ و ف) : وجعٌ مَخُوفٌ ومُخِيفٌ : يخيف من رآه .

(١٨) هو كما قال ، فليس في اللغة مادة (ظ ن ء) ، هذا إن صح ما عزاه إلى الحجة
أنه بالطاء المعجمة فيها . فأما الظَّنُّ بالطاء المهملة - وهو ما وقع في مطبوعة
الحجة وأصلها - فهو صحيح ، ومعناه كذات الفجور والريبة ، فيكون كرواية
من روى « كذات الفسق » . انظر ح ٦ .

[١٧] مسألة في قوله ﴿مُسْتَهْزِؤُونَ﴾ [سورة البقرة ١٤/٢] في كلام طويل قال^(١) : « فإذا كانت مضمومة وقبلها كسرة فخففتها^(٢) مثل « يستهزؤون »^(٣) و « مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ »^(٤) = فلا تخلو^(٥) إذا خففتها [مِنْ]^(٦) أَنْ تَنَحَّوْ بِهَا نَحْوَ الْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حَرَكْتُهَا^(٧) . فَإِنْ قُلْتَ : أَقْرَبُهَا مِنْهُ ، فَأَقُولُ « يستهزؤون »^(٨) بَيْنَ بَيْنٍ^(٩) = لم يَسْتَقِمَّ « انْقَضَى كَلَامُهُ^(١٠) .

(١) في الحجة ٣٥٩/١ - ٣٦٠ وفيها : « فَإِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةٌ . . . » . وفي صل : قال في كلام طويل قال ، بتكرير قال .

(٢) في النسختين : فخففها ، والوجه ما أثبت من الحجة .

(٣) هذا اللفظ ﴿يَسْتَهْزِؤُونَ﴾ في سورة الأنعام ٥/٦ وغيرها ، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٧٣٦ . ورسم في النسختين : يستهزؤون ، وفي الحجة : يستهزئون .

(٤) فوّه في صل ما نصه : « لا تحقق الهمزة في اللفظ بل تخففها » .

(٥) في الحجة : فلا يخلو .

(٦) زيادة من الحجة .

(٧) بهامش صل ما نصه : « الحرف الذي منه حركتها الحرف الذي تكون عليه الهمزة نحو الواو في يستهزؤون » اهـ .

(٨) في ط : يستهزئون ، وكذا في المخطوطة م من الحجة (مخطوطة الاسكندرية) .

(٩) بهامش صل ما نصه : « يعني بين بين (وما تقرب منه) [كأنه كذلك ، كذا] أن لا يحققها على الإطلاق وأن لا يسقطها رأساً » اهـ .

(١٠) ما نقله الجامع من كلام أبي علي هو من كلام طويل له بسط فيه مذهب أبي =

وكان ينبغي له أَنْ يَذْكُرَ ههنا بَقِيَّةَ الْقِسْمَةِ^(١١) ، فَيَقُولَ : « أَوْتُبِعَهَا

= الحسن الأخفش في هذه المسألة . وكان أبو علي قد قدَّم ذكر مذهب سيبويه قال : « اختلف النحويون في تخفيف الهمزة في « يستهزؤون » : فقال سيبويه تجعلها بين بين فتقول : « يستهزؤون » وزعم أَنَّ جَعْلَهَا بين بين قولُ العرب والخليل . . . » اهـ . وهو ما في الكتاب ١٦٤ / ٢ بولاق و ٥٤٢ / ٣ هارون ، وانظر شرح الشافية ٤٤ / ٣ - ٤٦ ، ٣٢٠ ، والنشر ٤٤٤ / ١ - ٤٤٥ وهو مذهب أبي عمر الجرمي والمازني فيما حكاه أبو علي في الحجة ، ثم قال أبو علي : « ويذهب أبو الحسن في يستهزؤون إلى أن يقلب الهمزة ياء قلباً صحيحاً ولا يجعلها بين بين كما ذهب إليه سيبويه والخليل » الحجة ١ / ٣٥٤ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ٤٩ .

ثم أخذ أبو علي في الحجة ١ / ٣٥٦ في بسط مذهب الأخفش في جعل الهمزة ياء خالصة فيقول يستهزيون ، فقال : « إن قال قائل : إذا لم يجعلها بين بين فلم قلبها ياء للكسرة التي قبلها ، وهلاً قلبها واواً لتحركها بالضممة ؟ قيل . . . » إلى أن قال في شرح مذهبه والاحتجاج له : « فإن كانت مضمومة وقبلها كسرة . . . » إلخ ما نقله الجامع ، وانظر تمام كلام أبي علي في الحجة .

(١١) بهامش صل ما نصه : « قال الشيخ : يلزم أبا علي أن يذكر بقية القسم التي ذكرها ويتم الكلام فيقول : أو تتبع الهمزة الحركة التي قبلها ، كالكسرة في « يستهزؤون » ، أو تتبعها حركة نفسها كالضممة في يستهزؤون فيصير واواً ، وحيثما كان على الياء تصير ياء فإذا ذكر ذلك بتمامه (ويئنه) يتجه ، وينبغي له أن يقول : فإن قلت أقربها من الحرف الذي منه حركتها » اهـ وكان في صل فيصير واو ، وما بين هلالين غير ظاهر . وفي هذا الكلام المحكي عن المؤلف تكرير لما قاله في المتن .

الْحَرَكَةُ الَّتِي قَبْلَهَا فَتَقْلِبُهَا^(١٢) يَاءٌ ، أَوْ تُتْبِعُهَا حَرَكَةَ نَفْسِهَا فَتَقْلِبُهَا وَآوًا « ثم يقول : فَإِنْ قُلْتَ : أَقْرَبُهَا مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَتُهَا^(١٣) .

* * *

= وهذا استدراك صحيح ، فقول أبي علي « فلا تخلصوا إذا خففتها من . . . » لم يذكر فيه بقية القسمة وإن كان أبو علي قد بسط بعد ذلك وجوه القسمة ، فقال عقب ما ذكره من مذهب أبي الحسن أنها لا تخفف بين بين لأن جعلها بين بين غير مستقيم للكسرة التي قبلها مع كونها مضمومة : « . . . ولزمت قلبها ياء على حسب الحركة التي قبلها . . . » فإن قلت لا أقلبها ياء ولا أتبعها الحركة التي قبلها ولكن أتبعها الحركة التي عليها وهي الضمة . . . » إلخ كلامه .

(١٢) في صل : فنقلتها ، وفي ط : لتقلبها ، والصواب ما أثبت ، وانظر ما يأتي .

(١٣) في صل : الحرف التي فيها حركتها ، والصواب من ط ، وهو ما في الحجة .

[١٨] مسألة في قوله تعالى^(١) : ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [سورة البقرة ٥١/٢ ، ٩٢] قال^(٢) : «اعلم أن «اتخذت» في التعدي على ضربين^(٣) : أحدهما : أن يتعدى إلى مفعول واحد . والآخر أن يتعدى إلى مفعولين . فأما الذي يتعدى إلى مفعول واحد فكقوله^(٤) : ﴿يَلْبِثَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [سورة الفرقان ٢٥/٢٧] ، و﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/١٦] ، ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً﴾^(٥) [سورة مريم ١٩/٨١] [و]^(٦) ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَا تَخَذُنْهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ [سورة الأنبياء ٢١/١٧] .

قلت : رد^(٧) عليه جعله «اتخذ متعدياً إلى مفعول واحد ،

-
- (١) «قوله تعالى» ليس في ط .
- (٢) في الحجة ٦٨/٢ . ونقل الجامع في الجواهر ٤١٣ - ٤١٤ كلام أبي علي غير مصرح بنقله عنه ، وحكاه بتصرف ابن برهان في شرح اللمع له ١١٦ - ١٢٠ .
- (٣) عبارة الحجة : فأما اتخذت فإنه في التعدي على ضربين إلخ .
- (٤) عبارة الحجة : فأما تعديّه إلى مفعول واحد فنحو قوله «وكذا في الجواهر عن الحجة من غير تصريح .
- (٥) بهامش صل ما نصه : «فعلى قول أبي علي اتخذت يتعدى إلى مفعول واحد ، والمجرور متعلق بنفس الفعل ، وليس بمفعول ثان» اهـ .
- (٦) زيادة مني .
- (٧) رده عليه تلميذ تلامذته ابن برهان العكبري ، وكان الجامع يعنيه . فحكى ابن برهان في شرح اللمع له ١١٦ - ١٢٠ مذهب أبي علي في اتخاذ أنه ورد متعدياً إلى مفعول واحد ومتعدياً إلى مفعولين ، وزعم أنه لم يرد إلا متعدياً إلى =

= مفعولين ، قال : « ذهب أبو علي في قوله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ [سورة العنكبوت : ٤١/٢٩] قال أبو علي : جميع ذلك تعدى فيه اتخذ إلى مفعول واحد كما تعدى جعلت في ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [سورة الأنعام : ١/٦] قال : وورد اتخذ متعدياً إلى مفعولين والثاني هو الأول فيقال لأبي علي : ألم تقل في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعَجَلِ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٥١/٢] إن التقدير : اتخذوه إلها ، فحذف المفعول الثاني للدليل عليه ؟ فكذلك كمثل العنكبوت اتخذت من نسجها ولا نعلم اتخذ إلا يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما هو الأول » اهـ . ونقل ابن مالك في شرح التسهيل له ٨٣/٢ كلام ابن برهان بتصرف يسير ، وفيه « ولا أعلم اتخذ إلخ » اهـ . ولم يذكر الراغب في المفردات ٦٧ لاتخذ إلا معنى الجعل ونص أنه يتعدى إلى مفعولين .

وذكر أبو حيان في الارتشاف ٢١٠٤/٤ قول أبي علي وابن برهان ، ولم يعقب بشيء .

وما ذهب إليه أبو علي في اتخاذ أنها على ضربين : متعدية إلى مفعول واحد ، ومتعدية إلى مفعولين ، ووافقه الجامع في الجواهر ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٥٤٢/٢ - ٥٥٠ ، وابن أبي الربيع في الكافي ٩٤٨ ، والرضي في شرح الكافية ١٠١٤/٢/٢ ، وأبو حيان في البحر ٣٦٢/١ ومواضع آخر فيه ، وغيرهم = هو الظاهر والقول الصحيح الذي ينبغي المصير إليه . وذكر الشيخ عزيمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن ٣٢٩/٩ - ٣٤٩ الآي التي ذكر فيها لاتخذ مفعول واحد ، والآي التي صرح فيها بالمفعولين . وأدعاء حذف المفعول الثاني أو كون الجار والمجرور أو الظرف هو المفعول الثاني في جميع ما ذكر فيه مفعول واحد من الآي = تكلف وتمحّل وتعسف =

وَتَوَوَّلُ^(٨) هذه الآي على أَنَّ الظَّرْفَ في موضع المفعول الثاني ، أو على إِضْمَارِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، والتقدير : لو أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ شَيْئًا لَهُوَ أَوْ لَهُوَ مِنْ

= وعدول عن الظاهر بلا بينة ولا حجة . نعم ، ثمة مواضع قد يجوز فيها الوجهان في اتخاذ ، ومواضع يكون القول بحذف المفعول الثاني هو القول للدليل عليه ، ومنها قوله تعالى ﴿ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ الذي ذهب أبو علي فيه إلى أن المفعول الثاني محذوف وتقديره إلهاً ، وهو قول الجامع في كشف المشكلات ٤٢ ، والطبري في تفسيره ٦٦٨/١ (ط . دار هجر) ، والنحاس في إعراب القرآن ٢٢٤/١ ، ورجحه أبو حيان في البحر ٢٠٠/١ .

وكما لا يصح إنكار تعدي اتخاذ إلى مفعول واحد كذلك لا يصح إنكار تعديه إلى اثنين ، فقد نقل السيوطي في الهمع ٢١٨/٢ أن بعضهم - ولم يسمه - أنكر تعديه إلى اثنين ، وقال : « إنما يتعدى إلى واحد ، والمنصوب الثاني حال » اهـ وهو ظاهر قول ابن جني في المحتسب ١٢٠/٢ في قولك : اتخذت زيداً وكيلاً أن وكيلاً حال « فَإِنْ نَفَيْتَ قُلْتَ : ما اتخذت زيداً من وكيل » « ودخلت من لكان النفي » ، وذهب ابن خروف في شرح الجمل له ٣٦٣ إلى أن المنصوب الأول منصوب على تقدير حذف الجار أي اتخذت من زيد وكيلاً !! .

(٨) ولم تؤول وبين يديك الآي تشهد بأن اتخذ إذا كان بمعنى أخذ أو عمل أو صنع يتعدى إلى واحد ، وإذا كان بمعنى جعل « صَيَّر » يتعدى إلى اثنين ؟

والتأويل من أصحابه جري منهم على ما اعتقدوه من أن اتخذ متعد إلى اثنين وإنكار تعديه إلى واحد ، فألجئوا إلى صرف الآي عن ظاهرها وادعاء حذف المفعول الثاني فيما لا ظرف فيه يكون الثاني . وهو قول مرغوب عنه ، والذي ذهب إليه أبو علي هو القول الذي تنطق به طبيعة استعمال هذا الفعل .

الْأَشْيَاءِ^(٩) . وَتَوَوَّلْ ﴿ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ [سورة العنكبوت ٤١/٢٩]
 على حَذْفِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي على تَقْدِيرٍ : اتَّخَذَتْ بَيْتًا فَوْقَ الْأَرْضِ وَتَحْتَهَا^(١٠) ؛
 لِأَنَّ لَهَا^(١١) بَيْتَيْنِ : بَيْتًا فِي الشِّتَاءِ تَحْتَ الْأَرْضِ ، وَبَيْتًا فِي الصَّيْفِ
 فَوْقَهَا^(١٢) . وَكَذَلِكَ ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ ﴾^(١٣) [سورة
 العنكبوت ٤١/٢٩] الْمَفْعُولُ الثَّانِي هُوَ الْجَارُ^(١٤) .

* * *

(٩) فالظرف (الجار والمجرور) في موضع المفعول الثاني ، وقدره ابن برهان :
 من شيء لهوآ . وسلف التعليق م ١ ص ٧ ح ١٦ على تسمية الجار والمجرور
 « ظرفاً » .

(١٠) قدره ابن برهان : اتخذت من نسجها بيتاً .

(١١) كان في النسختين « له » ، والوجه ما أثبت ؛ لأن العنكبوت مؤنثة ، ولموافقة
 الآية « اتخذت » ، وحكي فيها التذكير ، وخصه بعضهم بالشعر ، انظر اللسان
 (ع ن ك ب) ، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٨٢ .

(١٢) إنما ذكر ذلك ليصح له تقدير المفعول الثاني : فوق الأرض ، وتحت
 الأرض .

(١٣) قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ ﴾ ﴿ مَقْدَمٌ فِي التَّلَاوَةِ عَلَى قَوْلِهِ
 ﴿ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ ﴾ ﴿

(١٤) يريد الجار والمجرور .

[١٩] مسألة . جعل أبو إسحق^(١) قوله تعالى^(٢) : ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [سورة الكهف ١٨/٧٧] مِنَ الْأَخْذِ أَفْتَعَلَ^(٣) منه ، فقال

(١) الزجاج في معاني القرآن له ٣/٣٠٧ .

(٢) « تعالى » ليس في ط .

(٣) قال أبو إسحاق : « ويقرأ ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ يقال : تَخَذَ يَتَخَذُ في اتخذ يتخذ . وأصل تتخذت أخذت وأصل اتخذت اتتخذت » اهـ .

وبهامش صل ما نصه : « يقول أبو إسحق : أصله إئتخذ ، فقلبت الهمزة التي هي فاء الفعل ياء ثم قلبت الياء تاء ثم أدغمت التاء في التاء كما فعل بالواو في آتعد » اهـ .

فقال أبو علي في الإغفال ٢/٣٩٥ : « لا دلالة على هذا الذي ادعاه في هذه الكلمة ولا حجة » وإنه لا خفاء في فساده . وقال في الحجة يرد مذهبه - ولم يصرح باسمه ثمة - : « ومن زعم أن تتخذت أصله من أخذت لم يكن هذا القول بمستقيم ولا قريب منه فإن قلت : فلم لا يكون اتخذت افتعلت من أخذت ، كأن الهمزة لما أبدلت منها التاء لالتقاءها ساكنة مع همزة الوصل أدغمت في التاء الزائدة . . . = فالقول أن ما ذكرته من الإبدال لا يجوز في قياس قول أصحابنا ، والذين أجازوا من ذلك شيئاً لا ينبغي أن يجوز ذلك على قولهم . . . » اهـ ، وانظر ما يأتي في المتن والتعليق عليه من كلام ابن جني .

ويشهد لأصالة التاء في اتخذ وأنها ليست مبدلة من الهمزة في أخذ بعد إبدالها ياء = ما حكاه أبو علي في الحجة ٢/٧٤ عن أبي زيد في كتابه « المصادر » : « اتتخذنا في القتال نأتخذ اتتخذاً » اهـ أي أخذ بعضنا بعضاً ، عن اللسان (أ خ ذ) ؛ فهذا افتعل من أخذ ولا إبدال فيه ولا إدغام .

ولا يقال إنَّ اتتخذ واتخذ كليهما افتعل من الأخذ ، ولم يبدلوا في المعنى =

= الأول « اتخذنا في القتال » ، وأبدلوا في الثاني « اتخذه صديقاً » ، وتشبيه ذلك بقولهم احتال واحتولوا كما زعم صاحب الجاسوس ٥٦٦ = لا يصح ، لأن احتال إنما أعل على الأصل في إعلال مثله لاعتلال فَعَل منه بغير زيادة ، وصحَّ احتولوا ولم يعمل لأن معناه معنى ما لا يعمل وهو تحاولوا ، انظر مسألة اجتوروا ونحوه في المنصف ١/ ٢٦٠ ، ٣٠٥ ، وغيره .

وكذلك لا يقال : إنّ اتخذ واتخذ لغتان مثل أغالت المرأة وأغيلت ، فابن جني يقول : « ولا يعرف أصحابنا الاعتلال » المنصف ١/ ٢٧٨ يعني أغالت ، وعلى فرض صحة ذلك وأنه قد جاء أغامت السماء وأغيمت فإنّ اللغتين بالصحة والاعتلال مستعملتان في معنى واحد إن صح الاعتلال . وأما اتخذ فلا يقال منه : اتخذه صديقاً ، وأما اتخذ فلا يقال منه : اتخذوا في القتال ، فهذان « اتخذ واتخذ » أصلان كما ترى .

وما ذهب إليه أبو إسحق أن اتخذ افتعل من أخذ هو قول الليث . انظر العين ٢٩٨/٤ ، وتهذيب اللغة ٧/ ٥٢٤ ، واللسان (أخ ذ) ، وتابعه الأزهري في التهذيب ٧/ ٥٣٠ ، وهو ظاهر قول الفراء في معاني القرآن له ٢/ ١٥٦ ، وقياس قول ثعلب فيما حكاه الأخفش عليّ عنه في اَتَمَنَ وَاَتَمَمْتُ به (انظر ما يأتي في الحاشية ٢٦) ، وهو مذهب الطبري في تفسيره ١٥/ ٣٥٢ ، وأبي هلال العسكري في الفروق ٢٢٧-٢٢٨ ، والجوهري في الصحاح (أخ ذ) ومن وافقهم ، وأجازه ابن جني فيما نقل عنه ابن سيده في المحكم ٥/ ٩٢ ، فردّ ابن الأثير في النهاية (الجامع في غريب الحديث ١/ ٣٣٤ ، واللسان (ت خ ذ)) قول الجوهري ، ووهّم ابن هشام في أوضحه (شرح التصريح ٢/ ٣٩١) الجوهري . فرد شيخ صاحب التاج ابن الطيب الفاسي ردّ ابن الأثير ، وأطال فيه لسانه ووقع فيه وغلا نصر الجوهري بما لا منصرف فيه .

أبو علي^(٤) : « قال أَبُو زَيْدٍ تَقُولُ : اتَّخَذْنَا مَا لَا^(٥) فَنَحْنُ نَتَّخِذُهُ اتِّخَاذًا ، وَتَخَذْتُ اتَّخَذَ تَخَذًا » . قال أبو علي : « اتَّخَذَ : افْتَعَلَ ، وَفَعِلْتُ مِنْهُ تَخَذْتُ^(٦) ، قال تعالى : ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾^(٧) ، وقال^(٨) :

(٤) في الحجة ٦٨/٢ ، وكرر نقله كلام أبي زيد في ١٦٣/٥ .

(٥) في النسختين : فلاناً ، وأثبت ما في الحجة .

(٦) ما ذهب إليه أبو علي في اتخاذ أنه افتعل من (ت خ ذ) - وهو القول الصحيح الذي ينبغي المصير إليه - هو قول النحاس في إعراب القرآن له ٤٦٨/٢ ، والسيرافي فيما نقل عنه في البحر ١٩٦/١ ، وابن جني في الخصائص ٢٨٩/٢ (ط ٢) ، وابن سيده في المحكم (ت خ ذ) ٩٢/٥ ، والزمخشري في الكشف ٦٩١/٢ (ط . إحياء التراث) ، وابن هشام في أوضح المسالك (شرح التصريح ٣٩١/٢) ، والرضي في شرح الشافية ٢٩٢/٣ - ٢٩٣ ، وأبي حيان في البحر ١٩٦/١ و ١٥٢/٦ ، وكثير من اللغويين الذين ذكروا اتخاذ في مادة (ت خ ذ) من معجماتهم ، ومنهم ابن فارس في المعجم ١٤٦ والمقاييس ٣٤٢/٢ ، وابن سيده في المحكم ، والمطرزي في الإقناع ٤٠٤ ، ونشوان في شمس العلوم ٥١٦/١ ، وابن الأثير في النهاية ، والمجد في القاموس ، وكأنه قول من قال إن تَخَذَ يَتَخَذُ لغةً ، قاله أبو مسحل في نوادره ٣١٨ ، وعزي إلى الخليل وأصحابه في دقائق التصريف ٣٤٩ .

(٧) هذه قراءة أبي عمرو وابن كثير من السبعة ، انظر السبعة لابن مجاهد ٣٩٦ ، والنشر ٣١٤/٢ .

(٨) الْمُمَزَّقُ الْعَبْدِيُّ ، الأصمعيات ق ٨/٥٨ ص ١٦٥ ، والحماسة البصرية ٣٩٤/١ ، وشرح أبيات المغني ١٤٦/٥ . وهو له في الحيوان ٢٩٨/٢ ، والمخصص ١٣٤/١٦ و ٢٢/١٧ واللسان (ط ر ق ، ف ح ص ، ن س ف) ، وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ٤١١/١ ، والإغفال ٣٩٦/٢ ، والتعليقة =

وَقَدْ تَخَذَتْ^(٩) رَجُلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفًا كَأَفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرَّقِ «
فَجَعَلَ أَبُو عَلِيٍّ اتَّخَذَ مِنْ تَخَذَ دُونَ أَخَذَ^(١٠) . فَقَالَ أَبُو عَثْمَانَ^(١١) فِيمَا

= ٢٣١/٣ (بعضه) ، والتكملة ١١٧ ، ومجالس العلماء ٢٥٥ ، والخصائص
٢٨٧/٢ (ط ٢) والفسر ٢٦٩/٢ و٦٣٦/٣ ، ودقائق التصريف ٣٤٩ ،
ومجمع البيان ٢١٤/١ (مصر) ، والبحر ١٩٦/١ و١٥٢/٦ .

ويروى : « لدى جنب » في اللسان (ن س ف) ، ويروى « رجلاي في
جنب » في الحيوان .

(٩) اتخذت : عملت ، ويقال : اتخذ فلان في جنب ناقته نسيفاً : إذا انجرد وبر
مركضيه برجليه . غرزها : غرز رحل الناقة ، والغرز للجمل والناقة مثل
الركاب للبغل ، وكل ما كان مساكاً للرجلين في المركب غرز . نسيفاً ،
النسيف : أثر ركض الرجل بجنبه البعير إذا انحصر عنه الوبر . أفحوص
القطاة : مبيضها ومجثمها ، المطرق : من طرقت القطاة : حان خروج
بيضها ، ولم تلحق النعت علامة التأنيث لأن هذا نعت لا يكون إلا للمؤنث .

وأشدد أبو مسحل قول الشاعر :

تَخِذْنِ مَغَانِيَه لَعْبَةً وَحَتَّى تَرْكُنَ سَدَاهُ سَطُورًا

(١٠) وهو قول أكثر أهل العربية وكثير من أهل اللغة .

(١١) المازني ، ولم أصب كلامه . وكلام أبي زيد حكاه أبو علي في الحجة
٧٣/٢ ، وانظر الحجة ١٦٣/٥ .

وفي ط : « فقال عثمان » ، وأظن أن الناسخ أسقط « أبو » سهواً . فإن لم
يكن ذلك كذلك كان المعني بعثمان ابن جني ، ولم أصب حكايته كلام أبي
زيد فيما بين يدي من كتبه .

وأخشى أن يكون الصواب « فقال أبو علي » ، فما ظاهره من حكاية عن =

حَكَى عَنْ أَبِي زَيْدٍ^(١٢) حَيْثُ قَالَ : إِنَّ الْحُمَّى لَتُخَاوِذُ فَلَانًا : إِذَا كَانَتْ تَأْخُذُهُ فِي الْأَيَّامِ ، وَفَلَانٌ يُخَاوِذُ [فَلَانًا]^(١٣) بِالزِّيَارَةِ : إِذَا كَانَ يَتَعَهَّدُهُ^(١٤) بِالزِّيَارَةِ فِي الْأَيَّامِ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(١٥) : وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ^(١٦) أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَخْذِ عَلَى الْقَلْبِ ، وَلَوْ كَانَ مِنْهُ لَكَانَ يُخَايِذُ إِذَا حَقَّقْتَ ، [فَإِذَا خَفَّفْتَ]^(١٧) قُلْتَ يُخَايِذُ بِهِمْزَةً^(١٨) [١/٣] فَتَجْعَلُهَا بَيْنَ بَيْنٍ . فَإِذَا كَانَتْ مِنَ الْوَاوِ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ « أَخَذَ »^(١٩) قَدْ جَاءَ فِيهِ لُغَتَانِ فِي الْفَاءِ :

= أبي عثمان أو عثمان قد حكاه أبو علي في الحجة ، وليس لأبي عثمان كلام فيه ، ويكون عثمان خطأ من الناسخ ، ويشهد لذلك ما نقله الجامع من كلام عثمان أبي الفتح فيما يأتي .

(١٢) كلام أبي زيد بحروفه في الحجة ٧٢/٢ . وانظر معنى ما قاله أبو زيد في اللسان (خ و ذ) نقلاً عن الفراء وابن الأعرابي وغيرهما .

(١٣) زيادة من الحجة مخطوطة الإسكندرية خك .

(١٤) في النسختين : يتعهد . وأثبت ما في الحجة . وفي مخطوطة الحجة ٢٥٥/١ خم : وفلان يخاوذنا بالزيارة : إذا كان يتعهدنا بالزيارة .

(١٥) في الحجة ٧٣/٢ - ٧٤ .

(١٦) يعني يُخَاوِذُ .

(١٧) زيادة من الحجة .

(١٨) « بهمزة » ليس في الحجة . وفي ط : بهمز .

(١٩) كذا في مخطوطة الحجة ٢٥٥/١ خم وهو الصواب . ووقع في المخطوطة

٧٤/٢ خك « إِلَّا أَنْ أَخَذَ » وكذا في مطبوعة الحجة ٧٣/٢ ولم يذكر المحقق

اختلاف النسخ هنا . ونقل أبو حيان في البحر ١٩٦/١ عن بهاء الدين ابن

النحاس أن وخذ بالواو لغة في أخذ ، قال أبو حيان : « وكان رحمه الله يغرب

بنقل هذه اللغة » اهـ ثم نقلها عنه الناس كأنها لغة ثابتة ، انظر الخصري على =

الواو^(٢٠) والهمزة ، كما جاء أَكْذْتُ ووَكَّذْتُ ، وَأَصَدْتُ وَأَوْصَدْتُ .
وحكى أبو زيد في هذا الكتاب - وهو « نابه ونبيه »^(٢١) - : أَوْسَدَ فُلَانٌ
كَلْبَهُ عَلَى الصَّيْدِ يُوسِدُهُ إِيسَادًا ، وَقَدْ آسَدَهُ : إِذَا أَعْرَاهُ . فكَذَلِكَ يَكُونُ
يُخَاوِذُ كَأَنَّهُ قَلْبَهُ عَنْ وَخْذٍ ، فَثَبَّتِ الْوَاوُ الَّتِي هِيَ فَاءٌ فِي الْقَلْبِ ، فَصَارَ
يُخَاوِذُ « يُعَافِلُ » فِي الْقَلْبِ^(٢٢) . = ع^(٢٣) هَذَا يُؤْنَسُ بِقَوْلِ أَبِي إِسْحَقَ : إِنَّ

= ابن عقيل ٢٠٧/٢ - ٢٠٨ ، والصبان ٣٣٠/٤ ، وتوضيح المقاصد
٧٨/٥ - ٨٠ ، ولا أعرف أحداً غيره نقلها ، ولم تذكرها المعجمات إلا
ما ذكره صاحب التاج أنَّ وخذ لغة أهل اليمن ؟ . وأخشى أن يكون ابن النحاس
قد وقف على مخطوطة الإسكندرية من الحجة أو نسخة منقولة عنها ، والعبارة
فيها بالسقط الذي اعترأها « إِلَّا أَنَّ أَخْذَ قَدْ جَاءَ فِيهِ لُغَتَانِ . . . » فيها إثبات
اللغتين . وأبو علي كما علمت لم يثبت اللغتين ، دل على ذلك لفظه في
مخطوطة مراد ملا (خم) وسياق كلامه .

(٢٠) ط : والواو ، وهو خطأ .

(٢١) كتب تحته في صل : « نابه ونبيه ، اسم الكتاب الذي صنفه » اهـ . وهذا
الكتاب مما لم ينته إلينا من درر أبي زيد .

(٢٢) إن صحَّ أن « وخذ » لغة في « أخذ » - وما أبعد عن الصحة - كان بعيداً متكلفاً
أن يحمل « خاوذ » على أنه عافل مقلوب من واخذ . وهذا من أبي علي تكلف
في تحميل عبارة أبي زيد ما لا تحتمله ، فأبو زيد فسر مخاوذة الحمى بعبارة
فيها لفظ الأخذ ، وليس في عبارة أبي زيد ما يحمل أبا علي على تكلف
ما قاله ، فهو تفسير معنى لا تفسير اشتقاق .

وَلَمْ يُبْعِدْ وَتَكَلَّفَ أَيُّهَا الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ وَتَرْكِيبُ (خ و ذ) ثَابِتٌ ، وَجَعَلَ
خَاوِذَ مِنْهُ هُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي لَا مَعْدَلَ عَنْهُ ؟ ! .

(٢٣) كتب فوقه في صل : « ع علامة عثمان بن جني » اهـ وكان في صل : عثمان =

قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ : ﴿لَوْ شِئْتُ لَنَخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ إِنَّهُ مِنْ لَفْظِ الْأَخْذِ ^(٢٤) . فعلى حِكَايَةِ أَبِي زَيْدٍ « يُخَاوِذُهُ » الْمَقْلُوبَةُ أَنَّهُ مِنْ وَخَذَ ، فَيَكُونُ كَأَتَّخَمَ مِنَ الْوَحَامَةِ ، وَاتَّعَدَ مِنَ الْوَعْدِ . عَلَى أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ قَدْ أَنْشَدَنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ ^(٢٥) بَيَّنَّا فِيهِ « مُتَمِّن » ^(٢٦) مُفْتَعِلٌ مِنَ الْأَمْنِ ، وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ

= الجني ، وهو خطأ .

وهذا الرمز لابن جني مستعمل في الخاطريات ١٠٨ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، وغيرها ، وبقيّة الخاطريات ١٣ ، ١٩ ، ٢٠ وغيرها .

(٢٤) لا على اللغة الثابتة فيه « أخ ذ » بل على لغة مفترضة لم تثبت وهي « وخ ذ » ، فَإِنَّ أَبَا الْفَتْحِ قَدْ قَرَّرَ فِي الْخَصَائِصِ ٢٨٩/٢ (ط ٢) أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو إِسْحَاقَ « ضَعِيفٌ إِنَّمَا جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ شَاذٌ . . . » ثُمَّ قَالَ : « وَالَّذِي يَقْطَعُ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ قَالَ لَوْ شِئْتُ لَنَخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ فَكَمَا أَنَّ تَجَهَّ لَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْوَجْهِ كَذَلِكَ لَيْسَ تَخَذَ مِنْ لَفْظِ الْأَخْذِ » اهـ وَكَذَلِكَ يُقَالُ : لَيْسَ خَاوِذٌ مِنَ الْأَخْذِ .

(٢٥) الْأَخْفَشِ ، أَبِي الْحَسَنِ ، تَلْمِيزُ الْمُبَرِّدِ وَرَاوِي كِتَابِهِ « الْكَامِلُ » .

(٢٦) كَذَا وَقَعَ هُنَا ، وَقَالَ ابْنُ جَنِيِّ فِي الْخَصَائِصِ ٢٨٩/٢ (ط ٢) : « وَرَوَى لَنَا أَبُو عَلِيٍّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ « مُتَمِّن » وَأَنْشَدَ :

بِيضُ أَتَمَّنْ » اهـ

فَاللَّفْظُ الَّذِي فِي الْبَيْتِ « أَتَمَّنْ » لَا « مُتَمِّن » ، وَلَا أَعْرِفُ تَمَامَ الْبَيْتِ .

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْحُجَّةِ ٢٤١/١ : « وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى أَخْبَرَهُمْ : يُقَالُ : قَدْ أَتَمَّنَ فُلَانٌ فُلَانًا وَقَدْ أَتَمَّتْهُ ، وَالْأَصْلُ ائْتَمَّنَ وَائْتَمَّتْهُ ثُمَّ أَدْغَمْتَ الْيَاءَ فِي التَّاءِ فَشَدَّدْتَ التَّاءَ ، وَفِي الْإِثْمَامِ قَدْ أَتَمَّتْ بِهِ مَفْتُوحُ التَّاءِ . هَذَا لَفْظُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ، وَاسْتَشْبَهْتُ أَبَا الْحَسَنِ فِي ذَلِكَ فَأَثْبَتَهُ =

« أَتَّهَلَ »^(٢٧) افْتَعَلَ مِنَ الْأَهْلِ^(٢٨) .

* * *

= وصححه . ولم أعلم لأصحابنا في هذه المسألة نصًّا . وقياس قولهم عندي أن الإدغام فيها لا يجوز لأن الياء غير لازمة فلا يكون مثل اتسر واتعد . . . « اهـ .

وقال أبو سعيد السيرافي : حدثنا أبو بكر مبرمان ، قال : سمعت أبا العباس ثعلباً ينشد :

ولا أتمنت على مال ولا ولد إلا يد الخلبوت الخائن الخدعة
انظر ما نقل من جزء فيه تعاليق عن السيرافي في مجموعات مخطوطة في
مكتبات إستانبول ١٠٧ . وفي كلام أبي الدرداء في أبي ذر : « فإن
رسول الله ﷺ كان يتمنه حين لا يتمن أحداً » عن تهذيب الآثار مسند علي (٤)
ص ١٦٠ برقم ٢٦٠ وعلق الشيخ شاکر بأنها « نادرة » انظر كلامه .
(٢٧) قال ابن جني في الخصائص ٢/٢٨٩ (ط ٢) : أنشد ابن الأعرابي :

في داره تقسم الأزواد بينهم كأنما أهله منها الذي أتَّهَلا
والبيت في المحكم ٤/٢٥٥ واللسان (أهـ ل) .
وفي المحكم وعنه في اللسان : في داره . . . أهلنا ، وفيه : أي كأن
أهلنا أهله عنده أي مثلهم فيما يراه من الحق .
(٢٨) بهامش صل ما نصه : « فإنه من الأمن والأهل ، وفاء الفعل منهما همزة ،
ومع ذلك قلب تاء فادغم التاء في التاء » اهـ .

[٢٠] مسألة [في قوله تعالى] ^(١) : ﴿ أَنْ يُنْزَلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [سورة البقرة ٩٠/٢] [قال ^(٢) في كلام له] ^(٣) : « فَأَمَّا ^(٤) قَوْلُهُ : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلْهُ ﴾ [سورة الإسراء ١٧/١٠٥] فَقَوْلُهُ ﴿ بِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ حَالٌ مِنَ الضَّمِير . فَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ وَبِالْحَقِّ نَزَّلْهُ ﴾ ^(٥) = فَيَحْتَمِلُ الْجَارُ فِيهِ ضَرْبَيْنِ ^(٦) : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : نَزَلَ بِالْحَقِّ كَمَا تَقُولُ : نَزَلْتُ بَزِيدٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي نَزَلَ ، يَدُلُّكَ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٧) : ﴿ وَبِالْحَقِّ نَزَّلْهُ ﴾ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ ﴾ ^(٨) [سورة آل عمران ٣/٣] ، وَهَذَا اتِّفَاقٌ

-
- (١) زيادة مني .
- (٢) في الحجة ١٥٩/٢ . ونقل المؤلف بعض كلامه في الجواهر ٢٥٤ ولم يصرح بنقله ، ولخصه في كشف المشكلات ٧٣٦ غير مصرح فيه أيضاً .
- (٣) زيادة مني .
- (٤) في ط : « مسألة . فأما قوله . . . » . وفي صل : « مسألة . أن الله ينزل من فضله . فأما قوله . . . » وفيه خطأ في الآية . ولفظ مطبوعة الحجة مكان « فأما قوله » : « وقال » .
- (٥) قوله « حال من الضمير . . . نزل » ليس في ط .
- (٦) في صل : غيرين ، وهو تحريف ، وفي الجواهر : ضميرين ، وهو تحريف أيضاً .
- (٧) « تعالى » ليس في صل .
- (٨) كان في النسختين والحجة « أنزل عليك الكتاب بالحق » وهو سهو ، فالتلاوة « نزل » ، ووقع صحيح التلاوة في الحجة قبل أسطر قليلة من هذا الموضع =

مِنْ^(٩) مَذْهَبِ الْفَرِيقَيْنِ^(١٠) .

قُلْتُ : الصَّحِيحُ^(١١) : يَدُلُّكَ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ﴾ .

* * *

= منها ، ووقع صحيح التلاوة أيضاً في مطبوعة الجواهر ٢٥٣ !! فإن لم يكن ذلك سهواً وكان أبو علي يريد آية أخرى - وهي ﴿ أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ [سورة الشورى : ١٧/٤٢] - كان ما وقع في الحجة فيه سهو غير ذاك وهو زيادة « عليك » ، ويبعد هذا الاحتمال سياق كلام أبي علي في آيتي آل عمران والإسراء .

(٩) هذا ما في مخطوطة الحجة خم ، وفي المطبوعة عن المخطوطة خك : في .
(١٠) قوله « وهذا اتفاق من مذهب الفريقين » لا أدري ما أراد به . أفيكون « هذا » إشارة إلى إجازة الضربين في الباء : السببية والحال ؟ أَوْ يَكُونُ المعنيُّ بـ « الفريقين » البصريين والكوفيين ، ويكون معنى كلامه أن ذلك مسألة لم يختلف فيها بل اتفق فيها مذهب البصريين والكوفيين ؟ ! ولم أصب للكوفيين قولاً فيه ولا اختلافاً بينهم وبين البصريين . ثم إن احتمال الباء الضربين لا تبلغ أن تكون مسألة بله أن يختلف فيها الفريقان ! ! .

وقد أجزيت فيها القولان ، انظر روح المعاني ١٥ - ١٦ / ٢٣٦ ، ودراسات لأسلوب القرآن ٤٥ / ٢ .

وانظر باء المصاحبة (باء الحال) في كشف المشكلات ٣١ والمصادر المذكورة ثمة .

(١١) هو كما قال .

[٢١] مسألة في قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة البقرة ١٠٢/٢] قال ^(١) : « وإذا كان كل واحد ^(٢) منهما - يعني المُشَدَّدَة والمُخَفَّفَة ^(٣) - تُنافي الأخرى ^(٤) في المَسَاغِ والجَوَاز كانوا كلُّهم قد أَحَسَنَ فيما أَخَذَ به » . قلت : الصَّحِيحُ : لا تُنافي ، فَسَقَطَتْ « لا » من الْكِتَاب ^(٥) ،

(١) في الحجة ١٧٩/٢ - ١٨٠ .

(٢) في صل : واحد ، وهو سهو من الناسخ .

(٣) بهامش صل ما نصه : « المراد بالمشددة والمخففة لكن وكان من الواجب أن يقول « لا ينافي » حتى يتمشى ما قاله من أن كلهم أي كل واحد من القراء قد أحسن فيما أخذ به منهما أعني من لكن ولكنه لأنه إذا كان بينهما منافاة فلا وجه لقوله قد أحسن بل وجب أن يقول قد غلط كل واحد منهم فيما أخذ به . وقد قرئ الحجة مرات وأخذ خطه على ظهر الكتاب بقراءته ولم يعثر على ذلك الغلط » اهـ . وهذا إيضاح من المؤلف علق عنه بعد إملاء الكتاب .

(٤) عبارة الحجة : وإذا كان كل واحد منهما لا ينافي الآخر .

(٥) وهي ثابتة غير ساقطة في المطبوعة عن المخطوطتين المعتمدتين . فإذا صحَّ ما نسبته الجامع إلى نسخ الحجة التي وقف عليها - وبعضها عليه خط أبي علي بقراءته عليه (انظر الحاشية ٣) ، وبعضها مروى من طريق بعض أصحاب أبي علي ومنهم علي بن عيسى الربعي وعبد السلام بن الحسين البصري (انظر كشف المشكلات ١١٤٩) = كان قد أصلح هذا الموضع بعض من كان شديد العناية به وذا بصر فيه ، فزاد « لا » فثبت فيما نسخ عن نسخته ، ومنه المخطوطتان المعتمدتان في تحقيق المطبوعة .

الاستدراك على أبي علي / المسألة ٢١

وَكُلُّهُمْ^(٦) جَرَوْا عَلَى ذَلِكَ .

* * *

(٦) يعني كل من نسخ الحجة ووقف الجامع على نسخهم ، ومنهم بعض أصحاب أبي علي ، انظر الحاشية السالفة (٥) .

[٢٢] مسألة في قوله : ﴿ وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَحْصَابِ الْبَحْرِ ﴾ [سورة البقرة ١١٩/٢]

أَنْشَدَ^(١) أَبْيَاتًا ، وَنَسَبَ بَيْتًا^(٢) مِنْهَا إِلَى أُمِّيَّةِ بْنِ أَبِي^(٣) الصَّلْتِ ، وَهُوَ :

وَسَلْ وَلَا بَأْسَ إِنْ كُنْتَ امْرَأًا عَمِهَا إِنَّ السُّؤَالَ شِفَا مَنْ كَانَ حَيْرَانًا^(٤) «

قُلْتُ : لَيْسَ هَذَا الْبَيْتُ لِأُمِّيَّةَ^(٥) ، إِنَّمَا هُوَ لِأَوْسِ بْنِ مَعْرَاءَ^(٦) فِي

كَلِمَةٍ^(٧) أَوَّلُهَا^(٨) :

(١) في الحجة ٢٠٩/٢ - ٢١٥ .

(٢) في الحجة ٢١٥/٢ .

(٣) « أَبِي » سقط من ط .

(٤) في الحجة : واسأل ولا بأس . وكتب تحت عَمِهَا في صل : متحيرًا ، وضبط

في ط بفتح الميم والصواب كسرهما كما في صل ، وانظر اللسان . وقال أبو

علي في الحجة : « فيشبه أن يكون أراد باسأل : اسأل حتى تتبين

بسؤالك والسؤال إذا خلا من العلم لم يكن شفاء لمن كان حيران ،

إنما يكون شفاء إذا اقترن به العلم والتبيين . . . » اهـ .

(٥) ولم يرد في مجموع ديوانه ولا ملحقاته .

(٦) الْقُرَيْعِيُّ السَّعْدِيُّ التَّمِيمِيُّ .

(٧) لم أجدها فيما بين يدي من مصادر . وتجد أبياتاً منها في طبقات فحول

الشعراء ٧٩ ، وسمط اللآلي ٣٩٥ - ٣٩٦ ، وسفر السعادة ١٩٢ ، وشمس

العلوم ٣٢٦/١ ، ٦٢٧ ، ٦٣١ ، والمقاصد النحوية ١٧/٤ ، والخزانة

١١٨/٤ .

(٨) لم أجد مطلع القصيدة ولا البيتَيْن الآتِيَيْن فيما وقفت عليه من مصادر . =

أَبْلَغُ مَعَدًّا وَخَصَّصُ فِي سَرَائِهِمْ أَنِّي مُخَبِّرُهُمْ عَنْ حَائِنٍ حَانَا^(٩)
ثم قال بأبيات :

فَأَسْأَلُ لَهَازِمَ بَكْرٍ إِنْ لَقِيتَهُمْ عَنَّا وَإِخْوَتَهُمْ ذُهْلَ بَنِ شَيْيَانَا^(١٠)
وَأَسْأَلُ وَلَا تَنْسَ أَمْرًا عَمِيًّا^(١١) إِنْ السُّؤَالَ هُدًى إِنْ كُنْتَ حَيْرَانَا^(١٢)

(٩) سرائهم : أشرافهم ، وسراة كل شيء أعلاه وظهره ووسطه ، وجمعه سَرَوات ، عن اللسان . وحائن حانا : هالك هلك ، عن اللسان ، وكتب تحت البيت في صل : « أي خصص إبلاغ هذا الكلام جماعة في سرائهم » .

(١٠) لهازم بكر : بنو قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دُعَمِي بن جَدِيلَة بن أسد بن ربيعة بن نزار = وبنو تيم اللات بن ثعلبة = وبنو عَجَل بن لُجَيْم بن صعب ، انظر اللباب ٣/ ١٣٧ ، والكمال ٦٠٢ وذكر فيه معهم بنو زَمَان بن مالك بن صعب وأن حنيفة بن لجيم تلهزمت وصارت معهم (وكان في الكامل مازن بن صعب ، انظر التعليق ثمة) ، والنقائض ٤٧ ، ٣٠٥ ، ٧٦٤ ، وذكر فيه معهم عَتْرَة بن أسد بن ربيعة بن نزار . وبكر بن وائل من بني جديلة بن أسد أخي عترة بن أسد ، انظر جمهرة أنساب العرب ٢٩٣ - ٣٠٢ .

وقوله « وإخوتهم ذهل بن شيبان » شيبان هو ابن ثعلبة أخو قيس بن ثعلبة . ويجمع بني قيس وتيم اللات ابني ثعلبة وبني ذهل بن شيبان بن ثعلبة وبني عجل وحنيفة ابني لجيم وبني زَمَان بن مالك = يجمعهم صعب بن علي بن بكر بن وائل ، ويجمع بني صعب بن علي وعَتْرَة أسد بن ربيعة بن نزار .

(١١) كتب تحته في صل : « من العمى » .

(١٢) في صل سقط لفظ بكر من صدر البيت الأول ، ووقع في صدر الثاني : ولا تنس إن .

رواه : « إِنَّ السُّؤَالَ شِفَا » بِالْقَصْرِ ، وَالصَّوَابُ مَا قُلْنَاهُ^(١٣) .

* * *

(١٣) بهامش صل ما نصه : « لَأَنَّ الشِّفَاءَ مَمْدُودٌ ، وَإِنَّمَا يَقْصُرُ عِنْدَ ضَرُورَةٍ مَاسَّةٍ إِلَى ذَلِكَ ، وَهَهُنَا لَا ضَرُورَةَ ، لِأَنَّ الْبَيْتَ رَوَى عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي رَوَاهُ » اهـ وانظر قصر الممدود في ضرورة الشعر ٩٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٩٢ ، وضرائر الشعر ١١٦ ، وموارد البصائر ٢٢٨ .

[٢٣] مسألة في قوله : ﴿ وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيًا ﴾ [سورة البقرة ١٤٨/٢]

قال^(١) : « الإعرابُ . قَوْلُهُ تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيًا ﴾ مَوْضِعُ الْجُمْلَةِ جَرٌّ^(٢) لِكَوْنِهَا وَصْفًا لِلوَجْهَةِ » .

قُلْتُ : قَوْلُهُ « جَرٌّ » خَطَأٌ ، وَإِنَّمَا هُوَ « رَفْعٌ » صِفَةٌ لـ (وجهة)^(٣) .
فإن^(٤) قُلْتُ : إِنَّهُ عَنَى فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿ وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ ﴾^(٥) بِالْإِضَافَةِ =

(١) في الحجة ٢/٢٣٨ .

(٢) كذا وقع في المخطوطة خك من الحجة ، ووقع في المخطوطة خم « رفع » .

(٣) في صل : صفة الوجهة . وكتب بهامش صل ما نصه : « لأنه إذا كان « كل » منوناً يكون ﴿ وَجْهَةٌ ﴾ مرفوعاً (. . . .) يكون موضع ﴿ هُوَ مُوَلِّيًا ﴾ إذا كان صفة « اهـ وموضع النقط كلام غير بين .

(٤) في صل : وإن ، وكأنه في ط كما أثبت .

(٥) وهي قراءة شاذة عزيت إلى ابن عباس في شواذ ابن خالويه ١٠ ، وتفسير ابن أبي حاتم ١/٢٥٧ برقم ١٣٧٨ وعنه في الدر المنثور ٢/٣٣ وعن محققه نقلت الإحالة على تفسير ابن أبي حاتم طبعة بيروت ، وفي المحرر الوجيز ١/٤٥٠ طبعة مصر .

وهي من غير عزو إلى قارئ في معاني القرآن للأخفش ١٦٢ ، وتفسير الطبري ٢/٦٧٨ (ومن محققه أفدت الإحالة على المحرر الوجيز) ، والجواهر ٦٠٠ ، وشرح اللمع للجامع ٢٩٥ ، والبحر ١/٤٣٧ وفيه اضطراب وغلط ، فقد قال أبو حيان أولاً : « وقرأ قوم شاذاً ﴾ ولكل وجهية ﴾ بخفض اللام من كل من غير تنوين ، وجهية بالخفض منوناً على الإضافة . . . » ثم قال بعد في =

فَإِنَّ^(٦) هذا لَا يَسْتَقِيمُ لِأَنَّ مَنْ قَرَأَ ﴿وَجْهَةً﴾ بِالْجَرِّ لَمْ تَكُنِ الْجُمْلَةُ وَصْفًا^(٧) لِأَنَّهُ إِذْ ذَاكَ يَكُونُ اللَّامُ مِنْ صِلَةِ ﴿مَوْلِيَّهَا﴾ وَ﴿هُوَ﴾ مُبْتَدَأٌ وَ﴿مَوْلِيَّهَا﴾ خَبَرُهُ ، والتقدير : اللَّهُ مُوَلِّي التَّوَلِيَةِ كُلِّ وَجْهَةٍ ، فالفاء في ﴿مَوْلِيَّهَا﴾ للمصدر ؛ واللَّامُ في ﴿وَلِكُلِّ﴾ كَاللَّامِ^(٨) فِي قَوْلِهِ ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٩) [سورة يوسف ١٢/٤٣] ، وَأَنْتَ تَفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِ^(١٠) .

= توجيهها : « وأما قراءة من قرأ ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ﴾ على الإضافة . . . وهي معزوة إلى ابن عامر أحد القراء السبعة . . . » إلخ كلامه ، وتابعه تلميذه السمين في الدر المصون ١٧٤/٢ ، وهذا غلط ، فلا اختلاف عن ابن عامر ولا غيره من الجمهور في هذا الحرف أنه ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ﴾ بتنوين « كل » ورفع « وجهه » ، ولهذا ما لم يذكره من صنف في القراءات السبع والعشر وغيرها ، وذكروا أن ابن عامر قرأ ﴿مَوْلَاهَا﴾ بفتح اللام ، فوهم أبو حيان فيما حكاه من نسبة القراءة إليه في الحرف الأول ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ﴾ .

(٦) في ط : لأن ، وهو خطأ .

(٧) أي لم تكن الجملة في قراءته أو عنده وصفاً ، فحذف الضمير المجرور مع الجار أو الظرف العائد من جملة خبر اسم أن في قوله « لأن من قرأ . . . » عليه للعلم به ، وهو جائز ، انظر كشف المشكلات ١٧٠ ، ٢٧٣ .

(٨) في ط : والكلام في لكل كالكلام ، وهو خطأ . وهذه اللام التي تزداد في المفعول هي التي سماها المتأخرون لام التقوية ، انظر مغني اللبيب ٢٨٦ - ٢٨٨ ، والهمع ٢٠٥/٤ ، والمصادر التي أحلنا عليها في كشف المشكلات ٣٥١ ح ٤ .

(٩) انظر كشف المشكلات ٦٠٨ والمصادر المذكورة ثمة .

(١٠) ما ذكره الجامع في توجيه هذه القراءة الشاذة أحد وجهين ذكرهما أبو علي في توجيهها ، قال : « فضمير المؤنث في قوله موليها يحتمل أمرين : أحدهما أن =

= يكون ضمير المصدر الذي هو التولية . . . ويكون ﴿ هو ﴾ ضمير اسم الله تعالى فيكون المعنى : الله مولٌ لكل وجهة تولية ، فأوصل الفعل باللام كما تقول : لزيد ضربتُ و﴿ إِن كُنْتُمْ لِلرُّعْثَةِ يَا تَعْبُرُونَ ﴾ . والآخر أن لا تجعل الهاء ضميراً للتولية ولكن ضميراً لـ « وجهة » . . . وقد تصح هذه القراءة على تقدير حذف المضاف ، وهو أن تقدر : ولكل ذوي وجهة هو مولياها ، فيكون المعنى : الله مولٌ لكل ذوي وجهة وجهتهم . . . » اهـ .

ولا يجوز هذا التقدير في الوجه الثاني لأن مولياً اسم فاعل من فعل متعد إلى اثنين ، وعلى تقدير أبي علي دخلت اللام على المفعول الثاني المتقدم « كل » ، والمفعول الأول هو « ها » المضاف إليه اسم الفاعل « مول » ، وهذه اللام « لام التقوية » لا تدخل على واحد من مفعولي الفعل المتعدي إلى اثنين ، انظر البحر ٤٣٨/١ ، والمغني ٢٨٧ - ٢٨٨ ، والهمع ٢٠٥/٤ . وهذا موضع يستدرك على أبي علي في الحجة ، والجامع إما موافق لأبي علي فيما أجازة فيرد الكلام عليه هو أيضاً ، وإما غير مجيز لما أجازة أبو علي ففاته التنبيه والاستدراك عليه .

[٢٤] مسألة في قوله : ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ [سورة البقرة ١٨٥/٢] قال ^(١) :
 « فَعَلَ وَأَفْعَلَ كَثِيرًا مَا يُسْتَعْمَلُ أَحَدُهُمَا مَوْضِعٌ ^(٢) الْآخِرُ . فَمِنْ ذَلِكَ
 مَا تَقَدَّمَ ^(٣) ذِكْرُهُ مِنْ وَصَى وَأَوْصَى ، وقال النابغة ^(٤) » .
 وَبَيَّضَ الْمَوْضِعَ ^(٥) ، وَإِنَّمَا بَيَّضَهُ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ ^(٦) :
 فَكَمَلْتُ مِائَةً فِيهَا حَمَامَتُهَا وَأَسْرَعْتُ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ أَلْعَدَدِ ^(٧)

-
- (١) في الحجة ٢/ ٢٧٤ - ٢٧٥ .
 (٢) في ط : في موضع . وأثبت ما في صل وهو ما في الحجة .
 (٣) في الحجة ٢/ ٢٢٧ - ٢٢٨ .
 (٤) بيت النابغة ثابت في مطبوعة الحجة ٢/ ٢٧٥ عن أصلها مخطوطة الإسكندرية
 خك ، ومخطوطة مراد ملا خم .
 (٥) بهامش صل ما نصه : « الغرض من هذه المسألة أن أبا علي لما بلغ في الحجة
 إلى ذكر هذا البيت لم يذكره ، وبقيّ الموضع الذي يكتب عليه ذلك أبيض »
 اهـ وكان في صل « ما يذكره » والصواب ما أثبت ، والموضع في مطبوعة
 الحجة عن مخطوطاتها غير مبيّض ، وبيت النابغة فيه . ولست أدري أبيض
 الموضع أبو علي في مخطوطات الحجة الجليلة التي وقف عليها الجامع ، ثم
 أثبتته في نسخته من الحجة من تنبّه عليه ، فثبت فيما نسخ عنها ؟ ! .
 (٦) الذُّبْيَانِيُّ في معلقته د ، ق ١/ ٣١ ص ١٦ (ابن السكيت) ق ١/ ٣٦ ص ٢٥
 (الأعلم) . وشرح القصائد التسع ٧٥٦ ، والعشر ٣٦٠ ، وشرح اللمع للجامع
 ٤١٧ ، وشرح التصريح ١/ ٢٢٥ .
 (٧) الضمير المتصل في « حمامتها » والمستتر في « أسرعت » لـ « فتاة الحي » =

= وهي زرقاء اليمامة التي ذكر النابغة قصتها في الأبيات التي قبل هذا البيت (الأبيات ٢٧ - ٣١) . وذلك أنها نظرت إلى حمام سراع وارد الشمد - وهو الماء القليل - فقالت : ليت لنا هذا الحمام - وكان ستاً وستين - ونصفه - وهو ثلاث وثلاثون - إلى الحمامة التي عندنا ، فكملت الحمامة مائة فعدّوا الحمام فوجدوه كما قالت ، انظر الخزانة ٣٠١ / ٤ .

والْحِسْبَةُ : الجهة التي يحسب منها ، عن الأصمعي ، ويقال : ما أسرع حِسْبَتَهُ أي حسابه ، انظر شرح النحاس وشرح التبريزي .
وأنشد أبو علي البيت شاهداً على أَنَّ فَعَلَ وأَفْعَلَ يستعمل أحدهما مكان الآخر ، ف « كَمَل » في البيت بمعنى « أكمل » .

[٢٥] مسألة في قوله : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ ﴾ [سورة البقرة ١٩١/٢] قال : ^(١)

« وَيُمْكِنُ أَنْ يُرْجَحَ مَنْ قَرَأَ ﴾ ﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ ﴾ قِرَاءَتَهُ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿ تَقْتُلُوهُمْ ﴾ بِأَنَّ قَوْلَهُ : ﴿ وَقَتْلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ [سورة البقرة ١٩٣/٢] نَصٌّ ^(٢)

(١) في الحجة ٢/ ٢٨٥ .

(٢) في مخطوطة الحجة ٢/ ٦٠ خم - وانظر تعليق محقق المطبوعة ٢/ ٢٨٥ - :

« ويمكن أن يرجح من قرأ ﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ ﴾ قراءته على قراءة من قرأ ﴿ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ بأن قوله ﴿ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ ، ﴿ وَقَتْلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ نص على الأمر بالقتال » .

وفي المطبوعة عن المخطوطة ٢/ ٣١١ خك : « ويمكن أن يرجح قراءة من قرأ ﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ ﴾ من أنه على قراءة من قرأ ﴿ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ بأن قوله . . . » إلخ .

فما نسبه الجامع إلى نسخ الحجة « من قرأ ولا تقتلوه » وقع على الصحة في المخطوطتين « ولا تقتلوه » .

وفيما نقله الجامع عن الحجة كما ترى اختلاف عما في المخطوطة خم التي وافقته في بعض ما نقل ، وعما في المخطوطتين اللتين اجتمعتا على شيء لم يقع فيما نقله الجامع .

وما نقله الجامع عن الحجة بعد استبدال ﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ ﴾ بما وقع في مخطوطات الحجة التي وقف عليها الجامع ﴿ ولا تقتلوه ﴾ = مستقيم كل الاستقامة .

وأما ما وقع في المخطوطتين ففيه خلل واضطراب في موضعين :

أولهما قوله « على قراءة من قرأ ﴿ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ » وهذا خطأ لأن ﴿ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ لا اختلاف بين القراء أنها بغير ألف ، نص على ذلك ابن مجاهد =

على الأمر بالقتال»^(٣).

قُلْتُ: الصَّحِيحُ: « مَنْ قَرَأَ ﴿ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ ﴾ ، دُونَ ﴿ تَقَاتِلُوهُمْ ﴾ »^(٤).

* * *

= في السبعة ١٨٠ ، ونقل أبو علي في الحجة ٢٨٥/٢ كلامه ، وصوابه :

﴿ تَقَاتِلُوهُمْ ﴾ كما وقع فيما نقله الجامع .

وثانيهما قوله « بَأَن قَوْلُهُ ﴾ فَاَقْتُلُوهُمْ ﴾ ، وهو زيادة من النسخ - أظن -
مخلّة ، فإن ﴿ فَاَقْتُلُوهُمْ ﴾ أمر بالقتل لا بالقتال ، وأبو علي قال بعد هذا
« ﴿ وَفَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ نصّ على الأمر بالقتال » فنص الحجة فيما نقله
الجامع صحيح بعدما أصلحه .

(٣) بهامش صل ما نصه : « هذا الذي ذكره إنما يتمشى أن لو قال : من قرأ

﴿ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ ﴾ حتى يكون من باب فقاتلوهم . وهو كما قال .

(٤) هو كما قال ، وانظر التعليق (٢) .

[٢٦] مسألة . قال في قوله تعالى : ﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ ^(١) [سورة

البقرة ٢/٢١٩] ، قال ^(٢) : « المَعْنَى : أي في استِحْلَالِهما . أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُحَرَّمَ إِنَّمَا هُوَ بَعْضُ الْمَعَانِي الَّتِي فِيهِمَا » .

قُلْتُ : الصَّوَابُ : « فِي اسْتِعْمَالِهما » ^(٣) ، لِأَنَّ اسْتِحْلَالَ الْمُحَرَّمَ كُفْرٌ ^(٤) .

(١) « قل » ليس في ط .

(٢) في الحجة ٢/٣٠٨ .

(٣) أو « في تعاطيهما » كما في الكشف ١/٢٨٩ (ط دار إحياء التراث) ، وعنه في البحر ٢/١٥٧ ، وروح المعاني ١ - ٢/٦٩٥ .

(٤) كتب تحته في صل : « فلو كان المراد بالضمير في ﴿ فِيهِمَا ﴾ الاستِحْلَالَ لما قال ﴿ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ لِأَنَّ اسْتِحْلَالَهما كفر » .

وقال في الجواهر ٥٠ : « أي في استعمالهما . ووقع في الحجة : في استعمالهما ، وهو فاسد ، لأن استِحْلَالَهما كفرٌ واستعمالهما إثم » اهـ .

وهو استدراك صحيح ، وتقدير الجامع « في استعمالهما » أو تقدير غيره « في تعاطيهما » = هو التقدير السليم المناسب الذي لا مطعن فيه ، وتعليقه فساد تقدير أبي علي بأن استِحْلَالَهما كفر صحيح غير شك ، لأن أبا علي والجامع ممن يرون أَنَّ هذه الآية دالة على تحريم الخمر والميسر ، انظر الحجة .

وذهب قوم إلى أنها لا تدل على التحريم ، انظر الحجة ٢/٣٠٧ - ٣٠٨ ، والبحر المحيط ٢/١٥٧ ، وتفسير الطبري ٣/٦٧٨ ، والفخر الرازي ٦/٤٢ ، =

= والدر المنثور ٢/ ٥٤٤ . وفي تفسير الطبري : « نزلت هذه الآية في الخمر قبل أن يصرح بتحريمها » اهـ . وفي روح المعاني ٢/ ٦٩٥ : « والحق أن الآية ليست نصاً في التحريم » . وفي البحر : « أنزل في الخمر أربع آيات : ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ ﴾ [سورة النحل ١٦/ ٦٧] بمكة ثم هذه الآية [﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾] ، ثم ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ [سورة النساء ٤/ ٤٣] ، ثم ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾ [سورة المائدة ٥/ ٩٠] . قال القفال : ووقع التحريم على هذا الترتيب . . . » اهـ .

فعلى قول من قال : إن الآية لا تدل على التحريم = لا يكون استحلالهما كفراً لأنهما عنده يومئذ حلال ، لكن تقدير أبي علي يبقى فاسداً ، لأن الإثم ليس في استحلال الخمر والميسر ؛ لأن الآية لم تحرمهما عند قائلها ذلك ، وإنما الإثم فيما يلزم عنه من استعمال أو تعاطٍ لهما ، والله أعلم .

[٢٧] مسألة . ذَكَرَ عِدَّةَ آيٍ حُذِفَ فِيهِنَّ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ^(١) الْمُتَقَدِّمَ ذِكْرُهَا ، ثُمَّ قَالَ^(٢) : « كَمَا^(٣) حُذِفَ الْمُضَافُ فِي قَوْلِهِ^(٤) : ﴿ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٌ ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/٣١] ، وَالتَّقْدِيرُ : عَلَى رَجُلٍ مِّنْ رَّجُلِي الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٌ »^(٥) .

قُلْتُ : هَذَا الْكَلَامُ قَدْ يُمَكِّنُ^(٦) حَمْلَهُ عَلَى غَيْرِ حَذْفِ الْمُضَافِ ؛ لِأَنَّ

(١) وهي قوله تعالى : ﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ [سورة البقرة ٢/٢١٩] . وقول الجامع « ذكر عدة آي » الذي ذكره أبو علي إلى آية سورة البقرة = آيتان وهما قوله تعالى : ﴿ نَسِيًا حُوتَهُمَا ﴾ [سورة الكهف ١٨/٦١] ، وقوله : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ ﴾ [سورة الرحمن ٥٥/٢٢] ، ثم ذكر آية سورة الزخرف الآتية .

(٢) في الحجة ٣١١/٢ .

(٣) ليس في ط ؛ وفيها : قال فحذف .

(٤) عبارة الحجة : « . . . وهذا يجوز أن يكون على حذف المضاف ، كأنه : يخرج من أحدهما ، ونسي أحدهما ، فحذف المضاف كما حذف في قوله . . . اهـ .

(٥) وانظر الحجة ١١/٤ و ٢٤٧/٦ ، وما يأتي في المسألة ٤٩ . وكتب تحته في صل : « يريد أن تقدير الآية : على رجلين من القريتين » . وقوله : « والتقدير . . . عظيم » ليس في صل ، فزدته من ط والحجة .

(٦) بل لا يمكن ذلك البتة ، فليس من كلامهم أن يقال : هو رجل من القريتين مكة والطائف ، والمراد رجل واحد من كلتا القريتين ، فلهذا ما قال النحاس في إعراب القرآن ١٠٦/٤ : « وليس الرجل يكون من القريتين » اهـ ، وقال أبو علي في الحجة ١١/٤ : « والرجل إنما يكون من قرية واحدة » ؛ فلا بد =

المَعْنِيَّ به الْأَخْنَسُ^(٧) بَنُ شَرِيقِ الثَّقَفِيِّ ، وَقَدْ تَرَبَّى بِمَكَّةَ ، وَمَوْلَدُهُ فِي

= من تقدير حذف المضاف .

(٧) وقال في كشف المشكلات ١٢٠٨ : « وقال قوم : بل المراد الأخنس بن شريق ، وكان مولده بالطائف وتربيته بمكة ، فأحب المشركون أن تكون النبوة مع الأخنس . وقد ذكرنا ذلك في المسائل التي على أبي علي رحمه الله » اهـ يريد هذا الكتاب « الاستدراك » .

وهذا القول الذي ساقه ههنا في الاستدراك بلا نسبة إلى قائل ، ونسبه إلى « قوم » لم يسمَّ أحداً منهم في كشف المشكلات = صرَّح في الجواهر ٥٧ بنسبته إلى رجل واحد هو « الأسود » يعني أبا محمد الأعرابي المعروف بالأسود الغندجاني (ت ٤٣٦ هـ) . ويوشك أن يكون الأسود قد قال ذلك في كتابه « نزهة الأديب » الذي رد فيه على أبي علي في « التذكرة » حيث كرر أبو علي فيها - أظن - ما قاله في الحجة من أن الآية على حذف المضاف ، ولم ينته إلينا فيما نعلم لا التذكرة ولا نزهة الأديب ، وانتهى إلينا قطعة من تهذيب التذكرة لابن جني ، ولم أصب فيها هذه الآية ولا كلام أبي علي .

وقد نقل الجامع في كشف المشكلات ، مخطوطة طنطا اللوح ١/٢٢ عن الأسود في النزهة ، وسيأتي ذكره في المسألة ٢٩ ص ١٢٨ ، وسيأتي في المسألة ٩٨ ص ٤٦٥ نقله عن « ضالة الأديب » في الرد على ابن الأعرابي في النوادر ، انظر التعليق في ح ٢٩ ثمة .

أنكر الأسود قول أبي علي - وهو قول الجمهور كما قال الجامع في الكشف - أن التقدير على رجل من رجلي القريتين ، أو على رجل من إحدى القريتين = أنكر الأسود قول الجمهور في الآية أنها على حذف المضاف « رجلي القريتين ، إحدى القريتين » ، قال الجامع في الجواهر ٥٧ حاكياً كلامه : « . . . هكذا قالوه ، وأنكره الأسود ، وقال : هذه الآية نزلت في =

الطَّائِفِ ، وكان مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ ، وكان يَنْزِلُ مَكَّةَ ، وهو حَلِيفٌ^(٨) لِبَنِي زُهْرَةَ ، وهو أَحَدُ الْمُنَافِقِينَ ، مُطَاعٌ فِيهِمْ ؛ فَلَمَّا كَانَ [ثَقَفِيًّا]^(٩) مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ ، ثُمَّ^(١٠) نَزَلَ مَكَّةَ = جازَ أَنْ يُقَالَ : على رَجُلٍ مِنَ الْقَرِيَّتَيْنِ عَظِيمٍ ، وهذا ظاهرٌ^(١١) .

= الأخنس بن شريق الثقفي ، وكان من أهل الطائف ، وكان ينزل مكة ، وهو حليف لبني زهرة ، وهو أحد المنافقين مطاع ، فلما كان ثقفياً من أهل الطائف ثم نزل مكة جاز أن يقال : على رجل من القريتين ، وهذا ظاهر « اهـ .
(٨) تحته في صل تفسير للحليف ناقص ، وبعض ألفاظه غير ظاهر . والحليف : المحالف ، من الحِلْف : العهد بين القوم .

وصورة ما كتب تحته في صل « الحليف () يكون محالفاً لغيره ويكون عهده « كذا .

(٩) زيادة من الجواهر .

(١٠) في صل : نحو ، وهو خطأ .

(١١) نعم ، هو ظاهر الفساد والبُطلان . وهو من جرأة الأسود على الأئمة بما يتراءى له . حسب أن المراد على رجل واحد من كلتا القريتين مكة والطائف ، وظن الرجل المناسب الأخنس بن شريق الثقفي فهو « من أهل الطائف وكان ينزل مكة . . » ، فهو عنده من القريتين . وهذا من تطبيق الأسود لم يقله - ولا يقوله - أحد من أهل العلم . ولست أدري كيف رضي الجامع قول الأسود هذا حتى رآه قولاً يستدرك على أبي علي ؟ ! !

والذي روي في الأخنس أنه نزل فيه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَافٍ مَهِينٍ . . . ﴾ [سورة القلم : ١٦-١٠/٦٨] ، انظر تفسير الطبري ٢٣/١٦٠ ، والدر المنثور ١٤/٦٢٧ ، والسيرة النبوية بهامش الروض الأنف ١/٢٢٦ ، والبداية والنهاية ٤/٢٢٠ . وقوله « عظيم » ليس في ط .

والأَخْنَسُ^(١٢) هذا هُوَ أَخْنَسُ بْنُ شَرِيقِ بْنِ عَمْرِو بْنِ وَهْبِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ^(١٣) الثَّقَفِيُّ ، وأُمُّهُ^(١٤) اسْمُهَا رَيْطَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَيْسِ الْقُرَشِيِّ من بني عامرِ ابنِ لُؤَيٍّ .

فَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ^(١٥) : أَنَّ التَّقْدِيرَ : مِنْ رَجُلَيْ الْقَرَيْتَيْنِ^(١٦) = فَأَحَدُهُمَا^(١٧) : الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ ، وَكَانَ رَئِيسَ مَكَّةَ ، ←

(١٢) الأخنس لقب واسمه أُبَيّ .

(١٣) كذا وقع ! وهو وهب بن علاج - واسمه عمير - بن أبي سلمة ، وانظر تمام نسبه في جمهرة النسب لابن الكلبي ٧٧/٢ ، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ٢٦٨ ، والطبقات الكبرى لابن سعد ٧٧/٦ .

(١٤) لم أجد ذكر أمه إلا عند ابن الكلبي ، وفيه أنها أم أناس بنت كعب بن عمر بن سعد بن عوف بن ثقيف .

(١٥) في هذا الموضع من الحجة ٣١١/٢ ، وفي ١١/٤ و ٢٤٧/٦ .

(١٦) هذا لفظ شيخه أبي إسحق الزجاج في معاني القرآن له ٤٠٩/٤ ، وعنه في إعراب القرآن للنحاس ١٠٦/٤ ، والكشاف ٢٥١/٤ ، وعن الكشاف في البحر ١٣/٨ ، وأصل تقدير معناه قول المبرد شيخ الزجاج في الكامل ٦٣١ : على رجل من رجلين من القريتين ، وقول الفراء في معاني القرآن له ٣١/٣ على أحد رجلين .

وقدره الطبري في تفسيره ٥٨٠/٢٠ : من إحدى القريتين ، وكذا في تفسير الثعلبي ٣٢٢/٨ ، واقتصر عليه الجامع في الجواهر ٥٧ ، وكشف المشكلات ١٢٠٨ ، وذكره الزمخشري في الكشاف ٢٥١/٤ ، وأبو حيان في البحر ١٣/٨ .

(١٧) لم يختلفوا في القريتين أنهما مكة والطائف ، واختلفوا في الرجل المعني من أهل مكة والرجل المعني من أهل الطائف :

=

والآخِرُ^(١٨) : أَبُو مَسْعُودٍ الثَّقَفِيُّ ، واسمُهُ عَمْرُو بْنُ عُمَيْرٍ بْنِ عَوْفٍ ، جَدُّ الْمُخْتَارِ^(١٩) . فَأَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي قَوْلِ^(٢٠) الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ :

= فقيل : الرجل المكيّ : الوليد بن المغيرة المخزومي ، عن قتادة والسديّ وهو قول الأكثرين ، وقيل : عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف ، عن مجاهد .

وأما الرجل الطائفي فقد تعددت الأقوال فيه ، فقيل : هو عروة بن مسعود أبو مسعود الثقفي ، عن قتادة وابن زيد وغيرهما = وقيل : حبيب بن عمرو بن عمير الثقفي ، عن ابن عباس وغيره = وقيل : كنانة بن عبد ياليل ، عن مجاهد والسدي = وقيل كنانة بن عبد عمرو بن عمير الثقفي ، عن السدي ، وقيل عمرو بن عمير الثقفي ، عن ابن إسحاق في السيرة .

(١٨) اضطرب كلام الجامع فيه ؛ فسماه هنا أبا مسعود الثقفي عمرو بن عمير بن عوف ، وكذا في السيرة بهامش الروض ٢٢٦/١ ، وسماه في الجواهر وفيما يأتي في المسألة ٤٩ ص ٢١٨ عروة بن مسعود الثقفي ، وسماه في الكشف نعيم بن مسعود الثقفي الأشجعي ، وهو تخطيط نبهت عليه في الكشف .

(١٩) أبو مسعود عمرو أبو جدّه ، وهو المختار بن أبي عبيد بن مسعود بن عمرو بن عمير بن عوف الثقفي ، انظر جمهرة أنساب العرب ٢٦٨ .

(٢٠) قال الفراء : « على أحد رجلين ، عنى نفسه وأبا مسعود الثقفي ، وقال هذا الوليد بن المغيرة المخزومي » اهـ .

وفي السيرة النبوية بهامش الروض ٢٢٦/١ : « والوليد بن المغيرة فقال : أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأُنْزِلَ وَأَنَا كَبِيرٌ قَرِيشٌ وَسَيِّدُهَا وَيَتْرَكَ أَبُو مَسْعُودٍ عَمْرُو بْنُ عَمِيرِ الثَّقَفِيِّ سَيِّدٌ ثَقِيفٌ فَنَحْنُ عَظِيمَا الْقَرِيتَيْنِ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ ، فِيمَا بَلَّغْنِي : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ ﴾ » اهـ . وانظر تفسير الطبري ففيه حكاية أخرى لقول الوليد .

﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ﴾^(٢١) [سورة الزخرف ٤٣ / ٣١] .

* * *

(٢١) قال الإمام الطبري : « لم يضع الله جل وعز لنا الدلالة على الذين عُنوا منهم في كتابه ولا على لسان رسوله ﷺ ، والاختلاف فيه موجود على ما بينت » اهـ .
وقال الشيخ الطباطبائي في الميزان ٩٨ / ١٨ : « . . . ذلك من تطبيق المفسرين ، وإنما قالوا ما قالوا على الإيهام [كذا ، وأراد التوهم] وأرادوا أحد هؤلاء من عظماء القريتين على ما هو ظاهر الآية » اهـ .

[٢٨] مسألة [٢/٣] . قال في هذا الفصل^(١) : « وَسَأَلَ أَحَدُ أَهْلِ النَّظَرِ
عن صِفَةِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ بِالْمُتَكَبِّرِ^(٢) » .
وَبَيَّضَ الْمَوْضِعَ^(٣) ، وما ذَكَرَ ما قال هذا الْمُتَكَلِّمُ . فَوَجَدْتُ قَوْلَ هَذَا
الْمُتَكَلِّمِ فِي « التَّذَكُّرَةِ^(٤) » ، ←

(١) يريد في هذا الجزء من أجزاء كلام أبي علي في قوله تعالى : ﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ
كَبِيرٌ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٩/٢] ، وسلف في المسألتين ٢٦ و ٢٧ استدراك المؤلف
الجامع على موضعين من كلام أبي علي في هذه الآية . وسلف التعليق على
معنى « الفصل » في كلام الجامع في م ٨ ح ١ .

وما نقله الجامع من كلام أبي علي في الحجة وتبييضه جواب من ذكره
بـ « أحد أهل النظر » = خلا منه الأصلان المعتمدان في تحقيق المطبوعة
فخلت منه .

ولعله كان في نسخ الحجة التي وقف عليها الجامع في آخر كلام أبي علي
في ﴿ كَبِيرٌ ﴾ حيث فسره في ٣١٣/٢ .
(٢) في قوله تعالى : ﴿ أَلَسَلَّمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِيمُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ﴾
[سورة الحشر : ٢٣/٥٩] .

وبهامش صل ما نصه : « [تشديد] الباء في قوله المتكبر ليس للتكلف ؛
لأن هذا لا يجوز على الله تعالى » اهـ .

(٣) بهامش صل ما نصه : « يعني بقى الموضع الذي وجب أن يكتب عليه جواب
هذا السائل عن المتكبر أبيض ، ولم يكتب جوابه » اهـ .

(٤) « التذكرة » كتاب كبير جليل من آثار أبي علي التي لم تنته إلينا فيما نعلم ،
وانتهت إلينا قطعة من تهذيب ابن جني له ، ولم أصب كلام أبي علي فيها .

وهو أنه قال : المتكبر بمعنى الكبير^(٥) ، ←

(٥) ما حكاه أبو علي فيما نقله الجامع من تذكرته عمن لم يسمه من أهل النظر : أن المتكبر بمعنى الكبير - وهو قول أبي علي في الحجة ٤١١/٢ - عزاه الواحدي في الوسيط ٢٧٩/٤ إلى أهل المعاني ، ونص أن العرب تضع تفعل موضع فعل . وكون تفعل بمعنى فعل أحد معانيه التي ذكروها ، انظر الكتاب ٢٤٠/٢ ، والارتشاف ١٧٢ ، والهمع ٢٦/٦ .

وظاهر هذا القول أن تفعل المزيد « تكبر » بمعنى فعل المجرد « كبر » بلا زيادة في معناه كقر واستقر وعلا واستعلى ، وليس هذا القول بشيء ، فظاهر اللفظين ناطق بزيادة المتكبر في معنى كبير . وإنما أصر من قال بذلك إلى ما زعمه إرادته نفي ما تدل عليه عنده صيغة تفعل من تكلف عن صفة « المتكبر » من أوصاف الله سبحانه وتعالى .

وعلى أنهم اختلفوا في معنى صيغة تفعل التي بني عليها تكبر ، وفي تفسير المتكبر ، في صفات الله تعالى = فإن ما حكياه : أبو علي والواحدى لا أعرف قائلًا به ، ولم أصبه عند غيرهما .

والظاهر أن التكبر إظهار الكبر ، نص على ذلك أبو هلال العسكري في الفروق ٤٣٧ ، قال : « التكبر : إظهار الكبر مثل التشجع إظهار الشجاعة » ، وهو ظاهر كلام الراغب في المفردات (ك ب ر ٦٩٧ - ٦٩٨) حيث فسّر الكبر والتكبر والاستكبار ، وهو أيضاً ظاهر كلام سيويه ٢٤٠/٢ ، ونص أنه يقال تكبر واستكبر ، قال : « إذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فإنك تقول تفعل ، وذلك تشجع وتبصر وتحلم وتجلد وتمراً . . . أي صار ذا مروءة ، وقال حاتم طيء : تحلم × حتى تحلماً ، وليس هذا بمنزلة تجاهل لأن هذا يطلب أن يصير حليماً . . . » اهـ وانظر = استفعل ههنا قالوا تعظم واستعظم وتكبر واستكبر . . . » اهـ وانظر =

= المخصص ١٨١/١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٨/٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم المجلد ٤/٥٩٢ ، والشيرازيات ١٤٥ ونقل فيه أبو علي بعض كلام سيبويه في تكبر واستكبر وصحَّحه . ف « المتكبر » في صفات الناس مذموم لأن الإنسان شأنه صغير ، وهو متكلف لذلك متشبع يظهر من نفسه ما ليس له ، انظر الفروق ٤٣٧ ، والمفردات ٦٩٧ ، والكامل ٤٦٦ ، وتفسير الفخر الرازي ٥/١٥ . وقد يكون إظهار الكبر على الغير بحق ، قال الفخر الرازي ٥/١٥ : « فإن للمحق أن يتكبر على المبطل ، وفي الكلام المشهور : التكبر على المتكبر صدقة » اهـ فجعلهما الزمخشري - أعني تكبر واستكبر - من هذا المعنى « تكلف الشيء وتعاطيه » انظر شرح ابن يعيش ١٦١/٧ .
وأما في صفات الله تعالى فقد قيل في تفسير صيغة « تفعل » والوصف من أقوال :

الأول قيل : إن تفعل ههنا استعملت « في لازم التكلف ، وهو القوة لأن الفعل الصادر عن تأنق وتكلف يكون أتقن » عن التحرير والتنوير ١٢٣/٢٨ ، ونحوه في روح المعاني ٢٧ - ٣٥٩/٢٨ .

الثاني قيل - وهو قول أبي هلال العسكري في الفروق ٤٣٨ - : التكبر « في صفات الله تعالى بمعنى أنه يحق له أن يعتقد أنه الكبير » اهـ فكأن « تفعل » عنده بمعنى « الاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله » ، وهو من معاني « استفعل » ، فجاء تفعل بمعنى استفعل ، يقال « استكبر وتكبر أي اعتقد في نفسه أنها كبيرة » عن الرضي في شرح الشافية ١٠٦/١ . وقال الفخر الرازي ٥/١٥ : « وصفة التكبر صفة ذم في جميع العباد ، وصفة مدح في الله جل جلاله لأنه يستحق إظهار ذلك على من سواه ، لأن ذلك في حقه حق وفي حق غيره باطل » اهـ .

وليس من باب التشجيع^(٦) ، وإنما هو كـ « قَرَّ » و « اسْتَقَرَّ » و « عَلَا »

= فقيل : المتكبر في صفات الله : المستحق لصفات التعظيم ، عن مجمع البيان ٤٩٥/٩ ، وقيل : البليغ الكبرياء ، عن الكشاف ٥٠٩/٤ وأساس البلاغة ، وقيل : الشديد الكبرياء ، عن التحرير والتنوير ١٢٣/٢٨ ، وقيل : المبالغ في الكبر والعظمة ، عن البحر ٢٥١/٨ ، وروح المعاني ٣٥٩/٢٨ ، وقيل : ذو الكبرياء ، عن ابن الأنباري في الزاهر ٨٠/١ (ط البشائر) ، وقيل غير ذلك . وتفسيره بما تقتضيه زيادة المبنى في صيغته من زيادة المعنى فيه وقوته ومبالغته = أصح وأجود وأوفق .

وقيل : المتكبر عن ظلم العباد ، عن الزجاج في معاني القرآن له ١٥١/٥ ، وقيل : المتعالي عن صفات الخلق ، عن الخطابي في شأن الدعاء ٤٨ ، وقيل : المتكبر عن كل شر (أو سوء) ، عن قتادة في تفسير الطبري ٥٥٥/٢٢ ، والبغوي ٣٦٩/٤ ، وانظر المصادر السالفة ، وقيل : المتعظم عما لا يليق به ، انظر مجمع البيان وتفسير البغوي ، وقيل غير ذلك .

الثالث : قيل - وهو قول الخطابي في شأن الدعاء ٤٨ - : « التاء في المتكبر تاء التفرد والتخصُّص بالكبر ، لا تاء التعاطي والتكلف » اهـ وهذا القول ذكره ابن الأثير في النهاية (الجامع في غريب الحديث ٦٢٠/٤ - ٦٢١) وعنه في اللسان (ك ب ر) ولم يعزه . وليس للتاء هذا المعنى في معاني تفعل ، وإنما هو شيء قيل لمناسبة صفة الله تعالى . وفي ط : يعني الكبير . (٦) أي باب ما جاء على « تفعل » للتكلف ، ومنه التشجيع : تكلف الشجاعة . قال أبو علي في الحجة ٤١١/٢ : « ليس [المتكبر] على حد تكبر زيد : إذا تعاطى الكبر » . والله سبحانه وتعالى « بريء من التكلف الذي تؤذن به الصيغة » كما قال صاحب روح المعاني ٣٥٩/٢٨ .

والصحيح - والله أعلم - أن صيغة تفعل التي بني عليها تشجيع تدل على الإظهار ، أي إظهار الشجاعة ، وقد يكون من يظهر ذلك متحققاً فيه معناه ، =

و« استَعْلَى »^(٧) ، وَقَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ^(٨) :

تَجَبَّرَ بَعْدَ الْأَكْلِ فَهُوَ نَمِصٌّ^(٩)

= فيظهر من نفسه ما اكتسبه من صفته ، وقد يكون متكلفاً له متشبّعاً ، فيظهر من نفسه ما ليس له .

فمن طلب الحلم والمروءة وتحراهما وأراد حصولهما فيه فقد يصير ذا حلم ومروءة ، فيقال تحلّم وتمراً : إذا أظهر ما في نفسه من الحلم والمروءة = وقد يكون متكلفاً لذلك متشبّعاً ، فيظهر من نفسه ما ليس له .

والإظهار في تفعّل غير الإظهار في تفاعل كتجاهل ، فالمتجاهل يُري من نفسه ما ليس فيه منه شيء أصلاً ، انظر شرح الشافية ١٠٢/١ ، وما نقلناه من كلام سيوييه في الحاشية (٥) .

(٧) قال سيوييه ٢٤٠/٢ : « وقالوا : قرّ واستقرّ . . . يريدون بهما شيئاً واحداً . . وأما علا قرنه واستعلاه فإنه مثل قرّ واستقرّ . . . تقول استعليته لا تريد إلا معنى علوته » اهـ وانظر شرح المفصل ١٦١/٧ ، والمخصص ١٨١/١٤ - ١٨٢ ، والحجة ٣٣٨/٢ ، ولا بد في استفعل من مبالغة كما قال الرضي في شرح الشافية ١١٠/١ .

(٨) ديوانه ق ١٦/٣١ ص ١٨١ (الأعلم) ق ١٦/٣٥ ص ٦١٦ (السكري) ، والزاهر ١٨٠/١ (ط الرسالة) ، واللسان (ج ب ر ، ن م ص) ، وهو بلا نسبة في الجمهرة ٨٩٩ ، والإبدال لأبي الطيب ٣٨٨/٢ .
(٩) صدره :

وَيَأْكُلْنَ مِنْ قَوْ لُعَاعَا وَرِبَّةَ

« يأكلن » : الضمير للآتن : حمر الوحش النشيطات اللاتي ذكرهن في البيت ١٢ ، يطاردهن جأبٌ : حمار غليظ من حمر الوحش . « من قوّ » : وادٍ بالعقيق عقيق بني عقيل بين قيد والنّجاج ، وهو منزل للقاصد إلى المدينة من البصرة ، يرحل من النّجاج فينزل قوّاً ، عن معجم البلدان ٤١٥/٤ ، ومعجم =

زَعَمُوا أَنَّهُ وَصَفَ كَلَاءً بِأَنَّهُ قَدْ رُعِيَ ، ثُمَّ عَادَ شَيْءٌ مِنْهُ بَعْدَ الرَّعْيِ ^(١٠) ،
فهذا بِمَعْنَى جَبَرٍ فَهُوَ جَابِرٌ ^(١١) ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ صَارَ جَبَّارًا
كَالنَّخْلَةِ ^(١٢) ؛ وَقَوْلُهُ « نَمِصْ » يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، أَيْ يُنْمَصُ ^(١٣) بِالرَّعْيِ
لأنَّه طَالَ طَوْلًا مُفْرِطًا ، أَيْ يَعُودُ بِقَدْرِ مَا يُمَكِّنُ أَخْذَهُ .

= ما استعجم ١١٠٣ . « لُعَاعاً » : اللعاع : بقل ناعمٌ في أول ما يبدو رقيقٌ ثم
يغلظ ، واحدته لُعَاعَةٌ ، عن اللسان . « وَرَبَّةٌ » : الربة : اسم لعدة من النبات
لا تهيج في الصيف تبقى خضرتها شتاءً وصيفاً ، ومنه الحُلْبُ والرُّخَامِي
والمَكْرُ والعَلْقَى ، عن اللسان . « تجبر » النبت : نبت بعد الأكل ونبت في
يابسه الرطب عن اللسان (وانظر المتن) . « نَمِصْ » : النَمَصُ والنَمِصُ : أول
ما يبدو من النبات فتنتفه ، وقيل : هو ما أمكنك جزؤه ، عن اللسان .

(١٠) في اللسان (ن م ص) : يصف نباتاً قد رعته الماشية فجردته ، ثم نبت بقدر
ما يمكن أخذه ، أي بقدر ما ينتف ويجزأه .

(١١) إن صح أنهم قالوا جبر بهذا المعنى ، ولم يذكر في المعجمات . ولعله - إن
صح - من قولهم : جبر الله مصيبيته فجبر : أي رد الله عليه ما ذهب منه أو
عوضه عنه ، وأصله من جبر الكسر ، عن اللسان .

والظاهر أن تجبر النبت من باب تفعل لما يكون عملاً بعد عمل في مهلة
(العمل المتكرر في مهلة أو لمطاوعة فَعَلَ من قولهم جبر العظم فتجبر) ، انظر
معاني تفعل في الكتاب ٢/٢٤١ ، والمخصص ١٤/١٨٢ ، وشرح الشافية
١/١٠٥ - ١٠٦ .

(١٢) الجبَّار من النخل : الطويل الذي فات يد المتناول ، عن اللسان . وبهامش
صل ما نصه : « تجبر في البيت على معنى أن الكلاً جبر ما تطرق إليه من
النقصان بالأكل ، لأن التكلف لا يتصور في حق الكلاً » اهـ .

(١٣) ينتف ويؤخذ وينقص ، من نَمَصَ شعره يَنِمِصُه نَمَصاً : نتفه ، عن اللسان .
وضبط في صل : يَنِمِصُ ، وفي ط : يُنِمِصُ ، وكلاهما خطأ .

[٢٩] مسألة في قوله : ﴿ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٢٢] أنشد^(١) لابن

أَحْمَرَ^(٢) في هذا الفصل^(٣) :

طَرَحْنَا إِزَارًا فَوْقَهَا أَيَزْنِيَّةً عَلَى مَنْهَلٍ مِنْ قَدْقَدَاءَ وَمَوْرِدٍ^(٤)

(١) في الحجة ٢/٣٢٦ .

(٢) البيت أورده جامع شعر ابن أحمر فيه ص ٥٠ نقلاً عن معجم ما استعجم (فدقاء) ١٠١٥ ، وروايته فيه :

طرحنا فوقها أيبينية على مصدر من فدقاء ومورد

كذا وقع بإسقاط الجزء الأول من الصدر « فَعُولُ » وهو قوله « ونحن » .
وعجز البيت في اللسان (ق د د) عن المحكم ٧٣/٦ برواية الحجة . وفي
المحكم وعنه في اللسان : « على منهل من قَدْقَدَاءَ . . . وقد تفتح » .

(٣) أي في هذا الجزء من أجزاء كلام أبي علي . وسلف التعليق في م ٨ ص ٣٨ ح ١
على معنى «الفصل» في كلام الجامع فيما وقف فيه من كلام أبي علي في الحجة .

(٤) قَدْقَدَاءَ بفتح القافين هذا ضبط ط ومطبوعة الحجة عن المخطوطة ٣٥٩/٢
خك ، وضبط بضمهما ضبط قلم في معجم البلدان ٣١١/٤ ، وهو كذلك عن
أبي علي في اللسان (ق د د) وفيه أن القاف قد تفتح ، وفي القاموس أنه بالضم
ويفتح .

ووقع في مخطوطة الحجة ٩٣/٢ خم « قَدْقَدَاءَ » بفاءين ، لكن ضبط بضم
الفاء الثانية مع فتح الأولى ، وهو خطأ صوابه بالفتح فيهما ، وكذا وقع بفتح
الفاءين في معجم ما استعجم ١٠١٥ وحكى ضمهما عن ابن السكيت .

وَفُعْلَلَاءَ ، بفتح الفاء واللام ، وبضمهما - من أبنية كلامهم ، وليس في الكلام
فَعْلَلٌ ولا فَعْلَلَاءَ بضم اللام مع فتح الفاء ، انظر الكتاب ٣٣٥/٢ ، ٣٣٨ . =

وَالصَّحِيحُ :

وَنَحْنُ طَرَحْنَا فَوْقَهَا أُبَيْنِيَّةً عَلَى مَصْدَرٍ^(٥)
لأنَّ « أُبَيْنِيَّةً » : الرَّمَّاحُ^(٦) ، وَأَمَّا « الْأُبَيْنِيَّةُ » فَالْثِّيَابُ [تُنْسَبُ إِلَى
عَدَنِ أَبَيْنَ وَإِبِينِ]^(٧) ، وَالْفَتْحُ ←

= وفي معجم ما استعجم أنه ماء معروف ، وفي معجم البلدان أنه من البلاد
اليمانية ، عن نصر ، هذا ما ذكر فيه بلا تعيين ولا تحديد .

ووقع في صل : قرءاء مصحفاً وغير مضبوط .

استشهد أبو علي بالبيت على تأنيث الإزار ، وهو يذكر ويؤنث ، انظر
اللسان (أزر) ، وأضداد أبي حاتم ١٩٤ (عبد القادر) ، وفيه أن الأصمعي
لا يعرف الإزار إلا مذكراً .
(٥) هذه روايته في معجم ما استعجم وعنه في شعره إلا « ونحن » الذي سقط منه
فيهما .

وبهامش صل ما نصه : « أي كان موضع منهل [مصدر ، وموضع] أبينية
أبينية » اهـ وما بين حاصرتين غير واضح في المصورة فقدرته .

والمصدر : مكان الصدر وهو الرجوع عن الماء بعد وروده ، والمورد :
مكان ورود الماء ، وهو بلوغه والإشراف عليه ، دخله أو لم يدخله ، انظر
اللسان (ص در ، ورد) .

(٦) يقال : رمح يَزْنِي وَيَزَانِي وَأَزَانِي وَأُزْنِي : منسوب إلى ذي يَزَن أحد الأذواء
من ملوك حمير اليمنية ، عن اللسان (ي ز ن) .

(٧) زيادة من ط .

وحكى اللغتين فيه أبو حاتم في الأبنية له ٢٩ ، ونقل عنه أنه سأل شيخه =

أَجُودٌ^(٨) فيما ذَكَرَ ←

= أبا عبيدة عنه ، فقال : « إيين وأيين جميعاً » انظر أبنية الزبيدي ١٠٧ ، ومعجم ما استعجم ١٠٣ ، ومعجم البلدان ٨٦/١ . وفي الأمكنة لأبي الفتح الإسكندري ٥٨/١ أن الخليل حكى فيه اللغتين ، واللغتان في اللسان (ب ي ن) ، وليس في العين ، ولم يذكر في المصادر أنه عن الخليل .

(٨) اقتصر نشوان في شمس العلوم ٤٧٩ على الكسر ، واقتصر الحازمي في الأماكن له ٣٦/١ على الفتح . وفي معجم البلدان : « ولا يعرف أهل اليمن غير الفتح » اهـ وهو غريب جداً مع خلو « شمس العلوم » عن ذكر الفتح فيه واقتصره على الكسر ، وصاحبه نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت ٥٧٣ هـ) من كبار علماء اليمن باللغة ، وهو فيه شديد العناية بأخبار اليمن ، وقد استخرج كثيراً منها د . عظيم الدين أحمد في « منتخبات في أخبار اليمن من كتاب شمس العلوم » .

وقال الزبيدي في أبنيته ١٢٠ « ولا أعلم إيين بالكسر » يعني الاسم الذي أضيفت إليه عدن وكان قد حكى اللغتين فيه ١٠٧ ، ومن علم حجة على من لم يعلم .

وبهذا يسقط ما ذكره الأسود أن الفتح أجود .

وإيين الذي تنسب إليه عدن ملك من ملوك حمير ، وهو ذو إيين بن ذي يَقدُم بن الصَّوَّار بن عبد شمس بن وائل بن الغوث ، انظر معجم ما استعجم ١٠٣ ، وشمس العلوم ٤٧٩/١ .

وقيل : نسبت إلى أئين بن زهير بن أيمن بن الهميسع بن حمير بن سبأ ، انظر الأماكن للحازمي ٣٦/١ ، ومعجم البلدان ٨٦/١ ، وانظر ما علقناه في أبنية أبي حاتم ٢٩ ح ٤٧ .

وعدن إيين : مخلاف باليمن منه عدن ، قال الهمداني : « عدن جنوبية =

الأسود^(٩) . وذكرها سيبويه^(١٠) مع الإشفى والإنفحة^(١١) .

* * *

= تهامية ، وهو أقدم أسواق العرب ، وهو ساحل يحيط به جبل « عن معجم البلدان (إبين) ٨٦/١ ، و(عدن) ٨٩/٤ .
(٩) الأسود: لقب أبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي الغندجاني (ت ٤٣٦هـ)، انظر ما علقناه في م ٢٧ ص ١١٤ ح ٧ .

ولعل كتابه الذي نقل منه الجامع ولم يسمّه = هو « أسماء الأماكن » ، وذكر ياقوت في مقدمة معجم البلدان ١١/١ أن له كتاباً في « مياه العرب » ، ونقل عن الغندجاني في مواضع من معجمه (انظر فهارس معجم البلدان ٨٨/١ - ٨٩ برسم الحسن بن أحمد . . .) . ويغلب على ظني أنهما كتاب واحد اشتمل على أسماء الأمكنة والمياه والجبال ونحوها ، وذلك معروف في موضوع مصنفات هذا الفن .

(١٠) في الكتاب ٣١٦/٢ ، وانظر أبنية أبي حاتم ٢٩ والمصادر التي ذكرناها ثمة .
(١١) الإشفى : آلة الإسكاف يخرز به الأسقية والمزاود والقرب وأشباهاها ، عن اللسان . والإنفحة : شيء يخرج من بطن ذي الكرش أصفر ، يعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغلظ كالجبين ، عن اللسان (ن ف ح) .

[٣٠] مسألة [في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَظْهَرَنَّ ﴾] [سورة البقرة ٢/٢٢٢] (١)

أَنشَدَ أَبُو عَلِيٍّ (٢) بَيْتًا الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلُ مِنْهُ لَا بِنِ الرُّقَيَّاتِ ، وَالْمِصْرَاعِ الثَّانِي مِنْهُ لِحَمْزَةِ ابْنِ بَيْضِ الْحَنْفِيِّ ، وَهُوَ :

أُمُّكَ بَيْضَاءُ مِنْ قُضَاعَةٍ [قَدْ] (٣) نَمَتْ لَهَا الْأُمَّهَاتُ وَالنَّضْدُ

الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلُ لَا بِنِ الرُّقَيَّاتِ (٤) يَمْدَحُ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ :

أُمُّكَ بَيْضَاءُ مِنْ قُضَاعَةٍ فِي أَلْ سَبَيْتِ الَّذِي يُسْتَظَلُّ فِي طُنْبِهِ (٥)

وَأَمَّا الثَّانِي فَلِحَمْزَةِ (٦) يَمْدَحُ سُلَيْمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ :

(١) زيادة مني .

(٢) في الحجة ٢/ ٣٢٨ .

(٣) سقط من النسختين ، وهو ثابت في الحجة .

(٤) عبد الله بن قيس الرقيات ديوانه ق ٣/ ١٤ ص ١٤ . وهو بلا نسبة في اللسان (ب ي ض) .

(٥) أمك : الكاف للمدوح عبد العزيز بن مروان ، وأمه : ليلى بنت زَبَّان بن الأصْبَغ بن عمرو بن ثعلبة بن الحارث بن حصن بن ضمضم بن عدي بن جَنَاب بن هُبَل بن عبد الله بن كنانة من بني ثور بن كلب بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحافي بن قضاعة ، انظر جمهرة أنساب العرب ٨٧ ، ٤٥٦ . والقُضَاعِي نسبة إلى قضاعة ، واختلف فيه ، فقليل : قضاعة بن مالك بن عمرو بن مرة بن زيد بن مالك بن حمير بن سبأ ، وقيل غير ذلك ، انظر جمهرة أنساب العرب ٤٤٠ ، وعجالة المبتدي ١٠٥ .

(٦) البيت ثالث أربعة أبيات أوردها صاحب الأغاني ١٦/ ١٣٢ في ترجمة حمزة بن =

أُمُّكَ عَبْسِيَّةٌ مُهَذَّبَةٌ نَمَتْ لَهَا الْأُمَهَاتُ وَالنَّضْدُ^(٧)
وقد ذَكَرْتُهُ فِي « الْأَبْيَات »^(٨) .

* * *

= بيض الحنفي ، ووقع في المطبوعة تصحيف وتحريف ، انظر التعليق التالي .
وبيض بكسر الباء ، انظر فوات الوفيات ١/ ٣٩٥ .

(٧) أمك : الكاف للمدوح سليمان بن عبد الملك . عبسيّة : من بني عبس ،
ووقع في الأغاني عنسية بالنون مصحفاً . وأم سليمان هي ولادة بنت
العباس بن جزء بن الحارث بن زهير بن جذيمة بن رواحة بن ربيعة بن
مازن بن الحارث بن قُطَيْعَة بن عبس . والعَبْسِيّ نسبة إلى عبس بن بغض بن
ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان بن مضر ، انظر جمهرة أنساب العرب
٢٥١ ، ٩١ .

نمت لها : في الأغاني : طابت لها . والنَّضْدُ : في الأغاني : والقصد
محرفاً ، والنضد : الأعمام والأخوال المتقدمون في الشرف ، والجمع
أنضاد ، عن اللسان .

(٨) يعني « أبيات الكتاب » كتاب الحجة ، انظر م ٥ ص ٣٢ ح ٩ .

[٣١] مسألة . قال^(١) في قوله تعالى : ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾

[سورة البقرة ٢/٢٣٣] : « وَجْهٌ قَوْلٍ مَنْ رَفَعَ^(٢) أَنْ قَبْلَهُ مَرْفُوعًا ، وهو قوله ﴿ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٣٣] ، فَإِنْ أَتْبَعْتَهُ مَا قَبْلَهُ كَانَ أَحْسَنَ لِتَشَابُهِ اللَّفْظِ^(٣) .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ ذَلِكَ خَبَرٌ ، وهذا أَمْرٌ^(٤) = قِيلَ : فالأمر قد يجيء على

(١) في الحجة ٢/٣٣٣ .

(٢) قرأ ﴿ لَا تُضَارَّ ﴾ بالرفع أبو عمرو وابن كثير من السبعة ، انظر السبعة ١٨٣ ، والنشر ٢/٢٧٧ .

(٣) في ط : فَإِنْ أَتْبَعْتَهُ مَا قَبْلَهُ حَسَنَ لِتَشَابُهِ اللَّفْظِ ، وأثبت ما في صل ، وهو ما في الحجة .

وقال ابو حيان في البحر ٢/٢١٤ : « وهذه القراءة مناسبة لما قبلها من قوله ﴿ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ لاشتراك الجملتين في الرفع ، وإن اختلف معناهما ، لأن الأولى خبرية لفظاً ومعنى ، وهذه خبرية لفظاً نهيية في المعنى » .

(٤) ما ذهب إليه أبو علي هنا في الحجة أن قوله تعالى ﴿ لَا تُضَارَّ ﴾ بالرفع على لفظ الخبر والمعنى معنى الأمر (النهي) - وهو ما قاله في الإغفال ١/٣٦٢ ، ٣٨٤ و ٥٧/٢ ، والتذكرة (تهذيبها لابن جني اللوح ٥٩/٢) = هو قول شيخه أبي إسحق الزجاج في معاني القرآن له ١/٣١٣ ، ووافقه النحاس في إعراب القرآن ١/٣١٦ - ٣١٧ ، وابن جني في الخصائص ٢/٣٠٣ (ط ٢) ، والواحدي في الوسيط ١/٣٤٢ ، وغيرهم ، انظر كشف المشكلات ١٦٨ ، =

لَفْظِ الْخَبَرِ فِي التَّنْزِيلِ . أَلَا تَرَى قَوْلَهُ ^(٥) : ﴿وَالْمُطَلَقَتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ ^(٦) [سورة البقرة ٢/٢٢٨] .

[قُلْتُ] ^(٧) : قَالَ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى [بْنِ] ^(٨) الرُّمَّانِي : « قَالَ الْكِسَائِيُّ

= والجواهر ٨٢٢ ، وتفسير الفخر الرازي ١٣١/٦ ، والبحر ٢/٢١٤ ، وشرح المفصل ١٢٨/٩ .

قال النحاس : « جعله خبراً بمعنى النهي ، وهذا مجاز ، والأول [يعني لا تضار ، بفتح الراء] حقيقة » اهـ .

وذهب الطبري في تفسيره ٤/٢١٤ إلى أن من قرأ بالرفع « لم تحتل قراءته معنى النهي . . . » اهـ .

(٥) عبارة أبي علي : أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ ﴿وَالْمُطَلَقَتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ وقوله وهذا النحو = مثل ذلك ؟ ؟ . . . » اهـ .

(٦) انظر الكلام عليها في شرح اللمع للجامع ٤٣٣ ، والجواهر له ٨٢٢ ، وأما ابن الشجري ١/٣٩٢ ، ٤١٢ ، والبحر ٢/١٨٥ ، وروح المعاني ٢/٧١٦ ، والتحرير والتنوير ٢/٣٨٨ .

قوله « يتربصن » خبر في معنى الأمر أي ليتربصن . وقيل : هو خبر على بابه ، انظر البحر .

في القرطبي ٣/١١٢ : وهذا خبر والمراد به الأمر . . . هذا قول أهل اللسان من غير خلاف بينهم فيما ذكر ابن الشجري . ابن العربي : وهذا باطل ، وإنما هو خبر عن حكم الشرع ، فإن وجدت مطلقة لا تربص فليس من الشرع إلخ ، وانظر البحر .

(٧) زيادة مني .

(٨) في صل ، علي بن عيسى الرمانى ، وهو المعروف في ذكره ، انظر الرمانى =

والفراء^(٩) : يَجُوزُ رَفْعُ ﴿لَا تُضَارُّ﴾ على نَسَقِ ﴿لَا تُكَلِّفُ﴾ . وهو غَلَطٌ^(١٠) لَأَنَّ^(١١) النَّسَقَ بـ « لا » إِنَّمَا هو على إِخْرَاجِ الثَّانِي مِمَّا دَخَلَ فِيهِ

= النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٥١ (ط ٢) . وما بين حاصرتين من ط ، وسيدكره المؤلف في آخر كلامه بـ « ابن الرمانى » .

والظاهر أن الجامع نقل كلام الرمانى من تفسير القرآن له ، ولم ينته إلينا إلا قطعة منه ، انظر الرمانى النحوي ٩٦ (ط ٢) .

(٩) ما عناه الرمانى إلى الكسائى والفراء لم أصبه فيما بين يدي من المصادر والمظان . والذي في معاني القرآن للفراء ١٤٩/١ - ١٥٠ : « ولا يجوز رفع الرء على نية الجزم ، ولكنه ترفعه على الخبر . . . » اهـ وانظر ٢٠٥/١ أيضاً ، وليس في كلامه ذكر للنسق .

(١٠) منك لا منهما ، فغلطتهما وأنت الغالط في تفسير ما حكيتنه من قول الكسائى والفراء أَنَّ ﴿لَا تُضَارُّ﴾ بالرفع نسق على ﴿لَا تُكَلِّفُ﴾ ، فما نسبته إليهما من كون « لا » حرف نسق = وهم منك غريب جداً ، ولا أدري كيف زلّ فيه مثل الرمانى الجليل .

ولم يخطر ببال أحد علمته - ولا يخطر مثله ببال أحد - أن يكون « لا » في ﴿لَا تُضَارُّ﴾ حرف نسق « عطف » على ﴿لَا تُكَلِّفُ﴾ لأشياء ، منها أن الفعل المتقدم ﴿لَا تُكَلِّفُ﴾ منفي ، فكيف يستقيم لمتوهم أن يتوهم أن يعطف بـ « لا » على منفي قبلها وهو كما قال الرمانى نفسه « لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول » ؟ ! فما من أحد يقول : لا يقرأ زيدٌ لا يكتب على إرادة العطف بـ « لا » لفساد ذلك من جميع وجوه الفساد ! فكيف بالإمامين الجليلين الكسائى والفراء ؟ . وانظر ما يأتي من التعليق على استعمال « النسق » في كلام غير الكسائى والفراء .

(١١) تعليل صحيح لنسبة الغلط إلى ما توهمه الرمانى من معنى كلامهما ، انظر =

الأوّل ، نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا لَا عَمْرًا ، وَيَقُومُ زَيْدٌ لَا يَقْعُدُ عَمْرُو ؛ فلا يَجُوزُ على النَّسَقِ ، ولكن يُرْفَعُ على اسْتِثْنَاءِ النَّفْيِ بـ « لا » . وكذلك ﴿لَا تُضَارُّ﴾ مُسْتَأْنَفٌ^(١٢) في اللَّفْظِ مُتَّصِلٌ في الْمَعْنَى .

وهذا صَحِيحٌ^(١٣) لَا يُخَالِفُ قَوْلَ أَبِي عَلِيٍّ : تُتْبَعُهُ^(١٤) مَا

= معنى « لا » العاطفة في شرح اللمع للجامع ٥٨٠ ، وارتشاف الضرب ١٩٩٦/٤ ، ورصف المباني ٣٢٩ - ٣٣٠ ، والمغني ٣١٨ ، وغيرها .

(١٢) كون ﴿لَا تُضَارُّ﴾ بالرفع مستأنفاً هو القول الذي لا يجوز غيره ، انظر البحر ٢١٦/٢ ، وروح المعاني ٧٣٦/٢ ، والتحريير والتنوير ٤٣٣/٢ - ٤٣٤ .

قال صاحب التحرير : « . . . ولم تعطف على التي قبلها تنبيهاً على أنها مقصودة لذاتها ، فإنها تشريع مستقل ، وليس فيها معنى التعليل الذي في الجملة قبلها ، بل هي كالتفريع على جملة ﴿لَا تُكَلِّفُ﴾ ولما جاءت جملة ﴿لَا تُضَارُّ﴾ بدون عطف علمنا أنها استثناء ثان مما قبله . . . » اهـ ، وانظر روح المعاني والبحر ، والكشاف ٣٠٨/١ .

(١٣) اشتغل الجامع بتصحيح كلام الرماني في استعمال « لا » في العطف ، وفي توجيه قراءة الرفع ﴿لَا تُضَارُّ﴾ ، وفي أنه لا يخالف قول أبي علي = وترك التنبيه على غلط الرماني في تغليظه قول الكسائي والفراء ! ولا أدري كيف سكتَ عن ذلك ، وقعد عن بيان صحة لفظهما وأنهما استعمالاً « النسق » بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي كما استعمل هو نفسه لفظ «العطف» في كشف المشكلات ١٦٨ كذلك . واتجه ظني حين علقت عليه (عام ١٩٨٧) إلى المعنى الاصطلاحي ، فقلت في التعليق عليه : « كذا قال ! ولا عطف ، والكلام مستأنف » اهـ وهو ظن باطل ، والحق ما ذكرته ههنا .

(١٤) في صل : يتبعه ، وهو تصحيف صوابه من ط . ولفظ الحجة : « فإن أتبعته ما قبله . . . » انظر الحجة وما نقله الجامع منه قبل قليل .

قَبْلَهُ^(١٥) ، لَأَنَّهُ يَعْنِي فِي مَعْنَى الْخَبَرِ دُونَ النَّهْيِ^(١٦) ، وَلَمْ يُرِدِ النَّسَقَ^(١٧)

(١٥) إذا كان ما قاله الرماني في « النسق » في قول الكسائي والفراء بما توهمه من معناه يخالف قولهما عنده = فإنه بلا ريب يخالف قول أبي علي أيضاً : « أتبعته ما قبله » لأن ما يتبع ما قبله في إعرابه « التوابع » خمسة أضرب ، منها المعطوف (المنسوق) بالحرف . فالعطف (النسق) تابع من التوابع التي تحتملها عبارة أبي علي ، وتحتمل غيره أيضاً مما يخرج عما نحن فيه ، إن حملنا الإتيان على معناه النحوي الاصطلاحي كما صنع الرماني في قول الكسائي والفراء .

(١٦) هذه عبارته . ولو قال : « في لفظ الخبر دون لفظ النهي » كان أدق وأجود .

(١٧) لفظ « النَّسَق » الذي وقع في توجيه قراءة ﴿ لَا تُضَارُّ ﴾ بالرفع فيما حكاه الرماني عن الكسائي والفراء = وقع في هذا السياق في كلام غيرهما . فوقع في قول أبي حاتم السجستاني فيما نقله عنه الثعلبي في تفسيره ١٨٢/٢ : « أجازة أبو حاتم منسوقاً . . . » ، والواحدي في الوسيط ٣٤٢/١ : « برفع الراء منسوقاً على . . . » ، والبغوي في تفسيره ٢٣٥/١ : « نسقاً على . . . » . واستعمل غيرهم مكانه لفظ « العطف » ، ومنهم الطبري في تفسيره ٢١٤/٤ في قوله : « . . . عطفاً . . . على قوله لا تكلف . . . » . إذا رفع على العطف على لا تكلف . . . » ، والجامع في كشف المشكلات ١٦٨ في قوله : « كان نفياً معطوفاً على قوله لا تكلف » .

وظاهر ظهوراً جلياً أن من استعمل « النسق » أو « العطف » = لم يرد إلا المعنى اللغوي لهذين اللفظين ، وهو أن الفعل الثاني « لا تضار » - وهو خبر منفي - جاء بعد خبر منفي قبله « لا تكلف » ، فهما مشتركان متشابهان في أن كليهما فعل منفي مرفوع .

فقوله ﴿ لَا تُضَارُّ ﴾ معطوف منسوق : أي مثني مُمَال مردود على ما قبله =

الذي أنكره ابنُ الرُّمَّانيِّ . و« الأَمْرُ » في هذا الفصل^(١٨) يُرادُ به « النَّهْيُ » .

* * *

= لأنهما على طريقة واحدة . وهذا مراد أبي علي بقوله « فَإِنْ أَتْبَعْتَهُ مَا قَبْلَهُ » أي إن جعلته تابعاً تالياً لما قبله موافقاً له في كونه خبراً منفيّاً مرفوعاً . والمعطوف أحد « التوابع » .

ومن فساد الظن أن ينسب إليهم أنهم أرادوا النسق أو العطف الاصطلاحي النحوي ، فمما لا يجهله صغار المتعلمين أن العطف أو النسق إنما يكون بتوسط حرف من حروف عطف النسق بين المعطوف والمعطوف عليه .

فإن زعم زاعم أن « لا » عاطفة على ما توهمه الرمانى في كلام الكسائي والفراء = كان جاهلاً في استعمال هذا الحرف « لا » في العطف ، فلا بد من أن يكون المعطوف قبله مثبتاً ، تقول : زيد يدرس لا يلعب ، كما هو مقرر .
(١٨) أي في هذا الجزء من كلام أبي علي في الاحتجاج للقراءة ، وسلف التعليق على « الفصل » في كلامه م ٨ ص ٣٨ ح ١ . وفي صل : والخبر في هذا الفصل ، وهو خطأ من الناسخ .

[٣٣٧] مسألة في قوله تعالى : ﴿ مَا لَمْ تَمْسُوهُمْ ﴾ ^(١) [سورة البقرة ٢/٢٣٦]

أَنشَدَ أَبْيَاتًا ^(٢) [نَسَبَ بَيْتًا] ^(٣) منها إلى جرير ، وهو قوله :

التَّارِكِينَ عَلَى طَهْرٍ نِسَاءَهُمْ وَالتَّارِكُونَ بِشَطِيٍّ دَجَلَةَ الْبُقَرَا ^(٤)

(١) كلام أبي علي في هذه الآية في الحجة ٢/٣٣٦ - ٣٣٨ .

(٢) في مطبوعة الحجة ٢/٣٣٧ عن أصلها المعتمدين في التحقيق أنشد أبو علي بيتين اثنين ، هما قول الأعشى : ومنكوحه × فادها ، وقول الآخر - وهو جرير ، ديوانه ق ٤٢/١٥ ص ٨٦١ ، ولم يسمه أبو علي - : وبرحرخان × مهوور .

والظاهر أنَّ البيت الذي نسبهُ أبو علي إلى جرير فيما حكاه الجامع عن الحجة - وهو قوله : التاركين × البقرا - ثبت في نسخ من الحجة ، ومنها النسخ التي وقف عليها الجامع ، والنسخ أو النسخة التي وقف عليها عصره الطبرسي ، فوقع في مجمع البيان ٢/١٥٧ منسوباً إلى جرير فيما اختصره الطبرسي من كلام أبي علي .

ومعلوم أنَّ هذا الشيخ الطبرسي الجليل التزم في كتابه هذا « مجمع البيان » أن يذكر تحت رسم « الحجة » كلام أبي علي في الاحتجاج للقراءات من كتابه الحجة بلفظه مختصراً مختصراً هو الغاية في بابه اختصار عالم إمام بصير بالعربية .

(٣) « نسب بيتاً » سقط من صل .

(٤) قبله :

إذا سقى الله أرضاً صوب غادية فلا سقى الله أهل الكوفة المطرا =

قُلْتُ : لَيْسَ هَذَا لَجَرِيرٍ^(٥) ، إِنَّمَا هُوَ لِلنَّجَاشِيِّ^(٦) ، وَقَدْ ذَكَرْتُ
الْقَصِيدَةَ بِقِصَّتِهَا^(٧) فِي « الْأَبْيَات »^(٨) .

* * *

- = و يروى « والناكحين » . وقوله « التاركين » نصب على الذم ،
و« الناكحون » رفع على الذم أي وهم الناكحون . رماهم بأنهم يتركون
نساءهم طاهرات من المحيض ويأتون البقر ! و« دجلة » بكسر الدال وفتحها
كما في القاموس ، ولم يضبط في معجم البلدان ٤٤٠/٢ . وانظر باب
ما ينتصب في التعظيم والمدح وفي الشتم والذم في الكتاب ٢٤٨/١ - ٢٥٢ .
(٥) هو كما قال ، وقد خلا منه ديوانه وتذييله ، ونسبه إليه صاحب شرح شواهد
مجمع البيان ٢١٤/٢ متابعاً نسبته إليه في المجمع عن الحجة .
(٦) الحارثي ، والبيت من أبيات له في سمط اللآلي ٨٩٠ وخرجها الميمني
رحمه الله من الشعر والشعراء ٣٣٠ ، والخزانة ٣٦٨/٤ عرضاً ، ومعجم
البلدان (الكوفة) ٤٩٣/٤ .
(٧) في ط : بعضها ، وهو تحريف .
(٨) سلف ذكر كتابه «الأبيات» في م ٥ و ١٣ و ٣٠ وانظر التعليق في م ٥ ص ٣٢ ح ٩ .

[٣٣] مسألة. أنشد^(١) في قوله: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٥٩]

للأعشى:

أرْمِي بِهَا الْبَيْدَ إِذَا هَجَّرْتَ وَأَنْتَ بَيْنَ الْقَرَوِ وَالْعَاصِرِ^(٢)

[قال]^(٣): « فقال^(٤) » أنت « وهو يُريدُ نفسه ، فنَزَلَ نفسه مُنْزَلَةً سِوَاهُ

فِي مُخَاطَبَتِهِ لَهَا مُخَاطَبَةَ الْأَجْنَبِيِّ »^(٥).

قُلْتُ: لَيْسَ كَمَا قَالَ. إِنَّمَا « أَنْتَ » يُرِيدُ^(٦) بِهِ حَيَّانَ الَّذِي

(١) في الحجة ٢/٣٨٤.

(٢) قوله « بها » سقط من ط . وكتب فوق « القرو » في صل : « الذي يعصر فيه العنب » .

(٣) زيادة مني .

(٤) كأنه في ط يقال ، محرفاً .

(٥) وقال أبو علي في كتاب الشعر ٤٧٥ : « يريد : وأنا كذلك . ألا ترى أن قبله : أرْمِي بِهَا الْبَيْدَ إِذَا هَجَّرْتَ » اهـ .

وما قاله أبو علي في الحجة وكتاب الشعر زلة غريبة من مثله . فكيف يستقيم ما ذكره من أن الشاعر يريد بقوله « أنت » في عجز البيت نفسه مع ظهور معنى البيت مفرداً منقطعاً أو موصولاً بما قبله أن « أنت » لمخاطبه قولاً واحداً غير شك . فكيف يستقيم أن يرمي الشاعر بناقته البيد إذا هجرت و« هو » بين القرو والعاصر ، كيف يستقيم أن يكون في البيد وبين القرو والعاصر في وقت واحد ؟ ! هذا لا يكون . وانظر ما يأتي .

(٦) هو كما قال . وقال شارح شواهد مجمع البيان ٢/٢٤٣ : « وأنت خبير بأن =

ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ (٧) :

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ (٨)
أَرْمِي بِهَا أَلْبِيدَ إِذَا أَعْرَضْتَ وَأَنْتَ بَيْنَ الْقُرُو وَالْعَاصِرِ (٩)

= ما قبل البيت يدل على أن المخاطب نديمه حيان كما ذكرنا ، خاطبه على سبيل الالتفات في الكلام » اهـ .

(٧) لم يقع البيت الثاني « أرمي × والعاصر » في أصل مطبوعة ديوان الأعشى برواية ثعلب ، والأول والثالث فيه ق ٥٧ / ١٨ ، ٥٨ ص ١٤٧ ، وهو منها غير شك ورقمه فيها ٥٨ ، فيكون قوله « في مجدل × الطائر » بعده برقم ٥٩ . والأبيات الثلاثة في شرح شواهد مجمع البيان ٢ / ٢٤١ - ٢٤٣ ، والأول والثاني في كتاب الشعر ٤٧٤ - ٤٧٥ ، والثاني والثالث في الحيوان ٢ / ٢١١ ، والثاني في اللسان (ق ر و) ، وعجزه في سمط اللالي ٥٦٤ . والأول في أدب الكاتب ٤٠٣ وتخريجه ثمة . ثم أخبرني الأخ محمد خالد الزمامي وأنا أصلح تجارب طبع هذا الكتاب في منتصف آب عام ٢٠٠٦ أن هذا البيت ثابت في رواية ديوان الأعشى المحفوظ في المكتبة المتوكلية بصنعاء ، اللوح ٢ / ١٥ ، وهو آخر بيت في هذه الرواية ، وليس فيها قوله « في مجدل » ، وبعد قوله « في مجدل » في رواية ثعلب بيتان .

(٨) شتان : بُعد . ما زائدة . كورها : الضمير للناقة الجسرة الدوسرة العاقر الزيافة التي ذكرها في البيتين السابقين ، وكور الناقة : رحلها بأداته . حيان أخي جابر : نديم الأعشى ، انظر المتن .

(٩) وروي : البید إذا هَجَّرَتْ . وروي : البیداء إذ . والبیداء : الفلاة والمفازة ، والبید جمع . وهَجَّرَتْ من الهاجرة : شدة الحر نصف النهار أي سارت في الهاجرة . وأعرضت لعله ذهبت عرضاً وطولاً فيكون كالاغراض في السير من النشاط . والقرو : أسفل النخلة ينقر فينبذ فيه ، وقيل : مسيل المعصرة =

فِي مَجْدَلٍ شَيْدَ بُيْنَانِهِ يَزِلُّ عَنْهُ ظُفْرُ الطَّائِرِ^(١٠)
و« حَيَّانُ » رَجُلٌ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ^(١١) ، وَكَانَ نَدِيمًا لِلْأَعْشَى ، وَكَانَ
سَيِّدًا ، وَكَانَ أَفْضَلَ مِنْ « جَابِرٍ » أَخِيهِ . فَلَمَّا أَضَافَهُ الْأَعْشَى إِلَى جَابِرٍ
غَضِبَ حَيَّانُ ، وَقَالَ : تُضِيفُنِي إِلَيْهِ وَأَنَا أَعْرِفُ مِنْهُ وَأَشْرَفُ ؟ ! لَا وَاللَّهِ
لَا نَادَمْتُكَ أَبَدًا^(١٢) . فَاغْتَذَرَ إِلَيْهِ الْأَعْشَى وَقَالَ : إِنَّمَا اضْطَرَّرْتَنِي الْقَافِيَةَ ،
فَلَمْ يَرْضَ عَنْهُ . ف« أَنْتَ » خِطَابٌ لـ « حَيَّانَ » هَذَا . وَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي
« الْأَبْيَاتِ »^(١٣) .

* * *

= ومثعبها . والعاصر : الذي يعصر العنب ، عن اللسان .

(١٠) مَجْدَلٌ : قصر مشرف . شَيْدٌ : طَوَّلَ بِنَاؤُهُ .

(١١) فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ مَجْمَعِ الْبَيَانِ : حَيَّانُ وَجَابِرُ ابْنَا السَّمِينِ الْحَنْفِيَّانِ . وَضَرَبَ

بِحَيَّانِ الْمَثَلُ فِي النِّعْمَةِ فَقِيلَ : « أَنْعَمَ مِنْ حَيَّانِ أَخِي جَابِرٍ » ، انْظُرْ مَجْمَعُ

الْأَمْثَالِ ٤٨٠/٣ (صَادِرٌ) ، وَجُمْهُرَةُ الْأَمْثَالِ ٣٢٠/٢ ، وَالْمُسْتَقْصَى

٣٩٣/١ ، وَالْدُرَّةُ الْفَاخِرَةُ ٤٠٣ .

(١٢) سَقَطَ مِنْ ط .

(١٣) سَلَفَ ذِكْرَهُ فِي ٥م وَ ١٣ وَ ٣٠ وَ ٣٢ ، وَالتَّعْلِيْقُ عَلَيْهِ فِي ٥م ص ٣٢ ح ٩ مِنْهَا .

[٣٤] مسألة في قوله تعالى : ﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ [سورة البقرة ٢/ ٢٦٠] .

أُنْشِدَ^(١) أَبْيَاتًا نَسَبَ وَاحِدًا مِنْهَا إِلَى ذِي الرِّمَّةِ :

صُرْنَا بِهِ الْحُكْمَ وَأَعْيَا الْحُكْمَا

قُلْتُ : لَيْسَ هَذَا لِذِي الرِّمَّةِ^(٢) ، وَإِنَّمَا هُوَ لِرُؤْبَةٍ ، وَهُوَ آخِرُ

الْكَلِمَةِ^(٣) ، أَوَّلُهَا :

عَرَفْتُ رَسْمًا بِالْحَوَامِي أَحْمَمًا^(٤)

مَرَايَضَ الْأَخْطَابِ وَالْمُخَيَّمَا^(٥)

إِلَى أَنْ قَالَ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ :

(١) في الحجة ٢/ ٣٩١ .

(٢) هو كما قال .

(٣) لم ترد الكلمة في مطبوعة ديوان رؤبة ، وأصاب مخطوطتين له خرم ذهب بها فيما ذهب ، أخبرني بذلك الأستاذ عبد الرحمن الجميعان حين سألته عنها غير مرة آخرها يوم الخميس ٣١ / ٣ / ٢٠٠٥ م = ٢ / ٢١ (صفر) ١٤٢٦ هـ .

(٤) في ط : بالحوافي ؟ . والظاهر أنه موضع ، ولم أجده في كتب البلدان ومن معاني الحوامي في اللغة : الأثافي . وأحمما أي أحمّ ففك التضعيف ، والأحم : الأسود .

(٥) في النسختين : مراقض بالقاف والضاد المعجمة وهو تصحيف ، فليس في اللغة تركيب (ر ق ض) والأخطاب بالخاء المعجمة والطاء المهملة كذا وقع ، ولا أدري ما مرافض الأخطاب .

إِذَا تَكَمَّى ظُلْمَ مَنْ تَظَلَّمَا^(٦)

صُرْنَا بِهِ الْحُكْمَ وَأَعْيَا الْحُكْمَا^(٧)

إِذَا تَكَمَّى : تَعَمَّدَ . صُرْنَا : مِلْنَا^(٨) . وَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي « الْأَبْيَات »^(٩) .

* * *

(٦) رسم في النسختين هنا وفيما يأتي : تَكَمَا .

(٧) عزا الجوهري هذا البيت إلى العجاج ، فغلطه ابن بري وعزاه إلى رؤبة ، وأنشد قبله بيتين من هذه الكلمة ، انظر اللسان (ص و ر) ، وملحقات ديوان العجاج ٢ / ٣٣٥ . ووقع في مطبوعة الحجة « وَعْيَا الحكما » . وَالْحُكْمَ جمع حاكم ، ولم يذكر في المعجمات وذكروا الحُكَّام .

(٨) كذا قال ، وهو خطأ صوابه « قَطَعْنَا » ، وعلى هذا المعنى استشهد أبو علي بالبيت . فقد نص أن « صُرْتُ يقع على إمالة الشيء وعلى قَطْعِهِ ومن القطع قول ذي الرمة :

صُرْنَا بِهِ الْحُكْمَ وَأَعْيَا الْحُكْمَا

قال أبو عبيدة : فَصَلْنَا بِهِ الْحُكْمَ . . . » . اهـ وقول أبي عبيدة في مجاز

القرآن له ٨١ / ١ لكن بيت رؤبة ليس فيه .

(٩) سلف ذكره في م ٥ ص ٣٢ والتعليق عليه في ح ٩ منها .

[٣٥] مسألة في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾^(١)

(١) سياق الآية : ﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَآكُفُّوا ءَاخِرُ لَعْلَهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ * وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ اللَّهَ تَفَضَّلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ .

انظر تفسير الطبري ٥/ ٥٠٠ - ٥٠٦ ، وابن المنذر ١/ ٢٥١ - ٢٥٥ ،
والثعلبي ٣/ ٩١ - ٩٣ ، والراغب ١/ ٦٣٨ - ٦٤٨ ، والفخر الرازي
٨/ ١٠٢ - ١٠٥ ، والكشاف ١/ ٣٩٩ - ٤٠١ ، والدر المنثور
٣/ ٦٢٦ - ٦٢٨ ، والتحرير والتنوير ٣/ ٢٨٠ - ٢٨٣ ، وروح المعاني
٣/ ٢٦٢ - ٢٦٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٢٣ ، وللغراء ١/ ٢٢٢ ،
وللزجاج ١/ ٤٣٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٨٦ ، والبحر
٢/ ٤٩٣ - ٤٩٧ ، وغيرها .

وانظر في ظلال القرآن ١/ ٤١٥ - ٤١٦ ، والبرهان في نظام القرآن
٤٥٠ - ٤٥٣ . وانظر كلام المؤلف في الجواهر ٥٩ ، ١١٢ - ١١٣ ، ٦١٧ ،
٦٧٦ ، وشرح اللمع ٢٤٢ - ٢٤٣ ، ٤٩٢ .

قال النحاس : « هذه الآية من أشكال ما في السورة . . . » اهـ وقال
الواحدي في تفسيره البسيط فيما نقله منه السمين الحلبي في الدر المصون
٣/ ٢٦٠ : « هذه الآية من مشكلات القرآن وأصعبه تفسيراً . ولقد تدبرت
أقوال أهل التفسير والمعاني في هذه الآية ، فلم أجد قولاً يطرد في هذه الآية
من أولها إلى آخرها » اهـ .

وذلك أن أهل التفسير اختلفوا في معنى الآية واتصالها بما قبلها ، فاختلف =

المعربون في إعرابها .

فقيل : قوله ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾ وقوله ﴿ أَنْ يُؤْتَى . . . عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾ قول الطائفة من أهل الكتاب الذين قالوا : آمنوا واكفروا ولا تؤمنوا ، وقوله : ﴿ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ ﴾ أمر للنبي ﷺ أن يقول معترض بين ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا ﴾ و﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ .
وقيل : قوله ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا . . . ﴾ من قول الطائفة ، وقوله ﴿ قُلْ . . . ﴾ عند ربكم من أمر النبي أن يقوله .
وقيل : قوله ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا . . . ﴾ عند ربكم كله خطاب للنبي عليه السلام وللمؤمنين .

ثم اختلفوا في إجراء معنى الآية على اختلافهم في سياقها وصلتها بما قبلها . واختلف المعربون في توجيه هذه المعاني اختلافاً فاحشاً : اختلفوا في ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا ﴾ أمتد إلى واحد هو أم إلى اثنين ، واختلفوا في ﴿ إِلَّا لِمَنْ ﴾ أهو في موضعه أم هو مقدم وأصله التأخير ، واختلفوا في اللام من ﴿ لِمَنْ ﴾ أزائدة هي أم غير زائدة وفي ﴿ مَنْ ﴾ على القول بزيادة اللام ، واختلفوا في ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ ما موضع المصدر أهو نصب أم جر أم رفع ، وبأي شيء نصب أو جر ، واختلف في ﴿ أَحَدٌ ﴾ ووقعها في الإيجاب في بعض المعاني ، واختلف في « أو » أهى عاطفة على ما قبلها أم هي بمعنى حتى التي ينصب المضارع بعدها بإضمار أن .

ثم زاد اختلافهم في سياق الآية وتفسيرها وإعرابها قراءة ابن كثير ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ بالمد على الاستفهام ، ومحاولتهم الجمع بين القراءتين .
والظاهر - والله أعلم - أن السياق : وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذي أنزل واكفروا ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم - قل إنَّ =

= الهدى هدى الله - أن يؤتى أحد . . . أو يحاجوكم .

قوله ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا ﴾ معطوف على ما تقدم من كلام الطائفة من أهل الكتاب . وعدّي ﴿ ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ ﴾ بالباء لأن معناه أيقنوا به وأقروا به ، وهم يريدون : أظهروا إيمانكم به ، لقولهم : ﴿ آمَنُوا . . . وجه النهار واكفروا آخره ﴾ . وعدّي ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا ﴾ باللام في قوله ﴿ إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ ﴾ لأن معناه : ولا تسلّموا أو ولا تطمئنوا إلا لمن تبع دينكم (انظر الكشاف ٢٧٢/٢ و ٧٨/٣ ، والبحر ٣٦٥/٤ و ٢٦١/٦ ، وفي ظلال القرآن ٤١٥/١ ، وكلام أبي علي في الحجة ٥٤/٣) . وآمن يتعدى بالباء على معنى أيقن ، وباللام على معنى التسليم والاطمئنان ، والمعنيان في التنزيل ، قال تعالى : ﴿ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة التوبة ٦١/٩] ، وقال ﴿ ءَامَنْتُمْ لِمُوقِلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ﴾ [سورة طه ٧١/٢٠ والشعراء ٤٩/٢٦] ، وقال : ﴿ ءَامَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ﴾ [سورة الأعراف ١٢٣/٧] ، وقال : ﴿ لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ ﴾ [سورة البقرة ٥٥/٢] ، والإسراء ٩٠/١٧ ، وقال : ﴿ وَلَنْ تُؤْمِنَ لِرُقَيْكَ ﴾ [سورة الإسراء ٩٣/١٧] ، وغيرها .

فقوله ﴿ لِمَنْ ﴾ متعلق بالفعل ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا ﴾ فهو مفعوله غير الصريح الذي تعدى فيه الفعل « آمن » إلى مفعوله « من » بالحرف وهو اللام .

وقوله ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ أن وصلت في موضع مصدر عدم وقوعه أو كراهة وقوعه أو مخافته مفسّر للفعل المتقدم العامل فيه ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا ﴾ ، وتقديره : كراهة أن يؤتى ، فحذف المضاف كراهة وأقيم المصدر المؤول مقامه فنصب على أنه مفعول له . هذا مذهب الأخفش والمبرد والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم من البصريين في مثله . وقدره أبو علي في التذكرة فيما نقله عنه الجامع في الجواهر ١١٣ كراهة ذكر أن يؤتى فحذف اللفظين ، انظر ما سيأتي من التعليق . والكوفيون وابن كيسان ومن وافقهم يقدرونه : لأن =

= لا ﴿يُؤَقِّعْ﴾ ، فحذف « لا » للدلالة عليه ، وحذفت اللام قبل أن ، وحذفها قبل أن قياسي ، هذا مذهبهم في مثله ، وهو قول الكسائي والفراء ومن وافقهما هنا ، فيكون المصدر إما منصوباً بعد حذف الجار ، وهو مذهب الخليل على الصحيح ومذهب من وافقه ، وإما باقياً على جره على مذهب الكسائي ومن وافقه ، وكأن سيبويه يميل إلى هذا القول ، انظر بسط التعليق على المذهبين في تقدير أن والفعل كراهة أن ، أو لأن لا في كشف المشكلات ١٦٢ ، ويسط التعليق على حذف الجار قبل أن وأنّ وتحقيق مذهب الخليل فيه في كشف المشكلات ١٧٧ .

هذا الوجه في تفسير الآية : أن يكون ﴿أَنْ يُؤَقِّعَ﴾ تعليلاً لقولهم ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ = هو معنى قول ابن جريج (انظر تفسير الطبري والبخاري والغوي والدر المنثور) ، وهو قول أبي علي في التذكرة ، وهو أحد الأقوال التي ذكرها أبو حيان في قول من جعل ﴿أَنْ يُؤَقِّعَ﴾ من كلام الطائفة من أهل الكتاب ، وإليه ذهب من المحدثين سيد قطب في تفسيره في ظلال القرآن ، ود . محمد عناية الله سبحانه في كتابه البرهان في نظام القرآن ، والطباطبائي في الميزان ٢٥٨/٣ - ٢٥٩ وعلى أن نصب أن وصلتها على أنه مفعول له هو قول جماعة فأكثرهم لم يجعلوا العامل فيه ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ . وعلى المذهبين في تفسير أن يؤتى : كراهة (أو مخافة) أن ، أو لأن لا = يكون «أحد» مستعملاً على بابه دالاً على العموم لأنه في سياق النهي ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ فيمن قدره كراهة أن (انظر الحجة ٥٤/٣) ولم يتنبه الراغب على ذلك فزعم أن ﴿أَحَدٌ﴾ يكون قد استعمل في الإيجاب ، وليس كذلك = ولأنه في سياق النفي المقدر عند من قدر : لأن لا يؤتى .

وقوله ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَدَيْتُ هُدًى اللَّهِ﴾ جملة اعتراضية بين المعلل والمعلل به أو

[سورة آل عمران ٧٣/٣] قال ^(٢) : « فَأَمَّا ^(٣) « اللام » في قوله : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾ فلا يسهل ^(٤) أَنْ تُعَلِّقَ بـ ﴿ تُؤْمِنُوا ﴾ وَأَنْتَ قَدْ أَوْصَلْتَهُ بِحَرْفِ آخَرِ جَارٍّ ، فَتُعَلِّقَ بِالْفِعْلِ ^(٥) جَارِّينِ ، كما لا يَسْتَقِيمُ أَنْ تُعَدِّيَهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ إِذَا كَانَ يَتَعَدَّى ^(٦) إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ . أَلَا ^(٧) تَرَى أَنْ تَعَدِّيَ الْفِعْلَ بِالْجَارِّ كَتَعَدِّيهِ بِالْهَمْزَةِ ^(٨) وَتَضْعِيفِ الْعَيْنِ ؟ فَمَا لَا يَتَكَرَّرُ هَذَا كَذَلِكَ لَا يَتَكَرَّرُ الْجَارُّ ^(٩) .

= بين المفسر والتفسير . وكونه معترضاً موضع اتفاق عند من جعل ﴿ أَنْ يُؤَقِّعَ ﴾ من تمام كلام الطائفة من أهل الكتاب ، وهو الظاهر . ونص على وجه الاعتراض فيها أبو علي في الإغفال ٣٧/٢ ، والشيرازيات ١٨٧/١ ، وكتاب الشعر ١٠٤ ، والتذكرة (تهذيبها لابن جني ١٢٨/٢) ، ونص عليه غيره ، انظر المصادر السالفة وقوله ﴿ أَوْهَبًا جَوُّوْهُ ﴾ منصوب بالعطف على ﴿ أَنْ يُؤَقِّعَ ﴾ .

(٢) في الحجة ٥٢/٣ - ٥٣ .

(٣) في ط : أما . وفي الحجة : وأما .

(٤) في ط : في قوله ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا ﴾ فلا يسهل .

(٥) في ط : بالفاعل ، وهو خطأ .

(٦) في صل : تعدى ، والصواب من ط والحجة .

(٧) قوله « أَلَا تَرَى . . . » هنا إلى قوله « مثل ما أوتيتم » في السطر ١٤ كثير منه غير واضح في اللوح ٤ من ط ، وكان قد أعانني على قراءة ما لم يظهر منه الأخ الدكتور حسين بو عباس ، فاستعمل الحاسب لمعالجته بعد تكبيره ، فقابلته بما قرأه بتاريخ ٧/٣/٢٠٠٣ ، ثم لما وقفت على النسخة صل قابلته به وهو واضح فيها كل الوضوح .

(٨) كانه في ط بالهمز . وأثبت ما في صل ، وهو ما في الحجة .

(٩) بهامش صل ما نصه : فلا يجوز تعدي الفعل بحرفي جر كما لا يجوز بالهمزة =

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ جَاءَ^(١٠) :

فَلَا بُغْيَيْنَكُمُ قَنَا وَعُورَاضًا وَلَا قُبْلَنَ الْخَيْلَ لَابَةَ ضَرْغَدٍ^(١١)
والتَّقْدِيرُ : لَا قُبْلَنَ بِالْخَيْلِ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ^(١٢) = فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا

= والتضعيف فإنهما معديان للفعل كما أن الجار كذلك « اهـ .

(١٠) البيت لعامر بن الطفيل ، ديوانه ق ٣/٢٩ ص ١٥٦ (صادر) ، والمفضليات ق ٣/١٠٧ ص ٣٦٣ ، وشرحها للأنباري ٧١٢ ، وهو في شرح اللمع للمؤلف ٢٤٣ ، والكتاب ١/٨٢ ، ١٠٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/٢٤٦ ، والإيضاح ٢٠٧ ، وأمالى ابن الشجري ٢/٥٧٣ ، والارتشاف ١٤٣٦ ، والخزانة ١/٤٧٠ ، وغيرها .

(١١) رواية الديوان :

فَلَا بُغْيَيْنَكُمُ الْمَلَا وَعُورَاضًا وَلَا وُرْدَنَ الْخَيْلِ
ويروى « وَلَا هِبْطَنَ الْخَيْلِ » و« فَلَا بُغْيَيْنَكُمُ » .

فَلَا بُغْيَيْنَكُمُ قَنَا وَعُورَاضًا : فَلَا طَلْبَيْنَكُمُ بَقْنَا وَعُورَاضٍ ، وضمير الخطاب المجموع « كُمْ » لبني مُرَّة من فزارة ، و« قَنَا » و« عُورَاضٍ » جبلان لبني مرة .
وَلَا قُبْلَنَ الْخَيْلِ لَابَةَ ضَرْغَدٍ : وَلَا جَعْلَنَ الْخَيْلِ قَبْلَ لَابَةَ ضَرْغَدٍ ، واللابة الحرّة : أرض ذات حجارة ، وضَرْغَدٍ : ماء لبني فزارة بنجد بين اليمامة وضَرْغَدٍ ، انظر معجم البلدان (قنا) ٤/٤٠٠ و(عوارض) ٤/١٦٤ ، و(ضَرْغَدٍ) ٣/٤٥٦ ، ومعجم ما استعجم ١٠٩٦ ، ٩٧٨ ، ٨٥٨ ، والخزانة .

استشهد سيبويه بالبيت على انتصاب قنا وعوارض على تقدير بقنا وعوارضٍ ، وعلى ذلك استشهد به أبو علي في الإيضاح وابن الشجري والرضي وغيرهم . وأنشده في الحجة على انتصاب الخيل ولابة ضَرْغَدٍ على التقدير الذي ذكره .

(١٢) بهامش صل ما نصه : « التقدير : لَا قُبْلَنَ بِالْخَيْلِ إِلَى لَابَةَ ضَرْغَدٍ ، إلا أن هذا =

= جائز لأن لابة ضرغد ظرف مكان ، وقد يتبع في الظروف بما لا يتبع به في غير الظروف « اهـ .

كذا قال أبو علي ومن تابعه في أقبل في البيت : إنه تعدى بحرفي جر فحذفهما الشاعر ، وهو تمحل وتكلف . والصواب أن « أقبل » ههنا من أقبله الشيء إذا جعله مقابلاً له ، متعد إلى اثنين ، وليس ضد أدبر ، وهذا قول العبدِيّ في شرح الإيضاح له فيما نقله البغدادي في الخزانة ١/ ٤٧١ ، ومن العبدِي - أظن - أخذ السخاوي في سفر السعادة ٣٨٥ - ٣٨٦ ، وقد قال أبو زيد في النوادر ٣٠٥ : « وأقبلتها [أي الماشية] الوادي إقبالاً : إذا أقبلت بها نحوه ، وقبلت الماشية الوادي تقبله قبولاً : إذا استقبلته هي » اهـ وانظر سفر السعادة وفيه قول أبي زيد وغيره ، والخزانة ونقل صاحبه قول السخاوي وغيره . ووقع في مطبوعتي الخزانة بولاق ١/ ٤٧١ وهارون ٣/ ٧٧ مكان العبدِي « العبدري » ، وأظنه خطأ من الناسخ أو الطابع . والعبدِيّ شارح الإيضاح هو أبو طالب أحمد بن بكر العبدِي ، وهو من جلة أصحاب أبي علي وكان خصيصاً به ، وأتى في شرحه للإيضاح « بغرائب من أصول هذه الصناعة ، وحقّق أماكن حتى يقال إنه شرح كتاب أبي علي بكلام أبي علي لكثرة اطلاعه على كتبه وفوائده » اهـ عن إنباه الرواة ٢/ ٣٨٦ ط ٢ الترجمة ٥٣٧ .

وإنما غلب على ظني أن المعني العبدِيّ لأن البغدادي ذكره بـ « شارح الإيضاح » ، وأما العبدري أبو بكر محمد بن عبد الله القرطبي (ت ٥٦٧ هـ) فله شرح لأبيات الإيضاح لا للإيضاح ، انظر بغية الوعاة ١/ ١٤٧ ، والله أعلم .

ولا يكاد يقضى العجب من أبي علي كيف فاته استحضار كلام أبي زيد في =

جاز^(١٣) لَأَنَّ الثَّانِيَّ مِنَ الْمَفْعُولَيْنِ [١/٤] مَكَانٌ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَبَّهَ الْمُخْتَصَّ بِالْمُبْهَمِ^(١٤) ، كَقَوْلِهِمْ : « ذَهَبْتُ الشَّامَ »^(١٥) فَيَمْنُ لَمْ يَجْعَلِ

= النوادر حين قال ما قال في البيت وكان فيما قال تلميذه ابن جني في سر الصناعة ٣٣١ « يكاد يصلي بنوادر أبي زيد إعظاماً لها . . . » اه وفي مخطوطة النوادر المحفوظة في كوبريلي برقم ١٤٠٦ حواش منقولة عما علقه أبو علي على مواضع من النوادر (انظر مقدمة المحقق ص ٨٠) .

والجامع كما ترى شغله جواز تعدي الفعل بجارين مختلفين عن النظر في أصل المسألة وهو أن هذا الفعل متعد إلى مفعولين بنفسه .
(١٣) بهامش صل حاشية عن المؤلف ، هذا ما ظهر منها : « هذا كلام أبي علي . وقوله للمانع الذي ذكرناه ، وهو لأنه لا فرق بين الفعلين في ذلك ، فإذا الوجه أن يقال إذا كان الجاران مختلفين ، وفي الآية [هما] مختلفان » اه وكان فيها : كلام أبو علي . . . ذلك وماذا ؟ وهو خطأ .

(١٤) قال ابن جني في اللمع : « المكان : ما استقر فيه أو تصرف عليه ، وإنما الظرف منه ما كان مبهماً غير مختص مما في الفعل دلالة عليه ، والمبهم ما لم يكن له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به نحو خلفك وأمامك وقدامك ووراءك وتلقاءك وتجاهك وقربك وقريباً منك . . . » اه شرح اللمع للجامع ١/٤٥٠ ، وقال الجامع : « والجملة في هذا كله أن اسم المكان إذا كان مبهماً كان ظرفاً وإذا لم يكن مبهماً لم يكن منصوباً بالفعل الواقع قبله ، وإنما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر . . . » اه . وانظر الإيضاح ٢٠٦ ، وشرح المفصل ٤١/٢ ، وجمع الهوامع ٣/١٥٣ - ١٥٤ .

(١٥) انظر الكتاب ١/٣٥ ، ٣٦ ، ٤١٤ ، وشرح اللمع ٤٥١ ، وأمالى ابن الشجري ١٣٧/٢ - ١٣٨ ، وشرح المفصل ٤٤/٢ ، وشرح الكافية ١/٥٨٦ ، والارتشاف ١٤٣٦ والهمع ٣/١٥٣ - ١٥٤ .

الشَّامَ اسْمَ الْجِهَةِ^(١٦) .

فإذا لم يَسْهُلْ تَعْلِيْقُ الْمَفْعُولَيْنِ بِهِ حَمَلَتَهُ^(١٧) على الْمَعْنَى ،
وَالْمَعْنَى : لَا تُقَرُّوا بِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ^(١٨)

(١٦) بهامش صل ما نصه : « لأن الظروف إذا كانت مختصة بجوز أن يتعدى الفعل إليها (دون) الجار نحو دخلت المسجد والدار وغيرهما من ظروف المكان المختصة (. . .) يجوز أن يكون في البيت ولأقبلن متعدياً إلى لابة ضرغد (. . . .) حرف الجر لأنه يكون مختصاً كما تقول ذهبت الشام إذا قصدت به موضعاً معيناً دون الجهة » اهـ وما جعلت في موضعه نقطاً بين هلالين غير واضح في الهامش .

(١٧) في صل : حكمت ، وهو تحريف ، وصوابه من ط وهو ما في الحجة .

(١٨) ونصّ أبو علي على أن الجارين لم يتعلقا بقوله ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا ﴾ « على حد أنهما مفعول بهما ، ولكن أحدهما على غير أنه مفعول به » ونص على أن اللام غير زائدة في هذا الوجه . ثم أجاز وجهاً آخر ، قال : « وإن شئت حملت الكلام على معنى الجحود ، لأن معنى ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا ﴾ اجحدوا ، فكأنه قيل : اجحدوا أن يؤتى أحد ، أو اجحدوا بأن يؤتى أحد إلا من تبع دينكم ، كأنه قيل : اجحدوا الناس إلا من تبع دينكم ، فتكون اللام هنا زائدة » اهـ وكلا القولين متكلف ، وكلاهما كما قال الطبري ٥٠٥/٥ في مثلهما « انتزاع يبعد من الصحة على استكراه شديد للكلام » اهـ .

وما أجازاه أبو علي في الحجة منعه في التذكرة لأن الفعل ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا ﴾ قد تعدى باللام في قوله ﴿ لِمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ ﴾ ، قال : « كما تعدى بها في قوله : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا ﴾ [سورة يوسف ١٧/١٢] فإذا انتصب هذا بأنه مفعول به لم ينتصب به مفعول آخر . . » ورأى أنه انتصب على أنه مفعول له ، انظر ما يأتي .

=

في فَضْلِ طَوِيلٍ^(١٩) .

وهو سَهْوٌ^(٢٠) . ولا فَرْقَ^(٢١) بَيْنَ « تُؤْمِنُوا » و« تُقَرُّوا » لِأَنَّ الْجَارَيْنِ يَتَعَلَّقَانِ بِالْفِعْلِ إِذَا اخْتَلَفَا كَالْبَاءِ وَاللَّامِ بِلَا خِلَافٍ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْجَارَيْنِ الْمُتَّفَقَيْنِ^(٢٢) نَحْوُ : سِرْتُ إِلَى الْبَصْرَةِ إِلَى زَيْدٍ . وَوَجْهٌ آخَرُ^(٢٣) ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ مَعْمُولَ ﴿ تُؤْمِنُوا ﴾ لِأَنَّ

= وكلام أبي علي في التذكرة نقله الجامع في الجواهر ١١٣ ولم يسم الكتاب ثمة لكنه سماه بعد قليل ، انظر ما يأتي .

(١٩) سلف التعليق على معنى « الفصل » في استعمال المؤلف م ٨ ص ٣٨ ح ١ .

(٢٠) وانظر ما قاله في شرح اللمع ٢٤٣ ، والجواهر ١١٣ أيضاً .

(٢١) قوله « ولا فرق بين تؤمنوا وتقرأوا إلخ » وقوله في شرح اللمع : « ولا ينجيه [يعني أبا علي] قوله رحمه الله إن لا تؤمنوا بمعنى لا تقرأوا لأن كل ما يدعيه

في الإقرار فهو مدعى عليه في الإيمان . . . » اهـ . = هذا قوله هنا وثمة مصراً عليه ، وهو سهو منه بل بين تؤمنوا وتقرأوا فرق ظاهر ، وهو أن آمن يتعدى إلى مفعول واحد بحرف واحد ، وأقر يتعدى إلى اثنين بحرفين ، يقال : أقر له بذلك ، ولا يقال آمن له بذلك . فليست المسألة أيها الشيخ اختلاف الجارين أو اتفاقهما .

(٢٢) لا يتعدى الفعل الواحد بحرفي جر متفقين إلا على أن يكون الثاني تابعاً للأول على جهة البدل أو معطوفاً بالواو ، انظر كشف المشكلات ١٢٧١ والتعليق ثمة .

(٢٣) هذا ردّ لقول أبي علي في الوجه الثاني - ولم يذكره الجامع ، ونقلته لك في الحاشية ١٨ - : اجحدوا أن يؤتى أحد أو اجحدوا بأن يؤتى أحد إلا من تبع دينكم .

﴿لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ مُسْتَنْتَى مُقَدَّمٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَا تُؤْمِنُوا أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ، وَدَخَلَتِ اللَّامُ لَتَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ كَمَا دَخَلَتْ فِي قَوْلِكَ : لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ^(٢٤) ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى تَقْدِيمِ الصَّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ^(٢٥) .

وَالصَّوَابُ الْقَوْلُ بِأَنْ تَكُونَ اللَّامُ مُتَعَلِّقَةً بِـ ﴿تُؤْمِنُوا﴾ ، وَأَنْ يَكُونَ ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ مَعْمُولٌ ﴿تُؤْمِنُوا﴾ أَيْضًا^(٢٦) .

(٢٤) انظر هذا التمثيل ومصادره في كشف المشكلات ٣٥١ . وإدخال هذه اللام بين المفعول والفعل - وهي التي سماها المتأخرون لام التقوية - غير مقيس ، انظر اللامات للزجاجي ١٤٧ ، وما علقناه في كشف المشكلات ٦٠٨ . وانظر ما سلف في المسألة ٢٣ والحاشية ٨ منها .

(٢٥) لِأَنَّ ﴿إِلَّا لِمَنْ﴾ عَلَى قَوْل أَبِي عَلِي الثَّانِي دَاخِلٌ فِي الصَّلَةِ ، فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا ، وَهُوَ فِي الْآيَةِ مُقَدَّمٌ ، فَلَا يَكُونُ ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ الْمَفْعُولُ بِهِ لَذَلِكَ ، وَهُوَ اسْتِدْرَاكٌ صَحِيحٌ .

وَكُتِبَ بِهَامِشٍ صُلَ : « الْمَوْصُولُ هُوَ أَنْ يُؤْتَى » اهـ . وَاَنْظُرِ التَّعْلِيْقَ عَلَى أَنَّهُ لَا تَتَقَدَّمُ الصَّلَةُ أَوْ مَا فِي حَيْزِهَا عَلَى الْمَوْصُولِ فِي كَشْفِ الْمَشْكَلَاتِ ١٣٦ ، ٨٧٠ .

(٢٦) اضْطَرَبَ كَلَامُ الْجَامِعِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَمَا اضْطَرَبَ كَلَامُ غَيْرِهِ . فَرَأَى هَهُنَا أَنَّ الصَّوَابَ الْقَوْلُ بِأَنَّ اللَّامَ فِي ﴿لِمَنْ﴾ مُتَعَلِّقَةٌ بِـ ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ وَأَنَّ ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ مَعْمُولٌ ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ أَيْضًا ، وَرَأَى فِي الْجَوَاهِرِ ٦٧٦ ، وَشَرْحَ اللَّامِ ٤٩٢ أَنَّ الصَّوَابَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ « وَلَا تُؤْمِنُوا بِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يَحَاجُوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ إِلَّا مَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ، فَالْبَاءُ مُضْمَرٌ ، وَأَنْ يُؤْتَى مَفْعُولٌ لَا تُؤْمِنُوا ، وَاللَّامُ زِيَادَةٌ ، وَمَنْ تَبِعَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ أَحَدٍ عَلَى التَّقْدِيرِ الَّذِي ذَكَرْنَا »

وَوَجَدْتُ فِي « التَّذَكُّرَةِ »^(٢٧) أَنَّ التَّقْدِيرَ فِي ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ : كَرَاهَةً ذِكْرٍ
أَنْ يُؤْتَى وَكَرَاهَةً ذِكْرٍ أَنْ يُحَاجُّوكُمْ^(٢٨) ، قال : ←

= اهـ وكلا القولين ليس بصواب ، ففي أولهما الذي قاله هنا ادعاء تعدي آمن إلى اثنين سواء أكان الاثنان على حد المفعول به أم كان أحدهما على غير حد المفعول به ، فلا يقال : آمنت لك بقولك أو قولك = وفي الثاني تقديم لما في حيز الصلة عليها وقد منعه الجامع نفسه قبل قليل ، فلا يقال : لا أريد إلا زيدا أن أرى أحداً بتقديم المستثنى على المستثنى منه لأنه في صلة أن ، وكلا القولين « انتزاع يبعد من الصحة على استكره شديد للكلام » كما قال الطبري في مثلهما مما قل اتساقه على نظم الكلام وسياقه .

(٢٧) نص كلام أبي علي فيما نقله الجامع في الجواهر ١١٣ - ولم يصرح ثمة بأنه في التذكرة وصرح بذلك ههنا - : « أَنْ [يُؤْتَى] لا يخلو من أن يكون منتصباً بأنه مفعول به أو مفعول له ، فلا يجوز أن ينتصب بأنه مفعول به ، وذلك أن الفعل قد تعدى باللام . . . فإذا لم ينتصب بأنه مفعول به انتصب بالوجه الآخر ، والتقدير : لا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم كراهة ذكر أن يؤتى أحد وذكر أن يحاجوكم . والدليل على انتصابه بهذا الوجه قوله في الآية الأخرى : ﴿ وَإِذَا خَلَا بِعَضُفُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾ ، فكما أن قوله ﴿ لِيُحَاجُّوكُمْ ﴾ في هذه الآية مفعول له وقد دخلت عليه اللام فكذلك قوله ﴿ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾ منتصب بالعطف على ما هو مفعول له « اهـ وكان فيه وكما أن . . . وكذلك ، وهو خطأ .

وقول أبي علي في التذكرة هو الصواب والله أعلم ، انظر ما علقناه في الحاشية (١) .

(٢٨) سياق الآية : ﴿ وَلَا تَوَمَّنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنْ أَلْهَدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾ .

وهو (٢٩) مَفْعُولٌ له ، وَدَلِيلُهُ فِي الْأُخْرَى : ﴿ أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾ (٣٠) [سورة البقرة ٢/٧٦] وَلَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى « وَلَا تُؤْمِنُوا » وَلَا عَلَى « اجْحَدُوا » (٣١) .

* * *

(٢٩) في صل : هو ، بلا الواو .

(٣٠) في النسختين : « أَتُحَدِّثُونَهُمْ إِلَى قَوْلِهِ لِيُحَاجُّوكُمْ » فَأَتَمَّمْتَهُ .

(٣١) قوله « وَلَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى وَلَا تُؤْمِنُوا وَلَا عَلَى اجْحَدُوا » يَرِيدُ أَنْ أَبَا عَلِيٍّ جَعَلَ فِي

التذكرة ﴿ أَنْ يُؤَيِّجَ ﴾ مَفْعُولًا لَهُ ، وَلَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ اللَّذَيْنِ أَجَاذَهُمَا

فِي الْحُجَّةِ : وَأَوَّلُهُمَا لَا تُؤْمِنُوا بِأَنْ يُؤْتَى . . . إِلَّا مِنْ تَبَعٍ ، وَثَانِيَهُمَا :

وَلَا تُؤْمِنُوا - أَيِ اجْحَدُوا - أَنْ يُؤْتَى أَوْ بِأَنْ يُؤْتَى . . . إِلَّا مِنْ تَبَعٍ ، انْظُرِ الْمَتْنَ

وَمَا نَقَلْنَاهُ فِي الْحَاشِيَةِ ١٨ .

[٣٦] مسألة في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ مِنْ نَجِيِّ ﴾ [سورة آل عمران ١٤٦/٣]

بَيَّضَ^(١) الْمَوْضِعَ^(٢) بَعْدَ إِنْشَادِهِ بَيْتَ الْفَرَزْدَقِ^(٣) :

« تَنْظَرْتُ^(٤) نَصْرًا وَالسَّمَاكَيْنِ أَيُّهُمَا عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ أَسْتَهْلَتْ مَوَاطِرَهُ^(٥) »

(١) في الحجة ٨١/٣ .

(٢) بهامش صل ما نصه : « يعني أن أبا علي ذكر بيت الفرزدق ، ولم يذكر بيت ابن قيس الرقيات ، بل بَيَّضَ الموضع » اهـ .

(٣) ديوانه ٣٤٧/١ ، والحجة في هذا الموضع ٨١/٣ ، ٩٢/١ ، والشيرازيات ٣٣١ ، ٥٤٢ ، ٥٦١ ، والمحتسب ٤١/١ ، ١٠٨ ، ١٥٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٩٢/٢ ، وشرح شواهد ٣٤٩/٢ ، والكشاف ٤١٠/٣ ، والبحر ١١٥/٧ ، والمغني ١٠٧ ، وشرح أبياته ١٤٦/٢ - ١٥١ ، واللسان (أ ي ي) .

(٤) كان في النسختين « تذكرت نصراً » ، وأثبت ما في الحجة ، وهي الرواية في الديوان وغيره . ولست أدري أ « تذكرت » تغيير من الناسخ أم من المؤلف . وإنما أثبتته « تنظرت » لأنه الصواب والرواية ، ولأنه كذلك وقع في مطبوعة الحجة عن أصلها خم وخك ، وكذا أنشده ابن جني عن شيخه أبي علي ، انظر المحتسب .

ووقع في مطبوعة مجمع البيان عن بعض نسخه « تنورت » . وفي بعضها « تنورت نَصْرًا » ، وفي بعضها « تنظرت قيساً » وكله مغيرٌ وغلط ، انظر شرح شواهد مجمع البيان . ورواه بعضهم « تنظرت نَصْرًا » وهو غلط ، انظر شرح أبيات المغني .

(٥) سياق البيت :

وإن يأتنا نصر من الترك سالماً فما بعد نصر غائب أنا ناظره
تنظرت نصراً = ... البيت

وَفِي قَوْلِ الْآخِرِ^(٦) « وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَيْتَ .

ثم قال بعد أبيات :

تنظرت نصراً أن يجيء وإن يجيء فإني كمن قد مرّ بالسعد طائره
رجوت ندى نصر ودون يمينه فراتان والطافي ببلخ قراقره

قوله « تنظرت نصراً » : انتظرته بمهلة وارتقبت حضوره ، أراد بذلك رجاء خيره واستعجاله بالعطاء ، و« نصراً » : نصر بن سيار أمير خراسان لمروان بن محمد ، و« السماكين » : نجمان : السَّمَاءُ الأعزل ، والسَّمَاءُ الرامح ، ذكر الاثنين - وهم مما يذكر ونهما معاً - وأراد أحدهما ، وهو السَّمَاءُ الأعزل ، فهو الذي له النَّوْءُ ، وهو نوء غزير المطر ، و« أَيُّهُمَا » : أراد أَيُّهُمَا ، فخفف الياء ، والضمير فيه « هما » للطرفين : نصر ، والسماكين ، و« عليّ » : متعلق بـ « استهلت » و« الغيث » : المطر ، و« استهلت مواطره » : اشتد انصبابها ، و« مواطره » جمع ماطرة ، أراد السحاب الماطر ، عن شرح أبيات المغني ، وشرح شواهد مجمع البيان واللسان (سمك ، نظر ، هلل) .

والهاء في « مواطره » لـ « أيّ » في قوله « أيُّهُمَا » ، ووهم البغدادي في جعله إياه عائداً على « السماكين » لإجرائهما « مجرى الواحد لأنه المراد » .
(٦) قال أبو علي في توجيه قراءة ابن كثير ﴿ وكائن من نبي ﴾ : « كان الأصل فيه كَأَيِّ دخلت الكاف على « أيّ » . . . فقلب . . . فصار كَيِّنُ . . . فحذفت الياء الثانية . . . وقد حذفت الياء من أيّ في قول الفرزدق : تنظرت . . . وفي قول الآخر بيّض ، فحذف الياء الثانية من أيّ أيضاً . . . » اهـ وكان في مطبوعة الحجة « ومن قول الآخر » ولعل الوجه ما أثبتته مما نقله الجامع .

وقوله « وفي قول الآخر بيّض » وقع في مخطوطة الحجة ٢٣٨/٢ خم ومنها أثبت في المطبوعة ٨١/٣ ، ولم يقع في المخطوطة ١٨٩/٣ خك . وظن محقق الحجة كلمة « بيض » قطعة من شاهد لم يقف على تمامه ، =

وَيُرِيدُ^(٧) بَيْتَ ابْنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ^(٨) :

بَكِّي بِدَمْعِكَ وَإِكَفَ الْقَطْرِ إِبْنُ الْحَوَارِيِّ الْعَالِي الذِّكْرِ^(٩)

= وضبطه بَيَّضُ ، وهو ظن باطل غريب . فهو يريد : بَيَّضَ الموضعَ لأن موضعه مَبَيَّضُ في أصل الشيخ ، أي ترك أبيض .

وقول أبي علي في آخر كلامه « فحذف الياء الثانية من أيّ أيضاً » يريد أن الياء الثانية من أيّ حذفت في كَيْثُنْ مقلوب كَأَيْنِ كما حذفت في قول الفرزدق أيهما أيضاً .

(٧) يكاد سياق كلام أبي علي يجعل قول الآخر الذي أراده أبو علي وبَيَّضَ موضعه بيتاً وقعت فيه « أيّ » مخففة ، لا بيتاً وقع فيه اسم منسوب خففت ياؤه ، ومما وقع فيه ذلك قول ابن قيس الرقيات الذي أنشده المؤلف .

فلعل أبا علي أراد نحو قول مكحول بن سعد صاحب نهر مكحول :
فما كان إلا مرة وارتفاعها فتالله أدري أيُّهُما كان أجوداً

انظر ديوان الفرزدق ٣٤٧/١ وما نقله المحقق من شرح السكري له ،
وشارح شواهد مجمع البيان ٣٥١/٢ .

وفي معجم البلدان ٢٣٤/٥ (نهر مكحول) أن مكحولاً هذا مكحول بن عبد الله السَّعْدِي ، وقيل : هو مكحول بن حاتم الأحمسي .

(٨) البيت له في النوادر ٥٢٧ ، وعنه أورده محقق شعره ص ١٨٣ . وهو بلا نسبة في الحجة ٨٥/١ ، والحلييات ٣٣٨ ، والبصريات ٣٣٢ ، والمنثورة ٢٤٦ ، وسر الصناعة ٦٧١ ، والمحتسب ١٦٣/١ ، ٣٢٣ ، والتمام ٢١٨ ، والمخصص ١٠/١٤ ، واللسان (أي ي ، ح و ر ، دوي) .

(٩) قوله « بدمعك » كذا وقع في بعض نسخ النوادر ، ووقع في بعضها « بعينك » وهو ما وقع في المصادر . وقوله « ابن الحواري » وقع في النسختين : أين الجواري ، وكذا في التمام ، وهو تصحيف . « بَكِّي » بدمعك : أكثرني البكاء =

يريد « [الـ] حَوَارِيَّ »^(١٠) فَحَذَفَ يَاءَ النَّسْبَةِ^(١١) .

= بدمع عينك . « واكف القطر » : غزير السيلان متتابعه دائمه ، يقال : دمع واكف : غزير ، والقَطْر من قطر الدمع قَطْرًا وقُطُورًا وقَطْرَانًا : سال ، انظر اللسان والأساس (ق ط ر ، و ك ف) وضبط في اللسان « بَكَى بعينك واكف » وهو خطأ . « ابن الحواري » : الحواريُّ : الزبير بن العوام ابن عمه النبي ﷺ وحواريُّه من أمته ، وأراد بابن الحواري ابنه مصعب بن الزبير ، وقد أكثر ابن الرقيات وأحسن مدحه ورثاءه ، وفي اللسان أنه أراد عبد الله بن الزبير . والحواري في اللغة : القصَّار الذي يبيض الثياب ، والناصر ، أو ناصر الأنبياء ، وهو المراد بحواري النبي عليه السلام من أمته أي خاصته وصفية وناصره منها ، وانظر كلامهم في الحواريين . وقيل : الحواري : نبطي معرب كما في قصد السبيل ٤٤٢/١ ، ونقل محققه عن كتاب غرائب اللغة لروفايل نخلة اليسوعي ٢٨ أنه من الحبشية . ونطقه عندهم Khawaria .

(١٠) في صل هنا : حواري ، وفي ط : جواري ، وهو تصحيف . والألف واللام قبله زيادة مني .

(١١) قوله « فحذف ياء النسبة » كقول أبي زيد : « وقال ابن الرقيات في حذف ياء النسب . . . » ، وذكر بعده قول الراجز « الخُبِّيَّين » وقال : « أراد الخُبِّيَّين ، فحذف ياء النسب » اهـ والياء في الخُبِّيَّين محذوفة والياء في الحواريِّ مخففة لا محذوفة ، وساغ ذلك لأنه مفهوم واضح . ولو قال المؤلف « فخفف ياء النسبة » = لكانت عبارته عن ذلك أصح وأدق .

هذا ، والياء في الحواري كما قال ابن جني : « لفظها لفظ النسب ولا حقيقة له هناك . ألا ترى أن الحواري بمنزلة كرسي في أنه نسب لفظي ، ولا حقيقة إضافة تحته » اهـ .

والمحذوف في « الحواري » إحدى يائي الحواري ، فقول : المحذوفة الياء الأولى ، ورجَّحه ابن جني ، وقيل الثانية ، انظر اللسان وأجازه ابن جني وهو مذهب أبي علي في أي .

[٣٧] مسألة . قال ^(١) في قِرَاءَةِ حَمْزَةِ ^(٢) : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلُ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ﴾ ^(٣) [سورة آل عمران ١٧٨/٣] بالتاء : « يَكُونُ » ^(٤) قَوْلُهُ ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ في مَوْضِعِ نَصْبٍ بَأَنَّهُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى ^(٥) ؛ فَلَا يَجُوزُ إِذَا فَتَحَ « أَنْ » فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا نُثَمِّلُ لَهُمْ ﴾ أَنْ يَكُونَ ﴿ أَنَّمَا نُثَمِّلُ ﴾ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ^(٦) لِأَنَّ إِمْلَاءَهُمْ لَا يَكُونُ إِثْبَاهًا .

-
- (١) في الحجة ١٠٧/٣ - ١٠٨ . والكلام في هذه الآية هو المسألة الخامسة والأربعون من الإغفال ١٤٠/٢ - ١٤٢ . وكرر أبو علي في الحجة ما قاله في الإغفال .
- (٢) وحده ، وقرأ الباقون ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ﴾ بالياء ، انظر السبعة ٢١٩ - ٢٢٠ ، والنشر ٢/٢٤٤ .
- (٣) انظر كشف المشكلات ٢٧٥ - ٢٧٧ ، والجواهر ٤٢٨ ، ٥٨١ ، وشرح اللمع ٣٢٤ ، ٤٢٤ ، ٤٣٦ ، والإبانة ٢٤ - ٢٥ برقم ٣٥٩ ، وشرح المفصل ٥٥/٨ ، والبحر ١٢٢/٣ - ١٢٣ ، والمغني ٤٣ ، ٢٠٢ ، ٢٤١ .
- (٤) تصرّف الجامع في حكاية كلام أبي علي ، وعبارته في الحجة : قَوْلُهُ ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ في موضع نصب إلخ .
- (٥) بهامش صل ما نصه : « يعني أن المفعولين في باب حسبت وأخواته الثاني هو الأول في المعنى ، هذا هو الأصل » اهـ .
- (٦) قَوْلُهُ « أَنْ يَكُونَ » . . . الثاني « من كلام الجامع لا من كلام أبي علي ، فلم يقع في مطبوعة الحجة ١٠٧/٣ عن أصلها ٢٥٢/٢ خم ٢١٤/٣ خك . وفي ط : الموضع للمفعول ، وهو خطأ من الناسخ . وسيأتي بعد قليل ذكر « إنما » =

فَإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ لَا يَجُوزُ الْفَتْحُ فِي « أَنْ » ، وَتَجْعَلُهُ بَدَلًا مِنْ ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ كَقَوْلِهِ : ﴿ وَمَا أُنْسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ ^(٧) [سورة الكهف ١٨/٦٣] ، وَكَمَا كَانَ « أَنْ » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ ^(٨) [سورة الأنفال ٨/٧] = قِيلَ : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَبْدَلْتَ « أَنْ » مِنْ ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ كَمَا أَبْدَلْتَ « أَنْ » مِنْ قَوْلِهِ ^(٩) ﴿ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ﴾ = لَزِمَكَ أَنْ تَنْصِبَ « خَيْرًا » عَلَى تَقْدِيرٍ : لَا تَحْسَبَنَّ إِمْلَاءَ الَّذِينَ ^(١٠) كَفَرُوا خَيْرًا لَأَنْفُسِهِمْ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لـ ﴿ تَحْسَبَنَّ ﴾ ؛ وَقِيلَ : إِنَّهُ لَمْ يَنْصِبْهُ أَحَدٌ ^(١١) . فَإِذَا لَمْ يُنْصَبْ ←

بالكسر .

(٧) انظر الكلام فيها في كشف المشكلات ٧٦٧ ، والجواهر ٣٩٢ ، ٥٦٩ ، ٥٨٣ ، والإبانة ٨٩ برقم ١٣٨٢ ، والشيرازيات ٢٥٢ ، وابن يعيش ٣/٦٩ ، والمغني ٥٩٤ ، والبحر ٦/١٤٧ ، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات .
(٨) انظر الكلام فيها في كشف المشكلات ٤٩٤ ، والجواهر ٥٨٣ ، والكتاب ٤٦٧/١ ، والمسائل المنثورة ١١٥ ، والبحر ٤/٤٦٥ ، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات .

(٩) ليس في الحجة .

(١٠) وكذا قدره في الإغفال . ولفظ الزجاج في معاني القرآن له ٤٩١/٢ : لَا تَحْسَبَنَّ إِمْلَاءَنَا لِلَّذِينَ كَفَرُوا خَيْرًا لَأَنْفُسِهِمْ ، ونقله عنه النحاس في إعراب القرآن ١/٤٢١ ، وكذا قدره الجامع في كشف المشكلات ٢٧٦ في شرحه قول أبي علي ، وهو أدق وأجود من تقدير أبي علي .

(١١) قال أبو إسحق الزجاج : « وَمَنْ قَرَأَ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالنَّاءِ لَمْ يَجْزِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ إِلَّا كَسْرُ إِنَّ . . . وَإِذَا فَتَحْتَ صَارَ الْمَعْنَى : وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِمْلَاءَنَا . قَالَ أَبُو إِسْحَقَ : وَهَذَا عِنْدِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يَجُوزُ عَلَى الْبَدَلِ =

= من الذين ، المعنى : ولا تحسبن إملأنا للذين كفروا خيراً لهم . وقد قرأ بها خلق كثير « اهـ هذا لفظه في كتابه في معاني القرآن ، مخطوطة الخزانة العامة بالرباط المنسوخة سنة ٣٨٣هـ ، المجلد ٥٦/٣ - ٥٧ واسم الكتاب فيها « مختصر إعراب القرآن ومعانيه للزجاج » ، وكذا وقع هذا الكلام في مطبوعة كتابه « معاني القرآن وإعرابه » ٤٩١/١ .

كذا قدره أبو إسحق بنصب « خيراً » ، فلزمه ما ألزمه إياه أبو علي .
وعلى أن « خيراً » وقع منصوباً في تقدير أبي إسحق لمعنى قراءة حمزة : ولا تحسبن بالتاء ، أنما بفتح الهمزة = وقال عقبه « وقد قرأ بها خلق كثير = فإن هذا التقدير تفسير معنى لا تفسير إعراب ، فلا يخفى على مثل أبي إسحق أنه لا يجوز نصب خيراً في الآية البتة . وقوله « وقد قرأ بها خلق كثير » يعني قراءة حمزة ولا تحسبن بالتاء ، أنما بفتح الهمزة . ولم يرد أنه قرىء « خيراً » بالنصب ، ووهم أبو حيان فزعم في البحر ١٢٣/٣ أن « ظاهر كلامه أنها بنصب خير » ، وليس كذلك .

ولو كان في كلام الزجاج ما فيه إيماء إلى أنه قرىء خيراً بالنصب = لم يقل أبو علي في الإغفال ١٤١/٢ متعقباً أبا إسحق « فيلزم انتصاب خير » ، وكذلك قوله في الحجة « لزمك أن تنصب خيراً ، وقيل إنه لم ينصبه أحد » ، ثم قال في الإغفال ١٤٤/٢ : « وسألت أحمد بن موسى [يعني ابن مجاهد] عنها ، فزعم أن أحداً لم يقرأ بها » اهـ = فلو كان أبو إسحق ذكر أنه قرىء خيراً بالنصب لم يكن لإلزام أبي علي إياه نصب خير وجه ، ولكان له فيه كلام آخر .

هذا ، ووقع في مطبوعة كتاب الزجاج ٤٩١/١ : « وقرئت ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خيراً ، وقد قرئت ولا تحسبن الذين كفروا

عَلِمَ^(١٢) أَنَّ الْبَدَلَ فِيهِ لَا يَصِحُّ^(١٣) ، ←

= إنما نملي لهم « كذا وقع ، وفيه نص على قراءته « خيراً » بالنصب ، وهو خطأ من النساخ بلا ريب . ومكان هذا الكلام في المخطوطة الجليلة المذكورة قبل قليل : « وقرئت ولا تحسبن الذين كفروا بالتاء إنما نملي لهم بكسر إن ، وقد قرئت ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم بفتح الألف » اهـ وهو ما حكاه أبو علي في الإغفال ١٤٠ / ٢ عن كتاب شيخه أبي إسحق .

ولو ذكر ذاكر أن قارئاً قرأ « خيراً » بالنصب لكان قد احتبى في اللحن . ولا أدري لم سكت أبو علي عن تغليب نصب خيراً وإن لم يقرأ به أحد .
(١٢) في المطبوعة عن المخطوطة خك (م) من الحجة : علمت ، وفي المخطوطة خم (ط) منها كما في المتن .

(١٣) كذا قال الشيخ أبو علي . ومقتضى كلامه إجازة جعل المصدر المؤول بدلاً من ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ في قراءة من نصب « خيراً » على فرض صحتها . ويرد عليه أمور :

الأول : أن المصدر المؤول يكون من أن وصلتها (أي معموليها الاسم والخبر) ، فتقدير مصدر من أن واسمها « أن ما نملي » يكون بدلاً مما قبله لا يجوز ، لأن الخبر لم يأت بعد ، وأن « إنما تتم اسماً إذا استوفت صلتها تامة ، وصلتها تكون اسماً . . . مع خبره » كما قال أبو علي نفسه في الإغفال ٤٥١ / ١ ، وقال في البصريات ٦٦٨ : « والبذل لا يصح إلا بعد تمام المبدل منه . . . وإذا لم يتم الخبر لم يجز البذل » اهـ وانظر ما يأتي في المتن .

والثاني : أن الكلام في قراءة من نصب « خيراً » وجعله مفعولاً ثانياً لـ « لا تحسبن » ناقص ، فلم يأت لـ « أن » بخبر .

والثالث : أن تقدير أبي علي للمصدر متابعاً لشيخه الزجاج « إملاء الذين كفروا » - ولفظ الزجاج ومن وافقه « إملاءنا للذين كفروا » = غلط منهم ، فقد =

= ذهلوا عن أن المصدر المؤول من أن وصلتها يؤخذ من الخبر لا من الاسم (انظر الهمع ١٦٨/٢) سواء أكان إلزام أبي علي أبا إسحق ما ألزمه إياه = يلزمه - وهو لازم له - أم كان لا يلزمه .

فإذا كان يلزمه لم يجوز أن يقدر المصدر من « أن ما نملي » لأنه لا خبر له في قراءة من نصب خيراً التي زعم أنها قراءة .

وإن كان ذلك لا يلزمه - وهو قول الجامع - وكان أن واسمها وخبرها في تأويل مصدر بدلاً من الذين كفروا نائباً عن المفعولين كما زعم الجامع في كشف المشكلات = لم يجوز تقديره « إملأنا للذين كفروا » أيضاً ، وصحة تقديره : ولا تحسبن الذين كفروا خيرية إملأنا لهم لأنفسهم .

وكون المصدر المؤول منصوباً على البدل بعبارة البصريين أو التكرير بعبارة الكوفيين = هو قول الكسائي والفراء والزجاج ومن وافقهم ، انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٨/١ ، وللزجاج ٤٩٠/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٩٠/١ . ولم يبينوا كيف يكون بدلاً (تكريراً) ولم يذكر إلا المفعول الأول ، ولا يقتصر في باب الشك واليقين على المفعول الأول ، انظر الكتاب ١٨/١ ، والمقتضب ٣٤٠/٢ و ١١٣/٣ ، ١٨٩ ، وشرح الكافية ٩٩٠/٢/٢ ، وشرح المفصل ٨٢/٧ ، وارتشاف الضرب ٢٠٩٨/٤ ، وجمع الهوامع ٢٢٦/٢ .

فوجه ابن الباذش وجه البدل على أن المفعول الثاني محذوف ، والتقدير : ولا تحسبن الذين كفروا خيرية إملأنا لهم كائنة أو واقعة . قال أبو حيان في البحر ١٢٢/٣ - ١٢٣ : « وقد رد بعضهم قول الكسائي والفراء فقال : حذف المفعول الثاني من هذه الأفعال لا يجوز عند أحد ، فهو غلطٌ منهما » اهـ فهو غلط من ابن الباذش أيضاً في توجيهه .

وجعله الزمخشري في الكشف ٤٧١/١ - ٤٧٢ بدلاً ، والتقدير : =

= « ولا تحسبن أن ما نملي للكافرين خير لهم وأن مع ما في حيزه ينوب عن المفعولين » ثم قال : « صحّ ذلك من حيث إن التعويل على البدل ، والمبدل منه في حكم المنحى . . . » وتابعه أبو حيان ، وابن هشام في المغني ٤٣ ، ٢٠٢ ، ٢٤١ . وهو مذهب الجامع في قوله في كشف المشكلات ٢٧٦ : « فيكون قوله ﴿ أَنَّمَا تُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ﴾ بدلاً من الكافرين [أي الذين كفروا] نائباً عن المفعولين » اهـ .

ويلزم من أجاز البدل أن يجيز فتح أن في قولك : ظننت زيداً أنّه منطلق ، ولا أعرف أحداً نص على جوازه إلا الجامع في شرح اللمع ٤٣٦ وجعل وجوب كسر إن في مثله « في الأغلب الأشيع » ، وهو قول غريب منكر من مثله . حمله توجيه قراءة حمزة وقول الزجاج فيها على أن يخالف قول النحويين في وجوب الكسر في هذا الباب ، وجملة إن ومعموليهما في موضع المفعول الثاني ، تقول : ظننت زيداً أنّه مسافر ، انظر الكتاب ٤٦١/١ وغيره .

ثم يردّ على قول الزمخشري والجامع ومن وافقهما أنّ أفعال الشك واليقين تدخل على الجملة الاسمية ، فتقول في زيد مسافر وزيد إنه مسافر : ظننت زيداً مسافراً وظننت زيداً إنه مسافر . فإذا فتحت وقلت ظننت زيداً أنه مسافر لم يكن قولك زيداً أنه مسافر جملة = وأنّ جعل أنّ بالفتح بدلاً مما قبلها سد مسد المفعولين أو نائباً عن المفعولين فيه أن المفعول الأول مذكور (الذين كفروا) فكيف يكون مذكوراً ثم ينوب عنه وعن الثاني المصدر المؤول ؟ وأنت لو قلت : ظننت زيداً أنه منطلق لكان تقديره : ظننت زيداً انطلاقه ولكان الكلام ناقصاً ، فالبدل من المفعول الأول - لو صح - مؤذن بنقصان الجملة واحتياجها إلى الخبر ، فلا يصح إذا الزعم أن المصدر ساد مسد المفعولين . وقولنا في

وإذا^(١٤) لم يَصِحَّ البَدَلُ لم يَجْزُ إِلَّا كَسْرُ^(١٥) « إِنَّ » : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرًا لِّأَنفُسِهِمْ ﴾^(١٦) على أَنْ تَكُونَ « إِنَّ »^(١٧) وخبرها في مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي من ﴿ تَحْسَبَنَّ ﴾ .

قُلْتُ : هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ذَهَبَ فِيهَا أَبُو إِسْحَقَ^(١٨) وَأَبُو سَعِيدٍ^(١٩) وَغَيْرُهُمَا إِلَى كَوْنِ ﴿ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ ﴾ بَدَلًا مِنْ ﴿ الَّذِينَ

= ظننت أن زيداً منطلق ، تقديره : ظننت انطلاَقَ زيدٍ = تمثيل ولا يتكلم به لأن ظن تدخل على الجملة الاسمية من المسند والمُسند إليه ، وقولك « انطلاق زيد » لا إسناده فيه ، انظر الكافي ٩٥٩/٣ .

(١٤) كذا في الحجة خم ٢٥٢/٢ ، وفي المطبوعة عن المخطوطة خك ٢١/٣ : فإذا ، ولم ينبه في المطبوعة على اختلاف المخطوطتين فيه .
(١٥) في مطبوعة الحجة عن المخطوطة خك (م) : لم يَجْزُ فِيهِ إِلَّا الْكَسْرُ . وفي المخطوطة خم (ط) : لم يَجْزُ إِلَّا الْكَسْرُ كَسْرُ .

وأبو علي كما ترى يغلط قراءة حمزة ولا تحسب بالتاء وأنما بفتح الهمزة . وقال النحاس في إعراب القرآن ٤٢١/١ : وزعم أبو حاتم أنه لحن لا يجوز ، وتابعه على ذلك جماعة .

(١٦) إنما بالكسر قراءة شاذة عزيت إلى يحيى بن وثاب ، انظر شواذ ابن خالويه ٢٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢١/١ ، والكشاف ٤٧٢/١ ، والبحر ١٢٢/٣ . وهي من غير عزو إلى قارئ في معاني القرآن للزجاج ، والإغفال ، وشرح اللمع ٤٢٤ .

(١٧) ليس في ط .

(١٨) الزجاج في معاني القرآن له ٤٩١/١ .

(١٩) السيرافي ، ولعل كلامه في شرح كتاب سيويه له ، ولم يطبع منه إلا أجزاء قليلة .

كَفَرُوا»^(٢٠) وَأَنْتَ تَرَى أَبَا عَلِيٍّ كَيْفَ يَصْنَعُ مِنْ إِلْزَامِ شَيْءٍ لَا يِلْزَمُ^(٢١) ،
لِأَنَّ «أَنَّ» مَعَ اسْمِهِ وَخَبَرِهِ هُوَ فِي مَوْضِعِ الْبَدَلِ^(٢٢) ، لَا «أَنَّ» مَعَ اسْمِهِ
دُونَ خَبَرِهِ ؛ لِأَنَّ «أَنَّ» مَعَ اسْمِهِ وَخَبَرِهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ؛ وَلِهَذَا قَالَ
أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ^(٢٣) : «عَلِمْتُ أَنَّكَ ذَاهِبٌ» ، سَدَّ «أَنَّ» مَعَ اسْمِهِ
وَخَبَرِهِ مَسَدَّ مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَإِنَّ الْمَفْعُولَ^(٢٤) الثَّانِي مُضْمَرٌ^(٢٥) . وَقَدْ قَالَ

(٢٠) وقال الجامع في الإبانة ٢٥ برقم ٣٥٩ : « فأبو إسحق على الحق في الآية ،
ليس عليه في ذلك سهو كما ادعته الشيوخ الثلاثة رحمهم الله » اهـ وكتب تحته
في المخطوط : « أبو علي وأبو سعيد وعلي بن عيسى الرماني » .
ويؤخذ منه أن أبا سعيد لم يذهب في الآية مذهب أبي إسحق ، وهو خلاف
كلام الجامع هنا .

(٢١) وكيف لا يلزمه أيها الشيخ الجليل ، وقد قَدَّرَ أبو إسحق ومن وافقه :
ولا تحسب الذين كفروا إملأنا لهم خيراً لأنفسهم ونصب خيراً ، ولا خبر
لـ «أَنَّ» على تقديره . فكيف لا يلزمه ما ألزمه أبو علي .

وأما تقدير الرمخشري والجامع ومن وافقهما فلا يلزمهم ذلك فيه لأنهم لم
ينصبوا «خير» في تقديرهم ، ولكن يلزمهم أمر آخر ، انظر ما سلف من
التعليق في الحاشية (١٣) .

(٢٢) انظر التعليق في الحاشية (١٣) .

(٢٣) «الأخفش» ليس في ط . وانظر مذهب أبي الحسن في شرح الكافية
١٠١٢/٢/٢ . وفي الارتشاف ٢١٢٣ ، والهمع ٢٢٣/٢ أنه مذهب أبي
الحسن والمبرد . والذي في المقتضب ٣٤١/٢ أن مذهبه فيه مذهب سيبويه
وأصحابه أنه لا حذف في نحو ظننت أن زيداً منطلق .

(٢٤) في ط : مفعول ، وهو خطأ .

(٢٥) ما ذهب إليه أبو الحسن في هذا الباب ، إلى مخالفته كلمة النحويين في مثله ، =

أَبُو عَلِيٍّ فِي قَوْلِهِ : ﴿ أَيْدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ ﴾ (٢٦)
[سورة المؤمنون ٢٣/ ٣٥] حَيْثُ قَالَ سَيَبُوه (٢٧) : إِنَّ قَوْلَهُ ﴿ أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ ﴾ بَدَلٌ مِنْ

= مذهب متعسف مرغوب عنه من مذاهبه عار عن الصحة منكر . ولم تدعي أيها الشيخ الإمام الإضمار والكلام ظاهر بين تام غير محتاج إلى تقدير مضمّر ؟ !
قال المبرد في المقتضب ٢/ ٣٤١ : « فإذا قلت : ظننت أن زيداً منطلق لم تحتج إلى مفعول ثان ؛ لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة ؛ لأن المعنى ظننت انطلافاً من زيد ، فلذلك استغنيت » اهـ وانظر الكتاب ١/ ٦٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، والمصادر السالفة .

يريد أن المصدر المؤول من أن وصلتها اسم وأنت إذا قلت ظننت أو علمت زيداً منطلقاً « لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول لأن الشك والعلم إنما وقعا في الثاني » اهـ عن المقتضب . وإنما لم تحتج إلى مفعول ثان لأن أن وصلتها قامت مقام المفعولين لأن التقدير ظننت أو علمت انطلافاً من زيد أو انطلاق زيد لأن المفعول الحقيقي في هذا الباب هو نسبة ثاني المفعولين إلى الأول ، والمصدر المؤول الذي يسد مسد المفعولين يؤخذ من الخبر مضافاً إلى الاسم « انطلاق زيد » غير أن قولنا : ظننت انطلاق زيد ، تقدير لا يتكلم به ، انظر الكافي ٣/ ٩٥٩ ، ونسب إلى الكسائي إجازته ، انظر الارتشاف . ٢١٢٣ .

(٢٦) انظر الكلام عليها في الجواهر ٨٢ ، ٤٣٠ ، ٥٨٣ ، وشرح اللمع ٣٢٤ - ٣٢٥ ، وكشف المشكلات ٩٢٣ ، والإغفال ٢/ ٤٤٨ - ٤٦٩ المسألة ٩١ ، والبصريات ٦٦٨ - ٦٧٨ ، والمنشورة ١٨٢ ، والحلييات ١٦٥ ، وجواب المسائل العشر المسألة الأولى ٥ - ١٢ وعنه في سفر السعادة ٧٧٤ - ٧٨٨ ، وعن السفر في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٨١ - ٣٩٣ .

(٢٧) في الكتاب ١/ ٤٦٧ : « ومما جاء مبدلاً من هذا الباب ﴿ أَيْدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ ﴾

« أَنْ » ^(٢٨) الأولى = فقال أبو علي ^(٢٩) : لا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ - يَعْني خَبَرَ « أَنْ » الأول - فلم يَعْتَبَرْ « أَنْ » مع الاسمِ تَامًا حَتَّى أَضْمَرَ الْخَبَرَ . ثُمَّ اسْتَجَازَ ^(٣٠) كَوْنُ الثَّانِي بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ لِإِضْمَارِ خَبَرِ الْأَوَّلِ عَلَى تَقْدِيرِ : ﴿ أَيْعِدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا ﴾ بُعِثْتُمْ ^(٣١) ، أَوْ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ ^(٣٢) وَكَوْنِ الظَّرْفِ خَبَرًا ، وَالتَّقْدِيرُ : أَيْعِدُكُمْ أَنْ إِخْرَاجَكُمْ ^(٣٣) إِذَا مِتُّمْ ، أَيْ أَنْ إِخْرَاجَكُمْ كَائِنْ إِذَا مِتُّمْ . فَجَوَزَ الْبَدَلَ بَعْدَ تَمَامِ الْأَوَّلِ ههنا وَطَرَحَ هَذَا ^(٣٤) الْكَلَامَ هُنَاكَ ^(٣٥) .

= وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ ﴿ فكأنه على أيعدكم أنكم مخرجون إذا متم ، وذلك أريد بها ، ولكنها إنما قدمت أن الأولى ليعلم بعد أي شيء الإخراج » اهـ وفي الآية أقوال أخر ناقشها أبو علي في كتبه .
(٢٨) ليس في ط .

(٢٩) هذا معنى قول أبي علي في الإغفال والبصريات .
(٣٠) في البصريات . وبهامش صل ما نصه : « يعني بعد قوله ذلك لسيبويه استعجاز يعني أبا علي » اهـ .

(٣١) أو أخرجتم أو نُشِرْتُمْ ، فالخبر مضمَر بعد « إذا متم » . وَأَسَوَّغُ منه عند أبي علي أن يكون التقدير : أيعدكم أنكم تبعثون إذا متم ، فيقدر الخبر قبل « إذا » ، انظر البصريات .

(٣٢) اقتصر أبو علي في توجيه قول سيبويه على هذا الوجه في المنثورة ، وذكره في البصريات .

(٣٣) أو بَعَثَكُمْ أو حَشَرَكُمْ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، انظر البصريات .

(٣٤) ليس في ط .

(٣٥) قوله « هناك » إشارة إلى موضع كلام أبي علي من الحجة ، حيث جوز فيه =

= البديل قبل تمام الاسم الأول ، انظر التعليق في الحاشية (١٣) .

وقال الجامع في كشف المشكلات ٢٧٦ : « والكلام مع أبي علي يطول ، ذكرته في البيان ومسائل عثمان » اهـ يريد كتابه الذي لم ينته إلينا فيما نعلم « البيان في شواهد القرآن » ، وكتاب « مسائل عثمان » يعني شرحه لكتاب اللمع لأبي الفتح عثمان بن جني ، وقال الجامع فيه ثمة ٥٢٥ : « فكيف ألزمت أبا إسحاق ههنا أن يجعل أن مع اسمه البديل دون خبرها ؟ أَوَيْتُمْ أَنْ باسمها اسماً تاماً ؟ فما هذا الازدحام منك ومن غيرك على مثل ذلك الشيخ » وقال ٤٣٦ : « وخصومة الفارس قد قدمنا الانفصال عنها » اهـ وقال في الإبانة ٢٥ برقم ٣٥٩ : « فأبو إسحق على الحق في الآية ، ليس عليه في ذلك سهو كما ادعته الشيوخ الثلاثة رحمهم الله » اهـ يعني أبا علي والسيرافي والرماني كما كتب في مخطوطة الإبانة تحت « الشيوخ الثلاثة » .

وأبو علي ردّ قول سيبويه في الإغفال ، واختار قول الأخفش أن أن الثانية مرتفعة بالظرف ، وذكره في المتنورة ، وناقشه واعترض عليه في البصريات . ونقل عن أبي علي في توجيه قول سيبويه أن خبر أن الأولى محذوف استغناء بخبر الثانية ، انظر جواب المسائل العشر وسفر السعادة ، ولعل هذا أولى ما يحمل عليه قول سيبويه ، والله أعلم .

[٣٨] مسألة في سورة النساء ، في قوله : ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(١)
 [سورة النساء ١/٤] . أَخَذَ^(٢) يُبَيِّنُ فسادَ عَطْفِ الظَّاهِرِ الْمَجْرُورِ عَلَى الْمُضْمَرِ
 الْمَجْرُورِ^(٣) ، ثُمَّ ذَكَرَ^(٤) قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ
 فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(٥)

(١) في قراءة حمزة ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بالجهر ، وقرأ باقي السبعة ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بالنصب ،
 انظر السبعة ٢٢٦ ، والنشر ٢/٢٤٧ ، وكشف المشكلات ٢٨٥ والمصادر
 المذكورة ثمة .

(٢) أبو علي في الحجة ٣/١٢١ - ١٢٦ .

(٣) لا يعطف الظاهر المجرور على المضمرة المجرورة إلا بإعادة الجار ، هذا
 مذهب البصريين . ونسب إلى الأخفش ويونس والجرمي والكوفيين إجازة
 العطف بغير إعادة الجار ، ووافقهم أبو حيان ، لكن الفراء - وهو من رؤساء
 الكوفيين - نصّ على أن ذلك قبيح قليل يجوز في الشعر ، وعزا النحاس القول
 بقبحه إلى الكوفيين عامة . انظر الكتاب ١/٣٩١ - ٣٩٢ ، والمقتضب
 ٤/١٥٢ ، وشرح المفصل ٣/٧٨ - ٧٩ ، والإنصاف ٣٧١ - ٣٧٩ المسألة
 ٦٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٥٢ و ٢/٨٦ ، وإعراب القرآن للنحاس
 ١/٤٣١ ، والبحر ٢/١٤٧ - ١٤٩ ، والهمع ٥/٢٦٦ - ٢٦٧ ، وانظر التعليق
 على ذلك في كشف المشكلات ١٥٩ والمصادر المذكورة ثمة . وقوله
 « فساد » ليس في ط .

(٤) في الحجة ٣/١٢٦ .

(٥) انظر الكلام عليها في كشف المشكلات ١٥٨ ، والجواهر ٦٩٣ ،
 ٧١٩ - ٧٢٠ ، ٨٢٥ - ٨٢٦ ، وشرح اللمع ٥٦٦ ، ٥٩٠ ، وإعراب القرآن =

[سورة البقرة ٢/٢١٧] ، وَزَيْفَ^(٦) قَوْلَ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى الْهَاءِ مِنْ قَوْلِهِ ﴿وَكُفِّرْ بِهِ﴾ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى « عَنْ »^(٧) مِنْ قَوْلِهِ ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وعن المسجد الحرام كما قال : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [سورة الحج ٢٢/٢٥٠] .

قُلْتُ : حَمَلُ قَوْلِهِ ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ عَلَى « عَنْ » - وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي الْمَعْنَى - فَهُوَ مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ إِذَا ذَاكَ : وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَكُفِّرْ بِهِ . فَقَوْلُهُ ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ فِي صَلَاةِ الْمَصْدَرِ ، وَالْمَصْدَرُ مَوْصُولٌ^(٨) ، وَقَدْ عَطَفْتَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ ﴿وَكُفِّرْ بِهِ﴾ ، وَالْمَوْصُولُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ قَبْلَ تَمَامِ الصَّلَاةِ^(٩) ، لِأَنَّ مَا كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى الصَّلَاةِ كَانَ دَاخِلًا فِي الصَّلَاةِ . وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي

= للنحاس ٣٠٨/١ ، والبحر ٢/١٤٧ - ١٤٨ ، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات .

وكان في النسختين : قوله عز وجل يسألونك (ط ويسألونك ، خطأ) عن الشهر الحرام إلى قوله المسجد الحرام ، فأتممته .

(٦) في الحجة ٣/١٢٦ - ١٢٩ .

(٧) وهو قول المبرد والنحاس ومن وافقهما .

(٨) ولا يجوز الفصل بين الصلاة والموصول بالأجنبي ، انظر التعليق على هذا في كشف المشكلات ١٣٦ .

(٩) بهامش صل ما نصه : « فإذا كانت المسألة محمولة على « عَنْ » يكون ﴿الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ في صلاة المصدا الموصول ، وإذا كان كذلك يكون ﴿وَكُفِّرْ بِهِ﴾ الذي هو قبل ﴿الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ معطوفاً على الموصول قبل تمام صلته ، وهذا لا يجوز » .

كُتِبَ^(١٠) النَّحْوُ لَا أَحْتَاجُ إِلَى إِقَامَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ^(١١) . فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى « صَدَّ » آخِرَ مُضْمَرٍ^(١٢) دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا^(١٣) .

(١٠) انظر المصادر المذكورة في الحاشية (٣) هنا ، وفي كشف المشكلات ١٥٩

وفهرس مسائل العربية فيه برسم « الفصل » ص ١٤٨ .

(١١) أفسد الجامع في الجواهر ٧١٩ قول أبي علي بمثل ما قاله هنا ، واختار ثمة أن

﴿ وَالْمَسْجِدِ ﴾ معطوف على ﴿ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾ ، وهو قول الفراء في معاني

القرآن له ١٤١/١ ، وكذا حكاه عنه أبو علي في الحجة ١٢٨/٣ وردّه ، وقال

فيه أبو حيان في البحر ١٤٧/٢ : « متكلف جداً ويبعد عن نظم القرآن » .

وما قاله أبو علي هو قول المبرد والنحاس ومن وافقهم ، وقد ردّ بنحو ما ذكره

الجامع هنا وفي الكشف والجواهر وشرح اللمع ، انظر البحر ١٤٧/٢ .

(١٢) جعل الجامع في كشف المشكلات ١٥٩ ، وشرح اللمع ٥٩٢ هذا التقدير مراد

أبي علي في قوله « ثبت أنه معطوف على « عن » من قوله ﴾ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ

اللَّهِ ﴾ وعن المسجد الحرام » اهـ وهذا اعتذار من الجامع عما ذهب إليه أبو

علي ، ولا يصح ذلك منه ، وكلام أبي علي صريح في مراده ، وهو صريح

قول المبرد والنحاس ومن وافقهم .

وهذا التقدير الذي قدره الجامع هنا وجعله مراد أبي علي = لم أجده لغيره

وهو تقدير غريب متكلف فاسد لأن فيه حذفاً للمصدر « صَدَّ » ولحرف الجر

« عن » وبقاء الاسم « المسجد » مجروراً مع إضمار الجار وهذا محله ضرورة

الشعر إن صح مثل قوله « أشارت كليب » أي إلى كليب . وانظر البحر

١٤٧/٢ وردّ فيه أبو حيان قول من زعم أن التقدير : يصدوكم عن المسجد .

(١٣) بهامش صل ما نصه : « فإذا كان محمولاً على صد آخر مضمّر يكون التقدير :

صد عن سبيل الله وصد عن المسجد الحرام ، فيكون المظهر دليلاً على

المضمّر » اهـ .

وقد ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ مَنَعَ ذَلِكَ^(١٤) أَيْضًا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ﴾^(١٥) [سورة الشورى ٥١/٤٢]
فَقَالَ^(١٦) : « وَيُمْتَنَعُ^(١٧) أَنْ يَتَّصِلَ بِهِ الْجَارُّ - يَعْنِي بـ « يُكَلِّمُ » - مِنْ وَجْهِ
آخِرِ^(١٨) ، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ ﴿وَمِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ فِي صَلَاةِ « وَحْيٍ » [٢/٤] الَّذِي

(١٤) « ذَلِكَ » إشارة إلى ما ذكره أن الموصول لا يعطف عليه قبل تمام الصلة وأنه لا يفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي عنهما .

(١٥) انظر الكلام عليها في كشف المشكلات ١٢٠٣ ، والجواهر ٦٢٧ ، ٦٤٥ - ٦٤٦ ، ٧٢٠ ، ٨٥٧ - ٨٥٩ ، وشرح اللمع ٢٧٥ ، ٢٩٨ ، ٤٩٤ ، والإبانة ١٤٢ ، ٨٥ برقمي ٢١٧٣ ، ١٣٥٣ ، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات . وانظر ما يأتي ٢٧٢ في المسألة ٦٢ .

(١٦) في الحجة ٦/ ١٣٤ - ١٣٥ ، وانظر كشف المشكلات وشرح اللمع والجواهر والإبانة ، وانظر كلام أبي علي في المسائل المنشورة ١٥١ ، وتهذيب التذكرة ١/ ٣٧ - ٢/ ٣٦ .

(١٧) في الحجة ٦/ ١٣٤ عن أصلها « وَيُمْتَنَعُ » وضبط في المخطوطة خك ١٠٤/ ٧ بفتح الياء خطأ . وهو كما في المتن « وَيُمْتَنَعُ » في مخطوطة عتيقة جلييلة نفيسة الخط متقنة الضبط كتبها العباس بن أحمد بن أبي مؤاس تلميذ أبي علي سنة ٣٧٤هـ ، انتهى إلينا منها مجلدان ضما الأجزاء ٢١ - ٤٥ من الحجة بتجزئة أبي علي (من الآية ١٤٥ من سورة النساء حتى الآية ٣٣ من سورة الزخرف) ، تحتفظ بها مكتبة الشهيد علي ، ورمزت لها بـ « خش » . وهذا اللفظ فيها المجلد ٢/ الجزء ٢٥ الورقة ٢١/ ١ .

(١٨) بهامش صل ما نصه : « لَأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ يَرِيدُ أَنْ يَحْقُقَ أَنَّ ﴿مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِـ ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ﴾ بَلْ يَجِبُ أَنْ يَضْمَرَ (بِيبَا لَهُ) [كَذَا] فَعَلَ آخِرَ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : وَأَنْ يَكَلِّمَهُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، وَالْمَظْهَرُ يَدُلُّ عَلَيْهِ » اهـ .

هو بمعنى « أَنْ يُوحَى » . [فإذا^(١٩) كان كذلك لَمْ يَجُزْ أَنْ يُحْمَلَ الْجَارُ
الذي هو « مِنْ » [في]^(٢٠) قَوْلِهِ : ﴿ أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ ﴾ على « أَنْ يُرْسَلَ »
لأنَّكَ تَفْصِلُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْمَوْصُولِ بما ليس منهما^(٢١) . ألا ترى أَنَّ
المعطوفَ على الصَّلَاةِ فِي الصَّلَاةِ ؟ وَإِذَا حَمَلْتَ الْعَطْفَ عَلَى مَا لَيْسَ فِي
الصَّلَاةِ فَصَلَّتْ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْمَوْصُولِ [بِالْأَجْنَبِيِّ اللّٰهِيِّ] لَيْسَ مِنْهُمَا^(٢٢) .
فإذا لَمْ يَجُزْ حَمْلُهُ عَلَى « يُكَلِّمُ » فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ ﴾
وَالْم^(٢٣) يَكُنْ بُدٌّ مِنْ أَنْ يُعَلِّقَ الْجَارُ بِشَيْءٍ ، وَلَمْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ شَيْءٌ تَحْمِلُهُ
عَلَيْهِ = أَضْمَرْتُ « يُكَلِّمُ » ، وَجَعَلْتُ الْجَارَ فِي قَوْلِهِ ﴿ أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ ﴾
مُتَعَلِّقًا بِفِعْلِ مُرَادٍ فِي الصَّلَاةِ مَحْذُوفٍ مِنْهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ . أَنْقَضَى كَلَامُهُ .
وَتَلْخِيصُهُ أَنَّ الْجَارَ فِي قَوْلِهِ ﴿ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عَلَى
تَقْدِيرٍ : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا ﴾ أَوْ يُكَلِّمَهُ ﴿ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ ﴾ .

(١٩) قوله : « فإذا كان . . . » إلى قوله ص ١٧٧ س ٧ « هو بمعنى أن يوحى »
سقط من صل بانتقال النظر ، وهو يكون ثلاثة أسطر من أسطر صل ، وأثبتته من
ط ، وعارضته بالحجة .

(٢٠) زيادة من الحجة ، وهي ثابتة في ط فيما يأتي ص ١٧٧ س ١١ .
(٢١) في مطبوعة الحجة ١٣٤/٦ : لأنه يفصل ، وهو خطأ من الناشر ، ففي
الأصليين ٢٥٩/٤ خم و ١٠٤/٧ خك والورقة ١/٢١ من الجزء ٢٥ من
المخطوطة خش كما في المتن « لأنك تفصل » . وقوله منهما وقع في
المطبوعة « منها » ولم يذكر المحقق فروق النسخ !! وما أثبت كذا وقع في
المخطوطة خم ٢٥٦/٤ ، ووقع في خك وخش كما في المتن .
(٢٢) زيادة من الحجة .

(٢٣) كأنه في ط - والنص منها - فلم ، والصواب ما أثبت من الحجة .

ولا يَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ﴾ لِأَنَّهُ إِذَا ذَاكَ فِي الصَّلَةِ ، إِذْ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الصَّلَةِ ، وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ﴾ بِقَوْلِهِ ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ .
وفيما نَقَلْتُ لَكَ سَهْوَانٍ مِنْ أَفْحَشٍ مَا يَكُونُ ، مَا وَقَعَ مِثْلُهُمَا فِي « الْحُجَّة » :

أَحَدُهُمَا قَوْلُهُ « وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ فِي صَلَةِ « وَحْيٍ »
الذي هو بِمَعْنَى « أَنْ يُوحَى » . أَلَا تَرَى أَنَّ ﴿مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ لَيْسَ فِي صَلَةِ
« وَحْيٍ » الذي هو بِمَعْنَى أَنْ يُوحَى « ؟ » [٢٤] فَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا اللَّفْظُ مِنْ
رَجُلٍ يُرِيدُ أَنْ يُحَقِّقَ [أَنَّ] (٢٥) الْجَارَّ يَتَعَلَّقُ بِمُضْمَرٍ ، وَلَيْسَ فِي صَلَةِ « أَنْ
يَكَلِّمَ » ؟ فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ « فِي صَلَةِ وَحْيٍ » ؟ وَهُوَ كَلَامٌ فَاسِدٌ مُخْتَلٌ (٢٦) .
وَالسَّهْوُ الْآخِرُ أَفْحَشُ مِنْهُ . وَهُوَ قَوْلُهُ : « فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ أَنْ
يُحْمَلَ الْجَارُّ الَّذِي هُوَ « مِنْ » فِي قَوْلِهِ ﴿مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ عَلَى « أَنْ
يُرْسَلَ » (٢٧) . هَذَا فَاسِدٌ ، وَتَصْحِيحُهُ « عَلَى أَنْ يُكَلِّمَ » (٢٨) دُونَ

(٢٤) ما بين حاصرتين سقط من صل ، انظر الحاشية (١٩) .

(٢٥) زيادة من ط .

(٢٦) هو كما قال الجامع ، فألفاظ أبي علي لا يتحصل منها معنى مستقيم مؤتلف في سياقه ، وهو سهو منه بلا ريب ، وانظر شرح اللمع ٤٩٥ - ٤٩٦ .

(٢٧) هكذا وقع في جميع نسخ الحجة التي وقف عليها الجامع ، انظر شرح اللمع ٤٩٦ ، وكذا وقع فيما انتهى إلينا من مخطوطات الحجة .

(٢٨) هو كما قال الجامع لكنه غلا فقال « والسهو الآخر أفحش منه » ، وما هو بذلك ، وإن هو إلا سبق قلم ولو راجعه أبو علي وتنبه عليه لأصلحه . وانظر شرح اللمع ٤٩٦ ، والجواهر ٨٥٨ .

« يُرْسِل »^(٢٩) لَأَنَّ قَوْلَهُ ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ ﴾ لا يَمَسُّ مَرَامَ هَذَا الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

وَلَيْسَ الْعَجَبُ مِنْهُ ، إِنَّمَا الْعَجَبُ مِنَ الْكِبَارِ الَّذِينَ^(٣٠) سَمِعُوا عَلَيْهِ هَذَا الْكِتَابَ ، وَلَمْ يَسْأَلُوا عَنْهُ : مَا مُرَادُكَ بِهَذَا ؟ .

وَقَدْ نَصَّ فِي « التَّذَكُّرَةِ »^(٣١) عَلَى الْحَقِّ ، فَقَالَ : « يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : ﴿ أَوْ مِنْ وَرَائِي جَحَابٍ ﴾ إِذَا جَعَلْتَ ﴿ وَحَيًّا ﴾ عَلَى تَقْدِيرِ : أَنْ يُوحَى ، كَمَا قَالَ الْخَلِيلُ^(٣٢) ، لَمَّا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ [مَحْمُولًا]^(٣٣) عَلَى « أَنْ » الْأُولَى [مِنْ حَيْثُ فَسَدَ الْمَعْنَى]^(٣٤) = يَكُونُ ﴿ مِنْ وَرَائِي جَحَابٍ ﴾ [عَلَى

(٢٩) بهامش صل مانصه : « لَأَنَّ قَوْلَهُ ﴿ أَوْ يُرْسِلَ ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ ﴿ أَوْ مِنْ وَرَائِي جَحَابٍ ﴾ ، وَالصَّلَةُ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ بِنْتِ ، فَإِذَا كَلَّا قَوْلِيهِ بِاطْلَانِ » اهـ .

(٣٠) يعني تلامذة أبي علي الكبار ، ومنهم ابن جني والرَّبَيعي والعَبْدِي وعبد السلام البصري ، وغيرهم . وفي ط : الذي ، وهو خطأ .

(٣١) لم ينته إلينا ، وانتهى إلينا قطعة من تهذيب ابن جني له ، ولم أصب هذا الكلام فيه ، وفيه اللوح ٣٦ / ٢ - ٣٧ / ١ طرف من الكلام في هذه الآية .

وقد نقل الجامع في الجواهر ٨٥٧ - ٨٥٨ كلام أبي علي في التذكرة ، وكان قد نقل شطراً منه في ٦٤٥ لكنه لم يصرح ههنا بنسبته إلى أبي علي ولا إلى التذكرة ، وانظر كلام أبي علي في الحجة ٦ / ١٣٤ - ١٣٥ وهو كقوله في التذكرة لولا موضعا السهو للذات نَبَّهَ عليهما الجامع .

(٣٢) انظر الكتاب ١ / ٤٢٨ - ٤٢٩ والمصادر السالفة ، والحجة ٦ / ١٣٣ .

(٣٣) زيادة مني .

(٣٤) زيادة من الجواهر عن التذكرة .

هذا^(٣٥) مُتَعَلِّقًا بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ فِي تَقْدِيرِ الْعُطْفِ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يُقَدَّرُ صِلَةً لـ « أَنْ » الْمَوْصُولَةِ بِـ « يُوحَى » ، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْفِعْلُ « يُكَلِّم » ؛ وَتَقْدِيرُهُ : وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ أَوْ يُكَلِّمَ^(٣٦) مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، فَحُذِفَ « يُكَلِّم » لِحَرْفِ ذِكْرِهِ أَوَّلًا « فِي فَضْلِ طَوِيلٍ^(٣٧) . فَنَصَّ عَلَى أَنَّ الْجَارَ مُتَعَلِّقٌ بِـ « يُكَلِّم » . فَهَذَا كَلَامُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ .

وَقَدْ أَفْسَدَ^(٣٨) تَعْلِيْقُ الْجَارِ مِنْ قَوْلِهِ ﴿ أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ ﴾ بِقَوْلِهِ ﴿ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ ﴾ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ قَبْلَ الْفَضْلِ الَّذِي نَقَلْتُ لَكَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ^(٣٩) : « وَيَجُوزُ فِي قَوْلِهِ ﴿ إِلَّا وَحِيًّا ﴾ أَمْرَانِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعًا .

وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ حَالًا .

فَإِنْ قَدَّرْتَهُ اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعًا لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ شَيْءٌ يُوصَلُ بِهِ « مِنْ »^(٤٠) ؛

(٣٥) زيادة من الجواهر عن التذكرة .

(٣٦) عبارة أبي علي في الحجة ١٣٥/٦ إِلَّا أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ أَوْ يُكَلِّمَهُ ، وَهُوَ أَدَقُّ مِمَّا فِي التَذَكُّرَةِ وَأَوْفَقُ لِلْفِظِ الْآيَةِ .

(٣٧) نقل كثيراً منه الجامع في الجواهر ٨٥٧ - ٨٥٨ .

(٣٨) في ط : انسدّ ، وهو تحريف .

(٣٩) في الحجة ١٣٤/٦ . هذه عبارته بتكرير « وهو قوله » سهواً ، ولا معنى لإعادته .

(٤٠) في الورقة ٢/٢٠ من الجزء ٢٥ من مخطوطة الحجة خش و١٠٥/٧ خك

« يُوصَلُ مِنْ » وفي ٢٥٥/٤ خم « يُوصَلُ بِمِنْ » وهو ما في المطبوعة ١٣٤/٦

ولم يذكر المحقق اختلاف الأصلين هنا !

لَأَنَّ مَا قَبْلَ الاستِثْنَاءِ لَا يَعْمَلُ فِيما بَعْدَهُ^(٤١)، وَلِذَلِكَ حَمَلُوا قَوْلَ
الْأَعْشى^(٤٢):

وَلَا قَائِلًا إِلَّا هُوَ الْمُتَعَيِّبُ^(٤٣)

(٤١) لَا يَعْمَلُ مَا قَبْلَ «إِلَّا» فِيما بَعْدَهَا إِذَا تَمَّ الْكَلَامُ قَبْلَهَا، انظر شرح اللمع ٤٩٦ ،
والإبانة ٨٥ - ٨٦ ، وكشف المشكلات ٥٦٠ والمصار المذكورة ثمة .

وعقد الجامع في الجواهر ٨٥٦ - ٨٥٩ الباب المتم السبعين لـ « ما جاء في
التنزيل حمل فيه ما بعد إلا على ما قبله وقد تم الكلام » .

وأجاز الأخفش والكسائي ومن وافقهما أن يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إذا
كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو حالاً ، انظر المصادر السالفة ، والارتشاف
١٥٣٢/٢ ، ١٣٤٩ ، والهمع ٢/٢٧٦ ، ٢٦٠ ، والبحر ٥/٤٩٤ ،
و٧/٢٤٦ ، ٢٥١ ، وشرح الأشموني ٢/١١٦ .

(٤٢) ديوانه ق ١٢/١٤ ص ١١٣ ، والحجة ٤/٣٢١ ، وشرح اللمع ٤٩٤ ،
والإبانة ٨٥ ، والجواهر ٢٧٢ ، وكشف المشكلات ١٠٨٧ ، ومعاني القرآن
للفراء ٢/١٠٠ ، ومجمع البيان ٦/١٨٣ ، وتفسير الطبري ١٤/٢٣٠ ،
واللسان (ع ي ب) .

(٤٣) صدره :

وليس مجيراً إن أتى الحيّ خائفٌ

وليس : الضمير فيه لامرئ مغترب عن قومه ، مجيراً : من أجاره : إذا
خفّره وأمنّه ومنعه ممن يطلبه وأعاده . الحيّ : الواحد من أحياء العرب ، يقع
على بني أبٍ كثروا أو قتلوا وعلى شعب يجمع القبائل . خائف : رجل خائف
يخاف من يطلبه فاستجاره . المتعيبا : من تعيَّبه : نسبة إلى العيب وجعله ذا
عيب ، أي القول المعيب ، عن اللسان (ج و ر ، ح ي ي ، ع ي ب) . ووقع
في الحجة ٤/٣٢١ وأصلّي الإبانة ٨٥ « خائفاً » بالنصب ، مفعول « مجيراً » ، =

على فعلٍ آخر ^(٤٤) انقضى كلامه .

وقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مَا مَنَعَ ^(٤٥) مِنْهُ ههنا ، وهو قَوْلُهُ فِي
سورة هود : ﴿ وَمَا نَرَبُّكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بُادِيَ الرَّأْيِ ﴾ ^(٤٦) [سورة
هود ٢٧/١١] فقال ^(٤٧) : « يَنْتَصِبُ قَوْلُهُ ﴿ بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾ بِقَوْلِهِ ﴿ اتَّبَعَكَ ﴾ وَإِنْ
كَانَ قَبْلَ « إِلَّا » لَأَنَّهُ ظَرَفٌ ، وَالظَّرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ الْوَهْمُ » .
فَقِيلَ لَهُ : قَوْلُهُ ﴿ أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ ﴾ ظَرَفٌ فَلِمَ ←

= ويكون فاعل « أتى » مضمراً . والرفع بإعمال العامل الثاني هو الأوّلَى عند
البصريين في باب التنازع كما تعلم ، وهو الرواية ، انظر التعليق على التنازع
في كشف المشكلات ٣٦٧ ح ٢ .
(٤٤) بهامش صل ما نصه : « والتقدير : إلا هو يقول المتعبيا ، ويكون « قائلًا »
دليلاً على هذا المضمّر ، والمتعبب المَعْبِب « اهـ وكان فيه العيب ، والوجه
ما أثبت وقال في كشف المشكلات ١٠٨٧ : « والمعنى أن هذا الموصوف
لا يجير خائفاً يستعيز به ولا يقول شيئاً إلا عيب عليه » اهـ .
(٤٥) قوله « وقد أجاز ذلك . . . ما منع » كذا وقع ، ولعل « ما » فيه بدل من
« ذلك » ، أو يكون الوجه : وقد أجاز في موضع آخر ما منع منه هنا بحذف
« ذلك » .

(٤٦) انظر شرح اللمع ٢٩٤ ، ٣٣٧ ، ٤٩٦ ، والجواهر ٨٥٦ ، وكشف المشكلات
٥٦٠ والمصادر المذكورة ثمة .

(٤٧) في الحجة ٣١٨/٤ - ٣١٩ ، وحكى الجامع كلام أبي علي بتصرف ، وعبارته
بحذف ما جعلت موضعه نقطاً : « والعامل في هذا الظرف هو قوله
﴿ اتَّبَعَكَ ﴾ . . . فأخر الظرف وأوقع بعد إلا ، ولو كان بدل الظرف غيره لم
يجز . . . وقد جاز ذلك في الظرف لأن الظرف قد أُنْشِعَ فيه في مواضع » اهـ .

لَمْ^(٤٨) يَعْمَلْ فِيهِ ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ﴾ قَبْلَ «إِلَّا» ؟ فَلَا نَجِدُ فَضْلاً . فَيَفْسُدُ
كَلَامُهُ^(٤٩) .

عَلَى أَنَّ^(٥٠) مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ - أَغْنِي إِعْمَالَ الْوَهْمِ فِي الظَّرْفِ وَرَائِحَةِ
الْفِعْلِ - لَيْسَ بِمَذْهَبٍ ←

(٤٨) ليس في ط .

(٤٩) وقال في شرح اللمع ٤٩٦ : « فسبحان الله ! أليس قوله ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾
ظرفاً أيضاً ، فما بال ﴿بَادَى الرَّأْيِ﴾ يعمل فيه ﴿اتَّبَعَكَ﴾ قبل «إِلَّا»
ولا يعمل في قوله ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ قوله ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ﴾ أليس ظرفين ؟ فلم
جاز هناك ولم يجز وهنا . . » اهـ وفي المطبوع خطأ وسقط أصلحته من
مخطوطة شرح اللمع اللوح ١/٨٠ من مخطوطة صوفية .

وقال في كشف المشكلات ٥٦٢ : « والظرف في الآيتين عندنا محمول
على الفعل قبل إلا لأن الظرف يكتفى فيه برائحة الفعل . . » اهـ .

ونبّه الطبرسي في مجمع البيان ٢٨٩/٥ على أن ما قبل إلا في آية سورة هود
﴿اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِكَ بَادَى الرَّأْيِ﴾ ليس «كلاماً تاماً» ، فإن قوله
﴿الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِكَ بَادَى الرَّأْيِ﴾ فاعل لقوله ﴿اتَّبَعَكَ﴾ « وأبو علي وغيره نصوا على
أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعده » إذا كان الكلام تاماً « وهو كما قال وهذا منه
استدراك على أبي علي وعلى الجامع المستدرك ومن وافقهما . لكن الطبرسي
ظن أن أبا علي « فرق بين الموضعين » يعني ﴿بَادَى الرَّأْيِ﴾ و﴿مِنْ وَرَائِي
حِجَابٍ﴾ والحق أن أبا علي لم يفرق بينهما ، ألا تراه يقول في ﴿بَادَى الرَّأْيِ﴾ :
« فأختر الظرف وأوقع بعد إلا ولو كان بدل الظرف غيره لم يجز . . . » اهـ
انظر كلامه في الحجة ٣١٨/٤ - ٣١٩ . فاستدراك الجامع على أبي علي
صحيح ، واستدراك الطبرسي عليهما صحيح .

(٥٠) قوله « على أن . . » إلى قوله ص ١٨٤ س ٣ « لأنه نفي إن » لم يقع في ط .

سيبويه^(٥١) ؛ لَأَنَّهُ لَا يُجِزُ : « يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنَّكَ ذَاهِبٌ » ، على تَقْدِيرِ :
 إِنَّكَ ذَاهِبٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، كما لَا يَجُوزُ : « عَمَرًا إِنَّكَ ضَارِبٌ » ، على
 تَقْدِيرِ : إِنَّكَ ضَارِبٌ عَمَرًا . والآيُ الْوَارِدَةُ مِنْ نَحْوِ هَذَا : ﴿ أَوَدَا كُنَّا تُرَابًا
 إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾^(٥٢) [سورة الرعد ٥/١٣] ، ﴿ أَوَدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا
 إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾^(٥٣) [سورة المؤمنون ٨٢/٢٣] ، ﴿ إِذَا مَرِقتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ
 جَدِيدٍ ﴾^(٥٤) [سورة سبأ ٧/٣٤] ، ﴿ إِذَا بُعِثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ * إِنَّ
 رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾^(٥٥) [سورة العاديات ٩/١٠٠ - ١١] ، ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ

(٥١) مذهب الخليل وسيبويه وأكثر النحويين أنه لا يجوز : يوم الجمعة إنك
 ذاهب ، انظر الكتاب ١/٤٦٨ - ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، والمقتضب
 ٢/٣٥٤ - ٣٥٥ ، والأصول ١/٢٧٣ - ٢٧٤ ، وشرح اللمع لابن برهان
 ٨١ - ٨٣ ، والجواهر ٧٢٨ ، وكشف المشكلات ٦٢٤ ، ١٠٩٢ ، ١٤٧٥ .
 وأجاز ذلك أبو الحسن الأخفش في معاني القرآن له ٤٠٢ ونص أنه غير
 حسن .

(٥٢) انظر الجواهر ٧٢٨ ، وكشف المشكلات ٦٢٣ - ٦٢٤ والمصادر المذكورة
 ثمة ، وزد جواب المسائل العشر ٢٨ . وقوله ﴿ إِنَّا ﴾ بهمزة واحدة قراءة نافع
 والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ إِنَّا ﴾ بهمزتين ، وهم على أصولهم في تخفيف
 الهمزة وإدخال الألف بين الهمزتين ، انظر السبعة ٣٥٧ ، وكشف
 المشكلات .

(٥٣) انظر الجواهر ٧١١ . وهذه قراءة نافع والكسائي ، انظر ٥٢ .

(٥٤) انظر الجواهر ٧١١ ، ٧٢٨ ، وكشف المشكلات ١٠٩١ - ١٠٩٢ والمصادر
 المذكورة ثمة ، وزد عليها الشيرازيات ٦١٦ ، والتعليقة ٢/٢٦١ ، والإغفال
 ١/٢٧٧ و ٢/١٢٢ ، ١٢٥ ، ٤٦٩ .

(٥٥) انظر الجواهر ٧٠٦ ، ٧٢٨ ، وكشف المشكلات ١٤٧٤ والمصادر المذكورة =

الْكُبْرَى إِنَّا مُنْقِمُونَ ﴿٥٦﴾ [سورة الدخان ١٦/٤٤] ، ﴿ وَثُمُودًا فَمَا أَتَقَى ﴾ ﴿٥٧﴾ [سورة النجم ٥١/٥٣] = مَحْمُولَةٌ عَلَى أَفْعَالٍ مُضْمَرَةٍ دَلَّ عَلَيْهَا مَا ظَهَرَ ﴿٥٨﴾ . وَحَرْفُ النَّفْيِ ﴿٥٩﴾ بِمَنْزِلَةِ « إِنَّ » لِأَنَّهُ نَفْيٌ « إِنَّ » ﴿٦٠﴾ .

= ثمة . وكان في صل - والنص منه - : « والآي الواردة من نحو هذا أئذا متنا وكنا ترابا إنا لفي خلق جديد إنا لمبعوثون إذا مزقتم كل ممزق إذا بعث ما في القبور » فأصلحته وأتممته .

(٥٦) انظر الجواهر ٧٣١ ، وكشف المشكلات ١٢٢٠ والمصادر المذكورة ثمة .

(٥٧) انظر الجواهر ٧٣١ ، وكشف المشكلات ١٢٩٦ والمصادر المذكورة ثمة .

وثنوداً بالتثوين - وهو ضبط صل - قراءة غير حمزة وحفص فقراً ﴿ وَثُمُودَ ﴾ بغير تنوين ، واختلف عن أبي بكر عن عاصم فروي عنه بالتثوين وبتركه ، انظر النشر ٢/٢٨٩ - ٢٩٠ ، وكشف المشكلات ١٢٠٦ و ٥٧٨ .

(٥٨) وقال في كشف المشكلات ١٠٩١ - ١٠٩٢ : « . . . حملوا هذه الآي على إضمار فعل ينصب « إذا » ولم يحملوه على ما بعد إن . وهذا يستتب في المفعول الصحيح نحو عمراً إن زيدا ضارب ، لا ينصب عمرو بـ « ضارب » . فأما الظروف فكان القياس جواز نصبها بما بعد « إن » لأنها يكتفى فيها برائحة الفعل . . » اهـ وهو قد وافق النحاة في الكشف ٦٢٤ ، ١٤٧٥ وكان قد خالفهم في الجواهر ٧٢٨ حيث قال : « فـ « إذا » في هذه الآي محمول على ما بعد « إن » ، وجاز ذا لأنه ظرف » اهـ .

(٥٩) أطلق « حرف النفي » والمعني « ما » و« لا » النافية للجنس ولهما حق الصدارة فلا يتقدم ما في حيزهما عليهما ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما ، انظر كشف المشكلات ١٢٩٦ والتعليق فيه ٧٩٩ .

(٦٠) بهامش صل ما نصه : « يعني لا بد في هذه الآيات من إضمار فعل يعمل في هذه الظروف والمعمولات لأنَّ إنَّ بعد هذه المعمولات ، وإنَّ للإثبات كما أن =

وإذا كانتِ المسألة ذاتَ طاقاتٍ^(٦١) فما ذنبُ المُستدركِ ؟ !

* * *

= « ما » للنفي ، فكما لا يجوز أن يتقدم ما يكون معمول النفي عليه فكذلك لا يجوز أن يتقدم معمول الإثبات عليه « اهـ .

وقوله ص ١٨٢ س ٣ « على أن . . . » إلى هذا الموضع لم يقع في ط .
(٦١) طاقات جمع طاقة ، وهي الواحدة من طاقات الحبل أو الوتر ، يقال : قتل الحبل طاقتين وطاقات وهي القَوَى ، عن الأساس (ط و ق) ، واللسان (ط و ق ، ق و ي) . يريد بطاقات المسألة وجوه الإشكال فيها .

[٣٩] مَسْأَلَةٌ فِي قَوْلِهِ : ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [سورة النساء ١٩/٤]

[قال] ^(١) : « قِيلَ فِي قَوْلِهِ : ﴿وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ ^(٢) »

[سورة الطلاق ١/٦٥] قَوْلَانِ :

أَحَدُهُمَا : إِلَّا أَنْ يَزْنِيَنَّ فَيَخْرُجَنَّ لِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِنَّ ^(٣) .

وَقِيلَ : إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ فِي خُرُوجِهِنَّ ^(٤) مِنْ بَيُوتِهِنَّ » .

قُلْتُ : انْظُرْ قَوْلَ أَبِي عَلِيٍّ ←

(١) زيادة مني . وكلام أبي علي في الحجة ١٤٦/٣ .

(٢) انظر الكلام عليها في تفسير الطبري ٢٣/٣٠ - ٣٦ ، والدر المنثور ١٤/٥٣٠ - ٥٣٥ ، والبحر ٨/٢٨٢ .

(٣) تفسير الفاحشة بالزنى ، والإخراج هو الإخراج لإقامة الحد = قول مجاهد وابن زيد والحسن وسعيد بن المسيب .

(٤) كان في النسختين : « مبينة فأخرجوهن من بيوتهن » وهو خطأ من النساخ أظن .

وتفسير الفاحشة بخروج المطلقة من بيتها قبل انقضاء عدتها = قول ابن عمر والسدي والحسن والشعبي .

وقيل في تفسيرها غير ذلك . قال الطبري : عنى بالفاحشة في هذا الموضع المعصية ، وذلك أن الفاحشة كل أمر قبيح تُعَدِّي فيه حدّه ، فالزنى من ذلك ، والسرق ، والبذاء على الأحماء ، وخروجها متحولة عن منزلها الذي يلزمها أن تعتدّ فيه ، فأَيُّ ذلك فعلت وهي في عدتها فلزوجها إخراجها من بيتها ، ذلك لإتيانها الفاحشة التي ركبها اهـ .

- رحمه الله^(٥) - هنا ! شَغَلَهُ عَنِ التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ^(٦) ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾^(٧) إِنَّمَا يَقُولُ : الْإِسْتِثْنَاءُ فِيهِ عَلَى مَا يَلِيهِ^(٨) مِنْ النَّهْيِ عَنِ

(٥) « رحمه الله » ليس في ط .

(٦) هو كما قال ، ترك أبو علي تفسير آية سورة النساء التي تكلم على وجهي القراءة في حرف منها وهو ﴿ مُبَيَّنَةٍ ﴾ بالكسر والفتح ، ثم أورد آية سورة الطلاق وفسرها ، فشغله قوله فيها عن التفسير الأول .

وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ في سورة الطلاق في سياق ذكر حدود الله التي حدّها للناس في الطلاق بقوله سبحانه : ﴿ يَأْتِيهَا النَّيُّ إِذَا طَلَّقَتُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ . . . ﴾ . فلاستثناء فيها على ما يليه (يتقدّمه) من النهي عن إخراج من طلقن لعدتهن من بيوتهن التي أسكنّ فيها قبل الطلاق حتى تنقضي عدتهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فيخرجن من بيوتهن ، انظر تفسير الطبري ٢٣/٢٢ - ٣٦ .

وأما آية سورة النساء فهي في تحريم وراثه نكاح نساء الآباء والأقارب كرهاً ، والنهي عن عضلهن عن النكاح ، انظر ما يأتي .
(٧) سياق الآية : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ [سورة النساء : ١٩/٤] .
انظر الكلام عليها في تفسير الطبري ٦/٥٣٢ - ٥٣٧ ، والدر المشور ٤/٢٨٨ - ٢٩٠ ، والبحر ٣/٢٠٣ .

(٨) أي ما يقرب منه وهو ما يتقدمه من النهي في قوله ﴿ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ . وانظر استعمال يلي للمتقدم القريب في كشف المشكلات ٩٣٨ - ٩٣٩ . والوَلِيُّ : الْقُرْبُ ، والقريب من الشيء يصلح لما قبله ولما بعده .

العَضَلُ . فإذا كان مَعْنَى « الفَاحِشَةُ » الزَّنى ^(٩) = فَاَلْمَعْنَى أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا
اطَّلَعَ مِنْهَا عَلَى زِنْيَةٍ فَلَهُ إِمْسَاكُهَا ، وَلَهُ أَخْذُ الْفِدْيَةِ وَتَخْلِيَةُ سَبِيلِهَا ^(١٠) .
وإذا ^(١١) كان مَعْنَى « الفَاحِشَةُ » النُّشُوزُ ^(١٢) = فَلَهُ أَنَّ يَحْبِسَهَا وَيَمْنَعَهَا مِنْ
الخُرُوجِ ، وَمَعْنَى « العَضَلِ » : التَّضْيِيقُ ^(١٣) وَالْمَنْعُ مِنَ الْخُرُوجِ
والتَّزْوِيجِ ^(١٤) .

* * *

(٩) وهو قول الحسن ، وعطاء الخراساني ، وأبي قلابة ، والسدي .

(١٠) انظر تفسير الطبري ، والبحر .

(١١) في صل : فإذا .

(١٢) وهو قول ابن عباس والضحاك وقتادة وابن جريج وعطاء بن أبي رباح .

(١٣) انظر تفسير الطبري ٥٣٠/٦ - ٥٣١ و ١٩٣/٤ - ١٩٤ ، وتفسير الراغب

١١٤٩/٢ ، واللسان (ع ض ل) .

(١٤) انظر تفسير الطبري .

وقال الطبري ٥٣٥/٦ : وأولى ما قيل في تأويل قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ
بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ أنه معنيّ به كل فاحشة من بذاءة اللسان على زوجها وأذى له
وزنى بفرجها . . . فكل زوج امرأة أتت بفاحشة من الفواحش التي هي زنى
أو نشوز فله عَضْلُهَا على ما بين الله في كتابه والتضييق عليها حتى تفتدي
منه . . . اهـ .

[٤٠] مَسْأَلَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَوْ شِئْنَا بِرَبِّهِمْ الْأَرْضُ﴾ [سورة النساء ٤/٤٢]

قال^(١) في فَصْلِ : « وَمِنْ أَيْمَانِهِمْ^(٢) : لَا وَالَّذِي شَقَّهِنَّ خَمْسًا مِنْ وَاحِدَةٍ » . وقال في مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ « الْحُجَّةِ »^(٣) : « قَالَ : يُرِيدُ الْأَصَابِعَ مِنَ السَّاعِدِ وَالذَّرَاعِ »^(٤) .

(١) في الحجة ١٦٢/٣ .

(٢) انظر متخير الألفاظ ٦٨ ، وذيل الأمالي ٥٠ - ٥١ ، والمخصص ١١٨/١٣ ، و« نصوص من مجالس ثعلب أدخلت بها المطبوعة وزياداتها » - مجلة جامعة دمشق م ٥ ع ٢٠ ص ٢٤ ، والحجة ١٦٢/٣ و ٢٤٧/١ . وفي ط : شق ، وهو خطأ من الناسخ .

(٣) انظر الحجة ٢٤٧/١ .

(٤) كذا حكى عن الحجة ، والذي وقع في المطبوعة ٢٤٧/١ عن أصلها : « قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى : مِنْ أَيْمَانِهِمْ : لَا وَالَّذِي شَقَّهِنَّ خَمْسًا مِنْ وَاحِدَةٍ ، يَرِيدُونَ الْأَصَابِعَ مِنَ الْكَفِّ » اهـ ولا أدري ما تفسير ذلك :

أوقع في بعض نسخ الحجة التي وقف عليها الجامع ، وهي نسخ عالية ، وبعضها مقروء على أبي علي ، وعليه خطه (انظر م ٢١ ح ٣) = أوقع فيها ما حكاه الجامع عنها ثم أصلح من بعد ولم ينه الجامع على اختلاف النسخ ههنا ؟ لكن قد يبعد هذا أن أبا علي حكى رواية ثعلب وتفسيره ، ولفظه على ما حكاه . « يَرِيدُونَ الْأَصَابِعَ مِنَ الْكَفِّ » = موافق لما نقله أبو حيان التوحيدي في البصائر والذخائر ٢٤٧/٦ عن مجالسات ثعلب مما ليس في المجالس المطبوعة ولا زياداتها ، قال أبو حيان : « وَقَالَ ثَعْلَبُ : يَقُولُ الْعَرَبُ . . . لَا وَالَّذِي شَقَّهِنَّ خَمْسًا مِنْ وَاحِدَةٍ ، زَعَمَ أَنَّهُ يَرَادُ بِهَذِهِ الْيَمِينُ أَنَّ الْكَفَّ شَقَّتْ =

قُلْتُ : بَلْ « مِنْ الرَّاحَةِ » ، وَأَنْشُدْ^(٥) :

وما تَسْتَوِي فِي الرَّاحَتَيْنِ الْأَصَابِعُ^(٦)

* * *

= منها الأصابع « اهـ .

= أَوْ يَكُونُ الْجَامِعُ قَدْ وَهَمَ فِيمَا حَكَاهُ فَنَسَبَ ذَلِكَ إِلَى الْحِجَّةِ وَأَرَادَ كِتَابًا
آخَرَ لِأَبِي عَلِيٍّ ، أَوْ أَرَادَ كِتَابًا آخَرَ لغير أبي علي ؟ ! .

(٥) البيت من كلمة للصَّلَتَانِ الْعَبْدِيَّ فِي أَمَالِي الْقَالِي ١٤١/٢ ، والخزانة
٣٠٦/١ ، والحماسة البصرية ١٤٣٥/٣ وأحال محققها على شعر الصلتان
٢٥٦ - ٢٥٧ ، والتخريج فيهما .

(٦) صدره :

وليس الذَّنَابِيُّ كَالْقُدَامَى وَرِيشِهِ

ورواية عجزه في المصادر :

وما تَسْتَوِي فِي الْكَفِّ مِنْكَ الْأَصَابِعُ

ووقع قوله « فِي الرَّاحَتَيْنِ الْأَصَابِعُ » فِي قول المجنون :

وقد ثبتت فِي القلب منك مودة كما ثبتت فِي الرَّاحَتَيْنِ الْأَصَابِعُ

وينسب إلى غيره ، انظر ديوانه ١٨٥ ، وديوان الأحوص ١٨٦ ، وهو غير
ما نحن فيه ، فهل وهم الجامع فِي الرواية ؟ .

الذَّنَابِيُّ : ذَنَابِي الطَائِر : ذَنَبُهُ . وَالْقُدَامَى : قُدَامَى الطَائِر : مُقَدَّم رِيشِهِ .
قال أبو حاتم : تسمى الريشات العشر اللواتي فِي مُقَدَّم الجناح الْقُدَامِيَّاتِ ،
واحدتها قُدَامَى ، والقوادم واحدتها قادمة ، وما بعدها من الريش الخوافي
واحدتها خافية اهـ عن المخصص ١٣٠/٨ . وقيل فِي تفصيل أسماء ريش
الجناح غير ذلك ، انظر المخصص ، واللسان (ذ ن ب ، ق د م) .

[٤١] مَسْأَلَةٌ . أَنشَدَ^(١) بَيْتًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ ﴾ [سورة النساء ١٥٤/٤] وَهُوَ قَوْلُهُ^(٢) :

لَقَدْ سَاءَ نِي سَعْدُ وَصَاحِبُ سَعْدٍ وَمَا طَلَبَانِي دُونَهَا بَغْرَامَهُ^(٣) «
قُلْتُ : الْبَيْتُ مُنْكَسِرٌ^(٤) ، وَالصَّحِيحُ^(٥) :
لَقَدْ سَاءَ نِي سَعْدُ وَصَاحِبُ رَحْلِهِ وَمَا طَلَبَانِي بَعْدَهَا بَغْرَامَهُ
وَهَذَا الْبَيْتُ^(٦) لِجَابِرِ بْنِ رَأْلَانَ السَّنْبِسِيِّ ، «

(١) فِي الْحِجَّةِ ١٩٢/٣ .

(٢) الْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ لِلزَّجَاجِيِّ ١٥١ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ ، وَالْعِيُونَ الْغَامِزَةِ ١٤٥ ، وَكِتَابُ فِي عِلْمِ الْعُرُوضِ لِأَبِي الْحَسَنِ الْعُرُوضِيِّ ١٧٧ ، ١٨٤ ، وَمَعَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بَيْتٌ بَعْدَهُ .

(٣) رَوَاتِهِ فِي كِتَابِ الْعُرُوضِيِّ : قَبْلَهَا بَغْرَامَهُ ، وَفِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ : بَعْدَهَا . وَفِي الْعِيُونَ : وَمَا طَوْلِبَا فِي قَتْلِهَا بَغْرَامَهُ .

(٤) هُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْخَلِيلِ ، لِأَنَّهُ عَرَّضَهُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ فَعَوَّلُنْ ، وَلَا يَجِيزُ الْخَلِيلُ فِي عُرُوضِ الطَّوِيلِ فَعَوَّلُنْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ الْمَصْرَعِ ، وَهَذَا الْبَيْتُ غَيْرُ مَصْرَعٍ . وَخَالَفَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ فَأَجَازَ فِيهَا « فَعَوَّلُنْ عَلَى جِهَةِ الزَّحَافِ لَا عَلَى جِهَةِ الْبِنَاءِ وَالْأَصْلُ » عَنْ الْكَافِيِّ لِلتَّبْرِيزِيِّ ٢٥ ، وَانْظُرْ كِتَابَ الْعُرُوضِيِّ .

وَفِي نَهَايَةِ الرَّagِبِ ١٢٣ عَنْ ابْنِ الْقَطَاعِ أَنَّ هَذَا الزَّحَافُ هُوَ الْإِقْعَادُ ، وَفِي اللِّسَانِ (ق ع د) أَنَّ هَذِهِ تَسْمِيَةُ الْخَلِيلِ .

(٥) لَمْ أَجِدِ الْبَيْتَ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ .

(٦) « الْبَيْتُ » لَيْسَ فِي ط .

قاله^(٧) « حِينَ أَصَابَتْ طَيْئًا سَنَةً فَأَهْلَكَتَهُمْ . وَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي « الْأَبْيَات »^(٨) .

* * *

(٧) كان في النسختين « قالها » ولعل الوجه ما أثبت . ووجه ما في النسختين :
من كلمة قالها أو من مقطعة قالها . ولم أصب أبيات رألان ، وليت الجامع
ذكر بعضها ههنا .

(٨) سلف التعريف به م ٥ ص ٣٢ ح ٩ .

سورة المائدة

[٤٢] [مَسْأَلَةٌ] ^(١) . قال أَبُو علي ^(٢) : « فِيمَنْ ^(٣) فَتَحَ ﴿ أَنْ صَدُّوكُمْ ﴾ [سورة المائدة ٢/٥] وَقَعَ النَّهْيُ فِي اللَّفْظِ عَلَى الشَّنَّانِ ﴾ » .
قُلْتُ : وَلَا أَعْرِفُ لِهَذَا التَّقْيِيدِ مَعْنَى . وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ النَّهْيَ ^(٤) مُسْنَدٌ إِلَى « الشَّنَّانِ » ^(٥) فِيمَنْ فَتَحَ « أَنْ » أَوْ كَسَرَهَا ^(٦) . وَلَا وَجْهَ يَصِحُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ ^(٧) . إِلَّا ^(٨) أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ « فِيمَنْ فَتَحَ أَنْ » تَبْيِينَ قَوْلِهِ : « لَا تَكْسِبُوا

-
- (١) زيادة مني .
(٢) في الحجة ١٩٧/٣ .
(٣) كذا وقع هنا وفيما يأتي ، وعليه مبنى كلام الجامع . والذي في الحجة عن أصليها - وكذا في ج ١/٦/٢١ - ٢ خش - « ومن فتح أَنْ وقع . . . » وهو الصواب في كلام أبي علي .
(٤) كتب تحته في صل : « النهي هو لا يجرمنكم » .
(٥) بهامش صل ما نصه : « يعني أن الشَّنَّانَ فاعل لا يجرمنكم » .
(٦) كسرهما أبو عمرو وابن كثير ، وفتحها باقي السبعة ، انظر السبعة ٢٤٢ ، والنشر ٢/٢٥٤ ، وكشف المشكلات ٣٣٧ .
(٧) هو كما قال .
(٨) لا إِلَّا ، ولا وجه لتقييد أبي علي . وما ذكره الجامع بعدُ مبني على وهمه فيما حكاه من لفظ أبي علي ، فحكى عنه « فِيمَنْ فَتَحَ » ، ولفظ أبي عليه بلا ريب « ومن فتح أَنْ وقع . . » مَنْ شرطٌ وجوابه وقع .
وتصحیح كلام أبي علي أن يحذف الشرط « ومن فتح أَنْ » ويقال : ووقع النهي إلخ .

لِبُغْضِ قَوْمٍ عُدَوَانًا^(٩) « فَيَبَيِّنُ أَنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ الَّذِي هُوَ « لِبُغْضِ قَوْمٍ » إِنَّمَا هُوَ عَلَى قِرَاءَةٍ مِنْ فَتْحٍ « أَنْ »^(١٠) ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ أَبُو عَلِيٍّ الْكَلَامَ ، فَقَالَ : « وَوَقَعَ^(١١) النَّهْيُ عَلَى الشَّنَّانِ » ، وَهُوَ لَفْظٌ مُتَمَكِّنٌ^(١٢) حَسَنٌ ، لِأَنَّ قَوْلَ أَبِي عَلِيٍّ « لَا تَكْسِبُوا لِبُغْضِ قَوْمٍ عُدَوَانًا » إِنَّمَا^(١٣) يَصِحُّ عَلَى قِرَاءَةٍ مِنْ فَتْحٍ

(٩) كان في النسختين هنا « عدواناً لبغض قوم » وسيأتي بعد قليل فيهما كما أثبت ، وهو لفظ أبي علي في الحجة .

وسياق الآية : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا ﴾ ونص أبو علي في آخر كلامه في الحجة ٢١٤/٣ على أَنْ ﴿ أَنْ صَدُّوكُمْ ﴾ بالفتح مفعول له وَأَنْ ﴿ أَنْ تَعْتَدُوا ﴾ المفعول الثاني لقوله ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ ﴾ .

وفي مطبوعة الحجة عن المخطوطة م (خك) لا تكتسبوا ، وفي المخطوطة ط (خم) لا تكسبوا ، وكذا في المخطوطة خش .

(١٠) كذا قال !! ولا صلة لقول أبي علي في تفسير الآية « لبغض قوم » بفتح أَنْ ولا كسرهما ، انظر ما يأتي في الحاشية (١٣) ، وقد علمت أَنْ لفظ أبي علي « ومن فتح أَنْ . . . » انظر الحاشية (٣) .

(١١) كذا وقع ههنا بزيادة الواو قبله والاستئناف يكون بالواو وبغيرها ، و« وقع » في كلام أبي علي جواب الشرط « مَنْ » كما علمت .

(١٢) في صل : ممكن ، ولعل الوجه ما أثبت من ط .

(١٣) كذا قال ، ولا يصح منه هذا الحصر ، فما قاله أبو علي صحيح على القراءتين فتح الهمزة وكسرهما .

وذلك أن أبا علي بدأ في الحجة ١٩٥/٣ بتأويل ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ ﴾ فقال : « لَا يَكْسِبَنَّكُمْ [بُغْضُ قَوْمٍ] أَنْ تَعْتَدُوا » ففسره على لفظه لِأَنَّ النَّهْيَ فِيهِ مُسْنَدٌ إِلَى الشَّنَّانِ ، ثُمَّ قَالَ : « وَمَعْنَى ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ ﴾ : لَا تَكْسِبُوا =

الهمزة من قوله : ﴿ أَنْ صَدُّوكُمْ ﴾ ، فجعله مفعولاً له ^(١٤) .

وأنشد أبو علي ^(١٥) في هذه المسألة قول الشاعر - وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد [١/٥] - :

عَجِبْتُ هُنَيْدَةً أَنْ رَأَتْ ذَا رُتَّةٍ وَفَمَا بِهِ قَصَمٌ وَجِلْدًا أَسْوَدًا ^(١٦)
قُلْتُ : هَذَا الْبَيْتُ فَاسِدٌ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ ، وَالصَّوَابُ :

= لبغض قوم عدواناً ولا تقترفوه» ففسره على معناه لأن المعنى بالنهي المخاطبون . وقول أبي علي في تفسير المعنى « لبغض قوم » اللام فيه للسبب ، يريد أن النهي في الآية أسند للسبب ، وهو الشنآن ، وأقيم السبب مقام المسبب . وانظر أمثلة لما أقيم فيه المسبب مقام السبب ، والسبب مقام المسبب في باب النهي في القرآن = في دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/ ٥٢٤ - ٥٢٥ ، ومغني اللبيب ٣٢٤ ، والحجة ٣/ ١٩٧ .

فلا صلة إذا لأن صدوكم بفتح الهمزة أو كسرهما بتفسير إسناد الفعل إلى الشنآن . و﴿ أَنْ صَدُّوكُمْ ﴾ بفتح الهمزة مفعول له ، و﴿ إِنْ صَدُّوكُمْ ﴾ بالكسر شرط وجوابه « قد أغنى عنه ما تقدم من قوله ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ ﴾ » المعنى : إن صدكم قوم عن المسجد الحرام فلا تكسبوا عدواناً « عن الحجة . وقوله ﴿ أَنْ تَعْتَدُوا ﴾ المفعول الثاني لقوله ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ ﴾ .

(١٤) بهامش صل ما نصه : « لأن معنى ﴿ أَنْ صَدُّوكُمْ ﴾ : لا تكسبوا بغض قوم (لأجل) أن صدوكم » . وفي صل : الهمزة في قوله ... مفعولاً له ، والوجه ما أثبت من ط .

(١٥) في الحجة ٣/ ٢٠٧ .

(١٦) البيت بلا نسبة بهذه الرواية في الفرق لثابت (كتابان في الفرق ١٦) ، وهو في أساس البلاغة (ق ض م) وروايته فيه : هزئت بثينة . . . به قضم .

هَزَيْتَ زُنَيْيَةً أَنْ رَأَتْ بِي رُتَّةً وَفَمِي بِهِ قَصَمٌ وَجِلْدِي أَسْوَدُ
وَإِذَا وَذَلِكَ لَا يَضِيرُكَ ضَيْرَةٌ فِي يَوْمٍ أَسْأَلُ نَائِلًا أَوْ أَنْجِدُ^(١٧)

* * *

(١٧) لم أجد هذه الرواية ولا البيت الثاني ، ولا نسبتهما إلى رجل من بني عبد شمس بن سعد أو غيره .

وقوله « رأت بي رتة » غير ظاهر في ط . وكتب فوق رتة في صل : « الرتة اختلاط في الكلام » وفوق قصم : « القصم انكسار الأسنان » .

وفي اللسان : الرتة : عجلة في الكلام وقلة أناة ، وقصمت سنه قصماً : انشقت عرضاً ، والنائل : العطاء ، وأنجد : أغيث وأنصر ، عن اللسان (ر ت ، ق ص م ، ن و ل ، ن ج د) . والقَصَم بالضاد المعجمة : انصداع في السنّ ، وقيل تثلم وتكسر في أطراف الأسنان وتفلل واسوداد ، عن اللسان (ق ض م) .

[٤٣] مَسْأَلَةٌ . قال ^(١) في قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيَقُولَ الَّذِينَ ﴾ [سورة المائدة

٥٣/٥] ^(٢) بِالنَّصْبِ ^(٣) فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو ^(٤) = وَجْهَيْنِ ^(٥) :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ قَوْلَهُ ﴿ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ [سورة المائدة ٥٢/٥] بَدَلٌ مِنْ لَفْظَةِ

﴿ اللَّهُ ﴾ [سورة المائدة ٥٢/٥] ، فَجَازَ عَطْفُ ﴿ وَيَقُولَ ﴾ عَلَيْهِ ^(٦) .

(١) في الحجة ٢٢٩/٣ - ٢٣١ . وحكى المؤلف معنى كلام أبي علي بتصرف في اللفظ .

(٢) سياق الآية : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ ﴾ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا

(٣) كأن ناسخ ط ضرب على هذه الكلمة .

(٤) وحده ، وقرأ الباقون بالرفع ، وابن كثير ونافع وابن عامر قرؤوا ﴿ يقول ﴾ بغير واو ، انظر السبعة ٢٤٥ ، والنشر ٢/٢٥٤ ، وكشف المشكلات ٣٥٦ - ٣٥٩ .

(٥) بعده في النسختين « بالفتح » ، وكلمة « وجهين » غير ظاهرة في ط . وظاهر أن « بالفتح » مقحمة ههنا ، وأنها وقعت في بعض النسخ بدل قوله « بالنصب » ، وربما يقوي هذا أن ناسخ ط ضرب على « بالنصب » .

وسيأتي في المسألة ٦٢ ص ٢٧٧ وجه غير هذين في توجيه قراءة أبي عمرو .

(٦) قوله « أحدهما . . . عليه » مكانه في ط : أحدهما أنه بدل من قوله أن يأتي الله بالفتح ، وهو خطأ . وانظر هذين الوجهين وغيرهما في كشف المشكلات والتعليق ثمة .

والآخر : أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى ، لِأَنَّ مَعْنَى ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ
بِالْفَتْحِ﴾ كَمَعْنَى « عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ »^(٧) .
قُلْتُ : الصَّحِيحُ^(٨) : كَمَعْنَى فَعَسَى أَنْ يَأْتِيَ اللَّهُ بِالْفَتْحِ^(٩) .

* * *

(٧) كذا وقع فيما حكاه الجامع عن الحجة . والذي في المطبوعة ٢٢٩/٣ عن
أصلها (خم ، خك) - وكذا في خش ٢١/٢٢/٢ - ١/٢٣ : « أحدهما : أن
تحمله على المعنى ، لأنه إذا قال ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ فكأنه قد قال :
عسى أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين آمنوا « اهـ » .

فهل ما عزاه الجامع إلى الحجة في مخطوطاته أو في بعض مخطوطاته التي
وقف عليها وقع فيها كما حكاه ثم أصلح بعد ؟ ويرد على هذا أن المخطوطة
(خش) نسخة جلييلة ناسخها من تلامذة أبي علي وهي منسوخة سنة ٣٧٤هـ في
حياة أبي علي ، انظر ما سلف في المسألة ٣٨ ص ١٧٥ الحاشية (١٧) .

(٨) وهو ما وقع في الحجة ، انظر الحاشية السابقة .

(٩) بهامش صل ما نصه : « ويكون التقدير أن يأتي وأن يقول ، ويكون أن
مضمراً » اهـ .

[٤٤] مَسْأَلَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾^(١) [سورة المائدة ٦٠/٥]

[أُنْشِدَ]^(٢) قَوْلَ جَرِيرٍ^(٣) - وَلَمْ يُسَمِّهِ - :

بِالْعَذْبِ فِي رَصْفِ الْقِلَالِ^(٤) مَقِيلُهُ قَضُ الْأَبَاطِحِ لَا يَزَالُ ظَلِيلًا^(٥)

(١) في ط : عبد الطاغوت ، بلا الواو ، والتلاوة بها .

(٢) زيادة مني . وانظر الحجة ٢٣٧/٣ .

(٣) ديوانه ق ٣/٦ ج ١٠٧/١ ، واللسان (وج د) .

(٤) كذا حكاه الجامع عن الحجة ، والذي في مطبوعة الحجة عن أصلها

« القلات » ، وكذا هو في مخطوطة الحجة ١/٢٨/٢١ خش وكتب فوقها فيها

« جمع قلت » ، وكتب في هامشها ما نصّه : البيت لجرير ، وقبلة :

لو شئت قد نَقَعَ الفؤادُ بِشُرْبَةِ تَدَعُ الحوائِم لا يجدن غليلا

وأخشى أن يكون الجامع قد اكتفى في بعض المواضع بما وقع في نسخة

من الحجة غير عالية ولا مجوّدة ولم يراجع فيه بعض النسخ الجليّة التي وقف

عليها ، والله أعلم .

(٥) بِالْعَذْبِ : بِالماء الطيّب . فِي رَصْفِ الْقِلَات : الرّصَف : الحجارة

المتراصفة ، وَالْقِلَات : جمع قَلَت : الثّقرة في الجبل وفي الأرض الصلبة

تمسك الماء . مَقِيلُهُ المقييل : موضع القيلولة ، وأراد بمقييل الماء موضع

اجتماعه ، يقال : تَقِيلُ الماء في المنخفض : اجتمع ، عن الأساس . قَضُ

الأباطح : مكان قَضَ : ذو حصى ، والأباطح جمع الأبطح ، وأبطح

الوادي : مسيل واسع فيه دقاق الحصى وتراب لين مما جرتة السيول .

ظليلاً : دائم الظلّ ، عن اللسان في مواد الألفاظ المذكورة . وفي صل :

فَضَ ، انظر ما يأتي في المتن والتعليق .

الصَّوَابُ :

فِي رَصَفِ الْقَلَاتِ^(٦)

وَالْقَلَالُ لَا وَجَهَ لَهُ^(٧) . وَالْقَضُّ أَصَوَّبُ مِنَ الْقَضِّ^(٨) ؛ لِأَنَّ الْقَضَّ وَالْفَضِيضَ الْمَاءُ الْعَذْبُ ، وَالْقَضُّ ، أَرْضٌ قَصَّةٌ : وَهِيَ الْمُنْخَفِضَةُ الَّتِي يُرَى بِهَا رَمْلٌ^(٩) . فَهَذَا أَشْبَهُ بِالْمَقِيلِ ، وَالْأَوَّلُ مِنْ صِفَةِ الْمَاءِ^(١٠) .

* * *

-
- (٦) وهو ما وقع فيما بين أيدينا من مخطوطات الحجة ، انظر الحاشية (٤) .
- (٧) القِلَال جمع قُلَّة وهي أعلى الجبل ، ولا وجه لها هنا كما قال الجامع .
- (٨) ظاهر كلامه أنه وقع في بعض نسخ الحجة أو روى بعضهم « قَضُّ الْأَبَاطِح » بالفاء ، ولا أعرفه فيما بين يدي من المصادر . وقول الجامع « والقض أصوب من الفض » يعني أنه بالفاء صواب ، وما هو بصواب ، بل هو تصحيف ظاهر كل الظهور ، انظر تفسير ألفاظ البيت في الحاشية (٥) .
- (٩) كذا وقع في النسختين ، وهو تحريف لتفسير الليث حَرَفَ الجامع أو حكاه محرفاً ولم يتنبه عليه ، ولهذا ما لم أُغَيِّرْهُ في المتن . قال الليث : الْقِضَّة : أرض منخفضة ترابها رملٌ وإلى جانبها متن مرتفع اهـ انظر تهذيب اللغة ٢٥٣/٨ ، واللسان (ق ض ض) ، ومقاييس اللغة ١٢/٥ ، والقاموس والتاج . والقضة تقال بفتح القاف وكسرهما .
- وفي العين ٩/٥ أنها الْقِضَّة بتخفيف الضاد اهـ وجمعها قِضُون ، كذا أوردها في المضاعف وليست منه ، والصحيح في الأرض التي ترابها رمل القضة بالتشديد ، انظر تهذيب اللغة .
- (١٠) ذكرنا أن الفض بالفاء تصحيف والصواب قض الأباطح كما في نسخ الحجة وديوان جرير واللسان ، انظر الحاشية (٨) .

[٤٥] مسألة في قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾

[سورة المائدة ٨٩/٥] [قال] ^(١) : « الكَفَّارَةُ فِي الْإِيمَانِ إِنَّمَا أُوجِبَتْ بِالتَّنْزِيلِ فِيمَا عَقَدَ عَلَيْهِ دُونَ الْيَمِينِ الَّتِي لَمْ يُعَقَّدْ عَلَيْهَا . يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرَتْهُ ﴾ أَيِ كَفَّارَةُ مَا عَقَّدْتُمْ عَلَيْهِ ، وَالْمَعْقُودُ ^(٢) عَلَيْهِ : مَا كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى الْحِنْثِ وَالْبِرِّ ^(٣) ، وَمَا لَمْ يَقِفْ

(١) زيادة مني . وانظر كلام أبي علي في الحجة ٢٥٤/٣ ، وانظر كشف المشكلات ٣٦٨ والمصادر المذكورة ثمة .

(٢) في النسختين : فالمعقود . وأثبت ما في مطبوعة الحجة عن أصلها ، و٢٢/٦/١ خش .

(٣) في صل : على البر والحنث ، وأثبت ما في ط ، وهو ما في الحجة . وبهامش صل حاشية ، هذا ما ظهر منها : « لأنه إذا قال قائل والله (ما فعلت كذا) ويكون كاذباً في هذه الحالة (. . . لا) يلزمه الكفارة ، وإنما يلزمه (الكفارة) إذا قال والله لا أفعل كذا ثم فعله » . وما بين أهلة غير ظاهر فقدرته .

وهذا على مذهب أصحاب الرأي أن الحالف إذا حلف بالله أو باسم من أسمائه أو بصفة من صفاته على أمر ماض أنه كان ، ولم يكن ، أو على أنه لم يكن ، وقد كان ، إن كان جاهلاً به حالة ما حلف فهو يمين اللغو عندهم ، فلا تجب عليه الكفارة . وأما إذا كان عالماً به حالة ما حلف فهو كبيرة ، ولا كفارة لها عندهم ، وتجب الكفارة عند بعض أهل العلم عالماً كان أو جاهلاً ، وبه قال الشافعي . فإذا حلف على أمر في المستقبل فحنث يجب عليه الكفارة ، عن تفسير البغوي ٢٢١/١ بتصرف ، وانظر تفسير اللغو من الأيمان =

على الحنث والبر لم يكن كذلك» (٤) .

قلتُ : ذكر في موضع آخر^(٥) أنَّ الهاء تعود إلى ما قال ، ولا يجوزُ عَوْدُهَا إلى « الأيمان » إذ^(٦) لَمْ يَقُلْ « فكفَّارُهَا » . وهذا لا يلزم^(٧) ،

= في تفسير الطبري ١٤ / ٤ - ٣٨ .

وفي تفسير الطبري ٣٤ / ٤ إذا قال « الحالف بالله ما فعلتُ كذا ، وقد فعل ، ولقد فعلت كذا ، وما فعل = واصلًا بذلك كلامه على سبيل سبق لسانه من غير تعمد إثم في يمينه ، ولكن لعادة قد جرت له عند عجلة الكلام = والقاتل : والله إن هذا لفلان ، وهو يراه كما قال ، أو والله ما هذا فلاناً ، وهو يراه ليس به = والقاتل ليفعلن كذا والله ، أو لا يفعل كذا والله على سبيل ما وصفنا من عجلة الكلام وسبق اللسان للعادة على غير تعمد حلف على باطل = كان معلوماً أنهم لُغَاة في أيمانهم لا يلزمهم كفارة في العاجل ولا عقوبة في الآجل . . . » اهـ وانظر تمام كلامه ، والله در أبي جعفر .

(٤) عبارة أبي علي في مطبوعة الحجة عن أصلها - وهو ما في خش ١ / ٦ / ٢٢ :-
« ما كان موقوفاً على الحنث والبر دون ما لم يكن كذلك » .

(٥) أراد موضعاً آخر في الحجة أو في غيره من كتبه ؟ ولم أصب ما نقله عنه .
وساق المؤلف في الجواهر ٥٧٤ كلام أبي علي في هذه الآية ولم يسم كتابه الذي ينقل عنه ، والظاهر أنه التذكرة . وفي صل : فيما تركناه محرفاً .

(٦) في ط : إذا ، وهو خطأ .

(٧) يريد أنَّ الضمير العائد إلى الأيمان لا يلزم تأنيثه ، فقد يعود إليه ضمير الواحد المذكور ، لما ذكره . وهذا صحيح إذا كان ما ذكره سببويه على هذا التأويل لكلامه - وهو أحد الوجوه التي تؤوّل عليها - قياساً مستمراً في جميع ما جاء على مثال « أفعال » ، وفي ذلك نظرٌ .

=

لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَشْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ ^(٨) [سورة النحل ١٦/٦٦] يُرِيدُ « الْأَنْعَامَ » ^(٩)

= وأجاز الجامع في كشف المشكلات ٣٦٨ في قوله ﴿ فَكَفَّرْنَاهُ ﴾ وجهين :
الأول : أن الهاء عائدة إلى « ما » في ﴿ يَمَاعَقِدْتُمْ ﴾ أي إلى معقود الأيمان ،
وهو معنى قول الحسن والشعبي وأبي مالك وعطاء وغيرهم . وقد الزم مخشري
قبله مضافاً محذوفاً أي فكفارة نكث ما عقدتم ، انظر الكشف ٧٠٦/١ ،
والبحر ١٠/٤ .

والثاني : أن الهاء تعود إلى الأيمان ، وهو ما ذكره هنا ، واختاره في
الجواهر ٥٧٤ . وهذا شيء قاسه الجامع على ما ذهب إليه سيبويه في الأنعام .
وهو مدفوع من جهة المعنى والصناعة : فإذا كان الضمير للأيمان ، وكان
التقدير : فكفارة الأيمان = كان ذلك خطأ ، لأن الكفارة لا للأيمان بل
لما عقد منها ، وما كان منها لغواً لم يعقد لا تجب فيه الكفارة . فإن زعم أنه
على حذف المضاف وتقديره : فكفارة معقود الأيمان = رجع إلى القول
الأول .

(٨) سياق الآية : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً تَشْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ .

(٩) وذكر ضميره لأن أفعالاً جمع يجري مجرى الآحاد ، فهو في حكم المفرد .
هذا ظاهر مذهب سيبويه ، وهو قول أبي علي ، ووافقه الجامع ، ثم غلا في
مذهبه ، انظر ما يأتي . وردّ هذا القول أبو حاتم السجستاني ولم يعزه إلى
سيبويه ، انظر المذكر والمؤنث له ١٩٦ ، ولابن الأنباري ٣٤٨ . وانظر كلام
أبي علي في العسكريات ٢٤٢ ، والشيرازيات ٣٠٨ ، وانظر كلام الجامع في
كشف المشكلات ٢٦ ، ٦٦٤ ، وشرح اللمع ٧٢٦ ، والإبانة ٧٩ ، والجواهر
٥٥٢ ، ٥٦٧ ، ٥٧٤ .

وقد قيل في تذكير الضمير في ﴿ فِيهِ ﴾ أقوال : أنه ذكره حملاً على معنى
النعم ، أو على معنى في بطون ما ذكرناه ، وغير ذلك ، انظر بسط التعليق عليه =

وقوله ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾^(١٠) [سورة الشورى ١١/٤٢] ويُريدُ «الأزواج»^(١١) ، نصّ

= في كشف المشكلات ٢٦ .

(١٠) سياق الآية : ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ .
(١١) وكذا قال في شرح اللمع ٧٢٦ ، وهو أحد وجهين ذكرهما في الجواهر ٥٦٧ ،
والآخر أن تكون الهاء لمصدر الفعل أي يذروكم « في الذَّء » وهو الخلق ،
واقصر على هذا القول الثاني في كشف المشكلات ١١٩٦ ، والجواهر
٨٤٥ ، ٩٠١ .

وهذا الذي أجازته من أن الهاء للأزواج = مبني على أن ذلك قياس في باب
أفعال ، وليس بذلك .

هذا ، وقد رأى النحاس في إعراب القرآن ٧٤/٤ أن الهاء للأزواج ، قال :
« أي يخلقكم في الأزواج ، وذكر على معنى الجمع » اهـ وافق الجامع في
مرجع الضمير وخالفه في بيان جهة تذكيره . ويفسد هذا القول أن مجازي
التأنيث - وجمع التكسير منه - يجب تأنيث ضميره كما يجب لحق علامة
التأنيث لآخر الماضي إذا أسند إلى ضمير اسم مجازي التأنيث ، يقال :
الشمس طلعت ، والأعراب قالت ، أما التذكير على معنى الجمع والتأنيث
على معنى الجماعة فهو جائز إذا أسند الفعل إلى اسم ظاهر منها ، يقال : قال
الأعراب وقالت الأعراب ، انظر مع الهوامع ٦/٦٤ - ٦٥ .

والظاهر أن يذروكم : يخلقكم ، وقوله فيه أي في هذا الجعل المفهوم من
قوله ﴿جَعَلَ لَكُم﴾ وهو قول الطبري في تفسيره ٤٧٤/٢٠ ، والأخفش
علي بن سليمان فيما حكاه عنه النحاس في إعراب القرآن ٧٤/٤ ، والطبرسي
في مجمع البيان ٤١/٩ والزمخشري في الكشاف ٢١٧/٤ ، وانظر البحر
٥١٠/٧ ، والتحرير والتنوير ٤٥/٢٥ ، وروح المعاني ٢٦/٢٥ . وعبارة
الزمخشري : « في هذا التدبير وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجاً » اهـ . =

على ذلك سيبويه^(١٢) . ←

= ووافقهم الزجاج في جعل الضمير للجعل لكنه ذهب إلى أن معنى يذرؤكم : يكثرهم وأن « في » بمعنى الباء ، فقال : « أي يكثرهم بجعله منكم ومن الأنعام أزواجاً » انظر معاني القرآن له ٣٩٥/٤ ، ووافقه ابن عطية وغيره ، انظر البحر . وكون في بمعنى الباء هو قول الفراء في معاني القرآن له ٢٢/٣ . ووافقه الزمخشري ومن تابعه في تفسير الذرء بالتكثير ، انظر الكشف ، وتفسير الفخر الرازي = ١٤٩/٢٧ ، وروح المعاني والبحر ، ونصّ النحاس أن الذرء الخلق حقيقة والذرء التكثير مجاز ، والحقيقة أولى ، وهو كما قال . وقال الأخفش : « يذرؤكم : ينبتكم من حال إلى حال أي ينبتكم في الجعل » اهـ وقوله ينبتكم قريب من قول ابن فارس في المقاييس ٣٥٣/٢ أنه من الذرء : البذر والزرع .

(١٢) قوله « نصّ على ذلك سيبويه » الإشارة فيه إلى عود الضمير إلى ما كان على بناء « أفعال » مفرداً مذكراً . وهذا الذي عزاه إلى سيبويه من مذهب في هذا الباب = هو ظاهر كلامه في الكتاب ١٧/٢ ، فقد نصّ على أنّ بناء « أفعال » - وهو من أبنية أدنى العدد - ضارع الواحد في أنه يكسّر كما يكسر الواحد ، وفي أنه يكتنى عنه بكناية الواحد ، وأنه يجري وصفاً على الواحد ، فيقال : أنعام وأناعيم ، وهو الأنعام ، وقال الله عز وجل ﴿ شَقِيقُكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ ، وهذا ثوب أكياش .

والجامع تابع لأبي علي فيما فهمه من كلام سيبويه ، انظر العسكريات ١٤٢ ، والشيرازيات ٣٠٧ ، لكن الجامع غلا في ذلك غلوّاً فجعل ما ذكره سيبويه من ألفاظ الباب قياساً في جميع ما جاء على بناء أفعال ، ناسباً ذلك إلى سيبويه .

ونسبة ذلك إلى سيبويه لا تصح ، وعبارته لا تبيح هذا القياس . وهو قياس =

لَكِنَّهُ^(١٣) يَشُجُّ وَيَأْسُو ، ←

= فاسد ، لأنَّ وصف الواحد بما كان على بناء أفعال قليل جاء في أحرف محفوظة ، ووقوع « أفعال » خبراً للواحد والكناية عنه بضمير الواحد قليل إن لم يكن نادراً . هذا معنى قول سيبويه : « وأما أفعال فقد يقع للواحد ، من العرب من يقول هو الأنعام . . . » إلخ كلامه فكيف يجرى حكم خاص بألفاظ في باب أفعال على سائر ألفاظ الباب ؟ ! ولا يحمل القرآن إلا على أعلى الوجوه وأسلمها .

على أنهم قد تأولوا كلام سيبويه على غير هذا الوجه واختلفوا في توجيه تذكير الضمير العائد إلى الأنعام ، انظر بسط التعليق على هذا في كشف المشكلات ٢٦ - ٢٧ الحاشية (٢) .

هذا وقد جعل أبو علي في بعض كلامه في الشيرازيات ٣٠٨ من هذا الباب قول الشاعر :

وَأَنَارَ نَسْعِيهَا مِنَ الدَّفِّ أَبْلَقُ

قال : « فجعل الآثار كالمفرد حيث أخبر عنها بقوله أبلق ، كما ردَّ سيبويه الضمير إلى الأنعام » اهـ وأجاز أن يكون التقدير : وموضع آثار نسعيها أبلق ، فحذف المضاف ، ثم اقتصر على هذا الوجه فيه وهو حذف المضاف في الشيرازيات ٤٣٨ - ٤٣٩ ، وكتاب الشعر ٣٠٩ - ٣١٠ . فهل يرى أبو علي ما ذكره سيبويه في الأنعام قياساً في جميع باب أفعال ؟ وأغلب الظن أنه لا يرى ذلك وأنه يجيزه في بعض ألفاظ الباب ، فهذا هو ذا لا يجيز أن تكون الهاء في ﴿ فَكَفَّرَتْهُ ﴾ للأيمان لوجوب تأنيث الضمير العائد إليها مع أنها على مثال أفعال ، والله أعلم .

(١٣) يعني أبا علي .

وَيُدَوِّي وَيُدَاوِي^(١٤) .

* * *

(١٤) وقال في كشف المشكلات ٩٦٠ : « وأنا لا أطيق هذا الرجل ، يشج ويأسو ويدوي ويداوي » اهـ .

يشج : يجرح الرأس ويشقه ، ويأسو : يعالج الجرح ويداويه ، ويدوي : يُمرض ، ويداوي : يعالج . ومن أمثالهم « يشج مرة ويأسو أخرى » انظر اللسان (ش ج ج) ، وأمثال أبي عبيد ٥٢ ، ٣٠٤ وتخريجه ثمة ، ومن كلامهم : « هو يدوي ويداوي » ، انظر اللسان (د و ي) .

يريد أن أبا علي يفسد مرة ويصلح أخرى أو يخطيء مرة ويصيب أخرى ، أو يمنع في موضع ما يجيزه في موضع آخر أو نحو ذلك .

[٤٦] مسألة في سورة الأنعام [فِي قَوْلِهِ تَعَالَى] ^(١) : ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾
[سورة الأنعام ٧٧/٦] قال ^(٢) : « فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ الْفَاءَ إِنَّمَا تُكْسَرُ لِتَتَّبِعَ الْكَسْرَةَ [فِي
الْعَيْنِ] ^(٣) فِي نَحْوِ « شِهْدَ » ، وَالْهَمْزَةُ فِي ﴿رَأَى﴾ مَفْتُوحَةٌ ؛ فَكَيْفَ أُجِيزَتْ
كَسْرَةُ الرَّاءِ مَعَ أَنَّ بَعْدَهَا حَرْفًا مَفْتُوحًا ^(٤) = فَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ فِيمَا
نَزَّلْنَاهُ ^(٥) بِمَنْزِلَةِ الْفَتْحِ ، فَأَتْبَعَ الْفَتْحَ الْمُقَدَّرَ ^(٦) .

(١) زيادة مني .

(٢) في الحجة ٣/٣٢٩ في كلامه على إمالة ﴿رَأَى﴾ .

(٣) زيادة من مطبوعة الحجة ، ولم تقع في المخطوطة خش .

(٤) بهامش صل ما نصه : « لَأَنَّهُ كَانَ فِي الْأَصْلِ « رَأَى » بَفَتْحِ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةِ
جَمِيعًا ، ثُمَّ أُمِيلَ فَصَارَ رَأَى ، ثُمَّ كَسِرَتْ الرَّاءُ لِأَجْلِ كَسْرِ الْهَمْزَةِ فَصَارَ رَأَى
بِكَسْرَتَيْنِ ، فَإِذَا فَتَحْتَ الْهَمْزَةَ (أَتْبَعْتَ الرَّاءَ) الْكَسْرَةَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِ مَقْدَرَةٌ
فِيهِ » .

(٥) في صل : تركناه ، وهو تحريف .

(٦) في مطبوعة الحجة ٣/٣٢٩ عن المخطوطة ط (خم ٢/٣٩٧ - ٣٩٨) : بمنزلة
الفتح ، فَأَتْبَعَ الْفَتْحَ الْكَسْرَةَ الْمَقْدَرَةَ .

وَضَبَّبَ النَّاسِخَ عَلَى « الْفَتْحِ » وَكَتَبَ فِي الْهَامِشِ : « فِي أُخْرَى :
الْكَسْرَ » . وَقَوْلُهُ « الْكَسْرَةُ » ظَاهِرٌ أَنَّهَا مَقْحَمَةٌ ، فَلَمْ تَقَعْ فِي الْمَخْطُوطَتَيْنِ
٣٢/٤ خك و ١٨/٢٣ - ١/١٩ خش ، وَرَبَّمَا كَانَ بَعْضُهُمْ قَدْ كَتَبَهَا فَوْقَ
« الْفَتْحَةِ » يَصْلُحُ مَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ ، ثُمَّ أَقْحَمَهَا بَعْضُهُمْ فِي مَتْنِ الْحِجَّةِ .
وَفِي خَش : « فَأَتْبَعَ الْفَتْحَ الْمَقْدَرَةَ » .

قلتُ : الصَّوَابُ^(٧) « الكسرة ، فَتُبِعَ الكَسْرَةَ »^(٨) .

* * *

(٧) هو كما قال ، وانظر الحاشية السالفة . وكلام أبي علي يدل دلالة قاطعة على أنه سها في هذا الموضع . وتمام كلامه : « بمنزلة الفتح فَتُبِعَ الفتح المقدر لما نزلناه بمنزلة الكسرة تبعته فتحة الراء إلخ ثم قال : ومثل تنزيلهم الفتحة في رأى منزلة الكسرة . . . » اهـ وانظر الحلييات ٤٩ - ٥١ ، وكشف المشكلات ٤٠٨ .

(٨) بهامش صل ما نصه : « فغلط أبو علي في ذكر الفتحة حيث قال : أتبع الفتح الفتح ، لأنه كان من الواجب أن يقول : أتبع الكسر الكسر » .

[٤٧] مسألة في قوله تعالى : ﴿وَالْيَسَعَ﴾ [سورة الأنعام ٨٦/٦] : « قال ^(١)

الفرزدق :

تَقَعَّدَهُمْ أَعْرَاقُ حَدَلَمَ بَعْدَمَا رَجَا أَلْهُتُمْ إِدْرَاكَ أَلْعُلَى وَالْمَكَارِمِ ^(٢)

(١) في الحجة ٣/٣٣٩ .

(٢) بعده في الحجة : « وقال : ثلاث . . . إلخ .

وفي صل « بإدراك » وهو خطأ . وفي الحجة ٢٣/٢٤/١ - ٢ خش
« أعراق جدك » ، وفي مجمع البيان ١١١/٤ عن الحجة « أعراق حذيم » ؟ .
« تقَعَّدَهُمْ » : أقعدهم عن النسب والحسب . « أعراق » : جمع عِرْق ،
وهو الأصل ، عن اللسان (ق ع د) . « حَدَلَمَ » لقب منقذ بن فقعس بن
طريف بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة ،
انظر مستدرک المعلمي على أنساب السمعاني ٩٠/٤ ، وطبقات فحول الشعراء
٦٤٢ ح ٣ ، وأدب الكاتب ٤٥ ، وجمهرة أنساب العرب ١٩٣ . « أَلْهُتُمْ »
جَمَعَ أَهْتَمَ مِنْ أَلْهَمَ : انكسار الثنايا من أصولها خاصة ، عن اللسان
(ه ت م) ، كَسَّرَ الْأَهْتَمَ وهو لقب تكسير الصفات على فُعْل ، و« الأهاتم »
جمع الأهتم ، كسر تكسير الأسماء على أَفَاعِل ، وعلى هذا الوجه استشهد أبو
علي بالبيتين على تكسير الأهتم على أَلْهَمَ والأهاتم تكسير الصفات وتكسير
الأسماء .

والهتم والأهاتم بنو الأهتم جمع اسم الأب لأنه أراد الحيّ أجمع كقولهم
الأحامر والأحاوص والأزارقة والمناذرة والمهالبة ، انظر الكامل ٩٣ ،
= ١٨٨ ، ٢١٨ ، ١٢٣٨ .

ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ (٣)
قلتُ : هَذَانِ الْبَيْتَانِ لَيْسَا لِلْفَرَزْدَقِ كِلَاهُمَا . وَإِنَّمَا الْأَوَّلُ لِلْعَيْنِ

= والأهتَم لقب سنان بن سُمَيّ بن سنان بن خالد بن منقر بن عبيد بن مقاعس - هو الحارث - بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم كما في جمهرة النسب لابن الكلبي ٣٣٩/١ ، وجمهرة أنساب العرب ٢١٧ ، وأنساب الأشراف ٣٤٣/١١ (العظم)، والنقائض ٢١٧ (ولم يسم الأهتم هنا وسمي فيها ٣٤٩) والاشتقاق ٢٥١ ، ومعجم الشعراء ٢١ وأسقط فيهما اسم جده سنان . وهو الأهتم بن سميّ ولم يسم في المفضليات ١٢٥ ، وشرحها للأنباري ٢٤٥ ، ٧٢٠ ، والأغاني ٥١/١٤ ، والمقاصد النحوية ٤/٤٨٠ . وفي النقائض ٣٤٩ ، والأغاني ٥٢/١٤ ، والمقاصد النحوية ، واللسان (ه ت م) أن الأهتم لقب واسمه سنان .

ويقال اسمه سميّ بن سنان ، نص على ذلك المرزباني في معجم الشعراء ، وكذا وقع في شرح المفضليات للأنباري ٣٧١ ، ٨٣٦ ، والاختيارين ٤١٧ . وهو الأهتم بن سنان ولم يسم في هامش الحجة (خش) ، والخزانة عن النقائض ، قال البغدادي : « فعُرف أن الأهتم ليس لقباً لسنان ولا سنان هو ابن سمي كما تقدم ومشى عليه العيني » اهـ وهذا تقصير منه وزلة عظيمة من مثله ، وكل ما قاله فاسد ، انظر ما تقدم ، والذي وقع في النقائض ٣٧١ : الأهتم بن سمي بن سنان بن خالد ، فأسقط البغدادي سميّاً وبنى عليه ما قال .

(٣) كتب تحته في مخطوطة الحجة (خش) : « في شعره : فدى لسيوف من تميم » . وانظر ما يأتي في المتن . وقوله « وفى بها ردائي » يريد قوله لسليمان بن عبد الملك في خبر : « هذا ردائي رهن لك بوفاء تميم » ، انظر النقائض ٣٦٦ ، ٣٧١ ، وجلّت فعلتي هذه العار عن وجه الأهاتم ، عن الخزانة .

الْمِنْقَرِيَّ^(٤) . والثاني للفرزدق^(٥) ، وصدره فاسدٌ على ما أنشد ،
والصحيح^(٦) :

فَدَى لِسُيُوفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَفَى بِهَا
وَأَنْشَدَهُ الْمُبَرِّدُ^(٧) فِي بَابِ الْعَدَدِ « ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ » ، وَأَقْتَدَى بِهِ
أَبُو عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٨) .

(٤) لم أجد البيت ولا الكلمة التي هو منها ، وأعاد أبو علي إنشاده في الحجة
٢٦/٥ . وأنشد الجاحظ في البيان ٣٢٣/٣ بيتين كأن موضعهما في الكلمة بعد
هذا البيت .

(٥) ديوانه ٨٥٤ ، والنقائض ٣٧١ ، والمقتضب ١٧٠/٢ ، وأمالي ابن الشجري
٢١٠/٢ ، ٢٧٧ ، وابن يعيش ٢١/٦ ، ٢٣ ، والمقاصد النحوية ٤٨٠/٤ ،
والخزانة ٣٠٢/٣ . وأعاد أبو علي إنشاده في الحجة ٢٦/٥ . وانظر تخريجه
في ابن الشجري .

(٦) وهي رواية الديوان والنقائض . والاستشهاد بها لما ذكره أبو علي من جمع
أفعل اسماً على أفاعل قائم . ولا شاهد فيها على مسألة في باب العدد ، وهي
أنهم يقولون ثلاث مائة وتسع مائة بإضافة العدد إلى المائة مفردة ، وقد يضعون
الجمع موضع المفرد فيقولون « ثلاث مئين أو مئات » ، وخص ذلك المبرد
ومن وافقه بضرورة الشعر ، وأجازه في غير الضرورة الأخفش والكسائي
والفراء وغيرهم ، انظر المصادر السالفة ، وما علقناه في كشف المشكلات
٧٥٣ ح ٧ .

(٧) في المقتضب ١٧٠/٢ .

(٨) « رحمه الله » ليس في ط . وأنشد أبو علي البيت في الحجة ٣٣٩/٣
و٢٦/٥ .

=

=
 ووقع في كشف المشكلات اللوح ١/٦٥ من مخطوطة الجامع الأحمدى
 بطنطا في الكلام على قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ مِائَةُ سِنِينَ ﴾ [سورة الكهف : ٢٥/١٨]
 زيادة لم تقع في المخطوطات الست الأخر ، ونصّها :
 ولما أراد أبو العباس أن يبين أنه يجوز في الشعر ثلاث مئين تمسك بقول
 الفرزدق :

ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم
 ثم أنشده في المقتضب ، وتابعه فارسهم وأنشد هذا البيت في الحجة والتذكرة
 كما أنشده هو : ثلاث مئين للملوك وفى بها . فإذا نحن بالأسود وقد غلظ
 الفارس وقال : إنما هو : فدى لسيوف من تميم وفى بها . فتفحصنا عن
 الديوان ، وكان الحق مع الأسود . ولكنه كان ينبغي أن يرى الشاهد من
 أشعارهم على جواز « ثلاث مئين » ولكنه لم يعلم بذلك كما لم يعلماه . فخذ
 مني أيها المفسر الفاضل : إنما شاهد جواز « ثلاث مئين » قول أسد الله حمزة
 رضي الله عنه :

وكانوا غداة البئر ألفاً وجمعتنا ثلاث مئين كالمسدمة الزهر

وقول كعب بن مالك في قطعة له يوم أحد :

فجئنا إلى موج من البحر وسطه أحابيش منهم حاسر ومقنع
 ثلاثة آلاف ونحن بصبة ثلاث مئين إن كثرنا وأزيع اهـ

وكان في المخطوطة « كما لا يعلماه » ولعل الصواب ما أثبت .

وانظر قول حمزة رضي الله عنه في السيرة بهامش الروض ١٠٨/٢ وأكثر
 أهل العلم بالشعر ينكرون نسبة الكلمة إليه ، انظر السيرة .

وقول كعب ابن مالك في الروض ١٥٦/٢ وفيه تصحيف .

والأسود الذي ذكره الجامع هو أبو محمد الأعرابي المعروف بالأسود

= الغندجاني وله في الرد على فارس أهل العربية أبي علي في التذكرة كتاب سماه « نزهة الأديب » ، وقد سلفَ التعليق على هذا في المسألة ٢٧ ح ٧ .
وأنشد المبرد وغيره قول ابن حُمَمة الدوسي :

ثلاث مئين قد مررن كواملاً وها أنا ذا أرتجي مَرَّ أربع
انظر المقتضب ٢/ ١٧٠ ، والمعمرون ٢٩ (كذا أنشد بحذف مفاعيلن الثالثة
في حشوه فصارت فعولن ، وقد أجز الحذف في الضرب لا في الحشو ، وفي
شرح المفصل ٦/ ٢٣ « وها أنا هذا » تاماً) .

ومثل رواية المبرد صدر بيت الفرزدق = قول قُرَاد بن حَنَش الصاردي :
بعشر مئين للملوك سعى بها ليوفي سيار بن عمرو فأسرعا
انظر الخزانة ٣/ ٣٠٤ ، وتخريج أبيات قراد في الحماسة البصرية ٢٥٧ .

[٤٨] مسألة . أنشد^(١) في قوله تعالى : ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي

السَّمَاءِ﴾ [سورة الأنعام ١٢٥/٥] قول الشاعر :

وإنَّ سِيَادَةَ الْأَقْوَامِ فَأَعْلَمُ مِنْ الصُّعْدَاءِ مَطْلَبُهَا شَدِيدُ^(٢)

(١) في الحجة ٤٠٤/٣ .

(٢) كذا وقع « من الصعداء » ، والرواية في مطبوعة الحجة عن أصلها ، والمخطوطة خش ٢٤/٢٦/٢ « لها صعداء » ، وهي الرواية في المصادر . فإن كان الجامع قد حكى ما وجدته في نسخة الحجة التي عول عليها أو نسخها = كان غريباً أن ينبه على صحة إنشاد قافية البيت ولا ينبه على صحة رواية ما وجدته .

و« صُعداء » بضم الصاد وفتح العين ، هذا ضبط النسختين ، وهو ضبط أصلي مطبوعة الحجة (خم ، خك) ، والمخطوطة (خش) ، وهو ضبط أصول شرح أشعار الهذليين ٣٢٣ ، وكذا ضبط في عيون الأخبار ٢٢٦/١ ، وأساس البلاغة (ص ع د) ، والصُّعداء : المشقة كما في اللسان .

وضبط في مطبوعة الحجة ٤٠٤/٣ « صُعداء » بفتح الصاد وسكون العين ، وكذا ضبط في اللسان (ص ع د) ، وكذا ضبطه محقق الحيوان ٩٥/٢ (وزعم أن ضبط عيون الأخبار صُعداء سهو!) ، وكذا ضبطه في البيان والتبيين ٢٧٥/١ و٣٥٢/٢ و٢١٨/٣ . والصُّعداء أيضاً : المشقة .

واقصر المجد في القاموس في الصُّعداء المشقة على فتح الصاد وسكون العين ، فذكر شارحه المرتضى أن بعض أهل اللغة ضبطه بضم الصاد وفتح العين الصُّعداء كالبرحاء وزعم أن الأول [الصُّعداء] الصواب ! =

قلت : هذا إنشادٌ فاسدٌ^(٣) ، والصحيح^(٤) :

مَطْلَبُهَا طَوِيلُ

وهو للأَعْلَمِ الهذلي^(٥) ، والقَصيدةُ لَأُمَيَّةَ^(٦) .

* * *

= وما أدري علامَ عول في تصويب ما صَوَّب ! والظاهر أنَّ كليهما - أعني الصُّعْدَاءَ والصُّعْدَاءَ - صواب ، ومعناها المشقة . وفي المقاييس ٢٨٧/٣ أن الصاد والعين والذال أصل يدل على ارتفاع ومشقة .
ويروى : فإن سياسة الأَقْوَام .

(٣) تابع فيه أبا عمر الجرمي ، ففي شرح ديوان كعب بن زهير ٣٢ عن الجرمي :

فإن سيادة الأَقْوَام لها صعْداء مطلعها شديد

ولعله غلبه قول المعلوط بن بدل القريني :

إذا المرء أعيته السيادة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديد

انظر ديوان الحماسة بشرح الأَعْلَم ١٤٦ .

(٤) هو كما قال .

(٥) انظر شرح أشعار الهذليين ٣٢٣ وتخرجه فيه ١٤١٤ ، والمصادر السالفة .

(٦) في ط : لأُمَيَّةَ ، وهو تحريف .

[٤٩] مسألة في سورة الأعراف ، في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهَا تَخْرُجُونَ ﴾

[سورة الأعراف ٢٥/٧] مَرَّ فِي كَلَامٍ لَهُ إِلَى أَنْ قَالَ ^(١) : « وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي حَذْفِ الْمُضَافِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ [سورة الزخرف ٢١/٤٣] فَالْرَجُلُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ قَرْيَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَمَا أَنَّ اللَّوْلُو يُخْرَجُ مِنَ الْمِلْحِ ^(٢) .

وإِنَّمَا الْمَعْنَى : عَلَى رَجُلٍ مِنْ رَجُلَيْ الْقَرْيَتَيْنِ ^(٣) ، وَالْقَرْيَتَانِ : مَكَّةُ وَالطَّائِفُ ، وَالرَّجُلَانِ ، بَيَّضَ الْمَوْضِعِ ^(٤) . »

(١) في الحجة ١١/٤ . وفي صل : قال أو مثل ، والصواب ما أثبت من ط والحجة .

(٢) هذا قول أبي علي في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُو وَالْمَرَجَاتُ ﴾ [سورة الرحمن : ٢٢/٥٥] هنا وفيما سلف من الحجة ٣١١/٢ ، وهو قول أبي عبيدة في مجاز القرآن ٢٤٤/٢ ، والفراء في معاني القرآن ١١٥/٣ ، والزجاج في معاني القرآن ١٠٠/٥ ، وغيرهم . وردّه النحاس في إعراب القرآن ٣٠٧/٤ ، قال : « وفي هذا من البعد ما لا خفاء به على ذي فهم أن يكون منهما : من أحدهما وقيل يخرج منهما حقيقة لا مجازاً لأنه إنما يخرج من المواضع التي يلتقي فيها الماء الملح والماء العذب اهـ وهو القول . وانظر كشف المشكلات ١١٩٩ ومصادر الكلام على الآية ثمة .

(٣) بعده في الحجة : عظيم .

(٤) قوله « والرجلان ، بيض الموضع » لم يقع في المخطوطة (خك) من الحجة ، ووقع في المخطوطة خم « والرجلان ، بيض الشيخ » ، فجعل في مطبوعة =

قُلْتُ : الرَّجُلَانِ : الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ الْمَخْزُومِيُّ ، وَعُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودِ
الثَّقَفِيِّ^(٥) .

* * *

= الحجة ١٢/٤ في الهامش وفيه ينص مكان بيّض مصحفاً ! .

وفي هامش المخطوطة خش ١/١٨/٢٥ : بيّض أبو علي مكان اسمي
الرجلين . وهما فيما روي عن ابن عباس : الوليد بن المغيرة القرشي
وحبيب بن عمرو بن عمير الثقفي « اهـ .

(٥) اضطرب كلام الجامع في الطائفي من الرجلين ، فسّمَاهُ هنا « عروة بن مسعود
الثقفي » وسّمَاهُ فيما سلف في المسألة ٢٧ ص ١١٧ « أبو مسعود الثقفي
واسمه عمرو بن عمير بن عوف جد المختار » وكذا في الجواهر ٥٧ ، وسماه
في الكشف ١٢٠٨ نعيم بن مسعود الثقفي الأشجعي ، وهو تخليط نبهت عليه
في الكشف ، وانظر بسط التعليق على هذا فيما سلف ، والتعليق على كلام
أبي علي فيما سلف أيضاً .

ولم يختلفوا في القريتين أنهما مكة والطائف واختلفوا في المعني من أهل
مكة والمعني من أهل الطائف ، وبسط التعليق عليه ومصادره فيما سلف .

[٥٠] مسألة في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾^(١)
[سورة الأعراف ٣٢/٧] جَوَزَ^(٢) أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ مُتَعَلِّقًا بِأَشْيَاءَ^(٣) ،

(١) سياق الآية : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ .

(٢) في الحجة ١٣/٤ - ١٤ .

(٣) قال أبو علي : « لا يخلو القول في قوله ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ من أن يتعلق بـ ﴿ حَرَّمَ ﴾ أو بـ ﴿ زِينَةَ ﴾ أو بـ ﴿ أَخْرَجَ ﴾ أو بـ ﴿ الطَّيِّبَاتِ ﴾ أو بـ ﴿ الرِّزْقِ ﴾ أو بقوله ﴿ ءَامَنُوا ﴾ . . . » فأجاز أن يتعلق بكل ما ذكر إلا ﴿ زِينَةَ ﴾ فلم يجز ذلك فيها لما سيأتي ذكره .

فقال أبو حيان في البحر ٢٩١/٤ فيما أجازاه أبو علي من تعلق الظرف ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ بـ ﴿ أَخْرَجَ ﴾ - ونسبه في الحجة إلى أبي الحسن الأخفش - وبـ ﴿ حَرَّمَ ﴾ ، وبـ ﴿ الطَّيِّبَاتِ ﴾ وبـ ﴿ الرِّزْقِ ﴾ = قال : « وتقادير أبي علي والأخفش فيها تفكيك للكلام وسلوك به غير ما تقتضيه الفصاحة وهي تقادير أعجمية بعيدة عن البلاغة لا تناسب في كتاب الله بل لو قدّرت في شعر الشنفرى ما ناسب ، والنحاة الصُّرَفُ غير الأدباء بمعزل عن إدراك الفصاحة . . . » اهـ وما قاله أبو حيان في هذه الوجوه التي أجازها أبو علي في الحجة صحيح بلا ريب . وكان يحسن أن يذكر أنه أجاز أن يتعلق الظرف بـ ﴿ ءَامَنُوا ﴾ وهو الظاهر ، وأجاز أبو علي في الإغفال ٢٥٤/٢ - ٢٥٧ أن يتعلق الظرف بـ ﴿ ءَامَنُوا ﴾ وبما تعلق به قوله ﴿ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ وهما الوجهان اللذان ارتضاهما أبو حيان في البحر وهو لا يعلم أنهما لأبي علي ، أو ترك التصريح بنسبتهما إليه ، وأجاز أبو علي في الإغفال وجهاً ثالثاً، انظر كلامه .

منها : أَنْ يَكُونَ مِنْ صَلَاةٍ ﴿الطَّيِّبَتُ﴾^(٤) . وفيه نظر^(٥) ،
لِأَنَّ قَوْلَهُ ﴿مِنَ الرِّزْقِ﴾ بَيَانٌ لِلطَّيِّبَاتِ يَنْتَزِلُ مَنْزِلَةَ الْحَالِ ، وكما يَمْنَعُ
النَّعْتُ مِنَ التَّعَلُّقِ بِمَا قَبْلَهُ = فكذلك الْحَالُ^(٦) . إِلَّا أَنَّهُ رُبَّمَا
[يقال]^(٧) : يَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى جِهَةِ التَّمْيِيزِ^(٨) ، فَيَتَوَجَّهُ لَهُ^(٩) حِينَئِذٍ ،
لِلْفَرْقِ^(١٠) بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَالِ .

(٤) قال أبو علي : ويجوز أن يتعلق بالطيبات تقديره : والمباحات من الرزق اهـ .

(٥) قوله : وفيه نظر . . . إلى قوله بينه وبين الحال = كرهه الجامع في الجواهر ٦٩٩ ، باختلاف يسير في أواخره ، سأنبه عليه .

(٦) ولا يفصل بين الصلة والموصول - ومنها المصدر ومعموله ، والوصف المشتق ومعموله - بالصفة ولا بالخبر ولا بالحال ، وأجاز أبو علي في بعض كلامه الفصل بالحال لشبهها بالظرف ، فقال الجامع في الجواهر ٦٣٥ : والفصل بين الصلة والموصول لا يجوز بالظرف ولا غيره اهـ وانظر التعليق على الفصل بين الصلة والموصول في كشف المشكلات ١٣٦ ح ٢ ، وانظر ما سلف في المسألة ٢ ص ٨ ، وقال في الجواهر ٦٩٩ : « ولا يمكن أبو علي أن يجيب عن هذا الفصل بأنه مما يسدّد القصة » اهـ .

(٧) زيادة من ط .

(٨) عبارته في الجواهر : إِلَّا أَنَّ لِأَبِي عَلِيٍّ أَنْ يَنْحُو بِهَذَا الْبَيَانِ نَحْوَ التَّمْيِيزِ إلخ .

(٩) ليس في ط .

(١٠) في النسختين والجواهر : الفرق . ولعل الصواب ما أثبت . يريد : فيتوجه

أي فيكون لما أجازاه من تعلق الظرف بالطيبات وجه إذا كان من الرزق تمييزاً لا حالاً للفرق بين التمييز وبين الحال في أن وجه التمييز لا يقتضي الفصل بين الصلة والموصول الذي يقتضيه وجه الحال ، لأن التمييز لا إيذان فيه بتمام المميز وانقضاء أجزائه .

قال ^(١١) : « وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ ﴿أَخْرَجَ﴾ أَيْ أَخْرَجَ ^(١٢) لِعِبَادِهِ ^(١٣) فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » ^(١٤) .

قُلْتُ : انْظُرْ أَبَا عَلِيٍّ مَا أَغْفَلَهُ عَنِ الْفَصْلِ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْمَوْصُولِ بِقَوْلِهِ ﴿وَالطَّيِّبَتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ لِأَنَّ هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ ﴿زِينَةَ اللَّهِ﴾ ^(١٥) !

(١١) في الحجة ١٤/٤ .

(١٢) قوله « أي أخرج » ليس في الحجة .

(١٣) في ط : العيادة ، وهو خطأ . وهذا القول « أخرج لعباده في الحياة الدنيا » هو قول أبي الحسن كما في الحجة ١٣/٤ . وانظر ما علقناه في الحاشية (٣) .

(١٤) قال أبو علي بعد هذا : « فَإِنْ قُلْتُ : فَهَلَا لَمْ يَجْزِ تَعْلُقُهُ بِقَوْلِهِ ﴿أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ » لأن فيه فصلاً بين الصلة والموصول بقوله ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ وهو كلام مستأنف ليس في الصلة = قيل : لا يمتنع الفصل به لأنه مما يسدّد القصة . . « اهـ .

(١٥) وقال في الجواهر ٦٩٩ : « ثُمَّ انْظُرْ مَا أَغْفَلَهُ « أَبُو عَلِيٍّ » مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْمَوْصُولِ بِقَوْلِهِ ﴿وَالطَّيِّبَتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ لِأَنَّ هَذَا غَيْرَ [كَذَا] مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ ﴿زِينَةَ اللَّهِ﴾ « اهـ .

كذا وقع ، و « أبو علي » ليس من كلام الجامع البتة ، وإنما هو مما كتبه ناسخ تحت الهاء من « ما أغفله » على عادة نساخ كتب الجامع في مواضع من كتبه الكشف والجواهر وشرح اللمع والاستدراك والإبانة من ذكر من كنى عنهم الجامع ولم يصرح بأسمائهم في مواضع من كلامه ولا سيما سيويه والخليل وأبي علي وابن جني .

ولفظ « غير » زيادة مخلة ، والصواب حذفها كما في متن هذا الكتاب « الاستدراك » .

وإذا^(١٦) كان العطف على الموصولِ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ صِفَتِهِ فِي مَنْعِ تَعَلُّقِ شَيْءٍ
بِهِ بَعْدَ الْعَطْفِ = فَالْعَطْفُ^(١٧) عَلَى مَا قَبْلَ الْمَوْصُولِ أَوْلَى بِالْمَنْعِ وَأَحَقُّ ؛
لَأَنَّ قَوْلَهُ ﴿وَالطَّيِّبَتِ﴾ مَنْصُوبٌ بِـ ﴿حَرَمَ﴾ لَا بِـ ﴿أَخْرَجَ﴾ .

* * *

= وقد قال أبو علي : « ولا يجوز أن يتعلق بـ ﴿زِينَةَ﴾ لأنه مصدر أو جارٍ
مجراه ، وقد وصفناها ، فإذا وصفناها لم يجوز أن يتعلق بها شيء بعد الوصف
كما لا يتعلق به بعد العطف عليه » اهـ وقوله وصفناها في المطبوعة عن
المخطوطة خك وصفتها .

(١٦) قوله : وإذا . . . إلى آخر كلامه : لا بأخرج = كرره الجامع بلفظه في
الجواهر ٦٩٩ .

(١٧) في النسختين : والعطف ، والصواب ما أثبت لأنه جواب قوله « وإذا كان
العطف . . . » ووقع على الصواب في الجواهر .

[٥١] مسألة في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي

وَيَكَلِّمُنِي ﴾ [سورة الأعراف ١٤٤/٧] . أَنشَدَ^(١) لِلْأَعَشَى :

غَزَاتِكَ بِالْخَيْلِ أَرْضَ الْعَدُوِّ وَجُدَعَانُهَا كَلْفِيظِ الْعَجَمِ^(٢)

قُلْتُ : وهذا الإنشادُ فاسدٌ^(٣) ، ←

(١) في الحجة ٧٧/٤ .

(٢) صدر البيت بهذه الرواية في اللآلي ٧٧٥ ، وزيادة بعض أصول الكامل ٥٠١ .

وقوله « أرض العدو » هي أيضاً رواية ثعلب في ديوان الأعشى ، وهي رواية ابن دريد في الجمهرة ٤٨٤ ، ٩٣٢ ، وذكر ثعلب أن أبا عبيدة رواه « نحو العدو » .

وقوله في عجز البيت « كلفيظ العجم » هذه رواية أبي عبيدة فيما حكاه ثعلب في ديوان الأعشى ، ورواية ابن قتيبة في المعاني الكبير ٥٣ ، وابن دريد في الجمهرة ٩٣٢ والملاحن ١٤٤ وفيما نقله القالي في أماليه ١٥١/٢ عن شيخه ابن دريد .

وقوله « بالخيّل » هذه رواية جميع المصادر السالفة ، ولم أجد رواية « للخيّل » باللام .

(٣) هذه مجازفة منه ودعوى بلا بيان ، سارع إلى إفساد رواية أبي علي بالرواية التي عرفها والآتي ذكرها . وقد عرفت اختلاف الرواية في ألفاظ البيت في الديوان وغيره إلا « مقادك » فهي رواية الديوان وأكثر المصادر .

وربما كانت رواية « مقادك » - وهي رواية الديوان والمصادر السالفة - إلا اللآلي وزيادة بعض نسخ الكامل - أعلى وأصح ، وهي سالمة من عيب =

وَالصَّحِيحُ^(٤) [٢/٥] :

وإنَّ غَزَاتَكَ مِنْ حَضْرَمَوْتَ أَتَتْنِي وَدُونِي الصَّفَا وَالْعُظْمُ^(٥)

= تكرير « غزاتك » المذكورة في البيت السابق في رواية من روى « مقادك للخيّل نحو العدو » للخيّل باللام ونحو مكان « أرض » واللام في للخيّل لام التقوية الداخلة على المفعول به ، ونحو ظرف متعلق بالمصدر « مقادك » ، وهي رواية الجامع وحده ، وروى أبو عبيدة « نحو العدو » لكنه روى « بالخيّل » .

وأما من روى « أرض العدو » فلا تخلو رواية من روى « مقادك بالخيّل أرض العدو » وهي رواية ثعلب وابن دريد من مغمز في قوله « بالخيّل » بالباء بعد قوله « مقادك » ولا يتعدى بالباء وفي نصبه « أرض العدو » ، ولا يكون نصبها في هذه الرواية إلا بنزع الخافض .

وأما من روى « غزاتك بالخيّل أرض العدو » فهي سالمة من المغمز لتعلق بالخيّل بقوله « غزاتك » ونصب أرض العدو به أيضاً .

وغزاتك في البيت و« مقادك » على الرواية الأخرى بدل من « غزاتك » في البيت السابق .

(٤) ديوان الأعشى ق ٢٤/٤ ، ٢٥ ص ٣٧ ، والصبح المنير ص ٣٠ ، والبيتان في اللآلي ٧٧٥ ، والثاني في المعاني الكبير ٥٣ ، والجمهرة ٤٨٤ ، ٩٣٢ ، وعجزه في الكامل ٥٠٢ ، ١٠١٦ ، وبعضه في أمالي القالي ١٥١/٢ .

(٥) كان في النسختين « ودون » والصواب من الديوان ، وكذا هو في اللآلي .

وقوله « والعظم » هذا ما في صل وهذا ضبطه ، وفي ط : والكُظْم ، ولم أجده . ورواية الديوان عن ثعلب « والعُظْم » وفيه : « ويروى : الصفا والقُصْم ، ويروى والرُّجْم الجماعة من الحجارة . أبو عبيدة : والرَّجَم ، وهما موضعان » اهـ عن الصبح المنير .

مَقَادَكَ لِلْخَيْلِ نَحْوَ الْعَدُوِّ وَجُذْعَانَهَا كَلَفِيْظِ الْعَجَمِ^(٦)

= والعُظْمُ : هو العُظْمُ بإسكان الظاء فحرك الشاعر الظاء الساكنة بحركة ما قبله ، وذلك جائز في ضرورة الشعر . نص ياقوت في معجم البلدان ١٣٠ / ٤ أنه بضم العين وإسكان الظاء وأنه يقال العُظْمُ بالتحريك ، وهو عرض من أعراض خيبر فيه عيون جارية ونخيل عامرة ، ولم أجد ضبط الديوان واللاكي العُظْمُ .

والرواية الثانية فيه « والرَّجَم » بالتحريك ، هكذا ضبطه ياقوت في معجم البلدان ٢٩ / ٣ وكذا في اللاكي ، وهو جبل بأجأ أحد جبلي طيء .

والرواية الثالثة « والقُصْم » كما ضبط في الديوان ، وضبط في معجم البلدان ٣٦٥ / ٤ بفتح الصاد ضبط قلم : موضع بالبادية قرب الشام من نواحي العراق .

و « الصَّفَا » اسم لموضع : مكان مرتفع من جبل أبي قبيس بينه وبين المسجد الحرام عرض الوادي ، ونهر بالبحرين ، وحصن بالبحرين وهجر ، وقصبة هجر ، انظر معجم البلدان ٤١٢ / ٣ .

وقوله « غزاتك » : الغَزَاة الغزو ، الغزاة الاسم والغزو المصدر ، وكاف الخطاب لقيس بن معدي كرب الكندي أبي الأشعث . و « حضرموت » : مخلاف من اليمن وهو ناحية واسعة في شرقي عدن بقرب البحر ، وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف ، عن معجم البلدان ٢٧٠ / ٢ .

(٦) « مقادك » : قَوْدك ، وهو مصدر ميمي ، وذكر بالهاء « مقادة » في المعجمات ، وانظر التعليق عليه وعلى روايته « غزاتك » في الحاشية (٣) . « جذعانها » : الضمير للخيل ، وجذعان جمع جَدَع ، وهو من الخيل : الذي استتم سنتين ودخل في الثالثة .

« لفيظ العجم » : العجم النوى ، واللفيظ فاعيل بمعنى مفعول : ما لفظته =

= من فيك ليس بنوى خل ولا نبيذ ، عن أبي عبيدة من غير تصريح في اللآلي ،
وأحال الشيخ الميمني رحمه الله على شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف
الذي روي فيه قول أبي عبيدة . قال ابن قتيبة في المعاني الكبير ٥٣ :
« العجم : النوى ، شبهها به لصلابتها واكتنازها » اهـ وروي « كلفيط العجم »
وهو فعيل بمعنى مفعول أي ما لُقِط ، والرواية الأولى « كلفيط » أجود لأن
ما لفظ من النوى أصلب من غيره ، قاله القالي في أماليه ١٥٢/٢ .

[٥٢] مسألة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ ﴾ [سورة الأعراف ١٩٦/٧] .
 قال ^(١) : « وَيَذْهَبُ سَبِيْبِهِ ^(٢) إِلَى أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : هَذَا وَلِيُّ يَزِيدَ وَعَدُوُّ وَلِيدِ
 = لَمْ يَجْزِ ادَّغَامُ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ فِي يَاءِ يَزِيدَ ؛ لِأَنَّكَ حَيْثُ ادَّغَمْتَ الْيَاءَ
 فِي وَلِيٍّ وَالْوَاوِ ^(٣) فِي عَدُوٍّ ذَهَبَ الْمَدُّ لِلادَّغَامِ » .
 قُلْتُ : سَقَطَ مِنْ لَفْظِ سَبِيْبِهِ ^(٤) شَيْءٌ ، وَهُوَ قَوْلُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ « فِي يَاءِ
 يَزِيدَ » : « وَلَا ادَّغَامُ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ لَامٌ فِي وَاوٍ وَلِيدٍ » .

(١) في الحجة ١١٧/٤ .

(٢) عبارة سَبِيْبِهِ في الكتاب ٣٠٩/٢ : « إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بَوَلِيِّ يَزِيدَ وَعَدُوُّ وَلِيدِ
 = فَإِنْ شِئْتَ أَخْفَيْتَ وَإِنْ شِئْتَ بَيَّنْتَ . وَلَا تَسْكُنُ لِأَنَّكَ حَيْثُ ادَّغَمْتَ الْوَاوِ فِي
 عَدُوٍّ وَالْيَاءِ فِي وَلِيٍّ فَرَفَعْتَ لِسَانَكَ رَفْعَةً وَاحِدَةً = ذَهَبَ الْمَدُّ ، وَصَارَتْ بَمَنْزِلَةِ
 مَا يَدْغَمُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِ . . . » اهـ .

(٣) في صل : فالواو ، وهو خطأ .

(٤) بل سقط من لفظ أبي علي فيما حكاه من مذهب سَبِيْبِهِ ، ولم يحك أبو علي
 ألفاظ سَبِيْبِهِ ، والظاهر أن الجامع لم يعارض كلام أبي علي بلفظ صاحب
 الكتاب .

[٥٣] مسألة في سورة الأنفال ، في قوله تعالى : ﴿ وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَيٍّ عَنْ
بَيْنَتِهِ ﴾ [سورة الأنفال ٨/٤٢] أَنشَدَ ^(١) لِلْعَجَّاجِ ^(٢) :
كُنَّا بِهَا إِذِ الْحَيَاةُ حَيٌّ ^(٣)
قال ^(٤) : « هذا كقوله : إِذِ الْحَيَاةُ حَيَّةٌ ^(٥) . وَمَنْ زَعَمَ ^(٦) أَنَّ « حَيٌّ »

-
- (١) في الحجة ٤/ ١٣٠ .
(٢) ديوانه ق ٢٥/ ٢٠ ج ١/ ٤٨٦ ، والحجة ٣/ ٣٦٨ و ٤/ ١٣٠ ، والشيرازيات
٣٨٤ ، وكتاب الشعر ٣٢١ ، ومجاز القرآن ٢/ ١١٧ ، وتهذيب الألفاظ ٧ ،
٦٥٤ ومعاني القرآن للفراء ٣/ ١٥٩ ، ودقائق التصريف ٣٢٠ ، ٣٣٩ ،
واللسان (ح ي ي) ، والجمهرة ١٠٣ ، ٢٣٢ ، ١٠٥٣ .
(٣) في ط هنا وفيما يأتي : إذا ، وهو خطأ . ورواية الديوان وأكثر المصادر :
وقد نرى إذ .
(٤) في الحجة ٤/ ١٣٠ - ١٣١ ولفظه فيها : فهذا كقوله إلخ .
(٥) أي حياة معتدٌ بها خالصة من الشوائب والعوارض التي تكدرها ، عن
الشيرازيات ، ونحوه في كتاب الشعر . والحيُّ والحياة والحيوان مصادر كما
في الشيرازيات وكتاب الشعر ، وهو قول أبي عبيدة في مجاز القرآن ٢/ ١١٧ .
(٦) وقال في الشيرازيات وكتاب الشعر : « وزعم بعض البغداديين » يريد الكسائي
فيما حكى عنه في دقائق التصريف ٣٤٠ ، أو الفراء ، في معاني القرآن له
٣/ ١٥٩ ، أو كليهما . وردّه في كتابيه أيضاً ، وزاد في كتاب الشعر رده من
جهة المعنى بأن « الحياة حياة واحدة ، وليست بضروب ، إلا أن تجعل
ما اختلف منها ضروباً فتجمعه على ذلك ، وهذا لا يليق بالمعنى لأن الحياة
أبداً كذلك ، فالمعنى على أن الحياة كانت من ضرب واحد » اهـ .

جَمْعُ حَيَاةٍ كَبَدَنَةٍ وَبُذْنٍ = فَإِنَّ قَوْلَهُ غَيْرُ مُتَّجِهٍ؛ لِأَنَّ بَابَ الْمَصَادِرِ الْأَعْمُ فِيهَا أَنْ لَا تُجْمَعَ^(٧)، و[لأنه]^(٨) لو كان جَمْعًا لـ «فَعَلَ» لجاء فيه الضَّمُّ والكَسْرُ كما جاء في قولهم: قَزَنُ أَلْوَى وَقُرُونٌ لِي^(٩). فَإِنَّ لَمْ

(٧) قال الجامع في كشف المشكلات ١٩: «المصدر اسم جنس يقع على القليل والكثير فلا يحتاج فيه إلى التثنية والجمع» وقال أيضاً فيه ٩٨٤: «المصدر إذا أريد به الجنس وُحِدَ، وإذا أريد به العدد ثُنِيَ [وَجُمِعَ]». .

فلا خلاف في المصدر المبهم الذي يؤكد عامله أنه لا يثنى ولا يجمع، وأما المصدر المختص فإن كان لعددٍ فلا خلاف في تثنيته وجمعه، وإن كان لنوعٍ فلا خلاف في تثنيته وجمعه في حروف محفوظة، فظاهر كلام سيبويه أنه لا يقيسه، قال في الكتاب ٤٠١/٢: «وهم قد يجمعون المصدر فيقولون أمراض وأشغال وعقول» وهو مذهب من وافقه ومنهم أبو علي والجامع، وقاسه ابن مالك ومن وافقه، وعزي إلى سيبويه أنه يمنع ذلك وهو غلط من قائله كما ترى، انظر الكتاب ٢٠٠/٢، ٤٠١ وتوضيح المقاصد ٨١/٢، وحاشية الصبان على الأشموني ١١٥/٢، والارتشاف ١٣٥٨، والهمع ٩٦/٣ - ٩٧.

(٨) زيادة من ط.

(٩) انظر الكتاب ٣٩١/٢، والمقتضب ١٨٢/١، والمنصف ٣٦/٢، ٣٧، ٢٢٦، والتعليقة ١١٥/٥، وسر الصناعة ٢٠، واللسان (ل و ي). وسيبويه حكى لِيّ بضم اللام.

وبهامش صل ما نصه: «أصله أَلْوَى على وزن أَفْعَلَ، فعلى هذا التقدير حَيَّةٌ [كذا] وَحْيٌ، فقلبت الضمة كسرة لأجل الياء وأدغم الياء في الياء فصارت حِيَّ» اهـ.

نَسَمَعُ^(١٠) في الحَيِّ إِلَّا الْكَسْرَ، وَلَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا حَكَاهُ وَلَا الَّذِي^(١١) أَدْعَى أَنَّهُ جَمْعُ فَعَلٍ = دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا مَجَازَ لَهُ^(١٢) .

قُلْتُ : يَجُوزُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا [فيه]^(١٣) ، فَيُقَالُ : إِنَّهُ إِنَّمَا كُسِرَ فِي « حَيٍّ » وَلَمْ يُضَمَّ كـ « لِي » لِأَنَّهُ فِي قَافِيَةٍ^(١٤) ، فَجَرَّتِ الْيَاءُ الْأُولَى ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ رِدْفًا^(١٥) ، بِالْأَدْغَامِ مَجْرَى الرَّدْفِ . فَكَمَا لَا يُضَمُّ مَا قَبْلَ الْيَاءِ وَهِيَ^(١٦) رِدْفٌ كَذَلِكَ لَمْ يُقَلَّ « حَيٍّ »^(١٧) . وَيَدُلُّ ←

= والقرن الأولى : المعوج . ولم يحك الكسائي إلا « لِي » بالكسر ، انظر دقائق التصريف ٣٣٩ .

(١٠) في النسختين والمخطوطة م (خك) من الحجة : يُسَمَعُ ، وأثبت ما في المخطوطة ط (خم) ، وكذا في المخطوطة خش ٢٧/١٦/٢ .

(١١) سقط من مطبوعة الحجة . وهو ثابت في خش ٢٧/١٦/٢ .

(١٢) كتب تحته في صل : معنى « لا مجاز له » لا يجوز .

(١٣) زيادة من ط .

(١٤) هذا كلام فاسد فيه إثبات ضم الحاء في حَيٍّ في غير القافية ، ولم يحك الضم أحد في شعر ولا غيره . ألا ترى قول الفراء الذي جعل حيًّا جمع حياة : « وكان ينبغي أَنْ يكون حُوي ، فكسر أولها لثلا تتبدل الياء واوًا كما قالوا بيض وعين » اهـ .

(١٥) الرَّدْف : أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ أَوْ واوٌ سِوَاكَنْ قَبْلَ حُرُوفِ الرَّوِيِّ مَعَهُ ، وَهُوَ مُلْتَزِمٌ ، انظر الكافي للتبريزي ١٥٣ . وبهامش صل ما نصه : « الاحتراز من حيث إنه إذا لم يكن المد باقياً في الياء [لا] يجوز أن يكون ردفاً » اهـ .

(١٦) في صل : وهو .

(١٧) بهامش صل ما نصه : « الياء الردف نحو بعد حين ، فإذا كان الياء ردفاً =

عَلَى^(١٨) أَنَّ الْمُدَّغَمَ فِيهِ بَقِيَّةٌ مِنَ اللَّيْنِ كَسَرُ مَنْ^(١٩) كَسَرَ وَقَالَ^(٢٠) « لِي » ؛
 أَلَا تَرَاهُ كَيْفَ أَجْرَاهُ مُجْرَى بِيضٍ^(٢١) ؟ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْخَلِيلِ^(٢٢) فِي أَفْعَلْتُ
 مِنْ « الْيَوْمِ » عَلَى حَدِّ^(٢٣) أَطَوَلْتُ إِذَا بَنَاهُ لِلْمَفْعُولِ بِهِ أَوْوَمَ^(٢٤) فَقَلَبْتَ
 الضَّمَّةَ عِنْدَهُ^(٢٥) الْيَاءَ الْمُدَّغَمَةَ فِي أُيِّمَ لَمَّا صَارَ إِلَى أُيِّمَ ، كَمَا تَقَلَّبُ^(٢٦)
 الْيَاءُ الْمُفْرَدَةُ فِي نَحْوِ أُوقِنَ وَأُوسِرَ^(٢٧) . وَيَذُلُّ أَيْضًا عَلَى صِحَّةِ

= فلا يجوز بته أن يضم ما قبله « اهـ .

(١٨) في ط : والدليل على .

(١٩) في ط : ومن ، وهو خطأ .

(٢٠) في صل : فقال . وكأنه في ط وقال ، وهو ما في الحجة .

(٢١) كتب تحته في صل : « لما كانت المدة باقية في بيض فلا بد من كسر ما قبله » .

وأصل بيض بيض على فُعل فكسرت الباء لتسلم الياء ، انظر شرح الشافية ٨٦/٣ وغيره .

(٢٢) انظر الكتاب ٣٧٦/٢ ، والمقتضب ١٧٨/١ ، ٢٢٣ ، والمنصف ٣٥/٢ ،
 والتعليقة ٧١/٥ ، والخصائص ١٨/٣ (ط ٢) .

(٢٣) ليس في ط .

(٢٤) ليس في ط . وكان في صل : « أُويم » وهو خطأ من الناسخ أظن . ولا يقول
 أحد أُويم ، فالخليل يقول أُووم وغيره يقول أُيِّم ، انظر ما يأتي من التعليق .

(٢٥) في ط : عند . وعنده يعني عند الخليل .

(٢٦) ضبط في النسختين : فَقَلَبْتَ . . تَقَلَّبَ ، والصواب ما أثبت .

(٢٧) في ط : أُوَمِنْ ، وهو خطأ . وكتب تحته في صل : « لما كان من أَيْقَنَ وَأَيْسَرَ
 وضمَّ ما قبله قلبت الواو ياء » .

قال سيبويه في الكتاب ٣٧٦/٢ في حكاية مذهب الخليل : « وسألته : =

بَقَاءَ بَعْضِ الْمَدِّ مع الِادِّغَامِ ادِّغَامُهُمْ نَحْوَ شَقِيٍّ وَغَنِيٍّ وَعَدُوٍّ (٢٨) وَفَلُوٍّ (٢٩) ،
هَذَا مَعَ امْتِنَاعِهِمْ مِنْ تَحْرِيكِ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ تَخْفِيفِ خَطِيئَةٍ (٣٠) وَمَقْرُوءَةٍ ،
أَلَا تَرَاهُمْ كَيْفَ لَمْ يَقُولُوا خَطِيئَةً ←

= كيف ينبغي له أن يقول أَفَعَلْتُ في القياس من اليوم على من قال أَطَوَلْتُ
وَأَجُودْتُ ؟ فقال : أَيْمَنْ ، فقلبت الواو ههنا كما قلبتها في أَيَّام ، وكذلك
قلبتها في كل موضع تصح فيه ياء أيقنت ؛ فإذا قلت أَفَعِلَ وَمُفَعَّلٌ وَيُفَعَّلُ =
قلت : أَوْوِمَ وَيُؤْوِمُ وَمُؤْوِمٌ لأن الياء لا يلزمها أن تكون بعدها ياء « اهـ .

فالأصل في أَفَعَلَ من اليوم أَيَّوَمَ ، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء على
القياس في مثله ، فصار أَيَّمَ فإذا بني للمفعول صار أَيَّوِمَ فرجعت العين التي هي
واو ، وقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها فصار أَوْوِمَ ، ولا يدغمها فيقول أُوومَ
لأن الفاء (الواو) لما صارت مدةً جعلت بمنزلة المدة الزائدة في قُؤُولَ
فكما لا يدغم قُؤُولَ لا يدغم أُوومَ .

قال المبرد في المقتضب ١/١٧٨ : « والنحويون أجمعون على خلافه
لإدخاله الأصول على منهاج الزوائد ، فيقولون : أَيَّمَ لأنها أصلية ، فالادِّغَامُ
لازم لها لأن المد ليس بأصل في الأصول » اهـ ، وانظر المقتضب ١/٢٢٣ ،
والمنصف ٢/٣٥ - ٣٧ .

(٢٨) ليس في ط .

(٢٩) شقي وَغَنِيٍّ فَعِيلٌ ، وعدُوٍّ وَفَلُوٍّ فَعُولٌ ، والواو والياء في الصيغتين زائدتان
أدغمتا في اللام .

(٣٠) بهامش صل ما نصه : « وإنما جاز الادِّغَامُ في خطيئة لأنه كأن المدة باقية ،
والكلمة وإن قلبت [فيها] الهمزة ياء وأدغمت الياء في الياء = باقية على
حالتها ، فكأنك قلت خطيئة » اهـ وكذا القول في مقروءة . وانظر تخفيف نحو
خطيئة ومقروءة في شرح الشافية ٣/٣٢ - ٣٣ .

وَمَقْرُوءَةٌ^(٣١) ؟ فَلَوْ كَانَ الْادْغَامُ يُخْرِجُ الْبَتَّةَ مِنَ الْمَدِّ كَمَا تُخْرِجُهُ الْحَرَكَةُ =
لَمَّا جَازَ ادْغَامُهُ كَمَا لَمْ يَجْزُ تَحْرِيكُهُ .

* * *

(٣١) يريد أنهم إذا ما خففوا خطيئة قلبوا الهمزة ياء خالصة وأدغموها في الياء الزائدة فقالوا خطيئة ، وقلبوا الهمزة في مقروءة واواً خالصة وأدغموها في الواو الزائدة فقالوا مقروءة = وأنهم لا يقولون في تخفيف خطيئة ومقروءة « خطيئة ومقروءة » فيحركون الياء والواو الزائدتين وهما مدتان بحركة الهمزة لأن حرف المد متى تحرك فارق المد . على أن ابن جني قد قال في سر الصناعة ٧٣٨ : « على أن بعضهم قد قال في تخفيف خطيئة « خَطِيئة » فحرك الياء بحركة الهمزة ، وهذا من الشذوذ في القياس والاستعمال جميعاً بحيث لا يلتفت إليه » اهـ...

وقد أخطأ ناسخا النسختين في كُتِبَ هذين الحرفين : « ففي صل : » خطيئة ومقروءة « أول الحرفين بياء واحدة عليهما همزة ، والثاني بواو بعدها همزة ، وفي ط : « خطيئة ومقروءة » بياء وبواو عليهما همزة .

[٥٤] مسألة في سورة يونس عليه السلام . قال ^(١) في قوله تعالى : ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ ^(٢) [سورة يونس ٦١/١٠] فيمن فتح ^(٣) : « فَلَانَّ ^(٤) أَفْعَلَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ ^(٥) ، لَأَنَّهُ صِفَةٌ لِلْمَجْرُورِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ [سورة يونس ٦١/١٠] وإنما فُتِحَ لَأَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ ^(٦) » .

قُلْتُ : لَيْسَ ﴿ أَصْغَرَ ﴾ صِفَةً لـ ﴿ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ ، وهذا من سوء تأمله في

-
- (١) في ط : سورة يونس . مسألة . قال إلخ .
 (٢) سياق الآية : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ .
 (٣) في الحجة ٢٨٥/٤ ، وحكى المؤلف كلام أبي علي بتصريف في صدره وعجزه . وفتح الراء من أصغر وأكبر قراءة غير حمزة ، فقرأ بالرفع ، انظر السبعة ٣٢٨ ، والنشر ٢٨٥/٢ ، وكشف المشكلات ٥٤٤ .
 (٤) في ط موضع الفاء واللام منه ذاهب وبقي « أَنْ » . وعبرة الحجة : « من فتح الراء في ولا أصغر ولا أكبر فلانَّ . . . » اهـ .
 (٥) في الحجة : جرّ .
 (٦) عبارة الحجة : « وإنما فتح لأن أفعل إذا اتصل به منك كان صفة ، وإذا كان صفة لم ينصرف في النكرة » اهـ . وقال أبو علي فيمن رفع : « حمله على موضع الموصوف ، وذلك أن الموصوف الذي هو ﴿ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ الجار والمجرور فيه في موضع رفع . . . » اهـ وإصلاحه : حمله على موضع المعطوف وذلك أن المعطوف إلخ .

التَّلَاوَةُ^(٧) ؛ لِأَنَّ الْوَائِ تَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ^(٨) ←

(٧) سبحان الله العظيم ! ما لك أيها الشيخ الجليل ؟ ! اتهمت ههنا أبا علي بسوء التأمل في التلاوة = ثم ذكرت هذه الآية فيما ذكرته في كشف المشكلات ٩٩٦ من سوء تأمل أبي علي في ظاهر التنزيل = وكنت قد ذببت عنه في كشف المشكلات ٨٦٧ - ٨٦٨ ورددت قول من نسبته إلى السهو في لفظه في الحجة وأن الواجب أن يقول المعطوف مكان الموصوف ؛ فقلت ثمة : « وقد نسوا هذه الآية [وهي قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٤٨/٢١] والتقدير : ذا ضياء ، فأدخل الواو على الضياء وإن كان صفة [وقول سيبويه : مررت بزيد وصاحبك ، وقول الهذلي :

ويأوي إلى نسوة عطّل وشعث مراضيع مثل السعالي

فأدخل الواو على الصفة . . . » اهـ = ونسيت هنا في هذا الموضع من الكشف وأنت تنفي السهو عن أبي علي أنك سَهَّيْتَهُ في هذا الموضع من الاستدراك وفيما يأتي في الكشف ، فبأي قوليك نأخذ أيها الشيخ ؟ !

واقصر الجامع في كشف المشكلات ٥٤٤ ، والجواهر ٦١٨ على أن أصغر محمول على ما قبله ، ولم يبين جهة الحمل ، والظاهر أنه أراد العطف .

واستعمال لفظ الصفة في كلام أبي علي في الحجة سهو ، وصوابه المعطوف غير شك . وأصغر وأكبر اسمان وصفان معطوفان على « مثقال » ، وهما صفتان قائمتان مقام الموصوف . فمن ههنا ما عبر أبو علي عنهما بالصفة ، والصحيح أن يعبر بالمعطوف .

(٨) منع من ذلك ههنا ، وأجازه في كشف المشكلات ٦١٩ ، وقال : « لأن الواو يجوز دخولها في الصفة » اهـ .

وظاهر كلام الجامع هنا وفي الجواهر وكشف المشكلات أن مذهبه في =

إِلَّا^(٩) عَلَى وَجْهِ قَوْلِهِ^(١٠) :

نَسْوَةٌ عَطْلٍ وَشُعْثٌ^(١١)

= ذلك ليس المنع المطلق بل جوازه بقلة ، انظر كشف المشكلات
٦١٩ - ٦٢٠ ، ٨٦٥ - ٨٧٠ ، ٩٩٦ .

والحق أنه لا يجوز وصف الاسم بصفة مقترنة بالواو ، فلا يقال : مررت
بزيد والفارس ، وأنت تريد زيدا نفسه ، والجائز عطف النعوت ، مثل :
مررت بزيد الكريم والصادق والمجتهد ، انظر بسط التعليق في أن دخول الواو
على الصفة غير جائز البتة ، وأن الجائز تعاطف النعوت في كشف المشكلات
٦١٩ - ٦٢٠ .

(٩) بهامش صل ما نصه : « أي إن الواو لا يدخل على الصفة ، لا تقول : رجل
ظريف وعافل إلا في هذا البيت وهو عطل وشعث وهو شاذ » اهـ . كذا وقع
وقوله « رجل ظريف وعافل » لا شيء فيه فهو من باب تعاطف النعوت
لا دخول الواو على الصفة وكذلك البيت . وكان في صل : « لا في هذا » .
(١٠) وهو أمية بن أبي عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٠٧ ، والكتاب
١٩٩/١ ، ٢٥٠ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١٤٦/١ ، والخزانة
٤١٧/١ - ٤٢٢ .

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٠٨/١ و ٢١٦/٣ ، والبصريات ٢٥٠
(بعضه) ، والإغفال ٤٩/٢ . وانظر تخريجه والتعليق عليه في كشف المشكلات
٨٦٨ .

(١١) تمامه :

ويأوي إلى نسوة عطلٍ وشُعْثٍ مراضيع مثل السعالي

ورواية الفراء في ١٠٨/١ : نسوة بائسات وشعث ، وفي ٢١٦/٣ : نسوة
عاطلات وشعثاً . ورواية شرح أشعار الهذليين

=

وهو قليل^(١٢) . وكان حقه أن يقول : لآته معطوف^(١٣) على موضع الجار والمجرور . على أنه قد جاء الوصف بالواو^(١٤) في قوله : ﴿ إِذْ يَكْفُلُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ ﴾^(١٥) [سورة الأنفال ٤٩/٨] ، وقوله :

= له نسوة عاطلات الصدو رعوُجٌ مراضيعُ مثل السعالي وضبط في النسختين نسوة عطّل وشعث ، وهو خطأ .

« ويأوي » الضمير فيه للصيد ، يأتي مأواه ، « إلى نسوة عطّل » جمع عاطل ، من قولهم : امرأة عاطلٌ : إذا خلا جيدها من القلائد ولم يكن عليها حلي ، يريد أنهن فقيرات سيئات الأحوال . « وشعث » : جمع شعثاء ، وهي المغبرة الشعر المتلبدته لأنها لا تسرح رأسها ولا تدهنه ولا تغسله . و « مراضيع » جمع مرضع : ذات رضيع . « مثل السعالي » : الغيلان ، جمع سعادة ، أي هن مثل السعالي في سوء الحال ، عن ابن السيرافي والخزانه . (١٢) أي وإدخال الواو على الصفة (وشعث) قليل . وهذا غير صحيح ، وشعث مجرورة بالعطف على عطّل من باب تعاطف الصفات بالواو وهو جائز لا شيء فيه ، انظر ما سلف في الحاشية ٨ ، وكشف المشكلات .

وقال أبو علي في الإغفال : « وقد عطف العرب الصفات بعضها على بعض بالواو ، حكاه سيبويه عن يونس وأنشد ، ويأوي إلى نسوة . . . » اهـ . (١٣) أراد أن يستدرك على أبي علي فأتى بعبارة مختلة فاسدة ! فكيف يكون مجروراً لأنه معطوف على موضع الجار والمجرور وموضعها رفع ؟ ! وإصلاح عبارته : « لأنه معطوف على المجرور » أو على لفظ المجرور ، وأما « على موضع الجار والمجرور » فيقال في قراءة من رفع ، وقد أصلحنا لفظ أبي علي فيمن رفع في الحاشية (٦) .

(١٤) هذا على ما توهمه ، والصحيح أنه لا تدخل الواو على الصفة ، انظر ما سلف . (١٥) وهي في سورة الأحزاب أيضاً ٣٣/١٢ والتلاوة فيها ﴿ وَإِذْ ﴾ ، ذكرها في =

﴿الْفُرْقَانِ وَضِيَاءٌ وَذِكْرٌ لِلْمُنْفِقِينَ﴾^(١٦) [سورة الأنبياء ٢١/٤٨] ، وقوله : ﴿ءَايَتُ

= كشف المشكلات ٨٦٦ . وجعل هذه الآية في الجواهر ٨١٨ في الباب ٥٨ (باب ما جاء في التنزيل معطوفاً وليس المعطوف مغايراً للمعطوف عليه وإنما هو هو أو بعضه) .

يريد أن المعطوف بالواو «الذين» ليس مغايراً للمعطوف عليه «المنافقون» ، فهو صفة لما قبله وإن دخلت عليه الواو . وهذا تكلف وغلط ، فالمنافقون غير الذين في قلوبهم مرض ، فالمنافقون هم المظهرون للإيمان المبطنون للكفر ، والذين في قلوبهم مرض هم ضعفاء الإيمان الذين لم يتمكن الإيمان من قلوبهم ، قال أبو حيان في البحر ٢١٧/٧ : «والعطف دال على التغاير نبه عليهم على جهة الذم» اهـ . وانظر تفسير الطبري ٢٢٦/١١ . و«الذين» محله الرفع بالعطف على «المنافقون» .
(١٦) سياق الآية : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْفُرْقَانَ وَضِيَاءٌ وَذِكْرٌ﴾ ، وانظر الكلام عليها في كشف المشكلات ٨٦٥ - ٨٧٠ ، والمصادر المذكورة ثمة .

وذكر الجامع هذه الآية في الجواهر ٨١٨ في الباب ٥٨ السالف ذكره في الحاشية (١٥) .

يريد أن المعطوف بالواو «ضياء» ليس مغايراً للمعطوف عليه «الفرقان» فهو الفرقان في المعنى كما في الجواهر ، وقال في كشف المشكلات : «فأدخل الواو على الضياء وإن كان صفة في المعنى دون اللفظ . .» اهـ . والظاهر أنه يريد أنه حال ، هذا ما فهمه الجامع من كلام الفراء ، وهو غلط عليه ، انظر بسط التعليق على هذا في كشف المشكلات ٨٦٥ - ٨٦٦ .

بل الظاهر أن قوله «وضياء» معطوف على «الفرقان» وهو مفعول به ، والمعنى : آتينا موسى وهارون كتاباً هو فرقان وضياء وذكر ، والفرقان : التوراة وهي ضياء وذكر ، كقوله تعالى : ﴿وَأَنبِئْهُمْ بِالْإِنْجِيلِ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ =

الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴿١٧﴾ [سورة الرعد ١/١٣] .

= [سورة المائدة : ٤٦/٥] ، انظر معاني القرآن للزجاج ٣/٣٩٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٧٢-٧٣ ، والحلييات ٣٠١-٣٠٢ ، والمحاسب ٢/٦٤ ، والبحر ٦/٣١٧ .

(١٧) سياق الآية : ﴿ الْمَرْثَلَكْ مَا يَنْتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ ﴾ . ذكر الجامع هذه الآية في الجواهر ٨١٩ في الباب ٥٨ السالف ذكره في الحاشية (١٥) قال : « فيكون من هذا الباب ، فيكون « الذي » في موضع الجر أي تلك آيات الكتاب المنزل إليك ، ويرتفع الحق إذا بإضممار مبتدأ ، ويكون « الذي » مبتدأ و« الحق » خبراً له » اهـ ، وقال في كشف المشكلات ٦١٩ وقوله ﴿ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ يجوز أن يكون في موضع الجر وصفاً للكتاب وإن كانت الواو قد دخلت فيه . . . » اهـ .

كذا قال متابعاً للفراء وهو أول من أجاز ذلك وتابعه جماعة منهم الطبري والحوافي والعكبري وابن عطية والقرطبي وأبو حيان ، انظر بسط التعليق على هذا في كشف المشكلات ٦١٩-٦٢٠ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٢/٥٧-٥٨ ، وتفسير الطبري ١٣/٤٠٧ ، والقرطبي ٩/٢٧٨ ، والبيان ٧٤٩ ، والبحر ٥/٣٥٩ . على أن الفراء وتابعه الطبري قد نصّ على أن من خفض الذي نعتاً للكتاب خفض الحق نعتاً له ، ولم يقرأ به أحد ، وأجاز هو ومن وافقه أن يكون الذي معطوفاً على الكتاب والتقدير : آيات الكتاب وآيات الذي أنزل .

وظاهر القرآن على أن الواو في قوله ﴿ وَالَّذِي ﴾ ليست العاطفة التي تعطف ما بعدها على ما قبلها وأنّ الوقف على ما قبلها ﴿ الْكِتَابِ ﴾ تامّ وهو قول أصحاب الوقف : الأخفش وأبي حاتم وابن الأنباري والنحاس وغيرهم ، انظر إيضاح الوقف ٧٣٠ ، والقطع والانتناف ٤٠٦ ، والمكتفى ٣٣٣ ، ومنار =

وَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ^(١٨) فِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾^(١٩)
[سورة يونس ٦١/١٠] ، فَلَوْ حُمِلَ عَلَى الظَّاهِرِ أَدَّى إِلَى أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ
وَفِي السَّمَاءِ غَائِبًا عَنْهُ إِذَا كَانَ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ^(٢٠) . ←

= الهدى ١٤٦ ، والوقف والابتداء للسجاوندي ٣٤٦ .. فقالوا للاستثناء وقوله
﴿الَّذِي﴾ مبتدأ ، ﴿الْحَقُّ﴾ خبره .

هذا الصواب الصحيح في الآية . وهم - وإن أجازوه - ذكروه فيما ذكروه
من أقوال لا أراها إلا متكلفة إن جاز بعضها في الصناعة فغير جائز حمل القرآن
عليها ، ثم إن فيها ادعاء جواز اقتران الصفة بالواو على خروجه عن معاني
الحروف ومعاني الكلام ، وهو غير جائز ألينة .

(١٨) انظر الكلام عليها في كشف المشكلات ٥٤٥ و ٤٠١ - ٤٠٢ ، والجواهر
١٨٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٥ ، وللزجاج ٢٦/٣ ، وإعراب القرآن
للنحاس ٢٦٠/٢ ، وتفسير الطبري ٢٠٨/١٢ ، والكشاف ٣٣٧/٢ ، والبحر
١٧٤/٥ ، والدر المصون ٢٣٠/٦ ، والمغني ٣٧٥ ، وروح المعاني
١٩٢/١١ .

(١٩) بهامش صل ما نصه : « يعني لما ذكر ما ذكر بقى الاستثناء وهو ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ
مُبِينٍ﴾ على حاله ، ولم يتكلم عليه » اهـ .

(٢٠) إن كان « أصغر » فيمن فتح مجروراً بالعطف على لفظ « مثقال » المجرور
بحرف الجر الزائد ، وفيمن رفع مرفوعاً بالعطف على موضع « مثقال » ، وهو
الرفع على الفاعلية ، وكان الطرف ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ من تمام ما قبله في موضع
الحال أي إلا ثابتاً في كتاب مبين = أدَّى هذا إلى إشكال في المعنى ، وهو أنه
لا يعزب عنه شيء إلا إذا كان في كتاب مبين أي يعزب ، وهو غير صحيح .
انظر الكشاف والبحر والمغني والدر المصون وروح المعاني .

فلا يجوز إذاً أن يحمل « أصغر » على ما قبله لما يلزم عنه من الإشكال =

والوجه^(٢١) أَنْ يَكُونَ «إِلَّا» بِمَعْنَى «لَكِنْ»^(٢٢) ، والجَارُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُضْمَرٌ ، أَي لَكِنْ هُوَ فِي كِتَابٍ^(٢٣) ، سَوَاءٌ رَفَعْتَ ﴿أَصْغَرَ﴾ ←

= والإحالة في المعنى ، والوجه فيه أن يكون قوله ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ كلاماً مستأنفاً ، انظر ما يأتي من التعليق .
وفي النسختين . . غائباً منه ، والوجه ما أثبت . وفي ط : إذ كان ، وهو خطأ .

(٢١) هذا الوجه ، وإن كان بريئاً من إشكال المعنى المذكور ، وكان وجهاً تجزيه الصناعة = فليس بالوجه لما يقتضيه من تمام الكلام قبل إلا واستئناف الكلام بها وتقدير مبتدأ يكون الظرف خبراً عنه ، وهو وجه كما تراه متكلف تكاد النفس لا تقبله ويكاد نظم الآية يأباه .
وإنما أصار الجامع وغيره إلى هذا الوجه ما في اتصال ما بعد إلا بما قبله في وجه العطف من إشكال .

وهم لما رأوا أصغر وأكبر قد قرنا بالفتح والرفع اتجه نظرهم إلى ما قبله وهو «مَثْقَالٌ» المجرور بحرف الجر الزائد ، فجعلوا الاسمين فيمن فتح مجرورين بالعطف على لفظ مَثْقَالٌ وعلامة الجر فيهما الفتحة لأنهما غير منصرفين ، وجعلوهما فيمن رفع مرفوعين بالعطف على موضع مَثْقَالٌ ، وموضعه الرفع على الفاعلية . انظر المصادر السالفة . كذا قالوا ، ولم يتأملوا في سياق التلاوة ونظم الآية ، ثم لم يرجعوا البصر فيها على ما أجازوه في إعرابها ، انظر ما يأتي .

(٢٢) فالاستثناء منقطع . وتابعه العكبري في التبيان ٦٧٩ ، وارتضاه أبو حيان في البحر ١٧٤/٥ ، والسمين في الدر المصون ٢٣٠/٦ وكان ردّ هذا القول في ٦٦١/٤ ، وانظر تفسير الفخر الرازي ١٢٤/١٧ .

(٢٣) ربما كان أصل هذا التوجيه قول الطبري ٢٠٨/١٢ : «وقوله إلا في كتاب =

أَوْ^(٢٤) جَرَزَتْ .

وَحَمَلَ قَوْمٌ^(٢٥) الْجَارَّ ﴿ فِي كِتَابٍ ﴾ عَلَى أَنَّهُ خَبِرَ قَوْلَهُ ﴿ أَصْغَرَ ﴾^(٢٦) فَيَمِّنَ رَفَعَ .

وَقَالَ آخَرُونَ^(٢٧) فَيَمِّنَ فَتَحَ ﴿ أَصْغَرَ ﴾ : إِنَّهُ أَسْمُ « لَا » كَقَوْلِهِمْ : « لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ »^(٢٨) .

= مبين يقول : وما ذاك كله إلا في كتاب عند الله « اهـ .

(٢٤) قوله « سواء رفعت ﴿ أَصْغَرَ ﴾ أو جررت » الأوضح والأعلى أن يقول : سواء أرفعت أصغر أم جررته . وتوجيه عبارته : إن رفعت أو جررت فهما سواء ، فقدم الجواب وحذف المبتدأ منه أي الأمران سواء ، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر ، انظر همع الهوامع ٢٥١/٥ - ٢٥٢ ، وشرح الكافية ١٣٤٦/٢/٢ . أجاز هذا الأسلوب السيرافي ومن وافقه ، ولم يجزه أبو علي ومن وافقه ، انظر الحجة ٢٦٤/١ فما بعدها ، والمغني ٦٣ . وهذه مسألة يطلب تحريرها .

(٢٥) منهم الزجاج والنحاس وغيرهما . وهو الوجه عند الزمخشري وابن هشام ، انظر المصادر المذكورة في الحاشية (١٨) . وقد أجاز الزجاج والنحاس ومن وافقهما وجه العطف أيضاً ، انظر إعراب القرآن ومعاني القرآن للزجاج المطبوعة ومخطوطة الخزانة العامة بالرباط المجلد ٥/٧٠/٢ (في المطبوعة سقط) .

(٢٦) وأصغر مرفوع بالابتداء أو بأنه اسم لا العاملة عمل ليس .

(٢٧) منهم عصرئيه الزمخشري ، ونسب إلى الزجاج في البحر والدر المصون وهما . فالفتح عند الزجاج والنحاس الذي حكى مذهبه بالعطف على ما قبله .

(٢٨) فاسم « لا » منصوب لأنه عامل فيما بعده فهو شبيه بالمضاف ، ولم ينون لأنه غير منصرف ، انظر قولهم « لا خيراً من زيد » في شرح اللمع ٣٩٨ ، =

وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْكِتَابُ عَلَى كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ لَمْ يَتَّسِعْ لِإِفْسَادِ^(٢٩) قَوْلِهِمْ ،
فَتَرَى ذَلِكَ^(٣٠) فِي كِتَابِ آخَرَ^(٣١) .

* * *

= والمقتضب ٣٦٥/٤ ، وشرح المفصل ١٠٠/٢ وغيرها من المصادر المذكورة
في كشف المشكلات ٦١٥ - ٦١٦ وانظر ٥٠٤ منه .

وتوجيه الآية فيمن رفع ﴿ أَصْغَرُ ﴾ على أنه مبتدأ و« لا » معلقة ، أو اسم
لا العاملة عمل ليس ، وفيمن فتح ﴿ أَصْغَرَ ﴾ على أنه اسم لا النافية للجنس
منصوب ، والظرف - وهو قوله ﴿ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ - خبر على الوجهين =
هذا التوجيه هو القول الصحيح العالي الجاري مع نظم الآية ، ويقدر فيه
الوقف على ﴿ فِي السَّمَاءِ ﴾ ويبتدأ بقوله ﴿ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ . . . ﴾ .
(٢٩) ولو أتيت بما تظن أنك تفسد به هذا القول لأتيت بكلام فاسد مردود لأن هذا
الوجه في توجيه القراءتين في الآية أن الوجه النصب على نفي الجنس ، والرفع
على الابتداء ، فيكون كلاماً برأسه كما قال الزمخشري = هو القول الذي
لا عيب فيه ، وهو الموافق لنظم الآية ومعناها ، وهو الصواب الذي ينبغي
المصير إليه لا المنازعة لرده بما لا مردّ فيه ، إن شاء الله .
(٣٠) في ط : ذاك .

(٣١) لم أصب له فيما بين يدي من كتبه كلاماً له في ردّه . ولعله يكون قد علم أن
هذا القول هو الصواب الصحيح .

[٥٥] مسألة . قال^(١) في قوله تعالى : ﴿ مَا جِئْتُمْ بِهِ ﴾ [سورة يونس

٨١/١٠] : « وَمَنْ قَالَ : « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » = كان « ما »^(٢) في قوله ﴿ مَا

جِئْتُمْ بِهِ ﴾ في مَوْضِعٍ نَصَبٍ بِمُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ ﴿ جِئْتُمْ بِهِ ﴾^(٣) .

قُلْتُ : الصَّوَابُ^(٤) : « وَمَنْ قَالَ : أَرَيْدًا مَرَرْتُ ←

(١) في الحجة ٢٩٠ / ٤ .

(٢) سقط من ط .

(٣) هذا مذهب البصريين في الاسم المشتغل عنه أنه منصوب بعامل مضمَر واجب الإضمار يفسره الظاهر لفظاً أو معنى ، ومذهب الكوفيين أن الناصب له هو العامل في ضميره أو في ملابسه . انظر الكتاب ٤١ / ١ - ٥٠ ، ٦٧ ، والمقتضب ٧٦ / ٢ - ٧٧ ، والكامل ٨٢١ - ٨٢٣ ، وشرح الكافية ٥١٨ / ١ - ٥٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠ / ٢ - ٣٩ ، وارتشاف الضرب ٢١٦١ / ٤ - ٢١٧٨ ، والهمع ١٤٩ / ٥ - ١٦٠ ، والإنصاف ٧٧ - ٧٨ المسألة ١٢ ، وما علقناه في كشف المشكلات ٤٦٩ وفهارسه (فهرس مسائل العربية : الاشتغال) .

وقولهم « زيداً مررت به » : جعلت زيداً على طريقي مررت به ، عن الكتاب ، أو جُرْتُ زيداً أو نحوه مما يفسره الظاهر « مررت به » معنى ، وهو تمثيل ، ولا يتكلم به ، انظر المصادر السالفة .

(٤) ما تمثيل أبي علي لباب نصب الاسم على الاشتغال بقولهم : زيداً مررت به = بخطأ ، فيقول الجامع : الصواب إلخ . فهو تمثيل مقبول غير مردود وإن كان تمثيل الجامع بإدخال همزة الاستفهام على المنصوب أدق وأصح وأشدّ مناسبة =

به «^(٥) ؛ لِيُوَافِقَ الْمُثَمِّلُ مَا مُثِّلَ بِهِ ، فَيَكُونَا جَمِيعًا مِنْ حَيْزٍ وَاحِدٍ ، وهو الاستفهام .

وَأُنْشِدَ^(٦) فِي هَذَا الْفَضْلِ قَوْلَ جَرِيرٍ :
وَكَأَنَّهُ لِهَقِّ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ
وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ^(٧) .

* * *

= لما ذكره الجامع من موافقة الممثل الممثل به .

(٥) انظر قولهم « أزيداً مررت به » في الكتاب ٤٢/١ ، وكشف المشكلات

١٢٨٥ ، وغيرهما . وقوله « ومن قال » ليس في ط .

(٦) في الحجة ٢٩١/٤ .

(٧) في المسألة ١٣ ص ٦٦ .

[٥٦] مسألة^(١) في سُورَةِ هُود ، في قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [سورة هود ١١/٢٥] [قال]^(٢) : « فَإِنْ قِيلَ : فَلَوْ^(٣) كَانَ مَحْمُولًا عَلَى الْأَوَّلِ لَكَانَ « أَنَّهُ »^(٤) ؛ لِأَنَّ ﴿ نُوحًا ﴾ اسْمُ الْغَيْبَةِ ، فَالزَّاجِعُ [إِلَيْهِ يَنْبَغِي]^(٥) أَنْ يَكُونَ عَلَى لَفْظِ الْغَيْبَةِ دُونَ لَفْظِ الْخِطَابِ^(٦) =

(١) لم ترد هذه المسألة في صل ، وأثبتها من ط ، وغير قليل من الألفاظ في أواخرها بعض حروفها ذاهب لاحتراق الحبر ، ولم تستقم قراءتها إلا بجهد عظيم في معالجتها .

وما أدري لم سقطت هذه المسألة من صل ، أفيكون الجامع قد استدركها في الإملاء الأول ثم رجع عنها في الإملاء الثاني فثبتت في بعض النسخ وخلا منها بعضها ؟ .

(٢) زيادة مني . وكلام أبي علي في الحجة ٣١٥ / ٤ .

(٣) في الحجة : لو .

(٤) هذا على قراءة من قرأ ﴿ أَنِّي ﴾ بفتح الهمزة ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي وقرأ الباقر بالكسر ، انظر السبعة ٣٣٢ ، والحجة ٣١٥ / ٤ ، والنشر ٢٨٨ / ٢ .

(٥) زيادة من الحجة .

(٦) قول أبي علي « الخطاب » كأنه سهو ، وصوابه التكلم أو المتكلم لأن الياء في أني ضمير المتكلم .

وقال صاحب الدر المصون ٣٠٨ / ٦ عقب نقله قول مكي في الكشف ٥٢٥ / ١ : « الأصل بأنني ، والجار والمجرور . . . وكان الأصل أنه ، لكنه جاء على طريقة الالتفات » اه قال : « ولكن هذا الالتفات غير الذي =

قِيلَ : هذا لا يَمْنَعُ^(٧) مِنْ حَمْلِهِ عَلَى ﴿أَرْسَلْنَا﴾ [سورة هود ٢٥/١١] . وَذَلِكَ أَنَّ
الْخِطَابَ بَعْدَ الْغَيْبَةِ فِي نَحْوِ هَذَا سَائِعٌ^(٨) . أَلَا تَرَى قَوْلَهُ^(٩) تَعَالَى :
﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة الأعراف ١٤٥/٧] ثُمَّ قَالَ : ﴿فَخُذْهَا
بِقُوَّةٍ﴾ [سورة الأعراف ١٤٥/٧] فَكَذَلِكَ الْآيَةُ الَّتِي اخْتَلَفَ فِي قِرَاءَتِهَا .
قُلْتُ : هَذَا لَيْسَ جَوَابَ هَذَا السُّؤَالِ^(١٠) . وَلَيْسَ هَذَا كَقَوْلِهِ :

= ذكره أبو علي فإن ذاك من غيبة إلى خطاب وهذا من غيبة إلى تكلم . . .
اهـ . وهذا غريب ، فما ذكره مكي أخذه من الحجة فتابعه على لفظ
« الخطاب » ، والصواب التكلم .

والظاهر أنه ليس في الآية التفات ، وانظر روح المعاني ٣٢٨/١٢ .

(٧) في ط - والمسألة منها - : لا يمتنع ، وأثبت ما في الحجة ، وهو الوجه .

(٨) في ط : شائع ، ولعل الوجه ما أثبت من الحجة ، وكذا هو في مخطوطة
الحجة خش ٣٠/١٩/٢ .

وتعقّب ابن عطية أبا علي ، قال : وفي هذا نظر ، وإنما هي حكاية
مخاطبته لقومه ، وليس هذا حقيقة الخروج من غيبة إلى خطاب إلخ ، انظر
المحرر الوجيز ٢٧/٧ ، والبحر ٢١٤/٥ ، والدر المصون ٣٠٨/٦ . وهذا
الاعتراض غير صحيح لأن حكاية مخاطبة نوح لقومه تكون على قراءة إني
بالكسر وقد نصّ أبو علي على أن من كسر إني حمّله على القول المضمر أي :
فقال لهم إني ، وأنّ الكلام فيمن كسر «على وجهه» ، ولم يرجع إلى الخطاب بعد
الغيبة كما كان ذلك في قول من فتح أن اهـ .

(٩) في مطبوعة الحجة ٣١٥/٤ : «أَنْ قَوْلُهُ» بِإِقْحَامِ أَنْ عَنِ الْمَخْطُوطَةِ

ط (خم) ، وهذا الموضع ، في الجزء الناقص من المخطوطة م (خك) . وهو

على الصواب في الحجة خش ٣٠/١٩/٢ ، ومجمع البيان ٢٨٧/٥ عنه .

(١٠) يريد بالسؤال ما أورده أبو علي من احتمال اعتراض معترض على ما قرره من =

﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ ﴾ [سورة الأعراف ١٤٥/٧] لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : وَكَتَبْنَا لَهُ ، وَقُلْنَا لَهُ : خُذْهَا ، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ الْمَعْطُوفِ عَلَى ﴿ كَتَبْنَا ﴾ ^(١١) . وهذا التَّقْدِيرُ ههنا لَا يَصِحُّ ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنِي لَكُمْ عَلَى تَقْدِيرٍ : فَقَالَ ^(١٢) : أَنِّي لَكُمْ ، لِأَنَّ إِضْمَارَ الْقَوْلِ يُوجِبُ الْكُسْرَ ^(١٣)

= أن الفتح محمول على أرسلنا بقوله : « لو كان محمولاً على الأول لكان أَنَّهُ . . . على لفظ الغيبة دون لفظ الخطاب » ثم أجاب أبو علي عن هذا الاعتراض . فكأن المعترض المقدّر يسأل : كيف يحمل على الأول « أرسلنا » ولو كان محمولاً إلخ ، فهو سؤال في المعنى دون اللفظ .

(١١) فلم يرجع إلى الخطاب بعد الغيبة لأنه حكاية قوله تعالى له ، كما لم يرجع إلى التكلم بعد الغيبة في قراءة من قرأ ﴿ إِنِّي ﴾ بالكسر ، أي فقال لهم إني . فاستشهاد أبي علي بهذه الآية على الانتقال من الغيبة إلى الخطاب « الالتفات » غير صحيح .

(١٢) في ط : قال ، ولعل الوجه ما أثبت ليكون القول المضمر معطوفاً على أرسلنا كما كان قوله خذها معمول قول مضمر معطوف على كتبنا .

(١٣) أجاز أبو علي في قراءة من كسر ﴿ إِنِّي ﴾ وجهين :

الأول : أن تكون محمولة على قول مضمر معطوف على أرسلنا ، وتقديره : فقال لهم إني ، وهو قول الطبري ٣٧٨/١٢ ، والزجاج ٤٦/٣ ، وهو تقدير الجامع هنا فيما قدرنا ، وانظر البحر ٢١٥/٥ ، والدر المصون ٣٠٩/٦ . وهو على إرادة القول عند الزمخشري ٣٦٧/٢ ، لكنه لم يقدره ، فجعله بغير عاطف حالاً صاحب التحرير والتنوير ٤٤/١٢ ، وأجاز التقديرين فقال ، قائلاً الشهاب في حاشيته على البيضاوي ٨٩/٢ وعنه في روح المعاني ٣٢٨/١٢ .

=

لا الفتح ، وَلَكِنْ لَوْ حَمَلْتَ فَتَحَ ﴿أَنْتِي﴾ على تَقْدِيرِ آخَرَ لَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو عَلِيٍّ^(١٤) ، كَأَنَّهُ : وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ مُعَلِّمًا أَنْتِي ←

= والثاني : أن يكون قوله ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ «محمولاً على الاعتراض بين المفعول وما يتصل به مما بعده . . . اهـ . وسها الناقلون عنه ، فلم يذكروا هذا الوجه .

(١٤) لم يذكر الجامع تقدير أبي علي في قراءة ﴿أَنْتِي﴾ بالفتح ، وهو : أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ بِأَنْتِي . وعلى هذا التفسير يكون في الآية انتقال من الغيبة إلى الخطاب (بل التكلم) .

وهذا التقدير «بأنِّي» هو قول الخليل وسيبويه ١/٤٦٤ ، والطبري ١٢/٣٧٨ ، والزجاج ٣/٤٦ ، والنحاس ٢/٢٧٩ ، وغيرهم . ويوشك ظاهر كلامهم أن تكون الباء من صلة ﴿أَرْسَلْنَا﴾ وإن لم يصرحوا به ، ولعله الوجه . وعليه يكون الفعل «أرسل» تعدى إلى اللرسل بنفسه ﴿نُوحًا﴾ وتعدى إلى غيره بحرف الجر : ﴿إِلَى قَوْمِهِ﴾ المرسل إليهم ، و«بأنِّي» المرسل به . وهذا كقوله تعالى في هذه السورة [هود : ٥٧/١١] : ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أَرْسَلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾ والباء في أرسلت للمرسل وهي في موضع رفع لبناء الفعل لما لم يسم فاعله ، وكقوله : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ [سورة نوح : ١/٧١] فيمن جعل أن مصدرية والتقدير بأن .

وعند الزمخشري ومن وافقه أن الباء من صلة حال محذوفة أي متلبساً أو ملتبساً بذلك ، والباء للملابسة ، انظر الكشاف ٢/٣٦٧ ، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٢/٨٩ ، والدر المصون ٦/٣٠٩ ، والتحرير والتنوير ١٢/٤٤ ، وروح المعاني ١٢/٣٢٨ ، وانظر باء الملابس في دراسات لأسلوب القرآن الكريم المجلد ٢/٢٩ - ٣٠ . وقدره العكبري في التبيان ٦٩٤ : منذراً بأنني .

لَكُمْ^(١٥) نَذِيرٌ مُبِينٌ ، أَوْ دَاعِيَا إِلَى أَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ^(١٦) = فهو^(١٧) وَجْهٌ .
وَيَكُونُ قَوْلُهُ : ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ [سورة هود ٢٦/١١] بَدَلًا^(١٨) من

(١٥) في ط : لكم منه نذير ؛ بإقحام « منه » هنا ولم تقع فيما يأتي في التقدير الآخر : أو داعيَا إلخ .

وليست في التلاوة ، وليس في التقدير ما يحمل على إثباتها . ووقعت في قوله تعالى في أول هذه السورة [هود : ٢/١١] : ﴿ إِنِّي لَكَرِهُنَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴾ . وغلب على ظني أن مقحماً أقحمها فلم أر إثباتها في المتن .
(١٦) حَمَلُ الجامع أَنِّي بالفتح على تقدير : معلماً أَنِّي ، أو داعيَا إلى أَنِّي = غير صحيح لأن المصدر المؤول منصوب بالحال المضمرة « معلماً » ، وينزع الخافض في التقدير الثاني « داعيَا إلى » أو هو باق على جره على المذهبين في مثله ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ١٧٧ .

ومثل هذا الحذف سواء أَقْدَرَ المحذوف مشتقاً أم فعلاً = غير جائز لأنه كون خاص ولا يجوز تقدير الكون الخاص إلا للدليل ، ويكون الحذف حينئذ جائزاً لا واجباً كما قال ابن هشام في المغني ٥٨٥ ، ولا يقال : أرسلنا نوحاً معلماً أَنِّي ولا داعيَا إلى أَنِّي والياء لنوح ، فالصواب فيه معلماً أنه أو داعيَا إلى أنه .
(١٧) قوله : « ولكن لو حملت . . . = فهو وجه » فيه جعل جواب لو جملة اسمية مقترنة بالفاء ، وهو نادر ، انظر الارتشاف ١٩٠٢ ، والمغني ٣٥٩ ، والهمع ٣٤٩/٤ ، وحاشية الصبان ٤٣/٤ ، وشرح أبيات المغني ١١٥/٥ - ١١٦ .

(١٨) وهو ظاهر قول الطبري : رَدَّ أَنْ فِي ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا ﴾ عليها [على أَنِّي] المعنى : لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه بأنني لكم نذير مبين بأن اهـ ، وكأنه قول الزجاج في تقديره : لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه بالإنذار أن لا تعبدوا اهـ . وهو قول الزمخشري ومن وافقه ، انظر الكشاف والبحر والدر المصون وروح المعاني .

﴿أَنِّي لَكُمْ﴾ أَي دَاعِيًا إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ وَتَرْكِ عِبَادَةِ غَيْرِهِ . وَمَنْ كَسَرَ « إِنَّ »
كَانَ قَوْلُهُ ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا﴾ مَحْمُولًا عَلَى فِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ النَّذِيرُ^(١٩) دُونَ
لَفْظِ ﴿نَذِيرٌ﴾^(٢٠) لِأَنَّ نَذِيرًا قَدْ وُصِفَ بِقَوْلِهِ ﴿مُيْتٌ﴾ فَلَا يَعْمَلُ^(٢١) .

= وأجاز الزمخشري ومن وافقه أن تكون « أَنْ » مفسرة لـ ﴿أَرْسَلْنَا﴾ أو
لـ ﴿نَذِيرٌ﴾ ، ولعله الوجه ، وكونها مفسرة هو الوجه في قراءة من كسر
﴿إِنِّي﴾ أيضاً ، انظر الحاشية الآتية .
(١٩) لا أعرف هذا القول لأحد غيره ، وهو قول متكلف ، ولا يحمل على المضممر
ما صح حمله على الظاهر .

واختلف في « أَنْ » من قوله ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا﴾ ، ف قيل : مصدرية ،
والتقدير بأن ، والباء من صلة أرسلنا ، وهو قول الطبري والزجاج والنحاس ،
وأجازه أبو حيان وغيره .

= وقيل أَنَّ مفسرة لـ ﴿أَرْسَلْنَا﴾ أو لـ ﴿نَذِيرٌ﴾ ، وهو قول الزمخشري ،
وأجازه أبو حيان وغيره ، وهو الوجه . انظر الإحالة على المصادر في الحاشية
(١٣) ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧٩/٥ .

(٢٠) لا أعرف أحداً حمله على ﴿نَذِيرٌ﴾ . وأجاز الشهاب في حاشيته على
البيضاوي ٨٩/٢ حمله على ﴿مُيْتٌ﴾ على أنه مفعول به ، وهو متكلف .

(٢١) الصفة إذا جرت على الموصوف آذنت بتمامه وانقضاء أجزائه ، فلا يجوز أن
يبقى منه بعد الصفة بقية كما قال الجامع في كشف المشكلات ٨٣٠ . وقال أبو
علي في التذكرة فيما نقله منها الجامع في الجواهر ١١٥ : ما يعمل عمل الفعل
إذا وصف لم يعمل عمله اهـ . وقال سيبويه في الكتاب ٢٣١/١ : « ألا ترى
أنك لو قلت : مررت بضاربٍ ظريفٍ زيدا ، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه = كان
قبيحاً لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء اهـ . وانظر كشف المشكلات
= ١٣٧٤ ، ١٣٨٩ .

= واشترط البصريون والفراء من الكوفيين في إعمال اسم الفاعل أن لا يوصف قبل العمل ، فلا يقال : هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً ، والكسائي وباقي الكوفيين أجازوا ذلك ، انظر توضيح المقاصد ١٦/٣ ، والارتشاف ٢٢٦٨/٥ ، والهمع ٨٤/٥ - ٨٥ ، والتعليقة لابن النحاس ٤٩٠/١ . =

[٥٧] مسألة في قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ جَعَلْنَا وَرَسُولَهُ ﴾ [سورة هود ٤١/١١] قال (١) : « يَجُوزُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ بِسْمِ اللَّهِ جَعَلْنَا وَرَسُولَهُ ﴾ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الشَّيْئَيْنِ (٢) : مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي قَوْلِهِ ﴿ أَرْكَبُوا ﴾ [سورة هود ٤١/١١] ، وَمِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي ﴿ فِيهَا ﴾ [سورة هود ٤١/١١] . فَإِنْ جَعَلْتَ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿ بِسْمِ اللَّهِ جَعَلْنَا وَرَسُولَهُ ﴾ خَبَرًا مُبْتَدَأً مُقَدَّمًا (٣) فِي قَوْلٍ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِالظَّرْفِ ، أَوْ جَعَلْتَهُ مُرْتَفِعًا بِالظَّرْفِ (٤) لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ بِسْمِ اللَّهِ جَعَلْنَا وَرَسُولَهُ ﴾ إِلَّا جُمْلَةً فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي (٥) فِي ﴿ فِيهَا ﴾ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي (٦) فِي قَوْلِهِ ﴿ أَرْكَبُوا ﴾ لِأَنَّهُ لَا ذِكْرَ فِيهَا » .

(١) في الحجة ٣٣٠ / ٤ .

(٢) وكذا وقع فيما نقله في الجواهر ٥٢٢ عن الحجة . وفي مطبوعة الحجة عن أصلها : شيئين ، وكذا في مخطوطة الحجة خش ٢ / ٢٧ / ٣٠ .

(٣) كذا وقع في النسختين ، وكذا وقع في مطبوعة الحجة عن أصلها ، وفي مخطوطة الحجة خش ٢ / ٢٧ / ٣٠ . وغلب على ظني أنه كذلك في أصل الشيخ أبي علي ، ولهذا ما أثبتته كما وقع . وهو سهو ، وصوابه « مُقَدَّمًا » لأنه نعت لقوله « خبر » المفعول الثاني لقوله : « فَإِنْ جَعَلْتَ قَوْلَهُ . . . » .

(٤) ليس في ط . ويريد بالظرف الجار والمجرور ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ . وسلف التعليق على تسمية الجار والمجرور ظرفاً م ١ ح ١٦ .

(٥) في صل : التي ، وهو خطأ .

(٦) ليس في ط .

قُلْتُ : إِنَّ الظَّرْفَ إِذَا جَرَى حَالًا لِذِي حَالٍ رَفَعَ مَا بَعْدَهُ بِاتِّفَاقِ الشَّيْخَيْنِ ، أَعْنِي سَيَبَوِيهَ وَأَبَا^(٧) الْحَسَنِ^(٨) . فَلَا أَذْرِي إِلَى مَنْ أَشَارَ

(٧) في النسختين : وأبي ، وهو خطأ .

(٨) وقال في كشف المشكلات ٥٦٥ : « ولا يجوز أن يكون ﴿ بَجَرْنَهَا ﴾ مبتدأ ، و﴿ يَسْمِ اللَّهُ ﴾ خبره ، لأن الظرف جرى ههنا حالاً لذي حال ، فكان المذهبان طبقاً في رفع ما بعده به . وذكر هو [يعني أبا علي] جواز ارتفاع ﴿ بَجَرْنَهَا ﴾ بالابتداء ، وقد ذكرناه في المستدرك « اهـ يعني هذا الموضع من الكتاب الذي بين يديك . وقال في الجواهر ٥٣٨ عقب ما نقله من كلام أبي علي في التذكرة في شرح كلام سيبويه وأن مذهبه أن الاسم مرفوع بالظرف : « هذا كلام « فا » ، وقد ناقض في قوله وقوله ﴿ يَسْمِ اللَّهُ بَجَرْنَهَا ﴾ وزعم أنه على الخلاف « اهـ و« فا » رمز أبي علي الفارسي ، انظر ما سلف م ١٦ ص ٧٩ ح ٥ .

والقول ما قال الجامع المستدرك . فلا اختلاف بين المذهبين : مذهب سيبويه والجمهور ، ومذهب أبي الحسن الأخفش والكوفيين في مسألة ارتفاع الاسم بالظرف أو الجار والمجرور إذا جريا حالاً لذي حال ، أو خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف ، أو صلة لموصول ، أو اعتماداً على نفي أو استفهام .

وعقد المؤلف في الجواهر ٥١١ - ٥٣٨ الباب ٢١ لـ « ما جاء في التنزيل من الظروف التي يرتفع ما بعدهن بهن على الخلاف ، وما يرتفع ما بعدهن بهن على الاتفاق » ، وذكر هذه الآية : آية سورة هود فيه ٥٢٢ ، ٥٢٤ ، ٥٣١ ، ٥٣٨ . وبسطت التعليق على المذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف على الاتفاق وعلى الخلاف في كشف المشكلات ١٣ ح ٥ .

وانظر شرح اللمع للجامع ٣٠٦ - ٣١٠ ، ٣٧١ ، والكتاب ٢٤٣/١ ، ٢٦١ - ٢٦٢ ، ٢٧٨ ، والأصول ٩٦/١ ، والإغفال ٣٢٩/١ - ٣٣٤ ، =

بقوله : وَمَنْ رَفَعَ^(٩) مَا بَعْدَ الظَّرْفِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، إِلَّا ←

= وكتاب الشعر ٢٦٥ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ١٢٧ - ١٢٨ ، وأمالى ابن الشجري ٢٥٥/١ - ٢٥٦ و ١٤/٣ ، والكافي ٤٦٩ - ٤٧٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٦/١ ، وشرح الكافية ١/١ - ٢٧٩/١ ، والإنصاف ٤٨ - ٥٢ المسألة ٦ ، والتبيين ٢٣٣ - ٢٣٥ المسألة ٢٩ ، واللباب ١/١٤٣ ، والتذيل ٤/٥٥ - ٥٦ ، والارتشاف ٣/١٠٨٤ ، والبحر ٥/٤٠٢ ، والمغني ٥٧٨ - ٥٧٩ ، والهمع ٥/١٣١ - ١٣٦ . وبعض هذه المصادر ذكرته فيما علقته على كشف المشكلات ، وانظر فهرس مسائل العربية فيه برسم : الرفع ، وانظر ما سلف في م ٣ وح ٦ ثمة ص ٢٢ - ٢٣ .

(٩) بهامش صل ما نصّه : « فإذا لم يكن للشيخين في ذلك خلافٌ ، ولم يقل أحد خلاف ما ذهب إليه الشيخان = فأئني معنى لقوله « ومن رفع » ؟ ولا يجوز أن يريد به السيرافي ؛ لأن الشيخ أبا علي لا يقيم له وزناً ، ولا يلتفت إلى كلامه » اهـ . وهذا من لفظ المؤلف ، علق عنه حين قراءة الكتاب عليه أو حين إملائه له ثانياً .

وما نسبته الجامع إلى أبي علي من رأي في أبي سعيد السيرافي = موافق - أظن - ما قاله ابن جني في الخاطريات (بقية الخاطريات ٤٤) فيه : « وكان أبو علي - رحمه الله - في هذا الباب ونحوه جباراً ، يرى نفسه وأهل هذا الشأن بحيث هي وهم ، وقد كان فيما نراه منه معذوراً بالإضافة إليهم ولم يكن أبو العباس [المبرد] عنه إلا رُجَيْلاً » اهـ = وما قاله فيما نقله السيوطي في تحفة الأديب ٢/٦٦٠ عن تذكرة ابن مكتوم عنه : « وكان أبو علي إذا قعد في درسه لا يرى العالم إلا دونه ، وما كان يفكر في أحد ، وكان فوق كل من نظر في هذا العلم ولو أدركه الخليل وسيبويه لكانا يتجملان به ويقرّان له بالفضل » اهـ = وما قاله أبو علي نفسه في الحلييات ١٥٩ : « إن =

السِّيرافي^(١٠) ، وَقَدْ أَنْكَرُوا^(١١) عَلَيْهِ غَايَةَ الْإِنْكَارِ .

= السيرافي تعلّم مني وأخذ عني هو وغيره ممن ينظر اليوم في شيء من هذا العلم « اهـ .

وقال أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٣١ موازناً بين أبي علي والسيرافي : « وأما أبو علي فأشدّ تفرداً بالكتاب ، وأشدّ إكباباً عليه ، وأبعد من كل ما عداه مما هو علم الكوفيين . . . » اهـ .

وقول الجامع فيما علّق عنه هنا : « ومن رفع ما بعد الظرف بالابتداء » = حكاية منه لمعنى قول أبي علي في الحجة : « في قول من لم يرفع بالظرف » . وقد أجاز أن يرفع ﴿ بِجَرِّهَا ﴾ بالابتداء النحاس في إعراب القرآن ١٤/ ١٥ ، ووافقه أبو البركات في البيان ١٣/ ١٤ ، وأبو حيان في البحر ٥/ ٢٢٤ - ٢٢٥ ، والسمين في الدر المصون ٦/ ٣٢٤ - ٣٢٥ .

(١٠) قال أبو سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه له ٦/ ١٣٥ - ١٣٦ في شرح قول سيبويه في قولك : مررت برجلٍ معه صقر صائداً به غداً : « وقد ظنّ من فسّر الكتاب أن سيبويه يرفع الاسم بالظرف لا بالابتداء ، فيكون « صقر » مرفوعاً بـ « معه » . . . والذي عندنا من مذهب سيبويه في هذا الموضع وفي غيره أن الاسم تقدم أو تأخر يرتفع بالابتداء ، كقولك : خلفك زيد ، وعندك مال . . . » اهـ .

وقوله « وقد ظن من فسّر الكتاب . . » ما أدري من أراد . وفسّر أبو علي كلام سيبويه على أنه يرفع الاسم بالظرف ، انظر ما نقله الجامع في الجواهر ٥٣٧ - ٥٣٨ من « التذكرة » .

(١١) لم أقف فيما بين يدي من المصادر على إنكار منكر أو منكرين على السيرافي قوله .

على أنني لا أعرف أحداً وافق السيرافي فيما عزاه إلى سيبويه من مذهب : أن =

= الاسم مرفوع بالابتداء في هذه المواضع إلا السهيلي في نتائج الفكر ٤٢٢ وعنه في بدائع الفوائد ٨٩٦ ، فجميع من وقفت على كلامه ينصّ على أن الاسم يرتفع بالظرف هنا على المذهبين : مذهب سيويه والجمهور ، ومذهب الأخفش والكوفيين .

وقال الجامع في شرح اللمع ٣٠٨ عقب آي ذكرها وأمثلة : « فهذه الأشياء كلها محمولة على الظرف دون الابتداء وكون الظرف خبراً عنها يا أبا سعيد ! وقد كرّر ذلك في الكتاب في غير موضع . . . » إلخ كلامه .

وأجاز الوجهين جماعة من المتأخرين ، واختلفوا في الأرجح منهما ، انظر المغني ٥٧٨ - ٥٧٩ ، والهمع ١٣١/٥ - ١٣٦ وغيرهما ، وانظر التعليق في كشف المشكلات ١٣ ح ٥ .

[٥٨] مسألة في قوله تعالى : ﴿يَبْنِيْ أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ [سورة هود ٤٢/١١]

قال في فصلٍ مِنْ ذلك^(١) في تَخْفِيفِ ابْنِ كَثِيرٍ^(٢) ﴿يَا بُنْيَ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾
[سورة لقمان ١٣/٣١] إِنَّهُ حَذَفَ اللَّامَ وَيَاءَ الْإِضَافَةِ لِلْوَقْفِ^(٣) . قال^(٤) : فَإِنْ
وَصَلَّهَا سَاكِنَةً فَهُوَ قِيَاسٌ ←

(١) « ذلك » إشارة إلى كلام أبي علي في الحجة في الاحتجاج لوجوه القراءة في هذا الحرف ، والفصل منه الجزء أو الفقرة ، انظر ما سلف من التعليق على « الفصل » م ٨ ص ٣٨ ح ١ . وكلام أبي علي في الحجة ٤/٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٢) في قراءته ﴿يَا بُنْيَ﴾ بإسكان الياء ، انظر الحجة ٤/٣٣٣ ، والسبعة ٣٣٤ ، والنشر ٢/٢٨٩ ، وجامع البيان ٦٨٠ .

(٣) حكى الجامع معنى ما قال أبو علي ، وعبارته : « حذفت ياء الإضافة ، وحذفت الياء التي هي لام الفعل ، وبقيت الياء التي للتصغير » اهـ .

وأصله بُنْيَ اجتمعت ثلاث ياءات : الأولى منها التي للتصغير ، والثانية لام الفعل ، والثالثة التي للإضافة ، ويجوز في ندائه يا بُنْيَ بإثبات ياء الإضافة ، ويا بُنْيَ بحذفها وإبقاء الكسرة دليلاً عليها - وهذا الوجه هو الجيد عندهم - ويا بُنْيَ بحذف ياء الإضافة وفتح لام الكلمة ، عن الحجة ٤/٣٣٥ ، ٣٣٩ بتصرف يسير . وانظر الكلام في « يا بُنْيَ » في الحجة ، وكشف المشكلات ٥٦٦ والمصادر المذكورة ثمة . وعقد الجامع في الجواهر ٨٤١ - ٨٤٢ الباب ٦٤ لـ « ما جاء في التنزيل أجري فيه الوصل مجرى الوقف » ، وذكر فيه آيتي سورة لقمان : ١٣ ، ١٧ ، وذكر فيه قول عمران بن حطان نقلاً عن الحجة ٤٥٤/٥ .

(٤) في الحجة ٤/٣٣٧ .

مِنْ إِنْسٍ وَلَا جَانٍ^(٥)

في أَنَّهُ خَفَّفَ وَأَذْرَجَهُ بِحَرْفِ الإِطْلَاقِ ، وكذلك وَصَلَهُ بِقَوْلِهِ ﴿إِنَّهَا﴾ [سورة

لقمان ١٦/٣١] .

قُلْتُ : يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ^(٦) : وَصَلَهُ بِ « لَا »^(٧) ، دُونَ قَوْلِهِ ﴿إِنَّهَا﴾ ؛

فَإِنَّ ابْنَ كَثِيرٍ لَمْ يُخَفِّفْ ﴿يَبْقَى إِنَّهَا﴾ [سورة لقمان ١٦/٣١] بَتَّةَ^(٨) ، وَإِنَّمَا

(٥) هذه قطعة من قول عمران بن حطان السدوسي الشيباني :

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا مَا تُرَوِّعُنِي فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَمِنْ جَانٍ

وأنشده أبو علي قبل أسطر من هذا الموضع من الحجة ٣٣٦/٤ ، وأعاد إنشاده في ٤٥٤/٥ و ١٠٤/٦ ، وأنشده في العضديات ٢١١ ، والشيرازيات ٣٦٥ ، وكتاب الشعر ١٤١ (قطعة منه) ، وهو عن الحجة في الجواهر ٨٤١ ، وهو بلا نسبة في المحتسب ٧٦/٢ ، والتمام ٢١٨ ، واللسان (ج ن) .

وهو من أبيات لعمران في الكامل ١٠٨٦ ، وشعر الخوارج ١٦١ - ١٦٢ .

ويروى : كنت عندك ، ولا ترعوني ، ومن إنس ومن جان .

جارك : مجاورك من جاوره : ساكنه وتحرم بجواره ، والضمير « الكاف » لروح بن زنباع الجذامي ، وكان عمران نزل به . ما ترعوني : ما تفرعني . روائع : مفزعات ، جمع رائعة من راعه : إذا أفزعه . ومن جان أراد ومن جان ، فخفف النون للوقف ثم وصل بحرف الإطلاق وأجرى الوصل مجرى الوقف ، وهذا يجيء في الشعر ، انظر الحجة .

(٦) في صل : يكون ، وأثبت ما في ط .

(٧) هذا استدراك صحيح .

(٨) هو كما قال ، انظر المصادر السالفة في ح ٢ .

خَفَّفَ^(٩) ﴿ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ ﴾ [سورة لقمان ١٣/٣١] ؛ وَأَخْتَلَفَ^(١٠) عنه في
﴿ يَبْنِيْ أَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾ [سورة لقمان ١٧/٣١] ، ولم يُخْتَلَفْ عنه في ﴿ يَبْنِيْ
إِنَّهَا ﴾^(١١) . فَقَوْلُهُ « وَصَلَهُ بِإِنَّهَا »^(١٢) « سَهُوٌ مِنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ »^(١٣) .

* * *

(٩) انظر المصادر السالفة .

(١٠) فقرأ قبله عنه ﴿ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾ بإسكان الياء ، وقرأ البيهقي عنه
﴿ يَبْنِيْ أَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾ بفتح الياء مشددة .

(١١) هو كما قال ، انظر المصادر السالفة في ح ٢ .

(١٢) ليس في ط . وعبارة الحجة : « وصله بقوله إنها » انظر ما تقدم .

(١٣) هو كما قال . وقوله « رحمه الله » ليس في ط .

[٥٩] مسألة في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَمْرًا نَّكَحًا ﴾ [١/٦] إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ﴿

[سورة مود ٨١/١١] أَنْشَدَ^(١) قَوْلَهُ :

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا^(٢)
نَسَبُهُ إِلَى عَدِيٍّ^(٣) ، وهو في « الكتاب » ←

(١) في الحجة ٤/ ٣٧٢ - ٣٧٣ .

(٢) في صل : لا ترى ، وكذا وقع في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي وشرح الكافية ، فنص البغدادي أنه « يروى بالتاء ، وهو قريب » اهـ ، ولم يعجم في ط ، وأثبت ما في الحجة ، وهو ما في المصادر الآتية . وفي ط : بها أبدأ ، وهو خطأ . وفي الأغاني : « لا يُرى بها أحد يسعى علينا » ، وذكر ابن السيرافي أنه يروى « لا يرى به أحد » .

وقبل هذا البيت :

يَا لَيْتَنِي لَيْلَةً إِذَا هَجَعَ النَّاسُ وَنَامَ الْكَلَابُ صَاحِبُهَا

صاحبها : الضمير لمُليكةَ قينة له . يحكي علينا : ينمُّ علينا ضمَّن يحكي معنى ينم ، وأجيز أن تكون على بمعنى عن أي يحكي عنا . و« يسعى علينا » في الرواية الأخرى من سعى به إلى الوالي : إذا وشى به ونمَّ عليه ، انظر المغني والخزانة . و« كواكبها » بدل من الضمير في « يحكي » الراجع إلى قوله « أحدًا » وعليه إنشاد سيبويه وغيره . وهو في الرواية الأخرى « لا يرى بها أحدًا » بدل من « أحد » .

(٣) نسبه أبو علي إلى عدي بن زيد في هذا الموضع من الحجة ٤/ ٣٧٢ - ٣٧٣ ، والشيرازيات ٢٦٥ ، وأنشد عجزه بلا نسبة في الحجة ١/ ١٧٤ ، والتعليقة ٥٣/٢ وبعضه فيها ٤٦/٢ .

هكذا^(٤) . والصَّحِيحُ أَنَّهُ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ^(٥) .

(٤) هو هكذا في نسخة الكتاب أو نسخه التي وقف عليها الجامع ، وابن السيرافي فقال في شرح أبيات سيبويه ١٧٦/٢ : « والشعر في الكتاب منسوبٌ إلى عدي بن زيد » ، والأعلم (بطرة الكتاب ٣٦١/١) ، أو يكون الجامع أخذ من كلام ابن السيرافي وتابعه .

وفي الكتاب ٣١٦/١ من مطبوعة باريس « قال الشاعر وهو عدي بن زيد » ولم يذكر فيها اختلاف أصول المطبوعة ههنا ، ولم تقع عبارة النسبة في أصول طبعة بولاق ٣٦١/١ فأثبتت فيها عن مطبوعة باريس وجعلت بين هلالين ، ووقع في نسختين من أصول طبعة هارون ٣١٢/٢ « قال عدي بن زيد » . وإلى عدي نسب البيت في شرح الكافية ٧٣٨/٢/١ .

والظاهر أن عبارة النسبة ليست من سيبويه ، وأن بعضهم ألحق في نسخته نسبته إلى عدي ، فثبتت نسبته إلى عدي في النسخ التي نسخت عنها ، وخلت عنها غيرها . فقد قال ابن الشجري في أماليه ١١١/١ : « يقع في أكثر نسخ الكتاب غير منسوب إلى شاعر مسمًى » اهـ ، وقال صاحب الخزانة ٢٠/٢ : « ولم ينسبه سيبويه في كتابه إلى أحد ، وإنما أورده غفلاً » اهـ .

وأما نسبته إلى عدي فقد قال فيها ابن السيرافي : « وما رأيته له » ، وقال ابن الشجري : « وجدته في كتاب لغوي منسوباً إلى عدي بن زيد ، وتصفحت نسختين من ديوان عدي ، فلم أجد فيهما هذه المقطوعة » اهـ ، وقال صاحب الخزانة : « وقد تصفحت ديوان عدي بن زيد مرتين ، فلم أجده فيه » اهـ .

وليس البيت لعدي ، وله أبيات على قريّ الأبيات التي منها الشاهد ، انظر ديوانه ٤٥ ، والحماسة البصرية ١٦٧٣ برقم ١٦١٤ وتعليق المحقق ، وانظر البيت الشاهد في ملحقات ديوان عدي ١٩٤ .

=

= وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/٤٠٢ ، والمغني ١٩١ ، ٧٣٢ ، ٨٨٨ ،
والهمع ٣/٢٥٩ وغيرها .

(٥) البيت لرجل من الأنصار في أمالي ابن الشجري ، وقال ابن السيرافي : « وهو
منسوب إلى رجل من الأنصار ، وأظن أنني رأيته منسوباً إلى غير الأنصاري »
اهـ .

والأنصاري صاحب الشعر أحيحة بن الجلاح الأوسي الأنصاري ، قال
البغدادي : « هذا البيت من أبيات لأحيحة بن الجلاح الأنصاري من أبيات
أثبتها له الأصبهاني في الأغاني » اهـ انظر شرح أبيات المغني ٣/٢٣٣ ،
والخزانة ٢/٢٠ ، والأغاني ١٥/٢٧ ، ٣٠ ، والحماسة البصرية
١١٨٥ - ١١٨٦ برقم ١٠٧٧ ، وديوان أحيحة ٦٢ (الإحالة عليه للدكتور
الطناحي - رحمه الله - فيما علقه على أمالي ابن الشجري) .

[٦٠] مسألة في سُورَةِ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ . قال ^(١) في آخِرِ الْفَصْلِ
- أعني ﴿يَتَابَتِ إِيَّيْ رَأَيْتُ﴾ [سورة يوسف ١٢/٤] - : « قال سَيَبُوءُهُ : مَنْ حَذَفَ
التَّنْوِينَ مِنْ نَحْوِ :

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتٍ شَهْرًا

لَمْ ^(٢) يَقُلْ : حَلَلْتُ ^(٣) عَانَاتٍ ، فَيَفْتَحُ ، إِنَّمَا يَكْسِرُ التَّاءَ » ^(٤) .

(١) في الحجة ٣٩٦/٤ ، وهو آخر كلام أبي علي في اختلاف القراءة في كسر التاء
وفتحها من « يا أَبَتَ » وفي الوقف عليها « يا أَبْتُ » بالتاء أو « يا أَبُ » بالهاء .

(٢) في ط : ولم ، وهو خطأ .

(٣) ليس في ط .

(٤) كتب بهامش صل الأيمن ما نصه : قال الله تعالى ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ
عَرَقْتُمْ ﴾ [سورة البقرة ١٩٨/٢] وعرفات معرفة ومؤنث ، دليل تعريفه هو أنهم
قالوا هذه عرفات مباركاً [فيها] حالاً عنه ، والحال إنما يجيء من المعرفة ،
فكان من الواجب أن لا يدخل عليها التنوين والجر ، فإذا وجه ذلك أن يقال إن
هذا التنوين والجر ليسا من الذي يدخل للفرق بين الصرف وتركه بل
هما كاللذين في قوله مسلمات ، فالتنوين عوض من النون في مسلمين والكسر
عوض من الياء .

وكتب بهامش الأيسر ما نصه : الاستدراك ههنا هو أنه قال فتح سيبويه
التاء من قوله مَرُوتٌ بِعِرْفَاتٍ ، وليس كذلك فإنه كسرها به .

وهذا استدراك من صاحب هذا الكلام على الجامع - ويوشك أن يكون
بعض تلامذته - أنه يقال من عرفاتٍ بالكسر فيمن ترك الصرف ، وأن الكسر =

قُلْتُ : في هذا الفصل الذي ادَّعَاهُ^(٥) على سيبويه = إغفالٌ من وجهين : أحدهما : أَنَّ قَوْلَهُ :

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتٍ شَهْرًا وَرَجَّى خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا
هو لِلْأَعَشَى^(٦) . ←

= قول سيبويه . وفي هذا نظر ، انظر ما يأتي من التعليق .

وأبو علي إنما حكى مذهب سيبويه عنده ، وسيأتي كلام سيبويه بنصه في كلام الجامع .

(٥) في صل : ادعاها ، وهو خطأ ، وفي ط : ادعى .

(٦) ديوانه ق ١٩/٢٩ ص ١٩٧ . وهو له في سر الصناعة ٤٩٧ ، وعنه في الخزانة ٢٧/١ ، ومعجم البلدان (عانة) ٧٢/٤ ، ومعجم ما استعجم (عانات) ٩١٥ ، واللسان (ب ر ر ، ع و ن) . وهو بلا نسبة في الحجة ٣٩٦/٤ (صدره) ، وكتاب الشعر ١٧٢ ، والبغداديات ٤٢٦ ، والمقتضب ٣٣٣/٣ (صدره) ، ومعجم البلدان (عانة) ٧٢/٤ ورواية الديوان : وَرَجَّى أَوْلَهَا ، وَيَزْوَى : وَرَجَّى بَرَّهَا .

تَخَيَّرَهَا : الضمير للخمير المشعشة التي وصفها الشاعر . أخو عانات : تاجر خمر من عانات المشهورة بالخمور الجيدة قضى شهراً في انتقاء هذه الخمر . وَرَجَّى أبلغ من رجا إذا أمل وتوقع خَيْرَهَا . وروي بَرَّهَا أي خيرها من قولهم بَرَّتْ سلعته : إذا نفقت ، والأصل في ذلك أن تكافئه السلعة بما حفظها وقام عليها ، تكافئه بالغلاء في الثمن (عن اللسان : ب ر ر) . ورواية الديوان « أَوْلَهَا » : الأول الرجوع يعني رجوعها عليه بالخير . وقال بعده :

يؤمِّل أن تكون له ثراء فأغلق دونها وعلا سواما

و« عانات » ويقال عانة بالإنفراد : بلد مشهور بين الرقة وهيت يعد في =

وَأَنشَدَهُ^(٧) المازني^(٨) في آخِرِ الْبَابِ مِنْ « الْكِتَابِ »^(٩) ، وَلَيْسَ فِي
« الْكِتَابِ »^(١٠) هَذَا الْبَيْتُ^(١١) ؛ وَإِنَّمَا فِيهِ بَيْتُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ^(١٢) :
تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرَبَ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالٍ^(١٣)

= أعمال الجزيرة ، مشرف على الفرات قرب حديثة النّورة (حديثة الفرات) تنسب
إليه الخمر الجيدة ، انظر معجم البلدان (عانة ، عانات) ٧٢/٤ ، ومعجم
ما استعجم (عانات) ٩١٤ - ٩١٥ .

وروي دهرأ مكان شهراً ، وهي ضعيفة .

(٧) في ط : وأنشد .

(٨) البيت في كتاب الشعر ١٧٢ من إنشاد أبي عثمان المازني .

(٩) لا أعرف أحداً ذكر أن هذا البيت مما زاده المازني في آخر هذا الباب من
الكتاب .

(١٠) في هذا الموضع منه ١٨/١ ولا في غيره .

(١١) هو كما قال ، فلم يقع في مطبوعات الكتاب .

(١٢) ديوانه ق ١٨/٢ ص ٣١ ، وهو في الكتاب ١٨/١ ، وشرح اللمع للجامع

٢٦٣ ، والمقتضب ٣/٣٣٣ و ٣٨/٤ ، وكتاب الشعر ٢١٧ ، وسر الصناعة

٤٩٧ ، وعنه في الخزانة ١/٢٦ ، وشرح المفصل ١/٤٧ و ٩/٣٤ ، وشرح

الكافية ١/١/٣٤ ، وجمع الهوامع ١/٦٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٧ ،

وللزجاج ١/٢٧٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٦ ، وعمدة الكتاب له

٧٣ ، وتفسير الطبري ٣/٥١١ ، والدر المصون ٢/٣٣٢ ، ومعجم البلدان

١/١٣١ ، ومعجم ما استعجم ١٣٢ .

(١٣) أذرعَات : بلد في أطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمّان ، تنسب إليه

الخمر الجيدة ، انظر معجم البلدان ١/١٣٠ ، ومعجم ما استعجم

١٣١ - ١٣٢ . وتعرف الآن بـ « درعا » في حوران ، انظر تحقیقات تاريخية =

والإغفال الثاني : هو أَنَّ مَذْهَبَ^(١٤) سيبويه فَتَحُ التَّاءِ مَعَ تَرْكِ التَّنْوِينِ
دُونِ الْكَسْرِ^(١٥) . والذي في ←

= لغوية في الأسماء الجغرافية السورية ٢٥٤ . ويثرب : مدينة رسول الله ﷺ .

تنوّرتها : تَضَوَّأَتْهَا ، والتَّضَوُّءُ : أن يقوم الإنسان في ظلمة حيث يرى
بضوء النار أهلها ولا يرونها ، عن اللسان (ن و ر ، ض و أ) يريد مثلث نارها
وتوهمتها ، ولم يرد نظر العين لأن أذرعات من حدود الشام ، ويثرب مدينة
الرسول ﷺ ، وبينهما مسافة بعيدة ، وقد بيّن ذلك بقوله : أدنى دارها نظر
عال ، أي مرتفع بعيد ، عن الأعلام .

(١٤) كَأَنَّ هذا مذهبه حقًا ، وكأنه مذهب من وافقه على تشبيه التاء في نحو عرفات
بهاء التأنيث في نحو طلحة ، ولم يعتدوا بالألف التي قبلها لأن « الحرف
السّاكن عندهم ليس بحاجز حصين » كما قال سيبويه .

(١٥) للعرب في التسمية بما فيه الألف والتاء المزيديتان مثل مسلمات وعرفات
وأذرعات وعانات = مذهبان .

الأول : صَرَفُهُ ، فيقولون : هذه عرفاتٌ ، ورأيت عرفاتٍ ، ومررت
بعرفاتٍ ، وهو قول أكثرهم .

والثاني : منعه من الصرف ، فيقولون : هذه عرفاتٌ . واختلفت الرواية
عنهم في النصب والجر ، فروي عنهم : رأيت عرفاتٍ ، ومررت بعرفاتٍ ،
بكسر التاء لأن هذه التاء لا تكون في مثله في النصب والجر إلا مكسورة ، وهو
مذهب المبرد في المقتضب ٣٧/٤ - ٣٨ ، والزجاج في معاني القرآن له
٢٧٢/١ ، والنحاس في إعراب القرآن ٢٩٦/١ ، وأبي علي في الحجة
وغيره ، وابن جني فيما نقل عنه صاحب معجم ما استعجم ١٣٢ . وخطأ
الأصمعي كسر التاء (انظر معجم ما استعجم ٩١٥) ، وقال الجامع في شرح
اللمع ٢٦٣ : « وليس بالصواب » .

= وروي عنهم أنهم يقولون : رأيت عرفاتٍ ، ومررت بعرفاتٍ ؛ بفتح =

=
التاء ، شبهوها بهاء التأنيث في نحو قولهم رأيت حمزة ، ومررت بحمزة ، وهو قول الأصمعي (معجم ما استعجم ٩١٥ برسم عانات) ، وكأنه ظاهر كلام سيويه في الكتاب ١٨/٢ وحقيقته ، وكأنه مذهب من حكى كلامه ، ومنهم ابن جني في سر الصناعة ٤٩٧ ، وأبو الحسن الأخفش في معاني القرآن له ١٧٧ ، وحكم أنه « قبيح ضعيف » . وصرح النحاس أنه مذهب الأخفش والكوفيين ، وقال : « قال الأخفش : تجري [التاء] مجرى الهاء ، فيقال : من عرفات يا هذا . . . » اهـ وإلى الكوفيين عزاه ابن جني فيما نقل عنه صاحب معجم ما استعجم ، والطبري في تفسيره ٥١٢/٣ . وكأنه ظاهر قول الفراء فيما نقل عنه النحاس في عمدة الكتاب ٧٥ : « ويجوز ألا تجريه [يعني قرشيات] إذا جعلته مجهولاً » اهـ . وخطأ فتح التاء المبرد ، قال : « ولا يجوز فتحها ، لأن الكسرة هنا كالياء في مسلمين » اهـ = والزجاج ، قال : « لأن نصب الجمع وفتح كسر » اهـ = وابن جني ، قال : « أما فتح التاء فمحذور عندنا لأنها إذا فتحت زالت دلالتها على الجمع ، وقد رواها [يعني أذرعات] الكوفيون في بعض الأحوال مفتوحة ، وكل ذلك متأول عندنا إن صحت روايته ووجب قبوله » اهـ عن معجم ما استعجم ١٣٢ .

وما أدري أفهموا من عبارة سيويه كَسَرَ التاء - وهو ما عزاه إليه أبو علي والنحاس - فخطؤوا فتحها = أم خالفوه في مذهبه أَنَّ التاء مفتوحة - وهو ما نصَّ عليه الجامع ، وهو ظاهر كلامه - وتركوا الاعتراض عليه ؟

فظاهر تشبيه سيويه ومن وافقه في ترك صرف عرفات ونحوه = أنه بفتح التاء منها كما تفتح هاء التأنيث ، فيقال : مررت بعرفات وبحمزة يا هذا بالفتح ، وكذلك رأيت عرفات ورأيت حمزة يا هذا . قال الجامع في شرح اللمع : « والوجه الفتح مع ترك التنوين ، قال [يعني سيويه] : لأنه كطلحة ولا اعتداد بالألف . . . » .

« الْكِتَاب »^(١٦) : « وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَا يُنَوِّنُ أَذْرِعَاتٍ ، وَيَقُولُ : هَذِهِ قُرَيْشِيَّاتٌ^(١٧) ، يَا فَتَى ، شَبَّهُوهَا بِهَاءِ التَّائِيثِ » يعني التاء في طَلْحَةَ وَحَمْرَةَ^(١٨) .

* * *

(١٦) الكتاب ١٨/٢ بلفظه إلا قوله « يا فتى » ففي الكتاب « كما ترى » . ونقل الجامع فيما يأتي في م ٩٢ ص ٤٠٨ كلام سيبويه بتمامه ، ووقع فيه ثمة « كما ترى » .

(١٧) قرشيات من الألفاظ التي جمعت حروف الأبجدية « أبجد ، هوز . . . » ، وهذا رسمها عند البصريين ، ويرسمها الكوفيون « قرشت » بغير ألف وياء ، انظر عمدة الكتاب للنحاس ٧٧ .

وانظر هذا اللفظ « قرشيات » في الكتاب ١٨/٢ ، ٣٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٨ ، والتعليقة ٨٣/٣ ، والمسائل المنشورة ٢٦١ ، والبغداديات ٢٢١ ، وسر الصناعة ٤٩٧ ، وما يأتي في م ٩٢ ص ٤٠٨ .

وأورد الأعلام (بطرة الكتاب ٣٦/٢) بيتين فيهما بعض هذه الألفاظ التي جمعت حروف الأبجدية ، ومنها قرشيات - وهما : أتيت أبا جاد × متتابعات ، وخطوا لي × وقرشيات - أوردهما على أنهما مما أنشده سيبويه في الباب ، ولا أعلم له في ذلك موافقاً ، فلم يذكره في شواهد الكتاب . والظاهر أن الأعلام سها وهو ينقل كلام أبي سعيد السيرافي الذي أنشد البيتين شاهداً على أن « أبا جاد » عربي ، فظنهما الأعلام من شواهد الكتاب ، انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج ٤/١١٣ من المخطوطة ، والإحالة عليه لمحقق التعليقة ٢٨٣/٣ .

(١٨) كتب تحته في صل : « كما تقول : هذا طلحة ، ورأيت طلحة ، ومررت بطلحة » اهـ وكان فيها هذه مكان هذا ، والصواب ما أثبت .

[٦١] مسألة في قوله تعالى : ﴿ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾ [سورة يوسف ٤٩/١٢] أنشد^(١) لأبي زبيد الطائي :

في ضريح عليه عبءٌ ثَقِيلٌ وَلَقَدْ كَانَ عُصْرَةَ الْمُنْجُودِ
قُلْتُ : هَذَا الْإِنْشَادُ فَاسِدٌ ، وَالصَّحِيحُ مَا أَنْقَلَهُ لَكَ^(٢) :

فِي ضَرِيحٍ عَلَيْهِ عِبْءٌ ثَقِيلٌ مِنْ تُرَابٍ وَجَنْدَلٍ مَنْضُودِ

(١) في الحجة ٤٢٦/٤ وفيها : « وقال آخر : في ضريح . . . » . فنسبة البيت من الجامع .

(٢) الأبيات من كلمة يرثي بها ابن أخته اللجلج ، وكان من أحب الناس إليه ، ومات عطشاً في طريق مكة (في سمط اللالي ١١٩ أنه قتل) ، فجزع عليه جزعاً شديداً ، وقال :

إِنَّ طَوَلَ الْحَيَاةِ غَيْرَ سُعُودٍ وَضَلَالٌ تَأْمِيلُ نِيلِ الْخُلُودِ
إلى أن قال :

غَيْرَ أَنَّ الْجَلْجَلَ هَذَا جَنَاحِي يَوْمَ فَارَقْتَهُ بِأَعْلَى الصَّعِيدِ
في ضريح الأبيات .

والأبيات الثلاثة في شعر أبي زبيد (شعراء إسلاميون ق ٧/٩ ، ٨ ، ٩ ص ٥٩٣ - ٥٩٤) ، والاختيارين ق ٧/٨٧ ، ٨ ، ٩ ص ٥٢٠ - ٥٢١ . والثاني والثالث في سمط اللالي ١١٨ - ١١٩ ، والثالث في إصلاح المنطق ٤٨ ، وبقية التنبهات ١٣١ ، وأمالى القالي ٢٦/١ ، وشرح المفضليات للأنباري ٨٧٣ ، والمخصص ٩٦/٩ و ٢٩٨/١٢ ، واللسان (ع ص ر ، ن ج د) ، وتفسير الطبري ١٩٧/١٣ ، والمقاصد النحوية ٢٢٢/٤ ، وعجزه في مجاز القرآن ٣١٣/١ .

عَنْ شِمَالِ الطَّرِيقِ عِنْدَ صَدَى حَزْ رَانَ يَدْعُو بِاللَّيْلِ غَيْرَ مَعُودٍ^(٣)
صَادِيًا يَسْتَغِيثُ غَيْرَ مُجَابٍ وَلَقَدْ كَانَ عُصْرَةَ الْمُنْجُودِ^(٤)

* * *

(٣) « عن شمال الطريق » كذا وقع والرواية « عن يمين الطريق » . وفي ط : عنه
صدى ... الليل محرفاً ، وكان في النسختين : غير مسعود ، وهو تحريف
مخل بالوزن والمعنى .
(٤) الرواية : « غير مُغَاثٍ » .

قوله : في ضريح : الضريح ما شق في وسط القبر . عبء : ثقل .
جندل : حجارة . منضود : قد نُضِدَ عليه أي جعل بعضه على بعض .
صدى : الطائر الذي يزعم أهل الجاهلية أنه يخرج من هامة الميت إذا بلي ،
وهو يصيح على قبر القتيل : اسقوني اسقوني ، فإن قتل قاتله كفّ عن
صياحه ، ويقال هو الذكر من البوم والهامة الأنثى ، وهذا من أباطيلهم .
حران : شديد العطش ملتهبه . غير معود : لا يعود أحد . صادياً : عطشان
يستغيث فلا يجاب (فلا يغاث) . عُصْرَةَ وَعَصَّرَ واحد ، وهو الحِرْز والملجأ
أي كان حرزاً أو غيائاً . المنجود : المكروب الذي قد عرق من الكرب ، عن
الاختيارين واللسان (ح ر ر ، ص د ي ، ع ص ر ، ن ج د) .

[٦٢] مسألة . ذَكَرَ ابْنُ مُجَاهِدٍ^(١) عَنْ هُبَيْرَةَ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَتَنْجِي مَنْ تَشَاءُ﴾ [سورة يوسف ١١٠/١٢] بَنَصْبِ الْيَاءِ وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ الثَّانِيَةِ^(٢) ، قَالَ : وَهُوَ غَلَطٌ ، وَتَابَعَهُ أَبُو عَلِيٍّ^(٣) فِي ذَلِكَ ، وَقَالَ أَيْضًا : وَهُوَ غَلَطٌ .

وَقَدْ نَسِيََا جَمِيعًا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾^(٤) [سورة الشورى ٥١/٤٢] وَسُؤَالَهُ^(٥) عَنْهُ^(٦) الْخَلِيلَ

(١) في السبعة له ٣٥٢ ، وعنه في الحجة ٤/٤٤٥ .

(٢) هذه قراءة هبيرة عن حفص عند ابن مجاهد وأبي علي ومن أخذ عنهما . ونصَّ أبو عمرو الداني في جامع البيان له ٥٦٩ أنَّ هبيرة يقرأ « بنونين الثانية ساكنة مخففة عند الجيم ، وإسكان الياء » اهـ وهو يروي قراءة عاصم برواية حفص من طريق هبيرة عنه عن شيخه محمد بن أحمد عن ابن مجاهد بسنده عن هبيرة ، وعن شيخه فارس بن أحمد بسنده عن هبيرة (انظر جامع البيان ١٨) ، ولم يذكر عن هبيرة اختلافًا . ولم أجد رواية حفص من طريق هبيرة في النشر ولا غيره .

(٣) في الحجة ٤/٤٤٦ .

(٤) انظر كلام أبي علي فيها في الحجة ٦/١٣٣ - ١٣٧ ، وانظر ما سلف من الكلام عليها في أثناء المسألة ٣٨ والمصادر المذكورة في ح ١٥ و ١٦ ثمة .

(٥) كتب تحته في صل : « أي سيبويه » . وانظر سؤال سيبويه الخليل عن هذه الآية وجواب الخليل في الكتاب ١/٤٢٨ .

(٦) كان في النسختين : عن ، ولعل الصواب ما أثبت . أي ونسيا سؤال سيبويه عن قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ﴾ الخليل .

أَنَّهُ ^(٧) بِمِ ^(٨) أُنْتَصَبَ ﴿يُرْسِلَ﴾ = وَجَوَابَهُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى «أَنْ» مِنْ قَوْلِهِ ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ إِذِ التَّقْدِيرُ : إِلَّا أَنْ يُوحِيَ أَوْ يُرْسِلَ . فكَذَا قَوْلُهُ ﴿فَنُنْجِي﴾ مَحْمُولٌ عَلَى قَوْلِهِ ﴿نَصَرْنَا﴾ ^(٩) [سورة يوسف ١٢/١١٠] لِأَنَّهُ فِي

(٧) ليس في ط .

(٨) رسم في النسختين : بما .

(٩) سياق الآية : ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيهِمْ مِّنْ ذَٰلِكَ﴾ .

وما قاله الجامع هنا في توجيه رواية هبيرة ذكر في الجواهر ٦٢٧ - ٦٢٨ أنه أجازاه قديماً ، وهو يعني هذا الموضع من كتابه الاستدراك الذي بين يديك ، وهو قول متكلف متعسف لا يصح ، انظر ما يأتي .

وذهب أبو حيان في البحر ٣٥٥/٥ إلى أن رواية هبيرة «ليست غلطاً ، ولها وجه في العربية ، وهو أن الشرط والجزاء يجوز أن يأتي بعدهما المضارع منصوباً بإضمار أن بعد الفاء . . . ولا فرق في ذلك بين أن تكون أداة الشرط جازمة أو غير جازمة» اهـ ، وتابعه السمين في الدر المصون ٥٦٧/٦ - ٥٦٨ ، والشهاب الخفاجي في حاشيته على البيضاوي ٢١٣/٥ ، وصاحب روح المعاني ٢١٣/٥ ، وغيرهم .

والنصب في باب الشرط في نحو قولهم : إن تأتني آتِكَ وأعطيك أو فأعطيك بالنصب نصّ سيبويه أنه ضعيف ، ونص المبرد أنه قبيح ، انظر الكتاب ٤٢٣/١ ، ٤٤٨ ، والمقتضب ٢٢/٢ ، ٦٧ ، وشرح اللمع للجامع ٢٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٧ . وقال الجامع في كشف المشكلات ٢٠٥ : إذا استوفى الشرط الجزاء ضعف النصب فيما بعد الجزاء اهـ .

ثم لما كان الشرط في الآية بـ «إذا» وهي غير جازمة زعم أبو حيان ومن =

تَقْدِير : أَنْ نَنْصُرَهُمْ ^(١٠) ؛ وَأَنْشَدُوا ^(١١) :

= تابعه أنه « لا فرق في ذلك بين أن تكون أداة الشرط جازمة أو غير جازمة » وهو زعمٌ غريب منكر لا شاهد له ولا دليل عليه ، ولا أعرفه لأحد وإن هو إلا مجازفة وزعمٌ باطل ، أراد دفع الغلط عن رواية هبيرة عن حفص بما اخترعه مرسلًا بلا بينة .

(١٠) كان في النسختين : ينصرهم ، ولعل الوجه ما أثبت .

وبهامش صل ما نصه : « لأنَّ المصدر أبداً يكون في معنى أن مع الفعل الذي بعده كما أنَّ أن مع الفعل أبداً يكون في معنى المصدر ، فإذا ﴿ نَصَرْنَا ﴾ بمعنى أن ننصرهم ، فيكون ﴿ فَتَنْجِي ﴾ معطوفاً عليه فيكون منصوباً به . فإذا تغليب ابن مجاهد وأبي علي حفصاً باطلاً » اهـ وهذا من كلام المؤلف علّق عنه بعد إملاء الكتاب وحين قراءته عليه .

وما قاله الجامع في أصل الكتاب وفيما علّق عنه هو الباطل . وذلك أن قوله « لأن المصدر أبداً يكون في معنى أن والفعل الذي بعده » غير صحيح على إطلاقه ، فلا يصح ذلك في المصدر إذا كان مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل متروك إظهاره وهو المصدر النائب عن فعله ، كقولك : سقيا لك = أو منصوباً بفعله الظاهر ، كقولك ضربتك ضرباً ، فليس معناه أن والفعل البتة . وإنما يصح ذلك في المصدر الذي عمل فيه غير فعله ويكون مرفوعاً ومخفوضاً ومنصوباً ، انظر الكافي ١٠٦٨ ، وشرح الكافية ٧١٠/١/٢ ، والارتشاف ٢٢٥٣ ، والهمع ٦٧/٥ - ٦٨ .

فإذا قدر المصدر بأن والفعل فإن كان مضارعاً خلصته للاستقبال ، وإن كان ماضياً بقي معها على معنى المضي ، انظر شرح الكافية .

ثم إن تقدير المصدر بأن والفعل لا يسوغ في كل مصدر وإن كان غير نائب عن فعله وغير منصوب بفعله الظاهر . فقد يستعمل المصدر ولا يراد تقديره =

= بأن والفعل إلا على تكلف واستكراه شديد ، كقولك : يعجبني علمك وفهمك ، انظر شرح الكافية ، والبحر ٣/ ٥١٠ ، والدر المصون ٤/ ٣٠٣ .

ولو سلم تقدير نصرنا بأن نصرهم على تقدير الجامع أو أن نصرناهم لأنه ماض = لما جاز عطف « فننجي » في رواية هبيرة عليه ، لأن المعنى ليس عليه . فقد تمّ الجزاء بقوله ﴿ جَاءَهُمْ نَصْرُنَا ﴾ ، فعطف عليه قوله ﴿ فَنُجِّي ﴾ بضم النون وتشديد الجيم وفتح الياء في قراءة ابن عامر وعاصم برواية غير هبيرة عن حفص عنه ، وهو فعل ماض مبني للمفعول معطوف على « جاء » = واستؤنف الكلام بعده في قراءة غيرهما من السبعة ﴿ فَنُجِّي ﴾ بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة ، وإسكان الياء ، وهو فعل مضارع مرفوع .

فالفاء إما عاطفة لفعل ماض « نَجَّى » على فعل جملة الجزاء « جاءهم » ، وإما استئنافية استؤنف بها بعد الجزاء فعل مضارع مرفوع « ننجي » .

فرواية هبيرة عن حفص ﴿ فَنُجِّي ﴾ بالنصب لا أعلم لها في العربية وجهاً ، ولهذا ما غلطها ابن مجاهد وأبو علي .

وأما ما ذهب إليه الجامع في توجيهها أنه محمول على المصدر ﴿ نَصَرْنَا ﴾ لأنه في تقدير أن والفعل فإن سلم تقديره بذلك - وهو غير مسلم - كان غير صحيح لأن المعنى ليس عليه لأنه يقتضي عطف الإنجاء على النصر ، فالتقدير : جاءهم نصرنا فإنجاؤنا من نشاء ، وهو غير صحيح لأن الإنجاء غير تابع للنصر بالإسناد إلى المجيء وإنما هو جملة مستقلة ، ثم لا يقال جاءهم إنجاؤنا فيصح عطف الإنجاء على النصر ، وهو غير مراد وليس المعنى عليه ، كما لا يقال في ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ [سورة النصر ١/ ١١٠] : إن التقدير : إذا جاء أن ينصر الله وأن يفتح .

فلا وجه إذا لتشبيه الجامع قوله تعالى ﴿ جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّي ﴾ في رواية =

= هبيرة بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا وَحْيًا . . . أَوْ يُرْسِلَ ﴾ بالنصب وهي قراءة غير نافع وابن عامر من السبعة ، لأن الذي عليه المعنى والتقدير الصحيح الذي توجه الصناعة = ما قاله الخليل والناس بعده أن ﴿ أَوْ يُرْسِلَ ﴾ محمول على ﴿ وَحْيًا ﴾ لأنه في تقدير : أن يوحى ، أي إلا أن يوحى إليه أو يكلمه من وراء حجاب أو يرسل رسولا .

وأما حمل « فننجي » على « نصرنا » فقول متكلف متعسف في توجيه رواية انفرد بها هبيرة عن حفص ، وليس المعنى عليه ولا الصناعة تجيزه ، فأين « فننجي » من قوله ﴿ أَوْ يُرْسِلَ ﴾ ؟ ليسا سواء . فتوجيه الجامع رواية هبيرة غير صحيح ، وغير صحيح أيضاً توجيه أبي حيان ومن تابعه . فاستدراك الجامع إذاً غير صحيح البتة .

(١١) البيت لميسون بنت بحدل الكلبية أم يزيد بن معاوية من أبيات لها في الحماسة الشجرية ٥٧٣ - ٥٧٤ ، والبصرية ٩٤٠ ، والخزاعة ٥٩٢/٣ - ٥٩٤ ، وشرح أبيات المغني ٦٤/٥ - ٦٥ ، وغيرها ، انظر تخريجه في كشف المشكلات ١٢١ - ١٢٢ .

وهو في شرح اللمع للجامع ٢٧٥ ، وكشف المشكلات ١٢٢ ، ٣٥٩ ، ٥٨٨ ، والكتاب ٤٢٦/١ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، والحجة ٣٦٢/٣ ، والإيضاح ٣٢١ ، وتهذيب التذكرة اللوح ٢/٣٦ ، وأمالى ابن الشجري ٤٢٧/١ ، وغيرها .

والرواية « ولبسُ عباءة » بالعطف على ما قبله ، ويسوغ رواية كتب العربية « للبس » إنشاد البيت مفرداً أو مقطوعاً عما قبله ، انظر الخزاعة وشرح أبيات المغني . والشفوف جمع شَفَتْ : الثوب الرقيق . =

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
 = وكذلك^(١٢) نَسِيَ^(١٣) حَمَلَ قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو ﴿وَيَقُولَ الَّذِينَ
 ءَامَنُوا﴾^(١٤) [سورة المائدة ٥٣/٥] بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ
 ﴿بِالْفَتْحِ﴾^(١٥) مِنْ قَوْلِهِ : ←

= أنشدوه شاهداً على نصب « تقرر » بأن مضمرة بعد الواو العاطفة له على
 « لبس » لأنه في تقدير أن والفعل : لأن لبس وتقرر عيني .
 (١٢) في صل : وكذا .
 (١٣) يعني أبا علي .
 (١٤) سلف الكلام عليها في موضعها في المسألة ٤٣ ص ١٩٧ ، وأجاز أبو علي في
 تخريجها وجهين .
 (١٥) بهامش صل ما نصه : « لأن ذكر الفتح الذي هو مصدر كذكر أن يفتح ، فيكون
 معطوفاً عليه » اهـ .

وَحَمَلَ نَصْبٍ « وَيَقُولَ » عَلَى « بِالْفَتْحِ » لَأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ أَنْ يَفْتَحَ = قَوْلِ
 الْجَامِعِ فِي كَشْفِ الْمَشْكَلَاتِ ٣٥٥ ، وَالْجَوَاهِرِ ٦٢٨ ، وَأَجَاذَهُ النَّحَاسُ فِي
 إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢٦/٢ . قَالَ فِي الْجَوَاهِرِ : « أَجْزَأُ فِيهِ [يَعْنِي « وَيَقُولَ »]
 قَدِيمًا أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى الْفَتْحِ = كَمَا قَالَ الْخَلِيلُ فِي قَوْلِهِ
 تَعَالَى ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ : إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْوَحْيِ = وَكَرَوَايَةُ هَبِيرَةَ
 ﴿ فَنَنْجِي ﴾ بِالنَّصْبِ حَمَلًا عَلَى نَصْرِنَا . . . » اهـ وَقَوْلُهُ « أَجْزَأُ قَدِيمًا »
 يَعْنِي هَذَا الْمَوْضِعَ مِنْ كِتَابِهِ الِاسْتِدْرَاكُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ .

وَرَدَّ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ ٥١٠/٣ بِحَقِّ عَطْفٍ « وَيَقُولُوا » عَلَى « بِالْفَتْحِ » إِذَا
 قَدَّرَ بِأَنْ يَفْتَحَ = بِأَنَّهُ يُلْزَمُ عَنْهُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفِينَ « أَنْ يَفْتَحَ » وَ« يَقُولَ » =

﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾^(١٦) [سورة المائدة ٥٢/٥] فقال فيه ذَلِكَ الْكَلَامَ الطَّوِيلَ^(١٧).

* * *

= بقوله ﴿فَيُصْبِحُوا﴾ وهو أجنبي من المتعاطفين ، لأن ظاهر فيصبحوا أن يكون معطوفاً على ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾ ولا يفصل بين ما هو في الصلة بالأجنبي = وبأن الظاهر أنه لا يراد بـ «الفتح» - إن سلم أنه مصدر - انحلاله لأن والفعل ، وليس المعنى عليه ، وانظر كلامه بتمامه ، وانظر الدر المصون ٣٠١/٤ .
فأضيف المصدر إلى الضمير على سبيل التعريف لا على سبيل الحدوث ، انظر كلام أبي حيان في البحر ٤٦١/١ في «لعنة الله» .
(١٦) سياق الآيتين : ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾ وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا . . . ﴿ [٥٣-٥٢] . وانظر كلامهم فيها ومصادره في كشف المشكلات ٣٥٦ - ٣٥٧ .
(١٧) في الحجة ٢٢٩/٣ - ٢٣٢ .

[٦٣] مسألة في سُورَةِ الْحَجْرِ . قال ^(١) في قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ زُبَمًا يُودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ ^(٢) [سورة الحجر : ٢/١٥] قال ^(٣) : «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « ما » بِمَعْنَى شَيْءٍ ^(٤) ، و﴿ يُوَدُّ ﴾ صِفَةٌ لَهُ ^(٥) . وَذَلِكَ أَنَّ « ما » لِعُمُومِهَا تَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَيَجُوزُ أَنْ يُعْنَى بِهَا الْوُدُّ ، كَأَنَّهُ قَالَ : رَبُّ وَدٍّ يُودُّهُ ^(٦)

(١) في ط : سورة الحجر . مسألة ، قال .

(٢) قوله « لو كانوا مسلمين » ليس في ط .

(٣) في الحجة ٤١/٥ .

(٤) أجاز هذا الوجه في « ما » في « ربّما » في الآية : أن تكون نكرة موصوفة بمعنى شيء = الأخفش في معاني القرآن له ٤١١ ، وتابعه أبو علي هنا في الحجة ، والنحاس في إعراب القرآن ٢/ ٣٧٥ - ٣٧٦ ، وغيرهما ، انظر البحر ٤٤٤/٥ ، والدر المصون ٦/ ١٤٠ .

(٥) بهامش صل ما نصه : فإذا كان « يود » صفة لـ « ما » فلا بد من أن يكون في الصفة ضمير يعود إلى الموصوف ، ويكون التقدير : ربّ ما يودّه ، فيكون « يود » إذاً متعدياً إلى مفعولين : أحدهما الضمير ، والثاني ﴿ لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ اهـ .

(٦) هذا تقدير الأخفش وتابعه أبو علي والنحاس . وعبارة الأخفش : « وإن شئت جعلت « ما » بمنزلة شيء فكأنك قلت : وربّ شيء يوده ، أي رب ودّ يوده الذين كفروا » اهـ .

فَحَمَلَ الْجَامِعَ بِحَقِّ هَذَا التَّقْدِيرِ عَلَى ظَاهِرِهِ ، فَنسبَ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ « ما » عِنْدَهُ مُصَدَّرِيَّةٌ وَإِنْ كَانَ قَدْ نَصَّ مُتَابِعاً الْأَخْفَشَ أَنَّهَا نَكْرَةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ ، وَوَقَعَتْ فِي عِبَارَةِ الْأَخْفَشِ مُقَدَّرَةٌ بِشَيْءٍ فَمُقَدَّرَةٌ بِالمَصْدَرِ « وَدٌّ » ؛ فَقَدْ كَتَبَ تَحْتَ هَذَا =

= الكلام في صل : « قال أبو علي : ما مع الفعل الذي بعده بتأويل المصدر والتقدير : ربّ ودّ » اهـ وهذا الكلام علّق عن المؤلف بعد إملاء الكتاب وحين قراءته عليه . وقال الجامع في الإبانة ٧٣ « ما كافة عند الجمهور وجوز أبو علي أن تكون « ما » في قوله ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ ﴾ مصدرية ويكون التقدير : ربّ ودّ [يوده] الذين كفروا . وهذا عندي غير جائز ، لأن « ما » إذا كانت مصدرية لم تكن كافة ولو قال : إن « ما » نكرة بمنزلة شيء ، وقوله ﴿ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ صفة له كان أحسن من هذه المقالة » اهـ ، وقال في شرح اللمع ٥١٢ - ٥١٣ : « فـ « ما » كافة هنا ، كفت ربّ عن العمل في الاسم ، وليس كما زعم من زعم [يعني أبا علي] من غير تصريح باسمه إجلالاً له أن « ما » مصدرية وأنه مع الفعل بتأويل المصدر ، وأنه في موضع الجر بـ « ربّ » ، لأنه قد قال خلاف ذلك في موضع آخر » اهـ .

يعني الجامع قول أبي علي في الشيرازيات ٤٩٨ : « فإن قلت فكيف لا تكون « ما » نكرة في قوله ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ فيكون التقدير : ربّ شيء يوده الذين كفروا = فالقول إن المعنى ليس على ذلك ، وإنما هو على ودهم الإسلام وتمنيهم له ، ليس على ود شيء في إسلامهم ، وما بعد « لو » في المعنى هو الذي يودّ » اهـ .

وما عند أبي علي هي الكافة وهو قول الجمهور ، انظر الإيضاح ٢٦٧ ، وكتاب الشعر ٤٠٩ ، والشيرازيات ٤٨٥ ، ٤٩٨ ، ٦٠٥ ، وانظر المقتضب ٤٨/٢ ، ٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٨ ، ١٣٤ ، وشرح الكافية ١١٨٤/٢/٢ .

وقول الجامع في الإبانة « ولو قال إن ما نكرة . . . المقالة » مدفوع

الذين كفّروا» (٧) .

قلتُ : هذا لا يجوزُ^(٨) ؛ لِأَنَّ « يَوَدُّ » تَعَدَّى فِي الْآيَةِ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُضَمَّرَ فِيهَا الْهَاءُ الْعَائِدَةُ مِنَ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ^(٩) الَّذِي هُوَ « مَا » ، وَلَا يَتَعَدَّى « وَدَّ » إِلَى ←

= بما نقلناه عن الشيرازيات ، وقد رجع الجامع عنه هنا في الاستدراك وفي كشف المشكلات (مخطوطة طنطا) ، انظر ما يأتي .

(٧) في صل : ربّ ود يود الذين كفروا ، والصواب من ط ، وهو ما في الحجة .
(٨) وقال في كشف المشكلات اللوح ٢/٥٨ من مخطوطة طنطا - ولم يقع في غيرها من مخطوطات الكشف التي وقفت عليها وهي سبع - : « فقول الفارس [يعني أبا علي] : إِنَّ « مَا » مِنْ « رَبِّمَا » يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا خَطَأً ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَوْصُوفًا احتاج إلى عائد يعود من الصفة إلى الموصوف ، فيصير التقدير : ربّ ما يوده الذين كفروا ، فيبقى قوله ﴿ لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ لا عامل فيه » اهـ .

وانظر كناية الجامع عن أبي علي بالفارس أو فارسهم أو فارس الصناعة في مقدمة تحقيق كشف المشكلات ٢٤ - ٢٥ .
(٩) مذهب سيبويه في الكتاب ١/ ٤٤ - ٤٥ أَنْ حَذَفَ الْهَاءُ الْعَائِدَةُ مِنْ جُمْلَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ « أَمْثَلُ مِنْهُ فِي الْخَبَرِ ، وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ ضَعِيفٌ ، لَيْسَ كَحَسَنِهِ بِالْهَاءِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا رَجُلٌ ضَرَبْتُهُ فَإِذَا حَذَفْتَ الْهَاءَ جَازٌ ، وَكَانَ أَقْوَى مِمَّا يَكُونُ خَبَرًا » اهـ وانظر ما علقناه في كشف المشكلات ٨٢٩ .

والجامع يخالف سيبويه فيرى أنه « كثر في الصفة فهو كالصلة ، بخلاف ما في الكتاب » اهـ ، وقال في الجواهر ٣١٣ : « وحذفت الهاء من الصفة كما تحذف من الصلة لأنّ حذفها منها في الكثرة والقياس كحذفها =

مَفْعُولَيْنِ^(١٠) ؛ فَإِذَا « ما » فِي ﴿رُبَّمَا﴾ كَافَّةً^(١١) .

* * *

= منها » اهـ ثم بيّن في ٣١٤ شدة مشابهة الصفة الصلة ، ثم قال ٣٣١ : « حذف الهاء في الصلة مستحسن جداً . . . وفي الخبر قبيح جداً . . . وحذفها من الصفة منزلة بين المنزلتين » اهـ ، وقال في شرح اللمع ٤٤١ : حذفها من الصلة أحسن من حذفها من الصفة وحذفها من الصفة أحسن من حذفها من الخبر » اهـ . وانظر بسط التعليق على حذف الهاء من الصفة في كشف المشكلات ٨٢٩ ، وحذفها من الصلة فيه ١٠٩ ، وحذفها من الخبر ٤٣٩ ، ٥٤٣ .

(١٠) هو كما قال . وعلى هذا فقد أجاز أبو حيان في البحر ٤٤٤/٥ ، وتابعه السمين في الدر المصون ١٤٠/٣ أن تكون نكرة موصوفة ورُبَّ جارة لها والعائد من جملة الصفة محذوف ، و﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ بدل من « ما » على أن لو مصدرية » .

وهذا تمحل وتكلف وتعسف كما ترى . والبدل غير لازم ، وقوله تعالى ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ هو المودود ، وهو معمول « يودّ » فهو لازم الذكر ، فلا يكون بدلاً ، إلى ما في حمله على وجه البدل من تكلف وما إليه .

وانظر اختلافهم في لو بعد ودّ أهى مصدرية أم هي للتمني أم هي الشرطية فيما علقناه على كشف المشكلات ٧٨ ح ٤ .

(١١) وهو قول الجمهور ، وهو القول الذي لا يجوز غيره البتة .

[٦٤] مسألة في قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَمْرَاتُهُ قَدَرْنَاهُ﴾^(١) [سورة الحجر ١٥/٦٠]

قال^(٢) : « يَقْدِرُ فِي مَعْنَى يُقَدِّرُ^(٣) ، قال الرَّاجِزُ^(٤) :

إِنْ كَانَ قَدْ أُوْلِعَ بِي وَقَدْ عَبَثَ

فَاقْدِرْ لَهُ أَصِيلَةً مِثْلَ الْحَفْثِ^(٥) »

وَيُرْوَى^(٦) :

(١) في صل : قدرناها ، وهو خطأ من الناسخ .

(٢) أبو علي في الحجة ٤٩/٥ .

(٣) في ط : تقدر . . . تقدِّر .

(٤) البيتان بلا نسبة في التكملة ، وعنه في التاج (ح ب ث ، ح ث ث) مع آخرين

أنشدهما الأصمعي . والرواية فيهما : « إِنْ يَكْ قَدْ . . . » .

(٥) بعده في الحجة : « المعنى : قَدَّرْ لَهُ وَوَفَّقْهُ » .

وقوله : أُولِعَ بِي : لَجَّ فِي أَمْرِي وَحَرَصَ عَلَى إِيْذَائِي . وَقَدْ عَبَثَ : لَعِبَ

بِمَا لَا يَعْنِيهِ وَلَيْسَ مِنْ بَالِهِ . أَصِيلَةٌ : تَصْغِيرُ أَصْلَةٍ : حَيَّةٌ ضَخْمَةٌ قَصِيرَةٌ

الْجِسْمُ عَرِيضَةٌ مُسْتَدِيرَةٌ ، وَهِيَ مِنْ أَحْبَثَ الْحَيَاتِ . الْحَفْثُ : حَيَّةٌ خَبِيثَةٌ

عَظِيمَةٌ كَأَنَّهَا جِرَابٌ ، عَنِ اللِّسَانِ (وَلَع ، ع ب ث ، أَص ل ، ح ب ث) ،

وَالْمَخْصَصُ ١٠٨/٦ - ١١٠ .

(٦) قول الجامع : « وَيُرْوَى . . . » ذَكَرَ لِرَوَايَةِ لِلْبَيْتِ وَقَعَ فِيهَا مَخْزُومًا ، وَذَكَرَ

فِي الْخَزْمِ مَا ذَكَرَ ، ثُمَّ قَالَ : « وَالرَّوَايَةُ . . . » يَعْنِي وَالرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ .

فَالظَّاهِرُ أَنَّ هَهُنَا مَوْضِعَ الْاِسْتِدْرَاكِ أَنَّ رَوَايَةَ أَبِي عَلِيٍّ مُغْيِرَةٌ ، وَأَنَّ الرِّوَايَةَ

الصَّحِيحَةَ الَّتِي نَقَلَهَا الْجَامِعُ عَنْ أَرَاجِيزِ الْأَصْمَعِيِّ :

يَا رَبَّنَا إِنْ كَانَ قَدْ أُوْلِعَ بِي

فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ جَعَلَ « يَا رَبَّنَا » خَرْمًا^(٧) ، وهذا طريقٌ

يا ربُّ ربِّ الأغبر الضاحي الشعثُ

=

ورواية البيت في مخطوطة الحجة خش ٣٤ / ٢ / ١ هي الرواية التي في المتن عن الحجة . ووقع في مطبوعة الحجة عن المخطوطة ط (= خم) - وهذا الكلام في الجزء الناقص من المخطوطة م (= خك) - : « يا ربُّ قد أولع . . . » . والبيت لم يرو مخزوماً ، بل وهم الجامع في قراءة نص أبي علي وحاشية كتبت عليه ، أو وَهَمْتُهُ النسخ ، انظر ما يأتي في ح ١٦ .
(٧) الخزم : زيادة حرف إلى أربعة أحرف في أول البيت ، وشذَّ الخزم بأكثر من ذلك ، وهو زيادة لا يعتد بها في الوزن ؛ ويقع الخزم في أول العجز بحرف أو حرفين ، وهو قليل فيه .

مثال الخزم في أول البيت بحرف قول امرئ القيس :

وكانَّ أباناً في أفانين ودقه كبير أناس في بجاد مزملٍ

ومثاله بحرفين قول الشاعر :

يا مطربن ناجية بن سامة إنني أجفى وتغلق دوني الأبوابُ

ومثاله بثلاثة قول الشاعر :

لقد عجبت لقوم أسلموا بعد عزهم إمامهم للمنكرات وللغدرِ

ومثال الخزم بأربعة قول علي كرم الله وجهه :

اشدُّ حيازيمك للموت فإن الموت لا يكما

ولم أصب من الأبيات ما وقع فيه الخزم بخمسة . ومثال الخزم بستة قول قدّ بن مالك الوالبي :

ولا فتعالوا نجتلد بمهندات نشق بها الحواجب والعيونا =

[شاذ^(٨) ؛ لِأَنَّهُ خَزَمَ بِسَبْعَةٍ^(٩) أَحْرَفٍ ، وَلَمْ نَسْمَعْهُ إِلَّا فِي شَيْءٍ حُكِّيَ عَنْ ثَعْلَبٍ^(١٠) أَنَّهُ أَنْشَدَ^(١١) :

- = فخرم بقوله « وإلا ف » ، ومثال الخزم بثمانية أحرف قول الشاعر :
- ولكنني علمت لما هجرت أني أموت بالهجر عن قريب
إن روي بنون الوقاية ، وهو سبعة أحرف إن روي « ولكنني » بغير نون
الوقاية ، عن العيون الغامزة ١٠٠ - ١٠٢ بتصرف ، وانظر نهاية الراغب
١٠٠ - ١٠٢ ، وكتاب أبي الحسن العروضي في علم العروض ١٨٠ ،
والكامل ١١٢١ ، واللسان (خ ز م) ، وإنباه الرواة ٣ / ١٣٥ (ط ٢) وفيه بيت
الوالي وأبيات أخر مخزومة .
- (٨) زيادة من ط . طريف : مستحدث مستفاد من هذا البيت لم يعرف من قبل ،
شاذ : نادر . وكتب فوق طريف في صل : « لأن الخزم يكون بحرفين أو
ثلاثة » اهـ وانظر ح ٧ .
- (٩) في ط : لسبعة ، وهو تحريف .
- (١٠) لم أصب الرواية بالخزم عن ثعلب . والبيتان عنه في تهذيب الألفاظ ، والأول
عنه في البصريات . وفي صل : يحكى ، وأثبت ما في ط .
- (١١) البيتان لأسماء بن خارجة الفزاري من أبيات يصف فيها ذئباً طمع في الهبالة
ناقته . وهما له في اللسان (ح ش أ ، أوس ، أب ل) ، والأول له فيه
(ذ أ ل) وهما مع آخر له في ديوان الفرزدق بصنعة السكري (ص ٨ من
منسوخه له) أنشدتهما في شرح البيت السابع عشر من القصيدة الرابعة ، وهو
آخر بيت فيها ، وهو قوله :

تنابلة سود الوجوه كأنهم حمير بني غيلان إذ ثار صيقها

قال : « التنابلة . . . والصَّيق : الغبار ، وأنشد :

لي كل يوم من ذؤاله ضغث يزيد على إباله =

لِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ ذُوَالْهِ^(١٢)
ثُمَّ قَالَ^(١٣) :

= لِي كُلِّ يَوْمٍ صِيقَةً فَوْقِي تَأَجَّلُ كَالظَّلَالَةِ
فَلأَحْشُونُكَ مَشْقَصاً أَوْساً أَوْيسَ مِنَ الْهَبَالَةِ
أَوْساً : عطاء ، وَأَوْيس : تصغير أوس ، وهو الذئب ، والهبالة من
الاهتيال وهو الاغتنام . . . « اهـ .
وغلط بوشيه ناشر ديوان الفرزدق فجعل هذه الأبيات قصيدة للفرزدق ،
وتبعه الصاوي في نشرته للديوان ٦٠٧ .
وقوله « فلأحشانك . . . » أدخله الكميت في أبيات له ، انظر الأزمنة
والأمكنة ١/٢٢٩ وفيه « فلأجبانك » .
والبيت الأول في البصريات ٢٦٣ عن ثعلب ، والمخصص ١٣/١٧٧ .
والثاني في الحجة ١/١٤٥ و ٣/٢٩٢ ، وتهذيب التذكرة اللوح ١/١٣٠ ،
وشرح اللمع ٥٦٩ عن الفراء ، والجواهر ٦٤٨ (عجزه) . وهما في تهذيب
الألفاظ (كنز الحفاظ ٥٧٩ عن ثعلب) ، والخصائص ٢/٧٤ ط ٢ ،
والحلبيات ١٤٤ ، وسمط اللآلي ٤٣٧ ، والمخصص ٨/٦٦ .
(١٢) عجزه :

ضِغْثٌ يَزِيدُ عَلَى إِبَالِهِ
وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ : « ضِغْثٌ عَلَى إِبَالَةٍ » ، انظر الأمثال لأبي عبيد ٢٦٤ ،
وجمهرة الأمثال ٢/٦ ، ومجمع الأمثال ٢/٣٠٥ (ط صادر) ، والمستقصى
٢/١٤٨ ، وسمط اللآلي ٤٣٧ ، ٣٧٢ وتخريجه فيه وفي المصادر الأخرى .
وإِبَالَةٌ بتشديد الباء ، ويقال إِبَالَةٌ بالتخفيف ، كما في الشعر .
(١٣) أنشد المؤلف البيت مخزوماً في الإبانة ١٠٤ برقم ١٥٦٦ . ولم أصبه بالخزم
عند غيره ، ومنهم من روى الأبيات عن ثعلب ، انظر تهذيب الألفاظ .

وَلِئِنْ سَلِمْتَ لِأَحْشَانِكَ مِشْقَصًا أَوْسًا أَوْيُسُ مِنْ الْهَبَالَةِ^(١٤)
فَأَمَّا خَمْسَةُ أَحْرَفٍ وَأَرْبَعَةٌ فَقَدْ سَمِعْنَاهُ^(١٥) .
وهذا^(١٦) البيتُ في « أراجيز » ←

(١٤) ذؤالة : الذئب . ضغث : قبضة من قضبان مختلفة يجمعها أصل واحد مثل الأسل . إبالة : حزمة من الحشيش والحطب ، أي بليّة على بليّة . لأحشأنك : لأرminك بسهم أصيب به جوفك . مشقصاً : سهماً عريض النصل . أوساً : عوضاً . أويُسُ : يا أويُسُ ، وهو الذئب يقال أوس مكبراً وأويس مصغراً . الهبالة : ناقة الشاعر ، عن اللسان (ذ أ ل ، ض غ ث ، أ ب ل ، ح ش أ ، أ وس) .

ويروى لأحشونك ، ويقال حشأته سهماً وحشوته ، عن ابن الأعرابي (اللسان ح ش أ ، ح ش و) .

وبهامش صل ما نصه : « فيكون الخزم لئن سلمت ، والبيت : ولأحشأنك » اهـ وهو سبعة أحرف .

(١٥) انظر الحاشية (٧) ، ولم أصب الخزم بخمسة .

(١٦) قوله : « وهذا البيت ويروى على وجهين . . . » غريب جداً من مثله . فالإشارة بـ « هذا البيت » إلى البيت الذي نقله من الحجة ، وهو « إن كان قد . . . » ، وقوله « في أراجيز الأصمعي » صحيح ، وروايته فيها كرواية أبي علي التي أوردها ، انظر التكملة (ع ب ث) . وقوله « ويروى على وجهين . . . » يريد هذا البيت « إن كان قد . . . » ، وهذا خطأ ظاهر كما ترى ، فليس قوله « يا ربُّ ربِّ الأغبر . . . » روايةً في قوله « إن كان قد . . . » كما ترى ، وهما بيتان . وكان عجيباً ألا يتنبه الجامع على ما فرط منه . فهذا استدراك غير صحيح .

الأصمعيّ^(١٧) في رواية ←

= وأكبر الظن أن الجامع وقف على نسخة الحجة « خش » التي نسخها العباس بن أحمد بن أبي مواس تلميذ أبي علي سنة ٣٧٤هـ عن نسخة الشيخ أبي علي والتي علّق كاتبها حاشية على هذا الموضع من الحجة يأتي نصها = أو وقف على نسخة منسوخة عنها اشتملت على هذه الحاشية أو على أكثرها .

وقع في مخطوطة الحجة هذه الجزء ٣٤ / ٢ / ١ ما صورته : « قال الراجز :

يا ربّنا صبح إن كان قد أولع بي وقد عبث فاقدر له أصيلة مثل الحفث »

وكتب الناسخ بهامشها ما نصه : « هذا أوّل بيت لم يذكر تمامه ، وهو في أراجيز الأصمعي التي رواها ابن دريد عنه . والبيت يروى روايتين :

إحداهما :

يا ربّ ربّ الأرقّ الليل البعث

والرواية الأخرى :

يا ربّ ربّ الأغبر الضاحي الشعث

وقوله البعث معناه : الذي لا يزال مستيقظاً يتهجد لا ينام « اهـ .

وقول الكاتب « هذا أول بيت . . . » الإشارة إلى ما اقتصر عليه منه أبو علي ، وهو « يا ربّنا » ، وكأن الكاتب رسم بعده « صبح » . وقوله « وهو في أراجيز الأصمعي . . . » الضمير للبيت الذي أوله « يا ربنا » ، وهو في أراجيز الأصمعي لكن روايته فيه « يا ربّ » لا « يا ربنا » كما ذكر أبو علي ، وهو بهذه الرواية « يا ربّ » يروى روايتين ذكرهما « . . البعث » ، « الشعث » هذا كلام ظاهر بين ، وبه يظهر ما في كلام الجامع من الوهم والخطأ فيما زعمه من خزم البيت ثم تصحيح الرواية فيه .

(١٧) ذكر أنّ منه نسخة بحوزة السيد عبد الله أفندي [؟] ببغداد ، انظر مقدمة محقق =

الدَّرِيدِي^(١٨) . وَيُرَوَّى عَلَى وَجْهَيْنِ :

يَا رَبَّ رَبِّ الْأَرْقِ اللَّيْلَ الْبَعِثُ^(١٩)

وَالرَّوَايَةُ^(٢٠) :

يَا رَبَّ رَبِّ الْأَغْبَرِ الضَّاحِي الشَّعِثُ^(٢١)

* * *

= اشتقاق الأسماء للأصمعي ٣٣ .

(١٨) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي صاحب الجوهرة وغيره .

(١٩) في النسختين : العبث ، وأظنه خطأ من النساخ . والبيت مع آخر في التكملة

(ب ع ث) شاهداً على البعث : المتهجد الذي لا ينام .

(٢٠) كتب تحته في صل : « يعني الرواية الصحيحة » . وانظر التعليق في

ح (١٦) .

(٢١) الأرق : السهران الذاهب النوم بالليل . البعث : الكثير الانبعاث من نومه

ولا تزال همومه تؤرقه ، ويريد به كما قيل : المتهجد الذي لا يزال مستيقظاً

لا ينام ، انظر ح ١٦ و ١٩ . الأغبر : صفة من الغبرة لون الغبار . الضاحي :

البارز للشمس في غير ما يظله ويكنه . الشعث : المغبر الرأس المنتشر الشعر

لقلعة التعهد ، عن اللسان (أ ر ق ، ب ع ث ، غ ب ر ، ض ح و ،

ش ع ث) .

[٦٥] مسألة في قوله تعالى : ﴿ أَلَا تَتَذَكَّرُونَ مِنْ دُونِي وَكَيْلًا * ذُرِّيَّةَ مَنْ حَكَمْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾ ^(١) [سورة الإسراء ١٧/٢ - ٣] قال ^(٢) : وَلَوْ جَعَلْتَهُ ^(٣)

(١) قوله « مع نوح » لم يقع في النسختين .

(٢) في الحجة ٨٥ / ٥ .

(٣) قول أبي علي : « ولو جعلته بدلاً . . . » إلخ - وفي مطبوعة الحجة : جعله - هذا لفظه في أصل الحجة بخطه فيما أرجح .

وظاهر كل الظهور أن إبدال ﴿ ذُرِّيَّةَ ﴾ من ﴿ بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾ لا يكون إلا على جرّ « ذرية » ، فقد سقط من لفظ الشيخ ما ينص به على ذلك .

يشهد بذلك - أعني أنه كذلك وقع في أصل الشيخ أبي علي - أن الجامع ساقه ولم ينه عليه لاجتماع نسخ الحجة التي وقف عليها عليه ، أظن = وأنه كذلك وقع في نسخة الحجة أو نسخه التي وقف عليها الطبرسي ونقل منها كلام أبي علي في مجمع البيان ٦/ ٢٤٧ ، لكنه تنبه على ما فيها فزاد بعد قوله « جعلته » كلمة « مجروراً » ، فصارت العبارة كما ثبتت فيه : « ولو جعلته مجروراً بدلاً » ويبيّن أن هذا إصلاح منه لعبارة أبي علي أو نقلها من نسخة أصلحت فيها = وأنه كذلك وقع في مخطوطة الحجة خش الجزء ٣٤ / ٢١ / ٢ ، ثم رسم الناسخ بعد فراغه من نسخه وأثناء مقابلته بأصل الشيخ = علامة الإلحاق عند قوله « لو » وكتب في الهامش « جُرَّ » ، وزاد واواً قبل قوله « جعله » ، فصارت العبارة : ولو جُرَّ وجعلته بدلاً . ولعل الشيخ أبا علي أصلح هذا الموضع من كتابه بعد ، فأصلحه تلميذه ناسخ « خش » ، وهي منسوخة سنة ٣٧٤هـ قبل وفاة الشيخ أبي علي بنحو ثلاث سنين ، فهي من النسخ الأخيرة التي نسخت في حياة أبي علي إن لم تكن آخرها . ويبعد عندي =

= أن يكون كاتب النسخة تلميذ الشيخ قد قام بإصلاحها ، لأنه جرى في نسخته على المحافظة على أصل شيخه محافظة تامة ، وعلى التنبيه على بعض المواضع منها في هامش النسخة .

وعلى أن هذا الإصلاح سواء أكان من الشيخ - وهو ما أرجحه - أم من تلميذه صاحب النسخة = يصح به الكلام = فإنه لا يناسب أسلوب أبي علي فيما سلف من كلامه ، وإصلاحه الموافق للفظه فيما سلف من كلامه : « ولو جُرَّ على البديل من قوله ﴿ بَنَى إِسْرَءِيلَ ﴾ . . . » .

وذلك أن سياق كلام أبي علي هو ذا : « فأما قوله ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا ﴾ فيجوز أن يكون مفعول الاتخاذ . . . مفعولاً ثانياً ، ويجوز أن يكون نداءً . . . ولو رفع الذرية على البديل من الضمير في قوله ﴿ أَلَّا تَتَّخِذُوا ﴾ كان جائزاً ، وقد ذكر أنها قراءة . . . ويكون التقدير : أن لا تتخذ ذريةً من حملنا مع نوح من دوني وكيلاً . ولو جعلته بدلاً من قوله ﴿ بَنَى إِسْرَءِيلَ ﴾ . . . اهـ .

وإصلاحه بأسلوب أبي علي : « ولو جُرَّ على البديل من قوله . . . » ، كما قال قبل قليل : « ولو رُفِعَ الذرية على البديل . . . » اهـ .

ولم يسمَّ أحد ممن قرأ بالرفع ، وأما الجرّ - وهو وجه أجازة أبو علي في العربية ، ولم يذكر أنه قراءة - فلم يُقرأ به فيما أعلم .

وأما « ذرية من حملنا » بالنصب على قراءة الجمهور فقد أجزى فيه وجوه منها الوجهان اللذان ذكرهما أبو علي : أنه منصوب على النداء - وهو قول مجاهد والفراء والطبري ، وهو أكثر الأقوال فيما قاله الزجاج وأجازة ابن الأنباري والنحاس وغيرهما - وأنه منصوب لأنه مفعول ﴿ أَلَّا تَتَّخِذُوا ﴾ الأول - وهو ظاهر كلام الزجاج وابن الأنباري والنحاس ، وهو قول الجامع

بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ ^(٤) ﴿لَبِئْسَ إِسْرَءِيلَ﴾ ^(٥) [سورة الإسراء ٢/١٧] = جاز ، وكان
التَّقْدِيرُ : وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِدُرِّيَّةٍ مَنْ حَمَلْنَا ^(٦) ، وَمَعْنَى ذُرِّيَّةٍ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ
نُوحٍ ^(٧) . «

= والزمخشري ومن وافقهما - أو الثاني ، وهو قول أبي علي ومن وافقه . وأجاز
النحاس أن يكون منصوباً بفعل مضمّر أي أعني ذرية ، ولعله أصح الأقوال ،
وهو معنى قول الزمخشري إنه منصوب على الاختصاص ، وقيل غير ذلك ،
انظر كشف المشكلات ٧٠٤ - ٧٠٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١١٦/٢ ،
وللزجاج ٢٢٦/٣ ، وإعراب القرآن ٤١٤/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء
٧٥٢ ، والقطع والائتناف ٤٣٥ ، وتفسير الطبري ٤٥١/١٤ ، والفخر الرازي
١٥٤/٢٠ ، والبحر ٧/٦ ، والدر المصون ٣١٠/٧ ، والتحرير والتنوير
٢٥/١٥ ، وروح المعاني ٢١/١٥ ، وحاشية الشهاب الخفاجي على
البيضاوي ٩/٦ . وانظر مبحث الاختصاص في شرح المفصل ١٧/٢ - ١٩ .

ولما كان كلام الجامع في غير توجيه قراءة النصب لم يكن لبسط الأقوال
فيها ومناقشتها واختيار ما اخترناه منها ههنا = من وجه ولا مسوغ .

(٤) في ط : قولك ، والصواب من الحجة .

(٥) سياق الآية : ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي
وَكَيلًا﴾ ذُرِّيَّةً مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ . . . ﴿ .

(٦) ما بين حاصرتين سقط من صل بانتقال النظر من « من حملنا » المتقدم وهذا
الموضع ، فأثبتته من ط .

(٧) قوله « ومعنى ذرية من حملنا من نوح » لم يقع في مطبوعة الحجة ولا في
المخطوطة « خش » الجلييلة المنسوخة عن أصل الشيخ أبي علي ، ولم تقع في
مجمع البيان أيضاً . وظاهر كلام الجامع ههنا أن لا اختلاف بين نسخ الحجة
التي وقف عليها أن قوله « ومعنى . . . نوح » وقع فيها ، فلم يذكر أن ذلك =

قُلْتُ : لم يذكُر لهذا المُبتدأِ خبرًا ، أَغْنِي لِقَوْلِهِ « وَمَعْنَى ذُرِّيَّةٍ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ » وَالتَّقْدِيرُ ^(٨) :

* * *

= وقع في بعض النسخ دون بعض .

فإذا علمت أن المخطوطة خشن ناسخها تلميذ أبي علي = وأنه فرغ من نسخها عن أصل شيخه سنة ٣٧٤هـ قبل وفاة شيخه بثلاث سنين (٣٧٧هـ) = لم تجد تفسيراً لذلك مُرضياً فيه مقنع .

فاستدراك الجامع على نص الحجة فيما وقفنا عليه من نسخها غير صحيح ، وهو صحيح على ما نسبته إليه الجامع .

(٨) لم يذكر التقدير ، ويبض له في النسختين بقدر خمس كلمات . ولعل تقدير الكلام : ومعنى ذرية من حملنا مع نوح : أولاد أبناء نوح الذين حملهم الله مع نوح في السفينة ، وهم سام وحام ويافث ، والناس كلهم عربهم وعجمهم من بني إسرائيل وغيرهم هم ذرية نوح عليه السلام ، انظر تفسير الطبري وغيره .

[٦٦] مسألة . قال^(١) في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾^(٢) [سورة الإسراء ١٧/٢٣] : « فَأَمَّا^(٣) قَوْلُ ابْنِ كَثِيرٍ^(٤) ﴿ أُفٌّ وَلَا ﴾^(٥) الْفَاءُ مَفْتُوحَةٌ » .
هكذا وَقَعَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ^(٦) ، ←

- (١) في الحجة ٩٤/٥ .
- (٢) في النسختين : ولا تقل ، والتلاوة بالفاء .
- (٣) في ط : وأما . وليس « فأما » أو « وأما » من كلام أبي علي في الحجة ، انظر ما يأتي من التعليق .
- (٤) وابن عامر أيضاً ، وقرأ نافع وحفص عن عاصم ﴿ أُفٍّ ﴾ بالكسر والتنوين ، وقرأ باقي السبعة ﴿ أُفٌّ ﴾ بكسر الفاء بغير تنوين ، انظر السبعة ٣٧٩ ، والنشر ٣٠٦/٢ - ٣٠٧ .
- (٥) قوله « ولا » ليس في ط .
- (٦) أي هكذا وقع في جميع نسخ الحجة التي وقف عليها الجامع « الفاء » ، وهو كما قال في النسخ التي وقفت عليها .
وظاهر كلامه أن في جميع النسخ التي وقف عليها : « فأما قول ابن كثير . . . » ، ولهذا ما قال : « والصحيح : فالفاء مفتوحة » لأن « أما » لا بد من الفاء في جوابها .
والذي في المطبوعة عن أصلها - وهو ما في المخطوطة خش ١/٢٧/٣٤ ، وهي منسوخة عن أصل الشيخ أبي علي ومقابلة به - : « قول ابن كثير : ﴿ أُفٌّ وَلَا ﴾ الفاء فيه مبني على الفتح » اهـ بغير « فأما » . وهو أول كلام الشيخ في توجيه القراءة في هذه الآية . قد خلا إذاً أصل الشيخ من « فأما » أو « أما » ، فهل تصرف متصرف فزاد « أما » في صدر كلامه فثبت فيما نسخ عنه ، ومنها النسخ التي وقف عليها الجامع ؟ ! لست أدري كيف وقع ذلك .

والصَّحِيحُ : فالفَاءُ مَفْتُوحَةٌ^(٧) .

(٧) كتب بهامش ط ما نصه : « س كلام أبي علي على ﴿ أَفَّ وَلَا ﴾ الفاء مفتوحة » صحيح . وإنما أتى شيخنا الجامع من حيث إنه ظنه : ولا الفاء ، وليس هو كذلك ، إنما هو حكاية التنزيل : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَّمَّا أَفَّ وَلَا ﴾ يعني « ولا » التي في ﴿ وَلَا تَنْهَرُهُمَا ﴾ ، وإنما ذكر « ولا » ليسلم له فتح الفاء من أَفَّ ، فاعلم « اهـ .

كذا قال صاحب الحاشية ، وهو أحد تلامذة الجامع ، لقوله « شيخنا الجامع » . وهذه النسخة نسخها الحافظ الرهقي سنة ٥٤٧ هـ أي بعد وفاة الجامع بنحو أربع سنين . فإما أن يكون هو صاحب الحاشية ، وإما أن يكون قد نقل نسخته عن نسخة تلميذ من تلامذة الجامع ، وهو صاحب الحاشية (انظر مقدمة التحقيق ، وصف المخطوطة ط) .

كذا قال صاحب الحاشية تلميذ الجامع ، وقول شيخه ما لم يقل ، فنسب إليه ما لا معنى له . وهو أنه ظنه « ولا الفاء » وهذا غير مستقيم ، ولا أدري كيف قرأه كذلك ثم نسب إلى شيخه ، وهو من غلط صاحب الحاشية نفسه .

وإنما قال الجامع : « والصحيح » فالفاء « مفتوحة » لأنه نقل كلام أبي علي وفي صدره « فأما » فالصحيح إذا إيقاع الفاء في جوابها ، وهو قوله « فالفاء مفتوحة » . ولو كان لفظ أبي علي كذلك لكان استدراك الجامع صحيحاً غير شك ، لكن لفظ أبي علي في أصله بخطه « قول ابن كثير » بغير « فأما » (انظر الحاشية ٦) ، فلا يصح الاستدراك .

وفات الجامع أن ينبّه على موضع في كلام أبي علي بُعِيدَ هذا ٩٥/٥ : « وقول نافع ﴿ أَفَّ وَلَا ﴾ فإنه في البناء على الكسر والتنوين . . . » اهـ .

فزاد الفاء في قوله « فإنه » وهو خبر المبتدأ « وقول نافع » . وجواز زيادتها في خبر المبتدأ وإن لم يكن المبتدأ موصولاً ولا نكرة موصوفة = قول عزى إلى =

= أبي الحسن الأخفش ، وهو مخالف لما نصّ عليه في معاني القرآن له ، فهو فيه لا يرى زيادتها إلا حيث يراها سيبويه ومن وافقه ، انظر بسط التعليق على زيادة الفاء في كشف المشكلات ٣٤٨ - ٣٤٩ .

وقد يجوز أن يحمل قول أبي علي على وُجَيْهِ ، وهو أن الفاء واقعة في جواب أمّا مقدرة ، أي : وأما قول نافع . . فإنه ، فحذفت « أمّا » . هذا على مذهب من يجيز حذف أمّا في غير ضرورة الشعر لكثرة الاستعمال . وقد مرّ بي بعض أمثلة هذا الأسلوب في الكامل ٥٥ ، وسفر السعادة ٣٣٣ ، ٥٦٤ ، وفي غيرهما مما فاتني تقييده . وقد أجاز بعضهم تقدير « أمّا » في نحو قوله تعالى : ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [سورة المدثر ٣/٧٤] ، وانظر شرح التصريح ٢٨٥/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٥٥/٢ ، والمغني ٢٢١ ، وشرح الكافية ١٤٢٧/٢ - ١٤٢٨ وقال الرضي بعد نصه على أن أمّا لا تحذف إلا في ضرورة الشعر : « وقد تحذف أمّا لكثرة الاستعمال . . . ويطرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً ، وما قبلها منصوب به أو بمفسّر به . . . » اهـ .

ولهم في توجيه وقوع الفاء في هذه الآية ونحوها أقوال لا يرتكب فيها حذف أمّا ، انظر كلامهم في هذه الآية وغيرها في أمالي ابن الشجري ٩٠/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٨ ، والحجة ٢٨١/٤ - ٢٨٢ ، والدر المصون ٢٢٣/٦ - ٢٢٤ و٣١٤/١ و٤٤٢/١٠ ، وروح المعاني ٣٢٩/١ و٣٨٠/١٤ وهذه المسألة بعدُ يطلب تحريرها ، ولا يتسع هذا الموضع من التعليق لأكثر من هذا التنبيه عليها .

[٦٧] مسألة في ^(١) سُورَةِ الْكَهْفِ : ﴿ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ ﴾ [سورة الكهف ٥٩/١٨] قال ^(٢) في قَوْلِ الْعَجَّاجِ ^(٣) :
وَمَهْمِهِ هَالِكٌ مَنْ تَعَرَّجًا ^(٤)
« وَقَالُوا ^(٥) هُوَ بِمَنْزِلَةِ مُهْلِكٍ مَنْ تَعَرَّجَا . وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْ ^(٦) » هَلَكَ »

-
- (١) قوله « مسألة في » ليس في ط .
(٢) في الحجة ١٥٦/٥ - ١٥٧ ، ولم ينسب البيت فيها .
(٣) ديوانه ق ٥٨/٣٣ ج ٤٣/٢ ، وتخريجه فيه ٤٢٠/٢ . وأنشده أبو علي في الحجة ٣٧٩/٤ ، والبصريات ٥٦٦ بلا نسبة فيهما . وهو له في المقتضب ١٨٠/٤ ، والمحتسب ٢٩٢/١ ، والخصائص ٢١٢/٢ (ط ٢) ، وأدب الكاتب ٤٣٩ ، والاقتضاب ٤٠٣ ، واللسان (هـ ل ك) . وهو بلا نسبة في المخصص ١٢٧/٦ .
(٤) المهمه : الأرض القفر المستوية ، عن الأصمعي في شرح ديوان العجاج . تعرَّج : أقام واحتبس ، عن اللسان . أي : مُهْلِكٌ مَنْ تعرَّج فيه ، عن أبي عبيدة ومن وافقه . وردّه الأصمعي وخطأه في قوله وقال : المعنى : هالك المتعرجين فيه ، أي من تعرَّج فيه واحتبس هلك ، انظر شرح ديوان العجاج ، وأدب الكاتب ، وغيرهما .
وإذا صح أنَّ هلك يستعمل متعدياً في لغة تميم فيقولون هلكني الله ، وأنها فيما حكى يونس لغة رؤبة - وهو تميمي - كان قول العجاج أبي رؤبة « هالك » متعدياً بمعنى مهلك في لغة غيرهم ، وصحَّ قول أبي عبيدة ، انظر الحجة ، والاقتضاب وغيرهما .
(٥) في صل : فقال ، وفي ط : وقال ، وأثبت ما في الحجة .
(٦) كذا وقع في مطبوعة الحجة عن أصلها ، والظاهر أنه كان كذلك في أصل الشيخ أبي علي ؛ فكذا كان في مخطوطة الحجة خش ٣٦/٩/١ المنسوخة عن =

مُتَعَدِّيًا فِي « هَالِكِ » ضَمِيرٌ عَائِدٌ إِلَى النَّكِرَةِ^(٧) ، وَأَسْمُ الْفَاعِلِ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ [مَكَانَ]^(٨) الْهَالِكِ الْمُهْلِكُ = كَانَ كَذَلِكَ .
قُلْتُ : الصَّحِيحُ^(٩) : مَنْ جَعَلَ هَلَكَ مُتَعَدِّيًا . و« مَنْ لَمْ يَجْعَلْ »
طُغْيَانٌ مِنَ الْكَاتِبِ^(١٠) ؛ لِأَنَّهُ ←

= أصل الشيخ ، ثم كشط الناسخ اللام من « لم » كشطاً خفيفاً وضرب عليها بخطين متوازيين ، وجعل مكان الميم رأس الصاد من « صح » ، وكشط الياء من « يجعل » وضبط الفعل « جَعَلَ » بثلاث فتحات . وتفسير ذلك أن الناسخ كان قد فرغ من نسخ أصل الشيخ واللفظ فيه « ومن لم يجعل » ثم أصلح بعد في أصل الشيخ فأصلحه الناسخ إبان مقابلة ما نسخ بأصله ، وهو قد فرغ من نسخه سنة ٣٧٤هـ في حياة شيخه أبي علي (ت ٣٧٧ هـ) .

وظاهر أن الجامع وقف على ما وقف عليه من نسخ الحجة ولفظ الشيخ فيها هو لفظه قبل إصلاحه .

(٧) يعني قوله « مهمه » .

(٨) زيادة من الحجة .

(٩) هو كما قال ، وكذا أصلح بعد في نسخة الشيخ أبي علي وفي المخطوطة خش المنسوخة عنها ، انظر الحاشية (٦) .

(١٠) يعني أبا علي . والطغيان : مجاوزة القدر والحد . كأنه يريد بذلك ترفُّعه يعلمه على من دونه وترخُّصه بما يكتب وأنه لم يعطه حقَّه من المراجعة والنظر ، وللعلم طغيان ، انظر اللسان (ط غ ي) ومنه فسرت طغيان الكاتب بنحو ما فسر به طغيان العلم . وللقلم طغيان وهو أن يجري بما لا يقصده الكاتب فكأنه يطغى في ذلك ، انظر ثمار القلوب ٩٣٧ .

ذَكَرَ^(١١) الْقِسْمَ الْآخَرَ بَعْدُ^(١٢) .

* * *

(١١) يعني أبا علي .

(١٢) في قوله بعد سطرين من كلامه المذكور : « ومن لم يجعل هالك بمعنى مهلك . . . » اهـ وبهامش صل ما نصه : « قوله « ومن لم يجعل » يعني ذَكَرَ أبي علي هذه اللفظة سهوً ، لأن كان من الواجب أن يقول : ولم يجعل (.) اهـ .

وما جعلت موضعه نقطاً كلمتان الأولى ممحوة والثانية غير ظاهرة ، وقول صاحب الحاشية « أن يقول : ولم يجعل . . » الظاهر أن صوابه : أن يقول : ومن جعل كما قال الجامع في المتن .

[٦٨] مسألة [في قوله تعالى] ^(١) : ﴿لَنَخَذَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ ^(٢) [سورة الكهف

٧٧/١٨] قَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ ^(٣) [سورة البقرة ٥١/٢ ،

. [٩٢

* * *

(١) زيادة مني .

(٢) الكلام عليها في الحجة ١٦٣/٥ .

(٣) فَرَّقَ الجامع الكلام في اتخذه في مسألتين . فجعل المسألة ١٨ ص ص ٨٥ - ٨٨

لمسألة تعدي الفعل « اتخذ » إلى مفعول أو إلى مفعولين في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ

اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ . وجعل المسألة ١٩ ص ص ٨٩ - ٩٦ لمسألة أصل

اتخذ أهو أخ ذ أم ت خ ذ في قوله تعالى : ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ .

[٦٩] سورة طه . مسألة^(١) . قال^(١) في قوله تعالى : ﴿نُودِيَ يَمُوسَى

* إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [سورة طه ٢٠ / ١١ - ١٢] قال : «نَادَى [قَدْ]^(٢) يُوصَلُ بِحَرْفِ الْجَرِّ^(٣)»
وَأَنْشَدَ^(٤) :

نَادَيْتُ بِأَسْمِ رَبِيعَةَ بْنِ مُكَدَّمٍ إِنَّ الْمُنَوَّهَ بِأَسْمِهِ الْمَوْثُوقُ^(٥) «
وَالصَّحِيحُ :

بِأَسْمِ^(٦) رَبِيعَةَ بْنِ خُوَيْلِدٍ

وَالْبَيْتُ لِأَبِي دُوَادٍ الرَّؤَاسِيِّ^(٧) . ←

(١) في الحجة ٢١٨/٥ . وسيأتي استدراك ثانٍ على كلام أبي علي في هذه الآية في
المسألة ١١١ ، فانظرها في موضعها .

(٢) زيادة من الحجة .

(٣) فيقال : ناديته وناديت به ، انظر القاموس والتاج (ن د ي) .

(٤) البيت بلا نسبة في هذا الموضع من الحجة ٢١٨/٥ ، وكتاب الشعر ٣٩٥ ،
والشيرازيات ١١٣ ، ٥١٩ ، ٥٩٨ ، والخزانة ٥٢١/٢ عن كتاب الشعر لأبي
علي . ووقع عجزه عجز بيت للفرزدق في ديوانه ٥٧٠ ، ولأبي عزة الجمحي
في الوافي بالوفيات ١٦٧/١٧ .

(٥) المنوّه باسمه : المدعوُ باسمه ، إذا رفعت الصوت فدعوت إنساناً فقد نوّهته
ونوّهت به . والموْثُوق : أي الموثوق به ، أي هو ثقة .

(٦) في ط : باسمه ، وهو خطأ .

(٧) وهو أبو دُوَادٍ يزيد بن معاوية من بني رُوَاس بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن
صعصعة ، انظر المؤتلف والمختلف ١٦٦ .

وقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي « الْأَبْيَاتِ ^(٨) » .

* * *

= وفي ط : الرقاشي، وهو تحريف مضل . ولم أصب نسبة البيت إلى أبي
دواد الرؤاسي ولا الأبيات التي هو منها .

(٨) يعني أبيات كتاب أبي علي « الحجة » ، انظر ما علقناه في م ٥ ص ٣٢ ح ٩ .

[٧٠] مسألة . قال ^(١) في قوله تعالى ^(٢) : ﴿وَأَوْنَهُمَا إِلَىٰ رَبِّهِ﴾ [سورة المؤمنون ٥٠/٢٣] : « قَرَأَ ^(٣) عاصِمٌ وَأَبْنُ عَامِرٍ ﴿إِلَىٰ رَبِّهِ﴾ بفتح الرَّاء ، وقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿إِلَىٰ رَبُّوَةٍ﴾ بضمِّ الرَّاء . قال أَبُو عَلِيٍّ : قال ^(٤) التَّوْزِيُّ ^(٥) : الرَّبُّوَةُ وَالرَّبَاوَةُ بِمَعْنَى . وقال أَبُو عُبَيْدَةَ ^(٦) : فُلَانٌ فِي رَبُّوَةٍ قَوْمِهِ أَيْ فِي عِزِّهِمْ وَعَدَدِهِمْ . وقال الْحَسَنُ ^(٧) : الرَّبُّوَةُ : دِمَشْقُ . »

-
- (١) في الحجة ٢٩٦/٥ .
 (٢) قوله « قال في قوله تعالى » ليس في ط .
 (٣) انظر السبعة ٤٤٦ ، والنشر ٣٢٨/٢ ، ٢٣٢٢ .
 (٤) قوله « قال أبو علي قال » من لفظ الجامع لا من لفظ أبي علي ، أظن . فلم يقع في المطبوعة عن أصلها ولا في خش ٣٩/١٣ - ٢ .
 (٥) لم أصب هذا القول عن التوزي فيما بين يدي من المصادر .
 وأن تكون الربوة والرباوة بمعنى = قول الأخفش في معاني القرآن له ١٩٩ ، والزجاج في معاني القرآن له ١٤/٤ ، والنحاس في إعراب القرآن ١١٥/٣ ، وغيرهم ، انظر اللسان (رب و) .
 والرَّبُّوَةُ مثلثة الراء ، وكذلك الرَّبَاوَةُ ، انظر اللسان والقاموس والتاج (رب و) ، والجمهرة ٣٣٠ ، ١٢٧٦ ، والمثلث لابن السيد ٢٩/٢ .
 (٦) في مجاز القرآن له ٥٩/٢ ، ولفظه فيه : ربوة يضم أولها ويكسر ، وهي النجوة من الأرض ، ومنها قولهم : فلان في ربوة من قومه : أي عزَّ وشرف وعَدَّاه .
 (٧) لم أصب هذه الرواية عن الحسن إلا في أثر أخرجه ابن عساكر عن قتادة عن الحسن ، انظر تاريخ مدينة دمشق ١/٢٠٧ - ٢٠٨ ، وعنه في الدر المشور ٥٩٣/١٠ ، ومن محققه أفدت الإحالة على تاريخ دمشق .

قُلْتُ : الرُّبُوءُ سَقَطَ مِنْ خَطِّهِ^(٨) . لم يَذْكُرِ الشَّيْخُ الْمَضْمُومَةَ ، وَذَكَرَ [٢/٦] الْكُسْرَ وَالْفَتْحَ^(٩) . ←

= وَأَنْ تَكُونَ دِمَشْقُ هِيَ الْمَعْنَى بِالرُّبُوءِ فِي الْآيَةِ = قَوْلُ مَرْوِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَمَقَاتِلٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَيَزِيدِ بْنِ شَجَرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةِ عِكْرَمَةَ عَنْهُ . وَقِيلَ : هِيَ غُوطَةُ دِمَشْقَ ، عَنْ الضَّحَّاكِ ، وَقِيلَ : بَيْتُ الْمَقْدَسِ ، عَنْ كَعْبٍ وَقَتَادَةَ وَالضَّحَّاكِ وَابْنِ عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةِ عَطَاءٍ ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ .

ورجح الطبري أن يعني : إلى مكان مرتفع من الأرض على ما حوله ، وعزا ذلك إلى ابن عباس ، وفي لفظ آخر عنه : الربوة : الأرض المستوية ، وهو قول مجاهد وابن جريج . انظر تفسير الطبري ١٧/٥٣ - ٥٤ ، والوسيط ٣/٢٩١ ، والدر المنثور ١٠/٥٨٩ - ٥٩٣ ، وغيرها .

(٨) كذا قال بانياً ذلك على ضبط نسخ الحجة ربوة في قولي أبي عبيدة والحسن . فإذا علمت أن الربوة مثلثة سقط ما زعمه الجامع من سقوط الربوة بالضم من خط أبي علي .

(٩) هذا مبني كما قلت على ضبط نسخ الحجة الربوة في قول التوزي بالفتح ، وضبطها في قولي أبي عبيدة والحسن بالكسر . فأبو علي لم ينص على ضبط ربوة أنها بالفتح والكسر فيكون قد أسقط الضم .

ويجوز ضبط الربوة في قول أبي عبيدة بالضم أو بالكسر بنص أبي عبيدة نفسه في المجاز ، ولم يذكر أبو عبيدة الفتح ، وتابعه الطبري لكنه نص على أن الربوة بالفتح الفعل من المصدر . وذكر غيرهما أن الربوة مثلثة الراء ، انظر إصلاح المنطق ١١٧ ، وأدب الكاتب ٥٧٢ ، والمخصص ١٥/٩٣ ، واللسان (رب و) ، والجمهرة ، والمثلث ، ومعاني القرآن للفراء ، وللزجاج ، =

الاستدراك على أبي علي / المسألة ٧٠

وَتِلْكَ^(١٠) لُغَةٌ مَشْهُورَةٌ ، وَلَيْسَ فِي السَّبْعَةِ الْكَسْرُ^(١١) .

* * *

= وإعراب القرآن للنحاس ، انظر ح ٥ .

(١٠) الرُّبُوءَةُ بالضم .

(١١) هو كما قال . والكسر قراءة شاذة عزيت إلى ابن عباس ، انظر البحر

. ٣١٢/٢ .

[٧١] مسألة في سُورَةِ الشُّعْرَاءِ . قال في قَوْلِهِ تعالى : ﴿ أَصْحَابُ

لَيْكَةِ ﴾ [سورة الشعراء ١٧٦/٢٦] قال ^(١) : « وَمَنْ زَعَمَ ^(٢) أَنَّهُ يَخْتَارُ قِرَاءَةَ أَهْلِ
الْمَدِينَةِ ^(٣) ، وَأَنَّهُ اخْتَارَ ذَلِكَ لِمُوَافَقَتِهِ الْكِتَابَ ^(٤) ، وَهِيَ - ←

(١) في الحجة ٣٦٧/٥ .

(٢) هو أبو عبيد القاسم بن سَلَام ، وسيذكر الجامع ذلك بعد قليل ، وانظر
ما يأتي .

ولأبي عبيد كتاب في القراءات ليس لأحد من الكوفيين قبله مثله ، انظر
ترجمته ومصادرها في معرفة القراء الكبار ١٧٠ - ١٧٣ برقم ٧٦ . ولم ينته
إلينا فيما أعلم ، وانتهت إلينا نقولٌ منه في غير قليل من كتب هذا الفن .

(٣) قال أبو عبيد : « وقرأ أهل المدينة على هذا اللفظ الذي قصصناه » اهـ يعني
لَيْكَةَ ، انظر ما يأتي في الحاشية (٩) .

و« لَيْكَةَ » بلام واحدة وفتح التاء قراءة نافع وأبي جعفر المدني وابن كثير
وابن عامر من العشرة ، وقرأ الباقر « الأيكة » هنا في سورة الشعراء ، وسورة
ص ١٣/٣٨ ، انظر السبعة ٤٤٦ ، وجامع البيان ٦٥١ ، والنشر ٣٣٦/٢ . ولم
يختلفوا في حرفي سورة الحجر ٧٨/١٥ ، وسورة ق ١٤/٥٠ أنه « الأيكة »
بالألف واللام .

(٤) ما قاله أبو علي هنا أخذه من كلام شيخه أبي إسحق الزجاج في معاني القرآن له
٩٨/٤ ولفظه فيه : « وكان أبو عبيد القاسم بن سَلَام يختار قراءة أهل
المدينة وذكر أنه اختار ذلك لموافقتها الكتاب مع ما جاء في
التفسير . . . » اهـ .

وقوله « لموافقتها الكتاب » يعني لموافقتها خطأ المصحف وهجاءه .

زَعَمُوا^(٥) - في هذه السُّورَةِ وسُورَةِ صَ [سورة صَ ٣٨/١٣] بَغَيْرِ أَلِفٍ^(٦) = فَإِنَّ ما في الْمُصْحَفِ من إسقاطِ أَلِفٍ^(٧) الوَصْلِ التي مع اللام لا يَدُلُّ على صِحَّةِ ما اخْتَارَ من قَوْلِهِمْ ﴿لَيْكَةِ﴾^(٨) « وَذَكَرَ أدِلَّةٌ يُفْسِدُ بها اخْتِيَارَ هذا الْمُخْتَارِ .

قُلْتُ : ﴿لَيْكَةِ﴾ بَفَتْحِ اللامِ اخْتِيَارُ أَبِي عُبَيْدٍ^(٩) ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

(٥) كان في النسختين : « ما زعموا » بإقحام « ما » ، ولا وجه لها . وهو كما أثبت بغير « ما » في مطبوعة الحجة عن أصلها ، وكذا هو في خش ١/٢٧/٤٠ .

(٦) فقد كتب في جميع المصاحف هذا الحرفان في سورة الشعراء وسورة صَ بلام وياء بعدها ، انظر مختصر التبيين لهجاء التنزيل ٩٣٧/٤ ، والمقنع ٤٦ ، وفتح الوصيد ١١٤٩/٤ ، والوسيلة ٣٢١ ، وجامع البيان والنشر ، وما يأتي من كلام أبي عبيد في الحاشية (٩) .

(٧) في ط : الألف ، وهو خطأ من الناسخ .

(٨) بهامش صل ما نصه : « ومعنى كلام أبي علي أن ألف الوصل مع اللام لم يكتب في القرآن ، فلهذا قرئ ليكة ، وهذا غلط » اهـ وهذا تعليق من الجامع نفسه ، أظن . وإنما غلطه لأن من قرأ « ليكة » إنما قرأها كذلك لأنه كذلك يرويها ولم يأخذها من خط المصحف ، والقراءة سنة متبعة .

(٩) صرَّح بذلك الزجاج ، انظر الحاشية (٤) . ولفظ أبي عبيد في كتابه فيما نقله منه السخاوي في الوسيلة ٣٢٢ ، وأبو شامة في إبراز المعاني ٦٢١ ، وعنه في الدر المصون ٥٤٤/٨ : « والذي عندي في ذلك أنني لا أحب مفارقة الخط في شيء من القرآن إلا ما يخرج من كلام العرب ، وهذا ليس بخارج من كلامها ، مع صحة المعنى في هذه الحروف . وذلك أنا وجدنا في بعض كتب التفسير الفرق بين الأيكة وليكة ، فليل : ليكة : اسم القرية التي كانوا فيها ، =

= والأيكه : البلاد كلها ، فصار الفرق بينهما شبيهاً بما بين بكة ومكة . ورأيتهن في الذي يقال إنه الإمام مصحف عثمان مفترقات ، فوجدت التي في الحجر والتي في ق الأيكه ، ووجدت التي في الشعراء والتي في ص ليكة . ثم اجتمعت عليها مصاحف الأمصار بعد ، فلا نعلمها اختلفت فيها . وقرأ أهل المدينة على هذا اللفظ الذي قصصناه « اهـ .

فقال الزجاج في معاني القرآن له ٩٨/٤ وقد حكى قول أبي عبيد : « ليكة لا تعرف » . وقال النحاس في إعراب القرآن ١٩٠/٣ : « وأما ما حكاه أبو عبيد من أن ليكة هو اسم القرية التي كانوا فيها ، وأن الأيكه اسم البلد كله = فشيء لا يثبت ولا يعرف من قاله ، وإنما قيل ، وهذا لا تثبت به حجة حتى يعرف من قاله فيثبت علمه . ولو عرف من قاله لكان فيه نظر لأن أهل العلم جميعاً من أهل التفسير والعلم بكلام العرب على خلافه . . . » اهـ فنقل عنهم أن الأيكه غيضة من شجر ملتف ، وهو قول ابن عباس وقتادة والضحاك ومجاهد وغيرهم ، انظر تفسير الطبري ٦٣٢/١٧ - ٦٣٣ ، وانظر كلام ابن قتيبة الذي تعقب به أبا عبيد ونقله عنه مكي في الكشف ٣٢/٢ ، وعنه في الدر المصون ٥٤٦/٨ . وفي مطبوعة إعراب القرآن : أبو عبيدة مكان أبو عبيد ، وهو خطأ من الناسخ أو الناشر .

وفي معجم ما استعجم ١١٦٧ (ليكة) عن الخليل : موضع ، وهو نقل غريب منكر لم ينقله عنه أحد فيما أعلم ، وليس في العين ولا غيره . وليس في اللغة مادة (ل ي ك) ، ولا يعرف منها لفظ ، ولهذا ما قال الزجاج « ليكة لا تعرف » ، وقال صاحب الكشف ٣٣٧/٣ : « ليكة اسم لا يعرف » . فصال أبو حيان في البحر ٣٨/٧ في غير مصال يريد إثباتها ، قال : « وأما كون هذه المادة مفقودة في لسان العرب فإن صح ذلك كانت الكلمة

مَقْلُوبًا^(١٠) مِنْ لِكَيْ^(١١) بِالشَّيْءِ : إِذَا غَرِيَ بِهِ^(١٢) ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ^(١٣) « إِنْقَحَلْ »^(١٤) و « قَرَعْبَلَانَة »^(١٥) .

= عجمية . . . « اهـ .

وهذا كلام ليس بشيء ، ولا معنى لقوله « فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ » وقد صَحَّ أَنَّهُ ليس في لغة العرب مادة (ل ي ك) . وأما دعوى عجمتها فلا دليل عليها ، بل الدليل على بطلانها وأن الكلمة عربية مخففة من الأيكة ، على إشكال فتح التاء منها في موضع الجر .

(١٠) لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي اللُّغَةِ مَادَّةُ (ل ي ك) فَرَعَ الْجَامِعُ إِلَى ادِّعَاءِ الْقَلْبِ فِيهَا ، يَرِيدُ الِاسْتِدْرَاكَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ ، وَهُوَ قَدْ أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ أَبِي عَلِيٍّ نَفْسَهُ عَلَى اخْتِلَافِهِمَا فِي تَقْدِيرِ الْمَقْلُوبِ عَنْهُ .

فَقَدْ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْحِجَّةِ ٥/ ٥٢ فِي كَلَامِهِ فِي حَرْفِي سُورَةِ الْحَجَرِ وَسُورَةِ قَ : « وَإِنَّمَا يَخْرُجُ قَوْلُ مَنْ قَالَ ﴿ أَصْحَابُ لَيْكَةٍ ﴾ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى قَدْ يَسْمَى بِكَلِمَةِ اللَّامِ فِيهَا فَاءٌ وَيَكُونُ مَقْلُوبٌ « كَيْل » فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ هَذَا كَانَ مُشْكَلاً ، وَلَمْ أَسْمَعْ بِهَا » اهـ وَلَفْظُ « كَانَ » سَاقِطٌ مِنْ مَطْبُوعَةِ الْحِجَّةِ ، فَأَثْبَتَهُ مِنْ خَشْ ٣٤/ ٣/ ٢ .

(١١) لِكَيْ بِالشَّيْءِ : إِذَا لَزِمَهُ وَأُولِعَ بِهِ ، عَنِ اللِّسَانِ (ل ي ك) .

يَرِيدُ الْجَامِعُ أَنَّ لَيْكَةً مِنْ تَرْكِيبِ ل ي كِ الْمَقْلُوبِ عَنْ ل ي كِ . وَأَبُو عَلِيٍّ يَقْدِرُ أَنَّ يَكُونَ مَقْلُوباً عَنْ ل ي لَ لَكِنَّهُ نَصَّ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ بِهَا . وَادِّعَاءُ الْقَلْبِ فِيهَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ، وَانْظُرْ مَا يَعْرِفُ بِهِ الْقَلْبُ فِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ ١/ ٢٤ .

(١٢) غَرِيَ بِهِ : أُولِعَ بِهِ .

(١٣) أَيُّ مِنْ بَابٍ مَا انْفَرَدَ وَشَدَّ فِي بَابِهِ فَلَمْ يَأْتِ فِيهِ غَيْرُهُ .

(١٤) يُقَالُ رَجُلٌ إِنْقَحَلَّ : إِذَا أَسَنَّ وَأَخْلَقَ ، عَنِ الْأَصْمَعِيِّ . وَإِنْقَحَلَّ عَلَى وَزْنِ إِنْفَعَلَ ، وَلَمْ يَحِكْ سَبِيْبُهُ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ إِلَّا هَذَا الْفَلْظُ وَحْدَهُ ، انْظُرْ الْكِتَابُ =

= ٣١٧/٢ ، وأبنية الزبيدي ٩٨ ، ١١٧ ، والشيرازيات ٥٨٩ ، والحليات ١١٩ ، وسر الصناعة ٧٥٤ ، والخصائص ٢٣٠/١ ، ٢٥٣ (ط ٢) ، وشرح الشافية ٦١/١ .

(١٥) قرعلانة : دويبة عريضة عظيمة البطن . وهذا مثال نادر جاء على فعْلانة ، ولم يذكر سيبويه هذا البناء ، فذكر في الأمثلة الفاتية للكتاب ، انظر الخصائص ٣/١٩٠ ، ٢١١ ، وسر الصناعة ٤٤٦ ، وأبنية الزبيدي ٣١٤ ، وشرح الشافية ١٠/١ ، ٢٠٠ ، ٢٦٤ .

ولم تسمع هذه اللفظة إلا من كتاب العين ، انظر الخصائص ، والعين ٣٤٨/٢ ، وتهذيب اللغة ٣/٣٦٨ ، واللسان (ق ر ع ب ل) .

فإن صح أن ليكة ليست مخففة عن الأيكة ، وأن فتح التاء منها في موضع الجر هو المروي بالتواتر عمن قرأ به ، وأنها علم على القرية = كان جعلها مما شذ في بابها ، فجاء من مادة (ل ي ك) التي لم يوجد منها إلا هذه اللفظة = قولاً له من القبول والصحة حظاً ، والله أعلم .

[٧٢] مسألة . ذَكَرَ^(١) فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ : ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ [سورة

الشعراء ١٩٧/٢٦] بِالتَّاءِ وَرَفَعَ آيَةً = وَجَّهَيْنِ سَهَا فِيهِمَا جَمِيعًا :

أَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ قَالَ^(٢) : « التَّائِيْتُ لِلْقِصَّةِ^(٣) دُونَ الـ « آيَةٍ » لِأَنَّ

الْآيَةَ نَكْرَةً فَلَا تَصْلُحُ أَسْمَ ﴿تَكُنْ﴾^(٤) . وَهُوَ ←

(١) فِي الْحِجَّةِ ٣٦٩/٥ - ٣٧٠ .

(٢) حَكَى الْجَامِعُ كَلَامَ أَبِي عَلِيٍّ بِمَعْنَاهُ ، وَبَعْضُ مَا حَكَاهُ عَنْهُ قَالَهُ فِي الْحِجَّةِ ، وَبَعْضُهُ قَالَهُ فِي الْإِيضَاحِ . فِعْبَارَةُ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْحِجَّةِ فِي تَوْجِيهِ قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ : « أَنْ ﴿تَكُنْ﴾ لَيْسَ لـ ﴿آيَةٍ﴾ ، وَلَكِنْ تَضْمُرُ فِي ﴿تَكُنْ﴾ الْقِصَّةَ أَوْ الْحَدِيثَ . . . فـ ﴿آيَةٍ﴾ مَرْتَفَعَةٌ بِأَنَّهَا خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ ﴿أَنْ يَعْلَمَ﴾ . . . » اهـ . وَنَحْوُهُ فِي الْإِيضَاحِ ١٤٢ ، وَقَالَ بَعْدَهُ : « وَالْجُمْلَةُ [يَعْنِي : آيَةٍ أَنْ يَعْلَمَ] فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، وَلَا يَكُونُ التَّائِيْتُ فِي ﴿تَكُنْ﴾ لـ ﴿آيَةٍ﴾ لِمَا تَقْدُمُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ فَلِاسْمِ الْمَعْرِفَةِ » اهـ وَانْظُرْ مَا تَقْدُمُ فِي الْإِيضَاحِ ١٣٦ .

(٣) بِهَامِشٍ صُلِّ مَا نَصَحَهُ : « فَعَلَى قَوْلِهِ إِنَّ اسْمَ تَكُنْ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ يَكُونُ ﴿أَنْ يَعْلَمَ﴾ مُبْتَدَأً وَ﴿آيَةٍ﴾ خَبَرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ تَفْسِيرُ الْقِصَّةِ » اهـ أَيْ الْجُمْلَةُ تَفْسِيرُ لَضَمِيرِ الْقِصَّةِ اسْمُ كَانَ وَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ خَبَرٍ . وَلَا بَدَ لَضَمِيرِ الشَّانِ أَوْ الْحَدِيثِ أَوْ الْقِصَّةِ مِنْ جُمْلَةٍ تَفْسِّرُهُ وَتَكُونُ خَبَرًا عَنْهُ ، انْظُرْ فِي ضَمِيرِ الشَّانِ وَشَرَائِطِهِ شَرْحَ اللَّعْمِ لِلْجَامِعِ ٣٤٤ - ٣٥١ ، وَغَيْرِهِ .

(٤) كَانَ فِي النِّسَخَتَيْنِ « خَبَرُ تَكُنْ » ، وَهُوَ سَهُوٌ مِنَ الْجَامِعِ ، أَظُنُّ ، وَصَوَابُهُ مَا أَثْبَتَ .

=

سَهْوٌ^(٥) ؛ لِأَنَّ ﴿ءَايَةً﴾ وَصِفَتْ بِقَوْلِهِ^(٦) ﴿هَمْ﴾ وَأَخْتَصَّتْ بِهِ^(٧) ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ ﴿هَمْ﴾ عَلَى ﴿ءَايَةً﴾ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ^(٨) ، كَقَوْلِهِ :

= ولا تكون النكرة اسم كان والمعرفة خبرها إلا في ضرورة الشعر ، انظر الكتاب ١/٢٢ - ٢٣ ، والمقتضب ٤/٨٨ - ٨٩ ، والإيضاح ١٣٦ ، والكافي ٧٥٣ ، ١٠٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٩١ - ٩٥ ، والهمع ٢/٩٦ ، وكشف المشكلات ٩٩٤ والتعليق ثمة .

وأجاز ابن مالك ومن وافقه - ومنهم الرضي - الإخبار بمعرفة عن نكرة في غير الضرورة ، انظر شرح الكافية ٢/٢ - ١٠٥٦ / ١٠٥٧ .

وكأنَّ أبا علي في الإيضاح يرد قول شيخه أبي إسحق الزجاج الذي أجاز في معاني القرآن له ٤/١٠١ أن تكون ﴿ءَايَةً﴾ اسم ﴿تَكُنْ﴾ و﴿أَنْ يَعْلَمُوْا﴾ الخبر . وقد تبع في ذلك الفراء في معاني القرآن له ٢/٢٨٣ ، وأجازه الأخفش في معاني القرآن له ٤٦٢ قال « وهو ضعيف » ، واستبعده النحاس في إعراب القرآن ٣/١٩٢ .

(٥) وقال في كشف المشكلات ٩٩٥ : « ووقع لفارسهم [يعني أبا علي] هنا أيضاً سوء التأمل في التلاوة على ما هو عادته ، فزعم . . . » فحكى ما قاله في الحجة ، وانظر التعليق ثمة .

(٦) في ط : بقولهم ، وهو خطأ من الناسخ .

(٧) قال في شرح اللمع ٣٤٦ : « ولا يتجه أخذه [يعني أبا علي] عليه [يعني أبا إسحق الزجاج] لأن ﴿ءَايَةً﴾ وإن كان نكرة فقد تخصص بقوله ﴿هَمْ﴾ إذ كان ﴿هَمْ﴾ صفة للآية ، والنكرة الموصوفة بمنزلة المعرفة » .

(٨) وقال في كشف المشكلات : « . . . قوله ﴿ءَايَةً﴾ اسم ﴿تَكُنْ﴾ وإن كانت نكرة لأنها تخصصت بالظرف لأن الظرف كان وصفاً لها ، فلما تقدم عليها صار حالاً » اهـ فقال صاحب الدر المصون ٨/٥٥٣ فيمن قال هذا القول : =

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ^(٩)

= « هو اعتذار باطل » اهـ وانظر التعليق على أن صفة النكرة إذا تقدمت على النكرة انتصبت على الحال في الكشف ١٢٧ ح ٤ .

(٩) هكذا وقع هذا المصراع في الجواهر ٢٥٦ ، وشرح اللمع للجامع ٣٢٣ ، ٣٦٢ ، ٤٦٥ ، وكشف المشكلات ١٠٧ ، ٥٣٠ ، ٨٢٥ ، والكتاب ٢٧٦/١ (ط بولاق) والأعلم بهامشه ١٢٣/٢ (ط . هارون) ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٧/١ ، والحجة ٤٦٢/٦ ، والشيرازيات ١٠٠ ، ٦٠٧ ، والعضديات ٢٩٠ ، وكتاب الشعر ٢٢٠ ، ٢٤٤ ، وتهذيب التذكرة اللوح ١/١٨٤ ، والخصائص ٤٩٤/٢ (ط ٢) ، والخاطريات ١٨٤ ، والفسر ٩٣/١ و٢/٤٥١ ، ٧١٨ ، وأمالى ابن الشجري ٩/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٠ ، والمغني ١١٨ ، ٥٧١ ، ٨٦٥ ، وشرح التصريح ١/٣٧٥ و٢/١٢٠ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٧٤/٢ ، وانظر شرح أبيات المغني ١٨٣/٢ - ١٨٥ ، والخزانة ٥٣١/١ - ٥٣٣ . وتماهه :

يُلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلُ

ووقع برواية أخرى ، وهي :

لمية موحشاً طللٌ قديمٌ

وتماهه :

عفاه كل أسحم يستديم (أو مستديم)

انظر تخريج الروايتين في كشف المشكلات ١٢٧ - ١٢٨ ، وزد في تخريج هذه الرواية الثانية الفسر ٩٣/١ ، والشيرازيات ٤٧٧ .

ونسب البيت على روايته إلى كثير ، انظر ديوانه ، أبيات منسوبة إليه وأبيات مغيرة القوافي ٥٠٦ ، ٥٣٦ ، واللسان (وح ش) . ونسب إلى ذي الرمة ، وليس في ديوانه ولا في ذيله . وجاء في روايته : لعزة موحشاً ، =

وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهُ ^(١٠) ذَكَرَ أَنَّ تَأْنِيثَ ﴿ تَكُنْ ﴾ مِنْ أَجْلِ أَنَّ ﴿ أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾ [الشعراء ١٩٧/٢٦] فِي الْمَعْنَى آيَةً ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ ﴿ أَنْ قَالُوا ﴾ فِي الْمَعْنَى فِتْنَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ^(١١) [سورة الأنعام ٢٣/٦] .

= ولخولة موحشاً ، ولسلمى موحشاً .

قوله « مية » أو عزة أو خولة أو سلمى : صاحبتة . موحشاً : الموحش : القفز الذي لا أنيس به ، من قولهم : أوحش المكان : خلا وذهب عنه الناس . طللٌ : ما شخص من آثار الدار . يلوح : يبين ويظهر . خللٌ : جمع خِلَّةٍ ، وهي بطائن كانت تغطي بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره ، أي تلوح آثاره وتبين تبيُّن الوشي في خلل السيوف ، عن شرح أبيات المغني ، والأعلم ، واللسان (ل و ح ، و ح ش) .

(١٠) عبارة أبي علي : « ولا يمتنع أن لا يضمم القصة ولكن ترفع ﴿ أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾ بقوله ﴿ تَكُنْ ﴾ وإن كان في تكن علامة تأنيث لأن ﴿ أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾ في المعنى هو الآية ، فتحمل على المعنى ، كما حمل على المعنى في . . . قراءة من قرأ ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ » اهـ . وكان في المطبوعة ولكن يرفع أن يعلم ، والوجه ما أثبت من خش ٤٠ / ٣٠ / ١ .

(١١) قوله « إلا أن قالوا » ليس في النسختين .

و ﴿ تَكُنْ ﴾ بالتاء و ﴿ فَتَنْتَهُمْ ﴾ بالنصب قراءة نافع وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم ، انظر السبعة ٢٥٤ - ٢٥٥ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ ، والكلام عليها في كشف المشكلات ٣٩١ والمصادر المذكورة ثمة . وقرأ ابن عامر وابن كثير وحفص عن عاصم تكن بالتاء وفتنتهم بالرفع ، وقرأ حمزة والكسائي يكن بالياء وفتنتهم بالنصب .

وهذا فاسد^(١٢) ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَامِرٍ^(١٣) رَفَعَ ﴿ آيَةٌ ﴾ وَلَمْ يَنْصِبْهَا كَمَا
نَصَبَ مَنْ قَرَأَ ﴿ ثُمَّ لَوْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ ﴾ بِالتَّاءِ وَنَصَبَ الْفِتْنَةَ .
فَالصَّحِيحُ^(١٤) فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ إِذَا رَفَعَ ﴿ آيَةٌ ﴾ بـ « كان »

(١٢) سبقه إلى التنبيه على سهو أبي علي ههنا أحد أصحاب أبي علي ، وهو أبو
القاسم عبيد الله بن محمد بن جرير الأسدي الموصلي (ت ٣٨٧ هـ) ، انظر
ترجمته ومصادرها في إنباه الرواة ١٥٤ / ٢ (ط ٢) .

فقد كتب بهامش المخطوطة خش ٤٠ / ٣٠ / ١ ههنا ما نصه : « ابنُ جرير :
هذا التعليل فيه إغفال ، وذلك أنه إذا رفع ﴿ أَنْ يَعْلَمُوا ﴾ بـ ﴿ تَكُنْ ﴾ احتاج أن
ينصب ﴿ آيَةٌ ﴾ ، وليست قراءة ابن عامر بنصب آية . وكان يسوغ هذا لو
جرى ﴿ تَكُنْ ﴾ بالتاء ، و﴿ آيَةٌ ﴾ بالنصب ، فيكون مثل ﴿ ثُمَّ لَوْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ
إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ اهـ .

وأغلب الظن أن الجامع قرأ كلام ابن جرير في هامش هذه المخطوطة أو في
نسخة اشتملت عليه .

(١٣) في ط : وهذا فاسد لابن عامر ، وهو خطأ من الناسخ .

وقال في كشف المشكلات ٩٩٥ في تعليل أبي علي قراءة ابن عامر :
« فلا يصلح هذا التعليل تعليلاً لابن عامر ، لأن ابن عامر رفع ﴿ آيَةٌ ﴾ »
اهـ .

(١٤) عندك أيها الشيخ الجامع وعند من وافقك ، وما هو بصحيح . فهو مبني على
جعل ﴿ آيَةٌ ﴾ نكرة مختصة بالحال التي كانت صفة لها فصارت حالاً لتقدمها
عليها ، وهو قول باطل . فالنكرة المختصة بالصفة إذا تقدمت صفتها عليها
عادت نكرة غير مختصة لا يجوز الابتداء بها . فإذا قلت : كان رجلٌ من بني =

لَا خِصَاصَ بِهَا بِقَوْلِهِ ﴿لَمْ﴾ ، و﴿أَنْ يَعْلَمُ﴾ خَبَرُهُ (١٥) .

* * *

= تميم الضيف = لم يجز أن تقول : كان من بني تميم رجلاً الضيف ، تريد أن تجعل الظرف « من بني تميم » لغواً حالاً من تقدم الصفة على موصوفها النكرة ، لأن « رجل » الآن نكرة غير مختصة لتقدم تابعها (صفتها) عليها . فلا يصح إذاً تصحيح الجامع .

وقول أبي علي ومن وافقه ظاهر التكلف والتمثّل ، ولا مسوغ لإضمار القصة ، وإنما قال ذلك من قاله ليتخلص من جعل النكرة اسم تكن والمعرفة خبرها ، وانظر الكشف ٣/ ٣٤٠ .

وَحَمَلُ قِراءة ابن عامر على أن تكون ﴿ءَايَةٌ﴾ اسم تكن - وهو ما ذهب إليه الفراء والزجاج ومن وافقهما ، وأجازه الأخفش ونصّ على ضعفه ، واستبعده النحاس - أحسن عندي من تمثّل إضمار ضمير القصة في قول أبي علي ومن وافقه . انظر أقوالهم في الحاشية (٤) . وهو قول من كان مذهبه إجازة الإخبار بالمعرفة عن نكرة في هذا الباب ، انظر الحاشية (٤) .

على أَنَّ ظاهر قراءة ابن عامر أن ﴿ءَايَةٌ﴾ اسم ﴿تَكُنْ﴾ و﴿لَمْ﴾ خبره مقدماً عليه ، وقوله ﴿أَنْ يَعْلَمُ﴾ بدل من ﴿ءَايَةٌ﴾ ، وأجيز أن يكون خبر مبتدأ مضمّر ، انظر الدر المصون ٨/ ٥٥٣ ، والمغني ٥٩١ ، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٧/ ٢٧ .

(١٥) في صل : خبر ، وأثبت ما في ط .

[٧٣] مسألة في سورة النمل . قال في قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ مِّنْ فِرْعَ يَوْمٍ مِّدٍ ءَامِنُونَ ﴾ [سورة النمل ٨٩/٢٧] ، قال ^(١) : « يَجُوزُ فِيمَنْ نَوَّنَ ^(٢) قَوْلَهُ سَبْحَانَهُ ﴾ مِّنْ فِرْعَ فِي انْتِصَابٍ « يَوْمَ » ثَلَاثَةُ أَضْرَبٍ :
أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مُنْتَصِبًا بِالمَصْدَرِ ، كَأَنَّهُ : وَهُمْ [مِنْ] ^(٣) أَنْ يَفْرَعُوا يَوْمَئِذٍ .

وَالْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِّ « يَوْمَ » ^(٤) لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَحْدَاثِ تُوصَفُ بِأَسْمَاءِ الزَّمَانِ .

قُلْتُ : [الصَّوَابُ] ^(٥) : صِفَةً لِّ (فِرْعَ) ^(٦) ، دُونَ « يَوْمَ » ، وَهُوَ سَهْوٌ .

(١) في الحجة ٤٠٩/٥ .

(٢) قرأ ﴿ مِّنْ فِرْعَ ﴾ بالتثنية عاصم وحزمة والكسائي ، وقرأ الباقر ﴿ مِّنْ فِرْعَ يَوْمَئِذٍ ﴾ مضافاً بغير تنوين ، انظر السبعة ٤٨٧ ، وكشف المشكلات ١٠١٧ .
(٣) زيادة من مطبوعة الحجة عن أحد أصليها (ط) ، وهو ثابت في خش ١/٢٠/٤١ .

(٤) قوله « صفة ليوم » كذلك هو في المخطوطة الجليلة المنسوخة عن أصل الشيخ أبي علي خش ١/٢٠/٤١ ، وفي أحد أصلي المطبوعة (المخطوطة م) .
والظاهر أن مصلحاً أصلحها فجعلها « صفة لفِرْعَ » ، ف وقعت كذلك في ثاني أصلي المطبوعة (المخطوطة ط) وعنها أثبتت في المطبوعة ، وفيما نقله صاحب مجمع البيان ٤٣٢/٧ عن الحجة .

(٥) زيادة مني .

(٦) هذا استدراك صحيح .

[٧٤] [مسألة في] ^(١) سُورَةِ صَ . قال في قَوْلِهِ تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا
بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ [سورة ص ٣٨/٣٣] فِيمَنْ هَمَزَ ^(٢) ، قال ^(٣) : « فَأَمَّا وَجْهُ
الْقِيَاسِ فَإِنَّ ^(٤) الهمزة ^(٥) لَمَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الضَّمَّةِ حَاجِزٌ صَارَتْ ^(٦)
كَأَنَّهَا عَلَيْهَا ، فَهَمَزَهَا ^(٧) » .
قُلْتُ : [الصَّوَابُ] ^(٨) : [فَأَمَّا] ^(٩) وَجْهُ الْقِيَاسِ فَإِنَّ ^(١٠) الواو . وقَوْلُهُ
« فَإِنَّ ^(١١) الهمزة » فاسِدٌ ^(١٢) .

-
- (١) زيادة مني .
(٢) وهو قبل عن ابن كثير وحده ، انظر السبعة ٥٥٣ . وروي عن قبل بغير همز ، وروي
عنه ﴿ بالسُّوقِ ﴾ بواو بعد الهمزة ، انظر جامع البيان ٦٥٥ ، والنشر ٣٣٨/٢ .
(٣) في الحجة ٦٩/٦ .
(٤) في ط : قال فإن ، بإقحام قال .
(٥) في مطبوعة الحجة عن المخطوطة ط (= خم ٢٠٣/٤) : فإن هذه الهمزة ،
ولم ينبه الناشر على اختلاف النسختين ههنا . وفي المخطوطة خش ١/٨/٤٤
كما نقل الجامع بغير « هذه » ، وكذا في المخطوطة م (= خك ٢٧/٧) .
(٦) في النسختين : صار ، والصواب من مطبوعة الحجة والمخطوطة خش .
(٧) بهامش صل ما نصه : « يعني كانت الضمة على الواو فهمز » اهـ وكان فيه
« كان الضمة » .

- (٨) زيادة مني .
(٩) زيادة من لفظ أبي علي السالف قبل قليل .
(١٠) في النسختين : فلأن ، وهو خطأ صوابه ما أثبت .
(١١) في ط : فلأن ، وهو خطأ .
(١٢) هذا استدراك صحيح .

[٧٥] مسألة^(١) . قال في قوله تعالى : ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾
[سورة ص ٥٨/٣٨] قال^(٢) : « وَمَنْ أَفْرَدَ^(٣) ، فقال ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾
ف « أَخْرُ » يَرْتَقِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ فِي قَوْلِ سَيُوبِهِ ، وفيه ذِكْرٌ مَرْفُوعٌ عِنْدَهُ ،
وبالظَّرْفِ فِي قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ ، ولا ذِكْرَ فِي الظَّرْفِ لَارْتِفَاعِ الظَّاهِرِ بِهِ .
قُلْتُ : هذا مِنْ أَفْحَشٍ مَا سَقَطَ^(٤) مِنْ « الْحُجَّة » ، ولم يَنْتَبِهْ لَهُ الرَّبِيعِيُّ^(٥)

(١) كذا وقع في النسختين بتقديم الكلام في هذه الآية : ٥٨ ، على الكلام في
الآية : ٤٦ الآتي برقم ٧٦ .

(٢) في الحجة ٨٠/٦ ، وخش ٤٤/١٥ - ٢ .

(٣) وهم غير أبي عمرو من السبعة ، فقرأ ﴿وَأَخْرُ﴾ جمعاً ، انظر السبعة ٥٥٥ ،
وكشف المشكلات ١١٥٣ .

(٤) قوله « سقط » غريب ، فلا سقط ههنا ، بل سَهُوٌ . وقد نبّه الجامع على هذا
السهو في الجواهر ٥٣١ ، فقال : « وسها الفارس ، فقال : ومن رفع
بالابتداء ، ولا يرفع هذا أحد بالابتداء » اهـ ، وقال فيه ٥٣٨ عقب ما نقله عن
أبي علي في التذكرة في ارتفاع الاسم بالظرف : « هذا كلام » فأ « ، وقد ناقض
في قوله ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾ ، وزعم أنه على الخلاف » اهـ . والفارس
أبو علي ، و « فأ » رمز له انظر المسألة ٣ ح ٥٩ والمسألة ١٦ ح ٥ .

فإن هذا من أبي علي إلا سَهُوٌ ، وما هو بسقط ولا فاحش ، بله أن يكون
أفحش ما سقط من الحجة .

(٥) أبو الحسن علي بن عيسى الرَّبِيعِيُّ صاحب أبي علي (ت ٤٢٠ هـ) ، انظر
ترجمته ومصادرهما في إنباه الرواة ٢/٢٩٧ (ط ٢) . ومخطوطة مكتبة مراد ملا =

ولا غَيْرُهُ مِنْ تَلَامِيذِهِ^(٦) . وَالصَّحِيحُ^(٧) أَنْ يُقَالَ : وَمَنْ أَفْرَدَ فَقَالَ ﴿وَأَخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾ فـ « أَزْوَاجٌ » يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ فِي قَوْلِ سَيَبُويه ، وفيه^(٨) ذِكْرُ مَرْفُوعٍ عِنْدَهُ ، وَبِالظَّرْفِ فِي قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ^(٩) ، وَلَا ذِكْرُ فِي الظَّرْفِ . فَهَذَا تَصْحِيحُ اللَّفْظِ فِي الْكِتَابِ^(١٠) .

ثُمَّ هُوَ سَهْوٌ^(١١) مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى بَعْدَ التَّصْحِيحِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ ﴿وَأَخَرُ﴾^(١٢) بِالْإِبْتِدَاءِ جَرَى قَوْلُهُ ﴿مِنْ شَكْلِهِ﴾ خَبَرًا^(١٣) لَهُ ، فَيَرْفَعُ مَا بَعْدَهُ بِالِاتِّفَاقِ ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ فِي دَارِهِ عَمْرُو^(١٤) . وَقَدْ تَقَدَّمَ^(١٥) مِثْلُ هَذَا .

= بإستانبول - وهي التي رمز لها محققو مطبوعة الحجة بـ « ط » - رواية أبي اليمن

الكندي بسنده عن الربيعي عن أبي علي ، انظر مقدمة تحقيق الحجة ١٨/١ - ٢٢ .

(٦) ومنهم أبو الفضل العباس بن أحمد بن أبي مؤاس (ت ٤٠١ هـ) ناسخ النسخة الجلييلة « خش » عن أصل شيخه أبي علي ، وهو من أصحاب أبي علي والسيرافي ، وفي طبقة ابن جني ، انظر معجم الأدباء ٤/ ١٤٨١ .

(٧) هو كما قال ، وهو استدراك صحيح .

(٨) في ط : وفي الظرف .

(٩) قوله « وبالظرف في قول أبي الحسن » ليس في ط .

(١٠) كتاب الحجة .

(١١) هو كما قال .

(١٢) كما وقع في لفظ أبي علي : « فأخر يرتفع بالابتداء . . . » اهـ .

(١٣) في ط : خبر ، وهو خطأ .

(١٤) بهامش صل ما نصه : « لأن الجار والمجرور إذا كان خبر ابتداء ، أو صفة

موصوف ، أو حال ذي حال = يرتفع ما بعده به على الاتفاق » اهـ .

(١٥) انظر المسألة ٥٧ ص ٢٥٤ ح ٨ ، والمسألة ٣ ص ٢٢ ح ٦ ، والتعليق على

المذهبيين ثمة .

[٧٦] مسألة . قال ^(١) في قوله تعالى ^(٢) : ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ [سورة ص ٤٦/٣٨] في قراءة نافع ^(٣) : « وَمَنْ نَصَبَ ^(٤) فقال ﴿ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ ^(٥) أضاف ^(٦) ، فقال ←

(١) في الحجة ٧٤/٦ .

(٢) « تعالى » ليس في ط .

(٣) وحده من السبعة ، وقرأ الباقر بالتثنية ، انظر السبعة ٥٥٤ ، وكشف المشكلات ١١٤٨ . ورؤي عن الحلواني عن هشام عن ابن عامر مثل نافع ، انظر جامع البيان ٦٩٥ ، والنشر ٣٦١/٢ .

(٤) لفظ أبي علي في مطبوعة الحجة عن أصلها ، وخش ١/١١/٤٤ : « فأما من أضاف فقال ﴿ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ . . . اهـ ، وكذا وقع فيما نقله الجامع في الجواهر ٤٦٥ عن الحجة . وكلام أبي علي هذا في توجيه قراءة من أضاف .

(٥) كان في النسختين « ذكر » ، وكذا في مطبوعة الحجة عن أصلها . وأثبت ما في خش ١/١١/٤٤ ، والجواهر ٤٦٥ ، وهو لفظ الآية .

(٦) في ط : من ، بلا الواو .

(٧) وقال في كشف المشكلات ١١٤٩ : « وفي الحجة سهو عند قوله « ومن أضاف » فكتب موضع أضاف « نَصَبَ » ، ولم يصلحه الربيعي ولا البصري » اهـ والربيعي سلف ذكره في المسألة ٧٥ ص ٣١٩ وانظر ح ٥ منها ، والبصري هو أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصري (ت ٤٠٥ هـ) قرأ على أبي علي والسيرافي ، انظر بغية الوعاة ٩٥/٢ ، وإنباه الرواة ١٧٥/٢ ومصادر ترجمته ثمة . =

﴿بِخَالِصَةِ ذِكْرِي الدَّارِ﴾^(٨) . وهي قِرَاءَةٌ نَافِعٍ .

= وقد وقع قول أبي علي « ومن أضاف » صحيحاً في نسخ الحجة التي وقفت عليها ، وفيما نقله الجامع نفسه في الجواهر عن الحجة ، انظر الحاشية (٤) ، فلا وجه لهذا الاستدراك .

(٨) لا سهو في كلام أبي علي كما ترى ، فلفظه في كتابه « ومن أضاف » . وأكبر الظن أن الجامع سها عن موضع السهو في كلام أبي علي ، وهو في أثناء كلامه في قراءة من نَوَّن لا في قراءة من أضاف .

فقد أجاز أبو علي في ﴿ ذِكْرِي ﴾ في قراءة من قرأ ﴿ بِخَالِصَةِ ﴾ بالتنوين وجهين : أولهما : أن تكون ﴿ ذِكْرِي ﴾ مجرورة بدلاً من « خالصة » .

وثانيهما : أن تكون « خالصة » مصدراً ، و﴿ ذِكْرِي ﴾ منصوبة به على المفعولية . فقال أبو علي : « ويقوي هذا الوجه [وهو نصب ذكرى بالمصدر خالصة] ما روي من قراءة الأعمش : ﴿ بِخَالِصَتِهِمْ ذِكْرِي الدَّارِ ﴾ فهذا يقوي النصب ، ويقوي أَنَّ من نصب خالصة أعملها في ذكرى الدار ، كانه : بأن أخلصوا تذكير الدار » اهـ . هذا لفظه في خش والمطبوعة ، لكن في المطبوعة عن المخطوطة ط (= خم ٢٠٧/٤) - ولم ينه الناشر على اختلاف النسختين هنا - « ويقوي ذلك أَنَّ » بإقحام ذلك ، وهي مخلة ، ولم يقع ذلك في المخطوطة م (= خك ٢٠/٧) . وفي خش والمطبوعة : « أعملها في الدار » بإسقاط لفظ « ذكرى » ، وهو مغلّ .

فإذا كان كذلك في أصل أبي علي - وهو عندي كذلك - كان سهواً من أبي علي .

وقول أبي علي ههنا : « ويقوي أَنَّ من نصب » سهو ، وصوابه « من نَوَّن » ، فأتى لخالصة أن تنصب وهي متصلة بالباء الجارة ؟ هذا موضع السهو في كلام أبي علي بل السهوين . ثم كان غريباً أن يقع لفظ أبي علي في =

= الموضوعين صحيحاً : « ويقوّي أنّ من نوّن خالصة أعملها في ذكرى الدار »
فيما نقله الجامع في الجواهر ٤٦٣ - ٤٦٥ من الحجة .

وهذا موضع دون تفسيره خرط القتاد . فكيف وقع فيما نقله الجامع من
الحجة في الجواهر ٤٦٥ قول أبي علي « ومن أضاف فقال » في توجيه قراءة من
أضاف على الصواب كما وقع في نسخ الحجة التي بين أيدينا ، وكيف وقع
فيما نقله هنا وفي كشف المشكلات « ومن نصب فقال » فاتهمه فيهما
بالسهو ؟ ثم كيف وقع قول أبي علي « ومن نوّن » على الصواب فيما نقله في
الجواهر ٤٦٣ عن الحجة ، وقد وقع في مخطوطات الحجة التي بين أيدينا
« ومن نصب » ؟ لست أدري .

هذا ، وكنت فيما علقتة على كشف المشكلات ١١٤٩ قد وافقت الجامع
على أن الصحيح « أضاف » ولم أتنبه على سياق كلام أبي علي أنه في توجيه
قراءة من نون فلا موضع فيه لأضاف ، والصواب « ومن نوّن » .

يريد أبو علي أنّ قراءة الأعمش ﴿ بخالصةم ذكرى الدار ﴾ - وخالصة فيه
مصدر مضاف إلى فاعله في المعنى ، وذكرى مفعول به للمصدر - تقوّي وجه
نصب ﴿ ذكّري ﴾ بقوله ﴿ بخالصة ﴾ ، وهو مصدر منون ، وتقديره مضافاً :
بإخلاصهم ذكرى الدار = وتقوي أيضاً أن يكون من نوّن ﴿ بخالصة ﴾ قد أراد
هذا الوجه ، وهو نصب ذكرى بخالصة ، لا وجه كونها بدلاً من خالصة
مجزوراً .

الصواب إذاً « ومن نوّن » ، وليس لأضاف ههنا في قراءة غير نافع بالتنوين
محل ولا وجه .

[٧٧] مسألة في سُورَةِ حَم السَّجْدَةِ^(١) . قال^(٢) في قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا﴾ [سورة فصلت ٤١/٤٤] : « هذه الآية في الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى^(٣) : ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾ * فَقَرَأُوا عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة الشعراء ٢٦/١٩٨ - ١٩٩] .

قُلْتُ : انْظُرْ قَوْلَ أَبِي عَلِيٍّ^(٤) « وهذه الآية في الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾ » فَإِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِأَنَّ^(٥) قَوْلَهُ ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾ [في الآية]^(٦) ضِدُّ قَوْلِهِ : ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا﴾ من

(١) هي سورة فَصَّلَتْ .

(٢) في الحجة ١٢٢/٦ .

(٣) زيادة من ط .

(٤) كأنَّ أبا عليٍّ في جعله آية سورة فصلت في المعنى كآية سورة الشعراء = يقول بقول قتادة في تأويلها : « لو أنزل الله أعجمياً كانوا أحسنَّ الناس به لأنهم لا يعرفون العجمية » اهـ عن تفسير الطبري ١٧/٦٤٧ .

وقد ردَّه الطبري ، قال : « لا وجه له ، لأنه وجَّه الكلام إلى أن معناه : ولو نزلناه أعجمياً ، وإنما التنزيل : ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾ يعني : ولو نزلنا هذا القرآن العربيَّ على بهيمة من العُجَم أو بعض ما لا يفصح . ولم يقل : نزلناه أعجمياً ، فيكون تأويل الكلام ما قاله » اهـ وانظر روح المعاني ١٧٠/١٧١ - ١٧١ .

(٥) هذا استدراك صحيح .

(٦) زيادة من ط .

حيث^(٧) كان قوله ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ بِمَعْنَى﴾ : لَوْ نَزَّلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ الْعَرَبِيَّ الْمُبِينَ عَلَى أَعْجَمَ مِنَ الْبَهَائِمِ أَوْ غَيْرِهِ لَمَّا آمَنُوا بِهِ لَعُلَّوْهُمْ فِي الصَّدِّ وَعُتُّوهُمْ فِي الْجَحْدِ = أَوْ عَلَى رَجُلٍ أَعْجَمَ اللِّسَانَ^(٨) .

قال^(٩) في هذا الفصل : « فَأَمَّا قَوْلُهُ ﴿أَعْجَمِي وَعَرَبِي﴾^(١٠) ←

(٧) في ط : في الآية قلناه قرآنًا أعجمياً من حيث ، كذا وقع ؟ .
(٨) قوله « أَوْ عَلَى رَجُلٍ أَعْجَمَ اللِّسَانَ » كذا وقع في صل ، وفي العبارة اضطراب : فسياق الكلام : عَلَى أَعْجَمَ مِنَ الْبَهَائِمِ أَوْ غَيْرِهِ . . . أَوْ عَلَى رَجُلٍ أَعْجَمَ اللِّسَانَ » فقوله في آخر كلامه « أَوْ عَلَى رَجُلٍ أَعْجَمَ اللِّسَانَ » داخل في قوله قبل « أَوْ غَيْرِهِ » .

وفي ط : وَعُتُّوهُمْ فِي فِيمَنْ فَتَحَ أَنْ أَعْجَمَ اللِّسَانَ ، كذا وقع .
(٩) كتب تحته في صل : أَبُو عَلِي . وانظر الحجة ١٢٢/٦ .
(١٠) سياق التلاوة : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾ .
وقوله « أَعْجَمِي » رسم في النسختين بهمزة واحدة ، وكذا رسم في مطبوعة الحجة ، وفي مجمع البيان ٢٩/٩ عن الحجة .

والوجه أن يرسم بهمزتين على الاستفهام لأن ابن مجاهد لم يذكر في السبعة ٥٧٦ عن أحد من السبعة القراءة بهمزة واحدة على الخبر ، فلم يذكر ذلك أبو علي أيضاً = ولقول أبي علي : « وقوله أَعْجَمِي وَعَرَبِي عَلَى وَجْهِ الْإِنْكَارِ مِنْهُمْ لِذَلِكَ » اهـ فهو استفهام على وجه الإنكار ، وانظر مجمع البيان ٢٩/٩ ؛ فرسمتها على قراءة حفص بتسهيل الهمزة الثانية .

وقد رويت القراءة بهمزة واحدة على الخبر من بعض الطرق عن هشام عن ابن عامر وقبل عن ابن كثير باختلاف عنهما ، انظر النشر ٣٦٦/١ وفيه ذكر مذاهبهم في الهمزتين المجتمعيتين في كلمة ، وانظر جامع البيان ٧٠٨ - ٧١٠ . ٢٠٨ - ٢١٦ .

[سورة فصلت ٤٤/٤١] فَاَلْمَعْنَى الْمُنَزَّلُ عَلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَالْمُنَزَّلُ عَرَبِيٌّ^(١١) ؟
قُلْتُ : لَوْ قَالَ : الْمُنَزَّلُ عَلَيْهِ عَرَبِيٌّ وَالْمُنَزَّلُ أَعْجَمِيٌّ^(١٢) ؟ ←

(١١) هذا ما في المخطوطة م (= خك ٩٠/٧) ، وفي مطبوعة الحجة عن المخطوطة ط (= خم ٢٠٤/٤) : المنزل عليه أعجمي وعربي ، بإسقاط « المنزل » ولم ينه الناشر على اختلاف النسختين هنا ، وقد قال أبو علي بعده « يرفع كل واحد منهما بأنه خبر مبتدأ محذوف » اهـ . وقد سقطت الورقة التي فيها هذا الكلام من مصورة المخطوطة خش .

(١٢) في ط : عجمي ، وهو خطأ . ووقع فيما نقله صاحب مجمع البيان ٢٩/٩ عن الحجة : « فالمعنى المنزل أعجمي والمنزل عليه عربي » اهـ وهو ما رآه الجامع أحسن بتقديم المنزل عليه على المنزل عند الجامع ، وهما سواء . والظاهر أن صاحب مجمع البيان أصلح هذا الموضع من الحجة أو نقل عن نسخة أصلح فيها .

وفي تفسير الطبري ٤٤٧/٢٠ عن سعيد بن جبير : لو كان هذا القرآن أعجمياً لقالوا : القرآن أعجمي ومحمد عربي ؟ وفيه روايات أخر عنه ، وانظر مجمع البيان ٢٩/٩ ، والدر المصون ٥٣٠/٩ ، وروح المعاني ٥٢١/٢٤ .

فإن صحَّ أنه هكذا في أصل الشيخ أبي علي « المنزل عليه أعجمي والمنزل عربي » - ويوشك أن يكون صحيحاً - كان سهواً من الشيخ صوابه ما في مجمع البيان أو ما قاله الجامع لأن « المنزل » - وهو القرآن - هو الذي أخبر عنه بقوله « أعجمي » لو جعله الله سبحانه أعجمياً ، أي : « لو جعلنا هذا الكتاب الذي تقرأه على الناس بغير لغة العرب لقالوا : هلا بيئت بلسان العرب حتى نفهمه ، أكتاب أعجمي ونبي عربي ، وهذا استفهام على وجه الإنكار ، والمعنى أنهم كانوا يقولون : المنزل عليه عربي والمنزل أعجمي ؟ » اهـ عن مجمع البيان باختصار في بعضه .

لَكَانَ أَحْسَنَ (١٣) .

* * *

(١٣) ليس لفظ أبي علي صحيحاً فيكون ما قاله الجامع أحسن منه ، بل هذا هو الصواب ، وقد سها أبو علي فيما قال ، انظر الحاشية السالفة .

وبهامش صل ما نصه : « يعني محمداً ، والمنزل أعجمي ، وهذا أحسن لأننا نعلم حقيقة أن محمداً عربي » اهـ وكأنه تعليق من المؤلف على هذا الموضع من كلامه .

وبعد قوله « أحسن » في ط : « إنما هو على قراءة (نافع) ، وقد تقدم » كذا وقع ؟ وكأنه حاشية أدخلت في المتن ، حاشية قيدها بعضهم بحذاء قوله قبل قليل : « فأما قوله ﴿ أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾ . . » الذي وقع في النسختين « أعجمي » بهمزة واحدة ، فكتب صاحب الحاشية ، « إنما هو على قراءة نافع » يريد أنه ليس بهمزة واحدة على الخبر ، ولا أدري لم اقتصر على قراءة نافع ، ولم يقرأ أحد من السبعة بهمزة واحدة على الخبر إلا هشام عن ابن عامر وقنبل عن ابن كثير باختلاف عنهما . وقراءة نافع بهمزتين كباقي السبعة لكنه يدخل ألفاً بينهما في رواية قالون عنه ، واختلف عن ورش عنه ، فروي عنه إبدال الثانية ألفاً وتسهيلها بين بين ، انظر المصادر المذكورة في الحاشية (١٠) . وأما قوله « وقد تقدم » فكذا وقع ، ولم يتقدم من ذلك شيء .

[٧٨] مسألة^(١) [في سُورَةِ الشُّورَى في قَوْلِهِ^(٢)] : ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي
جِبَابٍ﴾^(٣) [سورة الشورى ٥١/٤٢] قَدْ تَقَدَّمَ^(٤) .

* * *

-
- (١) ليست هذه المسألة في ط .
(٢) زيادة مني .
(٣) الكلام عليها في الحجة ١٥٦/٦ .
(٤) في أثناء المسألة ٣٨ ص ص ١٧٥ - ١٧٩ وبسط التعليق ثمة ، وألم بشيء منها
في أثناء المسألة ٦٢ ص ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

[٧٩] مسألة في سُورَةِ الزُّخْرُفِ . قال في قَوْلِهِ تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [سورة الزخرف ٣٩/٤٣] = قال^(١) : « فَأَمَّا ﴿ الْيَوْمَ ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تعالى ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ ﴾^(٢) = فَمُتَعَلِّقٌ بِالنَّفْعِ ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ ظَرْفٌ مِنَ الزَّمَانِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ آخَرُ^(٣) مِنْهُ^(٤) ، وَلَا يَصِحُّ بَدَلُ ﴿ إِذْ ﴾ مِنْ ﴿ الْيَوْمَ ﴾^(٥) ، وَلَكِنَّ الظَّرْفَ الَّذِي هُوَ « إِذْ » ←

(١) في الحجة ١٥٦/٦ .

(٢) هنا آخر ما انتهى إلينا من المخطوطة ط . والجزء الذي يشتمل على هذا

الموضع من مخطوطة الحجة « خش » فما بعده إلى آخر الحجة لم ينته إلينا .

(٣) بهامش صل ما نصه : « وهو قوله ﴿ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ » اهـ .

(٤) لا يعمل الفعل الواحد في ظرفين متفقين كما لا يتعدى بحرفي جر متفقين

إلا أن يكون الثاني تابعاً للأول بدلاً أو معطوفاً ، انظر المغني ١١٣ - ١١٤ ،

وشرح بانث سعاد ١٥ ، وحاشية البغدادي عليها ١/٣٥٤ - ٣٦٠ .

(٥) لأنهما ظرفان متغايران : اليوم ظرف حال ، وإذ ظرف ماض عند من جعلها

على موضوعها .

وتحيّل ابن جني ومن وافقه لإبدال إذ من اليوم بأنّ الدار الآخرة لما كانت

تلي الدار الدنيا بلا وقفة ولا فصل صار الوقتان على تباينهما وتنائيهما كالوقتتين

المقترنين الدانين المتلاصقين = وأنّ هذا ما استقر بينه وبين أبي علي مع

المباحثة ، انظر الخصائص ١٧٤/٢ - ١٧٥ و ٢٢٢/٣ . وأجاز وجه البديل

الزمخشري في الكشف ٢٥٦/٤ ، وابن الحاجب (انظر المغني ٥٧٢) . وهو

وجه متكلف لا يصح ، وما قيل في تأويله إنما تكلفوه ليتخلصوا من تغاير

الظرفين ، فلم ينفعهم ذلك ، وانظر البحر ١٧/٨ ، والدر المصون =

يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى ، كَأَنَّهُ : لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ اشْتِرَاؤُكُمْ أَمْسٍ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ
بِالاشْتِرَاكِ^(٦) لِأَنَّ الْمَوْصُولَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ^(٧) .

قُلْتُ : فَعَلَى تَقْدِيرِ أَبِي عَلِيٍّ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْاشْتِرَاكِ مَرَّتَيْنِ : اشْتِرَاؤُكُمْ
فِي الظُّلَمِ وَقَعَ أَمْسٍ ، وَاشْتِرَاؤُكُمْ فِي الْعَذَابِ كَائِنُ الْيَوْمَ ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ : وَلَنْ
يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ اشْتِرَاؤُكُمْ أَمْسٍ فِي الظُّلَمِ ، وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ اشْتِرَاؤُكُمْ فِي
الْعَذَابِ الْآنَ . وَفِي هَذَا التَّقْدِيرِ نَظَرٌ^(٨) .

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّ « إِذْ » ههنا سَلَبَ الظَّرْفِيَّةَ^(٩) وَصَارَ كـ « أَنْ »

= ٥٩١ / ٩ - ٥٩٢ .

(٦) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ أَتَنْكُرُونَ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ وَلَا يَعْمَلُ مُشْتَرِكُونَ فِي إِذْ « لِأَنَّ
مَعْمُولَ خَبَرِ الْأَحْرَفِ الْخَمْسَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا ، وَلِأَنَّ مَعْمُولَ الصَّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ
عَلَيْهَا الْمَوْصُولُ ، وَلِأَنَّ اشْتِرَاؤَهُمْ فِي الْآخِرَةِ لَا فِي زَمَنِ ظَلَمِهِمْ » اهـ عَنْ ابْنِ
هَشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ ١١٤ .

(٧) الْمَوْصُولُ وَالصَّلَةُ كَاسْمٍ وَاحِدٍ لَا يَتَقَدَّمُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الصَّلَةِ
أَوْ بَعْضِهَا عَلَى الْمَوْصُولِ ، انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٣ / ١٩٧ - ١٩٨ ، وَالْهَمْعَ
١ / ٣٠٢ - ٣٠٣ ، وَكَشَفَ الْمَشْكَلَاتِ ٨٧٠ ، وَالْمَصَادِرَ الْمَذْكُورَةَ ثَمَّة .

(٨) بَلْ هُوَ تَقْدِيرٌ مُتَكَلِّفٌ فَاسِدٌ ، لِأَنَّ اشْتِرَاؤَهُمْ فِي الْآخِرَةِ لَا فِي زَمَنِ ظَلَمِهِمْ
كَمَا قَالَ ابْنُ هَشَامٍ ، انْظُرْ ح ٦ .

(٩) قَوْلُهُ سَلَبَ الظَّرْفِيَّةَ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ يَرِيدُ أَنْ إِذْ فِي الْآيَةِ حَرْفٌ لِلتَّعْلِيلِ .

وَمَجِئُهَا حَرْفًا لِلتَّعْلِيلِ عَزَاهُ السَّهْلِيُّ فِي الرُّوُضِ الْأَنْفِ ١ / ٢٨٦ إِلَى
سَيَبَوِيهِ ، قَالَ : « إِذْ بِمَعْنَى أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ ، كَذَا قَالَ سَيَبَوِيهِ فِي سَوَادِ الْكِتَابِ »
اهـ ، وَقَالَ فِي نَتَائِجِ الْفِكْرِ ١٣٥ - وَعَنْهُ فِي بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ ١ / ١٦٩ - ١٧٠ :
« فَقَدْ لَاحَظْتُ لَكَ قَرَبَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَنَّ الَّتِي لِلْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ ، وَلِذَلِكَ شَبَّهْتُهَا =

و « ما » المَصْدَرِيَّتَيْنِ = كان وَجْهًا^(١٠) . كَمَا جُعِلَ فِي بَابِ الشَّرْطِ
نَحْوُ « إِذَا »^(١١) ، وَقِيلَ فِي ﴿ إِذْ فَرَعُوا ﴾ [سورة سبا ٥١/٣٤] : إِنَّ مَعْنَاهُ :

= سببويه بها في سواد كتابه . وعجباً للفرسي كيف غاب عنه ذلك ، وجعلها
ظرفاً ثم تحيّل في إيقاع الفعل الذي هو النفع وسوقه إليها « اهـ وفي مطبوعة
النتائج « ما بينها » والصواب من البدائع ، وفي المطبوعتين « حيث » مكان
كيف ، وأثبت ما في أحد أصول البدائع .

ولمّا أصب ما عزاه إلى الكتاب فيه ، ولم ينقل لفظ سببويه أحد فيما أعلم .
وكونها هنا حرفاً للتعليل اختيار ابن مالك والرضي وابن هشام والسيوطي
وغيرهم ، انظر شرح الكافية ١/٢/٤٤٧ ، والارتشاف ١٤٠٤ ، والمغني
١١٣ ، والهمع ٣/١٧٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/١٤٩
فما بعدها ، وانظر إذ بمعنى أن فيه ١/١٥٢ .

(١٠) هذا هو الوجه والظاهر في الآية . فمعنى الآية : ولن ينفعكم اليوم أيها
العاشون عن ذكر الله في الدنيا إذ أشركتم فيها بربكم ولن يخفف عنكم من
عذاب الله اليوم اشتراككم فيه لأن لكل أحد منكم نصيبه الأوفر منه ، عن تفسير
الطبري ٥٩٩/٢٠ باختصار مواضع منه .

(١١) يريد أن « إذ » سلبت الظرفية وضمت إليها « ما » فصارت بمنزلة حرف واحد
مما يجازى به كـ « إن » . وهذا مذهب سببويه ومن وافقه ، قال سببويه عقب
ما ذكره مما يجازى به من الأسماء الظروف والأسماء غير الظروف : « ومن
غيرها إن وإذ ما . . . فتصير إذ مع ما . . . بمنزلة حرف واحد . . . » اهـ
انظر الكتاب ١/٤٣١ - ٤٣٣ ، وشرح الكافية ٢/٢/٩٠٧ ، والارتشاف
١٨٦٢ ، والمغني ١٢٠ ، والهمع ٤/٣٢١ .

وهي باقية على ظرفيتها عند المبرد في المقتضب ٢/٤٦ - ٤٨ (وفي كلامه
اضطراب) . وابن السراج في الأصول ٢/١٥٩ ، وأبي علي في الإيضاح
٣٣٢ .

إِذَا يَفْزَعُونَ (١٢) .

* * *

(١٢) تجيء « إذ » بمعنى « إذا » ، انظر الصاحبى ١٩٦ ، والمغنى ١١٣ ، والبحر ١٠١/٤ و ٤٧٤/٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٤٨/١ - ١٤٩ .
وإنكار السهيلي لذلك في الروض الأنف ٢٨٦/١ ليس بشيء .
وقيل : إذ في الآية على بابها ، وعُبر بلفظ الماضي ﴿ إِذْ فَرَعُوا ﴾ - وهو وقت البعث وقيام الساعة - لتحقيق وقوعه بالخبر الصادق ، عن البحر ٢٩٣/٧ بتصرف ، وانظر أمالي ابن الشجري ٤٩/٣ وغيره .
وبهامش صل ما نصه : « يعني أنه لما جاز أن يكون إذ بمعنى إذا فلذلك يجوز أن يكون ظرفاً وغير ظرف » اهـ .

[٨٠] مسألة [١/٧] في ﴿وَقِيلَ يَكْرَبُ﴾^(١) [سورة الزخرف ٨٨/٤٣] قال أبو علي^(٢) : وَجْهُ الْجَرِّ^(٣) في قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَقِيلَ يَكْرَبُ﴾ على قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَعِنْدُ عَلِمُ السَّاعَةِ﴾^(٤) [سورة الزخرف ٨٥/٤٣] أَي يَعْلَمُ السَّاعَةَ وَيُصَدِّقُ بِهَا وَيَعْلَمُ قِيلَهُ^(٥) . وَمَعْنَى « يَعْلَمُ قِيلَهُ » : أَي يَعْلَمُ أَنَّ الدُّعَاءَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ^(٦)

- (١) في صل هنا وفيما يأتي : قيله والتلاوة بالواو .
 (٢) في الحجة ١٥٩/٢ .
 (٣) قرأ بالجر عاصم وحمة والكسائي ، وقرأ الباقون بالنصب ، انظر السبعة ٥٨٩ ، وكشف المشكلات ١٢١٥ .
 (٤) سياق الآية : ﴿ . . . وَعِنْدُ عَلِمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ وَقِيلَ يَكْرَبُ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .
 (٥) فالتقدير : عنده علم الساعة وعلم قيله . قال في الإغفال ٣٧٥/١ : « إِنَّ بُعْدَ المعطوف من المعطوف عليه وتراخيه عنه لا يمنع من عطفه عليه وإتباعه إياه . ألا ترى أَنَّ الناس حملوا قوله تعالى ﴿وَقِيلَ يَكْرَبُ﴾ فيمن جرَّ على ﴿وَعِنْدُ عَلِمُ السَّاعَةِ﴾ وعلم قيله ، وليس بُعْدُ من المعطوف عليه وتراخيه عنه بأقلَّ من هذا » اهـ . فقوله « قيله » معطوف على « الساعة » ، وهو قول الفراء في معاني القرآن له ٣٨/٣ ، والزجاج في معاني القرآن له ٤٢١/٤ ، والنحاس في إعراب القرآن ٤/١٢٢ - ١٢٣ .

- (٦) وقال في كشف المشكلات ١٢١٦ : « وكان أبو علي يقول : وقيله يعني الدعاء إليه ، وليس بالوجه ، وقد تقدم في الاستدراك » اهـ يعني هذا الموضع من كتابه الذي بين يديك . وانظر ما يأتي من كلام الجامع في الاستدراك عليه والتعليق ثمة .

في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اَدْعُوْنِي اَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [سورة غافر ٤٠ / ٦٠] و ﴿ اَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ [سورة الاعراف ٥٥ / ٧] .

قُلْتُ : في قول أبي عليّ هذا نظّر^(٧) ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ في قَوْلِهِ : ﴿ وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ ، يَعُودُ إِلَى اللَّهِ ، لِأَنَّهُ سَبَّحَانَهُ هُوَ الْعَالِمُ بِوَقْتِ حُلُولِهَا ، وَإِنَّمَا التَّقْدِيرُ : وَعِنْدَهُ عِلْمُ وَقْتِ السَّاعَةِ^(٨) ؛ فَلَا يَتَوَجَّهُ [على هذا]^(٩) عَطْفُ ﴿ وَقِيلَهُ ﴾^(١٠) عَلَى ﴿ وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ ، لِأَنَّ الْهَاءَ فِي

(٧) قُلْتُ : بل قول الشيخ أبي علي في الحجة فاسد مبنيّ على جعل الهاء في ﴿ عنده ﴾ للرسول لقول أبي علي في تأويله : يصدّق بها ، ويعلم أن الدعاء مندوب إليه ، يعني الرسول ، ومحالّ إسناد ذلك إلى الله . وهو سهو من أبي عليّ ، وحاول الشيخ الطبرسي في نقله عن الحجة في مجمع البيان ١٠٤ / ٩ إصلاحه ، فلفظ أبي علي عنده : « يعلم الساعة ومن يصدق بها » فزاد « مَنْ » اجتهداً منه ، لكنه لم يستطع أن يصنع شيئاً بقوله « يعلم أن الدعاء مندوب إليه » .

والهاء في ﴿ عنده ﴾ لله تعالى كما نبّه الجامع فيما يأتي من كلامه ، لكنّه قصّر في البيان عنه .

(٨) قال الزجاج : ومعنى الساعة في كل القرآن : الوقت الذي تقوم فيه القيامة اهـ .

(٩) زيادة من الجواهر ٤٩١ . أي على هذا التقدير الذي قدره أبو علي أن معنى يعلم قيله : يعلم أن الدعاء مندوب إليه ، فلا يتوجه على هذا التقدير عطف وقيله على الساعة .

(١٠) قوله : « في قول أبي علي هذا نظر . . . فلا يتوجه [على هذا] عطف وقيله » كرره الجامع في الجواهر ٤٩١ ، وبعد هذا فيه : « على موضع الساعة على معنى ما قال أبو علي : ويعلم قيله أي يعلم أن الدعاء مندوب إليه ، لأنَّ =

﴿وَعِنْدَهُ﴾ لله^(١١) . فالأشبه أن يكون : ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ [سورة الزخرف ٨٦/٤٣] ﴿وَقِيلَ﴾ أي قِيلَ الْحَقَّ^(١٢) .

وكذلك النَّصْبُ مَحْمُولٌ عَلَى ﴿يَعْلَمُونَ﴾ أي يَعْلَمُونَ الْحَقَّ وَقِيلَ الْحَقَّ^(١٣) .

= هذا مما الأشبه به أن يكون من صفة الرسول « اهـ . وهو استدراك صحيح ، وعبارته في الجواهر أحكم وأجود من عبارته هنا في الاستدراك .

(١١) والهاء في قيله للرسول ، أي وقيل النبي - ﷺ - يشكو قومه إلى ربه : ﴿يَرْبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ انظر تفسير الطبري ٦٦٤/٢٠ وغيره .

(١٢) عطف ﴿وَقِيلَ﴾ على ﴿بِالْحَقِّ﴾ هو قول علي بن عيسى الرمانى ، عزاه إليه الجامع في الجواهر ٦٤٤ ، ولم ينته إلينا من تفسير الرمانى إلا قطعة منه ، انظر الرمانى النحوي (ص ٩٦) . وقد سقط من كلامه في الجواهر ما ضَعَفَ فيه قول الرمانى وآخره ما يقتضيه من الفصل « بين الصلة والموصول بما تراه من الكلام » .

ولم ينسب هذا القول إلى أحد في كشف المشكلات ١٢١٧ فقال : « وقال قوم إن من جرَّ ﴿وَقِيلَ﴾ حمله على قوله ﴿بِالْحَقِّ﴾ أي ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ ﴿وَقِيلَ﴾ . وهذا فيه نظرٌ لأن المعطوف على الصلة في الصلة ، ولا يجوز الفصل بينه وبين المعطوف عليه ولا سيما بقصة طويلة « اهـ .

فما رآه هنا الأشبه بالصواب ردّه بعدُ في الجواهر وكشف المشكلات . لكنه حاول فيما يأتي من كلامه أن يتخلص من هذا الفصل بين الصلة والموصول بأن زعم أن « مَنْ » نكرة موصوفة . وهو قول متكلف ومخالف للظاهر إلى ضعفه من جهة الصناعة كما قلت فيما علّفته من قبل في كشف المشكلات .

(١٣) يريد أن الهاء في ﴿وَقِيلَ﴾ على القراءتين لـ « الحق » ، هذا مسوغ ذكر وجه =

وَقِيلَ : إِنَّ ﴿ مَنْ شَهِدَ ﴾ رَفَعَ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ ﴿ الشَّفْعَةَ ﴾ (١٤) [سورة
الزخرف ٤٣/٨٦] ، وَيَكُونُ مَوْصُوفًا (١٥) ، وَلَا يَكُونُ ←

= نصب (وقيله) ههنا ، وسيأتي في وجوه آخر في آخر كلامه . وليست الهاء
للحق غير شك ، انظر ما يأتي في الحاشية ٢٥ .

(١٤) انظر كشف المشكلات ١٢١٧ والمصادر ثمة ، وما يأتي في م ١٢٠ ص ٥٧٢ .
(١٥) أراد أن يتخلص من الفصل بين الصلة والموصول ، فزعم أن « مَنْ » ليست
موصولة بل نكرة موصوفة ، ولا أعرف قائلًا بذلك غيره ، وهو قول متكلف
باطلٌ ، لأنه خلاف ظاهر « مَنْ » في الآية ومعناها ، ولعود الضمير في
﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ عليها مجموعاً مراعاة لمعناها ، ولا يراعى المعنى في الموصوفة
فيما نعلم (انظر البحر ٣٥٩/١) ، ولأنَّ موضعها في سياق الآية - وهو وقوعها
بعد إلّا - ليس من المواضع التي تختص بالنكرة . قال أبو حيان في كلام له
٥٤/١ : « جعلُ مَنْ نكرة موصوفة إنما يكون إذا وقعت في مكان يختص
بالنكرة في أكثر كلام العرب وأما أن تقع في غير ذلك فهو قليل
جداً ، حتى إن الكسائي أنكر ذلك فلا نحمل كتاب الله على ما أثبتته
بعض النحويين في قليل ، وأنكر وقوعه أصلاً الكسائي . . . » اهـ .

ثم إنَّ الجامع نفسه قال في كشف المشكلات ٦١٠ : « وليس في التنزيل
مَنْ نكرة إلا في هذا الموضع [قوله تعالى : ﴿ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ ﴾] سورة
يوسف : ٧٥/١٢ [وقد جاء مَنْ نكرة في الشعر كثيراً] اهـ لكنه نسي ما قاله هنا
٦١٠ فأجاز ٦٣٧ في قوله : ﴿ وَمَنْ عِنْدُ عِلْمٍ لِّكُتُبٍ ﴾ [سورة الرعد : ٤٣/١٣] أن
تكون مَنْ نكرة موصوفة ، وقد انفرد بإجازة ذلك فيها في هذين الموضعين وزاد
عليهما ما أجاز ههنا في الاستدراك ، ولم يجز ذلك أحد في هذه المواضع
الثلاثة فيما أعلم ، انظر التعليق في كشف المشكلات .

وفي القرآن مواضع أجز في « مَنْ » فيها أن تكون نكرة موصوفة ، انظر =

مَوْصُولًا^(١٦) ، لِأَنَّ الْفَضْلَ يَبَيِّنُ الصَّلَةَ وَالْمَوْصُولَ لَا يَجُوزُ^(١٧) .
وَبَعْدُ^(١٨) ، فَإِنَّ ←

= ما علقناه في كشف المشكلات ٦١٠ ح ٣ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم
١٥١/٣ - ١٥٨ ، ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(١٦) كذا قال هنا ، والظاهر أنه رجع عنه فجعله موصولاً في الجواهر ٥٤٤ ، وشرح
اللمع ٧٧٠ ، وكشف المشكلات ١٢١٧ ، ٤٥١ .

وحمله « مَنْ » على أنها فاعل للمصدر ﴿ اَلشَّفَعَةُ ﴾ أجازاه بعضهم ، انظر
تفسير القرطبي ١٢٢/١٦ . وهو قول متكلف تكلفاً شديداً ، وهو خلاف
الظاهر . فظاهر الآية أن « مَنْ » موصولة في موضع النصب على الاستثناء
المتصل ، والمستثنى منه ﴿ اَلَّذِينَ . . ﴾ أي ولا يملك الآلهة والأوثان
والملائكة وغيرهم من الذين يعبدهم المشركون من دون الله الشفاعة عنده =
إلا الملائكة وعيسى وعزيراً الذين يشهدون شهادة الحق ، فيوحدون الله ،
ويخلصون له الوحداية على علم منهم ويقين بذلك أنهم يملكون الشفاعة عنده
بإذنه لهم بها ، عن تفسير الطبري ٦٦٢/٢٠ - ٦٦٣ بتصرف ، قال الطبري :
« فأثبت تعالى ذكره للملائكة وعيسى وعزير ملكهم من الشفاعة ما نفاه عن
الآلهة والأوثان باستثنائه الذي استثناه » اهـ . وانظر البحر ٢٩/٨ ، والدر
المصون ٦١١/٩ .

وانظر التعليق على إعمال المصدر وفيه الألف واللام في كشف المشكلات
٤٥١ .

(١٧) انظر التعليق على هذا في كشف المشكلات ١٣٦ ، وما سلف م ٢ ص ٨ ح ٣
وم ٥٠ ص ٢٢٠ ح ٦ .

(١٨) قوله : وبعدُ فإن المصدر . . . حتى قوله في آخر هذه الفقرة : فتمَّ الكلام
على ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ = هو بحروفه لفظ الإمام ابن جني في المحتسب =

المَصْدَرُ^(١٩) الذي هُوَ « قِيلٌ » مُضَافٌ إِلَى الهَاءِ ، وَهِيَ مَفْعُولَةٌ فِي الْمَعْنَى لَا فَاعِلَةٌ ، أَي وَعِنْدَهُ عِلْمٌ أَنْ يُقَالَ [لَهُ]^(٢٠) : ﴿ يَكْرِبُ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة الزخرف ٨٨/٤٣] ، فَالْمَصْدَرُ هَهُنَا مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ لَا إِلَى الْفَاعِلِ . وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ^(٢١) : ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجِكَ لِئِنْ نَعَجِيهِ ﴾ [سورة ص ٢٤/٣٨] أَيِّ بِسُؤَالِهِ [إِيَّاكَ]^(٢٢) نَعَجَتَكَ^(٢٣) ، لَا بُدَّ مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ . أَلَا تَرَى

= ٢٥٨/٢ - ٢٥٩ بحذف بعض كلامه ، فأغار عليه الجامع ، فسלخه ، وادعاه لنفسه ، فساقه هنا وفي الجواهر ٤٩١ . وتجد في كشف المشكلات ٨٨٣ - ٨٨٤ مثالا آخر لهذا السطو ، حيث تجرأ على أبي الفتح وبأى عليه بما سطا عليه من كلامه ، وسلخ المسائل ٨٨ و ٩٠ و ٩١ من كلام أبي علي ، انظر ما يأتي في موضعه .

ولست أدري أيها الشيخ الجليل العالم المحقق لمَ لم تنص على أخذك من الإمام أبي الفتح كما نصصت على نقلك عنه وعن غيره في أكثر كتبك ، وأنت بما آتاك الله في غنى عن ادعاء ما ليس لك ، غفر الله لك .

(١٩) لفظ ابن جني : « وبعد فليعلم أن المصدر . . » ووقع محرفاً في الجواهر .

(٢٠) زيادة من المحتسب .

(٢١) في صل : قولك ، والصواب من المحتسب والجواهر .

(٢٢) انظر مصادر الكلام عليها في كشف المشكلات ٦٢٧ ح ٦ .

(٢٣) زيادة من المحتسب والجواهر .

(٢٤) بهامش صل ما نصه : « يعني من حيث الظاهر السؤال مضاف إلى نعجتك التي هي المفعول . فأما في التقدير (فقوله بسؤاله) نعجتك مضاف إلى الفاعل ، فأما في الظاهر فالفاعل محذوف .

وبعد قوله نعجتك في المحتسب : « ومثله قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُ الْإِنْسَانُ ﴾

أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَ عَلَيَّ أَنَّهُ : وَعِنْدَهُ عِلْمٌ أَنْ يَقُولَ ^(٢٥) اللَّهُ : ﴿يَكْرِبُ إِنَّ هَتُولَاءَ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ، لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يُقَالُ لِلَّهِ تَعَالَى دُونَ أَنْ يَكُونَ هُوَ سَبْحَانَهُ يَقُولُ ﴿يَكْرِبُ إِنَّ هَتُولَاءَ﴾ كَذَا ، فَتَمَّ الْكَلَامُ عَلَيَّ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ^(٢٦) .

وَيَجُوزُ ^(٢٧) أَنْ يَكُونَ نَصَبٌ ﴿قِيلَ﴾ بِالْعَطْفِ عَلَى مَفْعُولٍ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ ^(٢٨) إِذِ التَّقْدِيرُ : وَهُمْ يَعْلَمُونَ الْحَقَّ وَقِيلَهُ ، أَيْ قَوْلَ الْحَقِّ ^(٢٩) أَوْ قَوْلَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَالْمُرَادُ بِقِيلَهُ شَكْوَاهُ إِلَى رَبِّهِ ^(٣٠) .

وَيَجُوزُ أَيْضًا نَصَبُ « قِيلَهُ » بِالْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ الْبَاءِ ^(٣١) ، أَيْ إِلَّا

= مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴿ [سورة فصلت : ٤٩/٤١] أَيْ مِنْ دُعَائِهِ الْخَيْرِ » اهـ . وانظر الكلام في آية سورة فصلت ومصادره في كشف المشكلات ١١٩٢ .
(٢٥) في صل : وعنده علم الساعة أي يقول ، وهو خطأ ، صوابه من المحتسب والجواهر .

(٢٦) هذا آخر كلام ابن جني ، انظر الحاشية (١٨) .
(٢٧) سلف ذكر هذا الوجه قبل قليل ، انظر الحاشية (١٣) .
(٢٨) قال في الجواهر : « وأحسن من جميع ما ذكره أبو علي أن يكون نصب قيله بالعطف على مفعول يعلمون » اهـ كذا قال وهو غريب من مثله ، وهذا الوجه لا يكاد يعقل كما قال أبو حيان بحق ، انظر البحر ٨/٣٠ ولم يسم قائله .

وانظر اختلافهم في توجيه قراءة النصب في كشف المشكلات ١٢١٥ - ١٢١٦ والمصادر المذكورة ثمة .

(٢٩) كذا قال ، وهو فاسد ، لا تكون الهاء للحق ، ولا يكاد يعقل ما قاله إلى مخالفته لظاهر الآية ومعناها ونظمها .

(٣٠) انظر الحاشية (١٠) .

(٣١) ذكر هذا القول في الدر المصون ٦١٢/٩ ولم يسم قائله ، وهو قول فاسد =

مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَبِقِيلِهِ .

وَأَمَّا نَصْبُهُ عَلَى تَقْدِيرٍ : إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَقَالَ قِيلَهُ ^(٣٢) = فَهُوَ بَيْنٌ
أَيْضًا ^(٣٣) . وَتَكُونُ « مَنْ » مَوْصُوفَةً ^(٣٤) ، وَلَا تَكُونُ مَوْصُولَةً ؛ لِأَنَّ
الْفَصْلَ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ لَا يَجُوزُ . وَالتَّقْدِيرُ : إِلَّا شَخْصٌ شَاهِدٌ
بِالْحَقِّ [وَأ] ^(٣٥) قَائِلٌ قِيلَهُ يَا رَبَّ .

* * *

= متكلف فليس المعنى : شهد بالحق وشهد بقيله .
(٣٢) وهو أحد قولَي الأَخْفَشِ والزَّجَاجِ والفَرَّاءِ والنَّحَّاسِ وأبي علي وغيرهم ، انظر
معاني القرآن للفراء ٣/٣٨ ، وللزجاج ٤/٤٢١ ، وإعراب القرآن للنحاس
٤/١٢٢ - ١٢٣ ، والحجة ، وأجازه الجامع في الجواهر ٤٩١ .

وسها في كشف المشكلات ١٢١٦ حيث قال : « وقال قوم : نصبه على
تقدير : قال قيله ، فلم يتفطنوا لما قاله في أول الحجة » اهـ . وقد أجاز أبو
علي نفسه هذا القول في الحجة ٦/١٦٠ واقتصر في أول الحجة ١/٢٠ - ٢١
- وهو الموضع الذي أُلْمِعَ إليه الجامع - على أحد وجوه النصب التي أجازها
فيه ، وهو نصبه على موضع الساعة ، وهي متسع فيها وجعلت مفعولاً على
السعة ، وليس في كلام أبي علي في أول الحجة ما يمنع ما قاله في آخرها أيها
الجامع .

(٣٣) بل هو متكلف متعسف أيضاً ؛ وقيل في توجيه النصب غير ذلك ، انظر
المصادر السالفة .

(٣٤) بهامش صل ما نصه : « يعني مَنْ يكون موصوفاً بـ « شهد » ، ولا يكون
موصولاً » اهـ . وانظر ما علقناه في ح ١٤ .

(٣٥) زيادة مني .

[٨١] مسألة في سُورَةِ الْأَحْقَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا ﴾

[سورة الأحقاف ١٥/٤٦] قال ^(١) : « الْكُرْهُ كَأَنَّهُ الْمَصْدَرُ ، وَالْكُرْهُ ^(٢) [كَأَنَّهُ] ^(٣)

الشَّيْءُ الْمَكْرُوهُ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ ﴾

[سورة البقرة ٢/٢١٦] فهذا بِالضَّمِّ ، وَقَالَ : ﴿ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كُرْهًا ﴾ [سورة النساء ٤/١٩]

فهذا في مَوْضِعِ حَالٍ ، وَلَمْ يُقْرَأْ - زَعَمُوا - بِغَيْرِ الْفَتْحِ .

قُلْتُ : هَذَا وَهُمْ ؛ لِأَنَّ حَمْزَةَ الْكِسَائِيِّ قَرَأَ ﴿ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كُرْهًا ﴾

بِالضَّمِّ ^(٤) وَالَّذِي لَمْ يُقْرَأْ بِهِ ﴿ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ ﴾ بِالْفَتْحِ ^(٥) .

* * *

(١) في الحجة ١٨٤/٦ .

(٢) قرأ ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا ﴾ بفتح الكاف ابن كثير ونافع وأبو عمرو ، وقرأ الباقر بن
بضمها ، انظر السبعة ٥٩٦ .

(٣) زيادة من الحجة .

(٤) هو كما قال ، انظر السبعة ٢٢٩ . وقرأ الباقر بالفتح .

(٥) هذا استدراك صحيح .

[٨٢] مسألة في سُورَةِ الرَّحْمَنِ . قال ^(١) في قَوْلِهِ تعالى : ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٍ﴾ ^(٢) [سورة الرحمن ٣٥/٥٥] : « فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ الْجَرُّ فِي ﴿وَنُحَاسٍ﴾ عَلَى تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ [وَأَبِي عُبَيْدَةَ] ^(٣) = فَإِنَّهُ يَجُوزُ مِّنْ وَجْهِهِ ^(٤) ، وهو على أَنْ تُقَدَّرَهُ ^(٥) : ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاظٌ مِّن نَّارٍ﴾ و« شَيْءٌ

(١) في الحجة ٢٥٠/٦ - ٢٥١ .

(٢) قرأ ﴿ ونحاسٍ ﴾ بالجر ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون ﴿ ونحاسٍ ﴾ بالرفع ، انظر السبعة ٦٢١ ، وكشف المشكلات ١٣٠٦ .

(٣) زيادة من الحجة . وتفسيرهما - أعني ابن عباس وأبا عبيدة - للشواظ : أنه اللهب لا دخان فيه ، انظر الحجة ، ومجاز القرآن ٢/٢٤٤ ، ومسائل نافع بن الأزرق عن ابن عباس ص ٣٥ - ٣٦ المسألتين ١ و٢ منها ، وتفسير الطبري ٢٢/٢٢١ - ٢٢٦ . ولم يذكر الطبري القراءة بالجر . والنحاس : الدخان الذي لا لهب فيه .

وتقدير القراءة بالجر عند الفراء في معاني القرآن له ٣/١١٧ : « شواظ من نارٍ ومن نحاسٍ » ، فقال النحاس في إعراب القرآن ٤/٣١١ : « والشواظ لا يكون من النحاس كما أن اللهب لا يكون من الدخان إلا على حيلة واعتذار ، والذي في ذلك من الحيلة - وهو قول أبي العباس محمد بن يزيد [المبرد] - أنه لما كان اللهب والدخان جميعاً من النار كان كل واحد منهما مشتملاً على الآخر » اهـ وهو معنى قول المبرد في الكامل ٤٧٧ .

(٤) في صل : وَجْهٌ ، وأثبت ما في الحجة ، وهو الوجه .

(٥) في صل : يقدره ، والوجه ما أثبت من الحجة .

وفي الحجة : « وحكي عن أبي عمرو أنه قال : لا يكون الشواظ إلا من =

« مِنْ » نَحَاسٍ ، فَتَحَذِفَ الْمَوْصُوفَ ، وَتُقِيمُ الصِّفَةَ مَقَامَهُ ^(٦) ،
كَقَوْلِهِ : ﴿ وَمِنْ ءَايَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ ﴾ ^(٧) [سورة الروم ٢٤/٣٠] ، و﴿ مِنْ
الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ﴾ ^(٨) [سورة النساء ٤٦/٤] ، ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا

= نار وشيء - يعني من شيئين - وقال أبو الحسن : قال بعضهم : لا يكون
الشواظ إلا من النار والدخان جميعاً . . . قال أبو علي : فإذا كان الأمر
على هذا فالجر متّجهٌ ، وليس بممتنع كما امتنع من تفسير أبي عبيدة إلا من
حيث ذكر « اهـ » .

(٦) انظر بسط التعليق على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في كشف
المشكلات ٣١٥ ح ٥ ، وانظر ما يأتي في المسألة ١٠١ ص ٤٧٨ - ٤٨٨ .

(٧) انظر الكلام عليها في كشف المشكلات ١٠٤٨ والمصادر المذكورة ثمة .

(٨) انظر الكلام عليها في كشف المشكلات ٣١٤ والمصادر المذكورة ثمة ،
وما سيأتي في المسألة ١٠١ .

وكتب بهامش صل ما نصه : « التقدير : ومن آياته آية يريكم ، ومن
الذين هادوا قوم يحرفون ، و﴿ كَذَلِكَ ﴾ في جميع القرآن » اهـ .

وكأنّ هذا الكلام علّق عن الجامع حين قراءة الكتاب عليه . وقوله
« و﴿ كَذَلِكَ ﴾ في جميع القرآن » هذه عبارته ! ويريد : ومن حذف
الموصوف وإقامة الصفة مقامه ما جاء من قوله تعالى ﴿ كَذَلِكَ ﴾ في جميع
القرآن .

وقد عقد الجامع في الجواهر ٢٨٦ - ٣٠٨ الباب الرابع عشر لـ « ما جاء في
التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه » ، وقال ثمة ٢٨٧ :
« . . . فحذف الموصوف وأقيمت الكاف التي هي صفته مقامه . وعلى هذا
جميع ما جاء في التنزيل من قوله ﴿ كَمَا ﴾ ، ومثله ﴿ كَذَلِكَ ﴾ في نحو
قوله . . . وعلى هذا قياس كاف التشبيه في التنزيل . . . » =

لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴿٩﴾ [سورة النساء ١٥٩/٤] ، ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى الْإِتِّفَاقِ﴾ ﴿١٠﴾ [سورة التوبة ١٠١/٩] ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ ﴿١١﴾ ؛ فَكَذَلِكَ فِي الْآيَةِ .
فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ هَذَا فَاعِلٌ ﴿١٢﴾ ، وَالْفَاعِلُ لَا يُحْذَفُ ﴿١٣﴾ = فَقَدْ جَاءَ :

= وانظر ما جاء في القرآن من قوله ﴿كَذَلِكَ﴾ في المعجم المفهرس للتراكيب المتشابهة لفظاً في القرآن الكريم ١٥٦ - ١٥٩ (في رسم ذلك) ، ومعجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم ٢٣٥ - ٢٤٤ (في رسم ذلك) و ٣٦٦ - ٣٧٢ (في رسم ك) .

(٩) انظر الكلام عليها في الجواهر ٢٩٢ ، ٣٠٨ ، والكتاب ٣٧٥/١ ، والمقتضب ١٣٧/٢ ، والبغداديات ٥٦٧ ، والبصريات ٧٨٩ ، ٨٣٩ - ٨٤٢ ، والشيرازيات ٤٣٤ ، والتعليقة ٩١/١ ، والتذكرة ، تهذيب ابن جني ١/١٠٧ ، والكامل ١٠٩٦ ، وأمالى ابن الشجري ٣/١٤٥ ، والمغني ٤٠٩ ، ٨١٨ ، وانظر ما يأتي في المسألة ١٠١ ص ٤٨٢ فما بعدها .

(١٠) انظر الكلام عليها ومصادره في كشف المشكلات ٥٢٤ .

(١١) عند من ذهب إلى ذلك فيها ، والجامع منهم ، وقد قيل في بعض الآي غير هذا الوجه ، انظر كلامهم في الآيات المذكورة ههنا في مواضعها من كشف المشكلات والمصادر المذكورة فيه والتعليق ثمة .

(١٢) في الحجة : « فَإِنَّ هَذَا فَاعِلٌ » اهـ وهو فاعل ما لم يسم فاعله « نائب فاعل » . وكتب تحته في صل : « يعني بالفاعل قولهم : شيءٌ من نحاس » اهـ .

(١٣) انظر كشف المشكلات ٣٩٥ ، ٨٧٢ ، وشرح اللمع ٤٠٩ ، وشرح الكافية ٢٢٧/١ - ٢٢٨ ، وشرح التصريح ٢٧٢/١ ، والارتشاف ١٣٢٤ ، والهمع ٢٥٥/٢ .

وما رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي [بِه قَيْنًا يَفْشُ بِكِيرٍ] ^(١٤) »

(١٤) ما بين حاصرتين زيادة من الحجة . وقوله « قَيْنًا » كذا هو في الحجة ١٥٧/٤ و٢٥١/٦ عن أصلها ، وكذا هو في خش ٢٧/٢٦/٢ .

والذي نصرَّ عليه ابن جني في الخصائص ٤٣٦/٢ ط ٣ أَنَّ أبا علي أنشده « فِينَا » ، وكذا هو في كتاب الشعر ٤٠٤ ، ٤٩٧ ، ومطبوعة الجواهر ٦٣٣ عن الحجة ١٥٧/٤ ، وقال الدكتور الطناحي - رحمه الله - فيما علقه على كتاب الشعر ٤٠٤ : « هكذا جاء في النسختين [من كتاب الشعر] . . . وكانت في مخطوطة الشيرازيات « فِينَا » ثم أصلحها مصلح ، فضرب على الكسرة التي تحت الفاء ، وزاد نقطة بجانب نقطة الفاء . . » اهـ - وكذا أثبتته محقق الشيرازيات ٤٧٩ « قَيْنًا » مصلحاً ولم ينه على ما كان في الأصل = فقال ابن جني : « وإنما هو قَيْنًا » اهـ ، وانظر كتاب الشعر ٤٩٧ ح ٤ .

وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٢٧/٤ ، والمغني ٥٥٩ (صدره) ، وكتاب الشعر ٥٢١ (بعضه) ، وشرح التصريح ٢٦٨/١ (بعضه) ، والمقاصد النحوية ٤٠٠/٤ ، والخزانة ٤٤٢/٢ عرضاً عن كتاب الشعر ، والمصادر السالفة إلا الجواهر .

فقد عزاه الجامع في الجواهر إلى معاوية بن خلیل النَّصْرِي الأسدي . وهو من أبيات له أنشدها ابن الأعرابي في نوادره قالها يهجو قُروْجاً إبراهيم بن حوران ذا الشَّقَر ، انظر شرح أبيات المغني ٣٠٤/٦ - ٣٠٨ ، والخزانة ٦٢٥/٣ .

وما راعني : وما أفرعني ، والضمير المستتر فيه يعود على قُروْج المهجور خلافاً لما استشهد به أبو علي ، انظر ما يأتي ، إلا يسير بشرطة : الشرطة : نخبة الجند . وعهدي به : معرفتي به ، قَيْنًا : حَدَادًا ، يفش بكير : الكير : المنفاخ الذي ينفخ به في النار ، ويفش : ينفخ به ويخرج ريحه . =

= ويروى « وما راعنا » وهي الرواية في كتاب الشعر ، والحجة ١٥٧/٤ ، ونوادير ابن الأعرابي .

والبيت أنشده أبو علي في هذا الموضع من الحجة ٢٥١/٦ شاهداً على حذف الموصوف وهو فاعل وإقامة صفته مقامه ، أي ما راعني إلا رجلٌ يسيرُ بشرطة ، وهو فاسد من وجهين : أنَّ « يسير » جملة ، والفاعل لا يكون جملة إلا في مواضع يكون فيها الكلام على تأويل ، انظر كشف المشكلات ٦٠٧ ح ١ و ٦٨١ و ٨١٤ = وأنَّ الموصوف إذا ما حذف فإن صفته إذا كانت جملة لا تأخذ إعرابه ، بل تبقى في موضع الصفة للمحذوف ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٣١٥ ح ٥ .

وأنشده أبو علي فيما سلف من الحجة ١٥٧/٤ شاهداً على حذف أنَّ ، وهي مع صلتها في موضع الفاعل ، أي ما راعني إلا سيْرُه ، وكذا في كتاب الشعر والشيرازيات ، وهو ما حكاه عنه ابن جني في الخصائص ، وانظر المصادر السالفة .

كذا قال أبو علي ، ولا صواب في كلامه في وجهيه : حَذَفَ الموصوف ، وحَذَفَ أنَّ ، وهو تكْلُفٌ وخروج عن ظاهر البيت وسياقه ، وهو أنَّ « ما راعني » مسند إلى ضمير المهجُو فروج إبراهيم بن حوران ، وكذلك قوله « يسير » ، وقبل البيت :

يعرّضُ فرُّوجُ بنُ حورانَ بَتَّه كما عُرِضَتْ للمشتريين جزورُ
فأما قريشُ فهي تُعْرِضُ رغبة وأما الموالى حولها فتدور
وما راعنا . . . البيت .

وجملة « يسير » في موضع نصب على الحال . وقد أجاز هذا الوجه : أن يكون الفاعل مضمراً وجملة يسير حالاً ابن جني في الخصائص ، ومنه أخذ =

وَذَكَرَ فَضْلاً طَوِيلًا^(١٥) .

وَأَحْسَنُ^(١٦) مِمَّا ذَكَرَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ حَذْفَهُ - يَعْنِي حَذْفَ الْفَاعِلِ - فِي

= ابن هشام في المغني ، وهو الصواب الذي لا يجوز غيره .

(١٥) انظر تمام كلام أبي علي في الحجة ٦/ ٢٥١ - ٢٥٢ . وفيه سهوٌ لم يتنبّه عليه

الجامع ، قال أبو علي : « فإذا حذف الموصوف بقي بعده قوله ﴿ مِنْ نَارٍ ﴾ الذي هو صفة لشيء المحذوف ، وحذف « مِنْ » لأن ذكره قد تقدم في قوله ﴿ مِنْ نَارٍ ﴾ فيكون انجرار ﴿ نحاس ﴾ على هذا بـ « من » المضمرة لا بالإشراك بـ « مِنْ » التي جرت في قوله ﴿ مِنْ نَارٍ ﴾ اهـ .

قوله : بقي بعده قوله ﴿ مِنْ نَارٍ ﴾ صوابه : « من نحاس » . وسياق كلام أبي علي في توجيه تفسير ابن عباس وأبي عبيدة : وهو أن تقدره : يرسل عليكما شواظ من نار وشيء من نحاس ، فتحذف الموصوف فإذا حذف الموصوف بقي قوله من نحاس الذي هو صفة لشيء المحذوف إلخ ، انظر الحجة وما سلف في المتن قبل قليل .

وقوله : فيكون انجرار نحاس بـ « مِنْ » المضمرة لا بالإشراك بـ « من » التي جرت في قوله ﴿ مِنْ نَارٍ ﴾ إلخ = ليس بصواب ، وهو متكلفٌ فيه ادعاء حذف الموصوف وحذف حرف الجر ، وحذف حرف الجر قبل الاسم الصريح يوجب نصبه ، وبقاؤه على جره بعد حذف حرف الجر كرواية من روى « أشارت كليب » = شاذٌ لا يقاس عليه ، وجعله بعضهم من ضرائر الشعر ، انظر شرح الكافية ٢/ ٩٦٩ ، والخزانة ٣/ ٦٦٩ ، وشرح أبيات المغني ٧/ ١٠ .

(١٦) كذا قال ههنا « وأحسن مما ذكره أبو علي . . » ، ثم اقتصر على قول أبي علي في توجيه القراءة ﴿ ونحاس ﴾ بالجر في الجواهر ٢٩١ ، وكشف المشكلات ١٣٠٦ . فكأنه رجع فيهما عما ذهب إليه ههنا من موافقة الكسائي =

قَوْلِ الْكِسَائِيِّ^(١٧) جَائِزٌ . وَقَدْ جَاءَ فِي الْمَعْطُوفِ أَشْيَاءٌ لَمْ تَجِءَ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ^(١٨) . فَكَذَلِكَ هَذَا ، لَا يُنْكَرُ أَنْ يُقَالَ جَاءَ فِي قَوْلِ سَيَبَوِيهِ فِي الْمَعْطُوفِ مَا^(١٩) لَا يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ^(٢٠) ، كَقَوْلِهِمْ : « رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ » ، و« يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ »^(٢١) ، وَغَيْرَ ذَلِكَ .

= في حذف الفاعل على اجتماع الناس غير الكسائي أن الفاعل لا يحذف .
(١٧) المشهور عن الكسائي إجازة حذف الفاعل في باب التنازع في مثل « أكرمني وأكرمت الزيدين » ، وعزي إليه إجازة ذلك في غير هذا الباب ، انظر الكافي ٦٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١ ، والارتشاف ١٣٢٤ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٤٥/٢ ، والهمع ٤٥٥/٢ ، وانظر ما علقناه على حذف الفاعل في كشف المشكلات ٨٧٢ ، وعلى التنازع ٣٦٧ والمصادر المذكورة ثمة ، وفي نسبة إجازة حذف الفاعل مطلقاً إلى الكسائي نظر ، ولا أراه يصح عنه ، وهذا موضع يطلب تحريره .

(١٨) لا يعتبر في المعطوف حالة المعطوف عليه ولا وضعه موضعه ، انظر شرح اللمع للجامع ٥٨٧ ، والجواهر ٣٨٠ ، ٦٢٧ ، وكشف المشكلات ٣٥٨ ، ١٣٠٤ . ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ، انظر شرح اللمع ٦١٩ ، وكشف المشكلات ٣٣ .

(١٩) في صل : كما ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٢٠) كتب تحته في صل ما نصه : « يعني أن قوله « شيء من نحاس » معطوف على شواظ ، وقد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه » اهـ .

(٢١) قال الجامع في شرح اللمع ٥٨٧ : « ونحن نقول إن العامل في الأول هو العامل في الثاني ، ولا يقدر تكريره ، وإنما الثاني تبع لأن العرب قد قالت : ربّ رجل وأخيه ، وبالإجماع لا يجوز : وربّ أخيه ويقولون : يا زيد والحارث ، ولا يجوز وبإجماع الحارث » اهـ .

=

= وانظر قولهم « ربّ رجل وأخيه » في الكتاب ١/ ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وقولهم « يا زيد والحارث » في الكتاب ١/ ٣٠٥ ، وشرح اللمع ٦١٩ ، وكشف المشكلات ٣٣ ، ١٠٩٣ .

والجامع كما ترى اشتغل بتوجيه حذف الفاعل « نائب الفاعل » المعطوف على ﴿ شَوَاظٌ ﴾ في تقدير أبي علي لقراءة ﴿ ونحاسٍ ﴾ بالجر : وشيءٌ من نحاسٍ = ولم يبيّن وجه جر « نحاسٍ » . فإذا كان قد وافق أبا علي في أنه مجرور بـ « من » مقدرة - وقد سلف ردّ ما ذهب إليه في الحاشية (١٥) - لزمه أن يقول بقول أبي علي فيه ، ولم يكن قول الكسائي فيه مع خروجه عن إجماعهم في حذف الفاعل بأحسن مما ذكره أبو عليّ البتة .

فالذي ذكره أبو علي في توجيه قراءة الجر أنّ التقدير : « شيءٌ من نحاسٍ » فقوله « نحاسٍ » مجرور عنده بـ « من » المضمرة لا بعطفه على « نار » المجرورة بـ « من » في قوله ﴿ مِّنْ نَّارٍ ﴾ لأنّ عطف نحاس على نار يجعل الشواظ منهما ، ولا يصح هذا على تفسير ابن عباس وأبي عبيدة أنّ الشواظ اللهب لا دخان له ، وإذا « انجرت » بـ « من » [المضمرة] هذه لم يكن الشواظ الذي هو اللهب قسطاً من الدخان » كما قال أبو عليّ = وأنّ قوله « من نحاس » صفة لقوله « شيءٌ » ، فحذف الموصوف « شيءٌ » ، وإن كان « فاعلاً » - يعني فاعل ما لم يسم فاعله « نائب فاعل » لأنه معطوف على « شواظ » - والفاعل لا يحذف ؛ لأنّ صفته قد قامت مقامه ، وكذلك قول الشاعر « وما راعني إلا يسيرٌ » ، ثم حذف « من » الجارة لقوله « نحاس » لأنها قد تقدّم ذكرها في قوله ﴿ مِّنْ نَّارٍ ﴾ .

هذا ما ذكره أبو علي ، فرأى الجامع أنّ القول بجواز حذف الفاعل من غير قيام صفته مقامه - وهو ما عزاه إلى الكسائي - أحسن من قول أبي عليّ = وأنّ

= هذا الحذف جاء في المعطوف الذي يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه ، كقولهم فيما حكاه سيبويه « ربّ رجلٍ وأخيه » بعطف أخيه وهو معرفة على مجرور ربّ ، ولا يقال : ورُبّ أخيه ، لأن ربّ لا تدخل على المعرفة ، وقولهم : « يا زيدُ والحارثُ » بالضم بعطف الحارث على لفظ المنادى ، ولا يجوز : يا الحارث ، لأن ما فيه ال لا ينادى بـ « يا » ، وجاز ذلك لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع .

فقول أبي علي في توجيه ما قدره في قراءة الجر على تفسير ابن عباس وأبي عبيدة هو القول ، وما ادعاء حذف الفاعل حذفاً مطلقاً ونسبة ذلك إلى الكسائي بأحسن مما قال ، وإن كان قول أبي علي غير صحيح ، انظر ما علقناه في الحاشية (١٥) . ووجه قراءة الجر ما حكى عن أبي عمرو في تفسير الشواظ ، انظر الحاشية (٥) ، وما علقناه في كشف المشكلات .

[٨٣] مسألة في سورة ن والقلم . قال ^(١) أبو علي في ﴿تَّ وَالْقَلَمِ﴾
[سورة القلم ١/٦٨] : « كَانَتْ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ مِمَّا قَبْلَهَا ، وَإِذَا انفَصَلَ مِمَّا
قَبْلَهَا » .

قُلْتُ : قَوْلُهُ « إِذَا انفَصَلَ مِمَّا قَبْلَهَا » ^(٢) سَهْوٌ ^(٣) مِنْهُ ، وَالصَّحِيحُ :
« إِذَا انفَصَلَ مِمَّا بَعْدَهَا . وَكَذَلِكَ « لَمْ تَتَّصِلْ بِمَا بَعْدَهَا » ^(٤) » .

(١) في الحجة ٣٠٩/٦ .

(٢) هذه عبارة أبي علي ، وصوابها « وإذا انفصلت » بقاء التانيث ، والضمير
المستتر فيه يعود على النونات في يَسَّ وَنَّ وَطَسَمَ ، وسياق كلام أبي علي :
« وجه إظهار هذه النونات أنها . . . وإذا كانت موقوفة . . . كانت في
تقدير الانفصال مما قبلها ، وإذا انفصل [كذا] مما قبلها . . . » اهـ .

(٣) وقال في كشف المشكلات ١٣٧٢ : « وفي هذا الفصل سهو في كتاب أبي علي ،
لأنه قال حيث قلنا : مما بعدها : « مما قبلها » اهـ . وهذا استدراك صحيح .

(٤) هذه عبارته ، وهي ركيكة . أراد : وكذلك قول أبي علي : « لم تتصل
بما قبلها » والصحيح : لم تتصل بما بعدها . وكان في صل : يتصل ، وهو
على الصواب في الحجة .

هذا ، وفي كلام أبي علي موضع آخر لم يذكره الجامع ، قال أبو علي :
وإذا كانت [يعني النونات] موقوفة . . . كانت في تقدير الانفصال
مما قبلها ، وإذا انفصل [كذا] مما قبلها وجب التبيين . . . فإذا
انفصلت . . . ولم تتصل بما قبلها . . . » اهـ فقله « قبلها » حيث وقع
سهو صوابه بعدها ، وقد كان في أصل المخطوطة م (= خك ٧/٢٧٧) قبلها
في المواضع الثلاثة ، ثم ضرب عليها الناسخ وكتب في الهامش « بعدها » ،
ولم ينبه من نشر الحجة على ذلك .

[٨٤] مسألة. قال ^(١) في قوله تعالى : ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ [سورة القلم ١٤ / ٦٨] فَيَمِّنْ لَمْ يَسْتَفْهِم ^(٢) : إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِمُضْمَرٍ ^(٣) دُونَ ﴿ تَتْلَى ﴾ [١٥] ، ودُونَ

(١) انظر كلامه في الحجة ٦ / ٣١٠ - ٣١١ .

(٢) قرأ ﴿ أَنْ ﴾ بغير استفهام ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر ﴿ أَنَّ ﴾ بهمزيين على الاستفهام ، وابن عامر منهم يخفف الثانية ، انظر السبعة ٦٤٦ ، والنشر ٢ / ٣٨٩ و ١ / ٣٦٧ ، وكشف المشكلات ١٣٧٤ .

(٣) تقديره : لأن كل ذا مال وبنين جحد بآياتنا أو كفر بآياتنا أو استكبر عن قبول الحق ، انظر الحجة ٦ / ٣١١ ، وما نقله الجامع في الجواهر ١١٥ عن التذكرة .

وقوله « منصوب بمضمر » - وهو قول أبي علي كما علمت - يعني أَنَّ المصدر المؤول من أَنْ والفعل : ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ - وتقديره : لِأَنَّ كان - في موضع نصب بعد حذف الجار . وهذا مذهب الخليل ومن وافقه على التحقيق . ومذهب الكسائي ومن وافقه أَنَّ المصدر المؤول باقٍ على جرّه ، وكأن سيويوه يميل إلى هذا القول . انظر بسط التعليق على اختلافهم في المصدر المؤول من أَنَّ وَأَنَّ وما بعدهما : أهو منصوب بعد حذف الجار ، أم باقٍ على جرّه في كشف المشكلات ١٧٧ ح ٢ ، والأصح بقاؤه على جرّه ، انظر ما ذكرناه في مقالة « هل لك في كذا وكذا » المنشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٦٢ ج ٢ / ٣٧٦ - ٣٨٣ ، نيسان ١٩٨٧ .

وتعلّق أَنَّ بمضمر دل عليه جملة الشرط ﴿ إِذَا تَتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ هو الظاهر ، وهو قول الأكثرين ، وقيل غير ذلك ، انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ١٧٣ - ١٧٤ ، وللزجاج ٥ / ٢٠٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥ / ١٠ ، وتفسير الطبري ٢٣ / ١٦٩ ، والبحر ٨ / ٣١٠ ، والدر المصون ٤٠٦ / ١٠ .

﴿ قَالَ ﴾^(٤) [١٥] .

قُلْتُ : وَرُبَّمَا يُقَالُ : إِنَّهُ يَعْمَلُ فِيهِ ﴿ عُتِّلَ ﴾ [١٣] وَإِنْ وُصِفَ بِقَوْلِهِ ﴿ زَنِيمٌ ﴾^(٥)

(٤) في صل : قالوا ، وهو خطأ . وسياق الآية : ﴿ عُتِّلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ ﴾ * أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ * إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [١٣ - ١٥] .

قال أبو علي في الحجة : « فلا يجوز أن يعمل واحد منهما فيه ، ألا ترى أَنَّ ﴿ تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا ﴾ قد أضيف ﴿ إِذَا ﴾ إليه ، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبله . . . ولا يجوز أن يعمل فيه ﴿ قَالَ ﴾ أيضاً ، لأن ﴿ قَالَ ﴾ جواب ﴿ إِذَا ﴾ ، وحكم الجواب أن يكون بعد ما هو جواب له » اهـ .

(٥) قال أبو علي في الحجة : « وإذا لم يجز أن يعمل في ﴿ أَنْ ﴾ واحد من هذين الفعلين ، وليس في الكلام غيرهما = علمت أنه محمول على شيء آخر مما يدل ما في الكلام عليه ، والذي يدل عليه هذا الكلام في المعنى هو يجحد أو يكفر أو يستكبر عن قبول الحق . . » اهـ .

هذا قوله في الحجة ، وأجازه في التذكرة ، لكنه ذهب فيها فيما نقله الجامع في الجواهر ١١٤ - ١١٦ إلى جواز تعلُّقه بقوله ﴿ عُتِّلَ ﴾ ، واحتج له ، وكأنه المقدم عنده اختياراً كما قدّمه ذكراً ، قال : فإن قلت : كيف جاز تعلُّقه بقوله ﴿ عُتِّلَ ﴾ وهو موصوف ، وما يعمل عمل الفعل إذا وصف لم يعمل عمله ؟ ألا ترى أَنَّهُ [يعني سيبويه] لم يستجز ولم يستحسن : مررت بضاربٍ ظريفٍ زيداً ؟ وقد وصف ﴿ عُتِّلَ ﴾ بـ ﴿ زَنِيمٍ ﴾ = فالقول أَنَّ ذلك إنما لم يستحسن لخروجه بالصفة إلى شبه الاسم وبُعده من شبه الفعل . وقد يعمل ما يبعد من شبه الأسماء ، نحو : مررت برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، وإن كان غير ذلك أحسن . والإعمال في الآية له مزيةٌ وإن كان قد وصف . . . إلخ كلامه ، وهو متكلّف إلى بُعْدِ حمّله عليه وضعفه في المعنى . وانظر كلام =

[١٣] لِأَنَّ الْجَارَّ مَعَ « أَنْ » مُقَدَّرٌ^(٦) ، وَيَعْمَلُ الْاسْمُ بِتَوَسُّطِ الْجَارِ^(٧) ، نَحْوُ

= سيبويه في الكتاب ١/ ٢٣١ ، وكشف المشكلات ١٣٧٥ .

وقال أبو حيان في البحر ٨/ ٣١٠ في إجازة تعلقه بـ ﴿ عَتَلٍ ﴾ وإن كان موصوفاً : « وهو قول كوفي ، ولا يجوز عند البصريين » اهـ وانظر الدر المصون ١٠/ ٤٠٦ .

وذكر الجامع في الجواهر اضطراب قول أبي علي في الآية في كتابيه الحجة والتذكرة ، وهو نفسه قد اضطرب كلامه ، فقد تابع هنا في الاستدراك أبا علي فيما أجازاه في التذكرة ، ثم ردَّ ذلك في كشف المشكلات ، ورأى فيه تعلقه بمضمر ، وهو قول أبي علي في الحجة وأحد قوليه في التذكرة ، وكان الجامع رأى ذلك في الجواهر أيضاً ، وهو قول الأكثرين ، انظر الحاشية (٣) .
(٦) في صل : مقدرة ، وهو خطأ .

قال أبو علي في التذكرة عقب ما نقلناه عنه في الحاشية (٥) : « وذلك أنَّ حرف الجر كأنه ثابت في اللفظ لطول الكلام بأن ، ولأنَّ أنَّ قد صارت كالبدل منه ، ومن ثمَّ قال الخليل في هذا النحو : إنه في موضع جر ، وإذا كان كذلك فقد يعمل بتوسط الحرف » اهـ .

والتحقيق أن مذهب الخليل أنَّ أنَّ والفعل في تأويل مصدر منصوب بعد حذف الجار ، وأما بقاؤه على جره فهو قول الكسائي وكان سيبويه مال إليه ، انظر ما علقناه في الحاشية (٣) .

(٧) يريد موافقاً أبا علي في التذكرة أن قوله ﴿ عَتَلٍ ﴾ يعمل عمله وإن كان موصوفاً بقوله ﴿ زَنِيمٍ ﴾ لأنه بُعد عن شبه الاسم وأنه قد عمل في أنَّ بتوسط حرف الجر المقدر الذي كأنه ثابت في اللفظ في قوله « لِأَنَّ كَانَ » .

قَوْلِهِمْ^(٨) : « هَذَا مَارٌّ بِهِ أَمْسٍ » ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْمَلُ حَيْثُ لَا تَوْسُطَ
لِلجَارِ^(٩) .

* * *

(٨) فيما حكاه الكسائي عنهم ، انظر البسيط ٩٩٧ ، ١٠١٠ ، والكافي ٩٩٠ ،
١٠١١ - ١٠١٢ ، وما يأتي في م ١١٨ ص ٥٦١ . وقال أبو علي في الحجة
١٥٨/١ : « ألا ترى أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل
عند عامة النحويين ، وقد أجازوا جميعاً : هذا مَارٌّ بزيد أَمْسٍ ، لمكان حرف
الجر . . . » اهـ وانظر البصريات ٥٤٢ . وقال صاحب الكافي : لا خلاف
أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي يعمل في الظروف والمجرورات
والأحوال لأن هذه الأسماء يعمل فيها معاني الأفعال اهـ .

(٩) يريد أن قوله « مَارٌّ » عمل في الاسم - وهو الضمير - بتوسط حرف الجر ، وإن
كان لما مضى ، ولا يقال : هذا ضاربٌ زيداً أَمْسٍ ، انظر الكتاب
٨٢/١ - ٨٣ ، ٨٧ . وأجاز جماعة من الكوفيين منهم الكسائي وهشام إعمال
اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ، انظر التعليق على هذا ومصادره في كشف
المشكلات ٤١٩ ح ٨ و ٧٤٨ ح ٤ .

[٨٥] مسألة في سورة الإنسان . جَعَلَ^(١) قَوْلَهُ ﴿عَالِيهِمْ ثِيَابُ سُندُسٍ﴾
[سورة الإنسان ٢١/٧٦] مُبْتَدَأً وَخَبَرًا^(٢) ، وَوُضِعَ ﴿عَالِيهِمْ﴾ مَوْضِعَ الْجَمْعِ^(٣) ،
نَحْوَ قَوْلِهِ : ﴿سَمِيراً تَهْجُرُونَ﴾^(٤) [سورة المؤمنون ٦٧/٢٣] ، وَذَلِكَ فِيمَنْ أَسْكَنَ
الْيَاءَ^(٥) .

قُلْتُ : وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَا^(٦) ، لِأَنَّ ﴿عَالِيهِمْ﴾ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ صِفَةً

(١) انظر كلام أبي علي في الحجة ٦/٣٥٤ - ٣٥٦ ، وانظر الشيرازيات ١٢٣ - ١٢٦ .

(٢) وهو قول الزجاج في معاني القرآن له ٥/٢٦٢ ، ووافقه النحاس في إعراب القرآن ٥/١٠٣ ، وغيره . انظر البحر ٨/٣٩٩ ، والدر المصون ١٠/٦١٥ - ٦١٦ . وقيل : عاليهم خبر مقدم ، وثياب سندس مبتدأ مؤخر .

(٣) قال أبو علي : « ... كان ﴿عَالِيهِمْ﴾ في موضع رفع بالابتداء ، و﴿ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ خبره ، ويكون ﴿عَالِيهِمْ﴾ المبتدأ في موضع الجماعة كما أن الخبر جماعة . . . » اهـ ولم ينبّه على ذلك غير أبي علي ومن نقل عنه .

(٤) انظر الكلام عليها ومصادره في كشف المشكلات ٩٣٠ .

(٥) قرأ ﴿عَالِيهِمْ﴾ بإسكان الياء نافع وحزمة ، وقرأ الباقون بالفتح ، انظر السبعة ٦٦٤ ، وكشف المشكلات ١٤١٢ .

(٦) أي لا حاجة إلى ما قاله أبو علي أَنَّ اسم الفاعل عاليهم في موضع الجماعة ، لِأَنَّ إلخ .

وقد ردّ الجامع في شرح اللمع ٣١٠ - ٣١١ ، والجواهر ٥٣٢ ما ذهب إليه =

لِقَوْلِهِ : ﴿ وَلَدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ ^(٧) [١٩] ﴿ عَالِيَهُمْ ﴾ أَيُّ تَعْلُوهُمْ ﴿ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ ﴾ [٢١] .

= أبو علي - وهو قول الزجاج والنحاس وغيرهما - أَنَّ عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ مبتدأ وخبر = بما قاله فيما يأتي من كلامه هنا أيضاً . وقال في الجواهر ٧٦٤ : « وزعم أنه بمنزلة ﴿ سَمِراً تَهْجُرُونَ ﴾ ، وهذا لِقَوْلِهِ نظره فيما قبل الآية . . . » اهـ ، وطغى في كشف المشكلات ١٤١٣ فقال : « وهذا لسوء تأمله أيضاً في ظاهر التلاوة ، ولم ينظر إلى ما قبل الآية من قوله ﴿ وَلَدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ . . . » اهـ .

فتعقب الطبرسي في مجمع البيان الجامع بأنه نسب أبا علي لسوء التأمل ، فرمى أبا علي بدائه وانسل ، انظر الحاشية التالية .

(٧) قال الإمام الطبرسي في مجمع البيان ١٠/٢٤٣ - ٢٤٤ : « وَأَخَذَ عَلَيْهِ الْبَصِيرُ النحوي الملقب بجامع العلوم هذا الكلام ، ونسبه فيه إلى سوء التأمل ، وقال : ﴿ عَالِيَهُمْ ﴾ بسكون الياء صفة للـ ﴿ وَلَدَانِ ﴾ ، أي يطوف عليهما ولدان عاليهما ثياب سندس ، فيرتفع ﴿ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ ﴾ باسم الفاعل الجاري صفة على الموصوف . وأقول وبالله التوفيق : إني لأرى أن نظر هذا الفاضل قد اختل كما أن بصره قد اعتل ، فرمى أبا علي بدائه وانسل . ألم ينظر في خاتمة هذه الآية إلى قوله سبحانه ﴿ وَسَقَنَهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ [٢١] ، ثم قوله عقيب ذلك : ﴿ إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً ﴾ [٢٢] = فيعرف أَنَّ الضمير في ﴿ عَالِيَهُمْ ﴾ هو بعينه في ﴿ وَسَقَنَهُمْ ﴾ ، وهو ضمير المخاطبين في ﴿ لَكُمْ ﴾ ، وهذا الضمير لا يمكن أن يعود إلا إلى ﴿ الْأَبْرَارِ ﴾ [٥] المثابين المجازين دون الولدان المخلدين الذين هم من جملة ثوابهم جزائهم » اهـ وهو كما قال الله درّه ، الضمير في عاليهم للأبرار ، انظر تفسير الطبري ٢٣/٥٦٧ ، وانظر كلام أبي حيان في البحر ٨/٣٩٩ في دفع أن يكون الضمير فيه للولدان ، وانظر الدر المصون ١٠/٦١٥ - ٦١٦ .

وَيَرْتَفَعُ ﴿ثِيَابُ﴾ بِاسْمِ الْفَاعِلِ لَمَّا جَرَى صِفَةً لِلْمَوْصُوفِ ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ فِي كَلَامِهِمْ . أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ نَصَبَ ^(٨) ﴿عَلَيْهِمْ﴾ عَلَى الْحَالِ مِنْ قَوْلِهِ ﴿عَلَيْهِمْ وَلَدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾ ^(٩) = رَفَعَ قَوْلَهُ ﴿ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ بِهِ ؟ وَكَذَلِكَ مَنْ رَفَعَ ، لِأَنَّ الْحَالَ وَالصِّفَةَ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ ^(١٠) .

(٨) انظر الحاشية (٥) .

(٩) أجاز أبو إسحق في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بالنصب وجهين : أولهما أن يكون حالاً من ضمير الأبرار ، أي : يطوف على الأبرار ولدان مخلدون عالياً الأبرار ثياب سندس ، وهذا هو الظاهر والصواب ، وهو معنى قول الطبري وغيره ، وانظر كلام أبي علي في العامل في الحال في الشيرازيات = والوجه الثاني هو هذا الوجه الذي ذكره الجامع وبنى عليه استدراكه على أبي علي : أنه حال من الولدان ، أي : إذا رأيتهم حسبته لؤلؤاً منثوراً في حال علو الثياب إياهم .

وهذا سهوٌ من الشيخ أبي إسحق ، فَإِنَّ جَعَلَ الضمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ للولدان ليس معنى الآيات عليه ، والضمير فيه للأبرار غير شك . وكان أبو علي أجاز في الشيرازيات ١٢٣ ما أجازته شيخه أبو إسحق أن يكون الضمير للولدان وعاليهم حال منهم ، وكأنه رجع عنه بعدُ .

(١٠) هذا الاستدراك غير صحيح لفساد جعل الضمير في عاليهم للولدان وبطلانه . وانظر بسط التعليق على ارتفاع الاسم بالوصف قبله إذا جرى صفة لموصوف أو حالاً لذي حال أو صلة لموصول أو اعتمد على نفي أو استفهام عند البصريين في كشف المشكلات ٥٨٤ ح ٤ ، والأخفش والكوفيون لم يشترطوا شيئاً من ذلك ، وانظر ما علقناه في كشف المشكلات ١٣ ح ٥ على رفع الاسم بالظرف على المذهبيين أو على مذهب الأخفش والكوفيين ، والظرف محمول في ذلك على اسم الفاعل .

[٨٦] [مسألة في] ^(١) سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ . أَنشَدَ ^(٢) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿عُذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾ [سورة المرسلات ٦/٧٧] قَوْلَ حَاتِمٍ ^(٣) :

أَمَاوِيٍّ قَدْ طَالَ التَّجَنُّبُ وَالْهَجْرُ وَقَدْ عَذَّرْتَنِي فِي طِلَابِكُمُ الْعُذْرُ ^(٤)
فَأَنْتَ عُذْرًا ^(٥) .

قُلْتُ : وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ ، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى الْمَعْذِرَةِ ^(٦) . وَقَدْ
ذَكَرْتُهُ فِي « الْأَبْيَاتِ ^(٧) » .

(١) زيادة مني .

(٢) في الحجة ٦/٣٦٣ .

(٣) الطائي ، ديوانه ق ١/٣٦ ص ١٩٨ ، وهو في مجمع البيان ١٠/٢٥٦ ،
وأما علي بن الشجري ١/١٩٧ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٥ ، والمذكر
والمؤنث لابن الأنباري ٦٠٩ ، واللسان (ع ذر) .

(٤) في صل : عذر ، وأثبت ما في الحجة ، وكذا هو عنها في مجمع البيان ،
وهي الرواية في المصادر .

(٥) قال أبو علي : « فالعذر إنما يكون جماعة لمكان لحاق علامة التأنيث » اهـ
وعُذْرٌ عند أبي علي جمع عاذر أو عذور ، فخففه حاتم . وهو عند الكسائي
جمع عذير وهو الحال ، فخففه حاتم ، انظر المذكر والمؤنث واللسان .

(٦) وكذا قال عصرئيه ابن الشجري في أماليه ، وهو قول بعض الكوفيين ممن خالفوا
الكسائي ، ولم يسمه ابن الأنباري ، قال الفراء : وكلُّ قد ذهب مذهباً ، وكأنَّ
قول الكسائي أشبه بمذاهب العرب اهـ ، وأباه ابن عصفور في ضرائره .

(٧) يعني كتابه الذي شرح فيه أبيات الحجة ، انظر التعليق فيما سلف م ٥ ص ٣٢ ح ٩ .

[٨٧] [مسألة في] ^(١) سُورَةِ الْإِخْلَاصِ . ذَكَرَ ^(٢) فَصْلًا فِي تَلْيِينِ
الْهَمْزَةِ فِي قَوْلِهِ ﴿كُفُّوا﴾ ^(٣) [سورة الإخلاص ٤/١١٢] « يَلْزَمُ أَنْ تُجْعَلَ الْهَمْزَةُ
بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلِفِ ^(٤) ، وَالْأَلِفُ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا حَرْفًا مَضْمُومًا ،
وكَذَلِكَ ^(٥) مَا قَرَّبَ مِنْهَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا ^(٦) » .
قُلْتُ : الصَّوَابُ : مَا قَبْلَهَا مَضْمُومًا . و« مفتوحًا » سَهْوٌ ^(٧) .

* * *

-
- (١) زيادة مني .
(٢) في الحجة ٦/٤٦٤ .
(٣) كفواً غير مهموز قراءة حفص ، وقرأ الباكون بالهمز ، وحمزة يسكن الفاء
والباكون يضمونها ، انظر السبعة ٧٠١-٧٠٢ .
(٤) في الحجة : « فلم يجوز أن تجعلها بين بين لأنه يلزم أن تجعل بين الألف
والهمزة » اهـ .
(٥) في الحجة : فكَذَلِكَ .
(٦) في الحجة عن أصلها : إِلَّا مَفْتُوحًا .
(٧) إِذَا صَحَّ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ كَتَبَ « مَفْتُوحًا » ، وَأَنَّ « إِلَّا » مِمَّا زَادَهُ بَعْضُهُمْ = كَانَ
مَا قَالَهُ الْجَامِعُ صَوَابًا ، وَكَانَ هَذَا اسْتِدْرَاكًا عَلَى أَبِي عَلِيٍّ . أَمَّا مَا وَقَعَ فِي
مَطْبُوعَةِ الْحِجَّةِ عَنْ أَصْلِهَا فَصَوَابٌ لَا شَيْءَ فِيهِ وَلَا اسْتِدْرَاكٌ عَلَيْهِ .

[مِنْ فَاتَتْ الْإِغْفَالَ] ^(١)

هَذِهِ مَسَائِلُ غَلَطَ فِيهَا [٢/٧] أَبُو إِسْحَقَ ^(٢) ،

وَفَاتَتْ أَبَا عَلِيٍّ فِي « إِصْلَاحِ الْغَلَطِ » ^(٣)

[٨٨] فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ ^(٤) [سورة البقرة

. [١٠٦/٢]

(١) زيادة العنوان مني . ونَبَّه الجامع في موضعين من الإبانة له ١٢ ، ١٥٢ على

غلط أبي إسحق ، وفات ذلك أبا علي ، فلم يذكره في الإغفال .

(٢) الزَجَّاج ، في كتابه « معاني القرآن » .

(٣) إصلاح غلط أبي إسحق ، وهو « الإغفال » . وسلف ذكره والتعريف به في

المسألة ٢ ح ٥ . وذكره الجامع باسم « الإغفال » في المسألة ٢١ ص ١٨ ،

وسياقي ذكره بهذا الاسم في المسألة ٩٧ ص ٤٣٥ ، ٤٤٩ .

(٤) هذه المسألة في هذه الآية التي ساقها الجامع ههنا فيما ساقه من مسائل غلط

فيها أبو إسحق ، ولم يتنبَّه عليها أبو علي ، ففاتته ذكرها في الإغفال ، فنَبَّه

عليها الجامع = ظاهر إيرادها أن الجامع نقل كلام الزجاج فيها من كتابه ، وأنه

استدرك هو نفسه عليه .

وعليه يكون الجامع قد انتحل كلام أبي علي وادَّعاه لنفسه ؛ فالمسألة

برمَّتْها منتزعة من كلام طويل لأبي علي في الحجة ١٨٠ / ٢ - ٢٠٣ . سلخ منه

الجامع ما حكاه أبو علي ١٩٣ / ٢ عن كتاب شيخه أبي إسحق ، وما تعقبه به

أبو علي ١٩٣ / ٢ - ٢٠٢ . وهو - أعني الجامع - لم يصرح بالنقل عن الحجة ،

ولم يذكر أبا علي لا مصرحاً بكنيته ولا بلقبه « الفارس أو فارسهم » =

قال أبو إسحق^(٥) : « قال بعض أهل »

= ولا أضمره على المعهود منه في هذا الباب في كشف المشكلات والجواهر وشرح اللمع وكتابه « الاستدراك » الذي بين يديك (انظر ما سلف من المسائل وما سيأتي منها) . وانظر الحاشية الآتية (١٠٨) ففيها نقلنا ما كتب بهامش صل ثمة وفيه شيء ذو صلة بهذا .

وكذلك فعل في المسألتين الآتيتين (٩٠ ، ٩١) ، سلخ المسألة (٩٠) من البغداديات ، وسلخ المسألة (٩١) من الحجة ، انظر ما يأتي من التعليق عليهما .

وانظر الكلام في هذه الآية في كشف المشكلات ٨٦ ، وتفسير الطبري ٣٨٨/٢ - ٤٠٢ ، وابن أبي حاتم ٣٢١/١ - ٣٢٦ ، والفخر الرازي ٢٢٥/٣ - ٢٣٣ ، والدر المنثور ٥٤٢/٢ - ٥٧٣ ، والبحر ٣٤٣/١ - ٣٤٤ ، والدر المصون ٥٥/٢ - ٦٢ .

(٥) نقل الجامع قول أبي إسحق هنا وفيما يأتي في هذه المسألة مما حكاه أبو علي في الحجة عن كتاب شيخه أبي إسحق . ونقل الجامع ما قاله أبو علي في الرد على شيخه باختصار يسير في بعض المواضع (انظر الحاشية ٤) .

فهذه المسألة كلها أخذها الجامع بحروفها إلا شيئاً يسيراً من الحجة ، فاستدرك على أبي علي بكلام أبي علي نفسه ، وقد قال الجامع في بعض كلامه في شرح اللمع ٤٩٧ : « فبك نأخذ عليك » ، وقال فيما يأتي ٥٤٦ في آخر المسألة ١١٦ : « فاعلم أنا أخذنا به عليه » ، وقال في كشف المشكلات ١١٢٧ : « فأخذ به عليه » .

انظر ما نقله الجامع من كلام أبي إسحق في الحجة ١٩٣/٢ ، ومطبوعة معاني القرآن لأبي إسحق الزجاج ١٨٩/١ - ١٩٠ ، ومخطوطة الرباط =

اللُّغَةِ^(٦) فِي مَعْنَى ﴿أَوْ تُنْسِيَهَا﴾ قَوْلَيْنِ :

قال بَعْضُهُمْ : ﴿أَوْ تُنْسِيَهَا﴾ مِنَ النِّسْيَانِ^(٧) . قال : وَقَالُوا^(٨) :
وَدَلِيلُنَا^(٩) عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى * إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾^(١٠)

= ج ١٥٥/١ - ١٥٧ ، وهي مخطوطة عتيقة جلييلة نفيسة نسخت سنة ٣٨٢ هـ ،
وقد سلف ذكرها في المسألة ٣٧ ص ١٦٢ ح ١١ . وأنا ذاكر بعض ما اختلفتا
- أعني المطبوعة والمخطوطة - فيه مسمى إياها مخطوطة المعاني .

وما ذهب إليه أبو إسحق في تفسير النسخ والتترك والفصل بينهما = هو قول
أبي حاتم فيما نقله النحاس في الناسخ والمنسوخ ١١٥/٢ ، ولم يتنبه على
ذلك أبو علي ولا الجامع ، انظر ما يأتي من كلام الزجاج .

(٦) في الحجة ومعاني القرآن : « قال أهل اللغة » ، وهو الصواب ، لقوله بُعِيدَ
« قال بعضهم » ، وقوله بعد ذلك : « وقالوا في ﴿ تُنْسِيَهَا ﴾ قَوْلًا
آخر . . . » انظر ما يأتي ٤٧ .

وأغلب الظن أن الجامع سها فقال « بعض أهل اللغة » ، ولهذا ما لم
أحذفه ، والصواب حذفه . ولا أعرف من عنى الزجاج بقوله « أهل اللغة »
ممن تقدمه .

(٧) وهو ما روي عن قتادة والحسن والربيع وعبيد بن عمير وسعد بن أبي وقاص ،
وهو أحد وجهين في تأويل ﴿ تُنْسِيَهَا ﴾ أجازهما الفراء في معاني القرآن له
٦٤/١ ، والطبري ، وغيرهما .

(٨) هذا ما في الحجة . والضمير في « قال » لشيخه الزجاج . وفي مطبوعة معاني
القرآن للزجاج : « من النسيان قالوا » ، وفي مخطوطة المعاني : « قال
بعضهم من النسيان ، ودليلهم عليه قوله » .

(٩) في صل : ودللنا ، وهو خطأ .

(١٠) انظر الكلام عليها في تفسير الطبري ٣١٤/٢٤ و ٣٩٩/٢ ، والدر المنثور
٣٦٥/١٥ - ٣٦٧ ، وغيرها .

[سورة الأعلى ٨٧/٦ - ٧] ، فَقَدْ أَعْلَمَ أَنَّهُ ^(١١) شَاءَ أَنْ يُنْسِيَ ^(١٢) . قال ^(١٣) : وهذا القولُ عندي ليسَ بجائزٍ ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَنْبَأَ النَّبِيَّ ﷺ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ ^(١٤) [سورة الإسراء ٨٦/١٧] [أَنَّهُ لَا يَشَاءُ أَنْ يَذْهَبَ بِمَا أَوْحَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ] ^(١٥) .

هذا ^(١٦) الذي أَحْتَجُّ بِهِ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ ﴿ نُنْسِيهَا ﴾ مِنَ النَّسْيَانِ =

(١١) هذا ما في الحجة ، وفي معاني القرآن : فقد أعلم الله أنه .
(١٢) في صل : أنه إن شاء ينسى ، وهو خطأ من الناسخ أظن . والصواب ما في الحجة . وفي معاني القرآن : أنه يشاء أن ينسى .

ورسول الله - ﷺ - لا ينسى شيئاً إلا ما شاء الله أن ينسيه إياه ، هذا معنى قول ابن عباس ومجاهد وقتادة وغيرهم .

(١٣) الضمير فيه لأبي إسحق شيخ أبي علي . ولفظ « قال » من قول أبي علي ، فخلا عنه كتاب المعاني .

(١٤) انظر الكلام عليها في تفسير الطبري ٧٣/١٥ و ٣٩٧/٢ - ٣٩٨ ، والدر المنثور ٤٣٦/٩ - ٤٤١ ، وغيرهما .

(١٥) هذا ما في الحجة ومخطوطة المعاني ، وفي المطبوعة : أن يذهب بالذي أوحى به .

وما قاله الزجاج هو معنى قول الفراء في معاني القرآن له ٢٥٦/٣ : لم يشأ أن ينسى شيئاً ، وحكاه عنه الطبري ٣١٦/٢ وكنى عنه ببعض أهل العربية ، وردَّ قوله ، وانظر البحر ٣٤٤/١ .

(١٦) في الحجة : « قال أبو علي : هذا . . . إلخ . ولم أزد » قال أبو علي « لأن الجامع لم يذكره لا مصرحاً ولا مضمراً ، انظر ما علقناه في ح ٤ . وكلام أبي علي في الحجة ١٩٣/٢ - ٢٠٢ .

لا يَدُلُّ على فَسَادٍ ما ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ النَّسِيَانِ . وذلك أَنَّ قَوْلَهُ : ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ [١٧] = إِنَّمَا (١٨) هو على ما لا يَجُوزُ عليه النَّسْخُ والتَّبْدِيلُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَأَقَاصِيصِ الْأُمَمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ عليه التَّبْدِيلُ . والذي يَنْسَاهُ النَّبِيُّ ﷺ هو مِمَّا (١٩) يَجُوزُ أَنْ يُنْسَخَ مِنَ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي الْمَوْقُوفَةِ عَلَى الْمَصْلَحَةِ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يَكُونُ ذَلِكَ فِيهَا أَصْلَحَ . وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ ﴿ نَنْسِكُهَا ﴾ (٢٠) .

(١٧) قوله « أنه لا يشاء . . . أوحينا إليك » زدته من الحجة لما غلب على ظني أن الناسخ لم ينقله سهواً لانتقال نظره بين قوله ﴿ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ في الموضع الأول في كلام الزجاج وفي الموضع الثاني في كلام أبي علي ، وبين الموضعين نحو سطرين بخط ناسخ صل .

(١٨) قال الطبري : « فإنه جل ثناؤه لم يخبره أنه لا يذهب بشيء منه ، وإنما أخبره أنه لو يشاء لذهب بجميعه ، فلم يذهب به ، والحمد لله ، بل إنما ذهب منه بما لا حاجة بهم إليه منه ، وذلك أن ما نسخ منه فلا حاجة بالعباد إليه » اهـ .

(١٩) في الحجة عن أصلها : هو ما يجوز .

(٢٠) قوله : « ويدلك . . . ننسكها » اختصر به الجامع كلام أبي علي ، وتصرف بعبارته تصرفاً غير مخلّ ، وعبارته : « ويدلك على أن ﴿ ننسها ﴾ من النسيان الذي هو خلاف الذكر . . . قراءة من قرأ . . . وقراءة من قرأ ﴿ أو ننسكها ﴾ » اهـ وتركت بعض كلامه وجعلت مكانه نقطاً . وبعد هذا في الحجة كلام ترك الجامع نقله ، وهو ٢٣ سطراً في المطبوعة ١٩٤/٢ - ١٩٥ .

و﴿ نُنْسِكُهَا ﴾ قراءة شاذة ، قال أبو علي في الحجة ١٩٥/٢ : « وأما ﴿ ننسكها ﴾ فإن الكسائي قال : رأيت في مصاحف على قراءة سالم مولى أبي حذيفة ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسكها ﴾ بالنون الأولى مضمومة والثانية ساكنة =

وَلَيْسَ^(٢١) ذَلِكَ مِمَّا أُرِيدَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَكِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ النَّسْخُ . فَأَمَّا مَا جازَ^(٢٢) عَلَيْهِ النَّسْخُ وَالرَّفْعُ فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُرْفَعَ بِالنِّسْيَانِ كَمَا يُرْفَعُ بِالنَّسْخِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ يُرْفَعُ مِنَ التَّلَاوَةِ^(٢٣) وَالْخَطِّ^(٢٤) فَيُنْسَى . وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ سَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا أُوتِيَهُ مِنَ الْحِكْمَةِ ، كَمَا أَنَّ نَسْخَ مَا يُنْسَخُ^(٢٥) بِآيَةٍ أَوْ بِسُنَّةٍ^(٢٦) لَا يَكُونُ سَلْبًا لِلنَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا أُوتِيَهُ مِنَ الْحِكْمَةِ . وَرُويَ عَنْ

= اهـ . وانظر معاني القرآن للفراء ٦٤/١ ، والبحر ٣٤٣/١ ، والدر المصون ٥٩/٢ (وفيه تحريف وغلط) .

(٢١) رجع لفظ أبي علي في الحجة ١٩٥/٢ .

(٢٢) في الحجة : ما يجوز .

(٢٣) في صل : بالتلاوة ، والصواب من الحجة .

(٢٤) بهامش صل ما نصه : « المرفوع من التلاوة : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما [فهذا مرفوع من التلاوة] والخط » اهـ وكان فيه « المرفوع بالتلاوة » وهو خطأ ، وما جعلته بين حاصرتين غير ظاهر فقدرته .

وقوله « الشيخ والشيخة . . . فارجموهما » تمامه « نكالا من الله والله عليم حكيم » . انظر الحجة ١٨١/٢ ، وتفسير ابن أبي حاتم ٣٢٣/١ ، والناسخ والمنسوخ للنحاس ٤٣١/٢ ، والمسند برقم ٢١٥٢٦ .

(٢٥) في مطبوعة الحجة عن المخطوطة م : ما نسخ ، وفي المخطوطة ط : ما ينسخ الله .

(٢٦) في صل : أو نسيه ، وهو تحريف صوابه من الحجة . وقد اختلف في نسخ القرآن بالسنة ، انظر ما يأتي من التعليق في ح ١١٠ .

قَتَادَةَ^(٢٧) أَنَّهُ قَالَ : « كَانَتْ الْآيَةُ تُنْسَخُ بِالْآيَةِ وَيُنْسِي اللَّهُ نَبِيَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَشَاءُ^(٢٨) » .

قال أبو إسحق^(٢٩) : « وفي قوله ﴿ فَلَا تَنْسَى ﴾ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴿ قَوْلَانِ^(٣٠) يُبْطِلَانِ هَذَا الْقَوْلَ الَّذِي حَكَيْنَاهُ^(٣١) عَنْ بَعْضِ أَهْلِ اللُّغَةِ : أَحَدُهُمَا : ﴿ فَلَا تَنْسَى ﴾ أَيِ فَلَسْتَ^(٣٢) تَتْرُكُ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَتْرَكَ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ : إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَلْحَقَ بِالْبَشَرِيَّةِ^(٣٣) ، ثُمَّ نَذْكُرُ^(٣٤) بَعْدُ » .

(٢٧) عبارة الحجة : ومما يؤكد ذلك أن سعيداً روى عن قتادة إلخ . وفي تفسير الطبري ٣٩١/٢ عن سعيد عن قتادة : كان ينسخ الآية بالآية بعدها ، ويقرأ نبي الله - ﷺ - الآية أو أكثر من ذلك ، ثم ينسى وترفع أهد وانظر الدر المنثور ٥٤٥/١ .

(٢٨) ترك الجامع قول أبي علي بعده : « وقد قدمنا . . . معناه ترك » وهو سطرٌ بحرف الطبع ، انظر الحجة ١٩٦/٢ س ٥ ، ولا يضر تركه .

(٢٩) عبارة الحجة ١٩٦/٢ : « وقول أبي إسحق » إلخ . وانظر معاني القرآن له ١٨٩/١ - ١٩٠ .

(٣٠) انظر مصادر الكلام على سورة الأعلى في ح ١٠ .

(٣١) كذا في الحجة ومخطوطة المعاني ، وفي المطبوعة : حكينا .

(٣٢) كذا في الحجة ومخطوطة المعاني ، وفي المطبوعة : لست .

(٣٣) قوله « أن يلحق بالبشرية » كذا وقع في الحجة . وفي معاني القرآن المطبوعة والمخطوطة : « مما يلحق بالبشرية » ، وهو ما وقع فيما حكاه أبو علي في الموضع الثاني الآتي ص ٣٦٩ س ١٠ فيما نقله عنه الجامع ، وهو أجود .

(٣٤) في صل والحجة : ثم يذكر ، والوجه ما أثبت من معاني القرآن على الخطاب . وبعد قوله « بعدُ » في معاني القرآن : « ليس أنه على طريق السلب =

فَالْقَوْلُ^(٣٥) فِيهِ أَنَّ قَوْلَهُ : ﴿ سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ إِنَّ حُمِلَ فِيهِ ﴿ فَلَا تَنْسَى ﴾ على النسيان الذي يُقَابِلُ الذِّكْرَ = أَشْبَهُ مِنْ أَنَّ يُحْمَلَ على ما يُرَادُ بِهِ التَّركُ ، وذلك أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ أَسْرَعَ الْقِرَاءَةَ وَأَكْثَرَهَا مَخَافَةَ النَّسيانِ ، فَقَالَ : ﴿ سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ * إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ * أَنْ تَنْسَاهُ لِرَفْعِهِ ذَلِكَ بِالنَّسيانِ كَرَفْعِهِ إِيَّاهُ بِالنَّسخِ بآيَةٍ أَوْ سُنَّةٍ^(٣٦) . وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ﴾ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانْبِغْ قُرْآنَهُ ﴾ [سورة القيامة ١٦/٧٥ - ١٨] ، وَقَوْلُهُ : ﴿ وَلَا تَعْجَلَ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ ﴾ [سورة طه ٢٠/١١٤] . فَحُمِلَ قَوْلُهُ : ﴿ فَلَا تَنْسَى ﴾ [على التَّركِ] إِذَا كَانَ يُسَلِّكُ [به] هَذَا^(٣٧) الْمَسْلُوكَ^(٣٨) لَيْسَ بِالْوَجْهِ .

= للنبي - ﷺ - شيئاً أوتيته من الحكمة « اهـ وقد سلف نحو هذا في كلام أبي علي قبل ٦ أسطر ، أخذه من كلام شيخه .
(٣٥) هذا لفظ أبي علي في الحجة ١٩٦/٢ . وسياق كلامه : « وقول أبي إسحق : وفي قوله . . . بعدُ = فالقول فيه » إلخ ، انظر الحاشية ٢٩ .
زاد أبو علي الفاء في خبر المبتدأ - وهو قوله « فالقول . . . » - على توهم « أما » مقدرة ، انظر ما سلف من التعليق على هذا في المسألة ٦٦ ص ٢٩٥ ح ٧ . وسيأتي مثل ذلك في كلامه ، انظر الحاشية ٨٨ .
(٣٦) في نسخ القرآن بالسنة اختلاف ، انظر الحاشية ١١٠ .
(٣٧) في صل : ﴿ فَلَا تَنْسَى ﴾ إِذَا كَانَ يَسْلُكُ هَذَا الْمَسْلُوكَ « كذا وقع ، وفيه سقط ، فزدت ما بين الحاصرتين من الحجة .
(٣٨) كتب تحته في صل : يعني التَّرك .

فإن^(٣٩) قال : أَحْمِلْهُ عَلَى التَّرْكِ دُونَ النِّسْيَانِ = قِيلَ : فَإِنَّ الَّذِي^(٤٠)
 أَنْكَرْتَ قَوْلَهُ فِي أَنَّهُ مِنَ النِّسْيَانِ ، وَقُلْتَ : إِنَّ قَوْلَهُ لَا يَجُوزُ ، لِقَوْلِهِ
 عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ
 يَذْهَبَ بِمَا أَوْحَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ = لَهُ أَنْ يَقُولَ^(٤١) : وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتْرَكَ
 شَيْئًا مِمَّا أَوْحَى إِلَيْهِ كَمَا قُلْتَ أَنْتَ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْسِيَ شَيْئًا مِمَّا يُوحَى
 إِلَيْهِ . فَإِنْ جَازَ أَنْ يَتْرَكَ مِنْهُ شَيْئًا جَازَ أَنْ يَنْسِيَ مِنْهُ شَيْئًا ، وَلَا يَكُونُ نِسْيَانُهُ
 لَهُ عَلَى وَجْهِ الرَّفْعِ مُنْكَرًا كَمَا لَمْ يَكُنْ تَرْكُهُ إِذَا شَاءَ^(٤٢) اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَرْكَهُ
 مُنْكَرًا . فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى هَذَا فَقَدْ صَارَ هُوَ أَيْضًا إِلَى مِثْلِ مَا أَنْكَرَهُ مِنْ
 قَوْلٍ مَنْ أَنْكَرَ قَوْلَهُ .

فَأَمَّا^(٤٣) قَوْلُهُ^(٤٤) : « وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ [إِلَّا]^(٤٥) مَا شَاءَ اللَّهُ مِمَّا يَلْحَقُ

(٣٩) الحجة ١٩٧/٢ .

(٤٠) في الحجة : لِلَّذِي ، وانظر الحاشية التالية .

(٤١) في الحجة : « فَإِنَّ لِلَّذِي أَنْكَرْتَ . . . أَنْ يَقُولَ » فتصَرَّفَ الجامع أَظَنَ
 بعبارته ، وما في الحجة أشبه بكلام أبي علي ، وإن كانت كلتا العبارتين
 صواباً .

(٤٢) في صل : منكرًا كما أنكر تركه إذ شاء ، والصواب ما أثبت من الحجة .

(٤٣) الحجة ١٩٧/٢ .

(٤٤) يعني قول شيخه أبي إسحق .

(٤٥) زيادة من معاني القرآن ، وهي ثابتة فيما حكاه أبو علي من كلامه ، انظر
 ما سلف ص ٣٦٧ س ٦ .

بالبَشَرِيَّةِ ، ثم تَذَكَّرُ^(٤٦) « بَعْدُ » = فَإِنَّ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ النَّسْيَانِ - وإن كان جائزًا على النبي ﷺ ؛ لِمَا رُوِيَ^(٤٧) مِنْ أَنَّهُ قَامَ فِي الثَّانِيَةِ فَسُبِّحَ^(٤٨) بِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ ، وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ = وَنَحْوِ مَا رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ^(٤٩) ذِي الْيَدَيْنِ^(٥٠) =

(٤٦) في صل والحجة : يذكر ، والوجه ما أثبت من معاني القرآن ، وانظر الحاشية . ٣٤ .

(٤٧) لم أصب ما حكاه بهذا اللفظ . وفي هذا الباب ما رواه البخاري بسنده عن عبد الله بن بَحِينَةَ : « صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - رَكَعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ثُمَّ سَلَّمَ » اهـ الحديث ١٢٢٤ وراجع ١٢٢٥ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٦٦٧٠ .

(٤٨) أي قيل : سبحان الله . وكان في صل : فيسُبِّحُ ، والصواب ما أثبت من الحجة .

(٤٩) في صل : في حديث ، وأثبت ما في الحجة .
(٥٠) بهامش صل ما نصه : « حديث ذي اليدين هو أنه قال : أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيَتْهَا » .

وقد روى البخاري بسنده عن أبي هريرة أن رسول الله - ﷺ - انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليدين : أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فقال رسول الله - ﷺ - : أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ فقال الناس نعم ، فقال رسول الله - ﷺ - : فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ كَبَّرَ ، فَسَجَدَ مِثْلَ سَجُودِهِ أَوْ أَطُولُ » اهـ الحديث ٧١٤ ، وراجع ٤٨٢ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ٦٠٥١ ، ٧٢٥٠ ، وانظر كتاب نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد ، وتخريج الحديث فيه ٦١ فما بعدها .

وذو اليدين : رجل من العرب - قيل من بني سُليَم - كان يكون بالبادية =

وَنَحْوِ مَا رُوِيَ^(٥١) مِنْ أَنَّهُ صَلَّى ، فَنَسِيَ آيَةً ، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ : « أَفِي الْقَوْمِ أَبِيٌّ ؟ قِيلَ : نَعَمْ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أُنْسِخَتْ آيَةٌ كَذَا ، أَمْ نَسِيَتْهَا ؟ فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : نَسِيْتُهَا^(٥٢) » - فَلَيْسَ الْمُرَادُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الذِّكْرِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْمَأْتَمُّ فِيهِ مَوْضُوعًا ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ النِّسْيَانُ الَّذِي هُوَ رَفْعٌ فِي التَّلَاوَةِ وَالْخَطِّ . فَهَذَا أَوَّلَى ، وَإِنْ كَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو إِسْحَقَ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .

قال أبو إسحاق^(٥٣) : « وَقَالُوا فِي ﴿ أَوْ نَسِيَهَا ﴾ قَوْلًا آخَرَ^(٥٤) ، [و]^(٥٥) هُوَ خَطَأٌ [أَيْضًا]^(٥٦) ، قَالُوا : أَوْ تَتْرُكُهَا^(٥٧) . وَهَذَا

= فيحييء فيصلي مع النبي - ﷺ - ، انظر نظم الفرائد .

(٥١) أخرج الإمام أحمد في المسند برقم ١٥٤٣٩ من حديث عبد الرحمن بن أبزي الخزاعي أن النبي - ﷺ - صلى الفجر ، فترك آية ، فلما صلى قال : أفي القوم أبيٌّ بن كعب ؟ قال أبيٌّ : يا رسول الله نُسِخَتْ آية كذا وكذا أو نسيتهما ؟ قال : نسيتهما اهـ وأحال محققا الحجة على جامع الأصول ٦٤٨/٥ برقم ٣٩٢٤ ، وهو بنحوه في البحر ٣٤٤/١ ، وانظر سمط اللآلي ٧ .

(٥٢) بعده في الحجة : من حديث عبد الرحمن بن أبزي .

(٥٣) الحجة ١٩٨/٢ ، ومعاني القرآن له ١٩٠/١ .

(٥٤) هذا ما في الحجة ومخطوطة المعاني . وفي المطبوعة : وقيل في أو نسيها قول آخر . وفي صل والحجة : « نسيها » بغير « أو » .

(٥٥) زيادة من الحجة والمعاني .

(٥٦) زيادة من المعاني .

(٥٧) قال ابن عباس : أو نتركها لا نبدلها ، وهو قول السديّ وعطاء وأحد قولي الفراء وغيره ، ورجحه الطبري ، والمعنى : أو نترك نسخها ، انظر المصادر =

إِنَّمَا^(٥٨) يُقَالُ فِيهِ : نَسِيتُ : إِذَا تَرَكْتُ ، [و]^(٥٩) لَا يُقَالُ فِيهِ^(٦٠) :
أَنْسَيْتُ : تَرَكْتُ . وَإِنَّمَا مَعْنَى ﴿ أَوْ تُنْسِيهَا ﴾ أَوْ تَتْرَكُهَا^(٦١) : أَي نَأْمُرُكُمْ^(٦٢)
بِتَرْكِهَا .

وَالْقَوْلُ^(٦٣) فِي ذَلِكَ أَنَّ مَنْ فَسَّرَ أَنْسَيْتُ بـ « تَرَكْتُ » لَا يَكُونُ
مُخْطِئًا ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَنْسَانِي الشَّيْطَانُ ذِكْرَ كَذَا ، فَإِنَّهُ إِذَا أَنْسَاكَ
نَسِيتَ ، وَإِذَا قَالَ^(٦٤) : أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا = فَكَأَنَّ^(٦٥) الْمَعْنَى جَعَلْتُ زَيْدًا

= المذكورة في ح ٤ ، والناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ١١٣ - ١١٤ ، وللنحاس
١١٥/٢ .

(٥٨) قوله « إنما » ليس في مطبوعة المعاني .

(٥٩) زيادة من المعاني والحجة .

(٦٠) قوله « فيه » ليس في النسخة م من الحجة ولا في المعاني ، ووقع في النسخة
ط من الحجة والنسخة أو النسخ التي نقل منها الجامع .

(٦١) قال النحاس في الناسخ والمنسوخ له ١١٥/٢ : عن ابن عباس
نتركها . . . هكذا يقول المحدثون ، والصواب نتركها « اهـ وهو كما علمت
قول شيخه الزجاج ، ولم ينسبه إليه .

وكان في صل : أي نتركها ، وأثبت ما في المعاني والنسخة ط من
الحجة ، وفي المطبوعة عن النسخة م : أي أو نتركها . وسيأتي كما أثبت
ص ٣٧٦ س ٧ .

(٦٢) في مطبوعة المعاني : نأمر ، وفي المخطوطة : أي أو نأمركم .

(٦٣) الحجة ١٩٨/٢ .

(٦٤) وكذا في الحجة ، ولو قال : وإذا قلت = كان أحسن .

(٦٥) في صل : لكان ، وهو خطأ صوابه من الحجة .

يَضْرِبُ عُمَرَا ، فزَيْدٌ يَضْرِبُ إِذَا أَضْرَبْتَهُ ، كَمَا يَنْسَى إِذَا أَنْسَيْتَهُ . وَإِذَا عُبِّرَ
عَنْ ذَلِكَ بِمَا يُوجِبُهُ فِعْلُهُ ^(٦٦) لَمْ يَكُنْ خَطَأً ، وَإِنْ كَانَ إِذَا عُبِّرَ عَنْ « نَسِي »
بـ « نَتَرَك » ^(٦٧) = كَانَ أَشَدَّ مُوَافَقَةً لَهُ فِي اللَّفْظِ وَمُطَابَقَةً فِيْمَا يُرِيدُ ^(٦٨) فِي
الْمَعْنَى .

وَيَذُلُّكَ ^(٦٩) عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِخَطَأٍ = أَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ مِنَ الْفِعْلِ
الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ إِذَا نُقِلَ بِالْهَمْزَةِ صَارَ ^(٧٠) فَاعِلَ الْمَفْعُولِ
الثَّانِي ^(٧١) . فَإِذَا عَبَّرْتَ عَنْهُ بِـ « نَسَيْتُ » فَقَدْ جِئْتَ بِشَيْءٍ دَلَّ كَلَامُكَ
عَلَيْهِ ؛ كَمَا أَنَّكَ إِذَا عَبَّرْتَ عَنْهُ عَلَى التَّحْقِيقِ فَقَدْ أَثَبْتَ بِمَا دَلَّ كَلَامُكَ
عَلَيْهِ . فَإِذَا اتَّفَقَا فِي دِلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا = لَمْ يَكُنْ خَطَأً .
وَهَذَا النَّحْوُ يَسْتَعْمَلُهُ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنَ السَّلَفِ الْمُفَسِّرُونَ وَغَيْرُهُمْ كَثِيرًا ^(٧٢) .

(٦٦) بهامش صل ما نصه : « أي ما يوجب المعنى الموجود في الفعل » اهـ .

(٦٧) في الحجة : عن تُنْسَى يَبْتَرِكُ ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٦٨) في الحجة : تريد ، ولعل الوجه ما أثبت .

(٦٩) الحجة ١٩٨/٢ - ١٩٩ .

(٧٠) قوله « صار » ليس في مطبوعة الحجة عن أصلها ، وهو جواب « إذا » .

(٧١) المفعول الأول في باب الأفعال المتعدية إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ

والخبر ، ما كان منها متعدياً إليهما بنفسه في أصل وضعه وما كان متعدياً إلى

واحد فعدي إلى اثنين بهمزة التعدية = هو في المعنى فاعل للمفعول الثاني ،

انظر شرح المفصل ٦٣/٧ ، وجمع الهوامع ١٦/٣ .

فزيداً في أضربت زيداً عمراً فاعل في المعنى لأنه ضارب لعمرو ، وهو

أيضاً في أنسى الشيطان زيداً ذكر كذا فاعل في المعنى لأنه ناسٍ للذكر .

(٧٢) استعمله ابن عباس وغيره ، انظر الحاشية (٥٧) . وقال الرماني : « إنما فسرته =

على^(٧٣) أَنَّ « أَتَرَكْتُ » - وإن كان يُوجِبُهُ الْقِيَاسُ - فَإِنَّا لَمْ نَعْلَمْ
الاسْتِعْمَالَ جَاءَ بِهِ^(٧٤) . وَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِهِ الِاسْتِعْمَالُ لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ
أَشْيَاءٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ يُوجِبُهُ الْقِيَاسُ ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ الِاسْتِعْمَالُ^(٧٥) ، فَرَفِضَ
لِذَلِكَ . أَلَا تَرَى [١/٨] أَنَّهُمْ قَالُوا : دَفَعْتُ زَيْدًا بِعَمْرٍو^(٧٦) ، وَلَمْ يَقُولُوا

= المفسرون على ما يؤول إليه المعنى لأنه إذا أمر بتركها فقد تركها « اهـ عن
مجمع البيان ١/ ٣٦٠ .

(٧٣) الحجة ١٩٩/٢ .

(٧٤) يريد أن قياس « ترك » على نظائره من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد = أن
يعدّي بالهمزة ، فيقال : أَتَرَكْتُهُ كَذَا ، لكنه قياس غير مطرد ، لأنه لم يَرِدْ
بـ « أَتَرَكْ » الاستعمال ، ولا يجوز النطق بالقياس الذي عارضه السماع .
فقول شيخه أبي إسحق « نَتَرَكْ » وإن كان جائزاً في القياس = مرفوض في
الاستعمال .

وتعدية فعَل بالهمزة ليست قياساً مطرداً ، بل يحتاج في هذا الباب إلى
سماع استعمال اللفظ المعين كما قال الرضي في شرح الشافية ١/ ٨٤ ، وهو
ظاهر مذهب سيويه في الكتاب ٢/ ٢٣٣ - ٢٣٤ ، وأبي علي ههنا .

وانظر اختلافهم في تعدّي اللازم والمتعدي بالهمزة والتضعيف في ارتشاف
الضرب ٢٠٩٣ ، وغيره . وهذه مسألة يطلب تحريرها وتحرير مذهبهم فيها ،
لا يتسع لها هذا الموضع .

(٧٥) انظر أمثلة لما يجوز في القياس ولم يرد به الاستعمال في « باب امتناع العرب
من الكلام بما يجوز في القياس » في الخصائص ١/ ٣٩٢ - ٤٠٠ (ط ٢) ،
و« باب في تعارض السماع والقياس » فيه ١/ ١١٨ - ١٣٤ .

(٧٦) فعدي الفعل « دفع » إلى المفعول الثاني بالباء .

أَدَفَعْتُ . وَذَهَبَ سَبِيوِيهِ^(٧٧) إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مَرْفُوضٌ^(٧٨) . وَكَذَلِكَ « صَكَّكْتُه بِكَذَا »^(٧٩) قَدْ رَفَضُوا^(٨٠) اسْتِعْمَالَ الْهَمْزَةِ . وَكَذَلِكَ « لَقَيْتُ زَيْدًا » لَمْ يَسْتَعْمِلُوا نَقْلَهُ بِالْهَمْزَةِ^(٨١) ، وَلَيْسَ « أَلْقَيْتُ » مَنقُولًا مِنْ « لَقَيْتُ »^(٨٢) .
أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ . وَكَذَلِكَ « مَيَّزْتُ » لَيْسَ مَنقُولًا

(٧٧) قال في الكتاب ٧٦/١ : « وعلى ذلك دفعتُ الناسَ بعضهم ببعض » على قولك : دفع الناسُ بعضهم بعضاً ، ودخول الباء ههنا بمنزلة قولك : ألزمت ، كأنك قلت في التمثيل أَدَفَعْتُ ومثْلُ ذلك صَكَّكْتُ الحجرين أحدهما بالآخر ، على أنه مفعول من اصطكَّ الحجران أحدهما بالآخر اهـ .
(٧٨) قوله « ذلك » إشارة إلى أَدَفَعْتُ ، وهم رفضوا استعمال الهمزة في دَفَعَ ، فلم يقولوا : أَدَفَعَ .

(٧٩) انظر الحاشية (٧٧) .

(٨٠) في الحجة : فرفضوا .

(٨١) قال في الحجة ١٣٩/٦ : « والأكثر في هذه الأفعال التي تتعدى إذا أريد تعديته أن ينقل بالهمزة وتضعيف العين ، نحو فرح وفرَّحت وأفرحت ، وغرم وغرَّمت وأغرمت . وقد جاء منه شيء بتضعيف العين دون الهمزة ، وذلك قولك : لَقَيْتُ خيراً ، وَلَقَّانِيهِ زَيْدٌ ، وَلَا تَقُولُ أَلْقَانِيهِ زَيْدٌ ولم نعلم من هذا المعنى أَلْقَيْتُهُ عَمراً ، إِنَّمَا يُقَالُ : لَقَيْتُهُ عَمراً » اهـ .

(٨٢) قال في الحجة ١٣٩/٦ - ١٤٠ : « فأما قولهم أَلْقَيْتُ متاعك بعضه على بعض فليس بمنقول من لقي بعض متاعك على بعضه ، ولو كان منه وجب أن يزيد النقل مفعولاً ، وفي النقل بالهمزة لم يزد مفعولاً ، إنما تعدى إلى المفعول الثاني بالحرف في قولك : أَلْقَيْتُ متاعك بعضه على بعض ؛ فَأَلْقَيْتُ بمنزلة أَسْقَطْتُ ، وليس منقولاً من لقي بالدلالة التي ذكرنا » اهـ .

مِنْ « مَزْتُ » (٨٣) .

فإذا رُفِضَ النَّقْلُ بِالْهَمْزَةِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَنَحْوِهَا = أَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ « تَرَكَتُ » أَيْضًا مِثْلَهَا ، فَلَمْ يُنْقَلْ بِالْهَمْزَةِ . يُقَوِّي ذَلِكَ أَنَّا لَمْ نَعْلَمْ بِهِ ثَبْتًا فِي سَمْعٍ (٨٤) كَمَا لَمْ تَثْبُتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ (٨٥) . فإذا لم يَرِدْ بِهِ سَمْعٌ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الرَّفْضِ لَهُ . فَفَسَّرَ الَّذِي فَسَّرَ ذَلِكَ عَلَى مَا جَاءَ [بِهِ] (٨٦) السَّمْعُ دُونَ مَا أَوْجَبَهُ الْقِيَاسُ الَّذِي لَعَلَّهُ رَأَاهُ الْمُفَسِّرُ مَرْفُوضًا غَيْرَ مَأْخُوذٍ بِهِ .

وقوله (٨٧) : « وَإِنَّمَا مَعْنَى ﴿ أَوْ نُنْسِهَا ﴾ أَوْ نَتْرِكُهَا أَي نَأْمُرُكُمْ بِتَرْكِهَا » = فَالْقَوْلُ (٨٨) فِي ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ « أَوْ نُنْسِهَا : أَوْ (٨٩) نَتْرِكُهَا : أَي نَأْمُرُكُمْ بِتَرْكِهَا » لَا يَخْلُو (٩٠) مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِ« نَتْرِكُهَا » الَّذِي يُرَادُّ بِهِ تَقْرِيرُ

(٨٣) مَزْتُ الشَّيْءَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ وَمَيَّزْتُهُ : عَزَلْتُهُ وَفَرَزْتُهُ وَفَصَلْتُ بَعْضَهُ مِنْ بَعْضٍ ، عَنِ اللِّسَانِ (م ي ز) فَعَلَّ وَأَفْعَلَّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَالتَّضْعِيفُ لِلْمُبَالَغَةِ . فَلَيْسَ مَيَّزَ بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ مَنْقُولًا مِنْ مَاز ، أَي لَيْسَ التَّضْعِيفُ لِلتَّعْدِيدِ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَنْقُولًا مِنْهُ لَوَجِبَ أَنْ يَزِيدَ النِّقْلَ مَفْعُولًا ، وَبِتَضْعِيفِهِ لَمْ يَزِدْ مَفْعُولًا .

(٨٤) فِي الْحِجَةِ : « وَيُقَوِّي ذَلِكَ أَنَّا لَمْ نَعْلَمْهُ ثَبَّتَ فِي سَمْعٍ » . وَ« ثَبَّتًا » : ثَابِتًا .

(٨٥) فِي صِل : « لَمْ يُثَبِّتْ فِي هَذِهِ » بِإِقْحَامِ « فِي » ، وَالصَّوَابُ مِنَ الْحِجَةِ .

(٨٦) زِيَادَةُ مِنَ الْحِجَةِ .

(٨٧) الْحِجَةُ ٢/ ١٩٩ - ٢٠٠ . يَعْنِي : وَقَوْلُ أَبِي إِسْحَقَ ، وَقَدْ سَلَفَ نَقْلُهُ ، انْظُرْ

الْحَاشِيَةُ (٥٣) .

(٨٨) قَوْلُهُ : « وَقَوْلُهُ . . . فَالْقَوْلُ . . . » زَادَ الْفَاءَ فِي خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ ، وَقَدْ سَلَفَ

مِثْلُهُ ، انْظُرْ الْحَاشِيَةَ (٣٥) .

(٨٩) فِي صِل : أَي ، وَقَدْ سَلَفَ مِثْلُهُ ، انْظُرْ الْحَاشِيَةَ (٦١) .

(٩٠) فِي الْحِجَةِ : « فَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ لَا يَخْلُو » . وَقَدْ تَصَرَّفَ الْجَامِعُ - أَظُنْ - فِي =

الشَّيْءُ ، كما تَقُولُ : اِتْرَكَ هذا في مَوْضِعِهِ : أي قَرَرَهُ^(٩١) فيه ولا تَرَفَعَهُ منه = أو يَكُونُ المُرَادُ بـ « تَرَكْهَا » : أي نَزَعَهَا وَنَبَذَهَا .

فإن كَانَ المُرَادُ الوجْهَ الأوَّلَ الذي هو التَّقْرِيرُ في مَوْضِعِهِ ، وأن لا يُرْفَعَ = فهذا لا يَقَعُ الأمرُ به لأنَّه لَيْسَ إلى النَّبِيِّ ﷺ ولا إلى المُسْلِمِينَ تَقْرِيرٌ^(٩٢) إلا في مَوَاضِعِهَا . إِنَّمَا ذَلِكَ إلى الله عَزَّ وَجَلَّ ، إذا أُنْزِلَ الآيَةُ كَانَتْ مُقَرَّرَةً حَتَّى يَرْفَعَهَا بِنَسْخٍ أو إِنْسَاءٍ ، فالأمر^(٩٣) لنا بِتَقْرِيرِ ذَلِكَ لا يَصِحُّ ، إِلَّا أَنْ يُرَادَ الاعتِقَادُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ غَيْرُ مَنْسُوخٍ . وهذا الأمرُ لَيْسَ بالكثيرِ الفَائِدَةِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ والمُسْلِمِينَ إذا أُنْزِلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ آيَةً قَرَرُوهَا في مَوْضِعِهَا ، وَأَعْتَقَدُوا أَنَّهُ قُرْآنٌ مُنْزَلٌ وَكَلَامٌ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ قَدْ ثَبَتَ حَتَّى يُرْفَعَ بِنَسْخٍ أو نِسْيَانٍ إِنْ كَانَ ذَلِكَ يَجُوزُ فِيهَا .

= وَإِنْ كَانَ المُرَادُ بِقَوْلِهِ « نَأْمُرُكُمْ بِتَرَكِهَا » : نَأْمُرُكُمْ بِأَنْ تَرَفَعُوا ذَلِكَ وَتَتْرَكُوهُ = فَذَلِكَ لَيْسَ إلى النَّبِيِّ ﷺ ولا إلى المُسْلِمِينَ . وَإِنَّمَا تَبْدِيلُهَا وَنَسْخُهَا إلى الله عَزَّ وَجَلَّ . يَدُلُّ على ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَآئِي نَفْسٍ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَى إِلَيَّ ﴾ [سورة يونس ١٠/١٥]

قال^(٩٤) : « فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا مَعْنَى تَرَكِهَا غَيْرِ النِّسْخِ ،

= عبارة أبي علي فزاد فيه « أن قوله . . . بتركها » فصار فيها تكرار وركة .

(٩١) في صل : صيِّره ، وهو تحريف صوابه من الحجة .

(٩٢) في صل : ولا إلى المسلم من تقرير ، وهو خطأ ، صوابه من الحجة .

(٩٣) في صل : بالأمر ، وهو تحريف صوابه من الحجة .

(٩٤) قوله « قال » سقط في مطبوعة الحجة عن أصلها . وسقوطه مخلٌ ، ولا بدَّ من إثباته لأنه مسند إلى ضمير شيخه الزجاج ، وما يأتي هو كلامه في معاني =

وما الفصل^(٩٥) بَيْنَ التَّرْكِ والنَّسخِ ؟ = فالجوابُ في ذلك أَنَّ النَّسخَ أَنْ^(٩٦) يأتي في الكتابِ نسخُ آيةٍ بآيةٍ^(٩٧) ، فتُبطل^(٩٨) الثانيةُ العملَ بالأولى . ومعنى التَّرْكِ : أَنَّ تأتي الآيةُ بضربٍ مِنَ العملِ ، فيؤمَرُ المسلمونَ بتركِ ذلك بغيرِ آيةٍ تنزلُ^(٩٩) ناسخةً للتي^(١٠٠) قبلها ، نحو قوله : ﴿ إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ﴾ [سورة الممتحنة ١٠/٦٠] ثم أُمِرَ المسلمونَ [بعدُ]^(١٠١) بِتَرْكِ المِخْنَةِ . فهذا يدلُّ على^(١٠٢) معنى التَّرْكِ^(١٠٢) ، ومعنى النَّسخِ قَدْ^(١٠٣) بَيَّنَّاهُ ، فهذا هوَ الحقُّ » .

= القرآن له ١/ ١٩٠ .

(٩٥) هذا ما في الحجة . وفي معاني القرآن : وما الفرق .
(٩٦) في صل : بأن ، والصواب من الحجة ، وفي مطبوعة المعاني ومخطوطتها : « أن النسخ يأتي » ، بغير « أن » .
(٩٧) في المعاني : نسخ الآية بآية . وسيأتي بعد قليل في لفظ أبي علي : الآية بالآية .
(٩٨) في صل : فيبطل ، وهو تصحيف . وفي مخطوطة المعاني : نسخ الآية بآية ليبطل العمل ، فتبطل إلخ .
(٩٩) في مطبوعة المعاني : تأتي ، وفي مخطوطتها كما أثبت من صل والحجة .
(١٠٠) في الحجة : التي ، وفي المعاني كما أثبت من صل ، وكلاهما صواب .
(١٠١) زيادة من الحجة ، وفي المعاني : بعد ذلك .
(١٠٢) كذا وقع في الحجة ، وفي مخطوطة المعاني : « فهذا معنى يدل على الترك » وهذا وجه الكلام .

وفي مطبوعة المعاني : « فهذا معنى الترك » بغير « يدل على » .
(١٠٣) في مطبوعة الحجة : وقد ، بإقحام الواو ، وهو خطأ من الناشر ، فهو على =

والقول^(١٠٤) في ذلك : أَنَّ ما ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ النَّسْخَ أَنْ يَأْتِيَ فِي الْكِتَابِ
نَسْخُ الْآيَةِ بِالْآيَةِ، فَتُبْطَلُ^(١٠٥) الثَّانِيَةُ الْعَمَلُ بِالْأُولَى - فَلَيْسَ^(١٠٦) بِحَقِيقَةِ
النَّسْخِ، لَكِنَّ هَذَا ضَرْبٌ مِنَ النَّسْخِ . وَقَدْ يَكُونُ النَّسْخُ لِلْآيَةِ وَالتَّبْدِيلُ لَهَا عَلَى
ضُرُوبٍ أُخَرَ^(١٠٧) . وما أَعْلَمُ فِيهِ رِوَايَةً وَلَا قِيَاسًا^(١٠٨) يَدُلُّ عَلَى ما ذَكَرَهُ .

= الصواب في أصلي المطبوعة ط (= خم ٤٧٠ / ١ ، وم (= خك ٢٣٤ / ٢) ، وإقحامه مغلّ .

(١٠٤) الحجة ٢٠١ / ٢ ، وفيها عن المخطوطة : ط : « قال أبو علي : القول »
وقوله « قال أبو علي » ليس في المخطوطة م .

(١٠٥) في صل : فيبطل ، وهو تصحيف .

(١٠٦) في مطبوعة الحجة عن أصلها : « ليس » . وهذه الجملة « ليس بحقيقة
النسخ » خبر للاسم الموصول « ما » اسم أنَّ في قوله « أنَّ ما ذكره . . . » ،
فالفاء في « فليس » على ما في صل مزيدة في خبر الموصول ، وهو جائز ،
انظر التعليق على هذا في كشف المشكلات ٣٤٨ ، ١٣٤٧ - ١٣٤٨ .

(١٠٧) ضروب النسخ في القرآن : نسخ الحكم دون التلاوة - وهو ما اقتصر عليه
أبو إسحاق - ونسخ التلاوة والحكم معاً ، ونسخ التلاوة دون الحكم ، انظر
الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد ١٤ ، وللنحاس ١ / ٤٢٨ - ٤٣٥ ، ولأبي بكر بن
العربي ٥ / ٢ ، والإيضاح لمكي ٤٩ - ٥٤ وغيرها ، والحجة ١ / ١٨٠ - ١٨١ ،
والبحر المحيط للزركشي ٤ / ٦٣ - ١٦٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٥٧ ، وتفسير
البغوي ١ / ٩٩ .

(١٠٨) بهامش صل ما نصه : « يعني أن أبا علي قال : وما أعلم في النسخ الذي
حمل ذلك القائل النسيان عليه = رواية ولا قياساً » اهـ .

ويوشك هذا الكلام أن يكون من كلام الجامع قاله حين قراءة الكتاب عليه
أو إملائه ثانية = مفسراً ومبيناً مرجع الضمير في قول أبي علي « فيه » . =

وَقَدْ يُنْسَخُ الْقُرْآنُ عِنْدَ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ بِسُنَّةِ^(١٠٩) غَيْرِ آيَةٍ^(١١٠) ، وَلَا يَمْتَنِعُونَ

= وقوله « أبا علي » - سواء أكان من كلام الجامع - وهو ما أميل إليه - أم كان من كلام بعض تلامذته - غريبٌ ، فقد خلت المسألة - وإن كانت منقولة من الحجة - من ذكر الحجة وذكر أبي علي ، ولا أعلم ما تفسير هذا . انظر ما علقناه في الحاشية (٤) .

وقول أبي علي « وما أعلم فيه رواية ولا قياساً » = فيه أنه لم يعرف مأخذ كلام شيخه الزجاج ، وهو ما قاله أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني ، ولم ينسبه الزجاج إليه . فقد قال النحاس في الناسخ والمنسوخ له ١١٥/٢ عقب ذكره ما رواه علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير ﴿ تُنْسَهَا ﴾ أنه قال : نَتَرَكُهَا = « هكذا يقول المحدثون ، والصواب نَتَرَكُهَا . وفي هذا معنى لطيف شرحه سهل بن محمد على مذهب ابن عباس ، ويَبَيِّنُ معنى ذلك ، قال : ننسخها : نزيل حكمها بآية غيرها ، وننسخها : نزيل حكمها بأن نطلق لكم تركها ، كما قال تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَشْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ ﴾ الآية [سورة الممتحنة ١٢/٦٠] . ثم أطلق للمسلمين ترك ذلك من غير آية نسختها » اهـ . وقول النحاس « والصواب نَتَرَكُهَا » هو من كلام شيخه الزجاج ، ولم ينسبه إليه ، انظر الحاشية (٦١) .

(١٠٩) في صل : لسنة ، وهو تحريف صوابه من الحجة .

(١١٠) في نسخ القرآن بالسنة المتواترة اختلاف . وعلى جوازه عامة الفقهاء ، وهو مذهب مالك وجماعة من أهل المدينة وأكثر أهل العلم ، عن الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه لمكي ٧٧ ، وانظر الناسخ والمنسوخ للنحاس ٤١٦/١ فما بعدها ، ولأبي بكر بن العربي ٣/٢ - ٤ .

وممن ذهب إلى عدم جوازه الشافعي وأحمد وسفيان الثوري .

عن^(١١١) أَنَّ يُسَمُّوا ذَلِكَ نَسْخًا . وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُسَمَّى الضَّرْبُ الَّذِي سَمَّاهُ أَبُو إِسْحَقَ تَرْكًا = نَسْخًا . وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الزُّهْرِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - رَوَى عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « نَزَلَ فِي أَصْحَابِ بَيْتِ مَعُونَةَ قُرْآنٌ ، مِنْهُ : بَلَّغُوا قَوْمَنَا أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا ، فَرَضِيَ عَنَّا وَأَرْضَانَا = ثُمَّ نُسَخَ^(١١٢) » . فَسَمَّتْ عَائِشَةُ ذَلِكَ نَسْخًا ، وَلَمْ تُسَمِّهِ تَرْكًا ، وَسَمَّيْتُهُ نَسْخًا وَإِنْ لَمْ يُنْسَخْ بآيَةٍ . فَهَذَا يُفْسِدُ الْقِسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ قَسَمَهُمَا . أَلَا تَرَى أَنَّهَا سَمَّتْ ذَلِكَ نَسْخًا وَإِنْ لَمْ يُنْسَخْ^(١١٣) بآيَةٍ ، وَلَمْ تُسَمِّهِ تَرْكًا ؟

(١١١) في الحجة : من ، وكلاهما صحيح .

(١١٢) لم أجد الأثر برواية الزهري عن عروة عن عائشة .

وأخرج البخاري (برقم ٤٠٩٠) عن يزيد بن زريع ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أنس ، قال : « أنزل الله في الذين قتلوا ببئر معونة قرآنًا قرأناه حتى نسخ بعدُ : أَنْ بَلَّغُوا قَوْمَنَا أَنَّا لَقِينَا رَبَّنَا فَرْضِي عَنَّا وَأَرْضَانَا » اهـ . وفي الدر المنثور ٥٤٧/٢ : أخرج ابن سعد ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود في ناسخه ، وابن الضريس ، وابن جرير ، وابن المنذر ، وابن حبان ، والبيهقي في الدلائل عن أنس ، قال . . . « فساق الأثر .

وبئر معونة بين أرض بني عامر وحرّة بني سليم ، قتل ثمة رجال من أصحاب رسول الله - ﷺ - من خيار المسلمين في حديث مذكور في السيرة ، قيل كانوا سبعين رجلاً ، وصححه السهيلي في الروض الأنف ١٧٤/٢ ، وانظر (بئر معونة) في معجم البلدان ٣٠٢/١ .

(١١٣) بعده في مطبوعة الحجة ٢٠١/٢ عن المخطوطة م : ذلك . ولم يقع في المخطوطة الثانية ط ، والكلام مستغن عنها .

كَمَا أَنَّهُ (١١٤) زَعَمَ (١١٥) أَنَّهُ يُسَمَّى نَحْوُ قَوْلِهِ ﴿ إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ
مُهَاجِرَاتٍ ﴾ تَرَكَّا مِنْ حَيْثُ أَمَرَ الْمُسْلِمُونَ بِتَرْكِ الْامْتِحَانِ لَهُنَّ مِنْ غَيْرِ آيَةٍ
نَزَلَتْ (١١٦) .

وَيُفْسِدُ ذَلِكَ أَيْضًا مَا رُوِيَ مِنْ ←

(١١٤) ليس في الحجة .

(١١٥) انظر ما سلف من كلام شيخه الزجاج .

(١١٦) قال أبو إسحق في تفسير قوله ﴿ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ ﴾ في معاني القرآن ١٥٨/٥ :

« معناه : اختبروهن وكانت المحنة إذا جاءت المرأة مهاجرة أن

تحلف بالله أنه ما جاء بها غيرة على زوجها ، ولا جاءت إلا محبة لله ولرسوله

وللرغبة في الإسلام ، فهذه المحنة « اهـ والمحنة والامتحان : الاختبار .

وانظر تفسير الطبري ٥٧٥/٢٢ ، والبغوي ٣٧٧/٤ ، والوسيط للواحد

٢٨٥/٣ ، وتفسير الفخر الرازي ٣٠٦/٢٩ .

ولم يذكر أبو إسحق ثمة في الكلام في هذه الآية في موضعها من السورة في

كتابه ١٥٨/٥ ما ذكره هنا في ١٩٠/١ أن المسلمين أمروا بعد ذلك بترك

المحنة ، وأن هذا من التَّرك . وما جعله تركاً هو من ضروب النسخ عند

غيره ، ففي تفسير البغوي ٩٠/١ أن النسخ ما يرفع حكمه ولا يقام غيره

مقامه كامتحان النساء ، وفي الحجة ١٨٠/٢ أنها منسوخة بالسنة .

وفي الوسيط للواحد أن الأمر بالامتحان غير واجب ، وفي تفسير الفخر

الرازي عن الواحد أنه أمر بمعنى الاستحباب .

وفي الدر المنثور ٤٢٤/١٤ عن ابن جريج ، قال : « سألت عطاء عن هذه

الآية ﴿ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ ﴾ يعمل بها ؟ قال : لا « اهـ .

حَدِيثُ^(١١٧) حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، قَالَ : « بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [يَوْمًا]^(١١٨) قَاعِدٌ فِي أَصْحَابِهِ إِذْ ذَكَرَ حَدِيثًا ، فَقَالَ : ذَاكَ أَوَّانٌ يُنْسَخُ الْقُرْآنُ^(١١٩) . فَقَالَ رَجُلٌ كَالْأَعْرَابِيِّ^(١٢٠) : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا يُنْسَخُ الْقُرْآنُ ! وَكَيْفَ يُنْسَخُ ؟ قَالَ : يَذْهَبُ أَهْلُهُ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهُ ،

(١١٧) في الحجة : ما روي عن رسول الله - ﷺ - من حديث إلخ . والحديث أخرجه الخطيب البغدادي في الأسماء المبهمة ٤٠٣ بسنده عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة باختلاف يسير ، ولفظه : ذاك أوان ينسخ القرآن يا رسول الله ما نسخ [كذا] أو كيف ينسخ القرآن . قال : يذهب الذين كأنهم من النعام . قال يعني خفة الطير « وللحديث فيه صلة . أفدت تخريجه من هذا الكتاب من الأخ محمد خالد الزمامي إبان إصلاح تجارب الطبع يوم الاثنين ١٨/٩/٢٠٠٦ في الكويت .

(١١٨) زيادة من الحجة .

(١١٩) هذا ما وقع في مخطوطة الحجة ١/٤٧٢ خم ، وهو ما في كتاب الخطيب ، وهو الصواب . ونحو ذلك قول النبي ﷺ في الحديث الذي أخرجه الخطيب بعيد هذا الحديث عن زياد بن لبيد الأنصاري = : « هذا أوان يرفع العلم » .

فإذا كان ما في مخطوطة الحجة خم هو لفظ الشيخ أبي علي = كان ما وقع في صل ومطبوعة الحجة من المخطوطة م (خك ٢/٢١٥) « ذاك وأن ينسخ » خطأ من النَّقْلَةِ . وذا كان ذلك وكان ما في صل هو ما أملاه الجامع = كان قد نقل كلام أبي علي عن نسخة من الحجة غير عالية ، ولم يراجع في هذا الموضوع النسخ العالية التي وقف عليها لأنه لم يتنبه على ما وقع فيما نقل .

وضبط في مخطوطة الحجة « أوان » بالنصب على الظرفية ، والرفع الوجه . (١٢٠) هو زياد بن لبيد الأنصاري ، أو صفوان بن عسال المرادي فيما قال الخطيب البغدادي .

وَيَبْقَى رِجَالٌ كَأَنَّهُمُ النَّعَامُ ، يَعْنِي فِي حِقَّةِ الطَّيْرِ . فَقَدْ سَمَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا نَسْخًا وَإِنْ لَمْ يُنْسَخْ بِآيَةٍ .

فَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ بِتَسْمِيَّتِي^(١٢٢) النَّسْخِ سَمَاعٌ وَلَا قِيَاسٌ ، وَجَاءَتْ^(١٢٣) اللُّغَةُ بِخِلَافٍ مَا ذَكَرَهُ = عَلِمْتُ أَنَّهُ قَوْلٌ لَا وَجْهَ لَهُ .

* * *

(١٢١) في صل هنا « صلى الله عليه » بلا « وسلم » ، وسلف فيه قبيل أربعة أسطر « - ﷺ - » ، وكذا وقع فيما سلف ، انظر ما علقناه على مثله في مقالة « تهذيب الآثار ، للطبري ، تعريف به ونظرة في عمل ناشره » ، مجلة الدراسات اللغوية ، مج ٨ ، ع ١٤ ، عام ٢٠٠٦ ، ص ٢١٩ .

(١٢٢) يريد بتسميتي النسخ القسمين اللذين ذكرهما شيخه أبو إسحق « النسخ » و« الترك » ، وقد أفسد أبو علي فيما سلف من كلامه ما ذكره شيخه من معنى النَّسْخِ بأنه ليس بحقيقة النسخ وأنه ضرب منه ، وأن النسخ يكون على ضروب أخر = وأفسد ما ذكره من معنى التُّرْكِ بأن ما سماه تركاً لا يمتنع أن يسمى نسخاً ، وقد عبّر في الحديث والأثر بالنسخ عما جعله أبو إسحق تركاً .

وقوله « بتسميتي » وقع في مطبوعة الحجة عن أصلها « بتسميته » .

(١٢٣) في صل : وجاء ، والوجه ما أثبت من الحجة .

[٨٩] وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ

حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾ [سورة النساء ١٤/٤]

قال^(١) : « قَوْلُهُ ﴿ خَالِدًا فِيهَا ﴾ صِفَةٌ لِلنَّارِ جَارِيًا عَلَى قَوْلِهِ

﴿ نَارًا ﴾ .

وهو غَلَطٌ . وَإِنَّمَا هُوَ حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي ﴿ يُدْخِلْهُ ﴾^(٢) .

وَلَا يَجُوزُ^(٣) أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لـ « نَار » ←

(١) أبو إسحق الزجاج في معاني القرآن له ٢٧/٢ . وعبارته : « خالداً من نعت

النار ، ويجوز أن يكون منصوباً على الحال أي يدخله [ناراً] مقدراً له الخلود

فيها » اهـ .

(٢) وهو أحد قولي الزجاج اللذين نقلناهما من كتابه في ح ١ ، وهو قول من لم

يجز القول الأول ، وهم البصريون .

(٣) عند البصريين ، ويجوز عند الكوفيين ، انظر البحر ٣/١٩٢ ، والدر المصون

٦١٤ - ٦١٥ .

ولم يجزه الزمخشري عصريّ الجامع في الكشف ٥١٨/١ لما قاله

الجامع .

على أن الصناعة إن أجازت أن يكون « خالداً » نعتاً سببياً أضمر فاعله على

مذهب الكوفيين = فإنه وجهٌ متكلفٌ ، ولا نظير له في التنزيل ، فقد وقع

« خالداً فيها » حيث لا يجوز أن يكون نعتاً في قوله : ﴿ فَجَزَّأُوهُ جَهَنَّمُ

خَالِدًا فِيهَا ﴾ [سورة النساء ٩٣/٤ ، والتوبة : ٦٣/٩] ، وكذلك قوله « خالدين فيها »

في قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَقِبَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [سورة =

ولا حالاً^(٤) منه^(٥) لِمَكَانٍ ﴿فِيهَا﴾ الذي اتَّصَلَ بِأَسْمِ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ أَسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا جَرَى عَلَى غَيْرٍ مِّنْ هُوَ لَهُ وَجَبَ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ فِيهِ^(٦) ، فَكَانَ مِّنْ

= الحشر ١٧/٥٩ ، وقوله ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ حيث وقع في التنزيل ، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (خالدین ٢٣٧ - ٢٣٨) .

وفي أَنَّ معنى الخلود « خالداً ، خالدين ، خالدین » جرى في القرآن حالاً على صاحبها ، ولم يجر نعتاً سبباً للنار = فَسَادُ حَمَلٍ خَالِدِينَ فِي الْآيَةِ عَلَى وَجْهِ النعت ، وَأَنَّ حملة على الحال من الهاء في ﴿يُدْخِلُهُ﴾ هو الوجه الذي لا يجوز غيره .

(٤) قوله « ولا حالاً منه » لا أعرف أحداً أجازه ، وهو وجه فاسدٌ بما ذكرناه في وجه النعت في ح ٣ = وبأن مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ قليل ، وههنا لا مسوغ له ، انظر التعليق على مجيء الحال من النكرة في كشف المشكلات ٤٧٣ = وبما ذكره الجامع من مذهب البصريين .

وقد خلت عبارة الجامع في الجواهر ٧٣٦ من ذكر الحال من النار ، قال : « لا يكون ﴿خَالِدًا فِيهَا﴾ . صفة للنار لأنه لم يقل خالداً فيها هو ، وإنما حال من الهاء في ﴿يُدْخِلُهُ﴾ أي يدخله ناراً مقدراً الخلود فيها . . » اهـ .

(٥) كتب فوق الأسطر الباقية من هذه المسألة في صل ما نصه : « لا فرق بين الحال والخبر إذا كانا جارين على غير من هما له من أنه يحتاج إلى إبراز الضمير فيه عند البصريين ، والحال نحو : مررت بزيد قائماً في الدار أبوه » اهـ .

(٦) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن ذلك غير واجب ، فأجازوا الإبراز وتركه عند أمن اللبس ، وأوجبوه إن خيف اللبس ، انظر الكتاب ٢٤٣/١ - ٢٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٣ - ١٠٩ ، والإنصاف ٥٦ - ٦٠ المسألة ٨ ، وهمع الهوامع ١١/٢ - ١٢ ، وغيرها . وانظر بسط =

الوَاجِبُ أَنْ لو كان جَارِيًا على « نار » = أَنْ يُقَالَ : خالِدًا فيها هو .

* * *

= التعليق على هذا ومصادره في كشف المشكلات ٦٢٨ ح ٤ .

وقد عقد الجامع في الجواهر ٧٣٦ - ٧٤٠ الباب ٣٨ لـ « ما جاء في التنزيل من اسم الفاعل الذي يتوهم جريه على غير من هو له ولم يبرز فيه الضمير ، وربما احتج به الكوفي » وذكر هذه الآية فيه ٧٣٦ .

[٩٠] وَمِنْ ذَلِكَ ^(١) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِۦٓ

أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ [سورة يونس ١٢/١٠] .

[قال] ^(٢) : «الْمَعْنَى : وَإِذَا ^(٣) مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ

دَعَانَا . فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ ﴿دَعَانَا لِجَنبِهِۦٓ﴾ : دَعَانَا ^(٤) وَهُوَ سَطِيحٌ ^(٥) ، أَوْ

(١) أي ومما غلط فيه أبو إسحق في كتابه معاني القرآن ، وفات أبا علي ، فلم يذكره في «الإغفال» .

وهذه المسألة هي المسألة ٧١ من البغداديات ٥٧٣ - ٥٧٤ ، فسلخها الجامع منها ، واستاقها إلى كتابه ليستدرك على أبي علي ما فاته في الإغفال ، فاستدرك عليه به منتحلاً كلامه ، انظر ما علقناه في المسألة ٨٨ ص ٣٦١ ح ٤ .

وقد لخص الجامع هذه المسألة في الجواهر ٢٦٠ ، وكشف المشكلات ٥٣١ - ٥٣٢ . ذاكراً أبا إسحق تاركاً ذكر أبي علي !

(٢) زيادة مني . والضمير لأبي إسحق الزجاج . وفي البغداديات - ومنها انتزع الجامع هذه المسألة كما علمت - : « قال أبو إسحق في قوله تعالى المعنى . . . » . وانظر مطبوعة معاني القرآن ٩/٣ ، والمخطوطة ١١٩/٥ .

(٣) في معاني القرآن : المعنى والله أعلم وإذا .

(٤) في مطبوعة معاني القرآن : ودعانا ، بزيادة الواو قبل الفعل ، وهو خطأ من الناشر أو الناسخ مخلّ مضلّ ، وفي المخطوطة والبغداديات كما في المتن .

(٥) هذا ما في معاني القرآن ، والظاهر أنه كذلك في نسخة البغداديات التي نقل منها الجامع ، وفي مطبوعة البغداديات : دعانا سطيحاً . وكان في صل : منبطح ، مكان سطيح ، وهو تحريف . والسطيح : المنبسط الممتد المستلقي =

دَعَانَا قَائِمًا .

قال : « وجائزٌ ^(٦) أَنْ يَكُونَ : وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ لَجَنِبِهِ ، أَوْ مَسَّهُ قَاعِدًا ، أَوْ مَسَّهُ قَائِمًا = دَعَانَا .

وَالْأَوَّلُ أَجُودٌ ^(٧) ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ . وَجَمِيعُ أَحْوَالِهِ هُوَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّسْطِيحِ ^(٨) وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ . فَقَوْلُهُ ﴿ لَجَنِبِهِ ﴾ هُوَ ^(٩) مُتَعَلِّقٌ بِـ ﴿ دَعَانَا ﴾ ، وَقَوْلُهُ ﴿ دَعَانَا ﴾

= على قفاه ، البطيء القيام من الضعف . وأما المنبطح والمتبطح فهو المسبطر على وجهه ممتداً على وجه الأرض ، وهو غير مراد ههنا ، والمراد السطوح ، وهذا ظاهر .

ولو قال أبو إسحق « مضطجع » مكان « سطوح » لكان أجود . وإذا قالوا صلى فلان مضطجعاً فمعناه أنه يضطجع على شقه الأيمن مستقبلاً القبلة ، وهذا المراد في الآية ؛ وسيأتي قول أبي علي في تقديره : دَعَانَا مضطجعاً .

والمعنى : « دَعَانَا فِي حَالَاتِهِ كُلِّهَا : إِنْ كَانَ مُضْطَجِعاً عَاجِزَ النَّهْضِ مُتَخَاذِلَ النَّوَّةِ ، أَوْ كَانَ قَاعِداً لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ ، أَوْ كَانَ قَائِمًا لَا يُطِيقُ الْمَشْيَ وَالْمُضْطَرَب . . . » عن الكشاف ٣١٧/٢ ، وانظر مجمع البيان ١٧٧/٥ ، والبحر ١٢٩/٥ ، والدر المصون ١٦٠/٦ .

(٦) هذا ما في مخطوطة المعاني ، ونسخة البغداديات التي نقل منها الجامع ، وهو الوجه . وفي مطبوعة البغداديات : وجاز ، وهو خطأ من الناشر أو الناسخ أظن ، وفي مطبوعة المعاني : ويجوز .

(٧) لفظ أبي علي : « والقول الأول أحسن » .

(٨) في صل : التبطح ، وهو تحريف صوابه من البغداديات ، وانظر ح ٥ .

(٩) ليس في مطبوعة البغداديات .

العامل فيه ، وكذلك في قوله ﴿أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ كأنه قال : [٢/٨] دَعَانَا مُضْطَجِعًا أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا . فَالْكَلَامُ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيمٍ وَلَا تَأْخِيرٍ^(١٠) . وَإِذَا وُجِدَ السَّبِيلُ إِلَى تَرْكِ الْكَلَامِ عَلَى وَجْهِهِ وَنَظْمِهِ = كَانَ أَوْلَى مِنْ تَأْوِيلٍ غَيْرِ ذَلِكَ فِيهِ^(١١) .

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ ﴿وَلِإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ﴾ وَقَعَ الْمَسُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ قِيَامٍ وَقُعُودٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَعَمَّهَا^(١٢) كُلُّهَا ، وَأَسْتَغْنِي^(١٣) بِعُمُومِ وَقُوعِ الْمَسِّ عَلَى الْأَحْوَالِ وَدَلَالَتِهِ عَلَيْهَا عَنْ تَفْصِيلِهَا وَتَخْصِصِهَا ، وَلَيْسَ إِذَا دَعَا اللَّهُ الدَّاعِيَ فِي حَالٍ مِنْ أَحْوَالِهِ وَهَيْئَةٍ مِنْ هَيْئَاتِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَاعِيًا لَهُ فِي سَائِرِهَا ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَدْعُوهُ فِي حَالٍ وَلَا يَدْعُوهُ فِي أُخْرَى^(١٤) . فَحَمَلُ هَذِهِ الْأَحْوَالِ الْمُفَصَّلَةِ الْمُخَصَّصَةِ عَلَى تَعَلُّقِهَا بِالدُّعَاءِ = أَوْلَى وَأَحْسَنُ مِنْ حَمْلِهَا عَلَى التَّعَلُّقِ بِالْمَسِّ^(١٥) . وَيُؤَكِّدُ هَذَا

(١٠) بهامش صل ما نصه : « فإذا كان متعلقاً بـ « مس » يكون التقدير : وإذا مسَّ

الإنسان [الضر] لجنبه دعانا ، فيحتاج إلى تقديم الجنب » اهـ وكان فيه : فإذا

قال متعلقاً ، ولعل الصواب ما أثبت ، وزدت فيه ما بين حاصرتين .

(١١) في مطبوعة البغداديات : معه ، ولعل الصواب ما في المتن .

(١٢) في صل : وعنهما ، وهو تحريف صوابه من البغداديات .

(١٣) في مطبوعة البغداديات : فيستغني ، والوجه ما في المتن .

(١٤) بهامش صل ما نصه : « وإذا كان كذلك يكون لهذا التفصيل - وهو القيام

والقعود - فائدة إن كان اللام متعلقاً بدعانا » اهـ وكان فيه : وإن كان ، بإقحام

الواو وهي مخلة .

(١٥) قول أبي علي : « . . . أولى وأحسن . » فيه حكمٌ بجواز الوجه الآخر =

التَّأْوِيلَ الَّذِي اخْتَرَنَاهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ ﴾ [سورة فصلت ٥١/٤١] و﴿ دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [سورة يونس ٢٢/١٠ ، والعنكبوت ٦٥/٢٩ ، ولقمان ٣١/٣٢] فِي آيٍ مِثْلِهَا تَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ الْإِلْطَاطِ^(١٦) وَالْإِكْثَارِ مِنَ الْعَبْدِ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ الشَّدَّةِ وَزَمَنَ الْمِحْنَةِ^(١٧).

* * *

= وحسنه ، وهو أن تتعلق الأحوال بـ « مسَّ » ، وقد أجاز ذلك من وافقه : الجامع وغيره . وضعفه العكبري في التبيان ٦٦٧ - ٦٦٨ ، وانظر البحر ١٢٩/٥ ، والدر المصون ١٦٠/٦ .

وما هو بجائز لا حسناً ولا ضعيفاً ، وإن هو إلا غلطٌ من القول إن جاز في الصناعة فإن المعنى ليس عليه ، بل ياباه كما ترى .
(١٦) كتب بهامش صل ما نصه : « الالتزام ، أَلْظَ : إذا لزم » . وفي الحديث : أَلْظُوا بِيَاذَا الْجَلال والإكرام : أي التزموا هذا واثبتوا وواظبوا وثابروا عليه وأكثروا من قوله ، عن اللسان (ل ظ ظ) بتصرف .
(١٧) في مطبوعة البغداديات : عند الشدة وهي المحنة ، وهو تحريف .

[٩١] وَمِنْ ذَلِكَ ^(١) قَوْلُهُ ^(٢) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يُضَنَّهُتُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [سورة التوبة ٣٠/٩]

قال ^(٣) : « يَجُوزُ فِي »

(١) أي ممّا غلط فيه أبو إسحق في معاني القرآن، وفات أبا علي فلم يذكره في الإغفال

وهذه المسألة أيضاً سلخها الجامع برمتها من الحجة ٤/ ١٨٩ - ١٩١ .
واستاقها إلى كتابه ليستدرك على أبي علي ما فاته في الإغفال ، فاستدرك عليه به . وانظر ما علقناه في المسألة ٨٨ ح ٤ ، والمسألة ٩٠ ح ١ .

(٢) أي قول أبي إسحق الزجاج .

(٣) أي قال أبو إسحق الزجاج . ولم يصرح باسمه أبو علي ، فسياق كلامه في الحجة ٤/ ١٨٧ : « وليس ﴿يُضَنَّهُتُونَ﴾ فيمن همز من لفظ ضهياء ، لأن الهمزة في ضهياء زائدة بدلالة ضَهِيًّا . . . » إلى أن قال يحكي قول شيخه أبي إسحق ٤/ ١٨٩ ولم يسمّه : « وأما من قال : يجوز أن يكون [يعني ضهياً] فعَيْلاً ، و﴿يُضَنَّهُتُونَ﴾ مشتق منه = فقول لم يذهب إليه أحد علمناه . . . » إلخ كلامه . وما بين حاصرتين في كلامه مني .

وسياق كلام الزجاج ولفظه في مطبوعة معاني القرآن له ٤٤٣/٢ - وقد وقع هنا خرم في مخطوطة المعاني المغربية ، ولهذا ما لم أُحل عليها - : « واشتقاقه [يعني يضاهئون] . . . من قولهم : امرأة ضَهِيًّا ، وهي التي لا ينبت لها ثدي ، وقيل هي التي لا تحيض ، وضَهِيًّا : فعلاً ، الهمزة زائدة . . . ويجوز أن تكون فعِيل وإن كانت بنية ليس لها في الكلام نظير ؛ فإننا قد نعرف كثيراً مما لا ثاني له . من ذلك قولهم كَنَهَبُل ، وهو الشجر =

« ضَهْيَا »^(٤) أَنْ يَكُونَ فَعِيلًا ، وَيُضَاهِيُونَ مُشْتَقُّ مِنْهُ .

وهذا قول^(٥) لم يَذْهَبْ إِلَيْهِ أَحَدٌ عَلِمَنَاهُ . وهو ظاهرُ الفسادِ لِإِثْبَاتِهِ
بِنَاءٍ لم يَجِئْ فِي كَلَامِهِمْ^(٦) .

= العظام ، تقديره فَعَّلُل ، وكذلك قَرَنْفُل ، لا نظير له ، وتقديره
فَعَّلُل . . . » اهـ وما بين حاصرتين مني ، وكان في المطبوعة : ضهياء
فعلاء ، وهو خطأ قبيح .

وانظر كلامهم في « ضَهْيَا » في الكتاب ٣١٧/٢ ، ٣٥٢ ، وشرحه
للسيرافي ج ٦/٨٨ - ٨٩ ، ٤٣٩ من المخطوطة ، والتعليقة ٢٩٨/٤ - ٢٩٩ ،
والتكملة ٢٣٣ ، ومقاييس المقصور والممدود ٦٥ ، وسر الصناعة ١٠٨ ،
والمُنصف ١/١١٠ ، وسفر السعادة ٣٣٦ ، وتفسير غريب ما في كتاب سيوييه
من الأبنية لأبي حاتم ٤٠ والمصادر التي ذكرناها ثمة . وانظر الغريب المصنف
١٤١ ، وتهذيب الألفاظ ٣٤٢ ، ٣٦٨ ، والتنبيهات ٢٠٢ ، والمحكم
٢٦٧/٤ ، وتهذيب اللغة ٦/٣٦٠ - ٣٦٢ ، ومقاييس اللغة ٣/٣٧٤ ،
واللسان (ض هـ ي) ، والقاموس والتاج (ض هـ ء) .

(٤) في صل : ضهياء ، وهو خطأ .

(٥) عبارة أبي علي : وأما من قال يجوز أن يكون [ضهياً] . . . فقولٌ انظر ح ٣ .

(٦) في مطبوعة الحجة عن المخطوطة م (= خك ٣٠١/٤) : لِإِتْيَانِهِ بِنَاءٍ لم يَجِئْ
في الكلام ، ولعل ما أثبتته من المخطوطة ط (= خم ١١٢/٣) وصل أجود .

واستدراك أبي علي صحيح على مذهب سيوييه وجميع من وقفنا على قوله
من النحويين ، وهو غير صحيح على التحقيق عندنا .

وقول أبي علي فيما أجازه أبو إسحق : « وهو ظاهر الفساد . . . »
ما كان أحرأه بالصحة لولا أن الاشتقاق يبطل قوله ويفسده وينصر قول أبي
إسحق .

=

وذلك أن أبا إسحق أجاز في ضهياً قولين :

أولهما - وهو قول سيبويه والناس من بعده - أنه فعلاً ، والهمزة فيه زائدة ولامه ياء لقولهم في معناه ضهياً ، بالمد ، وهو فعلاء . قال سيبويه ٣٥٢/٢ : « فما ثبت أنها [يعني الهمزة] فيه زائدة قولهم ضهياً ، لأنك تقول ضهياً كما تقول عمياء وكل حرف من حروف الزوائد كان في حرف فذهب في اشتقاق في ذلك المعنى من ذلك اللفظ فاجعلها زائدة ، وكذلك ما هو بمنزلة الاشتقاق » اهـ .

وثانيهما أنه فعيلٌ ، فالهمزة لامة ، والياء زائدة ، وإن كان لا نظير له في وزنه في كلامهم . فردّ هذا القول بما قاله سيبويه ومن بعده أن قولهم ضهياً بالمد يشهد بزيادة الهمزة وأصالة الياء في ضهياً بالقصر ، وبأنه ليس في كلامهم فعيلٌ بفتح الفاء .

والقول الصحيح الذي ينتهي إليه النظر في « ضهياً » أنه فعيلٌ من مادة (ض هـ ء) . وسواء أكان هذا اللفظ « ضهياً » جاء على بناء لم يأت عليه في كلامهم غيره أم جاء غيره عليه ، وهو « ضهيدٌ » اسم موضع ، قال السيرافي في شرح الكتاب ج ٦/٤٣٩ مخطوط : والذي عليه أهل العلم أنه مصنوع اهـ وانظر الخصائص ٣/٢١٩ ، والمحكم ٤/١٤١ ، واللسان (ض هـ د) . ولكن قال ياقوت في معجم البلدان (ضهيد) ٣/٤٦٤ : « وقد ورد في الفتوح في ذكر فلاة بين حضرموت واليمن يقال لها ضهيد ، فعلى هذا ليست بمصنوعة » اهـ وقد رواه بعضهم « صهيد » بالصاد المهملة كشریف ، قال ياقوت في معجم البلدان (صهيد) ٣/٤٣٦ : « والذي عليه النحويون في الأمثلة أنه ضهيد على معنى فعيلٌ وهو من فوائت الكتاب » اهـ وفي المطبوع : أنه صهيد . . فيعمل وهو من قراءات الكتاب ، فأصلحته .

= وذلك أنه لا اختلاف في أَنَّ « يُضَاهُونَ » - وهي اللغة الفصيحة - من مادة (ض هـ ي) ، وأنَّ « يَضَاهُونَ » - وهي لغة ثقيف فيما قال الطبري في تفسيره ٤١٥/١١ ، ونقل أبو علي في الحجة ١٨٧/٤ عن الفراء أنها لغة أهل الطائف ، والطائف بلاد ثقيف - من مادة (ض هـ ء) . وقد استعمل من هاتين المادتين (ض هـ ي) و(ض هـ ء) ألفاظ متفقة المعاني ، وتداخل بعض ألفاظهما ، وهذا خارج عما قصدنا إليه ههنا .

فقالوا من مادة (ض هـ ي) : امرأةٌ ضَهْيَا ، وضَهْيَاً ، وضَهْيَاءُ ، وقد ضَهَيْتُ تَضْهِي ضَهْيً = ومن مادة (ض هـ ء) : امرأةٌ ضَهْيَاً ، وضَهْيَاً ، وقد ضَهِيَّاتِ المرأة ، عن أبي عمرو الشيباني ، وقالوا : ضَهْيَاً فلانٌ أمره : إذا مَرَّضه ولم يصمره ، عن ابن بزرج . انظر تهذيب اللغة ٣٦١/٦ وفيه قول ابن بزرج ، وعنه في اللسان (ض هـ ي) ، والمخصص ٤٩/١ وفيه قول أبي عمرو الشيباني فيما نقله السيرافي .

فقولهم « ضَهْيَاً » فلان و« ضَهِيَّاتِ » المرأة وزنه فَعِيلٌ مثل رَهْيَاً . ورهياً عند أبي علي وابن جني ومن وافقهما فَعِيلٌ وإن كان من الشواذ في أمثلة الفعل كما قال أبو الفتح في المنصف ١١٠/١ . ولم يذكر سيبويه هذا البناء « فَعِيلٌ » في أبنية الأفعال ، فاستدركه عليه الزبيدي في أبنيته ٣٣٤ ، وانظر بسط التعليق على تَرْهِيَاً في تفسير أبنية سيبويه لأبي حاتم ٢١٢ .

فقد دللنا قولهم « ضَهِيَّاتِ المرأة » - ووزنه فَعِيلَتٌ بزيادة الياء فيه قولاً واحداً ، ولا يكون فَعْلَلْتُ لأن الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلا في المضاعف ، انظر ما يأتي في ح ٢٠ = على أَنَّ « ضَهْيَاً » صفة على وزن فَعِيلٌ ، الهمزة فيه أصل ، والياء زائدة ، وإن كان لا نظير له في بابهِ إلا « ضَهْيَدٌ » إذا صحَّ .

=

= وكأن السيرافي مال إلى قول شيخه أبي إسحق في إجازته أن يكون فَعِيل فيما نقله عنه ابن سيده في المخصص ، ولم أصبه في شرح كتاب سيبويه له ، قال : « ويقوي قول أبي إسحق ما حكى عن أبي عمرو الشيباني من قولهم : ضَهَيْتَ المرأة » اهـ . وتابع النحاس في إعراب القرآن ٢/٢١٠ شيخه أبا إسحق على هذا الذي أجازته فيه .

لكنهم - أعني الزجاج والسيرافي والنحاس - أجازوا في ضَهَيْتَ الوجهين : فَعَلًا وفَعِيل ، وإن حكى السيرافي ما يقوي قول شيخه ، وذهب عن السيرافي أن قولهم « ضهيات » قاطع في أن الهمزة أصل . وإذا كان ذلك صحيحاً - وهو عندي الصحيح من القول - لم يكن من وجه لإجازة أن يكون ضَهَيْتَ فَعَلًا بل كان قولاً فاسداً لأن الدليل على أصالة الهمزة بين يديك .

ولو بلغ قولهم : ضهياً الرجل أمره ، وضهيات المرأة = إمام النحاة لحكم بأصالة الهمزة في ضهياً وزيادة الياء فيه ، وبأن وزنه فَعِيل وأنه قليل أو لم يأت على هذا البناء غيره = ولوافقه أبو علي وابن جني وغيرهما .

فإن قيل : ولم لا يكون ضَهَيْتَ المرأة فَعَلًا ، كما كان قولهم امرأة ضَهَيْتَ فَعَلًا بزيادة الهمزة = قيل : لا يجوز أن يكون ضَهَيْتَ فَعَلًا لأن فيه مكروهين : أنه بناء مفقود في الأفعال ، وأن زيادة الهمزة غير أول لا تكون إلا بثبت = ولأن ثبت الهمزة فيه قاطع أنها أصلية ، كما كان قولهم : غرقات الدجاجة قاطعاً في أن الهمزة في غرقىء أصلية .

فحمل ضَهَيْتَ على أنه فَعِيل هو الوجه الذي لا يجوز غيره لأن له نظيراً ، ولأن تركيب (ض هـ) ثابت في اللغة . وليس في هذا القول إلا أنه على وزن فَعِيل ، وهو مما فات سيبويه من الأمثلة .

=

فإن قيل^(٧): فَقَدْ جَاءَتْ أُبْنِيَّةٌ فِي الْكَلَامِ^(٨) لَا نَظِيرَ لَهَا^(٩) مِثْلُ
«كَنْهَبُلٍ»^(١٠) فَأَجِيزُ^(١١) فَعِيلًا وَإِنْ لَمْ يَجِئْ كَمَا جَاءَ كَنْهَبُلٌ وَنَحْوُهُ = قِيلَ

= وانظر ما يأتي من كلام أبي علي في غرقىء ، فقد استدل على أصالة الهمزة فيه بما رواه أبو زيد من قولهم : غرقأت الدجاجة .
(٧) في الحجة : « فإن قال » يعني شيخه الزجاج وإن لم يصرح بذكره ، وهو يعنيه بقوله فيما سلف « وأما قول من قال . . . » انظر ح ٣ .
(٨) في صل : من الكلام ، والوجه ما أثبت من الحجة .
(٩) وكذا في المخطوطة ط من الحجة ، وفي المطبوعة من المخطوطة الأخرى م : فقد جاء أبنية في كلامهم لا نظير لها .
(١٠) قال سيبويه ٣٣٩/٢ : « ويكون على مثال فَنَعْلٍ ، وهو قليل ، قالوا: كَنْهَبُلٌ ، وهو اسم » اهـ . والكَنْهَبُلُ من الطَّلْح جَفْرٌ قصير الشوك ، حكاه أبو حنيفة الدينوري عن أعرابي من أزد السراة ، والطَّلْح : أعظم العضاء وأكثره ورقاً وأشدّه خضرة ، وَجَفْرٌ : عنى به القبيح الرائحة من النبات ، قاله ابن سيده ، انظر المخصص ١٨٧/١١ ، ١٨٣ ، والمحكم ٣٣٦/٤ و ٢٧٤/٧ = والكَنْهَبُلُ من الشعير : أضخمه : سنبله ، وهي شعيرة يمانية حمراء السنبله صغيرة الحب ، عن النضر عن الجعديّ في تهذيب اللغة ٥٣٨/٦ ، وانظر تفسير غريب الأبنية لأبي حاتم ٢٨٣ - ٢٨٤ والمصادر المذكورة ثمة ، وزد عليها التعليقة ٢٩٧/٤ .

وقوله « فإن قيل . . . كَنْهَبُلٍ » يعني قول شيخه أبي إسحق الذي نقلناه في ح ٣ . وفي المخطوطة ط (= خم ١٣١/٣) نحو كَنْهَبِل .
(١١) في صل : فأجز ، وهو خطأ . وفي مطبوعة الحجة عن أصلها : فَأَجُوزُ فعيل .

له : فَأَجَزُ فِي « عَزَوَيْتَ ^(١٢) » أَنْ يَكُونَ فِعْوَيلًا أَوْ فِعْلِيلًا ^(١٣) - وَإِنْ ^(١٤) كَانَ فِعْوَيلٌ لَمْ يَجِئْ - وَأُسْتَدِلَّ ^(١٥) عَلَى ذَلِكَ بِمَجِيءِ « كَنَهَبِلْ » ، كَمَا أُسْتَدْلِلَتْ عَلَى جَوَازِ فَعِيلٍ بِـ « قَرَنْفُلْ ^(١٦) » وَ« كَنَهَبِلْ ^(١٧) » = وَجَوَّزُ أَنْ يَكُونَ فِعْوَيلٌ ^(١٨) وَإِنْ لَمْ ←

(١٢) بالعين المهملة ، ويروى غزويت بالعين المعجمة ، وهو ما وقع في مطبوعة الحجة .

وَعَزَوَيْتُ فِعْلِيْتُ كَعَفَرَيْتُ ، وهو من أمثلة الكتاب ٣٢٦/٢ ، انظر بسط التعليق عليه في سفر السعادة ٣٦٧ - ٣٦٨ والمصادر المذكورة ثمة . وهو اسم موضع لم أصب له تحديداً ، انظر معجم البلدان ١١٩/٤ ، وقيل : الداهية ، انظر المنصف ٢٨/٣ ، وقيل : القصير فيما حكى عن ثعلب ، وهذا صفة ومثّل به سيوبه اسماً ، انظر التعليق في سفر السعادة .

(١٣) قال أبو علي في البغداديات ٨١ : « فلا يجوز أن يكون وزنه [أي عزويت] فِعْوَيلًا لِأَنَّ فِعْوَيلًا بِنَاءٌ لَمْ يَجِئْ فِي الْأَمْثَلَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَلَا فِي الْمَزِيدِ فِيهَا . . . وَإِنْ جَعَلْتَهُ فِعْلِيلًا حَكَمْتَ بِأَنَّ الْوَاوَ أَصْلِيَّةٌ لِأَنَّهَا اللَّامُ الْأُولَى مِنَ الْبِنَاءِ ، وَلَمْ تَجِئِ الْوَاوُ أَصْلِيَّةٌ فِي الرَّبَاعِيِّ إِلَّا فِيمَا كَانَ مُضَاعَفًا نَحْوَ الْوَعْوَعَةِ وَالْوَحُوحة . . . فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى هَذَيْنِ الْوَزْنَيْنِ ثَبَتَ أَنَّهُ فِعْلِيْتُ » اهـ . وانظر التكملة ٢٣٦ .

(١٤) في صل : فَإِنْ ، وهو خطأ صوابه من الحجة .

(١٥) في صل : فاستدل ، والصواب من الحجة .

(١٦) قَرَنْفُلٌ فَعَنْلٌ ، انظر الكتاب ٣٣٩/٢ ، وسفر السعادة ٤٢٠ . وهو هذا النبت الطيب الريح ، انظر المخصص ١٩٦/١١ ، واللسان (ق ر ف ل) .

(١٧) انظر ما نقلناه من كلام الزجاج في ح ٣ .

(١٨) كذا وقع على حكاية الوزن ، وقد وقع كذلك في كلام أبي علي وغيره . وفي =

يَجِيءُ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ كَمَا جَاءَ قَرْنُقُلُ وَكَنْهَبُلُ = وَجَوُزٌ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ
فَعْلِيلًا ، وَإِنْ كَانَ^(١٩) حُرُوفُ اللَّيْنِ لَمْ تَجِيءْ أَصُولًا فِي بَنَاتِ
الْأَرْبَعَةِ^(٢٠) ، وَاسْتَدِلَّ عَلَيْهِ بِنَحْوِ مَا ذَكَرَتْ^(٢١) ، كَمَا جازَ أَنْ يَكُونَ
« رَنَوْنَاةً »^(٢٢) فَعَوَعَلَةً^(٢٣) مِنَ الرَّنَا^(٢٤) ، مِثْلَ ←

= الحجة هنا : فعويلًا بإجراء الإعراب عليه ، وانظر ما يأتي في ح ٢٦ .
(١٩) وكذا في مطبوعة الحجة عن المخطوطة م ، وفي المخطوطة ط : كانت ،
وهو أجود .

(٢٠) إلا فيما كان مضاعفًا نحو الوعوعة والوحوة وصيصية وحاحيت ، فإذا كانت
من هذا النحو فهي أصلية ، انظر البغداديات ٨١ ، والتكملة ٢٣٥ ،
والإغفال ٣٢٠/١ ، والمنصف ١١١/١ ، ١٦٨ - ١٧٢ ، والخصائص
٣/١٩٨ (ط ٢) ، وانظر الكتاب ٣٤٦/٢ - ٣٤٧ وغيره .

(٢١) قوله « بنحو ما ذكرت » ليس في مطبوعة الحجة .
(٢٢) كتب بهامش صل ما نصه : « مِنْ رَنَا يَرْنُو : إِذَا نَظَرَ » اهـ . وفي المخصص
٢٠٩/١٥ : « رَنَوْنَى : دَائِمُ النَّظَرِ ، وَكَأْسُ رَنَوْنَاةٍ : رَاهِنَةٌ مَقِيْمَةٌ » اهـ . وفي
اللسان (ر ن و) : كَأْسُ رَنَوْنَاةٍ دَائِمَةٌ عَلَى الشَّرْبِ سَاكِنَةٌ اهـ . وانظر المنصف
١٧٦/١ - ١٧٧ .

وَرَنَوْنَى مِثْلَ قَطَوْنَى ، وَقَدْ أَجَازَ سَيَبَوِيهٌ وَغَيْرُهُ أَنْ يَكُونَ فَعَوَعَلًا وَفَعْلَعَلًا ،
انظر الكتاب ١١١/٢ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٣٨٦ ، وهو فعوعل عند السيرافي
والرمانى ومن وافقهما ، وفعلعل عند أبي علي وأبي الفتح ومن وافقهما ، انظر
بسط التعليق على قطوطى في تفسير أبنية سيبويه لأبي حاتم ١٨٠ .

(٢٣) في صل : فوعلة ، وهو خطأ صوابه من الحجة .
(٢٤) في صل : من الرناء ، وهو خطأ صوابه من الحجة . وَالرَّنَا مُصْدَرُ رَنَّا إِلَيْهَا
يَرْنُو رُنُوًّا وَرَنَّا : إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا مَدَاوِمَةً ، وَالرَّنَا أَيْضًا : الَّذِي يُرْنَى إِلَيْهِ =

غَدُوْدَن^(٢٥) ، وكما جازَ أَنْ يَكُوْنَ فَعْلَعَل^(٢٦) مِثْلَ حَبْرَبَر^(٢٧) = وكما جازَ أَنْ يَكُوْنَ^(٢٨) فَعْلَنِي^(٢٩) أَوْ فَعْلَنِي^(٣٠) مِثْلَ ←

= من حسنه ، عن اللسان (ر ن و) .

(٢٥) غَدُوْدَنُ فَعْوَعَلٌ من الغَدَن ، وهو من أمثلة الكتاب ٣٢٩/٢ ، ١١١ - ١١٢ ، وهو أي الغَدَن : سعة العيش ونعمة واسترخاء ، عن الأصمعي وغيره . ويقال : شاب غَدُوْدَنُ : مسترخٍ ، وقيل : طويل ، وشعرُ غدودن : ناعم طويل ، انظر تهذيب اللغة ٧٣/٨ ، واللسان (غ د ن) ، وسفر السعادة ٣٩٢ ، وتفسير أبينية سيويه لأبي حاتم ١٨١ - ١٨٢ والمصادر المذكورة فيهما . (٢٦) كذا في صل ومطبوعة الحجة على حكاية الوزن ، وانظر ح ١٨ .

وعبارة أبي علي « كما جاز أن يكون رنونة فعوالة . . . كما جاز أن يكون فعلعل » ركيكة كما ترى ، وإصلاحها أن يقول : فعوالة . . . مثل غدودن ، وأن يكون فعلعل « بإسقاط » كما جاز » .

(٢٧) يقال : ما أصبْتُ منه حَبْرَبَرًا : أي ما أصبت منه شيئاً . و« حبربر » من أمثلة الكتاب ٣٣٠/٢ ، وانظر تفسير أبينته لأبي حاتم ٢٠٥ - ٢٠٦ والمصادر المذكورة ثمة .

(٢٨) أي رَنَوْنِي ، وهو قد ذكر رَنَوْنَاة .

(٢٩) هذا الضرب الثالث الذي يحتمله « رَنَوْنِي » عند أبي علي : أن يكون « فَعْلَنِي » فالنون والألف فيه زائدتان ، والضرب الأول الذي ذكره أن يكون فَعْوَعَلًا ، بزيادة الواو وتكرير العين ، والضرب الثاني أن يكون فَعْلَعَلًا بتكرير العين واللام ، وهذا مذهب أبي علي لأن باب جَلَعَلَع وصَمَحَمَح أكثر من باب غَدُوْدَن ، وباب غدودن أكثر من باب عَفَرَنِي ، انظر المنصف ١٧٦/١ - ١٧٧ ، والمصادر المذكورة في ح ٢٢ .

(٣٠) قوله : « أَوْ فَعْلَنِي » زيادة فاسدة مفسدة ، ولم تقع في كلام أبي علي في =

عَفَرْنِي^(٣١) وَعَرَضْنِي^(٣٢) . وهذا نَقْضٌ لِلْأُصُولِ الَّتِي عَلَيْهَا عَمَلُ الْعُلَمَاءِ

= مطبوعة الحجة عن أصلها . ولا أدري أوقعت هذه الزيادة « أو فعلني » في نسخة الحجة أو نسخها التي نقل منها الجامع كلام أبي علي = أم زادها الجامع نفسه في كلام أبي علي لمناسبة عَرَضْنِي = أم كانت في هامش نسخة بياناً لعرضني فأقحمت في المتن . وأي ذلك كان ، فالكلام بها فاسد . وذلك أن رَنَوْنِي مفتوح الفاء ، وهو في هذا الضرب من الوزن فَعَلْنِي ، وهذه الزيادة « أو فعلني » تجيز أن يكون فَعَلْنِي بفتح الفاء وفَعَلْنِي بكسرها ، ولم يحك هذا أحد البتة كما لم يحك أحد عَرَضْنِي بالفتح البتة . فاقراً كلام أبي علي متجاوزاً هذه الزيادة ليصح لك كلامه .

ورسم في صل : فَعَلْنَا أو فَعَلْنَا .

(٣١) العفرني : الغليظ ، أو الغليظ العنق ، والشديد ، يوصف به الإنسان والأسد . وعفرني من أمثلة الكتاب ٣٢٣/٢ ، وبسط التعليق عليه في تفسير أبنية سيويه لأبي حاتم ٩٦ .

(٣٢) كذا وقع ، وعَرَضْنِي : فَعَلْنِي بكسر الفاء ، والمثالان السابقان فَعَلْنِي بفتحها . ولا يجوز أن يذهب ظنك إلى أن أبا علي ذكره عَرَضْنِي بفتح الفاء منه ، فلم يحك ذلك فيه أحد ، وشهرته في بابه تبطل هذا الظن .

ووجه ذكر أبي علي « عرضني » أنه مثال جاء على فعلني ، النون والألف فيه زائدتان كما زيدتا في عفرني ورنوني ، وإن كانت الفاء منه مكسورة ، وفاء المثالين السابقين مفتوحة .

وعلى أن تمثيل أبي علي بـ « عَرَضْنِي » بهذا الاعتبار صحيح فإن ذكر ما هو مفتوح الفاء أولى بلا ريب ، وذلك المثال « عَلَدْنِي » وهو من أمثلة الكتاب ٣٢٣/٢ ، وانظر ما علقناه في تفسير أبنيته لأبي حاتم ٩٠ - ٩١ .

و« عَرَضْنِي » من أمثلة الكتاب ٣٢٣/٢ وهو الاعتراض في السير من =

وهَـذُمَ لها . وَإِنَّمَا أَدْخَلَهُ^(٣٣) فِي هَذَا مَا رَامَهُ مِنْ اِشْتِقَاقٍ « يَضَاهَتُونَ » .
وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَجِيءَ الْكَلِمَةُ غَيْرَ مُشْتَقَّةٍ^(٣٤) ، وَذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى .

= النشاط والمرح . مثل به سيبويه اسماً ، واستعمل صفة للمعترض في سيره من نشاطه ، انظر نوارد أبي مسحل ٥٤ / ١ ، وبسط التعليق عليه في تفسير أبنية سيبويه لأبي حاتم ٩٨ - ٩٩ والمصادر المذكورة ثمة .

ووقع في مطبوعة الحجة : « وكما جاز أن يكون فَعَلْنَا مثل عَفَرْنَا ، وَعَرَضْنَا » مضبوطاً بهذا الضبط ، وهو خطأ كله .

وإلزام أبي علي شيخه أبا إسحق أن يجيز في « عزويت » - وهو فَعَلَيْتَ عند سيبويه وأبي علي وغيرهما - أن يكون على فعويل أو فعليل = وفي « رَنَوْنِي » - وهو فَعْلَعَلَّ عند أبي علي - أن يكون على فَعَوَعَلَ أو فَعْلَعَلَ أو فَعْلَنِي = يلزمه ، لأنه لم يذكر لما ذهب إليه من إجازة كون ضهياً فَعِيلاً وإن كانت بنية لا نظير لها في كلامهم = علة اشتقاقاً ولا غيره . ومجيء ألفاظ على أبنية لا نظير لها فيها = لا يصلح بمجرد علة لذلك . ويلزم قائل ذلك ما ألزم أبو علي شيخه أبا إسحق .

هذا على مذهبهم - أعني النحاة - في ضهياً ، والتحقيق أنه فَعِيلٌ ، انظر

ح ٦ .

(٣٣) يعني شيخه أبا إسحق ، انظر ح ٣ .

(٣٤) بهامش صل ما نصه : « يعني لا حاجة إلى هذا التكلف بطلب الاشتقاق ، لأنَّ الكلمة قد يوجد ولا اشتقاق له » اهـ .

وعلى أنَّ ما قاله أبو علي وما جاء في هامش صل صواب محض فإنَّ تركيب (ض هـ ء) ثابت في اللغة اشتق منه يضاهائون ، وضهياً الرجل ، وضهيات المرأة ، وامرأة ضهياً وضهية ، ولا يجوز ما ذكره أبو إسحق أن يضاهائون مأخوذ من ضهياً إلا على تجوُّز في التعبير وتسمُّح فيه بالفعل والصفة مأخوذان =

وَأَمَّا^(٣٥) مَا ذَهَبَ^(٣٦) إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْهَمْزَةَ زِيَادَةٌ^(٣٧) فِي « غَرْقِيءَ »^(٣٨)
 = فَخَطَأً قَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى فَسَادِهِ^(٣٩) . وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا زَيْدٍ^(٤٠) [قَدْ]^(٤١)
 حَكَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : غَرْقَاتِ الدَّجَاجَةُ بَيَضَهَا ، وَالْبَيْضَةُ مُغْرَقَاةٌ^(٤٢) .

= من أصل واحد ، والفعل لا يؤخذ من الصفة .

(٣٥) الحجة ٤ / ١٩٠ .

(٣٦) يعني شيخه أبا إسحق الزجاج ، قال في معاني القرآن : « وَضَهْيًا فَعَلًا الْهَمْزَةُ
 زَائِدَةٌ كَمَا زِيدَتْ فِي شِمَالٍ وَغَرْقَى الْبَيْضَةِ . » اهـ وتابع مبرمان شيخه
 الزجاج ، انظر سر الصناعة ١٠٩ . والظاهر أن الزجاج تابع الفراء في غرقى أن
 الهمزة فيه زائدة ، انظر أدب الكاتب ٦١٠ ، واللسان (غ ر ق) .

(٣٧) في الحجة : زائدة .

(٣٨) غرقى البيضة : القشرة الرقيقة التي تحت القَيْض ، عن أبي زيد في الغريب
 المصنف ٣٢٤ ، قال أوس بن حجر :

كغَرْقَى بَيِّضٍ كَنَّهُ الْقَيْضُ مِنْ عَلٍ

انظر الإقناع للمطرزي ٩٦ . وقيل : هذه القشرة هي القَيْقِيَّةُ ، فأما الغرقى
 فالقشرة الملتزمة ببياض البيض ، عن الفراء والأحمر في الغريب المصنف ،
 وانظر اللسان (غ ر ق ، ق ي ق) .

(٣٩) هو كما قال لما قال .

(٤٠) في اللسان عن أبي زيد : « الغرقى : القشرة القيقية ، وغرقات البيضة خرجت
 وعليها قشرة رقيقة ، وغرقات الدجاجة : فعلت ذلك » اهـ . وفي سر الصناعة
 عن أبي زيد : « غرقات البيضة » . وليس كلامه هذا في نوادره ولا في الهمز .
 (٤١) زيادة من الحجة .

(٤٢) في المخصص ٨ / ١٢٦ عن صاحب العين : « إذا خرجت البيضة وليس عليها
 ذلك قيل بيضة مُغْرَقَتَةٌ وَمُغْرَقَاةٌ ، وَقَدْ غَرْقَاتِ الدَّجَاجَةُ بَيَضَهَا » اهـ . =

وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ شَيْءٌ عَلَى « فَعَلَّاتٌ »^(٤٣) إِلَّا أَنْ يَزْعَمَ أَنَّهُ^(٤٤) يُثَبِّتُ هَذَا وَيُجِيزُهُ^(٤٥) كَمَا جَاءَ كَتَهْبِيلٌ .

فَإِنْ رَكِبَ هَذَا قِيلَ لَهُ : فَجَوِّزْ فِي « مَنْجَنِيْقٌ »^(٤٦) أَنْ يَكُونَ

= ولم أجده في مطبوعة العين ، وفيها في (غ ر ق) ٣٥٤/٤ : « الغرقى : قشرة البيض الداخلة » . وفي مطبوعة الحجة عن المخطوطة ط : مغرقة به ، بزيادة « به » ولم تقع في المخطوطة م من الحجة .

قال ابن جني في سر الصناعة ١٠٩ : « على أن أبا زيد قد حكى غرقأت البيضة ، وهذا قاطع » اهـ أي قاطع بأن الهمزة في غرقى أصل لثباتها فيما اشتق منها . وذلك أن من أصولهم أن كل حرف من حروف الزيادة إذا كان في لفظ فذهب في اشتقاق في ذلك المعنى من ذاك اللفظ = فاجعله زائداً في اللفظ لذهابه مما اشتق منه ، فإذا ثبت فيه فاجعله أصلاً لثباته فيما اشتق منه ، عن الكتاب ٣٥٢/٢ بمعناه وبتصرف في لفظه . فلما قالوا غرقأت الدجاجة قطعنا أن الهمزة في غرقى أصل لثباتها في غرقأت .

(٤٣) هو كما قال . وانظر التعليق على رهياً وترهياً في تفسير أبنية الكتاب لأبي حاتم ٢١٢ - ٢١٣ .

(٤٤) كتب تحته في صل : « سيبويه » كذا ، بل الضمير لأبي إسحق شيخ أبي علي كما علمت .

(٤٥) في مطبوعة : الحجة : أو يجيزه .

(٤٦) منجنيق : فَنَعْلِيل ، ونونه زائدة . قال سيبويه ٣٤٤/٢ : « . . . فأما منجنيق فبمنزلة عنتريس . . . فهذا ثبت ، ويقوي ذلك مجانيق » اهـ وانظر التكملة ٢٣٧ - ٢٣٨ ، والشيرازيات ٥٨٩ ، والتعليقة ٢٨٣/٤ ، والمنصف ١٤٦/١ - ١٤٧ ، وسفر السعادة ٤٦٤ - ٤٦٧ ، والمعرب ٣٥٣ - ٣٥٥ ، واللسان (م ج ن ق) .

مَنْفَعِيلاً^(٤٧) وَإِنْ كَانَ لَمْ يَجِءْ هَذَا النَّحْوُ . عَلَى أَنَّ هَذَا أَشْبَهُ مِمَّا^(٤٨)
ارْتَكَبَهُ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي تَوَالِي الزِّيَادَتَيْنِ^(٤٩) مِنْ أَوَّلِهَا مِثْلَ
إِنْقَحَل^(٥٠) . وَلَيْسَ هَذَا بِقَوْلٍ يُعَرَّجُ عَلَيْهِ وَلَا يُضْغَى إِلَيْهِ . وَيَلْزَمُهُ أَنَّ
يَكُونُ حَمَاطَةً^(٥١) فَعَلَّةً^(٥٢) ، وَقَدْ انْقَلَبَتِ الْأَلِفُ عَنْ حَرْفِ

(٤٧) بزيادة الميم والنون ، وقد أجاز ذلك بعضهم ، انظر المعرب واللسان ، ورده
أبو علي في التكملة ، قال : « ولا يجوز أن تكون الميم والنون في الكلمة
زائدتين لأنه لا يجتمع زيادتان في أول الكلمة في هذا الضرب من الأسماء ،
إنما تكون في الجارية على أفعالها نحو مستخرج ومنطلق . فأما قولهم إنقحل
فلا اعتداد به لقلته ، فمنجنيق كعتريس » اهـ وانظر المنصف .

(٤٨) في صل : بما ، والصواب من الحجة .

(٤٩) في مطبوعة الحجة عن المخطوطة م : الزائدتين ، وفي المخطوطة ط منها
كما في المتن .

(٥٠) إنقحل : إنفعل ، الهمزة والنون فيه زائدتان ، ولم يذكر سيبويه على هذا البناء
غيره ، وقد سلف تفسيره والتعليق عليه في م ٧١ ص ٣٠٩ ح ١٤ . وقال أبو علي
في التكملة ٢٣٨ : « فأما قولهم إنقحل فلا اعتداد به لقلته » ، وانظر ح ٤٧ .

(٥١) الحماطة واحدة الحَمَاط وهو من الشجر والعشب ، فالحماط من الشجر :
شجر التين الجبلي ، وهو من العشب يبيس الأفاني جمع أَفَانِيَّة وهي عشبة
غبراء لها زهرة حمراء ، انظر المخصص ١١/١٤٢ ، ١٥٣ ، واللسان
(ح م ط) .

(٥٢) في صل : فعالة ، وهو خطأ . وفي مطبوعة الحجة : فعللة ، وهو خطأ
أيضاً . وفَعَلَل من أبنية كلامهم كجعفر وسهلب ، وأما فَعَلَّ بفتح الفاء فليس
من أبنية كلامهم ، انظر الكتاب ٢/٣٣٥ .

وقال سيبويه في « باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله من =

العِلَّة^(٥٣) . فَإِنْ قَالَ : هَذَا بِنَاءٌ لَمْ يَجِءْ = قِيلَ لَهُ : جَوُزٌ مَجِيئُهُ وَأَجْعَلُهُ
بِمَنْزِلَةِ كَنْهَيْلٍ وَمَا ذَكَرْتَهُ .

* * *

= نفس الحرف « ٣٤٦ / ٢ : «وأما ما لا يجيء على مثال الأربعة ولا الخمسة فهو
بمنزلة الذي يشتق منه ما ليس فيه زيادة لأنك إذا قلت حَمَاطَةً ويربوع كان هذا
المثال بمنزلة قولك رَبَعْتُ وَحَمَطْتُ لأنه ليس في الكلام مثل سَبَطَرٍ ولا مثل
دَمْلُوجٍ . . . » اهـ .

فقال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب له ج ٦ / ٧٤ (من المخطوط) :
« يعني أنا متى رأينا الزائد في اسم ليس في كلام العرب له نظير فيما ليس فيه
زائد كان خروجه من الأمثلة دلالة على زيادته ، وأعفانا عن طلب الدلالة على
زيادته ، وقام ذلك مقام الاشتقاق نحو يربوع . . . وكذلك حَمَاطَةٌ لو جعلنا
الألف أصلية لصار على مثال سَبَطَرٍ ، وليس ذلك في الكلام » اهـ .

أي لو جعلنا الألف في حماطة منقلبة عن أصل وهو حرف العلة لكان وزنها
فَعَلَّةً ، وليس في الكلام فَعَلٌ بفتح الفاء .

(٥٣) في مطبوعة الحجة عن المخطوطة م : حرف علة ، وفي المخطوطة ط كما في
المتن .

[٩٢] وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ^(١) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ

عَرَفْتِ﴾ ^(٢) [سورة البقرة ١٩٨/٢]: «عَرَفَاتٌ» ^(٣) و«أَذْرَعَاتٌ» إِذَا لَمْ تُتَوَّنِيهِمَا
كَسَرَتِ التَّاءَ ^(٤).

(١) أي قول أبي إسحق الزجاج في معاني القرآن له ٢٧٢/١ - ٢٧٣ .
(٢) انظر الكلام في عرفات ونحوه في شرح اللمع للجامع ٢١٨ ، ٢٦٢ ، والكتاب
١٨/٢ ، والمقتضب ٣/٣٣١ - ٣٣٣ و٤/٣٧ ، والبغداديات ٢٢١ - ٢٢٢ ،
والتعليقة ٣/٨٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٦ ، وغيرها . وانظر
ما سلف في م ٦٠ .

(٣) زيادة مني .

(٤) هذا معنى ما قاله أبو إسحق ، وعبارته : « وعرفات اسم لمكان واحد ، ولفظه
لفظ الجمع ، والوجه فيه الصرف عند النحويين . . . وقد يجوز منعه من
الصرف إذا كان اسماً لواحد ، إلا أنه لا يكون إلا مكسوراً وإن أسقطت
التنوين ، قال امرؤ القيس :

تنورتها من أذرعَاتِ وأهلها ييشرب أدنى دارها نظر عالٍ
فهذا أكثر الرواية ، وقد أنشد بالكسر بغير تنوين . وأما الفتح فخطأ لأن نصب
الجمع وفتحه كسرٌ » اهـ .

وقد سلف في م ٦٠ أنَّ أبا علي نسب إلى سيبويه كسر التاء في النصب
والجر - وإلى سيبويه عزاه النحاس أيضاً في إعراب القرآن ١/٢٩٦ - فاستدرك
الجامع ثمة بأنَّ مذهب سيبويه فتح التاء مع ترك التنوين ، وبسطنا ثمة التعليق
على مذاهبهم في التسمية بما فيه الألف والتاء المزيديتان ، انظر م ٦٠ ص ٢٦٧
ح ١٥ .

وهو مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ^(٥) ، وَقَدْ أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ^(٦) . وَالْوَجْهُ الْفَتْحُ إِذَا لَمْ تُنَوِّنْهُ . وَعَلَيْهِ يَدُلُّ كَلَامُ سَيَبَوِيهِ لِأَنَّهُ قَالَ^(٧) : « وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ لَا يُنَوِّنُ أَذْرِعَاتٍ وَيَقُولُ : هَذِهِ قُرَيْشِيَّاتٌ^(٨) كَمَا^(٩) تَرَى ، شَبَّهُوهَا^(١٠) بِهَاءِ التَّائِيثِ ، لِأَنَّ هَاءَ التَّائِيثِ تَجِيءُ^(١١) لِلتَّائِيثِ وَلَا تُلْحَقُ^(١٢) بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ بِالْأَرْبَعَةِ وَلَا الْأَرْبَعَةَ بِالْخَمْسَةِ » ، قَالَ : « فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ^(١٣) تُشَبِّهُهَا^(١٤) بِالْهَاءِ وَبَيْنَ التَّاءِ وَبَيْنَ الْحَرْفِ الْمُتَحَرِّكِ أَلِفٌ؟ = فَإِنَّ الْحَرْفَ السَّاكِنَ [عندهم]^(١٥) لَيْسَ بِحَاجِزٍ حَصِينٍ ←

(٥) انظر المقتضب ٣٧/٤ و ٣٣٣/٣ . وعزا أبو علي والنحاس هذا المذهب إلى

سيبويه ، انظر التعليق فيما سلف م ٦٠ ح ١٥ ص ٢٦٧-٢٦٨ .

(٦) وقال في شرح اللمع : « . . . » . ومنهم من يكسر التاء ويترك التنوين ، وهو

قول أبي إسحق والمبرد ، وليس بالصواب ، والوجه الفتح مع ترك التنوين ،

قال [يعني سيبويه] لأنه كطلحة ، ولا اعتداد بالألف . . . » اهـ .

(٧) الكتاب ١٨/٢ - ١٩ ، وانظر المقتضب ٢٣٤/٣ .

(٨) سلف التعليق عليه في م ٦٠ ح ١٧ ص ٢٦٩ .

(٩) في صل : وكما ، بإقحام الواو خطأ .

(١٠) في صل : شبهوه ، والصواب ما أثبت من الكتاب . وسيأتي بعد قليل قوله :

كيفية تشبيهها .

(١١) عبارة الكتاب : لأن الهاء تجيء .

(١٢) في صل : ولا يلحق .

(١٣) في الكتاب : كيف .

(١٤) في صل : لشبهها ، وهو تحريف .

(١٥) زيادة من الكتاب .

فصارت^(١٦) [التاء]^(١٧) كأنها ليس بينها وبين الحرف [المُتَحَرِّك]^(١٨) شيءٌ .

فهذا من كلام سيويه دليلٌ بينٌ على أنَّ التاء في الجمع بمنزلة الهاء ،
وأنَّ الألف كالمُطَرَّحة ، فينبغي أن يكون الفتح أولى بها^(١٩) .

* * *

(١٦) في صل : فصار ، والصواب من الكتاب .

(١٧) زيادة من الكتاب .

(١٨) زيادة من الكتاب .

(١٩) كأن هذا مذهب سيويه حقًا ، انظر ما سلف من التعليق في م ٦٠ ص ٢٦٧

ح ١٤ و ١٥ .

[٩٣] وَمِنْ ذَلِكَ إِجَازَتُهُ الرَّفْعَ فِي ﴿جَنَّتٌ﴾ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا

عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(١) [سورة آل عمران ١٥/٣] .

= بِإِضْمَارٍ مُبْتَدَأ ، عَلَى تَقْدِيرٍ : ذَلِكَ جَنَّاتٌ^(٢) .

(١) انظر الجواهر ٢٠٣ ، ٥١٨ ، وكشف المشكلات ٢١٩ والمصادر ثمة .

وسياق الآية : ﴿أَوْنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكَ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ .

(٢) وقال في الجواهر ٢٠٣ - ٢٠٤ : « فأما ما ذهب إليه أبو إسحق . . . من أنه

يجوز أن يرتفع جنات بإضمار مبتدأ على تقدير : ذلك جنات تجري من تحتها

الأنهار = فحذف المبتدأ = فباطل لأنه يبقى ﴿خَالِدِينَ﴾ لا ناصب له ولا عامل

يعمل فيه . . . » اهـ . وكان في المطبوعة فباطل أن يبقى ، وهو خطأ صوابه

ما أثبت ، انظر ما يأتي من كلام الجامع في المتن .

وما عزاه الجامع إلى أبي إسحق لم يقع في مطبوعة كتابه ، ولا في

مخطوطة الرباط ٢/٢١٢ ، ولم يعزه إليه أحد فيما أعلم . والذي في كتاب

أبي إسحق : « الرفع القراءة . والخفض جائز على أن تكون ﴿جَنَّتٌ﴾ بدلاً

من ﴿خير﴾ المعنى : أَوْنَبِّئُكُمْ بِجَنَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ » اهـ فهو

كما ترى لم يوجّه القراءة المجتمع عليها جنات بالرفع .

وهذا الوجه في توجيه ﴿جَنَّتٌ﴾ أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو =

قولُ أبي الحسن الأخفش في معاني القرآن له ٢١٢ ، ونقله عنه الطبري

٢٦٩/٥ ولم يسمّه ، لأنّ منتهى الاستفهام عنده قوله ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ . وأجاز

هذا الوجه من تابعه عليه من غير عزوه إليه ، ومنهم الطبرسي في مجمع البيان

٢/٣١٤ ، والزمخشري في الكشاف ١/٣٧١ ، وأبو حيان في البحر =

فهذا فاسدٌ ، لَأَنَّهُ يَبْقَى قَوْلُهُ ﴿ خَلِيدِينَ ﴾ لَا عَامِلَ فِيهِ ^(٣) . وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ رَفْعُ ﴿ جَنَّاتٍ ﴾ بِالابْتِدَاءِ أَوْ بِالظَّرْفِ ، عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ ^(٤) ، أَعْنِي

= ٣٩٩/٢ ، والسمين في الدر المصون ٦٥/٣ . وفي الدر المصون : « تقديره : هو ، أي ذلك الذي هو خير مما تقدم جناتٌ » اهـ وهذا قول ضعيف متكلف ، وليس المعنى عليه .

واختار الطبري أن يكون منتهى الاستفهام قوله ﴿ مِّنْ ذَٰلِكَكُمْ ﴾ ، واستؤنف الكلام بقوله : ﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا . . . ﴾ ، وهو قول الفراء في معاني القرآن له ١٩٥/١ ، وهو القول والظاهر ، وعليه المعنى .

(٣) في صل : فيها ، والصواب ما أثبت .

(٤) أي بالابتداء على مذهب البصريين ، وبالظرف على مذهب الأخفش والكوفيين ، انظر تحرير مذهبيهم في ارتفاع الاسم بالظرف على الاتفاق وعلى الاختلاف في كشف المشكلات ١٣ ح ٥ وانظر ما سلف في م ٣ ، ٥٧ ، ٧٥ ، ص ٢٢ ، ٢٥٤ ، ٣١٩ .

وقال الفراء في معاني القرآن له ١٩٥/١ : « رفع الجنات باللام » اهـ ، وقال النحاس في إعراب القرآن : « رفع بالابتداء أو بالصفة » اهـ وقوله بالصفة يعني حرف الجر اللام ، وهو مصطلح كوفي .

واقصر الجامع في كشف المشكلات على أنه مبتدأ ، وانظر المصادر السالفة . وقال في الجواهر : « وإنما يرتفع ﴿ جَنَّاتٍ ﴾ بالظرف على قول الأخفش ، فيكون ﴿ خَلِيدِينَ ﴾ حالاً من المجرور باللام ، وإن رفعته بالابتداء وجعلت في الظرف ضميراً كان الحال عنه » اهـ .

وقوله على قول الأخفش يعني على مذهبه في مسألة ارتفاع الاسم بالظرف ، لا في توجيه هذه الآية ، وقد عرفت قوله فيها .

﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ والحال من المَجْرُور باللام . ولا يَكُونُ حالًا مِنْ
﴿جَنَّتٍ﴾^(٥) لِمَكَانٍ ﴿جَنَّتٍ﴾ لَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ : خَالِدِينَ فِيهَا هُمْ . وَأَسْمُ
الْفَاعِلِ إِذَا جَرَى عَلَى غَيْرٍ مِنْهُ هُوَ لَهُ وَجَبَ إِبرَازُ الضَّمِيرِ فِيهِ^(٦) .

* * *

(٥) قوله « ولا يكون حالًا من جنات » كذا قال ، وقوله ﴿جَنَّتٍ﴾ نكرة ، ومجيء
الحال عن النكرة بلا مسوغ قليل ، ولا مسوغ ههنا ، انظر ما سلف من التعليق في
م ٨٩ ص ٣٨٦ ح ٤ .

ولو قال : من المضممر في ﴿تَجْرِي﴾ أو من الهاء في ﴿تَحْتَهَا﴾ =
لأصاب ، وهذا على مذهب البصريين في وجوب إبراز الضمير ، انظر
ما يأتي .

(٦) عند البصريين ، وقد سلف التعليق على هذا في م ٨٩ ص ٣٨٦ ح ٦ .

[٩٤] مسألة^(١) : استَدْلَالُ أَبِي عَلِيٍّ^(٢) بِقَوْلِ الشَّمَاخِ^(٣) :

كَلَّا يَوْمَي طَوَالَةٍ وَصَلُ أَرْوَى ظُنُونٌ أَنْ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ^(٤)

(١) هذه المسألة استدراك على أبي عليّ لا على أبي إسحق ، فهي خارجة عما تقدمها وتلاها من مسائل غلط فيها أبو إسحق وفاتت أبا علي في الإغفال ، انظر م ٨٨ ص ٣٦١ .

(٢) في الإيضاح والحليّات والتذكرة ، وأنشده في الإغفال في غير هذه المسألة .

(٣) ابن ضرار الذبيانيّ الغطفانيّ ، د ، ق ١/١٨ ص ٣١٩ ، والإيضاح ٩٥ ، والحليّات ٢٥٦ ، والتذكرة (تهذيب ابن جني ٢/٦٢) ، والإغفال ١/٧٩ ، وشرح اللمع للجامع ٣٣٦ ، ولابن برهان ٥٧ ، وكشف المشكلات ٧٦٤ ، والجواهر ٢٧٤ ، والمحتسب ١/٣٢١ ، والكافي ٤٧٨ ، والإنصاف ٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠١ ، وأمالى القالي ٢/٣٠ ، وسمط اللآلي ٦٦٣ .

(٤) قال أبو علي القالي في أماليه : طوالة : اسم بئر كان لقيها [يعني صاحبته أروى] عليها مرتين ، فلم ير ما يحب . والمعنى : كلا يومي طوالة وصل أروى ظنون ، والظنون الذي لا يوثق به . . . ثم أقبل على نفسه فقال : قد حان أن أترك الوصل الظنون وأطرّحه اهـ . ومطّرح بمعنى الاطراح أي حان لي اطراح من لا خير فيه ، عن الكافي . وطوالة بئر في ديار فزارة لبني مرة وغطفان ، عن نصر في معجم البلدان ٤/٤٥ .

ووجه الشاهد هنا أنّ المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل ، فتقدّم الظرف « كلا يومي » - وهو معمول الخبر « ظنون » - على المبتدأ « وصل أروى » = دليل على جواز تقديم خبر المبتدأ عليه ، عن الكافي ٤٧٩ بتصرف .

وَأَنَّهُ قَدَّمَ « كَلَا يَوْمِي » عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَهُوَ مَعْمُولُ الـ « ظُنُونِ » ،
فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ « ظُنُونِ »^(٥) = « اسْتِدْلَالٌ فَاسِدٌ ، وَمُغَالَطَةٌ مِنْهُ »^(٦) .
وَتَقْدِيمُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى اسْتِدْلَالٍ عَلَيْهِ بِهَذَا الْبَيْتِ ! أَلَا تَرَى
مَجِيءَ مِثْلِهِ^(٧) فِي آيٍ كَثِيرَةٍ^(٨) ، ←

(٥) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْحَلِيلِيَّاتِ ٢٥٦ : « وَتَقْدِيمُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ حَسَنٌ كَمَا حَكَاهُ سَيَبُويه مِنْ
قَوْلِهِمْ : تَمِيمِي أَنَا ، وَمَشْنُوهُ مِنْ يَشْتَوُكُ . وَيدل على جواز ذلك وحسنه قول
الشمّاخ أَلَا تَرَى أَنَّ « كَلَا » مِنْ صِلَةِ « ظُنُونِ » ، وَأَنَّهُ لَوْلَا حَسَنُ تَقْدِيمِ
« ظُنُونِ » مَا جَازَ تَقْدِيمُ مَا تَعَلَّقَ بِهِ عَلَيْهِ « اهـ وَانْظُرِ التَّذَكُّرَةَ (تَهْذِيبُ ابْنِ جَنِي
٢/٦٢) ، وَالْإِيضَاحَ ٩٥ ، وَانْظُرِ الْكَافِي ٤٧٧ . وَانْظُرِ كَلَامَ سَيَبُويه فِي الْكِتَابِ
٢٧٨/١ .

(٦) هُوَ كَمَا قَالَ ، اللَّهُ دَرُّهُ .

(٧) أَيُّ فِي تَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ . وَعَلَى أَنَّ الْمَعْمُولَ لَا يَتَقَدَّمُ إِلَّا حَيْثُ
يَتَقَدَّمُ الْعَامِلُ فَإِنَّ ذِكْرَ مَا تَقَدَّمُ فِيهِ الْخَبَرُ لَا مَعْمُولَهُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أُبَيِّنُ دَلَالَةَ
وَأَقْطَعُ حُجَّةَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢/٧٢]
وْغَيْرِهِ ، انْظُرِ دَرَسَاتٍ لِأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ ٢٧٧/٨ - ٢٨٢ .

وَأُبَيِّنُ مِنْ ذَلِكَ وَأَقْطَعُ بِالْحُجَّةِ فِيهِ أَنَّ يُمَثَّلُ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ أَفَسِحَّرْ هَذَا ﴾ [سُورَةُ الطُّورِ ١٥/٥٢] ، وَقَوْلُهُ ﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ [سُورَةُ صَ ٢٤/٣٨] ،
وَقَوْلُهُ ﴿ سَلَّمَ هِيَ ﴾ [سُورَةُ الْقَدَرِ ٥/٩٧] انْظُرِ الْكَلَامَ عَلَيْهَا فِي كَشْفِ الْمَشْكَلَاتِ
١٤٨٤ ، ١١٤٥ ، ١٤٦٧ عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَانْظُرِ دَرَسَاتٍ لِأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ
الْكَرِيمِ ٢٥٦/٨ .

(٨) وَقَالَ فِي كَشْفِ الْمَشْكَلَاتِ ٧٦٣ يَخَاطِبُ أَبَا عَلِيٍّ : « فَمَا بِالْأَنَّ وَالشَّمَاخَ فِي
قَوْلِهِ : كَلَا يَوْمِي . . . وَبَيْنَ يَدَيْكَ هَذِهِ الْآيِ » . وَقَالَ فِي شَرْحِ اللَّمَعِ ٣٣٦ :
« لِأَنَّ مَعْمُولَ الْخَبَرِ يَقَعُ حَيْثُ يَجُوزُ وَقُوعُ الْخَبَرِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ حَاجِبْتَ =

نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾^(٩) [سورة البقرة ٢/٤٤] ، ﴿وَبِالْأَوَّلِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾^(١٠) [سورة الذاريات ١٨/٥١] ، وَغَيْرِ ذَلِكَ^(١١) ؛ لِأَنَّ « كِلَا » ظَرْفٌ ،

= غيرك بجواز تقديم خبر المبتدأ بقول الشماخ » .

وعقد الجامع في الجواهر ٢٧٤ - ٢٨٥ الباب الثالث عشر لـ « ما جاء في التنزيل دالاً على جواز تقديم خبر المبتدأ » . وقال في صدره : « وإنما ذكرنا هذا الباب لأن أبا علي خيّل إلى عضد الدولة أنه استنبط من الشعر ما يدلّ على جواز ذلك ، فقال : ومما يدل على جواز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ قول الشماخ » ثم قال : « ولو كان أبو الحسن حاضراً لم يستدلّ بقول الشماخ ، وإنما يتبرك بقوله عز من قائل : ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ . . . ومثله ﴿وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ . . . » اهـ وانظر الإيضاح ٩٥ ، وهو قد صنفه لعضد الدولة البويهى ، انظر الإيضاح ٥١ ، وما علقناه فيما سلف في م ٢ ص ٩ ح ٦ .

وتقديم خبر المبتدأ أو معموله على المبتدأ مذهب البصريين ، ولم يجزه الكوفيون ، وحكي عن بعض الكوفيين إجازة بعض صور تقديم الخبر ، انظر الإنصاف ٦١ - ٦٥ المسألة ٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١ ، وشرح الكافية ٢٩٨/٢ - ٢٩٩ ، ٢٨٠ ، والارتشاف ١١٠٨ - ١١٠٩ ، والهمع ٣٦/٢ - ٣٧ .

وذكر الشيخ عزيمة رحمه الله في تصنيفه القيم دراسات لأسلوب القرآن ٢٧٧/٨ - ٢٨٢ تحت رسم « الخبر الجائر التقديم » الآي التي تقدم فيها الخبر الظرف أو الجار والمجرور على المبتدأ . لكنه لم يئوب لتقديم معمول الخبر على المبتدأ ، وذكره الجامع في الباب الثالث عشر من الجواهر .

(٩) انظر الجواهر ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، وكشف المشكلات ٧٦٣ ، ٩٢٩ .

(١٠) انظر الجواهر ٢٨٥ ، وكشف المشكلات ٧٦٣ ، ٩٢٩ .

(١١) انظر الجواهر ٢٧٤ - ٢٨٥ .

وَيَجُوزُ فِي الطُّرُوفِ مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا^(١٢) . أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا^(١٣) :
« مَا الْيَوْمَ زَيْدٌ قَائِمًا » ، وَلَا يَجُوزُ^(١٤) : مَا قَائِمًا زَيْدٌ الْيَوْمَ ؛ وَقَالَ :
﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾^(١٥) [سورة الحاقة ٦٩/٤٧] .

(١٢) انظر كشف المشكلات ٩٢٦ ، ١٠٣٧ ، ١٢٧٥ .

(١٣) بنصب قائماً على أنه خبر ما الحجازية العاملة عمل ليس مع تقدم معمول الخبر على الاسم .

ومن شروط إعمال « ما » الحجازية عمل « ليس » ألا يتقدم خبرها ولا معموله على اسمها ، فلا يجوز ما منطلقاً عبد الله ، ولا ما طعامك زيد أكلاً بل يقال ما منطلق عبد الله ، وما طعامك زيد آكل بإهمالها ، وأجيز أن يتقدم الخبر أو معموله على الاسم إذا كانا ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، كقولك ما في الدار أحد ، وما عندك زيد ، وما فيك زيد راغباً ، وما اليوم زيد ذاهباً . وهذا مذهب الجامع ، وعزاه أبو حيان إلى الجمهور ، والذي في الهمع أن منهم من منعه ومنهم من أجازة ، وهذا موضع يطلب تحريره .

انظر الكتاب ٢٨/١ - ٢٩ ، ٣٦ ، والمقتضب ١٩٠/٤ ، وشرح اللمع ٣٦١ ، وتوضيح المقاصد ٣١٤/١ - ٣١٥ ، وحاشية الصبان ٢٤٩/١ ، والارتشاف ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، والهمع ١١٤/٢ ، وكشف المشكلات ١٣٨١ .

(١٤) عند الجمهور . وأجازه الجرمي ، وعزي ذلك إلى الفراء ، انظر الارتشاف والهمع .

(١٥) منكم متعلق بحاجزين ، وأحد اسم « ما » و« من » زائدة ، فقد عملت « ما » عمل « ليس » فنصبت الخبر مع تقدم معموله ﴿ مِنْكُمْ ﴾ على اسمها ﴿ مِّنْ أَحَدٍ ﴾ ، وهذا ظاهر قول أبي علي في البصريات ٨٤٠ - ٨٤١ ، وهو أحد قولي الجامع في الجواهر ٣٧٥ ، وكشف المشكلات ١٣٨١ ، وهو الظاهر عند أبي حيان في البحر ٣٢٩/٨ ، وانظر الدر المصون ٤٤٣/١٠ - ٤٤٤ ،

وإنَّما كان يَصِحُّ هذا الاستِدْلالُ لو كان مَكَانَ « كِلا » مَفْعُولٌ
صَحِيحٌ^(١٦) ، نَحْوُ : « زَيْدًا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ضَارِبٌ »^(١٧) .

* * *

= والمصادر المذكورة في كشف المشكلات . وأُجِيز فيه غير ذلك ، انظر
المصادر السالفة .

(١٦) هذا صحيحٌ . والمفعول الصحيح أو الصريح هو المفعول به على الحقيقة ،
وغير الصحيح أو غير الصريح ما يجعل مفعولاً على السعة مثل الجار
والمجرور والظرف ، انظر ما علقناه في كشف المشكلات ٨٧٥ ح ٨ .
(١٧) في الكتاب ٣٦/١ : زَيْدًا أَنَا ضَارِبٌ .

[٩٥] وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَوَّزَ أَبُو إِسْحَقَ^(١) فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾^(٢) [سورة فاطر ١٠/٣٥] .

أَي يَرْفَعُ الْكَلِمَ الْعَمَلَ الصَّالِحَ^(٣) ، أَوْ يَرْفَعُ الْعَمَلَ الصَّالِحَ الْكَلِمَ^(٤) ، أَوْ يَرْفَعُ اللَّهُ الْعَمَلَ الصَّالِحَ^(٥) . ذَكَرَ هَذِهِ الْأَوْجُهَ .

وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ الْكَلِمَ^(٦) ؛ لِأَنَّ

(١) الزجاج في معاني القرآن له ٢٦٥/٤ .

(٢) انظر الكلام عليها في الجواهر ٣٩١ ، وكشف المشكلات ١١٠٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٧/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٣٦٤ - ٣٦٥ ، وتفسير الطبري ٣٣٨/١٩ ، والدر المنثور ٢/٢٥٧ - ٢٦١ ، والبحر المحيط ٣٠٣/٧ ، والدر المصون ٩/٢١٧ - ٢١٨ .

(٣) وهو قول أبي صالح وشهر بن حوشب وابن عباس في رواية عنه . فالهاء للعمل الصالح وضمير الغيبة في يرفعه للكلم .

(٤) وهو قول ابن عباس وسعيد ومجاهد وقتادة والضحاك وأبي العالية والفراء ، واختاره الطبري والجامع في كشف المشكلات ، وغيرهما . فالهاء للكلم ، وضمير الغيبة في يرفعه للعمل الصالح ، وهو الظاهر .

(٥) وهو قول ابن عباس وقتادة في رواية عنهما . فالهاء للعمل ، وضمير الغيبة لله تعالى وهو مقدر دل عليه الكلام .

(٦) اقتصر ههنا على رد التقدير الأول ، وردّه والثالث في الجواهر وكشف المشكلات ، قال في الجواهر : « ولو كان فاعل يرفعه اسم الله أو الكلم . . . لوجب النصب . . . » اهـ ، وقال في كشف المشكلات : =

ذلك يُوجِبُ نَصَبَ « الْعَمَلِ » فيما يُخْتَارُ ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ
الطَّيِّبُ﴾ [سورة فاطر ١٠/٣٥] . وقد قال سيبويه^(٧) : إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « قَامَ زَيْدٌ
وَعَمْرًا يَضْرِبُهُ بَكْرٌ »^(٨) = فالاخْتِيَارُ^(٩) النَّصَبُ فِي عَمْرٍو .

* * *

= « وهو [يعني القول الثاني] الاختيار ، دون أن تكون الهاء المنصوبة تعود إلى
العمل ، لأنه لو كان عائدة إليه لكان والعملُ الصالح ، بالنصب . . » فذكر
في ردّه نحو ما ذكره ههنا .

وهذا استدراك صحيح .

(٧) لم أصب هذا التمثيل بهذا اللفظ في الكتاب ، لكنه على قياس قول صاحب
الكتاب ٤٦/١ في « باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيّاً
عليه الفعل » ، قال : « وذلك قولك : رأيت زيداً وعمراً كلمته . . . ولقيت
قيساً وبكراً أخذت أباه . . . وإنما اختير النصب ههنا لأن الاسم الأول مبني
على الفعل ، فكان بناء الآخر على الفعل أحسنَ عندهم ، إذ كان يبنى على
الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي
يليه قبله . . . » اهـ ، وانظر البصريّات ٨٩٤ .

(٨) هذا التمثيل في كشف المشكلات ١١٠٦ ، ونحوه في ٩٥٨ فيما نقله الجامع
عن أبي علي في كلام له لعله في التذكرة . وانظر الجواهر ٣٧٩ ، ٣٩١ ففيه
تمثيل قريب مما هنا .

(٩) في صل : الاختيار ، والصواب ما أثبت ، لأنه جواب قوله « إذا
قلت . . » .

[٩٦] مسألة^(١) : اضْطَرَبَ كَلَامُ أَبِي عَلِيٍّ^(٢) فِي الْفَصْلِ بَيْنَ وَاوِ الْعُطْفِ وَالْمَعْطُوفِ :

فَمَرَّةً حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى الصَّرُورَةِ فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ جَمِيعًا^(٣) .

= وَمَرَّةً خَصَّ قُبْحَهُ بِالْمَجْرُورِ دُونَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ^(٤) ، فَقَالَ فِي

(١) وهذه المسألة أيضاً استدراك على أبي عليٍّ لا على أبي إسحق ، انظر م ٩٤ ص ٤١٣ ح ١ .

(٢) لم يضطرب كلام أبي عليٍّ أيها الشيخ ، بل وهمت في فهم كلامه ، فقولته ما لم يقل ، انظر التعليق في ح ٦ .

(٣) قال في الحجة ٣١٠/١ في حديثه عن الفصل بين حرف العطف والمعطوف به : « وهذا إنما يجوز في الشعر ، ولا يختلفون أن ذلك في المعطوف على المجرور قبيح ، والمنصوب والمرفوع بمنزلة في القياس وقد ذهب إلى التسوية بين الجار والناصب والرافع في العطف الكسائي والفراء . . . » اهـ .

ونصَّ في البصريات ٧٧٥ على أن الفصل بين الواو والمعطوف والمنصوب « فيه بعض القبح » وأنه في المجرور « أفحش » ، وأن الوجهين « غير منفكين من القبح » ، ونحو هذا في العسكريات ١٦٤ - ١٦٥ . وانظر بسط التعليق على الفصل بين الواو والمعطوف ومصادره في كشف المشكلات ٩٩ ، ٥٨٠ ، ١٣٥٩ .

(٤) غير صحيح ما نسبته الجامع إلى أبي عليٍّ أنه خص قبح الفصل بالمجرور ، وإنَّ

قوله : ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [سورة البقرة ٧/٢] فَيَمْنَنْ نَصَبَ^(٥) [١/٩] : « إِنَّ

= هذا إلا غلط منه عليه ، انظر التعليق في ح ٦ .
(٥) نصب ﴿ غِشَاوَةٌ ﴾ المفضل عن عاصم ، وقراءة الجمهور ﴿ غِشَاوَةٌ ﴾ بالرفع ، انظر السبعة ١٤٠ - ١٤١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣/١ - ١٤ ، ٤٠٦ ، ٩٧/٢ ، وللزجاج ٨٤/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٦/١ ، وتفسير الطبري ٢٧٠/١ ، والبحر ٤٩/١ ، والدر المصون ١١٣/١ وكلام أبي علي فيها في الحجة ٢٩١/١ - ٣١٢ . وسياق التلاوة : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ .

قال أبو علي في الحجة ٣٠٩/١ - ٣١٢ في توجيه قراءة المفضل ﴿ غِشَاوَةٌ ﴾ بالنصب : « وأما إذا نصب فلا يخلو في نصبها من أن يحملها على ﴿ خَتَمَ ﴾ هذا الظاهر أو على فعل آخر غيره .

فإن قال : أحملها على هذا الظاهر كأني قلت : وختم على قلبه غِشَاوَةٌ ، أي بغِشَاوَةٌ ، فلما حذف الحرف وصل الفعل = قيل : لا يحسن ذلك ، لأنك تفصل بين حرف العطف والمعطوف به ، وهذا عندنا إنما يجوز في الشعر [وبعده ما نقلناه لك من كلامه في ح ٣ ، ثم قال] :

فإن قال : لا أعطفه على هذا الفعل الظاهر الذي هو ﴿ خَتَمَ ﴾ ، ولكني أحمله على فعل أضمره ، فأضمر « وجعل » ، ويكون ذلك بمنزلة الظاهر لدلالة ما تقدم عليه = فإن هذا أيضاً ليس بالسهل . ألا ترى أن مثل :

متقلداً سيفاً ورمحاً

و :

شَرَّابِ أَلْبَانٍ وَتَمَرٍ وَأَقِطٍ

و :

علفتها تبناً وماء بارداً

=

= لا تكاد تجده في حال سعة واختيار « اهـ .

وَحَمَلُ ﴿ غَشَاوَةٌ ﴾ بالنصب على المعنى ، وتقدير « جَعَلَ » = قولُ الفراء وتابعه الزجاج والطبري والنحاس وغيرهم . وانظر هذه الأبيات في كشف المشكلات ٣٥٨ ، والمقتضب ٥١/٢ ، والكامل ٤٣٤ ، وتخريجها فيها .

وقول أبي علي : « كأني قلت : وختم على قلبه غشاوة » سهو ، صوابه « على بصره » لأن الغشاوة عليه تجعل ، ولفظ التلاوة ﴿ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ ﴾ .

وكلام أبي علي في الوجه الأول - وهو حمل ﴿ غَشَاوَةٌ ﴾ على ﴿ خَتَمَ ﴾ الظاهر ، والتقدير : « وختم على قلبه [كذا] غشاوة أي بغشاوة ، فلما حذف الحرف وصل الفعل ، ومعنى ختم عليه بغشاوة مثل جعل على بصره غشاوة . . . » ثم قوله : « لا يحسن ذلك لأنك تفصل بين حرف العطف والمعطوف به » اهـ = كلام مضطرب غامض مُعَاظَلُّ أخشى أن يكون فاسد اللفظ والمعنى . وقد خفي مراد أبي علي فيه على أبي حيان وتلميذه السمين ، فتوهَّما وتخيلًا من المعاني ما لا يخطر على بال أعجميٍّ وما لا يقضى منه العجب ، فطالعه . وكان غريباً كلَّ الغرابة أنَّ الجامع لم ينبه على ما فيه في كتابه هذا الذي استدرك فيه عليه . وقد يمكن أن يحمل كلام أبي علي على وَجْهِه يأتي ذكره .

وذلك أنَّ ما قدره أبو علي - وهو : وختم على أبصارهم بغشاوة ثم حذف الباء ، فوصل الفعل إلى الاسم فنصبه ، أي وختم على أبصارهم غشاوة = غشاوة فيه منصوبة بالفعل ، و﴿ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ ﴾ معطوف على ما قبله متعلق بالفعل نفسه ، وقد صرَّح بهذا التقدير بقوله : « ومعنى ختم عليه بغشاوة » ، هذا ظاهر كلامه كما ترى . وقد أجاز أبو حيان هذا الوجه من الإعراب ، ووافقه السمين .

= فإذا صحَّ ذلك - وهو صحيح - لم يكن في الآية على ما قدره فصلٌ بين الواو والمعطوف به ، لأن المعطوف بالواو على تقديره هو الجار والمجرور لا غشاوة لأنها عنده منصوبة بالفعل بعد حذف الجار ، وهذا ظاهر كما ترى .

أما الوجّه الذي يمكن أن يحمل عليه كلامه وما ذهب إليه من الفصل بين الواو والمعطوف به - وغير بعيد أن يكون هو ما أراده أبو علي فأغمض العبارة عنه - فهو أن يكون أبو علي لم يرد مما قاله باللفظ الذي في الحجة إلا أنَّ الفعل ﴿ خَتَمَ ﴾ يتعدى بالجار = وأن ﴿ غشاوة ﴾ تقديره بغشاوة ، فحذف الجار فنصب = وأنه - أعني غشاوة - معطوف على ما عمل فيه ختم ، وهو قوله : ﴿ عَلَيَّ قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾ ، والتقدير : ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وبغشاوة على أبصارهم ، فحذف الجار فنصب الاسم أي : وعلى سمعهم وغشاوة على أبصارهم ، ثم قدم الجار والمجرور ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ ﴾ وهو في التقدير نعت لغشاوة ، فلما قدم على المنعوت صار في موضع الحال ، ففصل الجار والمجرور ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ ﴾ بين الواو والمعطوف بها ﴿ غِشَاوَةً ﴾ . هذا ما يمكن أن يوجّه به كلامه .

ولو قال أبو علي : إنَّ غشاوة منصوبة بالعطف على محل الجار والمجرور في قوله ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾ - ومحلّه النصب - لا بنزع الخافض = إذاً لكان وجهاً صحيحاً وقع فيه الفصل بين الواو والمعطوف بها ﴿ غِشَاوَةً ﴾ بالجار والمجرور ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ ﴾ ، ومحل هذا الجار والمجرور النصب على الحال كذلك . هذا معنى قول الإمام أبي جعفر الطبري : « . . . وقد يحتمل نصبها على إتيانها موضع السمع إذ كان موضعه نصباً ، وإن لم يكن حسناً إعادة العامل فيه على ﴿ غِشَاوَةً ﴾ ولكن على إتيان الكلام بعضه بعضاً . . . » اهـ وانظر تمام كلامه ، وما سلف من =

هذا الفصل ليس بِسَهْلٍ»^(٦) = وَحَمَلَ^(٧) قَوْلُهُ : ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾^(٨)
[سورة الطلاق ١٢/٦٥] على فِعْلٍ آخَرَ عَلَى تَقْدِيرٍ : وَخَلَقَ مِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ،
دُونَ « خَلَقَ » الْأَوَّلِ ، قَالَ : « وَكَرِهَ ذَلِكَ سَيَبُويهِ »^(٩) .

= الكلام على الحمل على المعنى ههنا ، والله دُرُّ أَبِي جَعْفَرِ الْمَفْسَّرِ وَالنَّحْوِيِّ ،
ذَكَرَ هَذَا الْوَجْهَ بِالْفَافِ قَلِيلَةً سَهْلَةً وَمَعْنَى بَيْنٍ وَاضِحٍ .

(٦) قول أبي علي « إِنَّ هَذَا الْفَصْلَ لَيْسَ بِسَهْلٍ - وَعِبَارَتُهُ فِي الْحُجَّةِ كَمَا عَلِمْتَ :
فَإِنَّ هَذَا أَيْضًا لَيْسَ بِالسَّهْلِ - « هَذَا » فِي كَلَامِهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى
لَا عَلَى اللَّفْظِ بِتَقْدِيرِ فِعْلِ يَنْصَبُ ﴿غِشَاوَةً﴾ وَتَقْدِيرِهِ : وَجَعَلَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ
غِشَاوَةً ، وَعَلَى هَذَا اسْتَشْهَدَ أَبُو عَلِيٍّ بِالْأَبْيَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا ثُمَّ قَالَ : « لَا تَكَادُ
تَجِدُهُ [يَعْنِي حَمْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمَعْنَى] فِي حَالِ سَعَةِ وَاخْتِيَارٍ » .

هَذَا وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ وَقَدْ نَقَلْنَا لَكَ كَلَامَهُ فِي ح ٥ . وَذَهَلِ الشَّيْخُ الْجَامِعُ
عَنْ سِيَاقِ كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ فَظَنَّ الْإِشَارَةَ بِقَوْلِهِ « هَذَا » لِلْفَصْلِ بَيْنِ الْوَائِ
وَالْمَعْطُوفِ ، فَنَسَبَ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهُ خَصَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ كَلَامِهِ قَبْحَ
الْفَصْلِ بِالْمَجْرُورِ دُونَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ ، فَزَعَمَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ اضْطَرَبَ كَلَامَهُ
فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : الْفَصْلُ بَيْنَ وَائِ الْعُطْفِ وَالْمَعْطُوفِ بِزَعْمِهِ وَوَهْمِهِ وَذَهْوَلِهِ ،
وَأَبُو عَلِيٍّ بَرِيءٌ مِمَّا نَسَبَ إِلَيْهِ ، وَمَذْهَبُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَابِتٌ لَا اضْطِرَابَ فِيهِ .

(٧) حكى بعض كلام أبي علي في الآية في كشف المشكلات ١٣٥٨ ، والجواهر
٦٧٧ - ٦٧٩ ، وَلَمْ أَصِبْهُ فِيمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ كِتَابِهِ ، وَلَعَلَّهُ فِي التَّذَكُّرَةِ لَهُ .

(٨) سياق التلاوة : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ .

(٩) « ذَلِكَ » إِشَارَةٌ إِلَى الْفَصْلِ بَيْنَ وَائِ الْعُطْفِ وَالْمَعْطُوفِ بِهَا إِذَا حُمِلَ
﴿مِثْلَهُنَّ﴾ عَلَى ﴿خَلَقَ﴾ الظَّاهِرِ . وَقَدْ طُوِيَ الْمَشَارُ إِلَى هَذَا فِيمَا اخْتَصَرَهُ
الْجَامِعُ مِنْ كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ هُنَا ، وَعِبَارَتُهُ فِي كَشْفِ الْمَشْكَلَاتِ أَوْضَحُ وَأَصَحُّ ،
قَالَ : « حَمَلَ نَصْبَهُ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ ، أَيْ وَمِنَ الْأَرْضِ خَلَقَ مِثْلَهُنَّ » .

وكلامٌ سَيَبِيهِ ما أَنْقَلَهُ لَكَ : قال^(١٠) في باب الْقَسَمِ : وَلَوْ قَالَ :
والله لَا يَتَيْنِكَ ثُمَّ اللهُ = لم يَكُنْ إِلَّا الْجَرْ^(١١) ؛ لِأَنَّ الْآخِرَ مُعَلَّقٌ بِالْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ
لَيْسَ بَعْدَهُ مَحْلُوفٌ عَلَيْهِ . وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ : وَاللهِ لِأَضْرِبَنَّكَ ثُمَّ
لَأَقْتُلَنَّكَ اللهُ = فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي فِيهِ^(١٢) إِلَّا النَّصْبُ = أَنَّهُ^(١٣) لَوْ قَالَ : مَرَرْتُ
بَزَيْدٍ أَوَّلَ مِنْ أَمْسٍ وَأَمْسٍ عَمْرٍو = كَانَ قَبِيحًا خَبِيثًا ، لِأَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَ
الْمَجْرُورِ وَالْحَرْفِ الَّذِي يُشْرِكُهُ - وهو الواوُ - فِي الْجَارِّ كَمَا أَنَّهُ لَوْ فَصَلَ بَيْنَ
الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ كَانَ قَبِيحًا ؛ فَكَذَلِكَ الْحُرُوفُ الَّتِي تُدْخِلُهُ فِي
الْجَارِّ^(١٤) ، لِأَنَّهُ صَارَ كَأَنَّ بَعْدَهُ حَرْفَ جَرٍّ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : وَبَكَذَا « هذا

= وإنما لم يحمله على ﴿ حَلَقَ ﴾ المتقدم فيما زعم لأنه يحصل الفصل بين واو
العطف والمعطوف ، قال : وقد كره ذلك سيبويه ، ونصَّ عليه في باب
القسم . . . » اهـ .

والمكروه بنصَّ سيبويه الفصل بين واو العطف والمعطوف المجرور
لا المنصوب ، قال الجامع في كشف المشكلات ١٣٥٩ : « فلا أدري من أين
أتى أبو علي في هذا » اهـ .

(١٠) الكتاب ١٤٦/٢ بولاق = ٥٠٢/٣ هارون .

(١١) في الكتاب : وإذا قلت : والله لَا يَتَيْنِكَ ثُمَّ اللهُ فَإِنَّمَا أَحَدُ الْأَسْمِينَ مضموم إلى
الآخر وإن كان قد أخر أحدهما ، ولا يجوز في هذا إلا الجر إلخ .

(١٢) في الكتاب : فيها .

(١٣) في صل : فإنه ، وهو خطأ . وسياق كلام سيبويه : ويدلُّكَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا
قال . . . = أَنَّهُ ، والمصدر المؤول من أَنْ وما بعدها فاعل « يدلُّكَ » .

(١٤) في صل : في الجر . وأثبت لفظ الكتاب ١٤٦/٢ بولاق = ٥٠٢/٣ هارون .

نَصُّهُ^(١٥) . وَتَرَاهُ قَالَ : « لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّصْبُ » ، فَعَلِمَ أَنَّ الْمَجْرُورَ يُخَالِفُ الْمَنْصُوبَ وَالْمَرْفُوعَ^(١٦) . وَقَدْ جَاءَ فِي الْمَرْفُوعِ : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كَتَبْتُ مُوسَى ﴾^(١٧) [سورة مود ١١/١٧] أَيُّ شَاهِدٍ

(١٥) وظاهر أن سيويه لم يذكر في الفصل بين الواو والمعطوف المنصوب ولا المرفوع شيئاً ، وقد نصَّ على ذلك الجامع نفسه في الجواهر ٦٧٨ .

وأبو علي قاسهما على مذهبه في المجرور ، فلم يجز ذلك إلا في ضرورة الشعر ، وعزا ذلك إلى الكسائي والفراء ، انظر ح ٣ . وانظر ما علقناه في كشف المشكلات ١٣٥٩ ، ٥٨٠ والمصادر ثمة .

وقد أجاز الجامع وغيره الفصل بين الواو والمعطوف المنصوب أو المرفوع في السعة ، انظر شرح الكافية ١٠٣٥/٢/١ - ١٠٣٦ ، والارتشاف ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ ، والهمع ٢٧٦/٥ - ٢٧٧ ، وكشف المشكلات ٩٩ والمصادر المذكورة ثمة .

(١٦) حَمَلَ الجامع عبارة سيويه ما لا تحتمله ، أظن . فقول سيويه « لم يكن إلا النصب » - وعبارة الكتاب : فإنه لا ينبغي فيه إلا النصب - ليس شاهداً للفصل بين الواو والمعطوف المنصوب ، لأن المنصوب - وهو لفظ الله - ليس معطوفاً على ما قبله ، وإنما المعطوف الفعل ، ونصب لفظ الله بعد حذف الجار فوصل إليه الفعل وهو الحلف = وليس فيه أيضاً شاهد لأبي علي في قياس المنصوب على المجرور لأنه ليس من هذا الباب ، والله أعلم .

وقد بسطنا التعليق على الفصل بين الواو والمعطوف في كشف المشكلات ٩٩ . والجامع نفسه نص على أن سيويه لم يذكر في المنصوب والمرفوع شيئاً ، انظر ح ١٥ .

(١٧) انظر الكلام عليها في الجواهر ٦٧٧ ، والإبانة ٦٧ ، وكشف المشكلات ٩٩ ، ٥٥٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٦/٢ ، وللزجاج ٤٣/٣ - ٤٤ ، وإعراب القرآن =

وَكِتَابُ مُوسَى مِنْ قَبْلِهِ^(١٨)؛ وقال: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [سورة الأحقاف ١٠/٤٦] ثم قال: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى﴾^(١٩) [سورة الأحقاف ١٢/٤٦]. وقد جاء في المنصوب ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾^(٢٠) [سورة البقرة

= للنحاس ٢٧٦/٢ ، والبحر ٢١٠/٥ ، والدر المصون ٣٠٠/٦ ، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات .

(١٨) هذا قول الزجاج ومن وافقه . ويرتفع ﴿كِتَابُ مُوسَى﴾ عند النحاس ومن وافقه بالابتداء ، وعند الفراء ومن وافقه بالظرف ، على مذهبي البصريين والكوفيين في مثله ، انظر ما يأتي في ح ١٩ .

(١٩) انظر الكلام عليها في كشف المشكلات ٥٥٨ ، ١٢٣٥ - ١٢٣٦ والمصادر المذكورة ثمة .

وأن يكون ﴿كِتَابُ مُوسَى﴾ مرتفعاً بالعطف على ﴿شَاهِدٌ﴾ = قول انفرد بإجازه الجامع فيما أعلم ، ونقله عنه الطبرسي في مجمع البيان ١٥١/٩ من غير تصريح ، وهو قول متكلف ضعيف لكثرة الفصل بين المتعاطفين . وسياق التلاوة: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَنَامَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكَافِدِيرٌ * وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً...﴾ .

وذكر الجامع في كشف المشكلات أن ﴿كِتَابُ مُوسَى﴾ يرتفع بالابتداء عند سيبويه - وهو مذهب البصريين في مثله - وبالظرف عند الأخفش والكوفيين ، وانظر المصادر المذكورة ثمة . وانظر التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على الاتفاق وعلى الاختلاف بين المذهبين في م ٣ ص ٢٢ ح ٦ ، وانظر م ٥٧ ، ٧٥ ، ٩٣ ص ٢٥٤ ، ٣١٩ ، ٤١١ .

(٢٠) انظر الكلام عليها في الجواهر ٤٤٤ ، ٦٧٧ - ٦٧٨ ، وكشف المشكلات =

[١٢٨/٢] ، وقال : ﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ (٢١) [سورة إبراهيم ٤٠/١٤] أي [وَأُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ مِنْ ذُرِّيَّتِنَا] (٢٢) ، وَمِنْ ذُرِّيَّتِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ (٢٣) [٢٤] ←

= ٩٩ - ١٠٠ ، والبحر ٣٨٩/١ ، والدر المصون ١١٥/٢ - ١١٦ ، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات .

(٢١) انظر الكلام عليها في الجواهر ٤٤٤ ، وكشف المشكلات ٦٤٨ ، والبحر ٤٣٤/٥ ، والدر المصون ١١٧/٧ ، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات .

(٢٢) وقيل : ﴿ مِنْ ذُرِّيَّتِنَا ﴾ مفعول أول لـ « اجعل » المضممر ، و﴿ أُمَّة ﴾ مفعول ثان ، فلا فصل في الكلام ، وقيل غير ذلك ، انظر البحر والدر المصون .

(٢٣) هذا التقدير « ومن ذريتي مقيم الصلاة » موافق لمراد الجامع أنه فصل بين الواو والمنصوب المعطوف به بالجار والمجرور كما في آية سورة البقرة ، لكن المنصوب المعطوف في هذه الآية مقدّر غير ظاهر .

ولأبي علي في هذه الآية كلام قاله في التذكرة ، ونقل بعضه الجامع في الجواهر والكشف ، ووقع في مطبوعة الجواهر سقط وتحريف ، وسها الجامع نفسه في بعض كلامه في الكشف .

وذلك أنه قد وقع في زيادات مخطوطة طنطا من كشف المشكلات اللوح ١/٥٨ ما حكايته : « قال في التذكرة : التقدير : اجعل من ذريتي مقيم الصلاة ، لأنه لا يكون : اجعلني من ذريتي ، إلا أنه حذفه لأنه معلوم ، ولأن الفصل بين الواو والمفعول بالجار يكون في الشعر » اهـ .

يريد أبو علي أن التقدير : واجعل من ذريتي مقيم الصلاة ، فحذف الفعل « اجعل » كما حذف المفعول « مقيم الصلاة » لأن ما قبلهما دليل عليهما . =

= ولا بد من هذا التقدير ؛ لأنك لو لم تقدره كذلك لكان ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ معطوفاً على ﴿ مُقِيمَ الصَّلَاةِ ﴾ ، فيكون تقديره : واجعلني من ذريتي ، وهذا لا يكون كما ترى .

وأما قول أبي علي : « ولأن الفصل بين الواو . . » إلخ = فليس فيما قدره ما وقع فيه الفصل ! وكأنه يريد أنك إذا لم تقدر هذا الفعل العامل في المفعول المقدر - وهو واجعل من ذريتي مقيم الصلاة - وقدرت الكلام معطوفاً على ما قبله أي : اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي مقيم الصلاة = كان فيه الفصل بين الواو والمفعول المقدر المعطوف بها على ما قبله « مقيم الصلاة - ومقيم الصلاة » بالجار والمجرور « من ذريتي » . ومذهب أبي علي أن هذا الفصل لا يكون في سعة الكلام ، وهو خاص بضرورة الشعر .

وأجاز الجامع في الجواهر قولين أولهما أن تكون « من » زائدة على قياس ما يعزى إلى أبي الحسن من إجازته زيادتها في الواجب ، فالتقدير : اجعلني مقيم الصلاة وذريتي . والثاني أن التقدير : « [واجعل من ذريتي مقيم الصلاة] ، والمفعول محذوف لا بد من ذلك . ألا ترى أنه لا يجوز : ربّ اجعلني من ذريتي » اهـ . وانظر بسط التعليق على زيادة « من » في كشف المشكلات ٢٥ ح ٧ .

وقوله « لا يجوز : رب اجعلني من ذريتي » سلف في كلام أبي علي في التذكرة ، ومنه أخذ الجامع في الجواهر وكشف المشكلات ، لكنه سها في كشف المشكلات ، فقال : « ولا يكون التقدير : رب اجعلني ومن ذريتي مقيم الصلاة » والصواب ما في الجواهر عن التذكرة ، فإن هذا التقدير الذي في كشف المشكلات جائز ، و« من » للتبويض أي اجعلني وبعض ذريتي ، وهو قول الزمخشري في الكشاف ٥٢٧/٢ ، وانظر البحر والدر المصون . =

وقال: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوَثِقًا مِّنَ اللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ ﴾^(٢٥) [سورة يوسف ٨٠/١٢] أي أَنَّ آبَاكُمْ وَأَنَّ تَفْرِيطَكُمْ^(٢٦) مِنْ قَبْلُ .
فَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ فَبَشِّرْنَهَا يَا سَحَقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ ﴾^(٢٧) [سورة هود ٧١/١١]

= والذي قاله الجامع في الجواهر وكشف المشكلات أن التقدير : واجعل من ذريتي مقيم الصلاة ، فحذف الفعل والمفعول ، وهو قول أبي علي وغيره ، وقدره الطبري : واجعل أيضاً من ذريتي مقيمي الصلاة ، وهو أحسن . وقيل غير ذلك ، انظر البحر والدر المصون .

(٢٤) ما بين حاصرتين موضعه بياض في صل ، فردته من كلامه في كشف المشكلات ٩٩ ، ٦٤٨ ، والجواهر ٤٤٤ .

(٢٥) انظر الكلام عليها في الجواهر ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، والإبانة ٦٧ ، وكشف المشكلات ٦١٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٥٣/٢ ، وللزجاج ١٢٤/٣ - ١٢٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٤٠/٢ - ٣٤١ ، والبحر ٣٣٦/٥ ، والدر المصون ٥٤١/٦ - ٥٤٢ .

(٢٦) كذا قدّره هنا وفي الإبانة وفي كشف المشكلات ، وقد نصّ في كشف المشكلات على أَنَّ « ما » المصدرية « مع الفعل بتأويل المصدر في موضع النصب بالعطف على قوله ﴿ آبَاكُمْ ﴾ . . . » .

وهذا سهو منه ، والصواب عند من أجاز هذا الوجه - ومنهم الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم - أَنَّ المصدر معطوف على « أَنَّ » أي على المصدر المؤول من أَنَّ وما بعدها ، والتقدير : أَلَمْ تَعْلَمُوا أَخَذَ أَبِيكُمْ الموثق وتفريطكم .

وقيل المصدر المؤول مبتدأ وخبره ﴿ فِي يُوسُفَ ﴾ وهو قول أبي علي فيما نقل عنه ، وأجازه الجامع في كشف المشكلات والإبانة ، وقيل الخبر قوله ﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ ، وهو قول الزجاج والنحاس ومن وافقهما ، وردّه الجامع في كتبه ، وانظر البحر والدر ، وعلى مذهب الكوفيين يرتفع المصدر بالظرف .

وقيل : « ما » زائدة ، أجازها الفراء وغيره ، وهو أجود الأوجه عند الزجاج ومن وافقه ، وهو الوجه عندنا .

(٢٧) انظر الكلام عليها في الجواهر ٦٧٧ ، وشرح اللمع ٣٥٩ ، والإبانة ٦٧ ، =

= فإنه على ما نقلت لك فيمن فتح^(٢٨) ، لا يكون : ويعقوب من وراء إسحق^(٢٩) ، قال^(٣٠) : « وإن حملته على موضع قوله ﴿يَسْحَقُ﴾ فهو قبيح أيضاً كما قبح^(٣١) الحمل على الجر ، وغير الجر في هذا القياس مثل الجر في القبح^(٣٢) . وذلك أن الفعل يصل بحرف العطف ، وحرف العطف هو الذي يشرك في الفعل ، وبه يصل الفعل إلى المفعول به ، كما يصل بحرف الجر . ولو قال : « مررت بزيد قائماً » ، فجعل الحال من المجرور لم يجر التقديم عند سيبويه^(٣٣) ؛ لأن الجار هو الموصول

= وكشف المشكلات ٥٧٩ - ٥٨٠ والمصادر المذكورة ثمة .

(٢٨) قرأ ﴿يعقوب﴾ بفتح الباء حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم من السبعة ، والباقون بضمها ، انظر السبعة ٣٣٨ .

(٢٩) لأن في ذلك فصلاً بين الواو والمعطوف المجرور ، وهو قبيح إنما يجوز في الشعر ، انظر ما سلف ، وما علقناه في ح ٣ ، ٥ .

(٣٠) أبو علي في الحجة ٤/ ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٣١) عبارة أبي علي : « فأما الحمل على الموضع على حد مررت بزيد وعمراً = فالفصل فيه أيضاً قبيح كما قبح . . . » اهـ . وفي صل : كما فتح ، وهو تصحيف . وانظر العطف على الموضع ومصادره في كشف المشكلات ٤٤٨ .

(٣٢) انظر ما نقلناه من كلام أبي علي في الحجة ١/ ٢٩١ - ٣١٢ في ح ٣ ، ٥ .

(٣٣) فلا يقال : مررت قائماً بزيد ، بتقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، قال سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧٢ : « ومثل ذلك مررتُ برجل قائماً ، إذا جعلت الممرور به في حال قيام ، وقد يجوز على هذا : فيها رجل قائماً ، وهو قول الخليل رحمه الله » ثم قال ١/ ٢٧٧ : « واعلم أنه لا يقال قائماً فيها رجل . . . ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز ، لأنه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل ، والعامل الباء ، ولو حُسِّن هذا لحُسِّن قائماً هذا رجل . . . » اهـ .

=

لِلْفِعْلِ . وكما قَبِحَ التَّقْدِيمُ عنده لضعفِ الجارِّ العَامِلِ^(٣٤) = كذلك الحَرْفُ العاطِفُ مِثْلُ الجارِّ^(٣٥) في أَنَّهُ يُشْرِكُ في الفِعْلِ كما يُوصِلُ الجارُّ الفِعْلَ ، وَلَيْسَ نَفْسُ الفِعْلِ العَامِلِ في المَوْضِعَيْنِ جميعاً . وإذا كان كذلك قَبِحَ الفَصْلُ بِالظَّرْفِ في العَطْفِ على المَوْضِعِ ، وَقَبِحَ أَيضاً الفَصْلُ في الرَّفْعِ^(٣٦) والنَّصْبِ كما قَبِحَ في الجَرِّ لَأَنَّ العاطِفَ فيهِمَا مِثْلُهُ في الجارِّ ، وَلَيْسَ العَامِلُ نَفْسَ الرَّافِعِ والنَّاصِبِ كما أَنَّ العَامِلَ فيما بَعْدَ حرفِ العَطْفِ لَيْسَ الجارُّ إِنَّمَا يُشْرِكُهُ فيه العاطِفُ » .

= وأكثر النحويين البصريين والكوفيين وافقوا سيبويه في أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، انظر كشف المشكلات ٤٠٤ - ٤٠٥ ، وشرح اللمع ٤٦٦ ، والمقتضب ١٧١ / ٤ ، ٣٠٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٥ / ٣ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١٣٧ ، والارتشاف ١٥٧٩ - ١٥٨٠ ، والهمع ٢٦ / ٤ .
وأجاز ذلك جماعة ، فعزاه الجامع إلى أبي الحسن الأخفش ، وعزاه ابن الشجري إلى ابن كيسان ، وعزاه ابن برهان إلى أبي علي ، ووافقهم غيرهم ، انظر الارتشاف والهمع ، وانظر ما علقناه في كشف المشكلات ٤٠٤ ح ٥ والمصادر المذكورة ثمة .

(٣٤) في مطبوعة الحجة : والعامل ، وكأنه كان كذلك في المخطوطة ط (= خم ٢٨ / ٣) ، ثم حكَ النَّاسِخُ رأسَ الواو وجعلها من تمام رسم الألف من العامل ، وهذا الموضع في الجزء الناقص من المخطوطة م (= خك) .
(٣٥) في صل : الجاره ، وهو خطأ من الناسخ .
(٣٦) في مطبوعة الحجة : حروف الرفع ، كذا بإقحام « حروف » ، والصواب حذفه . والذي في المخطوطة ط (= خم ٢٢٨ / ٣) حرف الرفع ، ثم ضرب الناسخ على « حرف » وهذا الموضع أيضاً في الجزء الناقص من المخطوطة م (= خك) .

[٩٧] مسألة في قوله تعالى : ﴿ جَنَّتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ ^(١) [سورة صَ

. [٥٠/٣٨

حَمَلٌ ^(٢) رَفَعَ ﴿ الْأَبْوَابُ ﴾ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ عَلَى الْبَدَلِ ^(٣) مِنَ الضَّمِيرِ فِي
﴿ مُفْتَحَةٌ ﴾ ، وَحَمَلَ رَفَعَهُ بِنَفْسِ ﴿ مُفْتَحَةٌ ﴾ مَرَّةً أُخْرَى ، وَقَالَ : التَّقْدِيرُ :
مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ مِنْهَا ^(٤) .

(١) انظر الكلام عليها في كشف المشكلات ١١٤٩ - ١١٥٠ ، والجواهر
٣٢٣ - ٣٢٦ ، ٣٣١ ، ٩١١ ، وشرح اللمع ٥٣٤ ، ومعاني القرآن للفراء
٢/٤٠٧ - ٤٠٨ ، وللزجاج ٣٣٧/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٤٦٩ ،
والكشاف ٤/١٠٢ ، والبحر ٧/٤٠٤ - ٤٠٥ ، والدر المصون ٩/٣٨٥ - ٣٨٦
= وانظر الخصائص ٢/٤١٥ - ٤١٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٣٣ ، والمغني
٦٥٩ ، والمصادر المذكورة في التعليق على كشف المشكلات .

وهذه المسألة ظاهرها أنها خارجة عن المسائل التي غلط فيها أبو إسحق
وفاتت أبا علي في الإغفال ، لأن أبا علي قد بسط القول فيها فيه ، لكنها غير
بعيدة عن تلك المسائل ، وقد يمكن أن تدخل فيها لأن الجامع استدرك على
أبي إسحق وأبي علي معاً ، انظر ما يأتي .

(٢) أبو علي ، وقد أطال الكلام عليها في الإغفال ٢/٥٢٤ - ٥٢٩ (المسألة
١٠٣) ، والبغداديات ١٤١ - ١٤٨ أثناء المسألة ١٤ ، وانظر الإيضاح ١٨٠ .
(٣) وهو قوله في الإيضاح ، وأحد قولي في الإغفال والبغداديات ، ووافقه
الزمخشري وغيره .

(٤) أجاز في الإغفال والبغداديات ، ومنعه في الإيضاح والتذكرة ، وسيأتي في =

وَأَفْسَدَ قَوْلَ الْكُوفِيِّ^(٥) أَبُو إِسْحَقَ^(٦) حَيْثُ قَالَ الْكُوفِيُّ^(٧) : إِنَّ اللَّامَ
بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ ، أَيِ مُفْتَحَةِ أَبْوَابِهَا = فَقَالَ أَبُو إِسْحَقَ^(٨) : اللَّامُ حَرْفٌ
مَعْنَى ، فَلَا يَقُومُ مَقَامَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الَّذِي هُوَ أَسْمٌ .

= المتن كلامه فيهما . وعلى هذا الوجه في ارتفاع الأبواب بمفتحة مفعول ما لم
يُسم فاعله (نائب فاعل) = جمهور النحويين ، انظر البحر والدر ، وهو الظاهر
والوجه .

وبهامش صل ما نصه : « أي فتحت أبوابها ، فتكون أبوابها مرفوعة باسم
المفعول كما تكون بالفعل » اهـ وكان فيه « باسم الفاعل » وهو سبق قلم من
الكاتب .

(٥) يريد الفراء وغيره من الكوفيين . وفي الجواهر ٣٢٣ : « وقال الكوفيون :
التقدير : مفتحة أبوابها ، فقامت الألف واللام مقام الضمير » اهـ . وعزي
القول بجواز نيابة ال مناب الضمير إلى الكوفيين وبعض البصريين ، ومنعه أكثر
البصريين ، انظر المصادر المذكورة في ح ١ هنا ، وشرح السبع ٧٠-٧١ ،
وشرح المفصل ٨٨/٦ ، والجنى الداني ١٩٨ ، والمغني ٧٧ ، والدر المصون
٢١٥/١ ، والتعليق في كشف المشكلات ١١٥٠ ، ١٤٢٨ .

(٦) الزجاج في معاني القرآن له ٣٣٧/٤ .

(٧) انظر كلام الفراء في معاني القرآن له ٤٠٧/٢ - ٤٠٨ ، وتعقبه أبو علي في
البغداديات .

(٨) عبارته : « لأن معنى الألف واللام ليس معنى الهاء والألف في شيء ، لأن
الهاء والألف اسم ، والألف واللام دخلتا للتعريف . ولا يبدل حرف جاء
لمعنى من اسم ، ولا ينوب عنه ، هذا محال » اهـ وحكى النحاس كلامي
الفراء والزجاج ولم يعقب بشيء . ونقل الجامع في الجواهر ٣٢٣ كلام
الزجاج بلفظه .

فَأَخَذَ أَبُو عَلِيٍّ يَرُدُّ عَلَى أَبِي إِسْحَقَ فِي « الْإِغْفَالِ » ، فَقَالَ ^(٩) :
 اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَخْلُو الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ ﴿ الْأَبْوَابُ ﴾ مِنْ أَنْ يَكُونَ
 لِلتَّعْرِيفِ ، كَمَا تُعَرَّفُ ^(١٠) الرَّجُلَ وَالْفَرَسَ وَنَحْوَ ذَلِكَ = أَوْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ
 « الْهَاءِ » الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ التَّأْنِيثِ الَّتِي كَانَ يُضَافُ « أَبْوَابُ ^(١١) » إِلَيْهَا
 لِيَتَعَرَّفَ بِهَا ، كَمَا أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي « الْوَجْهِ » فِي قَوْلِكَ « حَسَنُ
 الْوَجْهِ » بَدَلٌ مِنْهَا .

فَلَوْ كَانَ مِثْلَ الَّتِي فِي « حَسَنِ ^(١٢) الْوَجْهِ » لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي
 ﴿ مُفْنَحَةً ﴾ ضَمِيرُ ﴿ جَنَّتِ ﴾ ، كَمَا أَنَّ فِي « حَسَنِ الْوَجْهِ » مِنْ : مَرَرْتُ
 بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ضَمِيرُ ^(١٣) « رَجُلٍ » بِدَلَالَةِ ^(١٤) مَرَرْتُ بِأَمْرَأَةٍ حَسَنَةِ
 الْوَجْهِ ^(١٥) . وَلَوْ كَانَ فِي ﴿ مُفْنَحَةً ﴾ ضَمِيرُ ﴿ جَنَّتِ ﴾ كَمَا أَنَّ فِي « حَسَنِ »

(٩) فِي الْإِغْفَالِ ٢/ ٥٢٤ - ٥٢٩ ، وَنَقَلَهُ الْجَامِعُ فِي الْجَوَاهِرِ ٣٢٣ - ٣٢٦ .

(١٠) فِي مَطْبُوعَةِ الْإِغْفَالِ : يَعْرِفُ .

(١١) فِي مَطْبُوعَةِ الْإِغْفَالِ : التَّأْنِيثُ الَّذِي كَانَ يُضَافُ الْأَبْوَابُ ، وَالصَّوَابُ مَا فِي

الْمَتْنِ ، وَكَذَا هُوَ فِي الْجَوَاهِرِ .

(١٢) فِي صِلَ : الْحَسَنِ ، وَأُثْبِتَ مَا فِي مَطْبُوعَةِ الْإِغْفَالِ ، وَكَذَا هُوَ فِي الْجَوَاهِرِ عَنْهُ .

(١٣) وَكَذَا فِي الْجَوَاهِرِ . وَفِي مَطْبُوعَةِ الْإِغْفَالِ : كَمَا أَنَّ حَسَنَ الْوَجْهِ . . . فِيهِ

ضَمِيرُ رَجُلٍ .

(١٤) فِي الْجَوَاهِرِ : بِدَلِيلٍ ، وَفِي مَطْبُوعَةِ الْإِغْفَالِ كَمَا فِي الْمَتْنِ .

(١٥) فِي « حَسَنَةِ » ضَمِيرُ امْرَأَةٍ ، فَأُنْثِ الصِّفَةُ لِذَلِكَ . قَالَ فِي الْبَغْدَادِيَّاتِ ١٣٤ :

فَلَوْ كَانَ حَسَنٌ لِلْوَجْهِ لَمَا جَازَ تَأْنِيثُهُ لِأَنَّ الْوَجْهَ مُذَكَّرٌ ، وَهَذَا قَوْلُ سَبِيوِيهِ

وَتَعْلِيلُهُ ، انْظُرِ الْكِتَابَ ١/ ٢١٠ - ٢١١ .

ضمير « رَجُل » ، وَقَدْ نُونَ ﴿ مُفْتَحَةً ﴾ = لَوَجَبَ أَنْ يَنْتَصِبَ ﴿ الْأَبْوَبُ ﴾ ،
ولا يَرْتَفِعَ ، لِكَوْنِ الضَّمِيرِ فِي ﴿ مُفْتَحَةً ﴾ لِد ﴿ جَنَّت ﴾ . فإذا صار فيه
ضَمِيرٌ لم يَرْتَفِعْ به اسمٌ آخَرُ لِامْتِنَاعِ ارْتِفَاعِ الْفَاعِلَيْنِ ^(١٦) بِفِعْلِ وَاحِدٍ عَلَى
غَيْرِ وَجْهِ الْإِشْرَاكِ ^(١٧) . فَلَمَّا لَمْ يَنْتَصِبْ قَوْلُهُ ﴿ الْأَبْوَبُ ﴾ كما يَنْتَصِبُ
« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ » ^(١٨) دَلَّ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ضَمِيرُ الْأَوَّلِ . وإذا لم
يَكُنْ فِيهِ ضَمِيرُ الْأَوَّلِ ^(١٩) فَلابُدَّ مِنْ ^(٢٠) أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مُرْتَفِعًا بِهِ . وإذا
كان الثَّانِي مُرْتَفِعًا بِهِ لم يَكُنْ مِثْلَ « الْوَجْهِ » ؛ لِأَنَّ « الْوَجْهِ » فِي قَوْلِكَ :
« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ » لَا يَرْتَفِعُ بِ « حَسَنِ » . وإذا لم يَكُنْ مِثْلَ
« حَسَنِ الْوَجْهِ » لم يَكُنْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ بَدَلًا مِنْ هَاءِ الضَّمِيرِ . وإذا لم
يَكُنْ بَدَلًا مِنْ [هَاءِ ^(٢١)] الضَّمِيرِ ثَبَتَ أَنَّهُ لِلتَّعْرِيفِ الْمَحْضِ عَلَى حَدِّ
التَّعْرِيفِ فِي رَجُلٍ وَفَرَسٍ . وإذا كان لِلتَّعْرِيفِ لم يَكُنْ بَدَلًا مِنْ الضَّمِيرِ .
وإذا لم يَكُنْ بَدَلًا مِنْ الضَّمِيرِ الَّذِي كَانَ يُضَافُ « أَبْوَاب » إِلَيْهِ = لم يَعُدْ
عَلَى الْمَوْصُوفِ مِمَّا جَرَى صِفَةً عَلَيْهِ ذِكْرٌ لِرْتِفَاعِ ﴿ الْأَبْوَبُ ﴾ بِهِ فِي اللَّفْظِ

(١٦) في مطبوعة الإغفال : فاعلين .

(١٧) بهامش صل ما نصه : « وجه الإشراك نحو ضرب زيد وعمرو ، فواو العطف
أشرك عمراً] و [زيداً في الضرب فارتفعوا بفعل واحد معاً » اهـ .

(١٨) انظر الكتاب ١ / ٢٣٢ .

(١٩) في صل : ضمير للأول ، والوجه ما أثبت من الإغفال والجواهر .

(٢٠) ليس في مطبوعة الإغفال . ولا شيء في ذكر « مِنْ » أو تقدير هاهنا .

(٢١) زيادة من الإغفال .

وَالظَّاهِرِ^(٢٢) . فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَابُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ^(٢٣) فِي شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَةِ يَرْجِعُ إِلَى الْمَوْصُوفِ . وَذَلِكَ الرَّاجِعُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ « مِنْهَا » أَوْ « فِيهَا » ، فَحُذِفَ ذَلِكَ^(٢٤) . وَحَسُنَ الْحَذْفُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، وَلِطُولِ الْكَلَامِ . وَعَلَى هَذَا الْحَدِّ^(٢٥) حُذِفَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾^(٢٦) [سورة النازعات ٣٩/٧٩] أَيِ الْمَأْوَى^(٢٧) لَهُمْ^(٢٨) . وَهَذَا التَّقْدِيرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَوْضَحُ لَأَنَّهُ لَا ضَمِيرَ فِيهِ يَعُودُ عَلَى مَوْصُوفٍ^(٢٩) ، فَيُشْكِلُ^(٣٠) بِيَابِ

(٢٢) فِي الْجَوَاهِرِ : « فِي اللَّفْظِ بِالظَّاهِرِ [كَذَا] » . وَفِي مَطْبُوعَةِ الْإِغْفَالِ : فِي اللَّفْظِ الظَّاهِرِ ، وَلَعَلَّ الْوَجْهَ مَا فِي الْمَتْنِ .

(٢٣) بِهَامِشٍ صُلِّ مَا نَصَهُ : « يَعْنِي لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرٌ بَتَّةً ، إِمَّا فِي مَفْتَحَةٍ أَوْ فِي الْأَبْوَابِ » اهـ .

(٢٤) لَيْسَ فِي مَطْبُوعَةِ الْإِغْفَالِ .

(٢٥) فِي مَطْبُوعَةِ الْإِغْفَالِ : التَّقْدِيرُ .

(٢٦) انْظُرِ الْجَوَاهِرَ ٣٢٥ ، وَكَشَفَ الْمَشْكَلَاتِ ٨٢٩ ، ١٤٢٨ ، وَالْمَصَادِرُ الْمَذْكُورَةَ فِيهِ . وَانْظُرِ الْإِغْفَالَ ٥٢٥/٢ ، وَابْغَدَادِيَّاتِ ١٤١ ، ١٤٤ .

(٢٧) فِي صُلِّ : مَأْوَى ، وَأُثْبِتَ مَا فِي مَطْبُوعَةِ الْإِغْفَالِ وَالْجَوَاهِرِ .

(٢٨) بَعْدَهُ فِي مَطْبُوعَةِ الْإِغْفَالِ : فَحُذِفَ الذِّكْرُ الْعَائِدُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَالْمَعْنَى هِيَ الْمَأْوَى لَهُمْ .

(٢٩) قَوْلُهُ : « لَأَنَّهُ لَا ضَمِيرَ فِيهِ يَعُودُ عَلَى مَوْصُوفٍ » كَذَا وَقَعَ عَنِ الْإِغْفَالِ هُنَا وَفِي

الْجَوَاهِرِ ، وَهُوَ صَحِيحُ الْمَعْنَى . وَالَّذِي فِي مَطْبُوعَةِ الْإِغْفَالِ : لَأَنَّهُ لَا صِفَةَ

فِيهِ جَارِيَةٌ عَلَى مَوْصُوفٍ . اهـ أَيِ لَيْسَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ صِفَةً

جَارِيَةً عَلَى مَوْصُوفٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْنَعَةٍ لَّهُمُ الْأَنْزَابُ ﴾ . وَقِيلَ :

مَفْتَحَةٌ حَالٌ ، وَالْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي الصِّفَةِ ، انْظُرِ الْبَحْرَ وَالدَّرَ الْمَصُونِ .

(٣٠) وَكَذَا فِي الْجَوَاهِرِ وَأَحَدُ أَصْلِي مَطْبُوعَةِ الْإِغْفَالِ (ش) ، وَفِي الْمَطْبُوعَةِ عَنْ =

« حَسَنِ الْوَجْهِ » .

فَتَقْدِيرُ مَنْ^(٣١) قَدَّرَ « مُفْتَحَةً أَبْوَابُهَا » إِنْ كَانَ أَرَادَ إِفْهَامَ الْمَعْنَى
وَأَنَّهُ^(٣٢) لَا بُدَّ مِنْ شَيْءٍ يُقَدَّرُ فِي الْكَلَامِ يَرْجِعُ إِلَى الْمَوْصُوفِ = فَمُسْتَقِيمٌ .
وَإِنْ كَانَ أَرَادَ أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِي ﴿الْأَبْوَابُ﴾ كَالْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي « الْوَجْهِ »
= فَلَيْسَ مِثْلَهُ ، لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ إِذَا صَارَتْ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي يُضَافُ
إِلَيْهِ الْأِسْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِالصِّفَةِ الَّتِي هِيَ نَحْوُ حَسَنٍ وَشَدِيدٍ = انْتَصَبَ الْأِسْمُ
الَّذِي هُوَ فَاعِلُ الصِّفَةِ إِذَا نُونَتِ الصِّفَةُ لِكَوْنِ ضَمِيرِ الَّذِي يَجْرِي عَلَيْهِ فِيهِ .
أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا^(٣٣) :

الْحَزَنُ بَابًا وَالْعُقُورُ كَلْبًا^(٣٤)

= المخطوطة (ص) : فيشاكل باب .

(٣١) وهو الفراء في معاني القرآن له ٤٠٨/٢ - ٤٠٩ ، وحكى أبو علي قوله في
البغداديات ١٤١ - ١٤٢ ورده ثمة أيضاً .

(٣٢) في صل والجواهر : فإنه ، والصواب ما أثبت من مطبوعة الإغفال .

(٣٣) قوله : « ألا تراهم قالوا » الضمير للعرب ، يعني مذهبه في هذا الباب « باب
الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه » ، ومن كلامهم فيه قول القائل منهم .

والبيت لرؤية ، ديوانه ق ١٣٤/٣ ص ١٥ ، والكتاب ١٠٣/١ ، وشرح
أبياته للأعلم بحاشيته ، ولابن السيرافي ٣٠٤/١ ، والمقتضب ١٦٢/٤ ،
وشرح الكافية ٧٥٧/١/٢ ، والمقاصد النحوية ٦١٧/٣ ، والخزانة
٤٨٠/٣ .

(٣٤) يذم رؤية إنساناً وَخُمًا ثَقِيلًا بِخِيَلًا لَا يِبَالِي السَّبَّ بِغَلْظِ الْحِجَابِ وَمَنْعِ
الضَّيْفِ ، فَجَعَلَ بَابَهُ حَزَنًا أَيْ صَعْبًا شَدِيدًا وَثِيقًا لَا يَسْتَطَاعُ فَتْحَهُ ، وَكَلَبَهُ
عُقُورًا يَعْقُرُ أَيِ يَجْرَحُ مِنْ حُلِّ بَفَنَائِهِ طَالِبًا مَعْرُوفَهُ ، عَنْ الْأَعْلَمِ بِتَصْرِفٍ . وَهَذَا =

و

الشُّعْرَى رِقَاباً^(٣٥)

= على التشبيه ، وأراد أن الوصول إليه ممتنع لثلا يلتبس معروفة = وأن من يأتيه يلقي قبل الوصول إليه ما يكره من حاجب أو بَوَّاب ، عن ابن السيرافي بتصرف .

أنشده أبو علي وغيره شاهداً على نصب باباً وكلباً على قولك : الحسن وجهاً ، على التمييز .

(٣٥) هذه قطعة من قول الحارث بن ظالم المرِّي :

فما قومي بثعلبة بن سعدٍ ولا بفزارة الشعرى رقاباً

وقوله « الشعرى رقاباً » هكذا هو في مطبوعة الإغفال ٥٢٦/٢ . وكان في صل - وهو منقول عن الإغفال كما علمت - « الشعرى الرقابا » ، وفي الجواهر ٣٢٥ عن الإغفال أيضاً « الشعر الرقابا » ، والوجه ما أثبتته من مطبوعة الإغفال « الشعرى رقابا » على قولهم الحسنة وجهاً ، بنصب وجهاً على التمييز . وأما « الشعرى الرقابا » فهو على قولهم الضاربة الرجل ، بنصب الرقاب على التشبيه بالمفعول به ، وأجاز المبرد ومن وافقه هذا الوجه في الحسن وجهاً أيضاً ، انظر المقتضب ١٦٢/٤ والمصادر المذكورة فيه .

وأما « الشعر الرقابا » فهي رواية لا تناسب عندي سياق كلام أبي علي ، فهو لم يتكلم على الصفة المجموعة ، والرقاب فيها منصوبة على التشبيه بالمفعول به على قولك : الحسن الوجه .

والشُّعْرَى مؤنث الأشعر ، وأنه لتأنيث القبيلة « فزارة » ، و « الشُّعْر » جمع أشعر ، جمع لأنه جعل كل واحد منها أشعر ، فجمع على المعنى ، عن الأعلام .

= والروايتان « الشعري رقابا » و« الشعر الرقابا » في الكتاب ١٠٣/١ ،
والبغداديات ١٣٥ ، وغيرهما .

والبيت من كلمة للحارث بن ظالم المُرِّي في المفضليات ق ٨/٨٩
ص ٣١٤ ، وشرح الأنباري عليها ٦١٩ . وهو الحارث بن ظالم بن جذيمة بن
يربوع بن غيظ بن مَرَّة بن عوف بن سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن
غطفان ، انظر جمهرة أنساب العرب ٢٥٣ - ٢٥٤ ، وهو ممن يضرب به المثل
في الفتك .

وهو في الكتاب ١٠٣/١ ، وشرح أبياته للأعلم بحاشيته ، وشرح أبياته
لابن السيرافي ٢٥٩/١ ، والمقتضب ١٦١/٤ ، وأمالي ابن الشجري
٣٩٨/٢ ، والإنصاف ١٠٩ - ١١٠ ، وسفر السعادة ٦٤٠ ، والمقاصد النحوية
٦٠٩/٣ . وهو في معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس
٤٦٨/٣ ، وتفسير الطبري ١٢٢/٢٠ .

ذكر الحارث انتفاه عن قبائل غطفان - ومنها في هذا البيت بنو ثعلبة بن
سعد بن ذبيان ، وبنو فزارة بن ذبيان - وذم بني فزارة بكثرة شعر القفا ، وذكر
نسبه الصحيح أنه قرشي من بني مَرَّة بن عوف بن لؤي بن غالب بن فهر بن
مالك بن النضر بن كنانة في قوله :

فما غطفان لي بأبٍ ولكن لؤي والدي قولاً صواباً
وانظر ما روي في تصحيح نسب مَرَّة في بني لؤي بن غالب في شرح
الأنباري ١٠١ - ١٠٤ .

وبهامش صل ما نصه : « يعني لما دخل الألف واللام على الحزن والعقور
والشعري انتصب به باب وقلب والرقاب » اهـ .

فَتَرَكْ نَصَبٍ ﴿الْأَبْوَابُ﴾^(٣٦) [٢/٩] هُنَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَمْ يُرَدْ
بِهَا أَنْ تَكُونَ^(٣٧) بَدَلًا مِنْ عَلَامَةٍ^(٣٨) الضَّمِيرِ كَالَّتِي فِي « حَسَنِ الْوَجْهِ » .
وَإِذَا لَمْ يَجُزْ هَذَا فَلَابُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى الْمَوْصُوفِ الَّذِي جَرَى
﴿مُفْتَحَةً﴾^(٣٩) صِفَةً عَلَيْهِ ، وَهُوَ « مِنْهَا » أَوْ نَحْوُهَا . فَمِنْ هُنَا كَانَ هَذَا
التَّقْدِيرُ أَجْوَدَ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿الْأَبْوَابُ﴾ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي ﴿مُفْتَحَةً﴾ عَلَى
مَا تَقَدَّمَ^(٤٠) .

وَقَوْلُهُ^(٤١) : « لَامِ التَّعْرِيفِ لَا يَكُونُ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ » =

(٣٦) وكذا في الجواهر ، وهو تغيير من الجامع لعبارة أبي علي ، أَطْرُقُ ، ولفظه
كما في مطبوعة الإغفال : « فَأَنْ لَمْ يَنْتَصِبِ الْأَبْوَابُ » .

(٣٧) في صل : يكون ، وهو تصحيف .

(٣٨) قوله « علامة » وقع في أحد أصلي مطبوعة الإغفال (ش) ، ولم يقع في الآخر
(ص) .

(٣٩) في مطبوعة الإغفال : جرى فيه مفتحة ، بإقحام « فيه » فيه .

(٤٠) في مطبوعة الإغفال : « الَّذِي فِي مُفْتَحَةٍ كَقَوْلِكَ : جَاءَنِي الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ لِأَنَّ الْأَبْوَابَ
مِنَ الْجَنَّةِ » . فَقَوْلُهُ « عَلَى مَا تَقَدَّمَ » اختصار من المؤلف لكلام أبي علي .

(٤١) يعني قول أبي إسحق شيخ أبي علي ، انظر ما سلف والتعليق في ح ٦ . وقد
اختصر الجامع هنا عبارة أبي علي في الإغفال عما قاله شيخه الزجاج ، قال أبو
علي في الإغفال ٥٢٧ : « فَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ أَبُو إِسْحَقَ مِنْ أَنَّ هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ الْعَرَبِيَّةِ
أَجُودَ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ وَالْأَلْفَ لِأَنَّ مَعْنَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ
لَيْسَ مِنْ مَعْنَى الْهَاءِ وَالْأَلْفِ فِي شَيْءٍ ، إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ = فَلِلَّذِي احْتَجَّ عَلَيْهِ بِهَذَا
أَنْ يَقُولَ » اهـ . وانظر لفظ أبي إسحق فيما نقلناه في ح ٨ .

فَلِلْقَائِلِ^(٤٢) أَنْ يَقُولَ : قَدْ قَالُوا : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ » ثُمَّ قَالُوا : « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ » ، فَقَدْ قَامَ اللَّامُ مَقَامَ الضَّمِيرِ ؛ وَقَدْ قَالُوا : « غُلَامٌ زَيْدٌ » فَقَامَ الْأَسْمُ مَقَامَ التَّنْوِينِ^(٤٣) .

(٤٢) قوله : « وقوله فللقائل . . » اختصار من الجامع لكلام أبي علي غير حسن ، ففيه حذف للعائد من الخبر على المبتدأ ، وزيادة الفاء فيه على توهم « أمّا » . ولو قال : وأما قوله فللقائل أن يقول فيه « ولفظ أبي علي : « وأما قول أبي إسحق فللذي احتج عليه بهذا أن يقول . . » . وسلف التعليق على زيادة الفاء في خبر المبتدأ على توهم « أما » فيه في المسألة ٦٦ ح ٧ .

(٤٣) بعده في الجواهر : هذا كلامه في الإغفال .

وقوله : « فللقائل أن يقول مقام التنوين » ليس لفظ أبي علي ، بل حكى الجامع كلامه باختصار وتصرف أضراً به وجعله مفتقراً إلى الوضوح والبيان ، ولفظ أبي علي في الإغفال ٥٢٧ - ٥٢٨ عقب ما نقلناه في ح ٤١ من كلامه : « فللذي احتج عليه بهذا أن يقول : قد وجدنا هذا الحرف بدلاً من الاسم في قول من قال حسن الوجه ، فأراد حسن وجهه ، ويستدل على إقامتهم لام التعريف مقام الضمير بقولهم : هو الحسن الوجه ، ألا تراهم أدخلوا الألف واللام في الحسن وقد أضيف إلى الوجه كما يدخلونهما عليه إذا أضيف إلى الضمير في الحسن وجهه ، فلولا أنه بدل منه لم يجز ، فقد قام الحرف مقام الاسم هنا .

ونقول أيضاً : قد قام الحرف مقام الاسم في غير هذا . ألا ترى أن في قولكم إن المضاف إليه بدل من التنوين والتنوين حرف معنى ، والمضاف إليه اسم ، فالتعلق بهذا ليس له وجه . على أن لام التعريف الذي هو حرف قد قام مقام الاسم وسند مسدّه في قول من تقدم من النحويين ولم يكن ذلك ممتنعاً . =

قُلْتُ : هذا الذي أَنْكَرَ^(٤٤) مِنْ رَفَعٍ ﴿الْأَنْبُوبُ﴾ مَعَ تَنْوِينٍ ﴿مُفَنِّحَةً﴾ غَيْرُ مُنْكَرٍ ؛ لِأَنَّ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ رَوَوْا عَنِ الْعَرَبِ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ »^(٤٥) ، بِتَنْوِينٍ حَسَنِ وَرَفَعٍ الْوَجْهِ ، كَمَا رَوَوْا نَصَبَ الْوَجْهِ مَعَ تَنْوِينٍ حَسَنِ ؛ وَشَاهِدُهُمْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿مُفَنِّحَةً لَهُمُ الْأَنْبُوبُ﴾ . وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَعْلِيلِ ذَلِكَ : فَمِنْ قَائِلٍ : بِحَذْفِ الرَّاجِعِ ، وَمِنْ قَائِلٍ بِقِيَامِ اللَّامِ مَقَامَ الْأَسْمِ^(٤٦) . فَأَمَّا الرِّوَايَةُ فَلَا خِلَافَ ←

= ألا ترى أن قولهم الضارب زيداً أمس قد قام الحرف فيه مقام الاسم « اهـ وبعد هذا كلام لأبي علي في شرح معنى « البدل » . وقوله « ألا ترى أن . . » كذا وقع ولم يأت لأن بخبر .

(٤٤) كذا قال ناسباً إلى أبي علي إنكار نحو « مررت برجل حسن الوجه » بتنوين الصفة ورفع الوجه ، وهو غلط عليه . والذي أنكره أبو علي ولم يجزه أن تكون الألف واللام فيه بدلاً من الضمير لما ذكره وما سيأتي ذكره . واضطرب كلام أبي علي في توجيهه ، فأجاز هنا في الإغفال وفي البغداديات أن يكون الوجه مرفوعاً بحسن ، والراجع إلى الموصوف محذوف أي الوجه منه = ومنع ذلك في الإيضاح والتذكرة ، وذهب فيهما إلى أن في الصفة ضمير الموصوف المرفوع بها ، ويرتفع الوجه على أنه بدل من هذا الضمير ، وقد أجاز هذا الوجه في الإغفال والبغداديات ، وكذا مذهبه في قوله تعالى ﴿جَنَّتْ عَدْنٍ مُفَنِّحَةً لَهُمُ الْأَنْبُوبُ﴾ . وانظر الحاشية (٤) ، والكافي ١٠٤٩ .

(٤٥) انظر الإيضاح ١٨٠ ، والكافي شرحه ١٠٥٢ ، وشرح المفصل ٨٩/٦ ، وشرح الكافية ٧٥٧/١/٢ ، والارتشاف ٢٣٥٢ - ٢٣٥٣ ، والهمع ٩٦/٥ ، والمصادر السالفة في ح ١ و ٢ .

(٤٦) حذف الراجع مذهب الزجاج ومن وافقه ، وقيام اللام مقام الضمير قول =

في ثباتها^(٤٧) .

وَأَمَّا تَرْجِيحُهُ هُنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ : إِنَّ ﴿مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ فِي تَقْدِيرِ : مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ مِنْهَا = وَتَقْوِيَّتُهُ لَهُ = فَقَدْ قَالَ هُوَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فِي « التَّذَكُّرَةِ »^(٤٨) ، وَهَذَا كَلَامُهُ : « إِنَّ قَالَ قَائِلٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ : إِنَّ ﴿أَلْوَابُ﴾ مُرْتَفَعَةٌ بِ « مُفْتَحَةٍ » ، وَالْأَلِفُ وَاللَامُ قَامَتِ مَقَامَ الضَّمِيرِ = قِيلَ : هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَسَدُّ مَسَدِّ الرَّاجِعِ = لَمْ يَقُولُوا : « هِنْدُ حَسَنَةُ الْوَجْهِ » وَلَقَالُوا : هِنْدُ حَسَنُ الْوَجْهِ كَمَا قَالُوا : هِنْدُ حَسَنٌ وَجْهًا . ففِي قَوْلِهِمْ « هِنْدُ حَسَنَةُ الْوَجْهِ » دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَامَ لَا يَسُدُّ مَسَدَّ الضَّمِيرِ فِي اللَّفْظِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ^(٤٩) . وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿أَلْوَابُ﴾ بِمَنْزِلَةِ « أَبْوَابِهَا » .

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي ﴿مُفْتَحَةً﴾ ضَمِيرُ الِ « جَنَّتِ » وَ﴿أَلْوَابُ﴾ بَدَلٌ مِنْهَا عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ : إِمَّا كَمَا يُبْدَلُ بَعْضُ الشَّيْءِ مِنْ جَمِيعِهِ ، نَحْوُ « ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ »^(٥٠) ، وَإِمَّا

= الكوفيين ، انظر ما سلف ، وح ٣ ، ٥ .

(٤٧) كتب تحت « الرواية » في صل : « يعني الرفع » . وكتب بهامشه ما نصه : « يعني لا خلاف في رفع الأبواب وإنما الخلاف في الضمير العائد إلى الموصوف » اهـ .

(٤٨) لم يرد فيما انتهى إلينا من تهذيب ابن جني لها ، انظر ما سلف من ذكر التذكرة في م ٢٨ ص ١١٩ ح ٤ .

(٤٩) بهامش صل ما نصه : « يعني وإن كان مستقيماً في المعنى » .

(٥٠) انظر هذا المثال وغيره مما يمثل به في باب البديل بدل بعض من كل في الكتاب =

لَا شَتْمَالٍ^(٥١) الْمَعْنَى ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْجَنَاتِ تَشْتَمِلُ ←

= ٧٥/١ ، والمقتضب ٢٩٦/٤ ، وشرح اللمع ٥٦٦ ، والبغداديات ١٤٣ ،
وشرح المفصل ٦٤/٣ ، وشرح الكافية ١٠٨٥/٢/١ ، والارتشاف ١٩٦٦ ،
والهمع ٢١٣/٥ ، وغيرها .

وأن تكون الأبواب بدلاً من الضمير في مفتحة بدل بعض من كل هو الوجه
الذي اقتصر عليه في الإيضاح والبغداديات والإغفال . وردَّ بأنَّ أبواب الجنات
ليست بعضاً من الجنات ، انظر البحر ٤٠٥/٧ ، والدر المصون
٣٨٥ - ٣٨٦ ، وروح المعاني ٢٣/٢٨١ .

(٥١) هذا الوجه الذي ذكره أبو علي ههنا في التذكرة أنه من بدل الاشتمال = تابعه
عليه الزمخشري في الكشف ١٠٢/٤ ، وأجازه أبو حيان وغيره ، وانظر البحر
والدر المصون وروح المعاني .

وردَّ ابن الطراوة في الإفصاح ٦٣ ما قاله أبو علي في الإيضاح - وهو قوله
في غيره - فقال : « بدل البعض والاشتمال لا بد فيه من عائد على الأول ،
فالذي فرَّ عنه وقع فيه » اهـ يريد تقدير الراجع الذي أنكر أبو علي ههنا في
التذكرة وفي الإيضاح الوجهين في تأويله : أن تكون ال سادة مسد الضمير ،
وأن الراجع محذوفٌ والتقدير منها .

وقال الرضي في شرح الكافية ٧٥٧/١/٢ راداً مذهب أبي علي هذا : « وهذا
غسل الدم بالدم لأن بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه
في الغالب » اهـ وقال قبل ذلك في باب البدل ١٠٨٦/٢/١ : « ولا بدَّ في بدل
البعض والاشتمال إذا كانا ظاهرين من ضمير راجع إلى المبدل منه بلى
يجوز ترك الضمير إذا اشتهر تعلق الثاني بالأول ، كقوله تعالى : ﴿ آخُذُوا *
النَّارِ ﴾ » اهـ . وانظر شرح المفصل ٦٥/٣ ، والارتشاف ١٩٦٦ ،
والهمع ٢١٣/٥ . وزعم ابن أبي الربيع في البسيط ١٠٩٥/٢ - ١٠٩٦ أن =

على الأبواب^(٥٢) كما اشتمل «الأخذود» على «النار»^(٥٣) ، و«الشَّهْرُ» على «الْقِتَالِ»^(٥٤) .

فإن^(٥٥) قُلْتَ : فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : ﴿مُفَنِّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ مِنْهَا ، فَحُذِفَ «مِنْهَا» ؟ = قِيلَ : هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ ، كَمَا جاز «السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهِمٍ»^(٥٦) وَأَنْتَ تُرِيدُ : ←

= « حذف الضمير من بدل البعض وبدل الاشتمال كثير مسموع » اهـ .

(٥٢) كان في صل والجواهر : « ألا ترى أَنَّ الأبواب تشتمل على الجنة » كذا وقع ، ولعل الصواب ما أثبت . ولم يصرح في الجواهر أنه عن التذكرة . قال ثمة : « وقال مرة أخرى » يريد ما قاله في التذكرة .

(٥٣) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ ﴾ [سورة البروج ٨٥/٤ - ٥] استشهد بها أبو علي على أن النار بدل اشتمال من الأخدود ، وظاهر مذهبه أنه لا يرى وجوب اتصال هذا البدل براجع إلى المبدل منه ، وغيره يقدر الراجع أي : النار فيه ، وقيل : هو بدل كل من كل وهو لا يحتاج إلى رابط ، انظر البحر ٨/٤٥٠ ، والدر المصون ١٠/٧٤٥ ، وكشف المشكلات ١٤٤٥ والمصادر المذكورة ثمة .

(٥٤) في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [سورة البقرة ٢/٢١٧] ، انظر الكلام عليها في كشف المشكلات ١٥٦ والمصادر المذكورة ثمة . و﴿ قِتَالٍ ﴾ بدل اشتمال من ﴿ الشَّهْرِ ﴾ ، وفيه راجع إلى المبدل منه وهو الهاء من قوله ﴿ فِيهِ ﴾ .

(٥٥) قوله « فإن قلت . . . » إلى آخر كلام أبي علي الذي نقله الجامع من التذكرة =

نقل أكثره في الجواهر ٣٢٧ ولم يسم ثمة الكتاب المنقول منه .

(٥٦) انظر الجواهر ٣١٤ ، ٣٢٧ ، وشرح اللمع ٢٩٦ - ٢٩٩ ، وكشف المشكلات =

مِنْهُ ^(٥٧) ، فَتَحَذَفُ لِأَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ قَدْ يُحَذَفُ بِأَسْرِهِ . وَإِذَا جاز أَنْ يُحَذَفَ جَمِيعُهُ جاز أَنْ يُحَذَفَ بَعْضُهُ . وَلَيْسَ الصِّفَةُ كَذَلِكَ ، لِأَنَّهُ مَوْضِعُ تَخْصِيصٍ وَتَلْخِيصٍ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ الصِّفَةُ وَيُحَذَفَ كَمَا يُرَادُ ^(٥٨) الْخَبَرُ وَيُحَذَفُ .

وأيضاً فلو ^(٥٩) جاز أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : الْأَبْوَابُ مِنْهَا = لجاز « مَرَرْتُ بِهِنَّ حَسَنَ الْوَجْهِ » ^(٦٠) « وَأَنْتَ تُرِيدُ » مِنْهَا ^(٦١) . فَمَا لَمْ يَسْتَعْمِلُوا هَذَا ، لَكِنَّهُمْ أَتَوْا الصِّفَةَ وَضَمَّنُوهَا ضَمِيرَ الْمَوْصُوفَةِ = كَذَلِكَ ^(٦٢) لَا يَجُوزُ أَنْ

= ٢٧٣ ، ٤٨٥ ، ٧٥٧ ، ١٣٥٦ ، والإيضاح ٨٨ ، والبغداديات ١٤٤ ، وشرح المفصل ٩١/١ ، والمغني ٦٤٨ ، وغيرها .

(٥٧) بهامش صل ما نصه : « لِأَنَّ مِنْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْخَبَرِ ، فَتَكُونُ بَعْضاً مِنْهُ ، فَإِذَا جاز حَذْفُ الْخَبَرِ يَجُوزُ حَذْفُ بَعْضِهِ » اهـ .

(٥٨) فِي صَل : يَزَادُ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَهُوَ عَلَى الصَّوَابِ فِي الْجَوَاهِرِ .

(٥٩) فِي الْجَوَاهِرِ : وَلَوْ جاز ، وَلَيْسَ فِيهِ « وَأَيْضاً » .

(٦٠) كَانَ فِي صَل : « لَجاز هُنْدَ حَسَنِ الْوَجْهِ » كَذَا وَقَعَ وَضَبُطٌ ، وَهُوَ خَطَأٌ صَوَابُهُ مِنَ الْجَوَاهِرِ ، وَعَلَيْهِ سِيَاقُ كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ .

وَقَدْ أَجَازَ هَذَا الْفَرَاءُ ، انْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لَهُ ٢/٤٠٨ - ٤٠٩ ، وَالْبَغْدَادِيَّاتِ ١٤١ ، وَالْكَافِي ١٠٤٩ ، وَرَدَّهُ أَبُو عَلِيٍّ وَمَنْ وَافَقَهُ .

(٦١) فِي الْجَوَاهِرِ : « وَلَوْ جاز ذَا لَجاز مَرَرْتُ بِهِنَّ حَسَنَ الْوَجْهِ ، يَرِيدُ مِنْهَا » .

وَهَذَا آخِرُ مَا نَقَلَهُ الْجَامِعُ فِي الْجَوَاهِرِ عَنِ التَّذَكُّرَةِ وَلَمْ يَسْمَعْ ثَمَّةً . وَذَكَرَ صَاحِبُ الْكَافِي ١٠٤٩ مَذْهَبَ أَبِي عَلِيٍّ فِيهِ أَعْنِي التَّذَكُّرَةَ .

(٦٢) فِي صَل : لِذَلِكَ ، وَهُوَ خَطَأٌ .

تَقْدَرُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ مِنْهَا .

وهذا تَفْصِيلُ ما أَجْمَلَهُ في « الإيضاح » حَيْثُ قال (٦٣) : « ولم يَسْتَحْسِنُوا : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ، ولا بِأَمْرَأَةٍ حَسَنِ (٦٤) الْوَجْهِ ، وَأَنْتَ تُرِيدُ « مِنْهُ » لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ أَنَّ الصِّفَةَ يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى ذِكْرِ يَعُودُ مِنْهَا إِلَى الْمُوصُوفِ . وَلَوْ اسْتَحْسِنُوا هَذَا الْحَذْفَ مِنَ الصِّفَةِ كَمَا اسْتَحْسَنُوهُ مِنْ (٦٥) الصَّلَةِ = لَمَّا قَالُوا : مَرَرْتُ بِأَمْرَأَةٍ حَسَنَةِ الْوَجْهِ . فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ جَنَّتٍ عَدْنٍ مَفْنَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ فَلَيْسَ عَلَى مُفْتَحَةٍ لَهُمُ الْأَبْوَابُ مِنْهَا ، وَلَا أَنَّ (٦٦) الْأَلْفَ وَاللَّامَ سَدَّ (٦٧) مَسَدَّ الضَّمِيرِ [العائدِ مِنَ الصِّفَةِ ، وَلَكِنَّ الْأَبْوَابَ بَدَلَ مِنَ الضَّمِيرِ] (٦٨) الَّذِي فِي ﴿ مُفْنَحَةٌ ﴾ لِأَنَّكَ تَقُولُ : فُتِحَتِ الْجَنَانُ : إِذَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ، وَفِي التَّنْزِيلِ . ﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ

(٦٣) في الإيضاح ١٨٠ ، وانظر شرحه الكافي ١٠٤٩ ، ١٠٥٣ ، ونقله الجامع في الجواهر ٣٢٦ - ٣٢٧ ولم يسم الكتاب ثمة .

(٦٤) كان في صل : حسنة ، والصواب ما أثبت من الجواهر ، وهو ما في الإيضاح والكافي .

(٦٥) في الإيضاح : في الصلة .

(٦٦) في الإيضاح : ولا على أن .

(٦٧) في الإيضاح : سداً ، وكلاهما صحيح ، وقد سلف توحيد الفعل المسند إلى الألف واللام ، انظر ص ٤٣٥ س ٢ .

(٦٨) ما بين حاصرتين زيادة مما نقله الجامع في الجواهر من كلام أبي علي في الإيضاح ، وهو لفظ الإيضاح . وانظر ما سلف من التعليق على وجهي البدل في ح ٥٠ و ٥١ .

أَبُو بَا^١ ﴿سورة النبا ٧٨/١٩﴾ ، فصار ذلك بِمَنْزِلَةِ « ضَرْبَ زَيْدٍ رَأْسَهُ » .

فَتَرَاهُ كَيْفَ أَصَرَّ عَلَى حَذْفِ « مِنْهَا » فِي « الإِغْفَالِ » ، وَرَجَعَ عَنْهُ فِي الْكِتَابَيْنِ الْآخَرَيْنِ وَأَبْطَلَ حَذْفَهَا فِيهِمَا .

فَجَاءَ شَارِحُكُمْ^(٦٩) ، وَلَمْ يُحِطْ^(٧٠) عِلْمًا بِمَا فِي الْكِتَابَيْنِ^(٧١) ،
وَأَدَّعَى^(٧٢) أَنَّهُ أَحَاطَ عِلْمًا بِمَا فِي « الإِغْفَالِ » = فَغَيَّرَ كَلَامَهُ ، وَأَرَى نَفْسَهُ
النَّاسَ مِثْلَ إِرَاءَةِ بَيْهَسٍ^(٧٣) حَيْثُ لَبَسَ السَّرَاوِيلَ وَجَعَلَ الْقَمِيصَ مَكَانَ

(٦٩) كتب بهامش صل ما نصه : « الشارح أبو مسلم » . وقوله « شارحك » أضافه
إلى المخاطبين من أهل أصبهان ، والجامع أصبهاني كما تعلم .

وأبو مسلم هو محمد بن علي بن محمد بن مَهْرُبُزْدَ الْأَصْبَهَانِي النحوي
الأديب المعلم (ت ٤٥٩ هـ) ، وله تفسير في عشرين مجلداً ، انظر ترجمته
ومصادرها في لسان الميزان ٣/ ٣٧٠ (الترجمة ٧٢٠٢) ، وسير أعلام النبلاء
١٤٦/١٨ - ١٤٧ .

وجرى الجامع على تنقصه والوضع منه ، انظر مواضع ذكره في كشف
المشكلات - فهارسه ١٧٩ - ١٨٠ برسم الشارح ، وشارحك ، وشارحهم ،
وشارحيكم .

(٧٠) في صل : يحظ ، وهو تصحيف .

(٧١) كتب تحته في صل : التذكرة والإيضاح .

(٧٢) في التفسير له ، ولم ينته إلينا فيما أعلم .

(٧٣) الفزاريّ الملقب نعامه ، وهو فيما ذكر ابن الكلبي في جمهرة النسب ١٤٧/٢
بَيْهَسُ بْنُ خَلْفِ بْنِ هَلَالٍ أَحَدِ بَنِي ظَالِمِ بْنِ فَرَارَةَ بْنِ ذُبْيَانَ ، وَكَانَ يَحْمَقُ .
ومن خبره أنه قتل له سبعة إخوة ، فجعل يلبس القميص مكان السراويل
والسراويل مكان القميص ، وإذا سئل عن ذلك قال : الْبَسَ . . . الْبَيْتَيْنِ ، =

السَّراويل ، فِقِيلَ له في ذلك ، فقال^(٧٤) :

إِبْسَن لِكُلِّ حَالَةٍ لُبُوسَهَا

إِمَّا نَعِيمَهَا وَإِمَّا بُوسَهَا^(٧٥)

فَإِذَا أَرَدْتَ تَتَبِعْ^(٧٦) كَلَامَ أَبِي عَلِيٍّ فَلْيَكُنْ كَمَا تَتَبَعْنَاهُ ، ثُمَّ أَحْكَمْ بِصِحَّةِ^(٧٧) مَا خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَنَوَالِ « الْكِتَابِ »^(٧٨) . وَأَعْلِمِ النَّاسَ أَنَّ حَذْفَ « مِنْهَا » قَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ حَيْثُ جَرَتْ الصَّفَةُ عَلَى

= فتوصل بما صورته من حاله عند الناس إلى أن طلب بدماء إخوته فأدرك ثأره ،

عن الخزانة ٢٧٢/٣ - ٢٧٣ بتصرف يسير . وحكى ذلك المثلّمس بقوله :

وَمَنْ طَلَبَ الْأَوْتَارَ مَا حَزَّ أَنْفَهُ قَصِيرٌ وَرَامَ الْمَوْتَ بِالسَّيْفِ يَبْهَسُ

نِعَامَةً لَمَّا صَرَّعَ الْقَوْمَ رَهْطَهُ تَبَيَّنَ فِي أَثْوَابِهِ كَيْفَ يَلْبَسُ

انظر حماسة أبي تمام بشرح الأعلام ٤٣٥ .

وفي المؤتلف والمختلف ٨٥ : يبهس بن هلال بن خلف .

(٧٤) البيتان في أمثال العرب للضبي ٤٤ - ٤٥ ، وفصل المقال ٧٨ ، ٣٨٤ ، والدرة

الفاخرة ١٣٧/١ ، ٢١٠ ، ٢٥٤ ، ومجمع الأمثال ٣٩٠/١ ، والمستقصى

٣٠٤/١ ، وإصلاح المنطق ٣٣٣ ، والاشتقاق ٢٨١ ، وشرح أبيات سيبويه

لابن السيرافي ٣٩٣/٢ عرضاً ، وباهر البرهان ٩٣١ ، وشرح حماسة أبي تمام

للأعلام ٤٣٥ ، والخزانة ٢٧٢/٢ وغيرها .

(٧٥) اللُّبُوس : ما يلبس . بوسها : بُؤْسها مهموز ، فخففه ، وهو خلاف النعيم ،

وهو شدة الحاجة والفقر والخضوع .

(٧٦) في صل : يتبع كلام ، وهو خطأ وتصحيف .

(٧٧) في صل : الصِّحَّة ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٧٨) كتب تحته في صل : سيبويه .

المَوْصُوفِ^(٧٩) . أَلَا تَرَى [أَنَّهُ^(٨٠)] قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كَلَّمًا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بِدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾^(٨١) [سورة النساء ٥٦/٤] وَالتَّقْدِيرُ : كَلَّمًا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ مِنْهَا بِدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ، فَحُذِفَ « مِنْهَا » ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِهِ ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ وَصَفَ لِلنَّكَرَةِ قَبْلَهَا^(٨٢) ، وَهِيَ قَوْلُهُ ﴿ نَارًا ﴾ ، فَأَيْنَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ^(٨٣) : الصِّفَةُ يُخَالِفُ الْخَبَرَ لِأَنَّ الْخَبَرَ يُحْذَفُ بِأَسْرِهِ ؛ فَإِذَا جازَ حَذْفُ كُلِّهِ جازَ حَذْفُ بَعْضِهِ ؟ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ جَنَّاتٍ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُّوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ ﴾^(٨٤) [سورة سبأ ١٥/٣٤] وَالتَّقْدِيرُ : جَنَّاتٍ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ يُقَالُ [لَهُمْ^(٨٥)] : كُلُّوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ

(٧٩) حذف الجار « مِنْ » مع مجروره الضمير العائد من الصفة إلى الموصوف جائر وهو حسنٌ كثير . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٣٠٩ - ٣٥١ الباب الخامس عشر لما جاء من حذف الجار والمجرور في خبر المبتدأ وصفة الموصوف وصلة الموصول . وانظر كشف المشكلات ٢٧٣ ، ٨٢٩ ووسط التعليق عليه وذكر مصادره ثمة ، وانظر المصادر المذكورة في ح ٥٦ .

(٨٠) زيادة مني .

(٨١) انظر الجواهر ٣٣٠ ، ٩١١ ، وكشف المشكلات ٨٢٨ والمصادر المذكورة ثمة .

(٨٢) في الدر المصون ١٧١ / ٩ أن هذا القول ليس بالقوي ، والجملة عند أبي حيان في البحر ٢٧٤ / ٣ ووافقه تلميذه صاحب الدر المصون = في موضع نصب على الحال من الضمير المنصوب في قوله ﴿ نُصْلِيهِمْ ﴾ .

(٨٣) السالف قبل قليل ص ٤٤٧ س ١ .

(٨٤) انظر الجواهر ١٦ ، ٣٣٠ ، ٩١١ ، وكشف المشكلات ١٠٩٧ .

(٨٥) زيادة من الجواهر وكشف المشكلات .

منهما ، فحُذِفَ « منهما » ، ولا بُدَّ من هذا التَّقْدِيرِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ وَصَفَ
لَجَتَيْنِ^(٨٦) ، ولا بُدَّ أَيْضًا مِنْ إِضْمَارِ الْقَوْلِ^(٨٧) . فَأَيْنَ قَوْلُهُ^(٨٨) : الصِّفَةُ
لا يُحْذَفُ ، فلا يُحْذَفُ بَعْضُهُ ؟

وَقَدْ ذَكَرْتُ لَكَ غَيْرَ مَرَّةٍ^(٨٩) أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقِفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي
مَوْضِعٍ ، بَلْ تَتَّبِعْهُ فِي جَمِيعِ كُتُبِهِ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا خَرَجَ لَكَ مِنْهَا فَأَعْرِضْهُ

(٨٦) عزا الجامع في الجواهر ٣٣٠ هذا التوجيه إلى أبي علي ، ولم أصبه فيما بين
يدي من كتبه .

(٨٧) هو كما قال ، لا بد من إضمار القول ، وفي البحر ٢٧٠ / ٧ أنه من قول الله لهم
على السنة الأنبياء المبعوثين إليهم ، أو قول لسان الحال لهم كلما رأوا نعماً
كثيرة وأرزاقاً مبسوطة ، وانظر الدر المصون ١٧١ / ٩ . ولم يذكر موضع
جملة القول ، والظاهر أنها استثنائية لا محل لها ، وهو قول صاحب روح
المعاني ٤١٠ / ٢٢ ، وحملها على أنها صفة ظاهر التكلف .

(٨٨) يعني قول أبي علي السالف ٤٤٧ س ٢ - ٤ .

(٨٩) من ذلك قوله في شرح اللمع ٤٩٥ : « هذا كلامه الصحيح في التذكرة ، وقد
خلط في الحجة . وإذا عرض لك كلامه في موضع وقد خلط فيه = فلا تقفن
عند ذلك الكلام ، بل تتبع كلامه ، فإنه لا يقتصر على دفعة في حل المشكلات
بل يكررها في كتبه مرة بعد أخرى ، وأنت إذا وقفت واقتصرت على كلامه في
موضع لم تحل بطلان ، ولم تجد عليك ، ولم يعقب بك من فوائده شيء . . »
اهـ وانظر أمثلة لتتبعه كلام أبي علي في كتبه المتفرقة في شرح اللمع والجواهر
وكشف المشكلات (انظر ذكر مواضعه فيها في مقدمة تحقيق كشف المشكلات
١٧) .

على « الكتاب^(٩٠) » ، لَتَفُوزَ بِالْحَظِّ الْأَوْفَى وَالْقِدْحِ الْمُعَلَّى^(٩١) ،
وَلَا تَشَبَّهُ بِيَهْسٍ^(٩٢) حَيْثُ لَبَسَ السَّرَاوِيلَ وَجَعَلَ الْقَمِيصَ مَكَانَ
السَّرَاوِيلِ .

* * *

(٩٠) كتب تحته في صل : سيويه .

(٩١) أي النصيب الأوفر وال حظّ الأوفى . وأصل القدح المعلى أنه السابع من قِداح

الميسر ، وهي سهامه ، وهو أعلاها سهماً ، فله سبعة إن فاز ، وعليه سبعة إن

خاب ، انظر سفر السعادة ٦٧٦ ، واللسان (س هـ م) ، والقاموس (ع ل و) .

(٩٢) في صل : « وَلَا يُشَبَّهُ بِيَهْسٍ » كذا وقع وضبط ولعل الصواب ما أثبت .

رَجَعْنَا إِلَى « الْحُجَّة » وَنُورِدُ مَسَائِلَ فَاتَتْنَا فِي الدُّفْعَةِ الْأُولَى *

[٩٨] نَصَّ فِي « الْحُجَّةِ ^(١) » فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَعُمِيَّتْ عَلَيْكُمْ أَنْزِلْكُمْ مَكُومَهَا ﴾
[سورة هود ٢٨/١١] عَلَى مَسْأَلَةٍ ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ « أَتَانَا صَكَّةَ عُمِيٍّ » ^(٢) = عَلَى كَلَامٍ
أَنْقَلَهُ لَكَ - وَذَكَرَهُ أَيْضًا فِي « التَّذَكُّرَةِ ^(٣) » وَ« الْبَغْدَادِيَّاتِ ^(٤) » - فَقَالَ فِي
« الْحُجَّةِ » : « قَوْلُهُمْ : أَتَانَا صَكَّةَ عُمِيٍّ : إِذَا أَتَى فِي الْهَاجِرَةِ وَشِدَّةِ الْحَرِّ
= يَحْتَمِلُ عِنْدَنَا تَأْوِيلَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ أَضِيفَ إِلَى

* الدفعة الأولى هي المسائل ١ - ٨٧ .

(١) الحجة ٣٢٣/٤ - ٣٢٤ .

(٢) ويقال : أَتَيْتُهُ ، وَجِئْتُهُ ، وَلَقِيتُهُ ، وَجَاءَ ، وَسَرْنَا = صَكَّةَ عُمِيٍّ ، انظر الأمثال
لأبي عبيد ٣٧٨ ، وفصل المقال ٥٠٨ ، وجمهرة الأمثال ٣١٨/١ ، ومجمع
الأمثال ١١٢/٣ ، والمستقصى ٢٨٧/٢ ، والغريب المصنف ٧٤٢ ،
والجمهرة ١٤٣ ، ونوادر أبي مسحل ١٥ ، والمخصص ٥٤/٩ ، والمحکم
١٩١/٢ و ٢٣٤/٥ ، والأزمنة والأمكنة ٣٠١/١ ، وأمالی ابن السجری
٥٧٩/٢ ، والفصوص ٧١/٥ ، وسفر السعادة ١٠٧٥ - ١٠٧٦ ، وغريب
الحديث لابن قتيبة ٤٥٥/١ ، والفائق ٣٠٨/٢ ، والنهاية (الجامع في غريب
الحديث ٣٧٦/٣) ، وتهذيب اللغة ٢٤٨/٣ ، واللسان (ص ك ك ،
ع م ي) ، والروض الأنف ٩٢/١ ، ومقاييس اللغة ٢٧٦/٣ و ١٣٥/٤ .

(٣) لم يقع فيما انتهى إلينا من تهذيب ابن جني للتذكرة .

(٤) البغداديات ٥٩١ .

الْعَمَى^(٥) كما قالوا : ضَرْبُ التَّلْفِ^(٦) : أَيِ الضَّرْبِ الَّذِي يَحْدُثُ عَنْهُ التَّلْفُ ، وَيُقَوَّى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الشُّعْرِ :

وَيَهْجُمُهَا بَارِحٌ ذُو عَمَى^(٧) [١/١٠]

(٥) هذه عبارته ، وفيها حذف واختصار في موضع يجب فيه البيان . وتقدير الكلام : أن يكون العُمَى تصغير العَمَى ، فيكون المصدر أضيفَ إلى العَمَى إلخ .

وعبارته في البغداديات : « أن يكون عُمَى تصغير عَمَى . . . كأنه صكّة العَمَى ، أي من شدته يعمي » اهـ .

وضبط في صل : أضيف إلى العُمَى ، وكذا ضبط في المخصص ٥٤/٩ عن الحجة ، وهو خطأ ، فلا اختلاف في إضافة المصدر إلى عُمَى ، وإنما الاختلاف في وجه تأويله ، وسياق كلام أبي علي على « العَمَى » .

(٦) انظر قولهم « ضرب التلف » في الجواهر ٣٠٣ ، وكشف المشكلات ٧٠٩ ، والمخصص ٥٤/٩ عن الحجة . والتلف : الهلاك .

(٧) كذا أنشده أبو علي « ذُو عَمَى » مقصوراً شاهداً على ما ذكره من أن معنى صكّة عُمَى الصكّة التي يكون عنها العَمَى ، وأن قول الشاعر « بارح ذو عَمَى » - ومعناه : بارح يكون عنه العَمَى لشدة حرّه = يقوي هذا التأويل الأول الذي ذكره في صكّة عَمَى .

وهذا إنشادٌ فاسد ، وصحة إنشاده « ذُو عَمَاءٍ » ممدوداً . والبيت للمرّار الفَقْعَسِيِّ من كلمة ممدودة أنشدها أبو تمام في الوحشيات ٥٣ - ٥٧ ، وهو البيت العشرون فيها ، وصدره :

تَرَاهَا تَدُورُ بَغَيْرَانِهَا

وهو في الأنواء لابن قتيبة ٨٩ ، والمعاني الكبير له ٧٩١ ، ومقاييس اللغة =

أَيُّ بَارَحٍ يَكُونُ عَنْهُ الْعَمَى لِشِدَّةِ حَرِّهِ ^(٨) . وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْعُمَى
تَصْغِيرَ أَعْمَى ^(٩) عَلَى وَجْهِ التَّرْخِيمِ ^(١٠) ، وَأُضِيفَ الْمَصْدَرُ إِلَى الْمَفْعُولِ
بِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ ^(١١) [سورة فصلت ٤١/٤٩] وَلَمْ يُذَكَّرِ الْفَاعِلُ
الَّذِي هُوَ « الْحَرُّ » ، وَالتَّقْدِيرُ : صَكَّ ^(١٢) الْحَرُّ الْأَعْمَى ، وَالْمَعْنَى أَنَّ

= ١٣٥/٤ ، وَالْأَزْمَنَةُ وَالْأَمْكَنَةُ لِلْمَرْزُوقِيِّ ١٩٢/١ ، وَالْمَخْصَصُ ٥٤/٩ ، وَانْظُرْ
شَعْرَ الْمَرَّارِ - شَعْرَاءُ أُمُيُوتَ ٤٣٦/٢ .

تَرَاهَا : التَّاءُ لِلْمَخَاطَبِ ، تَرَاهَا أَنْتَ ، وَالضَّمِيرُ « هَا » لِلظُّبَاءِ . غَيْرَانَهَا :
جَمْعُ غَارٍ ، وَهُوَ الْجُحْرُ الَّذِي يَأْوِي إِلَيْهِ الْوَحْشِيُّ ، يَرِيدُ كُنُسَهَا . يَهْجُمُهَا :
يَسُوقُهَا سَوْقًا شَدِيدًا . بَارَحَ : الْبَارَحُ : الرِّيحُ الْحَارَةُ فِي الصَّيْفِ . ذُو عَمَاءَ :
أَرَادَ بِالْعَمَاءِ الْغُبَارَ ، عَنِ الْمَقَائِيسِ ، وَأَصْلُ الْعَمَاءِ : السَّحَابُ ، وَهُوَ شَبَّهَ
الدَّخَانَ بِرُكْبِ رُؤُوسِ الْجِبَالِ ، عَنِ أَبِي زَيْدٍ ، فَشَبَّهَ مَا يُشِيرُهُ الْبَارَحُ مِنَ الْعَجَاجِ
بِالسَّحَابِ ، عَنِ ابْنِ قَتِيْبَةٍ فِي الْأَنْوَاءِ .
(٨) هَذَا تَفْسِيرٌ بِاطْلٍ مَبْنِيٍّ عَلَى رَوَايَةٍ مُغْيَرَةٍ ، وَهُوَ إِلَى ذَلِكَ تَمْثُلٌ وَتَكْلُفٌ وَتَعَشُّفٌ
وَسَرَابٌ .

(٩) وَقَدْ رَوَى الْمَثَلُ : صَكَّةُ أَعْمَى ، انْظُرِ الْجُمُورَةَ وَالْمُسْتَقْصَى وَنَوَادِرَ أَبِي مَسْحَلٍ
وَالْأَزْمَنَةُ وَالْأَمْكَنَةُ وَاللِّسَانُ .

(١٠) هَذَا قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ وَشَمْرُ وَابْنِ الْأَعْرَابِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُمْ ، انْظُرْ غَرِيبَ الْحَدِيثِ لِابْنِ
قَتِيْبَةٍ وَالرُّوْضِ الْأَنْفَ وَتَهْذِيبَ اللُّغَةِ وَاللِّسَانِ . وَتَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ : أَنْ يَصْغُرَ
الْأَسْمَاءُ بَعْدَ حَذْفِ زَوَائِدِهِ .

(١١) انْظُرِ الْكَلَامَ عَلَيْهَا فِي كَشْفِ الْمَشْكَلَاتِ ١١٩٢ وَالْمَصَادِرَ الْمَذْكُورَةَ ثَمَّةً ، وَزَدَ
عَلَيْهَا كِتَابَ الشَّعْرِ ٣١١ ، ٥٣٦ ، وَالشِّيرَازِيَّاتِ ٨٩ ، ٢٥١ ، وَالْإِغْفَالَ
٢٠٥/٢ ، وَتَهْذِيبَ التَّذَكُّرَةِ ١/١٢٩ .

(١٢) فِي مَجْمَعِ الْبَيَانِ ٢٩٠/٥ عَنْ الْحِجَّةِ : صَكَّةٌ ، وَلَعَلَّهُ تَغْيِيرٌ مِنْ صَاحِبِهِ ، وَهُوَ
أَجُودٌ لِمُنَاسَبَتِهِ لَفْظَ الْمَثَلِ .

الْحَرَّ مِنْ شِدَّتِهِ كَأَنَّهُ ^(١٣) يُعْمِي مَنْ أَصَابَهُ ^(١٤) . وَالْمَصْدَرُ فِي

(١٣) في صل : كان ، وهو خطأ صوابه من الحجة ، وهو على الصواب في مجمع البيان والمخصص عن الحجة فيهما .

(١٤) لا اختلاف بينهم في قولهم « صَكَّةٌ عُمَيَّ » أن معناه حين صَكَّةٍ عُمَيَّ : أي في الهاجرة وأشد الحر .

فحاول من لم يبلغه أَنَّ عُمَيَّ اسم رجل اختلف فيه وفي خبره في رواية ابن الكلبي ورواية غيره ؛ ولم تبلغه أبيات الشاعر العدواني = أن يفسر أصل المثل في ضوء صلته بالعُمَيَّ ، بل إن بعضهم رواه صكة أعمى . ثم اختلفوا في ذلك :

فروي عن ابن الأعرابي روايتان : أنه حين يكاد الحر يعمي ، كما في المقاييس ١٣٥/٤ ، وحين يصك الحر بالظباء في كنسها ، كما في رواية الجامع ، ولم يفسر عُمَيَّ في هذا القول ، وفسر في رواية ابن سيده : بأن الظبي يصك بنفسه الكناس لا يبصره من بياض الشمس ، وهو بنحوه عن المبرد في المقاييس .

وكذلك ما روي عن خالد بن كلثوم في الفصوص : حين صك الحر وجهه فأعماه .

وأغرب ابن فارس في المقاييس ٢٧٦/٣ وأبعد في قوله : « يراد أن الأعمى يلقي مثله فيصطكان أي يصك كل واحد منهما صاحبه » اهـ .

وهم قد اجتهدوا في تفسيره ، ولم يصيبوا فيه ، فهو ظاهر التكلف والبعد . والصحيح عندي في قولهم « صَكَّةٌ عُمَيَّ » أَنَّ عُمَيَّ رجل من عدوان ، وأصله - أعني المثل - ما حكى من خبره ، ودلّت عليه أبيات كرب العدواني ، والمصدر « صَكَّةٌ » مضاف إلى فاعله « عُمَيَّ » اسم الرجل ، وهو - أعني صكة - منصوب على الظرف على تقدير : وقت صَكَّةٍ عُمَيَّ ، كقولهم : خفوق =

الْوَجْهَيْنِ ظَرْفٌ ، نَحْوُ مَقْدَمِ الْحَاجِّ ، وَخُفُوقِ النَّجْمِ «^(١٥)» هَذَا كَلَامُهُ فِي « الْحُجَّةِ » . وَزَادَ فِي « الْبَغْدَادِيَّاتِ »^(١٦) عَلَى هَذَا الْكَلَامِ ، وَقَالَ :

= النجم أي وقت خفوق النجم كما قال أبو علي .

ثُمَّ تَصَرَّفُوا فِي « عُمَيِّ » ، فَمِنْهُمْ قَائِلٌ « وَرَدْتُ عُمَيَّا » كَمَا فِي مَجْمَع الْأَمْثَالِ ، بِنَصَبِ عُمَيِّ عَلَى الظَّرْفِ عَلَى تَقْدِيرِ وَقْتِ صِكَّةِ عُمَيِّ ، فَحَذَفَ الْوَقْتَ وَالْمَصْدَرَ ، وَمِنْهُمْ قَائِلٌ « وَأَقْبَلْتُ صِكَّةَ أَعْمَى » كَمَا فِي الْمُسْتَقْصَى . وَرَوَى ابْنُ خَالَوَيْهِ « صِكَّةَ حُمَيِّ » كَمَا فِي حَاشِيَةِ أَصْلِ نَوَادِرِ أَبِي مَسْحَلٍ ، وَلَا أُدْرِي أَأَبْدَلَ مِنْ قَالَهُ الْعَيْنُ فِي عُمَيِّ حَاءَ أَمْ أَرَادَ حُمَيِّ الشَّمْسَ تَصْغِيرَ حَمِي الشَّمْسِ وَهُوَ حَرْهَا .

وَأَمَّا مَا حَكَاهُ الزَّمَخْشَرِيُّ ، صِكَّةَ حُمَيِّ ، فَعَلَّ مِنْ حَمِيَّتِ الشَّمْسِ بوزن غَزَّى مَنُونًا = فَكَذَا حَكَاهُ وَلَمْ يَفْسِّرْهُ ، وَكَأَنَّهُ تَحْرِيفٌ لِرَوَايَةِ ابْنِ خَالَوَيْهِ .

وَنَقَلَ السَّخَاوِيُّ فِي سَفَرِ السَّعَادَةِ « عِكَّةَ عُمَيِّ » فَإِنْ صَحَّ فَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنْ قَائِلُهُ جَعَلَ عُمَيَّا الْحَرَّ نَفْسَهُ ، وَالْعِكَّةُ : شِدَّةُ الْحَرِّ مَعَ سَكُونِ الرِّيحِ ، وَيُقَالُ : حَرَّ عَيْكَ : شَدِيدٌ ، انْظُرِ اللِّسَانَ (ع ك ك) . هَذَا مَا أَعَانَتْ عَلَيْهِ الْمَصَادِرُ فِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١٥) مَقْدَمُ الْحَاجِّ وَخُفُوقُ النَّجْمِ « مِنْ الْمَصَادِرِ الَّتِي اسْتَعْمَلْتُ فِي مَوْضِعِ الظَّرْفِ لِلاتِّسَاعِ فِي حَذْفِ الْمُضَافِ الَّذِي هُوَ اسْمُ زَمَانٍ » عَنْ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْإِغْفَالِ ، أَيِ وَقْتٍ مَقْدَمِ الْحَاجِّ ، وَوَقْتُ خُفُوقِ النَّجْمِ ، وَانْظُرِ الْكِتَابَ ١/ ١١٤ ، ١١٨ ، وَالْمُقْتَضَبَ ٤/ ٣٤٣ ، وَكِتَابَ الشَّعْرِ ٢٩٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٤٥٥ ، وَالْإِغْفَالِ ٢/ ٢١٤ وَعَنْهُ فِي الْجَوَاهِرِ ٧٩٢ . وَخُفُوقُ النَّجْمِ مَصْدَرُ خُفَقِ النَّجْمِ : إِذَا انْحَطَّ فِي الْمَغْرَبِ ، أَوْ غَابَ ، انْظُرِ اللِّسَانَ (خ ف ق) .
(١٦) الْبَغْدَادِيَّاتُ ٥٩١ .

« وَيُمْكِنُ أَنْ يُذْهَبَ بِالتَّحْقِيرِ إِلَى التَّعْظِيمِ عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ قَوْمٌ »^(١٧) ، كما تَأَوَّلُوا بَيْتَ أَوْسٍ^(١٨) :

(١٧) هذا مذهب الكوفيين : أَنَّ التحقير « التصغير » يذهب به إلى وجه التعظيم . وعزا ذلك أبو علي في البصريات ٣٥٠ إلى ثعلب ، وهو قول أبي حنيفة الدينوري في كتاب النبات ، وابن السكيت في شرح ديوان أوس كما في شرح شواهد شرح الشافية ٥٥ ، وشرح أبيات المغني ١٧٧/٣ - ١٨٥ . ومذهب البصريين أَنَّ التصغير على بابه ، انظر شرح المفصل ١١٣/٥ - ١١٤ ، وشرح الشافية ١٩١/١ - ١٩٢ ، والمصادر الآتية في تخريج بيت أوس .
وقوله « قوم » سقط من مطبوعة البغداديات .

(١٨) ابن حَجَرٍ ، ديوانه ق ٢٣/٣٥ ص ٨٧ وفيه « شامخ الرأس » ، ويروى « شاهق » و« سامق » . والبيت في البغداديات ٥٩٢ ، والبصريات ٣٥٠ ، وأما ابن الشجري ٣٦/١ ، وشرح المفصل ١١٤/٥ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٥٥ ، وشرح أبيات المغني ١٧٧/٣ - ١٨٥ .
استدل الكوفيون لمجي التصغير للتعظيم بقوله « جُبَيْلٌ » ، قال أبو حنيفة الدينوري في كتاب النبات : « وإنما صغر الجبيل على وجه التعظيم كما قالوا للذهبية دويبية ، ولم يرد التحقير ، وكيف وقد قال : شاهق الرأس » اهـ عما نقله البغدادي ، وقال ابن السكيت في شرح ديوان أوس : « يقول هو صغير العرض ذاهب في السماء ، وفوق جبيل أراد أن يكبره بتصغيره . . . ويروى سامق الرأس وشاهق الرأس وشامخ الرأس ، والجميع واحد » اهـ عما نقله البغدادي .

قال ابن يعيش : وهذا ليس من أصول البصريين ، قال : وأما قوله فوق جبيل فالمراد أنه صغير العرض دقيق الرأس شاق المصعد لطوله وعلوه اهـ .
وفي شرح الشافية : مذهب البصريين أَنَّ التصغير على بابه والمراد دقة الجبل وإن كان طويلاً اهـ .

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلَا^(١٩)
وَيَجُوزُ أَنْ يَذْهَبَ بِهِ إِلَى بَابِهِ^(٢٠) ؛ لِأَنَّ هَذَا الاسْمِدْرَارَ^(٢١) - وَإِنْ كَانَ
شَدِيدًا - فَلَا يَبْلُغُ أَنْ يَكُونَ عَمَى . وَمِمَّا يُقَارِبُ ذَلِكَ تَسْمِيَتُهُمُ لِلشَّرَابِ
« مِيَاهَ غُطِيشٍ »^(٢٢) فَالْغَطَشُ كَالظُّلْمَةِ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ وَأَغَطَشَ لَيْلَهَا ﴾ [سورة النازعات

(١٩) فُوَيْقَ : تصغير فَوْقَ ، وهو ظرف متعلق بـ « أبصرتها » في قوله قبله :

على خير ما أبصرتها من بضاعة

والضمير « ها » في « أبصرتها » لِنَبْعَةِ القوسِ المبسووعة أي المقطوعة التي
يصفها الشاعر . جُبَيْلٌ : تصغير جَبَلٍ ، وتصغيره على بابه عند البصريين ،
وهو للتعظيم عند الكوفيين . شاهق الرأس : عالي الرأس . لم تكن لتبلغه :
هذا الكلام حكاية من الشاعر أوس لكلام راع يخاطب رجلاً من ميدعان حيٍّ
من أزد السراة . والبلوغ : الوصول . تَكِلَّ : مِنْ كَلَّ : إذا تعب وأعيا .
تعملا : تعمل : تجتهد في العمل ، وهو مضمن معنى الاجتهاد ولهذا ما لم
يتعدَّ ، عن شرح أبيات المغني بتصرف .

(٢٠) وهو مذهب البصريين كما علمت .

(٢١) في البغداديات : « أن هذا الاسمدرار » . والاسمدرار : ضعف البصر .

(٢٢) في مطبوعة البغداديات : « تسميتهم للشرب ماء غطيش » وقوله للشرب

تصحيف . وقوله « ماء غطيش » الذي في المحكم ٢٣٤/٥ وعنه في اللسان

(غ ط ش) عن ابن الأعرابي : « مياه غطيش » كما في المتن عن البغداديات .

وفي المستقصى ٤٣٠/١ ، ومجمع الأمثال ٥٠٠/٣ « مياه عطيش » بالعين

المهملة ، وضبط في المستقصى كزبير ، وفي مجمع الأمثال ككريم .

ومن أمثالهم : « وردوا مياه عطيش » أي هلكوا ، ويقال : أوردتهم ،

وأورده ، انظر المستقصى ومجمع الأمثال ، وقال الشاعر :

=

٢٩/٧٩ . وَيَكُونُ فِي « غُطَيْشٍ » التَّأْوِيلَانِ اللَّذَانِ ذُكِرَا فِي « عُمَيِّ » (٢٣) .

= قَفُّوا حُمَرَاتِ الْجَهْلِ لَا يوردنكم مياه عطيش غبّ ثالثة بُغْضِي

وفي مجمع الأمثال يغضي مصحفاً . وانظر ما يأتي من التعليق في ح ٢٣ .
(٢٣) هذا آخر كلام أبي علي في البغداديات ، وفيها « اللذان ذكرنا في عمي » .

قد اشتغل أبو عليّ كما رأيت بما توهمه من شبه بين « صكة عمي » و « مياه غطيش » ، فأجاز فيه الوجهين اللذين أجازهما في « صكة عمي » : أن يكون غُطَيْشٌ تصغير الغَطَش - وهو كالظلمة - وأن يكون تصغير الأغطش تصغير الترخيم ، وترك تفسير إضافة « مياه » إلى غطيش على التأويلين اللذين أجازهما فيه : مياه غَطَش ، أو مياه الأغطش .

وربما كان فيما حكاه ابن سيده من كلام لأبي علي ما يعين على تقديره عنده ، قال ابن سيده في المحكم ٢٣٤/٥ - وعنه في اللسان (غ ط ش) - :
« مياه غُطَيْش من أسماء السراب ، عن ابن الأعرابي . قال أبو علي : وهو تصغير الأغطش تصغير الترخيم ، وذلك لأن شدة الحر تسمدرّ فيه الأبصار ، فيكون كالظلمة . ونظيره صكة عمي ، وأنشد ابن الأعرابي في تقوية ذلك :
ظللنا نخبط الظلماء ظهراً لديه والمطي له أوار » اهـ .

ولم أصب كلام أبي علي هذا الذي اقتصر فيه على أحد الوجهين اللذين أجازهما فيه في البغداديات .

وكأن معنى الكلام عنده على التقديرين : مياه وقت الغَطَش ، أو مياه وقت الحرّ الأغطش ، أي وقت الحرّ الشديد الذي يكون عنه الغطش ، والمراد به السَّرَاب .

وقوله فيما نقله عنه ابن سيده : « وأنشد ابن الأعرابي في تقوية ذلك :
ظللنا نخبط الظلماء . . . » يريد أن قوله الظلماء - وهي الظلمة - يراد بها =

= وقت الظهيرة لأن الأبصار تسمدرّ فيه من شدة الحرّ فيكون كالظلمة ، وقوله « ظهراً » - وهو بدل من « الظلماء » - يدل على ذلك ، وهذا عنده يقوي ما قاله في مياه غطيش .

كذا وقعت الرواية، وكذا فسّرت، وأنا واقف فيها. والذي في اللسان (خ ب ط) أنه يقال : خبط الليل : سار فيه على غير هدى ، وقال ذو الرمة [ديوانه ١٦٨٣]

سرت تخبط الظلماء من جانبي قسّا وحُبَّ بها من خابطِ الليل زائر
فإن صحَّ قوله « ظللنا نخبط الظلماء ظهراً » روايةً ، وكان تفسير الظُّلْماء فيه بوقت شدة الحر الذي تكون عنه الظلمة تفسيراً يوقف في قبوله ، وكان تفسير « مياه غطيش » بالسَّراب على الوجهين اللذين أجازهما أبو علي في غُطِيش بعيداً متكلفاً فاسداً كما فسد قوله في صكّة عمي على الوجهين اللذين ذكرهما أبو علي فيه = نُظِر في احتمال أن يكون التقدير فيه : نخبط الفلاة الظلماء أي المظلمة ، كما قالوا : فلاة غطشى أي مظلمة أي غمة المسالك لا يهتدى فيها (اللسان غ ط ش) .

وإذا صحَّ ما حكاه ابن الأعرابي أو حكى عنه أن السَّراب يسمى « مياه غُطِيش » - ولم يذكره ابن سيده في باب السراب من المخصص ١٧/١٠ - وكان تأويل أبي علي له فاسداً أو قريباً من ذلك ، ولم نصب فيه تفسيراً مرضياً = وقفنا فيه .

وقد يكون الصواب « مياه غُطِيش » بالغين المعجمة المفتوحة وكسر الطاء ككريم أي مياه فلاة غُطِيش والمراد السَّراب الذي يجري فيها على وجه الأرض نصف النهار كأنه الماء ، فحذف الموصوف للدلالة عليه ، وقد قالوا : فلاة غُطِيشٌ وغطشى وغطشاء : مظلمة أي غمة المسالك لا يهتدى فيها لطريق ، =

= عن اللسان (غ ط ش) .

فإن صحَّ هذا التفسير فربما صلح تفسيراً لقولهم في المثل « وردوا مياه غَطِيش ، أو حياض غطيش » إذا كان عطيش بالعين المهملة كما وقع في مجمع الأمثال ، والمستقصى تصحيفاً ، أي وردوا مياه فلاة غَطِيش أو حياض فلاة غَطِيش حيث لا ماء فيها إلا السراب ، فهلكوا .

وإن لم يكن « غَطِيش » بالعين المهملة كزبير تصحيفاً وصَحَّت به الرواية = احتمال أن يكون غَطِيش تصغير عطش أي عطشان ، والتقدير : مياه رجل عطش ظمآن يحسب السراب ماء . ويكون عطش ككريم خطأ في الضبط .

ولو قلتَ : إنَّ « غَطِيش » (أو عطيش) اسم علم أُضيف إليه ماء أو مياه أو حياض ، ويعنون به السَّرَاب أو الهلاك ، كعمي في قولهم صكة عمي = لكان قولاً قوياً . وقد يرجّحه أنهم يقولون « ورد حياض غُتيم » بالثاء المشناة وغُتيم بالثاء المثناة ، أي مات ، وروي بألفاظ متقاربة . وغُتيم بالثاء أو بالثاء - وإن كان ظاهره أنه علم - فإنه ليس علماً للمنية كشعوب غير منصرف كما زعم الزمخشري ، ولا يصح إدخال الألف واللام عليه على ما زعم اللحياني أن الغتيم الموت ، قال ابن سيده : فأدخل عليه الألف واللام ، ولا أعرفها عن غيره . انظر المحكم ٢٨٢/٥ ، ٢٨٩ وعنه في اللسان (غ ت م ، غ ث م) ، والمقاييس ٤١٢/٤ ، وأساس البلاغة (غ ت م) ، وكنايات الأدباء ١٩١ ، وحاشية نوادر أبي مسحل ٦١/١ .

فلعلَّهم أرادوا بقولهم : وردوا حياض غُطِيش ، ووردوا حياض غُتيم مكانين بعيدين غير محددين يهلك واردهما ، ولعل غطيشاً وغتيماً علمان لرجلين هلكا حيث وردا فأضيف إليهما ألفاظ متقاربة : حوض ، حياض ، أحواض ، مياه ، ماء ، ولا نعرف من خبرهما شيئاً ، والله أعلم .

قال ابن الأعرابي^(٢٤) : « صَكَّةٌ عُمِيٌّ : حِينَ يَصُكُّ الْحَرُّ بِالطَّبَاءِ^(٢٥) فِي كُنُسِهَا^(٢٦) ، فَتَضْرِبُ بَرُؤُوسَهَا إِلَى الْأَرْضِ ، وَهِيَ رُبْضٌ^(٢٧) مِنْ شِدَّةِ وَهْجِ الشَّمْسِ ، فَلَا تَزَالُ^(٢٨) كَذَلِكَ حَتَّى يَمْضِيَ الْهَجِيرُ وَيَقْصُرَ الْعَشِيُّ .

= وهم قد استعملوا ألفاظاً في الأمكنة ليست بأسماء هواضع بأعيانها ، فقالوا فيمن بُعد حتى لا يعرف موضعه : تركته بملاحس البقر ، ومخاوض الثعلب ، ومدر الفلفل ، وحوض الثعلب ، وذو بليان إلخ ، انظر تفسير غريب أبنية سيويوه لأبي حاتم ١٠٧ ح ٨٦ .
(٢٤) في نوادره ، ولم ينته إلينا .

ولفظ ابن الأعرابي فيما حكاه ابن سيده في المخصص ٥٥/٩ عن كتاب الأنواء له : « لَقِيْتُهُ صَكَّةً عُمِيٌّ ، وَذَلِكَ أَنَّ الطَّبِي إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَرُّ طَلَبَ الْكِنَاسَ وَقَدْ بَرَقَتْ عَيْنُهُ مِنْ بَيَاضِ الشَّمْسِ وَلَمَعَانِهَا ، فَيَسْدَرُ بَصْرُهُ حَتَّى يَصُكَّ بِنَفْسِهِ الْكِنَاسَ لَا يَبْصِرُهُ ، فَكَأَنَّ الْحَرَّ صَكَّهُ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ » اهـ .

واختلاف لفظ ابن الأعرابي في تفسير قولهم « لَقِيْتُهُ صَكَّةً عُمِيٌّ » سببه إما اختلاف لفظه في كتابيه النوادر ، والأنواء - وكلاهما لم ينته إلينا - وإما أن يكون الجامع لم ينقل كلامه من نوادره بل نقله مما ساقه من كلامه الأسود الغندجاني الذي تصرّف في حكاية كلامه ، انظر ما يأتي من التعليق في ح ٢٩ .
(٢٥) صَكٌّ متعدّد بنفسه ، والظاهر أنه يستعمل أيضاً متعدّياً بالباء ، انظر الشعر الآتي .

(٢٦) كُنُسُهَا : جمع كِنَاس ، وهو الموضع الذي تأوي إليه الطباء وتكثُرُ فيه وتستتر من الحر ، عن اللسان (ك ن س) بتصرف .

(٢٧) رُبْضٌ : جمع رابض من رَبَضَ الطَّبِي فِي رَبْضِهِ - وهو كِنَاسُهُ - لصق به وأقام ملازماً له ، عن اللسان (ر ب ض) بتصرف .

(٢٨) فِي صَل : ولا يزال ، وهو تصحيف .

والهَجِيرُ من آخرِ نصفِ النهارِ إلى العَصْرِ .

قال أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَسْوَدُ^(٢٩) : « تَوَهَّم أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^(٣٠) أَنَّ عُمَيًّا هَهُنَا تَصْغِيرُ أَعْمَى ، فجاءَ بهذا الْهَذْيَانِ الَّذِي لَا يُجْدِي شَيْئًا . و« عُمَيٌّ^(٣١) »

(٢٩) الْأَعْرَابِيُّ الْغُنْدِجَانِيُّ (ت ٤٣٦هـ) . وله في الرَّدِّ على ابن الأعرابيَّ أبي عبد الله محمد بن زياد في « النوادر » كتاب سماه « ضالَّة الأديب » ، ومنه نقل الجامع كلامه . ولهذا الغندجاني كتاب « نزهة الأديب » في الرَّدِّ على أبي علي في « التذكرة » نقل منه الجامع في م ٢٧ ، وانظر ح ٧ منها ص ١١٤ .

(٣٠) محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي . وقد سلف كلامه في نوادره قبل قليل .

(٣١) ما ساقه الأسود الغندجاني من خبره والأبيات التي قيلت فيه = نقله من كتاب

« الأنواء » لأبي حنيفة الدِّينَوْرِيِّ (ت ٢٨٢هـ) . فقد نقل ابن سيده في « باب

صفة النهار وأسمائه » من كتاب الأنواء في المخصص ٥٤ / ٩ - ٥٥ ما ذكره أبو

حنيفة الدينوري من أقوال في تفسير قولهم « صكَّة عمي » وأخرها : « وقيل :

عميَّ رجل من عدوان كان يفتي في الحج . . . » إلخ الخبر ، ولم يورد ابن

سيده الأبيات التي قيلت في ذلك . وهذا الذي قلته أخذاً بظاهر ما في

المخصص أن الخبر والأبيات التي قيلت فيه مما ذكره أبو حنيفة الدينوري في

الأنواء له = وجدته بعدُ منصوباً عليه في الروض الأنف ٩٢ / ١ ، قال

السهيليُّ : « وسميت الهاجرة صكة عمي لخبر ذكره أبو حنيفة في الأنواء : أنَّ

عميًّا رجل من عدوان وقيل من إياد ، وكان فقيه العرب في الجاهلية ، فقدم في

قوم معتمراً أو حاجًّا ، فلما كان على مرحلتين من مكة قال لقومه وهم في نحر

الظهيرية : من أتى مكة غداً في مثل هذا الوقت كان له أجر عمرتين ، فصكَّوا

الإبل صكة شديدة حتى أتوا مكة من الغد في مثل ذلك الوقت ، وأنشد :

وصك بها نحر الظهيرية صكة عمي وما يبغيين إلا ظلالها

في أبيات » ثم قال السهيلي : « وعميَّ تصغير أعمى على الترخيم ، =

ههنا : رَجُلٌ مِنْ عَدَوَانٍ ، يُقَالُ لَهُ عُمِيٌّ ، وَكَانَ يُفْتِي فِي الْحَجِّ ؛ فَأَقْبَلَ مُعْتَمِرًا [و^(٣٢)] مَعَهُ رَكْبٌ مِنْ عَدَوَانٍ وَغَيْرِهِمْ ^(٣٣) حَتَّى نَزَلُوا [بَعْضَ ^(٣٤)] الْمَنَازِلِ فِي يَوْمٍ حَارٍّ ^(٣٥) شَدِيدِ الْحَرِّ . فَقَالَ عُمِيٌّ : مَنْ جَاءَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ السَّاعَةُ مِنْ غَدٍ وَهُوَ حَرَامٌ لَمْ يَقْضِ عُمْرَتَهُ ، فَهُوَ حَرَامٌ إِلَى قَابِلٍ . فَوُثِبَ النَّاسُ فِي الظَّهيرة ^(٣٦) يَضْرِبُونَ حَتَّى وَافَوْا الْبَيْتَ ، وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْبَيْتِ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ ^(٣٧) لَيْلَتَانِ ←

= فسميت الظهيرة صكة عمي به . وقال البكري في شرح الأمثال : عمي رجل من العماليق أوقع بالعدو في مثل ذلك الوقت فسمي ذلك الوقت صكة عمي . والذي قاله أبو حنيفة أولى وقائله أعلى « اهـ . وقد تصرف السهيلي في حكاية كلام أبي حنيفة كما ترى ، واقتصر على إنشاد أول الأبيات ونص أنه « في أبيات » ترك نقلها وليته ذكرها . وقد دلني على الخبر وموضعه في الروض الأخوان الصديقان واثل الرومي ومحمد خالد الزمامي .

وحكى ابن سيده في المحكم ١٩١/٢ الخبر من غير عزو ، وعنه في اللسان (ع م ي) . والخبر والأبيات ١ و٣ وه في مجمع الأمثال ١١٢/٣ - ١١٣ ، وهو بنحوه والأبيات ١ و٣ وه في المستقصى ٢٨٧/٢ - ٢٨٨ ، وصدر الخبر مع البيت الأول في الفصوص ٧١/٥ ، وبعضه بتصرف في القاموس وعنه في التاج (ع م ي) .

(٣٢) زيادة من المخصص والمحكم ومجمع الأمثال والمستقصى .

(٣٣) قوله « من عدوان وغيرهم » ليس في المصادر .

(٣٤) زيادة من المخصص والمحكم ومجمع الأمثال . وفي المستقصى والقاموس : فترلوا منزلاً .

(٣٥) قوله « حار » ليس في المصادر ، والكلام مستغن عنها .

(٣٦) قوله « في الظهيرة » ليس في المخصص ولا المحكم .

(٣٧) في المخصص والمحكم ومجمع الأمثال : « وبينهم وبينه من ذلك الموضع » .

جَوَادَانِ^(٣٨) . فقال في ذلك حَرْبٌ بِنُ جَبَلَةٍ^(٣٩) العَدَوَانِي^(٤٠) :
صَكَّ بِهَا عَيْنَ الظَّهِيرَةِ غَائِرًا عُمِّي فَلَمْ يَنْعَلْنَ إِلَّا ظِلَالَهَا^(٤١)

= وفي المستقصى : وبينهم وبين ذلك المنزل ، وهو تصرف من صاحبه .
(٣٨) بعده في المصادر : « فُضِرَ مَثَلًا » .

وقوله « جوادان » ليس في مجمع الأمثال ولا المستقصى . وفي المخصص :
جَادَتَانِ ، وهو تغيير وخطأ من الناسخ أو الناشر . وتصرف صاحب القاموس
بما نقله عن المحكم فقال : « حتى وافوا البيت من مسيرة ليلتين جادّين » اهـ
الظاهر أنه لم يتجه له ما في المحكم - وهو ليلتان جَوَادَانِ - فغيّره !

وقوله « ليلتان جوادان » أي طويلتان . وجَوَادٌ وإن لم أجده في نعت الليلة
فاللغة تقبله ، وهم يقولون : سَرْتُ عُقْبَةَ جَوَادًا وَعُقْبَتَيْنِ جَوَادَيْنِ وَعُقْبًا
جِيَادًا ، وهي الطويلة البعيدة ، انظر إصلاح المنطق ٣٦٣ ، واللسان (ج و د)
والعُقْبَةُ : قدر فرسخين ، عن اللسان (ع ق ب) .

(٣٩) في صل : « جيلة » كذا . وفي مجمع الأمثال والمستقصى - ولم يسمّ الشاعر
في غيرهما - : كرب بن جبلة ، وليس بين يدي ما يعين على تحريره .

(٤٠) الأبيات ١ و ٣ و ٥ لكرب بن جبلة العدواني في مجمع الأمثال ١١٢/٣ - ١١٣ ،
والمستقصى ٢٨٧/٢ - ٢٨٨ ، والأول بلا نسبة في تهذيب اللغة ٢٤٨/٣

و ٤٢٨/٩ وعنه في اللسان (ص ك ك ، ع م ي) ، والفصوص ٧١/٥ ،
والروض الأنف ٩٢/١ ، والثالث بعضه في معجم البلدان (الشطي) ٣٤٦/٣ .

(٤١) وروي : « نَحَرَ الظَّهِيرَةَ » ، و« الظَّهِيرَةُ صَكَّةٌ » . وفي الروض الأنف : فلم
يبغين كذا .

صَكَّ : ضرب ودفع . بها : بالإبل . عين الظهيرة : يريد أشد الظهيرة حرًا ،
و« الظهيرة في القبط : حين تكون الشمس بحيال رأسك وتركد . . . كأنها
لا تريد أن تبرح » عن المخصص ٥٤/٩ . ونَحَرَ الظَّهِيرَةَ في الرواية الأخرى : أوّل =

يَغُرْنَ وَإِنْ صَوَّبْنَ نَخْلَةَ مُعْرَضًا يَسُومَانِهَا يَمِينَهَا وَشِمَالَهَا (٤٢)
وَجِئْنَ عَلَى ذَاتِ الصَّفَاحِ كَأَنَّهَا نَعَائِمُ تَبْغِي بِالشُّطِيِّ رِثَالَهَا (٤٣)

= الظهيرة ، وانظر المخصص ٥٢/٩ ، واللسان (ن ح ر) . غائراً : لعله يريد آتياً الغُور وسائر أفيه ، أو سائر أفي الغائرة : الهاجرة ، لكنهم لم يذكروا غار القوم بهذا المعنى وإنما ذكروا غُور القوم ، انظر الأنواء لابن عاصم ٦٧ ، واللسان (غ و ر) . عُمَيَّ : هو العدوان الذي يفتي في الحج . فلم ينعلن إلا ظلالها : يقال : نَعَلْتُ المِطْيَ وانتعلت ظلالها : إِذَا عَقَلَ الظِّلُّ نِصْفَ النَّهَارِ ، وعقل الظل : قام قائم الظهيرة ، عن اللسان (ن ع ل ، ع ق ل) ، والمخصص ٥٥/٩ ، وَيَنْعَلْنَ بِمَعْنَى يَنْتَعِلْنَ وَيَنْتَعِلْنَ ، أي لم تنتعل الإبل ما بقي أخفافها من الجلد لثلا تحفى فهي لا تنتعل إلا ظلالها فقد سارت حين قام قائم الظهيرة حافية بلا نعال إلا ظلالها ، ومن ذلك قول المَرَّار الفقعسي (انظر الوحشيات ٥٤) .

إلى أن تَنْعَلْ أَظْلَالَهَا ولم يعَلْ أَظْلَالَهَا بِالْحِذَاءِ (٤٢) يَغُرْنَ : لعله من غَارَ : إِذَا أَتَى الْغُورَ - وهو المكان المطمئن - وسار فيه فهو غائرٌ . صَوَّبْنَ نَخْلَةَ : أي صَوَّبْنَ فِي نَخْلَةٍ ، صَوَّبْنَ : انحدرن ، ونخلة : يريد نخلة اليمانية في طريق مكة على ليلتين منها ، وهي وادٍ يصب فيه يَدْعَانُ ، وبه مسجد لرسول الله ﷺ ، ويجتمع بوادي نخلة الشامية في بطن مَرٍّ وَسُبُوحَةٍ ، انظر معجم البلدان ٢٧٧/٥ ، ومعجم ما استعجم ١٣٠٤ ، والأماكن للحازمي ٨٨٧ - ٨٨٨ ، وبلاد العرب للغدة ٢٣ - ٢٤ . مُعْرَضًا : ظاهراً مستبيناً من بعيد . يسومانها : يسومان جبلان في أعلى نخلة اليمانية يشرفان على قرن المنازل ، عن الشيخ الجاسر - رحمه الله - فيما علقه على الأماكن للحازمي ٣٠٧ ، وانظر معجم البلدان (يسوم) ٤٣٧/٥ .

(٤٣) في المستقصى : بالفلاة رثالها . وفي مجمع الأمثال والمستقصى ومعجم البلدان : نَعَامُ تَبْغِي .

وَصَوَّبْنَ فِي بَطْحَاءِ سَيْلٍ ضُحِّيَّةٍ يَطَّانَ حَرَامًا مَرَّةً وَحَلَالَهَا^(٤٤)
فَطَوَّفْنَ بِالْبَيْتِ الْحَرَامِ وَقُضِّيتْ مَنَاسِكُهَا وَلَمْ تَحُلَّ عِقَالُهَا^(٤٥)

* * *

= ذات الصفاح : لعله يريد الصفاح فأضاف « ذات » إليه ، والصفاح : موضع بين حُثَيْنِ وأنصاب الحرم على يسرة الداخل إلى مكة من مُشَاش ، انظر معجم البلدان ٤١٢/٣ ، ومعجم ما استعجم ٨٣٤ ، والأماكن للحازمي ٦٠٠ . نَعَائِمُ وَنَعَامُ جمع نعامة . تبغي وتبغى وتبغى : تطلب . الشُّطْيُ : لعله يريد « الشُّطْيُ » فصغره الشاعر ، والشُّطْيُ : جبل قرب مكة ، وقيل : هو جبل الفَلَقُ ، انظر معجم البلدان ٣٤٥/٣ ، والأماكن للحازمي ٨٧٦ وتعليق محققة العلامة الشيخ حمد الجاسر عليه . وذكره ياقوت في معجم البلدان ٣/٣٤٦ (الشُّطْيُ) بفتح الشين وكسر الظاء وقال جبل ، وأنشد بعض هذا البيت « كأنها نعام . . . » ، ولعل الصواب ما في المتن أنه تصغير الشُّطْيُ . رثالها : جمع رأل : ولد النعام .

(٤٤) بطحاء سَيْلٍ : بطحاء مكة ، وسَيْلٍ من أسماء مكة ، عن نصر في معجم البلدان ٣/٢٩٩ . وبطحاء مكة : ما حاز السيل من الردم إلى الحناطين يميناً من البيت ، وليس الصفاح من البطحاء ، عن معجم ما استعجم ٢٥٧ . ضحية : تصغير ضَحْوَةٍ ، وضحوة النهار : بعد طلوع الشمس . وقوله « حراماً مرة وحلالها » لعله يريد حرمها وحللها ، ومكة بلد حرام ، والحَرَمُ : حرم مكة وما أحاط إلى قريب من الحرم . أي يطَّانَ موضعاً حراماً مرة وموضعاً حلالاً ولعله يريد المواقيت التي يهَلُّ منها للحج ، وهي بعيدة من حدود الحرم ، وهي من الحِلِّ .

(٤٥) فطَوَّفْنَ : الضمير لجماعة الناس الركب من عدوان وغيرهم . مناسكها : مناسك حجّها . لم تحل عقالها : العقال : الحبل والرباط الذي يعقل به ، أي لم تحلَّ حبال مطيِّها لإسراعها في قضاء المناسك .

[٩٩] مسألة . قال ^(١) - وهو يتكلم في الكلم والكلمات والكلام ومنطق الطير وكلام النمل في قوله : ﴿ فَلَقَّحَ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَةً ﴾ ^(٢) [سورة البقرة ٣٧/٢] - : « وَمِمَّا يُحْمَلُ مِنَ الْكَلِمِ عَلَى أَنَّهُ قَوْلٌ قَوْلُهُ - سبحانه وتعالى - : ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾ ^(٣) [سورة النساء ١٧١/٤] فهذا - والله أعلم - يُعْنَى بِهِ قَوْلُهُ : ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(٤) [سورة آل عمران ٥٩/٣] أي قال من أجل خلقه : كُنْ ، فيكون ؛ فسمي كلمة لحدوثه عند قول ذلك » .

قلتُ : هذا الذي ذكره ههنا نقضه ^(٥) في مواضع من أن المعدوم

(١) في الحجة ٣٤/٢ .

(٢) في صل : وتلقى ، وهو خطأ ، فالتلاوة بالفاء .

(٣) انظر كلامهم في تفسيرها في تفسير الطبري ٤٠٧/٥ ، والراغب ٥٦٠/١ ، ومجمع البيان ٢٨٨/٣ ، والفخر الرازي ٥٠/٨ ، والدر المنثور ٥٤٧/٣ ، والبحر ٤٧٨/٢ ، والدر المصون ١٧٣/٣ ، وروح المعاني ٢١٢/٣ ، والتحرير والتنوير ٢٤٥/٣ ، والتذكرة (تهذيب ابن جني) اللوح ٢/١٠٧ - ١/١٠٨ .

(٤) انظر كلامهم في تفسيرها في تفسير الطبري ٧٠٣/٧ ، ومجمع البيان ٣٧٧/٢ ، والفخر الرازي ١١٥/١١ ، والدر المنثور ١٤٠/٥ ، وروح المعاني ٢٧١/٦ ، والدر المصون ٢٢٠/٣ . وانظر الكلام عليها في كشف المشكلات ٢٣٤ - ٢٣٦ والمصادر المذكورة ثمة .

(٥) في صل : بنقضه (الحرف الأول بلا إعجام) ، والصواب ما أثبت .

لا يُخَاطَبُ بـ « كُنْ » ، والمَوْجُودَ لا يُؤْمَرُ بـ « كُنْ »^(٦) . وَيَحْمِلُ^(٧) ﴿ ثُمَّ ﴾ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿ على مَعْنَى كَوْنَهُ^(٨) .

وإن سُلِّمَ له هذا الكلامُ فالهاءُ في قوله ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ﴾ لا يعودُ إلى

(٦) قال أبو علي في قوله تعالى : ﴿ يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [سورة البقرة ١١٧/٢] في الحجة ٢٠٣/٢ - ٢٠٥ : « لَأَنَّ المتنتفي الذي ليس بكائن لا يخاطب كما لا يؤمر » اهـ . وقال في الإغفال ٣٨٣/١ في كلام طويل : « ولأَنَّ هذا الأمر بإيجاد الشيء لا يخلو إذا ورد من أن يكون موجوداً أو معدوماً . فإن كان موجوداً فلا وجه للأمر ، لكونه ووجوده وإن كان معدوماً فلا يجوز أن يؤمر المعدوم بالكون والحدوث . . » إلخ كلامه .

وقال الجامع في كشف المشكلات ٩٢ : « ولا يقال : إِنَّ حقيقة كُنْ هنا [في آية سورة البقرة ١١٧] الأَمْرُ لأنه لا يخلو إما أن يكون خطاباً لموجود - والموجود لا يؤمر بـ « كُنْ » - وإما أن يكون لمعدوم ، والمعدوم لا يخاطب » اهـ . وانظر البحر ٤٧٨/٢ ، والدر المصون ٢١٩/٣ .

(٧) كتب تحته « أبو علي » . وهذا على مذهبه في آية سورة البقرة ١١٧ . قال في الحجة ٢٠٥/٢ : « وأما قوله ﴿ كُنْ ﴾ فإنه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر ، ولكن المراد به الخبر ، كأن التقدير يَكُونُ فيكون » اهـ وقال الجامع في كشف المشكلات عقب حكايته قول أبي علي : « فثبت أن المعنى يَكُونُهُ فيكون » اهـ . وقال أبو علي في الإغفال ٣٨٥/١ : « فكأن المعنى والله أعلم : فإنما يَكُونُهُ فيكون . . » اهـ وانظر البحر .

(٨) في صل : « ويحمل ﴿ قَالَ لَهُ كُنْ ﴾ على معنى كَوْنَهُ ثم « كذا وقع ، فغلب على ظني أن الناسخ وهم وهو ينسخ عن الأصل الذي نسخ وقد استدرك » ثم « بهامشه لتجعل قبل ﴿ قَالَ ﴾ على سياق التلاوة ، فوهم الناسخ فجعلها بعد « كَوْنَهُ » ، ولا وجه لها .

عيسى ، وَإِنَّمَا يَعُودُ إِلَى آدَمَ^(٩) .

وَقَدْ نَبَّهْنَاكَ غَيْرَ مَرَّةٍ^(١٠) عَلَى أَنَّ الْفَارِسَ^(١١) يُسَيِّئُ النَّظَرَ فِي التَّلَاوَةِ .
فَلَوْ قَرَأَ سِيَاقَ الْآيَةِ ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [سورة آل عمران ٥٩/٣] = لَمْ يَقُلْ مَا يَقْتَضِي كَوْنُ الْهَاءِ لِعِيسَى ، إِنَّمَا الْهَاءُ لآدَمَ ، وَإِنَّمَا قَالَ : مَثَلُهُ كَمَثَلِ آدَمَ مِنْ حَيْثُ لَا وَالِدَ لَهُمَا^(١٢) .

وَإِنْ زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّ الْهَاءَ يَعُودُ إِلَى عِيسَى^(١٣) = فَهُوَ بَعِيدٌ^(١٤) ،
لِأَنَّ بَطْنَ مَرِيمَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ تُرَابٌ^(١٥) . إِلَّا أَنْ يَقُولَ بِالسُّخْفِ مِنْ أَنَّهَا

(٩) عَلَى أَنَّ هَذَا - أَعْنِي أَنَّ ضَمِيرَ النَّصْبِ فِي ﴿خَلَقَهُ﴾ يَعُودُ إِلَى آدَمَ - ظَاهِرٌ ،
وَهُوَ مَا عَلَيْهِ السِّيَاقُ وَالْمَعْنَى = فَقَدْ نُسِبَ إِلَى مَنْ لَمْ يُسَمَّ أَنَّهُ لِعِيسَى ، وَهُوَ
ظَاهِرُ الْبَطْلَانِ ، انْظُرْ مَا يَأْتِي فِي الْمَتْنِ وَالتَّعْلِيلِ فِي ح ١٣ .

(١٠) انْظُرْ مَا سَلَفَ فِي الْمَسْأَلَةِ ٥٤ ص ٢٣٤ ، وَكَشَفَ الْمَشْكَلَاتِ ٩٩٥ ، ١٤١٣ .

(١١) يَعْنِي أَبَا عَلِيٍّ .

(١٢) انْظُرِ الْمَصَادِرَ السَّالِفَةَ فِي ح ٤ .

(١٣) هَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ ، وَلَمْ يُسَمَّ ، انْظُرْ مَجْمَعَ الْبَيَانِ ٣/٣٧٨ ، وَالْبَحْرَ ٢/٤٧٨ ،
وَالدَّرَ الْمَصُونِ ٣/٢٢٠ ، وَرُوحَ الْمَعَانِي ٣/٢٤٦ ، وَالتَّحْرِيرَ وَالتَّنْوِيرَ
٣/٢٦٣ .

(١٤) قَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَأَبْعَدَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ [يَعْنِي الضَّمِيرَ] عَائِدٌ عَلَى عِيسَى » اهـ .
وَقَالَ صَاحِبُ رُوحِ الْمَعَانِي : « وَالْقَوْلُ أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى عِيسَى لَيْسَ بِشَيْءٍ لَمَّا فِيهِ
مِنَ التَّفْكِيكِ الَّذِي لَا دَاعِيَ إِلَيْهِ وَلَا قَرِينَةَ تَدُلُّ عَلَيْهِ » اهـ .

(١٥) قَالَ صَاحِبُ التَّحْرِيرِ : « الضَّمِيرُ فِي ﴿خَلَقَهُ﴾ لآدَمَ لَا لِعِيسَى إِذْ قَدْ عَلِمَ الْكُلُّ
أَنَّ عِيسَى لَمْ يَخْلُقْ مِنْ تُرَابٍ » اهـ .

كَانَتْ تَأْكُلُ الطَّيْنَ (١٦) .

ثُمَّ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَسْمِيَةِ عَيْسَى « كَلِمَةً » (١٧) :

فَقِيلَ : إِنَّمَا سُمِّيَ كَلِمَةً لِأَنَّ اللَّهَ - جَلَّ جَلَالُهُ - كَلَّمَهُ حِينَ قَالَ لَهُ ﴿ كُنْ ﴾ ، عَنْ الْحَسَنِ (١٨) .

وَقِيلَ (١٩) : لِأَنَّهُ بَشَارَةُ اللَّهِ الَّتِي بَشَّرَ بِهَا ، فَصَارَ بِذَلِكَ كَلِمَةً .

وَقِيلَ (٢٠) : لِأَنَّهُ حَامِلُ رِسَالَتِهِ وَمُؤَدِّي كَلَامِهِ .

وَقِيلَ (٢١) : لِأَنَّهُ يُهْتَدَى بِهِ كَمَا يُهْتَدَى بِكَلَامِ اللَّهِ .

فَلَا أَدْرِي مِنْ أَيْنَ أُتِيَ (٢٢) أَيْضًا فِي هَذَا الْفَضْلِ .

(١٦) وَلَا يَخْطُرُ مِثْلُهُ فِي خَاطِرِ صَحِيحِ مُسْتَقِيمٍ .

(١٧) انْظُرِ الْمَصَادِرَ الْمَذْكُورَةَ فِي ح ٣ وَ ٤ .

(١٨) كَتَبَ تَحْتَهُ فِي صُلِّ « الْبَصْرِيِّ » . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ وَقِتَادَةَ وَمَنْ وَافَقَهُمَا ، وَهُوَ مَعْنَى مَا قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْحُجَّةِ ، وَذَكَرَ فِي التَّذَكُّرَةِ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْجَا حِظِّ .

(١٩) وَهُوَ قَوْلُ الطَّبْرِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ .

(٢٠) ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّذَكُّرَةِ هَذَا الْقَوْلَ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ قَالِهِ ، قَالَ : « وَيَكُونُ قَوْلُهُ ﴿ كَلِمَتُهُ ﴾ كَمَا تَقُولُ : هَذَا لِسَانُ الْقَوْمِ لِأَنَّهُ يَبِينُ كَلَامَهُ فَقِيلَ ﴿ كَلِمَتُهُ ﴾ عَلَى هَذَا » اهـ .

(٢١) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الْجَبَائِيِّ ، انْظُرِ مُجْمَعَ الْبَيَانِ وَغَيْرِهِ .

(٢٢) أُتِيَ - أَظُنُّ - مِنْ أَنَّهُ أَرَادَ الْإِسْتِشْهَادَ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَنَّ الْكَلِمَةَ يَرَادُ بِهَا الْقَوْلُ ، فَفَزَعَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ كَلِمَتُهُ ﴾ وَقَدْ قِيلَ فِي تَفْسِيرِهَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا قَوْلُهُ ﴿ كُنْ ﴾ = وَلَمْ يَتَنَبَّهُ أَنَّ الْخَطَابَ لِأَدَمَ لَا لِعَيْسَى ، وَأَنَّهُ قَرَّرَ قَبْلُ أَنَّ الْمَعْدُومَ لَا يَخَاطَبُ .

[١٠٠] مسألة . قال في قولِ طُفَيْلٍ^(١) - أَنشَدَه في قَوْلِه جَلَّ جَلَّاهُ :
﴿فَازَلَهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ [سورة البقرة ٣٦/٢] ، وَيَدَّعِي أَنَّهُ مِنْ شَيْطَنْتُ ، وَأَنَّ النُّونَ
لَامٌ ، وَلَا يَكُونُ فَعْلَانٌ مِنْ يَشِيطُ^(٢) - قال^(٣) : « فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ أَنشَدَ
الِكِسَائِيُّ أَوْ غَيْرُهُ^(٤) :

(١) أنشد أبو علي البيت ، ولم يسمِّ قائله ، وهو طفيلٌ كما قال الجامع ، انظر
ما يأتي من التعليق .

(٢) لا اختلاف في أَنَّ الوجه في شيطان أن يكون فَيَعَال من (ش ط ن) ، وهو قول
سيبويه في الكتاب ١١/٢ ، نصَّ على ذلك السيرافي في شرحه للكتاب
ج ٩٤/٦ مخطوط ، والمعري في رسالة الملائكة ٢٤٨ ، وهو قول ابن جني
في سر الصناعة ١٠٩/١ .

وأجاز سيبويه أن يكون فَعْلَان من (ش ي ط) فيكون غير منصرف ، ووافقه
السيرافي في شرحه للكتاب وإن لم يعزه إليه ، قال : « وقد جعل سيبويه
شيطاناً فيعلاً وأخذه من شطن . . . ومنهم من يقول هو فَعْلَان من شاط الشيء
يشيط » اهـ . وأجازه ابن جني أيضاً لأن تشيطن الرجل وتشيط بمعنى واحد لكن
تشيطن أقوى من تشيط لما قاله أبو الفتح ، فانظر كلامه . وقال المعري :
« فكانه [يعني شيطان في بيت طفيل] من الشيط » اهـ .

فقول أبي علي « لا يكون فعلان من يشيط » = يوشك أن يكون يرد
ما أجازه سيبويه فيه ، ولم يصب أبو علي فيما قال .

(٣) في الحجة ٢٢/٢ - ٢٣ .

(٤) لطفيل الغنوي ، ديوانه ق ٤٩/٢ ص ٦٨ ، ومختارات من الشعر الجاهلي
٨٢ ، ونسب الخيل لابن الكلبي ٣٩ ، وأسماء خيل العرب لابن الأعرابي =

وَقَدْ مَنَّتِ الْخَذَوَاءُ مَنَّا عَلَيْهِمْ وَشَيْطَانُ إِذْ يَدْعُوهُمْ وَيُثَوِّبُ^(٥)
ففي تركِ صَرْفِ شَيْطَانٍ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ مِثْلُ سَعْدَانَ وَحَمْدَانَ = قيل :
لَا دِلَالَةَ فِي تَرْكِ صَرْفِ شَيْطَانٍ عَلَى مَا ذَكَرْتُ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
قَبِيلَةً ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَسْمَ مُؤَنَّثٍ ؛ فَلَا يَلْزَمُ صَرْفُهَا لَذَلِكَ ، لَا لِأَنَّ
النُّونَ زَائِدَةٌ .

قُلْتُ : شَيْطَانٌ لَيْسَ بِقَبِيلَةٍ ، وَلَيْسَ بِأَسْمٍ مُؤَنَّثٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانُ بَنٍ
الْحَكَمِ بْنِ جَاهِمَةَ^(٦) ←

= ٤٦ ، وللغندجاني ٨٥ ، والمحكم ١٧٦/٥ ، ورسالة الملائكة ٢٤٧ ،
ومختصر جمهرة النسب ٣٧١/١ ، واللسان (خ ذ و ، ش ط ن ، ش ي ط) .
(٥) مَنَّتْ مَنَّا : أَحْسَنْتُ وَأَنْعَمْتُ . والخذواء : فرس شيطان . عليهم : على بني
طَيْئٍ . وَمَنْتُهَا عَلَيْهِمْ أَنَّ شَيْطَانًا نَادَى « فِي يَوْمٍ مُّحَجَّرٍ فِي غَارَتِهِمْ عَلَى طَيْئٍ :
مَنْ أَخَذَ بِشَعْرَةٍ مِنْ شَعْرِ الْخَذَوَاءِ فَهُوَ آمِنٌ » ، ففعلت طَيْئٌ ، فلهبوها يومئذ .
وهلبوها : نَفَقُوا هُلْبَهَا : شَعَرَ ذَنْبِهَا . ويثوب : يعود يدعو مرة بعد أخرى «
من تعليق أستاذنا ربحانة الشام وعلامتها أحمد راتب النفاخ في مختاراته ،
واللسان (م ن ن ، ه ل ب ، ث و ب) ، ونسب الخيل لابن الكلبي .
وشيطان لم يصرفه الشاعر ، ويحتمل وجهين : أن يكون قدره فَعْلَان ، فترك
صرفه كما قال المعري ، وأن يكون شيطان عنده منصرفاً ، فترك صرفه في
الضرورة عند من أجاز ذلك ، انظر المتن .

وفي نسب الخيل لابن الكلبي : مَنَّا عَلَيْكُمْ . . . يدعوكم ، وفي أسماء
خيل العرب للغندجاني : يوماً عليهم .

(٦) شيطان بن الحكم بن جاهمة كذا هو في خيل الغندجاني - والظاهر أن الجامع
منه ينقل - وكذا هو عن أبي علي في المحكم . وفي خيل ابن الكلبي : =

ابن حُرَاقٍ^(٧) الغَنَوِيُّ ، والخَذَوَاءُ فَرَسُهُ . وَإِنَّمَا لَمْ يَصْرِفْهُ لِأَنَّهُ تَرَكَ الصَّرْفَ لِلضَّرُورَةِ . وهذا - وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ ضَعِيفًا^(٨) - أَعْنِي تَرَكَ صَرْفَ مَا يَنْصَرِفُ - فَقَدْ جَوَّزَهُ الْكُوفِيُّونَ وَأَنشَدُوا فِيهِ أَبْيَاتًا^(٩) . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

= شيطان بن الحكم بن جابر بن جاهمة ، كذا .

وفي جمهرة النسب لابن الكلبي ١٧٨/٢ ، ومختصر جمهرة النسب ٣٧١/١ : شيطان بن جاهمة بن الحُرَاق ، وكذا هو في أنساب الأشراف ٢٢٠/١٢ ، وفيه أن الحكم بن جاهمة بن الحراق أخو شيطان .

وتمام نسبه : شيطان بن جاهمة بن الحراق بن يربوع بن ثعلبة بن سعد بن عوف بن كعب بن جَلَّان بن غنم بن عمرو - وهو غني - بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان .

(٧) في صل : خراق ، بالخاء المعجمة ، وهو تصحيف .

(٨) في صل : ضعيف ، وهو خطأ ، وقوله « وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ ضَعِيفًا » غير دقيق ولا محرز ، فالمبرد جعل ذلك لحناً ، وابن جني وغيره يرى أن ذلك لا يجوز للشاعر ، انظر المقتضب ٣/٣٥٤ ، وسر الصناعة ٥٤٦ ، والمصادر الآتية .

(٩) أكثر الكوفيين ذهبوا إلى أن ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر جائز ، وعزي ذلك إلى الأخفش وأبي علي ، عزا ذلك إليهما ابن برهان وغيره وتابعهما ، وأكثر البصريين أن ذلك غير جائز فيها ، انظر شرح اللمع لابن برهان ٤٧٧ - ٤٧٩ ، والإنصاف ٣٩٧ - ٤٠٨ المسألة ٧٣ ، والارتشاف ٨٩٢ ، وشرح المفصل ٦٨/١ ، وشرح الكافية ١/١٠٤ - ١٠٥ ، وشرح التصريح ٢/٢٢٩ ، وتوضيح المقاصد ٤/١٧٠ - ١٧١ ، والخزانة ٧١/١ - ٧٢ ، وضرورة الشعر للسيرافي ٤٣ (ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٧) ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٩٣ ، وضرائر الشعر ١٠١ ، وموارد =

شَبَّهَ لَفْظَ شَيْطَانٍ بِلَفْظِ غَضَبَانَ ، فَعَامَلَهُ مُعَامَلَتَهُ إِثَابَهُ (١٠) .

* * *

= البصائر لفرائد الضرائر ٢٥٥ .

ولم أصب ما عزي إلى الأخفش وأبي علي فيما بين يدي من كتبهما .
وكان غريباً ألا يلمع أبو الفتح - وهو لا يجيز ذلك - إلى مذهب شيخه أبي
علي وإلى مذهب أبي الحسن الأخفش على شدة عنايته بمذاهبهما .

وانظر الأبيات التي أنشدوها في ذلك في المصادر السالفة ولا سيما شرح
اللمع لابن برهان والإنصاف . وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٦٨/١ - ٦٩
وقد ذكر بعض الأبيات التي أنشدوها : « إلى أبيات آخر غير هذه جاءت في
أشعار العرب أضعاف ما ذكرناه » ثم قال : « واعلم أن النصوص الواردة في
هذا الباب ليس ردُّها بالسهل . والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء
إذا كان فيه علة واحدة من العلل التسع للضرورة . . . فإذا اعتبرت النصوص
الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاماً معارف ، فامتنع الصرف للضرورة
بسبب واحد من سببين . . » اهـ .

(١٠) كذا قال ، وفيه إفساد للباب ، وقد يلزمه إجازة ترك صرف ما ينصرف في
السعة لأنه يشبه لفظاً لا ينصرف ، وهذا فاسد كما ترى .

والوجه أن يحمل على أن الشاعر ترك صرفه في الضرورة وإن كان ذلك
وجهاً قبيحاً فيها . وقد صحَّ أنهم ارتكبوا ذلك في ضرورة الشعر ، ومحاولة
تأويل ما وقع من ذلك في شواهد الشعر بغير ذلك تحكُّم وإخضاع للغة
للرأي .

[١٠١] - مسألة . قال ^(١) في قوله - سبحانه وتعالى ^(٢) - ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ [سورة الأنعام ٣٢/٦] في قراءة ابن عامر ^(٣) من سورة الأنعام = قال : « وَجْهٌ قَوْلِ ابْنِ عامِرٍ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْآخِرَةَ صِفَةً لِلدَّارِ ، وَلَكِنَّهُ أَضَافَ الْآخِرَةَ إِلَى الدَّارِ ، فَلَا تَكُونُ ^(٤) الْآخِرَةُ عَلَى هَذَا صِفَةً لِلدَّارِ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُضَافُ إِلَى نَفْسِهِ ^(٥) ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَهَا صِفَةً لِلسَّاعَةِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَلَدَارُ السَّاعَةِ الْآخِرَةُ . وَجَازَ ^(٦) وَصَفُ السَّاعَةِ بِالْآخِرَةِ كَمَا وَصَفَ الْيَوْمَ بِالْآخِرِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ [سورة العنكبوت ٣٦/٢٩] .

(١) في الحجة ٣٠١/٣ .

(٢) في صل : جل سبحانه وتعالى ؛ ولعله سبق قلم من الناسخ .

(٣) قرأ ابن عامر وحده من السبعة ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ بلام واحدة ، وإضافة دار إلى الآخرة ، وقرأ الباقر ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ بلامين ورفع الآخرة على النعت . انظر السبعة ٢٥٦ ، والنشر ٢٥٧/٢ ، وانظر كلامهم فيها في الحجة ٣٠٠/٣ - ٣٠٢ ، وكشف المشكلات ٣٩٣ ، والمصادر المذكورة ثمة .

(٤) في صل : فلا يكون .

(٥) هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنه يضاف الشيء إلى نفسه أو إلى صفته إذا اختلف اللفظان ، انظر معاني القرآن للفراء ١/٣٣٠ و ٣/٧٦ ، والإنصاف ٣٥٢ - ٣٥٤ المسألة ٦٤ ، وشرح اللمع للجامع ٥٣٨ ، وشرح الكافية ١/٢٢٢ - ٩٢٥ ، والارتشاف ١٨٠٦ - ١٨٠٧ ، والهمع ٤/٢٧٥ - ٢٧٧ .

(٦) في صل : وجاء . ولعل الصواب ما أثبت من مطبوعة الحجة عن أصلها ، وكذا هو في أصلها الجليل خش ج ٢٣/٤/٢ ، انظر ما سلف من ذكر هذه المخطوطة في م ٣٨ ص ١٧٥ ح ١٧ .

وَحَسَنَ إِضَافَةَ الدَّارِ إِلَى الْآخِرَةِ^(٧) ، وَلَمْ يَقْبُحْ ، مِنْ حَيْثُ اسْتَقْبَحَ إِقَامَةُ الصِّفَةِ مُقَامَ الْمَوْصُوفِ^(٨) ؛ لِأَنَّ الْآخِرَةَ كَالْأَبْطَحِ وَالْأَبْرَقِ^(٩) ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ : ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [سورة الضحى ٤/٩٣] فَاسْتُعْمِلْتَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ ، وَلَمْ تَكُنْ مِثْلَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَمْ تُسْتَعْمَلِ اسْتِعْمَالَ

(٧) كتب بهامش المخطوطة خش ج ٢٣ / ٤ / ٢ من الحجة حاشية نصّها :

« الصحيح عندي أنه حسنت إضافة الدار إلى الآخرة من حيث صارت الآخرة كأنها اسم لدار الآخرة كما صارت الدنيا كأنها اسم لدار الدنيا . والشئ إذا كان له اسمان أضيف أحدهما إلى الأشهر ، كقولهم : ريح الشمال وريح الجنوب وعرق النساء وحبل الوريد ونحو ذلك » اهـ .

والظاهر أن صاحب هذه الحاشية هو تلميذ أبي علي صاحب هذه النسخة ابن أبي مؤاس . وما ذكره جارٍ على مذهب الكوفيين ، وانظر كلامهم في عرق النساء ونحوه في إسفار الفصيح ٢ / ٥٨٠ - ٥٨٣ ، والتنبيهات ١٨١ ، وسمط اللالي ٩١٨ ، واللسان (ن س ي) ، وانظر قولهم ريح الشمال في الكامل ٩٥٩ - ٩٦٣ .

(٨) انظر بسط التعليق على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه في كشف المشكلات ٣١٥ ح ٥ والمصادر المذكورة ثمة ، وانظر ٨٤٩ ، ٩٤٤ منه أيضاً . وقد عقد الجامع باباً لذلك في الجواهر ، انظر ما يأتي من التعليق في ح ٣٧ .

(٩) يريد : لأن الآخرة استعملت استعمال الأسماء وهي في الأصل صفة ، كما استعمل الأبطح والأبرق استعمال الأسماء ، فكسروهما على الأباطح والأبارق لذلك ، وهما في الأصل صفتان ، وأفعل صفة يكسر على فُعل . والأبطح : مسيل فيه دقاق الحصى ، والأبرق : مكان غليظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة ، عن اللسان (ب ط ح ، ب ر ق) .

الْأَسْمَاءِ^(١٠) « في كَلَامٍ نَظَرَ^(١١) فيه إلى قَوْلٍ صَاحِبِ « الْكِتَابِ^(١٢) » في
أَوَّلِهِ^(١٣) : « فَأَمَّا مُضَارَعَتُهُ فِي الصِّفَةِ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ : أَتَانِي الْيَوْمَ قَوِيٌّ ،
وَأَلَا بَارِدًا ، وَمَرَرْتُ بِجَمِيلٍ = كَانَ ضَعِيفًا ، وَلَمْ يَكُنْ فِي حُسْنٍ : أَتَانِي
رَجُلٌ قَوِيٌّ ، وَأَلَا مَاءَ بَارِدًا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَمِيلٍ . أَفَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا يَقْبَحُ
ههنا كما أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ إِلَّا وَمَعَهُ الْأِسْمُ ، لِأَنَّ الْأِسْمَ قَبْلَ
الصِّفَةِ [٢/١٠] ، كما أَنَّهُ قَبْلَ الْفِعْلِ = وَقَوْلُهُ فِي بَابٍ آخَرَ^(١٤) : « وَ » « لَوْ »
بِمَنْزِلَةِ « إِنَّ » [لَا يَكُونُ بَعْدَهَا إِلَّا الْأَفْعَالُ ، فَإِنْ سَقَطَ بَعْدَهَا أَسْمٌ فَفِيهِ فِعْلٌ
مُضْمَرٌ]^(١٥) في هَذَا الْمَوْضِعِ تُبْنَى عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ^(١٦) . فَلَوْ^(١٧) قُلْتَ : أَلَا
مَاءَ وَلَوْ بَارِدًا لَمْ يَحْسُنْ إِلَّا النَّصْبُ لِأَنَّ بَارِدًا صِفَةٌ ، [و]^(١٨) لَوْ قُلْتَ :
أَتْنِي بِبَارِدٍ كَانَ قَبِيحًا ، وَلَوْ قُلْتَ : أَتْنِي بِتَمْرٍ كَانَ حَسَنًا . أَلَا تَرَى كَيْفَ

(١٠) كان في صل « الآخرة » مكان « الأسماء » وكذا في أحد أصلي مطبوعة الحجة
(ط) ، وفي الأصل الثاني (م) « الأسماء » كما أثبت ، وهو ما في مخطوطة
الحجة خش ج ٢٣ / ٤ / ٢ .

(١١) كتب تحته في صل : أبو علي .

(١٢) الكتاب ٦ / ١ .

(١٣) كتب تحته في صل : الكتاب .

(١٤) الكتاب ١ / ١٣٦ ، وانظر كشف المشكلات ٨٤٩ - ٨٥٠ .

(١٥) زيادة من الكتاب .

(١٦) في صل : « الأفعال » مكان الأسماء ، وهو خطأ صوابه من الكتاب .

(١٧) لفظ الكتاب : فإذا .

(١٨) زيادة من الكتاب .

قَبَحَ أَنْ تَضَعَ الصِّفَةَ مَوْضِعَ الْأِسْمِ « (١٩) .

= وَتَرَكَ أَبُو عَلِيٍّ النَّظَرَ وَالْإِسْتِدْلَالَ بِالْفَصْلِ الْآخِرِ الْمَذْكُورِ فِي أَبْوَابِ

(١٩) قال الجامع في كشف المشكلات ٨٤٩ - ٨٥٠ : « فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، وهو كثير في التنزيل هذا كله أذكره لك وأسرده سرداً . ولكنني إذا نظرت إلى الكتاب وطرق سمعي كلامه حيث يقول : « و« لو » بمنزلة « إن » . . . [إلخ كلام سيويه] فيفحمني هذا الكلام مع كثرة وضع الصفة موضع الاسم » اهـ وقال في موضع آخر ٩٤٤ : « فلا أدري ما أصنع بقوله [يعني بقول سيويه : لو قلت اثنتي ببارد كان قبيحاً ، ولو قلت : اثنتي بتمر كان حسناً] = وبقول من اقتدى به [يعني أبا علي في هذا الموضع من الحجة] في قوله ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ حيث زعم أن التقدير : ولد دار الساعة الآخرة . . . لأن الآخرة جرت مجرى الأبرق والأبطح ، في كلام طويل يبين أنه جاء الاستعمال فيها على حد استعمال الأسماء دون الصفات . فإن راجعنا درس « الكتاب » . . . ووقفنا للصواب والهداية لمعنى تلك الكلمة [يريد كلام سيويه السالف] إذ لم يفتح إلى الآن = بمنحك ما نعطى إن شاء الله » اهـ .

ولم أصب فيما وقفت عليه من آثار الجامع تفسيراً لما وقف فيه من كلام سيويه ، والله درُّ هذا الشيخ المحقق جامع العلوم ، وما أقل نظيره في قراءته كتاب سيويه وكتب أبي علي وغيره هذه القراءة الواعية الناقدة .

ويبدو لي أن سيويه إنما استقبح أن يقال : ألاماء ولو باردٌ ، بالرفع ، لأن تقديره : ولو يكون عندنا باردٌ = لأنَّ « البارد » صفة لم تستعمل في كلامهم استعمال الأسماء ، وتكون للماء وغيره ، كما لا يقال : مررت بطويل ، والله أعلم . هذا ما بدا لي فيه الآن فجر يوم الاثنين ٢٤ ربيع الثاني ١٤٢٧ هـ / ٢٢ أيار ٢٠٠٦ م .

الاستِثْنَاءُ حَيْثُ زَعَمَ^(٢٠) « وَسَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ الْمُؤْتَوِقِ بِهِمْ^(٢١) يَقُولُ :
 مَا مِنْهُمْ^(٢٢) مَاتَ حَتَّى رَأَيْتُهُ فِي حَالٍ كَذَا وَكَذَا ، فَإِنَّمَا^(٢٣) أَرَادَ : مَا مِنْهُمْ
 أَحَدٌ مَاتَ . وَمِثْلُ ذَلِكَ ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾^(٢٤)
 [سورة النساء ١٥٩/٤] ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الشُّعْرِ لِلنَّابِغَةِ^(٢٥) :

(٢٠) الكتاب ٣٧٥/١ - ٣٧٦ (بولاق) و٣٤٤/٢ - ٣٤٧ (هارون) « بابٌ يحذف
 المستثنى فيه استخفافاً » .

(٢١) كان في صل : به ، وأثبت لفظ الكتاب .

(٢٢) كذا وقع هنا وفي الموضع الآتي في الأصل الذي اعتمده الأستاذ هارون في
 إخراج طبعته ، ووقع في طبعة باريس وعنها في طبعة بولاق والمخطوطة التي
 رمز لها الأستاذ هارون بـ (ب) : وما منهما ، في الموضعين .

(٢٣) في صل : قائماً ، وهو تحريف .

(٢٤) انظر الكلام عليها في كشف المشكلات ٣١٤ والمصادر المذكورة ثمة ،
 وما سلف في م ٨٢ والتعليق في ح ٨ منها ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(٢٥) قوله « ومثل ذلك في الشعر للنابغة » كذا وقع هنا وفي الجواهر ٢٩٢
 فيما حكاه عن كتاب سيبويه ، ومثل مبتدأ ، خبره بيت النابغة : كأنك بشراً .
 ولفظ الكتاب ٣٧٥/١ بولاق و٣٤٥/٢ هارون : « ومثل ذلك من الشعر قول
 النابغة » .

والبيت في ديوان النابغة الذبياني ق ٤٤/١٠ ص ١٩٨ (صنعة ابن السكيت)
 ق ٢٣/١٠ ص ١٢٦ (صنعة الأعلام) . وهو في الجواهر ٢٩٢ ، والكتاب
 ٣٧٥/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٥٨/٢ ، والمقتضب ١٣٨/٢ ،
 والكامل ٥٠٠ ، وسر الصناعة ٢٨٤ ، والمخصص ٨٢/٣ ، وشرح المفصل
 ٥٩/٣ - ٦١ ، والمقاصد النحوية ٦٧/٤ ، والخزانة ٣١٢/٢ - ٣١٥ .

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ^(٢٦)
أَيَّ كَأَنَّكَ جَمَلٌ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ [أَيْضًا]^(٢٧)
قَوْلُهُ^(٢٨) :

(٢٦) كَأَنَّكَ : ضمير الخطاب لعُيَيْنَةَ بن حصن الفزاري . من جمال بني أقيش : أي جَمَلٌ من جمال بني أقيش المشهورة بِنَفَارِهَا ؛ لأنها صِعب حوشية تنفر من كل شيء تراه ، وبنو أقيش : حيٌّ من عُكْل ، عن أبي عمرو ، وهم بنو أقيش بن عبد بن كعب بن عوف بن الحارث بن عوف بن وائل بن قيس بن عوف بن عبد مناة بن أذ بن طابخة بن الياس بن مضر ، وهم أهل بيت عُكْل ، وعُكْل : حاضنة غلبت على بني عوف بن وائل : الحارث وجشم وسعد وعدي ، انظر جمهرة أنساب العرب ١٩٨ - ١٩٩ ، وقيل هم بنو أقيش بن منقر بن عبيد ، وقيل غير ذلك ، انظر الخزانة . يقعقع بشن : القعقة : تحريك الشيء اليابس الصلب ، والشن : القربة الخلق اليابسة ، وجمعها شنان ، وتقعقع الشن يكون بوضع الحصى فيه وتحريكه فيسمع منه قعقة : صوت حركة الحصى فيه ، فإذا قُعقع بالشن نفرت الإبل من ذلك ، والتفؤور منها يزيده ذلك نفوراً ، ومن ذلك قولهم في المثل : فلان ما يقعقع له بالشنان ، يضرب لمن لا يتضع لما ينزل به من حوادث الدهر ولا يروعه ما لا حقيقة له ، عن الخزانة ، واللسان (شن ن ن ، ق ع ع) ، والكامل .

(٢٧) زيادة من الكتاب طبعته .

(٢٨) وهو حكيم بن مُعَيَّةَ الربيعي التميمي ، كما في تهذيب الألفاظ (كثر الحفاظ ٢٠٧) ، والخزانة ٣١١/٢ ولم يسم مصدره ، وقال : « نسبه إليه سيبويه في موضع آخر من كتابه » وأخشى أن يكون هذا سهواً منه ، فسيبويه لم ينشده إلا في هذا الموضع من كتابه ، ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام . ونسبهما ابن يعيش في شرح المفصل ٦١/٣ إلى أبي الأسود الجُماني ، وتبعه العيني في =

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَم
يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ^(٢٩)

يُرِيدُ : ما في قومها أحدٌ ، فَحَذَفُوا هَذَا ، كما قالوا : لَوْ أَنَّ زَيْدًا ههنا ، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ : لَكَانَ كَذَا وَكَذَا وَكَقَوْلِهِمْ^(٣٠) : لَيْسَ أَحَدٌ ، أَيْ لَيْسَ أَحَدٌ ههنا^(٣١) . فَكُلُّ هَذَا حُذِفَ تَخْفِيفًا وَأَسْتِغْنَاءً بِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ

= المقاصد النحوية ٤ / ٧١ ، وحكى ذلك البغدادي وسكت عنه .

والبيتان بلا نسبة في شرح اللمع ٤٠٨ ، ٥٠٧ ، والجواهر ٢٩٢ ، ٩٦٧ ، والكتاب ١ / ٣٧٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٧١ ، والخصائص ٢ / ٣٧٢ ، والمخصص ١٤ / ٣٠ ، ودقائق التصريف ٢٢٥ ، وسمط اللآلي ٢٠٥ ، ٨٣٠ .

(٢٩) يريد : لو قلت ما في قومها أحدٌ يفضلها في حسب وميسم = لم تيشم . فقله يفضلها جملة في موضع رفع صفة لموصوف محذوف تخفيفاً « أحد » مرفوع بالابتداء . والحسب : ما يعدّه الإنسان من مآثر آبائه ومفاخرهم . والميسم : الحُسن والجمال . وقوله « لم تيشم » أي لم تكذب فتائم أي فتقع في الإثم ، وهو جواب لو ، وروي « لم تأثم » وهما لغتان ، فمن قال تيشم أراد تأثم ، فكسر تاء المضارعة وأبدل الهمزة ياء ، وكسر تاء المضارعة لغة بني أسد كما في كتاب الفراء ، ولغة بني تميم كما في دقائق التصريف ، ولغة جميع العرب إلا أهل الحجاز فيفتحون ، وهو الأصل كما قال سيويه في الكتاب ٢ / ٢٥٦ . ومن الخزانة واللسان (ح س ب ، و س م ، أ ث م) أخذت تفسير ألفاظ البيتين .

(٣٠) في الكتاب طبعته : وقولهم .

(٣١) في صل : ليس أحد أي ليس أحدٌ أي ليس ههنا ، كذا وقع بتكرير « أي ليس » ، وهو خطأ . وفي الكتاب : أي ليس ههنا أحد .

ما يُعْنَى . ومثل البيّنين الأولين قول الشاعر (٣٢) :
وما العيش إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح (٣٣)
إنما يريد : فمنهما تارة أموت وتارة أخرى أكدح (٣٤) . فهذا
ما ذكر (٣٥) من حسن حذف الموصوف (٣٦) .

(٣٢) بعده في الكتاب : (وهو ابن مقبل) ، وظاهر أن عبارة النسبة ليست من
سيبويه ، فجعلت في مطبوعة بولاق بين هلالين تنبيهاً على ذلك ، ولم ينه
على ذلك في طبعة هارون ٣٤٦/٢ .

والبيت في ديوان ابن مقبل ق ٩/٤ ص ٢٤ ، والجواهر ٣٠٦ ، والكتاب
٣٧٦/١ ، والأعلم بطرته ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١١٤/٢ - ١١٥ ،
والمقتضب ١٣٨/٢ ، والبغداديات ٢٤٥ ، ٣٩٧ ، والبصريات ٨٣٩ ،
والمحتسب ٢١٢/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٣/٢ ، وتفسير الطبري
٤٨١/١٨ ، وباهر البرهان ٣٧١ ، والخزانة ٣٠٨/٢ . وعزاه البكري إلى
العجير غلطاً ، انظر سمط اللآلي ٢٠٥ وتعليق العلامة الميمني رحمه الله .
(٣٣) يريد : فمنهما تارة أموت فيها وتارة أخرى أبتغي فيها العيش أكدح أي أسعى
وأكسب ، فحذف المبتدأ « تارة » تخفيفاً ، وجملة « أموت » في موضع رفع
صفة للمبتدأ الموصوف المحذوف ، عن البغداديات والخزانة ، وانظر
المصادر السالفة .

(٣٤) هذا آخر كلام سيبويه . وفي طبعتي الكتاب : « تارة أموت وأخرى » وليس فيه
« أكدح » .

(٣٥) كتب تحته في صل : سيبويه .

(٣٦) ليس حذف الموصوف تخفيفاً واستغناء بعلم المخاطب ما يعنى والمراد إثباته
وبقاء الصفة الجملة أو شبه الجملة بعد حذف الموصوف صفة للموصوف
المحذوف = كحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وأخذها إعرابه . =

وَقَدْ عَدَدْتُ لَكَ مَوَاضِعَ جَمَّةً فِي « الْجَوَاهِرِ »^(٣٧) . كَقَوْلِهِ : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ﴾^(٣٨) [سورة النساء ٤/٤٦] أَيْ قَوْمٌ يُحَرِّفُونَ = وَقَوْلِهِ : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ ﴾^(٣٩) [سورة البقرة ١/٩٦] أَيْ مَنْ^(٤٠) يَوَدُّ =

= فقولهم : ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا = جملة « مات » فيه في موضع رفع صفة للموصوف المحذوف « أحد » المرفوع بالابتداء .

وقوله تعالى ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ على تقدير أبي علي : ولدار الساعة الآخرة = كانت الآخرة فيه صفة للساعة المجرورة بالإضافة ، فلما حذف الموصوف قامت صفته مقامه فجرت بالإضافة لأنها صفة للساعة المضمره كما قال الجامع في الجواهر ٢٨٦ ، انظر بسط التعليق على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه في كشف المشكلات ٣١٥ والمصادر المذكورة ثمة .

(٣٧) اسمه التام : جواهر القرآن ونتائج الصنعة ، انظر ما سلف من التعليق عليه في م ٢٠٧ .

وقد عقد الجامع فيه ٢٨٦ - ٣٠٨ الباب ١٤ لـ « ما جاء في التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه » ، وانظر ما ذكره من هذا الباب في كشف المشكلات فهارسه ١٣٧ برسم حذف الموصوف .

(٣٨) انظر شرح اللمع ٤٠٨ ، والجواهر ٢٨٩ ، وكشف المشكلات ٣١٤ والمصادر المذكورة ثمة ، وسلفت في م ٨٢ ص ٣٤٣ .

(٣٩) انظر الجواهر ٢٨٨ - ٢٨٩ ، وكشف المشكلات ٧٦ والمصادر المذكورة ثمة .

(٤٠) قدره في الجواهر : فريق يودّ ، ثم قال : وقدره الفراء : مَنْ يودّ ، وَمَنْ إِنْ كَانَ مَوْصُولًا فَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُهُ وَإِنْ كَانَ مَوْصُوفًا جَازَ إِضْمَارُهُ . وليس هذا في كتاب الفراء ، لكنه على قياس مذهبه في آية سورة النساء ، فقد قدره ثمة : من الذين هادوا من يحرفون .

[وقوله^(٤١)] : ﴿ وَمَا أَنْشَرِ بِمُعْجِزَاتِكَ فِي الْأَرْضِ ﴾^(٤٢) [سورة العنكبوت ٢٩/٢٢] أَيْ مَنْ^(٤٣) فِي الْأَرْضِ ﴿ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ أَي مَنْ فِي السَّمَاءِ = وقوله : ﴿ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا ﴾^(٤٤) [سورة الأعراف ٧/١٩٠] أَيْ بَطْنًا صَالِحًا ، أَوْ نَسْلًا صَالِحًا^(٤٥) ، فِي مَوَاضِعَ جَمَّةٍ^(٤٦) ، لَا يُمَكِّنُهُ^(٤٧) أَنْ يَقُولَ

= وأنكر المبرد والزجاج وغيرهما هذا القول لأن مَنْ تحتاج إلى صلة أو صفة تقوم مقام الصلة ، فلا يحسن حذف الموصول مع بقاء الصلة كما لا يحسن حذف بعض الكلمة ، انظر التعليق في كشف المشكلات ٣١٥ ح ٣ وذكر مصادره ٣١٤ ح ٥ .

(٤١) زيادة مني .

(٤٢) انظر الجواهر ٢٩١ ، وشرح اللمع ٤٠٨ .

(٤٣) انظر التعليق على حذف مَنْ في ح ٤٠ .

(٤٤) لم يذكر الجامع هذه الآية فيما ذكره من الآي في هذا الباب ، وانظر الكلام عليها في كشف المشكلات ٤٩١ والمصادر المذكورة ثمة .

(٤٥) قوله « بطناً صالحاً » لم أجده لأحد ، وقوله « أو نسلًا صالحاً » هو قول أبي علي الجبائي ، وعن أبي مسلم الأصبهاني : ولدًا صالحاً ، وهو قول كثير من أهل التأويل ، انظر مجمع البيان ٤/٤٤٣ ، وتفسير الطبري ١٠/٦٢٠ - ٦٢٢ ، والبحر ٤/٤٤٠ .

(٤٦) يريد ما ذكره في الجواهر من الآي التي تأولها بعض المتأولة على حذف الموصوف فجعلها الجامع في الباب الذي عقده لما جاء في التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه . وقد قيل في تأويل غير قليل من هذه الآي ما يخرجها عن هذا الباب ، انظر الكلام على ما ذكره من الآي هنا في كشف المشكلات والمصادر المذكورة ثمة .

(٤٧) يعني أبا علي . واعلم أن أبا علي قد حمل آياً وأبياتاً على حذف الموصوف =

فيه^(٤٨) إِنَّهُ كَ « الْأَبْطَحِ » و« الْأَبْرَقِ »^(٤٩) .

* * *

= لا على إقامة صفته مقامه وأخذها إعرابه بل على أنه حذف والمراد إثباته ،
فالصفة الجملة أو شبه الجملة تبقى وصفاً للمحذوف ولم تحل محله ، انظر
البغداديات ٢٤٥ ، ٣٨٧ ، والبصريات ٨٣٨ - ٨٤٢ ، وما علقناه في كشف
المشكلات ٣١٥ .

(٤٨) أي في حذف الموصوف .

(٤٩) انظر ما علقناه في ح ٣٦ .

[١٠٢] مسألة . قال ^(١) في قوله ﴿يَقْضِي الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَلَاحِينَ﴾ [سورة

الأنعام ٥٧/٦] = قال : « وَحُجَّةٌ ^(٢) مِنْ ^(٣) قَرَأَ ﴿يَقْضِي الْحَقُّ﴾ [قوله ^(٤)] :

(والله ^(٥) يقضي بالحق ^(٦) وهو يهدي السبيل) .

قُلْتُ : هذا خطأ ^(٧) . وفي التنزيل : ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي

السَّبِيلَ﴾ [سورة الأحزاب ٤/٣٣] . وَأَمَّا ذَاكَ ففِي ^(٨) آيَةٍ أُخْرَى : ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي

بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ﴾ [سورة غافر ٤٠/٢٠] .

(١) في الحجة ٣/٣١٨ ، وحكى الجامع كلام أبي علي بتصرف .

(٢) عبارة أبي علي في مطبوعة الحجة عن أصلها - وكذا هي في المخطوطة خش

ج ٢٣/١٢/١ : « حجة من قرأ ﴿يَقْضِي﴾ أنهم زعموا أن في حرف ابن

مسعود ﴿يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ ومن حجتهم قوله تعالى : (والله يقضي

بالحق وهو يهدي السبيل) « اهـ .

(٣) وهم غير نافع وعاصم من السبعة ، فقرأ ﴿يَقْضُ﴾ بالصاد مضارع قص ، انظر

السبعة ٢٥٩ ، وانظر الكلام عليها في كشف المشكلات ٤٠١ والمصادر

المذكورة ثمة .

(٤) زيادة من الحجة .

(٥) في صل : الله ، بلا الواو ، وهي ثابتة في الحجة ، والتلاوق بها .

(٦) في صل : الحق ، والصواب ما أثبت من الحجة .

(٧) هذا استدراك صحيح . التبت على أبي علي آية سورة الأحزاب بآية سورة

غافر . والخطأ والخطأ واحد .

(٨) في صل : في ، والصواب ما أثبت .

[١٠٣] مسألة . قال ^(١) في قوله : ﴿ فَجَزَاءُ مِثْلٍ مَا قَتَلَ ﴾ [سورة المائدة ٩٥/٥] فَيَمَنْ أَضَافَ [الْجَزَاءُ] ^(٢) إِلَى الْمِثْلِ ^(٣) : « [وَمِمَّا يُؤْكَدُ أَنَّ الْمِثْلَ] ^(٤) » وَإِنْ كَانَ قَدْ أُضِيفَ إِلَيْهِ الْجَزَاءُ ، فَالْمَعْنَى : فَعَلَيْهِ جَزَاءُ الْمَقْتُولِ لَا جَزَاءُ مِثْلِهِ ^(٥) الَّذِي لَمْ يُقْتَلَ = قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مِثْلًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [سورة الأنعام ١٢٢/٦] [وَالْتَقْدِيرُ : أَوْ مَنْ جَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ كَمَنْ هُوَ فِي الظُّلُمَاتِ ، وَالْمِثْلُ وَالْمَثَلُ وَالشَّبَهُ وَالشَّبَهُ وَاحِدٌ ، فَإِذَا كَانَ مِثْلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ] ^(٦) فَكَأَنَّهُ هُوَ أَيْضًا فِيهَا ^(٧) .

(١) في الحجة ٢٥٦/٣ - ٢٥٧ .

(٢) زيادة من الحجة .

(٣) وهم غير عاصم وحمزة والكسائي من السبعة ، فقرأ هؤلاء ﴿ فَجَزَاءُ مِثْلٍ ﴾ بتنوين جزاء ورفع مثل ، انظر السبعة ٢٤٧ ، والكلام عليها في كشف المشكلات ٣٦٩ والمصادر المذكورة ثمة .

(٤) زيادة من الحجة .

(٥) في صل : مثل ، والوجه ما أثبت من الحجة ٢٥٦/٣ ، وقال أبو علي قبل ذلك ٢٥٥/٣ : والموجب جزاء المقتول من الصيد لا جزاء مثله الذي ليس بمقتول .

(٦) زيادة من الحجة ، وكان فيها : أفمن جعلنا ، ولعل الوجه ما أثبت بالواو للتلاوة .

(٧) في صل : هو فيها أيضاً ، والصواب ما أثبت من الحجة .

قُلْتُ: الْأَحْسَنُ^(٨) مِمَّا قَالَهُ هُنَا مَا قَالَ فِي «التَّذَكُّرَةِ»^(٩) مِنْ أَنَّ التَّقْدِيرَ:
أَوْ مَثَلُ مَنْ كَانَ مَيِّتًا كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ؛ لِأَنَّ
حَذْفَ الْمُضَافِ كَثِيرٌ جَدًّا^(١٠)، كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فِي رَحْمَةِ
اللَّهِ﴾^(١١) [سورة آل عمران ١٠٧/٣] أَيَّ فِي ثَوَابِ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(١٢)
[سورة آل عمران ١٠٧/٣] أَيَّ فِي ثَوَابِهَا .

* * *

(٨) اضطرب كلام الشيخ الجامع ، فذهب ههنا إلى أن ما قاله أبو علي في التذكرة
أحسن مما قاله في الحجة ، ثم أجاز القولين في الجواهر ٨٩ ، ثم اقتصر في
كشف المشكلات ٣٦٩ على ما في الحجة ، ولعله رجع فيه عن تحسين هذا
القول فاختار قوله في الحجة .

وقوله «والأحسن ممّا إلخ» كذا وقع ، وقد نصّوا أن من التفضيلية
لا تستعمل مع أفعل بالآلف واللام ، انظر شرح اللمع للجامع ٥٣٧ ،
والارتشاف ٢٣٢١ ، وشرح المفصل ٦/٣ و ١٠٣/٦ - ١٠٤ ، وغيرها .
ووقع له مثل ذلك في الإبانة ١١٢ برقم ١٦٨٦ ، والصحيح إسقاط ال .

(٩) لم أصب كلامه فيما انتهى إلينا من تهذيب ابن جني لها ، انظر ما سلف من ذكر
التذكرة في م ٢٨ ص ١١٩ ح ٤ . وذكر الجامع هذا الوجه في الجواهر ولم
يعزه إلى أبي علي ولا سمّى كتابه .

(١٠) عقد المؤلف لـ «ما جاء من حذف المضاف في التنزيل» الباب الثاني من
أبواب كتابه الجواهر ٤١ - ٩٤ ، وانظر ما جاء من ذلك في كشف المشكلات
- فهارسه ١٣٦ - ١٣٧ برسم حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

(١١) لم يذكرها فيما ذكره من الآي في هذا الباب من الجواهر .

(١٢) قوله ﴿خَالِدُونَ﴾ ليس في صل .

[١٠٤] مسألة . ذَكَرَ^(١) زِيَادَةَ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ : ﴿وَأَسْمَعِيلَ وَالْيَسَعَ﴾
[سورة الأنعام ٨٦/٦] وَأُسْتَشْهِدَ بِأَسْمَاءِ شَتَّى ، ثُمَّ قَالَ^(٢) : « وَذَهَبَ^(٣) أَبُو
الْحَسَنِ^(٤) فِي قَوْلِهِ : ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ [سورة النجم ١٩/٥٣] إِلَى أَنَّ اللَّامَ فِي
« اللَّاتِ » زَائِدَةٌ . وَذَلِكَ صَحِيحٌ ، لِأَنَّ اللَّاتَ مَعْرِفَةٌ ، وَأَمَّا « الْعُزَّى »
فَبِمَنْزِلَةِ الْعَبَّاسِ^(٥) . ←

(١) فِي الْحِجَةِ ٣/ ٣٤٥ - ٣٥٠ .

(٢) فِي الْحِجَةِ ٣/ ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٣) فِي الْحِجَةِ : وَيَذْهَبُ .

(٤) انظر معاني القرآن له ١١ ، والمصادر الآتية . وذكر ابن جنبي في سر الصناعة
٣٥٠ زيادة الألف واللام في اللات عن أبي الحسن ، ثم قال : ولا أعرف
لسيبويه فيها خلافاً اهـ .

(٥) كَذَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ ، وَأَجَاذَهُ ابْنُ جَنْبِي لَكِنَّهُ اخْتَارَ أَنَّ الْعُزَّى لَيْسَ مِنْ بَابِ الْعَبَّاسِ
وَالْحَارِثِ ، قَالَ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٣٥٩ : « وَأَمَّا اللَّاتُ وَالْعُزَّى فَذَهَبَ أَبُو
الْحَسَنِ إِلَى أَنَّ اللَّامَ فِيهِمَا زَائِدَةٌ . وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِ أَنَّ اللَّاتَ
وَالْعُزَّى عِلْمَانِ بِمَنْزِلَةِ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرَ وَمَنَاةَ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ
الْأَصْنَامِ ، فَهَذِهِ كُلُّهَا أَعْلَامٌ وَغَيْرُ مُحْتَاجَةٍ فِي تَعْرِيفِهَا إِلَى اللَّامِ ، وَلَيْسَتْ مِنْ
بَابِ الْحَارِثِ وَالْعَبَّاسِ مِنَ الْأَوْصَافِ الَّتِي نَقَلْتُ فَجَعَلْتُ أَعْلَاماً ، وَأَقَرْتُ فِيهَا
لَامَ التَّعْرِيفِ عَلَى ضَرْبٍ مِنْ تَوْهَمِ رَوَائِحِ الصِّفَةِ فِيهَا ، فَتَحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ ،
فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ فِيهَا زَائِدَةٌ ، ؛ وَيُؤَكِّدُ زِيَادَتَهَا فِيهَا أَيْضاً لَزُومُهَا إِيَّاهَا
كَلَزُومِ لَامِ الْآنَ وَالَّذِي وَبَاهُ » ثُمَّ قَالَ أَبُو الْفَتْحِ ٣٦١ : « وَقَدْ يَجُوزُ فِي الْعُزَّى
أَنْ تَكُونَ تَأْنِيثُ الْأَعْزَى فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْلامُ فِي الْعُزَّى لَيْسَتْ =

وإذا^(٦) كَانَتْ « اللاتُ » مَعْرِفَةً ، وَلَمْ تَكُنْ^(٧) بِمَنْزِلَةِ الْعَبَّاسِ = ثَبَتَ أَنَّ
اللامَ فيها زائدة^(٨) . وَقِيَاسُ قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ فِي^(٩) هَذَا أَنَّ تَكُونَ^(١٠) اللامُ
فِي « الْيَسَعَ » أَيْضًا زائدة^(١١) ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ مِثْلُ « اللاتِ » ، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ ، كَمَا أَنَّ
اللاتَ لَيْسَ بِصِفَةٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ لَا يَكُونُ « اللاتُ » صِفَةً ، وَيَكُونُ مَأْخُودًا مِنْ لَوَى
عَلَى الشَّيْءِ : إِذَا عَطَفَ عَلَيْهِ ، وَمِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١٢) :

= بزائدة ، بل هي فيها على حد اللام في الحارث والعباس والخليل ، والوجه هو
القول الأول وأن تكون زائدة . . . « اهـ واقتصر على هذا الوجه الأول في
المنصف ٣/ ١٣٤ . والقول ما قال أبو الفتح ، لله دَرُّهُ عَيْنًا مِنْ أَعْيَانِ أَهْلِ
العربية .

وليس في مطبوعة معاني القرآن كلام لأبي الحسن في اللات .

- (٦) في الحجة : فإذا .
- (٧) في صل : يكون ، وهو خطأ .
- (٨) انظر الحلبيات ٢٩١ .
- (٩) « في » ليس في الحجة .
- (١٠) في صل : يكون .
- (١١) انظر الحلبيات ٢٨٩ ، والحجة ٣/ ٣٤٥ .
- (١٢) وهو عمرو بن أحمر الباهلي ، ديوانه ق ١٢/ ٣٠ ص ٦٠ . وهو في شرح
اللمع ٧٤٢ ، والكتاب ١/ ١٦٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ١٥٦ ،
والمقتضب ٢/ ٣٢٩ ، والشيرازيات ٥٤ ، ٨٥ ، والإغفال ٢/ ٥٣٥ ،
والمنصف ٣/ ١٣٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢/ ١٠٩ ، والمخصص
١٧/ ١٦٤ ، والخزانة ١/ ٢٣٢ عرضاً .

فإنني ألوي عليك لو أن لك يهتدي^(١٣)

ويؤكد هذا قوله حكاية عنهم^(١٤) : ﴿ أَنْ آمَسُوا وَأَصْبَرُوا عَلَى الْهَيْكَلِ ﴾ [سورة ص ٦/٣٨] فهذا من العطف عليها والتمسك بعبادتها = فإن ذلك لا نقوله^(١٥) .
 ألا ترى أنه يلزم أن تكون قد وصفت بأسم على حرفين ثالثه تاء ؟ وهذا مما لم نعلمه^(١٦) جاء في الصفات . فإذا كان كذلك وجب أن يكون مظهرًا .

(١٣) صدره بتمامه :

عمرتك الله الجليل فإنني

أي سألتك بوصفك الله بالبقاء . ألوي عليك : أعطف عليك . لو أن لك يهتدي : لو أن لك يقبل النصيحة ، عن ابن السيرافي .

وقال الجامع في شرح اللمع : « أنشد سيوييه لابن أحمر في إظهار الفعل في عمرك واستعمالهم منه الفعل بالزوائد : عمرتك الله » اهـ . وقال أبو علي في الشيرازيات « يذهبون في عمرك الله إلى أنه مصدر مستعمل بحذف الزيادة ، كأن القياس عندهم تعميرك الله ، ويستدلون عليه بأنه جاء في الشعر والمعنى في عمرك الله عمرتك الله تعميرك إياه أي عمرتك الله تعميراً مثل تعميرك إياه نفسك . . . » اهـ .

وأنشده أبو علي هنا في الحجة وفي الإغفال وابن جني في المصنف على أن ألوي عليك بمعنى أعطف عليك .

(١٤) قوله « حكاية عنهم » ليس في الحجة .

(١٥) في الحجة : لا تقوله ، والوجه ما أثبت من صل ، وكتب تحته فيه : أبو علي .

(١٦) في صل : تعلمه ، وهو تصحيف .

قُلْتُ : قَدْ قَالَ^(١٧) فِي « حَاشِيَةِ الْكِتَابِ^(١٨) » ضِدًّا مَا قَالَهُ ههنا ، وَأَنَّهُ مِنْ لَوَيْثٍ عَلَى الشَّيْءِ^(١٩) . وَالَّذِي قَالَ ههنا مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ غَيْرَ لَازِمٍ ؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ يَصِيرُ كَأَنَّهُ مِنَ الْكَلِمَةِ ، كَالْتَّاءِ فِي « عَظَايَةِ » وَ« صَلَايَةِ » وَ« حِمَايَةِ » ؛ وَكَأَلِفِ التَّثْنِيَةِ فِي « مِذْرَوَانِ » وَالْأَلِفِ وَالتَّاءِ فِي ←

(١٧) كتب تحته في صل : أبو علي .

(١٨) ذكر الجامع « حاشية الكتاب » لأبي علي ونقل منه في كشف المشكلات أيضاً في موضعين منه ٨٤ ، من المطبوع ، وزيادات مخطوطة طنطا اللوح ١/٩٩ ، ولعله « شرح الكتاب » لأبي علي الذي نقل منه الجامع في كشف المشكلات ١١٦٧ ، ونقل منه ابن جنبي في سر الصناعة ٨٠٦ ، ومنه نقل في حاشية الأمير على المغني ١/٦٢ ، هذا ما وقفت عليه من خبره .

فإن قلت : هل هو تعلية أبي علي على الكتاب أو هو غيره ؟ قلت الظاهر أنه غيره ، فجميع ما نقله الجامع أو أحال عليه من مسائل « حاشية الكتاب » أو شرح الكتاب - وكذلك ما نقله ابن جنبي عن شرح الكتاب والأمير عنه أيضاً = لا يوجد في مطبوعة التعليقة .

وقد يكون غير بعيد أن يكون المعني التعليقة ، ويكون لها نسخة أو نسخ اشتملت على ما نقل عن أبي علي وذكر أنه في حاشية الكتاب أو شرح الكتاب ، وأخلت به المخطوطة التي نشرت عنها التعليقة .

(١٩) نسب هذا القول إليه في كشف المشكلات ١٢٩١ لكنه لم يسم ثمة الكتاب الذي نقل منه كلامه . وقد قال ذلك أبو علي في الإغفال ٢/٥٣٥ ، والتذكرة (تهذيب ابن جنبي ١/١٠٤) ، وحكى ذلك عنه أبو الفتح في المنصف ٣/١٣١ - ١٣٤ .

« خُطواتٍ »^(٢٠) وهَلَمْ جَرًّا مِنْ هَذَا النَّوعِ .

(٢٠) وقال في كشف المشكلات ١٢٩٢ عقب حكايته ما قال أبو علي أنه لا يجوز أن يكون اللات صفة من لوى لأنه يصير الاسم وصفاً على أقل من ثلاثة أحرف ، وليس ذلك في الصفات = « ونسي باب عظاية وصلاية ونهاية وباب مذرّوان وخطوات الشيطان » اهـ .

يريد الجامع أن لات وإن كانت على فَعَّة محذوفة اللام فإن تاء التأنيث فيها كأنها من الكلمة ، والإعراب يجري عليها ، فهي بلزوم التاء لها بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف ، ولكنها مبنية في أول أحوالها على التأنيث .

وكذلك حماية وعظاية وصلاية فإن الياء فيها وإن كانت لا ما بعد ألف زائدة لا تقلب همزة لأنها مبنية في أول أحوالها على التأنيث ، والياء فيها ليست حرف الإعراب ، فصارت الياء حشواً لا طرفاً ، فصحت الياء ، ولم تقلب همزة ، ولولا هاء التأنيث لوجب قلبها همزة كما انقلبت في رداء وكساء .

وأما مِذْرَوان فهو اسم مبني في أول أحواله على التثنية ، ولا يفرد له واحد ، فصحت الواو فيه ، ولو أفرد لقليل مذرّيان لأنّ تقدير الواحد مِذْرَى ، فلما لم يفرد له واحد جرت ألف التثنية فيه للزومها له مجرى الألف في عنفوان في منعها انقلاب الواو .

وأما خُطوات وإن كانت الواو لا ما فيه والعين مضمومة فإن ذلك لا يوجب كسر الطاء فيه وقلب الواو ياء كما يفعل في أدلٍ ، لأنّ خطوات جمع خُطوة وضمة الطاء في خطوات ليست ثابتة لأنها ليست في المفرد ، وإنما ضُمَّت للجمع ، والواو فيها ليست آخر الكلمة ولا حرف الإعراب ، فصارت حشواً لا طرفاً ، فلا يجري عليها ما يجري على ما يكون طرفاً كما في أدلٍ وبابه .

هذا ، ومنهم من يقول صَلَاءة وَعِظَاءة ، فيهمز ، لأنه بناهما على صَلَاء وعِظَاء ، ولم بينهما في أول أحوالهما على التأنيث كما فعل من قال صلاية وعظاية . انظر في ذلك الكتاب ٣٨٣/٢ ، والمقتضب ١٨٩/١ - ١٩٠ ، =

وما قاله في « حاشية الكتاب » مِنْ لَوِثْتُ عَلَى الشَّيْءِ = ذَكَرَهُ عِنْدَ قَوْلِ سِيبَوِيهِ^(٢١) : لَوْ نَسَبْتُ إِلَى « اللَّاتِ » حَذَفْتَ التَّاءَ ، فَيَبْقَى « لَا » فَتَنْسُبُ إِلَيْهِ لَا يُنْبِئُ ، كَمَا تَنْسُبُ^(٢٢) إِلَى « لَا » الَّتِي لِلنَّفْيِ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ . وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي « الْخِلَافِ »^(٢٣) .

= والمنصف ١٢٧/٢ - ١٣٣ ، وشرح المفصل ١٤٩/٤ ، وكلام أبي علي في خطوات في الحجة ٢٦٦/٢ - ٢٦٧ .

والصلاية : مُدَقَّ الطَّيِّب . والعظاية : دويبة على خلقة سام أبرص . والمذروان : طرفا الآية ، انظر اللسان (ص ل ي ، ع ظ ي ، ذ ر و) .
(٢١) حكى معنى ما قاله سيبويه ٨٤/٢ بولاق = ٣٦٨/٣ هارون ، وعبارته : « وأما الإضافة إلى لات من اللات والعزى فإنك تمدها كما تمدّ « لا » إذا كانت اسماً . . . » اهـ وانظر تلخيص ما قاله السيرافي بطرة الكتاب . وانظر التعليقة ٢٠١/٣ ولم يعلق أبو علي فيه بشيء يشرح به كلام سيبويه ، واقتصر على نقل كلام لابن دريد في تشديد التاء من اللات .

(٢٢) في صل : فَيُنْسَبُ . . . ينسب ، والوجه ما أثبت .

(٢٣) يعني كتابه « الخلاف بين النحاة » الذي ذكر فيه مسائل وقع فيها خلاف بين البصريين أنفسهم ، ومسائل وقع فيها خلاف بين البصريين والكوفيين . ذكره بهذا الاسم « الخلاف بين النحاة » في شرح اللمع ٧٦٥ ، وذكره باسم « الخلاف » في شرح اللمع ٥٥٠ ، ٥٧٥ ، وكشف المشكلات ٢٤٢ ، ٨٧٢ ، ١٣٦٧ ، والجواهر ١٠٦ ، ٤٧٧ ، ٦٥٥ ، ٦٥٨ ، ٨٨٠ ، ٩٢٩ ، وذكره باسم « الاختلاف » في الجواهر ١٧١ ، وباسم « المختلف » في شرح اللمع ٥٤١ ، وكشف المشكلات ١١٥٨ ، ١٣١٩ ، والجواهر ١٢٨ ، ١٥٩ . انظر ذكر المسائل التي أحال عليه فيها في مقدمة تحقيق كشف المشكلات ٤٢ - ٤٣ . وهو من أعلام هذا الشيخ ودرره التي لم تنته إلينا فيما نعلم ، وانظر مقدمة التحقيق : آثاره .

[١٠٥] مسألة في سُورَةِ النَّحْلِ . ذَكَرَ ابْنُ مُجَاهِدٍ^(١) فِي قَوْلِهِ :
﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ [سورة النحل ١٦/١٢] « قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ
﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ رَفَعَ كُلَّهُ^(٢) ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِنَصْبٍ
ذَلِكَ [كُلَّهُ]^(٣) ، وَأَبُو بَكْرِ عَنْ عَاصِمٍ . وَرَوَى حَفْصٌ^(٤) [عَنْ عَاصِمٍ]^(٥)
مِثْلَ قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ فِي ﴿مُسَخَّرَاتٌ﴾ وَحَدَّثَهَا ، وَنَصَبَ الْبَاقِي^(٦) . »

(١) ليس ما ذكره الجامع لفظ ابن مجاهد في السبعة ٣٧٠ ، وإنما هو لفظ أبي علي
في الحجة ٥٥/٥ عنه ، وعن الحجة نقل الجامع ، وسأنبه على ما بينهما من
اختلاف في اللفظ .

(٢) لفظ مطبوعة السبعة : « قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ
مُسَخَّرَاتٌ﴾ رَفَعًا » .

(٣) زيادة من الحجة والسبعة .

(٤) في صل : وروي عن حفص ، وأثبت ما في الحجة والسبعة .

(٥) زيادة من الحجة والسبعة .

(٦) هذا ما في الحجة عن ابن مجاهد . والذي في مطبوعة كتاب السبعة : « مثل
قراءة عبد الله بن عامر في ﴿وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ وحدها ونصب الباقي »
اهـ .

ولا أدري أكان في كتاب ابن مجاهد « في مسخرات » فزيد قبله فيه بعدُ
« والنجوم » ليدفع به ما يوهمه ظاهر عبارة ابن مجاهد من رفع حفص
﴿مُسَخَّرَاتٌ﴾ وحدها = أم سها أبو علي في حكاية كلام شيخه ابن مجاهد ،
فوهم في توجيهه .

قال أبو علي^(٧) : « وَوَجْهٌ مَا رُوِيَ عَنْ عَاصِمٍ مِنَ الرَّفْعِ فِي
﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾ وَحَدَّثَنَا أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهَا حَالًا مُؤَكَّدَةً^(٨) ، وَجَعَلَهَا خَبَرًا ابْتِدَاءً
مَحْذُوفٍ ، فَكَأَنَّهُ^(٩) لَمَّا قَالَ : ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ
وَالنُّجُومَ﴾ قَالَ بَعْدَهُنَّ^(١٠) : هِيَ مُسَخَّرَاتٌ ، فَحَذَفَ الْمُبْتَدَأَ وَأَضْمَرَ « فِي
كَلَامٍ طَوِيلٍ^(١١) .

قُلْتُ : إِنَّ حَفْصًا يَقْرَأُ ﴿وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾^(١٢) بِالرَّفْعِ فِيهِمَا لَا فِي
﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾ وَحَدَّثَنَا . وَهَذَا أَرَادَ ابْنُ مُجَاهِدٍ ، لَا رَفْعَ ﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾

= وإذا كانت عبارة ابن مجاهد كما حكى أبو علي - وغير بعيد أن تكون
كذلك في أصل كتابه - كانت عبارة غير قاصدة في ذكر قراءة حفص .
(٧) في الحجة ٥ / ٥٧ .

(٨) كما جعلها من قرأ ﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾ بالنصب ، قال أبو علي في الحجة ٥ / ٥٦ :
« ومجيء الحال مؤكدة في التنزيل وفي غيره كثير . . » اهـ .

(٩) في الحجة : كأنه .

(١٠) في الحجة : قال بعد : هي إلخ .

(١١) كذا ، وما هو بكلام طويل . فما قاله أبو علي في توجيه قراءة حفص عشرة
أسطر في المطبوعة ، نقل منها الجامع نحو خمسة أسطر ، ومثله لا يقال فيه :
« كلام طويل » .

وقبل ذلك وجه أبو علي قراءة النصب وقراءة ابن عامر بكلام عدة أسطره في
المطبوعة ٢٢ سطرًا وما هو من كلام أبي علي في الحجة بكلام طويل ههنا .

(١٢) كما في مطبوعة السبعة ، وانظر جامع البيان ٥٨٦ ، والإقناع ٦٨١ ،
وغيرهما .

وَحَدَّه^(١٣) ، وَرَفَعَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ . وَنَظَرَ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى ظَاهِرِ ذَلِكَ
الْكَلَامِ^(١٤) ، فَأَضْمَرَ مُبْتَدَأً ، فَلَا أَذْرِي^(١٥) هَلْ خَتَمَ بِرِوَايَةِ حَفْصٍ عَلَى
أَحَدٍ خَتْمَةً أَمْ لَا^(١٦) !

(١٣) إن كان في أصل كتاب ابن مجاهد ﴿وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ كما في مطبوعة
السبعة = فهو ظاهر . وإن كان فيه ﴿مُسَخَّرَاتٌ﴾ كما حكى أبو علي = لم يكن
في نفسه ظاهراً جلياً ، واحتاج إلى توضيح من خارجه ، ومراد ابن مجاهد هو
ما قاله الجامع بلا ريب .

(١٤) هذا يعني أن عبارة ابن مجاهد فيما حكاها أبو علي غير مبينة عن مراده
ولا دقيقة .

(١٥) سهاناسخ صل فلم يكتب من أدري إلا الهمزة .

(١٦) عند الله علم ذلك . ورحم الله الإمام أبا علي ، وهو من كبار أعيان أهل
العربية ، ورحم الله جامع العلوم المحقق البصير النقادة ، وجزاهاما الجزاء
الأوفى .

ولا أدري ما قول الجامع « فلا أدري هل ختم إلخ » وغير بعيد في حكم
النظر أن يهم أبو علي في توجيه ما حكاها عن شيخه ابن مجاهد سواء أكان قد
ختم برواية حفص على إمام ابن مجاهد أو غيره ختمه أم لم يختم حين وضعه
كتابه الحجة !

وإذا كان الجامع قد تنبّه على ذلك فإنه قاطع في أن عبارة ابن مجاهد
بما حكاها أبو علي من كلامه لم تكن دقيقة ولا قاصدة ، فهي محتاجة إلى
غيرها ، فهو - أعني ابن مجاهد - قد وضع كتابه السبعة لذكر قراءة القراءة
السبعة ، ويجب أن يكون ذكره ذلك واضحاً بيناً لكل قارئ لكلامه من ختم
القرآن برواية أو بغير رواية ومن لم يختم .

وقوله : « فلا أدري هل ختم . . . أم لا » كذا وقع ، والوجه « أَخْتَمَ » =

= بهمزة الاستفهام مكان هل ، لأن الكلام على مذهب أيهما ، و « هل » لا تقع بعدها أم على هذا المذهب ، انظر كلام السيرافي بطرة الكتاب ٤٨٥ / ١ . وزعم بعضهم أن هل تكون بمعنى الهمزة ، انظر حاشية الصبان ١٠٣ / ٣ ، وفي شرح الكافية ١٣٣٦ / ٢ / ٢ ، ١٣٤١ أن « هل زيد قائم أم عمرو » شاذ . وهذه مسألة يطلب تحريرها . ووقع في كلام ابن هشام في المغني ٦٩ نحو ما قال الجامع ، قال ابن هشام : شك هل هي ست في ليلة أم لا .

[١٠٦] مسألة. قال^(١) في قوله: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾^(٢) [سورة الإسراء ١٧/٣٨]: « وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ ﴿مَكْرُوهًا﴾ حَالًا مِنْ الذِّكْرِ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: ﴿عِنْدَ رَبِّكَ﴾ عَلَى أَنْ تَجْعَلَ ﴿عِنْدَ رَبِّكَ﴾ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ [سَيِّئَةً^(٣)] ». .

قُلْتُ: وَالضَّمِيرُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ ﴿عِنْدَ رَبِّكَ﴾ إِذَا جَعَلْتَهُ صِفَةً لِلسَّيِّئَةِ مُؤَنَّثٌ كَمَا أَنَّ ﴿سَيِّئَةً﴾ مُؤَنَّثٌ؛ فَلَيْسَ يَصِحُّ هَذَا عُذْرًا لِتَذْكِيرِ «مَكْرُوه»^(٤)، وَلَكِنْ يُقَالُ: إِنَّ ﴿مَكْرُوهًا﴾ خَبَرٌ لـ ﴿كَانَ﴾ لِأَنَّ فِي ﴿كَانَ﴾ ضَمِيرًا^(٥) يَعُودُ إِلَى ﴿كُلُّ﴾، فَهُوَ خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ^(٦)، أَوْ يَكُونُ عَلَى

(١) في الحجة ١٠٣/٥ .

(٢) هذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو من السبعة ، وقرأ الباقون ﴿سَيِّئُهُ﴾ مضافاً مذكراً ، انظر السبعة ٣٨٠ . وانظر الكلام عليها في كشف المشكلات ٧١٤-٧١٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٤٢٥ ، والبحر ٦/٣٨ ، والدر المصون ٧/٣٥٦ .

(٣) زيادة من الحجة .

(٤) هذا صحيح . وقال في كشف المشكلات عقب توجيه أبي علي أن مكروهاً حال: « وليس هذا بصحيح لأن الضمير الذي في الظرف مؤنث كما أن سيئة مؤنث . . . » اهـ ولم يتنبه على ذلك أبو حيان ولا السمين الحلبي فأجازا وجه الحال .

(٥) في صل: ضمير ، وهو خطأ .

(٦) وهو قول النحاس وغيره .

الْوَجْهِ الْأَوَّلِ الَّذِي قَالَ ^(٧) : هُوَ بَدَلٌ مِنَ السَّيِّئَةِ ^(٨) .

* * *

(٧) يعني أبا علي ، انظر الحجة ١٠٣/٥ .

(٨) قال أبو علي : « يجعله بدلاً ، ولا يلزم أن يكون في البديل ذكر المبدل منه كما وجب ذلك في الصفة . . . » اهـ لكن قال أبو حيان : البديل بالمشتق ضعيف ، وتابعه السمين الحلبي ؛ وهو كما قالوا .

وهذا بدل الكل ، ولا يلزم فيه أن يكون في البديل عائد على المبدل منه ، ويلزم ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال عند غير أبي علي ومن وافقه ، انظر التعليق فيما سلف في م ٩٧ ص ٤٤٥ - ٤٤٦ ح ٥١ - ٥٤ .

[١٠٧] مسألة . قال ^(١) في قوله : ﴿ وَنَاكِحَيْنَاهُ ﴾ [سورة الإسراء ١٧/٨٣] :

« [قال ^(٢)] : وَأُخْتِلِفَ عَنْ عَاصِمٍ : [١/١١] قَرَوَى أَبُو بَكْرٍ أَنَّهُ كَسَرَ هَذِهِ الَّتِي فِي [سُورَةِ ^(٣)] « بَنِي إِسْرَائِيلَ ^(٤) » ، وَفَتَحَ الهمزة ^(٥) فِي « السَّجْدَةِ ^(٦) » [مِ] سورة فصلت ٥١/٤١ . إِنَّ ^(٧) كَانَ يُرِيدُ بِـ « كَسَرَ هَذِهِ ^(٨) الَّتِي فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ » كَسَرَ التَّوْنِ [مِنْ] ^(٩) غَيْرِ أَنْ يُمِيلَ ^(١٠) الْفَتْحَةَ الَّتِي فِي الهمزة = فَوَجْهُهُ ^(١١) أَنَّ مُضَارِعَ نَأَى يَنَآى ^(١٢) عَلَى يَفْعَلُ » .

(١) في الحجة ١١٧/٥ .

(٢) زيادة من الحجة . والقائل ابن مجاهد صاحب السبعة ، انظر الحجة ، والسبعة ٣٨٤ .

(٣) زيادة من الحجة والسبعة .

(٤) هي سورة الإسراء .

(٥) كذا في الحجة عن ابن مجاهد . وفي مطبوعة السبعة : « وَفَتَحَ الهمزة والنون فِي السَّجْدَةِ » . وسورة السجدة هي سورة فصلت .

(٦) انتهى كلام ابن مجاهد .

(٧) فِي صَل : وَإِنْ ، بِزِيَادَةِ الْوَاقِلِ إِنْ ، وَلَيْسَتْ فِي الْحِجَّةِ .

(٨) فِي الْحِجَّةِ : إِنْ كَانَ يُرِيدُ بِهِذِهِ .

(٩) زيادة من الحجة .

(١٠) فِي صَل : قَبْلَ ، وَهُوَ تَحْرِيفُ صَوَابِهِ مِنَ الْحِجَّةِ .

(١١) فِي الْحِجَّةِ : فَوَجْهُهَا .

(١٢) فِي صَل : « مُضَارِعَ نَاءِ يَنَاءٍ عَلَى يَفْعَلُ » كَذَا وَهُوَ خَطَأُ صَوَابِهِ مِنَ الْحِجَّةِ ، =

قُلْتُ : لَا أَذْرِي مِنْ أَيْنَ وَقَعَ لَهُ الشَّكُّ^(١٣) فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ ﴿وَنَائٍ﴾ بِكَسْرِ الثَّوْنِ وَفَتْحِ الْهَمْزَةِ حَتَّى يَحْمِلَهُ عَلَى بَابِ شَهْدٍ^(١٤) ، وَأَنَّ

= وانظر تمام شرح أبي علي فيه .

(١٣) سياق كلام ابن مجاهد في السبعة ٣٨٤ : « وقرأ الكسائي ﴿وَنَائٍ﴾ ، وكذلك حمزة في رواية خلف عن سليم بإمالة النون والهمزة ، وفي رواية خلاد عن سليم ﴿وَنَائٍ﴾ بفتح النون وكسر الهمزة واختلف عن عاصم ، فروى أبو بكر أنه كسر هذه التي في سورة بني إسرائيل وفتح الهمزة والنون في السجدة . . . » .

وقول ابن مجاهد « فروى أبو بكر أنه كسر هذه التي في بني إسرائيل » = مُلْبِسٌ ، ويحتمل عند أبي علي وجهين : أن يكون قد أراد بقوله « كسر هذه . . . » كسر النون وحده ، فتكون رواية أبي بكر « نَائٍ » بكسر النون وفتح الهمزة ، كما قال الجامع = وأن يكون قد أراد « بقوله » كسر هذه . . . أنه أمال الفتحة ، فهو مثل قول حمزة « كما قال أبو علي في الحجة وترك الجامع نقله ، وعليه تكون رواية أبي بكر « نَائٍ » بكسر النون والهمزة .

وظاهر كلام ابن مجاهد عندي أنه أراد بقوله « كسر هذه » أمال النون والهمزة جميعاً وهو الوجه الثاني الذي ذكره أبو علي ، وهو يقابل قوله - أعني ابن مجاهد - « وفتح الهمزة والنون في السجدة » .

وأما الوجه الأول الذي ذكره أبو علي في توجيه قول ابن مجاهد ، واقتصر عليه الجامع : أن رواية أبي بكر « نَائٍ » بكسر النون وفتح الهمزة = فلا يصح أن يكون احتمالاً يحتمله كلام ابن مجاهد البتة ، لأن كسر النون وفتح الهمزة في نَائٍ لم يُرَوَّ عن أحد من القراء على كثرة الرواة عنهم والطرق إليهم ، انظر ما يأتي .

(١٤) قال أبو علي عقب ما نقله الجامع من كلامه قبل قليل : « فوجه أن مضارع =

أبا بكرٍ يَتَّبِعُ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِيَّ فِي ﴿وَنَائِي﴾ فِي «بَنِي إِسْرَائِيلَ» بِإِمَالَةِ
الْفَتْحَتَيْنِ ، فِيمَا زَعَمَ أَبُو مُجَاهِدٍ^(١٥) . فَأَمَّا غَيْرُهُ^(١٦) فَلَا يُثْبِتُ هَذِهِ
الرَّوَايَةَ ، وَإِنَّمَا يُثْبِتُ رِوَايَتَهُ كَرِوَايَةِ حَفْصٍ بِالْفَتْحَتَيْنِ^(١٧) .

= نَأَى يَنَأَى عَلَى يَفْعَلْ ، فَإِذَا كَانَ الْمَضَارِعُ عَلَى يَفْعَلْ أَشْبَهَ الْمَاضِي مَا كَانَ عَلَى
فَعِلَ وَالْعَيْنَ هَمْزَةً فَكَسَرَهَا كَمَا كَسَرَ شِهْدَ اهـ . وانظر ما سلف في
الحجة ٣/ ٣٢٨ في الكلام على إمالة «رَأَى» . وانظر كسر فاء ما عينه حرف
حلق مكسور مثل شِهْد في الكتاب ٢/ ٢٥٥ ، والخصائص ٢/ ١٤٥ ، ٣٣٨ ،
وكشف المشكلات ١٩٢ .

(١٥) كَذَا قَالَ ، وَلَمْ يَنْفَرِدْ ابْنُ مُجَاهِدٍ بِمَا عَزَاهُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَرَأَ «نَائِي» بِكسر
النون والهمزة في الإسراء ، انظر ما يأتي من التعليق في ح ١٧ .
(١٦) لَوْ قِيدَتْ هَذَا بِمَا بَلَغَكَ أَوْ وَقِفْتَ عَلَيْهِ أَيُّهَا الشَّيْخُ الْجَلِيلُ ، فَقَدْ أَثْبَتَ ذَلِكَ غَيْرُ
ابْنِ مُجَاهِدٍ ، انظر ما يأتي في ح ١٧ .

(١٧) كَذَا قَالَ ، وَفَتَحَ النُّونَ وَالْهَمْزَةَ مِنْ «نَأَى» أَحَدُ الطَّرِيقِ الْمَرْوِيَةِ عَنْهُ ، فَقَدْ ذَكَرَ
ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي النَّشْرِ ٢/ ٤٤ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فِي هَذَا الْحَرْفِ ﴿نَأَى﴾ أَرْبَعَ
طَرِيقَ :

الأولى : نَأَى ، بفتح النون وإمالة الهمزة وحدها في حرف سورة الإسراء ،
وهي رواية الجمهور عن شعيب عن يحيى عنه .

الثانية : نَائِي ، بإمالة النون والهمزة جميعاً في سورة الإسراء ، وهي رواية
العليمي عنه ، وأبي حمدون عن يحيى عنه من طريق الحمامي وابن شاذان .

الثالثة : نَأَى ، بفتح النون وإمالة الهمزة فقط في سورتي الإسراء
وفصلت ، وهي طريق ابن سوار عن النهرازي عن أبي حمدون عن يحيى .

الرابعة : نَأَى ، بفتح النون والهمزة في الموضعين ، وهي طريق صاحب
المبهم عن أبي عون عن شعيب عن يحيى عنه . وكل من هذه الأربعة أيضاً عن
يحيى بن آدم عنه اهـ عن النشر ، وانظر جامع البيان لأبي عمرو الداني =

= ٥٩٤ - ٥٩٦ وفيه أنَّ « نَائِي » بإمالة النون والهمزة - وهي الطريق الثانية - رواية الكسائي عن أبي بكر في سورتي الإسراء وفصلت ، وهو مراد ابن مجاهد ، والله أعلم .

فليس في القسمة كما ترى « نَائِي » بكسر النون وفتح الهمزة على أحد تأويلي أبي علي لكلام ابن مجاهد .

ولعله التبس عليه « نَائِي » برواية أبي بكر عن عاصم في « رَأَى » إذا كان بعده ساكن مثل ﴿ رَأَى الْقَمَرَ ﴾ [سورة الأنعام ٦/٧٧] فقرأ « رَأَى » بكسر الراء وفتح الهمزة ، انظر النشر ٢/٤٦ - ٤٧ ، وجامع البيان ٤٩٣ - ٤٩٨ .

[١٠٨] مسألة . قال في « سُورَةِ الْفَاتِحَةِ » [فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ عَلَيْهِمُ

[٧/١] ^(١) فِي حُجَّةِ حَمْزَةٍ وَالْكَسَائِيِّ [فِي قِرَاءَتِهِمَا] ^(٢) ﴿ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ ﴾ ^(٣)

[سُورَةِ الْبَقَرَةِ ٦١/٢] بِضَمِّ الْهَاءِ = فَضْلاً طَوِيلاً ^(٤) إِلَى أَنْ بَلَغَ حَيْثُ قَالَ ^(٥) : « وَقَدْ

جَعَلُوا مَا لَمْ يَلْزَمْ مِنَ الْحَرَكَاتِ كَمَا لَمْ يَلْزَمْ مِنْ حَرَكَةِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فِي أَنْ

لَمْ ^(٦) يُعْتَدَّ بِهِ كَمَا لَمْ يُعْتَدَّ بِالتَّحْرِيكِ لِالتِّقَائِهِمَا ، وَذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ الصَّنْفَيْنِ

فِي أَنَّ الْحَرَكََةَ فِيهِمَا غَيْرُ لَازِمَةٍ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ « رَمَتَا » وَ« غَزَتَا » لَمَّا

لَمْ تَلْزَمْ حَرَكَةُ التَّاءِ ، وَإِنَّمَا هِيَ لِمُجَاوَرَةِ الْأَلْفِ = لَمْ يُعْتَدَّ بِهَا ، فَلَمْ تُرَدِّ

الْأَلْفُ الْمُتَقَلِّبَةُ عَنِ اللَّامِ فِي فَعَلٍ ، كَمَا لَمْ تُرَدِّ فِي « رَمَتِ الْمَرْأَةُ » لَمَّا

كَانَتْ حَرَكَةُ التَّاءِ غَيْرَ لَازِمَةٍ كَمَا كَانَتْ فِي « رَمَتِ الْمَرْأَةُ كَذَلِكَ » .

قُلْتُ : لَا فَرْقَ بَيْنَ حَرَكَةِ التَّاءِ فِي « رَمَتَا » وَبَيْنَهَا فِي « رَمَتِ الْمَرْأَةُ »

فِي أَنَّهُمَا لِالتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ^(٧) . فَلَا أَذْرِي كَيْفَ قَالَ : هَذَا غَيْرُ ذَلِكَ !

نَعَمْ ، الْفَتْحَةُ فِي « رَمَتَا » ←

(١) زيادة مني .

(٢) زيادة من الحجة .

(٣) الكلام على مذهب أبي عمرو فيها سلف في م ٧ . وحمزة والكسائي يضمنان

الميم والهاء معاً ، انظر السبعة ١٠٩ .

(٤) في الحجة ١١٧/١ - ١٤٢ .

(٥) في الحجة ١٢٤/١ .

(٦) في صل : الساكنين إذا لم ، وأثبت ما في الحجة .

(٧) هذا صحيح .

أُخْتِيرَتْ^(٨) على الكَسْرِ لِمُجَاوَرَةِ الْأَلْفِ . فَأَمَّا وَجُوبُهَا فَلِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ؛
وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي آخِرِ الْفَصْلِ حَيْثُ قَالَ^(٩) : « وَلَمْ يُعْتَدَّ بِهَا فِي قَعْدَتَا
وَضَرَبَتَا^(١٠) » وهذا ظاهرٌ .

* * *

(٨) في صل : اختين ، وهو تحريف .

(٩) في الحجة ١/١٢٩ .

(١٠) عبارة الحجة : ومما لم يعتدّ فيه بالحركة لما لم تلزم قوله قعدتا وضربتتا
لما كانت الحركة من أجل الألف إلخ كلامه .

ظاهر كلام أبي علي أن حركة التاء في رميت المرأة غير الحركة التي في
رمتًا ، قال قبل هذا في الحجة ١/١٢٠ : « فأما الأدلة على أن التحريك لالتقاء
الساكنين غير معتدّ به = فمنها أنهم قالوا : رميت المرأة وبغت الأمة ، فحذفوا
الألف المنقلبة عن اللام لسكونها وسكون تاء التأنيث ، ولمّا حركت التاء
لالتقاء الساكنين لم يردّ الألف ولم يثبت كما يثبت في حال سكون التاء » ثم
قال ١/١٢٤ : « وقد جعلوا ما لم يلزم من الحركات كما لم يلزم من حركة
التقاء الساكنين في أن لم يعتدّ به فمن ذلك قولهم رمتًا وغزّتًا اهـ
فحركة التاء عنده غير لازمة لأنها من أجل الألف ، فكأنها عنده غير ما سلف
نقله وما قاله في آخر كلامه من رميت المرأة وأنّ حركة التاء فيه مجتلبة لالتقاء
الساكنين . ولا فرق بين الحركتين كما قال الجامع .

[١٠٩] مسألة . قال^(١) في سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ ، في قَوْلِهِ : ﴿ مُودَّةً بَيْنَكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [سورة العنكبوت ٢٩/٢٥] ، فِيمَنْ^(٢) نَوَّنَ ﴿ مُودَّةً ﴾ وَنَصَبَ ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾^(٣) : « إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ وَصْفًا لِدِ ﴿ مُودَّةً ﴾ ، وَيَجْعَلَ ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ مِنْ صِلَةِ الْمَصْدَرِ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْمَوْضُوعِ وَالصِّلَةِ بِالْمَصْدَرِ »^(٤) .

(١) في الحجة ٤٢٩/٥ - ٤٣٠ .

(٢) في صل : فمن ، وهو خطأ .

(٣) وهم نافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ بنصب مودة وإضافتها إلى بينكم حمزة وحفص ، وقرأ الباقون برفعها وإضافتها ، انظر السبعة ٤٩٨ - ٤٩٩ ، والنشر ٣٤٣/٢ .

(٤) لا أدري من أين أتى الجامع بهذا الكلام الذي عزاه إلى أبي علي في الحجة ، وهذا ذهول غريب من مثله مع تعويله على نسخ من الحجة .

وقال في كشف المشكلات ١٠٣٧ : « فَإِنْ نَوَّنْتَ مُودَةَ وَنَصَبْتَ بَيْنَكُمْ ، وَجَعَلْتَ بَيْنَكُمْ مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ صِفَةً لِلْمُودَةِ = لَمْ يَجَزْ تَعْلِيْقُ الْجَارِ بِمُودَةِ عِنْدَ فَارِسِهِمْ [يعني أبا علي] لِأَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ وَصَفَ فَلَا يَعْمَلُ بَعْدَ الْوَصْفِ . وَعِنْدِي أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ ، وَالظَرْفُ يَفَارِقُ الْمَفْعُولَ . وَلِيَلْحَقَ هَذَا بِالْمَسَائِلِ الْمَأْخُودَةِ عَلَيْهِ » اهـ طلب أن يلحق هذا الموضع الذي نبّه عليه في كشف المشكلات بكتابه الذي ذكر فيه المسائل المأخوذة على أبي علي وهو الاستدراك الذي بين يديك . فظاهر أن هذه المسألة ألحقت بالاستدراك في هذا الموضع منه عقب إملائه الكشف سنة ٥٢٠هـ .

قلتُ : هذا الذي منعه^(٥) هنا أجازَه في غير موضع ، وأحتجَّ بأنَّ الظرفَ يُكتفى فيه برائحةِ الفعل^(٦) .

* * *

= وهذا الذي عزاه الجامع إلى أبي علي جاء عكسه في الحجة في هذا الموضع من كلام أبي علي في آية سورة العنكبوت ، قال أبو علي : « وإذا جعلته [يعني بينكم] وصفاً للمصدر جاز أن يكون ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ في موضع حال ، والعامل فيه الظرف الذي هو صفة للنكرة فإن قلت : فهل يجوز أن يتعلق الظرف الذي قد جاز أن يكون حالاً بالمودة مع أنه قد وُصف بقوله بينكم = قبل : لا يمتنع ذلك لأنك إذا وصفته فمعنى الفعل قائم فيه ، والظرف يتعلق بمعنى الفعل ، وإنما الذي يمتنع أن يعمل فيه إذا وصف = المفعول به ، فأما الحال والظرف فلا يمتنع أن يتعلق كل واحد منهما به وإن كان قد وصف اهـ . وفي مطبوعة الحجة أخطاء أصلحتها من مخطوطة مكتبة مراد ملا (خم ٤/ ١١٧ - ١٢٠) .

فأنت ترى الجامع بنى استدراكه على أبي علي على ما توهمه من مذهبه ، وكلام أبي علي في الحجة كما رأيت خلاف ما عزاه إليه .
(٥) لم يمنعه هنا في الحجة كما علمت ، لكن منعه في بعض كلامه في غير هذا الموضع ، من ذلك كلامه في الحجة ٤/ ٣١٨ - ٣١٩ .
(٦) انظر إعمال الوهم ورائحة الفعل في الظرف في م ٣٨ ص ١٨٢ - ١٨٣ والتعليق في ح ٥١ ثمة ، وانظر كشف المشكلات .

وقال الجامع في شرح اللمع ٣٣٧ يلزم أبا علي في موضع ما نصّ عليه في غير موضع من كتبه : « كررت هذه المسألة - أعني إعمال المعنى في الظرف تقدم أو تأخر - في غير موضع من كتبك اهـ .

[١١٠] مسألة . جَوَزَ^(١) في قَوْلِهِ : ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾^(٢) [سورة المائدة

٤٥/٥] وَجُوهًا^(٣) في قِرَاءَةِ الْكِسَائِيِّ^(٤) ، منها : الرِّفْعُ بِالْحَمَلِ عَلَى الضَّمِيرِ
فِي الظَّرْفِ ، وَإِنْ لَمْ يُؤَكِّدْ^(٥) ، ←

(١) في الحجة ٣/ ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٢) انظر الكلام عليها في شرح اللمع ٥٨٨ - ٥٨٩ ، والجواهر ٦٠١ ، وكشف
المشكلات ٣٥٢ ، والمصادر المذكورة ثمة .

(٣) هي ثلاثة أوجه ، انظر الحجة ٣/ ٢٢٣ فما بعدها .

(٤) وحده ، وقرأ الباقر بالنصب ، انظر السبعة ٢٤٤ ، والحجة ، وكشف
المشكلات .

(٥) قال في الحجة ٣/ ٢٢٥ - ٢٢٦ : « عطف على المرفوع في الظرف
وإن لم يؤكد المعطوف عليه بالضمير المنفصل » اهـ فوافق أبو علي ههنا
الكوفيين في إجازتهم عطف الظاهر المرفوع على المضمير المرفوع بغير
توكيد ، وتابع الجامع في كتبه شرح اللمع والجواهر وكشف المشكلات
أبا علي ، بل ذهب في شرح اللمع إلى أن ذلك مستحسن جداً .

ومذهب البصريين أن عطف الظاهر المرفوع على المضمير المرفوع
لا يحسن إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة من الفصل وطول الكلام ، وأن ترك
التوكيد أو ما هو بمنزلة قبيح ضعيف جائز في الشعر ، نصّ على ذلك سيبويه
والمبرد والسيوافي وغيرهم . انظر الكتاب ١/ ١٢٥ ، ١٤٠ ، ٢٨٥ ،
٣٨٩ - ٣٩١ ، والمقتضب ٣/ ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢٧٩ ، ٤/ ١١٢ ، ١١٥ ،
والكامل ٤١٧ - ٤١٨ ، ٩٣٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٩٥ ، وشرح المفصل
٣/ ٧٦ - ٧٧ ، وشرح الكافية ١/ ٢/ ١٠٢٠ - ١٠٢١ ، وجمع الهوامع =

في فَصْلِ طَوِيلٍ^(٦) ، كما جاء ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾^(٧) [سورة الأنعام ١٤٨/٦] ؛ قال : « فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ « لا » في قَوْلِهِ ﴿ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ عِوَضٌ مِنْ التَّأْكِيدِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ طَالَ [بِهَا كَمَا طَالَ]^(٨) فِي [نَحْوِ]^(٩) : « حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ أَمْرًا^(١٠) » = قِيلَ : هَذَا إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ عِوَضًا إِذَا وَقَعَ

= ٢٦٦/٥ - ٢٦٨ ، والإنصاف ٣٨٠ - ٣٨٢ المسألة ٦٩ ، وكشف المشكلات ٣٥٢ . وعقد الجامع في الجواهر ٥٩٩ - ٦٠٣ الباب ٢٦ لـ « ما جاء في التنزيل من العطف على الضمير المرفوع وقد أكد بعض ذلك وبعضه لم يؤكد » .

ووافق أبو علي أصحابه البصريين في هذه المسألة في الحجة ١٨٠/٦ ، ٢٥٧ ، والإغفال ٨٤/٢ ، والشيرازيات ٢٦٨ ، والإيضاح ١٥١ .

(٦) سياق كلامه أن في الحجة فصلاً طويلاً في العطف على الضمير في الظرف ولم يؤكد ، وليس كذلك . فكلام أبي علي في هذا الوجه - وهو الوجه الثالث من الأوجه الثلاثة التي وجَّه بها قراءة الكسائي - نحو ١٥ سطرًا في المطبوعة ، نقل منها الجامع هنا خمسة أسطر ، وهذا كما ترى لا يقال فيه « فصل طويل » . فإن أراد بذلك كلام أبي علي في الأوجه الثلاثة كان لقوله « فصل طويل » وجهٌ غير بعيد عن القبول ، وعدة أسطر الوجهين الأول والثاني نحو ٤٢ سطرًا .

(٧) انظر الكلام عليها في الحجة ٢٥٧/٦ ، والكتاب ٣٩٠/١ ، والمقتضب ٢١٠/٣ ، والكامل ٤١٧ - ٤١٨ ، ٩٣٢ ، وشرح الكافية ١٠٢٠/٢ - ١٠٢٢ ، وشرح اللمع ٣٨٨ ، ٥٨٩ ، والجواهر ٦٠١ ، ٦١٥ ، وكشف المشكلات ٤٤٠ ، والتعليق والمصادر ثمة .

(٨) زيادة من الحجة .

(٩) زيادة من الحجة .

(١٠) انظر هذه العبارة في الكتاب ٢٣٥/١ ، وشرحه للسيرافي ١١٩/٦ ، =

قَبْلَ حَرْفِ الْعَطْفِ^(١١) ، فَأَمَّا إِذَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ لَمْ^(١٢) يَسُدَّ ذَلِكَ الْمَسَدَ^(١٣) .

= والمقتضب ١٤٨/٢ ، ٣٣٨ ، وشرح اللمع لابن برهان ٤٢ - ٤٣ ، وللجامع ٣٢١ ، وشرح المفصل ٩٢/٥ - ٩٣ ، وكشف المشكلات ٣٩ ، وغيره .
استشهدوا بها على أنه إذا وقع الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث أو نائبه = جاز تذكير الفعل وتأنيثه ، انظر المصادر السالفة ، والتعليق في كشف المشكلات ٣٩ ح ٧ .
(١١) بعده في الحجة : ليكون عوضاً من الضمير المنفصل الذي كان يقع قبل حرف العطف .

(١٢) هذه عبارة أبي علي « فأما إذا . . . لم يسد » بغير فاء في الجواب ، وصوابه « فلم يسد » لأنّ أمّا لا بد في جوابها من الفاء ، انظر المصادر التي ذكرناها في الكلام على « أمّا » في كشف المشكلات ١٣١٨ ح ٦ ، وزد عليها كتاب الشعر ٦٤ ، والارتشاف ١٨٩٤ ، وشرح الكافية ١٤٢٠/٢/٢ . على أنه قد نسب إلى أبي علي أن الجواب في مثل هذه العبارة لإذا لا أمّا وجواب أمّا محذوف ، وعليه يكون « لم يسد » جواب إذا ولا تدخله الفاء ههنا ، وهو قول مرغوب عنه .

(١٣) قال في الجواهر ٦٠١ عقب ما حكاه من كلام أبي علي : « وهذا من أبي علي استدراك على البصريين قاطبة لا سيّما وسيبويه قال في الآية الأولى : إنّ قوله ﴿ وَلَا أَبَاؤُنَا ﴾ بمنزلة قمت أنت وزيد ، فلا يرى العطف على المضمّر إلا بعد التأكيد » اهـ .

ثم ذهب في كشف المشكلات ٤٤٠ مذهب أبي علي ، وساق الردّ على سيبويه من كلامه ولم يصرح به ، وقال : « فأما إذا تقدمت الواو على « لا » لم يصح منهم هذا الكلام » اهـ وقوله لم يصحّ صوابه « فلم يصح » انظر الحاشية السابقة (١٢) .

قُلْتُ : يُعَرَّضُ بِهِ إِلَى سَيِّوِيهِ ، لِأَنَّ سَيِّوِيَهُ هُوَ الَّذِي قَالَ فِي قَوْلِهِ ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ إِنَّهُ صَارَ طُولُ الْكَلَامِ عَوَضًا عَنِ التَّأْكِيدِ ؛ وَهَذَا كَلَامُهُ ^(١٤) : قَالَ : « هَذَا بَابُ مَا يَحْسُنُ أَنْ يَشْرَكَ الْمُظْهَرُ الْمُضْمَرُ فِيمَا عَمِلَ فِيهِ ، وَمَا يَقْبَحُ أَنْ يَشْرَكَ الْمُظْهَرُ الْمُضْمَرُ فِيمَا عَمِلَ فِيهِ » إِلَى أَنْ قَالَ ^(١٥) : « وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَأَذْهَبَ ^(١٦) أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾ ^(١٧) [سورة المائدة
^[٢٤/٥] وَ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(١٨) [سورة البقرة ٣٥/٢ ، والأعراف ١٩/٧] وَذَلِكَ أَنَّكَ لَمَّا وَصَفْتَهُ حَسَنَ الْكَلَامِ حَيْثُ طَوَّلْتَهُ وَوَكَّدْتَهُ ^(١٩) ، كَمَا قَالَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ لَا يَقُولُ ذَاكَ ، فَإِنْ أَخْرَجْتَ « لَا » قَبْحَ الرَّفْعِ . فـ « أَنْتَ » وَأَخَوَاتُهَا

= وَأَبُو عَلِيٍّ كَمَا عَلِمْتَ وَافَقَ الْكُوفِيِّينَ فِي مَوْضِعٍ ، وَوَافَقَ الْبَصَرِيِّينَ فِي مَوَاضِعٍ . وَمَا قَالَهُ سَيِّوِيَهُ وَمَنْ وَافَقَهُ مِنَ الْفَصْلِ بـ « لَا » وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ الْعَاطِفِ صَحِيحٌ ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ جَنِيٍّ فِي التَّنْبِيهِ ، اللَّوْحُ ١/٦٩ ، وَعَنْهُ فِي الْخَزَانَةِ ٣٣٦/٢ ، وَالرُّضِّيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ١/٢/١٠٢٠ - ١٠٢٢ .

(١٤) الْكِتَابُ ١/٣٨٩ .

(١٥) الْكِتَابُ ١/٣٩٠ .

(١٦) فِي صَلِّ : أَذْهَبَ ، وَالتَّلَاوَةُ بِالْفَاءِ ، فَأُثْبِتَ لَفْظَ الْكِتَابِ .

(١٧) انْظُرْ شَرْحَ اللَّمَعِ ٥٩٠ ، وَالْجَوَاهِرَ ١٤٤ ، ٦١٥ ، وَالْكِتَابَ ١/١٢٥ ،

٣٩٠ ، وَالْكَامِلَ ٤١٧ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، وَالْحَلِيبَاتِ ٩٩ ، وَشَرْحَ الْمِفْصَلِ

٣/٧٤ ، ١٣٨ وَغَيْرَهَا .

(١٨) انْظُرْ شَرْحَ اللَّمَعِ ٥٩٠ ، وَالْجَوَاهِرَ ١٤٤ ، ٢٢٠ ، ٦٠١ ، وَالْكِتَابَ

١/١٢٥ ، ٣٩٠ ، وَالْمَقْتَضِبَ ٣/٢١٠ ، وَالْكَامِلَ ٤١٧ ، ٩٣٢ ، وَالْإِيضَاحَ

١٥١ ، وَالْحَلِيبَاتِ ٩٩ - ١٠٠ ، وَشَرْحَ الْمِفْصَلِ ٣/٧٦ ، ١١٠ ، وَغَيْرَهَا .

(١٩) فِي صَلِّ : وَوَكَّدَ بِهِ ، وَهُوَ تَحْرِيفُ صَوَابِهِ مِنَ الْكِتَابِ .

تَقْوَى الْمُضْمَر ، وَتَصِيرُ عَوْضًا مِنَ السُّكُونِ وَالتَّغْيِيرِ وَمِنْ تَرْكِ الْعَلَامَةِ فِي مِثْلِ ضَرْبٍ ؛ قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ ^(٢٠) [سورة الأنعام ١٤٨/٦] حَسَنَ لِمَكَانِ « لَا » .

وَقَوْلُهُ « تَصِيرُ عَوْضًا مِنَ السُّكُونِ وَالتَّغْيِيرِ » يَعْنِي فِي « ضَرْبُ » وَقُمْتُ . وَ« تَرْكِ الْعَلَامَةِ » يَعْنِي « أَذْهَبَ » وَ« قُمَ » ، الْعِوَضُ يَقُومُ مَقَامَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ حَتَّى يَحْسُنَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ .

وَأَبُو عَلِيٍّ كَثِيرًا مَا يُقْوَى كَلَامَ غَيْرِ سِبْيُوهِ ^(٢١) . أَلَا تَرَاهُ يُقْوَى [فِي] ^(٢٢) « لَهْنَكْ » ^(٢٣) لَرَجُلٍ ^(٢٤) صِدْقٍ « قَوْلَ أَبِي زَيْدٍ فِيهِ عَلَى قَوْلِ

(٢٠) انظر الحاشية (٧) .

(٢١) قوله « وأبو علي كثير ما يقوى كلام غير سيبويه » كذا قال ، والعهد في عليه ، وهو بصير بآثار أبي علي شديد العناية بها . وهذا موضع يطلب تحريره مما انتهى إلينا من آثاره : هل كثير من أقواله شائع فيه أبا الحسن أو الكوفيين أو صحح مذهبهم سواء أختاره أم لم يخره .
(٢٢) زيادة مني .

(٢٣) انظر في قولهم « لهنك » والشواهد التي استعمل فيها في شرح اللمع ٣٧٢ ، والجواهر ٩٤١ - ٩٤٣ ، والكتاب ٤٧٤ / ١ ، والحجة ٣٨٣ / ٤ - ٣٨٤ ، والعسكريات ٢٥٥ ، والإغفال ٤٤١ / ٢ ، والتعليقة ٢٦٣ / ٢ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (انظر ما نقله منه محققا الإغفال والتعليقة) ، والخصائص ٣١٦ / ١ ، وسر الصناعة ٣٧١ ، ٥٥٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٦٥ ، والإنصاف ١٧١ ، والخزانة ٣٣٣ / ٤ - ٣٣٧ ، واللسان (أ ل هـ ، ل هـ ن) .
(٢٤) في صل : رجل ، وأثبت لفظ الكتاب ، وكذا وقع « لرجل » في الموضع الآتي .

سيبويه^(٢٥) ، وَيَقُولُ : « أَصْلُهُ : لَاهِ إِنَّكَ لَرَجُلٌ صِدْقٌ »^(٢٦) ، فَيَرْتَكِبُ

(٢٥) العهدة في نسبة هذا القول إلى أبي زيد على أبي علي . فقد عزا هذا القول إليه في الحجة ٣٨١/٤ ، ونقض الهاذور (فيما نقله منه البغدادي في الخزانة ٣٣٣/٤) . ولم يسم أبو علي كتاب أبي زيد الذي نقل منه كلامه أو المصدر الذي نسب فيه هذا القول إليه .

وأخشى أن يكون أبو علي قد وهم فيما عزاه إلى أبي زيد ، فهو خلاف ما نصّ عليه في النوادر ٢٠١ في قول المّرّار الفقعسي :
وَأَمَّا لِهَنَّكَ مِنْ تَذَكُّرِ أَهْلِهَا لَعَلِّي شَفَا يَاسٍ وَإِنْ لَمْ تَيَّأَسْ
قال : « يريد : أما إنك » اهـ وهذا مذهب سيبويه ، وانظر ما يأتي .

والجامع هنا وفي شرح اللمع ٣٧٢ تابع أبا علي في نسبة هذا القول إلى أبي زيد .

(٢٦) هذا الذي عزاه أبو علي إلى أبي زيد أَنَّ أَصْلَ « لِهَنَّكَ » : لَاهِ إِنَّكَ لَرَجُلٌ صِدْقٌ - وكان الوجه أن يقول : لِلَّهِ إِنَّكَ - قولٌ حكاه المفضل بن سلمة من الكوفيين ولم يعزه ، انظر كلام السيرافي فيما نقله محقق التعليقة ٢٦٣/٢ ، والإغفال ٤٤١/٢ ، وانظر الإنصاف ١٧١ ؛ وهو قول الكسائي كما في اللسان (ل هـ ن) ، وقول أبي حاتم فيما كتبه على نوادر شيخه أبي زيد ٢٠٢ ، وردّه أبو الحسن الأخفش عليّ فيما كتبه على النوادر .

وعزا السيرافي إلى الفراء أَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَهُ « وَاللَّهُ إِنَّكَ » ، فوَقَعَتْ فِيهِ الْحَذُوفُ . وظاهر كلامه في معاني القرآن له ٤٦٤/١ أَنَّ « لِهَنَّكَ » حرف واحد أصله إِنَّ ، فزادوا في أوله اللام والهاء كما قالوا لكنّ ، فزادوا في أوله اللام والكاف ؟ . وعزي إليه - أعني الفراء - مثل قول سيبويه ، انظر اللسان والخزانة .

المَحذُوفَاتِ^(٢٧) ؟ بِخِلَافِ مَا قَالَ سَيَبُويه^(٢٨) مِنْ أَنَّ أَصْلَهُ « لِإِنَّكَ » فَأُبْدِلَ

(٢٧) على قول الكسائي وأبي حاتم - وهو ما عزاه أبو علي إلى أبي زيد - حذفت لامان من لله والألف وهمزة إنَّ ، كذا . ورأى السيرافي أن قول الفراء أصح في المعنى ، يعني أصحَّ مما حكاه المفضل بن سلمة . ولا وجه لقوله هذا ، فمعنى « لله » و« والله » واحد ، فكلاهما قسم ، فلا أصحّية بينهما .

(٢٨) مذهب سيبويه في قولهم « لَهْنَكُ لِرَجُلٍ صَدَقَ » أَنَّ أَصْلَهُ لِإِنَّكَ ، فَأُبْدِلَ الهاء مكان الهمزة ، وَأَنَّ اللام في « لَهْنَكُ » لام جواب قسم مقدر ، واللام في « لِرَجُلٍ صَدَقَ » لام الابتداء التي تقع في خبر إنَّ . وشايعه على ذلك أبو علي في العسكريات ٢٥٥ ، والتعليقة ٢٦٣/٢ . على أَنَّ أبا علي - وإن أجاز هذا القول في التذكرة القصيرية أيضاً (فيما نقله البغدادي في الخزانة ٣٣٧/٤ منها) - اختار فيها قول شيخه الزجاج أن اللام في « لَهْنَكُ » لام إنَّ (لام الابتداء) ، والثانية زائدة ، وشايعهما على قولهما في اللامين ابن جني في الخصائص ٣١٦/١ - ٣١٨ ، واقتصر أبو علي في الإغفال ٤٤١/٢ على هذا القول في اللام الأولى أنها لام إنَّ ، وترك ذكر الثانية ، وكذلك فعل ابن جني في سر الصناعة ٣٧١ ، ٥٥٢ ، والجامع في شرح اللمع ٣٧٢ .

ثم رجع أبو علي عن قوله هذين ، فاختر في الحجة ونقض الهاذور (فيما نقله البغدادي في الخزانة منه) قولاً عزاه إلى أبي زيد - وهو قول الكسائي وأبي حاتم وحكاه المفضل بن سلمة وعزي إلى الفراء - أَنَّ اللام والهاء في لَهْنَكُ حرفان من لفظ الجلالة المقسم به ، وأصله فيما عزي إلى الفراء « والله إنك » وأصله عند غيره لله إنك ، فوقعت فيه الحذوف وحذفت همزة إنَّ ، وأُيِّد أبو علي هذا القول واحتج له . وقال فيما نقله الجامع في الجواهر ٩٤١ - ٩٤٣ من كلامه ، ولم يسم الكتاب الذي نقله منه : « وهذا الذي ذهب إليه سيبويه في لَهْنَكُ لام القسم فيه بعض البُعد وقد كنا نقول =

من الهمزة الهاء ، وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ فِي « الْخِلَافِ » (٢٩) .

* * *

= دهرأ : إن البدل في الهمزة ههنا لما غيرت الصورة كان لذلك كالفصل بينهما
[يعني بين إنَّ واللام] فكذلك اللام المرادة في لهنك الذي
تقديره : لله إنك لا على ما قدره سيبويه من المعنى لإنك
إلخ كلامه . فقال ابن جني في الخصائص ٣١٨/١ : « وعلى أن أبا علي كان
قواه [يعني أن أصل لهنك لله إنك] بأخرة ، وفيه تعسف » اهـ وهو كما قال ،
وانظر شرح اللمع للجامع . والصحيح فيه مذهب سيبويه ، وليس فيه إلا إبدال
الهاء مكان الهمزة .

(٢٩) يعني كتابه « الخلاف بين النحاة » ، انظر ما سلف م ١٠٤ ص ٤٩٧ ح ٢٣ .

[١١١] مسألة . قال في قوله : ﴿ نُودِيَ يَمُوسَى * إِنْ أَنْتَ رَبُّكَ ﴾^(١)

(١) سياق الآية : ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَمُوسَى * إِنْ أَنْتَ رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى * وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى ﴾ [سورة طه ١١/٢٠ - ١٣] .

وفي كلام أبي علي في الحجة في قوله ﴿ إِنْ أَنْتَ رَبُّكَ ﴾ بكسر الهمزة من ﴿ إِنْ ﴾ وفتحها ، وقوله ﴿ وَأَنَا اخْتَرْتُكَ ﴾ وقراءة حمزة ﴿ وَأَنَا اخترناك ﴾ مسائل لم يقف الجامع ههنا إلا في واحدة منها :

المسألة الأولى : ما فاعل الفعل الذي لم يسم فاعله ﴿ نُودِيَ ﴾ « نائب فاعله » ؟ ذهب أبو علي إلى أنه ضمير موسى ، فاستدرك الجامع ههنا أن هذا في قراءة من كسر ﴿ إِنْ ﴾ ، ولم يبينه أبو علي في قراءة من فتح ﴿ أَنْي ﴾ فذهب الجامع ههنا إلى أنه المصدر المؤول من أَنْ وما بعدها .

المسألة الثانية - وهي متصلة بالأولى - مخالفة أبي علي سيبويه في قيام الجملة مقام الفاعل ، وقد نبه عليها الجامع في الجواهر وكشف المشكلات ، وفاته ذكرها في كتابه الاستدراك الذي بين يديك .

المسألة الثالثة : أن أبا علي سها في الحجة ، فلم يبين وجه قراءة حمزة ﴿ وَأَنَا اخترناك ﴾ وقراءة غيره ﴿ وَأَنَا اخْتَرْتُكَ ﴾ ، وقد نص الجامع في الجواهر ٦٨٣ أنه ذكر هذه المسألة في « الاستدراك » و« البيان في شواهد القرآن » ، وليست هذه المسألة في مخطوطتي الاستدراك اللتين وقفت عليهما ، وأخشى أن يكون وهم في ذلك ، أو أراد إلحاقها به ففاته ذلك ، وهو الراجح عندي ، والله أعلم .

والمسألة الأولى - وهي التي بين يديك - آتٍ التعليق على ما فيها . =

= والمسألة الثانية يأتي التعليق على في ح ٥ ههنا .

وأما المسألة الثالثة التي ذكر الجامع أنها في الاستدراك ، وهي ليست في أصلية المعتمدين في التحقيق = فهي قوله تعالى ﴿ وَأَنَا اخْتَرْنَاكَ ﴾ في قراءة حمزة . فوجه الفراء في معاني القرآن ١٧٦/٢ قراءة حمزة بأن قوله ﴿ وَأَنَا اخْتَرْنَاكَ ﴾ معطوف على ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ ، ووافقه الزجاج في معاني القرآن ٣٥٢/٣ ، ووافقه العكبري في التبيان ٨٨٦ ، وأبو حيان في البحر ٢٣١/٦ ، والسمين الحلبي في الدر المصون ١٦/٨ .

وعزا الجامع في الجواهر ١٢١ هذا القول إلى أبي علي ، وأخشى أن يكون وهماً منه ، فقد نصّ في كشف المشكلات ٨١٥ أن أبا علي لم يتكلم في توجيه هذه القراءة مع أن موضوع كتابه الحجة للاحتجاج للقراءات . وقد سهوا بأسرهم في توجيه قراءة حمزة كما قال في الجواهر ٥٩٥ لأن حمزة يقرأ ﴿ إِنِّي ﴾ بالكسر ، فلا يحمل (وأنا) عليه . وأجاز في توجيهها وجهين : الأول : أن تحمل على قوله ﴿ فَاسْتَمِعْ ﴾ أي فاستمع لما يوحى ولأننا اخترناك .

والثاني : أن تحمل على المعنى لأنه لما كان قال ﴿ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى ﴾ جاز أن يقول : وأنا اخترناك ، أي اخلع نعليك لأنك بالوادي ولأننا اخترناك . أجاز الوجهين في الجواهر ١٢١ ، واقتصر على الثاني فيه ٥٩٥ ، واقتصر على الأول فيه ٦٨٣ وفي كشف المشكلات ٨١٥ - ٨١٦ . وقد تقدمه إلى أول الوجهين النحاس في القطع والائتناف ٤٦٥ ، وأما الوجه الثاني فظاهر التكلف والبعد ، وانظر التعليق في كشف المشكلات ٨١٦ . وأما ما زعمه في الجواهر ١٢١ ، ٦٨٣ أن اللام في لما يوحى بمعنى إلى « لأنه لا يتعدى فعل واحد بحرفي جر متفقين . . » = فبمعزل عن الصواب

[سورة طه ١١/٢٠-١٢] كَلَامًا سَهَا فِيهِ ، وَقَدْ قَدَّمْتُهُ ^(٢) . وفيه سَهْوٌ آخِرٌ لَمْ يَتَقَدَّمَ ، وهو أَنَّهُ قَالَ ^(٣) : « لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ وَاحِدٌ مِنْ قَوْلِكَ ﴿ يَلْمُوسَى ﴾ وَلَا ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِأَنَّهَا جُمْلٌ ^(٤) ، وَالْجُمْلُ لَا تَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ^(٥) . فَإِنْ جَعَلْتَ الْأِسْمَ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ﴿ مُوسَى ﴾ لِأَنَّ ذِكْرَهُ

= لأن اللام الثانية معطوفة على الأولى ، فيعمل فيهما الفعل الواحد ، انظر التعليق على عمل الفعل الواحد في ظرفين متفقين وتعديه بحرفي جر متفقين إذا كان الثاني معطوفاً بالواو في كشف المشكلات ١٢٧١ .

(٢) في المسألة ٦٩ .

(٣) في الحجة ٢١٨/٥ .

(٤) كذا في الحجة ، والوجه : لأنهما جملتان ، وكذا وقع فيما حكاه الجامع في الجواهر ٥٩٥ من كلام أبي علي .

(٥) قال في الجواهر ١٢٠ - ١٢١ عقب حكايته كلام أبي علي : « هذا كلامه في الْحُجَّةِ . وقد جرى على أصلهم حيث خالفوا سيبويه في قوله : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَدْمَارًا وَالْآيَاتِ لَيْسَجُئْنَهُ ﴾ [سورة يوسف ٣٥/١٢] من أَنَّ الْفَاعِلَ هُوَ الْمَصْدَرُ دُونَ ﴿ لَيْسَجُئْنَهُ ﴾ بخلاف مذهبه - أعني سيبويه - حيث جعل ﴿ لَيْسَجُئْنَهُ ﴾ الْفَاعِلَ وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً . . . » اهـ ، ثم قال فيه ٥٩٥ : « قال [يعني أبا علي] : وَلَا يَكُونُ ﴿ يَلْمُوسَى ﴾ قَائِمًا مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَلَا ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ لِأَنَّهُمَا جُمْلَتَانِ ، وَالْجُمْلَةُ لَا تَكُونُ فَاعِلَةً . وهذا منه خلاف قول سيبويه حيث جَوَّزَ فِي ﴿ لَيْسَجُئْنَهُ ﴾ أَنَّهُ فَاعِلٌ ﴿ بَدَأَ ﴾ ، وَقَدْ بَيَّنَّتْهُ فِي التَّمَّةِ . . . » اهـ و« التَّمَّة » من درر الجامع التي لم تنته إلينا فيما نعلم .

وعلى أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ يَكَادُ يَنْتَهِي بِكَ إِلَى تَقَبُّلِ مَا عَزَاهُ الْجَامِعُ فِي الْجَوَاهِرِ ١٢١ ، ٥٩٥ إِلَيْهِ مِنْ مَذْهَبٍ - وَهُوَ مَا عَزَاهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ ٥٢٤ إِلَى الْكُوفِيِّينَ - أَنَّ ﴿ لَيْسَجُئْنَهُ ﴾ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ ، وَأَنَّ جُمْهُورَ الْبَصَرِيِّينَ =

= - ومنهم أبو علي - خالفوا سيبويه في هذه المسألة = فإني واقفٌ فيه ، ولا بد من تأمله ومعاودة النظر فيه كرتين . وذلك أَنَّ سيبويه ذكر في (باب الأفعال للقسم) أفعالاً « فيها معنى اليمين يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك والله . . . » [الكتاب ١/ ٤٥٤] ، وذكر فيما ذكر منها « عَلِمَ » في قول الشاعر : « علمت لتأتين منيتي » وقال : « فكأنه قال : والله لتأتين » اهـ [الكتاب ١/ ٤٥٦] . فالعلم لإفادته التحقيق أُجيب بما يجاب به القسم ، ولهذا ما أكد الفعل بالنون ؛ ثم قال سيبويه : « وقال عز وعلا : ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جُئْتُهُمْ ﴾ » لأنه موضع ابتداء . ألا ترى أنك لو قلت : بدا لهم أيهم أفضل = لحسنَ كحسنه في علمت ، كأنك قلت : ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا » اهـ .

فـ « بدا » بمنزلة « علم » في هذا الباب ، وقد قال أبو علي في الحجة ٣/ ٢٤٧ - ٢٤٨ : « بَدَأَ ضَرْبٌ مِّنَ الْعِلْمِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَبَيَّنَ لِأَمْرِ لَمْ يَكُنْ قَدْ تَبَيَّنَ ، فَلِذَلِكَ كَانَ قِسْماً كَمَا كَانَ عَلِمْتُ قِسْماً . . . » فهذا بمنزلة علموا ليسجنه » اهـ .

وجملة ﴿ لَيْسَ جُئْتُهُمْ ﴾ إذا جواب « بدا » ، وهو في موضع الفاعل له ، وكذلك جملة الاستفهام « أيهم أفضل » و« أهذا أفضل أم هذا » في موضع الفاعل لـ « بدا » و« ظهر » . هذا ما فهمه من كلام سيبويه أبو عثمان المازني فيما نقل عنه أبو علي في التذكرة [تهذيب ابن جني لها اللوح ٣٠/ ١] ، وخالف المازني سيبويه فرأى أن قوله ﴿ لَيْسَ جُئْتُهُمْ ﴾ « ليس هو فاعلاً لأن الجمل لا تكون فواعل . . . » ، وتابع المازني فيما فهمه من كلام سيبويه تلميذه أبو العباس المبرد فيما نقله عنه النحاس في إعراب القرآن ٢/ ٣٢٩ ، فقال في ردّه مذهب سيبويه : « هذا غلط ، لا يكون الفاعل جملة . . . »

اهـ .

=

وذهب من خالف سيويه إلى أن فاعل « بدا » مضمّر ، ثم اختلفوا في تقديره : ف قيل هو مصدر الفعل وتقديره : بدا بدءاً - وعزي هذا القول إلى سيويه نفسه في شرح اللمع لابن برهان ٣٩٦ ، واللسان (ب د و) - وقيل : بدا لهم أمرٌ أو رأي ، وقيل : بدا لهم أن يسجنوه ، وقيل : استغنى « بدا » عن فاعل ، فترك وهو مرادٌ . وجملة ﴿ لَيْسَ جُئْنُهُ ﴾ عندهم تفسير وتبيين للفاعل . ولا يخلو قول من هذه الأقوال من مَغْمَزٍ وَمَطْعَنٍ رُدَّ بها ، انظر بسط التعليق على ذلك ونسبة الأقوال إلى أصحابها في كشف المشكلات ٦٠٥ - ٦٠٧ . والصحيح قول سيويه ، والله أعلم .

واعلم أنهم اختلفوا في وقوع الجملة فاعلاً أو نائب فاعل : فأكثر النحويين منعوا ذلك ، وأوجبوا أن يكون الفاعل اسماً محضاً ، وتأولوا ما يوهم ظاهره الإسناد إلى الجملة . وذهب جماعة إلى إجازة ذلك إذا كان في الفعل القلبي المعلق عن العمل ، ونسب ذلك إلى سيويه ، وهو ظاهر قول الفراء ، وهو قول الرضي وغيره ، وهو القول المختار الجيد .

وذهب قوم منهم هشام الضرير صاحب الكسائي وثعلب إلى جواز ذلك مطلقاً ، وهو قول مرغوب عنه .

فإن كانت الجملة محكية جاز قيامها مقام الفاعل أو نائبه لأنه أريد لفظها وهو مفرد ، فهي في حكمه ، وهو قول الرضي وابن هشام وغيرهما . ويلزم الجميع إجازته لأنه لما كانت الجملة المحكية في حكم المفرد جاز أن تقع مبتدأ وخبراً ومجرورة بالإضافة وبالحرف ، فالقياس جواز وقوعها فاعلاً أو نائباً عن الفاعل . وذهب قوم - منهم الجامع - إلى أن الفاعل هو ضمير المصدر الذي دل عليه الفعل ، والجملة المحكية تفسير له ، وليس هذا بشيء ، فلا معنى لقولك تبين التبيين وظهر الظهور ونحو ذلك .

[قَدْ^(٦)] جَرَى = كَانَ مُسْتَقِيمًا .

قُلْتُ : نَعَمْ ، لَا يَقُومُ قَوْلُهُ ﴿يَلْمُوسَى﴾^(٧) مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَلَا قَوْلُهُ ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ فِيمَنْ كَسَرَ . فَأَمَّا مَنْ فَتَحَ - وَهُوَ^(٨) أَبُو عَمْرٍو وابنُ كَثِيرٍ^(٩) - فـ ﴿أَنِّي أَنَا﴾ [و^(١٠)] مَا بَعْدَهُ فِي تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ ، وَالْمَصْدَرُ مُفْرَدٌ ، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ : نُودِيَ بِكَوْنِهِ رَبَّهُ^(١١) ، ثُمَّ تُحْذَفُ الْبَاءُ ، فَيَقُومُ الْمَصْدَرُ مَقَامَهُ ، كَمَا تَقُولُ : سِيرَ بَزِيدٌ ، ثُمَّ تَحْذِفُ الْبَاءَ ، فَتَقُولُ : سِيرَ زَيْدٌ^(١٢) .

= انظر في ذلك شرح اللمع ٢٩٢ - ٢٩٣ ، والجواهر ١٢٠ - ١٢١ ، ٥٩٥ ، وكشف المشكلات ٦٠٦ - ٦٠٧ ، ٨١٤ ، ومعاني القرآن للقرآء ١٩٥/٢ ، ٣٣٣ ، والحجّة ١٩٩/١ - ٢٠٠ و٢١٩/٥ ، والإغفال ٩٩/١ - ١٠٠ ، والحلبات ٢٣٩ - ٢٤٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ٣٩٦ - ٣٩٧ ، وشرح الكافية ١٠٣٧/٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٦/٤ - ٢٧ و٤٣/٨ - ٤٤ ، والمغني ٥٢٤ - ٥٢٥ ، وهمع الهوامع ٢٧١/٢ - ٢٧٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٧٠١/٨ ، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات ٦٠٥ - ٦٠٧ والتعليق ثمة .

(٦) زيادة من الحجّة .

(٧) في صل : قوله موسى ، بلا يا النداء قبله ، والصواب إثباتها ، وهو ما في الحجّة .

(٨) أعاد الضمير مفرداً على مَنْ ، والوجه أن يقول : وهما .

(٩) وقرأ الباقون بالكسر ، انظر السبعة ٤١٧ ، والحجّة ٢١٨/٥ ، وكشف المشكلات ٨١٣ ، والمصادر المذكورة ثمة .

(١٠) زيادة مني .

(١١) كذا قدره ، والوجه : بكوني ربك ، على المتكلم والمخاطب لا على الغائبين .

(١٢) كذا قال متابعا ابن جني فيما نقله من كلامه في الجواهر ١٠٩ ، وكشف المشكلات ١٣٢ ، وهو غلط منه ، فلا يقال : سِيرَ زيدٌ ، ولا مَرَّ زيدٌ ، ولا جُلِسَ زيدٌ ، انظر شرح اللمع ٣٢٨ ، وشرح المفصل ٧/٧٣ ، والارتشاف ١٣٣٦ ، والهمع ١/٢٨٨ و ٢/٢٦٧ ، وحاشية الصبان ٦٧/٢ . ومذهب البصريين أن المجرور في نحو مَرَّ يزيد في موضع رفع ؛ لكنه لا يرفع في الكلام لأنه لا بد له من الحرف .

والجامع كما ترى اضطرب كلامه ، فوافق أبا علي مرة أن الفاعل ضمير موسى ، وذهب في كشف المشكلات إلى أنه ضمير المصدر النداء ، وذهب ههنا إلى أنه المصدر المؤول . ولعل الوجه أن يكون الفاعل ضمير موسى .

والظاهر أن المصدر المؤول منصوب بنزع الخافض ، وهو ظاهر قول الفراء في معاني القرآن ٢/٧٥ ، وصرح به النحاس في إعراب القرآن ٣/٣٣ ، وانظر الدر المصون ٨/١٦ ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ نُودِيَ أَنْ بُورِكَ ﴾ [سورة النمل ٨/٢٧] أي نودي موسى بأن بورك ، انظر الدر المصون ٨/٥٧٣ . وقد تعدى نادى إلى أن بعد حذف الجار في قوله : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا ﴾ [سورة الأعراف ٧/٤٤] ، انظر الدر المصون ٥/٣٢٥ ، وقوله : ﴿ فَتَادِيهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي ﴾ [سورة مريم ١٩/٢٤] ، انظر الدر المصون ٧/٥٨٣ ، وغيره .

وكأن الجامع أخذ هذا الوجه - وهو جعل المصدر المؤول مرفوعاً لقيامه مقام الفاعل - من الطبري ، فقد ذهب في تفسيره ١٦/٢٢ إلى أن المصدر المؤول « في موضع رفع بقوله نودي ، كأن معناه كان عندهم نودي هذا القول » اهـ .

وإذا حذف الجار قبل أَنْ وَأَنَّ فمذهب الخليل ومن وافقه أن المصدر المؤول ينتصب بعد حذف الجار ، ومذهب الكسائي ومن وافقه - وكان سيبويه =

= يميل إليه - أن المصدر المؤول باق على جرّه فهو في موضع جر بالحرف المقدر ، انظر بسط التعليق على المذهبين في هذه المسألة في كشف المشكلات ١٧٧ وذكر المصادر ثمة ، وقولهم « هل لك في كذا وكذا » ينصر القول ببقائه على جرّه ، وقد بسطنا الكلام في هذه العبارة في مقالتنا المنشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٦٢ ج ٢/٣٧٦ - ٣٨٣ ، نيسان ١٩٨٧ .

[١١٢] مسألة . قال^(١) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾^(٢) [سورة البقرة ٦/٢] في فصل طویل إلى أن بلغ إلى قوله^(٣) : « تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »^(٤) ، ألا ترى أن خيراً خبر

(١) في الحجة ١/ ٢٦٤ - ٢٧٤ .

(٢) انظر الكلام عليها في شرح اللمع ٢٩٦ ، والجواهر ١٧١ - ١٧٢ ، ٨٢٩ ، وكشف المشكلات ١٧ والمصادر المذكورة ثمة .

(٣) في الحجة ١/ ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٤) من أمثالهم ، يضرب لمن خبره خيرٌ من مرآه ، قال ابن السكيت في إصلاح المنطق ٢٨٧ : يضرب للرجل له صيتٌ وذکر ، فإذا رأيته اذريت مرآته اهـ . والمُعِيدِي : الرجل المنسوب إلى معدّ ، والنسبة إلى معدّ معدّي ، وتحقيره مُعِيدِيّ بتشديد الدال ، لكنهم قالوا في تصغير النسبة مُعِيدِيّ بتخفيف الدال لكثرة استعماله في كلامهم ، انظر الكتاب ٢/ ٢٢٩ ، وأمالی ابن الشجري ١٨١/٢ ، واللسان (م ع د) .

وهذا المثل من كلام النعمان بن المنذر ، قاله وقد دخل عليه شقة بن ضمرة النهسلّي - وكان خطيباً فارساً شاعراً شريفاً سيداً - فزرى عليه لما رأى من دمامته وقصره وقلته ، فقال له النعمان : من أنت ؟ فقال : شقة بن ضمرة . قال : تسمع بالمعدي لا أن تراه . فقال شقة : أبيت اللعن ، إن الرجال لا تكال بالقفران ، ولا توزن بالميزان ، وليست بمسوك يستقى بها ، إنما المرء بأصغريه قلبه ولسانه ، إن صال صال بجنان ، وإن قال قال ببيان . فقال النعمان : أنت ضمرة بن ضمرة ، يريد : أنت كأبيك ضمرة ، وكان ضمرة صديقاً له ، عن البيان والتبيين ١/ ١٧١ ، ٢٣٧ ، والشعر والشعراء ٦٣٧ .

عن تَسْمَعُ ، وكما أُخْبِرَ عنه كذلك^(٥) عُطِفَ عليه في قَوْلِهِمْ « تَسْمَعُ »

= ولخبر المثل رواية مطولة ساقها المفضل الضبي في أمثال العرب له ٥٥ ،
وعنه في مجمع الأمثال ٣٤٢/١ - ٣٤٤ ، وفي روايته أن الخبر جرى مع
المنذر بن ماء السماء .

وللمثل روايات :

الأولى : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، كما رواه أبو علي في هذا
الموضع من الحجة ، وهذه الرواية في كتاب الشعر ٤٠٣ ، ٤٩٧ ، ٥٢١ ،
والحلييات ٤٤ ، وشرح اللمع ٢٧٣ ، والجواهر ٦٣٠ ، والإبانة ٧٩ برقم
١٢٨٣ ، وسر الصناعة ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، والخصائص ٣٧٢/٢ ، ٤٣٦ ، وشرح
اللمع لابن برهان ٥٨٧ ، وأمالي ابن الشجري ١٨١/٢ ، والمغني ٣٦٤ ،
٥٥٩ ، ٧٧٢ ، ٨٣٩ .

والثانية : تسمع بالميعدي لا أن تراه ، وقد ذكرها أبو علي في هذا الموضع
من الحجة وسيأتي كلامه بعد قليل . وهذه الرواية في الحجة ٢٥١/٦ ،
والشيرازيات ١٨١ ، ٥٦٣ ، وكتاب الشعر ٤٠٣ ، ٥٢١ ، والكتاب ٢٢٩/٢ ،
وشرح الكافية ٢٥٠/١/١ ، والخزانة ١٥١/١ و ٤٩٩/٤ ، وإصلاح المنطق
٢٨٦ ، والبيان والتبيين ١٧١/١ ، ٢٣٧ ، والشعر والشعراء ٦٣٧ .

والثالثة : أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، وهذه الرواية في شرح
الفصيح للجبان ٢٨٧ .

والرابعة : لأن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه . وهذه الرواية في كتاب
الشعر ٤٠٣ ، وإسفار الفصيح ٨١٨ ، وشرح الفصيح للجبان ٢٨٧ ، والخزانة
٤٤٢/٢ و ٦١٤/٣ .

وبعضه « تسمع بالمعيدي » في كتاب الشعر ٤٦٠ ، والخزانة ٤٨/٤ .

(٥) في صل : لذلك ، وهو خطأ صوابه من الحجة .

بالمُعَيَّدِي لَا أَنْ تَرَاهُ»^(٦) ، وَالْفِعْلُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ الْأِسْمُ كَمَا لَا يُخْبَرُ عَنْهُ إِلَّا أَنْ الْمَعْنَى لَمَّا كَانَ عَلَى الْأِسْمِ اسْتُجِيزَ^(٧) فِيهِ الْإِخْبَارُ عَنْهُ وَالْعَطْفُ عَلَيْهِ ، وَجَاز دُخُولُ « لَا » عَلَى الْأِسْمِ مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ ، كَمَا جَاز فِي قَوْلِهِمْ : هَذَانِ لَا سَوَاءَ^(٨) ، لِأَنَّ الْخَبَرَ^(٩) لَمْ يَظْهَرْ فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَمِيعًا .

قُلْتُ : هَذَا الْكَلَامُ فَاسِدٌ . وَتَصْحِيحُهُ قَدْ ذَكَرَهُ فِي « التَّذَكُّرَةِ »^(١٠) ، فَأَثْبَتَهُ لَكَ^(١١) ، قَالَ : « إِنْ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُمْ : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ لَا ؟ قَدْ أَضْمَرَ فِيهِ الْمُبْتَدَأُ ، فَلَمْ يَظْهَرْ ، لِأَنَّ « لَا » قَدْ صَارَ عَوْضًا^(١٢) عَنْهُ ، كَمَا صَارَ عَوْضًا

(٦) انظر هذه الرواية ومصادرها في ح ٤ .

(٧) في صل : استخير ، وهو تصحيف .

(٨) انظر ما يأتي في كلام الجامع ، وقد نصَّ سيبويه أنه لا يقال : هذان لا سواء ، انظر ح ١٥ .

(٩) في صل : الخير ، وهو تصحيف .

(١٠) التذكرة درة عظيمة من درر الشيخ أبي علي لم تنته إلينا فيما نعلم ، وانتهى إلينا قطعة من تهذيب ابن جني لها ، انظر ما سلف م ٢٨ ص ١١٩ ح ٤ . ولم أصب ما نقله الجامع عن التذكرة في هذه القطعة التي انتهت إلينا من تهذيبها . لكن أصبت في اللوح ٢/٥٣ - ١/٥٤ كلاماً لأبي عثمان المازني ولأبي عمر الجرمي في قولهم « أزيد عندك أم لا ؟ وقولهم : لا سواء » . وما قاله أبو علي فيما نقله الجامع من التذكرة هو في جملة معني ما قال .

(١١) في صل : له ، والصواب ما أثبت .

(١٢) كذا قال أبو علي « أضمر فيه المبتدا ، فلم يظهر ، لأن « لا » قد صار عوضاً عنه » وهو سهو ، فإنَّ « لا » تدلُّ على الجملة من المبتدا والخبر لا على المبتدا وحده ، والتقدير : لا هو عندك ، وهو - أعني أبا علي - حكى في =

منه في قولهم : لا سَوَاءٌ ، والمَعْنَى : لا هُمَا سَوَاءٌ ولا هذان سَوَاءٌ ؛ فلم تُكْرَرْ « لا » ، ولم يُسْتَقْبَحْ ذلك كما أَسْتَقْبَحُوا : لا زَيْدٌ عِنْدَكَ ^(١٣) ، حَتَّى يُقَالَ : ولا عَمَرُو ؛ لِأَنَّهُ كما أَنَّهُ لو أُظْهِرَ الْمُبْتَدَأُ لم يَكُنْ تَكْرِيرٌ « لا » ^(١٤) = كذلك ^(١٥) لم يَلْزَمْ تَكْرِيرُهُ فيما هو بَدَلٌ منه « هذا كَلَامُهُ في » التَّذَكُّرَةِ . قُلْتُ ^(١٦) : وقولهم « لا سَوَاءٌ » ^(١٧) إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ عِنْدَ ادِّعَاءِ

= التذكرة (في تهذيب ابن جني) كلام أبي عثمان الذي ذهب فيه إلى أن التقدير : أم لا هو عندك ، وأن « لا » لم تكرر لأنها تدل على الجملة كما لم تكرر لا في قولهم « لا سواء » لأنها بدل أو عوض من المحذوف المبتدأ ، والتقدير : لا هما سواء ، ولو أظهر المبتدأ ههنا لوجب تكرير « لا » .

(١٣) ظاهر كلام المبرد في المقتضب ٣٥٩/٤ - ٣٦٠ أنه يجيز إلغاء « لا » وعدم تكريرها ، فيقال : لا رجل في الدار ، ولا زيد في الدار ، في غير ضرورة ، وعزي هذا المذهب إليه وإلى ابن كيسان في شرح الكافية ٨٢٣/٢/١ ، وانظر شرح المفصل ١١٢/٢ ، والخزانة ٢٢٤/١ و٨٨/٢ - ٨٩ .

(١٤) كذا قال مخالفاً سيبويه الذي نص على أن المبتدأ لا يظهر ههنا ، ومخالفاً المازني الذي نص على أنه لو أظهر المبتدأ لكرر « لا » ، انظر ج ١٢ . (١٥) في صل : لذلك ، وهو خطأ .

(١٦) كذا قال مدعيماً ما ليس له ، فما يأتي من قوله « وقولهم لا سواء . . . إلى قوله : لَأَنَّ « لا » عوض منه » سلخه بلفظه وحروفه من شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ج ٣/ اللوح ١/١٩٧ ، وتصرف في آخر عبارة نقلها منه . فقال الجامع بلسان السيرافي ما قاله ، وترك ذكره مسيئاً فيه ، وما كان ضرك أيها الشيخ الجليل لو سميته ، ولو فعلت إذأ لم تردد عندنا إلا عظم ثقة وسمو منزلة وارتفاع محل .

(١٧) قولهم « لا سواء » في الكتاب ٣٥٧/١ ، وشرحه للسيرافي ج ٣/ اللوح ١/١٩٧ ، والمسائل المنشورة ١٠٠ ، والكافي ٤٦٤ ، وشرح الكافية =

مُدْعٍ لاثْنَيْنِ^(١٨) جَرَى^(١٩) ذِكْرُهُمَا أَنَّ أَحَدَهُمَا مِثْلُ الْآخَرِ^(٢٠) ، فَيَقُولُ الْمُتَكَلِّمُ لِمَنْ أَدْعَى : لا سَوَاءٌ [أي هما لا سَوَاءٌ]^(٢١) أَوْ هَذَا لا سَوَاءٌ . فـ « هَذَا » مُبْتَدَأٌ ، و « سَوَاءٌ » خَبَرُهُ . وَدَخَلَتْ « لا » لِمَعْنَى الْجَحْدِ . وَأَسْتَجَازُوا حَذْفَ الْمُبْتَدَأِ لِأَنَّ « لا » عِوَضٌ مِنْهُ^(٢٢) .

وَتَصْصِحُّهُ^(٢٣) : كما جاز : لا سَوَاءٌ ، يُرِيدُونَ : هما لا سَوَاءٌ ، أَوْ هَذَا لا سَوَاءٌ ، فَأَضْمَرُوا الْمُبْتَدَأَ وَلا سَوَاءٌ خَبَرُهُ ، وَصَارَتْ « لا » عِوَضًا

= ١/٢/٨٢٣ - ٨٢٤ ، والارتشاف ١٠٨٧ ، والهمع ٤٠/٢ . وفي الارتشاف أن هذه العبارة وقعت في كلام للمختار بن أبي عبيد الثقفي .

قال سيوييه : « وذلك قولهم : لا سَوَاءٌ ، وإنما دخلت « لا » ههنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء ، ألا ترى أنك لا تقول : هَذَا لا سواء » اهـ .
(١٨) في صل : لئس (بغير إعجام) ، وهو تحريف صوابه من شرح السيرافي . ويمكن أن يكون صواب ما في صل : لشيئين .

(١٩) في صل : لجري ، وهو خطأ صوابه ما أثبت عن كتاب السيرافي .

(٢٠) بعده في شرح السيرافي : أي هما سواء .

(٢١) زيادة من شرح السيرافي .

(٢٢) عبارة السيرافي : « استجازوا حذف المبتدأ لأنهم جعلوا « لا » كافية من المبتدأ » وبعد ذا : « لكثرة الكلام عند ردّ بعضهم على بعض أو عند التساوي في الشيئين » اهـ .

(٢٣) أي تصحيح ما سلف نقله من كلام أبي علي في الحجة : « كما جاز في قولهم : هَذَا لا سواء ، لأن الخبر لم يظهر في الموضعين أيضاً » . وهذا استدراك صحيح .

عن المُبْتَدَأِ كما صارتْ عِوَضًا عن الخَبَرِ في قَوْلِهِ : تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّنِي لا أَنْ تَرَاهُ . فَاَلْمُبْتَدَأُ هو الْمُضْمَرُّ في لا سِوَاءٍ دُونَ الخَبَرِ على التَّقْدِيرِ الذي ذَكَرْنَا .

* * *

[١١٣] مسألة. قال في هذه الآية ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(١) [سورة البقرة ٦/٢] ^(٢) في كلام طویل^(٣) : « وكذلك لَوْ أَظْهَرْتَ الْمَصْدَرَيْنِ اللّٰذَيْنِ دَلَّ عَلَيْهِمَا لَفُظُ الْفِعْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿أَصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٤) [سورة الطور ١٦/٥٢] = لَقُلْتُ : سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ الْجَزَعُ وَالصَّبْرُ ، وَلَمْ تَقُلْهُ بِ « أَوْ » ، كما قال تعالى : ﴿سَوَاءٌ أَلْعَكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾^(٥) [سورة الحج ٢٥/٢٢] .

قُلْتُ : غَلِطَ فِي الاسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ^(٦) ، وَإِنَّمَا أَرَادَ ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾^(٧) [سورة إبراهيم ٢١/١٤] أَي سَوَاءٌ عَلَيْنَا الْجَزَعُ وَالصَّبْرُ .

(١) زيادة مني .

(٢) في الحجة ١/ ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٣) انظر الكلام عليها في المصادر المذكورة في م ١١٢ ح ٢ .

(٤) انظر الكلام عليها ومصادره في كشف المشكلات ١٢٨٤ .

(٥) انظر الكلام عليها ومصادره في كشف المشكلات ٩٠١ .

(٦) هو كما قال ، وهذا استدراك صحيح .

(٧) انظر أمالي ابن الشجري ١/ ٣٦١ ، ٤٠٦ و ٣/ ١٠٧ ، والمغني ٦١ .

[١١٤] مسألة . قال ^(١) في قوله : ﴿ فَأَنْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ﴾ ^(٢) [سورة الصافات ١٠٢/٣٧] : « ولو قرأ [قارىء] ^(٣) (ماذا تُرى ^(٤)) لم يَجُزْ ؛ لِأَنَّ « يَرَى » يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ^(٥) ، وَلَيْسَ هُنَا إِلَّا مَفْعُولٌ وَاحِدٌ ^(٦) .

(١) في الحجة ٥٨/٦ ، والمخطوطة خش ج ٤٤/٣/١ - ٢ وهو كما في المطبوعة .

(٢) انظر الكلام عليها في الجواهر ٤٢٧ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٨٠ ، والإبانة ١٣١ ، وكشف المشكلات ١١٢٦ والمصادر المذكورة ثمة .

(٣) زيادة من الحجة .

(٤) وهي قراءة شاذة عزيت إلى الضحاك والأعمش ، انظر المحتسب ٢/٢٢٢ ، والكشاف ٤/٥٦ ، والبحر ٥/٣٧٠ ، والدر المصون ٩/٣٢٣ ، وروح المعاني ٢٣/١٧١ .

(٥) لَأَنَّهُ مِنْ رَأَى « التي معناها الاعتقاد والرأي ، وهي تتعدى إلى مفعول واحد ، فإذا نقل بالهمزة تعدى إلى مفعولين ، كما جاء في قوله ﴿ يَمَّا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ [سورة النساء : ١٠٥/٤] . . . » اهـ عن الحجة .

(٦) قول أبي علي : « وليس هنا إلا مفعول واحد . . . » إلخ كلامه = سهو غريب منه ، ولم يتنبه عليه المستدرك الجامع ، وهو كلام فاسد ؛ فَإِنَّ « تُرَى » من رأى الرأي ، وهو قول ابن جني وغيره ، ولم يقدره ، فقدره الزمخشري : ماذا تريك نفسك ، وعنه في روح المعاني .

فالأصل : تريك نفسك الرأي ، ثم يصير بالاستفهام : ماذا تريك نفسك ، فـ « ماذا » عند من جعلها اسماً واحداً للمفعول الثاني ، والكاف للمفعول الأول ، ثم يبنى الفعل للمفعول (للمجهول) فيصير : ماذا تُرى ، فـ « ماذا » =

والمفعول الواحد إمّا أَنْ يَكُونَ « ماذا » بِمَجْمُوعِهِ ، وإمّا أَنْ يَكُونَ « الهاء » التي تُقَدَّرُهَا مَحذُوفَةٌ مِنَ الصَّلَةِ إِذَا قُدِّرَتْ « ذا » بِمَنْزِلَةِ « الذي » ^(٧) . فإذا قَدَّرْتَهَا مَحذُوفَةً كَانَتْ الْعَائِدَةُ إِلَى الْمَوْصُولِ . فإذا عاد إلى الْمَوْصُولِ أَقْتَضَى الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، فَيَكُونُ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ [٢/١١] سُبْحَانَهُ : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ ^(٨) [سورة القصص ٢٨/٦٢] أَلَا تَرَى أَنَّ التَّقْدِيرَ : أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَهُمْ ^(٩) إِيَّاهُمْ ، أي تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَائِيَ ، فَحُذِفَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِإِقْتِضَاءِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ الذي في تَقْدِيرِ الْإِثْبَاتِ في الصَّلَةِ إِيَّاهُ = فَهُوَ قَوْلٌ ^(١٠) .

= المفعول الثاني ، والمفعول الأول صار فاعل ما لم يسم فاعله (نائب الفاعل) . وعند من جعل « ذا » في « ماذا » اسماً موصولاً يكون التقدير : ما الذي تُراه ، والهاء المحذوفة العائدة على الموصول هي المفعول الثاني .

(٧) وهنا موضع السقط في كلام أبي علي ، انظر ما يأتي .

(٨) انظر الكلام عليها في الجواهر ٤١٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٤٩٦ ، وكشف المشكلات ١٠٢٧ ، والشيرازيات ٥٩٢ ، وكتاب الشعر ٣٩٨ ، والتعليقة ١٤٩/١ ، وشرح المفصل ٣٩/٢ ، والمغني ٧٧٤ ، والمصادر المذكورة في كشف المشكلات .

(٩) زيادة من الحجة .

(١٠) قوله « فهو قول » جواب قوله « فإن قلت » فيما سقط من الحجة ، واستدركه الجامع فيما يأتي من التذكرة .

وبعد قوله « فهو قول » في الحجة : « ويكون مثل هذه الآية [يعني قوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾] وكذلك إن قدرت ما وذا بمنزلة اسم واحد صار « ماذا » في موضع نصب بكونه مفعولاً لـ « ترى » ويكون =

قُلْتُ : هَكَذَا وَقَعَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ^(١١) ! وَسَقَطَ مِنَ الْكَلَامِ شَيْءٌ^(١٢) ، تَصْحِيحُهُ : « وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْهَاءُ الَّتِي تُقَدِّرُهَا مَحذُوفَةً مِنْ

= المفعول الثاني محذوفاً ، كأنه : ماذا ترى كائناً منك وأرى بمنزلة زعمت وظننت . . . وذلك أنه منقول من أريت زيداً عمراً خير الناس ، فإذا بنيت للمفعول أقمت المفعول الأول مقام الفاعل ، فيبقى المفعولان اللذان كانا مفعولين ظننت وخلت ونحوهما « اهـ .

وهذا سهو من أبي علي ، وهو كلام متكلف متعسف ؛ فقد جعل تُرى منقولاً من رأى بمعنى علم المتعدي إلى مفعولين فيصير بالهمزة متعدياً إلى ثلاثة مفعولين ، وليس عليه المعنى ، وقد نصَّ تلميذه ابن جني أنه لا يكون أرى ههنا بمنزلة علم ، قال في المحتسب : « ولا هي من معنى العلم أيضاً ، لأنه ليس يكلفه هنا أن يقطع له بصريح الحق وجلية اليقين ، وإنما يسأله عما يحضره إياه رأيه » اهـ ، وهو كما قال .

وإنما تكلف الفارس أبو علي هذا التقدير الذي ليس عليه المعنى لأنه سها وذهب عنه أنَّ « تُرى » من الرأي لا من الرؤية ولا من العلم .

والجامع لم ينبّه على ما في كلام أبي علي في توجيه هذه القراءة الشاذة من سهو وفساد مع أن موضوع كتابه هذا لذا .

(١١) كذا وقع في المطبوعة عن أصلها ، وكذا وقع في المخطوطة الجليلة خش ج ٢٤ / ٣ / ١ - ٢ المنسوخة عن نسخة أبي علي ، وقد سلف ذكر هذه المخطوطة في م ٣٨ ص ١٧٥ ح ١٧ .

(١٢) وقال بعدُ في كشف المشكلات ١١٢٧ - ١١٢٨ - ولم يذكر ثمة هذه القراءة الشاذة - : « ووقع في الحجة سهو ، وسقط من لفظ الكتلِب شيء ، فينبغي أن نوره في ذلك الكتيّب في المسائل المأخوذة عليه ، ولكني ينبغي لي أن أتفحص مرة أخرى عن ألفاظه ، فربما أقع على كلام له قد نطق فيه بالصواب ، =

الصَّلَاةِ إِذَا قُدِّرَتْ « ذَا » بِمَنْزِلَةِ « الَّذِي » فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ لَا تُقَدِّرُ الهَاءَ مَحْذُوفَةً مِنَ الصَّلَاةِ إِذَا قُدِّرَتْ « ذَا » بِمَنْزِلَةِ الَّذِي ، بَعْدَ ذَا : « [فَإِذَا^(١٣)] »

= فَاخْذْ بِهِ عَلَيْهِ ، لِيَكُونَ أَوْفَقَ وَأَحْسَنَ « اهـ .

وقوله « في ذلك الكتيب في المسائل المأخوذة عليه » يريد هذا الكتاب الذي بين يديك « الاستدراك » . والجامع كما ترى قد وقف على كلام أبي علي في التذكرة ، فألحق هذه المسألة في هذا الموضع من كتابه الاستدراك ، ولم يكن حين أملى كشف المشكلات سنة ٥٢٠ هـ وقف عليه ، ثم لما وقف عليه استدركه وهنا في الاستدراك ، وفاته أن يغير ما علّقه في كشف المشكلات أو يلصق إليه فيه حين إملأ كشف المشكلات بعد ذلك .

وكنت قد نبهت فيما علّفته على كشف المشكلات على أن قول أبي علي « فهذا قول » جواب لكلام شرطي غير مذكور « اهـ وقد صدّق كلام أبي علي في التذكرة ما قدرته ، وهو قوله فيها : « فإن قلت . . . » .

والجامع قد قال في كشف المشكلات « ووقع في الحجة سهو وسقط من لفظ الكتاب شيء . . . » إلخ فنّبّه هنا على موضع السقط ونقل من التذكرة ما يكمل ويصح به كلام أبي علي في الحجة ، لكنه لم ينبّه على « السهو » . وقد نبهناك على موضعين سها فيهما أبو علي ، إلا أن يريد الجامع بالسهو ما وقع فيها من سقط ، وهو الراجح عندي ، وعليه لم يتنبه الجامع على ما في كلام أبي علي من السهو غير السقط فثبّته عليه .

(١٣) زيادة من كلام أبي علي لا بدّ منها . وأكثر ألفاظ ما سقط قبل هذا الموضع مكرّر في العبارة التي قبلها : « التي تقدرها . . . بمنزلة الذي » ، وأكبر الظن أن أبا علي سها وهو ينقل إلى الحجة ما كان قد كتبه في التذكرة ، فانتقل نظره من قوله « بمنزلة الذي » في الموضع الأول من كلامه ثمة إلى اللفظ نفسه في الموضع الثاني .

قَدَّرَتْهَا مَحْذُوفَةً كَانَتْ الْعَائِدَ إِلَى الْمَوْصُولِ « ، إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ . وَهُوَ قَدْ صَرَّحَ بِهَذَا فِي « التَّذْكِرَةِ ^(١٤) » ، حَيْثُ نَقَلَ هَذِهِ الْآيَةَ وَتَكَلَّمَ فِيهَا عَلَى حُجَّتِهِ بِكَلِمِهِ فِي الْحُجَّةِ ^(١٥) .

وَقَدْ أَصْلَحْتُ لَكَ أَرْبَعَ مَسَائِلَ فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنْ « التَّذْكِرَةِ » :
هذه ،

وَالْأُخْرَى ^(١٦) قَوْلُهُ : ﴿ وَءَاخِرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴾ [سورة ص ٥٨/٣٨] ،
وَالثَّالِثَةُ ^(١٧) ﴿ أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ ﴾ [سورة الشورى ٥١/٤٢] ،
وَالرَّابِعَةُ ^(١٨) : هَذَانِ لَا سَوَاءٌ .

* * *

-
- (١٤) لم يقع فيما انتهى إلينا من تهذيب ابن جني لها .
(١٥) في صل : « على حجه بكلمه في الحجة » كذا وقع ، ولعله كما أثبت وضبطت . وقوله « حجته » يعني حجة هذا الحرف « تُرى » .
(١٦) في المسألة ٧٥ ص ٣١٩ .
(١٧) في المسائل ٣٨ و ٦٢ و ٧٨ ص ١٧٢ ، ٢٧٢ ، ٣٢٨ .
(١٨) في المسألة ١١٢ ص ٥٣٠ - ٥٣٣ .

[١١٥] مسألة . قال^(١) في قوله : ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ ﴾ [سورة النمل

١٨/٢٧] « قال أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى^(٢) : [قَرَأَ^(٣)] عُبَيْدٌ^(٤) عَنْ أَبِي عَمْرٍو ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ ﴾ سَاكِنَةُ النَّوْنِ ، وَهُوَ غَلَطٌ . قَالَ : وَرَوَى الْيَزِيدِيُّ^(٥) وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ ﴾ مُشَدَّدةَ النَّوْنِ ، وَكَذَلِكَ قَرَأَ الْباقُونَ ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ ﴾ . » .

هذا كَلَامٌ مُخْتَلٌ فَاسِدٌ فِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ جَمِيعًا^(٦) . وَالصَّحِيحُ

(١) في الحجة ٣٨٠/٥ .

(٢) ابن مجاهد ، صاحب السبعة . وأبو علي نقل كلام ابن مجاهد في السبعة ٤٧٨ - ٤٧٩ . وفي مطبوعة السبعة : « قرأ عبيد وهو غلط ، وقرأ الباقون ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ ﴾ مشددة النون ، وروى اليزيدي . . . » بتقديم ذكر قراءة الباقيين على ذكر رواية اليزيدي ، وعبارته التي حكاها أبو علي أجود وأحكم مما في مطبوعة كتابه .

(٣) زيادة من السبعة . وفي الحجة : قال .

(٤) عبيد بن عقيل ، أبو عمرو الهلالي البصري (ت ٢٠٧ هـ) ، روى القراءة عن أبي عمرو ، وروى القراءة عنه محمد بن يحيى القطعي ، انظر غاية النهاية ٤٩٦/١ برقم ٢٠٦٣ .

(٥) أبو محمد يحيى بن المبارك العدويّ اليزيديّ (ت ٢٠٢ هـ) ، جوّد القرآن على أبي عمرو ، انظر معرفة القراء الكبار ١/١٥١ برقم ٦٢ .

(٦) « الأصل » كتاب السبعة لابن مجاهد ، و« الفرع » كتاب الحجة لأبي علي .

ما ذكره أحمد^(٧) في كتاب « القراءة عن أبي عمرو^(٨) » ، قال : قرأ ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ ﴾ بفتح الياء وسكون الحاء وتشديد النون = علي^(٩) وعبيد^(١٠) في قول ابن سواده^(١١) = وقال لي أحمد بن علي^(١٢) عن القطعي^(١٣) عن أبي عمرو ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ ﴾ النون ساكنة خفيفة = وقال عبد الوارث^(١٤)

(٧) يعني ابن مجاهد أحمد بن موسى .

(٨) يعني كتاب ابن مجاهد « قراءة أبي عمرو » ، ومنه نقل في الإدغام الكبير للداني ١٤١ - ١٤٢ ، وشرح الدرر ٨١١ عن كتب الداني ، وفيه « قراءة أبي عمرو الكبير » .

(٩) علي بن نصر الجهضمي البصري أبو الحسن (ت ١٨٩ هـ) روى القراءة عن أبي عمرو ، انظر غاية النهاية ١/٥٨٢ برقم ٢٣٦٤ .

(١٠) عبيد بن عقيل المتقدم ذكره ، انظر ح ٤ . وفي صل : عبدة ، وهو خطأ .

(١١) عبد الله بن أحمد بن سواده ، أبو طالب البغدادي (ت ؟) ، روى القراءة عن إبراهيم بن سعيد الزهراني عن عبيد بن عقيل ، روى القراءة عنه ابن مجاهد ، انظر غاية النهاية ١/٤٠٦ برقم ١٧٢٨ .

(١٢) الخراز أبو جعفر (ت ٢٨٦ هـ) ، قرأ على هبيرة صاحب حفص ، وروى الحروف عن القطعي ، وأخذ القراءة عنه ابن مجاهد ، انظر غاية النهاية ١/٨٧ برقم ٣٩٢ .

(١٣) محمد بن يحيى بن مهران ، أبو عبد الله القطعي البصري (ت ؟) ، أخذ القراءة عن أيوب بن المتوكل ، وروى الحروف عن أبي زيد وعبيد بن عقيل وغيرهما ، روى القراءة عنه أحمد بن علي الخراز ، انظر غاية النهاية ٢/٢٧٨ برقم ٣٥٣٢ .

(١٤) ابن سعيد بن ذكوان ، أبو عبدة التنوري العنبري مولاهم البصري (ت ١٨٠ ، أو) ، عرض القراءة على أبي عمرو ، انظر غاية النهاية ١/٤٧٨ برقم ١٩٨٩ .

مَنْصُوبَةٌ إِلَيَّ مُشَدَّدَةٌ التَّوْنِ = وَخَارِجَةٌ^(١٥) عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِثْلُهُ = [و^(١٦)]
 الْمَازِنِيُّ^(١٧) عَنِ الْأَصْمَعِيِّ^(١٨) عَنْ أَبِي عَمْرٍو ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ ، وَقَالَ^(١٩) :
 يُقَالُ : حَطَمْنَا النَّاسَ ، وَلَا يُقَالُ : حَطَّمْنَا ، ثَقِيلَةٌ ، إِنَّمَا تُحَطَّمُ الْقَوَارِيرُ
 وَمَا سَمِعْتُ صَوْتَهُ ، وَيُقَالُ لِمَا لَهُ لَحْمٌ وَدَمٌ حَطَمَهُ = وَقَالَ الْيَزِيدِيُّ خَفِيفَةً
 الطَّاءِ = وَقَالَ خَلْفٌ^(٢٠) ، وَأَبْنُ سَعْدَانَ^(٢١) ، عَنْ ←

(١٥) خارجة بن مصعب ، أبو الحجاج الضَّبْعِيُّ السَّرَخْسِيُّ (ت ١٦٨ هـ) ، أخذ
 القراءة عن نافع وأبي عمرو ، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه ، انظر غاية
 النهاية ١/٢٦٨ برقم ١٢١١ .

(١٦) زيادة مني .

(١٧) أبو عثمان بكر بن محمد المازني من أعيان أئمة العربية (ت ٢٤٩ هـ ، أو) ،
 روى قراءة أبي عمرو عن الجرمي عن سيبويه ويونس عنه ، انظر غاية النهاية
 ١/١٧٩ برقم ٨٣٢ ، وهو يروي عن الأصمعي عن أبي عمرو أيضاً بنص ابن
 مجاهد هنا .

(١٨) عبد الملك بن قُريب ، أبو سعيد ، الإمام اللغوي الراوية (ت ٢١٦ هـ) ،
 روى القراءة عن أبي عمرو ، انظر غاية النهاية ١/٤٧٠ برقم ١٩٦٥ .

(١٩) لم أجد هذا التفريق . ففي اللسان : الحَطْمُ : الكسر في أي وجه كان ، وقيل
 هو كسر الشيء اليابس كالعظم ونحوه ، حَطَمَهُ يحطمه حطماً : كسره ،
 وحَطَّمَهُ فأنحطم وتحطَّم .

(٢٠) خلف بن هشام أبو محمد البزار (ت ٢٢٩ هـ) ، روى الحروف عن
 عبد الوهاب بن عطاء وعبيد بن عقيل ، انظر غاية النهاية ١/٢٧٢ - ٢٧٣ برقم
 ١٢٣٥ .

(٢١) محمد بن سعدان ، أبو جعفر الضرير الكوفي (ت ٢٣١ هـ) ، أخذ القراءة
 عرضاً عن اليزيدي ، انظر غاية النهاية ٢/١٤٣ برقم ٣٠١٩ . وهو يروي عن =

عَبْدُ الْوَهَّابِ^(٢٢) عَنْ أَبِي عَمْرٍو ﴿يَخْطِمَنَّكُمْ﴾ خَفِيفَةُ الطَّاءِ مُشَدَّدَةُ النُّونِ = وَقَالَ غَيْرُهُمَا^(٢٣) عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ : سَاكِنَةُ النُّونِ = وَقَالَ وَهَيْبٌ^(٢٤) وَيُونُسُ^(٢٥) عَنْ هَارُونَ^(٢٦) عَنْ أَبِي عَمْرٍو ﴿لَا يَخْطِمَنَّكُمْ﴾ مُشَدَّدَةُ النُّونِ خَفِيفَةُ الطَّاءِ^(٢٧) .

وَتَخْفِيفُ الطَّاءِ وَتَشْدِيدُ النُّونِ هُوَ الْمَعْرُوفُ عَنْهُ . وَهِيَ رِوَايَةُ سَقِيطُ^(٢٨) ، وَهِيَ قِرَاءَةُ النَّاسِ فِي كُلِّ مِصْرٍ . وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَرَأَ بِتَسْكِينِ النُّونِ إِلَّا ابْنَ أَبِي إِسْحَقَ^(٢٩) ، وَبِهَا قَرَأَ ←

= عبد الوهاب أيضاً بنص ابن مجاهد هنا .

(٢٢) عبد الوهاب بن عطاء بن مسلم أبو نصر الخفاف العجلي البصري ثم البغدادي (ت ٢٠٤ ، أو) ، روى القراءة عن أبي عمرو ، وروى الحروف عنه خلف بن هشام البزار ، انظر غاية النهاية ١/٤٧٩ برقم ١٩٩٦ .

(٢٣) في صل : غيره ، ولعل الصواب ما أثبت ، أي غير خلف وابن سعدان عن عبد الوهاب .

(٢٤) وهيب بن عمرو بن عبيد الله النيميري أبو القاسم (ت ؟) ، روى القراءة عن هارون بن موسى عن أبي عمرو ، انظر غاية النهاية ٢/٣٦٢ برقم ٣٨١٥ .

(٢٥) يونس بن حبيب ، أبو عبد الرحمن الضبي مولا هم البصري (ت ١٨٢ ، أو) ، روى القراءة عن أبي عمرو ، انظر غاية النهاية ٢/٤٠٦ . وهو يروي عن هارون عن أبي عمرو أيضاً بنص ابن مجاهد هنا .

(٢٦) هارون بن موسى أبو عبد الله الأعور العتكي البصري (ت قبل ٢٠٠ هـ) ، روى القراءة عن أبي عمرو ، انظر غاية النهاية ٢/٣٤٨ برقم ٣٧٦٣ .

(٢٧) هذا - أظن - آخر كلام ابن مجاهد في كتابه «قراءة أبي عمرو» .

(٢٨) كذا .

(٢٩) لم أجدها عنه ، وعزيت هذه القراءة بتخفيف النون إلى طلحة والأعمش =

يَعْقُوبُ^(٣٠) . ولم يَأْتِ عنه^(٣١) من جِهَةٍ تَصِحُّ أَنَّهُ خَفِيفُ النُّونِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ عَادَتِهِ أَيْضًا . قَالَ^(٣٢) الْقُطَيْبِيُّ عَنْ عُبَيْدٍ ، وَعَارِضَهُ أَبْنُ سَوَادَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ^(٣٣) ، وَقَالَ^(٣٤) السُّوسِيُّ^(٣٥) عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ ، وَعَارِضَهُ خَلَفٌ وَأَبْنُ سَعْدَانَ فَخَالِفَا ، وَقَدْ ذَكَرَ عَبَّاسٌ^(٣٦) عَنْهُ مَا يُزِيلُ الرَّيْبَ عَنْ قَلْبِكَ مِنْ قِرَاءَتِهِ^(٣٧) وَتَفْسِيرِهِ .

* * *

= ويعقوب ، انظر شواذ القراءات لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرمانى ٣٥٨ - ٣٥٩ .

(٣٠) في رواية رويس عنه ، وغيره عنه بتشديدها ، انظر المستنير ٣٥٦ ، والنشر ٣٣٧/٢ و ٢٤٦/٢ ، والإتحاف ٣٢٤/٢ و ٤٩٩/١ .

(٣١) أي عن أبي عمرو .

(٣٢) « لا يحطمنكم » خفيف النون ، أو ساكن النون .

(٣٣) الزهراني (ت ؟) روى حروف أبان بن يزيد البصري عن عبيد بن عقيل سماعاً ،

وروى عنه عبد الله بن أحمد بن سواد الحروف سماعاً ، انظر غاية النهاية ١٥/١

برقم ٥٨ .

(٣٤) في صل : وقال ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٣٥) صالح بن زياد الرستبي السوسي ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد

اليزيدي (ت ٢٦١ هـ) ، انظر غاية النهاية ٣٣٢/١ برقم ١٤٤٦ .

(٣٦) العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد ، أبو الفضل الواقفي الأنصاري

(ت ١٨٦ هـ) من أكابر أصحاب أبي عمرو في القراءة ، انظر غاية النهاية

٣٥٣/١ برقم ١٥١٤ .

(٣٧) في صل : الونب عن قلبك من قرائه ، وهو خطأ .

[١١٦] مسألة . قال ^(١) في قوله في سورة يس ﴿وَأَيُّ لَهْمٍ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾ [سورة يس ٣٦/٤١] : « الذَّرِيَّةُ تَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ . فَمِمَّا جَاءَ فِيهِ يُرَادُ بِهِ الْوَاحِدُ قَوْلُهُ ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ عَالٍ يَعْقُوبُ » [سورة مريم ١٩/٥٦ - ٦٧] ^(٢) .

قُلْتُ : هذا سهوٌ . والصَّحِيحُ ما قاله ^(٣) في سورة الأعراف في قوله

(١) في الحجة ٤٦/٦ .

(٢) في مطبوعة الحجة : « الذرية تكون جمعاً وتكون واحداً ، فالواحد قوله : ﴿ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً ﴾ فهذا بمنزلة ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ * يَرِثُنِي * » اهـ .

وكلامه كما ترى صحيح لا موضع سهو فيه . وما ساقه الجامع على أنه لفظ أبي علي في كلامه في سورة يس من الحجة أكثره لفظه نفسه في سورة الأعراف منها إلا ذكر آية سورة مريم الذي وقع في كلامه في سورة يس لمناسبة ثمة ، ولم يقع في كلامه في سورة الأعراف لأنه لا موضع له فيه .

ولا أدري أَسَهَا الجامع فعزا إلى الحجة في سورة يس أَلْفَاظُ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْأَعْرَافِ وَأَسْقَطَ آيَةَ الْأَعْرَافِ مِنْ كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ ثَمَّةً ، فَبَقِيَتْ آيَةُ سُورَةِ مَرْيَمَ فِيهِ ، فَيَكُونُ أَبُو عَلِيٍّ بِذَلِكَ قَدْ سَهَا ، وَمَا هُوَ بِسَاءٍ = أَمْ عَوَّلَ الْجَامِعُ عَلَى نَسْخَةٍ مِنَ الْحِجَةِ فِيهَا سَقَطَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَلَمْ يَرَاجِعْ غَيْرَهَا مِنْ مَخْطُوطَاتِ الْحِجَةِ الَّتِي وَقَفَ عَلَيْهَا عَلَى الْمَعْهُودِ مِنْهُ .

فهذا استدراك غير صحيح .

(٣) في الحجة ١٠٥/٤ .

﴿ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ ﴾ [سورة الأعراف ١٧٢/٧] : « الذَّرِيَّةُ تَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ .
فَمِمَّا جَاءَ^(٤) فِيهِ ذُرِّيَّةٌ يُرَادُ بِهَا^(٥) الْوَاحِدُ قَوْلُهُ : ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ
رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾^(٦) فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ
يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى ﴾^(٧) [سورة آل عمران ٣٨/٣ - ٣٩] .
فَاعْلَمْ أَنَّا أَخَذْنَا بِهِ عَلَيْهِ^(٨) ، وَهَكَذَا^(٩) رُكِّبَ هَذَا الْكُتَيْبُ .

* * *

-
- (٤) في مطبوعة الحجة : الذرية تكون جمعاً وتكون واحداً ، فمما جاء إلخ .
(٥) في مطبوعة الحجة : به .
(٦) قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ ليس في صل ولا الحجة .
(٧) بعده في الحجة : فهذا مثل قوله ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ يَرْثُنِي .
(٨) مثل هذا قوله في شرح اللمع ٤٩٧ : « فبك نأخذ عليك » ، وفي كشف
المشكلات ١١٢٧ : « فأخذ به عليه » .
(٩) أي ومثل هذا التركيب القائم على أخذنا على أبي علي بكلامه هو نفسه في كتبه
وُضِعَتْ مسائل هذا الكتيب الذي بين يديك .
وفي صل : « وبهكذا » ولا أعرفه فيما قرأت . فإن صحَّ عن الجامع - وأنا
في ريب منه عنه - كانت الكاف في « هكذا » اسماً لدخول الباء عليها ، وكان
تقدير الكلام : وبمثل هذا الأخذ أخذنا على أبي علي به رُكِّبَ هذا الكتيب .

[١١٧] مسألة . قال ^(١) في قوله تعالى : ﴿لَأَقْسِمُ﴾ ^(٢) [سورة القيامة

١/٧٥] في قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ^(٣) هكذا : « [اللام ^(٤)] يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الَّتِي تَصْحَبُهَا
إِحْدَى الثُّنَيْنِ فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ ، وَقَدْ حَكَى ذَلِكَ سَيَبَوِيهِ وَأَجَازَهُ ^(٥) . وكما لم

(١) في الحجة ٦/ ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٢) انظر الكلام عليها في كشف المشكلات ١٤٠٢ والمصادر المذكورة ثمة .
وانظر مجمع البيان ١٠/ ٢١٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢/ ٥٢٦ ، وفيهما ما قاله
أبو علي في الحجة .

(٣) وهو ابن كثير في رواية قبل كما في السبعة ٦٦١ ، ورويت عن البري عنه أيضاً
كما في جامع البيان ٧٦٣ ، والنشر ٢/ ٣٩٣ ، ٢٨٢ ، وروي عنه ﴿لَا أَقِيمُ﴾
وهي قراءة الباقيين . وانظر ما يأتي .

(٤) زيادة من كلام أبي علي في الحجة .

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٤٥٦ : « وقد يستقيم في الكلام : إِنَّ زَيْدًا لِيُضْرَبُ
وليذهب ، ولم يقع ضربٌ ، والأكثر على ألسنتهم كما خبرتك في اليمين ،
فمن ثمَّ أُلْزِمُوا النون في اليمين لثلاثا يلتبس بما هو واقع » اهـ وحكى أبو علي
كلام سيبويه هذا في الإغفال ١/ ١٣٤ ، والتعليق ٢/ ٢١٥ وفسره فيها .

وقال الجامع في كشف المشكلات ١٤٠٢ : « هو لام القسم ، والتقدير
لأقسمن ، ولكنه جاء أيضاً بلا نون . كذا ذكره في الحجة ، ورجع عنه في
التذكرة وزعم أن اللام زيادة لأن القسم لا يدخل على القسم . وقد أشبعت
القول فيه في الاستدراك » اهـ يعني هذا الموضع من كتابه الذي بين يديك ،
وقد نقل الجامع فيما يأتي من كلامه كلام أبي علي في التذكرة .

وما قاله أبو علي أن اللام للقسم تقدمه إليه الفراء ، وردّه أبو الفتح في
المحتسب ، وسيأتي نقل كلامه .

تَلَحَّقِ الثُّونَ مَعَ الْفِعْلِ الْآتِي ^(٦) = كَذَلِكَ لَمْ تَلَحَقِ اللَّامُ فِي نَحْوِ قَوْلِ
الشَّاعِرِ ^(٧) :

وَقَتِيلٍ مُرَّةً أَثَارَنَ فَإِنَّهُ فَرَعٌ وَإِنَّ أَخَاهُمْ لَمْ يُثَارِ ^(٨)

- (٦) في مطبوعة الحجة : « مع الفعل في الآي » عن المخطوطة ط (= خم ٤/٤١٦) وهذا خطأ . وهو على الصواب في المخطوطة م (= خك ٧/٣١٣) ، وفي مجمع البيان وأمالي ابن السجري عن الحجة فيهما . لكن زيد في مجمع البيان بعده « في لأقسم » . وانظر ما يأتي في آخر كلام أبي علي هنا . ولم ينبه ناشرو الحجة على اختلاف النسختين هنا .
- (٧) كذا أنشده أبو عليّ مغيّراً الرواية ، ولم يتنبه عليه الجامع المستدرك ، وصحة إنشاده : لم يُقَصِّدِ .

وهو من كلمة دالية مفضلية أصمعية لعامر بن الطفيل ، ديوانه ص ٥٦ ، والمفضليات ق ٦/١٠٧ ص ٣٦٤ ، وشرح الأنباري عليها ٧١٣-٧١٥ ، والأصمعيات ق ٦/٧٨ ص ٢١٦ .

وهو بهذه الرواية المغيرة في التذكرة (تهذيب ابن جني ٣٠/٢) ، وكتاب الشعر ٥٣ ، ومجمع البيان ١٠/٢١٢ ، وأمالي ابن السجري ٢/١٤١ ، ٥٢٦ ، والمغني ٨٤٥ ، ونبه البغدادي على صحة روايته في الخزانة ٤٧٢/١ ، وشرح أبيات المغني ٨/٣ - ٥ .

- (٨) صحة روايته كما ذكرنا : لم يُقَصِّدِ . وقبله قوله :

ولأثَارَنَ بِمَالِكٍ وبِمَالِكٍ وأخي المروارة الذي لم يُسَنِّدِ

قال الغندجاني فيما نقله عنه صاحب الخزانة : « قالها [يعني كلمته] يوم الرِّقَم يوم هزمتهم بنو مُرَّة ، ففرَّ عامر ، واختنق أخوه الحكم بن =

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ لَحِقَتْ فِعْلَ الْحَالِ . فَإِذَا كَانَ الْمِثَالُ لِلْحَالِ لَمْ تَتَّبِعْهَا^(٩) النَّونُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ النَّونَ الَّتِي تَلْحَقُ^(١٠) الْفِعْلَ فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ إِنَّمَا

= الطفيل . . . » اهـ . وأخي المروارة : يعني قتيل يوم المروارة - وهو يوم الرقم نفسه - يعني أخاه الحكم الذي خنق نفسه لثلاث أسره بنو ذبيان ، انظر شرح الأنباري في خبر يوم الرقم فيه ٣٠ - ٣٤ .

« وقتيل مرة » : يعني أخاه قيس بن الطفيل الذي قتله بنو مرة يوم الرّقم كما في شرح الأنباري ٣٠ في خبر يوم الرقم ، ثم حكى في تفسير البيت عن الحرمازي - أظن - أَنَّ قتيل مرة أخوه حنظلة بن الطفيل . « أَثَارُنَ » : يقال ثَارَتْ الْقَتِيلُ وَبِالْقَتِيلِ : إِذَا قَتَلْتَ قَاتِلَهُ . « فَرَعٌ » : رأس عال في الشرف ، « أَخَاهُمْ » يعني أخا بني مرة أعدائه يعني كبيرهم . « لَمْ يُقْصَدَ » : لَمْ يُقْتَلْ مِنْ أَقْصَدِهِ : قَتَلَهُ ، عَنْ شَرْحِ الْأَنْبَارِيِّ ، وَالْخَزَانَةِ وَشَرْحِ آيَاتِ الْمَغْنِيِّ . وَيُرْوَى « فِرْعُ » : أَي هَدَرٌ بَاطِلٌ لَمْ يَطْلُبْ بَدْمَهُ .

وقوله « وقتيل » بالجر ، رواية الضبي ، معطوف على قوله : ولأثَارُنَ بمالك إلخ ، ورواه الحرمازي بالنصب - وهو ضبط تهذيب التذكرة وأصلي كتاب الشعر - بالعطف على محل « بمالك » ، ورواه الأثرم بالرفع على الابتداء .

(٩) في مطبوعة الحجة « لم تسبقه » وهو خطأ من الناشرين .

وهو كما في المتن في مجمع البيان عن الحجة ، وكذا هو في خم ٤/٤١٦ . وفي أمالي ابن الشجري عن الحجة : لم تتبعه ، وكذا هو في المخطوطة خك ٣١٣/٧ .

(١٠) في مطبوعة الحجة عن المخطوطة ط (= خم ٤/٤١٦) : النون لم تلحق ، وهو خطأ . وهو على الصواب في المخطوطة م (= خك ٣١٣/٧) وفي مجمع البيان وأمالي ابن الشجري عنها . ولم يذكر ناشر الحجة اختلاف النسختين ههنا .

هي للفصل بين فعل الحال والفعل الآتي .

وقال في « التذكرة »^(١١) « ما يُناقضُ هذا الكلام ، فقال : « حَكَى الكِسَائِيُّ^(١٢) : لأَحْلِفُ بالله ، يُريدُونَ : أَحْلِفُ بالله ، فأَدْخَلَ اللامَ . وزَعَمَ الكِسَائِيُّ ، عن سُلَيْمَانَ^(١٣) ، عن الْحَسَنِ^(١٤) أَنَّهُ قَرَأَ ﴿ لَا تُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ﴾ فاللامُ على هذا زائدةٌ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَسَمَ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْقَسَمِ ؟ فإذا كان كذلكَ لم يَكُنْ مِثْلَ لَفْعَلَنَّ . ومثْلُ ذَلِكَ في زيادةِ اللامِ ما أنشده [ابن^(١٥)] الأَعْرَابِيُّ^(١٦) :

(١١) لم أصب ما نقله عن التذكرة في القطعة التي انتهت إلينا من تهذيب ابن جني لها .

(١٢) لم أصبه عنه ، وقد حكاها الفراء في معاني القرآن له ٢٠٧/٣ .

(١٣) سليمان بن مهران الأعمش ، أبو محمد الأسدي الكوفي الكاهلي مولاهم (ت ١٤٨ هـ) . والكسائي يروي عن زائدة بن قدامة عن الأعمش ، انظر ترجمة الأعمش في غاية النهاية ١/٣١٥ برقم ١٣٨٩ ، و ترجمة الكسائي فيه ١/٥٣٥ برقم ٢٢١٢ ، و ترجمة زائدة فيه ١/٢٨٨ برقم ١٢٧٩ .

(١٤) البصري . وعزيت هذه القراءة إليه في معاني القرآن للفراء ٢٠٧/٣ ، وزاد النحاس في إعراب القرآن ٥/٧٧ نسبتها إلى الأعرج ، وعزيت إليه وإلى ابن أبي إسحق وإلى أبي عمرو وعيسى بن عمر في المحتسب ٢/٣٤١ ، وانظر ح ٢ .

(١٥) زيادة مني .

(١٦) في نوادره ، ولم تنته إلينا فيما نعلم . والبيت هو ثاني بيتين للفرزدق في ديوانه ٥١٥/٢ . وأنشد الجامع في الجواهر ٢٠٧ قول الشاعر الآتي « لكُميدُ » ثم قال : « وبيت آخر في ديوان ابن الأعرابي » اهـ ولم يذكره ! يريد بيت الفرزدق هذا .

قَدْ كَانَ فِي لَوْ أَنَّ دَهْرًا رَدَّنِي لِبَنِيَّ حَتَّى يَكْبُرُوا لَمَتَاعًا^(١٧)
 اللام زائدة ، كما كانت زائدة في ما أنشده ، قال^(١٨) :
 مَرُّوا عِجَالًا وَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ أَمْسَى لَمَجْهُودًا^(١٩)
 وحكى غير أبي^(٢٠) علي^(٢١) : « أَرَاكَ لَشَاتِمِي ، وَإِنِّي رَأَيْتُهُ

(١٧) كان في صل : وبنى حبي يلرو لمتاعا ، كذا وقع ، وصوابه ما أثبت . وقوله
 « لمتاعا » كذا قال الفرزدق ، ولا أعلم لنصبه وجهاً ، ووجه الكلام متاع
 بالرفع اسم كان واللام فيه زائدة ، والمتاع : المنفعة .

(١٨) لم ينسب البيت إلى قائل أحد عرفته . قال البغدادي في الخزانة ٣٣٠/٤ :
 « هذا البيت شائع في كتب النحو ، ذكره أبو علي في غالب كتبه ، وابن جني
 كذلك ، وكلهم يرويه عن ثعلب ، وثعلب أنشده غير معزو إلى قائل » اهـ .
 والبيت في مجالس ثعلب ١٢٩ ، وكتاب الشعر ٧٤ ، والعصديات ٧٠ ،
 والحجة ٣٨٤/٤ ، والخصائص ٣١٧/١ و ٢٨٥/٢ ، وسر الصناعة ٣٧٩ ،
 وشرح اللمع لابن برهان ٨٨ ، وشرح المفصل ٦٤/٨ ، ٨٧ ، ورصف المباني
 ٣١٢ ، والمقاصد النحوية ٣١٠/٢ ، والهمع ١٧٨/٢ .

(١٩) كذا أنشده ، والرواية في المصادر : « الذي سألوا » . عِجَالًا - ووقع في بعض
 المصادر عِجَالِي - جمع عِجْلَان : أي سِراعاً ، وهذه - أعني سِراعاً - روايته في
 كتاب الشعر . مجهوداً : جهده المرض : إذا بلغ منه المشقة .

(٢٠) في صل : أبو ، وهو خطأ .

(٢١) كنى بـ « غير أبي علي » عن تلميذه أبي الفتح بن جني . قال في سر الصناعة
 ٣٧٩ : « وروينا عن قطرب بإسناده أَنَّ بعضهم قال : فإذا أَنَّى لَبِه . قال :
 وسمعنا بعض العرب يقول : أَرَاكَ لَشَاتِمِي ، وَإِنِّي رَأَيْتُهُ لَسَمَحًا » اهـ وفي
 الهمع ١٧٨/٢ عن قطرب « أَرَاكَ لَشَاتِمِي » .

لَسَمَحًا» (٢٢) ، وقال كُثِيرٌ (٢٣) :

وما زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ بِلَادٍ (٢٤)
ومثله (٢٥)

(٢٢) في صل : « أزال بساعي وإني رأيته لسنحا » كذا وهي محرفة كلها .
(٢٣) وقع البيت باختلاف في رواية بعض ألفاظه في كلمتين لكثير دالية « بكل مراد »
ديوانه ق ٩٢ / ٤ ص ٤٤٣ ولامية « بكل سبيل » ، ديوانه ق ٤٧ / ٤ ص ١١٥ .
ورواية الديوان في اللامية :

وما زلت من ليلي لدن طر شاري إلى اليوم كالمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلٍ
والجامع نقل البيت من سر الصناعة ، وقد اختلفت أصوله في روايته ،
فوقع فيها : بكل بلاد ، بكل مراد ، بكل مَذاذ ، بكل سبيل .

وقد نبّه البغدادي على اختلاف الرواية فيه في الخزانة ٣٣٠ / ٤ ، وشرح أبيات
المغني ٣٥٨ / ٤ - ٣٦١ ، وانظر المقاصد النحوية ٢٤٩ / ٢ ، والهمع ١٧٨ / ٢ .
(٢٤) طر شاري : نبت . كالهائم : كالبعير الهائم الذي أصابه الهيام - وهو داء
يصيب الإبل من ماء تشربه مستنقعا - فيطرد عن الإبل خشية أن يصيبها
ما أصابه . المقصى : المبعد . مراد كما في رواية : مكان يذهب فيه
ويجاء ، ومَذاذ : مطرد لكنها تحريف عن مراد أظن ، انظر الخزانة وشرح
أبيات المغني ومنها ذكرت ما اخترته في تفسير ألفاظ البيت ، ومن القاموس .
(٢٥) عجز بيت لا يعرف صدره ولا قائله . وهو في معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٥ ،
وسر الصناعة ٣٨٠ ، والجواهر ٢٠٧ ، ٧٧١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٨٧ ،
والإنصاف ١٧١ ، ١٧٣ ، ورصف المباني ٣١٠ ، ٣٤٩ ، والمقاصد النحوية
٢ / ٢٤٧ ، والخزانة ٤ / ٣٤٣ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ٣٥٦ - ٣٥٨ ،
وغيرها .

=

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدٌ^(٢٦)

قال أبو الفتح^(٢٧) : حَكَى أَبُو حَاتِمٍ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ : أَقْسَمَ بِالْأُولَى وَلَمْ يُقْسِمُ بِالثَّانِيَةِ^(٢٨) . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : وَكَذَلِكَ زَعَمَ خَارِجَةُ^(٢٩) عَنْ [أَبْنِ^(٣٠)] أَبِي إِسْحَقَ : يُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَلَا يُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَامَةِ . وَرَوَاهَا^(٣١) أَبُو حَاتِمٍ أَيْضًا عَنْ أَبِي عَمْرٍو [وَعِيسَى^(٣٢)] مِثْلَ ذَلِكَ . وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ هَذِهِ اللَّامُ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ ، أَيْ لِأَنَّا أَقْسَمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَحُذِفَ الْمُبْتَدَأُ لِلْعِلْمِ بِهِ^(٣٣) .

- = وصنع له بعضهم صدرًا ، وهو : يلومونني في حب ليلي عواذلي
كما وقع في هامش بعض أصول شرح ابن عقيل على الألفية ، انظر ص ١٦٣
منه وتعليق المحقق .
- (٢٦) ويروى : لعميد . الكميد : الحزين ، والعميد : الذي هذه العشق ، عن الخزانة وشرح أبيات المغني .
- (٢٧) في المحتسب ٣٤١/٢ .
- (٢٨) يريد أن قوله تعالى : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ﴾ * وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَامَةِ ﴿ [سورة القيامة ١/٧٥-٢] قرأه الحسن ﴿ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ باللام موجبا ﴿ وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَامَةِ ﴾ بـ « لا » النافية ، وانظر الحاشية (١٣) .
- (٢٩) خارجة بن مصعب الضبعي ، سلف ذكره في م ١١٥ وترجمته في ح ١٥ منها .
- (٣٠) زيادة من المحتسب .
- (٣١) في صل : وراها ، وهو خطأ ، صوابه من المحتسب .
- (٣٢) زيادة من المحتسب .
- (٣٣) بعده في المحتسب : « على عِزَّةِ حال الحذف والتوكيد » أي على قلته وندرته فلا يكاد يوجد . وفي المطبوع : غرة ، وفُسرَت على تصحيفها !

فهذا هو الذي يَنْبَغِي أَنْ تُحْمَلَ عليه هذه الْقِرَاءَةُ . وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
أَرَادَ التَّنَوُّنَ لِلتَّوَكِيدِ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ تَخْتَصُّ بِالْمُسْتَقْبَلِ لِأَنَّ الْغَرَضَ إِنَّمَا هُوَ الْآنَ
يُقَسِّمُ^(٣٤) لَا أَنَّهُ [سَيُقَسِّمُ^(٣٥)] فِيمَا بَعْدُ . وَلِذَلِكَ^(٣٦) حَمَلُوهُ عَلَى زِيَادَةِ
« لَا » ، وَقَالُوا : مَعْنَاهُ : أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ، أَيُّ أَنَا مُقَسِّمُ الْآنَ . وَلِأَنَّ
[حَذَفَ التَّنَوُّنَ هُنَا ضَعِيفٌ خَبِيثٌ]^(٣٧) .

قُلْتُ : هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ نَسِي فِيهِ مَا قَالَهُ هُوَ وَصَاحِبُهُ^(٣٨) مُعْتَرِضَيْنِ^(٣٩)
عَلَى أَبِي إِسْحَقَ^(٤٠) ، حَيْثُ عَرَضَ هُوَ^(٤١) عَلَى عَالِمِهِ^(٤٢) مَا رَأَاهُ فِي
قَوْلِهِ^(٤٣) عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٤٤) [سورة طه ٦٣/٢٠] مِنْ أَنَّ
التَّقْدِيرَ : [نَعَمْ]^(٤٥) ، ←

(٣٤) في صل : هو لان يقسم ، وهو خطأ . وفي المحتسب . هو الآن مقسم .

(٣٥) زيادة من المحتسب .

(٣٦) في صل : وكذلك ، وهو خطأ .

(٣٧) زيادة من المحتسب .

(٣٨) هو أي ابن جني ، وصاحبه أي أبو علي شيخه .

(٣٩) في صل : معرضين ، والصواب ما أثبت .

(٤٠) الزجاج في معاني القرآن له ٣/٣٦٣ .

(٤١) في صل : هم ، وهو خطأ . وهو يعني أبا إسحاق .

(٤٢) يعني المبرد شيخ الزجاج ، انظر ما يأتي .

(٤٣) في صل : من قوله ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٤٤) في قراءة من شدد إن ، وهو غير ابن كثير وحفص عن عاصم ، انظر الكلام
عليها في كشف المشكلات ٨٣٢ والمصادر المذكورة ثمة .

(٤٥) زيادة مما حكاها أبو علي في الإغفال ٤٠٨/٢ من كلام أبي إسحاق ، =

[هذان] ^(٤٦) لَهُمَا سَاحِرَانِ ، فَرَضِيَ الْعَالِمُ بِهِ ^(٤٧) ، وَقَالَ هُمَا ^(٤٨) :
 هذا ^(٤٩) بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ ضِدُّ التَّأْكِيدِ ، فَكَيْفَ يَكُونُ ﴿لَأُقْسِمُ﴾ لَأَنَا
 أُقْسِمُ ؟ = وَزَيْفَ ^(٥٠) حَمَلَ قَوْلِهِ :
 أَيَوْمَ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمَ قَدِرَ ^(٥١)

- = ومما حكاه ابن جني في سر الصناعة ٣٨٠ عن أبي علي عن أبي إسحق .
 (٤٦) زيادة من معاني القرآن للزجاج ، وهي في الإغفال وسر الصناعة .
 (٤٧) في معاني القرآن للزجاج ٣/٣٦٣ : « والذي عندي - والله أعلم ، وكنت
 عرضته على عالمنا محمد بن يزيد ، وعلى إسماعيل بن إسحق بن حماد بن
 زيد القاضي ، فقبلاه ، وذكروا أنه أجود ما سمعاه في هذا = وهو أَنَّ [إِنَّ]
 وقعت موقع نَعَمْ ، وَأَنَّ اللام وقعت موقعها ، وَأَنَّ المعنى [نعم] هذان لهما
 ساحران » اهـ وكان في المطبوعة : على عالمينا ، والصواب من الإغفال ،
 ومنه زدت ما بين حاصرتين .
 (٤٨) أبو علي وابن جني . قال أبو علي في الإغفال : « وإذا كانت [يعني اللام]
 للتوكيد قبح أن يذكر التأكيد ويحذف نفس المؤكد أو شيء من المؤكد » اهـ
 وقال ابن جني في سر الصناعة وقد حكى فيه مقالة أبي إسحق عن شيخه أبي
 علي : « ألا ترى أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب ، والحذف من
 مواضع الاكتفاء والاختصار » اهـ .
 (٤٩) ما ذكره هو معنى كلاميهما .
 (٥٠) في صل : وزيفوا ، والصواب ما أثبت ، والمعنى به ابن جني ، وقد زَيْفَ
 ذلك في سر الصناعة ٧٥ - ٧٦ ، والخصائص ٩٧/٣ ، ٢٢٤ ، والمحتسب
 ٣٦٦/٢ .
 (٥١) قبله :

= من أَيِّ يَوْمَيِ مِنَ الْمَوْتِ أَفَرَّ

على حَذْفِ النُّونِ^(٥٢) ؛ لِأَنَّ التَّأَكِيدَ ضِدُّ الحَذْفِ^(٥٣) .

= البيتان بهذه الرواية من الرجز ، وهما بها في الجواهر ٨٣٢ ، وكشف المشكلات ٨٨٨ ، والنوادر ١٦٤ ، وسر الصناعة ٧٥ ، والخصائص ٩٧/٣ ، ٢٢٤ ، والمحتسب ٣٦٦/٢ ، وغيرها . وعزي إلى الإمام علي كرم الله وجهه ، ونص البغدادي في شرح أبيات المغني ١٣٤/٥ على أنهما من أبيات في ديوانه .

وعزا صاحب العقد الفريد ١٠٥/١ و ٢٧٤/٥ ، ٢٨٧ إلى الإمام علي بيتين من الرمل ، أولهما :

أَيَّ يَوْمِيٍّ مِنْ الْمَوْتِ أَفَرُّ يَوْمَ لَا يَقْدِرُ أَمْ يَوْمَ قَدَرُ
وهذا البيت أول سبعة أبيات على الرمل للحارث بن المنذر الجرمي أنشدها ابن الأعرابي في نوادره ، انظر شرح أبيات المغني ١٣٤/٥ ، والمقاصد النحوية ٤٤٧/٤ - ٤٤٨ . وعليه يكون الإمام علي قد تمثل به باختلاف في رواية بعض ألفاظه يجعله بيتين من الرجز ، انظر بسط تخريجه والتعليق عليه في كشف المشكلات ٨٨٧ ح ٣ .

(٥٢) قال أبو الفتح في سر الصناعة ٧٥ : « ذهبوا فيه إلى أَنَّهُ أراد النون الخفيفة ثم حذفها ضرورة فَبَقِيَ الراء مفتوحة كأن أراد يُقَدَّرُنْ . وأنكر بعض أصحابنا هذا وقال : هذه النون لا تحذف إلا لسكون ما بعدها ، ولا سكون ههنا بعدها » اهـ .

(٥٣) قال ابن جني في الخصائص ٩٧/٣ : « إِذْ كَانَ التَّوَكِيدُ مِنْ أَمَاكِنِ الْإِسْهَابِ وَالْإِطْنَابِ ، وَالْحَذْفُ مِنْ مِظَانِ الْإِخْتِصَارِ وَالْإِيجَازِ » اهـ ، وانظر المحتسب . وقال في سر الصناعة ٣٨١ : « فهما [التوكيد والحذف] كما ذكرت لك ضدان لا يجوز أن يشتمل عليهما عقد كلام » اهـ .

وذهب ابن جني في توجيه قوله « لم يقدر أم » مذهباً لم يتقدمه إليه أحد ، وتابعه من تابعه .

فثَبَّتَ مِنْ هَذَا كُلُّهُ زِيَادَةُ اللَّامِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الْكِتَابِ^(٥٤) الَّذِي لَخَّصَهُ
عُثْمَانُ^(٥٥) وَأَقَامَ مَعَهُ أَرْبَعِينَ سَنَةً^(٥٦) .

* * *

(٥٤) يعني تذكرة أبي علي ، وقد سلف نقل الجامع كلام أبي علي فيها .
(٥٥) ابن جني أبو الفتح . وانتهى إلينا قطعة من « مختار التذكرة وتهذيبها » له ،
وليس فيها هذا الكلام الذي نقله الجامع من التذكرة .
(٥٦) يشير إلى قول ابن جني : « أقمت معه أربعين سنة . . . » إلخ كلامه ، انظر
كشف المشكلات ٦٩٥ ، ٩٩٧ ، وشرح اللمع ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، وانظر معجم
الأدباء ١٥٨٩ .

والجامع يذكر ذلك للغض والغمز من أبي الفتح ، وأين هو منه ؟ !

[١١٨] مسألة . قال ^(١) في قوله ﴿ اَللّٰهُ اَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهٖ ﴾ ^(٢)

[سورة الأنعام ١٢٤/٦] : « فالقَوْلُ في العَامِلِ في ﴿ حَيْثُ ﴾ اَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ اَنْ يَكُوْنَ ﴿ اَعْلَمُ ﴾ هذه المَذْكُورَة ، أَوْ غَيْرَهَا . وَإِنْ عَمِلَ ﴿ اَعْلَمُ ﴾ فيه فلا يَخْلُو مِنْ اَنْ يَكُوْنَ ظَرْفًا ، أَوْ غَيْرَ ظَرْفٍ .

فلا يَجُوزُ اَنْ يَكُوْنَ العَامِلُ فيه ﴿ اَعْلَمُ ﴾ على حَسَبِ مَا عَمِلَ « أَحْوَجُ » في « سَاعَة » في قوله ^(٣) :

فإِنَّا وَجَدْنَا اَلْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رِيْطٍ يَمَانٍ مُسَهَّمٍ ^(٤)
لِاَنَّ الْمَعْنَى يَصِيرُ : اَعْلَمُ في هذا الْمَوْضِعِ أَوْ هذا الْوَقْتِ ؛
وَلَا يُوصَفُ اللهُ تَعَالَى بِاَنَّهُ اَعْلَمُ في مَوَاضِعَ أَوْ ^(٥) أَوْقَاتٍ ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ

(١) في الحجة ١/ ٢٥ - ٢٧ .

(٢) هذه قراءة غير ابن كثير وحفص عن عاصم ، فقرأ ﴿ رِسَالَتُهُ ﴾ ، انظر السبعة ٢٤٦ ، وكشف المشكلات ٤٢٨ ، والمصادر المذكورة ثمة .

(٣) وهو أوس بن حجر ، ديوانه ق ٤٨/ ٢٦ ص ١٢١ ، وهو في التكملة ٩٧ ، والعضديات ١٥ ، والحلييات ١٧٩ ، ١٨١ ، والشيرازيات ٢٣ ، والتذكرة (تهذيب ابن جني ١٣٠/ ٢ و ١٣١/ ٢) ، والخزانة ٣/ ٤٩٤ - ٤٩٦ ، وكشف المشكلات ١٠٣٤ والمصادر المذكورة ثمة . وسيأتي منسوباً إليه ص ٥٦٤ .

(٤) في صل : « اليمان المسهم » وهو خطأ غلب على ظني أنه من الناسخ ، وسيأتي على الصواب .

ريط : ثوب رقيق . مسهم : مخطط .

(٥) في صل : وأوقات ، والوجه ما أثبت من الحجة .

أَعْلَمُ فِي مَكَانٍ كَذَا مِنْهُ فِي مَكَانٍ كَذَا ، أَوْ زَمَانٍ كَذَا . فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ ﴿أَعْلَمُ﴾ هَذِهِ . وَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِيَّاهُ كَانَ فِعْلًا يَدُلُّ عَلَيْهِ ﴿أَعْلَمُ﴾ .

وَإِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ ﴿حَيْثُ﴾ ظَرْفًا لِمَا ذَكَرْنَا^(٦) = كَانَ أَسْمًا ، وَكَانَ أَنْتِصَابُهُ أَنْتِصَابَ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى الْإِتْسَاعِ ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي « كَمْ » وَنَحْوِهِ^(٧) . وَيُقَوِّي ذَلِكَ دُخُولُ الْجَارِ^(٨) عَلَيْهَا ؛ وَقَدْ حَكَى بَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ^(٩) فِيهَا الْإِعْرَابَ . وَكَانَ الْأَصْلُ : اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَوَاضِعِ رِسَالَاتِهِ ، ثُمَّ حُذِفَ الْحَرْفُ ، كَمَا قَالَ : ﴿أَعْلَمُ يَمَنْ ضَلَّ﴾^(١٠) [سورة النحل ١٦/١٢٥ ، وَالنَّجْم ٣٠/٥٣] ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ : ﴿أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ﴾^(١١) [سورة الأنعام ٦/١١٧] فـ ﴿مَنْ

(٦) فِي الْحِجَةِ : ذَكَرْنَاهُ .

(٧) كَذَا فِي أَحَدِ أَصْلِي مَطْبُوعَةِ الْحِجَةِ (الْمَخْطُوطَةُ ط = خَم) ، وَفِي الْمَطْبُوعَةِ عَنِ الْمَخْطُوطَةِ (م = خك) : « فِي كَمْ وَتَمَى وَنَحْوَهُمَا » .

(٨) فِي صِل : الْخَبَرُ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَيَدْخُلُ الْجَارُ عَلَى حَيْثُ ، يُقَالُ : مِنْ حَيْثُ ، وَإِلَى حَيْثُ .

(٩) وَهُوَ قَطْرَبُ ، سَمَّاهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي الشَّعْرِ ١٧٩ .

(١٠) انْظُرِ الْجَوَاهِرَ ١٦٤ ، وَالْحَلِيبَاتِ ١٨١ ، وَالْبَصْرِيَّاتِ ٥٤٢ .

(١١) انْظُرِ الْكَلَامَ عَلَيْهَا فِي الْجَوَاهِرِ ٢٠٦ ، وَكَشَفَ الْمَشْكَلَاتِ ٤٢٧ ، وَالْإِغْفَالَ ٣٦١ - ٣٦٣ ، وَالْعُسْكَرِيَّاتِ ١٩٥ ، وَالْبَصْرِيَّاتِ ٥٤٢ ، وَالْحَلِيبَاتِ ١٨١ ، وَالشَّعْرَ ٥٤٥ ، وَالْمَصَادِرَ الْمَذْكُورَةَ فِي كَشَفِ الْمَشْكَلَاتِ .

ذَهَبَ الْفَرَاءُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لَهُ ٣٥٢/١ إِلَى أَنْ مَنْ اسْتَفْهَمَ مَبْتَدَأً وَيَضِلُّ خَبْرُهُ ، وَتَابَعَهُ الزَّجَاجُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢٨٦/٢ ، وَالنَّحَاسُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٩٣/٢ ، وَأَجَازَهُ ابْنُ جَنِيٍّ فِي الْمُحْتَسَبِ ٢٢٨/١ - ٢٢٩ ، وَلَمْ يَقْدِرُوا فِعْلًا =

يَضِلُّ ﴿ مَعْمُولٌ فِعْلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ ﴾ ﴿ أَعْلَمُ ﴾ لِأَنَّ الْمَعَانِي لَا تَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ الِاسْتِفْهَامِ وَنَحْوِهِ ^(١٢) ، إِنَّمَا تَعْمَلُ فِيهَا الْأَفْعَالُ الَّتِي تُلْغَى . فَتُعَلَّقُ كَمَا تُلْغَى « ثُمَّ قَالَ : « وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ ﴿ مِنْ ﴾ فِي قَوْلِهِ ^(١٣) : ﴿ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ﴾ جَرًّا ؛ لِأَنَّ « أَفْعَلَ » لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا هُوَ بَعْضُ لَهُ ^(١٤) ، وَلَيْسَ رَبُّنَا ←

= مضمرًا ، وكأنه قول أبي علي في الحلييات ١٨١ حيث قال : « وَمِنْ شَبِّهِ أَفْعَلَ بِالْفِعْلِ أَنَّهُ أَغْنَى عَنِ الْفِعْلِ الَّذِي يَلْقَى فِي قَوْلِهِ ﴿ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ﴾ » اهـ وكان في المطبوع : ومن شبه أفعَلَ الفعلَ . وعزا أبو حيان في البحر ٢١٠/٤ هذا القول إلى الكسائي والمبرد والزجاج ، وقال : « وهو ضعيف لأن التعليق فرع على جواز العمل ، وأفعَلَ التفضيل لا يعمل في المفعول به ، فلا يعلّق عنه . والكوفيون يجيزون إعمال أفعَلَ التفضيل في المفعول به . . . » اهـ ولم ينسب ذلك إلى الكوفيين في كتابه الارتشاف ٢٣٢٦/٥ .

وأجاز ابن جني أن يكون التقدير بمن يضل ، فحذف حرف الجر ، فقال أبو حيان ، « ليس بجيد لأن أفعَلَ التفضيل لا يعمل النصب في المفعول به » اهـ .

(١٢) تعليق عمل المعاني - ومنها أَفْعَلَ المبني للمبالغة والتفضيل - في مواضع الاستفهام ونحوه = فرعٌ على جواز عملها ، والمعاني لا تعمل في المفعول الصحيح أو الصريح ، انظر شرح المفصل ١٠٥/٦ ، وشرح الكافية ٧٨٧/١/٢ ، والارتشاف ٢٣٢٦/٥ ، والهمع ١٠٩/٥ ، والخصائص ١٠٤/١ ، والحجة ٢٩/١ ، والجواهر ٧١٠ ، وانظر ما علقناه في كشف المشكلات ٤٢٧ ح ٥ و١٠٣٤ ح ٥ والمصادر المذكورة ثمة .

(١٣) في صل : من قوله ، وأثبت ما في الحجة .

(١٤) انظر شرح المفصل ٩٦/٦ ، وشرح الكافية ٧٧٧/١/٢ ، والارتشاف =

مِنَ الْمُضِلِّينَ^(١٥) عَنْ سَبِيلِهِ فَيُضَافَ إِلَيْهِمْ . فإذا لم يَجُزْ أَنْ يَكُونَ جَرًّا كَانَ نَصْبًا^(١٦) كـ « الْقَوَانِس » فِي الْبَيْتِ^(١٧) .

هذا كلامه في أوَّلِ « الْحُجَّة » . ثُمَّ قَالَ^(١٨) فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة الفاتحة ٧/١] : « وَقَدْ يَعْمَلُ بِوَاسِطَةِ الْحُرُوفِ عَوَامِلٌ لَوْ لَا تَوَسُّطُهَا لَمْ تَعْمَلْ فِيهِ مَعَ دُخُولِ الْحَرْفِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ لِمَا مَضَى لَمْ يَعْمَلْ عَمَلَ الْفِعْلِ عِنْدَ عَامَّةِ النَّحْوِيِّينَ^(١٩) . وَقَدْ أَجَازُوا جَمِيعًا : « هَذَا مَارٌّ بِزَيْدٍ أَمْسٍ^(٢٠) » ، لِمَكَانِ حَرْفِ الْجَرِّ . وَتَقُولُ : أَنْتَ أَعْلَمُ بِزَيْدٍ مِنْكَ بِعَمْرٍو^(٢١) ، وَفِي التَّنْزِيلِ :

= ٢٣٢٧/٥ ، وَالْهَمْعُ ١١٢/٥ ، وَالْمَحْتَسَبُ ٢٢٨/١ .

(١٥) الوجه أن يقول: وليس ربنا من الضالين، انظر المسألة التالية ١١٩ ص ٥٦٧ .

(١٦) هذه عبارته ، وهي فاسدة . فـ « مَنْ » اسم استفهام في موضع رفع لا نصب ، وقوله ﴿ يَضِلُّ ﴾ خبره ، ومحل الجملة ﴿ مَنْ يَضِلُّ ﴾ النصب بالعامل المعلق عن العمل بالاستفهام على اختلافهم في العامل المعلق أهو أعلم أم فعل مضمر ، انظر ما سلف من التعليق في ح ١١ ، وانظر ما يأتي .

(١٧) يعني قول الشاعر الذي أنشده قبل هذا في الحجة ٢٧/١ :

أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِيسَا
وَيَأْتِي إِنْشَادُهُ بَعْدَ قَلِيلٍ ، وَتَخْرِيجُهُ ثَمَّة .

(١٨) فِي الْحُجَّةِ ١٥٨/١ - ١٥٩ .

(١٩) سلف التعليق على هذا في م ٨٤ ص ٣٥٥ ح ٩ .

(٢٠) فتعديه بالحرف وإن كان لا يتعدى بغير حرف كما قال أبو علي في البصريات

٥٤٢ . وقد سلفت هذه العبارة في م ٨٤ ص ٣٥٥ وتخريجها في ح ٨ منها .

(٢١) انظر المصادر المذكورة في ح ١٢ .

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾^(٢٢) [سورة النحل ١٦/١٢٥ ، والنجم ٥٣/٣٠] .

فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ^(٢٣) مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢٤) :

أَكْرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا^(٢٥)

[١/١٢]

(٢٢) فتعدى أعلم هنا « بحرف وإن كان لا يتعدى بغير حرف » كما قال أبو علي في البصريات ٥٤٢ . و« مَنْ » هنا ليست باستفهام « لأن ما قبل الاستفهام من الفعل لا يضاف إلى الاستفهام بالحرف كما لا يعمل فيه بغير الحرف فإذا لم تكن استفهاماً كانت موصولة » كما قال في البصريات ٥٤٣ .

وكان في صل : وفي التنزيل ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ ، وهذا في سورة الأنعام ، وليس الكلام عليه ههنا ، وإنما الكلام ههنا على آية سورة النحل وهو ما في الحجة ، والشاهد في قوله ﴿أَعْلَمُ بِمَنْ﴾ .
(٢٣) في النوادر ٢٦٠ .

(٢٤) وهو العباس بن مرداس السُّلَمِيُّ كما في النوادر . وهو من كلمة له في الأصمعيات ق ١٢/٧٠ ص ٢٠٥ ، وديوانه ق ١٢/٤٠ ص ٩٣ ، والخزانة ٣/٥١٧ - ٥٢١ ، وشرح أبيات المغني ٧/٢٩٢ - ٢٩٥ . وهو في الحجة ١/٢٧ ، ١٥٨ و ٣/٢٤٤ ، والشيرازيات ٢٩٥ ، والخاطريات ٧٦ ، وكشف المشكلات ٤٢٨ ، ١٠٣٤ والمصادر المذكورة ثمة .

(٢٥) أَكَّرَ : أَفْعَلَ من كَرَّرَ عليه : صال . وَأَحْمَى : أَفْعَلَ من الحماية . والحقيقة : حقيقة الرجل : ما يحق عليه حفظه من الأهل والأولاد والجار . وَأَضْرَبَ : أَفْعَلَ من الضَّرَب . ومنهم : الضمير لبني زَيْدٍ من مُرَاد . والقوانس : جمع قَوْنَس ، وقونس الرجل : مُقَدَّم رأسه ، وقيل أعلاه ، عن شرح أبيات المغني بتصرف يسير .

= فَعَلَىٰ إِضْمَارِ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ « أَضْرَبَ » كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [سورة الأنعام ١١٧/٦] عَلَى ذَلِكَ . يَدُلُّكَ عَلَى هَذَا أَنَّ « مَنْ » لَا تَخْلُو مِنْ أَنَّ تَكُونَ مَوْضُوعَةً أَوْ اسْتِفْهَامًا . فَإِنْ كَانَ صِلَةً كَانَ مُخْتَصًّا ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ إِذَا كَانَ مُخْتَصًّا ^(٢٦) لَمْ تَعْمَلْ فِيهِ الْمَعَانِي ^(٢٧) . وَإِنْ كَانَ اسْتِفْهَامًا فَالَّذِي يُعَلَّقُ قَبْلَ الاسْتِفْهَامِ مِنَ الْأَفْعَالِ = مَا جازَ فِيهِ الْإِلْغَاءُ وَمَا شُبَّهَ بِهِ . وَلَيْسَتْ الْمَعَانِي بِوَاقِعَةٍ بِمَوْقِعِ الْأَفْعَالِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ؛ فَعَلِمْتَ بِهَذَا أَنَّهُ عَلَىٰ إِضْمَارِ فِعْلٍ .

فَإِذَا سَمِعْتَ كَلَامَهُ فِي « الْحُجَّةِ » فَاسْمَعْ كَلَامَهُ فِي « التَّذَكُّرَةِ » ، قَالَ ^(٢٨) فِي عُرْضِ كَلَامٍ : « إِنَّ هَذَا الْأِسْمَ - يَعْنِي أَفْعَلَ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَنْزِلَةِ ضَارِبٍ فِي نَصْبِ الْمَفْعُولِ بِهِ ؛ فَإِنَّ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ = قَدْ أَنْتَصَبَ بِهِ

(٢٦) قوله « مختصاً » في المفعول لم يمرَّ بي .

وهم يستعملون في هذا المفعول « الصحيح » أو « الصريح » وهو المفعول به على الحقيقة ، والمعاني لا تعمل في المفاعيل الصحيحة أو الصريحة ، انظر سفر السعادة ٥٣٦ ، ٥٥٣ . وانظر ذكر المفعول الصحيح أو الصريح فيما علقناه على كشف المشكلات ٨٧٥ ح ٨ .

(٢٧) انظر التعليق في ح ١٢ .

(٢٨) في تهذيب التذكرة لابن جني اللوح ١٣٠/١ - ٢ : « فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنْ مَا يَقْدَرُ فِيهِ الْإِنْفِصَالُ تَجَدُّ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ نَحْوَ ضَارِبٍ زَيْدٍ ، وَلَيْسَ فِي أَفْعَلَ مَعْنَى الْفِعْلِ = قِيلَ : هَذَا وَإِنْ قَصَّرَ عَنْ فَاعِلٍ فَإِنَّ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ لِنَصْبِهِ الظَّرْفِ فِي بَيْتِ أَوْسٍ « أَحْوَجُ سَاعَةٍ » وَوَصَلَهُ تَارَةً بِالْحَرْفِ وَأُخْرَىٰ بِنَفْسِهِ نَحْوَ ﴿ أَعْلَمُ يَمَنَ ﴾ و﴿ أَعْلَمُ مَنْ ﴾ وَهَذَا مِمَّا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ، فَلَيْسَ كَغَلَامٍ وَنَحْوِهِ »

اهـ .

الظَرْفُ فِي قَوْلِ أَوْسٍ :

فَإِنَّا وَجَدْنَا الْعُرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطِ يَمَانٍ مُسَهَّمٍ (٢٩)
وَوُصِّلَ (٣٠) تَارَةً بِحَرْفٍ وَتَارَةً بغيرِ حَرْفٍ ، نحو ﴿ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ﴾ [سورة
الأنعام ١١٧/٦] ، و﴿ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [سورة النحل ١٦/١٢٥] ، والنجم ٥٣/٣٠ .
وهذا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ (٣١) . فإذا كان كذلك لم يَكُنْ عَارِيًّا مِنْ شَبِّهِ
الْفِعْلِ (٣٢) وَلَمْ يَكُنْ مِثْلَ غُلَامٍ وَنَحْوِهِ . هذا كلامُهُ فِي « التَّذَكُّرَةِ » .

وَقَدْ تَرَى كَيْفَ قَامَ وَقَعَدَ ، وَجَعَلَ « مَنْ » أَسْتَفْهَامًا (٣٣) وَنَصَبَهُ (٣٤)
بِإِضْمَارِ فِعْلٍ بَعْدَ أَنْ مَهَّدَ الْقَاعِدَةَ (٣٥) فِي أَنَّ الْأِسْمَ الَّذِي لَا يَعْمَلُ يَعْمَلُ
بِوَاسِطَةِ الْحَرْفِ ، فَرَجَعَ عَنْهُ فِي آخِرِ الْكَلَامِ ، فَانْقَلَتِ (٣٦) مِمَّا مَهَّدَتْهُ

(٢٩) فِي صَل : رِيْطَانٌ مُسَهَّمٌ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ قَبِيحٌ . وَقَدْ سَلَفَ عَلَى الصَّوَابِ
ص ٥٥٨ .

(٣٠) فِي صَل : « وَفَصَلَ » وَهُوَ ضِدُّ الْمَعْنَى الْمُرَادِ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ ، وَهُوَ
كَمَا أَثْبَتَ فِي الْحَلِيَّاتِ ١٨١ ، وَانْظُرْ مَا نَقَلْنَاهُ عَنْ تَهْذِيبِ التَّذَكُّرَةِ فِي ح ٢٨ .
(٣١) أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : ذَهَبَ ، وَذَهَبَتْ بِهِ ، فَتَعْدِيهِ بِحَرْفٍ ، كَمَا قَالَ فِي
الْبَصْرِيَّاتِ ٥٤٢ .

(٣٢) انْظُرْ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ مِنْ وَجْهِهِ شَبِّهِ أَفْعَلَ بِالْفِعْلِ فِي الْحَلِيَّاتِ ١٨١ - ١٨٢ .
وَقَالَ ثَمَّةٌ : « فَإِذَا وَجَدَ هَذَا الشَّبْهَ لِلْفِعْلِ فِي شَيْءٍ أُعْطِيَ حُكْمَهُ » اهـ .

(٣٣) فِي الْحِجَّةِ وَالْبَصْرِيَّاتِ وَالْحَلِيَّاتِ .

(٣٤) فِي صَل : وَنَصَبَتْهُ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ . يَرِيدُ قَوْلَ أَبِي عَلِيٍّ فِي آخِرِ كَلَامِهِ فِي
أَوَّلِ الْحِجَّةِ : « كَانَتْ [مَنْ] نَصَبًا كَالْقَوَانِسِ فِي الْبَيْتِ » .

(٣٥) فِي صَل : بَعْدَ أَنْ فَهَذَا الْقَاعِدَةُ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣٦) حَيْثُ قَالَ : وَالْمَفْعُولُ إِذَا كَانَ مُخْتَصًّا لَمْ تَعْمَلْ فِيهِ الْمَعْنَى .

القَاعِدَةُ^(٣٧) . ولو لم يَكُنْ في البَاءِ شَيْءٌ إِلَّا قَوْلُهُ ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ﴾^(٣٨) وتَنَادَى على تَعْدِيَّتِهِ بالباءِ وعلى كَوْنِ «مَنْ» بِمَعْنَى الذي^(٣٩) = كَانَ كافيًا .

وَلَيْتَ شِعْرِي أَنَّهُ إِذَا أَضْمَرَ الْفِعْلَ قَبْلَ «مَنْ» الَّتِي لِلْاِسْتِفْهَامِ فَمَاذَا شَهِدَ لَهُ حِينَ يُعْمَلُ فِي الْاِسْتِفْهَامِ مَا قَبْلَهُ^(٣٩) وَإِنْ أَضْمَرَهُ بَعْدَ «مَنْ»

(٣٧) فلم يُعْمَلْ أَفْعَلٌ في محل ﴿مَنْ يَضِلُّ﴾ . وقد يكون ذهب إلى إعماله فيه في الحليات ، انظر الحاشية ٣٢ .

(٣٨) وهو ما قاله في البصريات ، انظر ح ٢٢ .

(٣٩) هذا استدراك على قول أبي علي في آخر كلامه في أول الحجة : « ولا يجوز أن يكون موضع ﴿مَنْ﴾ جَرًّا . . . فإذا لم يَجْزْ أن يكون جَرًّا كان نصباً كالقوانس في البيت » اهـ وهي عبارة فاسدة ، انظر ح ١٦ .

وهو استدراك صحيح ، فالاستفهام له حق الصدارة فلا يعمل فيه ما قبله ، ولا يتقدم عليه ما في حيزه ، انظر بسط التعليق على هذا في كشف المشكلات ٤٠٧ ح ٩ .

والشيخ أبو علي قد سها في هذا الموضع من الحجة فجرى قلمه بقوله « كان نصباً » . وما يدلك على أن ذلك منه هنا سهو أنه جعل النصب للجملة ﴿مَنْ يَضِلُّ﴾ لا لـ «مَنْ» الاستفهامية وحدها ، فقال في الموضع الثاني من الحجة : « فالذي يعلق قبل الاستفهام من الأفعال ما جاز فيه الإلغاء » ، وقال في البصريات ٥٤٢ : مَنْ وما بعدها في الجملة التي هي استفهام في موضع نصب بفعل دلّ عليه أعلم » ثم قال ٥٤٣ عقب أي ذكرها فيها استفهام بعد العلم : « والجمال في مواضع نصب » اهـ فهو كما ترى لا يعمل في الاستفهام ما قبله ، وهو أجلُّ من أن يظن به ذلك في مسألة مجمع عليها تجري مجرى =

فَتَكَلَّفَ بَارِدٌ لَا مَوْضِعَ لِإِضْمَارِهِ^(٤٠) . فَرَحِمَهُ اللَّهُ كَيْفَ تَعَمَّقَ ، وَجَاءَ
بِالْكَلَامِ الَّذِي هُوَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ وَأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ حَتَّى هَرَبَ عَنْهُ^(٤١)
عُثْمَانُ^(٤٢) مَعَ جَلَالَةِ قَدْرِهِ وَمُلَازِمَتِهِ إِيَّاهُ أَعْوَامًا وَشُهُورًا ، وَلَوْلَا هُمَا
مَا فُهِمَ « الْكِتَابُ »^(٤٣) .

* * *

= المسلمات في علم العربية ، فإن ما وقع في الحجة إلا سهوٌ وموضع التوى
على صاحبها الكلام فيه ، ورحم الله الشيخ أبا علي .

(٤٠) هذا استدراك صحيح ، والله درُّ الجامع البصير المحقق المدقق .

(٤١) أي عن الحجة .

(٤٢) ابن جني أبو الفتح . يريد أن أبا الفتح لم يتصدَّ لشرح الحجة أو لتهذيبها .

وقال في كشف المشكلات ٩٩٧ : « وقد فرَّ منه عثمان ، ولم يتجاسر على

الإلمام بـ « الحجة » ، وإنما شرع في التذكرة فزعم أنه يُلَخِّصُهَا وَنَبَّهَ عَلَى

بعض المواضع منها . . » اهـ وما ذلك بضائر الإمام العبقري أبي الفتح أيها

الشيخ جامع العلوم ! .

(٤٣) كتاب سيبويه . ورحمك الله أيها الشيخ البصير الجليل ، وما أقل نظيرك في

هذه القراءة الناقدة الواعية الفاحصة الجامعة !

[١١٩] مسألة . قال^(١) : « ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿مَنْ﴾ [في قوله :
﴿أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ﴾]^(٢) [سورة الأنعام ١١٧/٦ = جَرًّا ؛ لِأَنَّ « أَفْعَلَ » لا يُضَافُ
إِلَّا]^(٣) إِلَى مَا هُوَ بَعْضُ لِه ^(٤) ، وَلَيْسَ رَبُّنَا مِنَ الْمُضِلِّينَ » .
قُلْتُ : الْوَجْهُ أَنْ يَقُولَ : وَلَيْسَ رَبُّنَا مِنَ الضَّالِّينَ ؛ لِأَنَّ الْعَامَّةَ^(٥)
قَرَأَتْهُمْ ﴿أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ﴾ بَفَتْحِ الْيَاءِ ، أَلَا تَرَى الْآيَةَ قَبْلَهُ^(٦) ﴿بِمَنْ ضَلَّ﴾
[سورة النحل ١٦/١٢٥ ، والنجم ٥٣/٣٠] وَإِنَّمَا ﴿يُضِلُّ﴾ بِضَمِّ الْيَاءِ قِرَاءَةً يَعْقُوبَ
وَنُصَيْرَ^(٧) . ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي إِضْلَالِ اللَّهِ عَلَى مَعْنَى هُوَ

(١) في الحجة ٢٧/١ .

(٢) زيادة من الحجة .

(٣) زيادة من الحجة .

(٤) سلف التعليق على هذا في م ١١٨ ص ٥٦٠ ح ١٤ .

(٥) عامة القراء وجمهورهم ، وقراءتهم بفتح الياء كما قال .

(٦) يعني الآية المذكورة في كلام أبي علي في الحجة ٢٦/١ قبل قول أبي علي
« وليس ربنا من المضلين » ، وقد نقله الجامع في المسألة السابقة م ١١٨
ص ٥٥٩ - ٥٦٢ .

(٧) لم أصب نسبتها إلى يعقوب فيما وقفت عليه من المصادر . وعزيت إلى نُصَيْر
عن الكسائي في شواذ القرآن لابن خالويه ٤٠ ، وإلى ابن أبي سريج عن
الكسائي أيضاً في المستنير ٢٦٤ ، والبحر ٢١٠/٤ ، وهي قراءة الحسن أيضاً .
ونُصَيْرُ هو أبو المنذر نصير بن يوسف الرازي صاحب الكسائي (ت نحو
٢٤٠ هـ) ، انظر غاية النهاية ٢/٣٤٠ برقم ٣٧٤٢ . وابن أبي سريج أحمد بن =

يَقُولُهُ^(٨) . « لَيْسَ رَبُّنَا مِنَ الْمُضِلِّينَ » مُتَنَازِعٌ فِيهِ^(٩) ، و« لَيْسَ رَبُّنَا مِنَ الضَّالِّينَ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٠) .

* * *

= الصباح بن أبي سريج (ت ٢٣٠ هـ) ، قرأ على الكسائي ، انظر غاية النهاية ٦٣/١ برقم ٢٦٩ .

(٨) يعني على طريقته الاعتزالية ، قال الزمخشري في الكشاف ١٤٧/١ - ١٤٨ على هذه الطريقة : « وإسناد الإضلال إلى الله تعالى إسناد الفعل إلى السبب ، لأنه لما ضرب المثل فضل به قوم واهتدى قوم تسبب لضلالهم وهداهم » اهـ وانظر كلام ابن المنير الإسكندري في « الانتصاف » بطرة الكشاف ، والبحر المحيط ١٢٥/١ .

(٩) نسبة الإضلال إلى الله سبحانه وتعالى إسناد حقيقي عند أهل السنة على مذهبهم في مسألة أفعال العباد أنها أفعال لهم حقيقة مخلوقة لله ، ووافقهم القدريّة على مذهبهم في أن أفعال العباد من خلق الله فلا ينسب إلى العباد منها شيء . وعند القدريّة والمعتزلة أن إسناد الإضلال إليه سبحانه إسناد مجازي من إسناد الفعل إلى السبب ، على مذهبهم في أن أفعال العباد من خلقهم فلا ينسب إلى الله منها شيء ، انظر نكت القرآن الدالة على البيان لمحمد بن علي الكرجي القصاب ١٠٣/١ - ١٠٤ وتعليق محققه ، وقد أحال فيه على شفاء العليل لابن القيم ٢٢٩ ، وشرح القصيدة الطحاوية ٤٣٦ ، ٤٤٤ ، وغيرهما ، وانظر الاختلاف في أفعال العباد في التبصير في معالم الدين للطبري ١٦٧ فما بعدها .

(١٠) فلا ينسب فعل الضلال إلى الله سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً .

[١٢٠] مسألة . جَوَزَ^(١) في قوله : ﴿وَالْوِزْنَ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾^(٢) [سورة

الأعراف ٨/٧] = أَنْ يَكُونَ ﴿الْحَقُّ﴾ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي الظَّرْفِ ، وَالظَّرْفُ خَبَرُ
﴿الْوِزْنَ﴾ .

وَلَا يَتَّجِهْ هَذَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَدَلًا لِلاِشْتِمَالِ^(٣) . وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا أَخْبَرَهُ

(١) في الحجة ٢٩/١ .

(٢) انظر الكلام عليها في الجواهر ٧١٠ ، وشرح اللمع ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٧٧٠ ،
والإبانة ٤٦ ، وكشف المشكلات ٤٥٠ والمصادر المذكورة ثمة ، وزد عليها
الدر المصون ٢٥٥/٥ .

(٣) اختار الجامع في شرح اللمع ٣٠١ ، ٣٠٤ هذا الوجه : أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ بَدَلًا
مِنَ الضَّمِيرِ ، وَلَمْ يَسْمَعْ نَوْعَ الْبَدَلِ ثَمَّة ، وَحَكَى فِي الْجَوَاهِرِ ٧١٠ كَلَامَ أَبِي
عَلِيٍّ وَلَمْ يَعْقِبْ بِشَيْءٍ . ثُمَّ رَجَعَ فِي شَرْحِ اللَّمَعِ نَفْسَهُ ٧٧٠ وَفِي كَشْفِ
الْمَشْكَلَاتِ ٤٥٠ عَنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَاخْتَارَ فِيهِمَا أَنَّ الْحَقَّ خَبَرٌ وَأَنَّ يَوْمَئِذٍ ظَرْفٌ
عَمِلَ فِيهِ الْمَصْدَرُ الْمَعْرُوفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ .

ووجه البدل كما تراه ، وهو غريب كما قال السمين الحلبي ، وليس
المعنى على أن يخبر عن الوزن - وهو العدل أو القضاء - بأنه يومئذ ، بل
المعنى على أن يخبر عن الوزن يومئذ بأنه الحق ، هذا وجه الكلام كما قال
الفراء في معاني القرآن ٣٧٣/١ ، والطبري في التفسير ٦٧/١٠ ، قال :
« ومعنى الكلام : والوزن يوم نسال الذين أرسل إليهم والمرسلين الحق » ،
وأجازه النحاس في إعراب القرآن ١١٥/٢ . ولا يعترض على هذا الوجه بأن
إعمال المصدر المعرف بالألف واللام ضعيف قبيح عند قوم من النحويين منهم =

الرُّمَانِيُّ^(٤) فِي قَوْلِهِ ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾^(٥) [سورة القمر ٥٤/٤٩] مِنْ أَنَّ ﴿ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ بَدَلٌ مِنْ أَسْمٍ « إِنَّ » وَحَمَلَهُ عَلَى بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ^(٦) .

= أبو علي = لأن المعمول ظرف ، والظرف يكتفى فيه برائحة الفعل في قول جميع النحويين .

وقول الجامع « بدل الاشتمال » إنما قال ذلك لأن الحق ليس هو الوزن ، وإنما الوزن يشتمل على الحق . وفي هذا الوجه إلى أنه متكلف مصنوع ليس المعنى عليه = أن بدل الاشتمال لم يتصل براجع إلى المبدل منه ، ولا يخلو منه في الغالب ، انظر ما سلف من التعليق على بدل الاشتمال في م ٩٧ ص ٤٤٥ ح ٥١ .

(٤) في شرح كتاب سيبويه له ج ١ / اللوح ٤٨ / ٢ (الإحالة عليه من محقق شرح اللمع ٥٦٦ ح ٤) .

(٥) انظر الكلام عليها في الجواهر ٣٨٢ ، ٩٠٦ ، وشرح اللمع ٥٦٦ ، وكشف المشكلات ١٣٠١ والمصادر المذكورة ثمة ، وزد عليها الدر المصون ١٤٦ / ١٠ - ١٤٧ .

(٦) قال في شرح اللمع في ذكر بدل الشيء من الشيء : « فإذا قول الرمانى إن انتصاب كل على البديل من المنصوب بأن فاسد » اهـ وذكر ههنا أن الرمانى حملة على بدل الاشتمال . وهو فاسد فساد جعله من بدل الشيء من الشيء (بدل كل من كل ، المطابق) . ولست أدري كيف خطر مثل هذا على عقل مثل الرمانى .

و« كل شيء » منصوب على الاشتغال عند الناس جميعاً ، والعامل فيه مضمّر واجب الإضمار يفسره الظاهر عند البصريين ، وعند الكوفيين أن العامل فيه هو العامل في ضميره ، انظر التعليق على المنصوب على الاشتغال في كشف المشكلات ٤٦٩ ح ٣ .

وَجَوَّزَ فِي ﴿الْوَزْنِ﴾ أَنْ يَعْمَلَ فِي ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ^(٧) :
«الْوَزْنُ الدَّرَاهِمَ [حَقٌّ]^(٨)» ، وَذَكَرَ فِي «الْإِيضاح»^(٩) أَنَّهُ لَمْ يَمُرَّ بِهِ فِي
التَّنْزِيلِ مَصْدَرٌ مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ يَعْمَلُ^(١٠) .

وَلَعَلَّهُ إِذْ ذَاكَ لَمْ يَمُرَّ بِهِ ، وَإِلَّا فَقَدْ مَرَّ بِهِ وَهُوَ يَرُدُّ^(١١) عَلَى أَبِي إِسْحَقَ
قَوْلَهُ^(١٢) [فِي قَوْلِهِ تَعَالَى]^(١٣) ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ
ظُلِمَ﴾^(١٤) [سورة النساء ١٤٨/٤] حَيْثُ زَعَمَ أَبُو إِسْحَقَ^(١٥) أَنَّ ﴿مَنْ ظُلِمَ﴾ فَاعِلٌ

(٧) انظر الحجة ٢٩/١ ، والجواهر ٧١٠ ، وشرح اللمع ٧٧٠ .

(٨) زيادة من الحجة ، وهي في الجواهر وشرح اللمع .

(٩) الإيضاح ١٨٦ ، والكافي شرحه ١١١١/٣ .

(١٠) عبارة أبي علي : « ولم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام معملاً في
التنزيل » اهـ . وقال في الإغفال ٦٩/٢ في عرض كلام : « وهذا وإن كان
أصحابنا قد أجازوه فما أعلمه مربي في موضع من التنزيل » اهـ .

وإعمال المصدر بالألف واللام مذهب أكثر أهل النحو : الخليل وسيبويه
والمبرد وابن جني وغيرهم ، وهو مذهب أبي علي في الحجة ، انظر التعليق
على إعمال المصدر بالألف واللام في كشف المشكلات ٤٥١ ح ١ ، وانظر
ما يأتي في م ١٣٢ .

(١١) لم أصب في مطبوعة الإغفال كلاماً له في ذلك ، وانظر تمام كلامه وح ١٦ .

(١٢) في معاني القرآن له ١٢٥/٢ - ١٢٦ .

(١٣) زيادة مني .

(١٤) انظر الكلام عليها في الجواهر ٤٦٥ ، وشرح اللمع ٧٧٠ ، وكشف المشكلات

٤٥١ ، ١٢١٨ ومصادر الكلام عليها ٤٥١ ح ٣ ، وزد الكافي ١١١١/٣ .

(١٥) مَنْ عند الزجاج وغيره في موضع نصب لأنه استثناء ليس من الأول (منقطع) ، =

﴿الْجَهْرُ﴾ ، ولم يَتَكَلَّمْ عليه ، بَلْ وَصَّى بِهِ ^(١٦) . وَحَمَلَ عَلَيْهِ أَيْضًا غَيْرُهُ ^(١٧) : ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفْعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ ^(١٨) [سورة الزخرف ٤٣/٨٦] وَزَعَمَ أَنَّ ﴿مَنْ﴾ فَاعِلٌ ﴿الشَّفْعَةَ﴾ ^(١٩) .

= قال : « وموضع مَنْ نصب . . . لأنه استثناء ليس من الأول » ثم قال : « ويجوز أن يكون موضع مَنْ رفعا على معنى : لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا مَنْ ظلم . . . » اهـ ، وتابعه النحاس في إعراب القرآن ١/٤٩٨ . (١٦) هذا كلامه . وظاهره كما ترى أَنَّ أبا علي مرَّ به قول أبي إسحق حيث أجاز أن يكون « مَنْ » فاعل المصدر « الجهر » ، وهو لم يتكلم على الآية في الإغفال ، فوصى بذلك في حاشية كتابه « الإيضاح » حين كان يقرؤه أو يقرأ عليه ، عند هذا الموضع فيه ، فكتب في الحاشية كلاماً يرد فيه على أبي إسحق .

ومثل هذا ما قاله الجامع في شرح اللمع ٣٣٧ : « وحين كان يقرأ عليك الكتاب » أو كنت تقرأه ، فبلغت إلى قوله : وتقول : زيدا لست مثله = أمرت غيرك إلحاق قولك بالحاشية : هذا يدل على أن ليس فعل ، لأنه صار كقولك : زيدا ضربت أخاه ، فثبت أن ليس فعلٌ يدل على نفي الحال ، وألزم عينه الإسكان » . وقد مرَّ بي - أظن - مثل قوله « وصَّى به » يريد كلاماً كتبه عنه بعض تلامذته في حاشية بعض كتبه حين كان يقرأ عليه ، وفاتني تقييد ذلك . (١٧) يعني غير أبي إسحق ، ولا أعرف من عنى : وذكر القرطبي في تفسيره ١٦/١٢٢ هذا القول ولم ينسبه إلى قائل .

(١٨) انظر الكلام عليها في كشف المشكلات ١٢١٧ ومصادر الكلام عليها ثمة . وانظر ما سلف في م ٨٠ ص ٣٣٦ ، والتعليق في ح ١٥ و ١٦ منها .

(١٩) الصحيح أنه استثناء متصل ، و« مَنْ » في موضع نصب على الاستثناء ، انظر الدر المصون ٩/٦١١ ، والتعليق والمصادر فيما سلف . وكان في صل : فاعل للشفاعة .

[١٢١] مسألة . قال^(١) في قوله : ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ﴾ * فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴿^(٢) [سورة المدثر ٧/٧٤-٨] : « الْقَوْلُ فِيهِ أَنَّ ﴿ ذَلِك ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى النَّقْرِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : فَذَلِكَ النَّقْرُ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ، أَيُّ نَقْرٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ^(٣) . فَقَوْلُهُ ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ عَلَى هَذَا مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿ ذَلِك ﴾ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى مَصْدَرٌ ، وَفِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الظَّرْفِ كَمَا عَمِلَ

- (١) في الحجة ١/٣٣ - ٣٤ . ونقل كلامه في الجواهر ٧١١ - ٧١٢ .
 (٢) انظر الجواهر ٥٦٦ ، ٧١١ ، وشرح اللمع ٤٤٧ ، وكشف المشكلات ١٣٩٨ والمصادر المذكورة ثمة ، وزد الدر المصون ١٠/٥٣٩ - ٥٤٠ ، وروح المعاني ١٨٧/٢٩ - ١٩٠ .
 (٣) كذا قال أبو علي ومن تابعه ، ومنهم الجامع الذي اقتصر على هذا الوجه في كشف المشكلات وشرح اللمع ، واكتفى في الجواهر بنقل كلام أبي علي .
 وما ذهب إليه أبو علي في هذا الوجه أَنَّ الإشارة إلى « النَّقْر » ، وَأَنَّ النَّقْرَ مقدر إضافته إلى الخبر « يوم » أي نقر يوم = متكلف ، وهو خلاف الظاهر .
 فالذي عليه المعنى أَنَّ « ذَلِك » إشارة إلى مدلول « إِذَا نَقَرَ » أي فذلك الزمان : زمان النقر أو يوم النقر يومئذ يوم عسير . ولا يتعلق يومئذ باسم الإشارة البتة ، وهو - أعني الظرف يومئذ - إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا كَانَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بَدَلٍ مِنْ « ذَا » ، وَإِذَا كَانَ مَنْصُوبًا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِحَالٍ مِنْ يَوْمٍ عَسِيرٍ ، وَهُوَ قَوْلُ الزَّجَاجِ وَمَنْ وَافَقَهُ ، وَانْظُرِ الدَّرَ الْمَصُونُ ، وَرُوحُ الْمَعَانِي ، وَالتَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ ٣٠١/٢٩ .

وقدره أبو علي في الوجه الثاني : فذلك اليوم يوم عسير يومئذ (حينئذ) ، فالإشارة في هذا الوجه عنده إلى الزمان لا إلى المصدر ، وهو كالذي قدمناه ، ولا يجوز غيره ، انظر ما يأتي .

في الحال^(٤) . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿يَوْمِيذٍ﴾ ظَرْفًا لِقَوْلِهِ ﴿يَوْمٌ﴾ ، وَيَكُونُ ﴿يَوْمِيذٍ﴾ بِمَنْزِلَةِ «حِينَئِذٍ» ، وَلَا يَكُونُ الْيَوْمُ يُعْنَى بِهِ وَضَحُ النَّهَارِ ، وَيَكُونُ الْيَوْمُ الْمَوْصُوفُ بِأَنَّهُ عَسِيرٌ خِلَافَ اللَّيْلَةِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : فَذَلِكَ الْيَوْمُ يَوْمٌ عَسِيرٌ حِينَئِذٍ ، أَيْ ذَلِكَ الْيَوْمُ يَوْمٌ فِي ذَلِكَ الْحِينِ ، فَيَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ . وَلَا يَتَعَلَّقُ بـ ﴿عَسِيرٌ﴾ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْمَوْصُوفِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ الصِّفَةُ^(٥) .

قُلْتُ : الْأَحْسَنُ فِي نَصْبِ ﴿يَوْمِيذٍ﴾ مَا قَالَ أَبُو إِسْحَقَ^(٦) مِنْ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ

(٤) انظر عمل اسم الإشارة في الحال في نحو قوله تعالى : ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [سورة هود ٧٦/١١] في كشف المشكلات ٥٨٠ - ٥٨١ ، والمصادر المذكورة ثمة .

(٥) انظر الجواهر ٧١٢ ، ٩١٠ ، وكشف المشكلات ٤٥٠ ، ٦٦٦ ، ٩١١ ، ١٣٩٩ والمصادر المذكورة ثمة ، والدر المصون ٤/١٦ - ١٨ و ١٠/٥٣٩ .

(٦) أجاز الوجهين أبو إسحاق في معاني القرآن له ٢٤٦/٥ أن يكون «يوم» مبنياً ، وأن يكون منصوباً ، قال : «يومئذ يجوز أن يكون رفعاً ، ويجوز أن يكون نصباً ، فإذا كان رفعاً فإنما بني على الفتح لإضافته إلى إذ لأن إذ غير متمكنة ، وإذا كان نصباً فهو على معنى فذلك يوم عسير في يوم ينفخ في الصور» اهـ فهو عنده في الوجه الأول مبني في محل رفع بدل من «ذا» كما قال النحاس في إعراب القرآن ٦٦/٥ ، وقال الزمخشري في الكشاف ٤/٤٦٨ - ٤٦٩ : فكأنه قيل يوم النقر يوم عسير ؛ وهو في الوجه الثاني عند الزجاج وعند أبي علي أيضاً منصوب ، العامل فيه حال من يوم عسير لتقدمه عليه ، انظر الدر المصون وروح المعاني . وقد كرر المؤلف في آخر المسألة قول الزجاج الأول ، وذكر ثمة أنه في موضع الرفع بدل من «ذلك» .

على الفتح لأنه مُضَافٌ إلى « إِذْ » كَقَوْلِهِ : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ ﴾ ^(٧) [سورة هود ١١/٦٦] و﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ ﴾ ^(٨) [سورة المعارج ١١/٧٠] و﴿ مِّنْ فِرْعَ يَوْمَئِذٍ ﴾ ^(٩) [سورة النمل ٨٩/٢٧] . ومَرَّ به أبو علي ولم يتكلم عليه ^(١٠) ، فثبت صحته .

فأما قوله : إِنَّ ﴿ ذَلِكَ ﴾ يَعْمَلُ فِي « يَوْمَئِذٍ » لَّأنَّه عِبَارَةٌ عَنِ النَّقْرِ ، أي فذلك النَّقْرُ يَوْمَئِذٍ = فليسَ في ﴿ ذَلِكَ ﴾ لَفْظُ الْمَصْدَرِ ، فالْمَصْدَرُ يَعْمَلُ ، و﴿ ذَلِكَ ﴾ يَتَضَمَّنُ الْمَصْدَرَ ، فإِعْمَالُهُ فِيهِ ضَعِيفٌ لَيْسَ بِقَوِيٍّ ^(١١) .

(٧) بفتح الميم في قراءة نافع والكسائي ، وقرأ الباقر بكسرهما ، انظر السبعة ٣٣٦ ، والكلام عليها في كشف المشكلات ٥٧٦ والمصادر المذكورة ثمة .

(٨) بفتح الميم في قراءة نافع والكسائي ، وقرأ الباقر بكسرهما ، انظر السبعة ٣٣٦ ، وكشف المشكلات ٣٨١ والمصادر المذكورة ثمة .

(٩) في قراءة نافع بإضافة فزع إلى يومئذ وفتح الميم منه ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وابن كثير بالإضافة وكسر الميم ، وقرأ الباقر ﴿ مِّنْ فِرْعَ ﴾ بالتنوين ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ بفتح الميم ، انظر السبعة ٤٨٧ ، وكشف المشكلات ١٠١٧ والمصادر المذكورة ثمة .

(١٠) يريد أنه لم يتكلم عليها في الإغفال لصحة ما قال أبو إسحق فيها ، وهو كما قال .

(١١) بل هو تقدير فاسد مبني على وَهْمٍ أَنْ « ذَا » إشارة إلى المصدر « النقر » ، والإشارة إلى وقت النقر كما علمت ، انظر التعليق في ح ٣ . ثم إن ادعاء إعمال المصدر المتضمن في اسم الإشارة إليه = لا شاهد له فيما أعلم ، وإن لم يكن وهماً فاسداً كان أشبه شيء به .

وَأَمَّا ^(١٢) عَمَلُ « ذَلِكَ » فِي الْحَالِ ^(١٣) فَالْحَالُ شِبْهُ الظَّرْفِ ^(١٤) . فَحَمَلُهُ عَلَى الْبِنَاءِ أَحْسَنُ ، وَإِنْ كَانَ هَذَا جَائِزًا ^(١٥) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : يَعْمَلُ فِيهِ الْيَوْمُ ، أَيِ فَذَلِكَ الْيَوْمُ يَوْمٌ ^(١٦) = فَإِنَّهُ يُؤُولُ إِلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ هَذَا أَخَذَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ « الْكِتَابِ » مِنْ قَوْلِهِمْ : « الْيَوْمَ يَوْمُكَ » ^(١٧) ، فَيَجْعَلُونَ الْيَوْمَ خَبْرًا عَنْ ^(١٨) قَوْلِهِ « يَوْمُكَ » ،

(١٢) فِي صَل : وَإِنَّمَا .

(١٣) انظر التعليق في ح ٤ .

(١٤) انظر شبه الحال بالظرف في شرح اللمع ٤٦٦ ، والإيضاح ٢٢٠ ، والمقتضب ١٧١/٤ ، ٣٠٠ ، وشرح المفصل ٥٥/٢ .

(١٥) بل هو غير جائز ، انظر التعليق في ح ٣ .

(١٦) ما هذا بكلام أبي علي ، انظر ما سلف من كلامه في صدر المسألة ، وما يأتي في الحاشية الآتية .

(١٧) هذا وهمٌ فاحش وتخليط في فهم كلام أبي علي ، بنى عليهما الجامع مآل ثاني قولي أبي علي إلى أولهما = وأنه على طريقة مسألة الكتاب : الْيَوْمَ يَوْمُكَ .

وهذا كلام مدفوع من وجوه :

أولها : أن ثاني قولي أبي علي لا يؤول إلى أولهما البتة ، وأنى يؤول إليه ؟ فالوجه الأول تقديره عنده ، فذلك النقر يومئذ نقر يوم عسير ، فيومئذ فيه متعلق بما دل عليه اسم الإشارة من المصدر « النقر » ، ولما كان هذا تقديره عنده وجب أن يقدر الخبر « نقر يوم » ليكون خبراً عن ذلك النقر . والوجه الثاني تقديره في كلام أبي علي : فذلك اليوم يوم عسير حينئذ (يومئذ) ، فـ « ذا » إشارة إلى يوم النقر ، ويوم عسير خبر عنه ، ويومئذ ظرف للخبر « يوم » كان في التقدير متعلقاً بصفة يوم ، فلما تقدم عليه تعلق بحال منه . =

= وثانيهما : قول الجامع في حكاية كلام أبي علي : « وأما قوله يعمل فيه اليوم أي فذلك اليوم يومئذ » = كنتُ حملتهُ بادي الرأي على تصوّفه فيما حكاه تصرفاً أخل به ، لكنني رأيته كرّره وأصرّ عليه في شرح اللمع ٤٤٧ - ٤٤٨ ، قال ثمة : « قدره أبو علي في أحد الوجوه : فذلك اليوم يومئذ . . . أي وذلك النقر يومئذ ، فيكون « ذلك » عبارة عن المصدر على طريق أن يكون اليوم يومك ، وإن قدرت في « ذلك » أنه إشارة إلى النقر لا بطريق المجاز الذي ذكرنا من أجل أن خبره يوم عسير ، ولكن لأن قوله ﴿ يُقَرَّ ﴾ يدل على النقر ، فيكون التقدير : فذلك النقر يومئذ نقر يوم عسير = فهو وجه حسن » اهـ . وفي هذا الذي قاله هنا أنه اقتصر في الاستدراك الذي بين يديك على مآل القول الثاني إلى الأول ، وذكر القولين في شرح اللمع = وأنه زعم أن ذلك اليوم في تقدير ذلك النقر = وأنه نسب إلى أبي علي أنه قال « فذلك اليوم يومئذ » ، وعلى هذه الكلمات المقترعة من كلام أبي علي وسياقه يكون « ذا » مبتدأ ، وهو إشارة إلى اليوم ، ويومئذ ظرف في موضع الخبر ، ولا يجوز أن يكون يومئذ ظرفاً مستقراً لليوم المشار بذا إليه لأنه محال في المعنى كما قال في شرح اللمع ، فزعم أن تقديره : فذلك النقر ، وحمله على المعنى وشبهه بمسألة الكتاب ، وقرر أن أبا علي أخذ تقديره منها .

وهذا أغرب سهو رأيته في كتب الجامع وأفحشه . وعبارة أبي علي التي حكاها الجامع عن الحجة في صدر المسألة في قوله الثاني : « ويجوز أن يكون ﴿ يَوْمِذٍ ﴾ ظرفاً لقوله ﴿ يَوْمٌ ﴾ ويكون ﴿ يَوْمِذٍ ﴾ بمنزلة حيثئذ . . . فيكون التقدير : فذلك اليوم يوم عسير حيثئذ » اهـ وهو لفظ أبي علي في التذكرة فيما نقل الجامع منها فيما يأتي .

فأنت ترى أن « ذا » عند أبي علي مبتدأ ، وأن التقدير في هذا الوجه : =

وَيُقِيمُونَ «يَوْمَكَ» مُقَامَ الْمَصْدَرِ ، كَأَنَّهُ : الْيَوْمَ فِعْلُكَ ، كَمَا تُقَامُ الْمَصَادِرُ مُقَامَ الظُّرُوفِ نَحْوَ مَقْدَمِ الْحَاجِّ وَخُفُوقِ النَّجْمِ^(١٩) . فإذا قال^(٢٠) : ذَلِكَ الْيَوْمُ يَوْمٌ مَثَدٌ ، فَهُوَ يُؤَوَّلُ إِلَى قَوْلِهِمْ : فَذَلِكَ النَّقَرُ يَوْمٌ مَثَدٌ ، قال سيبويه^(٢١) : وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : الْيَوْمَ يَوْمَكَ ، فَيَجْعَلُ^(٢٢) الْيَوْمَ الْأَوَّلَ بِمَنْزِلَةِ الْآنَ ، وَيَجْعَلُهُ زَمَانًا عَلَى الْمَجَازِ^(٢٣) لِأَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَقُولُ : أَنَا الْيَوْمَ أَفَعَلْتُ ذَلِكَ ، فَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنَا الْآنَ أَفَعَلْتُ ذَلِكَ^(٢٤) ، وَلَا يُرِيدُ يَوْمًا بَعَيْنِهِ ، كَمَا تَقُولُ وَأَنْتَ فِي اللَّيْلِ : فَلَا نَ الْيَوْمَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ، تُرِيدُ فِي هَذَا الزَّمَانَ^(٢٥) .

= فذلك اليوم ، وَأَنَّ يَوْمِيذٌ ظرف للخبر وهو قوله ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ .

فليس «يومئذ» أو «حينئذ» في كلام أبي علي أيها الجامع البصير ظرفاً للمبتدأ «فذلك اليوم» ، وإنما ذلك فيما تَوَهَّمْتَهُ ، وصنعتة ، ثم طَبَّقْتَهُ على مسألة الكتاب .

- (١٨) في صل : من ، ولعل الوجه ما أثبت .
 (١٩) انظر ما سلف في م ٩٨ ص ٤٥٨ ح ١٥ .
 (٢٠) قد استيقنت أن هذا القول نتيجة وهمه هو ، لا قول أبي علي .
 (٢١) في الكتاب ٢٠٨/١ ، وانظر شرح اللمع ٤٤٧ ، والبسيط ٢٢٠ .
 (٢٢) في صل : فيحصل ، وهو تحريف .
 (٢٣) قوله « ويجعله زماناً على المجاز » ليس من كلام سيبويه .
 (٢٤) قوله « وإنما يريد أنا الآن أفعل ذلك » ليس من كلام سيبويه .
 (٢٥) قوله « كما تقول وأنت . . . إلى قوله : في هذا الزمان » ليس من كلام سيبويه .

س^(٢٦) يَغْنِي يَوْمُكَ الثَّانِي لَيْسَ هُوَ الْأَوَّلَ ، وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ الْقِصَّةَ^(٢٧)
وَالْأَمْرَ وَالشَّأْنَ^(٢٨) .

عَلِيُّ بْنُ عِيسَى^(٢٩) : لِمَ جَازَ الْيَوْمَ يَوْمُكَ ، وَلَا يَمْتَنِعُ لِأَنَّ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ
لَا يَكُونُ ظَرْفًا لِاسْتِقْرَارِ الْيَوْمِ ؟ = الْجَوَابُ : أَنَّهُمْ تَكَلَّمُوا بِهِ عَلَى مَعْنَى :

(٢٦) يقع الحرف « س » في بعض كتب العربية رمزاً لسيويه ، والجامع كما ترى لم
يرمز به إليه .

ووجدته في موضع من الجواهر ٦٣١ يرمز به إلى أبي العباس المبرد ،
كما وجدت أبا علي في التذكرة (تهذيب التذكرة اللوح ١/٢٠٠) قد رمز به إليه
أيضاً ، ورمز به إلى نسخة المبرد من كتاب سيويه التي عنها نسخ ابن السراج
نسخته ، انظر وصف مخطوطة باريس من كتاب سيويه في مقدمة الأستاذ
عبد السلام هارون رحمه الله ٤٧/١ . ولم أصب كلام المبرد .

(٢٧) في صل : النعمة ، وهو تحريف صوابه ما أثبت .

(٢٨) وقال في شرح اللمع - ولم ينسبه إلى قائل - : وتقديره اليوم فعلك ، واليوم
شأنك وحديثك .

(٢٩) الرُّمَّانِيُّ في شرح كتاب سيويه له ج ١/ اللوح ١/١٢٦ ، وعبارته فيه :
« وتقول : اليومَ يَوْمُكَ ، على أنك جعلت يَوْمَكَ بمنزلة اليوم فعلك أو قصتك
وحديثك ، فإن هذا لا يستعمل على هذه الجهة [كذا] فيكون بمنزلة ما فيه
معنى الفعل من هذه المصادر ، ويصح حينئذ معنى الظرف » اهـ .

وأنت ترى أن ما نقله الجامع عنه ليس ما في هذا الموضع من كتابه .

وقال السيرافي في شرح كتاب سيويه ج ٢/ اللوح ١/١٣٩ : « وقد كان
سيويه يقول : إن قوله اليومَ يَوْمُكَ ، المعنى : اليوم شأنك الذي ينسب إليك
وتذكر به ونحوه من المعاني » اهـ .

اليَوْمَ فِعْلُكَ كَذَا ، فَجَرَى عَلَى الاسْتِعَارَةِ ، وَيَقُولُ الْقَائِلُ : اليَوْمَ أَفْعَلُ
عَلَى مَعْنَى : الْآنَ أَفْعَلُ . وَقَدْ قَالَ السَّاجِعُ :

حَبَّذَا الْعَرَصَاتُ [يَوْمًا]^(٣٠) فِي لَيْالٍ مُقْمِرَاتٍ^(٣١)
كَأَنَّهُ قَالَ : حَبَّذَا الْعَرَصَاتُ فِي أَوْقَاتٍ . وَجَعَلَ يَوْمًا حِكَايَةً عَلَى
الاسْتِعَارَةِ .

وَكَلَامُهُ فِي « التَّذَكُّرَةِ »^(٣٢) « فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَا أُنْقِلُهُ لَكَ هُنَا »^(٣٣) ، قَالَ :

(٣٠) زيادة من كلامه الآتي ، ومن المصادر . وقد سقطت من المحكم ٢٤٧/٦ .
(٣١) هذا كلام مَتَرَنَ عَلَى مجزوء الرمل ، وكذا هو في التذكرة (تهذيب ابن جني
للوح ٨٦/٢) ، والخزانة ٩٤/٢ و ١٠٩/٣ .

وروي في الإغفال ٢٨٢/١ ، والمحكم ٢٤٧/٦ ، وشرح كتاب سيبويه
للسيرافي ٢١٢/١ ، وللصفار ٢٩٢/١ ، والتعليق على الموطأ ٣٠٨/١ ،
والأزمعة والأمكنة ١٤٠/١ ، واللسان (ق م ر) :

يَا حَبَّذَا الْعَرَصَاتُ يَوْمًا فِي لَيْالٍ مُقْمِرَاتٍ
عَلَى مجزوء الكامل المرفَّل .

والعَرَصَاتُ جمع عَرَصَةٍ ، وهي كُلُّ جَوْبَةٍ مَنفَتَقَةٍ ليس فيها بناء ، عن
الأصمعي في اللسان (ع ر ص) ، وأسكنت الراء من العرصات في الرواية
الأولى للضرورة .

وكان في صل : في لِيَالِي ، والوجه المختار في مثله حذف الياء ، انظر
ما علقناه في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ٤٩ ح ٤٥ .
(٣٢) لم أصبه فيما انتهى إلينا من تهذيب التذكرة لابن جني .
(٣٣) في صل : هذا ، وهو خطأ .

إِنَّ ﴿ذَلِكَ﴾ إِمَارَةً إِلَى النَّقْرِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : فَذَلِكَ النَّقْرُ يَوْمَئِذٍ نَقْرٌ [يَوْمٌ^(٣٤)] عَسِيرٌ . وَقَوْلُهُ ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ عَلَى هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِـ ﴿ذَلِكَ﴾ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ ظَرْفًا لِقَوْلِهِ ﴿يَوْمٌ﴾ ، وَيَكُونُ ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ بِمَنْزِلَةِ « حِينَئِذٍ » ، وَلَا يَكُونُ الْيَوْمَ الَّذِي مَعْنَاهُ وَضَحُ النَّهَارِ ، وَيَكُونُ الْيَوْمُ الْمَوْصُوفُ بِأَنَّهُ عَسِيرٌ خِلَافَ اللَّيْلَةِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : فَذَلِكَ الْيَوْمُ يَوْمٌ عَسِيرٌ حِينَئِذٍ ، أَيْ ذَلِكَ الْيَوْمُ [يَوْمٌ] فِي ذَلِكَ [الْحِينِ] ، فَيَكُونُ^(٣٥) مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِـ ﴿عَسِيرٌ﴾ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْمَوْصُوفِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ الصِّفَةُ . وَيَكُونُ الْيَوْمُ الثَّانِي عَقِيبَ اللَّيْلَةِ لِأَنَّهُ قَدْ وُصِفَ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ﴾ [سورة الحج ٤٧/٢٢] وَ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [سورة المرسلات ٣٥/٧٧] ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

فَأَمَّا ﴿إِذَا﴾ فِي قَوْلِهِ ﴿فَإِذَا نُفِرَ فِي النَّاقُورِ﴾^(٣٦) فَالْعَامِلُ^(٣٧) فِيهِ الْمَعْنَى الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ تَقْدِيرُهُ : إِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ صَعَبٌ^(٣٨)

(٣٤) زيادة من كلامه في الحجة ، انظر صدر المسألة .

(٣٥) في صل : « أي ذلك اليوم في ذلك فيكون » فزدت ما بين حاصرتين من كلامه في الحجة ، انظر صدر المسألة .

(٣٦) انظر المصادر التي أحلنا عليها في ح ٢ ، والجواهر ٨٨٢ ، ٨٨٨ ، والدر المصون ١٠/٥٣٨ ، ٥٣٩ .

(٣٧) انظر كلامهم في العامل فيه وتقديره في المصادر السالفة ، وجواب المسائل العشر ٢٧ .

(٣٨) في صل : وصعب ، وهو خطأ ، فهو جواب إذا ، وفي الحجة ٣٤/١ : إذا نقر في الناقور عسر الأمر وصعب .

الْأَمْرُ وَغَلُظَتِ الْقِصَّةُ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ : ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ﴾ ^(٣٩) [سورة الفرقان ٢٥/٢٢] تَقْدِيرُهُ : يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ يَحْزَنُونَ ^(٤٠) ، ﴿يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ ^(٤١) [سورة البقرة ٢/٢٥٤] أَي لَا خُلَّةٌ [إِلَّا خُلَّةٌ] ^(٤٢) الْمُتَّقِينَ ، لِقَوْلِهِ ﴿الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [سورة الزخرف ٤٣/٦٧] ، ﴿وَنَقَطَعتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ ^(٤٣) [سورة البقرة ٢/١٦٦] ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَأَمَّا الْمُؤْمِنُونَ فَعَلَى خِلَافِ

(٣٩) انظر الحجة ٢٩/١ ، وشرح اللمع ٣٩٢ ، والجواهر ٧١٠ ، ٧٢٩ ، وكشف المشكلات ٩٦٩ ، والمصادر المذكورة ثمة .

(٤٠) فالعامل في ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾ المعنى الذي دلَّ عليه قوله ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ﴾ ، فقد ربه أبو علي : يحزنون ، وقيل : تقديره يُمْنَعُونَ البشارة ، عن النحاس ، وقيل يُجْمَعُونَ للبشرى ، عن الزجاج ، وقيل غير ذلك ، انظر معاني القرآن للزجاج ٦٣/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٦/٣ ، والدر المصون ٤٧٠/٨ ، وكشف المشكلات .

(٤١) أورد أبو علي هذه الآية وما بعدها لذكر ما يكون يوم القيامة ، وصفة الكافرين وحالهم يومئذ ، ثم ذكر حال المؤمنين وصفتهم يومئذ .

(٤٢) زيادة مني . زدتها من قول قتادة : « . . . فأما يوم القيامة فلا خلة إلا خلة المتقين » اهـ انظر تفسير الطبري ٥٢٥/٤ .

قال الطبري : « وهذه الآية مخرجها في الشفاعة عام والمراد بها خاص ، وإنما معناه : من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة لأهل الكفر بالله ، لأنَّ أهل ولاية الله والإيمان به يشفع بعضهم لبعض » اهـ .

(٤٣) روى الطبري في التفسير ٢٧/٣ بإسناده عن قتادة ما قاله في تفسير هذه الآية ، قال : « أسباب الندامة يوم القيامة ، وأسباب المواصلات التي كانت بينهم في الدنيا يتواصلون بها ، ويتخاللون بها ، فصارت عليهم عداوة يوم القيامة فصارت كل خلة عداوة على أهلها إلا خلة المتقين » اهـ =

هذه الصِّفَةِ ، يَدُلُّ على هذا قَوْلُهُ ﴿وَلَا شَفَعَةً﴾ [سورة البقرة ٢/٢٥٤] والمُؤْمِنُونَ تَشْفَعُ لَهُمِ الْمَلَائِكَةُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَلَا يَشْفَعُونَ لِلْفُسَّاقِ وَالْكَفَّارِ^(٤٤) ، وكذلك قَوْلُهُ ﴿وَلَا حُلَّةٌ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٥٤] . ومن ذلك قَوْلُهُ : ﴿إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ فَأَسْتَثْنَاهُمْ مِنَ الْمُعَادَاةِ .

هذا كَلَامُهُ فِي « التَّذَكُّرَةِ » ، وَلَمْ يُخَالَفْ فِيهِ مَا فِي « الْحُجَّةِ » . فَحَصَلَ مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنَّ أَنْتِصَابَ قَوْلِهِ ﴿يَوْمِذٍ﴾ فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ^(٤٥) : ثَلَاثَةٌ مِنْهَا رَمَى^(٤٦) بِهَا أَبُو عَلِيٍّ ، فَرَعَمَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِـ ﴿ذَلِكَ﴾ الْمُشَارِ بِهِ إِلَى النَّقْرِ ، أَوْ بِـ ﴿ذَلِكَ﴾ الْمُشَارِ بِهِ إِلَى ﴿يَوْمٍ﴾ كَمَسْأَلَةِ « الْكِتَابِ » : « الْيَوْمَ يَوْمُكَ^(٤٧) » ، أَوْ هُوَ مَنْصُوبٌ بِمَحذُوفٍ عَلَى تَقْدِيرِ : عَسِيرٌ يَوْمِذٍ^(٤٨) .

= وانظر كلام الطبري في بيان معناها .

(٤٤) يشفع عند الله بإذنه لمن شهد بالحق الملائكة والنبيون والشهداء والصالحون وأهل الإيمان أيضاً يشفع بعضهم لبعض ، أما الكفار والفساق والظالمون ومن إليهم ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [سورة المدثر ٧٤/٤٨] ﴿يَوْمِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ [سورة طه ٢٠/١٠٩] ، انظر تفسير الطبري ٢٣/٤٥٢ ، والدر المنثور ١٥/٨٦ - ٨٨ .

(٤٥) بل ثلاثة ، ذكر منها أبو علي اثنين الأول والثالث هنا ، أما الثاني فمما حدث به الجامع نفسه ولا أصل له ، وقد سلف بسط التعليق عليه في ح ١٨ .

(٤٦) كأنه كذلك في صل .

(٤٧) هذا الوجه من صنع الجامع كما علمت .

(٤٨) كذا قال ، وهو غلط على أبي علي . فقد نصَّ أبو علي أنه في هذا الوجه ظرف لقوله يوم ، وقوله في الحجة والتذكرة في تقديره : أي ذلك اليوم يوم في ذلك الحين = قاطع في أنه عنده متعلق بمحذوف هو حال من يوم لتقدم الصفة على الموصوف .

وَقَدْ قَفَزَ^(٤٩) مِنَ الثَّانِي إِلَى الثَّالِثِ ، فَخَتَمَ الْوَجْهَ الثَّانِي بِالْوَجْهِ
الثَّالِثِ^(٥٠) حَتَّى يَقُومَ وَيَقْعُدَ الْجَاهِلُ ، كَمَا قَفَزَ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا^(٥١)
﴿ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ﴾ [سورة الأنعام ١١٧/٦] فَأَرَاكَ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهُ كَقَوْلِهِ ﴿ أَعْلَمُ يَمَنْ
ضَلَّ ﴾ [سورة النحل ١٦/١٢٥ ، والنجم ٥٣/٣٠] فَقَفَزَ إِلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ^(٥٢) لِيَقُومَ وَيَقْعُدَ
الْجَاهِلُ . [٢/١٢] وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ^(٥٣) : أَنَّهُ مَبْنِيٌّ كَقَوْلِهِ ﴿ مَنِ فَرَعَ يَوْمِذٍ ﴾ [سورة
النمل ٢٧/٨٩] .

وَكَانَ مَنْ^(٥٤) أَقَامَ مَعَهُ أَرْبَعِينَ سَنَةً^(٥٥) مَرَّ بِالْمَسْأَلَةِ فِي « التَّذَكُّرَةِ » ،
فَلَمْ يُبَيِّنْ مَوْضِعَ الْقَفْزِ^(٥٦) ، فَلَا أَدْرِي ←

(٤٩) فِي وَهْمِكَ أَيُّهَا الشَّيْخُ ، وَلَا قَفَزَ فِي كَلَامِ أَبِي عَلِي . خَلَطْتُ فِي فَهْمِ كَلَامِهِ
فَقَوْلُهُ مَا لَمْ يَقُلْ وَقَفَّزَتْهُ .

(٥٠) كَلَا الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي الْحِجَّةِ وَالتَّذَكُّرَةِ فِي غَايَةِ الْوَضُوحِ وَالْبَيَانِ ،
وَلَا ثَالِثَ لِهَمَا عِنْدَ أَبِي عَلِي .

(٥١) وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ ١١٨ .

(٥٢) نَعَمْ ، فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْحِجَّةِ ٢٥/١ - ٢٧ انتَقَلَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى دُخُولِ
الْجَارِ عَلَى أَفْعَلٍ فِي ﴿ أَعْلَمُ يَمَنْ ضَلَّ ﴾ إِلَى الْكَلَامِ فِي ﴿ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ﴾ عَلَى
إِضْمَارِ الْفِعْلِ ، فَيَبْدُو لِقَارِئِ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَمَّا يَتِمُّ كَلَامُهُ الْأَوَّلُ ، وَأَخَذَ فِي الثَّانِي
وَكُنَّ دَاخِلًا فِي الْأَوَّلِ ، لَكِنَّ أَبَا عَلِي فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي مِنَ الْحِجَّةِ
١٥٨/١ - ١٥٩ أَتَى بِالْكَلَامِ عَلَى وَجْهِهِ .

(٥٣) وَهُوَ قَوْلُ الزَّجَاجِ وَمَنْ وَافَقَهُ . وَقَدْ نَبَهْنَا أَنَّهُ الْوَجْهَ الثَّالِثُ ، وَلَا رَابِعَ لَهَا .

(٥٤) يَعْنِي ابْنَ جَنِي الَّذِي هَذَّبَ التَّذَكُّرَةَ .

(٥٥) انْظُرْ مَا سَلَفَ فِي م ١١٧ ص ٥٥٧ ح ٥٦ .

(٥٦) لِأَنَّهُ لَا مَقْفَزَ فِيهِ .

كَيْفَ ذَهَبَ عَلَيْهِ (٥٧) .

والذي قاله الزَّجَّاجُ (٥٨) مِنْ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فَهُوَ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ ،
أَيُّ فِذْلِكَ يَوْمِئِذٍ ، وَيَكُونُ بَدَلًا (٥٩) مِنْ ﴿ ذَلِكْ ﴾ عَلَى تَقْدِيرِ : فَيَوْمِئِذٍ يَوْمٌ
عَسِيرٌ ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ (٦٠) : « هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ » (٦١) .

* * *

(٥٧) ولا أدري كيف سهوت أيها الشيخ الجليل هذا السهو الفاحش في كلام أبي
علي فاتهمته بالقفز ، وتخيَّلت قولاً غريباً قولته إياه ، وهو بريء منه ، ثم
لا تدع أن تغمز من الإمام أبي الفتح البحر الزخار الذي لا تضره حصيات ترميها
فيه ، غفر الله لك .

(٥٨) في معاني القرآن له ٢٤٦/٥ .

(٥٩) انظر التعليق في ح ٦ .

(٦٠) كذا قال ، وهذا غريب جداً لا أدري كيف وقع من مثله ! فكيف يكون من باب
« هذا حلو حامض » يعني الإخبار عن المبتدأ بخبر بعد خبر ، وليس في كلام
الزجاج ولا فيما قدره الجامع خبر بعد خبر ، فيكون من هذا الباب ، فيومئذ
كما ترى إذا كان مبنياً كان في محل رفع بدل من اسم الإشارة ، و﴿ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾
خبره . ولا يقضى العجب من تكرار سهوه في هذه المسألة . ولم يكن مصيباً
فيما استدركه في هذه المسألة إلا في استدراكه بذكره قول الزجاج ، وفي
تضعيفه أول قول أبي علي .

(٦١) سلفت هذه العبارة في م ٢ ص ١٣ وتخرجها في ح ٢٣ ثمة .

[١٢٢] مسألة . قال^(١) : « وَيُقَوِّي كَسْرَ الهاءِ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ

(١) فِي الْحِجَةِ ٦٥/١ . وَحَكَى الْجَامِعُ مَعْنَى كَلَامِ أَبِي عَلِي فِي الْحِجَةِ ٦٥/١ ، وَهُوَ - أَعْنِي أَبَا عَلِي - حَكَى كَلَامَ أَبِي زَيْد فِي احْتِجَاجِهِ لِقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ بِكَسْرِ الهاءِ .

وَقَدْ طَوَّلَ أَبُو عَلِي الْكَلَامَ ثَمَةً ٦٢/١ - ٧٦ تَطْوِيلًا مَرَهَقًا . وَلِذَلِكَ مَا سَهَا الْجَامِعُ الْخَصِيصَ بِأَثَارِ أَبِي عَلِي عَنْ أَنَّ أَبَا عَلِي فَرَّقَ كَلَامَ أَبِي زَيْد فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ كَلَامِهِ ٦٥/١ ثُمَّ ٦٩ وَبَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ خَمْسَةَ وَخَمْسُونَ سَطْرًا بِحُرُوفِ الْمَطْبُوعَةِ ، وَسَاقَ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي مَا لَمْ يَنْقُلْهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي زَيْد فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ ، وَاسْتَعْمَلَ الْجَامِعُ بَعْضَ لَفْظِ أَبِي عَلِي فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي فِي حِكَايَةِ كَلَامِهِ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ .

وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا عَلِي ذَكَرَ فِي الْحِجَةِ ٦٢/١ وَجْهَ شَبهِ الهاءِ بِالْأَلْفِ ، وَمِنْهَا أَنَّهُمْ قَالُوا : ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ ، فَأَمَالُوا الْفَتْحَةَ الَّتِي قَبْلَ الهاءِ نَحْوَ الْكُسْرَةِ ، وَقَالُوا [٦٤/١] لَمْ يَضْرِبْهُ وَمِنْهُ ، بِتَحْرِيكِ السَّاكِنِ بِالضَّمِّ ، وَقَالُوا [٦٥/١] ضَرَبْتَهُ ، بِكَسْرِ التَّاءِ = وَقَالَ عَقِيبُ هَذَا [٦٥/١] : « فَإِذَا وَصَلْتَ أَسَكَنْتَ كُلَّ ذَلِكَ لِأَنَّكَ تَحْرِكُ هَاءَ الضَّمِيرِ ، فَتَبَيَّنَ الْحَرَكَةُ . قَالَ أَبُو زَيْد : قَالَ - يَعْنِي رَجُلًا عَرَبِيًّا - لَمْ أَضْرِبْهُمَا ، فَكَسَرَ الهاءَ مَعَ الْبَاءِ . قَالَ أَبُو عَلِي : فَهَذَا عَلَى أَنَّهُ أَجْرَى الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ نَحْوَ سَبَسَبَا » اهـ - وَهَذَا مَا حَكَاهُ الْجَامِعُ بِمَعْنَاهُ فِيمَا يَأْتِي - وَبَعْدَ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ كَلَامِ أَبِي عَلِي خَمْسَةُ وَخَمْسُونَ سَطْرًا [٦٥/١ - ٦٩] كَلَامَ فِي شَبهِ الهاءِ بِالْأَلْفِ ، ثُمَّ قَالَ : « وَمِمَّا يَقْوِي شَبْهَهَا بِالْأَلْفِ وَيَقْوِيهِ أَيْضًا وَيَقْوِيهِ أَيْضًا مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ قَالَ : أَخَذْتُ هَذَا مِنْهُ وَمِنْهُمَا وَمِنْهُمِي . قَالَ أَبُو زَيْد : فَكَسَرَ الْأَسْمَ الْمَضْمَرُ فِي=

[﴿عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة ٧/١] ما] ^(٢) حُكِيَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ أَنَّ عَرَبِيًّا قَالَ : لَمْ أَضْرِبْهُمَا . قَالَ : فَهَذَا يَكُونُ عَلَى قَوْلِهِمْ :
سَبَسَبَا ^(٣)

= الإدراج والوقف . قال أبو زيد : وقال - يعني هذا الرجل - عليكم ، فضم الكاف « اهـ » .

فأبو علي كما ترى فَرَّقَ كلام أبي زيد في موضعين متباعدين وحكاه بتصرف يسير ، ولم يترك من كلام أبي زيد إلا قوله « قال : ولم أعرفه ولم أضربه ، فكسر كل هذا » .

وكان الوجه أن يقدم أبو علي ما أخره من كلام أبي زيد لأنه على سياق ما ذكره من وجوه الشبه ، ثم يورد بعد هذا ما قدّمه هو مما أجري فيه الوصل مجرى الوقف .

(٢) ما بين حاصرتين زيادة مني . قرأ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بكسر الهاء غير حمزة من السبعة ، فقرأ بضمتها ، واختلفوا في الميم ، فضمتها حمزة وابن كثير ونافع بخلاف عنه ، ووصلها بواو ابن كثير ونافع في إحدى الروايتين عنه ، وأسكن الميم الباقون ، انظر السبعة ١٠٨ ، وكشف المشكلات ٩ - ١٠ ، والتعليق والمصادر ثمة .

(٣) هذه كلمة من بيت من الرجز لربيعة بن صُبْح ، وتماهه :
تَتَرَكُّ مَا أَبْقَى الدُّبَا سَبَسَبَا

وهو من أبيات له في سفر السعادة ٤٦ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٥٤ - ٢٦١ ، وتنسب لرؤية ، وليست له ، انظر التعليق في سفر السعادة .

والبيت في الكتاب ١١/١ و ٢٨٢/٢ ، والتعليقة ١١٤/٢ ، والحجة ٦٥/١ ، ٤١٠ ، ٣٣٧/٤ و ٤٢١/٥ و ٣١/٦ ، ٣١٦ ، والحلييات ٣٥٨ ، =

أَجْرَى الْوَصْلَ مُجْرَى الْوَقْفِ » .

قُلْتُ : وهذه لَفْظَةٌ اخْتَرَلَهَا^(٤) مِنْ كَلَامِ أَبِي زَيْدٍ فِي « نَوَادِرِهِ » ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ^(٥) : « قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَكْرِ بْنِ وائِلٍ : أَخَذْتُ هَذَا مِنْهُ فِي الْوَقْفِ ، وَمِنْهُمَا^(٦) وَمِنْهُمِي ، فَكَسَرَ الْأَسْمَ الْمُضْمَرُّ فِي الْإِذْرَاجِ وَالْوَقْفِ . قَالَ [وَقَالَ^(٧)] : وَلَمْ أَعْرِفْهُ^(٨) وَلَمْ أَضْرِبْهُ ، فَكَسَرَ كُلَّ هَذَا ، وَقَالَ : عَلَيْكُمْ ، فَضَمَّ الْكَافَ ، وَ[قَالَ^(٩)] لَمْ أَضْرِبْهُمَا ، فَكَسَرَ الْهَاءَ مَعَ الْبَاءِ » .

= والعسكريات ١٨٥ ، وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٣٧٧/٢ .

تترك : الضمير للريح في البيت الذي قبله . الدُّبَا : الجراد قبل أن يطير .
وَالسَّبَسَبُ : القفر ، وشدد الراجز الباء للضرورة . قال سيويه : « ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ، ولا يثقلها في الوصل ، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو سبسيًا . . . » اهـ الكتاب ١١/١ .

(٤) في هذا الموضع من الحجة ٦٥/١ ، لكن أبا علي نقل بعد ٦٩/١ - ٧٠ بقية كلام أبي زيد كما علمت ، انظر ح ١ .

(٥) في النوادر ٤٧١ - ٤٧٢ ، وانظر نوادر أبي مسحل ٤٨٩/٢ .

(٦) في النوادر : أخذت هذا منه يا فتى ومنهما .

(٧) زيادة من النوادر .

(٨) في نوادر أبي مسحل - وما فيه منقول من نوادر أبي زيد - « لم أعْرِفْهُ » ، من عرن البعير : وضع في أنفه العِران . والاستشهاد قائم باللفظين . وهذا موضع يحتاج فيه إلى الأصول المخطوطة العالية . وفي ضبط ألفاظ أبي زيد في الكتابين أوهام من المحققين .

(٩) زيادة من النوادر .

قُلْتُ : مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُمْ قَالُوا : لَمْ أَضْرِبْهُ ، وَالْأَصْلُ : لَمْ أَضْرِبْهُ ، فَلَمَّا وَقَفَ نَقَلَ كَسْرَةَ الْهَاءِ إِلَى الْبَاءِ ، فَقَالَ : لَمْ أَضْرِبْهُ ؛ فَلَمَّا صَارَ إِلَى التَّنْيَةِ وَصَلَ كَمَا وَقَفَ ، فَلَمْ يُسَكِّنِ الْبَاءَ ، وَقَالَ : لَمْ أَضْرِبْهُمَا .
فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ « أَجْرَى الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ » يَعْنِي تَرَكَ الْبَاءَ مَكْسُورَةً حِينَ وَصَلَهَا بِالْفِ التَّنْيَةِ ، وَكَسَرَ الْهَاءَ عَلَى الْأَصْلِ ، هَذَا مِنْ ذَاكَ أَيْضًا .
وَكَلَامِي مَعَ هَذَا الرَّجُلِ طَوِيلٌ . وَحِينَ أَمْلَلْتُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ حَزَبْتَنِي حَوَازِبُ مِنْ كَلَامِهِ ^(١٠) ، فَتَذَكَّرْتُ حَمَلَ قَوْلِهِ ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ ^(١١) [سورة الانشقاق ٨٤/١] عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ بَعْدَ ﴿ إِذَا ﴾ كَمَا هُوَ بَعْدَ « إِنَّ » ^(١٢) ،

(١٠) حزبه الأمر : نابه واشتد عليه وضغطه ، والحوازب جمع حازب : الأمر الشديد . وحوازب كلام أبي علي ما فيه من عسر ومشقة وتطويل وإرهاق واستطراد وتشقيق للكلام يباعد بين أطرافه ، يشتد ذلك على قارئ كلامه ويتعبه . وهذا أبو الفتح تلميذه يقول في المحتسب ٢٣٦/١ : « وقد كان شيخنا أبو علي عمل كتاب الحجة في قراءة السبعة ، فأغمضه وأطاله حتى منع كثيراً ممن يدّعي العربية ، فضلاً على القرأة ، منه وأجفاهم عنه » اهـ ، ويقول الجامع في كشف المشكلات ١١٧٠ : « والحجة صعبة . . . » اهـ .
(١١) انظر الكلام عليها في الجواهر ٢٧ ، ٣٧ ، ٦٧٤ ، وكشف المشكلات ١٤٤٣ ، والإيضاح ٧٥ ، والبغداديات ٢١٥ ، والشعر ٤٨٧ ، والإغفال ٣٠٧/٢ ، والتعليقة ١١٦/١ و ١٧٥/٢ ، ١٧٨ ، والمقتضب ٥٦/٢ ، ٧٩ و ٣٤٨/٤ ، والخصائص ١٠٦/١ و ٣٨٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤٩/١ ، وشرح المفصل ٩٤/١ و ٩٦/٤ ، ١٠٦ و ١٠/٩ ، والتعليق والمصادر في كشف المشكلات .
(١٢) انظر كتب أبي علي المذكورة في الحاشية السابقة وغيرها .

وصاحبُ « الكتابِ » ^(١٣) يُخَالِفُهُ = وَتَذَكَّرْتُ جَمْعَ أَصْحَابِهِ ^(١٤) على السَّهْوِ
في قَوْلِهِ ^(١٥) « أَنْتُمْ بَيْنَكُمْ أَلْفٌ » ^(١٦) وَحَمَلَهُمْ رَفَعَ أَلْفٍ عَلَى أَنَّهُ ابْتِدَاءٌ

(١٣) ذهب سيبويه إلى أن ما بعد « إذا » مرفوع على الابتداء ، وعزي هذا القول إلى الكوفيين ، وذهب جمهور البصريين - ومنهم أبو علي - إلى أنه مرفوع بفعل مضمر يفسره المذكور ، انظر الكتاب ٥٤/١ ، والمقتضب ٧٦/٢ - ٧٧ ، والكامل ٣٦٤ ، والمصادر السابقة ، والتعليق عليه في كشف المشكلات ١٤١٦ ح ٦ والمصادر المذكورة ثمة وهنا .

أما المرفوع بعد « إن » الشرطية فمذهب سيبويه والأكثرين أنه فاعل ، وذهب السيرافي إلى أنه مبتدأ ، وعزي ذلك إلى سيبويه ، ولا يصح عنه ، انظر التعليق على هذا في كشف المشكلات ٧٣٥ ح ٧ والمصادر المذكورة ثمة .
(١٤) يعني تلامذة أبي علي الذين شرحوا هذه المسألة ، وهي من مسائل « الإيضاح » ، فكأن الجامع يعني من شرح إيضاح شيخه منهم ، ومنهم أبو طالب أحمد بن بكر العبدِيُّ (ت ٤١٦ هـ) ، وعلي بن عيسى الرِّبَعي (ت ٤٢٠ هـ) ، وأبو القاسم علي بن عبيد الدقيقي (ت ٤١٥ هـ) ، انظر ترجمة العبدِي في إنباه الرواة ٢٩٧/٢ ، والربعي في معجم الأدباء ١٨٢٨ ، والدقيقي في بغية الوعاة ١٧٨/٢ .

(١٥) يعني قول أبي علي في الإيضاح ٨٩ - ٩٠ .

(١٦) عبارة أبي علي « أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ دَرَهْمٌ » أوردها أبو علي في الضرب الثاني من أضرب الجملة التي تكون خبر المبتدأ وهي المركبة من ابتداء وخبر ، فجملة « بَيْنَكُمْ دَرَهْمٌ » عنده خبر قوله « أَنْتُمْ » و« كُلُّكُمْ » تأكيد ، وأجاز أن يكون « كُلُّكُمْ » ابتداءً ثانياً .

وانظر قوله « أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ دَرَهْمٌ » في الكافي شرح الإيضاح ٤٢٦ ، ٤٣١ ونصَّ صاحبه أنها من مسائل التذكرة ، والخصائص ٣١٨/٣ .

ثانٍ^(١٧) ، وَنَسُوا أَنَّ الظَّرْفَ إِذَا جَرَى خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ رَفَعَ مَا بَعْدَهُ^(١٨) ،
كَقَوْلِهِ : ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ عُقَبَى الدَّارِ * جَنَّتْ عَدْنٌ﴾^(١٩) [سورة الرعد ١٣/ ٢٢ - ٢٣] ،
وَقَوْلِهِ : ﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعِيفِ بِمَا عَمِلُوا﴾^(٢٠) [سورة سبا ٣٤/ ٣٧] فلا أدري كَيْفَ
وَقَعَ مَا وَقَعَ !

* * *

(١٧) هذا وارد على أبي علي وعلى ابن جني وغيره ممن تابع أبا علي في أن قوله
« بينكم درهم » أو ألف جملة وقعت خبراً للمبتدأ « أنتم » . واستدراك الجامع
صحيح ، فقوله ألفٌ مرفوع بالظرف « بينكم » على المذهبيين .

وكان في صل « ابتداء ثالث » والصواب ما أثبت إن كان ما مثل به الجامع
ما في المتن « أنتم بينكم ألف » . فإن كان قد مثل به بزيادة كلكم أي « أنتم
كلكم بينكم ألف » كان قوله « ابتداء ثالث » صحيحاً والابتداء الثاني قوله
« كلكم » ، وهو وجه أجازهُ أبو علي . لكن الكلام بذلك يكون ناقصاً لأنه
لا ذكر فيه لكون « كلكم » توكيداً وهو الوجه الذي قدم أبو علي ذكره .

(١٨) على المذهبيين انظر التعليق على هذا فيما سلف في م ٥٧ ص ٢٥٤ ح ٨ ،
وبسط التعليق عليه في كشف المشكلات ١٣ ح ٥ .

(١٩) قال في كشف المشكلات ٦٣١ : ﴿عُقَبَى الدَّارِ﴾ مرتفعة بالظرف وهو قوله
﴿لَهُمْ﴾ . . . ولا خلاف في هذا لأن الظرف جرى خبراً عن ﴿أُولَئِكَ﴾ «
اهـ .

(٢٠) قال في شرح اللمع ٣٠٧ : « إذا وقع الظرف خبراً عن المبتدأ فقد
اتفقا [يعني سيبويه والأخفش] على أن الظرف رافع ، قال الله تعالى
﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعِيفِ بِمَا عَمِلُوا﴾ فـ ﴿أُولَئِكَ﴾ مبتدأ و﴿لَهُمْ﴾ ظرف ،
و﴿جَزَاءُ﴾ رفع بالظرف ، لا خلاف بينهما ، لأن الظرف وما عمل فيه في
موضع الرفع خبر ﴿أُولَئِكَ﴾ . . . اهـ .

[مِنْ سِهَاءٍ ^(١) ابْنِ جَنِّي]

[١٢٣] وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ عُثْمَانَ ^(٢) أَخَذَ ^(٣) يُبَيِّنُ اشْتِقَاقَ «الكَلَامِ» ، فَأَتَى عَلَى تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ ، وَذَكَرَ مِنْهَا خَمْسَةَ ^(٤) ؛ فَلَمَّا صَارَ إِلَى السَّادِسِ ^(٥) قَالَ : هَذَا غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ ^(٦) ، وَنَسِيَ ^(٧) أَنْ يَنْظُرَ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ ، وَهُوَ « ل م ك » . الْخَارَزَنْجِيُّ ^(٨) : ←

-
- (١) العنوان مني . وسِهَاءٌ جمع سَهْوَةٍ أو سَهْوٍ كدلو ودلاء وركوة وركاء .
(٢) ابن جني أبا الفتح .
(٣) في الخصائص ١٤ / ١ .
(٤) في صل : خمساً ، والصواب ما أثبت . وفي الخصائص : والمستعمل منها أصول خمسة .
(٥) أي التصريف السادس ، أو الأصل السادس .
(٦) في الخصائص : وأهملت منه ل م ك ، فلم تأت في ثبت .
(٧) كذا قال ! وظاهر كلام أبي الفتح أنه لم ينس ذلك أيها الشيخ ، لكنه لم يرتض رواية ما كان يرويه مما ذكره الجامع فيما يأتي ، ولهذا ما قال : « فلم تأت في ثبت » . ولعله لم يقف حين قال ذلك على جميع ما أورده الجامع هنا .
(٨) هو أبو حامد أحمد بن محمد البُشْتِيّ المعروف بالخارزنجي (ت ٣٤٨ هـ) ، له كتاب « التكملة » كَمَّلَ فيه كتاب « العين » المنسوب إلى الخليل ، ولم ينته إلينا فيما نعلم . والجامع نقل كلامه من كتابه هذا .

عَوَّلَ الْخَارَزَنْجِيُّ فِيهِ عَلَى مَصَادِرَ كَثِيرَةٍ سَمَّاهَا ، وَنَقَلَهَا عَنْهُ الْأَزْهَرِيُّ فِي =

« قال أَبُو تُرَابٍ^(٩) : قال أَبُو الْعَمَيْثِلِ^(١٠) : اللَّمَّاءُ وَاللَّمَّاجُ : الشَّيْءُ الَّذِي يُؤْكَلُ وَيُشْرَبُ ، يقال : تَلَمَّكَ وَتَلَمَّجَ ، وَأَنْشَدَ^(١١) :
حَتَّى تَغْدَيْتُ غَدَاءَ أَرْمَكَا^(١٢)
يَعْطِشُ جَانِيهِ إِذَا تَلَمَّكَ^(١٣)
قال الْفَرَاءُ^(١٤) : التَّلَمُّكُ : التَّلَمُّظُ ، وَأَنْشَدَ^(١٥) :
فَلَمَّا رَأَيْتُ قَدْ حَمَمْتُ أَرْتِحَالَهُ تَلَمَّكَ لَوْ يُجْدِي عَلَيْهِ التَّلَمُّكُ^(١٦)

= مقدمة « تهذيب اللغة » ، ونَبَّه على طائفة من تصحيفه وتحريفه ، انظر مقدمة تهذيب اللغة ٤٧ - ٥٥ ، وانظر ترجمته في إنباه الرواة ١٤٢/١ والمصادر المذكورة ثمة .

(٩) في كتابه « الاعتقاب » أي اعتقاب الحروف على المعنى الواحد ، وهو تناوبها عليه ، ولم ينته إلينا فيما نعلم . قال الأزهري في مقدمة تهذيب اللغة ٣٩ : « وقد قرأت كتابه فاستحسنته ، ولم أره مجازفاً فيما أودعه ، ولا مصحفاً في الذي أَلْفَه » اهـ ، وانظر ترجمته في إنباه الرواة ١٠٢/٤ .

(١٠) عبد الله بن خالد الأعرابي ، انظر ترجمته في إنباه الرواة ١٤٩/٤ - ١٥٠ .

(١١) لَمَّا أَجْدَهُمَا

(١٢) ليس في مادة ر م ك في اللسان وغيره ما يفسر قوله « أَرْمَكَا » .

(١٣) قوله « جَانِيهِ » غير معجم في صل ، ولعله ما أثبت .

(١٤) لم أصب كلامه .

(١٥) البيت بلا نسبة في اللسان (ل م ك ، ح م م) ، والبحر ٢١/١ من إنشاد الفراء فيهما ، ومقاييس اللغة ٢١٢/٥ .

(١٦) في صل : عليك ، والصواب ما أثبت من المصادر . حَمَمْتُ ارْتِحَالَهُ : عَجَلْتُهُ ، عن الفراء في اللسان (ح م م) .

قال أَحْمَدُ^(١٧) : عَاقَبَ بَيْنَ الظَّاءِ وَالْكَافِ .

وقال الْمُفَضَّلُ^(١٨) : التَّلَمُّظُ : تَحْرِيكُ اللَّحْيَيْنِ بِالْكَلامِ أَوْ الصَّوْتِ ،
وَأَنْشَدَ^(١٩) :

كَأَنَّ بِلَحْيَيْهَا إِذَا مَا تَخَوَّتَتْ تَجَاوُبَ صِرْدَانٍ تَجَوَّفَنَ مَخْرَفًا^(٢٠)

(١٧) هو الخارزنجي ، انظر ح ٨ .

(١٨) انظر تهذيب اللغة ٢٦٧/١٠ (في أصليين من أصوله انظر حاشية التحقيق) ،
واللسان (ل م ك) .

(١٩) لم أجد البيت .

(٢٠) بلحييها : الضمير للناقة أو للإبل ، واللَّحْيَان : حائطا الفم ، وهما العظمان
اللذان فيهما الأسنان من داخل الفم من كل ذي لَحْيٍ . تخوت : صَوَّتَتْ ،
وكل ما صَوَّتَ فقد خَوَّتَ . صِرْدَان : جمع صُرْد ، وهو طائر أبقع ضخمة
الرأس يكون في الشجر ، وهو يُتَشَاءَمُ به . تجوفن مخرفا : دخلن في جوف
المخرف وهو الحائط (البستان) من النخل . وعكس التشبيه حميد بن ثور
بقوله :

كَأَنَّ وَحَى الصِّرْدَانِ فِي جَوْفِ ضَالَةٍ تَلَهْجُمُ لَحْيَيْهِ إِذَا مَا تَلَهْجَمَا

وحى الصردان : صوتها يجاوب بعضها بعضاً ، وتلهجم لحبي البعير :
تحرّكهما . انظر اللسان (ل ح ي ، خ و ت ، ص ر د ، ج و ف ، خ ر ف) ،
وانظر تحلية الصرد في المخصص ١٥١/٨ ، وبيت حميد في اللسان
(ل ه ج م ، ص ر د) .

وتخوت كأنه في صل « تخوفت » بالفاء ولم يعجم منه إلا تاء التأنيث ،
و« تجوفن » لم تعجم الجيم والفاء في صل ، و« مخرفا » كأن الخاء معجمة ،
ولم تعجم الفاء ، ولعله كما قرأته .

وقال يَعْقُوبُ^(٢١) : « يُقَالُ : مَا تَلَمَّكَ فُلَانٌ عِنْدَنَا بِلِمَاكِ أَيْ مَا تَلَمَّجَ بِلِمَاجٍ » ، وَمَعْنَاهُ : لَمْ يَذُقْ شَيْئاً .
وقال أَبُو عَلِيٍّ قُطْرُبُ^(٢٢) :
وَتَكُونُ شَكْوَاهَا إِذَا هِيَ أَنْجَدَتْ بَعْدَ الْكَلَالِ تَلَمَّكَ وَصَرِيفُ^(٢٣)
وقال أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٢٤) : اللَّمَّاكُ وَاللِّمَاجُ : الطَّعَامُ . وَأَمَّا اللَّمَّاكُ فَالْإِثْمُ .

(٢١) في إصلاح المنطق ٣٩٠ وفيه : ويقال : ما تلمج عندنا بلماج ، وما تلمك عندنا بلماك « اهـ ، وانظر تهذيب الألفاظ ٣٩٠ ، واللسان (ل م ج ، ل م ك) .

(٢٢) كذا وقع ، يريد : وأنشد أبو علي قطرب : والبيت لكعب بن زهير في ديوانه ١١٨ ، واللسان (ل م ل كذا) .
(٢٣) أنجدت : ارتفعت . الكلال : الإعياء . تلمك : تلمكها بنابها مثل التلمظ وهو أن تمر بعض أنيابها على بعض . صريف : صريفها صوت أنيابها . وروي : « تَأْتُنْ » و« تَأْوُهُ » ، عن الديوان بتصرف ، كذا . وفي اللسان تلمل باللام مكان الكاف .

(٢٤) عبد الله بن محمد بن هانئ النيسابوري (ت ٢٣٦ هـ) . وله « كتاب كبير يوفي على ألفي ورقة في نوادر العرب وغرائب ألفاظها ، وفي المعاني والأمثال » كما قال الأزهري في مقدمة تهذيب اللغة ٣٧ ، ووقف عليه ونقل منه ، فما وقع لابن هانئ في التهذيب فهو من كتابه هذا كما قال الأزهري ، وانظر ترجمته في إنباه الرواة ١٣١/٢ .

وانظر اللماك الإثم في اللسان (ل م ك) .

أَبُو الْوَازِعِ^(٢٥) عَنْ أَبِي الْوَحْفِ^(٢٦) التَّمِيمِيَّ : لَمَكْتُ^(٢٧) الْعَجِينَ وَلَبَكْتُهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ : إِذَا عَجَنْتَهُ ، قَالَ أَحْمَدُ^(٢٨) : هُمَا عَقِيَانِ^(٢٩) ، وَإِنَّمَا قَلِبَ^(٣٠) لَمَكْتُ مِنْ مَلَكِ الْعَجِينَ^(٣١) .

قال الأزهري^(٣٢) : « اللَّمُّكُ : الْجَلَاءُ تُكْحَلُ بِهِ الْعَيْنُ ، وَاللَّمِيكُ : الْمَكْحُولُ الْعَيْنِينَ^(٣٣) . وفي « النوادر » : اللَّيْلَمُكُ : الشَّابُّ^(٣٤) .

(٢٥) محمد بن عبد الخالق الخراساني ، له كتاب « النوادر » جمع فيه ما رواه عن الأعراب الذين كانوا مع ابن طاهر بنيسابور ، ويروي عنه أبو تراب وغيره ، انظر مقدمة تهذيب اللغة ٤٩ ، وإنباه الرواة ١٤٤ / ١ .

(٢٦) كذا هو في صل ، ولم أصب له ذكراً . وهو أحد الأعراب الذين روى عنهم أبو الوازع .

(٢٧) في صل : ملكت ، وهو خطأ ، انظر ما يأتي .

(٢٨) هو الخارزنجي .

(٢٩) أي أحدهما يعاقب الآخر ، فالباء في لبكت عاقبت الميم في لمكت والمعنى واحد . والعقيب : المعاقب من عاقبه : جاء بعقبه ، عن اللسان (ع ق ب) .

(٣٠) في صل : قلت ، وهو تصحيف .

(٣١) هذا آخر ما نقله الجامع من تكملة الخارزنجي .

(٣٢) في التهذيب ٢٦٧ / ١٠ .

(٣٣) عبارة مطبوعة التهذيب : « وقال ابن الأعرابي [في نسخة : وقال أبو عمرو عن ابن الأعرابي] : اللَّمَّكُ وَاللَّمُّكُ : الْجَلَاءُ يَكْحَلُ بِهِ الْعَيْنُ . وقال أبو عمرو : اللميك : المكحول العينين » اهـ وانظر قولني ابن الأعرابي وأبي عمرو في التكملة للصغاني (ل م ك) ٢٣٤ / ٥ .

(٣٤) كان في صل : « المكحول العينين . نوادر اليلمك السراب » ، وهو تحريف وفي العبارة خلل ، وأثبت ما في التهذيب .

فَتَرَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ مُسْتَعْمَلَاتٍ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ مُهْمَلٌ ، أَغْنِي «ل م ك»^(٣٥) .

* * *

= وعبارة التهذيب بعد قوله العينين : « وفي النوادر : اليلمك الشاب الشديد ، ولا يكون إلا في الرجال » اهـ . ولم يقع قوله « وفي النوادر . . » إلخ في أصل مطبوعة التهذيب ، فلم يثبت المحقق ، وذكر في الحاشية أنه ورد في النسختين ج ، ل . وعن تهذيب اللغة نقله الصغاني في التكملة (ل م ك) ٢٣٤/٥ بلفظه ، وصاحب اللسان (ل م ك) .

وقوله « النوادر » لعله يريد نوادر ابن الأعرابي .
(٣٥) هذا استدراك صحيح إن صح أن الكاف في ل م ك أصل لا بدل من القاف أو غيره .

[١٢٤] وَسَهَا سَهْوَآ آخَرَ فِي هَذَا الْفَضْلِ ، فَقَالَ وَهُوَ يَذْكُرُ أَشْتِقَاقَ « الْكَلَامِ » وَأَنَّهُ مِنْ « الْكُلُومِ » حَتَّى بَلَغَ إِلَى الْآيَةِ ، فَنَلَا^(١) قَوْلَهُ : ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ ﴾ [سورة آل عمران : ٤٦/٣] . وَغَلِطَ ، إِنَّمَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ مَكَانَ هَذَا : ﴿ أَخْرَجْنَاهُم مِّنَ الْأَرْضِ تَكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ ﴾ [سورة النمل : ٨٢/٢٧] لِأَنَّ الْمُفَسِّرِينَ اخْتَلَفُوا هُنَا فِي أَنَّ ﴿ تَكَلِّمُهُمْ ﴾ هَلْ هُوَ مِنَ « الْكَلَامِ » أَمْ^(٢) مِنَ « الْكَلَمِ »^(٣) . فَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ ﴾ فَإِنَّهُ فِي قِصَّةِ عِيسَى

(١) كَذَا قَالَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ ١٤/١ آيَةَ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ آيَةَ سُورَةِ النَّمل .

فَلَسْتُ أَدْرِي كَيْفَ غَيَّرَ كَلَامَهُ أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْهُ ، فَغَلِطَ ، فَأُصْلِحَ .
وَقَدْ سَلَفَ لَهُ مِثْلُ هَذَا فِي الْاِسْتِدْرَاكِ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ فِي م ١١٦ .

(٢) كَذَا وَقَعَ ، وَالْوَجْهَ : أَوْ : وَسَلَفَ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ فِي م ١٠٥ ح ١٦ .

(٣) قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي الْبَحْرِ ٩٧/٧ : « الظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ تَكَلِّمُهُمْ بِالتَّشْدِيدِ - وَهُوَ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ - مِنْ الْكَلَامِ وَقِيلَ : مَعْنَى تَكَلِّمُهُمْ مِنْ الْكَلَمِ ، وَالتَّشْدِيدُ لِلتَّكْثِيرِ » اهـ .

وَسَأَلَ أَبُو دَاوُدَ نَفِيعُ الْأَعْمَى ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ : « تَكَلِّمُهُمْ أَوْ تَكَلِّمُهُمْ ؟ فَقَالَ : كُلُّ ذَلِكَ وَاللَّهِ تَفْعَلُ تَكَلَّمَ الْمُؤْمِنُ وَتَكَلَّمَ الْكَافِرُ : تَجَرَّحَهُ » اهـ الدَّرَالْمَشُورُ ٤٠١/١١ .

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْحِجَّةِ ٤٠٦/٥ : « وَفِي قِرَاءَةِ أَبِي زَعْمُو « تَنْبِئُهُمْ » ، وَرَوَى عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ فِي بَعْضِ الْحُرُوفِ « تَحْدِثُهُمْ » ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَكَلَّمَ مِنْ الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ نَطْقٌ ، وَلَيْسَ مِنَ الْكَلَمِ الَّذِي هُوَ الْجَرَّاحَةُ » اهـ =

الاستدراك على أبي علي / المسألة ١٢٤

عليه السَّلامُ ، وعيسى لا يَكُوي^(٤) أَحَدًا ولا يَجْرَحُ .

* * *

= وهو الظاهر ، وهو قول الطبري ١٢٠/١٨ - ١٢٨ وغيره .
(٤) يريد « لا يَسِمُ » ، وهو إشارة إلى ما روي أَنَّ الدَّابَّةَ « تَسِمُ النَّاسَ مؤمن وكافر » كما في تفسير الطبري ١٢٥/١٨ و ١١/٤٠٥ - ٤٠٦ فتكلمهم الدابة :
تسمهم ، عند قائل ذلك ، وعيسى عليه السلام لا يسِمُ أَحَدًا ولا يجرح .

[١٢٥] وسَهَا^(١) أيضاً في فصلٍ مِنَ الْكَلَامِ ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ . وَذَلِكَ لِأَنَّ قَابِلَنَا كَلَامَ عُثْمَانَ^(٢) فِي أَوَّلِ « الْخَصَائِصِ » بِكَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ ﴾^(٣) [سورة البقرة ٣٧/٢] . فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(٤) كَلِمَةً لَمْ يَقُلْهَا عُثْمَانُ^(٥) ، فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : « فَأَمَّا الْكَلَامُ فَإِنَّ سَبِيوِيهِ قَدْ اسْتَعْمَلَهُ فِيمَا كَانَ مُؤَلَّفًا مِنْ هَذِهِ^(٦) الْكَلِمِ ، فَقَالَ^(٧) : لَوْ قُلْتَ : إِنَّ يَضْرِبَ يَأْتِينَا ، لَمْ يَكُنْ كَلَامًا »^(٨) . فَهَذَا مِمَّا فَاتَ عُثْمَانَ^(٩) ، وَهُوَ فِي أَوَّلِ ←

-
- (١) بل لم يَسْهُ ، انظر ما يأتي .
 (٢) ابن جني أبي الفتح ، انظر الخصائص ١٨/١ .
 (٣) انظر مصادر الكلام عليها في م ٩٩ ص ٤٧٠ .
 (٤) في الحجة ٣٢/٢ .
 (٥) لم يقلها ، لأن قولها ليس بضربة لازب ، فله أن ينقلها وأن يتركها ، لأن كلامه وافٍ غير محتاج إليها ، انظر ما يأتي .
 (٦) في صل : هذا ، وأثبت ما في الحجة .
 (٧) في الكتاب ٣/١ . وسياق كلامه : « وَيَبَيِّنُ لَكَ أَنَّهَا [يعني الأفعال المضارعة لأسماء الفاعل] ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك . ألا ترى أنك لو قلت : إِنَّ يَضْرِبَ يَأْتِينَا ، وأشبه هذا = لم يكن كلاماً » اهـ .
 (٨) بعد هذا في الحجة : « وَقَالَ [يعني سبيويه] أيضاً : إِنَّمَا يَحْكِي بَقَلْتُ وَنَحْوَهُ مَا كَانَ كَلَامًا لَا قَوْلًا ، فَأَوْقَعَ الْكَلَامَ عَلَى الْمُتَأَلَّفِ ، وَعَلَى هَذَا الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ جَاءَ التَّشْرِيعُ » اهـ وكان في المطبوعة : يَحْكِي فَقُلْتُ ، وهو تحريف .
 (٩) بل لم يَقْتَهُ أيها الشيخ ، كأنك توجب عليه أن ينقل جميع ما في كتاب شيخه هنا ، وأبو علي نقل استعمال « الكلام » من موضعين في الكتاب ، أولهما ترك=

« الْكِتَابِ »^(١٠) ، وَلَمْ يَفُتِّهِ غَيْرُهُ مِنَ الْكِتَابِ^(١١) .

* * *

= ابن جني ذكره لأنه لا يضره تركه ، ولأنه دون الموضوع الثاني دلالة وبياناً وخدمة لسياق كلامه ، وعليه جاء التنزيل . قال أبو الفتح في الخصائص ١٨/١ - ٢٠ : « أما الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو زيد أخوك وأما القول فأصله أنه كل لفظ مَدْلَ به اللسان تاماً كان أو ناقصاً . . . ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول . . . » ثم قال : « قال سيبويه : واعلم أن قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً . ففرق بين الكلام والقول كما ترى . . . » إلخ كلامه وهو نفيس ، وانظر الكتاب ٦٢/١ .

فأنت ترى كيف جاء بلفظ سيبويه الذي تصرف في حكايته شيخه أبو علي ، وترك الموضوع الأول الذي ذكره شيخه لأنه لا يضره الاقتصار على هذا الموضوع الثاني في كتاب سيبويه ، ولأنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني ، ولأنه أحسن لسياق الخصائص .

(١٠) كتاب سيبويه .

(١١) يريد أنه فات أبا الفتح الموضوع الأول ولم يفته الموضوع الثاني من الكتاب لأنه قد ذكره في الخصائص .

[١٢٦] وَوَقَعَ خِلَافٌ بَيْنَ كَلَامِ عُثْمَانَ وَكَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ فِي هَذَا الْفَصْلِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ . وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ ^(١) قَالَ : « وَقَدْ أَسْتَعْمَلَ رُؤْيَةَ الْكَلَامِ فِي مَوْضِعِ النَّطْقِ ، فَقَالَ ^(٢) :

لَوْ أَنَّنِي أُعْطِيتُ عِلْمَ الْحُكْلِ
عِلْمَ سُلَيْمَانَ كَلَامَ النَّمْلِ ^(٣)
فهذا [إِنَّمَا] ^(٤) أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ وَقَالَ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ

(١) في الحجة ٣٧/٢ .

(٢) ديوانه ق ١٣٤/٤٦ ، ١٣٦ ص ١٣١ ، والحجة ٣٧/٢ ، والخصائص ٢٣/١ ، والحيوان ٨/٤ ، ٢٣ ، واللسان (ح ك ل) .

وعزاهما ابن بري إلى العجاج ، وليست الأرجوزة في ديوانه ، وهي في ديوان رؤبة ، وانظر ديوان العجاج - ما أنشد للعجاج وليس له ٣٥٨-٣٥٩/٢ .

(٣) يقع في رواية بعض أبيات رؤبة تغيير ، وهذه رواية الديوان ١٢٨ - ١٣١ بأرقام الأبيات فيه :

١٣ فقلت لو عُمِّرت سنَّ الحِجْلِ
١٣٤ لو أَنَّنِي أُعْطِيتُ عِلْمَ الْحُكْلِ
١٣٥ علمت منه مستسرَّ الدَّخْلِ
١٣٦ عِلْمَ سُلَيْمَانَ كَلَامَ النَّمْلِ

والرواية في الحجة وغيره « أُوتِيت » . والحُكْل من الحيوان : مالا يسمع له صوت كالذَّرِّ والنمل .

(٤) زيادة من الحجة .

عَلِمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ ﴿ [سورة النمل ١٦/٢٧] فَعَبَّرَ بِالْكَلَامِ بِمَا عَبَّرَ عَنْهُ بِالْمَنْطِقِ . وقال
عُثْمَانُ^(٥) : أَرَادَ رُؤْيَا بِهَذَا قَوْلَهُ : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَتَأَيُّهَا النَّمْلُ أَدْخُلُوا
مَسْكِنَكُمْ ﴾ [سورة النمل ١٨/٢٧] . قال أَبُو عَلِيٍّ فِي « التَّذَكُّرَةِ »^(٦) : « فَإِنْ
قُلْتَ : فَلَمْ لَا يَكُونُ النَّطْقُ وَالْكَلَامُ وَاحِدًا ، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ ﴿ عَلِمْنَا مَنْطِقَ
الطَّيْرِ ﴾ [سورة النمل ١٦/٢٧] ، وَقَدْ قَالَ رُؤْيَا :

عَلِمَ الْحُكْلُ

وَالْحُكْلُ كَأَنَّهُ مِنَ الْإِحْكَالِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : أَحْكَلَ عَلَيَّ الْأَمْرَ^(٧) ،
وهذا كُلُّهُ مُشْكِلٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ إِشْكَالَ مَنْطِقِ الطَّيْرِ كإِشْكَالِ كَلَامِ النَّمْلِ ،
فَلَمْ لَا يَقَعُ الْكَلَامُ عَلَى الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا : صَوْتِ الطَّيْرِ ، وَقَوْلِ النَّمْلِ =
وَبَيَضَ لِلْجَوَابِ . فهذا ما في أَوَّلِ « الْخَصَائِصِ »^(٨) .

(٥) ابن جني في الخصائص ٢٣/١ ، وعبارته : « أَلَا تَرَى إِلَى رُؤْيَا كَيْفَ قَالَ : لو
أَنْنِي . . . يريد قول الله ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ . . . ﴾ » اهـ .

فأبو علي رأى أن رؤْيَا أراد قوله تعالى ﴿ عَلِمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ ﴾ ، وتلميذه أبو
الفتح رأى أنه أراد قوله تعالى ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ . وعلى أن كلتا الآيتين قد تكون
التي أراد رؤْيَا فإن قوله تعالى ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ أن يكون رؤْيَا نظر إليها وأرادها
- وهو ما ذكره الجاحظ - أولى .

(٦) لم يقع فيما انتهى إلينا من تهذيب ابن جني لها .

(٧) إذا التبس واشتبه وأشكل ، عن اللسان .

(٨) ولا خلاف بين كلام أبي الفتح في الخصائص ، وكلام شيخه في الحجة =

= كما رأيت إلا في الآية التي أراد رؤية بقوله ، وهو اختلاف يسير صنع منه الجامع مسألة ، وهو أيسر من أن يكون كذلك .

وهذا الموضع عندي يستدرك على أبي علي لا على أبي الفتح . فأبو علي نصّ في الحجة ٣٨/٢ على أن « القول والكلام والمنطق يستعمل كل واحد من ذلك في موضع الآخر ، ويعبر بكل واحد منها كما عبّر بالآخر . . . » إلخ كلامه ، وتابعه تلميذه أبو الفتح ، فقال في الخصائص ٢٣/١ : « واعلم أنه قد يوقع كل واحد من الكلام والقول موقع صاحبه وإن كان أصلهما قبل ما ذكرته . . . » إلخ كلامه ، انظر ما نقلناه من كلامه في المسألة السابقة م ١٢٥ . فأنت ترى أن لا خلاف بينهما .

ولما تكلم أبو علي على الآية في التذكرة أورد سؤالاً بقوله : « فإن قلت فلم لا يكون النطق والكلام واحداً . . . » إلخ كلامه ، ولم يأت فيه بجواب وبيّض له . فهذا موضع في التذكرة ينبغي التنبيه عليه وأن يستدرك عليه ههنا كما استدرك عليه في مواضع من الحجة بيّض فيها ، انظر م ٢٤ ص ١٠٧ ح ٥ ، و ٢٨ ص ١١٩ ح ٣ ، و ٣٦ ص ٥٨ ح ٦ ، و ٤٩ ص ٢١٧ ح ٤ .

[١٢٧] = وَسَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - فِي بَاب « شَجَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ » ^(١) -
 ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ^(٢) [سورة مود ٨/١١] = فَحَمَلَ نَصَبَ الظَّرْفِ
 عَلَى مَعْنَى « أَلَا » ^(٣) ، ←

- (١) فِي فَصْلِ التَّقْدِيمِ مِنْهُ ، مِنْ الْخَصَائِصِ ٤٠٢/٢ .
 (٢) انْظُرِ الْكَلَامَ عَلَيْهَا فِي الْخَصَائِصِ ٤٠٢/٢ وَ ٢٢٨/٣ ، وَالتَّمَامَ ١٧٤ ،
 وَالجَوَاهِرَ ٢٧٧-٢٧٨ ، وَشرح اللُّمَعِ ٣٣٦-٣٣٧ ، وَالحَلِيَّاتِ ٢٨١ ،
 وَالشِّيرَازِيَّاتِ ٢٤ ، وَالكَافِي ٤٧٩ ، ٧٦٤ ، وَشرح اللُّمَعِ لِابْنِ بَرَهَانَ ٥٩ ،
 وَشرح المَفْصَلِ ١١٤/٧ .
 (٣) وَحَكَى ذَلِكَ عَنْهُ فِي الْجَوَاهِرِ ٢٧٧ « أَنَّ يَوْمًا مَنْصُوبٌ عَلَى مَعْنَى أَلَا ، لِأَنَّ
 مَعْنَى أَلَا تَنْبِيهُ » اهـ .

وَقَدْ وَهَمَ الْجَامِعُ فِيمَا عَزَاهُ إِلَيْهِ فِي الْخَصَائِصِ ، فَلَعَلَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ
 الْخَصَائِصِ وَالتَّمَامِ مِنْ كِتَابِهِ ، فَلَمْ أَجِدْهُ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْهَا ، وَلَا أَعْرِفُهُ لِأَحَدٍ
 قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ .

فَالَّذِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْخَصَائِصِ مِنْ فَصْلِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي بَابِ
 شَجَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْهُ أَنَّ « يَوْمَ » مُتَعَلِّقٌ بِنَفْسِ لَيْسَ ، قَالَ : « وَعَلَى ذَلِكَ وَجَّهَ أَبُو
 عَلِيٍّ قَوْلَهُ ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ لِأَنَّهُ أَجَازَ فِي نَصَبِ يَوْمٍ ثَلَاثَةَ
 أَوْجِهٍ : أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِنَفْسِ لَيْسَ . . . وَقَالَ لِي يَوْمًا : الظَّرْفُ
 يَتَعَلَّقُ بِالْوَهْمِ » اهـ وَلِهَذَا الْوَجْهَ فِيهَا جَعَلَهَا فِي هَذَا الْفَصْلِ الْمَعْقُودِ لِلتَّقْدِيمِ
 وَالتَّأْخِيرِ فَالْمَعْمُولِ مُتَقَدِّمٍ وَالْعَامِلِ فِيهِ مُتَأَخِّرٍ . ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي مِنْ
 الْخَصَائِصِ ٢٢٨/٣ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ ﴿مَصْرُوفًا﴾ « فِي أَحَدِ
 الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ » اهـ وَهُمَا الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا فِي التَّمَامِ . =

= وابن جني لم يذكر أقوال أبي علي الثلاثة فيه ، ولم أصب كلامه الذي ذكرها فيه . ووجدت له وجهين في الحلييات والشيرازيات :

أولهما : أنه متعلق بالخبر ﴿ مَصْرُوفًا ﴾ ، وانظر الكافي ، وشرح اللمع للجامع ولابن برهان . قال أبو حيان في البحر ٢٠٦/٥ : « والظاهر أنَّ يوم منصوب بقوله ﴿ مَصْرُوفًا ﴾ فهو معمول لخبر ليس ، وقد استدل به على جواز تقدم خبر ليس عليها ونسب هذا المذهب إلى سيبويه ، وعليه أكثر البصريين ، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه لا يجوز ذلك وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر ليس عليها ولا بمعموله إلا ما دلّ عليه ظاهر هذه الآية وقول الشاعر : في الخفا لست أقدم » اهـ . وقد أجاز ابن جني فيما نقله عنه الجامع في الجواهر ٢٧٧ أن يتعلق يوم بالخبر لأنه ظرف « ولا يدل على جواز : قائماً ليس زيدٌ » كما قال لأن الظرف يعمل فيه الوهم .

وثانيهما : أنه متعلق بمحذوف دل عليه الخبر ﴿ مَصْرُوفًا ﴾ ، وقد ذكر ابن جني هذا الوجه في الموضع الثاني من الخصائص .

فهذان وجهان أجازهما في الحلييات والشيرازيات ، فيكون الوجه الثالث ما حكاه ابن جني عنه في الموضع الأول من الخصائص : أن الظرف متعلق بنفس ليس . وعلى أنَّ أبا علي قد قال في الشيرازيات « فأما ليس فتعلق الظرف به ليس بالسهل عندي لجريه مجرى الحرف » اهـ = فإنه قد أجاز التعليق بها في قول الأعشى : ولست × للكاثر ، وقال في الحلييات « أجعل الظرف معمول ليس وأعلقه بما دلّ عليه مصروف » ! ولا أدري ما قوله هذا ، فكيف يكون ليس هو العامل في الظرف ويكون متعلقاً بما دلّ عليه خبره ؟

وَقَدْ نَسِيَ^(٤) كَلَامَ أُسْتَاذِهِ^(٥) فِي أَنَّ الْحُرُوفَ لَا تَعْمَلُ بَتَّةً^(٦) ، وَأَنَّ إِعْمَالَ :
كَأَنَّهُ خَارِجًا^(٧)

= وهذا موضع يطلب تحريره .

(٤) كان في صل : « على معنى الأول نسي » ولعل الصواب ما أثبت . ويكون ابن جني ناسياً لذلك في هذا الوجه الذي عزاه الجامع إليه ، ولم أصب فيما بين يدي من كتبه أَنَّ العامل في الظرف الحرف « أَلَا » .
(٥) أبي علي .

(٦) انظر كتاب الشعر لأبي علي ٦٢ - ٦٣ . وحروف المعاني لا تعمل في الظرف ولا في الحال ولا في غيرهما من الفضلات إِلَّا كَأَنَّ وليت ولعل لقوة شبههن بالفعل ، انظر الكتاب ٢٨٧/١ ، والمقتضب ٣٠١/٤ ، والخصائص ٢٧٦/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٠/٣ ، والمصادر الآتية في تخريج البيت .
(٧) هذه قطعة من قول النابغة الذبياني :

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودٌ شَرِبَ نَسْوُهُ عِنْدَ مُفْتَأَدٍ

ديوانه ق ١٦/١ ص ١٩ (الأعلم) .

وهو في كتاب الشعر ٦٢ ، ٢١٩ ، ٢٤٨ ، وشرح اللمع ٤٨٢ ، والخصائص ٢٧٧/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٩/١ و ١٠/٣ ، ورصف المباني ٢٨٦ ، ٣٦٣ ، والخزانة ٥٢١/١ .

كَأَنَّهُ : الهاء عائدة على المِذْرَى المراد به قرن الثور في قوله قبله « شَكَّ الفريضة بالمدرى » . صفحته : صفحة عنقه ، والهاء عائدة على ضُمُرَان اسم الكلب الذي ذكره في قوله قبله « فهاب ضُمُرَان » . سَفُود : حديدة ذات شُعَب=

لِكَوْنِهِ عَلَى لَفْظِ الْفِعْلِ .

* * *

= معقّفة يشوى بها اللحم ، وهي المِفَاد والمِفَادَة . شَرَبَ : اسم جمع لشارب ،
وقيل جمع له . نسوه : تركوه . مفتاد : مشتوى ، اسم مكان الاشتواء ،
ويقال له الأفؤود أيضاً ، عن الخزائنة ، واللسان (س ف د ، ف ء د) .

[١٢٨] = وَسَهَا عُثْمَانُ فِي « الْمُحْتَسَبِ » ^(١) [عَنْ] ^(٢) كَلَامِ
أُسْتَاذِهِ ^(٣) فِي قِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ ^(٤) : ﴿ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾ ^(٥) [سورة النساء ٣٤/٤]
بِالنَّصْبِ ^(٦) ، أَنَّ « مَا » مَصْدَرِيَّةٌ ^(٧) ، وَلَمْ يَتَذَكَّرْ أَنَّ « مَا » إِذَا كَانَتْ

(١) المحتسب ١/ ١٨٨ .

(٢) زيادة مني .

(٣) يعني أبا علي .

(٤) يزيد بن القعقاع المدني ، انظر النشر ٢/ ٢٤٩ وغيره .

(٥) انظر الكلام عليها في الجواهر ٤١٧ ، ٤٩٧ ، والإبانة ٢٧ - ٢٨ ، وكشف
المشكلات ٣٠٨ - ٣٠٩ والمصادر المذكورة ثمة ، وأما ابن الشجري
٥٢١/٢ .

(٦) في صل : بنصب ، والصواب ما أثبت .

(٧) قَوْلُ ههنا أبا الفتح ما لم يقل ، وكَرَّرَ ذلك في الجواهر ٤١٧ ، قال :
« فلا تكون مصدرية كما ذهب إليه عثمان في المحتسب » ، وفي الإبانة
أيضاً ، قال : « فأخطأ عثمان والرازي [يعني أبا الفضل صاحب اللوامح] في
توجيههما « ما » على المصدرية في قراءة يزيد » اهـ .

والذي قال أبو الفتح في توجيه قراءة أبي جعفر في هذا الموضع من
المحتسب : « هو على حذف مضاف ، أي بما حفظ دين الله وشريعة الله
وعهود الله » اهـ فلم يقدر « ما » ، ولم يذكر أنها اسم أو حرف . ولعلَّ الجامع
لَمَّا لم يره قال في تقديره « بالذي حفظ » حمل كلامه على أن « ما » عنده في
قراءة أبي جعفر كما هي في قراءة الجمهور مصدرية ، فإن كان كذلك كان ذلك
منه رجماً بالظنِّ وافتراءً .

وذهب إلى أَنَّ « ما » مصدرية ابن خالويه في شواذ القرآن ٢٦ ، وأجازه
النحاس في إعراب القرآن ١/ ٤٥٢ ، وانظر البحر ٣/ ٢٤٠ . وردَّه أبو علي =

مَصْدَرِيَّةٌ كَانَتْ حَرْفًا^(٨) ، فَيَقَى ﴿حَفِظَ﴾ بِلا فاعِلٍ ، إِذْ لا يَعُودُ فِيهِ ضَمِيرٌ إِلَى « ما » . وَلِأَبِي عَلِيٍّ كَلَامٌ طَوِيلٌ^(٩) فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَأَنَّ « ما » بِمَعْنَى الَّذِي^(١٠) ، وَفِي ﴿حَفِظَ﴾ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَيْهِ ، أَيُّ بِالشَّيْءِ الَّذِي حَفِظَ أَمْرَ اللَّهِ وَطَاعَتَهُ .

* * *

= فيما نقل عنه ابن الشجري ، ومن أبي علي أخذ الجامع كلامه في كشف المشكلات ، ومثل أبي الفتح لا يخفى عليه أَنَّ « ما » ههنا اسم موصول ، ولا كلام شيخه أبي علي في أنها لا تكون مصدرية لما ذكره .

(٨) هذا مذهب الجمهور فيها أنها حرف ، انظر التعليق عليها في كشف المشكلات ٣٠٩ ، والمصادر المذكورة ثمة .

(٩) لم أصبه فيما بين يدي من كتبه ، ولعله في التذكرة له ، وقد نقل بعض كلامه ابن الشجري في أماليه ٥٢١/٢ .

(١٠) وهو قول الفراء في معاني القرآن له ٢٦٥/١ ، وحكاه عنه الجامع في الجواهر ، وهو قول ابن الشجري وأبي حيان ، وأحد قولي النحاس .

[١٢٩] = وهذا كما سَهَا في قِرَاءَةِ ابْنِ جُبَيْرٍ^(١) : (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالُكُمْ^(٢)) ، [سورة الأعراف : ١٩٤/٧] بِتَخْفِيفٍ (إِنْ) وَنَضَبٍ (عِبَاداً أَمْثَالُكُمْ) ، فزَعَمَ عُثْمَانُ^(٣) أَنَّهُ شَبَّهَ « إِنْ » هذه

(١) سعيد بن جبیر .

(٢) انظر الكلام عليها في المحتسب ١/ ٢٧٠ ، وشرح اللمع ٣٧٦ - ٣٨٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٦٨/٢ ، والبحر ٤/ ٤٤٤ ، والدر المصون ٥/ ٥٣٩ - ٥٤١ ، وروح المعاني ٩/ ١٩١ . وقراءة الجمهور ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالُكُمْ ﴾ .

(٣) ابن جني في المحتسب ، وعبارته فيه : « ينبغي - والله أعلم - أن تكون إن هذه بمنزلة ما . . . فأعمل إن إعمال ما ، وفيه ضعف . . . ويكون المعنى : إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله [عباداً أمثالكم] ، إنما هي حجارة أو خشب » اهـ وما بين حاصرتين مني .

وهذا الذي قاله أبو الفتح - وتبعه أبو الفضل الرازي في اللوامح ، كما في شرح اللمع ٣٨٠ - هو قول أبي حاتم السجستاني فيما حكاه النحاس في إعراب القرآن ١٦٨/٢ ، قال : « . . . قال [أبو حاتم] : يريد : ما الذي تدعون من دون الله بعباد أمثالكم ، أي هن حجارة وأصنام وخشب » اهـ .

قال النحاس : « وهذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات : إحداها أنها مخالفة للسواد . . . » إلخ كلامه . ولم يرض أبو حيان قول النحاس ، وصنع لهذه القراءة وجهاً غريباً أن إن مخففة من الثقيلة عاملة ناصبة للاسم والخبر معاً كقول الشاعر « إن حراسنا أسدا » وهذا كما تراه ، ولا أدري كيف رمى بهذا الوجه ، وتابعه صاحب الدر المصون وروح المعاني وفيه إلى أن حمل القرآن على ما شذ من كلام العرب محظور = أن أن المخففة تلزم معها =

[ب « ما » ^(٤)] لِإِلْتِقَائِهَا مَعَ « إِنْ » النَّافِيَةِ وَهِيَ تُشَبِّهُ « مَا » وَنُصِبَ ﴿عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ كِلَاهُمَا بِخَبَرٍ « إِنْ » كَمَا كَانَ خَبَرُ « مَا » لَوْ كَانَ كَذَلِكَ ^(٥) .
وَنَسِيَ كَلَامَ أَبِي عَلِيٍّ فِي « التَّذَكُّرَةِ » ^(٦) أَنَّ ﴿عِبَادًا﴾ بَدَلٌ مِنْ مَفْعُولٍ
﴿تَدْعُونَ﴾ ، وَتَكُونُ ﴿إِنْ﴾ مُخَفَّفَةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ لَامٌ ^(٧) ، وَالْخَبَرُ
مُضْمَرٌ أَيْ مَخْلُوقُونَ ، أَوْ ^(٨) قَوْلُهُ ﴿فَادْعُوهُمْ﴾ لِمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ
﴿فَلَيْسَتْ جِبُوءُكُمْ﴾ ^(٩) ، ←

= اللام الفارقة ولا لام هناك .

- (٤) زيادة مني ، لعلها تجعل عبارته شبه مستقيمة .
(٥) قال في شرح اللمع عقب حكايته كلام أبي الفتح : « إِنْ قَوْلُ أَبِي الْفَتْحِ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّهُ شَبَّهَ « إِنْ » الَّتِي لِلتَّحْقِيقِ بِـ « مَا » الَّتِي لِلنَّفْيِ ، فَأَعْمَلَهَا مُعَامِلَةً « مَا » لِأَنَّ « إِنْ » أَيْضًا تَجِيءُ بِمَعْنَى مَا . . . » إلخ كلامه ، وهو كما قال .
(٦) لم أصبه في القطعة التي انتهت إلينا من تهذيب ابن جني لها . وقد نقل في شرح اللمع أكثر ما قاله أبو علي في التذكرة ، لكنه لم يسم الكتاب ثمة ، وتصرف ههنا بحكاية بعض كلامه باللفظ الذي حكاها في شرح اللمع .
(٧) هي اللام الفارقة التي تلزم مع إن المخففة للتأكيد والفصل بين إن بمعنى إِنْ وَإِنْ بِمَعْنَى مَا ، انظر حديث هذه اللام في كشف المشكلات ١٠٧ والتعليق والمصادر ثمة . وقول أبي علي « وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ لَامٌ » منكر من القول ، فاللام لازمة ، وإن ساغ حذفها في بعض كلامهم أو في الضرورة = لم يسغ أن يحمل القرآن على ذلك .

- (٨) في صل : وقوله ، والصواب ما أثبت .
(٩) عبارة أبي علي كما في شرح اللمع : « وَإِنْ شئتَ يَكُونُ الْخَبَرُ ﴿فَادْعُوهُمْ﴾ لِمَا يَتَعَقَّبُهُ مِنْ قَوْلِهِ ﴿فَلَيْسَتْ جِبُوءُكُمْ﴾ لِأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ بَانْفِرَادِهِ =

وجاز^(١٠) كَقَوْلِهِ^(١١) :

إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ^(١٢)

= لا يفيد ، فإذا انضم إليه شيء آخر أفاد ، فجاز (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ فَأَدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ) لما ذكر ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا ﴾ أفاد ، ولو قال (إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم فادعوهم) ولم يذكر (فليستجيبوا) = لم يكن ليجوز « اهـ .

(١٠) قال أبو علي عقب ما نقلناه من كلامه في الحاشية السابقة : « فإن قيل : فكيف يكون ﴿ فَأَدْعُوهُمْ ﴾ خبراً ، وهو أمر = فإنه قد جاء :

إن الرياضة لا تنصبك للشيب

فإن قيل : . . . الفاء يمنع من ذا ، فكيف جاز أن يكون ﴿ فَأَدْعُوهُمْ ﴾ خبر « إن الذين » = فإن ذلك جاء لما تضمن الاسم معنى الشرط والجزاء . . . » إلخ كلامه .

(١١) وهو الجُمُيح الأسدي ، المفضليات ق ٣/٤ ص ٣٤ ، وشرح الأنباري عليها ٢٦ . وهو في كتاب الشعر ٣٢٦ ، وسر الصناعة ٣٨٨ ، وأمالى ابن الشجري ٨١/٢ ، والخزانة ٢٩٥/٤ - ٢٩٧ .

(١٢) صدره :

ولو أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ

أصابَتْ من الصَّواب ، والضمير المستتر فيه عائد على امرأته أُمّامة . لَقَالَتْ : أي لَقَالَتْ للرجل الذي مرت به . الرياضة : مصدر راض الدابة : وطأها وذلَّلها وعَلَّمها السير ، يريد تهذيب الأخلاق النفسية . لا تنصبك : مضارع أَنْصَبَ : أُنْعَبَ . للشيب : جمع أشيب .

يقول يخبر عن امرأته أُمّامة - وقد أُمست ساكتة متغضبة عليه ، وأفسدها عليه قومها ، وأمرها رجل من أعدائه مرت به بمضارته ، ليطلقها ، فيتزوجها =

وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ ﴿عِبَادًا﴾ عَلَى الْحَالِ (١٣) وَالْخَبَرُ مُضْمَرٌ
أَيْضًا (١٤) . وَيَعْنِي بِـ «مَفْعُولٍ تَدْعُونَ» الْهَاءَ وَالْمِيمَ الرَّاجِعَتَيْنِ إِلَى
الْمَوْصُولِ ، أَيْ إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ مَخْلُوقُونَ .

= لو أصابت الصواب لقالت لهذا الرجل - وهي صادقة في قولها - لا جعلك الله
ممن يُنصب بريضة المسان ، فإن رياضتك إياهم عناء عليك وتعب لا يجدي
شيئاً لأنهم قد عسوا عن ذلك وجربوا ، فلا يسمعون ما يؤمرون به لما معهم
من التجربة ، عن شرح الأنباري ، والخزانة ، واللسان (ر و ض) .
استشهد به على وقوع جملة النهي خبراً لـ « إِنْ » .

(١٣) قال أبو علي فيما نقل عنه الجامع في شرح اللمع في توجيه هذه القراءة - قراءة
سعيد بن جبير - : « إِنْ مَخْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَ﴿الَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ نَصَبٌ
اسمه والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : إِنْ الَّذِينَ
تَدْعُونَهُمْ ، وَقَوْلُهُ (عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى
الَّذِينَ مِنَ الصَّلَةِ ، أَوْ يَكُونُ حَالًا مِنْهُ . فَهَذَا وَجْهٌ نَصَبُ «عِبَادٍ» فَأَمَّا خَبَرُ إِنْ
فَيَكُونُ كَقَوْلِكَ «فَإِنَّ ذَلِكَ» ، فَكَمَا لَمْ يَقُلْ هُنَا «كَذَلِكَ» لَمْ يَقُلْ هُنَا
«مَخْلُوقُونَ» . وَإِنْ شُئْتَ يَكُونُ الْخَبَرُ ﴿فَادْعُوهُمْ﴾ إِنْ كَلَامِهِ الَّذِي
نَقَلْنَاهُ فِي ح ٩ .

(١٤) هذا آخر كلام أبي علي ، وقد تصرف الجامع هنا بحكايته كما علمت . وكل
ما قاله الشيخ أبو علي وتابعه الجامع إن هو إلا احتمالات أعانته عليها صناعته ،
بعيدة كل البعد عن سياق الآية ومعناها ، وادعاء جواز حذف الخبر ههنا باطل =
وباطل أيضاً أن يكون الخبر ﴿فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ الجملتين معاً
ولا يبقى عليه من الآية إلا ظل من معناها يكاد يختفي = وباطل أيضاً أن يكون
عباداً بدلاً من الضمير المحذوف العائد على الموصول ، أو حالاً منه . إن هذا
إلا تطبيق نحوي في قراءة شاذة مشككة ، من غير نظر إلى معناها ، والله أعلم .

[١٣٠] = وَسَهَا عُثْمَانُ^(١) فِي التَّلَاوَةِ [فِي قَوْلِهِ تَعَالَى]^(٢) : ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾^(٣) [سورة الفتح ٢٩/٤٨] فقال : إِنَّ نَصَبَ^(٤) ﴿أَشِدَّاءُ﴾ على الحال ، أي مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ ، ف ﴿مَعَهُ﴾ خبرٌ عن « الَّذِينَ^(٥) آمَنُوا » ، كَقَوْلِكَ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَعَلَيَّ^(٦) مَعَهُ ، [ثم]^(٧) نَصَبَ ﴿أَشِدَّاءُ﴾ و ﴿رُحَمَاءُ﴾ على الحالِ أي^(٨) هُم مَعَهُ على هذه الحال ، كَقَوْلِكَ : « زَيْدٌ مَعَ هِنْدَ جَالِسًا »^(٩) ، فَتَجْعَلُهُ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ

-
- (١) في المحتسب ٢٧٦/٢ .
 (٢) زيادة مني .
 (٣) انظر الكلام عليها في شرح اللمع ٣٠٢ ، وكشف المشكلات ١٢٥٦ ، وإعراب القرآن ٢٠٥/٤ ، والبحر ١٠١/٨ - ١٠٢ ، وإيضاح الوقف ٩٠١ - ٩٠٢ ، والقطع والائتناف ٦٧١ .
 (٤) (أشداء) و(رحماء) بالنصب قراءة الحسن ، كما في المحتسب ، وإعراب القرآن ، والبحر ، وشواذ القرآن لابن خالويه ١٤٢ . وقراءة الجمهور بالرفع .
 (٥) في صل : خبر إلا عن الذين ، كذا وقع ، والصواب ما أثبت من المحتسب .
 (٦) في المحتسب : عليّ معه ، بلا الواو قبله .
 (٧) زيادة من المحتسب .
 (٨) في صل : أم ، والصواب من المحتسب .
 (٩) وكقولك : عبد الله في الدار قائماً ، إذا جعلت الظرف « مع هند » و « في الدار » مستقراً (خبراً) نصب جالساً وقائماً على الحال ، وإذا جعلت الظرف فيهما لغواً رفعت جالس وقائم على أنهما الخبر ، انظر في ذلك الكتاب ٢٦١/١ - ٢٦٢ ، والمقتضب ٣٠٨/٤ ، وشرح المفصل ٥٧/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٨/٣ .

في ﴿مَعَهُ﴾ لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا قُرْبُهُ مِنْهُ وَبُعْدُهُ عَنْ زَيْدٍ ^(١٠) ، وَالْآخَرُ لِيَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ - أَعْنِي الضَّمِيرَ - هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِ الْحَالِ ، أَعْنِي الظَّرْفَ ^(١١) . وَلَوْ جَعَلْتَهُ ^(١٢) حَالًا مِنْ ﴿الَّذِينَ﴾ كَانَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ غَيْرَ الْعَامِلِ فِي صَاحِبِهَا ^(١٣) ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا ^(١٤) كَقَوْلِهِ ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ ^(١٥) [سورة البقرة ٩١/٢] إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَوْجَهُ . انْتَهَتْ الْحِكَايَةُ عَنْهُ .

(١٠) كَذَا وَقَعَ هُنَا فِي مَطْبُوعَةِ الْمُحْتَسَبِ ، وَصَحَّتْ : « وَبَعْدَهُ عَنِ الَّذِينَ » ، وَكَأَنَّهُ سَهُوٌ مِنْ أَبِي الْفَتْحِ لَمْ يَتَنَبَّهُ عَلَيْهِ الْجَامِعُ وَلَا مُحَقِّقُو الْمُحْتَسَبِ .
(١١) قَوْلُهُ : « أَعْنِي الضَّمِيرَ أَعْنِي الظَّرْفَ » كَذَا وَقَعَ هُنَا فِي مَطْبُوعَةِ الْمُحْتَسَبِ ، وَهُوَ سَهُوٌ لَمْ يَتَنَبَّهُ عَلَيْهِ الْجَامِعُ ، وَصَحَّتْ تَقْدِيمُ « أَعْنِي الظَّرْفَ » وَتَأْخِيرُ « أَعْنِي الضَّمِيرَ » ، فَتَكُونُ عِبَارَتُهُ : « لِيَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ - أَعْنِي الظَّرْفَ - هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِ الْحَالِ ، أَعْنِي الضَّمِيرَ » . وَقَدْ وَقَفَ مُحَقِّقُو الْكِتَابِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، فَنَبِهُوا عَلَى الْمُرَادِ لَكُنْهُمْ فَاتَهُمْ مَلَقَتُهُ فِي إِصْلَاحِهِ : أَنْ يَوْضَعَ « الظَّرْفَ » مَكَانَ « الضَّمِيرِ » ، وَيَوْضَعَ « الضَّمِيرَ » مَكَانَ « الظَّرْفِ » .

(١٢) فِي صُلٍّ : حَطَّتْ [لَمْ تَعْجَمِ التَّاء] ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالصَّوَابُ مِنَ الْمُحْتَسَبِ .
(١٣) الْعَامِلُ فِي الْحَالِ فِي هَذَا الْوَجْهِ هُوَ الظَّرْفُ ، وَالْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا ﴿الَّذِينَ﴾ هُوَ الْإِبْتِدَاءُ .

(١٤) مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا ، انْظُرِ الْإِرْتِشَافَ ١٦٠٠ ، وَهَمْعُ الْهُوَامِ ٣٦/٣ .

(١٥) انْظُرِ الْكَلَامَ عَلَيْهَا فِي الْجَوَاهِرِ ٣٤ ، وَشَرْحَ اللَّمَعِ ٤٦٤ ، وَالتَّذَكُّرَةَ (تَهْذِيبُ ابْنِ جَنِيِّ اللَّوْحِ ١٥٨/٢) ، وَالْإِغْفَالَ ٣٤٦/١ ، وَالتَّعْلِيقَةَ ٨٠/١ ، وَالْإِيضَاحَ ٢٢٢/١ ، وَالْبَصْرِيَّاتِ ٧٧٧ ، ٩٠٣ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢٢/٣ ، وَشَرْحَ الْمِفْصَلِ ٦٤/٢ .

وَكُلُّهُ تَخْلِيْطٌ^(١٦) : حَسِبَ أَنَّ « آمَنُوا » بِالتَّلَاوَةِ^(١٧) ، وَلَيْسَ هُنَاكَ
« آمَنُوا » بَتَّةً . وَالْمَسْأَلَةُ - أَغْنِي « زَيْدٌ مَعَ هِنْدَ قَائِماً »^(١٨) - لَيْسَتْ^(١٩)
وِزَانَ الْآيَةِ^(٢٠) ، لِأَنَّهُ جَعَلَ « قَائِماً » حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ^(٢١)
لِمَا ذَكَرَ مِنَ الْأُمْرَيْنِ ، وَلَيْسَ ﴿ أَشْدَاءُ ﴾ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ

(١٦) لَأَنَّ كَلَامَ أَبِي الْفَتْحِ فِي تَوْجِيهِ الْقِرَاءَةِ مَبْنِي عَلَى أَنَّ التَّلَاوَةَ « وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ »
وَلَيْسَ « آمَنُوا » فِي التَّلَاوَةِ .
(١٧) فِي صِل : بِتَّلَاوَةِ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

وَقَالَ فِي كَشَفِ الْمَشْكَلَاتِ ١٢٥٧ : « وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذِهِ الْقِرَاءَةَ - وَإِنْ كَانَتْ
شَاذَةً - لِسُوءِ تَأَمُّلِ عُثْمَانَ فِي ظَاهِرِ التَّلَاوَةِ ، حَيْثُ قَالَ : إِنْ التَّقْدِيرُ : وَالَّذِينَ
آمَنُوا ثَابِتُونَ مَعَهُ أَشْدَاءُ ، وَلَيْسَ فِي التَّلَاوَةِ « آمَنُوا » فَيَكُونُ ﴿ مَعَهُ ﴾ خَبِراً
لـ ﴿ الَّذِينَ ﴾ ، وَلَوْ كَانَ « آمَنُوا » فِي التَّلَاوَةِ لَصَحَّ أَنْ يَكُونَ ﴿ مَعَهُ ﴾ خَبِراً
﴿ الَّذِينَ ﴾ . فَهَذَا جَوْلَةٌ مَعَ عُثْمَانَ فِي الْمَحْتَسَبِ ، وَتَبَعَهُ الرَّازِيُّ » اهـ يَعْنِي
أَبَا الْفَضْلِ الرَّازِيَّ صَاحِبَ اللُّوَامِحِ .

وَالْأَمْرُ كَمَا قَالَ ، هَذَا سَهْوٌ مُحْضٌ مِنْ أَبِي الْفَتْحِ ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ
مُحَقِّقُو الْمَحْتَسَبِ .

(١٨) لَفْظُ ابْنِ جَنِي « جَالِساً » ، وَكَذَا فِي الْمَوْضِعِ الْآتِي .

(١٩) فِي صِل : لَيْسَ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٢٠) بَلْ هِيَ وَزَانُهَا بِالسَّهْوِ الَّذِي فِي الْمَحْتَسَبِ ، فَالتَّقْدِيرُ عَلَى سَهْوِ ابْنِ جَنِي فِي
التَّلَاوَةِ : الَّذِينَ آمَنُوا ثَبَتُوا مَعَهُ أَشْدَاءُ ، وَهَذَا كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ ثَبَتَ مَعَ هِنْدَ
جَالِساً .

(٢١) كَذَا قَالَ ، وَهُوَ سَهْوٌ غَرِيبٌ قَوْلُ فِيهِ ابْنِ جَنِي مَا لَمْ يَقُلْ ، فَقَائِماً - أَوْ جَالِساً -
حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْخَبَرِ « مَعَ هِنْدَ » وَلَا ضَمِيرَ مَخْفُوضاً هُنَاكَ .

بإضافة « مع » (٢٢) . إِنَّمَا الظَّرْفُ صَلَةٌ (٢٣) لـ ﴿الَّذِينَ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ ، أَيِ وَالَّذِينَ ثَبَتُوا مَعَهُ ، فَحُذِفَ « ثَبَتَ » فَأَنْتَقَلَ الضَّمِيرُ إِلَى الظَّرْفِ ، وَقَامَ الظَّرْفُ مَقَامَهُ ، فَجَاءَتِ الْحَالُ عَنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ ، وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ فِي « اللَّعَم » (٢٤) .

﴿مُحَمَّدٌ﴾ مُبْتَدَأٌ ، وَ﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾ عَطْفُ بَيَانٍ (٢٥) ، ﴿وَالَّذِينَ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿مُحَمَّدٌ﴾ ، وَ﴿مَعَهُ﴾ صَلَاتُهُ إِلَى قَوْلِهِ ﴿رَحْمَاءٌ بَيْنَهُمْ﴾ وَ﴿تَرَنُّهُمْ﴾ الْخَبَرُ . وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ ﴿وَالَّذِينَ﴾ مُبْتَدَأً ، وَ﴿تَرَنُّهُمْ﴾ خَبَرٌ ﴿الَّذِينَ﴾ دُونَ ﴿مُحَمَّدٌ﴾ ، وَ﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾ خَبَرٌ ﴿مُحَمَّدٌ﴾ (٢٦) .

* * *

(٢٢) كَذَا قَالَ ، وَهَذَا تَخْلِيظٌ ، فَابْنُ جَنِيٍّ لَمْ يَقُلْ إِنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ بِإِضَافَةٍ مَعَ ، بَلْ قَالَ : « مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿مَعَهُ﴾ » يَعْنِي الضَّمِيرَ الَّذِي فِي الْخَبَرِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﴿مَعَهُ﴾ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ .

(٢٣) هَذَا مَا يَقْتَضِيهِ نَظْمُ الْآيَةِ كَمَا هِيَ فِي التَّلَاوَةِ . أَمَا عَلَى سَهْوِ ابْنِ جَنِيٍّ فِيهَا فَالصَّلَةُ قَوْلُهُ « آمَنُوا » وَ﴿مَعَهُ﴾ خَبَرٌ عَنْ ﴿الَّذِينَ﴾ كَمَا قَالَ أَبُو الْفَتْحِ ، وَهُوَ سَهْوٌ مِنْهُ فِي التَّلَاوَةِ بُنِيَ عَلَيْهِ كَلَامُهُ .

(٢٤) انْظُرْ شَرْحَ اللَّعَمِ ، بَابُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، وَقَوَاعِ الظَّرْفِ خَبَرًا ٣٠٠ - ٣٠٢ .

(٢٥) وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ وَغَيْرِهِ ، وَأَحَدُ قَوْلِي النَّحَّاسِ فِي الْقَطْعِ .

(٢٦) وَهُوَ قَوْلُ النَّحَّاسِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ، وَأَحَدُ قَوْلِيهِ فِي الْقَطْعِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّانٍ ، وَهُوَ كَمَا قَالَ .

[١٣١] = وَمِنْ ذَلِكَ مَا سَهَا فِيهِ هَذَا الْغُلَامُ^(١) أَيْضاً فِي
« الْخَصَائِصِ »^(٢) فِي (بَابِ تَقَاوُدِ السَّمَاعِ وَتَقَارُعِ^(٣) الْإِنْتِزَاعِ) فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿يَوْمَ يُبْلَى التَّرَائِرُ * فَمَا لَكُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾^(٤) [سورة الطارق ٨٦/٩ - ١٠] فَرَعَمَ
أَنَّهُ عُطِفَ الظَّرْفُ الَّذِي هُوَ ﴿لَكُمْ﴾ عَلَى قَوْلِهِ ﴿يُبْلَى﴾ وَهُوَ فِعْلٌ^(٥) . وَهَذَا
قَوْلٌ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ^(٦) . إِنَّمَا النَّاسُ^(٧) عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ ﴿يَوْمَ﴾ مَنصُوبٌ بِمَذْلُولٍ
قَوْلُهُ ←

(١) غلام أبي علي ، عثمان بن جني ، أبو الفتح .

(٢) الخصائص ١٠٩/١ .

(٣) فِي صَل : وَتَنَازَع ، وَهُوَ خَطَأٌ ، صَوَابُهُ مِنَ الْخَصَائِصِ ١٠١/١ .

(٤) انظر الكلام عليها في الجواهر ٦٤٠ ، وكشف المشكلات ١٤٤٨ ،
والشيرازيات ٦١٧ ، والخصائص ١٠٩/١ و ٤٠٤/٢ و ٣٢٣/٣ ، وأمالى ابن
الشجري ٢٩٧/١ ، والبحر ٤٥٥/٨ .

(٥) قال أبو الفتح هذا هنا في (باب تقاود السماع وتقارع الانتزاع) من الخصائص
١٠٩/١ ، وكرره في (باب في جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه) من
الخصائص ٣٢٣/٣ .

(٦) لا أعرفه لأحد . ولا يصحُّ البتة ، وقوله ﴿فَمَا لَكُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ الفاء في
﴿فَمَا﴾ استئنافية لا عاطفة ما بعدها من الجملة أو من الظرف على ما ذهب
إليه أبو الفتح ، وهذا غريب من مثله .

(٧) وفي مقدمة هؤلاء الناس ابن جني في (باب في شجاعة العربية) في (فصل من
التقديم والتأخير) من الخصائص ٤٠٤/٢ ، ومنه أخذ الجامع كلامه في كشف
المشكلات ، وحكاها بلفظه في الجواهر ٦٤١ ولم ينسبه إليه ، فانظر . وقد تبع
في ذلك شيخه أبا علي ، وتابعهما ابن الشجري وغيره ، وقال أبو حيان : وهو
قول حُذِّقَ النحويين .

﴿رَجَعِي﴾^(٨) [سورة الطارق ٨/٨٦] ، أَوْ بِمَدْلُولِ قَوْلِهِ ﴿فَأَلَمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾^(٩) ،

(٨) هذا قول أبي علي ومن وافقه ، وهو قول حذاق النحويين كما قال أبو حيان .
(٩) لا أعرف هذا القول لغيره ، وقد كرره في كشف المشكلات والجواهر . وهو قول متكلف لا حظ له من الصحة ، وليس المعنى عليه ، وليس كقوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ﴾ لأنَّ يوماً في ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ﴾ بمنزلة إذا فيما قال أبو علي ، وأما قوله ﴿يَوْمَ بُلَى﴾ فليس التقدير فيه كذلك ، والفاء في ﴿فَأَلَمْ . . .﴾ استثنائية وليست على ما حملها عليه من المعنى ، ولا ارتباط نحوياً لها بما قبلها .

ولم يجز أبو الفتح في الخصائص ٤٠٤/٢ أن يتعلق بقوله ﴿لَقَادِرٌ﴾ ، قال : « لثلاث يصغر المعنى ، لأن الله تعالى قادر يوم تبلى السرائر وغيره في كل وقت وعلى كل حال على رجع البشر وغيرهم » اهـ . وقد أجازه شيخه أبو علي في الشيرازيات ٦١٩ ، قال : « ويكون في تخصيصه القدرة بذلك اليوم ، وتعليقها به أنها ليست مثل سائر القدر كما قال : ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [سورة الانفطار : ١٩/٨٢] » اهـ .

وكان هذا التقدير في الآية : إنه لقادر على رجع الإنسان يوم تبلى السرائر = هو الظاهر فيها ، وما اعترض به عليه لا وجه له ، وانظر البحر ، وروح المعاني ٤٣٤/٣٠ .

وعلقه بـ ﴿رَجَعِي﴾ الطبري في تفسيره ٣٠٠/٢٤ ، والزمخشري في الكشف ٧٣٧/٤ ، وردّه النحاس في إعراب القرآن ٢٠٠/٥ لما فيه من الفصل بين الصلة والموصول (المصدر ومعموله) ، وانظر كشف المشكلات .

وأجاز النحاس أن يتعلق بقوله ﴿نَاصِرٍ﴾ ، وردّه أبو حيان بأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، وكذلك ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها على المشهور المنصور .

كَقَوْلِهِ : ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ ^(١٠) [سورة فصلت ١٩/٤١] .

فَأَمَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّ قَوْلَهُ ﴿ فَأَلْهَمَ مِنْ قُوَّتِهِ ﴾ جُمْلَةً [١/١٣] فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ بِالْعَطْفِ عَلَى قَوْلِهِ ﴿ بُلَى ﴾ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ﴿ يَوْمَ ﴾ = فَلَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ ^(١١) ، وَلَيْسَتْ الْفَاءُ لِلْعَطْفِ هُنَا ^(١٢) . عَطْفُ ظَرْفٍ عَلَى فِعْلٍ وَحَرْفُ النَّفْيِ كَيْفَ يَسْتَجِيزُ فِيهِ ذَلِكَ ؟ ! .

* * *

(١٠) انظر الجواهر ٦٤٠ ، ٧١١ ، وكشف المشكلات ١١٨٦ والمصادر المذكورة ثمة .

وكان في صل : ويوم يحشر أعداء الله إلى قوله فهم يوزعون .

(١١) لا أعرف قائلًا به .

(١٢) ولا هي على ما حملها عليه من المعنى ، بل هي استثنائية ، انظر ح ٦ و ٩ .

[رَجَعُ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ ^(١)]

[١٣٢] مسألة . أَنْكَرَ ^(٢) على أَبِي إِسْحَقَ ^(٣) تَعْرِيفَ « الْآنَ » ^(٤) مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ قَالُوا أَتَقْنَنَ ﴾ ^(٥) [سورة البقرة ٧١/٢] بِالْإِشَارَةِ أَشَدَّ الْإِنْكَارِ ، فَإِذَا نَحْنُ بِهِ وَقَدْ قَالَ ^(٦) فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ ^(٧) : [لِلَّهِ ^(٨)] عَلَيَّ الصَّوْمُ شَهْرًا ^(٩) = لَزِمَهُ مِنْ حِينَ يَحْلِفُ ؛ وَإِذَا قَالَ : لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ شَهْرٍ = لَمْ يَجِبْ عَلَى الْفَوْرِ .
فَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ ←

-
- (١) العنوان مني .
 - (٢) أبو علي في الإغفال ١/ ٢٧٩ - ٢٩٣ وهي المسألة السادسة عشرة منه .
 - (٣) الزجاج في معاني القرآن له ١/ ١٥٢ - ١٥٣ .
 - (٤) انظر مذاهبهم في « الْآن » في كشف المشكلات ٥٩ ح ١٤ ، والمصادر المذكورة ثمة ، وزد عليها الإغفال ١/ ٢٧٩ - ٢٩٣ و ٢/ ٣٢٤ - ٣٢٨ .
 - (٥) انظر الكلام عليها في كشف المشكلات ٥٨ - ٥٩ والمصادر المذكورة ثمة .
 - (٦) يعني أبا علي ، ولم أصب كلامه .
 - وقد أملى أبو علي على بعض الفقهاء قطعة كبيرة من شرحه لكتاب الأيمان لمحمد بن الحسن ، ثم فات أبا علي انتساخه ، انظر بقية الخاطريات ٤٦ .
 - فهل وقف الجامع على كلامه فيه .
 - (٧) محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وناشر مذهبه .
 - (٨) زيادة مني ، انظر ما يأتي .
 - (٩) لَمَّا أَصَبَ الْمَسْأَلَتَيْنِ ، وَهُمَا مِنْ مَسَائِلِ التُّدْوَرِ ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْإِيمَانِ .

به^(١٠) ، فكَمَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ : اللَّهُ عَلَيَّ ضَرْبُ زَيْدٍ = لَكَانَ فِي تَوْسِيعَةٍ مِنْ فِعْلِهِ^(١١) ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَى الْفَوْرِ = كَذَلِكَ صَوْمُ شَهْرٍ .

أَمَّا قَوْلُهُ « الصَّوْمُ شَهْرًا » فـ « شَهْرٌ » فِيهِ أَيْضًا مَفْعُولٌ^(١٢) بِهِ ، فَهُوَ مِثْلُ « الضَّرْبُ »^(١٣) زَيْدًا ، كَمَا أَنَّ الْأَوَّلَ بِمَنْزِلَةِ « ضَرْبُ زَيْدٍ » . وَإِنَّمَا صَارَ^(١٤) عَلَى وَقْتِ الْحَلْفِ دُونَ التَّرَاخِي لِلتَّعْرِيفِ الْمُدْخَلِ فِيهِ . وَذَلِكَ أَنَّ حَرْفَ التَّعْرِيفِ^(١٥) لَا تَخْلُو^(١٦) مِنْ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً أَوْ غَيْرَ زَائِدَةٍ . فَالزَّائِدَةُ مِثْلُ مَا رَوَاهُ أَبُو عُثْمَانَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ^(١٧) ←

(١٠) قوله « المضاف إليه إنما هو إضافة المصدر إلى المفعول به » هذه عبارته ، وهي ركيكة غير قاصدة . يريد أن يقول : فالقول في ذلك أن قوله في المسألة الثانية « لله علي صوم شهر » الإضافة فيه من إضافة المصدر إلى مفعوله في المعنى .

(١١) في صل : فضله ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبت .
(١٢) الصوم مصدر بالألف واللام عامل فيما بعده ، ومذهب أبي علي أن ذلك جاء في الشعر ، وأنه لا يعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام معملاً في التنزيل ، انظر الإيضاح ١٨٦ ، وما سلف في م ١٢٠ .

(١٣) في صل : لضرب ، والصواب ما أثبت .
(١٤) كتب الناسخ « صا » ثم ضرب عليها وكتب فصار ، والصواب ما أثبت بلا الفاء .

(١٥) انظر حديث حرف التعريف « ال » في الحجة ٣/ ٣٣٧ - ٣٥٠ ، والحلييات ٢٣٠ ، ٢٨٩ ، والإغفال ١/ ٢٧٩ - ٢٩٣ ، وسر الصناعة ٣٤٩ - ٣٦٩ .

(١٦) أنث الضمير العائد على حرف التعريف مريداً الألف واللام ، وحروف الهجاء تذكر وتؤنث ، انظر التعليق في كشف المشكلات ٣ .

(١٧) قال في الإغفال ١/ ٢٩١ : « ومما يقوي زيادة الألف واللام فيما ذكرت لك أن »

في قوله (١٨) :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ (١٩)

= أبا بكر بن السراج أخبرني عن أبي العباس [المبرد] عن أبي عثمان قال : سألت الأصمعي عن قول القائل : ولقد جنيتك [البيت] : لم أدخل الألف واللام ؟ قال : أدخلها زيادة للضرورة ، كقول الآخر :
باعد أم العمر من أسيرها « اهـ .

(١٨) لم أعرف قائله . والبيت في شرح اللمع ٢٠٧ ، والإغفال ٢٩٢/١ ، والحلييات ٢٨٨ ، والحجة ٣٤٨/٣ و ٧٥/٦ ، والمقتضب ٤٨/٤ ، وسر الصناعة ٣٦٦ ، والخصائص ٦٠/٣ ، والمحتسب ٢٢٤/٢ ، والمنصف ١٣٤/٣ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥٨١ ، والإنصاف ٢٧٣ ، ٥٨٥ ، وشرح أبيات المغني ٣١٠/١ - ٣١٥ .

(١٩) جنيتك : جنيت لك . أكْمُوًّا : جمع كَمْء ، والكمء واحد الكمأة ، يقال : هذا كمء ، وهذان كمان ، وهؤلاء أكْمُو ؛ فإذا كثرت فهي الكمأة . وأراد أكبر الكمأة وأطيبها وهي الجبأة ، وتليها العساquil جمع عُسْقُول . وبنات أوبر : واحدها ابن أوبر ، وهو أول الكمأة صغار أمثال الحصى رديئة الطعم ، وقيل : هو ما يخرج أول الفقوع فيحسبها الناس كمأة حتى يستخرجوها ويعرفوها اهـ عما حكاه أبو حنيفة الدينوري في كتاب النبات ، فيما نقله عنه البغدادي .

قال بنات الأوبر ، فزاد الألف واللام في الضرورة . على أَنَّ السيرافي غلط في شرحه على كتاب سيبويه ج ٢ / اللوح ٦٠ قول من قال إن الألف واللام في الأوبر زائدتان (الإحالة على شرح السيرافي من محقق الإغفال ٢٨٩/١ ح ٣) ، وانظر المقتضب وتعليق الشيخ عزيمة فيه .

وقوله (٢٠) :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا (٢١)

= وَغَيْرُ الزَّائِدَةِ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ لِلْجِنْسِ أَوْ لِلوَاحِدِ مِنَ الْجِنْسِ إِذَا كَانَ مَعَهُودًا أَوْ لِلإِشَارَةِ (٢٢) .

فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً فِي الْمَسْأَلَةِ (٢٣) ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ مَا كَانَ دُخُولُهَا كخُرُوجِهَا وَاحِدًا (٢٤) ، نَحْوُ مَا حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ (٢٥) مِنْ قَوْلِهِ « الْخَمْسَةَ الْعَشَرَ (٢٦) دِرْهَمًا (٢٧) » ، وَلَيْسَ هَذَا كَذَلِكَ .

(٢٠) وهو أبو النجم ، ديوانه ق ٤٩/٦ ص ١١٩ . وهو في المقتضب ٤٩/٤ ، والإغفال ١/٢٩٢ ، والحلييات ٢٨٨ ، والمنصف ٣/١٣٤ ، وسر الصناعة ٣٦٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥٨٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢/٥٨٠ ، والإنصاف ٢٧٢ ، وشرح المفصل ١/٤٤ و ٢/١٣٢ و ٦/٦٠ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٥٠٦ ، وشرح أبيات المغني ١/٣٠٢ .
(٢١) بعده :

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

أَرَادَ أُمَّ عَمْرٍو ، فزاد الألف واللام ، وعنى بأسيرها نفسه لأن حبَّها أسره ، عن شرح أبيات المغني .

(٢٢) في صل : وللإشارة ، والصواب ما أثبت .

(٢٣) في مسألة محمد بن الحسن : عليَّ الصوم شهراً .

(٢٤) في صل : واحدة ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٢٥) الأخفش سعيد بن مسعدة .

(٢٦) في صل : عشر ، وهو خطأ . والخمسة عشر لا شيء فيه .

(٢٧) انظر قول أبي الحسن هذا في الحجة ٣/٣٤٨ ، والحلييات ٢٣١ ، والإغفال =

ولا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْجِنْسِ ؛ لِأَنَّ إِرَادَةَ الْبَعْضِ فِي هَذَا الْمَكَانِ بَيِّنٌ ،
وَأَسْتَعْرَاقُ الْجِنْسِ فِيهِ مَعْلُومٌ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ .

ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْوَاحِدِ فِي الْجِنْسِ الْمَعْهُودِ لِأَنَّهُ لَا عَهْدَ لِلْمُتَكَلِّمِ
هنا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ، كَمَا يَكُونُ بَيْنَهُ [وَبَيْنَهُ^(٢٨)] فِي نَحْوِ الثَّوبِ وَالرَّجُلِ ،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّهُ لِلْإِشَارَةِ ، مِثْلُ الَّتِي فِي هَذَا
« الرَّجُلِ » وَذَلِكَ « الْغُلَامِ » ، وَكَمَا يَقُولُ مَنْ يَقُولُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ^(٢٩) فِي
« الْآنَ » : إِنَّ اللَّامَ إِنَّمَا هُوَ لِلْإِشَارَةِ إِلَى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ
ثَمَّ مَعْهُودٌ مُرَادٌ ، وَلَا جِنْسٌ^(٣٠) . فَإِذَا كَانَ لِلْإِشَارَةِ^(٣١) فَوُجُوبُهُ عَلَى أَقْرَبِ

= ٢٨٩/١ ، والتكملة ٦٨ ، والمقتضب ١٧٥/٢ ، وسر الصناعة ٣٦٥/١ ، وشرح
اللمع لابن برهان ٥٨٢ ، والإنصاف ٢٦٩ - ٢٧٣ (مسألة تعريف خمسة عشر) ،
والارتشاف ٧٦٤ .

وروي عن أبي الحسن « الخمسة العشر الدرهم » وتابعه الكوفيون فأجازوا
ذلك ، والبصريون لا يجيزونه .

(٢٨) زيادة مني .

(٢٩) هو شيخه أبو إسحق الزجاج ، وكان أبو علي قد أنكر ما قاله ، انظر صدر
المسألة . والجامع كما ترى استدرك على أبي علي بكلام أبي علي نفسه . فأبو
علي أنكر أن تكون الـ في الآن للإشارة ، ثم رأى في هذه المسألة أنه القول
الصحيح .

(٣٠) انظر كلام الزجاج في معاني القرآن له ١٥٢/١ - ١٥٣ ، وانظر إعراب القرآن
للنحاس ٢٣٧/١ .

(٣١) في « الصوم » في مسألة محمد بن الحسن « علي الصوم شهراً » .

الأوقاتِ إليه ، وأدناها منه ، مِمَّا يُمكنُ ذلكَ فيه . وصار الإشارةُ إلى
الجزءِ مِنَ الوقتِ كالإشارةِ إلى جَمْعِهِ كما أنَّه في ذلك^(٣٢) « الوقتِ »
كالإشارةِ إلى جَمْعِهِ كما أنَّه في الإجازةِ كذلك^(٣٣) .

* * *

(٣٢) في صل : كذلك ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبت .
(٣٣) قوله « كما أنه في الإجازة كذلك » كذا وقع .

[١٣٣] مسألة . قال أبو إسحق^(١) في قوله : ﴿ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾^(٢)

[سورة البقرة ٣/٢] : « يُتِمُّونَهَا ، كما قال : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [سورة

البقرة ١٩٦] » .

قال أبو علي^(٣) : لَيْسَ هَذَا التَّفْسِيرُ بِالسَّهْلِ^(٤) ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى :

(١) الزجاج في معاني القرآن له ٧٢/١ .

(٢) انظر تفسير الطبري ٢٤٧/١ ، وابن أبي حاتم ٣٧/١ ، وابن أبي زمنين ١٢٠/١ ، والكشاف ٣٧/١ ، ومجمع البيان ٧٠/١ ، والدر المنثور ١٤٦/١ ، والتحرير والتنوير ٢٣١/١ ، وروح المعاني ١٥٦/١ .

(٣) عقد أبو علي لقوله تعالى ﴿ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾ المسألة الخامسة في الإغفال ١٠٧/١ - ١١٦ ، لكنه لم يتكلم في تفسير الإقامة . ولم أصب كلامه الذي نقله عنه الجامع ، ولعله في التذكرة .

وأصبت قوله في الحجة ٣/ ١٣٠ - ١٣١ وقد ذهب إلى أَنَّ قيام الشيء دوائمه وثباته ، ثم قال : « . . . وهذا يدل على أن تفسير قوله ﴿ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾ يديمونها ويحافظون عليها . وهذا التفسير أشبه من أن يفسر بـ « يَتِمُّونَهَا » اهـ .

(٤) عبارته في الحجة في أَنَّ ما اختاره في تفسير يقيمون « أَشَبَّه » عنده من غيره = أحسن من عبارته هنا .

وما أدري ما قوله : ليس هذا التفسير - يعني تفسير ﴿ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾ بـ « يَتِمُّونَهَا » - بالسهل ، ومن أي جهة كان كذلك ، وتفسير إقامة الصلاة بإتمامها أي إتمام الركوع والسجود والتلاوة والخشوع هو المروي عن ابن عباس ، وهو بنحوه عن مقاتل وقتادة ، وروي عن قتادة أيضاً بلفظ : يَتِمُّونَهَا على ما سنه رسول الله ﷺ في كل صلاة منها ، وهو معنى قول الطبري - وتابعه =

يُديمونها^(٥) ، كما قال أُمِّيَّةُ^(٦) :

وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَخْرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ^(٧)
أَيَّ دَائِمٌ ثَابِتٌ^(٨) ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ أَكُلْهَا دَائِمٌ ﴾^(٩) [سورة

= الطبرسي - : أداؤها بحدودها وفروضها والواجب فيها ، وقول الراغب في المفردات ٦٩٢ - ٦٩٣ « توفية حقها وشرائطها » ، وهو أحد قولي الزمخشري وغيره ، وانظر التحرير والتنوير ، وروح المعاني .

(٥) هذا قول أبي عبيدة في مجاز القرآن ١/١٦٩ ، ٢٥٣ : يديمون الصلاة في أوقاتها ، وهو قول أبي مسلم الأصفهاني : يديمون أداء فرائضها ، انظر مجمع البيان .

(٦) أُمِّيَّة بن أبي الصلت ، ديوانه ق ١٤/٧٥ ص ٤٧٥ . والبيت في الجواهر ١٧٤ ، ١/١٩٢ و ٣٥٨/٢ و ٢٢٧/٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٣٢ ، وتفسير الطبري ٢٤/٧٢ ، ومجاز القرآن ٢/٢٨٥ ، وسمط اللالي ١٢٤ ، والمقاصد النحوية ٢/٣٤٦ .

(٧) فيها : في الجنة . لحم ساهرة وبحر : الساهرة وجه الأرض ، أي فيها صيد برّ وصيد بحر . وما فاهوا به : والذي نطقوا ولفظوا به .

وروي البيت في الحجة والجواهر :

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْنِيمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ
وهو بهذه الرواية مركب من بيتين ، البيت الأول الذي أنشده في المتن ، وقوله :

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْنِيمٌ فِيهَا وَلَا غَوْلٌ وَلَا فِيهَا مَلِيمٌ
(٨) كان في صل : دائماً ثابتاً ، وهو خطأ .

(٩) انظر تفسير الطبري ١٣/٥٥٥ وفيه : أي لا ينقطع ولا يبيد ثابت إلى غير نهاية .

الرمع ٣٥/١٣ ، ومنه أقام بالمكان : إِذَا لَبِثَ فِيهِ وَثَبَتْ^(١٠) فلم يَظْعَنْ .
ويُوضِحُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ﴾^(١١) [سورة
المعارج ٢٣/٧٠] ، ومنه قَوْلُهُ : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ
عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾^(١٢) [سورة آل عمران ٧٥/٦٣] أَي ثَابِتًا عَلَى مُطَابَقَتِهِ غَيْرَ وَإِنْ^(١٣) فِيهَا .
وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدَّوَامَ بِمَنْزِلَةِ الْقِيَامِ وَالثَّبَاتِ قَوْلُهُ : ﴿ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ
لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ﴾^(١٤) [سورة الفرقان ٤٥/٢٥] فَاَلْمَعْنَى جَعَلَهُ دَائِمًا أَي ثَابِتًا
لَا يُنْسَخُ^(١٥) ، [مِثْلُ^(١٦)] ظِلُّ الْجَنَّةِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَظِلِّ مَمْدُودٍ ﴾^(١٧) [سورة
الواقعة ٣٠/٥٦] . فكَذَا أَنَّ سَاكِنًا بِمَنْزِلَةِ الدَّائِمِ^(١٨) فَكَذَلِكَ الْمُقِيمُونَ بِمَنْزِلَةِ

-
- (١٠) في صل : ينبُ ، وهو تحريف صوابه ما أثبت .
(١١) انظر تفسير الطبري ٢٣/٢٦٧ . وفيه : على أداء ذلك مقيمون . وقال الزجاج
في معاني القرآن له ٥/٢٢٢ : يعني به المحافظين على الصلاة .
(١٢) انظر تفسير الطبري ٥/٥٠٨ - ٥١٠ . وفيه عن مجاهد : قائماً مواظماً ، أي
مواظباً . وقال الطبري : أي قائماً بالمطالبة والافتضاء من قولهم : قام فلان
بحقي على فلان حتى استخرجه لي .
(١٣) أي غير فاتر ولا مقصّر فيها .
(١٤) انظر تفسير الطبري ١٧/٤٦٢ .
(١٥) قال الطبري : دائماً لا يزول ممدوداً لا تذهب الشمس ولا تنقصه .
(١٦) زيادة مني .
(١٧) انظر تفسير الطبري ٢٢/٣١٣ . قال الطبري : أي دائم لا تنسخه الشمس
فتذهب ، وكل ما لا انقطاع له فإنه ممدود .
(١٨) السكون : ثبوت الشيء بعد تحرك ، وأصل الدوام السكون ، انظر المفردات
(س ك ن ، د و م) .

المُدِيمِينَ كما قال : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ﴾ كَذَلِكَ قِيلَ لَهُمْ
سَاكِنُونَ^(١٩) ، لِأَنَّ^(٢٠) السُّكُونَ بِمَنْزِلَةِ الدَّوَامِ . يُبَيِّنُ ذَلِكَ إِذَا أُعْتَبِرَتْهُ^(٢١)
بِنَقِيضِهِ ، وَهُوَ الْمَوْجُ فِي قَوْلِهِ^(٢٢) :
يَدُومُ الْفِرَاتُ فَوْقَهُ وَيَمُوجُ^(٢٣)

* * *

(١٩) أي قيل للمصلين ساكنون . ولم أجد تفسير « دائمون » بلفظ « ساكنون » .
لكن روي عن عقبة بن عامر الجهني أنهم الذين إذا صلّوا لم يلفتوا خلفهم
ولا عن أيمانهم ولا عن شمائلهم . انظر تفسير الطبري ٥٥٥/٢٣ ، والدر
المنثور ٦٩٨/١٤ .

ولعلّ أبا علي انتزع هذا اللفظ من قول شيخه الزجاج في معاني القرآن له
٢٢٢/٥ : « . . . » . ويجوز أن يكون : الذين لا يزيلون وجوههم عن سمت
القبلة ولا يلفتون ، فيكون اشتقاقه من الدائم وهو الساكن . . . » اهـ .
(٢٠) في صل : لكن ، وهو تحريف صوابه ما أثبت .
(٢١) في صل : اعتبر به ، وهو تحريف ، صوابه ما أثبت .
(٢٢) وهو أبو ذؤيب الهذلي . شرح أشعار الهذليين - شعر أبي ذؤيب ق ٢٢/١١
ص ١٣٤ . والبيت في الحجة ٣/١٣٠ (عجزه) ، والجمهرة ١٣٢٨ ، والمعاني
الكبير ٨٨٣ ، والمحكم ٩/١٥٠ ، واللسان (ف ر ت ، د و م ، ل ط م) .
(٢٣) صدره :

فَجَاءَ بِهَا مَا شِئْتَ مِنْ لَطَمِيَّةٍ

وقوله « يدوم الفرات » رواية الأصمعي ، ورواية غيره : « تدوم
البحار » .

وقوله « فوقه » كذا وقع في الحجة أيضاً ، وصحة روايته « فوقها » .
بها : بالذرة التي جلبت في اللطائم . ما شئت من لطمية : كاملة الحسن =

تَمَّ^(٢٤) الْكِتَابُ

بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ^(٢٥) [٢/١٣]

* * *

= بالفته بذت غيرها ، و« ما » في موضع نصب على الحال ، قاله ابن سيده ، وهو كقولهم في نعت الرجل في كماله وبذّه غيره : مررت برجل ما شئت من رجل ، و« ما » صفة رجل ، انظر الكتاب ١/ ٢١٠ . لطمية يعني درة لطمية جلبت في اللطيمة وهي العير التي تحمل حرّ الطيب وبزّ التجار وما كثر ثمنه ، فنسبت إليها ، ولم ينصوا على أنها نسبة إليها . يدوم : يسكن . الفرات : أشد الماء عذوبة ، وعلى هذه الرواية - وهي رواية الأصمعي - جعل أبو ذؤيب الدرة في الماء العذب ، وإنما تكون في الماء المالح كما قال ابن دريد ، ورواية غير الأصمعي « البحار » . يموج : يضطرب موجه .

(٢٤) في صل : تمت ، وهو سبق قلم من الناسخ .

(٢٥) بعده في صل : والحمد لوليه [كذا] والصلاة على نبيه .

المستعمل

غفر الله له ولوالديه

الفهارس

١ - فهرس مطالب الكتاب

الصفحة

آ-ب	● كلمة الناشر
5-10	● بين يدي الكتاب
11-54	● مقدمة التحقيق : جامع العلوم وآثاره
13-14	أ- جامع العلوم
14-29	ب- آثاره
29-37	ج- كتاب الاستدراك
37-39	د- جامع العلوم وأبو علي صاحب الحجة
39-41	هـ- تقويم الكتاب (الاستدراك)
41-44	و- مخطوطنا الكتاب
45	● الرموز المستعملة في التعليل
47-53	● صور من المخطوطتين
٣	● صدر الكتاب (مقدمة المؤلف)

● مسائل من كتاب « الحجة »

وقع فيها خلل وتحريف ، وإصلاحها

رقم المسألة

- [١] قول أبي علي : « فالظرف في قوله ﴿ قُلْ إِنَّمَا عَلَّمَهَا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ و﴿ إِنَّمَا عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٧/٧] لا يكون متعلقاً بمحذوف إلا أن تجعله في موضع حال « اهـ .
والاستدراك أن الظرف ﴿ عِنْدَ ﴾ في الموضعين من الآية « متعلق بمحذوف في موضع خبر المبتدأ ولا يجوز أن يكون المحذوف في موضع حال بته ، لأنه يبقى المبتدأ بلا خبر « اهـ .
وهو استدراك صحيح .
- [٢] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَكُمْ لَمَلَكُمُ تَنْفُوتٌ * أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٣/٢ - ١٨٤] : « لا يستقيم أن يتصّب أيام بالصيام » اهـ وأجاز في الإغفال

- ما منعه في الحجة إذا كانت الكاف من كما « نصباً حالاً من الصيام » اهـ .
- والاستدراك : أن هذا كلام متردد ووقع مثله لابن جني تلميذ أبي علي في كتاب التنبيه في بيتين في تعليق الظرف أو الجار والمجرور = وأن ما ينتهي إليه « صحة ما في الحجة وسقوط ما في سواه » اهـ . وهو استدراك صحيح .
- [٣] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ [سورة الكهف : ٢٢ - ٢٤ / ١٨ / ٤٤] : « يكون ﴿ هُنَالِكَ ﴾ مستقراً ، فيكون قوله ﴿ لِلَّهِ ﴾ حالاً من الولاية ومن الذكر الذي في ﴿ هُنَالِكَ ﴾ في قول سيبويه . . . » اهـ . والاستدراك أن هذا القول « إشارة إلى أن سيبويه يجوز رفع الولاية بالابتداء والظرف جميعاً والمعروف . . . أن يرفع بالابتداء عنده » اهـ . وهذا الاستدراك غير صحيح ، انظر التعليق .
- [٤] أنشد أبو علي بيتاً ، وهو : ولا يتحشى الفحل إن أعرضت به ولا يمنع المرباع منها فصيلها وذكر أنه روي « منها » و « منه » ، وأن « منها » حال أو ظرف . والاستدراك أن أبا علي لم يشرح قوله في توجيه إعراب البيت على هذه الرواية ، واجتهد المؤلف في شرحه ، فأخطأ ، ثم وجّه الرواية الأخرى « منه » .
- [٥] أنشد أبو علي قول المَرَّار : ولا يستحمدون الناس شيئاً ولكن ضرب مجتمع الشؤون والاستدراك أن صحة إنشاده « مجتمع الشان » ، وأنشد المؤلف بيتاً آخر من كلمة المَرَّار . ووقع البيت في مطبوعة الحجة وأصلها المخطوطين صحيح الإنشاد « مجتمع الشان » .
- [٦] ذكر أبو علي مذهب سيبويه في « آية » أن الألف فيها بدل من الياء الساكنة ٣٣ - ٣٥ التي كانت في آية .

- والاستدراك : أن الألف في آية عند سيويه والخليل بدل من ياء متحركة ، وأن سيويه حكى أن غير الخليل يقول هي بدل من ياء ساكنة ، وذكر الجامع أنه قول الفراء . وتحقيق ذلك في موضعه .
- [٧] ذهب أبو علي إلى أن تحريك الميم بالكسر في ﴿ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ ﴾ [سورة البقرة : ٦١/٢] في قراءة أبي عمرو = ليس على حد قوله تعالى ﴿ قُرْآنًا ﴾ [سورة المزمل : ٢/٧٣] ، بل لما ذكره .
- والاستدراك أنه ليس لأبي علي حجة على العدول من ﴿ قُرْآنًا ﴾ إلى الوجه الآخر . وهو استدراك صحيح .
- [٨] قال أبو علي أثناء كلام مفصل له في الحركة التي تتبع الحركة ، ومثّل ٣٨-٤٣ لذلك بحروف ذكرها : « والحرف المذكور في الكتاب بعكس هذه القسمة من النادر الذي لا حكم له » اهـ .
- والاستدراك أنّ هذا من أبي علي إغراب وتعمية وإلغاز ، فأبو علي لم يذكر حرف كتاب سيويه المراد ، فذكره المؤلف ، ونقل كلام سيويه . وهو استدراك صحيح .
- [٩] حمل أبو علي قول الشاعر « لم يك الحق . . . » على أن أصله لم يكن الحق ، فحذف النون مع تحركها لالتقاء الساكنين للضرورة .
- والاستدراك أن هذا سهو من أبي علي ، وأنّ الشاعر حذف النون من يكن لأن حذفها في مثله لغة جرى عليها ؛ فلا يحمل قوله على اللغة الأخرى التي لا تحذف فيها النون وأنّ الشاعر حذفها للضرورة . وهو استدراك صحيح .
- [١٠] حكى أبو علي عن أبي بكر بن السراج في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة الفاتحة : ٧/١] أنّ غيراً هنا معرفة لأنها مضافة إلى ضد الموصوف ، فوصف بها ﴿ الَّذِينَ ﴾ .
- والاستدراك : أن هذا القول يدخل عليه قوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَلِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ .

- رقم المسألة الصفحة
- والظاهر أنه استدراك صحيح ، انظر بسط التعليق عليه .
- [١١] قول أبي علي : « فَأَمَّا إِعْرَابُ ﴿ مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [سورة الفاتحة : ٤ / ١] ٦٠ - ٥٦
- فالجر في القراءتين [مَالِكٍ وَمَلِكٍ] ، وهو صفة لاسم مجرور .
- والاستدراك أن من قرأ ﴿ مَلِكٍ ﴾ بالألف « لم يكن جره على كونه صفة لما قبله إنما هو على البذل » .
- وهو استدراك غير صحيح ، وتحقيق ذلك في موضعه .
- [١٢] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾ [سورة يونس : ٩ / ١٠] : ويكون الظرف على هذا متعلقاً بـ ﴿ يَهْدِيهِمْ ﴾ . ويجوز أن يكون يهديهم في دينهم فيكون الظرف على هذا متعلقاً بـ ﴿ تَجْرَى ﴾ .
- والاستدراك أن أبا علي يريد بـ « الظرف » قوله تعالى ﴿ بِإِيمَانِهِمْ ﴾ ، ولا يمتنع عند الجامع في الوجه الثاني أن يكون متعلقاً بـ ﴿ يَهْدِيهِمْ ﴾ أيضاً .
- وهو استدراك غير صحيح ، وأراد أبو علي بالظرف قوله تعالى : ﴿ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾ ، انظر تحقيق ذلك في موضعه .
- [١٣] أنشد أبو علي قول الشاعر : ٦٩ - ٦٥
- وكانه لَهَقُ السَّراةِ كأنه ما حاجبيه مُعَيَّنُ بِسَوَادِ
- والاستدراك أن أبا علي نسب البيت إلى جرير ، وليس البيت له ، وهو لأبي حنيفة النميري ، وهذه الرواية مغيرة ، وذكر المستدرك الرواية الصحيحة .
- وهو استدراك صحيح مقيداً بما علقناه عليه في موضعه .
- [١٤] أنشد أبو علي قول حسان : ٧٣ - ٧٠
- أنا فلنم نعدل سواه بغيره نبي أتى من عند ذي العرش هاديا
- وذهب إلى أن الضمير في « بغيره » للوسى « أي لم نعدل سوى النبي بغير سواه وغير سواه هو هو » أي لم نعدل سواه به .

- والاستدراك أن سواء ههنا ليست بمعنى غيره وأنها بمعنى نفسه أي
لم نعدل نفسه ، أي لم نعدله بغيره .
انظر ما علقناه على القولين في موضعه .
- [١٥] أجاز أبو علي في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا لِيَخَذَى الْكُفْرُ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ﴾ [المدثر : ٧٤-٧٨]
٣٦-٣٥/٧٤ أن يكون ﴿ نَذِيرًا ﴾ حالاً من ﴿ قُرْ ﴾ [سورة المدثر : ٢/٧٤] ، وأن يكون حالاً من ﴿ لِيَخَذَى الْكُفْرُ ﴾ .
واستدرك الجامع سبعة أوجه آخر ذكرها . وذكرْتُ وجوهاً غير
ما ذكر ، والمختار منها .
- [١٦] أنشد أبو علي قول الشاعر :
وكنت كذات الظنء لم تدر إذ بغت تؤامر نفسها أنسرق أم تنزي
والاستدراك أن الظنء بالظاء المعجمة لا يعرف ، وأن الصواب
الضنء بالضاد المعجمة ، وفسره الجامع .
وهذا استدراك صحيح إذا صحَّ أنه الظنء بالظاء المعجمة في
الحجة ، انظر التعليق في موضعه .
- [١٧] قال أبو علي في كلام طويل في تخفيف الهمزة في « يستهزون » :
٨٤-٨٢ « فلا تخلو إذا خففتها من أن تنحو . . . » إلخ كلامه .
والاستدراك أن أبا علي لم يذكر بقية القسمه ويلزمه أن يذكرها
ويتم الكلام فيقول : « . . . أو تتبعها الحركة . . . » أو تتبعها
حركة نفسها . . . » .
وهو استدراك صحيح ، وانظر التعليق ثمة .
- [١٨] جعل أبو علي « اتَّخذ » في التعدي على ضربين : أحدهما أن يتعدى
٨٨-٨٥ إلى مفعول واحد ، والآخر أن يتعدى إلى مفعولين « .
والاستدراك : أن اتَّخذ لا يتعدى إلا إلى مفعولين ، وقد رُدُّ على
أبي علي جعله إياه يتعدى إلى واحد .
وهو استدراك غير صحيح ، انظر التعليق على ذلك في موضعه .
- [١٩] ردَّ أبو علي قول أبي إسحق أن اتَّخذ افتعل من (أخ ذ) ، وذهب إلى
٩٦-٨٩ أنه من (ت خ ذ) .

والاستدراك أن اتخذ يمكن أن يكون افتعل من (و خ ذ) لغة في (أ خ ذ) إن صحت . وأجاز أبو علي أن يكون يخاوذ يعافل من (و خ ذ) إن صحت ، انظر ما نقله الجامع من كلام أبي علي وابن جني .

وهو استدراك غير صحيح ، انظر ما علقناه .

[٢٠] قال أبو علي في كلام له : « يدلُّك على جواز ذلك قوله تعالى : ٩٧ - ٩٨ ﴿ وَبِالْحَقِّ نَزَّلَ ﴾ [سورة الإسراء : ١٧/١٠٥] وقوله : ﴿ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ » .

والاستدراك أن الصحيح : « يدلُّك على جواز ذلك قوله تعالى : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ [سورة الإسراء : ١٧/١٠٥] وقوله » . اهـ .

وهو استدراك صحيح ، انظر التعليق في موضعه .

[٢١] قال أبو علي في كلام له : « وإذا كان كل واحدة منهما تنافي الأخرى في المساغ والجواز » . والاستدراك أن الصحيح : « لا تنافي » .

وهو استدراك صحيح . ووقع على الصحة في مطبوعة الحجة ، انظر التعليق في موضعه .

[٢٢] أنشد أبو علي بيتاً نسبته إلى أمية بن أبي الصلت ، وهو : ١٠١ - ١٠٣ وسل ولا بأس إن كنت امرءاً عمهاً إن السؤال شفا من كان حيرانا « والاستدراك أن البيت من كلمة لأوس بن مغراء القريني السعدي التميمي ، وروايته :

واسأل ولا تنس إن كنت امرءاً عمياً إن السؤال هدى من كان حيرانا وهو استدراك صحيح .

[٢٣] قال أبو علي في كلام له : « موضع الجملة جرٌّ لكونها وصفاً للوجهة » . ١٠٤ - ١٠٦ والاستدراك أن الصواب « رَفَعٌ » .

وهو استدراك صحيح ، ووقع على الصحة في بعض مخطوطات الحجة ، انظر التعليق في موضعه . وفي التعليق استدراك على أبي علي لم ينتبه عليه الجامع .

- رقم المسألة الصفحة
- [٢٤] قال أبو علي في كلام له : « وقال النابغة » . ١٠٨-١٠٧
- ولم يذكر بيت النابغة ، ويَبْضُ موضعه في مخطوطات الحجة التي وقف عليها الجامع ، فاستدرك الجامع البيت ، وهو :
- فكملت مائة فيها حمامتها وأسرت حسبة في ذلك العدد والبيت ثابت في مطبوعة الحجة عن المخطوطتين المعتمدتين في التحقيق ، انظر التعليق في موضعه .
- [٢٥] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٩١/٢] : ١٠٩-١١٠
- «ويمكن أن يرجح من قرأ ﴿ولا تقتلوهم﴾ قراءته على قراءة . . . اهـ . والاستدراك أن الصحيح : أن يرجح من قرأ ﴿ولا تقتلوهم﴾ . وهو استدراك صحيح ، ووقع على الصحة في مطبوعة الحجة عن مخطوطتيها المعتمدتين في التحقيق ، انظر التعليق في موضعه . وفي التعليق استدراك على ما وقع في مخطوطتي الحجة مما وقع على الصحة فيما نقله الجامع عنها .
- [٢٦] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٩/٢] : « المعنى : أي في استحلالهما . . . اهـ . والاستدراك أن الصواب « في استعمالهما » . وهو استدراك صحيح بما ذكرناه في التعليق عليه .
- [٢٧] قول أبي علي في كلام له : « كما حذف المضاف في قوله ﴿عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [سورة الزخرف : ٣١/٤٣] ، والتقدير : على رجل من رجلي القريتين » اهـ .
- والاستدراك أن الآية يمكن حملها على غير حذف المضاف ، لأن المعنى رجل واحد هو الأخنس بن شريق الثقفي . وهو استدراك غير صحيح ، انظر التعليق على ذلك في موضعه .
- [٢٨] قول أبي علي في آخر كلامه في تفسير ﴿كَبِيرٌ﴾ [سورة البقرة: ٢١٩/٢]: ١١٩-١٢٤
- « وسأل أحد أهل النظر عن صفة القديم سبحانه بالمتكبر » اهـ . والاستدراك أن أبا علي « يَبْضُ الموضع ، وما ذكر ما قال هذا المتكلم » ، فوجده المستدرك في « التذكرة » لأبي علي ، فنقله .

ولم يقع ما نقله المستدرك عن الحجة في المطبوعة ، انظر التعليق على هذا في موضعه .

[٢٩] أنشد أبو علي بيتاً لابن أحمر ، وهو قوله : ١٢٥ - ١٢٨

طرحنا إزاراً فوقها أيزنية على منهل من قد قداء ومورد
والاستدراك أن روايته الصحيحة
ونحن طرحنا فوقها إيينية على مصدر
وهو استدراك صحيح ، انظر التعليق على ذلك في موضعه .

[٣٠] أنشد أبو علي قول الشاعر : ١٢٩ - ١٣٠

أثلك بيضاء من قضاة قد نمت لها الأمهات والنضد
والاستدراك أن هذا البيت برواية أبي علي مرغب من مصراعي
بيتين ، فصدره لابن قيس الرقيات ، وعجزه لحمزة بن بيش الحنفي ،
وذكر الجامع البيتين .
وهو استدراك صحيح .

[٣١] قوله تعالى : ﴿ لَا تُكَلِّفْ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَاكِرْ وَادَّةً يُؤَلِّدُهَا ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٣/٢] ١٣٦ - ١٣١

البقرة : ٢٣٣/٢ .

نقل الجامع عن الرماني في توجيه قراءة ﴿ لَا تُضَاكِرْ ﴾ بالرفع قول
الكسائي والفراء : « يجوز رفع ﴿ لَا تُضَاكِرْ ﴾ على نسق ﴿ لَا تُكَلِّفْ ﴾ »
اهـ ، فغلطهما الرماني بأن « لا » في ﴿ لَا تُضَاكِرْ ﴾ ليست للنسق ،
فقال الجامع : « وهذا صحيح لا يخالف قول أبي علي : فإن أتبعته
ما قبله . . . » وقال : « ولم يرد [يعني أبا علي] النسق الذي أنكره
الرماني » اهـ .

وهذا تفسير وبيان لكلام أبي علي ، ونفي نسبة الغلط إليه بما قاله
الرماني لموافقته له ، فلا يستدرك عليه في هذا الفصل من كلامه .

وقد زلّ الرماني في فهم كلام الكسائي والفراء ، ولم ينبّه الجامع
على زلّته ، وعبارة أبي علي تحتمل ما توهمه الرماني في كلام
الكسائي والفراء .

- رقم المسألة الصفحة
- [٣٢] أنشد أبو علي بيتاً نسبته إلى جرير ، وهو :
 التاركين على طهر نساءهم والناكحون بشطي دجلة البقرا
 والاستدراك أن البيت للنجاشي الحارثي لا لجرير .
 وهو استدراك صحيح ، ولم يقع هذا البيت في مطبوعة الحجة ،
 انظر التعليق في موضعه .
- [٣٣] قول أبي علي في قول الأعشى :
 أرمي بها اليد إذا هجرت وأنت بين القرو والعاصر
 « فقال » أنت « وهو يريد نفسه . . . » .
 قال المستدرك : « ليس كما قال . إنما يريد به حيّان . . . » .
 الحنفي نديم الأعشى .
 وهو استدراك صحيح .
- [٣٤] أنشد أبو علي بيتاً نسبته إلى ذي الرمة ، وهو :
 صرنا به الحكم وأعيا الحكمما
 والاستدراك أن البيت لرؤبة لا لذي الرمة .
 وهو استدراك صحيح .
- [٣٥] قول أبي علي : « فأما اللام في قوله ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكَ ﴾ »
 [سورة آل عمران : ٧٣/٣] فلا يسهل أن تعلقه بـ ﴿ تُؤْمِنُوا ﴾ وأنت قد
 أوصلته بحرف آخر جار فتعلق بالفعل جارين فإذا لم يسهل
 تعليق المفعولين به حملته على المعنى ، والمعنى لا تقروا بأن يؤتى
 أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم . . . » اهـ .
 والاستدراك أن هذا سهو من أبي علي « ولا فرق بين تؤمنوا
 وتقرؤا ، لأن الجارين يتعلقان بالفعل إذا اختلفا ووجه آخر ،
 وهو أنه لا يجوز لأن ذلك يؤدي إلى تقديم الصلة على
 الموصول . . . » اهـ .
 والاستدراك في الوجه الأول غير صحيح ، وهو صحيح في الوجه
 الآخر .

- رقم المسألة الصفحة
- [٣٦] قول أبي علي : « وقد حذفت الياء من أي في قول الفرزدق :
١٥٧ - ١٦٠
تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاكِينَ أَيُّهَا عَلِيٌّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهْلَتْ مَوَاطِرُهُ
وَفِي قَوْلِ الْآخِرِ بَيُّضٌ . . . » اهـ .
والاستدراك أن أبا عليّ يَبْيُضُ الموضع ، ولم يذكر البيت ، وأنه
يريد قول ابن قيس الرقيات :
بُكِّي بِدَمْعِكَ وَاكْفِ الْقَطْرَ إِبْنُ الْحَوَارِيِّ الْعَالِيِ الذَّكِرِ
وفي أن يكون أبو علي أراد هذا البيت الذي ذكره الجامع نظرٌ ،
ولعله أراد غيره ، انظر التعليق في موضعه .
- [٣٧] قول أبي علي في قراءة حمزة : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمِلُ لَهُمْ خَيْرٌ
١٦١ - ١٧١
لِأَنفُسِهِمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٧٨ / ٣] : « لا يجوز الفتح في أن وتجعله
بدلاً لأنك إذا أبدلت أن من ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ لزمك أن
تنصب خيراً . . . » .
والاستدراك : أن أبا علي ألزم من أجاز وجه البدل - ومنهم شيخه
أبو إسحق الزجاج - أن ينصب خيراً ، وهذا منه « إلزام شيء لا يلزم »
لما ذكره المستدرك .
وهذا الاستدراك غير صحيح ، انظر التعليق في موضعه ، وفيه
استدراك مني على أبي علي وغيره .
- [٣٨] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ قُلْ وَقَاتِلْ فِيهِ كِبِيرٌ وَصَدْعٌ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ
١٧٢ - ١٨٥
وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْأَحَرِ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٧ / ٢] : « ثبت أنه [أي
المسجد] معطوف على « عن » من قوله ﴿ وَصَدْعٌ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ وعن
المسجد الحرام . . . » اهـ .
والاستدراك أن هذا القول فاسد لأن فيه فصلاً بين الصلة
والموصول . وهو استدراك صحيح ، انظر التعليق في موضعه .
= وقول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ
إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ [سورة الشورى : ٥١ / ٤٢] :
« ﴿ أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ ﴾ في صلة « وحي » الذي هو بمعنى أن
يوحي » اهـ .

- والاستدراك أنَّ هذا سهو منه ، فليس قوله ﴿ أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ ﴾ في صلة وَحْيٍ . وهو استدراك صحيح ، انظر التعليق في موضعه .
- = وقول أبي علي : « لم يجز أن يحمل الجار . . . في قوله ﴿ أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ ﴾ على أن يرسل . . . » اهـ .
- والاستدراك أن هذا سهو ، وصوابه : على أن يكلم . وهو استدراك صحيح .
- = وقول أبي علي : « ما قبل الاستثناء لا يعمل فيما بعده » اهـ .
- والاستدراك أن أبا علي أجاز في موضع آخر من كلامه ما منع منه ههنا ، فأجاز أن يعمل ما قبل إلا في الظرف الذي بعدها لأن الظرف يعمل فيه الوهم . وهو استدراك صحيح ، انظر التعليق في موضعه .
- [٣٩] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ ١٨٨ - ١٨٦
- [النساء : ١٩/٤] : « قيل في قوله ﴿ وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ [سورة الطلاق : ١/٥] قولان : أحدهما . . . » إلخ كلامه .
- والاستدراك أن أبا علي شغله قوله في تفسير آية سورة الطلاق عن تفسير آية سورة النساء التي يتكلم على اختلاف القراء في ﴿ مُبَيَّنَةٍ ﴾ منها ، ففسرها المستدرك .
- وهو استدراك صحيح .
- [٤٠] قول أبي علي في قولهم « لا والذي شقهنّ خمساً من واحدة » : ١٨٩ - ١٩٠
- « يريد الأصابع من الساعد والذراع » اهـ .
- والاستدراك أن الصواب : « الأصابع من الراحة » .
- وهذا الاستدراك صحيح إن صح أنه من كلام أبي علي في الحجة أو في غيرها . ووقع على الصواب فيما انتهى إلينا من مخطوطات الحجة « الأصابع من الكف » فيما نقله أبو علي عن ثعلب ، انظر التعليق في موضعه .
- [٤١] أنشد أبو علي قول الشاعر : ١٩١ - ١٩٢
- لقد ساءني سعد وصاحب سعد وما طلباني دونها بغرامه

- والاستدراك أن البيت منكسر ، والصحيح :
- لقد ساءني سعد وصاحب رحله وما طلباني بعدها بغرامه
والبيت لجابر بن رألان السُّنْبِي .
- وهذا الاستدراك بأن البيت منكسر صحيح على مذهب الخليل ،
وغير صحيح على مذهب أبي الحسن .
- [٤٢] قول أبي علي : « فيمن فتح » **﴿ أَنْ صَدُّوكُمْ ﴾** [سورة المائدة : ٢/٥] ١٩٣ - ١٩٦
وقع النهي في اللفظ على **﴿ الشَّانَ ﴾** .
- والاستدراك أنه لا يعرف « لهذا التقييد معنى . . . ولا وجه
يصح عليه كلامه . إلا أن يريد . . . » اهـ .
- وهو استدراك صحيح ، لكن ما قاله بعد في توجيه كلام أبي علي
بما يصح عليه = غير صحيح ، وفي كلامه أوهام ، انظر التعليق في
موضعه .
- وأنشد أبو علي قول الشاعر :
- عجبت هنيذة أن رأيت ذارته وفماً به قصم وجلداً أسودا
فاستدرك الجامع بأن البيت لرجل من بني عبد شمس بن سعد ،
وصواب روايته :
- هزئت زنية أن رأيت بي رثة وفي به قصم وجلدي أسود
[٤٣] قول أبي علي في كلام له : « لأن معنى » **﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾** ١٩٧ - ١٩٨
[سورة المائدة : ٥٢/٥] كمعنى عسى الله أن يأتي بالفتح .
- والاستدراك أن الصحيح : كمعنى فعسى أن يأتي الله بالفتح .
وهو استدراك صحيح على ما حكاه الجامع عن الحجة ، لكنه وقع
صحيحاً فيما انتهى إلينا من مخطوطات الحجة ، انظر التعليق .
- [٤٤] أنشد أبو علي قول الشاعر : ١٩٩ - ٢٠٠
- بالعذب في رصف القلال مقلبه قض الأباطح لا يزال ظليلاً
والاستدراك أن البيت لجري ، وأن صواب روايته « في رصف
القالات » . وقد وقع على الصواب فيما انتهى إلينا من مخطوطات
الحجة .

- رقم المسألة الصفحة
- [٤٥] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ [سورة المائدة : ٨٩/٥] : « أي كفارة ما عقدتم عليه » .
والاستدراك أن أبا علي « ذكر في موضع آخر أن الهاء تعود إلى ما قال ، ولا يجوز عودها إلى الأيمان إذ لم يقل فكفارتها » ، فقال الجامع : « وهذا لا يلزم . . . » لما ذكره .
وهو استدراك صحيح بما علقناه عليه في موضعه .
- [٤٦] قول أبي علي في كلام له : « . . . » فالقول في ذلك أنه فيما نزلناه بمنزلة الفتح ، فأتبع الفتح المقدر « اهـ » .
والاستدراك أن الصواب : بمنزلة الكسرة ، فأتبع الكسرة المقدره « . »
وهو استدراك صحيح .
- [٤٧] أنشد أبو علي قول الفرزدق :
تقعدهم أعراق حذلم بعدما رجا الهتم إدراك العلى والمكارم
وقوله :
ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم
والاستدراك : أن البيت الأول للعين المنقري لا للفرزدق ، وأن صحة إنشاد بيت الفرزدق :
فدى لسيوف من تميم وفى بها
وهو استدراك صحيح .
- [٤٨] أنشد أبو علي قول الشاعر :
وإن سيادة الأتوام فاعلم من الصعداء مطلبها شديد
والاستدراك أن الإنشاد الصحيح
مطلبها طويل
والبيت للأعلم الهذلي والقصيدة لامية .
وهو استدراك صحيح .
- [٤٩] قول أبي علي : « وإنما المعنى على رجل من رجلي القريتين ، والقريتان : مكة والطائف ، والرجلان : بيضَ الموضوع » .

والاستدراك أن أبا علي يئض موضع اسمي الرجلين ، فذكرهما الجامع .

وهو استدراك صحيح ، وسلف تحقيق ذلك في المسألة ٢٧ .

[٥٠] جوز أبو علي في قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ۖ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾

[سورة الأعراف : ٣٢/٧] أن يتعلق الظرف ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ بأشياء ، منها ﴿ وَالطَّيِّبَاتِ ﴾ و﴿ أَخْرَجَ ﴾ .

والاستدراك أن فيما قاله أبو علي نظراً لما يقتضيه من الفصل بين الصلة والموصول ، وهو غير جائز .

وهو استدراك صحيح ، انظر التعليق في موضعه .

[٥١] أنشد أبو علي قول الأعشى :

غزاتك بالخيـل أرض العدو وجذعانها كلفـيظ العـجم
والاستدراك أن الإنشاد الصحيح :
مقادك للخيـل نحو العدو

وهو استدراك صحيح بما بسطناه من التعليق على الرواية .

[٥٢] قول أبي علي : « لم يجز ادغام الباء التي هي لام في ياء يزيد ، لأنك

حيث ادغمت الباء في وليّ والواو في عدو ذهب المد للادغام » .

والاستدراك أنه سقط من اللفظ شيء ، وهو : « . . . في ياء

يزيد [ولا ادغام الواو التي هي لام في واو وليد] لأنك . . . » .

وهو استدراك صحيح .

[٥٣] ردّ أبو علي في كلام له قول من زعم أن « حيّ » في بيت العجاج جمعٌ

بأنه لو كان جمعاً لجاء فيه الضم والكسر كقولهم قرون يُي ، بكسر

اللام وضمها ، ولم يحك أحد ضم الحاء من حيّ . والاستدراك أنه

يجوز أن يفرق بين حي وولي بأنه إنما كسر في حيّ ولم يضم كليّ لأنه

في قافية . . إلخ كلامه .

وهو استدراك غير صحيح ، انظر بسط التعليق في موضعه .

- رقم المسألة الصفحة
- [٥٤] قال أبو علي في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [سورة يونس : ٦١/١٠] فيمن قرأ بفتح الراء : « فلأن أفعال في الموضعين في موضع الجبر ، لأنه صفة للمجرور الذي هو قوله تعالى ﴿ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ وإنما فتح لأنه لا ينصرف » اهـ .
- والاستدراك أن « أصغر » ليس صفة لـ « مثقال » ، وكان حقه أن يقول : لأنه معطوف على موضع الجار والمجرور إلخ = وأن أبا علي لم يتكلم على الاستثناء في قوله ﴿ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ .
- وهو استدراك صحيح بما ذكرناه في موضعه ، وأصلحنا عبارته الفاسدة ، وانظر ما استدركناه عليه وهو يصول لإجاة لفظ أبي علي وما يقتضيه من دخول الواو على الصفة .
- [٥٥] قول أبي علي في كلام له : « ومن قال : زيدا مررت به = كان « ما » في قوله : ﴿ مَا جِئْتُمْ بِهِ ﴾ [سورة يونس : ٨١/١٠] في موضع نصب بمضمر يفسره ﴿ جِئْتُمْ بِهِ ﴾ » اهـ .
- والاستدراك أن الصواب : أزيداً مررت به ؟ بهمزة الاستفهام . وتمثيل المستدرك ، وإن كان تمثيل أبي علي مقبولاً ، أدق وأصح .
- [٥٦] قول أبي علي في كلام له : « وذلك أن الخطاب بعد الغيبة في نحو هذا سائغ . ألا ترى قوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ثم قال : ﴿ فَخَذَّهَا يَقْوَى ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٥/٧] . . . » اهـ .
- والاستدراك أن استشهاد أبي علي بهذه الآية على الانتقال من الغيبة إلى الخطاب غير صحيح ، انظر التعليق في موضعه . وهو استدراك صحيح . وفي كلام أبي علي سهو لم ينبه عليه المستدرك .
- [٥٧] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ يَحْمِلُهَا وَمُزْنَهَا ﴾ [سورة مود : ٤١/١١] « فإن جعلت قوله تعالى ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ خبر مبتدأ مقدماً في قول من لم يرفع بالظرف . . . » اهـ .

والاستدراك أن الظرف ههنا ﴿يَسْمِرُ اللَّهُ﴾ يرفع ما بعده
﴿يَجْرِيهَا﴾ على الاتفاق بين سيبويه والأخفش ، ولم يقل أحد خلاف
ما ذهبوا إليه ، فلا معنى لقوله « في قول من لم يرفع بالظرف » فكلهم
يرفع بالظرف ههنا .

وهو استدراك صحيح ، وانظر التعليق في موضعه .

[٥٨] قول أبي علي في كلام له في « يا بني » : « وكذلك وصله [أي وصل ٢٥٨ - ٢٦٠]
ابن كثير يا بني ، بإسكان الياء [بقوله : ﴿إِنَّهَا﴾ » .

والاستدراك أن الصواب أن يقول : وكذلك وصله بـ « لا » ، من
قوله : ﴿يَا بُنَيَّ لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [سورة لقمان : ١٣/٣١] .

وهو استدراك صحيح لأن ابن كثير لا يخفف ﴿يَبْنِيْ إِنَّهَا﴾ .

[٥٩] أنشد أبو علي قول الشاعر - ونسبه إلى عدي بن زيد - : ٢٦٦ - ٢٦٣

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها
والاستدراك : أن البيت ليس لعدي ، وأنه لرجل من الأنصار .
وهو استدراك صحيح ، والأنصاري قائل الشعر : أحبحة بن
الجلاح .

[٦٠] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿يَكْتُبُ إِنِّي رَأَيْتُ﴾ [سورة يوسف : ١٢/٤] ٢٦٤ - ٢٦٩

في كلام له : « قال سيبويه : من حذف التنوين من نحو :
تخيّرهما أخو عانات شهراً

= لم يقل : حللت عانات فيفتح ، إنما يكسر التاء » اهـ .

والاستدراك أن البيت الذي أنشده أبو علي للأعشى ، وأن سيبويه
لم ينشد هذا البيت في الكتاب ، وإنما أنشد بيتاً آخر لامرئ القيس :
تنورتها من أذرعَات × عالٍ = وأنّ مذهب سيبويه في كتابه عكس
ما نسب إليه أبو علي ، فمذهبه في نحو « أخو عانات » فتح التاء
لا كسرهما .

وكل ما استدركه الجامع صحيح ، وانظر التعليق في موضعه .

[٦١] أنشد أبو علي قول الشاعر : ٢٧٠ - ٢٧١

في ضريح عليه عبء ثقیل ولقد كان عصرة المنجود

- رقم المسألة الصفحة
- والاستدراك أَنَّ البيت لأبي زبيد الطائي ، وأن أبا علي رَكَّب بيتاً من مصراعي بيتين لأبي زبيد ، وأنشد المستدرك ثلاثة أبيات من أبياته . وهو استدراك صحيح .
- [٦٢] غَلَطَ ابن مجاهد رواية هيبيرة عن حفص عن عاصم : ﴿ فَنَنْجِي مِنْ نِشَاءٍ ﴾ ٢٧٢ - ٢٧٨ [سورة يوسف : ١١٠/١٢] بنصب الياء ، وتابعه أبو علي .
- والاستدراك أَنَّ وجه النصب أن الفعل محمول على المصدر « نصرنا » من قوله ﴿ جَاءَهُمْ نَصْرُنَا ﴾ لأنه في تقدير أن ننصرهم فننجي من نشاء . وهو وجه متكلف متعسف غير صحيح ، فالاستدراك غير صحيح ، انظر بسط التعليق في موضعه .
- [٦٣] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَؤُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَلَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ ٢٧٩ - ٢٨٢ [سورة الحجر : ٢/١٥] : « يجوز أن يكون « ما » بمعنى شيء ، و﴿ يَؤُودُ ﴾ صفة له اهـ .
- والاستدراك أن هذا لا يجوز لما ذكره المستدرك . وهو استدراك صحيح ، انظر بسط التعليق في موضعه .
- [٦٤] أنشد أبو علي قول الراجز : ٢٨٩ - ٢٨٣
- إِنْ كَانَ قَدْ أُولِعَ بِي وَقَدْ عُبْتُ
والاستدراك أَنَّ هذا البيت يروى مخزوماً : يا ربنا إِنْ كَانَ . . إلخ = وأن رواية أبي علي مغترة ، وأن الرواية الصحيحة :
يا ربَّ ربِّ الأغبر الضاحي الشعث
وهو استدراك غير صحيح ، وفي كلام المستدرك وهمٌ وغلطٌ ، انظر بسط التعليق عليه في موضعه .
- [٦٥] قول أبي علي في كلام له : « ومعنى ذرية من حملنا مع نوح » اهـ . ٢٩٠ - ٢٩٣
- والاستدراك أن هذا الكلام ناقص ، فلم يذكر أبو علي لهذا المبتدأ ، وهو قوله « ومعنى خبراً .
- وقد خلت مخطوطات الحجة التي وقفنا عليها من هذه العبارة ، فاستدراك الجامع لا وجه له ، وهو استدراك صحيح على ما نسبته الجامع إلى الحجة على أن الجامع نفسه لم يأت بما يقدره مكملًا لتلك العبارة .

- رقم المسألة الصفحة
- [٦٦] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا ﴾ [سورة الإسراء : ٢٣/١٧] « فأما قول ابن كثير ﴿ أَفْ وَلَا ﴾ الفاء مفتوحة » اهـ . والاستدراك أن الصحيح : « فالفاء مفتوحة » ، وهو استدراك صحيح لو صحَّ ما نقله عن الحجة . وليس في لفظ أبي علي « فأما » ، فقوله « الفاء » صحيح ، فالاستدراك غير صحيح .
- [٦٧] قول أبي علي في كلام له : « ومن لم يجعل » هلك « متعدياً ففي هالك ضمير . . . » اهـ . والاستدراك أن الصحيح : « ومن جعل هلك متعدياً إلخ . وهو استدراك صحيح إن كان هذا لفظ أبي علي ، والظاهر أنه كان كذلك في أصل الشيخ أبي علي ثم أصلحه أو أصلح بعد .
- [٦٨] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ لَنُخَذَّ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [سورة الكهف : ٣٠٠] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ لَنُخَذَّ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [سورة الكهف : ٣٠٠] . [٧٧/١٨]
- سلف الاستدراك على مذهب أبي علي في « اتخذ » أنه على ضربين : متعد إلى مفعول ، ومتعد إلى مفعولين ، وأنه افتعل من « أخ ذ » في المسألتين ١٨ و ١٩ .
- [٦٩] أنشد أبو علي قول الشاعر : ناديت باسم ربيعة بن مكرم إن المنوه باسمه الموثوق والاستدراك أن الرواية الصحيحة : باسم ربيعة بن خويلد ، وأن البيت لأبي دواد الرؤاسي . وهو استدراك صحيح .
- [٧٠] قوله أبي علي في قوله تعالى : ﴿ وَءَاوَيْنَهُمَا إِلَى رُبُوعٍ ﴾ [سورة المؤمنون : ٣٠٣-٣٠٥] [٥٠/٢٣] : التوزي : الرُبُوع . . . وقال أبو عبيدة : فلان في رُبُوع . . . » اهـ .
- والاستدراك أن الرُبُوع بالضم سقط من خط أبي علي ، لم يذكر المضمومة . وهو استدراك غير صحيح ، ولم يسقط من خط أبي علي شيء ، انظر التعليق .

- رقم المسألة الصفحة
- [٧١] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ لَيْكَةِ ﴾ [سورة الشعراء : ١٧٦/٢٦] : ٣١٠-٣٠٦
- « ومن زعم أنه يختار قراءة أهل المدينة فإن ما في المصحف من إسقاط ألف الوصل التي مع اللام لا يدل على صحة ما اختار من قولهم ليكة . . . » اهـ .
- والاستدراك أن « ليكة » اختيار أبي عبيد ، وأنها من مادة (ل ك ي) التي لم يأت منها غير هذه اللفظة ، أو تكون من (ل ي ك) مقلوباً من (ل ك ي) .
- وهو استدراك بعضه صحيح ، انظر التعليق في موضعه .
- [٧٢] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ تَكُنْ لَمْ آيَةٍ أَنْ يَعْلَمُ ﴾ [سورة الشعراء : ٣١٦-٣١١] : ٣١٦-٣١١
- في قراءة ابن عامر : « . . . الآية نكرة فلا تصلح اسم تكن ولا يمتنع أن ترفع ﴿ أَنْ يَعْلَمُ ﴾ بقوله ﴿ تَكُنْ ﴾ . . . » اهـ .
- والاستدراك أن « آية » نكرة مختصة فتصلح اسماً لـ ﴿ تَكُنْ ﴾ ، وهو استدراك غير صحيح = وأن رفع ﴿ أَنْ يَعْلَمُ ﴾ بـ ﴿ تَكُنْ ﴾ لا يكون إلا مع نصب ﴿ آية ﴾ ، وابن عامر يرفع ﴿ آية ﴾ لا ينصبها ، فلا يصلح قول أبي علي تعليلاً لقراءة ابن عامر ، وهو استدراك صحيح ، انظر التعليق في موضعه .
- [٧٣] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ مِّنْ فَرَجٍ يَوْمَئِذٍ أَمِئُونَ ﴾ [سورة النمل : ٣١٧] : ٣١٧
- [٨٩/٢٧] « يجوز . . . في انتصاب يوم . . . أن يكون صفة ليوم . . . »
- والاستدراك أن الصواب : « صفة لفرع » . وهو استدراك صحيح .
- [٧٤] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ [سورة ص : ٣٣/٣٨] فيمن قرأ « بالسوق » بالنهر : « فأما وجه القياس فإن الهزلة لما يكن بينها وبين الضمة . . . » اهـ .
- والاستدراك أن الصواب : فإن الواو . وهو استدراك صحيح .

- رقم المسألة الصفحة
- [٧٥] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ وَآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴾ [سورة ص : ٣١٩ - ٣٢٠]
- [٥٨ / ٣٨] « فأخر يرتفع بالابتداء في قول سيويه . . . » اهـ .
- والاستدراك أن الصحيح : « فأزواج يرتفع بالابتداء » = وأنه إذا رفع بالابتداء كان « أزواج » مرفوعاً بالظرف بالاتفاق .
- وهو استدراك صحيح ، وانظر التعليق في موضعه .
- [٧٦] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ [سورة ص : ٣٢١ - ٣٢٣]
- [سورة ص : ٣٨ / ٤٦] في قراءة نافع : « ومن نصب فقال . . . » .
- والاستدراك أن الصحيح « ومن أضاف » .
- وهو استدراك غير صحيح لما ذكرناه في التعليق . وفي كلام أبي علي سهو لم يتنبه عليه المستدرك .
- [٧٧] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَجَبِيًّا ﴾ [سورة فصلت : ٣٢٤ - ٣٢٧]
- [٤٤ / ٤١] « هذه الآية في المعنى كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ ﴾ [سورة الشعراء : ١٩٨ / ٢٦] فأمّا قوله ﴿ ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾ فالمعنى : المنزل عليه أعجمي والمنزل عربي » اهـ .
- والاستدراك : أن قوله تعالى في سورة الشعراء ضد قوله في سورة فصلت لا مثله = وأنه لو قال : فالمعنى : المنزل عليه عربي والمنزل أعجمي = لكان أحسن .
- وهو استدراك صحيح بما ذكرناه في التعليق عليه .
- [٧٨] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ ﴾ [سورة الشورى : ٣٢٨]
- [٥١ / ٤٢] تقدم الكلام عليه . انظر ما سلف في المسألتين ٣٨ ، ٦٢ .
- [٧٩] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [سورة الزخرف : ٣٩ / ٤٣] : « الظرف الذي هو إذ يتعلق بالمعنى ، كأنه : لن ينفعكم اليوم اشتراككم أمس » اهـ .
- والاستدراك أنه لا بد على تقدير أبي علي من ذكر الاشتراك مرتين وفي هذا التقدير نظر .
- وهو استدراك صحيح .

- رقم المسألة
- الصفحة
- [٨٠] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ وَفِيلِهِ يَنْتَرِبُ ﴾ [سورة الزخرف : ٤٣ / ٨٨] : ٣٣٣ - ٣٤٠
- « وجه الجر في قوله تعالى ﴿ وَفِيلِهِ ﴾ على قوله ﴿ وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ أي يعلم الساعة ويصدق بها ويعلم قبله . ومعنى يعلم قبله : أي يعلم أن الدعاء مندوب إليه . . . » اهـ .
- والاستدراك أن أبا علي جعل الهاء في ﴿ عِنْدَهُ ﴾ للرسول ففسر قبله بأن الدعاء مندوب إليه ، والهاء في ﴿ عِنْدَهُ ﴾ لله ، ولا يتوجه على المعنى الذي ذكر أبو علي عطف ﴿ وَفِيلِهِ ﴾ على ﴿ السَّاعَةِ ﴾ . وهو استدراك صحيح بما علقناه في موضعه .
- [٨١] قول أبي علي في كلامه في قوله تعالى : ﴿ حَمَلَتْهُ كُرْهًا ﴾ [سورة الأحقاف : ٣٤١] : ١٥ / ٤٦ » وقال : ﴿ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كُرْهًا ﴾ [سورة النساء : ١٩ / ٤] فهذا في موضع حال ، ولم يقرأ - زعموا - بغير الفتح . . . » اهـ .
- والاستدراك أن هذا وهم لأن حمزة والكسائي قرأ ﴿ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كُرْهًا ﴾ بالضم . وهو استدراك صحيح .
- [٨٢] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ يُرْسِلُ عَلَيْكَ شَوَاطِيرَ نَارٍ وَنَحَاسٍ ﴾ [سورة الرحمن : ٣٥ / ٥٥] فيمن قرأ ﴿ وَنَحَاسٍ ﴾ بالجر : « يجوز من وجيه ، وهو على أن تقدرة : يرسل عليكما شواطير من نار وشيء من نحاس ، فتحذف الموصوف ، وتقيم الصفة مقامه . . . » فإن قلت : إن هذا فاعل والفاعل لا يحذف . . . » اهـ .
- والاستدراك أن أحسن مما ذكره أبو علي أن يقال إن حذف الفاعل جائز في قول الكسائي إلخ .
- وهو استدراك غير صحيح ، وقول أبي علي أيضاً فاسدٌ ، وفيه سهوٌ لم ينبه عليه المستدرك .
- [٨٣] قول أبي علي في كلامه في قوله تعالى : ﴿ تَوَالَّى وَالْقَلْبُ ﴾ [سورة القلم : ٣٥١] : ١ / ٦٨ » : « إذا انفصلت مما قبلها » اهـ .
- والاستدراك أن الصحيح : مما بعدها . وهو استدراك صحيح .
- [٨٤] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ [سورة القلم : ٣٥٥ - ٣٥٢] : ١٤ / ٦٨ » إنه [يعني أن] منصوب بمضمر . . . » اهـ .

- والاستدراك أنه يعمل فيه ﴿عُتِّلَ﴾ ، ولا حاجة إلى هذا الإضمار .
وهو استدراك غير صحيح .
- [٨٥] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ﴾ [سورة الإنسان : ٣٥٦-٣٥٨] : « مبتدأ وخبر ، ووضع ﴿عَالِيَهُمْ﴾ موضع الجمع . . . وذلك فيمن أسكن الياء » اهـ .
- والاستدراك أنه لا حاجة إلى وضعه موضع الجمع لأن ﴿عَالِيَهُمْ﴾ صفة لما قبله و﴿ثِيَابٌ﴾ مرفوع به .
وهو استدراك غير صحيح .
- [٨٦] أنشد أبو علي قول حاتم الطائي :
أماويّ قد طال التجنب والهجر وقد عذرتني في طلبكم العُدُرُ
شاهداً على أنه جمع عاذر أو عُدُر ، ولذلك أنث الفعل له .
والاستدراك ، أنه لا حجة له فيه لأنه يمكن حمل العذر على المعذرة فأنث الفعل لذلك .
وهو استدراك صحيح .
- [٨٧] قوله في قوله تعالى : ﴿كُفُوا﴾ [سورة الإخلاص : ٤/١١٢] في كلام له في تليين الهمزة : « والألف لا يكون ما قبلها حرفاً مضموماً ، وكذلك ما قرب منها لم يجز أن يكون ما قبلها مفتوحاً » اهـ .
والاستدراك أن الصحيح : « ما قبلها مضموماً » .
وهو استدراك صحيح إذا صحَّ ما نسبته المستدرك إلى الحجة .

[من فائت الإغفال]

- هذه مسائل غلط فيها أبو إسحق [الزجاج في معاني القرآن] ،
وفاتت أبا علي في إصلاح الغلط [الإغفال]
- [٨٨] قول أبي إسحق الزجاج في قوله تعالى : ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ ٣٦١-٣٨٤ [سورة البقرة : ١٠٦/٢] : إن النسيان في الآية بمعنى التَّرك ، ومعنى الترك أن تأتي الآية بضرب من العمل يؤمر المسلمون بترك ذلك بغير آية تنزل ناسخة للتي قبلها ، وردَّ قول من ذهب إلى أنه من النسيان الذي يقابل

الذكر = وإنّ النسخ : أن يأتي في القرآن نسخ آية بآية فتبطل الثانية العمل بالأولى .

وتعقب أبو علي في الحجة شيخه أبا إسحق ، وأفسد القسمين اللذين قسمهما : الترك والنسخ ، وقال : إن اللغة جاءت بخلاف ما ذكره ، فما ذكره أبو إسحق لا وجه له . وهو استدراك صحيح .
وليس للجامع في هذه المسألة إلا التنبيه عليها ، ونقل كلام أبي علي بلا تصريح بذلك ، انظر التعليق في موضعه .

[٨٩] قول أبي إسحق في قوله تعالى : ﴿ يُدْخِلُهُ نَارًا كَخَلِيدًا فِيهَا ﴾ [سورة

النساء : ١٤/٤] : « قوله ﴿ خَلِيدًا فِيهَا ﴾ صفة للنار . . . » اهـ .

والاستدراك : أن هذا غلط ، فلا يجوز أن يكون وصفاً لنار لما ذكره المستدرك ، والصواب أنه حال من الهاء في ﴿ يُدْخِلُهُ ﴾ .
وهو استدراك صحيح ، انظر التعليق في موضعه .

[٩٠] قول أبي إسحق في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ

قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا ﴾ [سورة يونس : ١٢/١٠] : « فجائر أن يكون . . . دعانا وهو سطيح أو دعانا قائماً . وجائر أن يكون : وإذا مسَّ الإنسان الضر لجنبه أو مسّه قاعداً أو مسّه قائماً دعانا » اهـ .

والاستدراك أن القول الأول أحسن لما ذكره أبو علي في « البغداديات » التي منها سلخ الجامع هذه المسألة بلا تصريح .

وهو استدراك صحيح . بل إنَّ القول الثاني لا يجوز عندنا ، وهو من غلط قائله ، انظر التعليق في موضعه .

[٩١] قول أبي إسحق في قوله تعالى : ﴿ يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ

قَبْلُ ﴾ [سورة التوبة : ٣٠/٩] : « يجوز في ضهياً أن يكون فعلاً ، ويضاهئون مشتق منه » وذهب إلى أن الهمزة في « غرقى » زائدة .

والاستدراك أن هذا قول لم يذهب إليه أحد ، وهو ظاهر الفساد لإثباته بناء لم يجئ في كلامهم = وأنَّ الصحيح فيه أنه ضهياً فعلاً ، والهمزة زائدة لقولهم ضهياً = وأنَّ الصحيح في غرقى أنه فَعِلِلٌ ، وهمزته أصل لقولهم غَرَقَات الدجاجة .

وليس للجامع ههنا إلا التنبية على هذه المسألة التي نقلها برمتها من « الحجة » لأبي علي من غير تصريح . فأبو علي حكى في الحجة قول شيخه أبي إسحق ، ثم تعقبه ، ونقل الجامع كلامه . واستدراك أبي علي على شيخه أبي إسحق = صحيح على مذهب أهل العربية فيه سيويه وغيره .

وهو غير صحيح عندنا لما ذكرنا من الدليل على أن « ضَهْيَا » فَعِيلٌ ، والهمزة أصل والياء زائدة ، لقولهم ضَهْيَاتِ المرأة ، وأنَّ القول الأول أنه فعلاً بزيادة الهمزة - وهو قول سيويه والناس من بعده - مدفوع بما ذكرناه ، انظر التعليق في موضعه .

[٩٢] قول أبي إسحق في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَا أَفْضُتُم مِّنْ عَرَافَتِكُمْ ﴾ ٤٠٧ - ٤٠٩

[سورة البقرة: ١٩٨]: « عرفات وأذرعات إذا لم تنونهما كسرت التاء » اهـ .

والاستدراك أن مذهب أبي إسحق في عرفات وبابه هو مذهب شيخه المبرد = وأنه خطأ ، وليس بالصواب = وأنَّ الوجه الفتح إذا لم تنونه ، فتقول : من أذرعات بفتح التاء لا بكسرها ، وهو مذهب سيويه . وهو استدراك صحيح عندي .

[٩٣] إجازة أبي إسحق في قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [سورة آل عمران : ١٥/٣] ارتفاع ﴿ جَنَّاتٌ ﴾

بإضمار مبتدأ على تقدير : ذلك جنات . والاستدراك أن هذا فاسد لأنه يبقى قوله ﴿ خَالِدِينَ ﴾ لا عامل فيه ، وأنَّ الصحيح رفع ﴿ جَنَّاتٌ ﴾ بالابتداء عند البصريين وبالظرف عند الكوفيين .

وهو استدراك صحيح بما حققناه أنَّ ما عزاه إلى أبي إسحق لم يقع في كتابه ، ولم يُنقل عنه ، وأنَّه قول الأخفش . واستدركنا على الجامع في موضع غير هذا من كلامه ، انظر التعليق في موضعه .

[٩٤] هذه المسألة استدراك على أبي علي لا على أبي إسحق ، فهي ليست ٤١٣ - ٤١٧

من المسائل المأخوذة على أبي إسحق والتي فاتت أبا علي في

الإغفال ، فكان الوجه أن تجعل خارج هذه البابة .

والمسألة أَنَّ أبا عليّ استدَلَّ على جواز تقديم الخبر على المبتدأ

بقول الشماخ :

كلا يومي طوالة وصلُ أروى ظنُونُ أن مطرح الظُّنُونِ

وقد قُدِّم فيه معمول الخبر « كلا يومي » على المبتدأ « وصل

أروى » ، فدَلَّ على جواز تقديم الخبر « ظنون » .

والاستدراك أنه استدلال فاسد ومغالطة ، وأَنَّهُ كان يصح

الاستدلال لو كان مكان الظرف مفعول صحيح نحو : زيدا أبو عبد الله

ضاربٌ ، وأنَّ تقديم خبر المبتدأ عليه جاء مثله في أي كثيرة .

وهذا استدراك صحيح .

[٩٥] جَوَّزَ أبو إسحق في قوله تعالى : ﴿ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ [سورة فاطر : ٤١٨ - ٤١٩

١٠/٣٥] أَنَّ يكون التقدير : والعمل الصالح يرفعه الكلم .

والاستدراك : أَنَّ هذا لا يحسن ، لأن ذلك يوجب نصب

« العمل » فيما يختار . . إلخ .

وهذا استدراك صحيح .

[٩٦] وهذه المسألة استدراك على أبي علي في الحجة ، لا على أبي إسحق . ٤٢٠ - ٤٣٢

وهي قول أبي علي في توجيه قراءة من قرأ ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ

وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [سورة البقرة : ٧/٢] بنصب

﴿ غِشَاوَةٌ ﴾ = : « فَإِنْ قَالَ أَحْمَلُهَا عَلَى هَذَا الظَّاهِرِ كَأَنِّي قُلْتُ : رَقْمٌ

وختم على قلبه غشاوة أي بغشاوة قفيل لا يحسن ذلك لأنك

تفصل بين حرف العطف والمعطوف به . . . » اهـ .

والاستدراك أنه اضطرب كلام أبي علي في الفصل بين واو العطف

والمعطوف ، فمرة حمل ذلك على الضرورة في المرفوع والمنصوب

والمجرور جميعاً ، ومرة خصَّ قبحه بالمجرور دون المرفوع والمنصوب .

وهذا استدراك غير صحيح ، فلا اضطراب في كلام أبي علي في

الفصل بين حرف العطف والمعطوف به ، ومذهبه « أن ذلك في

المعطوف على المجرور قبيح ، والمنصوب والمرفوع بمنزلة في

القياس . . . إلخ كلامه .

على أَنَّ كلام أبي علي في هذا الوجه الذي فيه فصل بين حرف العطف والمعطوف به = مضطرب غامض لم يتنبه عليه الجامع ، وخفي مراد أبي علي فيه على أبي حيان ، وقد ذكرنا ما يحمل عليه كلامه ، انظر التعليق في موضعه .

[٩٧] قول أبي إسحق في قوله تعالى : ﴿ جَنَّتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ [سورة ٤٣٣ - ٤٥٣]

ص : ٥٠/٣٨ : « المعنى مفتحة لهم الأبواب منها . وقال بعضهم [وهو الفراء] : مفتحة لهم أبوابها ، والمعنى واحد ، إلا أن على تقدير العربية « الأبواب منها » أجود من أن تجعل الألف واللام بدلاً من الهاء والألف . . . ولا يبدل حرف جاء لمعنى من اسم ، ولا ينوب عنه ، هذا محال » اهـ .

ونقل الجامع ردَّ أبي علي في الإغفال ومناقشته شيخه الزجاج ، ويُنَّ لم كان تقدير « الأبواب منها » أجود من « أبوابها » ، ولم امتنع أن تكون ال نائبة عن الضمير في الأبواب مع اعتراضه على شيخه بأن ال تقوم مقام الضمير في أشياء ذكرها ؛ وأجاز في الأبواب وجهين : أن تكون مرفوعة بمفتحة ، وهو قول شيخه أبي إسحق ، وأن تكون بدلاً من الضمير في مفتحة . وأطال أبو علي الكلام في قولهم : مررت برجل حسن الوجه .

والاستدراك ههنا أن الجامع نسب إلى أبي علي أنه أنكر « حسن الوجه » برفع الوجه ، وقد رواه بالرفع البصريون والكوفيون ، وإنما اختلفوا في تعليقه .

وهذا استدراك غير صحيح مبني على وهم الجامع في فهم كلام أبي علي ، انظر التعليق في موضعه .

ثم نقل الجامع ما قاله أبو علي في التذكرة والإيضاح ، وردَّ فيهما نيابة ال مناب الضمير ، كما ردَّ حذف « منها » الذي كان قد أجازاه في الإغفال والبغداديات ، ورأى أن الأبواب بدل من الضمير في مفتحة بدل بعض من كل أو بدل اشتمال .

والاستدراك أن أبا علي أصَرَ على حذف « منها » في الإغفال ،
ورجع عن ذلك في التذكرة والإيضاح = وأنَّ حذف « منها » قد جاء في
التنزيل حيث جرت الصفة على الموصوف إلخ .
وهو استدراك صحيح ، وانظر التعليق في موضعه .

رجعنا إلى « الحُجَّة »

ونورد مسائل فاتتنا في الدُّفْعَة الأولى

[٩٨] قول أبي علي في كلام له في الحجة - وذكر نحوه في البغداديات ٤٥٤ - ٤٦٩

والتذكرة - : « قولهم : صَكَّةٌ عُمَيٌّ يحتمل عندنا تأويلين :
أحدهما أن يكون [العميِّ تصغير العمى ، فيكون] المصدر أضيف
إلى العمى ويمكن أن يكون العميِّ تصغير أعمى على وجه
الترخيم » اهـ .

والاستدراك : أنَّ عُمَيًّا في قولهم « صَكَّةٌ عُمَيٌّ ، ليس تصغير
العمى ولا الأعمى ، وإنما هو رجل من عَدَّوَان ، يدل على ذلك خبر
ساقه أبو حنيفة الدينوري في كتاب « الأنواء » له ، وعنه نقله الأسود
الغندجاني في كتابه « ضالة الأديب » الذي رد فيه على ابن الأعرابي في
« النوادر » له ، ونقله الجامع عن الغندجاني ، ولم يقع فيما نقله عنه
التصريح بنقله عن أبي حنيفة أو غيره ، انظر تحقيق ذلك في موضعه .
وهذا استدراك صحيح .

وأنشد أبو علي بيتاً للمزار قافيته « ذُو عَمَى » مقصوراً شاهداً على
ما ذكره ، ولم ينتبه الجامع المستدرك أن الرواية مغيرة ، وصحتها « ذو
عَمَاء » ممدوداً .

[٩٩] قول أبي علي في كلام له : « ومما يحمل من الكلم على أنه قول . . ٤٧٠ - ٤٧٣

قوله سبحانه وتعالى ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ ﴾
[سورة النساء : ١٧١ / ٤] فهذا والله أعلم يعني به قوله : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ
ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [سورة آل عمران : ٥٩ / ٣] أي قال من أجل خلقه
كن ، فيكون ، فسَمِيَ كلمة لحدوثه عند قول ذلك « اهـ .

والاستدراك أن أبا علي جعل هنا ﴿ قَالَ لَهُ كُنْ ﴾ من القول الذي هو كلام ونطق ، لأنه جعل معنى قوله تعالى ﴿ كلمته ﴾ المراد بها القول ، و﴿ كُنْ ﴾ أمر للمخاطب ، وجعل الضمير في ﴿ خَلَقَكُمْ ﴾ لعيسى = وأنّ أبا علي نقض ما قاله هنا في الحجة في مواضع منها ما قاله في الحجة والإغفال من أنّ المعدوم لا يخاطب بـ « كن » والموجود لا يؤمر بـ « كن » ، وأنّ الهاء في ﴿ خَلَقَكُمْ ﴾ لآدم . وهو استدراك صحيح ، انظر التعليق في موضعه .

[١٠٠] قول أبي علي في كلام له في قول طفيل الغنوي : ٤٧٧ - ٤٧٤

وقد منّت الخذواء منّا عليهم وشيطان إذ يدعوهم ويشوّبُ
« يجوز أن يكون [شيطان] قبيلة ويجوز أن يكون اسم مؤنث
فلا يلزم صرفها لذلك » اهـ .
والاستدراك أنّ شيطان في البيت « ليس بقبيلة ولا باسم مؤنث ،
وإنما هو شيطان بن الحكم وإنما لم يصرفه لأنه ترك
الصرف للضرورة » اهـ .
وهو استدراك صحيح .

[١٠١] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُتَّقُونَ ﴾ ٤٧٨ - ٤٨٨

[سورة الأنعام : ٣٢/٦] في قراءة ابن عامر : « أضاف الآخرة إلى رقم
الدار . . . فكأنه قال : ولدار الساعة الآخرة . . . وحسن إضافة
الدار إلى الآخرة ، ولم يقبح من حيث استقبح إقامة الصفة مقام
الموصوف ، لأن الآخرة كالأبطح والأبرق . . . إلخ كلامه .
والاستدراك أنّ أبا علي نظر فيما قاله ههنا إلى قول سيبويه في
موضع من كتابه الذي استقبح فيه حذف الموصوف في نحو « اثنتي
ببارد » و« ألا ماء ولو بارد » ، وترك النظر في قول سيبويه في موضع
آخر في أبواب الاستثناء من الكتاب حيث ذكر أنّ الموصوف حذف
تخفيفاً في نحو قولهم : « ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا
اي ما منهم أحد مات » . . . إلخ كلامه ، وذكر المستدرك
الجامع أنه عدّد في كتابه الجواهر مواضع جمّة حذف فيها الموصوف
وأقيمت صفته مقامه .

وهو استدراك فيه نظرٌ لأنَّ المستدرك لم يفرق بين نوعين من الموصوف المحذوف ، انظر التعليق في موضعه .

- ٤٨٩ [١٠٢] قول أبي علي في كلام له قوله تعالى : ﴿ يَقْضِي الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِيلِينَ ﴾ [سورة الأنعام : ٥٧/٦] : « حجة من قرأ ﴿ يَقْضِي الْحَقُّ ﴾ قوله (والله يقضي بالحق وهو يهدي السبيل) » اهـ .

والاستدراك : أنَّ هذا خطأ في التلاوة ، فقد التبتت على أبي علي آية سورة غافر ٢٠/٤٠ ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ شَيْئًا ﴾ بآية سورة الأحزاب ٤/٣٣ ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ .

وهو استدراك صحيح .

- ٤٩٠ - ٤٩١ [١٠٣] قول أبي علي في كلام له : « قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٢/٦] والتقدير : أو من جعلنا له نوراً يمشي به كمن هو في الظلمات » اهـ .

والاستدراك أنَّ أحسن مما قاله هنا في الحجة ما قاله في التذكرة من أن التقدير : أو مثل من كان ميتاً كمن مثله في الظلمات ، فحذف المضاف إلخ .

وفي هذا الاستدراك نظر . وقد أجاز الجامع نفسه الوجهين في الجواهر ، واقتصر على ما في الحجة في كشف المشكلات .

- ٤٩٢ - ٤٩٧ [١٠٤] ذهب أبو علي في كلام له في اللات من قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ أَكَلَتْ وَالْعُرَى ﴾ [سورة النجم : ١٩/٥٣] إلى أنه « لا يكون اللات صفة ، ويكون مأخوذاً من لوى على الشيء إذا عطف عليه » .

والاستدراك أنَّ أبا علي « قد قال في حاشية الكتاب ضد ما قاله وهنا [في الحجة] وأنه من لويت على الشيء » .

وهذا استدراك صحيح ، وانظر ما علقناه في موضعه ، ونبّهنا على موضع في كلام أبي علي لم يتنبه عليه المستدرك .

- ٤٩٨ - ٥٠١ [١٠٥] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ ﴾

[سورة النحل : ١٦ / ١٢] في توجيه قول ابن مجاهد : « وروى حفص عن عاصم مثل قراءة ابن عامر في مسخرات وحدها » = : « وجه ما روي عن عاصم من الرفع في مسخرات وحدها أنه جعلها خبر ابتداء محذوف . . . » .

والاستدراك أن « حفصاً يقرأ ﴿ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ بالرفع فيهما لا في مسخرات وحدها ورفعه على الابتداء والخبر . . . » اهـ .
وهو استدراك صحيح بما علقناه عليه في موضعه .

[١٠٦] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ [سورة ٥٠٢ - ٥٠٣

الإسراء : ٣٨ / ١٧] في قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو : « يجوز أن يكون قوله ﴿ مَكْرُوهًا ﴾ حالاً من الذكر الذي في قوله ﴿ عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ . . . » اهـ .
والاستدراك أن هذا ليس بصحيح ، لأن الضمير الذي في الظرف مؤنث كما أن ﴿ سَيِّئَةً ﴾ مؤنث . وهو استدراك صحيح .

[١٠٧] قول أبي علي في كلام له يشرح به عبارة لابن مجاهد في ذكر قراءة أبي

بكر عن عاصم في قوله تعالى : ﴿ وَنَايِبَيْنِ ﴾ [سورة الإسراء : ١٧ / ٨٣] :
« إن كان يريد أنه وإن كان يريد . . . » اهـ .

والاستدراك أنه لا يدرى من أين وقع الشك لأبي علي في رواية أبي بكر بكسر النون وفتح الهمزة ، وأنه يتبع حمزة والكسائي بإمالة الفتحين في « نأى » فيما زعم ابن مجاهد ، وأما غيره فلا يثبت هذه الرواية .

وقد أصاب المستدرك في بعض ذلك ، وجازف في بعض ، انظر التعليق في موضعه .

[١٠٨] قول أبي علي في كلام له : « فمن ذلك قولهم رَمَتَا وَغَرَّتَا لَمَّا لم تلزم ٥٠٨ - ٥٠٩

حركة التاء ، وإنما هي لمجاورة الألف كما كانت في رَمَتِ المرأة كذلك » اهـ .

والاستدراك أنه لا فرق بين حركة التاء في رَمَتَا ورَمَتِ المرأة في أنها لالتقاء الساكنين ، وظاهر كلام أبي علي التفريق بينهما .
وهو استدراك صحيح .

[١٠٩] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ مَوَدَّةً بَيْنَكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [سورة ٥١٠ - ٥١١

العنكبوت : ٥٩/٢٩] في قراءة من نَوْنٌ ﴿ مَوَدَّةٌ ﴾ ونصب ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ = :
« إنه لا يجوز أن يجعل ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ وصفاً للـ ﴿ مَوَدَّة ﴾ ، ويجعل
﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ من صلة المصدر للفصل بين الموصول والصلة
بالمصدر » اهـ .

والاستدراك أنَّ ما منعه ههنا أجازته في غير موضع ، واحتجَّ بأن
الظرف يكتفى فيه برائحة الفعل .

وهذا استدراك غير صحيح البتة ، وكلام أبي علي في الحجة
عكس ما عزاه إليه ، انظر التعليق في موضعه .

[١١٠] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ﴾ ٥١٩ - ٥١٢

[سورة المائدة : ٤٥/٥] في قراءة الكسائي ﴿ وَالْعَيْنُ ﴾ بالرفع : « يحتمل
ثلاثة أوجه . . . الوجه الثالث أن يكون عطف قوله ﴿ وَالْعَيْنُ ﴾
على الذَّكَرِ المرفوع بالظرف الذي هو الخبر وإن لم يؤكد المعطوف
عليه بالضمير المنفصل . . . ألا ترى أنه قد جاء ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا
ءَابَاؤُنَا ﴾ [سورة الأنعام : ١٤٨/٦] فلم يؤكد بالمنفصل . . . فإن
قلت : فإن « لا » في قوله ﴿ وَلَا ءَابَاؤُنَا ﴾ عوض من التأكيد . . .
قيل : هذا لا يستقيم أن يكون عوضاً إذا وقع قبل حرف العطف ليكون
عوضاً . . . فأما إذا وقع بعد حرف العطف لم يسد ذلك
المسد . . . » اهـ .

والاستدراك أنَّ أبا علي خالف سيبويه ههنا ، فسيبويه هو الذي
قال في قوله : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا ﴾ إنه صار طول الكلام
بـ « لا » عوضاً عن التأكيد ، وهو قول جمهور البصريين = وأنَّ أبا علي
أجاز ههنا عطف الظاهر المرفوع على المضمرة المرفوعة بغير تأكيد
ولا فصل ، وهو مذهب الكوفيين ، وأبو علي كثيراً ما يقوي كلام غير
سيبويه كما قال المستدرك .

وهذا استدراك صحيح بما ذكرناه من التعليق عليه وبيان اختلاف
كلام أبي علي في هذه المسألة .

- رقم المسألة الصفحة
- [١١١] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ نُؤَيِّدُ يَمُوسَىٰ * إِنَّ أَتَّارُكَ ﴾ [سورة طه : ١١ / ١٢] : « إن جعلت الاسم الذي يقوم مقام الفاعل ﴿ موسى ﴾ لأن ذكره قد جرى كان مستقيماً » اهـ .
- والاستدراك أنَّ هذا يكون على قراءة من قرأ ﴿ إِنَّ ﴾ بالكسر ، فأما من فتح ﴿ أَيْ ﴾ فالذي قام مقام الفاعل هو المصدر المؤول من أنَّ وما بعدها .
- وهذا استدراك غير صحيح ، انظر التعليق في موضعه . ونبهنا فيما علقناه على هذه المسألة على موضعين في كلام أبي علي فات الجامع في كتابه الاستدراك الذي بين يديك أن يستدرك فيهما عليه ، وهو قد استدرك عليه فيهما في كتابيه الجواهر وكشف المشكلات .
- [١١٢] قول أبي علي في كلام له : « وجاز دخول « لا » على الاسم من غير تكرير كما جاز في قولهم هذان لا سواء لأن الخبر لم يظهر . . . » اهـ .
- والاستدراك أنَّ هذا الكلام فاسد ، وتصحيحه : كما جاز لا سواء يريدون هما لا سواء أو هذان لا سواء ، فأضمرؤا المبتدأ ولا سواء خبره إلخ كما قال أبو علي في التذكرة .
- وهذا استدراك صحيح . وفي كلام أبي علي سهوٌ لم ينتبه عليه الجامع ، انظر التعليق في موضعه .
- [١١٣] قول أبي علي في كلام له : « وكذلك لو أظهرت المصدرين اللذين دلَّ عليهما لفظ الفعلين المذكورين في قوله تعالى : ﴿ أَصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَاءَ عَلَيْكُمْ ﴾ [سورة الطور : ١٦ / ٥٢] . . . » اهـ .
- والاستدراك أن أبا علي غلط في الاستدلال بالآية ، وإنما أراد ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُ عَنَّا أَمْ صَبْرُنَا ﴾ [سورة إبراهيم : ٢١ / ١٤] . وهو استدراك صحيح .
- [١١٤] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ مَاذَا تَرَكْتَ قَالَ ﴾ [سورة الصافات : ١٠٢ / ٣٧] ٥٣٥ - ٥٣٩
- في قراءة من قرأ « تُرَى » - وهي قراءة شاذة - : « والمفعول الواحد إما أن يكون « ماذا » بمجموعه ، وإما أن يكون الهاء التي تقدرها

محذوفة من الصلة إذا قدرت ذا بمنزلة الذي . فإذا قدرتها محذوفة فهو قول « اهـ » .

والاستدراك أن ههنا سقطاً ، وتماهه كما في التذكرة : « بمنزلة الذي [فإن قلت : لم لا تقدر الهاء محذوفة من الصلة إذا قدرت ذا بمنزلة الذي] فإذا قدرتها محذوفة . . . فهو قول « اهـ » .

وهو استدراك صحيح ، وفي كلام أبي علي سهو لم ينبّه عليه الجامع المستدرك .

[١١٥] نقل أبو علي قول ابن مجاهد في قوله تعالى : ﴿ لَا يَخْطَمَنَّكُمْ صَلَاتُنُ ﴾ ٥٤٠ - ٥٤٤

[سورة النمل : ١٨/٢٧] : « قرأ عبيد عن أبي عمرو ﴿ لَا يَخْطَمَنَّكُمْ ﴾ ساكنة النون ، وهو غلط . وروي اليزيدي وغيره عن أبي عمرو ﴿ لَا يَخْطَمَنَّكُمْ ﴾ مشددة النون ، وكذلك قرأ الباقون « اهـ » .

والاستدراك أن هذا كلام مختل في الأصل (السبعة) والفرع (الحجة) جميعاً ، وأن الصحيح ما ذكره ابن مجاهد في كتابه « قراءة أبي عمرو » ، وساق المستدرك كلام ابن مجاهد ثمة ، وفيه أن عبيد بن عقيل قرأ ﴿ لَا يَخْطَمَنَّكُمْ ﴾ بتشديد النون ، وهي الرواية رقم المشهورة عنه . وأما تسكين النون فرواية القطعي عن عبيد عن أبي عمرو ، ورواية السوسي عن عبد الوهاب عن أبي عمرو . وهو استدراك صحيح .

[١١٦] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ ﴾ ٥٤٦ - ٥٤٥

[سورة يس : ٤١/٣٦] : « الذرية تقع على الواحد والجمع ، فمما جاء فيه يراد به الواحد قوله ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ [سورة مريم : ٥/١٩] .

والاستدراك أن ذكر آية سورة مريم ههنا سهو ، فلم يذكر فيه الذرية ، وأن الصحيح أن يذكر قوله تعالى : ﴿ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ﴾ [سورة آل عمران : ٣٨/٣] « اهـ » .

وهذا استدراك مبني على سهو المستدرك في حكاية كلام أبي علي في الحجة ، وكلامه كما في المطبوعة صحيح لا موضع سهو فيه .

- رقم المسألة الصفحة
- [١١٧] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ [سورة القيامة : ١/٧٥] ٥٥٧ - ٥٤٧
- في قراءة من قرأ ﴿ لَا أَقْسِم ﴾ : « اللام يجوز أن تكون التي تصبجها إحدى النونين في أكثر الأمر ويجوز أن تكون اللام لحقت فعل الحال » اهـ .
- والاستدراك أن أبا علي قال في التذكرة ما يناقض هذا الكلام أن اللام لا تكون للقسام ، وذهب إلى أنها زائدة = وأن أبا الفتح بن جني ردّ قول من جعلها للقسام ، وذهب إلى أنها لام الابتداء ، والتقدير : لأننا أقسم ، فتعقبه الجامع بأنه قد نصّ هو وأبو علي على أن الحذف ضد التأكيد ، فكيف يكون (لأقسم) في تقدير : لأننا أقسم ، ورأى أن اللام زائدة كما قال أبو علي في التذكرة .
- وهذا استدراك صحيح ، وانظر ما علقناه في موضعه .
- [١١٨] قول أبي علي في كلام له في أول الحجة في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٤/٦] : « » وكان الأصل : أعلم بمواضع رسالته ، ثم حذف الحرف كما قال رقم ﴿ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ ﴾ [سورة النحل : ١٢٥/١٦] ، وفي موضع آخر ﴿ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ﴾ [سورة الأنعام : ١١٧/٦] ف ﴿ من يضل ﴾ معمول فعل مضمّر دلّ عليه أعلم ولا يجوز أن يكون موضع « من » في قوله ﴿ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ﴾ جرّاً فإذا لم يجر أن يكون جرّاً كان نصباً كالقوانس في البيت « اهـ = ثم قوله في موضع آخر من الحجة : » وقد يعمل مع دخول الحرف تقول : أنت أعلم بزيد منك بعمره ، وفي التنزيل : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ ﴾ ، فأما وأضرب منا بالسيوف القوانس = فعلى فعل مضمّر كما أن قوله ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ﴾ على ذلك « اهـ = وقوله في « التذكرة » : « إِنَّ هَذَا الْاسْمَ - يعني أفع - فإن فيه معنى الفعل » ووصل تارة بحرف وتارة بغير حرف وهذا إنما يكون في الأفعال إلخ كلامه .

والاستدراك أنه اضطرب كلامه فذكر أن « اسم التفضيل بمنزلة الفعل وأنه ليس كغلام ، ثم جعل « مَنْ » في موضع نصب بفعل مضمر لا بـ « أَعْلَمَ » = وأنه أعمل الفعل المضمر في « مَنْ » الاستفهامية في قوله ﴿ مَنْ يَضِلُّ ﴾ ، فجعلها منصوبة به ، والاستفهام له حق الصدارة فلا يعمل فيه ما قبله .

وهذا استدراك صحيح ، انظر التعليق في موضعه .

[١١٩] قول أبي علي في قوله تعالى : ﴿ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ﴾ [سورة الأنعام : ١١٧/٦] : ٥٦٧ - ٥٦٨ « لأن أفعَل لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له ، وليس ربنا من المضلين » اهـ .

والاستدراك أن الوجه أن يقول : وليس ربنا من الضالين ، لأن قراءة الجمهور (يَضِلُّ) بفتح الياء . وهو استدراك صحيح .

[١٢٠] جَوَّز أبو علي في قوله تعالى : ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ﴾ [سورة الأعراف : ٨/٧] : ٥٦٩ - ٥٧٢ أن يعمل الوزن في يومئذ ، وذكر في الإيضاح أنه لم يمر به التنزيل مصدر معرف بالألف واللام يعمل . والاستدراك : أنه لم يمر به حين تأليف الإيضاح ، وقد مرَّ به في موضع آخر من كلامه .

وهو استدراك صحيح بما علقناه في موضعه .

[١٢١] جَوَّز أبو علي في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِرَ الْآفُورُ ﴾ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ [سورة المدثر : ٩-٨/٧٤] وجهين : الأول : أن يكون التقدير : فذلك النقر يومئذ نقر يوم عسير ؛ فيتعلق ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ بـ ﴿ ذَلِكَ ﴾ لأنه إشارة إلى المصدر « النقر » . والثاني : أن يكون التقدير : فذلك اليوم يوم عسير حينئذ ، فيتعلق ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ بمحذوف . جَوَّز الوجهين في الحجة والتذكرة . والاستدراك من وجوه : الأول : أنَّ الأحسن في ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ أن يكون « يوم » مبنياً على الفتح في محل رفع بدل من ﴿ ذَلِكَ ﴾ . والثاني : أنَّ إعمال اسم الإشارة المتضمن لمعنى المصدر ضعيف . والثالث أنَّ جعل ﴿ يومئذ ﴾ ظرفاً لقوله ﴿ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ يؤول إلى القول

الأول . والرابع أنّ أبا علي ذكر ثلاثة أوجه ، لكنه أدخل الوجه الثاني في الوجه الثالث سهواً .

واستدراكه في الوجهين الأول والثاني صحيح . وأما الوجهان الثالث والرابع فقد سها فيهما سهواً فاحشاً وخلط تخليطاً قبيحاً فيهما وفي مواضع آخر من كلامه ، وتابع أبا علي في الوجه الثاني من الوجهين اللذين أجازهما ، وهو غلط ، انظر التعليق في موضعه .

[١٢٢] قول أبي علي في كلام طويل : « يقوي كسر الهاء في قراءة من قرأ ٥٨٦ - ٥٩١

﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة الفاتحة : ٧/١] ما حكى عن أبي زيد أن عربياً قال : لم أضربهما . قال : فهذا يكون على قولهم سبباً ، أجرى الوصل مجرى الوقف « اهـ .

والاستدراك : أنّ أبا علي اختزل هذه اللفظة « لم أضربهما » من كلام أبي زيد في النوادر ، فساقه المستدرك ، وشرحه . وفي هذا الاستدراك نظر ، وقد سها المستدرك عن كلام أبي علي ، وهو كلام طويل جداً فترق فيه أبو علي كلام أبي زيد في موضعين منه .

فاستدراك المستدرك صحيح على الموضع الأول من الحجة بما ذكرناه في التعليق عليه .

[من سهاء ابن جنبي]

[١٢٣] ذكر ابن جنبي في الخصائص تصاريص مادة ك ل م ، قال : « والمستعمل ٥٩٢ - ٥٩٧

منها أصول خمسة » فذكرها ، ثم قال : « وأهملت منه ل م ك ، فلم تأت في ثبت « اهـ .

والاستدراك أنّ أبا الفتح نسي أن ينظر في كتب اللغة ، وأن مادة ل م ك مستعملة ، ونقل المستدرك ما ذكره من هذا التركيب .

وهو استدراك صحيح إن صح أن الكاف في ل م ك أصل فيما روي من ألفاظه لا بدل من القاف أو غيره .

- رقم المسألة الصفحة
- [١٢٤] قال ابن جني في الخصائص وهو يذكر اشتقاق الكلام وأنه مأخوذ من الكلوم حتى بلغ إلى الآية، فتلا قوله تعالى: ﴿وَيُحَكِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ﴾ [سورة آل عمران: ٤٦/٣].
- والاستدراك: أن هذا غلط، إنما ينبغي له أن يقول مكانه قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَاهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ [سورة النمل: ٨٢/٢٧] لما ذكره.
- وهذا استدراك غير صحيح. فأبو الفتح لم يذكر آية سورة آل عمران، وإنما ذكر آية سورة النمل، فنسب إليه الجامع ما لم يقله، فغلطه، فأصلحه.
- [١٢٥] نقل أبو علي في الحجة وهو يذكر استعمال «الكلام» كلاماً لسيبويه من ٦٠٠-٦٠١ موضعين في الكتاب.
- والاستدراك: أن ابن جني سها في الخصائص وهو يذكر استعمال الكلام، فلم ينقل كلام سيبويه في الموضع الأول من كتابه وقد نقله أبو علي.
- وهو استدراك غير صحيح، ولا سهو في كلام أبي الفتح، فهو لم ير نقل ذاك الكلام غير ساء عنه، انظر التعليق في موضعه.
- [١٢٦] قول ابن جني في الخصائص في قول رؤية: ٦٠٢-٦٠٤
- علم سليمان كلام النمل
- «أراد رؤية بهذا قوله ﴿قَالَتْ تَمَلَّ﴾ [سورة النمل: ١٨/٢٧] اهـ.
- والاستدراك: أنه وقع خلاف بين أبي الفتح وشيخه أبي علي الذي قال: «أراد به قوله ﴿عُلِمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ﴾ [سورة النمل: ١٦/٢٧] اهـ ثم نقل كلاماً لأبي علي في التذكرة يَبْضُ فيه موضع جواب عن سؤال.
- ومثل هذا لا يكون استدراكاً، ولا خلاف بين أبي علي وأبي الفتح في المسألة البتة، انظر التعليق في موضعه.
- وعلى أن المستدرك نقل عن التذكرة وفيها أن أبا علي يَبْضُ للجواب، فلم ينبه المستدرك عليه كما فعل فيما سلف، انظر التعليق عليه في موضعه.

- رقم المسألة الصفحة
- [١٢٧] حمل ابن جني في الخصائص نصب الظرف في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [سورة هود : ٨/١١] على معنى « ألا » .
والاستدراك أنه نسي كلام أستاذه أبي علي في أن الحروف لا تعمل بته .
وهذا استدراك صحيح إن كان ابن جني قد ذهب إلى ذلك في بعض كتبه . فليس ما عزاه المستدرك إلى الخصائص فيه ، بل فيه قول آخر ، انظر بسط التعليق في موضعه .
- [١٢٨] ذهب ابن جني في المحتسب في توجيه قراءة أبي جعفر ﴿ يَمَاحِفُظْ ﴾ [سورة النساء : ٣٤/٤] بالنصب = إلى أن « ما » مصدرية .
والاستدراك أن « ما » إذا كانت مصدرية كانت حرفاً ، فيبقى حفظ بلا فاعل ، إذ لا يعود فيه ضمير إلى « ما » .
وهذا استدراك باطل مبني على الظن ، لأن ابن جني وجّه القراءة من غير أن يتكلم في « ما » ، فلم يذكر فيها شيئاً .
- [١٢٩] ذهب ابن جني في المحتسب في توجيه قراءة سعيد بن جبير : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ ﴾ [سورة الأعراف : ١٩٤/٧] = إلى أن إن نافية عاملة عمل ليس ، والذين اسمها ، وعباد أخبرها .
والاستدراك أنه نسي كلام شيخه أبي علي في كتاب التذكرة الذي لخصه أبو الفتح ، وقد ذهب أبو علي فيه إلى أن « إن » مخففة من إن ، والذين اسمه المنصوب ، وحذف العائد من جملة الصلة ، أي تدعونهم ، والخبر محذوف تقديره مخلوقون ، أو مذكور ، وهو جملة ﴿ فَأَدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ ، وعباداً بدل من الضمير المحذوف العائد إلى الموصول في « يدعونهم » ، أو حال .
- [١٣٠] قول أبي الفتح في المحتسب في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ﴾ [سورة الفتح : ٢٩/٤٨] : إن نصب أشداء على الحال ، أي محمد رسول الله والذين آمنوا معه ، ف ﴿ مَعَهُ ﴾ خبر عن الذين آمنوا اهـ .
والاستدراك أن هذا سهو ، فليس « آمنوا » في التلاوة . وهو استدراك صحيح .

- رقم المسألة الصفحة
- [١٣١] قول أبي الفتح في الخصائص في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ قَالَ لَمْ يَنْفُذْ قُوَّةَ وَلَا نَاصِرٍ ﴿ [سورة الطارق : ٩ / ١٠] : إنه عطف الظرف الذي هو ﴿ لَمْ ﴾ على قوله ﴿ تُبْلَى ﴾ .
- والاستدراك أَنَّ هذا لم يقله أحد ، وَأَنَّ الناس على أَنَّ « يوم » منصوب بمدلول قوله ﴿ يَجِيءُ ﴾ إلخ .
- وهو استدراك صحيح .

[رجع إلى أبي علي]

- [١٣٢] أنكر أبو علي في الإغفال قول شيخه الزجاج في تعريف « الآن » من قوله ٦٢٢ - ٦٢٧ ﴿ قَالُوا أَلَكُنْ ﴾ [سورة البقرة : ٧١ / ٢] بالإشارة أشدَّ الإنكار .
- والاستدراك أن ما منعه في الإغفال هو القول الصحيح عنده في شرحه لمسألة من مسائل محمد بن الحسن الشيباني « علي الصوم شهراً » .
- وهو استدراك صحيح .
- [١٣٣] قول أبي إسحق في قوله تعالى ﴿ وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾ [سورة البقرة : ٣ / ٢] : ٦٢٨ - ٦٣٢ يَتَمَوَّنَهَا .
- قال أبو علي : ليس هذا التفسير بالسهل ، ولكن المعنى يديمونها إلخ . والاستدراك : أن هذه المسألة فاتت أبا علي في الإغفال ، فلم يتكلم على تفسير يقيمون حيث ذكر الآية فيه .
- وهو استدراك صحيح ، وانظر التعليق في موضعه .

٢ - فهرس آي القرآن الكريم

موضعها في الكتاب	رقم الآية
١ - سورة الفاتحة	
٥٦ ، ٤	٤ ••
٥٨٧ ، ٥٦١ ، ٥٠٨ ، ٤٩ ، ٣٣	٧ ••••
٢ - سورة البقرة	
٦١	٢ •
٦٢٨	٣
٤١٥	٤
٥٣٤ ، ٥٢٨ ، ٧٠	٦ •••
٤٢١	٧
٧٨	٩ •
٨٢	١٤ •
٥١٥	٣٥
٤٧٤	٣٦ •
٦٠٠ ، ٤٧٠	٣٧ •
٣٠٠ ، ٨٥	٥١ •
٥٠٨ ، ٣٦	٦١ •
٦٢٢	٧١
١٥٦	٧٦
٩٧	٩٠ •
٦١٦	٩١

هذه العلامة (•) أمام رقم الآية تعني أنها من مسائل الاستدراك ، وقد يكون في الآية غير ما مسألة فتكرر العلامة .

فهرس آي القرآن الكريم

موضعها في الكتاب	رقم الآية	
٤٨٦	٩٦	
٩٩	١٠٢	•
٣٦١	١٠٦	•
١٠١	١١٩	•
٤٢٧	١٢٨	
١٠٥ - ١٠٤	١٤٨	•
٥٨٢	١٦٦	
١٩ ، ٨	١٨٣	
٨	١٨٤	•
١٠٧	١٨٥	•
١١٠ - ١٠٩	١٩١	•
١٠٩	١٩٣	
٦٢٨	١٩٦	
٤٠٧	١٩٨	•
٣٤١	٢١٦	
٤٤٦ ، ١٧٢	٢١٧	
١١١	٢١٩	•
١٢٩ ، ١٢٥	٢٢٢	••
١٣٢	٢٢٨	
١٣١	٢٣٣	•
١٣٧	٢٣٦	•
٥٨٣ ، ٥٨٢	٢٥٤	
١٣٩	٢٥٩	•
١٤٢	٢٦٠	•
٣ - سورة آل عمران		
٩٧	٣	
٤١٠	١٥	•

فهرس آي القرآن الكريم

موضعها في الكتاب	رقم الآية	
٥٤٦	٣٨ - ٣٩	
٥٩٨	٤٦	
٤٧٢ ، ٤٧٠	٥٩	
١٤٨ ، ١٤٤	٧٣	•
٦٣٠	٧٥	
٤٩١	١٠٧	
١٥٧	١٤٦	
١٦٧ ، ١٦١	١٧٨	•
٤ - سورة النساء		
١٧٢	١	•
٣٨٥	١٤	•
٣٤١ ، ١٨٧ ، ١٨٦	١٩	•
٦٠٩	٣٤	•
٤٦	٤٠	
١٨٩	٤٢	•
٤٨٦ ، ٣٤٣	٤٦	
٤٥١	٥٦	
٥٧١	١٤٨	
١٩١	١٥٤	•
٤٨٢ ، ٣٤٤	١٥٩	
٤٧٠	١٧١	
٥ - سورة المائدة		
١٩٥ ، ١٩٣	٢	•
٥١٥	٢٤	
٥١٢	٤٥	•
٢٧٨ ، ١٩٨ ، ١٩٧	٥٢	

فهرس آي القرآن الكريم

موضعها في الكتاب	رقم الآية	
٢٧٧ ، ١٩٧	٥٣	•
١٩٩	٦٠	•
٢٠١	٨٩	•
٤٩٠ ، ٦٣ ، ٥٧	٩٥	•
٦ - سورة الأنعام		
٣١٤	٢٣	
٤٧٨	٣٢	•
٤٨٩	٥٧	•
٢٠٨	٧٧	•
٢٠	٨٣	
٤٩٢ ، ٢١٠	٨٦	••
٥٥٩ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧	١١٧	•
٥٨٤		
٤٩٠	١٢٢	•
٥٥٨	١٢٤	•
٢١٥	١٢٥	•
٥١٣ ، ٥١٦	١٤٨	
٧ - سورة الأعراف		
٥٦٩	٨	•
٢١٧	٢٥	•
٢١٩	٣٢	•
٣٣٤	٥٥	
٢٢٣	١٤٤	•
٢٤٧ ، ٢٤٨	١٤٥	
٥٤٦	١٧٢	
٤	١٨٧	

فهرس آي القرآن الكريم

موضعها في الكتاب	رقم الآية	
٤٨٧	١٩٠	
٦١١	١٩٤	
٢٢٧	١٩٦	
٨ - سورة الأنفال		
١٦٢	٧	
٢٢٨	٤٢	•
٢٣٧	٤٩	
٩ - سورة التوبة		
٣٩٢	٣٠	
٣٤٤	١٠١	
١٠ - سورة يونس		
٦٢ ، ٦١	٩	
٣٨٨	١٢	•
٣٧٧	١٥	
٣٩١	٢٢	
٢٤٠ ، ٢٣٤	٦١	•
٢٤٤ ، ٦٩	٨١	•
١١ سورة هود		
٦٠٥	٨	
٤٢٦	١٧	
٢٤٦	٢٥	•
٢٥٠	٢٦	
٨١	٢٧	
٤٥٤	٢٨	•
٢٥٣	٤١	
٢٥٨	٤٢	

فهرس آي القرآن الكريم

رقم الآية	موضعها في الكتاب
٦٦	٥٧٥
٧١	٤٣٠
٨١	٢٦١
	١٢ - سورة يوسف
٤	٢٦٤
٤٣	١٠٥
٤٩	٢٧٠
٨٠	٤٣٠
١١٠	٢٧٢ ، ٢٧٣
	١٣ - سورة الرعد
١	٢٣٩
٥	١٨٣
٢٢ - ٢٣	٥٩١
٣٥	٦٢٩ - ٦٣٠
	١٤ - سورة إبراهيم
٢١	٥٣٤
٤٠	٤٢٨
	١٥ - سورة الحجر
٢	٢٧٩
٦٠	٢٨٣
	١٦ - سورة النحل
١٢	٤٩٨
٦٦	٢٠٣
١٢٠	٤٧
١٢٥	٥٥٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧
	٥٨٤
١٢٧	٤٧

فهرس آي القرآن الكريم

موضعها في الكتاب	رقم الآية	
١٧ - سورة الإسراء		
٢٩٠	٣-٢	•
٢٩٤	٢٣	•
٥٠٢	٣٨	•
٥٠٤	٨٣	
٣٦٤	٨٦	
٩٨ ، ٩٧	١٠٥	
١٨ - سورة الكهف		
٢	٤٤	•
٢٩٧	٥٩	•
١٦٢	٦٣	
٣٠٠ ، ٩٥ ، ٩١ ، ٨٩	٧٧	•
١٩ - سورة مريم		
٥٤٥	٦-٥	
٨٥	٨١	•
٢٠ - سورة طه		
٥٢٠ ، ٣٠١	١٢-١١	•
٦	٥٢	
٥٥٤	٦٣	
٣٦٨	١١٤	
٢١ - سورة الأنبياء		
٨٥	١٧	
٢٣٨	٤٨	
٢٢ - سورة الحج		
٥٨	٩	
٥٣٤ ، ١٧٣	٢٥	
٥٨١	٤٧	

فهرس آي القرآن الكريم

رقم الآية	موضعها في الكتاب
	٢٣ - سورة المؤمنون
٣٥	١٦٩ ، ١٧٠
٥٠	٣٠٣
٦٧	٣٥٦
٨٢	١٨٣
	٢٥ - سورة الفرقان
٢٢	٥٨٢
٢٧	٨٥
٤٥	٦٣٠
	٢٦ - سورة الشعراء
١٧٦	٣٠٦
١٩٧	٣١٤ ، ٣١١
١٩٨ - ١٩٩	٣٢٤
	٢٧ - سورة النمل
١٦	٦٠٢ - ٦٠٣
١٨	٦٠٣ ، ٥٤٠
٨٢	٥٩٨
٨٩	٥٨٤ ، ٥٧٥ ، ٣١٧
	٢٨ - سورة القصص
٦٢	٥٣٦
	٢٩ - سورة العنكبوت
٢٢	٤٨٧
٢٥	٥١٠
٣٦	٤٧٨
٤١	٨٨
	٣٠ - سورة الروم
٢٤	٣٤٣

فهرس آي القرآن الكريم

رقم الآية	موضعها في الكتاب
	٣١ - سورة لقمان
١٣	٢٥٨ ، ٢٦٠
١٦	٢٥٩
١٧	٢٦٠
	٣٣ - سورة الأحزاب
٤	٤٨٩
	٣٤ - سورة سبأ
٧	١٨٣
١٥	٤٥١
٣٧	٥٩١
٥١	٣٣١
	٣٥ - سورة فاطر
١٠	٤١٨
٣٧	٥٢ - ٤٩
	٣٦ - سورة يَس
١٤	٣٦
٤١	٥٤٥
	٣٧ - سورة الصافات
١٠٢	٥٣٥
	٣٨ - سورة ص
٦	٤٩٤
١٣	٣٠٧
٢٤	٣٣٨
٣٣	٣١٨
٤٦	٣٢١
٥٠	٤٣٣
٥٨	٥٣٩ ، ٣١٩

فهرس آي القرآن الكريم

موضعها في الكتاب	رقم الآية
٤٠ - سورة غافر	
٤٨٩	٢٠
٣٣٤	٦٠
٤١ - سورة فصلت	
٦٢١	١٩
٣٢٦-٣٢٤	٤٤
٤٥٦	٤٩
٥٠٤ ، ٣٩١	٥١
٤٢ - سورة الشورى	
٢٠٤	١١
١٧٥-١٧٩ ، ٢٧٢ ، ٣٢٨ ،	٥١
٥٣٩	
٤٣ - سورة الزخرف	
٨٥	١٦
٢١٧ ، ١١٨ ، ١١٣	٣١
٣٢٩	٣٩
٥٨٢	٦٧
٣٣٣	٨٥
٥٧٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٥	٨٦
٣٣٨ ، ٣٣٣	٨٨
٤٤ - سورة الدخان	
١٨٤	١٦
٤٦ - سورة الأحقاف	
٤٢٧	١٠
٤٢٧	١٢
٣٤١	١٥
٥٧	٢٤

فهرس آي القرآن الكريم

رقم الآية	موضعها في الكتاب
٥	٤٧ - سورة محمد ٦١
١٧	٦٣
٢٩	٤٨ - سورة الفتح ٦١٥
١٨	٥١ - سورة الذاريات ٤١٥
١٦	٥٢ - سورة الطور ٥٣٤
١٩	٥٣ - سورة النجم ٤٩٢
٥١	١٨٤
٤٩	٥٤ - سورة القمر ٥٧٠
٣٥	٥٥ - سورة الرحمن ٣٤٢
٣٠	٥٦ - سورة الواقعة ٦٣٠
١٠	٦٠ - سورة الممتحنة ٣٧٨
١	٦٥ - سورة الطلاق ١٨٦
١٢	٤٢٤
١	٦٨ - سورة القلم ٣٥١
١٣	٣٥٣
١٤	٣٥٢

فهرس آي القرآن الكريم

موضعها في الكتاب	رقم الآية	
٣٥٢	١٥	
٦٩ - سورة الحاقة		
٥٧٥	١١	
٤١٦	٤٧	
٧٠ - سورة المعارج		
٦٣٠	٢٣	
٧٣ - سورة المزمل		
٣٦	٢	
٧٤ - سورة المدثر		
٧٤	٢	
٥٧٣	٨-٧	•
٧٧	٣١	
٧٤	٣٦-٣٥	•
٧٥ - سورة القيامة		
٥٤٧	١	•
٣٦٨	١٨-١٦	
٧٦ - سورة الإنسان		
٣٥٧	١٩	
٣٥٦	٢١	•
٧٧ - سورة المرسلات		
٣٥٩	٦	•
٥٨١	٣٥	
٧٨ - سورة النبأ		
٤٤٩	١٩	
٧٩ - سورة النازعات		
٤٦١ ، ٤٦٠	٢٩	

فهرس آي القرآن الكريم

رقم الآية	موضعها في الكتاب
٣٩	٤٣٧
	٨٤ - سورة الانشقاق
١	٥٨٩
	٨٥ - سورة البروج
٥ - ٤	٤٤٦
	٨٦ - سورة الطارق
٨	٦٢٠
١٠ - ٩	٦١٩
	٨٧ - سورة الأعلى
٧ - ٦	٣٦٣ - ٣٦٤
	٩٣ - سورة الضحى
٤	٤٧٩
	٩٨ - سورة البينة
١	٤٤ ، ٤٦
	١٠٠ - سورة العاديات
١٠ - ٩	١٨٣
	١١٢ - سورة الإخلاص
٢ - ١	٣٦
٤	٣٦٠

•

٣ - فهرس القراءات الشاذة

- ٣٦٥ ﴿ ننسكها ﴾ [سورة البقرة : ١٠٦/٢]
- ٦١٢ - ٦١١ ﴿ إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ﴾ [سورة الأعراف : ١٩٤/٧]
- ٥٣٥ ﴿ ماذا تُتْرَى ﴾ [سورة الصافات : ١٠٢/٣٧]

٤ - فهرس الأحاديث والآثار

- في حديث حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، قال : بينا رسول الله ﷺ يوماً قاعد في أصحابه إذ ذكر حديثاً ، فقال : ذاك أوانُ ينسخ القرآن . فقال رجل كالأعرابي : يا رسول الله ما ينسخ القرآن ! وكيف ينسخ ؟ فقال : يذهب أهله الذين هم أهله ، ويبقى رجال كأنهم النعام .
- ٣٨٤ - ٣٨٢
- روي أنه ﷺ صلى فَنسي آية ، فلَمَّا فرغ من صلاته قال : أفي القوم أبي ؟ قيل : نعم ، يا رسول الله ، أنسخت آيةً كذا أم نسيتهَا ؟ فضحك رسول الله ﷺ ، وقال : نسيتهَا .
- ٣٧١
- روي أن النبي ﷺ قام في الثانية ، فسُبِّحَ به ، فلم يرجع ، وسجد للسهو .
- ٣٧٠
- في حديث الزهري عن عروة عن عائشة قالت : نزل في أصحاب بئر معونة قرآن ، منه : بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا ، فرضي عنا وأرضانا ، ثم نسخ .
- ٣٨١
- نحو ما روي في حديث ذي الـيدين .
- ٣٧٠
- روي عن قتادة أنه قال : كانت الآية تنسخ بالآية وينسي الله نبيّه من ذلك ما يشاء .
- ٣٦٧
- [الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة] .
- ٣٦٦ ح ٢٤

٥ - فهرس الأمثال

٤٥٤

أَتَانَا صَكَّةَ عُمَيِّ

٥٢٨ - ٥٣٠

تسمع بالمعيدي خير من أن تراه - ويروى : لا أن تراه

٤٦٠

[وردوا] مياه غُطَيْش

٦ - فهرس شواهد الشعر والرجز

أ - الشعر

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضعه في الكتاب
[تراها]	عَمَاءٍ	مقارب	(ء) [المرار الفقعسي]	٤٥٥
وقد منّت	ويُثَوِّبُ	طويل	(ب) طفيل الغنوي	٤٧٥
في ليلة	كواكبها	منسرح	(ب) عدي بن زيد	٢٦١
[وليس مجيراً]	المتعبيّا	طويل	الأعشى	١٨٠
[فما قومي]	الرقابا	وافر	(ب) [الحارث بن ظالم المري]	٤٣٩
[ولو أصابت]	للشَّيبِ	بسيط	(ب) [الجُمَيح الأسدي]	٦١٣
أملك بيضاء	طُنْبُهُ	منسرح	(ت) ابن قيس الرقيات	١٢٩
ولو شهدت	أرنتِ	طويل	[سيار بن قصير الطائي]	١٢
[حبذا]	[مقمراتِ] رمل	-	-	٥٨٠
[فجاء بها]	ويموجُ	طويل	(ج) [أبو ذؤيب الهذلي]	٦٣١
وما العيش	أكدحُ	طويل	(ح) [ابن مقبل]	٤٨٥
-	لكميدُ	طويل	(ذ) -	٥٥٣
هزئت زنيبة	أسودُ	كامل	عشميّ	١٩٦

فهرس شواهد الشعر والرجز/ أ - الشعر

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضعه في الكتاب
وإذا وذلك	أنجدُ	كامل	عشمي	١٩٦
وإن سيادة	شديد ^(١)	وافر	؟	٢١٥
أملك بيضاء	والنضد ^(٢)	منسرح	؟	١٢٩
أملك عبسية	والنضد	منسرح	حمزة بن بيض الحنفي	١٣٠
			(د)	
مروا	لمجهودا	بسيط	-	٥٥١
عجبت	أسودا ^(٣)	كامل	عشمي	١٩٥
			(د)	
طرحنا	ومورد	طويل	ابن أحمر	١٢٥
وما زلت	بلاد	طويل	كثير	٥٥٢
فكملت	العدد	بسيط	النابعة	١٠٧
كأنه خارجاً	[مفتأد]	بسيط	[النابعة]	٦٠٧
فلا بغيحكم	ضرغد	كامل	[عامر بن الطفيل]	١٤٩
وقتل مرة	يُقصد	كامل	[عامر بن الطفيل]	٥٤٨
[عمرتك الله]	يهتدي	كامل	[ابن أحمر]	٤٩٤
وكانه لهق	بسواد ^(٤)	كامل	جرير	٢٤٥ ، ٦٦
وكانها ذو	بسواد	كامل	أبو حية	٦٨
لهق السراة	الإستاد	كامل	أبو حية	٦٨
في ضريح	المنجود ^(٥)	خفيف	أبو زبيد	٢٧٠
في ضريح	منضود	خفيف	أبو زبيد	٢٧٠
عن شمال	معود	خفيف	أبو زبيد	٢٧١
صادياً	المنجود	خفيف	أبو زبيد	٢٧١

(١) وانظر طويل .

(٢) وانظر طنية .

(٣) وانظر أسود .

(٤) انظر البيتين اللذين بعده .

(٥) انظر الأبيات التي بعده .

فهرس شواهد الشعر والرجز/ أ- الشعر

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضعه في الكتاب
			(ز)	
أماويّ	العذُرُ	طويل	حاتم	٣٥٩
تنظّرت	مواطِرة	طويل	الفرزدق	١٥٧
			(ز)	
التاركين	البقرا	بسيط	جرير [بل النجاشي]	١٣٧
			(و)	
وما راعني	[بكير]	طويل	[معاوية النصري الأسدي]	٣٤٥
وقتل مرة	يثأّر ^(١)	كامل	[عامر بن الطفيل]	٥٤٨
ولقد جنيتك	الأوبر	كامل	-	٦٢٤
بكي بدمعك	الذّكر	كامل	ابن قيس الرقيات	١٥٩
أرمني بها	والعاصِر	سريع	الأعشى	١٣٩
شتان ما يومي	جابر	سريع	الأعشى	١٤٠
أرمني بها	والعاصِر	سريع	الأعشى	١٤٠
في مجدل	الطائر	سريع	الأعشى	١٤١
			(ز)	
لم يك الحق	بالسّرَر	رمل	[حُسَيْل بن عُرفُطَة]	٤٦
			(س)	
أكر وأحمى	القوانسا	طويل	[العباس بن مرداس]	٥٦٢
			(ص)	
[ويأكلن]	نميصُ	طويل	امرؤ القيس	١٢٣
			(ع)	
[وليس الذنابي]	الأصابعُ	طويل	[الصلتان العبدي]	١٩٠
			(ع)	
قد كان	لمتاعا	وافر	[الفرزدق]	٥٥١

(١) صحة روايته : لم يقصد .

فهرس شواهد الشعر والرجز/ أ - الشعر

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضعه في الكتاب
وتكون	صريفُ	كامل	[كعب بن زهير] (ف)	٥٩٥
كَأَن بلحييها	مَخْرُفا	طويل	- (ف)	٥٩٤
للبس	الشفوفِ	وافر	[ميسون بنت بحدل الكلبية] (ق)	٢٧٧
ناديت	الموثوقُ	كامل	أبو دواد الرؤاسي (ق)	٣٠١
وقد اتخذت	المطرَقِ	طويل	[الممزق العبدى] (ك)	٩٢
فلما رأني	التلمكُ	طويل	- (ن)	٥٩٣
ألهفى	المباسلُ	طويل	[جعفر بن عُلبة الحارثي]	١١
وإن سيادة	[هابلُ]	طويل	-	٤١ ح
ولا يتحشى	طويلُ	وافر	الأعلم الهذلي	٢١٦
لمية	فصيلُها	طويل	[رجل من عُكَل]	٢٥
	[خلل]	مجزوء الوافر		٣١٣
			(ن)	
فويق جبيل	تعملا	طويل	أوس بن حجر	٤٦٠
صك بها	ظلالُها	طويل	حرب بن جبلة العدواني	٤٦٧
يغرن وإن	شمالُها	طويل	حرب بن جبلة العدواني	٤٦٨
وجثن على	رئالُها	طويل	حرب بن جبلة العدواني	٤٦٨
وصوبن	حلالُها	طويل	حرب بن جبلة العدواني	٤٦٩
فطوفن	عقالُها	طويل	حرب بن جبلة العدواني	٤٦٩
[في داره]	[أثَّلا]	بسيط	-	٩٦

فهرس شواهد الشعر والرجز/ أ - الشعر

أول البيت	قافيته	بحره	قائمه	موضعه في الكتاب
بالعذب	ظليلا	كامل	جرير	٢٠٠ ، ١٩٩
لي كل	[إبالة]	مجزوء الكامل المرفل	[أسماء بن خارجة الفزاري]	٢٨٧
ولأحشأنك	الهباله	مجزوء الكامل المرفل	[أسماء بن خارجة الفزاري]	٢٨٦
(ل)				
تنورتها	عال	طويل	امرؤ القيس	٢٦٦
[فاليوم]	[واغل]	سريع	[امرؤ القيس]	٤٠
[ويأوي]	[السعالي]	متقارب	[أمية بن أبي عائذ الهذلي]	٢٣٦
(م)				
وفيها لحم	مقيم	وافر	أمية [بن أبي الصلت]	٦٢٩
(م)				
لقد ساءني	بغرامة	طويل	جابر بن رالان السنبي	١٩١
تخيرها أخو	فاما	وافر	الأعشى	٢٦٥
(م)				
فإننا وجدنا	مسهم	طويل	[أوس بن حجر]	٥٥٨
تقعد أعراق	المكارم	طويل	الفزدق [بل اللعين المنقري]	٢١٠
ثلاث مئين ^(١)	الأهاتم	طويل	الفزدق	٢١٢ ، ٢١١
(م)				
غزاتك بالخيـل	العجم	متقارب	الأعشى	٢٢٣
وإن غزاتك	والعظم	متقارب	الأعشى	٢٢٤
مقادك للخيـل	العجم	متقارب	الأعشى	٢٢٥
(ن)				
[مهلاً أعاذل]	[ضننوا]	بسيط	[قعنب بن أم صاحب]	٤٤
(ن)				
يا رب غابطنا	[حرمانا] ^(٢)	بسيط	جرير	٥٨

(١) انظر التعليق على روايته في المتن والحاشية في موضعه .

(٢) انظر البيتين الآتين .

فهرس شواهد الشعر والرجز/ أ - الشعر

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	موضعه في الكتاب
وسل ولا بأس	حيرانا ^(١)	بسيط	أوس بن مغراء	١٠١
أبلغ معداً	حانا	بسيط	أوس بن مغراء	١٠٢
فاسأل لهازم	شيانا	بسيط	أوس بن مغراء	١٠٢
واسأل ولا تنس	حيرانا	بسيط	أوس بن مغراء	١٠٢
(ن)				
وكنك كذات	تزني	طويل	[عبد الله بن الزبير الأسدي]	٧٨
[قد كنت]	جان	بسيط	[عمران بن حطان]	٢٥٩
كأنك من	بشن	وافر	النابعة	٤٨٣
إذا نهلت	الشؤون	وافر	المرار	٣٠
ولا يستحمدون	الزعفران ^(٢)	وافر	المرار	٣١
ولا يستحمدون	الشتان	وافر	المرار	٣١
كلا يومي	الظنون	وافر	الشماخ	٤١٣
(ن)				
[ائمن] ^(٣)				
٩٥ ح				
(ي)				
أتانا فلم	هاديا	طويل	حسان ^(٤)	٧١
الألف اللينة				
[تراها]	[عَمَى] ^(٥)	متقارب	[المرار]	٤٥٥

(١) انظر الأبيات التي بعده .

(٢) انظر البيتين السالفين .

(٣) لما أعرفه .

(٤) بل كعب بن مالك أو عبد الله بن رواحة .

(٥) صحة روايته : عماء .

المبیت	قائله	موضعه في الكتاب
ب - الرجز		
(ب)		
الحزن باباً والعقور كَلْبًا	[رؤية]	٤٣٨
[تترك ما أبقى الدبا] سببًا	[ربيعة بن صبح]	٥٨٧
(ث)		
إن كان قد أولع بي وقد عبثُ	-	٢٨٣
فاقدر له أصيلة مثل الحفثُ	-	٢٨٣
يارب رب الأرق الليل البعثُ	-	٢٨٩
يارب رب الأغبر الضاحي الشعثُ	-	٢٨٩
(ج)		
ومهمه هالك من تعرّجا	العجاج	٢٩٧
(ر)		
باعد أم العمر عن أسيرها	[أبو النجم]	٦٢٥
أيوم لم يقدر أم يوم قدِرُ	[علي كرم الله وجهه] ^(١)	٥٥٥
(س)		
البس لكل حالة لبوسها	بيهس الفزاري	٤٥٠
إما نعيمها وإما بوسها	بيهس الفزاري	٤٥٠
(ع)		
كأنها نائحة تفجعُ	-	٧٣
تبكي لميت وسواها الموجعُ	-	٧٣
(ك)		
حتى تغديت غداء أرمكا	-	٥٩٣
يعطش جانيه إذا تلمكا	-	٥٩٣

(١) انظر التعليق على نسبه وروايته .

البيت	قائله	موضعه في الكتاب
(ل)		
لو أنني أعطيت علم الحُكُلِ	رؤبة	٦٠٣ ، ٦٠٢
علم سليمان كلام النَّمْلِ	رؤبة	٦٠٢
(م)		
عرفت رسماً بالحوامي أحمما	رؤبة	١٤٢
مرافض الأخطاب والمخيما	رؤبة	١٤٢
إذا تكمى ظلم من تظلما	رؤبة	١٤٣
صرنا به الحكم وأعيا الحكمما	رؤبة	١٤٣ ، ١٤٢
لو قلت ما في قومها لم تيشم	[حكيم بن معية الربيعي التميمي]	٤٨٤
يفضلها في حسب وميسم	[حكيم بن معية الربيعي التميمي]	٤٨٤
(ي)		
كنا بها إذ الحياة حيي	العجاج	٢٢٨

٧ - فهرس اللغة

١٢٢	ش ج ع : تشجع	أخ ذ : اتَّخَذَ ٨٩ ، ٩٣ ، [اتَّخَذَ] ٨٩ ح ٣
٤٧٤	ش ط ن : شيطان	أس د : آسد ٩٤
٤٧٤	ش ي ط : شيطان	أص د : آصد ٩٤
٤٦٤ - ٤٥٤	ص ك ك : صَكَّة عمي	أك د : أَكَّدَ ٩٤
١٤٣ - ١٤٢	ص و ر : صُرْنَا	أم ن : مُتَمِّن ٩٥
٨١ - ٧٩	ض ن ء : ضِنَاء ، ضنأت ضنثا	أهل : أَهَّلَ ٩٦
	وضنوءا	أي ي : آية ٣٣
٨١ - ٨٠	ض ن و : ضنائة ، ضنت تضنو	ب ي ن : أبينية ١٢٦
	وتضني	ت خ ذ : تَخَذَت أَتَّخَذَ تَخَذًا ، ٩١ ، ٩٢
٣٩٢	ض هـ ء : بضاهئون	اتخذت مالا
٣٩٣	ضهيا	ت رك : التَّرك ٣٧١
٨١ ، ٧٨	ظ ن ء : ظِنَاء	ج ب ر : تجبَّر ١٢٣ - ١٢٤
٣٢٥	ع ج م : الأعجمون	ج د د : ذو جدَّتين ٦٨
١٨٨	ع ض ل : العَضَل	ح ط م : حطم ، حَطَّم ٥٤٢
٢٠١	ع ق د : عقَّدتم الأيمان	ح ك ل : الحُكَل ، أَحكَل ٦٠٣
١٢٢	ع ل و : علا ، استعلی	ح ي ي : حيي ٢٢٨
٤٦٠ - ٤٥٥	ع م ي : عمي ، العمی	خ و ذ : خاوذ ، يخاوذ ٩٣
٣٤	ع ي ب : عَيْب وعاب	دوم : الدوام ، دائم ، مُدِيم ٦٢٩ - ٦٣١
٤٠٣	غ ر ق ء : غرقأت ، مغرقة	ذرر : الذرية ٥٤٥
٤٦٠	غ ط ش : غَطَّيش	رب و : ربوة ٣٠٣
٣٣	غ ي ي : غاية	رن و : رنونة ٣٩٩
١٨٨	ف ح ش : الفاحشة المبينة	س ر و : السَّرة ٦٨ - ٦٩
٢٠٠	ف ض ض : الفضّ	س و ي : سوي ٧١

فهرس اللغة

٤٩٧ ، ٤٩٣	ل وى : لوى على الشيء	٢٨٣	ق در : قَدَر ، قَدَّر
٤٩٧-٤٩٢	اللات	١٢٢	ق رر : قَر ، استقرَّ
٣٠٩-٣٠٦	ل ي ك : ليكة	٢٠٠	ق ض ض : القَضَّ
٤٩٠	م ث ل : مِثْل ، مَثَل	٦٩	ق هـ ز : قهزة الإبريسم
٦٣١	م و ج : يموج	٦٣٠ ، ٦٢٨	ق و م : أقام الصلاة ، أقام بالمكان
٣٨٤-٣٦٦ ، ٣٦٢	ن س خ : ننسخ	١٢٠ ، ١١٩	ك ب ر : تكبَّر ، المتكَبَّر
٣٨٤-٣٨١ ، ٣٧٨-٣٦٣	ن س ي : نُسِّها	٣٤١	ك ر هـ : الكَرَه والكُرَه
٦٠٣-٦٠٢	ن ط ق : النطق والكلام		ك ل م : كلام ، كَلِم ، كلمات ،
١٢٤	ن م ص : نَمِص	٦٠٣ ، ٦٠٢ ، ٦٠٠ ، ٥٩٨ ، ٤٧٠	تكلَّم
٤٦٥	هـ ج ر : هجير	٥٩٨	الكلام ، الكلُّوم ، تكلَّم
٩٥ ، ٩٤	و خ ذ :	١٤٣	ك م ي : تكمى
٩٥	و خ م : اتَّخَم	٥٩٦	ل ب ك : لبك العجين ولمكه
٩٤	و س د : أَوَسَد	٣٠٩	ل ك ي : لِكَيَّ بالشيء
٩٤	و ص د : أَوَصَد	٥٩٥ ، ٥٩٣	ل م ج : تلمَّج ، لَمَّاج
١٠٧	و ص ي : وصى ، أوصى	٥٩٤-٥٩٣	ل م ظ : تلمَّظ
٩٥	و ع د : اتَّعَد	٥٩٦-٥٩٢	ل م ك : لمك ، لَمَك ، لميك ،
٩٤	و ك د : وَكَّد		التلمَّك ، اليلمك
٩٤	ي ز ن : أيزنَّية	٦٨	ل هـ ق : لهق السراة
٢٣١	ي و م : أَيْم ، وأوومَ		

٨ - فهرس الأساليب والنماذج النحوية واللغوية

٥٧٨ ، ٤٥٨	خفوق النجم	٤٨٠	اثنتي بيارد
٢٢	خلفك بكر	٤٨٠	اثنتي بتمر
٦٢٥	الخمسة العشر درهما	٤٨٠	أتاني رجل قوي
٣٧٤	دفعت زيدا بعمره	٤٨٠	أتاني اليوم قوي
١٥١	ذهبت الشام	٩١	اتخذت مالا
٣٤٨	رُبَّ رجل وأخيه	٥٥١	أراك لَشَاتمي
٤١٧	زيداً أبو عبد الله ضارب	٥٣٠	أزيد عندك أم لا
٥٥٩ - ٥٥٨	زيد أعلم في مكان كذا وكذا منه	٢٤٤	أزيداً مررت به
	في مكان كذا أو زمان كذا	٤١	اضرب الساقين إِمَّك هابل
٣٢٠	زيد في داره عمرو	٣٧٢	أضربت زيدا عمراً
٢٤٤	زيداً مررت به	٤٨٠	ألا باردأ
٦١٧	زيد مع هند جالساً	٤٨٠	ألا ماء باردأ
١٥٣	سرت إلى البصرة إلى زيد	٤٨٠	ألا ماء ولو باردأ
٤٤٦	السمن منوان بدرهم	٤١	إِمَّك هابل
٥٣٤	سواء عليكم الجزع والصبر	٥٧٨	أنا اليوم أفعل
٥٢٥	سير بزيد	٥٥٩ - ٥٥٨	أنت أعلم بزيد منك بعمره
٣٧٥	صككته بكذا	٢٨	أنت مني فرسخان
٤٥٥	ضرب التلف	٥٩٠	أنتم بينكم ألف
٦٢٣	الضرب زيدا	٥٩٠ ح ١٦	[أنتم كلكم بينكم درهم]
٦٢٣	ضرب زيد	٩٣	إنَّ الحمى لتخاوذ فلاناً
٤٤٩	ضرب زيد رأسه	٦٠٠	إنَّ يضرب يأتينا [ليس بكلام]
٤٤٤	ضربت زيدا رأسه	٥٥١	إني رأيت لَسَمحاً
١٣٤	ضربت زيدا لا عمراً	٤٤١ ، ٤٣٥	حسن الوجه
١٦	عَجِبَ من إعطائك أخاك زيدا درهماً	٥١٣	حضر القاضي اليوم امرأة
	[لا يجوز]		

فهرس الأساليب والنماذج النحوية واللغوية

مررت بامرأة حسنة الوجه	٤٤٨ ، ٤٣٥	علمت أنك ذاهب	١٦٨
مررت بجميل	٤٨٠	عليك بالحركة غير السكون	٤٩
مررت برجل جميل	٤٨٠	عمراً إنك ضارب* [لا يجوز]	١٨٣
مررت برجل حسن الوجه	٤٣٥	غلام زيد	٤٤٢
مررت برجل حسن الوجه	٤٣٦	فلان اليوم ليس به بأس	٥٧٨
مررت برجل حسن الوجه	٤٤٨ ، ٤٤٣	في الدار زيد	٢٢
مررت برجل حسن وجهه	٤٤٢	في الدار زيد قائماً	٢٢
مررت بالرجل الحسن الوجه	٤٤٢	قام زيد وعمراً يضربه بكر	٤١٩
مررت برجل معه صقر صائداً به غداً	٦٤	قد علمت أن لا يقول ذاك	٥١٥
مررت بزيد أول من أمس وأمس عمرو	٤٢٥	لا خيراً من زيد	٢٤٢
مررت بزيد قائماً	٤٣١	لا زيد عندك ولا عمرو	٥٣١
مررت بهند حسن الوجه [لا يجوز]	٤٤٧	لا سواء	٥٣٢ ، ٥٣١
مقدم الحاج	٥٧٨ ، ٤٥٨	لا والذي شقهن خمساً من واحدة	١٨٩
هذا حلو حامض	٥٨٥ ، ١٣	لأخلف بالله	٥٥٠
هذا مارٌّ بزيد أمس	٥٦١ ، ٣٥٥	لإمك	٤١
هذان لا سواء	٥٣٢ ، ٥٣٠	لزيد ضربت	١٥٤
هند حسنة الوجه	٤٤٤	لقيتُ زيداً	٣٧٥
هند حسن الوجه [لا يجوز]	٤٤٤	لله علي صوم شهر	٦٢٢
هند حسن وجهها	٤٤٤	لله علي الصوم شهراً	٦٢٢
والله لا تبتك ثم الله	٤٢٥	لله علي ضرب زيد	٦٢٣
والله لأضربنك ثم لأقتلنك الله	٤٢٥	لَهْنَك لرجل صدق	٥١٩ - ٥١٦
يا زيد والحارث	٣٤٨	لو أن زيد ههنا [أي لكان . . .]	٤٨٤
يقوم زيد لا يقعد عمرو	١٣٤	ليس أحد [أي ههنا]	٤٨٤
اليوم أفعل	٥٨٠ - ٥٧٨	ما قائماً زيد اليوم [لا يجوز]	٤١٦
يوم الجمعة إنك ذاهب [لا يجوز]	١٨٣	ما منهم مات حتى رأيت في حال كذا	٤٨٢
اليوم يؤمك	٥٨٣ ، ٥٧٨ ، ٥٧٦	ما اليوم زيد قائماً	٤١٦
		محمد رسول الله وعليّ معه	٦١٥
		مررت بامرأة حسن الوجه [لا يجوز]	٤٤٨

٩ - فهرس الأمثلة الصرفية والأبنية والصيغ والأوزان

٣٨	أمرؤ	٣٣	آية
٣٨	أَنْبُوكَ	٤٨٨ ، ٤٧٩	الأبرق
١٢٨	الْإِنْفَحَة	٤٨٨ ، ٤٧٩	الأبطح
٤٠٥ ، ٣٠٩	إِنْقُحْل	٣٨	ابنم
٢٣١	أَوْسِرَ	٣٩٧	أبنية من الكلام لا نظير لها
٢٣١	أَوْقِنَ	١٢٦	أبين
٢٣١	أَوْوِمَ	٩٥ ، ٩٣ - ٩١ ، ٨٩	اتخذ
٢٣١	أَيْمَ	٩٥	اتخم
٢٢٩	بَدَنَة وَيُذْن	٩٥	اتعد
٢٣١	بَيْضُ	٩٥	اتمن
١٢٢	تَشَجَّعَ	٩٥	أنهل
٤٠٠	حَبْرَبِر	٣٨	أَجُوءُكَ
٤٠٥	حماطة	٤٠٨ ، ٤٠٧ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦	أذرعات
٤٩٥	حماية	١٢٢	استفعل وفعل
٤٧٥	حَمدان	٤٠	أشرب غير
٢٦٩	حمزة	١٢٨	الإشفي
٢٣٠ - ٢٢٨	حِيَّ	٢٣١	أَطُولَت
٤٩٥	خطوات	٢٠٥ - ٢٠٣	أَفْعَال جمع في حكم الواحد
٢٣٢	خَطِيتَة في خطيته ، ولا يقال خَطِيتَة	٩٤ - ٨٩	افتعل من أخذ وتخذ
٥٠٨	رَمَتَا	١٠٧	أَفْعَل وفَعَّل
٥٠٨	رمت المرأة	٢٧٣ - ٣٧٢	أَفْعَلْتُهُ = جعلته يفعل
٣٩٩	رَنَوْنَة	٢٣١	أفعلت من «اليوم» إذا بني للمفعول:
٥٨٧	سببنا		أَوْوِمَ
٤٧٥	سعدان	٢٢٩	أَلَوَى ، لِيَّ

فهرس الأمثلة الصرفية والأبنية والصيغ والأوزان

٤٠٠	فَعْلَل	٢٣٢	شَقِي
٤٠٥	فَعَلَّ	٥٠٥ ، ٢٠٨	شِهْد
٤٠٠	فَعَلْنِي	٤٧٧ - ٤٧٤	شَيْطَان
٤٠٠	فَعَلْنِي	٤٩٥	صَلَاة
٣٩٩ - ٣٩٨	فَعْلِيل	٥٠٩	ضَرَبْنَا
٣٩٩	فَعْوَعَلَّة	٤٤	ضَمِنُوا
٣٩٨	فَعْوِيل لم يثبت	٣٩٣	ضَهِيًا
٣٩٧	فَعِيل لم يثبت	٢٦٩	طَلْحَة
٢٣٢	فُلُو	٣٨	ظُلُمَات
٣٨	فُوك	٢٦٥ ، ٢٦٤	عَانَات
٣٠٩	قَرَعْبَلَانَة	٤٩٢	العباس
٣٩٩ - ٣٩٨	قَرَنْقُل	٢٣٢	عَدُو
٤٠٨ ، ٢٦٩	قُرَيْشِيَّات	٢٢٧	عَدُو وَلِيد
٥٠٩	قَعْدَتَا	٤٠١	عَرَضْنِي
٤٠٦ ، ٤٠٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٧	كَنْهَبِل	٤٠٧	عَرَفَات
٤٩٧ ، ٤٩٣ ، ٤٩٢	اللات	٤٩٢	العَرَى
٤١	لَامُك	٣٩٨	عَزَوَيْت
٢٣١ - ٢٢٩	لَيْ جَمْع أَلْوِي	٤٠	عَضْد
٩٥	مَتَمَن	٤٩٥	عَظَايَة
٤٩٥	مِذْرَوَان	٤٠١	عَفْرَنِي
٣٨	مِغِيرَة	٣٣	غَايَة
٢٣٣ - ٢٣٢	مَقْرُوءَة في مقروءة ولا يقال مَقْرُوءَة	٤٠٠	غَدَوْدَن
٣٨	مِنتِن	٤٠٣	غَرَقِي
٤٠٤	منجنيق	٥٠٨	غَرَتَا
٨٢	من عند أختك	٤٧٧	غَضْبَان
٤٠٥	منفعل ليس في الكلام	٢٣٢	غَنِي
٧٧	نذير مصدر	٢٢٩	فُعْل جَمْع فَعْل ، وجاء فيه فَعْل بالكسر
٢٢٧	وَلِي يَزِيد	١٢٢	فَعْل واستفعل
٨٢	يستَهزؤون	١٠٧	فَعْل وأفعل
٣٨	يُغْفَرُ	٤٠٤	فَعْلًا ليس في الكلام

١٠ - فهرس مسائل العربية

(١)

- الهمزة = حرف الهاء
- ٣٨ الإبتاع : إبتاع الحركة الحركة على ضربين
- ٢٠٨ - إبتاع حركة الفاء حركة العين في نحو شهد
- ١٣٤ - إبتاع الشيء ما قبله
- ٥٩٦ الإبدال : لمك ولبك العجين
- ٢٢٧ الأذغام : لا يدغم الياء ولا الواو في : هذا وليُّ يزيد وعدو وليد
- ٢٣١ - المدغم فيه بقية من اللين
- ٣٣٠ إذ : سلب الظرفية وصار حرفاً
- ٣٣١ - حرف في « إذ ما » الشرطي
- ٥٨١ إذا : العامل فيه مدلول جوابه
- ٥٨٩ - ٥٩٠ رفع الاسم بعدها على أنه فاعل أو مبتدأ
- ١٣٤ الاستثناء : جملة مستأنفة
- ٢٤١ - ٢٤٠ الاستثناء : من أي شيء هو
- ١٨٠ - ما قبل الاستثناء لا يعمل فيما بعده
- ١٥٤ - مستثنى مقدم
- ١٧٩ - ما بعد « إلا » مصدر في موضع الحال
- ٢٤١ ، ١٧٩ - استثناء منقطع بمعنى لكن
- ٥٦٠ الاستفهام : لا يعمل فيه المعاني وإنما يعمل فيه الأفعال التي تلغى وتعلق
- ٥٦٥ - لا يعمل فيه ما قبله
- ٥٧٣ - ٥٧٤ ، ٥٧٦ اسم الإشارة : إعمال الإشارة في الحال
- ٥٧٥ ، ٥٧٣ - اسم الإشارة إلى المصدر يعمل في الظرف وعمله فيه ضعيف
- اسم الفاعل : إذا كان بمعنى الحال والاستقبال كانت إضافته في نية الانفصال ، فهو نكرة ، يقع وصفاً للنكرة ، وحالاً ، وتدخل عليه رُبَّ
- ٥٩ - ٥٦

فهرس مسائل العربية

- ٥٦ - إذا كان بمعنى المضي وأضيف وصفت به المعرفة
- ٥٦١ ، ٣٥٥ - ٣٥٤ - إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل ، لكنه يعمل بتوسط حرف الجر
- ٣٥٨ - إذا جرى صفة أو حالاً رفع ما بعده
- ٤١٢ ، ٣٨٦ - إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير فيه
- ٢٩٨ م - مضاف إلى المفعول به
- ٣٦ الإشباع : إشباع حركة الميم في عليهم
- الاشتغال :
- ٢٤٤ - نصب الاسم على الاشتغال
- نصب الاسم على الاشتغال ، وجواز رفعه بالابتداء ، والاختيار النصب لأنه
- ٤١٩ - ٤١٨ منسوق على جملة فعلية
- ٤٧٧ - ٤٧٤ الاشتقاق : اشتقاق شيطان
- ٤٩٧ - ٤٩٢ - اللات
- ٤٠٦ - ٣٩٢ - يضاهئون
- ٤٠٢ - يجوز أن تجيء الكلمة غير مشتقة
- ٤٤ الأصول : رد الشيء إلى أصله
- ٣٩٠ - إذا وجد السبيل إلى ترك الكلام على وجهه ونظمه = كان أولى من تأويل غير ذلك فيه
- ٤٧٨ الإضافة : لا يضاف الشيء إلى نفسه
- ٣٣٨ - إضافة المصدر إلى مفعوله الثاني بعد حذف فاعله ومفعوله الأول كقوله : بسؤال نعجتك
- ٤٨٠ - ٤٧٨ - الإضافة في نحو دار الآخرة على تأويل حذف المضاف
- ٢٨١ الإضمار : إضمار العائد من الصفة على الموصوف
- ١٥٢ - إضمار العامل لدلالة الكلام عليه
- ٣٥٢ - إضمار العامل في أَنْ والفعل
- ٤٢٤ - إضمار العامل بعد واو العطف
- ٤٥٢ - ٤٥١ ، ٢٤٨ - إضمار القول
- ٥٩٦ الاعتقاب : لمك العجين ولبكه
- أفعال العلم والظن :
- ٥٣٥ - رأى
- ٥٣٦ - حذف المفعولين

فهرس مسائل العربية

الأفعال الناقصة :

- ٣١١ - ضمير القصة اسم كان
- ٤٤ - ٤٧ حذف النون في نحو لم يكُ
- أفعل التفضيل :

- ٥٥٨ - عمله في الظرف
- ٥٦١ - عمله بتوسط حرف الجر
- ٥٦٣ - ٥٦٤ شبهه بالفعل
- ٥٦٠ ، ٥٦٧ - لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له
- ٦٢٢ ، ٦٢٦ الآن

التقاء الساكنين :

- ٣٦ تحريك الساكن بالكسر لالتقاء الساكنين
- الألف :

- ٣٣ - بدل من الياء في آية وأصلها آية
- ٤٩٥ - ألف التثنية تصير كأنها من الكلمة كما في مذروان
- ٤٠٨ - ٤٠٩ - الألف ليست بحاجز حصين

الألف واللام :

- ٦٢٣ - ٦٢٧ أقسامها ومعانيها
- ٦٢٥ - الزائدة ما كان دخولها كخروجها
- ٤٩٢ - ٤٩٣ زيادتها في الأسماء والصفات
- ٦٢٢ ، ٦٢٦ - للإشارة في « الآن »
- ٤٤١ ، ٤٣٧ - ٤٣٥ - للتعريف المحض
- ٤٤٨ ، ٤٤٥ - ٤٣٤ - بدل من الضمير

الإمالة :

- ٥٠٤ - ٥٠٦ - إمالة الفتحيتين في نأى
- الأمر :

- ١٣٢ - ١٣١ - قد يجيء على لفظ الخبر
- ١٣٦ - يراد به النهي في بعض لفظ أبي علي في الحجة
- ٤٧٠ - ٤٧١ - المعدوم لا يخاطب بـ « كُنْ » ، والموجود لا يؤمر بـ « كنْ »

أَنْ :

١٩٣

- بفتح الهمزة وكسرها

أَنْ والفعل :

٢٥١

- العامل في أَنْ والفعل مضمر دلّ عليه المشتق منه

٢٥٠ - ٢٤٩

- العامل فيها محذوف هو حال

١٥٥

- مفعول له على تقدير كراهة أَنْ

إِنْ :

٦١٢

- نافية

٦١٢ - ٦١١

- مخففة أعملت عملت إن النافية

إِنَّ :

١٧٠ - ١٦٧ ، ١٦٦

- بكسر الهمزة وَأَنَّ بفتحها

٢٤٨

- إضمار القول قبلها يوجب كسرها

١٨٤ - ١٨٣

- لا يعمل ما بعدها فيما قبلها

٥٥٤

- بمعنى نَعَمْ

الباء

البدل :

٤٤٩ - ٤٤١ ، ٤٣٣

- بدل الظاهر من الضمير المستتر

٥٠٣ ، ٢٩٢

- بدل الشيء من الشيء

٤٤٩ - ٤٤٨ ، ٤٤٤

- بدل بعض الشيء من جميعه

٥٧٠ - ٥٦٩ ، ٤٤٦ - ٤٤٥

- بدل الاشتمال

٥٨٥

- بدل الظرف من اسم الإشارة إليه

١٩٧

- أَنْ والفعل بدل من الاسم الأول

١٦٢

- أَنْ وما بعدها بدل من الاسم الأول

١٦٢

- بدل من المصدر المؤول

٦١٢

- بدل من ضمير محذوف وهو مفعول به

١٧٠ - ١٦٩

- أَنَّ الثانية بدل من أَنَّ الأولى

٢٥٠

- أَنْ وما بعدها بدل من أَنَّ وما بعدها

٣٢٩

- بدل إذ من اليوم لا يجوز

١٦٢

- البدل من الاسم الأول بعد تمامه

فهرس مسائل العربية

- ٦٥ - قد يكون المبدل منه لا يقدر إسقاطه
٥٩ - إبدال النكرة من المعرفة

التاء

تاء التانيث :

- ٤٩٥ - كأنها من أصل الكلمة
٥٠٩ - ٥٠٨ - تحريكها لالتقاء الساكنين في رمت المرأة ، ورمتا

التانيث :

- ٣٥٩ ، ٣١٤ - بالحمل على المعنى
التخفيف :

- ٢٥٩ - ٢٥٨ - تخفيف المشدد وإدراجه بحرف الإطلاق في قوله « ولا جان »
التسمية :

- مذاهبهم في التسمية بما فيه الألف والتاء مثل عرفات = الجمع
التصغير (التحقير) :

- ٤٥٦ - تصغير الترخيم في عُميّ تصغير أعمى
٤٦٠ - ٤٥٩ - للتعظيم

التعليق :

- تعليق الجار = الجار

- تعليق الظرف = الظرف

التقديم والتأخير :

- ٣٩٠ - إذا وجد السبيل إلى ترك الكلام على وجهه ونظمه = كان أولى من تأويل غيره ذلك فيه
- تقديم الصلة على الموصول لا يجوز = الصلة والموصول

- ٤١٤ - تقديم معمول الخبر على المبتدأ

٤٣٨ ، ٢٢٠ - التمييز :

التنوين :

- ٤٤٢ - قيام الاسم مقام التنوين في نحو غلام زيد

٥١٦ - ٥١٥ - التوكيد : أنت توكيد

الجيم

الجار والمجرور : (ويسمى الظرف)

- بأي شيء يتعلق ١٢ - ١٨ ، ٦٢ - ٦٤ ، ١٤٨ - ١٥٤ ، ١٧٥ - ١٧٩ ، ٢١٩ - ٢٢١ ،

٣٨٨ - ٣٩٠

فهرس مسائل العربية

- متعلق بحال محذوفة (في موضع الحال) ٣٨٨ ، ١٣ ، ٩
- متعلق بحال مقدمة على صاحبها المعرفة ١٥
- بيان لما قبله بمنزلة الحال = الحال ١٣
- متعلق بخبر محذوف ١٣
- متعلق بالمصدر ١٥ ، ١٢
- متعلق بالفعل ١٢
- متعلق بمضمر مراد في الصلة ١٧٩ ، ١٧٦ ، ١٧٤
- متعلق بالمشتق الموصوف ٣٥٤ - ٣٥٣
- في موضع المفعول الثاني ٨٧
- الجار مقدر مع أن = الحذف
- الظرف والجار والمجرور إذا جرى واحد منهما صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً تعلق
- بالمحذوف وضُمن الضمير ١٣
- الجاران يتعلقان بالفعل إذا اختلفا بلا خلاف ، وإنما الخلاف في الجارين المتفقين ١٥٣
- عطف الجار والمجرور على الفعل ٦١٩

الجمع :

- مذاهبهم في المسمى بالجمع بألف وتاء ٤٠٩ - ٤٠٧ ، ٢٦٩ ، ٢٦٧
- الذرية يقع على الواحد والجمع ٥٤٥
- الألف والتاء تصير كأنها من الكلمة في خطوات ٤٩٦ - ٤٩٥

الجملة :

- الجمل لا تقوم مقام الفاعل ٥٢٢

الحاء

الحال :

- ٣٩٠ - ٣٨٨ ، ٣٨٦ - ٣٨٥ ، ٣٥٨
- من أي شيء هي ٤١٢ ، ٢٥٤ - ٢٥٣ ، ٩٧ ، ٧٧ ، ٧٤ ، ٢٣
- الحال من الضمير في الظرف الواقع خبراً ٦١٥ ، ٥٠٢ ، ١٣
- يعمل فيها الإشارة ٥٧٦ ، ٥٧٤
- ما العامل فيها ٣٩٠ - ٣٨٨ ، ١٧ - ١٣ ، ٩
- مؤكدة ٤٩٩
- مقدرة ٦٤ - ٦٣
- أحوال مفصلة مخصصة ٣٩٠

فهرس مسائل العربية

- ٣١٢ ، ٧ - صفة النكرة إذا تقدمت عليها انتصبت على الحال
- ١٧ - إذا جرت على صاحبها أذنت بتمامه وانقضاء أجزائه
- ١٧ - الحال مقسمة بين شبهين من شيئين يتجاذبانها وهما الخبر والوصف
- ٦١٦ - العامل فيها هو العامل في صاحبها ، ويجوز أن يكون غيره
- ٤٣٢ - ٤٣١ - لا يجوز تقديم حال المجرور عليه لضعف الجار العامل
- ٢٣ - الحال لا تجيء من المبتدأ
- ٢٢٠ - الحال تمنع ما بعدها من التعلق بما قبلها
- ٢٢٠ - الجار والمجرور بيان لما قبله يتنزل منزلة الحال
- ٥٨٥ ، ١٣ - حال بعد حال

الحذف :

- ٥٢٥ - حذف الجار قبل أن
- ٤٤١ ، ٤٣٧ - حذف الجار والمجرور العائد إلى الموصوف والخبر وتقديره منه أو فيه أو له
- ٤٤٩ - ٤٤٦ ، ٤٤٣
- ٥٥٩ - حذف الجار ونصب الاسم
- ٤٨٤ - ٤٨٢ - حذف الخبر وجواب الشرط والمبتدأ تخفيفاً واستغناء بعلم المخاطب
- ٢٥٠ - حذف الحال العاملة في أن
- ٥٣٦ - حذف الضمير المنصوب العائد من الصلة إلى الموصول
- ٥٥٣ - حذف المبتدأ للعلم به
- ٥٨١ ، ٥٧٣ ، ٣٣٤ ، ٢١٧ ، ١٧٠ ، ١١٣ - حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه
- ٤٩١ - حذف المضاف كثير جداً
- ١١٣ - حذف المضاف إليه
- ٢٤٨ - حذف المعطوف وهو فعل القول العامل فيما بعده
- ٢٧ - حذف المفعول به
- ٨٧ - حذف المفعول الثاني
- ٤٨٨ - ٤٧٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٣ - حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه
- ٤٧ - ٤٤ - حذف النون في لم يك
- ٣٦ - حذف الياء استخفافاً في عليهم في الوصل
- ٥٥٦ - ٥٥٥ - الحذف ضد التأكيد

الحركة :

- ٤١ - ٤٠ - تشبيه حركة الإعراب بحركة البناء
- ٥٠٨ - الحركة غير اللازمة لا يعتد بها في مثل رميت المرأة ، ورميًا
- إبتاع الحركة الحركة = الإبتاع

حروف الجر :

- ٥٦١ - تعمل بواسطة الحروف عوامل لولا توسطها لم تعمل فيما تعمل فيه مع دخول الحرف
- ٣٩٩ حروف اللين : لم تجيء أصولاً في بنات الأربعة
- ٦٠٧ حروف المعاني : لا تعمل في الظروف ولا في الحال إلا كأن إلخ
- ٥٣٠ ، ١٩٨ ، ١٥٢ الحمل على المعنى :
- حيث :

- ٥٥٩ - وقوعها اسماً غير ظرف
- ٥٥٩ - وهي معربة عند بعضهم

الخاء

الخبر :

- ٤١٥ - ٤١٤ ، ٢٥٣ - تقديمه على المبتدأ
- ٦١٢ - الخبر مضمّر دل عليه الكلام
- حذف العائد إلى الخبر وتقديره منه أو نحوه = الحذف
- ٤٩٧ - قد يحذف بأسره ، وقد يحذف بعضه
- ١٣٢ - ١٢١ - الأمر يأتي على لفظ الخبر
- ٦١٣ - وقوع جملة النهي خبراً عن إن
- ٦١٢ - وقوع الخبر جملة أمر عطف عليها جملة داخله معها فيه ولا يكتفى بالمعطوف عليها
- الخبر ظرف = الظرف
- ١٧ - إذا جرى على صاحبه آذن بتمامه وانقضاء أجزائه
- ٥٨٥ ، ٥٠٢ ، ١٣ ، ٧ خبر بعد خبر

الراء

رُبَّ :

- ٥٩ - تدخل على النكرة
- دخولها على اسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال مضاف لأن إضافته في نية الانفصال
- ٥٨ - ٥٦ فهو بمنزلة النكرة

الرفع :

- ٣٥٨ - رفع الاسم باسم الفاعل لما جرى صفة للموصوف
- رفع الاسم بالظرف عند أبي الحسن الأخفش وبالأبتداء عند سيبويه ، ورفع بالظرف
- ٥٩١ - ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥٣ - ٢٥٥ ، ٣١٩ - ٣٢٠ ، ٤١١ ، ٥٩٠ - ٥٩١ على المذهبين
- ٥٩١ - إذا جرى الظرف خبراً رفع ما بعده

السين

الساكن :

- ٣٦ - تحريك الحرف لالتقاء الساكنين
- ٥٠٩ - ٥٠٨ - حركة التقاء الساكنين في رميت المرأة ورمّتا لا يعتد بها

الصاد

الصفة :

- ٥٦ - الصفات تجري على موصوفها
- ٣١٧ - أسماء الأحداث توصف بأسماء الزمان
- ٥٧٤ - الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف
- ٢٢٢ - الصفة تمنع ما بعدها من التعلق بما قبلها
- ٢٣٩ - ٢٣٤ - اقتران صفة الاسم بالواو قليل
- ٤٣٧ - لا بد أن يكون في الصفة ضمير يرجع إلى الموصوف
- حذف العائد إلى الصفة وتقديره منه أو نحوه = الحذف
- ٤٩٤ - ليس في الصفات اسم على حرفين ثالثه تاء
- استعمال الصفات استعمال الأسماء كالأبطح والأبرق
- ٤٨١ - ٤٧٩ - لا يعمل الموصوف بعد وصفه ٢٥١ ، ٣٥٣ - ٣٥٥ (قد يعمل في المجرور بالحرف)

الصلة والموصول :

- ٣٣٠ ، ١٥٤ - لا تتقدم الصلة على الموصول
- لا يفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي عنهما = الفصل
- ١٧٣ - لا يعطف على الموصول قبل تمام الصلة
- لا يفصل بين الموصول والصلة بالمعطوف على الموصول
- ١٧٦ - ١٧٣ - العطف على الموصول يتنزل منزلة صفته في منع تعلق شيء به بعد العطف ، فالعطف
- ٢٢٢ - على ما قبل الموصول أولى بالمنع وأجدر
- حذف الضمير المنصوب العائد من الصلة إلى الموصول = الحذف
- العطف على الموصول وعلى ما قبل الموصول = العطف

فهرس مسائل العربية

الضاد

الضرورة :

- ٤٧٦ - ترك صرف ما ينصرف للضرورة
- ٤٣٢ - ٤٢٠ - الفصل فيها بين واو العطف والمعطوف
- ٤٦ - ٤٤ - ردُّ الشيء إلى أصله فيها

الضمير :

- ٢٠٥ - ٢٠٢ - عوده مذكراً على ما كان على وزن « أفعال »
- ٣١١ - ضمير القصة اسم كان
- ٤٤٣ ، ٤٤٢ ، ٤٣٦ - ٤٣٤ - الألف واللام بدل من الضمير عند الكوفيين
- ١٠٥ - الهاء للمصدر
- ٤٧٢ - ٤٧٠ ، ٤١٩ - ٤١٨ ، ٣٣٥ - ٣٣٣ - الضمير إلى أي شيء يعود
- ٥٠٨ - ضمّ الهاء في عليهم ووصلها بواو
- الضمير توكيد = التوكيد

الظاء

الظرف :

- ٢٢ - مستقرّ
- ٢٢ - ظرف لغو متعلق بظرف مستقر
- ١٥١ - تشبيه المختص منه بالمبهم
- ٥٧١ ، ٥٦٩ ، ٥٦٥ - ٥٥٨ ، ٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٣١٧ ، ١٣ - ٢١ - بأي شيء يتعلق
- ٥٨٣ - ٥٧٣
- ١٣ ، ٤ - تعلقه بمحذوف خبر
- ٢٢ ، ١٣ ، ٤ - تعلقه بمحذوف حال
- ٥٦٠ - ٥٥٩ ، ١٨٤ - ١٨٣ - تعلقه بعامل مضمّر دل عليه الظاهر
- ٥٨١ ، ٥٧٥ - ٥٧٣ - تعلقه باسم الإشارة إلى المصدر
- ١٢ ، ٩ - تعلقه بالمصدر
- ٦٢١ - ٦١٩ - تعلقه بمدلول ما قبله أو بمدلول ما بعده
- ٥٠٢ - الظرف صفة للنكرة
- ٣٢٩ - لا يجوز إذا تعلق بالعامل ظرف من الزمان أن يتعلق به آخر منه
- ٤ - إذا وقع خبراً تضمن ضميراً انتقل إليه من اسم الفاعل

فهرس مسائل العربية

- الظرف والجار والمجرور إذا جرى واحدٌ منهما صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً تعلق بالمحذوف وضُمّن الضمير ١٣
- إذا جرى الظرف حالاً لذي حال رفع ما بعده باتفاق الشيخين سيويو وأبي الحسن ٢٥٤
- الظرف معمول لاسم زمان غير ظرف ٥٧٤
- نصبه على أنه مفعول به على الاتساع ٥٥٩
- بدل من اسم الإشارة إلى الظرف ٥٨٥
- عطف الظرف (الجار والمجرور) على الفعل = الجار والمجرور
- الظرف يكتفى فيه برائحة الفعل ٥١١ ، ١٨٢
- الظرف يعمل فيه الوهم ورائحة الفعل ١٨٢
- الظرف اتسع فيه لكثرتة ما لم يتسع في غيره ١٨
- يجوز في الظروف ما لا يجوز في غيرها ٤١٦
- حروف المعاني لا تعمل في الظرف إلا كأنَّ إلخ ٦٠٧
- لا يعمل فيه معنى « ألا » للتنبيه ٦٠٧ - ٦٠٥
- اليوم بمعنى الآن (الزمان الحاضر) ٥٨٠ - ٥٧٨
- يوم يعنى به وضح النهار ويعنى به خلاف الليلة ٥٨١ ، ٥٧٤
- يوم مبني لأنه مضاف إلى إذ ٥٨٥
- أسماء الأحداث توصف بأسماء الزمان ٣١٧

العين

العامل والمعمول :

- يعمل الاسم المشتق بعد وصفه بتوسط الجار ٣٥٥ - ٣٥٣
- الظرف معمول لظرف وقع خبراً ٧

المروض والقوافي :

- الخزم بسبعة أحرف ٢٨٧ - ٢٨٤
- جري الياء وإن لم تكن بالادغام مجرى الردف فيها ٢٣٠

المعطف :

- حرف المعطف يشرك في المعنى وبه يصل الفعل إلى المفعول به ٤٣١
- الفصل بالظرف بين الواو والمعطوف قبيح = الفصل
- لا يعطف الظاهر المرفوع على المضمّر إلا بالتوكيد أو ما يقوم مقامه من الفصل ٥١٦ - ٥١٢
- عطف الظاهر المجرور على المضمّر المجرور ١٧٢

فهرس مسائل العربية

- العطف على موضع الجار والمجرور ٢٣٧ ، ٣٣٩ ، ٤٣١
- عطف الاسم (المصدر المؤول) على ما قبله من فعل مضارع أريد به الاسم ٥٢٩ - ٥٣٠
- لا يعطف على الموصول قبل تمام الصلة ١٧٣
- العطف على ما قبل الموصول لا يجوز ٢٢٢
- يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ٣٤٨
- عطف البيان : ٦١٨

الغين

- غير : إذا كانت بين معرفتين ضدتين كانت معرفة ، فيوصف بها المعرفة ٤٩
- الفاء

- الفاء : للاستئناف لا للعطف ٦٢١
- الفاعل :

- يتمتع ارتفاع الفاعلين بفعل واحد على غير وجه الإشراف ٤٣٦
- لا يكون جملة ٥٢٢
- لا يحذف ، وأجاز ذلك الكسائي ٣٤٨ - ٣٤٧
- ما قام مقام الفاعل في سير يزيد ٥٢٥
- الفصل :

- الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي لا يجوز ٨ ، ١٤ - ١٨ ، ١٧٦ ، ٢٢١ ، ٣٣٧ ، ٥١٠
- الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي لا يجوز لأنهما كالصلة والموصول ٨
- الفصل بين الصلة والموصول بالحال ٩ - ١٠
- الفصل بين الواو والمعطوف المرفوع والمعطوف المجرور والمعطوف المنصوب ٤٢٠ - ٤٣٢
- الفعل :

- الفعل الواحد لا يعمل في جارين متفقين ١٥٣
- القاف

القلب :

- قلب خاوذ عن واخذ ٩٣ - ٩٤
- قلب لمك عن ملك ٥٩٦
- القوافي = العروض والقوافي
- القياس :

- شيء يوجه القياس ولم يجئ به الاستعمال فرفض لذلك ٣٧٦
- الكاف

- الكاف : في كما نعت لمصدر محذوف ٩

٦٠٧	كأنّ : تعمل في الحال لشبهها بالفعل
	اللام
	لام الابتداء :
٥٥٣.٥٥٥٤٩	- تلحق فعل الحال
١٥٤ ، ١٠٥	لام التقوية :
	لام جواب القسم :
٥٤٨ - ٥٤٧	- دخولها على فعل موجب لم تلحقه نون التوكيد
	اللام الفارقة :
٦١٢	- لازمة لإنّ المخففة ، وأجاز أبو علي تركها
	اللام الزائدة :
٤٩٢	- في أسماء منها اللات
٥٥٢ - ٥٥١	- في خبر الفعل الناقص
٥٥٢	- في خبر لكنّ
٥٥٢ - ٥٥١	- في المفعول الثاني
٥٥٠	- في قولك : لأحلف بالله
	لا :
٥١٥ - ٥١٣	- عوض عن التأكيد في عطف الظاهر المرفوع على المضمّر
٥٣٢ ، ٥٣٠	- عوض عن المبتدأ في أزيد عندك أم لا
٥٣٣ - ٥٣١	- وجوب تكريرها وجوازه
٥٥٤	- زائدة في لا أقسم
١٣٤ - ١٣٣	- عاطفة
٩٩	لكن : بتشديد النون وتخفيفها
	لو :
٤٨٠	- بمنزلة إنّ يضمّر بعدها الفعل
	ليس :
٤٠٤	- ليس في الكلام فعلاً
٣٩٨	- ليس في الكلام فعّول
٤٠٥	- ليس في الكلام منفعيل
	الميم
	ما :
٢٨٢	- كافة

فهرس مسائل العربية

- ٢٧٩ - نكرة موصوفة
٦٠٩ - مصدرية
المبتدأ :
٥٠٠ ، ٤٩٩ ، ٤١٠ - مبتدأ محذوف
٤٨٣ - ٤٨٢ - حذف المبتدأ تخفيفاً واستغناء بعلم المخاطب
٥٣٢ - ٥٣٠ - حذفه في قولهم لا سواءً
٥٣٠ - ٥٢٩ - المبتدأ فعل مضارع أريد به الاسم فأخبر عنه في قولهم تسمع بالمعيدي
- رفع الاسم بالابتداء عند سيبويه وبالظرف عند أبي الحسن = الرفع
٢٣ - لا يجيء منه الحال
المتعدي واللازم :
١٤٨ - تعدي الفعل بالجار كتعديه بالهمزة وتضعيف العين
١٤٨ - الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد بالجار لا يستقيم أن تعديه بحرف آخر جار
٣٧٦ - ٣٧٤ - من الأفعال ما يتعدى بالجار ولا يتعدى بالهمزة
٣٧٦ - ٣٧٥ - فَعَل (مَيَّز) ليس منقولاً من فَعَلَ (مِزَتْ)
٨٨ - ٨٥ - اتَّخَذَ يتعدى إلى واحد وإلى اثنين
٣٧٥ - ٣٧٤ - من الأفعال ما رفضوا استعمال همزة التعدي فيه ، فلم يقولوا فيه أَفَعَلَ
٢٩ - مَنَعَ تعلَّى إلى مفعوله الثاني بالجار
٣٠١ - نادى قد يوصل بحرف الجر
٢٩٨ - ٢٩٧ - هلك لازم ومتعد
١٦٨ - إضمار المفعول الثاني في باب علم وظن عند الأخفش
١٦١ - المفعول الثاني في باب العلم والظن هو المفعول الأول
٨٨ - ٨٧ - الجار والمجرور في موضع المفعول الثاني
المصدر :
١٧٣ ، ٨ - المصدر ومعموله كالصلة والموصول
١٧٦ ، ١٧٣ ، ٩ - ٨ - لا يجوز ٨ - ٩ ، ١٧٣ ، ١٧٦ - لا يفصل بين المصدر ومعموله لأن الفصل بين الصلة والموصول لا يجوز ٨ - ٩ ، ١٧٣ ، ١٧٦
٣٤٠ - نصبه بفعل مضمر
٦٢٣ ، ٥٧٢ ، ٥٧١ ، ٣٣٦ - إعمال المصدر بالألف واللام ورفع الفاعل ونصبه المفعول
٥٧٨ ، ٤٥٨ - نيابته عن ظرف الزمان في مقدم الحاج
٢٢٩ - باب المصادر الأعم فيها ألا تجمع
٤٥٥ - إضافته إلى الفاعل الذي يحدث عنه في ضرب التلف

فهرس مسائل العربية

٦٢٣ - ٦٢٢ ، ٤٥٦ ، ٣٣٨

- مضاف إلى المفعول

المفعول به :

٧٧

- نصبه على إضمار أعني

٥٦٣ ، ٥٦٠ ، ٥٥٩

- نصبه بفعل مضمر دلّ عليه ما في الكلام من معناه

٥٦٣

- إذا كان مختصاً لم تعمل فيه المعاني

٤١٧

- مفعول صحيح

٤٣٦

شبه المفعول به في حسن الوجه

٧٧

المفعول له (لأجله ، من أجله)

١٥٦ - ١٥٥

- المصدر المؤول مفعول له على تقدير حذف مضاف

الممنوع من الصرف (ما لا ينصرف ، ما لا يجرى)

٢٣٤

- أفعل من كذا

٤٧٥

- فعلان مثل سعدان وحمدان

٤٧٦

- ترك صرف ما لا ينصرف في الضرورة

٤٧٧ - ٤٧٦

- ترك صرف ما ينصرف تشبيهاً له بما لا ينصرف

من :

٣٣٦

- نكرة موصوفة

٥٦٣

- موصولة أو استفهامية

الموصول = الصلة والموصول

النون

نون التوكيد :

٥٤٨ - ٥٤٧

لحاقها للمضارع على تقدير لام جواب القسم فيه

٥٥٤

- حذفها من الفعل الواجب لحاقها إياه ضعيف خبيث

النداء :

٢٥٨

- حذف اللام وباء الإضافة للوقف في نحو يا بُني

النسب :

٤٩٧

- إلى اللات

١٣٣

النسق (العطف) = العطف

النصب على الاشتغال = الاشتغال

فهرس مسائل العربية

٢٧٨ - ٢٧٣

- نصب المضارع بالعطف على المصدر الذي في تقدير أن والفعل

النعت : يمنع ما بعده من التعلق بما قبله = الصفة

النفي :

١٨٤

- ما بعد حرف النفي لا يعمل فيما قبله

النكرة والمعرفة :

٤٩

- « غير » معرفة لإضافتها إلى معرفة ضد الأول الموصوف

الهاء

٤٠٨

هاء التانيث لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة ولا الأربعة بالخمسة

هاء الضمير

٥٨٧ - ٥٨٦

- كسرها في عليهم

٥٨٩ - ٥٨٧

- كسر الهاء والباء في لم أَضْرِبْهُمَا

٥٨٨

- كسر الهاء في منهما ومنهمي

٥٨٨

- كسر ما قبل الهاء في الوقف عليها في مِنْهُ

الهمزة :

٨٢

- تخفيفها إذا كانت مضمومة وقبلها كسرة في نحو يستهزؤون ، ومن عند أختك

٩٣

- تخفيفها في نحو يُخَاذِلُ

٣٦٠

- تليين الهمزة بجعلها بين الهمزة والألف

٥١٩ - ٥١٦

- إبدالها هاء في لَهْنُكَ

٤٠٣

- زيادتها في غرقى عند الزجاج

٣١٨

- همز الواو الساكنة المضموم ما قبلها

الواو

الواحد :

٣٥٦

- وضع الواحد موضع الجمع

الوصل :

٥٨٧

- إجراء الوصل مجرى الوقف في سببًا

الوقف :

٥٨٨

- كسر ما قبل الهاء في الوقف عليها في مِنْهُ ، ولم أعْرِفْهُ ، ولم أَضْرِبْهُ

الياء

٢٣١

قلب الياء واوًا : إذا سكنت وضمَّ ما قبلها في أَوْقِنَ وَأَوْسِرَ وَأَوْزِمَ

١١ - فهرس الكتب المذكورة في المتن

١٨٩ ، ٣١٩ ، ٤٥٤ ، ٤٥٨ ، ٥٣٩ ،	الأبيات ، لجامع العلوم ٣٢ ، ٦٩ ، ١٣٠ ،
٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٨٣ ،	١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٩٢ ، ٣٠٢ ،
الخصائص ، لالين جني ٦٠٠ ، ٦٠٣ ،	٣٥٩
٦٠٥ ، ٦١٩ ،	أراجيز الأصمعي ٢٨٧ - ٢٨٨
الخلاف ، لجامع العلوم ٤٩٧ ، ٥١٩ ،	إصلاح غلط أبي إسحق ، لأبي علي ٩ ، ١٠ ،
العضدي ، لأبي علي ٩ [هو الحجة]	١٥ (الإصلاح ، في الموضوعين) ،
القراءة عن أبي عمرو ، لابن مجاهد ٥٤١	و٣٦١ (إصلاح الغلط) = الإغفال
الكتاب ، لسيويه ٣٤ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٦٨ ،	الإغفال ، لأبي علي ١٨ ، ٤٣٥ ، ٤٤٩ ،
٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٣ ،	الإيضاح لأبي علي ٤٤٨ ، ٥٧١ ،
٤٨٠ ، ٥٦٦ ، ٥٧٦ ، ٥٨٣ ، ٥٩٠ ،	البغداديات ، لأبي علي ٤٥٤ ، ٤٥٨ ،
٦٠١	التذكرة ، لأبي علي ١١٩ ، ١٥٥ ، ١٧٨ ،
الكتاب = الحجة ٣٢٠	٤٤٤ ، ٤٥٤ ، ٤٩١ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ،
اللمع ، لابن جني ٦١٨	٥٣٩ ، ٥٥٠ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٨٠ ،
المحتسب ، لابن جني ٦٠٩ ، [٦١١ ، ٦١٥]	٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٦٠٣ ، ٦١٢ ،
[مختار التذكرة وتهذيبها ، لابن جني] ٥٥٧	التنبية ، لابن جني ١١
[المقتضب] للمبرد ٢١٢	الجواهر ، لجامع العلوم ٢٠ ، ٤٨٦ ،
نابه ونبيه ، لأبي زيد ٩٤	حاشية الكتاب ، لأبي علي ٤٩٥ ، ٤٩٧ ،
النوادر ، لأبي زيد ٥٨٨	الحُجَّة ، لأبي علي ٣ ، ٩ ، ١٩ ، ١٧٧ ،
النوادر [لعله نوادر ابن الأعرابي] ٥٩٦	

- نقل الجامع عن كتب لم يسمَّها وسمَّى أصحابها ، ومنها معاني القرآن للزجاج ، فلم أذكرها ههنا لذلك ، فانظر فهرس الأعلام برسم أبي إسحق ، وأبي علي ، والفراء وغيرهم .

١٢ - فهرس الأعلام

ابن الأعرابي ٨١ ، ٩٥ ، ٤٦٤ ، ٥٥٠ = أبو	٤٧٢	آدم (ع)
عبد الله	٥٤٤	إبراهيم بن سعيد [الزهراني]
الأعشى ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٨٠ ، ٢٢٣ ، ٢٦٥	٣٧١	أبي [بن كعب]
الأعلم الهذلي ٢١٦	٥٩٤ ، ٥٩٦ =	أحمد [الخارزنجي]
امرؤ القيس ١٢٣ ، ٢٦٦		الخارزنجي
أمية بن أبي الصلت ١٠١ ، ٦٢٩	٥٤١	أحمد بن علي [أبو جعفر الخزاز]
أنصاري ٢٦٢	٥٤٠ ، ٣٧ =	أحمد بن موسى (ابن مجاهد)
أوس [بن حجر] ٤٥٩ ، ٥٦٤		ابن مجاهد
أوس بن مغراء ١٠١	٥٤٠ =	أحمد [بن موسى ، ابن مجاهد]
أيزنية (نسبة إلى ذي يزن) ١٢٦		مجاهد
أيوب [السخثياني] ٣٨٣	٧٨ = ثعلب	أحمد بن يحيى [ثعلب]
الباهلي [صاحب المعاني] ٢٥	١٢٥	ابن أحمر [عمرو بن أحمر الباهلي]
أبو بكر [صاحب عاصم] ٤٩٨ ، ٥٠٤ - ٥٠٦	١١٤ ، ١١٦	الأخمس بن شريق الثقفي
بعض أهل اللغة ٣٦٢ - ٣٦٣	١١ ، ١٥ ، ١٦	(الأرميني)
بعض البصريين [هو قطرب] ٥٥٩	٤١٣	(أروى)
بيهس الفزاري ٤٤٩ ، ٤٥٣	٥٩٦	الأزهري [أبو منصور]
أبو تراب [الخراساني] ٥٩٣	٩ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ١٦٧ ،	أبو إسحق [الزجاج]
التَّوَزِّي ٢٠٣	٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ ، ٣٧١ ، ٣٨١ ،	
ثعلب ٢٨٥ = أحمد بن يحيى	٤١٨ ،	(ثم كناية عنه حتى ٤١٢)
(جابر) [الحنفي] ١٤٠ - ١٤١	٤٣٤ ، ٥٥٤ ، ٥٧١ ، ٥٧٤ ، ٦٢٢ ،	
جابر بن رألان السنبسي ١٩١	٦٢٨ ، ٥٤٣ ، ٥٥٣	
ابن جبير [سعيد] ٦١١	٥٤٣ ، ٥٥٣	ابن أبي إسحق
جرير ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ،		الأسود [الغندجاني] = أبو محمد الأسود ١٢٨
٢٤٥ ، ١٩٩	٢٨٨ ، ٥٤٢ ، ٦٢٣	الأصمعي

فهرس الأعلام

٣٧٠	ذو الیدین	٧٧	أبو جعفر [النحاس]
٦٠٢ ، ١٤٢	رؤية	٦٠٩	أبو جعفر [یزید بن القعقاع . . .]
٣٠١	(ربیعة بن خویلذ)	١١ ،	ابن جنی [کُنی عنه] غلام أبي علي
٣٠١	(ربیعة بن مکدم)		و(خالف مولاه) ١٥ = عثمان
٣١٩ ، ٧٩	الربيعي [علي بن عيسى]	٣٥٩	حاتم [الطائي]
	ابن الرقيات ١٢٩ = ابن قيس الرقيات	٥٥٣	أبو حاتم [السجستاني]
	ابن الرمانی ١٣٦ = الرمانی وعلي بن عيسى	٤٦٦	حرب بن جبلة العدواني
٥٧٠	الرمانی	٧٠	حسان [بن ثابت]
	ربيعة بنت عبد الله بن أبي قيس القرشي (أم)		الحسن [البصري] ٣٠٣ ، ٤٧٣ ، ٥٥٠
١١٦	(الأخنس)		أبو الحسن [الأخفش سعيد] ٢٢ ، ٢٣ ، ١٦٨ ،
٢٧٠	أبو زبيد الطائي		٢٥٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣
	الزجاج [أبو إسحق] ٥٨٥ = أبو إسحق		حفص [صاحب عاصم] ٢٧٢ ، ٤٩٨ - ٥٠٠ ،
١٩٦	(زنبية)		٥٠٦
٣٨١	الزُّهريّ		حماد بن زيد [ابن درهم الأزدي
	أبو زيد [الأنصاري] ٧٢ ، ٨٠ ، ٩١ - ٩٤ ،	٣٨٣	الجهضمي]
	٤٠٣ ، ٥١٦ ، ٥٦٢ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨		حمزة [الزيات القاريء] ٣٣ ، ١٦١ ،
٥٧٩	س رمز لعله لابن السراج		٣٤١ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧
	ابن السراج = محمد بن السري	١٢٩	حمزة بن بيض الحنفي
١٩١	(سعد)	١٥٩	(ابن الحواری) [ابن الزبير]
٥٤٤ ، ٥٤٢	ابن سعدان [محمد . . .]	١٣٩ - ١٤١	حيان أخو جابر الحنفي
	أبو سعيد [السيرافي] ١٦٧ = السيرافي	٦٧	أبو حبة [النميري]
٥٤٣	سقيط ؟		خارجة [بن مصعب . . .] ٥٤٢ ، ٥٥٣
٦٠٢	(سليمان) (ع)		الخازننجي ٥٩٢ = أحمد
٥٥٠	سليمان [بن مهران الأعمش]	٥٤٤	خلف [بن هشام البزار]
١٢٩	سليمان بن عبد الملك		الخليل ٣٣ ، ١٧٨ ، ٢٣١ ، ٢٧٢
	ابن سواده [عبد الله بن أحمد ، أبو طالب		الذُّرَيْدِيّ [محمد بن الحسن بن دريد] ٢٨٩
٥٤٤ ، ٥٤١	البغدادي]	٣٠١	أبو دُوَاد الرُّؤاسي
٥٤٤	السوسي [صالح بن زياد]	١٤٢	ذو الرمة

أبو عبد الله [ابن الأعرابي] = ٤٦٥ ابن
الأعرابي

عبد الوارث [بن سعيد العنبري] ٥٤١
عبد الوهاب [بن عطاء الخفاف العجلي]

٥٤٤ ، ٥٤٣

١٣٠ (عبيّة)

١٩٥ عبشمي سعدي

٣٠٧ أبو عبيد

عبيد [بن عقيل ، أبو عمرو الهلالي البصري]

٥٤٤ ، ٥٤١ ، ٥٤٠

٣٤٢ ، ٣٠٣ أبو عبيدة

٥٥١ ، ١٨ عثمان [بن جني ، أبو الفتح]

(كناية عنه) ٥٩٨ ، ٥٩٢ (كناية عنه) ،

٦٠٠ ، ٦٠٢ ، ٦٠٥ (كناية عنه) ، ٦٠٧

(كناية عنه) ، ٦٠٩ ، ٦١١ ، ٦١٥ ،

٦١٩ (كناية عنه) = ابن جني وأبو الفتح

٦٢٣ ، ٩٢ (?) أبو عثمان المازني

٢٩٧ ، ٢٢٨ العجاج

٢٦١ عديّ [بن زيد]

٣٨١ عروة [بن الزبير]

٢١٨ عروة بن مسعود الثقفي

٦١٥ عليّ (كرم الله وجهه)

أبو عليّ [الفارسيّ] ٣ ، ١١ ، ١٥ (كناية عنه) ،

١٩ ، ٤٢ ، ٩١ - ٩٣ ، ٩٥ ، ١٦٩ ،

١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٨٦ ، ١٩٣ - ١٩٥ ،

٢١٢ ، ٢٢١ ، ٢٤٠ ، ٢٤٩ ، ٢٧٢ ،

٣٠٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ،

٣٦١ ، ٤١٣ ، ٤٢٠ ، ٤٣٥ ، ٤٥٠ ،

سيويه ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٣ ، ٤٠ ، ٦٤ ، ١٢٨ ،

١٦٩ ، ١٨٣ ، ٢٠٥ ، ٢٢٧ ، ٢٥٤ ،

٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢ (كناية

عنه) ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٤٨ ، ٣٧٥ ،

٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، ٤٢٤ ،

٤٢٥ ، ٤٣١ ، ٤٩٧ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ،

٥١٨ ، ٥٤٧ ، ٥٧٨ ، ٦٠٠ ، =

صاحب الكتاب ، الشيخان

السيراقي [أبو سعيد] ٢٥٦ = أبو سعيد

شارحكم [شارح أهل أصبهان ، أبو مسلم

الأصبهاني] ٤٤٩

٤١٣ الشماخ

الشيخان [سيويه وأبو الحسن] ٢٥٤

شيطان بن الحكم الغنوي ٤٧٥ - ٤٧٦

صاحب الكتاب ٥٩٠ ، ٤٨٠

طفيل (الغنوي) ٤٧٤

عُ [رمز عثمان بن جني] ٩٤

٣٨١ عائشة

عاصم [بن أبي النجود الأسدي ، أحد

القرأة السبعة] ٣٦ ، ٢٧٢ ، ٣٠٣ ،

٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٤ ،

ابن عامر [أحد القرأة السبعة] ٣٦ ، ٣٠٣ ،

٣١١ ، ٣١٥ ، ٤٧٨ ، ٤٩٨ ،

عباس [بن الفضيل ، أبو الفضل الواقفي

الأنصاري] ٥٤٤

٣٤٢ ابن عباس

أبو عبد الرحمن [ابن هانئ النيسابوري] ٥٩٥

١٢٩ عبد العزيز بن مروان

أبو علي قطرب ٥٩٥ ، ٥٥٩ [هو المعني

ببعض البصريين]

القطعيّ [محمد بن يحيى] ٥٤١ ، ٥٤٤

أبو قلابه [عبد الله بن زيد الجرّميّ] ٣٨٣

ابن قيس الرقيات ١٥٩ = ابن الرقيات

ابن كثير [أحد القراءة السبعة] ٢٥٩ ، ٢٩٤ ،

٥٢٥

كثير ٥٥٢

الكسائي [أحد القراءة السبعة] ١٣٢ ، ٣٤١ ،

٥٥٠ ، ٥١٢ ، ٥٠٨ ، ٥٠٦ ، ٤٧٤ ، ٣٤٨

الكوفيّ ٤٣٤

اللعين المنقري ٢١٢ - ٢١٣

اللّيث ٨٠

(ليلي) ٥٥٢

المازنيّ ٢٦٦ ، ٥٤٢ = أبو عثمان

(ماويّ) ٣٥٩

المبرّد ٢١٢ ، ٤٠٨ ، ٥٥٤ (كناية عنه)

ابن مجاهد ٢٧٢ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٦ =

أحمد بن موسى

أبو محمد الأسود ٤٦٥ = الأسود الغندجاني

محمد [بن الحسن الشيباني] ٦٢٢

محمد بن السري [ابن السراج] ٤٩

المختار الثقفي ١١٧

المّرار الفقعي ٣٠ ، ٣١

مريم (ع) ٤٧٢

أبو مسعود الثقفي ١١٧

المعديّ ٥٢٨ ، ٥٣٠ ، ٥٣٣

٤٥١ ، ٤٨١ ، ٤٩٩ ، ٥١٦ ، ٥٥١ ،

٥٧٥ ، ٥٨٣ ، ٦٠٠ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ،

٦١٢ ، ٦٢٢ ، ٦٢٨ = الفارس . وقد

وقعت الكناية عنه بـ « قال » أو نحوه

في أكثر المسائل فتركت ذكر ذلك لذلك

علي بن سليمان [الأخفش] ٩٥

علي [بن نصر الجهضمي] ٥٤١

علي بن عيسى بن الرمانى ١٣٢ ، ٥٧٩ =

الرمانى

أبو عمرو [بن العلاء] ٣٦ - ٣٨ ، ١٩٧ ،

٢٧٧ ، ٥٢٥ ، ٥٤٠ - ٥٤٤ ، ٥٥٣ ،

٦٢٥ (أم العَمَر)

عمرو بن عمير بن عوف ، أبو مسعود

الثقفي ١١٧

أبو العميثل [الأعرابي] ٥٩٣

عميّ ٤٥٤ ، ٤٦٥ - ٤٦٧

عيسى (ع) ٤٧٠ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩

عيسى [بن عمر الثقفي] ٥٥٣

غلام أبي علي [ابن جني] ١١

فأ [رمز أبي علي الفارسي] ٧٩

الفارس [أبو علي] ١٨ ، ٤٧٢

أبو الفتح [عثمان بن جني] ٥٥٣ ، ٥٥٤ ،

٥٨٤ (كناية عنه)

الفراء ٣٤ ، ١٣٣ ، ٥٩٣

الفرزدق ١٥٧ ، ٢١٠ - ٢١٢

قتادة ٣٦٧

(أم القديد) ١٢ ، ١٦

فهرس الأعلام

١٩٥	(هنيذة)	٥٩٤	المفضل [الضبي]
	أبو الوازع [محمد بن عبد الخالق الخراساني]	٣١٣	(مية)
٥٩٦		٤٨٢ ، ١٠٧	النابعة [الذبياني]
٥٩٦	أبو الوحف [؟] التميمي	٣٢٢ ، ٣٢١ ، ٣٦	نافع [أحد القراءة السبعة]
٢١٨ ، ١١٧ ، ١١٦	الوليد بن المغيرة المخزومي	٧١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ،	النبي (محمد ﷺ)
٥٤٣	وهيب [بن عمرو النميري]	٣٦٨ - ٣٨٤ ، ٦١٥ ، ٦١٨	
	اليزيدي [أبو محمد يحيى بن المبارك] ٥٤٠ ،	١٣٨	النجاشي [الحارثي]
٥٤٢		١٥٧	(نصر) [بن سيار]
٥٩٥	يعقوب [بن السكيت]	٥٦٧	نصير [بن يوسف الرازي]
	يعقوب [بن إسحق الحضرمي ، أحد القراءة	٥٤٣	هارون [بن موسى العتكي]
٥٦٧ ، ٥٤٤	العشرة]	٢٧٢	هيرة [التمار راو عن حفص]
٥٤٣	يونس [بن حبيب]		

١٣ - فهرس القبائل والطوائف والفرق (*)

١١٦	بنو عامر بن لؤي	٥٩٠ ، ٣	أصحاب أبي علي [الفارسي]
٥٦٧	العامّة [عامة القراءة]	٤٨٣	(بنو أقيش)
٣٨٠	عامّة الفقهاء	٢٦٢	الأنصار
٥٦١	عامّة النحويين		(الأهاتم) ٢١١ = الهتم
١٩٥	بنو عبد شمس بن سعد	٣٦٢ - ٣٦٣	أهل اللغة
٤٦٦	عَدَوَان	٣٠٦	أهل المدينة [قرأتها]
٤٨٢ ، ٤٤٣	العرب	١١٩	أهل النظر
٩٨	الفريقان [البصريون والكوفيون]	٥٥٩ ، ٤٧٦ ، ٤٤٣	البصريون
١٢٩	(قضاة)	١٠٢	(بكر)
٤٧٦ ، ٤٤٣ ، ٤٣٤	الكوفيون	٣٢٠	تلامذة أبي علي
٣٧٣	المتقدمون	٢١٢	(تميم)
١١٩	المتكلم [من أهل الكلام]	٢١٠	(حَذَلَم)
٥٤٨	(مَرّة)	١٤١	بنو حنيفة
١٠٢	(معدّ)	١٠٢	(ذهل بن شيان)
٥٩٨ ، ٣٧٣	المفسرون	١١٥	بنو زهرة
٦٢٦	النحويون	١٩٢	طبيء
٢١٠	(الهُتَم)		

(*) ما وضع بين هلالين وقع في الشعر .

١٤ - فهرس الأمكنة والبلدان والبقاع والجبال والمياه ونحوها (*)

٢١٧ ، ١١٥	الطائف	١٢٦	أبيّن
٤١٣	(طوّالة)	٤٠٨ ، ٤٠٧ ، ٢٦٩ ، (٢٦٦)	أذرعات
٢٦٥ ، ٢٦٤	(عانات)	٣٨١	بئر معونة
١٢٦	عدن أبيّن	(٤٦٩) ، ٤٦٦	البيت الحرام
٤٠٧	عرفات	٢٢٤	حضر موت
٢٢٤	(العُظم ؟)	١٤٢	(الحوامي ؟)
١٤٩	(عَوَارِض)	١٣٧	دجلة
١٢٥	(قد قداء)	٣٠٣	دمشق
١٤ ، ١١	(قرى سحبل)	٤٦٨	(ذات الصفاح)
٢١٧ ، ١١٥ ، ١١٣	القريتان	٤٦	(السّرر)
١٤٩	(قنا)	٦٩	السند
٣٠٧	ليكة	٤٦٩	سيل
١٨ - ١٥ ، ١٢	مرعش	١٥٢ - ١٥١	الشام
٢١٧ ، ١١٦ - ١١٤	مكة	٤٦٨	(الشّطّي)
٤٦٨	(نخلة)	٢٢٤	(الصفّا)
٢٦٦	(يثرب)	٤٦٨	(الصفاح)
٤٦٨	(يسومان)	١٤٩	ضرغد

(*) ما وضع بين هلالين وقع في الشعر .

أسماء الخيل - البلاغة - أيمان العرب - المذاهب والمقالات -
مسائل الفقه - الناسخ والمنسوخ - فوائد في التفسير

١٥ - أسماء الخيل

٤٧٥ الخذواء فرس شيطان بن الحكم

١٦ - البلاغة

٢٤٧ الخطاب بعد الغيبة (الالتفات)
١٣٩ خطاب الإنسان نفسه : يقول القائل أنت وهو يريد نفسه (مجاز)

١٧ - أيمان العرب

١٨٩ من أيمانهم : لا والذي شقهنّ خمساً من واحدة

١٨ - المذاهب والمقالات

٥٦٨ - ٥٦٧ اختلافهم في مسألة أفعال العباد

١٩ - مسائل الفقه

٦٢٢ قولهم : لله عليّ صَوْمُ شهرٍ
٦٢٢ قولهم لله عليّ الصومُ شهراً
٢٠١ الكفارة في الأيمان إنما أوجب بالتنزيل فيما عقد عليه دون اليمين التي لم يعقد عليها

٢٠ - الناسخ والمنسوخ

٣٨٤ - ٣٦٥ معنى النسخ وأضرُّبه

٢١ - فوائد في التفسير

٤٧٠ تسمية عيسى عليه السلام كلمة
١٨٨ - ١٨٦ معنى الفاحشة المبينة
٦٣١ - ٦٢٨ معنى إقامة الصلاة
١٨٨ معنى العَصَل

٢٢ - فهرس شوارد الفوائد المنشورة في حواشي التحقيق في مسائل من علم العربية واللغة والتفسير ، ونُبذ من الاستدراك عليهم

رقم المسألة/ رقم الحاشية ، فالصفحة

- مسألة وقوع الظرف أو الجار والمجرور خبراً في نحو زيد عندك وعمرو في داره م ١/ ص ٥ ح ١٠
- مسألة وقوع الفاعل جملة م ١١١/ ص ٥٢٢ ح ٥
- اتَّخَذَ افْتَعَلَ من (ت خ ذ) م ١٩/ ص ٨٩ ح ٣
- اتخذ يتعدى إلى مفعول ، وإلى مفعولين م ١٨/ ص ٨٥ ص ٧
- قولهم في المثل صَكَّةَ عُمَيِّ قولهم في المثل صَكَّةَ عُمَيِّ م ٩٨/ ص ٤٦١ ح ٢٣
- قولهم مياه غطيش ، حياض عُثْم م ٩٨/ ص ٤٦١ ح ٢٣
- معنى صيغة تَفَعَّلَ في « تَكَبَّرَ » ومعنى المتكَبَّرَ ومعنى تَجَبَّرَ وتشَجَّعَ وغيرها م ٢٨/ ص ١٢٠ ح ٥
- قول سيبويه في الكتاب عقب حكايته قول الخليل : « وقال غيره » م ٦/ ص ٣٣ ح ٥
- النسق ، والعطف استعمالهما بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي في كلام للكسائي والفراء والطبري وفساد حملهما على المعنى الاصطلاحي في كلامهم المذكور م ٣١/ ص ١٣٥ ح ١٧
- عبارة من منشور كلامهم في كتاب سيبويه « اضرب الساقين إِمَّاكَ هابل » جعلها بعضهم شعراً م ٨/ ص ٤١ ح ١٦
- ضَهِيًّا فَعِيلٌ من (ض هـ ء) لا فَعْلًا من (ض هـ ي) خلافاً لسيبويه وأبي علي وغيرهما م ٩١/ ص ٣٩٣ ح ٦
- من كلامهم على فَعِيلٍ ضَهِيًّا وَرَهِيًّا ، ولم يثبت سيبويه م ٩١/ ص ٣٩٣ ح ٦
- غير ، وجوه استعمالها والوصف بها وتعريفها م ١٠/ ص ٤٩ ح ٧
- تَجَبَّرَ بمعنى جبر ليس في المعجمات م ٢٨/ ص ١٢٤ ح ١١
- * معاني القرآن وإعرابه : تحقيق القول في إعراب بعض الآي وفي معانيها
- قوله تعالى : ﴿ مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [سورة الفاتحة : ٤ / ١] م ١١/ ص ٦٠ ح ١٨
- قوله تعالى : ﴿ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾ [سورة البقرة : ٣ / ٢] م ١٣٣/ ص ٦٢٨ ح ٤
- قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَوَمَّنْهُمْ إِلَّا لِمَنْ نَحْنُ بِدِينِكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤَفَّقَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُعَاجِلْكُمْ ﴾ م ٢٨/ ص ١٢٤ ح ١١

- عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴿ [سورة آل عمران : ٧٣ / ٣] وهي من مشكلات القرآن وأصعبه تفسيراً كما قال
الواحدى م ٣٥ / ص ١٤٤ ح ١
- قوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا ﴾ [سورة النساء : ١٤ / ٤] م ٨٩ / ص ٣٨٥ ح ٣
- قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْفَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ
إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [سورة يونس : ٦١ / ١٠] م ٥٤ / ص ٢٤٢ ح ٢٨
- قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْأَيَّاتِ لِيَسْجُدُوا ﴾ [سورة يوسف : ٣٥ / ١٢]
- م ١١١ / ص ٥٢٢ ح ٥
- قوله تعالى : ﴿ حَقَّ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرًا فَتَنَجَّى مِنْ نَشْأَةٍ ﴾ [سورة
يوسف : ١١٠ / ١٢] وتوجيه قراءة من قرأ ﴿ فتنجى ﴾ بالنصب م ٦٢ / ص ٢٧٣ - ٢٧٦ ح ٩ و ١٠
- قوله تعالى : ﴿ أصحاب ليكة ﴾ [سورة الشعراء : ١٧٦ / ٢٦] توجيه قراءة من قرأ ليكة بفتح
هاء التانيث م ٧١ / ص ٣٠٧ ح ٩
- قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يَنْفَعُكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [سورة الزخرف : ٣٩ / ٤٣]
- م ٧٩ / ص ٣٢٩ ح ٥
- قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِرَبِّ ﴾ [سورة الزخرف : ٨٨ / ٤٣] م ٨٠ / ص ٣٣٤ ح ٧ فما بعدها
- قوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا لَا تَخْدَى الْكُفْرَ * نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ﴾ [سورة المدثر : ٣٥ / ٧٤ - ٣٦]
- م ١٥ / ص ٧٤ - ٧٥ ح ٢ - ٥

* الحجة لأبي علي

- موضع في أصل الشيخ أبي علي أصلح حين قراءة الكتاب عليه ، فاختلفت النسخ فيه :
- ما نسخ منها قبل الإصلاح وما نسخ منها بعده م ٦٧ / ص ٢٩٧ ح ٦
- موضع سبق به قلم الشيخ أبي علي ، فأصلحه في أصل الشيخ بعض تلامذته بإشارة منه
- م ٦٥ / ص ٢٩٠ ح ٣
- عبارة في أصل الشيخ سقط منها شيء يتجه به الكلام ، ثم أصلح بعد في أصله ، فوقع صحيحاً
- فيما نسخ منه بعد الإصلاح م ٦٥ / ص ٢٩٠ ح ٣
- كلام له فيها نقل عنه بإسقاط بعض الألفاظ في بعض النسخ ، فوقف بعضهم على نسخة فيها
- هذا السقط ، ولم يتنبه عليه ، فعزا إلى أبي علي قولاً هو بريء منه م ١٩ / ص ٩٣ ح ١٩
- موضع فيها مشكل كل الإشكال يعسر تفسيره ، وقف فيه الجامع المستدرك ، فاستدركه ،
- لكنه غلط فيما استدرك م ٧٦ / ص ٣٢٢ ح ٨
- * استدراك على أبي علي في إعراب القرآن وتوجيه القراءات ، والتفسير ، واللغة ، والصرف ،

فهرس شوارد الفوائد المنشورة في حواشي التحقيق

وشواهد الشعر روايتها وتوجيه إعرابها ، وفات ذلك كله الجامع المستدرك فلم ينبته عليه ، فاستدركته في حواشي المسائل ٧/ص ٣٧ ح ١٢ ، ٢٣/ص ١٠٥ ح ١٠ ، ٣٣/ص ١٣٩ ح ٥ ، ٣٥/ص ١٤٩ ح ١٢ ، ٣٦/ص ١٥٩ ح ٧ ، ٣٧/ص ١٦٤ ح ١٣ ، ٤٢/ص ١٩٣ ح ٨ ، ٧٢/ص ٣١٥ ح ١٢ و ١٤ ، ٨٠/ص ٣٣٤ ح ٧ ، ٨٢/ص ٣٤٥ - ٣٤٨ ح ١٤ و ١٥ و ٢١ ، ٨٨/ص ٣٧٩ ح ١٠٨ ، ٩٦/ص ٤٢١ ح ٥ و ٢٣ ، ٩٨/ص ٤٥٥ ح ٧ ، ١١٤/ص ٥٣٥ - ٥٣٦ ح ٦ و ١٠ ، ١١٧/ص ٥٤٨ ح ٧ ، ١٢١/ص ٥٧٣ ح ٣ فما بعدها ، ١٢٩/ص ٦١٤ ح ١٤

- استدراك عليه في قوله : « وقول نافع . . . فإنه » م ٦٦/ص ٢٩٥ ح ٧
- استدراك عليه في قولهم : صكّة عُمَيّ م ٩٨/ص ٤٦١ ح ٢٣
- أبو علي يوصي أن يلحق رأي له في بعض المسائل حيث وردت في بعض كتبه م ١٢٠/ص ٥٧٢ ح ١٦
- إغرابه في بعض كلامه م ٨/ص ٤٣ ح ٢٠
- اضطراب كلامه م ٨٤/ص ٣٥٣ ح ٥

* استدراك على جامع العلوم المستدرك فيما استدركه في كتابه وفي غيره في إعراب القرآن وتوجيه القراءات ، وإعراب شواهد الشعر وغير ذلك في حواشي المسائل م ٤/ص ٢٧ ح ٨ ، ٥/ص ٣٠ ح ٣ ، ٦/ص ٣٤ ح ٧ ، ٣٥/ص ١٥٣ - ١٥٤ ح ٢١ ، ٢٦ ، ٣٨/ص ١٨٢ ح ٤٩ ، ٥١/ص ٢٢٣ ح ٣ ، ٥٦/ص ٢٥٠ - ٢٥١ ح ١٦ ، ١٩ ، ٦٢/ص ٢٧٧ ح ١٥ ، ٦٤/ص ٢٨٧ ح ١٦ ، ٨٠/ص ٣٣٦ ح ١٥ ، ٨٢/ص ٣٤٨ ح ٢١

- وهمه في فهم كلام أبي علي م ١٢/ص ٦٤ ح ١٦ ، ١٢١/ص ٥٧٦ ح ١٧ ، وفي فهم كلام ابن جني ١٢٨/ص ٦٠٩ ح ٧ ، ١٣٠/ص ٦١٧ - ٦١٨ ح ٢١ و ٢٢

- اضطراب كلامه م ٤٩/ص ٢١٨ ح ٥ ، ٨٤/ص ٣٥٣ ح ٥ ، ١٠٣/ص ٤٩١ ح ٨
- إغرابه في بعض كلامه م ٨/ص ٤٣ ح ٢٠
- * استدراك على أبي حيان صاحب البحر في إعراب القرآن وتوجيه القراءات م ٣٧/ص ١٣٣ ح ١٠ ، ٦٢/ص ٢٧٣ ح ٩ ، ٦٣/ص ٢٨٢ ح ١٠ ، ٧١/ص ٣٠٨ ح ٩ ، ٩٦/ص ٤٢٢ ح ٥ ، وغيرها
- سهو أبي إسحق الزجاج في توجيه قراءة م ٨٥/ص ٣٥٨ ح ٩
- غلط الرمانى في شيء غلط فيه الكسائي والقراء م ٣١/ص ١٣٤ ح ١٣
- استدراك على الأخفش في مسألة أجازها م ٣٧/ص ١٦٨ ح ٢٥
- تفسير كلام لابن مجاهد مُلبس م ١٠٧/ص ٥٠٥ ح ١٣
- جرأة الأسود الغندجاني على الأئمة ومجازفته في التفسير م ٢٧/ص ١١٤ - ١١٥ ح ٧ و ١١

* فوائد لغوية

- سوى الشيء نفسه م ١٤/ص ٧١ - ٧٢ ح ٥ - ٦

فهرس شوارد الفوائد المنشورة في حواشي التحقيق

- صَعْدَاءُ وَصُعْدَاءُ م ٤٨/ص ٢١٥ ح ٢
- ليلتان جوادان م ٩٨/ص ٤٦٧ ح ٣٨
- * فوائد مفرقة في التعاليق أو الحواشي
- المصدر الذي يكون في تأويل أن والفعل م ٦٢/ص ٢٧٤ ح ١٠
- قولهم لَهَنَّا م ١١٠/ص ٥١٨ ح ٢٨
- ترك صرف ما ينصرف م ١٠٠/ص ٤٧٦ ح ٩
- الإضافة المحضة وغير المحضة م ١١/ص ٥٧ ح ٧
- ارتفاع الاسم بالظرف م ٣/ص ٢٢ ح ٦
- الظرف مستقر م ٣/ص ٢٢ ح ٣
- المعاني لا تعمل في المفاعيل الصحيحة أو الصريحة م ١١٨/ص ٥٦٠ ح ١٢
- عود الضمير مفرداً على ما كان على أفعال مثل أنعام م ٤٥/ص ٢٠٢-٢٠٥ ح ٧، ٩، ١١
- عطف الظاهر على المضمَر م ٣٨/ص ١٧٢ ح ٣
- مجيء الحال من المبتدأ م ٣/ص ٢٣ ح ٨
- مَنْ نكرة موصوفة م ٨٠/ص ٣٣٦ ح ١٥
- لا يعمل ما قبلها إلا فيما بعدها إذا تم الكلام قبلها م ٣٨/ص ١٨٠ ح ٤١
- لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي م ٢/ص ٨ ح ٤
- عطف الظاهر على المضمَر م ١١٠/ص ٥١٢ ح ٥ فما بعدها
- التسمية بما فيه الألف والتاء مثل أذرعات م ٩٢/ص ٤٠٧ ح ٤ وم ٦٠/ص ٢٦٧ ح ١٥
- تسمية الجار والمجرور ظرفاً م ١/ص ٧ ح ١٦
- المصدر مقدر بأن والفعل فهو كالموصول م ٢/ص ٨ ح ٤
- الاشتغال م ٥٥/ص ٢٤٤ ح ٣
- دخول الواو على الصفة م ٥٤/ص ٢٣٧ ح ١٢
- « كذلك » في القرآن م ٨٢/ص ٣٤٣ ح ٨
- بيت أنشده المازني في آخر باب من أبواب الكتاب م ٦٠ ص ٢٦٥-٢٦٦ ح ٦
- قول المؤلف في شيء كتبه الكاتب أو الناسخ إنه طغيان من الكاتب م ٦٧ ص ٢٩٨ ح ١٠

٢٣ - فهرس المصادر والمراجع

أ - المطبوعة

- الإبانة في تفصيل مآلات القرآن الكريم، لجامع العلوم الأصبهاني، منسوخ من (تحت الطبع).
- إبراز المعاني من حرز الأمان، لأبي شامة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٤٩هـ.
- أبنية كتاب سيويه لأبي حاتم السجستاني = تفسير غريب ما في كتاب سيويه من الأبنية.
- أبنية كتاب سيويه، للزبيدي (كتاب الأسماء والأفعال والحروف)، تحقيق د. أحمد راتب حموش، مجمع اللغة العربية بدمشق ٢٠٠١.
- الاختيارين، صنعة الأخفش الأصغر، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٢.
- الإدغام الكبير، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. عبد الرحمن العارف، عالم الكتب بالقاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٨.
- الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي، تحقيق د. محمد نايف الدليمي، عالم الكتب بيروت ٢٠٠٢.
- أساس البلاغة، للزمخشري، دار صادر بيروت ١٩٧٩.
- إسفار الفصح، لأبي سهل الهروي، تحقيق د. أحمد قشاش، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٢٠هـ.
- أسماء خيل العرب وأنسائها وذكر فرسانها، للغندجاني، تحقيق د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨١.
- أسماء خيل العرب وفرسانها، لابن الأعرابي، تحقيق د. نوري حمودي القيسي ود. حاتم صالح الضامن، المجمع العلمي العراقي ١٩٨٥.
- الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان وغازي طليمات وإبراهيم عبد الله ومختار الشريف، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥ - ١٩٨٧.
- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٩٥٨.

فهرس المصادر والمراجع

- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط ٣ ، ١٩٧٠ .
- الأصمعيات ، للأصمعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط ٣ ، ١٩٦٤ .
- الأصول ، لابن السراج ، تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥ .
- الأضداد ، لابن الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ١٩٦٠ .
- الأضداد ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق د . محمد عبد القادر أحمد ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ١٩٩١ . - وتحقيق د . محمد عودة أبو جري ، دار الفكر العربي بالقاهرة ١٩٩٤ .
- الأضداد في كلام العرب ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق د . عزة حسن ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٣ .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د . زهير غازي زاهد ، ط ٣ ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٨ .
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة وهو كتاب « الجواهر » لجامع العلوم الأصبهاني ، انظر تحقيق القول في ذلك في مقدمة تحقيقنا لكتاب « كشف المشكلات » .
- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق د . إحسان عباس ، ود . إبراهيم السعافين وبكر عباس ، دار صادر بيروت ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .
- الإغفال ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- أضداد التوزي (ثلاثة نصوص في الأضداد) ، تحقيق د . محمد حسين آل ياسين ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، لابن الطراوة ، تحقيق د . عياد الثبتي ، مكتبة دار التراث بمكة المكرمة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- الاقتضاب ، لابن السيد البطليوسي ، طبعة مصورة ، دار الجيل بيروت ١٩٧٣ .
- الإقناع ، للمطرزي ، تحقيق د . محمد أحمد الدالي ود . سلامة عبد الله السويدي ، مركز البحوث والدراسات الإنسانية بجامعة قطر ، الدوحة ١٩٩٩ .
- الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش ، تحقيق د . عبد المجيد قطامش ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ١٤٠٣هـ .

فهرس المصادر والمراجع

- الأماكن (ما اتفق لفظه واختلف مسماه من الأمكنة) ، للحازمي ، تحقيق الشيخ حمد الجاسر ، دار اليمامة بالرياض ١٤١٥ هـ .
- الأمالي ، لأبي علي القالي ، دار الكتب المصرية ١٩٢٦ .
- أمالي الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة ١٣٨٢ هـ .
- أمالي ابن الشجري ، تحقيق د . محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٢ .
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية بمصر ، ط ١ ، ١٩٥٤ .
- الإمتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيدى ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ، طبعة مصورة عن الأولى ، منشورات الشريف الرضى ، طهران .
- الأمثال ، لأبي عبيد ، تحقيق د . عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث بدمشق ١٩٨٠ .
- الأمثال ، لمؤرج ، تحقيق د . رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر بالقاهرة ١٩٧١ .
- أمثال العرب ، للمفضل الضبي ، قدم له وعلق عليه د . إحسان عباس ، دار الرائد العربي ببيروت ١٩٨١ .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٦ .
- الانتصار لسيبويه على المبرد ، لابن ولاد ، تحقيق د . زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٩٦ .
- الأنساب ، للسمعاني ، تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني وآخرين ، الناشر محمد أمين دمع ببيروت ١٩٨٠ .
- أنساب الأشراف ، للبلاذري ، تحقيق محمود فردوس العظم ، دمشق ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ .
- أنساب الخيل ، لابن الكلبي ، تحقيق د . أحمد زكي ، دار الكتب المصرية ١٩٤٦ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي بركات بن الأنباري ، تحقيق د . جودة مبروك ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ٢٠٠٢ .
- الأنواء ، لابن عاصم الثقفي ، تحقيق د . حسين المالي ، أنقرة ١٩٩٧ .
- الأنواء لابن قتيبة ، حيدر آباد ١٩٥٦ .
- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فراهود ، دار العلوم ١٤٠٨/ ١٩٨٨ ، الرياض ، ط ٢ .

فهرس المصادر والمراجع

- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات ، دار المنارة بجدة ١٩٨٦ .
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ .
- الإيناس في علم الأنساب ، للوزير المغربي ، تحقيق الشيخ حمد الجاسر ، دار اليمامة ، بالرياض ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .

الباء

- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ، لبيان الحق النيسابوري ، تحقيق د. سعاد بابقي ، معهد البحوث الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ .
- بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ، لابن الحنبلي ، تحقيق د. شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية بالقاهرة ١٩٩٠ .
- البحر المحيط (تفسير البحر المحيط) ، لأبي حيان الأندلسي ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ ، طبعة مصورة عنها دار الفكر بيروت ١٩٧٨ .
- بدائع الفوائد ، لابن قيم الجوزية ، تحقيق علي بن محمد العمران ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م .
- البداية والنهاية ، لابن كثير ، تحقيق (؟) د. عبد الله عبد المحسن التركي ، دار هجر بالقاهرة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م .
- البرهان في نظام القرآن ، للدكتور محمد عناية الله أسد سبحاني ، دار الكتب ودار المجتمع ، جدة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م .
- البسيط في شرح الجمل ، لابن أبي الربيع ، تحقيق د. عياد البثيني ، دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٦ .
- البصائر والذخائر ، لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق د. وداد القاضي ، دار صادر بيروت ١٩٨٨ .
- البصريات = المسائل البصريات .
- البغداديات = المسائل المشكلة .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٦٤ .
- بقية التنبيهات ، لعلي بن حمزة البصري ، تحقيق د. خليل العطية ، دار الشؤون الثقافية ببغداد ١٩٩١ .

فهرس المصادر والمراجع

- بقیة الخاطرات، لابن جنی، تحقیق د. محمد أحمد الدالی، مجمع اللغة العربیة بدمشق ١٩٩٢.
- بلاد العرب، للحسن بن عبد الله الأصفهانی، تحقیق الشیخ حمد الجاسر ود. صالح العلی، دار الیمامة بالریاض ١٩٦٨.
- البیان والتبیین، للجاحظ، تحقیق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٤، ١٩٧٥.

حرف التاء

- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ، طبعة مصورة.
- تأویل مشکل القرآن، لابن قتيبة، تحقیق السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية بالمدينة، ط ٣، ١٩٨٣.
- تاریخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقیق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ٢٠٠١.
- التبیان في إعراب القرآن (وهو إملاء ما من به الرحمن)، للعكبري، تحقیق علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي بمصر ١٩٧٦.
- التبیین عن مذاهب النحويين، للعكبري، تحقیق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي بیروت ١٩٨٧.
- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس ١٩٩٧.
- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، للسيوطي، تحقیق د. حسن الملق ود. سهى نعمة، عالم الكتب الحديث، الأردن ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- تحقیقات تاریخی لغویة في الأسماء الجغرافية السورية استناداً إلى الجغرافيين العرب، للدكتور عبد الله الحلو، دار بيسان بیروت ١٩٩٩.
- التذیل والتكمیل في شرح التسهيل، لأبي حیان، تحقیق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق ١٩٩٧ - ٢٠٠٢.
- التعليق على الموطأ، لأبي الوليد الوقشي، تحقیق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- التعليقة على كتاب سيويو، لأبي علي الفارسي، تحقیق د. عوض القوزي، جامعة الملك سعود بالریاض ١٩٩٠ - ١٩٩٦.
- تفسير البغوي (معالم التنزيل) الإصدار الثاني ط ١ تحقیق محمد عبد الله النمر، ود. عثمان ضميرية، وسليمان الحرش، دار طيبة بالریاض ١٤٢٣ - ٢٠٠٢.
- تفسير الثعلبي (الكشف والبيان) للثعلبي، تحقیق أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي بیروت ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

فهرس المصادر والمراجع

- تفسير الراغب الأصفهاني ، تحقيق عادل السدي ، دار الوطن بالرياض ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م .
- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ، تحقيق د . عبد الله عبد المحسن التركي ، دار هجر بالقاهرة ١٤٢٢ / ٢٠٠١ .
- تفسير غريب القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، طبعة مصورة بدار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٨ .
- تفسير غريب ما في كتاب سيويه من الأبنية ، لأبي حاتم السجستاني ، حققه وشرحه د . محمد أحمد الدالي ، دار البشائر بدمشق ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .
- تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير للفخر الرازي) ، المطبعة البهية بمصر ، طبعة مصورة .
- تفسير القرآن العظيم ، لابن أبي حاتم ، تحقيق د . أحمد عبد الله العماري الزهراني ود . حكمت بشير ياسين مكتبة الدار بالمدينة ودار طيبة بالرياض ودار ابن القيم بالدمام ١٤٠٨هـ .
- تفسير القرآن العزيز ، لابن أبي زَمَنِين ، تحقيق حسين بن عكاشة ومحمد الكتز ، دار الفاروق الحديثة بالقاهرة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م .
- تفسير القرآن ، لأبي المظفر السمعاني ، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم ، دار الوطن بالرياض ١٤١٨هـ / ١٩٩٧ م .
- تفسير القرآن ، لابن المنذر النيسابوري ، تحقيق سعد بن محمد السعد ، دار المآثر بالمدينة المنورة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، دار الكتب المصرية ١٩٦٧ .
- التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . حسن شاذلي فوهود ، دار العلوم ، الرياض ١٩٨١ .
- التكملة والذيل والصلة ، للصغاني ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، دار الكتب المصرية ١٩٧٠ .
- التمام في تفسير أشعار هذيل ، لابن جني ، تحقيق أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب ، بغداد ١٩٦٢ .
- التنبيهات على أغاليط الرواة ، لعلي بن حمزة البصري (مع المقصور والممدود للفراء) تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار المعارف بمصر ١٩٦٧ .
- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ، لأبي عبيد البكري ، دار الكتب المصرية ١٩٢٦ .
- التنبيه لابن جني = المصادر المخطوطة .
- تهذيب التذكرة = المصادر المخطوطة .
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري ، تحقيق عبد السلام هارون ومحمد علي النجار وعبد الحليم النجار وآخرين ، الدار المصرية بالقاهرة ١٩٦٤ ، والمستدرك على الأجزاء

فهرس المصادر والمراجع

- ٧-٩ ، تحقيق د . رشيد عبد الرحمن العبيدي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ،
والفهارس صنعة الأستاذ عبد السلام هارون ١٩٧٦ .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق د . عبد الرحمن علي
سليمان ، ط ٢ ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣١٧هـ / ١٩٧٧ م .

الجيم

- الجاسوس على القاموس ، لأحمد فارس الشدياق ، دار الجوانب ١٢٩٩ .
- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق (؟) محمد صدوق
الجزائري ، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٥ .
- الجامع في غريب الحديث (يشتمل المتن على النهاية لابن الأثير . . .) ، نشره عبد السلام
علوش ، مكتبة الرشد بالرياض ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .
- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد
قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة ١٩٦٤ .
- جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط ٤ ،
١٩٧٧ .
- جمهرة اللغة ، لابن دريد ، تحقيق د . رمزي بعلبكي ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٧ - ١٩٨٨ .
- جمهرة النسب ، لابن الكلبي ، تحقيق محمود فردوس العظم ، دمشق ١٩٨٥ - ١٩٨٦ .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية
بجلب ١٩٧٣ .
- جواب المسائل العشر ، لابن بَرِّي ، تحقيق د . محمد أحمد الدالي ، دار البشائر بدمشق ١٩٩٧ .
- الجواهر ، لجامع العلوم الأصهباني ، هو الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى
الزجاج ، وقد حققنا نسبته إلى جامع العلوم في مقدمة تحقيق كشف المشكلات .

حرف الحاء

- حاشية الأمير على مغني اللبيب ، دار إحياء الكتب العربية بمصر .
- حاشية الخضري على ابن عقيل ، دار إحياء الكتب العربية بمصر .
- حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الرازي) ، بولاق ١٢٨٣هـ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية بمصر .
- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، دار
المأمون للتراث بدمشق ١٩٨٤ - ١٩٩٣ . وانظر المصادر المخطوطة .

فهرس المصادر والمراجع

- الحلبيات = المسائل الحلبيات .
- الحماسة، للبحري، تحقيق (؟) د. محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الحماسة البصرية، لعلي بن أبي الفرج البصري، تحقيق د. عادل جمال، مكتبة الخانجي ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ط ٢، ١٩٦٥.

حرف الخاء

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، بولاق ١٢٩٩هـ، وهي المرادة عند الإطلاق. وتحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ومكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٩ - ١٩٨٦.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط ٣، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

حرف الدال

- دراسات في الأدب العربي، لغوستاف غرونباوم، ترجمة الدكتور إحسان عباس وصحبه، دار الحياة بيروت ١٩٥٩.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ عبد الخالق عزيمة، طبعة مصورة بدار الحديث بالقاهرة (بلا تاريخ) عن طبعته الأولى (١٩٧٢ - ١٩٨١).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم بدمشق ١٩٨٦ - ١٩٩٤.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، تحقيق (؟) د. عبد الله عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث بالقاهرة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- دقائق التصريف، للقاسم بن سعيد المؤدب، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي ود. حاتم صالح الضامن ود. حسين تورال، المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧.
- دلائل الإعجاز، للجرجاني، تحقيق العلامة الشيخ محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٤.
- الدلائل في غريب الحديث، للقاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق د. محمد القناص، مكتبة العبيكان بالرياض ١٤٢٢ / ٢٠٠١.
- ديوان الأعشى، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع بيروت ١٩٦٨. وهي المرادة عند الإطلاق.

فهرس المصادر والمراجع

- ديوان الأعشى = الصبح المنير .
- ديوان امرئ القيس ، صنعة الأعلام ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ط ٣ ، ١٩٦٩ .
- ديوان امرئ القيس ، صنعة السكري ، تحقيق د . أنور أبو سويلم ود . محمد الشوابكة ، مركز زايد للتراث بالإمارات - العين ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- ديوان أمية بن أبي الصلت ، صنعة د . عبد الحفيظ السطلي ، المطبعة التعاونية بدمشق ، ط ٢ ، ١٩٧٧ .
- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق د . محمد يوسف نجم ، دار صادر بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٩ .
- ديوان جرير ، بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق د . نعمان طه ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ .
- ديوان حاتم الطائي ، صنعة يحيى بن مدرك الطائي ، تحقيق د . عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٠ .
- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق د . سيد حنفي حسنين ، القاهرة ١٩٧٤ . وتحقيق د . وليد عرفات ، دار صادر بيروت .
- ديوان أبي حية النميري ، جمعه وحققه د . يحيى الجبوري ، وزارة الثقافة بدمشق ١٩٧٥ .
- ديوان أبي دواد الإيادي (ضمن دراسات في الأدب العربي ، لغوستاف غرنباوم ، ترجمة د . إحسان عباس وصحبه ، دار الحياة ببيروت ١٩٥٩) .
- ديوان ذي الرمة ، بشرح أبي نصر الباهلي صاحب الأصمعي ، تحقيق د . عبد القدوس أبو صالح ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٢ .
- ديوان رؤبة بن العجاج ، تحقيق وليم بن الورد ، ليسك ١٩٠٣ ، طبعة مصورة عنها ، دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٩٧٩ .
- ديوان أبي زيد = شعراء إسلاميون .
- ديوان الشماخ ، تحقيق صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .
- ديوان طفيل الغنوي ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد ببيروت ١٩٦٨ .
- ديوان عامر بن الطفيل ، دار صادر ودار بيروت ، بيروت ١٩٦٣ .
- ديوان العباس بن مرداس ، جمعه وحققه الدكتور يحيى الجبوري ، دار الجمهورية ببغداد ١٩٦٨ .
- ديوان عبد الله بن الزبير الأسدي ، جمع وتحقيق د . يحيى الجبوري ، بغداد ١٩٧٤ .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر بيروت ١٩٥٨ .

فهرس المصادر والمراجع

- ديوان العجاج ، بشرح الأصمعي ، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة أطلس بدمشق . ١٩٧١ .
- ديوان عدي بن زيد ، حققه وجمعه محمد عبد الجبار المعيد ، دار الجمهورية ببغداد ١٩٦٥ .
- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي ، جمعه وحققه د . حسين عطوان ، مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ديوان الفرزدق ، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه عبد الله الصاوي ، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ١٩٧٦ .
- ديوان كثير عزة ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار الثقافة ببيروت ١٩٧١ .
- ديوان كعب بن زهير ، بشرح السكري ، دار الكتب المصرية ١٩٥٠ .
- ديوان ليبد بن ربيعة العامري ، تحقيق د . إحسان عباس ، الكويت ١٩٨٤ .
- ديوان المفضلين بشرح الأنباري أبي محمد القاسم بن محمد بن بشار ، تحقيق كارلوس لايل ، مطبعة الآباء اليسوعيين ببيروت ١٩٢٠ .
- ديوان ابن مقبل ، تحقيق د . عزة حسن ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٦٢ .
- ديوان النابعة الذبياني ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق د . شكري فيصل ، دار الفكر بدمشق ١٩٦٨ .
- وصنعة الأعلم الشنتمري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧ .
- ديوان أبي النجم ، تحقيق د . سجع الجبيلي ، دار صادر ببيروت ١٩٩٨ .
- حرف الذال
- ذيل الأمالي والنوادر ، لأبي علي القالي ، دار الكتب المصرية ١٩٢٦ .
- حرف الراء
- رأس مال النديم في تواريخ أعيان أهل الإسلام ، لأبي العباس القاشي ، تحقيق د . محمد عبد القادر خريسات ، مركز زايد للتراث ، الإمارات - العين ٢٠٠١ .
- ربط الشوارد في حل الشواهد ، لابن الحنبلي ، تحقيق د . شعبان صلاح ، دار الكتب العربية بالقاهرة ١٩٨٩ .
- رسالة الملائكة ، لأبي العلاء المعري ، تحقيق محمد سليم الجندي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، طبعة مصورة عنها بدار صادر ببيروت ١٩٩٢ .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق أحمد الخراط ، دار القلم بدمشق ط ٢ ، ٢٠٠٢ .
- روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني ، لمحمود الآلوسي البغدادي ، تحقيق محمد أحمد الأمد وعمر السلامي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤٢٠ / ١٩٩٩ .

فهرس المصادر والمراجع

- الروض الأنف ، للسهيلى ، المطبعة الجمالية بمصر ١٣٣٢هـ - ١٩١٤ م .
- الروضة في القراءات الإحدى عشرة ، لأبي علي الحسن بن محمد البغدادي ، تحقيق د . مصطفى عدنان محمد سليمان ، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة ودار العلوم والحكم بسورية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م .

حرف الزاي

- الزاهر ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار الرشيد ببغداد ١٩٧٩ .

حرف السين

- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ١٩٧٢ .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق الدكتور حسن هندأوي ، دار القلم بدمشق ١٩٨٥ .
- سفر السعادة وسفير الإفادة ، لعلم الدين السخاوي ، تحقيق د . محمد أحمد الدالي ، دار صادر بيروت ١٩٩٥ .
- سمط اللآلي ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٣٦ .
- السيرة النبوية ، لابن هشام ، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، مكتبة البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٣٦ .

حرف الشين

- شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق عبد الله الناصير ، دار علاء الدين بدمشق ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م .
- شرح أبيات سيويه ، للأعلم الشنتمري (المطبوع باسم تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب !) بهامش الكتاب (ط . بولاق) ١٣١٦ .
- شرح أبيات سيويه ، لأبي يوسف محمد بن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٦ .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، منشورات دار المأمون للتراث بدمشق ، ١٩٧٣ .
- شرح أشعار الهذليين ، للسكري ، حقه عبد الستار أحمد فراج وراجعه محمود محمد شاکر ، مكتبة دار العروبة بالقاهرة ١٩٦٥ .
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، تحقيق د . عبد الحميد السيد عبد الحميد ، مكتبة الكليات الأزهرية للتراث ١٩٩٣ .

فهرس المصادر والمراجع

- شرح التصريح على التوضيح ، للأزهري ، دار إحياء الكتب العربية .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق د . عبد الرحمن السيد ود . محمد عدوي المختون ، دار هجر ، القاهرة ١٩٩٠ .
- شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، تحقيق سلوى عرب ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١٩ هـ .
- شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري ، تحقيق د . علي المفضل حمودان ، دار الفكر بدمشق ودار الفكر المعاصر ببيروت ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .
- شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع ، لمحمد بن عبد الملك المنتوري القيسي ، تحقيق الصديقي سيد فوزي ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م .
- شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٦٧ .
- شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي الأستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، مصر ١٣٥٨ ، طبعة مصورة ، دار الكتب العلمية .
- شرح شواهد شرح الشافية ، للبغدادي ، مصر ١٣٥٨ .
- شرح شواهد مجمع البيان ، لكاظم الموسوي المياموي ، دار الكتب الإسلامية ، طهران ١٣٣٨ هـ ش .
- شرح الفصيح ، لأبي منصور الجبان ، تحقيق عبد الجبار القزاز ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٩١ .
- شرح القصائد التسع المشهورات ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق أحمد خطاب ، دار الحرية ببغداد ١٩٧٣ .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط ٢ ، ١٩٦٩ .
- شرح القصائد العشر ، للتبريزي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الأصمعي بحلب ، ط ٥ ، ١٩٧٤ .
- شرح الكافية ، للرضي (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب) ، تحقيق د . حسن الحفظي ود . يحيى المصري ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ١٩٩٣ - ١٩٩٦ .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د . عبد المنعم هريدي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

فهرس المصادر والمراجع

- شرح كتاب سيبويه للرماني = المصادر المخطوطة .
- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، طبعت قطعة منه بتحقيق جماعة ، آخرها فيما أعلم الجزء السادس بتحقيق د . محمد عوني عبد الرؤوف ، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م . وانظر المصادر المخطوطة .
- شرح كتاب سيبويه ، للصفار ، تحقيق د . معيض العوفي ، دار المآثر بالمدينة المنورة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- شرح اللمع ، لجامع العلوم الأصبهاني ، تحقيق د . إبراهيم أبو عبا ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م . وانظر المصادر المخطوطة .
- شرح اللمع ، لابن برهان العكبري ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الكويت ١٩٨٤ .
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، للعسكري ، حققه الدكتور السيد محمد يوسف وراجعه أستاذنا أحمد راتب النفاخ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨١ .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، المطبعة المنيرية ، طبعة مصورة عنها ، عالم الكتب بيروت .
- الشعر = (كتاب الشعر) .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .
- شعراء إسلاميون ، للدكتور نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط ٢ ، بيروت ١٩٨٤ .
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، لنشوان الحميري (أ - ح) ، تحقيق د . محمد أحمد الدالي ، دار الفكر بدمشق ودار الفكر المعاصر ببيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- شواذ القرآن لابن خالويه = مختصر في . .
- شواذ القراءات لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرمانی ، تحقيق د . شمران العجلي ، مؤسسة البلاغ ببيروت ٢٠٠١ .
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، د . خالد عبد الكريم جمعة ، مكتبة دار العروبة بالكويت (ط ٢) ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م .
- الشيرازيات = المسائل الشيرازيات .

حرف الصاد

- الصاحبی، لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٧٧ .
- الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل والأعشى الآخرين ، تحقيق رودلف جاير ، مطبعة هلهز هوسن ، بيانه ١٩٢٧ .

فهرس المصادر والمراجع

- صحيح البخاري = الكتب الستة .
- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ، للنيلي ، تحقيق د . محسن العميري ، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١٩هـ .

حرف الضاد

- ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ١٩٨٠ .
- ضرائر الشعر للقزاز = ما يجوز للشاعر .
- ضرورة الشعر ، للسيرافي = ما يحتمل الشعر من الضرورة .

حرف الطاء

- طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه العلامة محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٧٤ .

حرف الميم

- عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب ، للحازمي ، تحقيق عبد الله كنون ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- العضديات = المسائل العضديات .
- العقد الفريد ، لابن عبد ربه ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٥٠ ، ط ٣ ، ١٩٦٥ ، طبعة مصورة ، دار الكتاب العربي ببيروت .
- عمدة الكتاب ، لأبي جعفر النحاس ، بعناية بسام الجابي ، الجفان والجابي ودار ابن حزم ، بيروت ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- العين ، للخليل بن أحمد ، تحقيق د . مهدي المخزومي ود . إبراهيم السامرائي ، مكتبة ودار الهلال (بلا تاريخ) .

حرف الغين

- غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين ابن الجزري ، نشره برجستراسر مصر ١٩٣٣ ، طبعة مصورة عنها ، دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٨٠ .
- غريب الحديث ، للخطابي ، تحقيق عبد الكريم العزباوي ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٩٨٣ .
- الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق د . رمضان عبد التواب ، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة ١٩٨٩ .

حرف الفاء

- الفائق في غريب الحديث ، للزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ١٩٧١ .

فهرس المصادر والمراجع

- الفاخر ، للمفضل بن سلمة ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، دار إحياء الكتب العربية بمصر . ١٩٦٠ .
- فتح الوصيد في شرح القصيد ، للسخاوي ، تحقيق د . مولاى الإدريسي الطاهري ، مكتبة الرشد ناشرون ، الرياض ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- الفسر ، لابن جني ، تحقيق د . رضا رجب ، دار الينابيع ، دمشق ٢٠٠٤ .
- الفروق في اللغة ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق جمال مدغمش ، مؤسسة الرسالة ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م .
- الفصوص ، لصاعد بن الحسن الربعي ، تحقيق د . عبد الوهاب التازي سعود ، وزارة الأوقاف بالمغرب ١٩٩٣ - ١٩٩٦ .

حرف القاف

- القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروزآبادي ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٦ .
- قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل ، للمحبي ، تحقيق د . عثمان محمود الصيني ، مكتبة التوبة بالرياض ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- القطع والائتناف ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د . أحمد خطاب العمر ، مطبعة العاني ببغداد ١٩٧٨ .
- القوافي ، للأخفش ، تحقيق أحمد راتب النفاخ ، دار الإرشاد ودار الأمانة ، بيروت ١٩٧٤ .
- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ، لابن أبي الربيع الأندلسي (الجزء الثاني من المخطوط) ، تحقيق د . فيصل الجفان ، مكتبة الرشد بالرياض ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- الكافي في العروض والقوافي ، للخطيب التبريزي ، تحقيق الحساني حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- الكامل ، للمبرد ، تحقيق د . محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٣ ، ١٩٩٧ .
- الكتاب ، لسيويه ، بولاق ١٤١٦هـ ، وهي المرادة عند الإطلاق . وتحقيق عبد السلام هارون ، دار القلم بمصر ١٩٦٦ . وتحقيق هرتويغ درنبرغ ، باريس ١٨٨١ .
- كتاب الشعر ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٨ .
- كتاب في علم العروض ، لأبي الحسن العروضي ، تحقيق د . جعفر ماجد ، دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٩٥ .

فهرس المصادر والمراجع

- الكتب الستة (صحيح البخاري ، صحيح مسلم ، سنن أبي داود ، جامع الترمذي ، سنن النسائي ، سنن ابن ماجه) بإشراف ومراجعة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ، دار السلام بالرياض ، ط ٣ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م .
- الكشف ، للزمخشري ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي بيروت ١٤١٧ - ١٩٩٧ .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤ .
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، لجامع العلوم الأصبهاني ، تحقيق د . محمد أحمد الدالي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٥ .
- كنيات الأدباء وإشارات البلغاء ، لأبي العباس أحمد بن محمد الجرجاني ، تحقيق د . محمد شاکر القطان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣ .
- اللآلي ، لأبي عبيد البكري = سمط اللآلي .
- اللباب في تهذيب الأنساب ، لعز الدين بن الأثير الجزري ، دار صادر بيروت .
- لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر بيروت .
- لسان الميزان ، لابن حجر ، تحقيق د . عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م .

حرف الميم

- ما تلحن فيه العامة في التنزيل ، لجامع العلوم الأصبهاني ، تحقيق د . محمد أحمد الدالي ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٧٤ ج ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩ م .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني ، تحقيق د . رمضان عبد التواب ود . صلاح الدين الهادي ، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٨٢ .
- ما يحتمل الشعر من الضرورة ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق د . عوض بن حمد القوزي ، دار المعارف بمصر ، ط ٣ ، ١٩٩٣ .
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ، لابن جني ، تحقيق د . حسن هنداي ، دار القلم بدمشق ودار المنارة بيروت ١٩٨٧ .
- متخير الألفاظ ، لابن فارس ، تحقيق هلال ناجي ، بغداد ١٩٧٠ .
- المثلث ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق د . صلاح مهدي علي الفرطوسي ، دار الرشيد ، بغداد ١٩٨١ .

فهرس المصادر والمراجع

- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، تحقيق د . فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٦٢ .
- مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط ٣ ، ١٩٦٩ .
- مجالس العلماء ، للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، ط ٢ ، ١٩٨٣ .
- مجمع الأمثال ، للميداني ، تحقيق [كذا] جان توما ، دار صادر ببيروت ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م .
- مجمع البيان لعلوم القرآن ، للطبرسي ، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨ ، طبعة مصورة عنها ، طهران ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧ .
- مجموعات مخطوطة في مكتبات استانبول ، د . طه محسن ، معهد المخطوطات العربية بالكويت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ود . عبد الحلیم النجار ود . عبد الفتاح شلبي ، القاهرة ١٣٨٦هـ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي ، تحقيق الرحالي الفاروق وعبد الله إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم ومحمد الشافعي صادق العنابي ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر ١٩٧٧ - ١٩٩١ .
- المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده ، تحقيق مصطفى السقا ومحمد علي النجار ومصطفى حجازي وآخرين ، الأجزاء ١ - ٧ مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٨ - ١٩٧٣ والأجزاء ٨ - ١٢ معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ١٩٩٦ - ١٩٩٨ .
- مختارات من الشعر الجاهلي ، اختارها وعلق عليها أحمد راتب النفاخ ، دار الفتح بدمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- مختصر التبيين لهجاء التنزيل ، لأبي داود سليمان بن نجاح ، تحقيق د . أحمد شرشال ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة ١٤٢١هـ .
- مختصر جمهرة النسب ، للمبارك بن يحيى الغساني الحمصي ، تحقيق محمود فردوس العظم ، دمشق ٢٠٠٤ .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، نشره برجستراسر ، المطبعة الرحمانية بمصر ١٣٢١هـ .
- المخصص ، لابن سيده ، تحقيق الشنقيطي وعاونه فيه الشيخ عبد الغني محمود ، بولاق ١٣٢١ ، طبعة مصورة عنها بالمكتب التجاري ببيروت .

فهرس المصادر والمراجع

- المذكر والمؤنث ، لابن الأنباري ، تحقيق د . طارق الجنابي ، وزارة الأوقاف ، بغداد ١٩٧٨ .
- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٨٥ .
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، وزارة الأوقاف ، بغداد ١٩٨٣ .
- المسائل الحلييات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . حسن هندايي ، دار القلم بدمشق ودار المنارة ببيروت ١٩٨٧ .
- المسائل الشيرازيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . حسن هندايي ، دار كنوز إشبيلية الرياض ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .
- المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني بالقاهرة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢ .
- المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق شيخ الراشد ، وزارة الثقافة بدمشق ١٩٨٦ .
- المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . مصطفى الحدري ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦ .
- مسائل في علم العربية والتفسير ، إملاء جامع العلوم الأصهباني ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج ١٤ ، ج ٤ ، ١٩٩٨ .
- المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري ، حيدر آباد ١٩٦٢ .
- المستنير في القراءات العشر ، لأبي طاهر بن سوار ، تحقيق جمال الدين شرف ، دار الصحابة للتراث بطنطا ٢٠٠٢ .
- المسند (مسند أحمد بن حنبل) ، طبعة بيت الأفكار الدولية ، الأردن ٢٠٠٤ .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، لأحمد بن محمد الفيومي ، صححه مصطفى السقا ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٠ .
- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق د . هدى قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٩٠ .
- معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، دار الكتب المصرية ١٩٥٥ .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق د . عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ببيروت ١٩٨٨ .
- المعاني الكبير ، لابن قتيبة ، حيدر آباد ١٩٤٩ .

فهرس المصادر والمراجع

- معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي بيروت . ١٩٩٣ .
- معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، دار صادر بيروت .
- معجم الشعراء ، للمرزباني ، تحقيق عبد الستار فراج ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة . ١٩٦٠ .
- المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لأبي منصور الجواليقي ، تحقيق د . ف . عبد الرحيم ، دار القلم بدمشق ١٩٩٠ .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس ود . بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٤ .
- المعمرون والوصايا ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق عبد المنعم عامر ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٦١ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر بيروت ، ط ٥ ، ١٩٧٩ .
- مفردات ألفاظ القرآن ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق صفوان داودي ، دار القلم بدمشق والدار الشامية بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- المفضليات ، للمفضل الضبي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط ٥ ، ١٩٧٦ .
- المقاصد النحوية ، للنعيني (بهامش خزانة الأدب ط بولاق) .
- مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢ ، ١٩٦٩ .
- مقاييس المقصور والممدود ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . حسن هنداي ، دار إشبيلية بالرياض ٢٠٠٣ .
- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ١٩٦٣ .
- مقدمة تهذيب اللغة للأزهري ، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي ، دار البصائر بدمشق ١٩٨٥ .
- المكتفى في الوقف والابتدا ، للدَّانِي ، تحقيق د . يوسف المرعشلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٤م .
- المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر ، للنشار ، تحقيق أحمد الشافعي الحفيان ، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

فهرس المصادر والمراجع

- الملاحن ، لابن دريد ، تحقيق د . عبد الإله نبهان ، وزارة الثقافة بدمشق ١٩٩٢ .
- منار الهدى في الوقف والابتدا ، لعبد الكريم الأشموني ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٧هـ طبعة مصوّرة ، دار المصحف بدمشق ١٩٨٣م .
- منتهى الطلب من أشعار العرب ، لابن ميمون محمد بن المبارك بن محمد ، تحقيق (؟) د . محمد نبيل طريفي ، دار صادر ببيروت ١٩٩٩ .
- المنصف ، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٥٤ .
- موارد البصائر لفرائد الضرائر ، لمحمد سليم بن حسين بن عبد الحلیم ، تحقيق د . حازم يونس ، دار عمار ، الأردن ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- الميزان في تفسير القرآن ، للسيد محمد حسين الطباطبائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت .

حرف النون

- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ، لأبي بكر بن العربي المعافري ، تحقيق د . عبد الكبير العلوي المدغري ، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة (بلا تاريخ) .
- الناسخ والمنسوخ ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د . سليمان اللاحم ، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- نتائج الفكر ، للسهيلى ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض ، الرياض ١٩٨٤ .
- النحو الوافي ، لعباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط ٥ ، ١٩٧٥ .
- النشر في القراءات العشر ، لشمس الدين ابن الجزري ، أشرف على تصحيحه الشيخ علي محمد الضباغ ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، طبعة مصورة ، دار الكتب العلمية ببيروت .

حرف الهاء

- الهمز ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق لويس شيخو ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩١٠ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق د . عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية بالكويت ١٩٧٥ .
- الوحشيات ، لأبي تمام ، تحقيق عبد العزيز الميمني وزاد في حواشيه محمود محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ .
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، للواحدي ، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض ود . أحمد صبرة ود . عبد الرحمن عويس ، دار الكتب العلمية ببيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

فهرس المصادر والمراجع

- الوسيلة إلى كشف العقيلة ، لعلم الدين السخاوي ، تحقيق مولاي محمد الإدريسي الطاهري ، مكتبة الرشد ناشرون بالرياض ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- وقعة صفين ، لنصر بن مزاحم ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، ط ٣ ، ١٩٨١ .
- الوقف والابتداء ، للسجاوندي ، تحقيق د . محسن درويش ، دار المناهج ، الأردن ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

ب - المصادر المخطوطة

- الإبانة في تفصيل ماءات القرآن ، لجامع العلوم ، منسوخ من (تحت الطبع) .
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، لابن جني ، مخطوطة مكتبة أحمد الثالث ذات الرقم ٢٣٦٩ ، منسوخة سنة ٥٩٤هـ .
- تهذيب التذكرة : قطعة من الجزء الأول من التذكرة لأبي علي الفارسي [ما اختاره ابن جني وهذب منه] ، مخطوطة مكتبة شيخ الإسلام بزنجان . وما يزال الأخ الصديق الدكتور حسين بو عباس ماضياً في تحقيقها . وكان فيها الأوراق ٢٨/١٩ في غير موضعها فهي الأوراق ١١٨ - ١٢٧ ، فوضعتها موضعها ورقمت الكتاب على ذلك .
- الحجة : - مخطوطة مكتبة مراد ملا باستانبول برقم ٦ - ٩ ، فرغ من نسخها طاهر بن غلبون سنة ٤٢٨هـ ، ورمزها في الحواشي خم .
- ومخطوطة مكتبة بلدية الاسكندرية برقم ٣٥٧٠ ، تنقص الجزء الخامس من ستة أجزاء ، نسخت سنة ٣٩٠هـ ، ورمزها في الحواشي خك .
- مخطوطة مكتبة الشهيد علي برقم ٢٦ - ٢٧ ، ناقصة ، بقي منها المجلدان ٢ و ٣ من أربعة فيما أقدر ، وفيهما الأجزاء ٢١ - ٤٥ من أجزاء الشيخ أبي علي ، من الآية ١٤٥ من سورة النساء حتى الآية ٣٤ من سورة الزخرف ، فرغ من نسخها العباس بن أحمد بن أبي مواس تلميذ أبي علي سنة ٣٧٤هـ ، ورمزها في الحواشي خش .
- شرح كتاب سيويه للرماني ، مخطوطة مكتبة كوبريلي .
- شرح كتاب سيويه للسيرافي ، مخطوطة دار الكتب المصرية ذات الرقم ١٣٦ - ١٣٧ من الخزانة التيمورية .
- شرح اللمع ، لجامع العلوم الأصبهاني ، مخطوطة مكتبة دار الشيعية بصوفية في بلغاريا ، ذات الرقم ١٨٦٣ op ، فرغ من نسخها في ١٩ شوال ٦١٧هـ .

فهرس المصادر والمراجع

- مختصر إعراب القرآن ومعانيه ، للزجاج ، مخطوطة الخزانة العامة بالرباط ذات الرقم ٣٣٣ ، نسخت في السنوات ٣٨٥ - ٣٨٧ هـ .

ج - المجلات

- مجلة جامعة دمشق للآداب ، م ١٤ ، ع ٤ ، ١٩٩٨ م .
- مجلة الدراسات اللغوية مع ٨ ، ع ١ ، ٢٠٠٦ م .
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق :
- م ٤٨ ، ج ٤ ، ١٩٧٣ م .
- م ٤٩ ، ج ١ ، ١٩٧٤ م .
- م ٦٦ ، ج ١ ، ١٩٩٠ م .
- م ٧٤ ، ج ١ ، ١٩٩٩ م .
- مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة :
- م ٤٣ ، ج ٢ ، ١٩٩٩ م .
- م ٤٦ ، ج ٢ ، ٢٠٠٢ م .

د - الرسائل الجامعية

- الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، إعداد محمد عبد الله قاسم ، ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ م .

دليل الفهارس

- ١ - فهرس مطالب الكتاب ٦٣٥ - ٦٧٣
- ٢ - فهرس آي القرآن الكريم ٦٨٦ - ٦٧٤
- ٣ - فهرس القراءات الشاذة ٦٨٧
- ٤ - فهرس الأحاديث والآثار ٦٨٨
- ٥ - فهرس الأمثال ٦٨٩
- ٦ - فهرس شواهد الشعر والرجز ٦٩٠ - ٦٩٧
- أ - الشعر ٦٩٠ - ٦٩٥
- ب - الرجز ٦٩٦ - ٦٩٧
- ٧ - فهرس اللغة ٦٩٨ - ٦٩٩
- ٨ - فهرس الأساليب والنماذج النحوية واللغوية ٧٠٠ - ٧٠١
- ٩ - فهرس الأمثلة الصرفية والأبنية والصيغ والأوزان ٧٠٢ - ٧٠٣
- ١٠ - فهرس مسائل العربية ٧٠٤ - ٧١٩
- ١١ - فهرس الكتب المذكورة في المتن ٧٢٠
- ١٢ - فهرس الأعلام ٧٢١ - ٧٢٥
- ١٣ - فهرس القبائل والطوائف والأمم ونحوها ٧٢٦
- ١٤ - فهرس الأماكن والبلدان والبقاع والجبال والمياه ونحوها ٧٢٧
- ١٥ - فهرس أسماء الخيل ٧٢٨
- ١٦ - فهرس البلاغة ٧٢٨
- ١٧ - فهرس أيمان العرب ٧٢٨
- ١٨ - فهرس المذاهب والمقالات ٧٢٨
- ١٩ - فهرس مسائل الفقه ٧٢٨
- ٢٠ - فهرس الناسخ والمنسوخ ٧٢٨
- ٢١ - فهرس فوائد في التفسير ٧٢٨
- ٢٢ - فهرس شوارد الفوائد المثورة في حواشي التحقيق ٧٢٩ - ٧٣٢

دليل الفهارس

- ٢٣ - فهرس المصادر والمراجع ٧٣٣ - ٧٥٤
أ - المطبوعة ٧٣٣ - ٧٥٣
ب - المصادر المخطوطة ٧٥٣ - ٧٥٤
ج - المجلات العلمية ٧٥٤
د - الرسائل الجامعية ٧٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم تاريخ العمل في الكتاب

كان أمر هذا الكتاب « الاستدراك على أبي علي » زمان عملي في تحقيق « كشف المشكلات وإيضاح المعضلات » (في الأعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٧) = مطوياً ، وظننته ممّا طواه الدهر من آثار جامع العلوم . ثم إذا أنا بالأخ الصديق الدكتور حسين بو عباس مدرس النحو والصرف بجامعة الكويت في أوائل شهر أيار عام ٢٠٠٢ يبشّرني بأنّ للكتاب نسخة بطهران ملك مصورة عنها منذ أيام قبيل عودته من طهران ، وذكر لي أنه عازم على أن يكتب دراسة عنها . ثم قدّم إلي مصورة عنها لما يعلم من رغبتني في آثار جامع العلوم وشدة طلبها لها ظهر يوم السبت ٢/٢٨ (صفر) ١٤٢٣هـ = ٥/١١ (أيار) ٢٠٠٢ بمكتبي في جامعة الكويت ، وهي نسخة ناقصة من آخرها .

فأخذت في نسخه عن هذه المصورة في منزلي في السكن الجامعي بالشُّوَيْخ من الكويت فجر اليوم التّالي الأحد ٢/٢٩ (صفر) ١٤٢٣هـ = ٥/١٢ (أيار) ٢٠٠٢ ، ثم انقطعت عنه من ٥/٨/٢٠٠٢ حتى ١٧/١٢/٢٠٠٢ لسفري إلى سورية ولأشغال آخر ، فتابعت النسخ حتى ١٥/١/٢٠٠٣ ، فانقطعت عنه حتى ١٣/٢/٢٠٠٣ لسفري إلى سورية . ثم يسّر الله الفراغ منه ضحى يوم الثلاثاء ١/٢٢ (محرم) ١٤٢٤هـ = ٣/٢٥ (آذار) ٢٠٠٣ .

وكان الأخ الصديق الدكتور محمد أجمل أيوب الإصلاحي ذكر لي وقد حدثته عن الاستدراك في اتصال هاتفي جرى بيننا عصر يوم السبت ١٣/١/١٤٢٤هـ = ٣/١٥/٢٠٠٣م = أن من الكتاب نسخة في مكتبة جامعة ليدن . فسعيت فيها حتى يسّر الله لي الوقوف عليها ظهر يوم الأربعاء ٨/٦ (جمادى الآخرة) ١٤٢٤هـ = ٨/٦ (آب) ٢٠٠٣ ، سلمنيها بمكتبي بجامعة الكويت الأخ الصديق الأستاذ وائل الرومي المالكي حين وردت إلى صندوق البريد له .

فأخذت في متابعة نسخ الكتاب من حيث وقفت نسخة طهران الناقصة في ١٥/٩/٢٠٠٣ ، ثم فرغت من قراءته ونسخه ومعارضة منسوخه بالنسختين بحمد الله مغرب يوم الثلاثاء ٩/١٧ (شعبان) ١٤٢٤هـ = ١١/١١ (تشرين الثاني) ٢٠٠٣م ، وفرغت من تقييد فروق النسختين وكتابة الحواشي التي اشتملتا عليها في كراسة مفردة لذلك فجر يوم الأربعاء ١/٢٦ (محرم) ١٤٢٥هـ = ٣/١٧ (آذار) ٢٠٠٤م .

تاريخ العمل في الكتاب

فأخذت في التعليق عليه حتى فرغت منه بحمد الله وعونه وتوفيقه صباح يوم الخميس ٦/٤ (جمادى الآخرة) ١٤٢٧هـ = ٦/٢٩ (حزيران) ٢٠٠٦م . ثم فرغت من صناعة فهارسه مغرب يوم الجمعة ٦/٢٠ (جمادى الآخرة) ١٤٢٧هـ = ٧/١٤ (تموز) ٢٠٠٦م . ثم فرغت من كتابة مقدمة التحقيق صباح يوم الاثنين ٧/١ رجب ١٤٢٧هـ = ٧/٢٦ (تموز) ٢٠٠٦م .

وبقيت مواضع في التعليقات تحتاج إلى مراجعة مصادر ليست بين يدي في الكويت ، والله المسؤول أن يعين على إتمام العمل فيه .

ثم فرغت من مراجعة ذلك في مصيف ودمشق ، ومن إصلاح تجارب الطبع الأولى يوم الاثنين ٨/١٣ شعبان ١٤٢٧هـ = ٩/٥ أيلول ٢٠٠٦ .

ثم فرغت من إصلاح تجارب الطبع الأخيرة وقراءته يوم الخميس ٢/١١ صفر ١٤٢٨هـ = ٣/١ آذار ٢٠٠٧م . فتمَّ العمل فيه بعون الله وحسن توفيقه في خمسة أعوام إلا أشهراً ، والحمد لله رب العالمين .

التنضيد والإخراج الفني والإشراف الطباعي
زياد ديب السروجي
دمشق - سورية

تلفاكس - ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٣١٧٩٢١

هاتف - ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٧٦٢٣٣٨

جوال - ٠٠٩٦٣ ٩٥٥ ١٣١٦٠٧

